تاريخ

ستيفن همسلي لونكَرك

العراق الحديث

من سنة 1900 إلى 1950

تاريخي، سياسي، إجتماعي وإقتصادي



ترجمة
سليم طه التكريتي



العراق الحديث

من سنة 1900 إلى سنة 1950

تاريخي، سياسي، اجتماعي، واقتصادي

(الجزء الأول -الجزء الثاني)

تأليف

ستيفن همسلي لونكَركَ

ترجمة وتعليق

سليم طه التكريتي

العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950

تاريخي، سياسي، اجتماعي وإقتصادي

الجزء الأول ستيفن همسلي لونكَركَ

ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي

IRAQ

1900 - 1950

A POLITICAL, SOCIAL, AND ECONOMIC HISTORY

الطبعة المنقّحة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019

ISBN: 978 - 9922 - 607 - 68 - 9

«أجل أنا! أجل أنا! مهما كانت صفة القلب»

«الآخر، الذي كنت أضمه بين ضلوعي في الأيام الخوالي البعيدة»

«إن كنت أنا هو الذي كان ينظر إلى الشيء الصافي»

«الذي أخذ يتكون من حوله!...»

من قصيدة «تثموس» للشاعر الإنكليزي «ألفريد تنسون»

الإهداء

إلى زوجتي المرحومة أم رياض...

التي شاركتني حمل الشدائد وشظف العيش وبطش الطغاة من الحاكمين...

والتي ما تزال روحها ترفرف في سماء حياتي تهبني العزم على قطع الطريق السوي الذي اختططته لحياتي، الدفاع عن الحق، والكشف الأمين الخالص لكل جوانب تاريخ العراق العظيم بماضيه، وحاضره ومستقبله تحية وإجلالًا لذكراها العزيزة المعطرة...

بغداد 1 حزيران 1983

سليم طه التكريتي

تقديم

ما يزال الأحياء الواعون الذين عاشوا تأريخ العراق القريب، في العهد الملكي، يتذكرون جيدًا المزيد من الحوادث المهمة التي حفل بها ذلك العهد، وما رافقها من العواصف الشديدة، المتعددة البواعث والمختلفة النزاعات والغايات، التي كانت تعصف بالحكم آنذاك منذ مولده حتى انهياره.

ومع أن إلمام أمثال هؤلاء الأحياء، وقد أصبح عددهم الآن قليلًا جدًّا، بالأوضاع الراهنة في تلك الأيام كان كبيرًا إلّا أن كثيرًا من حقائق الأمور ما تزال بعيدة عن إدراكهم، فكيف بجيلنا الجديد الذي لا يعرف أيّ شيء من تلك الحقبة، بل ربما يجهل تأريخ العراق بأكمله قديمة وحديثه؟

إن هذه الكتاب الذي نقدم الترجمة الأمينة الكاملة له، يشتمل على سرد كامل رغم إيجازه، للخمسين سنة التي مرَّ بها تأريخ العراق منذ سنة 1900 إلى سنة 1950، وهي فترة تعدّ بكل حق وحقيقة، نقطة تحول أساسية كبرى في حياة الشعب العراقي كله، ذلك لأن العراق قد أصبح في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بلدًا ينعم لأول مرة بعد مئات من السنين المتوالية، بنوع من الحكم والتنظيم لم يكن موجودًا قبلًا، ولم يألفه سكانه قط، لأن هذا الحكم كان يقوم على أسس وأفكار جديدة مغايرة، إنها أسس الديمقراطية البرلمانية الغربية التي سارعت أمم الشرق ومن ضمنها أمتنا العربية الكبيرة إلى تقليدها ومحاكاتها في ظل أنظمة حكم هزيلة لم تتوفر لديها أسباب القوة لتطبيق تلك الديمقراطية، ويطغى عليها الفساد، والمطامع الذاتية الضيقة، وهيمنة التأثير الأجنبي، وتسلطه، وتحكم العقلية العشائرية الجامدة الضيقة المشبعة بالتعصب العرقي والطائفي. ولئن أحاق الفشل الذريع بالأساليب التي أريد بها تطبيق الديمقراطية الغربية، فإن مردّ هذا الفشل يعود قبل كل شيء إلى تنكّب الطريق الديمقراطي الصحيح في أسلوب الحكم، والانهماك في المنافع الخاصة، والتأثر بالحزازات ومختلف أنواع التعصب البغيض. ولقد كانت حصيلة ذلك كله أن الديمقراطية لم تعد مشوهة فحسب، بل غدت ممقوتة أيضًا ليس من قبل الذين لم يتقبلوها أصلًا، بل حتى من أشد المدافعين عنها، مما كانت نتائجه الخطيرة على الوضع العام في البلاد.

إن مؤلف هذ الكتاب، وإن كان من ضباط الحملة البريطانية التي احتلت العراق خلال الحرب العالمية الأولى، إلّا أنه كان صاحب فكر نفاذ، استطاع خلال فترة قصيرة لم تزد عن ست عشرة سنة، إلى جانب عمله في إدارة الاحتلال وخدمة العهد الملكي، أن يستغل ما توفر لديه من وقت في الغوص في دراسة تأريخ العراق الحديث، فيخرج بذلك كتابين يعتبران من أهم ما كتب عن العراق الحديث، أولهما كتاب «أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث» الذي ترجمه المرحوم جعفر خياط، وصدرت له خمس طبعات، وثانيهما هذا الكتاب الذي نقدم ترجمته الآن، والذي يعدّ مكملًا للكتاب الأول لأنه يبدأ من حيث وقف ذلك الكتاب.

ومع أن المؤلف يمثل النظرة الغربية المألوفة ذاتها تجاه الشؤون الدولية، وقضايا الشعوب المغلوبة على أمرها، تلك النظرة التي قد لا ترضي بعض الوطنيين، إلّا أن تحليلاته للأوضاع التي مرَّ بها العراق

خلال تلك الفترة كانت في معظم الأحيان صائبة، ودقيقة، وموفقة مما يكسب كتبه قيمة كبيرة، وأهمية ليست بالقليلة، وهذا هو الذي حفزنا إلى ترجمة هذا الكتاب ونشره، ونسأل اللّه سداد الطريق، كما نسأل القارئ أن لا يضنّ علينا بأيّ رأي أو ملاحظة عن كل ما يراه في ثنايا الكتاب من مآخذ أو هفوات.

بغداد 1 حزيران 1983

سليم طه التكريتي

مُقدِّمَة المؤلف

مضى أكثر من ربع قرن[1] منذ أن أقدمت -وأنا موظف شاب لدى الحكومة العراقية-على نشر كتاب يثمن أربعة قرون من تأريخ تلك البلاد، والذي ينتهي سنة 1900.

ولم يكن ذلك العمل التجريبي الناقص -حسبما أعلم- قد تمَّ التخلي عنه، وإذ يظهر الآن وجود متطلب للاستمرار في تأريخ عصور متأخرة، فقد حاولت في هذا الكتاب الآن، أن أقدم على إنجاز هذه المهمة.

لقد اشتمل ارتباطي بهذه البلاد، ذلك الارتباط الذي ظل متواصلًا منذ سنة 1915، على إقامة فيها استمرت ست عشرة سنة، وكانت تعقبها زيارات سنوية، وأكثر من سنوية، نالت تقبّل صداقة العشرات من العراقيين على مختلف المستويات، بل ربما شملت ثلثي الأفراد الذين أشير إليهم في هذه الصفحات.

لقد تعاظم الاهتمام الذي قدمه العراق فيما سبق للعالم، أي بالنسبة إلى التأريخ، والستراتيجية، والاقتصاد، والتكوين الاجتماعي، ليس بصفة أقل، بل بصفة أعظم خلال الجيل الماضي. فعلى حدة من الاهتمام الشخصي المحبب الذي يشعر به الكثيرون من أصدقاء العراقيين، فإن الأحوال التي أحاطت بتأسيس دولتهم، والوصاية عليها، وانعتاقها، والفضائل والمزايا التي تتمتع بها، باعتبارها دولة مستقلة، وتطورها الاجتماعي والثقافي والذي يصور التأثير المعتاد والصعب معًا الذي يفرضه الغرب على الشرق، وإبرازها لصفتها القومية، ومشاركتها في السياسة العربية والتكتلات الدولية، وتطورها المادي، ومستقبلها المتوقع، فكل هذه الأمور يجب أن تساهم في حبك قصة جديرة بأن تقص إذا ما تمَّ قصّها بصفة صائبة.

وفي الوقت ذاته ينبغي عليَّ، وربما على بعض القراء أيضا، أن نأسف لخلوّ هذه الصفحات من أسماء كثير، بل من معظم الشخوص القبلية ورؤساء القرى، والمشاهير من سكان المدن، وأرباب الحرف، الوضيعين منهم والبارزين، في ميدان الوظيفة، أو الحياة العامة، أولئك الذين كانوا موجودين ومعروفين معرفة جيدة في العراق، في هذا الجزء أو ذاك من هذا القطر المتغير الواسع، ذي الأهمية العميقة.

والأمر الذي يدعو إلى الأسف حقًّا، هو أنه لن يظهر في هذا التاريخ، سوى القليل من عنصر الحياة الاجتماعية هذا، والغني بالكثير من الشخصيات المعبرة المتجاوبة، والشهيرة غالبًا في هذا القطر. والحقيقة أن أفضل ما يقدمه العراق من مجاملة، ومتعة، وعطف يجب أن لا يتمَّ تدوينه هنا.

لم تتمَّ بعد تلبية الحاجة الماسة إلى تقييم عام لنصف القرن الأخير الذي قطعه العراق. هناك أوراق دبلوماسية، وتواريخ عسكرية، ومراسلات، وقصص الرحالين، والكتابات العراقية السياسية، والصحافة الواسعة، وتراجم المشهورين، وقلة من مدوّنات الباحثين والاختصاصيين. ولكن يظهر أنه

لا يوجد كتاب واحد يهدف إلى أن يصبح شاملًا وموثوقًا به معًا، بالصفة التي يسمح بها تغير الأحداث، وتلازمها الوثيق.

لقد كنت آمل أن أكون معينا للقارئ المعاصر، ولمؤرخ المستقبل معا، في تكوين أحكام صائبة، وفي تجنب الأخطاء التي تقع، وذلك بأن أعطيهم المدخل لصورة موضوعية، عما فعله العراق، وقاسى منه، وتلقاه، وساهم فيه، خلال هذه الخمسين سنة.

لقد كان التصميم الذي قمت به في سنة 1925 لأن أختم حديثي عن «القرون الأربعة»[2] بالسنة 1، تصميمًا حكيمًا، لأنه تجنب الإشارة إلى الشخوص التي برزت على المسرح العراقي، وما تزال أكثريتها على قيد الحياة، وكان أفرادها من أصدقائي في كثير من الحالات. إنني لا أستطيع في هذا الوقت أن أتجنب مخاطر مثل هذه الإشارات، وإنني لأتوقع الدهشة المؤلمة من لدن هؤلاء الذين قد يشعرون بأنني قد أسأت تشبيههم، أو أنني قد أسأت الحكم عليهم.

أما الآخرون فإنهم يشتملون على بعض من أبناء وطني، ولذلك فإنهم سوف يأسفون لأن أسماءهم لن تجد مكانًا لها في هذه الصفحات، على الرغم من الخدمات المعجبة التي قدموها، والتي لا أستطيع أن أتجاهلها. فمهما كانت جهود الإنسان صائبة، فلا يمكن أن تكون مغايرة في الواقع، ما دام المؤرخ الذي يتعرض للخطر، مضطرًا - كما هي حاله - إلى الإضافة والحذف. فالأمر المؤكد هنا، هو أن الخدمة المفيدة كثيرًا للعراق لم تدوّن هنا، وإن كاتبًا آخر قد يحسن الحكم، بصفة مختلفة، على تصرفات كثير من الأفراد، ودوافعهم، وحركاتهم، أو العوامل التي لعبت أدوارها في هذه الصفحات. ذلك لأنني متأكد من أن نواقص هذا الجهد لن تكون واضحة لأيّ قارئ بالذي أراه أنا. ذلك لأن الضرورة التي تستلزم التبسيط، تكون في الغالب مصحوبة بمعرفة غير كاملة، قد أدّت إلى نتائج ينبغي عليَّ أن أستنكرها في صفحة بعد أخرى، لأنها ليست تامة بالنسبة إلى أهمية مادة الموضوع.

إن عراق سنة 1951، يمثل بلدًا يطغى عليه إحساس، وإن كان متزايدًا غير أنه ليس تامًّا، بالوحدة وبالمواطنة. وليست لديه أية مطالب معقولة، أو أن يحس بالحيف إزاء أيّ بلد آخر. كما أنه نفسه ليس عرضة لمطالب أخرى، ذلك لأن حدوده مثبتة، ومناخه صحي، وشعبه في ازدياد وتقدم، وهو يمتلك الأراضي الخصبة الوفيرة، والمياه التي يمكن التحكم بها، والتأكد بأن هذين المصدرين، الأراضي الخصبة والمياه، قادران -مثلما حدث ذلك أثناء العصور القديمة -على إنتاج ثروة مادية هائلة. كذلك ضمن القطر استغلال موارده المعدنية ذات الثروات الاستثنائية، لتهيئة الأموال، وفي الوقت ذاته لغرض النهوض بتطوير الخدمات الاجتماعية.

هنالك القليل من البلدان التي باركتها الطبيعة، فوهبتها المواد اللازمة لتحقيق الحياة الصالحة لمواطنيها. وهؤلاء المواطنون أذكياء بصفة غير اعتيادية ومستعدون في الوقت ذاته، لإنجاز التقدم. وعلى هذا فإن التوسع المتنوع في هذا التقدم وادخاره، سوف يكون متوفرًا.

إن الآمال الرفيعة للعراق لا يمكن أن تكون قد صيغت بشكل غير معقول، سواء من لدن شعبه أم من قبل أصدقائه الأجانب، وهم كثيرون ومخلصون، ولسوف يستطيع هؤلاء الأصدقاء وأنا نفسي من ضمنهم، أن يراقبوا بكل سرور تقدم هذه الأمة وسعادتها. ولتحقيق هذه الأهداف يكون الاستقرار

والديمومة من الشروط التي لا معدى عنها. وينبغي للجميع، كما يبدو، أن يعتمدوا على قابلية هذه الأمة ومن ورائهم الجمهور أيضا، وأن يديروا ظهورهم للزمرة الأنانية، وللتكلف المتعب، وأن يحافظوا على حسن نوايا الأصدقاء والأقوياء بين الدول، وأن يكون الهدف الرئيس أو الوحيد، الذي يختارونه، هو توفير «أعظم سعادة للعدد الأكبر» من أبناء شعبهم، وأن ينفقوا أموالهم بإحساس جيد وباعتدال.

لا يستطيع أيّ مؤرخ للحوادث الجارية أو المتأخرة أن يشعر بالثقة بأنه قد اطّلع على كل مصادر المعلومات التي نشرت عن تلك الحوادث. وليست لديّ أنا مثل هذه الثقة. وكل ما أستطيع أن آمله هو أن الفهرس الذي وضعته للمصادر، وهو يهدف إلى الإيجاز وليس إلى تضخيم المؤلف. إن هذا الفهرس لم يحذف منه في الواقع، أيّ كتاب له قيمته، لقد استعملت النطاق المتغير والمختار من الصحافة المعاصرة، والمطبوعات الدورية في العراق، وفي بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا، وكذلك كتب التأريخ والأطروحات التي نشرت في هذه البلدان. كما أنني قد استفدت من الاتصالات الشخصية الوثيقة بالأوضاع في العراق، خلال معظم المدة التي يشملها هذا الكتاب. وإنني لمدين، بصفة استثنائية، إلى المساعدة السخية التي نلتها من الأصدقاء العراقيين والبريطانيين، من ذوي الخبرة والمعرفة الحديثة. ومن بين هؤلاء الأصدقاء أودّ أن أشكر، بصفة خاصة، السيد توفيق النقيب مدير الموانئ في البصرة، والسيد سلمان جويدة مدير جمعية التمور، والسيد «كلت» مدير الميناء، والسيد خليل كنة وزير التربية، والسيد «دتشبورن» رئيس التفتيش الإداري، والسيد «ستوكس» مدير شركة النفط العراقية، والسيد «أوستن» الموظف السابق في الحكومة العراقية[3] ورئيس المستشارية السياسية أثناء الحرب العالمية الثانية، والسيد «غمبل» من القسم التجاري في السفارة البريطانية، والسيد «بيج» و«جابمان» من شركة النفط العراقية، والسيدين «هاردي» و«أتكنسون» من مديرية الريّ، والسير هاري سندرسن ناظر الخدمات الصحية العراقية ذي القابليات الكثيرة[4] والدكتور كراتشلي في الدائرة ذاتها والسيد «بتري» من شركة مسيرس، والأستاذ «ملوان» مدير دائرة الآثار البريطانية في العراق.

ولقد اطّلع السادة التالية أسماؤهم على النسخة المطبوعة من هذا الكتاب على الآلة الطابعة، وأجروا عليها التعليقات والتصويبات القيمة، وهم كل من السير ريدر بولارد، والسيد أدمونز، والسيد ستورج، وهم ممن أمضوا سنوات في مراكز المسؤولية في العراق، كذلك قرأ ولداي هذه النسخة ولكن لم يجريا أية تعليقات نقدية عليها.

ولقد تلقّيت المساعدة الخفية من البعثات التبشيرية أو الهيئات الدينية العاملة في العراق وأخصّ بالذكر منهم، الأب «مريك» والأب «تنمر» من الدومينيكان في الموصل، ومن السكرتير العام لجمعية الأليانس اليهودية في باريس، ومن المتحدثين أو المراسلين الممثلين للبعثات التبشيرية في العراق.

وقدم إليَّ كثير من الأصدقاء معلومات شفهية وأخرى تحريرية منهم السيد «ألارد» المدير السابق للريّ، والسيد سوان المستشار السابق لوزارة المالية، والسيد غمبلي، المفتش العام السابق للبرق والبريد والسيد «كابرن» المستشار الفني السابق لوزارة المواصلات والأشغال، والدكتور أحمد سوسة

[5] مهندس الريّ والمؤلف، والسرجون بريجارد رئيس محكمة التميز في العراق سنة 1951، والسيد درويش الحيدري مدير الزراعة العام، والسيد طارق العسكري، وهو الآن من طلائع العاملين في ميدان الزراعة العلمية في العراق، والسيد توفيق وهبي الوزير السابق والمتخصص في الشؤون الكردية [6]، والحاكم عبد الحافظ طه الذي كان يعمل في شركة نفط البصرة، والسيد «هيغ» رئيس هيئة الريّ خلال الفترة 1946 -1949، وولدي ج. س. لونكريك من موظفي السفارة البريطانية في بغداد، والسيد «ماليت» من السفارة البريطانية، والسيد «بيلي» مدير دائرة البرق والبريد.

وإذ جوبهت بالمشاكل المعتادة للترجمة من العربية إلى الإنكليزية فإنني أعترف بأنني ربما قد وقعت في حالات من عدم التثبت، لكنني آمل أن تكون معظم الكلمات قد ترجمت ترجمة صافية.

أيار [7]1952

ستيفن همسلي لونگريك

الفصل الأوّل

عِراق سَنَة 1900

1/ الولايات الثلاث
2/ القطر والسكان
3/ الفرس والعرب المتجاورون
4/ المجتمع العراقي – المدن
5/ المجتمع العراقي – العشائر
6/ الموارد والمواصلات
7/ الحكومة

(1)
الولايات الثلاث

«ليست بغداد بعيدة عن المشتاق»، و«إن بيانًا كاذبًا قد يعود حتى من بغداد». بهذه الأمثال وأشباهها كان أتراك اسطنبول قبل نصف قرن من الزمن، يعترفون بالبعد الذي تقع عليه أراضي نهري دجلة والفرات. فالولايات الثلاث سوف تصبح في يوم ما «المملكة العراقية التي تقع في الواقع على الحدود القصّية جدًّا للممتلكات التركية». ففي الوقت الذي لم يكن الأتراك يسكنونها كانت هذه المملكة بالأحرى، تعود إلى الامتداد الشمالي لشبه الجزيرة العربية، وأصبحت تؤلف النصف الشرقي من هلالها الخصيب. وكان قطر العراق في الأيام القديمة يؤلف الولاية العباسية من العراق وجزءًا من الجزيرة... وفي القرون الثلاثة الأولى من الحكم التركي، اتحدت في ولاية واحدة هي إيالة بغداد، هي واحدة من أعظم ولايات الإمبراطورية التركية التي يحكمها باشا يحمل الراية ذات الأذناب الثلاثة[8].

وبفضل شهرتها القديمة وموقعها الستراتيجي، ونطاقها الحالي، كانت بغداد على الدوام تحتفظ بالسيادة الهينة على المدينتين الأخريين المتجددتين في العراق، أي الموصل والبصرة. وحتى في سنة 19 وبعد أن ظهرت الموصل في صفة ولاية سنة 1879، والبصرة في سنة 1884، كان والي بغداد يعتبر على مستوى واسع هو كبير الولاة الثلاثة.

وهذا الإقليم يحدّه من الشمال، وسط ذو جبال موحشة سواء منها جبال «حكاري» التابعة إلى ولاية «وان»، ومن الشمال الغربي جزء قصير من قضاء «جزيرة ابن عمر» في «ولاية ديار بكر». أمّا من الناحية الغربية فيحدّه لواء «دير الزور» المستقل الذي أنشئ حديثًا. وتمتد الحدود من أقصى الجنوب حتى منتصف الحدود الصحراوية لولاية دمشق، ومن ثم تعبر باتجاه الجنوب صحاري شمالي الجزيرة العربية حيث تمتد فيما وراء ذلك أقاليم الواحات العربية. وكذلك تحدّه من الجنوب أيضا مياه الخليج العربي وعلى امتداد شواطئه الغربية عند المناطق العربية البحرية التي ادّعت تركيا السيادة عليها وضمها بصفة رسمية إلى ولاية البصرة.

أما في ناحية الشرق فإن الولايات الثلاث كلها تجاور بلاد فارس[9]، وهذه الحدود هي حدود العراق الحديث، ما خلا بالنسبة لثلاث خاصيات. ذلك أن الحدود مع فارس ما تزال غير مخططة، وأن الخط الذي تمّت مراقبته، واستخف به، ينبغي تعديله في أماكن كثيرة حسب اتفاقية سنة 1914.

أما الحدود مع ولايتي «وان» و«ديار بكر» فقط ثبتت في سنة 1926، ومع سوريا في سنتي 1922 و1933، ومع حكام الجزيرة العربية في سنة 1922. أمّا أقاليم الأحساء، وقطر، والكويت فلم تعد تعتبر أقاليم تركية قبل الحرب العالمية أو خلالها، ولذلك فإنها لا تخص المؤرخ الذي يكتب عن العراق. ولقد تقررت مكانة العراق في الإمبراطورية التركية، بعوامل مختلفة. ذلك لأن بعدها، ولأن سكانها من غير الأتراك، وقسوة جوّها، كل هذه كانت من الاعتبارات التي جعلت كل الخدمة في العراق تمثل الفزع لمعظم الموظفين، ولذلك فإن قلة من هؤلاء الموظفين في الواقع قد ساهموا في

تصحيح هذه الشهرة السيئة عن العراق وذلك عن طريق التحدث عن الاعتبار والأمجاد التي كانت تتغنى بها بغداد، وتاريخ نضالها الطويل ضد الجيوش الفارسية، ومحاولاتها الناجحة للانفصال.

إن التقدم الذي أوجدته الثقافة التركية في بعض الأوساط العراقية، لم ينتقص سوى القليل من الصفة العربية التي كانت تشاركها فيها بصفة متساوية، الولايات المتأخرة في الحجاز وفي اليمن، وفي أفريقيا الشمالية، وتشترك مع هذه الولايات، ولاية لبنان المعقدة كثيرًا.

تتجاوز مساحة الأرض العربية كلها بقية أراضي تركيا، وهي تحتفظ بوحدة ثقافية، وتختلف عن الممتلكات التركية، في قضايا العرق والتاريخ واللغة والجوّ الاجتماعي والعادات. ومثل بقية الولايات العربية بصفة عامة، فقد جعل العراق بشكل خاص سلطات الحكومة التركية في تماس مع القضايا الأجنبية ذات الذوق الخاص. فالخليفة لم يشغل نفسه بمدى إخلاص العنصر الذي كان يهيمن على المدن المقدسة في الحجاز، وعلى الأضرحة الشيعية في الفرات وضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد، ذلك لأن على الذين يتحدثون بلغة الإسلام الواحدة ويسكنون في أراضيهم، أن يهيمنوا على المزيد من مشاعر لغة الإسلام الموحدة الحية في الأقطار الإسلامية. فإلى هذه الحقيقة وإلى مجرد الفخفخة، تعزى الجهود المتوالية التي كان الأتراك يبذلونها لإكمال ما لم يستطيعوا في النهاية أن يحققوه، ألا وهو افتتاح الجزيرة العربية. فالفتوحات التي حققها الأتراك على سواحل البحر الأحمر، والأحساء وعمان، قد أفلتت في النهاية من أيديهم، بعد المحاولات العدوانية المخيفة المضعفة، والتي كان العراقيون من المشاهدين لها. وهذه المشاهد لم تقلل شيئًا من التنافر الملزم المتبادل، الذي كان يسم بصفة عامة، مواقف الأتراك والعرب.

ومع كل ذلك فلم تحظَ ولايات العراق إلّا بالاهتمام الضئيل الذي كان حيويًّا لمركز الخليفة. فما خلا شهرته في التاريخ والدين الإسلاميين، كان للعراق مطلب أو ادّعاء آخر. ذلك لأنه من هذه الولايات المهملة، والبعيدة جدًّا، كانت تصل حكايات تتحدث عن ثروات محتملة هائلة، وتوقع تطور مقبل عظيم الأهمية. ففي السنوات الأخيرة من القرن الماضي لم يكن الرحالة والدبلوماسيون الأجانب وحدهم فحسب، بل وحتى الأتراك أنفسهم والباب العالي والولاة المتطلعون إلى التقدم، كل هؤلاء كانوا يتحدثون عن إنشاء السكك، ومشاريع الريّ، واستغلال المعادن، وتوسيع الملاحة في الأنهار، وبناء الجسور، وتخطيط المدن. ففي سنة 1900 لم تكن مثل هذه التصاميم لتتقدم فيما وراء مرحلة الانتظار الكسول أو المشاريع الوهمية. ذلك لأن أمراض الفقر المدقع، وجهل الحكومة، وانعدام الأمن، كل ذلك قد حال دون تنفيذ أيّ جزء من هذه المشروعات. ولكن هذه المشروعات ظلت حية في الأحاديث التي تدور في الدواوين والمقاهي، وحققت للعراق مدى من الاهتمام والاحترام.

أصبحت هذه البلاد، العراق، بالنظر إلى الأوروبي خلال قرن مضى معروفة إلى حدّ ما، وذلك عن طريق الأحلام ومشاريع التنمية ذاتها، تلك المشاريع التي قيمت نسبها تقييمًا جيدًا ربما في لندن أو بطرسبرغ[10] بدلًا من اسطنبول، والتي لم تخلُ من رائحة المنافسة الدولية.

لقد كانت للعراق طيلة سنين طويلة مكانته في التجارة الدولية، إضافة إلى الاهتمام بخطوط النقل النهري والبحري، ولدى الباحثين عن الأسواق الذين تشجعوا بفتح قناة السويس. وظل العراق منذ

زمن طويل يحظى بإعجاب الطلبة الذين يدرسون التأريخ القديم، وتاريخ التوراة والدين الإسلامي.

ولقد أدهش العالم بالكشف عن مواقعه الآشورية والبابلية والسومرية التي تمّ التنقيب فيها عن الآثار. كما أنه كان يهيئ مدخلًا طيلة ثلاثة قرون، أمام مشاريع التبشير الكاثوليكية والبروتستانتية. ولقد قدر الستراتجيون فيما بعد قيمته الستراتيجية، باعتباره الآن هو البلد الوحيد الذي يتصل بالخليج العربي، وباعتباره بصفة عامة أكثر، هو الجسر التقليدي الذي يربط بين الشرق والغرب.

أما بالنسبة إلى بريطانيا، فإن العراق أو نصفه الجنوبي كان يؤلف جزءًا من «مجال الاهتمام» بالخليج العربي الذي أنشأت فيه الدبلوماسية البريطانية طيلة قرنين من الزمن، لها موضعًا فريدًا هناك. فلقد كان القضاء على الأسلحة، ونقل الأرقاء، والقرصنة، ووضع الخرائط، والعلامات لإرشاد السفن، والأضوية في القنوات، من الإنجازات التي لها قيمتها الغالية. ولذلك كان رجال الدولة البريطانيون يشعرون أن أحسن مكافأة لهم هي التحرر من المنافسة في مياه الخليج وشواطئه، والعوائق القائمة في شط العرب. وتشترك في ذلك أيضًا، المصالح التجارية، والملاحة في المحيطات، والطريق الستراتيجي إلى الهند. ولذلك كانت نسبة عالية من وسائط النقل في البصرة بأيدي البريطانيين، بالإضافة إلى تسعة أعشار حمولة البواخر التي كانت تستعمل في ذلك الميناء.

أما في العراق فإن البواخر التي بقيت للسير في نهر دجلة، كانت بواخر بريطانية، وكانت الشركات البريطانية الهندية تمارس أعمالها في كل من بغداد والبصرة.

كان الحجاج الهنود يصلون بالمئات لزيارة الأضرحة العراقية. وكانت الأموال التي تتبرع بها مؤسسة «الأودة» يقوم بها المقيم البريطاني منذ عهد طويل مرتين كل سنة، لكي توزع بصفة صدقة بأيدي المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء، وتلك مهمة حصل منها هؤلاء المجتهدون على قدسيتهم، وأدّى رفضهم الإشراف عليها وجشعهم، كما زعم، إلى عملية مربكة ومحزنة.

ولقد كان البريطانيون هم طلائع الآثاريين الذين عملوا في العراق من أمثال لايارد، ورولنسون، ولوفتس، وتايلر، الذين جربوا ذلك العمل في أقدم فترة، ثم أعقبهم كل من بدج، وكنغ، في فترة متأخرة.

قامت بعثة من جمعية التبشير الكنسية بإنشاء كنيسة ومستشفى لها في بغداد سنة 1882 ثم ما لبثت أن مدّت أعمالها إلى الموصل فيما بعد.

وإذ كان المقيم البريطاني والقنصل البريطاني العام في بغداد، يراقبان كل هذه المشاريع فإنهما كانا يرأسان هذه المؤسسات المهمة أكثر من أيٍّ من الممثلين الأجانب.

فهما بطبيبهما الجراح ومستوصفهما في دار المقيمية، وبباخرتها النهرية «كوميت»[11] التابعة للخطوط البحرية الهندية الملكية، وحرسها المؤلف من الهنود، ودوائر البريد الهندية التي تصل إلى الأقاليم البعيدة ومقيميهم المتعاقبين، قد أجبرتهم غيرة الولاة منهم على أن يخوضوا نضالًا شاقًّا في سبيل الاحتفاظ بامتيازاتهم.

كان المقيم البريطاني ينتمي عادة إلى الخدمة السياسية الهندية. وقد نقل قنصل البصرة بعد سنة 1 إلى الخدمة القنصلية في بلاد المشرق[12]. وكان هناك نائب قنصل من جنسية هندية يقوم منذ سنة 18 بمراقبة مصالح الزوار الهنود، وتوزيع مبالغ هبات مؤسسة «الأودة» هناك. كما استحدث منصب مماثل لذلك في الموصل كان يتولاه أحد المسيحيين المحليين.

كان الموقف إزاء الخدمة في الدولة في العراق خلال سني التسعينيات من القرن الماضي، بالنسبة لأيّ مشروع بريطاني أو أجنبي -حتى وإن كان مقبولًا من الناحية الاجتماعية بالنظر إلى كل الأفراد -ينطوي على الشك. فلقد تنوسيت منذ زمن طويل أيام الإيلجي الكبير[13] وفي الوقت الذي لم يكن يوجد فيه أيّ منافس للبريطانيين في اسطنبول.

ذلك لأن احتلال الإنكليز لكل من قبرص ومصر، والموقف البريطاني إزاء مذابح الأرمن، والكلمات الشديدة التي أطلقها «غلادستون» كل هذه قد كلفت صداقة بريطانيا للباب العالي، الشيء الكثير، وأدّت إلى اتخاذ موقف ينطوي على الغيرة، وإثارة مشاعر المسلمين ضد الأجانب المتطفلين.

وكانت الطلبات الصريحة المتواصلة لرجال العشائر العراقية في الحصول على المساندة البريطانية، وإن كان يجري رفضها بصفة صائبة من لدن المقيم أو القنصل، كانت تثير الباشاوات بصفة خاصة، وتجعلهم مع قسم من الرأي العام، يصدقون مطامع البريطانيين في الأراضي العراقية ذاتها، مما دفعهم إلى بناء حصن طين تافه في «الفاو» لصد الغزاة!

ولقد جاء اهتمام روسيا بولايات العراق، بعد اهتمام بريطانيا بوقت طويل. فالقنصلية الروسية التي أعيد إنشاؤها في بغداد سنة 1889 كانت تدرك على الأقل، عن طريق جواسيس لها من الأرمن، إصرار روسيا على التغلغل في الأقسام الشمالية الغربية من فارس، وفي أطراف ولاية «وان» وحتى في الجبال الواقعة في أقضية ولاية الموصل ذاتها. ذلك لأن القنصل الروسي في البصرة ومساعده، ومجموع موظفيهما البالغ عددهم ثلاثين شخصًا وهم من الفرس، كانوا جميعًا يعتبرون من الرعايا الروس بصفة اسمية ولم تكن لديهم سوى واجبات أخرى قليلة. ولم تطرح على بساط البحث مسألة حماية الروس للمسيحيين الأرثوذكس إلّا نادرًا. وذلك لأن عدد هؤلاء الأرثوذكس في العراق كان ضئيلًا.

أما بالنظر إلى المشروعات والآمال المتعلقة بمدّ نفوذ القيصر الروسي نحو أهداف أخرى، فإن الروس كانوا في العراق أقل نشاطًا مما كانوا عليه في بلاد فارس. ولقد كان الطلب الذي تقدم به «الكونت كابنست» للحصول على امتياز بمدّ خط حديدي من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي، وكما سيظهر فيما بعد، هو الذي عجل في عقد الاتفاقية البريطانية مع الكويت سنة 1899.

وشارك الفرنسيون جميع الآخرين في التعيينات القنصلية في العراق، وعلى الأخص تعيين قنصل لهم في البصرة خلال القرن السابع عشر، وفي بغداد في القرن الثامن عشر، أمّا في سنة 1900 فلم يبقَ لديهم سوى نائب قنصل في بغداد وكانت مصالحهم التجارية طفيفة في الواقع، وأغراضهم السياسية لا وجود لها إلّا نادرًا. وكان لهم المجال في نوعين من النشاط. الأول هو التنقيب عن الآثار، ذلك الميدان الذي ولجه المنقبون الفرنسيون في وقت مبكر من أمثال «بلاس» و«فرسنل وأوبير» بينما

لعب «دي سارزك» الدور الشهير فيه. أمّا النوع الثاني فهو في ميدان الكثلكة، إذ لعب الفرنسيون بصفة مطلقة، دور الحماة لجميع الكاثوليك، والموحدين[14] المحليين. ولقد أصبح لهم عن طريق بعثاتهم التبشيرية وقسسهم، والمندوب البابوي الذي كان يقيم في الموصل، تأثير قوي على أكبر عدد من الهيئات المسيحية وأكثرها غنى، وهو تأثير وجد فيه المراقبون عنصر القومية الغاليّة (بتشديد الياء)[15] التي صاحبها الحقد على غير الكاثوليك وعلى الدول التي قد تساندهم. كانت بعثات التبشير قديمة وجمة النشاط وكان الكرمليون الذين أقاموا طويلًا في العراق، يحتفظون لهم بمدرستين للبنين، وبمطبعة وميتم ومستوصف في بغداد.

أما في الموصل فإن الآباء الدومنيكان، وهم من الإيطاليين قبلًا، ثم أصبحوا من الفرنسيين منذ سنة 1 كانوا هم الآخرون أيضًا، يحتفظون بمدارسهم في المدن وفي القرى، وبمستوصفاتهم، وبكلية لتدريب القسس وكنيسة خاصة بهم وبمطبعة حجرية تجارية. هذا في الوقت الذي كانت فيه جمعية أخوات عيد تجلّي العذراء وهي من الطائفة نفسها، تقوم بإدارة المدارس الابتدائية، ومعامل الحياكة بالإبرة للفتيات في الموصل منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد مدّت هذه الجمعية نشاطها إلى بغداد في سنة 1881، وقطعت هذه الجهود شوطًا بعيدًا في نشر اللغة الفرنسية، وأغنت ثقافة طائفة الموحدين، وشاركت في إيجاد عنصر من التعليم الحقيقي للعالم المحلي. والواقع أن العراق، وولاية الموصل بصفة خاصة، كانا يؤلفان جزءًا من نطاق الهيمنة الثقافية الفرنسية. أمّا النشاط التبشيري لليهود والفرنسيين، فلسوف يرد ذكره فيما بعد.

استبدل منصب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1894 بمنصب نائب قنصل، كان يقيم بصفة متقطعة في بغداد. ذلك لأن الاهتمام الأمريكي بالعراق كان طفيفًا. ولكن حدثت مطامع أمريكية في ميدان التنقيب عن الآثار في العراق خلال سني الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثم أعقبها موسم من التنقيبات، وإنشاء فرع لبعثة تبشيرية عربية تابعة للكنيسة الهولاندية المجددة في أمريكا، بدأت في سني التسعينيات بإنشاء مدرسة[16] ومستوصف ومستشفى في البصرة، والإقدام فيما بعد على القيام بعمل آخر مماثل في كل من العمارة والناصرية.

واستطاعت هذه الجهود الأمريكية، التي جوبهت بمقاومة تركية عنيفة، أن تحافظ على بقائها ذلك أن عددًا من الكاثوليك المحليين قد تحولوا إلى المذهب البروتستانتي.

ولم تبدِ أمم أوروبا الأخرى في هذه الفترة أيّ اهتمام، وربما اهتمام ضئيل جدًّا في العراق. فقد ظل الرعايا اليونانيون يلجؤون إلى المقيم البريطاني حتى سنة 1897، في حين بقي النمساويون يلجؤون إلى القنصل الفرنسي حتى سنة 1900. وكانت الإمبراطورية الألمانية قد وطدت مصالحها الطفيفة في العراق بالنسبة إلى بريطانيا حتى سنة 1894 عندما عيّن المقيم الألماني في بغداد بصفة قنصل. وظهرت في أواخر القرن الماضي نشاطات الألمان في ميدان التنقيب عن الآثار فظهر سخاو في سنة 1879، ثم ظهر كولدوي في سنة 1889 وعاد ثانية مرة أخرى سنة 1889 وما بعدها[17].

غير أن الألمان لم يبدوا أيّ اهتمام آخر بالقطر إلّا بعد أن طرح شعار السياسة الألمانية القائل

بالزحف نحو الشرق في نهاية القرن الماضي[18] وكانت المسألة الملتهبة فيه هي قضية سكة حديد بغداد.

وفي الوقت ذاته بدأ تغلغل الألمان داخل تركيا عن طريق إرسال بعثة من الضباط الألمان العسكريين، وقيامهم بمشروع مدّ سكة حديد الأناضول، وزيارات القيصر الرسمية، وتخلي حكومته وحدها عن الدول التي استنكرت المذابح التي أوقعها الأتراك في الأرمن، الأمر الذي وطد مكانة ألمانيا في المكان الخالي الذي كانت تشغله بريطانيا قبلًا باعتبارها الدولة الغربية الرئيسة في الإمبراطورية العثمانية.

(2)
القطر والسكان

يمكن الإشارة بإيجاز إلى مناطق سطح الأرض التي ينقسم إليها العراق، وإن كانت هذه المناطق تعود بصفة أساسية إلى الموضوعات الجغرافية، وبصفة أقل إلى القضايا التأريخية، ذلك لأن هذه المناطق تؤثر تأثيرًا عميقًا في حياة السكان، وتعكس أصول سلالاتهم.

يأتي في الدرجة الأولى حزام الجبال في الشمال وفي الشمال الشرقي من العراق. ذلك أن جزءًا من بلاد أرمينيا الرئيسة، ومن جبال زاغروس، أصبح في سنة 1900 يؤلف محافظة السليمانية، والقسم الأكبر من محافظتي الموصل وشهرزور. فهذه البقعة من البلاد ليست عربية وكل سكانها من الأكراد قطعًا، وهي عبارة عن جبال جرداء من الدرجة الأولى، لكنها تشتمل في الوقت ذاته على مناطق تملؤها الغابات، وتتقسمها الأودية العميقة التي تتسع في بعض الأحيان فتتحول إلى سهول، حيث ينتج السكان في مئات من القرى التي تنتشر في هذه السهول، الحنطة، والرز، والخضار والفواكه، والتبغ، وكلها تنمو على مياه الينابيع والجداول والأمطار الغزيرة نسبيًّا ويكون المناخ فيها مقبولًا خلال الصيف، وقارس البرد أثناء الشتاء، في حين يفيض الجمال الظاهر فيغمر منظر الأرض بصفة عامة. وفي المناطق السهلية المنبسطة في كل من لواءي الموصل وشهرزور، تمتد أراضٍ مرتفعة خالية من الشجر، بالإضافة إلى مجاري واطئة لنهري الزاب الكبير والصغير معًا.

ولقد كان الزراع الذين سكنوا القرى في عصور آشور القديمة يزرعون الحنطة التي كانت تنمو خلال فصل الربيع على مياه الأمطار، وفي بعض الأماكن على المياه التي ترفع من الأنهار. ويقع القطر، متوسطًا في محيطه وفي عنصره بين منطقة الجبال والأراضي المنبسطة الحارة في الوسط، وهذا القسم الأخير عبارة عن منطقة أكثر سعة، وأعظم ميزة من بقية أنحاء القطر تشمل محافظتي بغداد وكربلاء ومعظم أراضي محافظة الحلة. ففي أيّ مكان من هذه الأراضي المنبسطة الميتة، لا يتوفر فيه الحجر ولا تسقط فيه الأمطار الكافية لزراعة الحاصلات إلّا في مواسم نادرة، وتحتاج إلى أن تزرع عن طريق رفع المياه من الأنهار، والقنوات المسيطر عليها أو السيطرة على قنوات الفيضان.

وتتألف الحاصلات التي تنمو في الشتاء والصيف من الحنطة والخضروات وبعض الرز المحلي، وبساتين النخيل الشاسعة. ويعيش السكان، وكلهم من العرب، في قرى مبنية بالطين أو في خيام مصنوعة من الشعر أو الأكواخ المصنوعة من القصب.

ويشمل الريف الرسوبي المنبسط هو الآخر، والمؤلف من دلتا نهري دجلة والفرات وبجوار خط الساحل الذي عرف في فجر التاريخ وما قبله، القسم الجنوبي من محافظة الحلة، ومعظم أراضي المحافظات الثلاث الأخرى وهي العمارة والمنتفق والبصرة[19].

وقد تميز هذا الريف بوجود نسبة أعلى من أكواخ القصب، ونسبة أدنى من القرى الطينية، وبقلّة من منتوج الحنطة والشعير، ولكن بوفرة كبيرة من منتوج الرز في المناطق التي يغمرها الفيضان. كما يتميز

أيضا بوجود أميال من بساتين النخيل، وبالطريقة الخاصة للحياة التي طوّرها مربو الجاموس، وحائكو الحصر، وصيادو الأسماك في الأهوار الواسعة.

وإذ نتجاوز التوابع العربية للبصرة، يبقى علينا أن نشير إلى منطقتين أخريين، إحداهما منطقة شط العرب في محافظة البصرة التي تشتهر ببساتينها المنظمة التي تمتد إلى عدة أميال في شقة منخفضة بين النهر والصحراء، وثانيتهما الريف السهوبي المقفر الذي لا تسقط فيه الأمطار غالبًا، ولا ينمو فيه سوى الحدّ الأدنى من العشب، وهو يعادل في مساحته بقية أرض العراق في الصحراء الشامية جنوبي غربي نهر الفرات وغربيه، والجزيرة العليا التي تقع شرقي نهر دجلة إلى الأسفل من بغداد ومن فوقها، على جانبي جبل حمرين. فهذه الأراضي المقفرة تعود إلى البدو من الأعراب الحقيقيين الذين يعنون بتربية الإبل. وقد كانت أغنام الذين ينتشرون في حوافيها المبسطة على مقربة من الأنهار، موطنًا للنصف من أقسام العشائر التي تشتغل بالزراعة.

ويختلف سكان هذه الأقسام اختلافًا واسعًا في مدى تماسهم بالحضارة المدنية، واتصالهم بالحكومة. وإلى مقربة منهم يأتي مواطنو المدن، ومن ثم القرى المأهولة بالسكان، والمزارعون القبليون الذين يسكنون الأكواخ، وسكنة الأهوار، والرعاة شبه المتوطنين عند حافة الصحراء، والبدو الخلص. وهذه الأقسام الأخيرة تؤلف عنصرًا صغيرًا، ولذلك فإن اعتبار العراق قطرًا بدويًا على نطاق واسع، يعدّ خطأً شائعًا، ذلك لأن معظم مناطق القطر كانت على الدوام توفر الفرص الملائمة للحياة المستقرة فيها، ولا يوجد البدو إلّا في المناطق التي لا يتوفر فيها أيّ شكل آخر من أشكال الحياة.

ليس مستطاعًا إعطاء تقدير يوثق به سواء الآن أم فيما بعد، لسكان الولايات الثلاث. ذلك لأن إحصاء النفوس في العهد التركي كان يتمّ بشكل واهٍ حيث تنعدم الكفاية الواسعة للقيام به، وكان يقتصر على المدن وعلى أغراض الكتابة ليس إلّا. والأرقام التي يعطيها رجال العشائر ورؤساء المجتمعات المدنية، تختلف تبعا لمخاوفهم أو آمالهم في الضمان أو المنفعة. ذلك أن محافظة البصرة في سنة 1900 باستبعاد المناطق العربية التابعة لها، ربما كانت تضم مليونًا وربع المليون نسمة.

وقد يعتبر معدل مجموع السكان ما بين مليونين ومليون ونصف المليون من التقديرات الصائبة.

ولقد كانت العناصر التي يتألف منها سكان العراق، والمساهمة التي يقدمها كل فريق منهم، متباينة هي الأخرى. فالعرب يؤلفون الأكثرية الساحقة ولكن من هم هؤلاء العرب؟ لقد كان حتى سكان الجزيرة العربية القديمة مزيجًا من أصناف جسمانية، وأن من الخطأ أن نتطلع إلى «نقاوة العنصر» في الفروع المتأخرة، كما هو الأمر بالنسبة إلى العناصر الأخرى من العالم المتحضر.

لقد كان العرب في عراق سنة 1900، كما هو الأمر بالنسبة إلى الوقت الحاضر[20] من العراقيين الذين يتكلمون اللغة العربية، وهم عبارة عن خليط موحد يضم عناصر جسمانية من جميع السكان الذين دخلوا هذه البلاد منذ فجر التاريخ، بصفة غزاة أو مهاجرين، حيث تمثلوا فيما بينهم ليؤلفوا بذلك المجتمع العراقي الذي طغى عليه عرب الجزيرة العربية في القرن السابع للميلاد فحولوه بفضل أسلحتهم وعقيدتهم الدينية إلى عرب مثلهم تمامًا.

ولقد كان الشعب العراقي في نهاية القرن السابع عشر لاهيًا عن أية مؤسسات ثقافية أو أخلاقية.

أما في داخل المجتمع العراقي فإن الشيء السائد فيه هو التقليد المشترك والمفاخرة بالعرق إلى أبعد مدى، وفي معظم العلاقات، هي الفروق التي أوجدها تنوّع المحيط والمصلحة الذهنية والمادية. ومع ذلك كله فقد تكون مثل هذه الفروق ثابتة بين المدينة والقبيلة، كما أنها موجودة أيضا بين المجتمعين الرئيسين وهما المجتمع الديني والمجتمع الاجتماعي. ومن هنا فإن تنافرهم الشامل قد يتحول إلى العنف كما أن التمازج الاجتماعي فيما بينهم كان ضئيلًا.

تضمّ ولاية الموصل الجبلية أكبر قدر من الأقليات العراقية إلى جانب الأكراد. وهذه الأقليات تؤلف جزءًا جوهريًّا، ربما يبلغ الثلث من مجموع العنصر الكردي، الذي يعيش في حزام واسع من الحدود الشرقية من الأناضول، ويمتد حتى عبر الحدود الروسية والإيرانية، وهو إقليم يدّعي المتطرفون من الأرمن بأنه كان تابعًا لهم، ويشمل خمس ولايات من تركيا، كانت ولاية الموصل تؤلف الولاية الجنوبية الشرقية منها.

ويؤلف الأكراد بشكل واضح كتلة عرقية ولغوية تتباهي مباهاة شديدة بالإنجازات القديمة، وبذكرى الإمارات المستقلة. وإذ يقتنع هؤلاء بتفوقهم على العرب والأتراك معًا، فإنهم يختلفون اختلافًا ملموسًا عن العرب في السلوك والمحيط والعادات الشخصية، لكنهم يشبهونهم شبهًا وثيقًا في التنظيم الاجتماعي الذي يمثل تجاوبًا مشهودًا للحاجات الاجتماعية ذاتها. ولقد كانت الحياة البدوية فيما بين الأكراد، والمصحوبة عادة بامتلاك الأغنام بدلًا من الإبل، تكاد تكون محصورة في عشائر قليلة، لكن الولاء العشائري هو الذي يسود في كل مكان، إلّا في الحالة التي تؤدي فيها مصالح القرية أو المنطقة، أو مجرد انعدام الزعماء، إلى التفتت والانهيار.

كانت أكثرية النصف من محافظة الموصل إقليمًا كرديًّا مقسمًا إلى أقضية دهوك والعمادية وزاخو، وعقرة، وزيبار بالإضافة إلى محافظة السليمانية ذاتها وثلثي محافظة شهرزور.

وما خلا فئات قليلة جدًّا من الشيعة، وجدت فئة من الأكراد في محافظة الموصل، وهم من أتباع المذهب الشافعي أو الطريقة القادرية. ولكن تماسكهم من ناحية اللغة والثقافة ليس كاملًا، فهم يتألفون من ثلاث مجموعات تقليدية أو ضبابية هي الأكراد البهدنانيون الذين يسكنون فيما بين نهر الزاب الأكبر وحدود ولاية «وان»[21]، والصورانيون فيما بين الزابين الأكبر والأصغر، والبابانيون بين الزاب الأصغر حتى نهر «سروان»، «ديالي». وتختلف المجموعة الأولى في لغتها الكرمانجية عن المجموعتين الأخريين اللتين تتكلمان، بالاشتراك مع أكراد بلاد فارس، اللغة الكردية التي لم تحقق لها أية صفة أدبية[22].

أصبح ميل الأكراد المتجولين إلى الاستقرار والتوطن واضحًا منذ وقت طويل، لكنه مع ذلك ما يزال يحتاج إلى وقت أطول، في ذلك الوقت الذي سوف يستمر فيه تجمع سكان التلال في السهول بيتًا إلى بيت خلال مدى نصف قرن مقبل من الزمان.

في سنة 1900 كانت الحرية التي تتمتع بها السلالات والأسر الحاكمة في الوادي الكردي، تعود إلى

العهد الماضي على نطاق واسع. وقد كان بعض القائمقامين والمديرين الأتراك، وبعضهم من العنصر كردي، يقيمون أحيانًا في كل قضاء وناحية، ومقابل ذلك كان الأكراد يوفرون الكثير من الموظفين والجنود للإمبراطورية العثمانية. وكانت الطبقة المتعلمة، وعلى خلاف الولايات العربية، ذات نسبة ضئيلة تمامًا، إذ لم تكن هناك أية طبقة كردية مثقفة، ما خلا بعض الأفراد النادرين الذين كانوا يعيشون في المنفى. ذلك لأن الكردي المتعلم في وطنه أو في الخدمة الحكومية، كان في تلك الفترة، يحمل مشاعر الرجل التركي وثقافته.

ومن ناحية أخرى كان التنظيم القبلي للأكراد، والذي يتألف من مجمعات متراصة متآلفة يتراوح عدد أفرادها فيما بين ألف، وألف وخمس مئة نسمة، غير قادر على مجابهة الإدارة الحكومية إلّا إذا كانت هذه الإدارة رحيمة، وقوية سهلة الانقياد. والحقيقة أن أفراد العشائر في مناطق واسعة كانوا ما يزالون يظهرون أصدق الولاء لزعمائهم بدلًا من الحكومة التركية، وهكذا ظلت الأكثرية الساحقة من الأكراد غير متجاوبة أو متعاونة. ويبدو أن عدم استقرار الأمن فيما بينهم، والناجم عن طريقة الحياة المفضلة لديهم، لا يمكن تقليصه بأيّ نظام كان من أنظمة الحكم غير المباشر الذي حاول الأتراك تطبيقه. أو كان الأكراد يتقبلونه.

لمّا كان اليزيديون يشاركون الأكراد في الأصول العرقية فإنّهم يشبهونهم تمامًا في العادة وفي طراز الحياة ذلك لأن اليزيديين كانوا قد تركزوا أساسًا في جبل سنجار على بعد خمسين ميلًا غربي مدينة الموصل. في حين إن المكان المقدس لديهم وهو ضريح «شيخ عدي» يقع في سهل الموصل ذاته ولقد كان التركمان المزارعون من سكان القرى والذين لا يضمهم أيّ تنظيم عشائري، يوجدون بأعداد في مدن كركوك وألتون كوبري وأربيل وكفري. وفي قرى قره تبه، وطوز خورماتو وداقوق وذلك على امتداد الطريق المتشعب بين بغداد والموصل، ويوجد عدد مهم في تلعفر في منتصف الطريق بين الموصل وسنجار. وربما كان هؤلاء الناس الذين يتكلمون التركية، متحدرين في الأصل من حرس الحدود الذين وضعهم الخلفاء العباسيون هناك، والذين لم تكن لهم أية مواهب، أو بسالة، لكنهم كانوا يساهمون منذ أمد طويل بصفة مضيفين للأفندية من أفراد الطبقة البيروقراطية. ولقد أغنوا القرى ومناطق الريف بصناعاتهم الكاملة، وبإحساسهم الصادق. واشتهر البعض منهم بأنهم أصبحوا بغداديين، وأن قلة من العائلات الإقليمية تنحدر في الأصل من الدم التركماني. أمّا مستقبل تاريخهم فالمتوقع أنه سوف يكون الذوبان التدريجي لهم في المجتمع العربي. ويصدق هذا الشيء أيضًا على طائفة «الشبك الصغيرة» التي تعيش وتتحدث بلهجة كردية محلية على ضفاف نهر دجلة جنوبي الموصل[23] والمعتقد أنهم يمثلون الطراز الهرطقي من الشيعة.

وتكاد تكون هذه الأقليات الكردية واليزيدية والتركمانية محصورة في ولاية الموصل وحدها في الغالب، كما يوجد الفرس في بغداد أيضًا وقد تغلغلوا في كل طبقة من طبقات المجتمع العراقي، وبذلك كانوا يؤلفون مجتمعًا أجنبيًّا لا تمكن السيطرة عليه وذلك لأن ما يدينون به، والواقع الذي دفع بهم للقدوم إلى العراق كان في الوقت ذاته من أهم أسباب الارتباك الذي كان يحدث في الإمبراطورية العثمانية. وليست للفرس ولا «للر» الذين يسكنون المدن المقدسة أو بغداد، أية جنسية بصفة عامة. ذلك أن الذين يسكنون منهم المناطق الجنوبية من جبال زاغروس ويخضعون لسلطة واليهم المقيم هناك،

يفدون على بغداد والبصرة ويشتهرون فيها بممارسة الأحمال الثقيلة، وهي المهنة التي يحتكرونها. كما أنهم في الوقت ذاته يعيشون بصفة تجار وصناع في مناطق أواسط دجلة والغراف، ويعرفون هناك باسم أكراد الفيلية[24] ويسيطرون على مدن مندلي وبدرة والقرى القريبة منهما. ولم يُحدث نصف القرن الذي مضى أيّ تغيير في هذا الوضع، ويصدق القول ذاته على طائفة الصابئة الصغيرة المؤدبة المعروفة باسم «المندائيين» والذين يسميهم الرحالة خطأ بأنهم المسيحيون الذين يتبعون «يوحنا المعمدان» فهؤلاء الناس بلغتهم التي تشبه طراز اللغة السريانية وبكتابهم المقدس المكتوب باللغة وبالحروف المندائية، يعملون بصفة صاغة وصانعي زوارق في المدن والقرى التي تقع على شواطئ الأنهار، حيث يكون الماء الجاري متوفرًا لأداء شعائرهم الدينية. ولكن أصولهم ومعتقداتهم ليست إسلامية ولا مسيحية، ولم تتمّ حتى سنة 1900 أية دراسة لأحوالهم وعوائدهم المميزة لهم إلّا بصفة ضئيلة[25].

وكان يهود العراق في سنة 1900 يؤلفون الأقلية الرئيسة في البلاد فكانوا مثل الطوائف المسيحية الأخرى، يؤلفون «ملة» معترفا بها في الإمبراطورية العثمانية، ولهم استقلالهم الداخلي في شؤونهم الخاصة، والاجتماعية. وكانوا يتجمعون بأعداد كبيرة أو صغيرة في كل مستوطن مدني أو قرية كبرى ابتداءً من حدود ولاية «وان» حتى أقصى أنحاء الجنوب. ذلك أنهم كانوا يعيشون في كل مكان تتوفر الصناعات فيه، ولا يلاقون فيه الأذى، ويضمون فيما بينهم، ولا سيما في الموصل وفي الشمال، أكثر عناصرهم فقرًا وتأخرًا. ولما كانوا يعفون من الخدمة العسكرية[26] ولا يساهمون في الحياة العامة إلّا بدور ضئيل، فقد كانوا يشغلون الوظائف، ويبرزون مميزات عنصرهم، ويديرون مدارسهم وبيعهم بأنفسهم. وكثيرًا ما يشاهد البعض منهم حتى في أشد المناطق الكردية وحشية، يعمل وكيلًا، وذا قيمة، لأحد الأغوات الذي قد يتباهي بوجود العامل اليهودي الشاطر لديه.

أما في بغداد وهي المدينة التي كانت تضم خمسين ألف نسمة، فإنّ عدد اليهود فيها كان كبيرًا. ونظرًا لوجود وكلاء لليهود في بومباي، وفي مانجستر وباريس، فقد أصبحت لهم السيادة في ميدان التجارة، والشؤون التجارية، التي غالبًا ما كان المسلمون يضطرون إلى المشاركة معهم فيها، في حين كان التجار المسيحيون يبتعدون في نطاق واسع عن طرق هذا الميدان. كان التعليم الغربي منتشرًا في مدى واسع بين اليهود وكانت تبشر به المدرسة اليهودية الفرنسية التقدمية الفاخرة - والمعروفة باسم «رابطة الأليانس» التي أُسست في سنة 1864. فهذا المجتمع الذي كان يضم الأغنياء من الإقطاعيين والبارزين، والذي كان ينمي بصبر، يتجاوز حدود المساواة الاجتماعية، كل القابليات والثراء الناجح الذي يثير الحسد، والجشع المتزايد، ولكن من دون إثارة أية شكوك سياسية. إن التدمير الذي أحدثته السياسة الصهيونية لوضع اليهود ولسعادتهم سوف يظل قائمًا ما بعد نصف قرن مقبل من الزمن.

ولم تكن الطوائف المسيحية في الولايات الثلاث لتختلف إلّا قليلًا عمّا هي عليه في أيامنا هذه. ذلك لأن الطوائف الكثيرة العدد تنتمي إلى الملل الرسمية التي يرأسها محليًّا أسقف أو مطران أو بطريق. وعلى مثل هذه الشاكلة يكون وضع الأرمن الأرثوذكس الذين كان عددهم كثيرًا في المدن، لكنهم أصبحوا الآن أكثر تركيزًا[27].

وهناك الأثوريون أو النساطرة وكانوا قلة ظاهرة في عراق سنة 1900 وكانوا محصورين غالبًا في قصبة العمادية في الشمال. أمّا اليعاقبة فلا توجد سوى بيوت قليلة منهم في الموصل إضافة إلى السريان الكاثوليك، وهم من اليعاقبة الذين اعتنقوا الكثلكة، ومجمعات صغيرة من الإغريق الأرثوذكس، وفئات أصغر ممن تحولوا إلى البروتستانتية، بفعل نشاط بعثات التبشير، وأخيرًا طائفة الكلدان المهمة الكثيرة العدد، وكانوا في الأصل من النساطرة الذين نزحوا من الجبال التي كانوا يعيشون فيها إلى الموصل وقراها ثم اعتنقوا الكاثوليكية لكي يؤلفوا الكنيسة الوحدانية.

ويتمتع المسيحيون الذين لا يهتمّ الأتراك ولا العرب، بالفروق الحاصلة في مسلكهم وادارتهم لكنائسهم، بمنزلة تفوق منزلة اليهود ومماثلة لمنزلة المسلمين. ومع أنهم أكثر فقرًا من اليهود إلّا أنهم أقل تذمرًا.

ويمتلك المسيحيون الأراضي الخاصة ويزرعونها في قراهم الشمالية، لكنهم لم يتعودوا مثل ذلك في القسم الأدنى من العراق وهم يتخصصون في تجارة المفرق وإدارة الفنادق والصناعة واحتراف المحاماة والقانون، ويعمل عدد كبير منهم في الوظائف الحكومية. وكان الكلدان من «تلكيف» منذ زمن طويل يحتكرون العمل في البواخر النهرية. ولكل هذه الطوائف كنائسها وقساوستها ومدارسها الاعتيادية التي كانت تدار طيلة سنوات عديدة خلت من قبل بعثات الكنائس الأوروبية.

وكان مستوى التعليم فيما بينهم متقدمًا بالنظر إلى المستويات العراقية في ذلك الوقت، وقد شرعوا منذ البداية في إنشاء مدارس البعثات التبشيرية. وكان المسيحيون، مثل اليهود، معفيين من الخدمة العسكرية، أو يدفعون ضريبة البدل عنها. وكانت الطائفتان المسيحية واليهودية معًا، تشاركان بأعضاء منهما في المجالس الرسمية المقامة في مناطقهما.

ويؤلف الأتراك أنفسهم آخر الأقليات التي تمكن الإشارة إليها وهم ممثلون في العراق بعشرات قلائل من كبار الموظفين، وبعوائل أجبرتها ثرواتها أو أوضاعها السياسية على العيش هناك. كما أنهم يمثلون أيضًا بالنساء التركيات لعوائل الطبقة العليا في المدن وربما بنسبة الخمس من أفراد القوات العسكرية الموجودة، أو العشرين في المئة من أفراد الجندرمة.

ولكن هذه الأقلية كانت قوية بصفة ظاهرة، وذلك بسبب سلطة الحكومة، وباتصالات رؤسائها بإدارة الحكم في اسطنبول، وكذلك بانتشار الثقافة التركية فيما بينها.

ولقد نجم عن ذلك أن عددًا من العراقيين، لم يكن عددهم كبيرًا، قد اجتذبهم الامتيازات التركية فأصبحوا كلهم من المبرزين واعتبروا أنفسهم بأنفسهم بأنهم من الأتراك، وذلك قبل أن يطلع فجر القومية العربية وحتى ما بعده. وكانت اللغة التركية في كل مكان هي لغة الحكومة والمحاكم والمدارس الحكومية.

(3)

الفرس والعرب المتجاورون

عانت كل من تركيا والعراق، لأمد طويل، من عدم الاتفاق مع جيرانها الفرس. ومع أن أيام الحروب العدوانية الواسعة التي شهدها العراق، قد انتهت في القرن التاسع عشر[28] فقد بقيت تلك الأيام من الأسباب التي تؤذي الرغبة في الاتفاق بين الشعبين المتنافرين اللذين يختلفان في اللغة والثقافة والسلوك. ولم يتناقص ذلك التنافر حتى بوجود ممثلين قنصليين من الفرس، كان البعض منهم تحيط به الريب والشكوك، في حوالي اثنتي عشرة مدينة في العراق. كذلك كانت الإمبراطوريتان التركية والفارسية المختلفتان مذهبيًّا، تمرّان عبر مراحل متباينة من تطورهما. ذلك أن تركيا كانت تناضل في سبيل توفير الحياة العصرية والإلهامات الغربية، في حين ظلت بلاد فارس تعيش بذهنية العصور الوسطى، ويستبد بها القلق بسبب وجود توابع نصف مستقلة في أراضيها. ولقد تجلى ردّ الفعل بأقسى صيغه عندما بزغ نجم «مظفر الدين شاه» في طهران، منذ اعتلائه العرش في سنة 1896.

لقد برهنت قضية الحدود بأنها كانت من القضايا الكبرى التي تثير الاضطراب. ذلك لأن خط الحدود لم يجرِ تحديده، ولم تتمّ تسويته بصفة أكثر استقرارًا من التسوية التي قامت على أسس اعتبارها من التعويضات عن كثير من الحروب التي وقعت، وعن الولاء المتقلب للقبائل. ذلك لأن خط الحدود كان يمرّ في أراضٍ منبسطة لا مظهر لها في المناطق الشرقية من أداني نهر دجلة، ومن ثم يجتاز الخط جبال كردستان المتعرجة. فضلًا عن أن خط الحدود هذا يفصل بين شعوب متحدة في الجنس كانت تتوق إلى الهجرة في الغالب، أو غير قادرة على أن تمنح الولاء لعرش بعيد عنها.

أعقبت معاهدة أرضروم سنة 1847 ثلاثون سنة أخرى، كانت ملأى بالاتفاقات، والبعثات، ووضع الخرائط. وفي الربع الأخير من القرن الماضي شهدت تلك الاتفاقات الكثير من الانتهاكات البسيطة، ومجابهة التدخلات، والاحتجاجات الخانقة.

عند انتهاء القرن الماضي كان الأتراك لا يزالون يطالبون باستعادة مدن وأودية كان الفرس يحتلونها من أمثال مدن «أورمية» و«وزنة»، و«بانة»، و«سردشت وزهاب»، في الوقت الذي كان فيه الفرس يطالبون بسهل «غول أمبر»[29] و«جبل هرمون»[30] وبأراضٍ تقع على مقربة من خانقين. فهذه الأشكال من العراك كانت تعكر كل أمن الحدود، كان صداها يتردد حتى في أقصى الجنوب، وذلك بالادعاءات التي يطلقها كلا الطرفين بامتلاك المياه الضحضاحة من نهر شط العرب والجزر القائمة فيه[31].

كانت تركيا في هذا الوقت قد تخلت عن مطالبتها بالمحمرة ولكن الخصومات والمصادمات بشأن شط العرب قد هيأت ميدانًا خصبًا لممارسة أعمال القرصنة، وأدّت بدورها إلى التدخل البريطاني، وتهديد القنصل البريطاني في الفاو، وتمركز إحدى السفن المزودة بالمدافع في نهر شط العرب سنة

.1898[32]

كان العدد الكبير من الزوار الفرس لمدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء سببًا من الأسباب التي كانت تشارك في إثارة المشاعر. لكنها كانت في الوقت ذاته غنية بالمناسبات التي كانت تثير صرامة الحكومة التركية. وتؤدي إلى ممارسة عملية الابتزاز الخاص. وذلك نتيجة الإلحاف في الطلب للحصول على سمات الدخول، ودفع ضريبة الحجر الصحي. فلقد كانت الحكومة التركية تتقاضى ضريبة مقدارها جنيه واحد عن كل جثة من الجثث التي يأتي بها الفرس لدفنها في النجف، وقد نجم عن ذلك إقدام الفرس على خرق الحدود، وتحويرها في عشرات من الصيغ. ففي كل مكان سواء في الطرق أم المدن كان الزوار تحت رحمة أصحاب الحانات.

والحمالين، والمقيمين على الأضرحة.

وكانت تجارة المرور بين العراق وفارس تتألف من السلع الفارسية التي يتمّ نقلها عبر العراق إلى البصرة، وأهم من ذلك كله نقل السلع الأجنبية إلى بلاد فارس عبر البصرة وبغداد وخانقين. وكان انقطاع هذا المورد الكبير في تجارة العراق كثير الحدوث في الأوقات التي يضطرب فيها حبل الأمن سواء في دجلة (وفي طريق كرمنشاه) وكان هذا الأمر يؤلف موضوعًا للانتقام، مثلما تفعل ذلك أيضًا، أعمال التأخير والرشوة التي يطبقها ضباط الكمارك من الأتراك. كانت لكل ولاية من الولايات الفارسية التي تسير مع خط الحدود، صفتها الخاصة بها، وليس في الإمكان إدارتها بشكل فعال. فعلى جناح البصرة، وعبر نهر شط العرب، يقع إقليم الأحواز، ولقد ترك الفرس النصف الجنوبي من هذا الإقليم وكل سكانه من العرب، طيلة ستين سنة تحت إمرة مشيخة آل محيسن العربية القبلية. وتحت الإدارة التي تغلبت على الفساد الطاغي الذي كانت طهران تمارسه بنفسها، استطاعت مدينة المحمرة التي تقع عند مصب نهر الكارون، أن تتطور إلى ميناء وسوق لهما أهميتهما، وقد تعاظمت هذه الأهمية كثيرًا منذ أن أصبحت ملاحة البواخر في نهر كارون منذ سنة 1888 تدار من قبل إحدى الشركات البريطانية[33]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طبقت في المحمرة مشاريع الريّ، بل وحتى سكك الحديد. كما بوشر بأعمال التنقيب عن الآثار تحت احتكار الفرنسيين، وظهور عدد من القناصل والوكالات الأجنبية فيها.

ولقد أظهر حاكم المحمرة الشيخ خزعل نباهة خارقة في مركزه، باعتباره حاكمًا عربيًّا مستقلًّا فوق أرض تدعيها فارس، ولذلك كان يتقبل وجود مبعوث فارسي في عاصمته، ويبعث بالهبات إلى طهران، ويتقبل الألقاب الفارسية، ويحتفظ بسلام وطيد مع والي البصرة. وكان الشيخ خزعل ومستشاره الحاج محمد علي المعروف لدى الكثيرين من الأصدقاء الأوروبيين باسم الحاج الرئيس[34]، ذوَي أفكار عصرية بالنسبة إلى قضايا التعليم والتنمية. لكنهما كانا تقليديين بالنسبة إلى الإدارة العشائرية. وكانت المحمرة هي الملجأ لشيوخ العشائر الذين يسكنون أسافل نهر دجلة. وذلك في الأوقات التي يتخاصمون فيها مع حكامهم المحليين وإلى الشمال من الأحواز، «عربستان» وعلى استقلال مساوٍ عن سلالة القاجار الحاكمة، تقع لورستان أو إقليم اللر، الذي يتميز سكانه بالعرق واللهجة عن الفرس، ويمتد هذا الإقليم في منطقتين إحداهما كبرى والأخرى صغري، ويؤلف «بشتوكوه» القسم

الغربي من المنطقة الصغرى موطن الفيلية من اللر، وتتاخم حدودها ولايتي البصرة وبغداد. وقد بقيت هذه المنطقة طيلة ثلاثة قرون تخضع لحكم والٍ من سلالة واحدة. وكانت التزامات الحاكمية فيها محصورة في هبة صغيرة تدفع إلى الحكومة المركزية في طهران، وسلطاتها غير محدودة داخل إقليم «بشتوكوه» وكان نفوذها ملموسًا في شرقي العراق. وكان غلام رضا خان، وهو الحاكم الرابع عشر من تلك السلالة. محترمًا نتيجة الحقبة وملاحظاته الدينية، لكنه كان مكروهًا بسبب جشعه الطاغي.

وإلى الجنوب من مملكة «غلام رضا خان» وعلى امتداد الحدود. تقع معظم الأراضي الخالية من السكان، والتي لا يحكمها أحد. لكنها تعود إلى القبائل الكردية.

ذلك لأن النصف الغربي من «كرمنشاه» يسكنه الأكراد كليةً، وهو غير محكوم لأحد بالفعل. وإلى الشمال من ذلك تقع ولاية «أردلان» التي عرفت بصفة رسمية باسم ولاية كردستان وعاصمتها مدينة «سنة»، كما تقع إلى الشمال من ذلك أيضًا حدود «أذربيجان» وهي ولاية غنية وشهيرة، كانت تعتبر إقطاعًا اعتياديًّا لأحد الورثة من الفرس، وتشتمل على مناطق تمتد إلى الجنوب وإلى الغرب من «أورميا» على الحدود التركية.

كان من العسير بصفة ثانية، عبر هذا الحزام العميق من كردستان الفارسي، إيجاد أيّ تمييز بين رجال العشائر، أو البقاع التي تنسب إلى أيّ من الدولتين دون الأخرى. ذلك لأن المناطق الكردية من ولاية الموصل، مثلها في هذا مثل ولاية «وان» التي تأتي فيما وراءها، كانت تشبه ولايتي أردلان، وكرمنشاه في السيطرة التامة للعنصر الكردي عليها، وفي اللغة، ونمط الحياة، بالإضافة إلى وجود الاتصالات الثابتة معها، وفي وسائل النقل، والتزاوج، والمنازعات والتحالفات التي لم تكن الجنسية الاسمية فيها، تؤخذ بنظر الاعتبار.

تمتد طرق القوافل في كل مكان خلال حدود المنطقة، ويكون كثير من العشائر مقسمة تقسيمًا قوميًّا بين إقليمين قوميين، مثلما هو الأمر بالنسبة لكل أفراد عشائر «هورمان»، و«بلباس» و«باجلان» أو نتيجة لعادة الهجرة الموسمية خلال الحدود، لغرض رعي الأغنام، مثلما تفعل ذلك عشائر «سنجابي» و«الجاف» و«الهركي» أو إنها تعتبر نفسها حرة، أثناء موسم الصيد من أمثال عشيرة الهماوند، للحصول على ملجأ لها في أيّ من الأقطار.

وفي الأقسام الكردية من ولاية كرمنشاه التي تمتد خلالها الطرق المتعرجة الخطرة، تسكن مجموعة من العشائر القوية أمثال «كلهر» و«سنجاني» و«غوران». أمّا عشيرة «باجلان» فإنها مقسمة بسبب الحدود. ويسكن باشا هذه العشيرة في خانقين، في الوقت الذي يعيش فيه معظم أفراد العشيرة حول مدينة «زهار» المتنازع عليها بين العراق وفارس.

وفي القسم الشمالي عبر الجزء الأعلى من نهر ديالى، والذي يدعى هنا باسم «سيروان» استقرت أقسام من عشيرة الجاف المتجولة. وتعدّ هذه من أعظم القبائل الكردية المهاجرة التي بقيت مخلصة لعادتها في حركة التنقل داخل الحدود. وعلى جانبي جبل هورمان تسكن قبيلة تحمل الاسم ذاته وهي موزعة في ولائها لفارس والعراق. وإلى ما وراء هذه المناطق تقوم منطقة «مريوان» الفارسية، وقطعة من ريف أردلان المأهول وهي تعتمد على مدن «بانه» وسردشت وسافيز[35].

وإلى أقصى الشمال وفي جوار أذربيجان تقع مجموعة عشائر «مكري» القديمة الشهيرة. وأخيرًا، ومن أدنى الأراضي الواطئة قبالة «أورميا» وفيما وراء قرى الحدود التي تسكنها قبائل «شيروان» و«برادوست» تمتد القرى التي يسكنها الأكراد والتركمان. ولا تختلف الأراضي الجبلية الكردية في شمالي الموصل، في أيّ شيء عن المنطقة الكردية الفارسية إلّا في القفر المتزايد الذي يغمر جبال «حكاري» العائدة إلى ولاية «وان». وتتجه هذه الجبال من ناحية الشرق إلى مواطن عشائر «سلماس وشكاك» في أذربيجان الفارسية ومن ثم تتجه نحو الغرب من «شمدينان» حيث تقع قرية «نيري»[36] موطن «السيد صادق ابن الشيخ عبيد» المحارب الشهير ضد المسيحيين[37] حتى تصل إلى نهر دجلة في «جزيرة ابن عمر».

فهذه المنطقة التي تحكم من «جلمرك»، عاصمة إقليم حكاري، كان يتمّ اجتياحها، والتوطن فيها أثناء الهجرات التي تقوم بها قبائل ذات شهرة فائقة، من أمثال «الغويان و«شرناخي»، و«أرتوشي» والتي رحب رؤساؤها قبل عشرين سنة خلت بالمنزلة والمنفعة اللتين ظفروا بهما، بعد أن قدموا إلى «الخليفة» السلطان سرايا الخيالة، التي عرفت باسم «سرايا الحميدية»[38]. وبدلًا من السلالات الكردية المتنفذة وغير المقيدة في مدن «بتليس» وجزيرة ابن عمر وجلمرك، قبل نصف قرن مضى، ينتشر الآن على جانبي حدود ولاية الموصل، نظام لحياة قبلية موزعة، وسلطة إقطاعية متغلغلة، تديرها وكالات الحكومة التركية. نصف الفعالة أحيانًا، والاسمية في أحيان أخري كما تناثرت في كلتا الولايتين أيضًا، طوائف من الأرمن والكلدان، واليهود والنساطرة. وهؤلاء الأخيرون يمتهنون الزراعة، ورعي المواشي، ولا يعرف أصلهم، ولا عرقهم، ولا دمهم ويصعب تمييزهم في حياتهم ومعيشتهم وملبسهم عن الأكراد الذين يسكنون بينهم.

وإلى ناحية الغرب من العراق، تمتد سهوب صحراوية تجوبها مجموعة قبيلة «عنزة» البدوية وإلى الجنوب من هذه السهوب، وفي وراء المناطق التي تقطنها قبيلتا «الضفير» و«مطير»، تقع أقاليم تعتبر من أصل الجزيرة العربية الخالصة. فهناك دولة الكويت الصغيرة التي أُسست قبل قرن مضى تحت زعامة بيت الصباح، وهناك أراضي الأحساء الساحلية بواحاتها وحياة عشائرها البدوية الظاهرة، وأخيرًا هناك أواسط الجزيرة العربية التي كانت إلى ما قبل سنوات قلائل خلت، تتنازع السيادة عليها سلالتان حاكمتان. فمن بين هذه الأقاليم كانت الكويت وإمارة ابن سعود الوهابية، تؤلفان سلطتين عربيتين. أمّا الأحساء التي بقيت جزءًا من الإمبراطورية السعودية حتى 1871 فقد كانت قطعة موحدة بتأثير سيادة خارجية ليس إلّا، في حين كانت إمارة ابن الرشيد تؤلف تنظيمًا عشائريًّا خالصًا لقبيلة «شمر» الجنوبية وكانت تشبهها في ذلك شبهًا تامًّا، في مستوياتها الحكومية والاجتماعية. ما خلا الأحساء بصفة جزئية، حيث بقيت شبه الجزيرة العربية الأصلية من دون اضطراب أو تغيير في شكل حكومتها وجهالتها واقتصادياتها. ذلك أن الثورة التي شهدها نصف القرن المقبل والتي بدأت تمامًا في العراق لم تلقِ ظلالها بعد على شرقي الجزيرة العربية.

ظفر مبارك شيخ الكويت بالعرش في سنة 1896، وأعلن تبعيته للسلطة التركية مثل الشيخين اللذين سبقاه. كانت سنواته من الحكم تمثل صراعًا في سبيل البقاء الذي حققه بتطبيق العدل الفظ في الداخل وإدراك قيمة الرشاوي في اسطنبول والبصرة، ولذلك استطاع في نهاية ذلك القرن أن يظفر

باعتراف السلطان به.

ولكن هذه الشهرة والمصلحة الخاصة الأخيرة، كانت لها أسباب أخرى. ففي سنة 1897 ومن ثم في سنة 1898 طلب الشيخ مبارك حماية الحكومة البريطانية له.

وقد رفضت الطلبات التي تقدم بها في هذا الشأن. ولكن أخيرًا في سنة 1898 تغير الوضع بصفة مفاجئة. فقد دارت إشاعات عن وجود احتلال عسكري تركي.

والشروع بمدّ خط حديدي روسي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشروع الألماني لمدّ سكة حديد بغداد والذي كان يهدد بالوصول إلى شواطئ الخليج العربي.

تمّ إرسال المقيم البريطاني من بوشهر إلى الكويت... وفي شهر كانون الثاني 1899 وقّع المقيم البريطاني على اتفاق مع الشيخ مبارك يلزمه بأن لا يتنازل عن أية أراضي من أراضيه من دون موافقة بريطانيا[39] على ذلك. ولكن الضغط التركي المتجدد، ما لبث أن أوقف مطامحه في الاستقلال، غير أن مباركًا بقي صامدًا إلى جانب اتفاقه مع بريطانيا وإن ظل يحمل لقب قائمقام الكويت من لدن الأتراك.

ومنذ سنة 1897 غدا بلاط الشيخ مبارك منفى شهيرًا لرئيس الأسرة الوهابية الحاكمة عبد الرحمن السعود وولده الصغير عبد العزيز، اللذين هربا من موطنهما حين تغلبت عليه في سنة 1891 قوات السلالة الحاكمة في جبل شمر، بزعامة رئيسها الشهير الأمير «محمد» الذي زاره الرحالة البريطاني «دوتي» حيث عيّنت تلك الأسرة نوابًا للأمير في مناطق الواحات هناك.

ومن ثم شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي تفوّق سلطة ابن سعود على سلطة الأمير المنتصر ابن الرشيد الذي ظل يقدم الولاء النافع للأتراك.

أما في الأحساء محافظة نجد من المملكة التركية فإن الاحتلال التركي هناك والذي استمر ثلاثين سنة، لم يحاول إنشاء حكومة اعتيادية فيها، ولا استطاع أن يؤثر في حياة الشعب تأثيرًا كبيرًا. ولكن على خلاف الكويت كان الاحتلال التركي للأحساء فعالًا بصيغة جزئية[40]. ذلك أن الموظفين الأتراك كانوا يأتون ويذهبون.

والقوات التركية تعسكر في المدن، والضرائب تجبي، كما تمّ فتح المدارس الحكومية هناك وإن ظل عدد الملتحقين بها قليلًا.

وكانت الإدارة السنية تمتلك أموالًا لها قيمتها في محافظة الأحساء التي كان المحافظون العراقيون ورئيس عشائر المنتفق وعدد من الأشخاص البارزين من البصرة، يحكمونها من وقت إلى آخر[41].

(4)

المدن - المجتمع العراقي

ابتداءً من سنة 1830 حتى سنة 1900، حصلت تغييرات عميقة في المجتمع المدني في العراق. وقد أخذت هذه التغييرات -وهي أكثر بروزًا لدى الطبقة العليا، وإن كان محسوسًا بها لدى الطبقة الدنيا أيضًا -تشعّ خارج هاتين الطبقتين في كل أنحاء ذلك البلد المتخلف من الناحية الاجتماعية، في أوائل القرن التاسع عشر ظل مجتمع المدينة في العراق معزولًا كليةً في الغالب، عن المؤثرات الغربية. فلم يكن هنالك أيّ اتصال مع العالم الخارجي، وبقي طابع الحياة هو طابع العصور القديمة ذاته، حيث تشغل الطرق التقليدية الميدان القائم، وتقوم الحياة في كل علاقة لها على أساس قواعد السلام. ولم يظهر أيّ شيء من روح التقدم القلق، وبقيت شرور الأزمان، مقبولة من لدن الجميع بكل ما تحمله من الدمار الشامل.

كان وقع المفاهيم والفعاليات الغربية على هذا المجتمع في بلدان المشرق يجري بصفة تدريجية. وكان هذا الواقع في العراق يعتبر من الأمور المفاجئة نسبيًّا، ذلك لأن مثل هذه الأفكار والظواهر قد جاءت إلى العراق لأول مرة عن طريق الجيش الجديد الذي استطاع في يوم واحد أن يقضي على عصابات «الإنكشارية» و«الهايتا»[[42]].

فقد كان ذلك الجيش يضم ضباطًا متدربين على أيدي الأوروبيين، وسرعان ما جاء في أعقابهم، الأطباء والمهندسون، وكل الأفندية المقلدين للغربيين.

كان كبار الموظفين، وهم من يتحدثون بالتركية ومن أنصاف الأوروبيين في تربيتهم، تصحبهم زوجاتهم، وكذلك الأولاد والأحداث الذين تعلموا في مدارس تقوم على طراز عصري. وهكذا بدأت دوائر البريد، والبرق، والتجارة الأجنبية والمشاريع، تمارس أعمالها. واستمرت الأقليات المسيحية واليهودية، بعلومها الأوروبية، تؤلف مستوًى عاليًا من التعليم، وتساندها في ذلك بعثات التبشير التي كانت تخدمها.

كان الأثر الفعال لهذه المؤثرات، قد أنتج في سنة 1900، مجتمعًا مدنيًّا عراقيًّا يختلف اختلافًا كبيرًا عن الحياة في العصور السابقة. وإذ تمّ تطعيم هذا المجتمع، بالهاتف، وبالصحافة البدائية، وبالمقيمين الأجانب، والأحاديث التي كانت تجري بين الموظفين في «السراي»، وبين التجار والوكلاء في المقاهي، وبين الرجال البارزين في الدواوين، فقد استطاع المجتمع العراقي، لأول مرة أن يحتضن مصالح أكثر سعة.

ذلك أن معرفة القراءة والكتابة، غدت مألوفة، ومن ثم ظهرت التغييرات الداخلية والاجتماعية. فقد أخذت أقلية تزداد عددًا كل يوم، في ارتداء الملابس الأوروبية، وأصبح ناموس الحياة أكثر سرعة. ولقد ازداد عدد أفراد الطبقة الثرية، وتعاظمت ثرواته، فوجدوا إزاء ذلك طرقًا جديدة للإنفاق.

كانت الزعامة الاجتماعية ما تزال تستند إلى أسس الأبوية أو إلى الثراء، وكان من النادر وجود طبقة من المثقفين. ولكن سرعان ما بدأت الأفكار القديمة المسلّم بها، تخضع في أوساط أكثر سعة، لنوع من عدم الرضا والتساؤل، وأصبح يحس بثقة قوية في العلم والمعرفة العصريتين اللتين كان ينظر إليهما قبلًا بأنهما صيغتان ذاتا كفاية عجيبة.

وما خلا ما يتعلق بموضوع الإيمان السلفي بالإسلام، وهباته التي كانت تحظى بالاهتمام، بدأت تظهر دلائل على تقليل الاحترام لذلك الدين وعلمائه، ولكن ثقل هذا كان ما يزال بعيدًا جدًّا عن نقطة الانحراف نحو الإلحاد، كما أنه لم يتمّ التخلي عن المقاييس القديمة للسلوك، حتى من قبل المتطورين.

لم يكن هذا التطور الاجتماعي الذي أبرزته مثل هذه العمليات، يمثل أيّ تطور داخلي وطيد، ذلك لأن أيّ جزء من السكان كان يتطلع إليه، كما أنه لم يكن يتجاوب مع روحية الاختراع فلقد تمّ فرضه من لاشيء نتيجة الضغط الذي أحدثته المكتشفات كالسفن التجارية والبرق من ناحية، ومن ناحية ثانية نتيجة التأثير الغربي الواسع غير المقصود، في كثير من النقاط، وثالثًا بفعل الحكومات، ولذلك تمّ تقبّله من دون تمييز.

ذلك أن الأفكار ذات القيمة التي يشك فيها، وروابط الكلمات المتحذلقة التي انطوت عليها السياسة الأوروبية، والمشاهد الاجتماعية الغربية عن الشرق، كل هذه الأمور أخذت تلقى الترحيب لأنها كانت جديدة، ولأنه لا يوجد سوي فهم ضئيل لمدى أهميتها. ولذلك فلم توجه العناية إلى القواعد الصحيحة للفكر الأوروبي، ولا إلى جوهره. وفي الوقت ذاته غدا واضحًا جدًّا بأن المجتمع العراقي، مهما كانت مميزات أفراده، ومواهبهم الإنسانية أو الاجتماعية، فإنه كان مبتلى بشرور خطيرة.

ذلك لأن مستوى التثقيف كان واطئا بالنظر إلى المستويات الأخرى. وكانت الخرافات المكثفة فيه ظاهرة بصفة بارزة، إذ كانت النساء يعاملن معاملة مخلوقات غريبة. ولم يكن الأمن موطدًا حتى في المدن، وذلك بسبب انتشار الجريمة التي لم يكن ليعاقب عليها، وبالنظر لوجود التطرف الطاغي القائم بين الأقليات وذلك في الأوقات التي تسوء فيها الأوضاع.

كان سوء التغذية يشمل أربعة أخماس السكان. وكان معدل وفيات الأطفال من أعلى المعدلات في العالم. وكان كثير من الأمراض متوطنًا، لأنه لم يكن يجري علاجها، ولأنه كان يساهم في إنتاج عنصر عادي، أو غريب من الناحية البدنية، من أمثال أمراض الملاريا، والحمى الصفراء، والدزنتري، والتيفوئيد، والجدري، والكوليرا الوافدة، والإنكلستوما والأمراض التناسلية.

وكان الأمر الذي يتفوق على كل ذلك هو الضرر الساحق الذي يحدثه الفقر، الذي لا يمكن إزالته إلّا عن طريق إحداث تغييرات أساسية في اقتصاديات البلاد كلها، فقد كانت الحاجة تدعو إلى إيجاد روح جديدة، واستغلال جديد للموارد، وفي الغالب الحاجة إلى عنصر جديد من الناس، قبل أن تتمّ معالجة هذا الداء، وذلك عن طريق التأكد من الطاقات الواسعة المتوفرة للقطر، وباتخاذ موقف اجتماعي جديد.

لقد كان عراق سنة 1900 يمثل مجتمعًا تتفشى فيه المستويات المنحطة، وكل آفات الجوع والتذمر.

ذلك لأن المدن العراقية في سنة 1900 لم تكن قد تغيرت لا في مظهرها ولا في إطارها، عما كانت عليه لعدة قرون، إلّا قليلًا. ففي القرن التاسع عشر كانت تتوفر المواد المحلية المستعملة ذاتها في البناء، وتصاميم المنازل والمساجد والأسواق ذاتها، والزخارف التقليدية نفسها التي كانت توحد الأحياء المزدحمة الخالية من التخطيط التي كانت سائدة خلال القرن السادس عشر.

لقد أصبحت الشوارع الآن، تسمح بمرور عربات النقل. أمّا الأزقة الضيقة الملتوية فإنها تؤلف الممر الوحيد لمرور الحمير، أو الحمالين الذين يحملون الأحمال على ظهورهم. ولم تبنَ سوي قلة من المباني الحديثة، ولكن حتى هذه كانت من طراز قديم، غير أن هذه المباني أخذت تغير حدود المدن القديمة، فأصبحت تؤلف العشار، الناحية الجديدة للبصرة، أو جهة النهر في العمارة. وهكذا بقيت بغداد ضمن خط من أكوام الأنقاض التي كانت تؤلف أسوار بغداد قبلًا. كذلك أخذت الموصل تمتد إلى بدايات حيّ جديد خارج حلقتها الضيقة جدًّا، في حين ظلت أسوار البصرة مهدمة، وكذلك أسوار كركوك أو أربيل التي يندر أن يتذكرها الناس.

كانت الأسواق والمخازن التي تؤلف القلب التجاري للمدن، تجري حراستها من قبل حراس متعهدين كان التشنيع من بين ألاعيبهم. وكانت الجسور المصنوعة من قوارب مشدودة إلى بعضها البعض تستعمل في حوالي اثنتي عشرة مدينة من المدن التي تقع على ضفاف الأنهار. وكانت الإنارة في الشوارع تتألف في أحسن الأحوال، من استعمال فوانيس قليلة توقد بالزيت، وكان يجري تزويد الأهالي بالماء في قرب تحملها الحمير من شاطئ النهر أو من آبار ملوثة في باحات خاصة.

ولم يكن في بغداد سوى حيّ واحد من المدينة مزود بأنابيب تنقل الماء غير النقي[43] وكان كناسو الشوارع يحتفظون ببعض مظاهر التأدب، في الأزقة الرئيسة وفي الأسواق، في حين كانت تتراكم الأوساخ والقاذورات في بقية أنحاء المدينة. وكان لكل مدينة أو قرية كبيرة مقبرتها الخاصة بها والتي تقع في وسطها أو في إحدى حوافيها. وكانت خانات القوافل موجودة في كل مكان. ولم تكن الفنادق، التي لا تبلغ أدنى حدّ من أوطأ الفنادق الأوروبية، موجودة إلّا في بغداد وحدها.

كانت إدارة البلدية، ما عدا القرى المنتظمة، يعهد بها إلى رئيس البلدية ومجلسه. وهذه الوظائف التي كان يجري اختيارها وفق إجراءات ترتفع إلى حدّ ترشيح الحكومة لها، تتمتع بامتيازات محلية، لكن سلطاتها كانت محددة بصفة جامدة إلى درجة أن المحافظ المحلي كان في الواقع هو الذي يسيطر على كل المشاريع وكل النفقات. فلقد كانت بغداد في سني القرن التاسع عشر، مقسمة إلى ثلاث بلديات، اثنتان منها للضفة اليسرى من النهر، وواحدة للضفة اليمنى، وكان أمين العاصمة عضوًا أو مرشحًا من لدن إحدى العوائل الأساسية في المدينة، أو موظفًا حكوميًّا، وهذا لم يكن يحدث إلّا بصفة نادرة ولم يكن قانون البلدية كاملًا، وذلك لأن قانون الضريبة والتنفيذ كان شديد التدقيق، وكان نطاقه الأسمي ملموسًا.

ولكن هذه الإدارات كانت في التطبيق العملي فاسدة، وفعالة بصفة غير أساسية في تهيئة مرتب لأحد أشراف المدينة، مع ثلاثة خدم مجانيين للمحافظ المحلي. ومع كل ذلك فإن مباهاة المدينة لم تكن ناقصة، وكانت مشاريع تحسين المدينة من الموضوعات المشهورة بين عشرات القضايا التي ينعدم

فيها النشاط والأعمال.

ولا بدّ إن كانت صورة المجتمع المدني في تلك الفترة، تشتمل على مشاهد متغيرة. فقد كانت البصرة ببساتين النخيل التي تمتد إلى عدة أميال، وشبكة الجداول والقنوات التي تجري فيها مياه المدن والنشاط الذي يغمر ضاحيتها التي تقع على النهر[44] وباعتبارها الميناء البحري الوحيد للعراق، وباتصالاتها اليومية مع نجد والمحمرة، وغناها بالبساتين التي يمتلكها الأشراف، وبتجارها، ووكلائها العالميين، كل ذلك كان من الأمور التي لها ميزة فريدة في العراق آنذاك.

ومن المدن الأخرى في محافظة البصرة، مدينة «القرنة» التي يسيطر عليها أبناء العشائر، وقرية أبو الخصيب غير العشائرية والمتنامية، ومدينة الزبير التي كانت تقع عند حافة الصحراء ويحكمها شيوخ وارثون. وكان من بين العوائل البارزة في البصرة عائلة النقيب، وبيوتات آل باش أعيان، والمنديل، والصانع.

وكانت بغداد بضواحيها المهمة الأعظمية، والكاظمية، وكرارة[45] تؤلف أعظم مركز تجاري في ولايات العراق كلها. فقد كانت مهمة من الناحية الصناعية، ولها السيطرة الإدارية والعسكرية.

كانت المدينة ضعيفة واهنة ليست لها أية تحسينات عصرية، ومن دون وقاية من أخطار فيضانات النهر. ولم تكن تشتهر إلّا باثنتين أو ثلاث من البنايات التذكارية والمساجد ذات الأهمية التأريخية، إضافة إلى مرقد الشيخ العظيم عبد القادر الكيلاني. وكذلك تشتهر بغداد بمجتمعها الواسع المؤلف من كبار الموظفين، وبأوساطها المؤلفة من الأسر الإسلامية، وبطائفتها اليهودية الثرية نصف الأوروبية، وبيوتات تلك الطائفة من أشكال بيوتات دانيال وساسون وأطبائها ومحاميها، ورجال الأعمال ووكلاء التجار النشيطين فيها. وبهذا كانت تستطيع على أقل تقدير أن تدعي المساواة مع البصرة في طليعة التقدم الذي أصاب العراق. ففي كلتا المدينتين بغداد، والبصرة، كان المجتمع الأوروبي الصغير، الذي يتزعمه القناصل، ويسيطر عليه البريطانيون، يحتفظ بمنازله المريحة، وبنواديه وألعابه، ويجد الحياة بهيجة هناك.

ومع أن الموصل كانت متخلفة تخلفًا بعيدًا، فقد كانت أقل مستوى في أوضاعها، وأبعد عن المؤثرات الغربية، ما عدا الفرنسيين الكاثوليك الذين يعيشون فيها، ومع ذلك كانت الموصل تتصرف بمثابة نقطة اتصال بين الجزيرة والمرتفعات الكردية، وتحتفظ بجوّ دائب النشاط لكنه غير تقدمي بين سكانها المختلطين. فعلى الرغم من الشرف الذي تتمتع به العوائل الرئيسة فيها، من باشوات الإقليم في الأيام الخوالي، وبيوتات آل الجليلي وآل العمري، وبعض العوائل المسيحية المشهورة، فقد كانت شهرة الموصل سيئة في ممارسة أعمال الجريمة وفي تطرفها، وقذارتها. ذلك لأن عواصفها الترابية، وخلوّها من الشجر، لا يتفوق عليها سوى الدخان المنبعث من أفران الكلس والذي قد يجتذب بعض الزوار.

وفي المدن الأخرى التي كانت أقل حجما سواء كانت عربية أم كردية، أخذت أجواء المجتمع وأحواله تتغير تغيرًا واسعًا تبعا للمحيط. فكثير من المدن لم تكن لتحظى بأية أهمية سوى أنها كانت تؤلف

نقطة مرحلية للقوافل، أو أن توفر سوقًا لإحدى المناطق الزراعية، أو محطة لتزويد البواخر النهرية بالوقود، أو معسكرات للقوات المسلحة. أمّا المدن الأخرى فقد كانت لها صفتها الفردية جدًّا من أمثال مدينة «هيت» والتي اشتهرت بصناعة القار فيها، وكركوك وأربيل باعتبارهما نقاط اتصال مع كردستان. وكانت خانقين نقطة اتصال مع بلاد فارس، في الوقت الذي كانت تبرز فيه كل من مندلي وبدرة شرقي جبال بشت كوه، أحاسيسها واهتماماتها، وكانت السليمانية عاصمة للأكراد الجنوبيين، وكانت تسيطر عليها العائلة المقدسة المضطهدة عائلة السادة البرزنجية وكانت حلبجة مركزًا مدنيًّا لقبيلة الجاف الكبيرة، مثلما كانت العمارة هكذا بالنسبة إلى سكنة أهوار دجلة، والناصرية بالنسبة إلى آل المنتفق.

وتشتهر الكاظمية وسامراء بوجود المراقد الشيعية فيها وباعتبارهما أماكن للزوار من الفرس، في حين كانت بعقوبة وشهربان ودلتاوة مراكز لأقطاب ملاك الأراضي.

وكانت مدن أواسط الفرات تعاني، في ذلك الوقت، من الاضطراب المؤذي الذي يحل بأوضاع الريّ في نهر الفرات، أمّا في الفرات الأعلى، فإن مستوطنات الدليم سرعان ما تحولت إلى قرى لها صفة المدن. وفي مدن أقضية محافظة الموصل، إلى عقرة، ودهوك، والعمادية، وزاخو، ورانية، وراوندوز، وكويسنجق، كانت الحياة المدنية فيها آخذة بالتطور. ولقد استطاعت طبقة من أشراف المدن وهي دينية، في بعض الأحيان، أن تحافظ على كيانها ضد الأغوات القبليين. ومع كل ذلك فقد كانت مهمة المدن المقدسة في الفرات، أي كربلاء والنجف مهمة خاصة. فقد كانت هاتان المدينتان المركزين الشيعيين المضادين للنفوذ التركي في الإقليم ومع أنه لم تكن هناك أية منطقة، أو طبقة اجتماعية في البلاد نجهل دينها أو غير معروفة بملاحظاتها العصرية والاجتماعية التقليدية، وبذكائها البديهي الحي، فقد كانت مظاهر الحياة العقلية والثقافية تعدّ نادرة.

ذلك أن المستوى العام بالنظر إلى الإلمام بالعالم، بماضيه أو حاضره، أو لتقييم الجمال، كان واطئًا حتى بين الطبقات التي كانت تعرف القراءة والكتابة في المدن.

فقد كانت الأمية والجهل عميقين بين أفراد العشائر، ولم تكن الفنون لتمثل إلّا في مستوى ضيق جدًّا من الموسيقى التقليدية، وقطعة من الأغاني العربية التي يتذكرها القوم، والقصائد العصرية لاثنين أو ثلاثة من الشعراء المحترمين، وسوى الزخرفة الهندسية في أعمال الآجر، والحقير جدًّا بل التافه من الصناعات اليدوية.

وكان مستطاعًا أن يتمّ العثور على التعليم الذي لا يتميز بالأهمية، في عدد نادر من الدارسين بين أفراد الأقليات (مثل الأب أنستاس الكرملي) ولدى بعض الأفراد من بعض أسر الطبقات الرفيعة من أمثال آل باش أعيان، والألوسي، والكيلاني والعمري، ممن كانوا يحتفظون بمكتبات أهلية خاصة بهم، ويضعون تواريخ لمدنهم، ولأسرهم.

أما ما يتصل بالنشر، وإنتاج الكتب أو النتاج الأدبي المقروء بصفة عامة فلم يكن من ذلك كله شيء ما سوي وجود صحيفة رسمية كليلة. وكانت الاكتشافات الأثرية، وهي من أعظم دعاوى العراق في الاهتمام بالعلوم في حينه، كانت هذه الاكتشافات الأثرية تؤلف بالنسبة إلى العراقيين سرًّا مجهولًا أو

سرًّا مشكوكًا فيه، في حين كانت الطبقات الحرفية من أمثال المحامين والأطباء والضباط العسكريين، يحصلون من المصادر التركية على نزر المعرفة المتخصصة لكنها لا تبلغ المستوى المقبول في أوروبا. أمّا الفروع الأخرى من المعارف، من أمثال الزراعة، والهندسة، والاقتصاد فلم يكن يوجد أيّ شيء من ذلك أو لا يمكن إظهار شيء ما.

ويكون التاريخ الفقهي والديني وقفا على طبقة واحدة على حدة، فهذا العلم يتمثل لدى الأسر الدينية في كيان من التعليم الأصلي الحقيقي ولكن في مجال محدود نتيجة لتقاليده الضيقة وانعدام الأصالة. أمّا لدى أبناء الطائفة الشيعية، وقبل كل شيء في المدن المقدسة، فتكون أمثال هذه الدراسات مترادفة مع التعليم ذاته، لأنه لا يوجد غيرها من الدراسات، وتحظى بالاهتمام غالبًا وإذ كان هذا النوع من التعليم يقتفي زمن الحياة، في سبيل الذكرى والتظاهر المجرد بالعلم، ويجتذب المئات من التلاميذ الباهتين الذين ربطوا مصيرهم بحياة دين موهوب يظفر بالحماية، لذلك كان مثل هذا التقليد، يؤلف البضاعة الرابحة والاحتكار لدى العالم أو المجتهد اللذين كانا يدعيان، طبقًا لهذه القاعدة، بأنهما هما اللذان يجب أن يتزعما العشيرة والمدينة في كل الشؤون الحياتية.

(5)
العشائر - المجتمع العراقي

إذا كانت عناصر التقدم الاجتماعي النسبي قد وجدت في المدن، فما أبعدها عن الأكثرية الساحقة من السكان في الخارج، والتي كانت ما تزال تعيش في عالم بعيد عن التغيير؟ ذلك العالم الذي ما يزال يهيمن عليه مستوى خاص من الأفكار الموروثة، من الولاء والكراهية، حيث لم تكن عوائد الحياة المدنية وحدودها معروفة، وحيث تكون للمشاهد الاجتماعية، من أمثال الزواج، والقرابة، وتسوية المنازعات، قواعدها التقليدية وهي غير معروفة للقانون السكني، وحيث يكون لفضائل الصحراء من الكرم والشهامة تفسيرها. ففي مثل هذا العالم الخاص الممزق، والمحاط به، تكون المدن والقرى الكبرى في العراق في كل ناحية، هي التي تسيطر على كل المواصلات، وتحتفظ بتسعة أعشار الأراضي المزروعة.

أما العشائر، وهي متشابهة في أعرافها، ونظرتها -وكل واحدة منها تركز همها على الولاء الشديد -فإنها مع كل ذلك كانت تختلف فيما بينها بالنسبة إلى القضايا المهمة. ومن هنا كان لمحيط العشيرة تأثيره، ليس في الاقتصاديات فحسب، وإنما في نمط الحياة أيضًا.

لقد كان الأكراد الجوابون يتحركون بين الجماعات المستوطنة، في حين كان عرب الصحراء يقيمون في عالمهم الفارغ المنعزل. ومن هذا العالم برز ابتعادهم العقلي، وعدم تقبلهم لقوى الحكومة. إضافة إلى تعرضهم للإذعان والخضوع نتيجة اعتمادهم على الأسواق التي تقع في أطراف الصحراء، وعلى مثل هذه الشاكلة كانت أوضاع قبائل «الضفير» في القسم الجنوبي الغربي من العراق، و«عنزة» في سهوب الشامية، و«شمر» في الجزيرة العليا، وجماعات أخرى أصغر حجما داخل العراق.

كان محيط العشائر المتوطنة التي تشتغل بالزراعة، يختلف طبقا لطريقة الريّ التي كانوا يزرعون بها، ووفقا لطبيعة حاصلاتهم أيضا، فالفواكه والتبوغ كان ينهض بها المزارعون في كردستان، في حين كان زراع الحنطة والخضروات من سامراء، يختلفون اختلافًا واسعًا عن أصحاب بساتين النخيل في بعقوبة والشامية أو عن العاملين في حقول الرز من «البو محمد» أو «الفتلة». ذلك أن أمثال هؤلاء الناس كانوا يعتبرون من الأخساء في عيون طبقة النبلاء الأرستقراطية الفاشلة الجائعة التي كانت تسكن الصحراء.

وكانت أصول العشائر من كل نوع، متغايرة هي الأخرى، مثل تغير محيطاتها، ولكنها مع كل ذلك كانت أقل يسرًا في طريق تطورها.

كان العنصر الذي يحفز على الوحدة والولاء هو الاسم لدى كل هذه العشائر، وهو نفسه يؤلف عقدة التقليد المشترك الذي ينهض بها. غير أن التساؤل عن الهوية العشائرية، وزمانها، كانا من الأمور التي تندر الإجابة عنها. وذلك لأن ذاكرة القبلي تكون قاصرة، ويكون حبه للأسطورة طاغيًا. وإحساسه بالمكان والزمان مبهمًا.

كانت بعض العشائر تتألف بشكل واضح من مجرد جماعات مستقرة من الجيران الذين يقطنون الوادي ذاته أو شاطئ النهر نفسه، مثال ذلك، «الزيباريون» و«السوامرة»، في حين كانت عشائر أخرى تنبع من مجتمع نشأ في إحدى الواحات، أو عند الآبار أو الأضرحة، بكل ما عرف عنها من تكاثرها، وسرعان ما تماثلت هذه المجمعات فيما بينها، وذلك هو النطاق الذي تدعو إليه طبيعة الحياة.

أما بالنسبة للعشائر الأخرى، فتكون رابطة النسب الأصلية هي التي تحتفظ بها الأسرة المتحكمة فيها بصفة مؤثرة، ومن ثم تبدأ بانتشار أوسع فأوسع عن طريق التزاوج داخل المجموعة، وإبراز الإحساس لها من جانب مئات الأقارب المخلصين الممتازين، الذين تمّ الاعتراف بهم من الخارج على مدى قرون. والحقيقة أن صلة القربى التاريخية أو المدعاة أو المتصورة، ما تزال تؤلف جوهر النواة العشائرية.

وقد يختلف حجم العشيرة من خيام قليلة إلى اتحادات مترابطة، ذات تماسك أوسع أو أقل، كأن تصبح مثلًا اثنتي عشرة عشيرة خاضعة لسلطة مفردة. ولكن ليس هناك مظهر من مظاهر الحياة العشائرية يكون أكبر مشقة على وجه الدقة، من التنظيم الداخلي للعشيرة أو تضامنها أو انعدام ذلك التضامن. ذلك لأن السلطة التي تخضع لسلطة أخرى، لا تتكون إلّا بفضل صفات يتمّ الإعجاب بها، من أمثال الولادة، والعمر والقبول، ولكن مثل هذا الخضوع قد لا يكون ثابتًا على الدوام.

ويبقى العقل الغربي دومًا في حيرة، من شدة احتمال تحطم السلطة العشائرية، ومن المهارة والصرامة المتينة اللتين يبدو بأن كل شيء في العشيرة إنما يعتمد عليهما. وفي وسط عناصر التنوع الكثيرة، قد تصبح العشائر موحدة في أسس نظرتها، وفي مستوى مراحل تطورها، وفي أحاسيسها المشتركة التي تتميز، عن سكان المدن المحكومين، ولذلك تكون سلطة العشيرة إن في سبيل الخير أو الشر، موكولًا بها إلى فئة مشهورة من شخصيات يسمح نطاق المجتمع المطلق ببروزها. فمهما كان ساكن المدينة في بغداد أو الموصل يتحسس بالصرامة أو القسوة اللتين يتحسس بهما رفيقه العشائري ساكن الريف والذي قد لا يعترف به إلّا مترددًا، فلا بدّ له من أن يعترف بقوة بعض الشيوخ وفرديتهم وتلك صفات نجدها متساوية لدى شخص عظيم من شيوخ -الصحراء من أمثال شيوخ عشائر عنزة أو شمر، أو لدى زعيم لقلة من سكنة أكواخ القصب في بحيرة الحمار، أو لدى أمير من أمراء ربيعة أو زبيد أو لدى أحد أغوات الريف الكردي.

وعلى الرغم من كل الضوضاء الناجمة عن السياسات المستقرة للعشائر، وعداواتها، فقد كان يبدو جيدًا للمراقب، بأن الأحوال المادية والاجتماعية للعشائر في سنة 1900، لم تتغير تغيرًا أساسيًّا عما كانت عليه طيلة قرون، ومع كل ذلك كانت التغييرات في الواقع تتحرك عبر نشاط طويل، كما كانت هذه التغييرات نفسها في جوهرها تتحرك أيضا بين سكان المدن، وهي ناجمة عن التغيرات ذاتها التي أوجدها الزمن. لقد تغير المفهوم التركي للحكومة، واستبدلت سيطرة المناطق العشائرية بفرض الضرائب على الزراعة باعتبارها أنها هي الغرض من السيطرة، وأصبحت القوات العصرية متوفرة. وحتى أفراد العشائر أنفسهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا تأسيس المحاكم التي كانت على الأقل تدعي بالحكم الجماعي، وتطالب بتسليم المجرمين من لدن الأشخاص الذين يلجؤون إليهم من العشائريين.

ذلك أن مدير الناحية مع حفنة من ضباطه، يستطيعون أن يبرزوا من مقرات غير بعيدة. وغدت خطوط البرق منظورة، وأصبح سعاة البريد يتنقلون راكبين من مدينة إلى أخرى.

وفي السنوات الأخيرة من القرن، شهدت مجموعة جديدة من المدن، من أمثال الناصرية في المنتفق والعمارة في أدنى دجلة والكوت والبغيلة[46] تنمو باعتبارها نقاط تموين للبواخر بالوقود، إضافة إلى بناء خانات جديدة، ومراكز للجندرمة على طول الطرق الرئيسة. ولقد أصبحت السيطرة التي يمارسها رؤساء القنوات الكبيرة، من الوظائف الحكومية. وغدا المحافظ أكثر فأكثر هو الذي يفصل في المنازعات العشائرية. كما أحدث تسجيل الأراضي العشائرية الجماعية في دوائر التسجيل العقاري، باعتبارها ملكا خالصا للشيوخ وحدهم، علاقة جديدة كانت تترجج بين مالك الأرض والفلاح، وقد أضرت هذه العلاقة بالرئيس وبتابعه المخلص له على حدّ سواء.

وهناك عناصر أخرى أقل وضوحًا، كانت تعمل عملها في تقويم العزلة الريفية القديمة. فالإدراك المتزايد للعالم الخارجي قد حدث نتيجة الزيارات التي كان يقوم بها وكلاء التجار الذين يشترون الحبوب، بعد أن جعلت البواخر، التصدير المكثف للحبوب أمرًا ممكنًا. فالتأثيرات التي أحدثها تسيير البواخر ذاتها كانت تنطلق من الداخل، من البصرة ومن الزوارق التي تمخر نهر دجلة، ولذلك أخذت السلع المصنعة تتغلغل إلى كل عشيرة. وغدا الشراة، والأفندية والضباط، وجمهور المدينة الذي يندر أن يزوره أحد من أفراد العشائر، غدا هؤلاء أنفسهم أدوات عاكسة تعكس، في نوعيتها ودرجتها، ذلك النور الباهت عن المخترعات الغربية في عالم الحديث والآراء والمقارنات.

لقد أخفقت قلة من الرحالة الأجانب خلال سني القرن التاسع عشر، في أن تعلق على التقدم الاجتماعي الذي حدث في الربع الأخير من ذلك القرن وعلى التغلغل الواسع للحكومة التي كانت تمارس حكمها من مناطق خارجية بعيدة.

لقد كانت قبيلة الضفير التي تغطي الصحراء الجنوبية الغربية على جانبي الطريق الممتد إلى نجد، تعيش علاقات سيئة مع ابن الرشيد ولذلك كانت تغير على قبائل مطير وعنزة.

وكانت قبيلة عنزة وهي من أوسع المجموعات البدوية في شمال الجزيرة العربية، تمسك بصحراء الشامية من النجف إلى هيت. كان زعيمها المتعلم «ابن هذال» قائمقام الرزازة[47] عرضة للمحاكمة الآن على يد الأتراك، حيث حكم عليه بالسجن، قد أخذ يتعقب خصومه القدامى من قبيلة «شمر» ويزدري بالحكومة. فلقد كانت عشائر الدليم في سنة 1900 قد استقرت على نطاق أوسع في جزء من الأرض تحيط به سلسلة من مراكز الشرطة على امتداد الطريق إلى مدينة حلب.

ومنذ عهد بعيد، أمضت قبيلة شمر، أيام عظمتها في الوحدة الثابتة. وما إن دخلت غمار الحرب مع شخصية شهيرة في ذلك الوقت، هو إبراهيم باشا زعيم جماعة «الملي» الكردية، ورجل الدين، والقائد العام للقوات الحميدية، عميلة السلطان عبد الحميد[48] حتى وجدت قبيلة شمر نفسها مجزأة بشكل مرير إلى أفخاذ بين أولاد فرحان باشا[49]، ولكنها كانت تستطيع أن تظهر أمام سلطة محافظة الموصل ضد دير الزور، وأن تنهب وسائط النقل النهرية، وأن تحكم بنفسها، وترفض المصالح

الحكومية.

أما في الفرات الأدنى فإن السلطة التي كان يتمتع بها أمراء السعدون على خليط من العشائر، غدت معرضة لخطر الانقسام والتدهور.

ففي خلال جيل واحد، برزت مدرستان منفصلتان للزعامة، أولاهما محاولة كل من ناصر باشا في أول الأمر ومن ثم ولده فالح[50] فيما بعد، لتحويل أفراد العشائر إلى فلاحين أليفين في مزارع آل السعدون التي خططتها سياسة تسجيل الأراضي العثمانية، ووضعتها تحت أقدام المزارعين منذ عصور طويلة. أمّا المدرسة الثانية فهي محاولة منصور باشا[51] في أول الأمر، ومن ثم ولده سعدون فيما بعد، الحفاظ على الاستقلال القديم الذي كان يتمتع به آل السعدون.

وهكذا ارتبطت المطامع والكراهية الشخصية، بمسألة السياسة الواضحة مع حكومة كانت تلعب لعبة الانتهازية المترنحة.

لقد استمرت الحروب العشائرية سنة بعد أخرى وساهمت فيها القوات التركية أحيانًا. ولم تكن الحكومة المدنية فعالة في الغالب، ومع كل ذلك فإن توطين العشائر وتفكيكها، كان يجري بشكل نصف منظور، طيلة الوقت.

ما يزال اليوم الذي يمكن فيه دفع «العشر» بشكل هادئ من قبل فلاحي المنتفق، بعيدًا، وذلك بسبب الخوف الذي عرف في الماضي من وجود جيش منتفقي موحد.

كانت عشائر الفرات الأوسط تمثل في هذه الفترة، صورة مشوشة لتأريخ محلي متشابك. وكان النموذج البارز لتلك العشائر، يتمثل في عشائر «بني حجيم» و«شبل» و«الفتلة» و«الخزاعل» و«بني حسن» إضافة إلى عشائر منطقة عفك والدغارة. ولقد تحولت هذه العشائر مؤخرًا إلى العقيدة الشيعية وبذلك وقعت تحت نفوذ «الملالي». وتظهر السجلات التي تخص هذه العشائر في أواخر القرن التاسع عشر، ازدياد توطن الأقسام التي ترعى المواشي منها، والانصياع التدريجي لجباة الضرائب من الأتراك الجشعين، والضعفاء في الوقت ذاته. فلقد أحدث أولئك الجباة تنافرًا بين العشائر صحبته أعمال النهب والسلب، وإطلاق نيران البنادق بصفة غير متعمدة في المعارك العشائرية، كما أظهر أفراد هذه العشائر تعطشًا مريرًا إلى إملاء الشواغر التي تحدث في رئاسات العشائر، والتي كان مدير الناحية، أو القائمقام يستطيع أن يتدخل فيها حين يقدر على ذلك التدخل. وعلى الرغم من قدرة زعيم موحد، كان هنالك ميل نحو التسوية، والانقسام، وانعدام الوحدة. وكان يتمّ دعم مثل هذا الانقسام عن طريق نشر النظام الجديد الذي يخص تسجيل الأراضي، وإقدام الإدارة السنية على شراء كل المقاطعات الزراعية التي تستطيع استثمار أراضيها من دون أية وكالة عشائرية.

ولقد أدّى تحويل مياه الفرات من القناة الشرقية إلى القناة الغربية، والذي سيرد ذكره فيما بعد، إلى حدوث تغييرات وتأثيرات عميقة بالنسبة إلى تنقّل العشائر، كما أدّى في الوقت ذاته إلى وقوع مصادمات، وانشقاقات، وغزوات، وجعل السلطة المباشرة للحكومة تبدو وكأنها هي الأداة الوحيدة

المسيطرة على مياه نهر الفرات.

كذلك شهد القسم الأدنى من نهر دجلة في نهاية ذلك القرن، أحداث كانت تنذر بعواصف الحرب الأهلية. فبالنظر إلى وجود عدد قليل من العشائر التي كانت تسكن الأهوار، وإلى ظهور المدن الجديدة غير العشائرية، أصبحت الجماعات المسيطرة هي جماعات «بني لام» الذين كانوا يمتلكون الإبل، و«البو محمد» الذين كانوا يزرعون الرز. كان رخاء تينك العشيرتين يعتمد على تخصيص الحكومة للمقاطعات الزراعية والتي كان توزيعها بصفة دورية يؤدي في العادة إلى حدوث مخاصمات شديدة. وعلى هذه الشاكلة أضيف إلى الأسباب الاعتيادية للحروب العشائرية، سبب جديد مثير، كان من[52](*) تطبيقاته المعتادة، الاعتداء على وسائل النقل النهري في دجلة ونهبها. ولذلك كانت الهجمات المسلحة على مثل هذه الوسائل تمثل المظهر المشترك للحياة في «العمارة». وكانت هذه الأعمال تشتمل على مصاحبة الضبطية[53] (*) للزوارق التي تحركها الرفاسات، واحتجاجات الوالي، وإرسال البرقيات من لدن مديري شركة بيت لنج إلى لندن بالإضافة إلى النفقات التأديبية والتي لم تكن ناجحة في أغلب الأحيان.

ولقد بقي الشيخ غضبان آل بنية[54](*) يتمتع بالثراء وبالمركز المرموق بين عشائر بني لام طيلة عشرين سنة حتى وفاته في سنة 1903. في حين كانت السلطة بين عشائر البو محمد تتركز في بيت «خليفة» الذي كان يحكمها، والتي كانت تتعرض لمنافسات لا انقطاع لها.

أما مجاميع الأقوام التي استوطنت القسم الأوسط من نهر دجلة، ومنها قبيلتا «ربيعة» و«زبيد» فقد عاشت أيامها في تمرد موحد. كانت هذه المجاميع قد أخذت تتوطن هناك تمامًا، منذ أواسط القرن. وعانت قبيلة زبيد انشقاق عناصر كبيرة منها ورحيلها إلى منطقة الحلة. كما أدّى نموّ المدن التي كانت تمدّ السفن بالوقود من أمثال العزيزية، والصويرة والكوت إلى إحلال نطاق ما من سيطرة الحكومة عليها، وتوفير الفرص الاقتصادية لها.

وعبر المنطقة الملحقة من جبال حمرين بولاية الموصل، كانت الحكومة قوية نسبيًّا في جميع الأوقات. كانت العشائر التي تعيش هناك، وهي البيات والداوودية، و«دزئي»، بعيدة عن الاعتداء بصفة عامة، وإن لم تكن تخضع لسلطة القوانين إلّا بشكل طفيف.

كانت حياة هذه العشائر الخارجة على القانون، وذات الصفة الذاتية المركزة، ما تزال على مثل ما كانت عليه حياة الألوف من الإقطاعيين الذين كانوا يسكنون ذلك الوادي غير المحكوم.

لم تكن المطاليب التركية، في القسم الأعظم منها، مطبقة وظاهرة ومع كل ذلك فإن تغلغل الوسائل الحديثة غدا مشهودًا خلال خمسين سنة من الزمن، واستطاعت هذه الوسائل الحديثة، رغم تعرضها لمزيد من الطعنات المحلية والازدراء، أن تواصل مسيرتها، وأن تكسب موطأ قدم لها هناك.

كانت السيطرة التركية التي تجري ممارستها على أفضل وجه، في الأراضي المنبسطة التي يسهل الوصول إليها، تغدو أشد ضعفًا، وتصل حتى إلى نقطة التلاشي تمامًا في المناطق الجبلية. فلقد كانت

قبيلة «الهماوند» في «بازيان» وهي من أشهر القبائل السلابة، تغير على القرى فتصل حتى الحدود الروسية، ومن ثم تروح ترهب سكان الأرياف المحيطة بكركوك، ولا يفتأ أفرادها المغيرون أن يعودوا سالمين من أصقاع قصية جدًّا، ليعيشوا في ظروف متباينة تمامًا مع السادة البرزنجيين المحترمين. في حين كانت عشيرة «الجاف» التي استوطن قسم منها داخل الأراضي الفارسية، وسهل «غول عمبر» ما يزال أفرادها يتنقلون بين العراق وبلاد فارس تحت زعامة موحدة كان يفرضها «محمد باشا»[55] على كل رجل من قومه، في حين استطاع أخوه «عثمان باشا» مع زوجته الفارسية المعتقة «عادلة خانم» تكوين منطقة «حلبجة» والسيطرة عليها سيطرة مطلقة، وبذلك استطاعت «الجاف»، أن تنازع الحكومة، وترفض دفع الضرائب، وتعمد إلى قطع خطوط البرق، وتذكر الناس بالطرق التي كان يمارسها بيكات «الديرة»، القدامى[56].

(6)
الموارد والمواصلات

يعود كثير من المآسي أو معظمها التي كان العراق يعاني منها في سنة 1900 -كما هو منظور -إلى سبب واحد، هو الفقر الطاغي في البلاد وفي الحكومة معًا. ولا بدّ من التساؤل إذن كيف صار العراقيون المحدثون وحكومتهم، يحيون تلك الحياة الفقيرة في بلد اشتهر بثرائه منذ القدم؟

كانت الموارد المعدنية لولاية العراق في أدنى درجة. ذلك أن الحجر الذي كان يستعمل للبناء في الشمال، والطين الذي يستعمل لغسل الملابس[57] وبعض الكبريت والملح، وشيء من الفحم من درجة واطئة، والجبس، كانت هذه الموارد هي المعدة للاستعمال الداخلي، ولم تكن تتوفر أية صناعات لغرض التصدير.

وكان أكثر أهمية من هذه المواد، هو نزيز الزيت المعدني في أماكن كثيرة من شمالي العراق. ففي «هيت» على الفرات كان «القار» هناك يستخرج منذ عصور ساحقة في القدم، وما زال يؤلف مادة لصناعة القوارب والقفف محليًا. وفي «القيارة» وطوز خرماتو، كانت الإدارة السنية تمتلك منتوج سائل النفط، وتستغله بأدوات قديمة تدعو إلى السخرية[58]. وفي كركوك، كان نزيز النفط في «بابا غرغر» ملكًا طبقًا لفرمان قديم إلى عائلة «النفطجي»[59].

أما بالنسبة إلى نزيز النفط في مندلي (والذي يستغل الآن في منطقة «نفطخانة») فقد تمّ إعداد مشروع لتصفيته في بعقوبة سنة 1871 ولكن المشروع ما لبث أن تضاءل وفشل. ولقد تقدم الأوروبيون بطلب امتياز لاستثمار نفط مندلي ونفط القيارة فرفض طلبهم ذاك، ولكن خبراء ألمان سبق أن زاروا تلك المنطقتين خلال سنة 1871 وأرسلت نماذج من ذلك النفط إلى لندن لفحصها. وأخيرًا حولت حقوق النفط في ولاية العراق سنة 1889 من وزارة المالية إلى خزينة السلطان الخاصة[60].

ولم تكن الصناعة المحلية مهمة، وكانت غير ميكانيكية في الغالب. وكانت تنسج بعض الملابس القطنية والصوفية والحصر والسجاجيد الفجة. وكانت صناعة المجوهرات ضعيفة في نوعيتها ما عدا صناعة المينا والفضة في العمارة، والتي كان الصابئة يمارسونها. وكان العمل الأنيق الذي يقوم به الصناع الفرس في الحفر على الخشب والعاج، وكذلك أواني بغداد التي يصنعها الصفارون، تسد الحاجات المحلية. وفي الأماكن المقدسة، كان الفرس هم الذين يصنعون القاشي ذا الألوان البراقة.

وكانت البنادق المزودة بمواسير من صنع روسي، يتمّ صنعها في مصنع قديم أنشئ في السليمانية، ومن هناك يجري توزيعها إلى كل أنحاء كردستان، وكانت دباغة الجلود تمارس في ضاحية من بغداد[61] غير أن صناعة منتجات الجلود من الأحذية والأحزمة والسروج كانت من نوعية واطئة.

وكانت وسائل النقل النهرية المحلية، وهي ذات تصميم بدائي، تصنع بشكل غير مهندم من الأخشاب المستوردة، والقار الذي يجلب من هيت على نهر الفرات، كما كانت تستعمل الأكلاك المصنوعة من أعمدة خشبية وجلود للنقل داخل النهر بين الموصل وديار بكر في حين كانت الأسرّة والسلال تصنع من سعف النخيل، وتصنع الحصر من القصب الذي ينمو في الأهوار. وكل هذه الصناعات، إلى جانب الصابون، والعرق، الذي كان اليهود يقومون بتقطيره، وصنع الآثار المزيفة، تكمل القائمة الهزيلة من الصناعات.

كان الحديث يجري في كل مكان عن تجارة المرور بين العراق وفارس، والتي تؤلف عاملًا اقتصاديًا رئيسًا. وإلى هذه التجارة التي تعتبر من الصادرات غير المنظورة، يجب أن يضاف عدد كبير من الزوار الذين كانوا يؤلفون «دم الحياة» بالنسبة إلى مراقد الأئمة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء. ومرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد. وبالإضافة إلى ما كان ينفقه هؤلاء الزوار من النقود في هذه المدن، كان الرحالة، والمنقبون علماء الآثار، والبعثات والقناصل، ينفقون بدورهم أيضًا، قدرًا من النقود من العراق.

وعلى حدة من عمليات التصدير، وتجارة المرور، كانت تجارة البلدن تتألف من استيراد السلع التي يحتاج إليها، ولا يستطيع البلد أن يوفرها. لقد كانت جميع المواد المستوردة، عدا قسم منها كانت يجلب برًّا من سوريا، ونجد أو الأناضول، تمرّ بالبصرة، ويتمّ توزيعها في بغداد العاصمة التجارية للعراق دون شك.

كانت الملابس القطنية التي تصنعها الشركات اليهودية والبريطانية، تؤلف ثلاثة أرباع المواد المستوردة. وكان معظم هذه المواد يأتي من مدينة مانجستر، وقليل منها من الهند. في حين كانت تستورد بعض السلع الصوفية والحريرية من كل من فرنسا والنمسا.

أخذ الفحم يصل إلى العراق من مقاطعة «ويلز»، والقهوة من البرازيل، واليمن، وأكياس الجوت والنيلة من الهند، والنفط الأبيض من الولايات المتحدة الأمريكية، والسكر من مصر وفرنسا، والنمسا، والأخشاب والشاي والخيوط والتوابل من الهند، والصناديق التي تعبأ فيها التمور من النمسا، والتبوغ من فارس.

وهكذا كانت كميات نسبية أقل من الورق والأدوات الصلبة، وصفائح الزنك، والأصباغ والقناديل والطرابيش هي المواد المستوردة التي كان يصل توزيعها إلى حدود سكان الأرياف، وإلى الأسواق المعقودة أو المسقفة بالحصر، وحوانيت القرى وحتى الباعة المتجولين.

كانت العملة النقدية المتداولة في الولايات الثلاث هي القرش النحاسي، و«المجيدي» الفضي، والليرة الذهبية في ذلك الوقت، وكانت هذه تؤلف عملة ثابتة ووافية بكل الحاجات. وكانت تداول الروبية الهندية الساري في البصرة، والنقود الفارسية في مدن أواسط نهر دجلة في كردستان، أقل تناسبًا، وذلك في عهد تميز بمعدلات ثابتة للتحويل من دون قيود، ومن دون وجود عملة ورقية.

وكانت وحدة الأوزان والمقاسات المحلية تختلف اختلافًا بارزًا بين منطقة وأخرى. أمّا معاملات الصيرفة فكانت ممثلة في أعمال المصرف العثماني الإمبراطوري، وفي العمليات الحاذقة التي يمارسها

كثير من الصيارفة المحليين.

ومن بين الصادرات الطبيعية التي كان العراق يصدرها، تؤلف التمور، أعظم أهمية قائمة وهي تسد، كما هو عليه الوضع الآن، أعلى نسبة من حاجة العالم إلى التمور. ومع أن تجار التمور كانوا متأخرين بالنظر إلى كيفية تهيئة التمور وحزمها، وفنون تسويقها، إلّا أن هذه الحرفة بحدّ ذاتها، والتي كانت تلقى الدعم بكل فائدة طبيعية، قد تطورت تطورًا ممتازًا، وأخذت التمور العراقية الشهيرة يجري تصديرها بوفرة كبيرة إلى أمريكا، وأوروبا، والهند وشرق أفريقيا، ومناطق الخليج العربي. وكان الرز يعتبر من الصادرات الشهيرة لكنه كان عرضة للتغيير، في حين كان الفشل يحيق بتوفير كميات قابلة للتصدير من الحنطة والشعير ولا سيما هذا الأخير، إلّا في السنوات التي يحلّ فيها الجفاف، ويكثر ظهور الجراد. ولكن الكميات التي تصدر من هاتين المادتين كانت تتغير تغيرًا واسعًا، وكانت النوعية تعدّ من أوطأ الأنواع المعروفة في العالم. وكانت ترد أطنان قليلة من بذور الحاصلات وبعض الصموغ والعفص من كردستان، وعرق السوس من شواطئ نهر دجلة، وتعتبر هذه المواد، رغم قلتها من بين الصادرات المتميزة.

وكان يجري نقل الخيول العربية بالسفن إلى الهند منذ القدم، لكنه كان عرضة للتقلب. كما كانت الجلود الخام أو المدبوغة يتمّ إرسالها إلى اسطنبول، وأوروبا، والمصارين التي تستعمل لصنع السجق إلى أمريكا، والبطم المستعمل للدباغة إلى النمسا. وهناك درجات متباينة من الصوف المحلي كان يتمّ كبسها استعدادًا لتصديرها إلى أمريكا أو لندن. وكانت الإبل العراقية تنقل برًّا إلى سوريا، كما يتمّ نقل الأغنام إلى حلب عن طريق الموصل، والمواشي إلى مصر، والجاموس إلى الأناضول.

وفي الحزام الجبلي الشمالي العراق، كانت الغابات توفر موارد محتملة لها بعض الأهمية. ذلك لأنه بين العشر والخمس من الجبال العالية، مغطى بالغابات المزروعة ذات القيمة الإنتاجية، بالإضافة إلى موارد أخري تافهة ليست قابلة للتحسين.

ففي بلد تعوزه الأخشاب من كل الأنواع، ويضطر إلى استيرادها بنفقات عالية، كان الوضع يستدعي تنمية هذه الأشجار لسد حاجيات العراق إلى الأخشاب التي تستعمل في البناء، وصنع صناديق التمور، والأثاث واستعمالها في الوقود. والواقع أنه كانت توجد كميات غير محددة من الفحم والوقود، والأعمدة الخشبية التي تستعمل للسقوف، إلى جانب المواد التي تستعمل علفًا للماشية. فكل هذه المواد كان القرويون الأكراد يسطون عليها سنويًّا من دون أدنى تفكير في نتائج ذلك السطو، أو رقابة، لأن تموينهم المحلي يعتبر أمرًا ممكنًا. ولم تكن حماية الغابات من الرعي، والتلف أو الحريق، تحظى بأيّ نوع من الحماية تمامًا. كما كان يتمّ تجاهل إعادة تشجير الغابات. ولهذا السبب كانت تتعرض حوافي الجبال الجرداء لقسوة أمطار الشتاء، في حين كان يؤدي التآكل الحادث فيها، وانحدار سيل الأمطار والأنهار، إلى تدفق الطمي الآتي من المناطق الكردية وتكدسه في الأنهار والقنوات التي تمتد في الأقسام الدنيا من العراق، وبذلك تخلق مشكلة التطهير المستديمة من الطمي.

تتألف الأشجار التي تنمو في مناطق كردستان من البلوط، وهو أكثر من نوع واحد، ومن بينه العفص. وأقل من ذلك عدد أشجار العرعر، والفستق والكمثرى البرية، والجوز، والقنب. كما تنمو على ضفاف الأنهار بمستويات واطئة، أشجار التوت، وخشب الحور والصفصاف والدلب، والطرفاء.

وكانت الزراعة منذ القدم تؤلف أوسع حرفة في العراق، ويعمل فيها أربعة أخماس السكان. ومع كل ذلك، وبكل الفوائد المتوفرة من الأراضي الخصبة الواسعة، ووفرة المياه، فلم تظهر الزراعة إلّا بمظهر بائس بالنسبة إلى الصادرات، وبمستوى واطئ من الحياة التي يحياها السكان.

كانت تحكى مبالغات عن إمكانيات الزراعة في العراق[62](*) ذلك لأن المناطق التي كانت تروى سيحًا أو بواسطة لم تكن غير محدودة[63] (*) وحتى مع المحافظة بصيغة أفضل على مياه العراق، فإن هذه المياه لا يمكن أن تكفي في وقت واحد (وعلى وجه التقريب) لكل الأراضي القابلة للإرواء. كما أن الأمطار[64] (*) التي يعتمد عليها شمالي العراق اعتمادًا كليًّا، تكون متقلبة، ونادرًا ما تكون كافية.

ولم يكن من اليسير إنجاز سدود للريّ مثل ما عليه الحال في مصر، ويجب أن توضع نفقات مثل هذه السدود دومًا موضع عدم توفر الفائدة المرجوة منها إذا ما قورنت بما هو موجود منها في كندا أو روسيا، والتي تعتمد تلك البلاد عليها مثل ما هو الأمر بالنسبة إلى أواسط العراق.

وكان الجراد «المراكشي» المحلي، والجراد «النجدي» الغازي، يؤلفان خطرًا سنويًّا على الحاصلات الزراعية وكان الفلاح العراقي، حتى وإن تمّ تزويده بمقدار واسع من الآليات، لا يستطيع أن يجاري الفلاح الأوروبي، أو فلاح أمريكا الشمالية، في نطاق الإنتاج. وعلى كل حال فقد وجدت في العراق في سنة 1900 أسباب لوجود الفقر الزراعي، ولوجود الفقر الجماعي نتيجة لذلك. فلقد كانت الأوضاع يمكن احتمالها في المناطق التي تعتمد على المطر في مناطق الموصل، وشهرزور، إذ كان تنظيم القرى متوفرًا هناك، والضرائب معقولة، وأخطار الفيضان غير معروفة.

وكانت ممتلكات الأراضي في الغالب صغيرة وشخصية وممكنة أيضًا من النواحي الأخرى، في الحزام الذي يضم بساتين النخيل في شط العرب، إذ كانت حالة الأمن جيدة هناك، وقد وطد المجتمع جذوره بصفة جيدة، وتطورت مهارة المزارعين تطورًا رفيعًا. فلو أن حياة الديون، وما يقرب من الجوع كان نصيب معظم الأفراد في هاتين المنطقتين، على مثل ما كان عليه في أيّ مكان آخر من أداني العراق، لما استطاع التركيب الاجتماعي، ولا إجراءات الحكومة بشأن تسوية الأراضي، أن تخلق الأحوال التي يصبح التقدم فيها أمرًا ممكنًا.

لقد كان الأمن مهددًا في العادة في مناطق واسعة نتيجة الغزوات التي يقوم بها المجاورون، إضافة إلى غارات البدو وإبلهم الجائعة. وحتى في الأوقات التي تكون فيها ملكية الأراضي مضمونة بشكل معقول، فإن نظام المشاركة في المنتوج، السائد هناك، لم يكن يوفر سوى أدنى حدّ من العيش للفلاح، ذلك لأن الشيوخ ووكلاءهم وشيوخ الإقطاع المتغيبين عن المزارع، وتغاضي الحكومة وتعاميها، كل هذه الأمور كانت تشترك في اغتصاب ثمرة الكدح الماضي والمستقبل المثير. ذلك لأن الشيوخ ورؤساء الإقطاع لم يكونوا يفكرون في واجب تحسين وضعية الإنتاج. ففي كل مكان كانت الزراعة المحلية، تتطلب بذل الجهود المشتركة والمنظمة، لتطهير القنوات من الطمي، وحماية الضفاف من الفيضان ومكافحة الجراد، وتنظيم المبازل، في الوقت ذاته الذي لا يتوفر فيه لديهم المال اللازم لذلك، ولا التوجيهات السامية، وحتى القليل من التنسيق، ولا الإحساس بالالتزام الاجتماعي. أمّا الحكومة فمن النادر أن تتوفر لديها المعرفة أو السيطرة العملية، أو الموارد، كيما

تبادر باستخدام الطرق الحديثة، أو تحسين الطرق القديمة.

ولقد كان المزارعون أنفسهم، وهم اعتياديون من الناحية العملية، ولا تشجعهم الظروف الملمة بهم، يرغمون على تقبل أوطأ مستوى من العيش على أساس أنه أفضل ما تستطيع الحياة أن توفره لهم، ولذلك بقيت وسائل زراعتهم بدائية. والواقع أنه كانت لديهم مقدرتهم في السيطرة على الحياة ذات المستوى الضيق وإن كانت الوسائل التي يستخدمونها لرفع المياه من الأنهار، مضيعة لذلك الماء.

ولما كانت تحفزهم إلى نيل المنفعة، تلك الأمطار التي كانت تسقط بصفة عرضية، إضافة إلى الطمي المبتل المتخلف عن الأنهار المتقلصة، فإنهم كانوا منذ أيام طفولتهم يتحكمون في أبسط ما لديهم من الأدوات. ولكن لم يكن يوجد تحسين في الأنواع القليلة من الحاصلات التي كانت تزرع، ولا أية تجربة في الصيغ الجديدة، ولا الطموح إلى إنتاج أصناف أكثر نقاء من البذور التي من شأنها أن تضاعف من الأسعار التي يفرضها التجار، كما أنه لم يكن هنالك أيّ تردد في عرض المنتجات المغشوشة أو غير النظيفة للبيع.

والواقع كان هناك أموات، بل مجاعة قاتلة تدعمها قرون من العادات والهلاك المقيت. فما عدا المقاطعات السنية، لم تكن توجد أية آثار لمستويات أخرى يمكن إنجازها من دون معجزة، أو توفير أمن أفضل، ينهض به بصفة أحسن، أفراد الضابطية، أو توفير الأبنية الحديثة، وتطهير القنوات والأنهار بصفة منتظمة من الطمي، أو حتى إيجاد حدّ أدنى من التنظيم والتمويل المشجعين. لقد كانت الأراضي السنية تظهر مشاهد أقل حزنًا من الحالة العامة السائدة في ميدان الزراعة في العراق، ومع كل ذلك فلم تستطع الأراضي السنية هذه أن تحل أيًا من المشاكل الكبرى للزراعة.

كان البعض من هذه المشاكل واضحًا بما فيه الكفاية، إنها مشاكل حماية العمل والحياة معًا، والوسائل التي تستخدم لممارسة الوظائف الجماعية لكل أنحاء الريف، والتمويل، والتعليم الريفي، والضرائب، والإيجار. أمّا بالنسبة إلى مشكلة الريّ، وهي حيوية للمجتمع العراقي واقتصادياته في كل عصر، فينبغي التحدث بإسهاب عنها، ذلك لأن العراق، من وجهة النظر هذه، لم يكن يعرض الآمال الرفيعة فحسب، بل وكذلك المشاق التي لم تبدر في سنة 1900 أية محاولة للسيطرة عليها.

كانت النقطة الأساسية في هذا الأمر، هي أن النهرين كانا يتغيران في تصريفهما للمياه أكثر من عشر مرات، في كل فصل من فصول السنة، وبذلك تصبح الأحواض اللازمة لتصريف مياههما عند حلول أشهر الجفاف، غير كافية لتقبل مياه الفيضانات، وهكذا تكون النتيجة حدوث فيضان شامل، والحقيقة أن هناك أولًا مناطق واسعة في أواسط العراق هي أوطأ من مستوى الفيضان العالي للأنهار. وثانيًا أن موسم الفيضان يحدث في شهر نيسان. فعندما تتحكم مستويات النهر وحدها بالأراضي القائمة على ضفافه، فإنها تبدأ في وقت متأخر في إنضاج حاصل القمح الربيعي، ومن ثم تنتهي قبل أن تنضج الحبوب، والخضروات الصيفية.

ولذلك كانت المتطلبات الأساسية تتألف بكل وضوح من خمسة مطالب، هي الوقاية من الفيضانات المدمرة في فصل الربيع، خزن مياه الفيضانات وإعادة استعمالها عندما يتدنى الماء في نهاية الفصل. إنشاء السدود لصيانة مستويات النهر التي يمكن السيطرة عليها عن طريق استعمال النواظم. وأخيرًا

توفير المبازل الرئيسة والمحلية سواء بسواء وذلك للحيلولة دون تراكم الطمي المحتم تراكمه، واتساع نطاقه بصفة عملية.

ومع أن هذه الشروط لم تكن في سنة 1900 من الأمور التي لا يمكن تحقيقها سواء من قبل حكومة بغداد، أو اسطنبول، إلّا أنها لم تكن تعتبر من المشكلات المعقدة التي تتطلب الحل. ذلك لأن نشاط الحكومة في هذا المجال، لم يكن حسب مزاج الباشوات - يتألف أكثر من القيام بإجراء لتنظيم الأعمال المحلية الطفيفة، لأن الإدارة لم تكن في الواقع، تملك المعرفة ولا السيطرة، ولا المال الضروري لإقامة أو تنظيم نظام شامل للريّ.

فبالإضافة إلى عدم الاكتراث بهذه المتطلبات الراهنة، وإلى الإمكانيات الغنية، لم يكن حكام العراق يعملون أو يخططون لعمل شيء ما، في الوقت الذي كان فيه الريّ في مصر وفي الهند يحرز تقدمًا واسعًا ومثمرًا[65]. وكذلك لم تكن مشاركة الجمهور في هذا العمل أكثر تشجيعًا ذلك لأن المزارعين المتنقلين القليلين لم يكونوا يحققون سوى مستوى واطئ من الكفاية في الإنتاج، وسوى الحد الأدنى من تطهير الأنهار، وإصلاح سدود الفيضانات التي كانوا يجبرون بالقوة على النهوض بها، وإقامة الرؤوس الموقتة للقنوات سواء من حزم القصب أم الأحطاب ومضاعفة وسائلهم البدائية في رفع الماء من الأنهار، والتبديد الدائم للقنوات التي يستعملونها وتحويل مواقعها، وتخريب المنطقة تلو المنطقة، وذلك ببرك الطمي يتراكم فيها.

ولقد كانت حالة تخريب أمور الريّ كثيرة الحدوث في تلك السنين في أواسط الفرات. فحتى سنة 188 كان شط الحلة يعتبر هو المجرى الرئيس لماء الفرات، وكان فرع الهندية عبارة عن قناة تتفرع من ذلك الشط. ولكن إغلاق الرأس الأعلى لجدول الصقلاوية، وعمل الطبيعة في تراكم الطمي وانحراف الماء، أدّى إلى توسيع عرض فرع الهندية وتصريف مياهه، وبذلك أصبحت المحافظة على جريان الماء في شط الحلة صعبة بشكل حادّ أولًا، ثم غدت مستحيلة ثانيًا، واستطاع المهندسون الفرنسيون في سنة 1891 أن ينجزوا بناء سد ما يزال قائمًا بشكل حذر حتى سنة 1900 لكن ذلك السد فشل في مقاومة الخراب المتزايد الذي حصل في ريّ شط الحلة.

* * *

بقيت الطرق البرية القديمة للعراق ثابتة على ما كانت عليه قبل قرون. فقد كانت القوافل المؤلفة من الإبل تستعمل الطرق الصحراوية التي تمرّ بدمشق وحلب، في حين كانت قوافل البغال تجتاز طرق التلال التي حفرها الزمن إلى داخل لورستان، وكرمنشاه والقسم الكردي من إيران، وولاية «وان». أمّا في داخل العراق فقد كانت الطرق مثبتة بالعرف الذي يعتمد على أساس الملاءمة. غير أنه كانت توجد هنا، وهناك، إشارات لتقدم حديث في توفير الخانات التي تقوم على الطرق والجسور الجديدة التي تدفع عنها الرسوم، والمشيدة من الحجر أو الآجر والتي تستقر فوق عوامات قابلة للانكسار.

كانت الطرق التي تختلف باختلاف المناطق في امتدادها وسلامتها، مهملة وغير مكسوّة، وتغرق عمقا في أتربة الصيف، وتفيض فتتحول إلى بحار من الوحل، بسبب الأمطار أو فيضان القنوات. وغدت سكك الحديد تلقى الترحيب عن بُعد طيلة سنوات عديدة من لدن العراقيين من سائر

الطبقات باعتبارها من الوسائل التي تجلب التيسير والتقدم. ولقد طرحت مشاريع عديدة من السكك من بينها مشروع «جسني»[66] في سني الثلاثينيات من القرن التاسع، ومشروع «أندرو»[67] في سني الخمسينيات، وأخيرًا مشاريع كل من فون برسل النمساوي، وتونيتي الإيطالي وكابنست الروسي وكوتار الفرنسي، وأخيرًا في سني الثمانينيات من ذلك القرن، تألفت شركة محلية لمدّ خط حديدي بين خانقين وبغداد، وقد حال عدم توفر رأس المال اللازم دون تحقيقه، ولم يكن المشروع الذي خلفه في سنة 1890 أحسن حظًّا.

وحين أوشك القرن التاسع عشر على الانتهاء، أصبح الحديث عن مشروع سكة حديد بغداد، أكثر تكرارًا مما كان عليه قبلًا. فابتداء من سنة 1880 بدأ الألمان يهتمون بمطامحهم الشرقية. فبعد أن أكملت «الشركة العثمانية لإنشاء سكة حديد الأناضول» خطها الذي يصل إلى أنقرة سنة 1893 بتمديده إلى «قونية» حصلت في تلك السنة ذاتها، على إذن بإيصال الخط المذكور إلى ديار بكر، وأن يصل في النهاية من هناك إلى العراق. غير أن معارضة روسية مباشرة أثيرت ضد ذلك المشروع، ولهذا تمّ التخلي عن فكرة إيصال الخط إلى ديار بكر، وأعقب ذلك حصول توقف في أعمال الشركة استمر طيلة سنتين.

وبعد أن قام قيصر ألمانيا[68] بزيارته الثانية للممالك العثمانية، وأقسم يمين الإخلاص للخليفة العثماني وللإسلام، ظفر في سنة 1899 في إعداد مسودة الامتياز بمدّ خط الحديد من قونية إلى الموصل، فبغداد والخليج العربي، وقام وفد ألماني بزيارة العراق لكي يضع تقريرًا عن حالة الطرق فيه، كما ظهرت إحدى الطرادات الألمانية في الخليج العربي. وكذلك قامت بعثة ألمانية في سنة 1900 بجولة في المناطق التي يتوقع مرور الخط الحديدي فيها عبر العراق إلى الكويت، وآنذاك ثارت الشكوك البريطانية بشكل متفاقم إزاء هذا المشروع.

وفي الوقت الذي اجتمع فيه الدبلوماسيون الأتراك والألمان لتهيئة اتفاق محدد، كانت وزارة الخارجية البريطانية وحكومة دلهي، تراقبانهم باهتمام بالغ. أمّا جماهير بغداد التي كانت بعيدة عن هذه المناورات، فإنها لم ترَ أيّ مشروع لسكة حديد أكثر إلحاحًا من خط الترام الذي تجرّ الخيول عرباته والممتد من الكاظمية إلى بغداد، والذي خلفه مدحت باشا[69].

كانت طرق العراق الخارجية الطبيعية منذ فجر التاريخ، وأنهاره العظيمة التي تمخر فيها عشرات الأنواع من الزوارق والمراكب الشراعية الصغيرة، والأطواف والقفف، ما تزال مستعملة. ولكن منذ سني الأربعينيات من القرن التاسع عشر، أخذت الملاحة التجارية تلعب دورها في أنهار العراق. ففي سنة 1861 تألفت «شركة الملاحة البخارية في الفرات ودجلة» على يد أسرة لنج[70] التي كانت تدير في بغداد والبصرة شركات تحمل اسمها، وظلت محافظة على الخدمة في نهر دجلة طيلة جيلين كاملين، ولم تتوقف إلّا بفعل العقبات التي وضعتها السلطة في طريقها، والتي زاد ذلك المشروع الأجنبي في حنقها[71] وبسبب الصعوبات التي يمثلها انخفاض مستوى المياه أمام الملاحة، والاعتداءات التي يقوم بها رجال القبائل الذين يمارسون إطلاق نيرانهم على بواخرها. ويبدو أن

الفرمان الذي أصدرته السلطة والمؤرخ في سنة 1830 كان يقضي بألّا تستعمل الشركة أكثر من باخرتين[72] (*) ولكن جهود بيت لنج لم تنقطع عن الاتصال بالسلطة لغرض زيادة هذا العدد، ولاستخدام مراكب للنقل. وقد تركز اهتمام الشركة في سنة 1879 أو ما بعدها بالمشاركة الوثيقة مع «شركة الهند البريطانية للملاحة التجارية».

وفي جيل سابق انضمت أعداد مختلفة من المشاريع التركية أو العراقية الفردية، إلى بعضها البعض، لتشكل ما عرف باسم «إدارة عمان العثمانية» تحت إشراف وزارة البحرية التركية. وكان أسطول هذه الإدارة والمؤلف من سفن صغيرة ليس في مستطاعها العمل إلّا في الأنهار، لا يستطيع أن ينقل إلّا حوالي النصف من مجموع الحمولة. وقد أضيف مشروع واحد، أو مشروعان من هذه المشاريع الفردية إلى ما كان موجودًا منها. فقد كانت إحدى السفن المملوكة للأفراد في البصرة تصل إلى بغداد في حين كانت سفينة أخرى غيرها تنتقل مرة واحدة في الأسبوع ما بين بغداد وسامراء.

وتألفت مشاريع عدة في سبيل تطور أوسع لكنها كانت فاشلة. ففي سنة 1890 تقدمت الإدارة السنية [73] (*) بخطط لإنشاء مصلحة موسعة تشتمل على القيام برحلات إلى الموصل، بل حتى إلى جزيرة ابن عمر، وصدرت الأوامر بإجراء مسوحات جديدة في نهر الفرات تمهيدًا لقيام ملاحة حرة فيه من «مسكنة» أو «جرابلس»[74] (*) إلى البصرة. غير أن شيئًا ما لم ينتج عن أمثال هذه المشاريع ولكن الظل المتقدم لمشروع سكة حديد بغداد، والذي كان المصممون له يودّون الارتباط به، أعطى نوعًا من التشجيع، ولذلك تمّ إنشاء رصيف للسفن في بغداد في سنة 1890.

كان ميناء البصرة، وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق، ينقل أعظم قسم من تجارة العراق وحمولاته، تلك التجارة التي لم يكن الجزء المنظور منها في سنة 1900 سوى التجارة البريطانية، أو التجارة البريطانية الهندية. أمّا التجارة الروسية والألمانية فإنّهما لم تكونا قد توطدتا بعد، في حين لم يساهم العراقيون إلّا قليلًا في حركة الميناء.

وكانت مياه شط العرب وبفضل التحريات والعوامات التي أقامتها الأيدي البريطانية تؤلف طريق الوصول والآمن لرسوّ السفن قبالة العشار ونهيرات «الخندق»[75] التي تربط العشار بمدينة البصرة.

كانت إدارة الميناء بدائية ووسائل الحجر الصحي، وقضايا المكوس غير ملائمة بل ومغيظة وتخضع للرشاوى. ولم تكن في الميناء أرصفة، ولا رافعات، ولا مظلات أو أية أجهزة أخرى متوفرة. وكان تحميل الحمولات إلى المراكب الخفيفة التي تقف وسط نهر شط العرب وتفريغها منها، يجري ببطء ويتطلب عمليات باهظة النفقات.

ومنذ سني الستينيات في القرن التاسع عشر، أصبح للعراق مكانته في نظام البرق الدولي فقد كان يرتبط من الفاو بالهند، وخلال الموصل وجزيرة ابن عمر إلى بقية أنحاء تركيا. كما كان يرتبط عبر خانقين أو عن طريق الفاو وميناء بوشهر ببلاد فارس. وكانت ممارسة أعمال النقل بطيئة ولا يمكن الاعتماد عليها ولكن اتساع نظام البرق إلى معظم أجزاء العراق، وإن كان عرضة للاضطراب وللهجمات عليه، وبوجود مناطق كردية لم يمكن التغلغل فيها، مع كل ذلك عمل نظام البرق، المزيد

لمساعدة الإدارة على تحديث المجتمع، وكانت الخدمات البريدية تعود في تاريخها إلى القرن الثامن عشر. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر بدأت البواخر البريطانية الهندية، بنقل البريد الهندي والأوروبي إلى البصرة، إذ كانت مصلحة البريد مرتبطة بالسفن التي تسير في الأنهار.

في سنة 1868 تمّ افتتاح دائرة البريد الهندية، وكان البريد البريطاني الذي ينقل على ظهور الجمال قد توقف عن العمل سنة 1886 وتمّ استبداله، بعد قرن من الزمن، ببريد تركي عبر الطرق السابقة ذاتها، ويقوم أفراد من عشيرة «عنزة» الذين يمتطون الخيول، وكان السعاة الذين يركبون الخيول واشتهروا في حينه بنقل البريد، يغادرون بغداد في يوم الاثنين من كل أسبوع إلى اسطنبول بطريق الموصل وديار بكر.

(7)
الحكومة

كانت المصاعب الهائلة التي تواجه كيفية حكم الولايات الثلاث تبرز واضحة من عوامل متشابكة ومعقدة. ذلك لأن سبل المواصلات المتوفرة في البلاد، كانت ضعيفة، ومعظمها يتألف من جبال لا يمكن المرور فيها، أو من مستنقعات. وفي الوقت ذاته كانت السلطة الحاكمة فيها أجنبية ممقوتة، وفقيرة بشكل مميت.

فلم يكن هناك سوى جزء ضئيل من السكان، مستعدّ للترحيب بقيام حكومة كفوءة، وذلك لأن القسم الأعظم من السكان كانوا يعتبرون مثل هذه الحكومة غريبة عن وسائلهم وعن مصالحهم.

كان العراقيون وما يزالون حتى الآن يتميزون بالنزعة الاستقلالية، والفردية التي لم تتعود الإذعان للسيطرة. ولذلك كان الشغب في المدن، والحروب العشائرية المتواصلة، يمثلان القاعدة لقرون عديدة. وكان الانقسام العميق بين المدينة والعشيرة، يعتبر من أعظم العقبات أمام تشكيل الإدارة الحكومية، يضاف إلى هذا، تلك الهوة السحيقة الناجمة عن الخلافات الطائفية. على هذه الشاكلة كانت حال العراق، الذي بقي الفكر الغربي ينظر إليه نظرة جماعية خلال خضوعه طيلة أربعة قرون من الحكم العثماني، بأنه كان من أسوأ بلاد العالم التي بذلت المحاولات لإدارته.

كانت حكومة سنة 1900 التي نتحدث عنها هنا، وتماسها بهذه المشاكل، تختلف، في الواقع، اختلافا جوهريًا عن تلك الحكومات التي شهدتها الأجيال الثلاثة السابقة. فبالنسبة إلى الشكل الأصلي للحكم العثماني، والذي تميز بالاستبداد الشرقي الخالص، كانت السلطة كلها في يد السلطان. ذلك لأن السلطان كان يقف على رأس سلطة وراثية متقنة، تتألف من وظائف متشابكة، وكان يمثله فيها حكام محليون مستبدون مثله تمامًا. فقد كان الحكم كله لمنفعته وأبهته. وليس هناك من قانون ما عدا «الشرع» الذي كان يطبق ولا يوجد حدّ أو استثناء يقيد السلطات المحلية الممنوحة للوالي أو المتسلم وكانت جميع الوظائف، بما في ذلك المناصب الرفيعة، عرضة للبيع.

بدأ التغيير في هذا النظام، ينصب على الأسرة العثمانية الحاكمة في أوائل القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة الهزائم العسكرية التي لحقت بها، وأرغمتها على الاستعانة بالمعلمين العسكريين الأوروبيين. وفي الوقت ذاته دفعت هذه الضرورة بالسلاطين المتعاقبين، إلى دعم مفهوم الحكومة وأدائها، بكيان جديد من القانون والإجراءات، وبطبقة جديدة من الموظفين، والمؤسسات العصرية التي بادرت بالعمل، من أمثال المؤسسات التجارية، والملاحة، والوظائف التعليمية، والرحالة والبعثات، والمواصلات العصرية، والصحافة.

وإلى هذا التأثير الذي أحدثه الثقل الغربي، يجب أن يضاف أيضًا، الموقف الذي وقفه الدائنون الأوروبيون لتركيا، وردّ الفعل الناشئ في أوروبا، ومآسي الولايات المسيحية التي أخذت تنفصل بالتعاقب عن الإمبراطورية العثمانية.

تحت مثل هذا الضغط، أخذت الحكومة التركية نصف المتحضرة والواعية والمثقلة بالأعباء، والتي كان يحتاج إلى وجودها، تتطور في القرن التاسع عشر، فخلال سبعين سنة مضت قبل سنة 1900 استطاع العراق أن يستمتع ببركات حكومة إصلاحية، إذ رأي إدارتها معتدلة على الورق في أول الأمر، وفي ميدان العمل فيما بعد، في كل قانون جديد شديد التدقيق يتناول نظام الولاية المعدل الذي وضعه مدحت باشا. ذلك لأنه بإصدار الأنظمة التي يجب تطبيقها، وإحداث الوظائف المتخصصة، برزت إلى الوجود طبقة كثيرة العدد تتمتع بالنفوذ، وذلك لأنه لا رؤساء الإقطاع، ولا التجار، ولا رجال الدين، لم يكونوا من طبقة مدنية متوسطة، ولا طبقة دنيوية مؤدبة.

كان العراقيون، ما خلا بالنسبة إلى الوظائف العليا، يتألفون من عنصر الأفندية الذين يؤلفون القسم الأعظم من العنصر الاجتماعي الذي تقبل الثقافة التركية، وراح يعمل بمثابة جسر أساسي بين الأتراك والعرب. ولقد كان بين أصناف العراقيين، مسلمون من الطراز القديم، أو الذين يسخرون من التفكير الحرّ، والذين يمقتون الأجانب، ومن العالميين بصفة علنية. ولذلك كان هؤلاء من الأميين ويصرّون على التحدث باللغة التركية، ومع أنهم كانوا متخلفين إلّا أنهم كانوا يتظاهرون بالعادات الاجتماعية، ويقلدون الأوروبيين في ملبسهم، وكانوا فاسدين بشكل دائم، وبعيدين عن روحية الخدمة العامة، ولذلك استطاعوا أن يسموا الكيان السياسي بطبقتهم الخاصة، فيزدرون بالقبيلة وبالمزارعين. ولما كانت أجورهم ضعيفة، ومطامعهم واسعة، فإنّهم لم يستطيعوا الاعتماد على عنصر الأحقية وحدها بشكل معقول. فقد كانت المحاباة متفشية بينهم، ولم تهمل أية مكيدة أو مؤامرة إلّا وتمّ استعمالها.

كانت الخدمة المدنية في العراق سنة 1900 قد بلغت أخطر درجة إذا ما قيست حتى بالمستويات القائمة في الأقطار الآسيوية المعاصرة. ومع ذلك فقد كانت هذه الإدارة تضم، في جميع الأوقات وعلى كل المستويات، عددًا غير قليل من الرجال المخلصين ذوي العقول السامية.

كان تقسيم الأراضي الإقليمية التركية إلى ولايات، ومحافظات وأقضية، ونواحٍ من الأمور الإدارية. وكانت الوحدات الإدارية تتجاوب ليس طبقا للتقسيمات الجغرافية، وغالبًا ما كان يساء فهمها. وكانت التغييرات التي تحصل في الأوضاع القائمة، وفي الحدود، وإنشاء وحدات إدارية جديدة، من الأمور الشائعة. وفي سنة 1900 كان العراق بمجموعه يقل بمقدار أربع محافظات عن المحافظات التي وجدت في سنة 1950 وبعشرة أقضية، وبأقل من عشرين ناحية. وكانت الأقضية تقسم إلى درجة أولى، وثانية، وثالثة، وهي لا تختلف بالنظر إلى المساحة أو السكان، أو الصعوبات الإدارية. وكان البعض من هذه الأقضية يعتبر من الضواحي، والبعض الآخر يكون عشائريًا برمته، في حين كانت أقضية أخرى، من أمثال قضاء «الرزارة»، أو الكويت أقضية اسمية ليس إلّا.

وكان الولاة والمحافظون يعيّنون وفق مرسوم إمبراطوري، في حين يعيّن الموظفون الذين يقلّون عنهم درجة من قبل الوالي محليًا. وكانت إعادة التعيينات وفصل الموظفين بصفة دائمة، تعكس القلق المستمر الذي تثيره الدسائس، واختلاق الشائعات التي كانت نذير شؤم للاستمرار في الإدارة.

وكان الوالي، باعتباره ممثلًا للسلطان، يتعامل مع رؤساء الكيانات المحلية، والقناصل الأجانب، وكبار رؤساء القبائل، وكانت الإدارة العامة والإدارة غير الوظيفية في يده. فهو الذي يوجه البلديات، ويفضّ الخلافات العشائرية التي تتحدى التسوية، ويستمع إلى المظالم المتفشية. وعن طريق الدفتر دار،

يكون له تأثيره أو سيطرته على ميدان جمع الواردات المهمة التي تستحصل من الأراضي. ففي كل ولاية، أو أية مراكز تابعة لها، يتألف مجلس إداري يكون قسم من أعضائه من الموظفين، والقسم الآخر من أعضاء منتخبين، فيما بينهم ممثلون عن المسيحيين واليهود.

وكانت صيانة القانون والنظام تعتمد على قوة «الجندرمة» أولئك «الضابطية» المألوفين لدى الرحالة الأوروبيين. وكانت هذه القوة التي تتمّ قيادتها وتنظيمها على الأسس العسكرية، تدار من قبل وزارة الحربية، لكنها توضع تحت تصرف الحكومة المحلية.

ولما كانت أجور أولئك «الضابطية» تافهة، وكانوا بدورهم شديدي الجشع، ونصف مزودين بالسلاح، وغير مهندمين في الملبس، ويتمّ استخدامهم لكل غرض من أغراض الحماية، ونقل البريد، بل وحتى الخدمات الأهلية، فإنّهم مع كل ذلك لم يكن ينقصهم الإخلاص ولا الجرأة. وقد عمل الكثير منهم أعظم ما يمكن عمله للحفاظ على الإدارة القائمة.

ولم يكن للمحافظ، على كثير من الدوائر التي تعمل في منطقته، سوى السلطة العامة للتنسيق والتوجيه. وكانت هذه الدوائر الموجهة من اسطنبول، تشتمل على إدارة العدل، وهو الميدان الذي استطاع فيه القانون في سنة 1900 أن يتطور إلى أبعد ممّا كان قائمًا من أصول الشرع فقد تمّ اختيار «المجلة»[76] المدنية، السيئة التأليف والتشريع، وهي عبارة عن مجموعة «تشريعية» تخص هذا الموضوع، مضافًا إليها مجموعة القانون التجاري الفرنسي.

ولم تدوّن القوانين التي نتجت عن ذلك بصفة ناقصة ومليئة بالشذوذ فحسب، وإنما كانت غير متلائمة مع حاجات العراقيين بشكل تام في أغلب الأحوال. وكانت المحاكم التي تطبق تلك القوانين، تمثل نظامًا شاملًا أسيء الاهتمام به، وتمَّ إفساده بالاستعمال أثناء التطبيق، وباستخدامه اللغة الأجنبية بصفة مطلقة، وبعدم دفع مرتبات للقضاة.

ولقد تمّ التأكيد على حماية الأوضاع الممتازة للأجانب، الذين كانت تحميهم الامتيازات التي تعود إلى عصور موغلة في القدم، والتي كانت تثير الاستفزاز، وذلك بالترتيبات التي أجريت بالنسبة إلى الأمور المدنية والجنائية على حدّ سواء.

* * * ألقي الوفير من الأعمال على عاتق المحاكم من قبل دائرة تسجيل الأراضي، أو دائرة التسجيل العقاري «الطابو» حيث شرع لأول مرة بتطبيق هذا النظام في العراق على يد الوالي «مدحت باشا» باعتباره أداة لتسوية قضية الأراضي، ولتحقيق الاستقرار. ولكن في الأراضي التي لم يتمّ مسحها بعد، والتي كان معظمها مملوكا بصفة دائمة للعشائر، وأبعد من أن تتطابق مع وجهة النظر الرسمية التي تعتبر أراضي الدولة غير المحولة، بأنها موضوعة تحت التصرف الحر للحكومة، لم تستطع دائرة التسجيل العقاري أن تفعل سوى الشيء القليل مما كانت تعمله، عدا عن إثارة منازعات جديدة، وتخويل حقوق الفرقاء لا حول لهم في ممارسة تلك الحقوق، وتدمير أفضل العناصر القائمة في العلاقة بين الشيخ وأفراد العشيرة. ومن هنا كانت الصعاب العملية الهائلة التي جابهتها عملية تسوية الأراضي، من الأمور غير المتصورة، إذ كان الأساس الشامل لعملية مسح الأراضي، والسيطرة الاجتماعية، ناقصًا.

وفي ميدان الطب والحجر الصحي، كان مستوى الأطباء الأتراك (ونادرًا أن يكون هؤلاء الأطباء من عنصر تركي)، واطئا، وكان مساعدوهم ومفتشوهم غير متدربين، وأجهزتهم ناقصة. وكانت الخدمات الطبية التي اعتادت الاعتماد على وجود المستشفيات والمستوصفات التي تديرها البعثات التبشيرية، ضئيلة جدًّا في المدن، وغير موجودة خارجها.

ولم تبرز الخدمات التربوية سوى مظهر ضئيل من التحسن، وإن كانت المستويات في كل ناحية أوطأ من مستويات المدارس الأجنبية أو المدارس التي تشرف عليها البعثات التبشيرية الأجنبية.

ذلك لأن المدارس الابتدائية المجانية، والمنظمة تنظيمًا جيدًا على الورق ليس إلّا، كانت موجودة في معظم المدن، في حين وجدت بعض المدارس الثانوية أيضًا في المدن التي تعدّ أوسع من غيرها. كذلك أنشئت مدارس صناعية في كل من بغداد والبصرة، وأصبح التعليم الديني العالي متوفرًا، في حين كان نظام التعليم العسكري مميزًا. فقد كان أبناء الأشراف من المدنيين وكبار الموظفين، يذهبون إلى اسطنبول لإكمال تعليمهم التركي، في حين كانت تذهب قلة من أبناء الشيوخ إلى الكلية العشائرية[77] وكانت حرفة التعليم سيئة السمعة وممقوتة، وطرائقها بدائية.

ولم تكن كل هذه القضايا لتشتمل على قائمة الوظائف الإمبراطورية. ذلك لأن إدارة الديون العامة، التي تدير شؤون الإيرادات المختارة، نيابة عن العراقيين للباب العالي، والدوائر المحلية لمشاريع الاحتكار، والتي كانت تنهض بأعمال احتكار مصانع منتجات التبوغ وبيعها، ودائرة المكوس، كل هذه الدوائر وأمثالها، لم تكن تحظى بالاهتمام المباشر من لدن الوالي. ومثل هذا الأمر كان يطبق أيضًا على أعمال عامة نادرة، يعهد بها إلى مهندس الولاية أو إلى إدارة الأوقاف.

فلم يكن الوالي يغامر في الإقدام على أيّ تدخل رسمي في إدارة عمان العثمانية[78] ولا في الإدارة السنية المفضلة على غيرها من الإدارات الأخرى. وذلك لأن هذه الإدارة الأخيرة التي اشتهرت مؤخرًا، قد خوّلت مديرها في سنة 1900 أرجحية شراء أكثر من ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية بغداد، بالإضافة إلى مقاطعات أوسع في ولايتي الموصل والبصرة.

كان الجيش السادس الذي تشتمل منطقته الإقليمية ذات الحدود المشتركة، ومن بينها العراق بأكمله، يعتبر أقل فخامة من التشكيلات العسكرية التركية الرئيسة الأخرى. إذ كان هذا الجيش يتألف من فرقتي مشاة، وفرقة خيالة، وتشكيلة من المدفعية. وكانت وحدات كل جيش متناثرة تناثرًا واسعًا، ويتغير موقعها باستمرار طبقًا لمتطلبات الحروب العشائرية.

وكانت المواصلات المرهونة بالمناسبات، وبالترتيبات التموينية، بدائية تمامًا، في حين كانت التجهيزات تافهة وناقصة. كان الموظفون وتنظيم الجيش يجري بصفة عامة على النمط الذي تنظم به القوات العصرية ولكن كان يساء استعمال أفراد تلك القوات، وكان تدريبها مفككًا، ولا تدفع مرتباتها بانتظام.

كانت الخدمة في الجيش ناشئة من التجنيد الإجباري الذي كان يعاني منه غير المسلمين بالإضافة إلى طبقات كثيرة من المسلمين أيضًا، لقاء البدل الذي تدفعه مقابل ذلك. وكان أفراد العشائر كلهم

معفوين من التجنيد. وكانت الخدمة الإجبارية تمدد عادة لأكثر من المدة القانونية المحددة بثلاث سنوات. وهذا الإجراء وما كان يضاف إليه من احتمال إرسال المجندين إلى مناطق مخيفة في اليمن أو في أوروبا، قد جعل التجنيد يثير الحنق والامتعاض أكثر مما تثيره المؤسسات التركية الأخرى. ومع كل ذلك فلم يكن أيّ من الأقاليم العربية يزود الجيش التركي بالمزيد من الضباط ذوي المستوى الرفيع، مثلما كان العراق يفعل ذلك.

كان الأسطول في البصرة، وهو عبارة عن مصلحة تافهة منحطة جدًّا، يخضع لإمرة رئيس عمارة بحرية. وكان الواجب الظاهر لهذا الأسطول هو ما تقوم به الشرطة النهرية نفسه، ذلك الواجب الذي فشل فيه فشلا ذريعا ملموسا. ومع وجود مؤسسة للسواحل، تضم حوالي مئتي رجل، كان السلاح الوحيد الذي يمتلكه أسطول البصرة في سنة 1900 عبارة عن سفينة بحرية قديمة غير قادرة على أن تغادر مراسيها تسمى «قليد البحر»[79] وسفينة صغيرة مسلحة تتحرك بالرفاس عرفت باسم «ألوس».

هذه الحكومة التركية في العراق، والتي اطلعنا الآن على واجبها، وتطورها وتنظيمها، كانت لها أهداف اعتيادية لا يمكن الوصول إليها، من أمثال النظام، والتقدم، والمنفعة العامة. فقد كانت أنظمتها شاملة، ويجري تعديلها باستمرار. واشتمل مديروها على رجال متعلمين لديهم التجربة والمعرفة بالأوضاع المحلية، ومع كل ذلك كانت هذه الحكومة تتلقى أشد الانتقادات من لدن العاملين فيها، بما لا يقل عما ينتقدها به المراقبون الخارجيون. ولما كانت هذه الحكومة شديدة المركزية بشكل مستديم، فقد كانت مقيدة بألف من القواعد السيئة التطبيق، التي كانت تعرقل المبادرة المحلية. لقد كانت الحكومة سيئة الاستعمال، رديئة المساكن، سيئة التجهيز، وغير قادرة على الاحتفاظ بقوات تكفي الأقل من حاجاتها. كانت تعوزها صفة الإخلاص، مثلما يعوزها الرجال المتحمسون القادرون على ممارسة الوسائل الضرورية لحكم بلد عشائري متخلف، والذين يحظون بثقة رؤسائهم بهم.

وحتى لو تحركت مثل هذه الحكومة في بعض الأوقات، إلى الأمام بفضل قلة من الموظفين العصريين فيها، وعلى مثال الأقليات المحلية، فإنّها سرعان ما كانت تتوقف عن تقدمها، بفعل أيدي عناصر لا تهتمّ إلّا بمصالحها الشخصية، دون المجتمع العراقي، وحتى المجتمع التركي أيضًا.

وفوق كل ذلك «كانت السمكة جائفة من الرأس إلى الذنب»، (بالك باشدان كوكر). فلم يكن العراق سوى جزء من الإمبراطورية العثمانية، التي كانت حكومتها المركزية في سنة 1900 تمثل الاستبداد الشاذ المتعاظم، وقد أذهلتها المخاوف والشكوك التي كانت الدول تثيرها، وغدت فريسة للمغامرين الذين كانوا يستخدمون الجواسيس، ونقلة الإشاعات، بالإضافة إلى الفساد والمحاباة التي عملت على تمزيقها.

كانت لدى الباب العالي وقصر يلدز رغبة واسعة في كسب الوقت، وفي إضعاف المعارضة، وذلك عن طريق اللعب بالقوى المتنافسة، وإرشاء الأفراد الخطرين، والتشدد في قطع الوعود الكاذبة، بدلًا من المبادرة بإقامة حكومة نظيفة وفعالة كانت تنقصها حتى الوسائل المثالية ناهيك عن الوسائل

المادية.

فإلى هذه الحكومة المركزية كانت تتبع الولايات العراقية. ومن بين صفوفها كان يأتي كبار الموظفين، إلى كل محافظة ودائرة، وإليها ينقل الدساسون والساخطون في العراق حكاياتهم.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت هناك كما شاهدنا ذلك قبلًا -آمال كبيرة لتحقيق تطور العراق. أمّا من الناحية السياسية فقد كانت طريقة السلطان التي اتبعها، هي أن يتودد إلى الأسر المهمة في المدن، ولا سيما تلك الأسر التي كانت تتظاهر بالدين، وذلك بالتشديد على المفاضلة والمجاملة، إذ كان يشجع مراقد الأئمة والهبات التي تخصص لها، ويؤكد مظهر الخلافة في الحكم الذي كان يمارسه، وأن يكون معروفًا عنه بأنه هو الذي كان يخطط لإيصال سكة الحديد إلى مكة والمدينة[80] وتوسيع نطاق الجامعة الإسلامية التي كانت تدعو إلى اتحاد العرب والأتراك، واختيار حرسه الخاص من العرب، وعلى هذا كانت أية حكومة لا بدّ وأن تجابه، عاجلًا أم آجلًا، بسياستها إزاء المشكلة العشائرية. فإذا ما استحال العثور على عناصر عشائرية قادرة على إظهار التبعية المخلصة، وإذا ما تمّ التأكد من أن الشيوخ سوف يسيئون على الدوام، استعمال كل السلطات التي تمنح لهم، حينذاك تغدو السياسة الوحيدة البديلة لذلك، هي عرض الحكم المباشر في مراحل ممكنة التطبيق.

ولكن مثل هذا المشروع كان يلقى المعارضة والمقاومة من لدن تسعة أعشار رؤساء العشائر، لأنه يحطم مراكزهم المفضلة، ولذلك كان تطبيق مثل هذا المشروع يشتمل على كفاح دائب تقوم به الحكومة لتأكيد سيطرتها، ولكي تدفع الشيوخ إلى القبول به.

لقد أدّت الصفة المتغيرة للحكومة، وفقر مواردها، إلى حدوث المزيد من التقلبات. فلم تعد تستطيع على الدوام أن تصنع التظاهرات العسكرية، أو أن تحرك الأرتال التأديبية الناجحة. فقد كان يظهر في كثير من الأوقات، المزيد من سياسة التغاضي عن الاعتداءات الفاضحة، ومساندة بعض الشيوخ البارزين، بل وحتى تعيينه في الحكومة، مثلما كان يحدث بالنسبة إلى تعيين محافظ المحافظة نفسه.

وكان الشيخ في بعض الأحيان، إذا ما أخفقت كل السياسات، يستطيع أن يشتري نقدًا كل متطلباته من السلطة، أو التخلص من العقاب. فقد كانت القاعدة المطبقة للحكم لدى المديرين الأتراك في العراق هي قاعدة «السيف والسكر».

وما يختصّ بالوضع السياسي، نقول بأن الحياة السياسية لم تكن في ظلّ الحكم الحميدي، من الأمور المتوقعة. ذلك لأنه كانت تعوقها الطبيعة القاسية الغريبة التي تتسم بها الحكومة، ونظام التجسس الشامل المطبق لديها. ولذلك فلم يكن موقف العراق إزاء الحكم التركي بمجموعه، سوى القبول المذل والممزوج بالكره العاطفي والمذهبي من قبل بعض الأوساط الطائفية، واحترام بعض الأوساط السنية لشخص الخليفة السلطان. ومع ذلك كانت الحركات الأدبية والسياسية في مصر ولبنان، تبشر بأن حركة عربية على وشك أن تولد.

الفصل الثاني

آخِر مَراحِل العِراق التركي

1/ السياسة التركية والقومية العربية
2/ آخر مرحلة إدارية
3/ المدينة والقبيلة
4/ مشاريع الأرض والماء
5/ الجيران والأجانب

(1)
السياسة التركية والقومية العربية

لا يوجد سوى القليل من الحظوظ التي أصابتها تركيا خلال الفترة من سنة 1900 إلى سنة 1914، ما من شأنه أن يشجع العالم بل حتى رعاياها العراقيين على الأمل في قيام إدارة أفضل، أو التمتع بحياة أحسن، لقد شهد القرن الثامن عشر بعض البوادر منها الاضطرابات التي وقعت في جزيرة «كريت» وما أعقبها من قيام الحرب اليونانية التركية والتي دلت على أن التوقف الطويل الذي حدث منذ سنة 1878 إزاء تفكك الإمبراطورية العثمانية، أن ذلك التوقف لن يستمر إلى الأبد.

ففي القرن الجديد دفعت الأوضاع التي حدثت في مقدونيا، بالدول الغربية، إلى التدخل، وإلى فرض قيود على السلطة التركية. كما أن التقدم الذي أصابه النظام الجديد في الحكومة التركية، قد أخذ يشير هو الآخر إلى المزيد من الخسائر. ففي سنة 1908 أعلنت بلغاريا استقلالها، وانضمت النمسا إلى «بوسنيا» و«هرزيغوفينا». وفي سنة 1911 غزت إيطاليا ولايتين من ليبيا، في حين أعلنت عصبة دول البلقان في سنة 1912 الحرب على تركيا، ودحرت الجيوش التركية دحرًا شنيعًا، ولكن المنازعات على الأرض ما لبثت أن أدّت إلى تجدد المعارك، أي قيام الحرب البلقانية الثانية وعلى هذه الصورة كانت تلك الفترة، ما خلا نجاحات تذكارية، تعتبر من أشد الهزائم إذلالًا، وتمزيقًا، وابتعادًا عن الإصلاحات. كانت الصورة من الناحية الداخلية تحتوي على مظاهر أكثر حدّة. فالواقع أن الحكم الحميدي قد أضاف امتعاضًا جديدًا لكل أوروبا (ما عدا ألمانيا) وذلك بسبب المذابح الأرمنية التي وقعت في سني التسعينيات من القرن الماضي، ذلك الامتعاض الذي أدّى إلى تخلّي السلطان عن حكمه الشخصي بدرجة أكثر مما كان يفعله وزراؤه أنفسهم، وإلى تشديد نظام التجسس. غير أن القوى الإصلاحية التي كان عبد الحميد، قبل جيل مضى، يتملقها في أول الأمر، وقضى عليها بمنتهى الوحشية فيما بعد، لم يتمّ القضاء عليها قضاءً تامًّا.

وما إن تعززت تلك القوى سنة بعد أخرى، بالتعليم الأجنبي للضباط العسكريين، حتى أخذت تجند لها الأنصار المتحضرين من سكان سوريا ولبنان، واليهود في سلانيك ومن الوطنيين الأصليين من الأتراك. ومن هنا كانت الموجة الثانية من النشاط السياسي من الأمور الحتمية، ولو أنها كانت قد تأخرت نتيجة الاهتمام الذي أخذ النظام القديم يبديه إزاء المصالح القوية، وبالفطنة التي كان الحاكم يتميز بها.

فابتداءً من لجنة المنفيين التي تألفت في مدينة جنيف خلال سني التسعينيات من القرن الماضي، الحركة الإصلاحية فانتشرت في تركيا، وتركزت في مقدونيا خلال الفترة 1906 - 1908[81] وكان ظهور الشبان الأتراك ولجنتهم التي عرفت باسم «الاتحاد والترقي» في شهر آب 1908 قد وطدت السبيل لإرغام السلطان على أن يعيد إصدار الدستور، وأن يأمر بإجراء انتخابات مباشرة، وأن يصدر -ولأول مرة خلال ثلاثين سنة -مرسومًا بإلغاء شعبة الجاسوسية، وطرد المزيد من موظفيه المتعسفين. ولقد انتهت الحركة الرجعية المناهضة للثورة في شهر نيسان 1909 [82] بتنازله عن الحكم لأخيه

العاجز[83] وبسيطرة الشبان على الحكومة من سنة 1909 حتى سنة 1914، وذلك نتيجة تأثيرهم في الانتخابات، والتعليمات التي أصدروها إلى كبار الموظفين عن طريق وكلاء الحزب، والنوادي السياسية، والمحاكم العرفية التي أنشؤوها، والتي أدّت، بصفة عملية، إلى وقف مجرى العدل والإدارة خلال تلك السنوات.

لقد تحولت الآمال السامية التي أحيت بها الأمم الغربية، ولا سيما بريطانيا، النظام الجديد في سنة 190 إلى خيبة تلك الآمال. صحيح أن الأزمات المتكررة قد عملت بما فيه الكثير لتجريد لجنة الاتحاد والترقي من الفرصة الطيبة التي سنحت لها، إلّا أن الحاجات اليائسة بالنسبة إلى تركيا قد أظهرت بأنها تتطلب التأكيد على كفاءة النظام من الناحية العسكرية. ذلك أن البواعث التي أوضحت، في نطاق واسع، مدى فشل الشبان الأتراك في تحقيق الآمال المنشودة، إنما أثارتها الاحتجاجات المبكرة من جانب كل عنصر كان يخضع للحكم.

غير أن هناك سببًا أكثر عمقًا، هو أن مفهومي التطور واللامركزية، كانا يعتبران مفهومين غريبين حتى عند أكثرية الفكر التركي المتنور في ذلك الوقت. فالحرية التي تمّ تقديمها هي الحرية التي تعتبر الشعوب الخاضعة للحكم شعوبًا عثمانية، وأن المساواة تقوم على أساس أن الجميع عثمانيون، وأن المركزية الأشد والأوسع، والتعود الثابت على الطاعة، هو الذي يمثل الصيغة التي اختارها الشبان الأتراك لبعث بلادهم.

لقد كان العرب، والأرمن، واليونانيون، يأملون عكس ذلك تمامًا. ذلك أن سياسة العصابة الحاكمة بالشكل الذي تطورت إليه، تمثل الانتصار للعنصر المستبد جدًّا في لجنة الاتحاد والترقي، والذي لم يكن يتطلع إلّا إلى التركيز، وكفاية الوسائل التي يمكن بها إنقاذ الإمبراطورية، والتي سرعان ما أعادت ألمانيا إلى تبوء مركز ممتاز بل احتكاري في بعض الأحيان لدى القناصل الأتراك.

وفي ولايات العراق، لم تثر أنباء الحروب الأجنبية والاندحارات التي عانتها الإمبراطورية العثمانية سوى الاهتمام الضئيل في المدن، وبين الأفندية نصف المستتركين، في حين أدّت الحرب الإيطالية إلى افتتاح التبرعات في بغداد للأغراض الخيرية الحربية أو شبه الحربية، ولكن كانت نتائج ذلك مما يبعث على السخرية حقًّا. وبرزت محاولات للتظاهر بالوطنية، من أمثال تقديم عروض غير حقيقية، من الخدمات الشخصية، وإقامة الصلوات في سبيل النصر. ولكن عدم مبالاة الشعب العراقي بالبلاغات الحربية الكاذبة التي كانت تصدرها وكالة الأنباء العثمانية، ورضاه - بدلًا من تخوفه - بالارتباكات التي نزلت بأسياده، كل هذه الأمور قد جعلت الولاء العملي غير منظور.

لقد أرسلت بعض الجيوش إلى أوروبا، وتمّ التشدد في التجنيد، وزادت الضرائب بمقادير عالية، وأعلنت التعبئة العامة، وأنقصت مرتبات الموظفين نتيجة فرض ضريبة الحرب، وطلب إلى الناس تقديم التبرعات لتوفير البواخر الحربية والطائرات والعناية بالجيش والجرحى، وتمّ الإعلان عن إصدار قرض داخلي، ولكن ذلك كله لم يثر سوى أدنى حدّ من التجاوب.

ومع كل ذلك فقد كانت للثورة السياسية في العاصمة العثمانية، نتائجها العملية في العراق. فقد تمّ نقل بعض الموظفين الكبار في الحال، وأصبح في مستطاع بعض المنفيين السياسيين أن يعودوا الآن

إلى اسطنبول، وأحدثت البرقية التي أعلنت في شهر آب 1908 إجراء انتخابات مباشرة، هياجًا شديدًا لدى معظم النواب المحتملين، بذلك ارتجت دواوين حواضر الولايات الثلاث، وقوبلت الزيارة التي قام بها أفراد يمثلون لجنة الاتحاد والترقي من اسطنبول، إلى مدن العراق، بحماسة بالغة، لكن سرعان ما خنقت تلك الحماسة نتيجة الوسائل غير الملائمة التي أقدم عليها الزائرون، وبالأكاذيب التي جند العنصر الرجعي قواته لها مسبقًا[84] وسرعان ما غادر النواب الذين تمّ انتخابهم إلى اسطنبول في الحال[85](*) وحددت العطلة العامة موعد انعقاد البرلمان في شهر كانون الأول 1908 ثم أعقب الشهور الأربعة شهر آخر لجلوس السلطان محمد الخامس.

وبمغادرة البارزين من العراقيين إلى اسطنبول لكي يجربوا أيديهم في السياسة، وليؤثروا في شؤون العراق، إن استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، عن طريق الحصول على تعيينات أعلى[86](*)، دخل الحياة العراقية عنصر جديد.

ففي اسطنبول ألّف النواب العراقيون من أول يوم مع النواب السوريين، جماعة متضامنة في البرلمان، وكذلك في مشاركتهم في أحد النوادي الأدبية هو «المنتدى الأدبي»[87] الذي كان ناديًا سياسيًّا أكثر منه ثقافيًّا. وما إن عادوا إلى العراق أثناء العطلة، حتى بدؤوا ينشرون في البلاد أفكارًا غريبة عنها منذ عهد طويل.

ولقد قامت بعض العوائل المبرزة في الواقع وهي حانقة بمقاومة تلك البدع الشاذة الخطرة، وراحت تعلن أسفها على السلطان الذي كانت تعتبره أبا[88] لها وخابت آمال شيوخ العشائر الذين كانوا يعتقدون بأن الحرية تعني انعدام الحكومة، وأخذوا يطالبون بالحصول على مقاعد منفصلة لهم في البرلمان.

كانت الأقليات تأمل بادئ ذي بدء في نشر العدل والتقدم، لكنها ما لبثت أن أدركت فيما بعد، أن كل ما ظفرت به هو تجنيدها وتحويلها إلى العثمنة التامة. لقد غدت الأوضاع كلها على حدّ سواء، تهدد كبار الموظفين بالانتقام السياسي، والتدخل في شؤون الانتخابات، وتشكيل النوادي السياسية، والانضمام إلى «الحزب الحر» الذي أصبح بعد سنة 1911 يتحدى «الاتحاد والترقي»[89]غير أن هذا الحزب الأخير، بل بصفة عامة، خلال الفترة التي شهدها العراق من سنة 1908 إلى سنة 1914، يهيمن على الأوساط السياسية، وعاش فترات الانطلاق والنكوص، وظل وحده يحتفظ بتنظيم واسع له في القطر. وحين كان هذا الحزب يبدي معارضة قوية في البصرة، كانت تلك المعارضة التي تبدر من أعضائه أضعف من الإغراءات القوية التي كانت تثيرها الأفكار الأخرى والتي أصبح التحدث بها شائعًا آنذاك في العراق، ونعني بها أحاديث القومية العربية.

كان ظهور مثل هذه الحركة أمرًا حتميًّا مثل حركة الإصلاح ذاتها التي ظهرت في تركيا. ذلك لأن الإحساس بالأخطاء المتواصلة، وبالخيبة كان عامًّا بالنسبة إلى المسؤولين عن تلك الأخطاء وتلك الخيبة معًا، ولم تستطع الشخصية العربية التي تتميز بالفخر والفردية، أن تعترف بالخطة

المستديمة. ذلك لأن انعتاق العناصر الخاضعة في أوروبا غدا من الأمور المعروفة بشكل متزايد لدى العرب. ولقد قضى موقف الشبان الأتراك من الدين والخليفة، على ذلك الرباط الوحيد الذي كان يربط العرب بالحكومة العثمانية. ذلك أن وصول العراقيين في القسم الجنوبي من العراق إلى المناصب الرفيعة، والإشاعات التي كانت تنشر عن الحياة السياسية في مصر، وتلميحات الادعاء بالقومية العربية التي أخذ المهاجرون العرب في باريس يبسطونها هناك، كل هذه الأمور إضافة إلى تطور المواصلات، والإدراك الواسع للفكر العالمي، قد مهد التربة الصالحة للقوميين في العراق، حتى قبل أن يحدث الزخم النهائي للثورة التركية.

في الوقت الذي أوجدت فيه ثورة سنة 1908 حياة سياسية تركية نشطة في العراق، فإنّها سرعان ما أخذت تشير إلى الهوة الساحقة بين الأماني التركية والعربية.

ذلك أن مجموعة «الأخوة العربية» التي تألفت في أول مجلس نيابي تركي، سرعان ما قضى عليها الشبان الأتراك بقسوة، علما بأن نسبة المندوبين العرب من النواب والأعيان في البرلمان كانت واطئة بشكل غير عادل بالنسبة إلى النواب والأعيان من الأتراك.

كان الولاة الذين عينوا بعد الثورة على الولايات العراقية، لا يظهرون سوي عطف ضئيل جدًّا على حركة اللامركزية، والاقتراح القاضي باستعمال اللغة العربية، ولذلك أخذ كثير من العراقيين يتضورون ألما من مطاليب التجنيد المقيتة في الجيوش التركية، وربما لأنهم قد يحاربون إخوانهم العرب في الحروب التي ظلت متواصلة في اليمن.

وأعقب ذلك أن سياسيي العراق سرعان ما شرعوا يمزجون مختلف روابط الحركة العربية الانفصالية، بالمجادلات المؤيدة لتلك الحركة، أو المناهضة للاتحاد والترقي. ويعالجون بصفة جدية، الآراء الصريحة للحصول على امتيازات محلية أوسع، وبالاستقلال المحلي في النهاية.

لقد كان لمثل هذا الادعاء، أساس في السمة وفي الثقافة العربيتين، وفي الانفصال الجغرافي للعراق، وكذلك في الأماني الشخصية لمطامح العراقيين الذين كانوا يتصورن إمكانية إيجاد مسلك أوسع في قيام دولة عربية أو عراقية، يكون أيسر من وجود دولة تركية.

وفي الوقت ذاته كانت هناك بدايات للاتصال بالحلقات التي تألفت في الخارج للدعوة إلى تحقيق المطامح العربية ووضع الأطر اللازمة لتلك المطالب. كان من بين هذه الحلقات «الجمعية القحطانية»[90] السرية القصيرة العمر، التي تألفت في اسطنبول، والتي كان أعضاؤها يفضلون «إنشاء مملكة عربية داخل الإمبراطورية التركية» و«جمعية العربية الفتاة»[91] التي انتقلت من باريس إلى بيروت في سنة 1913 ولعبت دورًا بطوليًّا في سنة 1915 وأكثر من هذا أهمية أنه كانت في العراق حلقات لها اتصالها بالحزب اللامركزي العثماني الموجود في القاهرة، وهو عبارة عن جمعية أُسست 1912[92] ولها مفهومها في التمتع بالاستقلال المحلي ضمن الإمبراطورية العثمانية. وفي هذا المنطوق كان هذا الحزب أقرب إلى التعبير عن مطامح العراقيين في تلك الأيام. وكانت له جذوره في كل من بغداد والبصرة.

ولقد غدت علاقات الضباط العرب في الكتائب التركية متوترة مع إخوانهم الضباط الآخرين، ولذلك وجد القائمقامون العراقيون أن من الشناعة أن يطبقوا الإجراءات التعسفية التركية المطلوب إليهم تطبيقها.

وابتداءً من سنة 1910 حتى سنة 1914 حدث تطور مدهش في الصحافة العراقية، دلّ على قيام عهد سياسي جديد. فبدلًا عن وجود ست صحف من الصحف التي لا لون لها والتي كانت تصدر في حواضر الولاية وفي النجف في العهود الحميدية[93] أخذت صحف من مختلف الألوان تصدر بالعربية والتركية شهرًا بعد شهر حتى بلغ مجموعها في النهاية زهاء خمسين صحيفة[94].

لقد راحت هذه الصحف تدافع عن مناهج مختلفة، البعض منها لامع، والبعض الآخر مخبول وخالٍ من المسؤولية، من أمثال الجامعة الإسلامية، والجامعة القومية المحلية أو العربية، والوطنية التركية، وضد الشكوك الأجنبية.

كان عدد من الضباط العراقيين والمشاهير من الشبان الذين تولوا فيما بعد مراكز رفيعة في الحكومة العراقية، من بين الذين نشطوا كثيرًا في هذه الأمور السياسية قبل سنة 1914. وكانت الموصل من بين الحواضر الثلاث لولاية العراق، أول من أظهر تحمسا للحركة العربية التي كانت تهيمن عليها، كما هو الواقع، عوائل النظام القديم، والعلماء السلفيون، والمناطق العميقة من الأكراد. أمّا في بغداد فإن المجتمع السياسي فيها قد انقسم إلى عدة فرق، منها الفرق المؤيدة للاشتراك في حزب الاتحاد والترقي. وللأحرار، وللحزب الحميدي. ومنها الفرق المناصرة للامركزية ذات الاتصال الوثيق مع سوريا ومصر، إضافة إلى الفرق التي كانت موجودة في البصرة. ومن بعض المنضمين إلى هذه الفرق، تألف «الحزب العربي الوطني»[95] في سنة 1912 ووضع له منهاجًا مبهمًا عن الحكم الذاتي.

كانت البصرة، وهي أبعد المناطق عن المصالح التركية، وأقربها إلى الجزيرة العربية المستقلة، قد تسلمت قيادة الحركة العربية من دون منازع. وقد تأثرت هذه الحركة أو أرهبت على يد السيد طالب النقيب، الابن الأصغر لعائلة النقيب الشهيرة محليًا. كان السيد طالب رجلًا قديرًا، ظريفًا، وجسورًا ورجل دولة طموح، وزعيم عصابة ووطنيًا. وقد أصبح متصرفًا لولاية الأحساء[96] وكانت له ارتباطات وثيقة مع نجد والكويت والمحمرة، وقد فرض هيمنته على البصرة. وكان عند مطلع القرن معروفا معرفة جيدة في اسطنبول بأنه رجل صاحب وعد أو خطر أكبر وعلى استعداد لاختيار أية مزاعم تسند ارتقاءه لكي يتولى إمارة مستقلة في جنوب العراق. فبعد سنة من انضمامه إلى جمعية الاتحاد والترقي، انفصل عنها وأصبح من ألدّ أعدائها، وراح يتطلع لكي يغدو أحد الوكلاء البارزين لدى اسطنبول في ولايته، والأول بين الوطنيين العرب.

وفي سنة 1912 قام باتصالات ومفاتحات مع البريطانيين في مصر وفي «سملا»[97]. ونشط في سنة في جمع الأموال للجيوش التركية وأعلن مساندته للإمبراطورية[98] وبعد شهر أعلن عن «لجنة الدفاع الوطني»، وأوصل مذكرة إلى الوالي، وإلى السردار الأعظم (رئيس الوزراء) يلح فيها على استدعاء

المجلس العام للولاية لعقد جلسة لغرض المباشرة بتنفيذ المشاريع الإصلاحية. وفي شهر آذار ألّف المتحدثون باسم أهالي بغداد طلبًا موحدًا لتحقيق اللامركزية على أساس النموذج الذي نشرته لجنة بيروت القومية وحظي بالترحيب والتصفيق، وكانوا يراقبون الإعلانات المناهضة للأتراك والتي ألصقت ليلًا في شوارع بغداد. وفي الوقت ذاته كان السيد طالب يعقد في «المحمرة» اجتماعًا مع كل من الشيخ خزعل شيخ المحمرة، ومبارك شيخ الكويت، وموظفين كبار من ولاية البصرة، وذلك لوضع صيغة لمقترحات بإنشاء حكومة ذاتية. ولقد ظهرت بعض النتائج لذلك في شهر أيار، وربما كان ظهور تلك النتائج بسبب الضغط الذي مارسته بيروت أكثر من البصرة ذاتها. فلقد سنّ قانون جديد للولاية يحبذ زيادة استعمال اللغة العربية في الولايات العربية، وتشكيل مجلس عام غير فعال في كل واحدة منها، وإذ ذاك بعث السيد طالب ببرقية إلى اسطنبول يحتج فيها عبثًا ضد مثل ذلك الامتياز الأجوف، كما أنه أعلم السيد «كرو» القنصل البريطاني، بأن تجربة القوة أصبحت الآن أمرًا حتميًا. ولقد ظن القنصل أن من الحصافة أن يستقدم الباخرة الحربية البريطانية «ألبرت» والتي ألقت مراسيها لبعض الوقت خارج «العشار».

ولكن السيد طالب النقيب صمم، بعد كل ذلك، على انتهاج سياسة الضغط المعتدل، إلى أن وقعت حادثة مقتل القائد المحلي «فريد بك»[99] ، وهي جريمة نسبت إلى السيد طالب، التي حولت الاهتمام عن قضايا سياسية أقل إثارة.

وفي الشهر ذاته أي حزيران سنة 1913 عمد والي بغداد إلى اعتقال أربعة من المتحدثين البارزين باسم القومية[100] كان من بينهم «يوسف السويدي»، وذلك بسبب الحرية الواسعة التي تحدثوا بها بعبارات معادية للأتراك، ولكن هؤلاء، ما عدا واحد منهم، قد أطلق سراحهم فعلًا.

وفي شهر تموز وآب بدأت في اسطنبول مفاوضات عربية تركية، بدت مشجعة، وذلك بعد أن كان العرب قد نظموا في شهر حزيران اجتماعًا في باريس حضره اثنان من العراقيين[101] وتمّ التأكيد فيه على تحقيق المركزية. وفي شهر آب صدر مرسوم أعلن في جميع الولايات، وبدا منه بأنه سوف يحقق جزءًا جوهريًا من المطاليب العربية، حيث تقرر أن لا تمارس الخدمات العسكرية إلّا داخل المفتشيات، وأن يجري التدريس بالعربية في المدارس ويتمّ التدريس العالي بالتركية، وأن يكون الموظفون في الأقاليم العربية من الذين يتكلمون اللغة العربية، وأن تتمّ كل التعيينات ما عدا الرفيعة منها محليًّا، وأن يستخدم خبراء متقدمون من الأجانب، ويصبح من المتوقع تقديم منحة مالية، وأن تنفذ القرارات التي تصدرها المجالس العامة للولايات، وأن تعطى للعرب ثلاثة مناصب وزارية في الحكومة المركزية، وأن يكون خمسة ولاة وعشرة محافظين من العرب. غير أن هذه القرارات، التي فشلت بسبب وجيه، قد أثارت شكوك العراقيين أكثر من ثقتهم.

أصبحت الهوة التي تفصل بين الآراء العربية والتركية، عميقة وصريحة في هذا الوقت. ذلك لأن معظم الأجانب الذين لم يقفوا موقف عدم العطف على المطاليب العربية، ما يزالون يشعرون بأن القومية العربية، كانت تمثل مرشحًا مبتسرًا لا يمكن الاعتماد عليه. فقد كان أولئك الأجانب لا يثقون بالسلطات الإدارية العربية حتى إذا ما قورنت مع الإدارة التركية، كما لاحظوا وجود الجماعات المعادية

بصفة مشتركة، تلك الجماعات التي انقسم إليها العالم العربي قبلًا، والتي لم يكن لأحد أن يتحدث فيها عن العراق. نظرًا لأن مثل هذه الوحدة لم يكن قد تمّ تصورها بعد.

ومع كل ذلك ومهما كان المستوى، فقد استمر التحريض في صيغة من الصيغ، وازداد الاتصال مع الحركات القائمة في سوريا ولبنان.

كانت إحدى الجمعيات السرية وهي جمعية «العهد»[102] تحتضن منذ أوائل سنة 1914 عشرات الضباط العراقيين في الجيش التركي. أمّا في البصرة فإن «لجنة الإصلاح»[103] التي كان يرأسها السيد طالب النقيب، قد نشرت كراسًا ملتهبًا، وكانت البرقيات ما تزال تنهال على اسطنبول من العراق تطالب بالحكم الذاتي للعرب.

ولقد تجنب كُتّاب الصحف المشاركة في النوادي القومية المتشددة التي تألفت بصورة علنية، وتمّ التخطيط لعقد مؤتمر في الكويت في شهر كانون الثاني سنة 1914، وأن يحضره مندوبون عن شريف مكة، وابن السعود، وابن رشيد، والسيد طالب، وعجمي باشا المنتفق، ولكن حدوث المعارضة التركية، والتردد الذي أصاب أولئك المندوبين، قد حال دون عقد ذلك الاجتماع[104]. وفي شهر آذار أعلن السيد طالب، بشكل مثير للعجب، بأن خلافاته مع الحكومة التركية قد سويت الآن.

ذلك لأنه كان قد تلقى وسامًا تركيًا رفيعًا، وأعطي له حق اختيار منصب «سفير» أو«عين» أو «والي».

لكن السياسة القومية ما لبثت أن أصابها الكسوف في سنة [105]1914 وذلك نتيجة الهياج الذي رافق انتخابات مجلس النواب التركي، وأعقب ذلك إجراء الانتخابات للمجالس العامة للولايات، ولكن اجتماع مثل هذه الهيئات لم يحدث سوى القليل من الاهتمام، ولو أن أمر النزاع المكشوف بين السلطات الممنوحة لها، وحقيقة السيطرة التركية المركزية، لم يعد من الأمور المستبعدة، وكانت البرقية التي أذاعت نبأ اغتيال الأرشيدوق في سراجيفو، قد دخلت إلى العراق الذي لم تكن مشاكله السياسية قد حلّت بعد في ذلك الوقت.

كان البارزون من العراقيين في الشؤون السياسية في تلك الفترة يشتملون على عدد من الأفراد الذين أمن لهم، أو لعوائلهم، مستقبل متميز. وعلى هذه الشاكلة كانت أوضاع آل العمري والجليلي، وخياط في الموصل، والنقيب، وباش أعيان، والمنديل في البصرة، وفي بغداد كانت عوائل الجادرجي (رفعت بك وولده رؤوف) والسويدي (يوسف أفندي وأولاده الثلاثة) وبابان الكردية (إسماعيل حقي بك وحمدي بك) والباجه جي، والدفتري، والراوي، والحيدري، وجميل زاده، والخضيري، وشوكت باشا، وعدد آخر يزيد على العشرة.

ولم يشارك نقيب بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) والذي كان عرضة للهجوم عليه في الأمور السياسية، وإنما اتخذ موقف المحافظة والاحترام العميق للخليفة السلطان، في حين اشتهر أولاده بأنهم كانوا من القوميين المعتدلين.

(2)
آخر مرحلة إدارية

لم تبرز الإدارة التركية في السنوات الأخيرة شيئًا ما يتجاوز التطلع الهادف بشكل جيد إلى الإصلاح بعد سنة 1909، سوى القليل من العناصر الجديدة. والواقع أن تلك العناصر الجديدة كانت تتعارض بصفة واضحة مع الصراعات القائمة، والفساد والفوضى الناشبة أظفارها في بلاد فارس جارة العراق الشرقية. كما أنها لم يكن ينقصها مبتدعو الأعذار من الأوروبيين. فلقد سمع عن المستر «كرو» القنصل البريطاني في البصرة قوله، وهو يصف الأتراك، بأنهم من «الخصوم الحاذقين والمقبولين للحكم الاستبدادي وشيء حلو لا يدل على شيء ما»، كما يقرر «ديفيد فريزر» في سنة 1908 بأنه ليس لدى الشعوب المسلمة في تركيا الآسيوية أية رغبة عميقة الجذور في الإصلاح... وأن تركيا من وجهة نظر الشعوب الشرقية لم تكن تمارس حكمًا سيئًا.

غير أن مثل هذه الآراء لم تكن بمعزل عن غيرها. ذلك لأن الكثيرين من الأجانب المتوطنين لم يعودوا يحتملون أصحاب الطرابيش الحمراء السخفاء، وأعمال الرشوة الهينة، والتأخير والتعجيز التي يمارسها الأفندية. ولم يرتفع مستوى الإدارة ارتفاعًا كبيرًا بالجهود التي بذلتها الحكومة المركزية بعد الثورة. فقد أنشئت لجنة لتحسين الإدارة في سنة 1910 بقصد تقديم الإدارة المدنية وطرد العشرات من الموظفين، ولكن سرعان ما استبدلت هذه اللجنة بهيئة أخرى أعادت النظر في معظم قراراتها وتضاعف إقحام الاعتبارات السياسية والمسائل الوظيفية بعد الثورة، ولم تتوقف هيمنة كبار الموظفين من هذا الفريق، من الأشخاص البارزين المحليين، أو ذاك. ولم تستطع بعثات التحقيق المرسلة من العاصمة، والتي أخذت تظهر في العراق من دون إعلان سابق عنها، وباعتمادات غامضة غير مكتوبة، أن تعالج المشاكل الأساسية.

ومع كل ذلك فقد تمّ اتخاذ بعض الخطوات البناءة. ذلك أنه عمد إلى إنشاء الشرطة، وهي القوة المدنية المخصصة المميزة عن قوة «الضبطية» في وقت مبكر من القرن. وعززت قوات «الجندرمة» ووثق تنظيمها، ولكن لم تعدل أخطاؤها القديمة. وفي سنة 1912 تمّ فتح مدرسة لتدريب المديرين، وخلفت روحية الاتحاد والترقي، التي ظهرت في الملابس العسكرية والاستعراضات، ضغطًا على أولئك الموظفين المدنيين. ذلك لأن هؤلاء المديرين أصبحوا يفضلون ما لم يكونوا يعملون عليه إلّا نادرًا، ألا وهو أن يتمّ دفع مرتباتهم بصفة منتظمة.

ولقد أصدرت أنظمة جديدة تحكم إيرادات الأراضي، ولو أن فضائح رسوم الأعشار التي كانت تعلن في المزاد العلني، وفساد التقديرات، والتخمينات، بقيت متواصلة وأعيد إصلاح دائرة الأوقاف، وتمّ فرض ضريبة الدخل ولكن في شكل بسيط، لم يحدث سوى القليل من الضرر لدى الطبقات العليا. وظهرت ضريبة الأملاك المدنية وسط عواصف من الاحتجاج، وعدّل نظام إحصاء النفوس لتسهيل مهمة تنفيذ الأنظمة الجديدة المتعلقة بالخدمة العسكرية والتي أصبحت منذ سنة 1909 مطبقة على المسيحيين واليهود وبعض الطبقات التي كانت معفاة منها قبلًا.

وتمّ نقل مركز محافظة الحلة من هذه المدينة إلى مدينة الديوانية، وفصل قضاء (عنه) عن ولاية بغداد وضم إلى محافظة دير الزور، ووحدت البلديات الثلاث في بغداد في بلدية واحدة. ولكن سوء الإدارة المؤلم لدوائر المكوس لم يتمّ إصلاحه، ولو أن معدلات الرسوم كانت قد ارتفعت من ثماني في المئة إلى إحدى عشرة في المئة سنة 1906، ثم قفزت إلى أربع عشرة في المئة في سنة 1914.

وأنشئت المحاكم الاستئنافية في مقر الولاية. وإذ أوشكت الحرب أن تقع تمّ انتخاب عشرة من القضاة ا لطردهم، ثم أنشئت مدرسة الحقوق في بغداد سنة [106]1909 وحولت الأملاك السنية الواسعة إلى خزانة الدولة بعد سقوط السلطان عبد الحميد، ولكن إدارتها المنفصلة والتي تعدّ من الإدارات الرفيعة ظلت قائمة.

غير أن الجيش، السيّئ التجهيز والممزق والمثقل بالأعباء، حتى في سنة 1909، لم يستطع أن يتخلى عن غزو السياسة لكل أصنافه ورتبه بعد الثورة. ذلك أن الإرادة التي صدرت في شهر تموز 1912 والتي كانت تحظر على الجيش الاشتغال بالسياسة، لم يكن لها سوى تأثير طفيف ولكن شخصيات القادة المحترمين كانت تتلهف للحفاظ على مظهر التعود على الطاعة والانقياد. وبقيت واجبات الجيش في معاقبة العشائر خارج نطاق قدراته ذلك لأنه لم يستطع أن يكون نشطًا وفعالًا على الدوام في كل المناطق.

كذلك لم تثمر في الواقع، تلك الجهود التي بذلها الوالي ناظم باشا وخلفه، في بناء بعض الثكنات الجديدة والمستشفيات العسكرية، وتحسين وسائل النقل، وتوفير الملابس المهندمة، والمزيد من الأسلحة الحديثة.

ولقد ترك العمل العسكري لإنتاح الملابس[107] أثره في الانتقادات الأجنبية التي كانت توجه إلى الجيش، وذلك لما امتاز به من حسن الإدارة، كما أدّت الاستعراضات الاعتيادية، والأجواق الموسيقية العسكرية إلى رفع الناحية المعنوية. ولقد حافظ الولاة الذين خلفوا ناظم باشا على السياسة التي اتبعها في تركيز قواته، بعض الوقت.

كانت حالة العداء بين الوالي وقائد الجيش في كل ولاية من الأمور المعتادة أكثر من حصول التعاون فيما بينهما، ولم يستطاع معالجة تلك الحالة إلّا حين يكون المنصبان مشتركين. ففي الجيش، مثلما هو عليه الأمر في الإدارة المدنية أيضًا، كان الداء الأساسي يتمثل في الفقر الدائم الذي كان يحتاج في الميدان الاقتصادي، إلى القبول بوجود القوى العسكرية المسيطرة. والمستودعات التي لا يحسن الحفاظ عليها، وتأخير دفع أجور الإجازات، وإرغام القوات العسكرية على العيش في الأرياف والصحاري.

لم يعد للقوات «الحميدية» التي جندت في العراق، ووضعت في أقصى الأجزاء الشمالية منه[108]، أيّ وجود بعد سنة 1909 غير أن سرايا الحدود التي أريد بها استخدام أبناء العشائر الكردية في محافظتي السليمانية وشهرزور بصفة عسكرية، كان قد تمّ إنشاؤها سنة 1912 بكثير من التعقيدات العسكرية والقليل من السيطرة العائلية.

كانت إعادة التنظيم على نطاق أوسع بالنسبة إلى القوات العسكرية التي تمّت في سنة 1911 تنفيذًا لنصيحة «فون در غولتز»[109] باشا، قد أدّت إلى إنشاء المفتشية الرابعة التي كانت تغطي العراق، والقسم الجنوبي من الجزيرة العربية بفيلقين، هما الفيلق الثاني عشر والفيلق الثالث عشر واللذان كانا يتركزان في كل من الموصل وبغداد على التوالي، وكذلك الفيلق الرابع الموجود في اليمن. ولم يتغير نظام خدمة الاحتياط إلّا بعد التدمير التام الذي أصابه، ولكن تمّ تعديله في وقت متأخر جدًّا أي في سنة 1914.

بقيت البحرية التركية في البصرة متهرئة وتافهة. ذلك أن الزورق المسلح بالمدافع، والذي سمي باسم «زهاب» وتمّ الحصول عليه في سنة 1902، قد استولى عليه الإيطاليون في سنة 1911 في البحر الأحمر. أمّا السفينة «قليد البحر» فقد بقيت سالمة، في حين وصل الطراد «مرمريس» إلى البصرة في سنة 1908.

من بين التحسينات التي أصابت طرق المواصلات في هذه الفترة، هو الاستعمال الموسع للعربات ذات العجلات وعلى الأخص في طرق أعالي الفرات. وفي الطرق التي تتفرع من بغداد، والتي كانت تتطلب بمقياس معتدل لشق الطرق. وتمّ بناء جسر الزاب من دون فضيحة مخزية[110] ووسعت مصلحة البرق إلى معظم المدن الصغيرة، بما في ذلك الأقضية الكردية. وفي سنة 1914 كان يدور حديث عن إنشاء مصلحة لاسلكي بين بغداد والبصرة.

كانت مصلحة نقل البريد التي يقوم أفراد من عشيرة عنزة بنقلها عبر الصحراء، والتي امتدت من دمشق إلى نقطة النهاية في مدينة حلب في سنة 1906، قد تعرضت للسلب مرتين من قبل عشائر الدليم في سنة 1909، ولذلك توقفت هذه المصلحة عن العمل في سنة 1912 وبقيت مصلحة نقلة البريد (الططر) بطريق الموصل إلى اسطنبول قائمة حتى اندلاع نيران الحرب. وجرى تقديم عروض مرتين لنقل البريد بالسيارات إلى سوريا. كان العرض الأول، وهو يبعث على التفاؤل قد تقدم به «حمدي بابان» في سنة 1911، والثاني تقدمت به مجموعة فرنسية سنة 1914. ولقد كان اختيار أيّ من العرضين، ينطوي على إجراء تحسينات كبيرة في الطرق، ويتطلب مستوى من الاعتماد على الآليات مما لا يمكن تحقيقه.

كانت تدور في العراق آنذاك عشرات من الحكايات الشخصية النادرة عن تعاقب الموظفين الأتراك الكبار ممن تجدر الإشارة إليهم. لقد كان الجميع يقاسون من تغلغل السياسة الحزبية في الإدارة التركية بعد سنة 1908، بالإضافة إلى ما كانوا يعانونه من التصرفات الرذيلة، والمحسوبيات قبل ذلك التاريخ. وكان الجميع يستطيعون أن يجدوا موقفًا مشهورًا مرغوبًا فيه فيما كان يظهر من عداء شديد للأجانب. غير أن أيًّا منهم لم يكن يعتمد على سلامة وظيفته وضمانها، وذلك لإبقاء الموظفين لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، كان يعتبر من الأمور الاستثنائية، وقد كانت الخيانة الشخصية المكشوفة من الأمور النادرة بين أرفع الموظفين، أكثر مما كانت عليه قبل جيل مضى، ومع ذلك فقد بقيت مألوفة وينظر إليها نظرة تسامح في حين ازداد استخدام القادة العسكريين في صفة حكام مدنيين بعد سنة 1908.

كان النموذج بين أفاضل الطبقة العليا من الموظفين يتمثل في طاهر باشا والي الموصل المخلص والعادل الذي عين سنة 1910، وفي «عون الله بك» محافظ كركوك 1910 إلى سنة 1913. ومن الشخصيات التي ما تزال تختار بمثابة نماذج مثالية للحكام المتسمين بالشهامة «علي رضا بك» الذي كان يشغل وظيفة نائب والي بغداد في سنة 1912، وكان قائدًا ممتازًا وصديقًا ودودًا للسيد «لوريمر»[111]، وكذلك «جلال باشا» الذي رقي من وظيفة محافظ كربلاء إلى وظيفة والي البصرة، لكن هذا ما لبث أن عاد فظهر مشاكسًا ومغرورًا عندما أصبح واليًا على بغداد في سنة 1913. وكان «حمدي باشا» في سنة 1900 أميرالًا في البصرة وقد اتصف بالشجاعة والصبر. أمّا خلفه «فخري باشا»، فقد اشتهر عنه بأنه كان يضع المجرمين في أكياس يخيطها عليهم ثم يلقي بهم في شط العرب! ولكن «عارف بك المارديني» الذي كان في سنة 1909 يعيش في البصرة في منزله الحديث، ولديه مربية إنكليزية لأولاده، قد فاق كل هؤلاء نزاهة. وحين وصل سليمان نظيف بك والي البصرة في سنة 1909، كان مليئًا مثل بقية القادمين الجدد، بمشاريع تحسين الأوضاع[112].

أما ذلك الوطني المسعور جمال بك والي بغداد خلال الفترة 1911 - 1912 فقد غادرها لكي يصبح الحاكم العسكري لاسطنبول، وليصبح فيما بعد من أشد المستبدين في سوريا.

وكان حازم بك في بغداد سنة 1907 هو أول من أنشأ نظام إسالة الماء في بغداد، في حين ذكر عن جواد باشا آخر والٍ لبغداد قبل الحرب، بأنه كان أول من استعمل سيارة خاصة تعود ملكيتها إليه، واشتهر «عمر لطفي باشا» مساعد الوالي الذي كان يعمل تحت إمرة الوالي ناظم باشا، بأنه كان يمثل الرئيس المخيف لعشرات من اللجان وهيئات التحقيق وعلى هذه الشاكلة كانت أقلية ضئيلة من الباشوات الذين يشاد بأحقيتهم أو صفاتهم[113](*).

وكان من بين الممثلين الصالحين للمدرسة القديمة محمد زكي باشا «قائد الجيش» والوالي في بغداد خلال الفترة 1912 - 1913 والرجل الشهير «محمد فاضل باشا الداغستاني» ذلك الإنسان الكبير المعروف من زمان في العراق التركي، والفارس الأصم الذي عيّن واليًا بالوكالة في الفترات التي كان يرأس فيها الجيش، ولقد قاد عشرات الحملات التأريخية ضد المتمردين[114] (*) وعلى خلاف ذلك جدًّا، كا ن المسن ف يضي باشا الوالي وقائد الجيش العام في السنوات 1902 – 1904 [115] (*) الذي اشتهر بفساده،وعبد الوهاب باشا الألباني والي بغداد سنة 1905 والذي كان يرهب الأجانب وقناصلهم، ومصطفى باشا شقيق عزت باشا «سكرتير السلطان المكروه»، والذي طرد من الموصل سنة 1909 عند مجيء حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم. على أن -الشخصية الشهيرة في تلك السنين كانت شخصية حسين ناظم باشا، والقائد العسكري ذو الاعتبار الكبير، وذو التأريخ الطويل من سوء المعاملة التي عامله بها السلطان عبد الحميد. فقد عيّن في سنة 1911 قائدًا عامًّا للجيش وواليًا على بغداد، ومنح سلطات الإشراف على الولايات الأخرى. لقد أعاد ناظم باشا إصلاح هيئة الموظفين الواسعة لديه، وأخضع الجيوش التي كانت تحت إمرته للتدريب الشاق، وجبى الضرائب من بعض العشائر المتمردة، وفرض الشروط الثقيلة على عشائر أخرى. كان ناظم باشا[116] يقيم الاستعراضات، ويرعى التعليم، ويحكم بالعدل إزاء الأقليات، ويقوم على الوقاية من الفيضان بنفسه.

وقد أمر بتوفير الأدوات النهرية من أمثال العبارات للمدن، وأقدم على إنشاء مصلحة عظيمة لنهر الفرات، وكان يلحّ على هدم الأبنية لغرض فتح شوارع جديدة في بغداد، كان صاحب همة وقرار لكنه كان ضعيفًا بصفة ظاهرة، في رغبته الملحّة للقيام بحركة إصلاح عصرية بينة، بالإضافة إلى نقص الإعداد لمشروعاته الموسعة، وقلة الاهتمام الأصيل بالشؤون المالية، أو الحقوق الخاصة (ولا سيما بالنسبة إلى الأجانب) وسهولة انقياده إلى النصحاء المسنين، غير أن استدعاءه إلى اسطنبول، في شهر شباط سنة 1911، نتيجة الدسائس التي دبرها رجال الاتحاد والترقي، وما ألّفه بعض البغداديين من حملة الأكاذيب ضده، لم يسمح له بالبقاء في حكم العراق إلّا بأقل من سنة واحدة.

ولقد صاحب مغادرته بغداد قيام تظاهرات جماهيرية، كما أن اغتياله على يد «أنور باشا»[117] في العاصمة اسطنبول في سنة 1913، قد أثار العطف عليه وعلى محافظته القديمة، أي العراق.

(3)

المدينة والقبيلة

ومع أن كثيرًا من مظاهر التأخر، بقيت بعد سنة 1900 قائمة في حياة المدن في العراق، إلّا أن الخمس عشرة سنة الأولى، من القرن شهدت تقدمًا مؤكدًا. ذلك التقدم الذي سار بخطى حثيثة نتيجة التأثر المتعاظم الذي أحدثته التجارة الأجنبية، ووفود المزيد من الزوار من الخارج، وزيادة عدد الأجانب المقيمين، والاتساع الذي أصاب الصحافة والحياة السياسية معا[118] كانت الهوة التي تفصل بين الطوائف الإسلامية الرئيسة، السنة والشيعة، قد ازدادت اتساعًا، بدلًا من أن تضيق في الأوقات المتغيرة، ذلك لأن ردّ الفعل من جانب هذه الطوائف، على الدعوة الملحة للمركزية التركية، كان متباينًا حتمًا، في الوقت الذي أخذ فيه اليزيديون يقاومون التجنيد مقاومة عنيفة، بينما أخذ التركمان يبدون أسفهم لإنزال السلطان عبد الحميد عن العرش. أمّا الأقلية الفارسية التي كان يتحكم بها الملالي في مدن المراقد المقدسة، فإنّها كانت مبتعدة جدًّا عن الجماهير الأساسية في البلاد. ذلك أن مجتهدي الشيعة واصلوا عدم تقبلهم للحكومة القائمة، سواء تلك التي كان السلطان يرأسها، أم حزب الاتحاد والترقي، ولذلك فقد أربك هؤلاء المجتهدون، المقيم البريطاني في العراق، بموقفهم الذي انطوى على عدم التعاون، وشدة الطمع بالنسبة إلى الأموال التي كانت توزع من أوقاف «الأودة». ولم يكن وجود هؤلاء المجتهدين والامتيازات التي كانوا يسيئون استعمالها، بأقل مضايقة للحكام الأتراك مما كانت عليه في هذه الفترة، كما لم يكونوا أنفسهم أكثر نشاطًا في عقد الاجتماعات، وحبك المؤامرات، ونشر الشائعات.

وإذ رفض أولئك المجتهدون المواقف المعتدلة التي نصحهم بها المقيم البريطاني، فقد أخذوا يمطرون حكومة طهران بوابل من البرقيات والمذكرات يحتجون فيها على عدم تديّن الشاه، ومقاومة الدستور الفارسي الجديد، والتغلغل الروسي وبقيت الأقليات غير الإسلامية، تمثل العنصر البارز في الميدان الاقتصادي، ومحافظة على زعامتها للوظائف المختارة وإن كانت منعزلة من الناحية الاجتماعية وغير مهمة من الوجهة الحكومة. ونظرًا للرجة التي أحدثتها الخدمة العسكرية الإجبارية، فقد أخذت هذه الإمكانات تنشط للعمل بصفة مميزة. فلقد قرر اليهود بأنهم إذا لم ينجحوا في شراء الإعفاء من الخدمة العسكرية بالمال، أن يحققوا النجاح في صفة مجندين، وأن يقبلوا على الدراسات العسكرية والتدريب العسكري، في الوقت الذي اختار فيه المسيحيون كل الوسائل المتوفرة لتجنب الخدمة العسكرية عن طريق الفرار من الوحدات، واستعمال الرشاوى، وتزوير السجلات.

في هذه الفترة تعاظمت اتصالات الأقليات وارتباطاتها بالأوروبيين. فقد أصبحت اللغة الإنكليزية تدرس في مدارس الأقليات بصفة متزايدة وأقدمت جمعية الاتحاد الإسرائيلي «الأليانس» على فتح مدارس لها في بغداد والموصل والحلة والبصرة وخانقين، والعمارة[119]. وعن طريق الدكتور ويغرام[120] استطاع مطران البعثة الأثورية التبشيرية أن يؤسس مدرسة في قرية «بيباندي» قرب العمادية. ونشطت بعثات التبشير الكرملية والدومينيكانية بما أنشأته من مدارس ومستوصفات

ومطابع حتى بين طائفة الموحدين من المسيحيين، بينما نشط الأمريكيون نشاطًا واسعًا بين كل الطبقات في جنوبي العراق، في الوقت الذي نشطت فيه مدارس التبشير الكرملية حتى بين البروتستانت الموجودين في بغداد والموصل، في حين افتتح الألمان مدرسة لهم في بغداد سنة 1909.

لم تلبث الأحاسيس السيئة بين الطائفتين الكلدانية والأثورية حيث كانت الأولى تحظى بالمساعدات الفرنسية الواسعة، في حين راحت الثانية، الأثورية، تلح بصفة مستمرة على طلب المساندة من البريطانيين، ولم تلبث هذه الأحاسيس أن انفجرت في صفة خصومة حانقة بالنسبة إلى مسألة الانفصال والتسجيل بين الطائفتين.

لقد ذكر في حينه أن كثيرًا من الكلدان سيرحبون بالانضمام إلى طائفتهم القديمة هذه، التي كان يتزعمها مار شمعون إذا ما أصبحت الحماية الأجنبية لهم، مساوية للحماية التي يظهرها مندوب البابا.

أما الحركة الصهيونية، التي كانت حركة وليدة وغير منذرة بالخطر آنذاك، فإن أول إشارة إليها لم تخلق أية مخاوف، وإن كانت البعثات الصهيونية، قد وفدت على العراق مرتين بقصد وضع تقرير عن احتمالات الهجرة اليهودية، وتوزيع كراس يهودي في سنة 1913 كان يلح على إنتاج سياسة قوية للمطالبة بفلسطين ذاتها[[121]].

* * *

تمّت صيانة الأمن بصفة معتدلة خلال الأوقات الاعتيادية. وأخذت تزداد تحسينًا بصفة مباشرة ومستديمة عند حلول أيّ والٍ قوي. وكان سماع أصوات الإطلاقات النارية أثناء الليل من الأمور الاعتيادية، لكن هذه الإطلاقات كانت عديمة المعنى عادة. وكان الكشف عن الجرائم لا يعتمد على المهارة ولا على التصميم. في حين كانت التحريضات أو الجرائم الموجهة ضد المسيحيين أو اليهود، وهي على نطاق ضيق، مؤهلة دومًا للظهور، وإن ظهرت فلن تلقى سوى القليل من الاستنكار. ومع كل ذلك فإنّ معظم الأسباب التي كانت تعكر السلام، إنما كانت تنجم إما عن الفاقة القاتلة التي كانت في بعض الأحيان تقترب من المجاعة الشاملة (كما حدث في الموصل سنة 1913) والتي كانت تحصل بسبب احتكار الطعام من قبل التجار، الأمر الذي كان يدفع الناس إلى ارتكاب أعمال السطو والقتل، أو ظهور عصابات منتظمة من المجرمين في كثير من المدن.

ففي البصرة كان وجود حرس خاص اعتدائي، من بين مصادر القوة التي كان يتمتع بها السيد طالب النقيب. وفي الموصل والسليمانية كان المواطنون البارزون، من أمثال محمد باشا الصابونجي في الدرجة الأولى، والشيوخ البرزنجيون في الدرجة الثانية، هم الذين يستخدمون عصابات الأشقياء عند الحاجة. أمّا في المدن التي يسيطر عليها رجال العشائر الأقوياء، فلم تكن الجرائم التي يقترفها أتباع الشيوخ من الأمور التي يعاقب عليها قط.

وقعت ثلاث قضايا مميزة لهذه، لا بدّ من الإشارة إليها هنا. وأول هذه القضايا هي مقتل الشيخ سعيد رزنجي شيخ السليمانية في مدينة الموصل في اليوم الأول من سنة [[122]]1909، كان حادث القتل عملًا عدوانيًا شنيعًا ضد شخصية تتمتع بأعظم شهرة. فلقد ارتجت محافظة السليمانية لذلك الحادث

بعد وقوعه. أمّا القضية الثانية فهي مقتل فريد بك القائد، ومعه المحافظ السابق للمنتفق في سوق
صرة في حزيران [123]1913 في حين اشتملت القضية الثالثة على مصرع «أحمد بك» آمر الجندرمة في
بغداد في شهر آب سنة 1913.

* * *

حدث تقدم مناسب في ميدان الخدمات المدنية. فقد ظهرت بعض المباني الجديدة، التي يمكن
الادعاء بوجودها والمباهاة بها، عند البوابة الجنوبية لبغداد، إضافة إلى ضواحي مدن كربلاء،
والموصل، وضاحية العشار في البصرة. كذلك تطورت المدن التي تقع على شواطئ نهر دجلة تطورًا
سريعًا، وتضاعفت مساحات كل من كركوك وأربيل خلال الفترة بين سنتي 1890 و1914، وتمّ
تأسيس مدينة حلبجة التي كانت تخضع لأسرة الجاف التي كانت تحكمها.

أخذ عدد من المستشفيات العسكرية وقلة من المستوصفات في الظهور وافتتح مستشفى
لياس» اليهودي في سنة [124]1910 وكملت البناية الجديدة لمدرسة البعثة الكرملية التبشيرية في سنة
1، في حين كانت مستشفيات البعثة في الموصل يجري إغلاقها وإعادة فتحها حسب الفصول. غير أن
الترتيبات الطبية بصفة عامة، بقيت بدائية، وظلت المحاجر على نطاق أوسع مصدر لاستخلاص
الرشاوى، ولم تبذل أية جهود جدية لمكافحة الأمراض وسوء التغذية.

ولقد تحسنت الإضاءة في الشوارع. وظهرت الفنادق في المدن الكبرى تحت إدارة الأرمن أو الكلدان،
وتمّ فتح أوّل دار للسينما في بغداد سنة 1911. وكان توفير المعابر البخارية التي تعبر الأنهار، وإنشاء
الحدائق العامة. وفتح الشوارع العريضة، وإنشاء حديقة للحيوان، وتحسين الجسور الحديدية
والتراموای، والإضاءة بالكهرباء، من الأمور التي كانت لها مواقعها في خطط الولاة والمحافظين
القادمين إلى العراق. والواقع أن النجاح الذي حدث في تحسين البلدية، من أمثال فتح الشوارع وإنشاء
الحدائق، والدوائر وأسباب الله وأن هذه كلها قد ظهرت في هذه الفترة. ولو أن مشاريع ناظم باشا
ذاتها، بقيت فاشلة لمدة أحد عشر شهرًا. فلقد كمل ترامواي الكوفة -النجف في عهد ولايته، وأسس
التاجر البغدادي الشهير محمود الشابندر في سنة 1912 في لندن شركة التنوير الكهربائي، ولاستعمال
الكهرباء في تشغيل الترامواي أيضًا.

* * *

وحصل بعض التقدم في ميدان التجارة والصناعة معًا. ذلك أن الصادرات النباتية للبلاد بقيت تختلف
سنويًّا تبعًا للحصاد، ولمستوى الأمن الداخلي، وأصبحت حمولات المواد المستوردة وقيمها أكثر من
ضعف ما كانت عليه في سنة 1900. وقد عكست هذه الزيادة، مدى الحاجة إلى إنشاء سكك
الحديد. نتيجة لازدياد استعمال وسائط الريّ الآلية، والوسائل الأخرى، واستعمال النفط من ناحية،
ومن ناحية أخرى لارتفاع مستوى الحياة المدنية بما كانت تتطلبه من طلبات واسعة على الملابس
القطنية، والسكر، والشاي، والشخاط.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى التغلغل المعتدل لكل من روسيا وألمانيا في الأسواق العراقية في تلك الفترة.

فقد كان الجزء الأعظم من تجارة الواردات والصادرات، ما يزال موزعًا بين الشركات البريطانية والشركات اليهودية المحلية. فمن الشركات البريطانية التي كانت لها دوائر في البصرة، كل من شركة لنج، وغري مكنزي، وستريك، وشركة البصرة التجارية، وشركة ماك أندروفوربس الأمريكية التي كانت تستثمر عرق السوس، في حين كانت الشركات البريطانية العاملة في بغداد تتألف من كل من شركة لنج، وبلوكي كري، وساسون وهذه كان مركزها في بومباي.

وحاول رجال من الإنكليز مرتين تأسيس شركات للخياطة، في حين أصبحت للمصرف العثماني الإمبراطوري، فروع في بغداد والبصرة تحت الإشراف الفرنسي، أو الفرنسي الإنكليزي المشترك ومظهر المصرف الفارسي الإمبراطوري لكنه ما لبث أن اختفى، وذلك لأن منافسيه لم يرحبوا بظهوره في بلاد تركية، بينما افتتح «المصرف الشرقي» أبوابه في بغداد سنة 1912 وبقيت العملة المحلية ثابتة، ولم تكن العملة الورقية معروفة آنذاك، في حين كانت أعمال التحويل من الأمور المتوقعة.

وأصاب التجارة عطب كبير نتيجة التعليمات غير الحكيمة التي كان الولاة يصدرونها بالنظر إلى السيطرة على الأسعار، وللحظر الذي كان يفرض على تصدير المواد الغذائية وذلك لصالح المستهلكين العراقيين، كما كانوا يزعمون ذلك. ومع كل هذا فلم يكن هنالك من أمر يوقف الاحتكار المجرد من الحياء والذي كان الأغنياء يعمدون إليه في السنوات التي تقل فيها المواد الغذائية.

* * *

وفي خارج المدن والمناطق الهادئة المصاقبة لها كانت صورة الفوضى العشائرية المقاربة لما صوره الرحالة والمقيمون الأجانب، تبرز في العراق خلال الفترة 1900 - 1914 بصفة مؤلمة حقًّا، ومع أن مستويات الأمن كانت متدنية تمامًا، وكانت الحوادث اللاقانونية تتكرر بصفة تدعو إلى اليأس، وعدم كمال قوات الحكومة، فإن الأوضاع غدت أشد سوءًا عما كانت عليه قبلًا. وعلى الرغم من المدن الكثيرة التي أنشئت حديثًا، ومراكز الشرطة، وازدياد وسائل النقل، واتساع نطاق الزراعة، فإنّ تغلغل الحكومة بصفة أوسع (سواء كان للأحسن أم للأسوأ) قد أبرز تقدمًا جوهريًّا بالنسبة إلى الأحوال التي كانت سائدة في القرن الماضي.

من بين الأمور المخادعة من ناحية ما، أن أصبح البحث يطرح بشأن تحقيق المواصلات السريعة عبر البلاد، وهي أمور كان لها قبلًا اهتمام شخصي محض ليس إلّا، كما أن المستويات التي تخص تحديث الحكومة، وازدياد المصالح الأجنبية قد غدت أكثر إتقانًا. فقد أصبحت أعمال المغيرين أو العصابات تعتبر من الأعمال الشائنة، في حين كانت قبل سنوات مضت، تمضي باعتبارها من القضايا الاعتيادية التي لا يلاحظها أحد من الناس.

أصبحت القبائل الآن أكثر انقسامًا وضعفًا، وغدت مقاومة الحكومة من قبل قبيلة موحدة، من الأمور النادرة. ولقد ازداد انهماك شيوخ القبائل والعشائر في حياة المدن وفي القضايا السياسية، في الوقت الذي تناقصت فيه رغبة الحكومة في إغماض عيونها عن التمرد العشائري، ولذلك كانت الإدارة المباشرة في القانون اليومي المطبق، ففي كل وقت وفي أيّ مكان، يتمّ الإخبار فيه عن حدوث عنف عشائري، كانت توجد فترات طويلة، ومساحات أوسع، يشملها الهدوء.

كانت قبيلة شمر[125] التي مزقتها منافساتها الحالية بها، وعداؤها المستديم لقبيلتي «الملي» و«عنزة» تمثل حتى سنة 1909 الصورة الكاملة لعدم استقرار الصحراء. أمّا بعد ذلك الوقت فإن سقوط إبراهيم باشا رئيس قبيلة الملي، ووفاته، قد قلبا ميزان القوة لصالح «شمر». فلقد اختفت قبيلة «الملي» كوحدة متماسكة، وأخذت قبيلة «عنزة» الشمالية بمفردها تقاوم سطوة قبيلة شمر.

ولكن أعمال السلب المتعاقبة التي كانت «عنزة» تقترفها، لم تعزز مكانتها إلّا قليلًا ذلك لأن الأتراك كانوا يقدمون على تغيير شيوخها الرسميين سنويًّا، ولأن اندلاع القتال مع قبائل الدليم في سنة 19، قد أدّى إلى تقدم أرتال من قوات كان يقودها «محمد فاضل باشا» ضد هذه القبيلة. وبعد سنتين من ذلك التأريخ تمّ التوصل إلى تسوية مع «عنزة» على يد «حسن رضا بك» رئيس أركان الجيش الذي يرأسه ناظم باشا. وصحبت هذه التسوية كالعادة، إعادة المنهوبات، وأداء القبيلة القسم بالطاعة والولاء. ولكن هذا النظام الجديد لم يعش طويلًا، إذ استؤنفت الغارات على الطرق، وتعاظم النزاع والمنافسة على المباهاة، والمشيخة المربحة.

ولم تثر قبائل الدليم القوية التي كانت تبسط نفوذها من «عانه» إلى «الفلوجة» سوى القليل من المتاعب للحكومة أو للمسافرين، بعد أن تولى مشيختها «علي السليمان» في سنة 1903، فقد تمّ بناء خانات جديدة على امتداد الطريق منها خان «القائم» في سنة 1907، وخان البغدادي في سنة 190 ولقد وقعت حوادث معكرة للأمن في سنة 1909، وذلك في أعقاب إحدي التسويات التي تفاوض فيها «ناظم باشا» نفسه، ولكن المنطقة كانت واحدة من المناطق التي حققت الحكومة فيها تقدمًا جليًّا في أواخر الجيل الماضي.

لم يحدث أيّ تغيير بالنسبة إلى قبيلة «عنزة» المطرحة بعيدًا. فلقد بقيت مجموعتا «العمارات» اللتان يتزعمها «ابن مجلاد» المنافس المثير ل«ابن هذال» في خصام دائم. وكانت الغارات ضد «ابن الرشيد» في نجد، وضد القرى الكردية في الشمال الأقصى من الجزيرة[126] وقبائل الفرات، كل هذه الغارات قد أظهرت مدى النشاط الذي كانت تقوم به قبيلة عنزة. كان «فهد بن هذال» شيخ «الجبل» من العمارات ما يزال يعتبر حتى سنة 1914 هو القائمقام الاسمي لقضاء الرزازة.

أما الأحوال التي كانت سائدة في «الدلتا» الواطئة من الرافدين فكانت سيئة بمقدار ما يستطيع العراق التركي أن يبينه في تلك الأيام. فلقد اضطربت العشائر التي كانت تعيش على ضفاف شطي الحلة والهندية، اضطرابًا عميقًا نتيجة التغييرات التي وصفت بأنها قد أخذت تحدث في مستويات النهر في كل مكان. وقد كشفت الأوضاع عن عدم طاعة ذلك المجتمع، الذي لم تتغلغل فيما بينه وسائل المواصلات العصرية، والذي بقي غير ثابت في ولائه بين الحكومة، والعشيرة وسيطرة الملالي الرجعيين. ذلك أن العداوات التي كانت تثير المنازعات بين قبيلة وأخرى، كانت توفر في معظم الأحيان ذريعة للتدخل التركي العسكري، ولهذا لم يكن من النادر وجود الأسباب التي تدعو إلى استمرار القتال لعدة شهور. وعلى هذا كان اجتياز هذه المناطق، أمرًا محفوفًا بالمخاطر بالنسبة إلى المسافرين، فقد وجد العلماء الألمان الذين كانوا يمارسون أعمال التنقيب عن الآثار في خرائب بابل، ذات مرة أنفسهم وقد غدوا محاطين بالفوضى من كل صوب.

وفي أداني نهر دجلة، ألفت تلك الفترة، الصراعات العنيفة على المشيخة بين «بني لام» و«البو محمد»، ومطالبة المتنافسين بالحصول على المساندة التركية وحتى الحماية البريطانية في بعض المناسبات. ولم تستطع التدخلات النادرة والدامية معًا، التي كانت تقوم بها القوات التركية، وضع نهاية للحروب القائمة بين تينك العشيرتين، وما كان يصحبها من إقدام دفعات منها على اجتياز النهر، وإطلاق النيران، ومن تطلع شيوخ البو محمد إلى الاحتماء بشيخ المحمرة.

وبلغ تعطيل سير السفن البخارية في نهر دجلة نتيجة لهذه الأوضاع، ذروته في سنة 1908. وحاول ناظم باشا في سنة 1911 تهدئة الأحوال، ولكن أسباب الاضطراب بقيت عميقة جدًّا، ولم يكن من الهيّن إزالتها، وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى في سنة 1914، كانت العشيرتان ما تزالان في خضم خصام مرير، في حين بقيت الشخصيات البارزة في كل منهما، والمتنافسة على السيادة، تتزعم الأقسام المتنازعة في المستنقعات النائية التي يزرع الرز فيها، وعلى ضفاف نهر دجلة.

بقي ريف المنتفق في الفرات الأدنى مدينًا بالشيء القليل، إلى الإدارة التركية خلال هذه السنين. فلقد كان سجل الزمن من النزاع والتآمر، مرتبطا، إلى درجة ملموسة، بشخصيات عاصمة الولاية. فمنذ سنة 1900 إلى سنة 1908 كان ولاء القبيلة موزعًا بين سعدون باشا وفالح باشا. فالأول كان وريثًا لوالده في سياسة المقاومة للادعاءات التركية، في حين عرف الثاني بميله إلى خدمة المصالح العثمانية. ولقد أدّى التدخل العسكري التركي إلى وقوع المذابح التي يتذكرها الناس والتي أوقعت بقواتها في الشطرة سنة 1904. ولكن المسبب لذلك، وهو سعدون باشا، قد أوجد العذر والسبيل لصالح الحكومة، وذلك بالدعم المتباهي به من قبل حزب الاتحاد والترقي. فما إن حظي سعدون باشا بمساندة ناظم باشا في سنة 1911 حتى أقحم نفسه بإرهاب مارسه في شكل ثورة عامة قام بها رجال القبيلة، أعقبتها زيارة من بعثة تركية للتحقيق، الأمر الذي أدّى إلى انتهاج سياسة معاكسة له، وهكذا انفجرت العمليات العسكرية للمرة المئة، وإذ ذاك حجز سعدون باشا نفسه في قارب مسلح في البصرة، ومن ثم أرسل إلى المنفى في حلب ليموت هناك في ظروف مريبة[127].

أعطى هذا الحادث إنذارًا بالتجمع العام لتمجيد سعدون باشا ولكن ولده «عجمي» غير المستقل والضحل[128] كان قد خلفه في زعامة مضطربة لقبيلة ضاعت منها وحدتها وولاؤها إلى الأبد، وهكذا بقي تجمع هذه القوات العشائرية وولاتها في أدنى الفرات حتى سنة 1914، وإن لم يكن يخلو من المصادمات الفجائية والدموية معًا.

أدّى الكسوف المؤقت الذي أصاب حكم الاتحاد والترقي في سنة 1912 إلى عزل «عجمي» عن الرئاسة، وتنصيب أولاد فالح لفترة قصيرة، ولكن التيار ما لبث أن تحول، إذ تمّ الاعتراف مرة أخرى بأن «عجمي» هو الرئيس، وأن في استطاعته أن يقود للمرة الثانية قوات المنتفق ضد قبيلة «الضفير» التي يدعمها أمير حائل، وأن يثير الفزع في البصرة، ولكن اندلاع نيران الحرب العالمية، قد جعلته يعسكر في الزبير، وأن ينذر بالخطر لكنه لم يصمم على التحرك.

لم تكن المناطق التي تتعاظم فيها أبلغ القلاقل، لتقتصر على الأراضي التي تستطيع الحكومة الوصول إليها، وتغلغل القوات العصرية فيها فحسب، وإنما تضاف إليها أيضًا، تلك المناطق التي كان تأخرها

الاقتصادي الصريح، ناجمًا عن النظام الفاسد، والمطبق لاستملاك الأراضي. وذلك أن إعادة توزيع المقاطعات في كل سنة في محافظة العمارة، بما تتضمنه من أمثلة عديدة، على طمع الأتراك وسماجتهم، وبالعلاقات غير الحقيقية والقبلية المتوترة بين ملاك الأراضي والفلاحين في المنتفق، ومعضلة الحقوق أو الادعاءات المتعلقة بالأراضي في منطقة الشامية والهندية بين عوائل السادة رؤساء العشائر المتحاربة، وتغيب أصحابها المالكين لها في بغداد، في كل هذه المناطق كانت تكمن جذور الاضطراب الاجتماعي العميق، والتي كانت تزود الأتراك ومن جاؤوا بعدهم إلى الحكم، بأوسع المشاكل المعقدة والمبددة للأموال، والتي كانوا يجابهونها.

لم يكن لأواسط العراق، خارج نطاق محافظة الديوانية، سوى الضئيل من التأريخ القبلي، أثناء الفترة التي امتدت من سنة 1900 إلى سنة 1914 ذلك لأن قبيلة «ربيعة» كانت متوطنة، ويمكن الوصول إليها، كما أن عدد قبيلة زبيد قد تناقص بالتتابع ولم تعد كثيرة الشغب، في حين كانت العشائر الموزعة في أنحاء ديالى وأعمال نهر دجلة، تستجيب في الغالب، للعمل الذي تقوم به الشرطة بصفة مصادفة. كانت هذه المناطق هي التي بلغ فيها مستوى المعيشة، أو ربما تجاوز المستوى المناسب لها، والتي أصبحت الضريبة تجبى منها بصفة منتظمة، ويستطيع ملاك الأراضي الذين يسكنون بغداد، أن يبرزوا بعض الشواهد على إدارتهم لمقاطعاتهم الزراعية.

أما المناطق المحاذية لبلاد فارس من أمثال بدرة، ومندلي، وخانقين، فقد كان مبتلاة، كما كانت عليه في الأزمان السالفة، بالاضطرابات التي كانت تقع عبر الحدود، وبالمنافرات. غير أن تلك الاضطرابات السائدة لم تكن تؤلف بصفة عامة، خطرًا على الأمن.

ولقد أمضت المناطق الكردية الواسعة في ولاية الموصل، نصف جيل من السلام النسبي، والانحلال البطيء للقبيلة. ذلك أن العداوات بين الأغوات المتنافسين، والغارات الجماعية الموضعية التي يقوم بها أصحاب الدماء الفوارة، لم تكن تحتاج إلى أكثر من استطلاع يقوم به أفراد الضبطية، أو نصف سرية من الحامية المحلية.

ولقد اشتركت كل عناصر اللصوصية، ووعورة الأراضي، ويسر العبور إلى الأراضي الفارسية، وسخط الأكراد من ازدياد المطالب التركية، في الإبقاء على هذه المناطق «ذات الاستقلال العدواني».

كان العنصر الرئيس في هذه المناطق يتمثل في عشائر «الهماوند» و«الجاف» و«البرزانيين». ذلك أن الهماوند قد أخذوا في هذه السنين يوطدون مركزهم أكثر من ذي قبل، فأصبح عاملًا مزعجا للمجتمع كله، ما عدا هم أنفسهم، وما خلا فترات من الهدوء، واصل شبان هذه العشيرة تفضيلهم لشن الغارات على الخيرات التافهة التي كانت الزراعة توفرها، لكنهم ما لبثوا في النهاية وخلال شهور عديدة، يخرقون أوامر الحكومة، ويؤذون الموظفين الأتراك، ويرفضون دفع الضرائب، ويرهبون الطرق.

وفي سنة 1908 غدت ثورة هذه العشيرة خطيرة، ذلك أنها أمضت السنوات التي أعقبت ذلك التاريخ في مقاومة، أو مراوغة الحملات العسكرية التي تجلب أكاليل الفخر للقادة الأتراك. وفي سنة 1910 تمّ العفو عن عدد من أغوات الهماوند الصغار، ولكن تأثير ذلك كان موجزًا، لأن قواتهم ما لبثت أن

حاصرت مدينة «جمجمال» ولم يعد مستطاعًا الحيلولة دون تفاقم اضطرابات أوسع، إلّا عن طريق التسوية السلمية التي قام بها ناظم باشا، وقد استمرت تلك التسوية لمدة سنتين.

ومن سنة 1912 إلى منتصف سنة 1914، تفاقمت الأوضاع في مناطق «بازيان» و«قرة داغ»، فأصبحت أكثر سوءًا مما كانت عليه في أيّ وقت مضى، وأدّي عبور معظم القوات العشائرية فيها إلى الأراضي الفارسية، إلى مزيد من الارتباك في المنطقة التي كان يحتلها «سلار الدولة»[129].

على أن عشيرة الجاف، كانت أقل همجية، ولكن كان يندر أن تكون أكثر انقيادًا من عشيرة الهماوند، ذلك لأن وفاة عثمان باشا في سنة 1910، لم تقلل من سيادة الجاف على حلبجة، والتي استمرت عادلة خانم تديرها، على الرغم من الوجود غير الضار، لأحد القائمقامين هناك.

لم تكن للأقسام الجوابة من الأكراد، التي كان يتزعمها محمود باشا، الذي يعتبر في بغداد من أعظم رؤساء الأكراد، ولو أنه في شخصه لم يكن يؤلف تلك الشخصية المهمة المنظورة، أية اتصالات خارجية مخيفة وغير مرغوب فيها ما عدا مع الناس الذين كانوا قد استقروا في القرى التي تجتازها تلك الأقسام. فبعد أن أمضى محمود باشا شهورًا في الموصل، لتنظيم مقادير الإيرادات التي يجبيها من أفراد قبيلته، قام بزيارة بغداد في سنة 1910، حيث أولم له ناظم باشا وليمة.

وكانت قوات الجاف من بين القوات التي قاتلت في مناطق غربي كرمنشاه سنة 1912، وقد انتهت تلك الفترة باقتراح ينص على الموافقة على العيش بسلام بين الادعاءات التركية بالحكم، وبين تمسك الجاف بحياتهم التقليدية.

أما الشيخ الديني الذي يتزعم «برزان» وهو «بك الديرة» الحقيقي حتى آخر يوم، فكان ما يزال يحتفظ ببلاطه غير القانوني الذي لا يمكن الوصول إليه عبر نهر الزاب الكبير من ريف الزيباريين، فقد أخفق بصفة منتظمة في أن يقدم حتى الحد الأدنى من الاحترام المطلوب للحكومة، وكان في كل سنة يورط نفسه في قتال مع عشائر «الهركي» المتوحشة أثناء الهجرات التي كانت تقوم بها تلك العشائر. كان إرسال القوات التركية إلى هناك، يقابل بمجرد الالتجاء إلى أعالي الجبال، في حين كان استخدام السلطات التركية لعشائر الهركي بمثابة وكلاء لإنزال العقاب، يعتبر من الأمور الخطرة.

ولقد ساءت الأوضاع بحدوث الاضطهاد نصف المخبول والتحرش بالمسيحيين، على يد الشيخ ب عبد السلام الذي خلف أباه في سنة [130]1908 ولم تكن الحملة التي وجهها محمد فاضل باشا من الأمور التي تحمل على الإقناع، وإذ ذاك عهد إلى ناظم باشا مرة أخرى بأن يتقبل الأعذار التي تذرّع بها الشيخ وأن يعيده إلى الوفاق ولو لفترة قصيرة الأمد. غير أن الشيخ ما لبث أن عاد إلى شق عصا الطاعة من جديد في سنتي 1911 و1912، من ثم عبر إلى منطقة «أورميا» لكي ينضم إلى الروس، حيث شرع من هناك يقوم بعمليات عسكرية ضد أفراد عشيرته خلال سنة 1913 و1914.

كان الشخص المنافس للشيخ برزان، والذي يعيش عبر حدود منطقة «وان» ويعادله في القدسية وفي الإرهاب، هو زعيم شمدينان الشيخ صادق النيري[131] كان أخوه الشيخ عبد القادر يحتل مكانة

عالية في سياسة اسطنبول. أمّا الشيخ صادق، والذي كان ممقوتًا لجشعه وقسوته، فكان يعيش على أعمال السلب وعلى سمعة القداسة، وقد حول سكان القرى المسيحية التي كان يسيطر عليها إلى أرقاء، وقتل مطرانهم، ومن ثم هرب من المنطقة إلى أن اصطادته الجيوش التركية مصادفة.

أدّت وفاة الشيخ صادق في سنة 1911 إلى أن ينهض أخوه عبد القادر للمطالبة بالسيادة مكانه، ولكن من دون طائل. أمّا «سيد طه» ابن الشيخ صادق، والذي اشتهر بطاعته، فقد خلف أباه في الرئاسة بشكل حسن، ووطد مركز أسرته على جانبي الحدود التركية الفارسية معًا.

وفي قلب ريف منطقة حكاري، كانت العشائر الأثورية ما تزال تتمسك بمواطنها، وما زالت تجتذب المبشرين البروتستانت من الأوروبيين. كان بنيامين، وهو المارشمعون الضعيف[132] غير المدبر، قد نجح في سنة 1903 في زعامة «الملة الأثورية» وتولي بطريكيتها. وما إن سانده أتباعه بولائهم له، وتعاضدهم، وعلى الأخص أخته المثقفة ذات الرأي الحصيف «سرما» حتى أصبح الآن عرضة للتآمر عليه من لدن أبناء عمومته الذين يغارون منه، إضافة إلى شكوك الأتراك فيه، نتيجة نفوره منهم.

ظفر اليزيديون الساخطون، في هذه الفترة، بشيء من الأسس تجاه المساواة في المعاملة. فالوحشية التي اشتهروا بها، قد تمّ ترويضها من ناحية خلال سني التسعينيات من القرن الماضي، كما أعيد إليهم مرقد «عدي» في سنة 1907، وظل أميرهم يحتفظ بسلطته، في الوقت الذي استمرت فيه طائفتهم المعادية تتمسك بشعائرها ومن ممارستها نصف السرية. ولقد أثار التجنيد الإجباري بينهم مقاومة مسلحة في سنة 1913، ولكن الزيارة التصحيحية التي قامت بها القوات التركية لمنطقتهم لم تواجه أيّ معارضة جدية.

(4)

مشاريـع الأرض والماء

بعيدًا عن الوضع الكالح المضطرب في العراق، استمرت المفاوضات حول سكة حديد بغداد، التي تأثرت تأثرًا حيويًا، حين ابتدأ القرن الحالي. ولقد تمّ احتواء النتائج التي تمّ التوصل إليها بين المصرف الألماني «دويتش بانك» وشركة سكة حديد الأناضول، والحكومة التركية، في إرادة سلطانية صدرت في شهر كانون الثاني سنة 1902. وإذ أعيد عرض تلك المفاوضات في شهر آذار سنة 1903، فإنها قد كشفت عن حصول الألمان على شروط فاخرة. ذلك لأن سكة الحديد سوف تبنى من مدينة «قونية»[133] إلى الخليج العربي، وسيتمّ إنشاء فروع لها داخل العراق. وكانت الشروط المالية سخية، ولسوف تتألف شركة تركية جديدة، باسم الشركة العثمانية الإمبراطورية لسكة حديد بغداد.

أثار نشر ذلك الامتياز اهتمامًا واسعًا في كل أرجاء العالم، فالفرنسيون الذين سبق لهم في سنة 1899 أن وافقوا، بصفة مبدئية، على المشاركة في المشروع، لم يظهروا الآن سوى حماسة ضئيلة له، في حين كان المنشئون الألمان يتطلعون بشوق إلى تعاون البريطانيين معهم. غير أن الرأي في لندن، والذي كان فيما سبق معارضًا للمشروع أو محبذًا له، قد أصيب الآن بهزة عنيفة لأنه اعتبره تهديدًا للهند وللمصالح البريطانية في العراق، وفي الخليج العربي.

لكن تيار الرأي البريطاني ما لبث أن تحول بصفة حاسمة ضد المشروع، وإذ ذاك اضطر المستر «بلفور» -وهو غير راغب -إلى أن يعلن امتناع بريطانيا عن المساهمة في المشروع، بينما خابت آمال الألمان خيبة شديدة. أمّا في تركيا ذاتها فقد وجهت إلى المشروع انتقادات كثيرة في حين حبّذه الآخرون باعتباره تطورًا يبعث على الأمل، ويتعدى نطاق القدرة التركية التي لا دعم لها.

ولقد تنامى المشروع في العراق، بصفة بطيئة، وأعلنت الفئتان ذاتهما من الرأي العام آراءهما فيه، فرحبت إحداهما بالتقدم الذي قد يحصل بأية صفة كانت، في حين خشيت الفئة الأخرى من التغلغل الأجنبي المسيحي المخيف في البلاد.

كان القسم الذي يمتد بين قونيه -أرغلي من سكة الحديد، قد كمل إنشاؤه في شهر تشرين الأول سنة 190، ومن ثم إيصال الخط إلى «بلغورلو» حيث توقف هناك حتى سنة 1909، وفي سنة 1914 شرع بحفر تفق تحت جبل «أمانوس» وأنشئ جسر على نهر الفرات، وأخذت الأعمال الترابية للسكة تسير قدمًا حتى «رأس العين».

وفي الوقت ذاته شرع بالتفكير في إنشاء مشاريـع أخرى لسكك الحديد. فقد كان هناك مشروع بريطاني لمدّ سكة حديد تبدأ من «بور سعيد» إلى العقبة ومنها إلى «الجوف» حتى البصرة[134]. وهناك مشروع فرنسي لسكة تمرّ بمدن حمص، وتدمر، ودير الزور، واستمرت محاولات الألمان للحصول على تأييدهم لمشروعهم في مدّ «سكة حديد بغداد BAGHDAD BAHN» ولكن هذه المحاولات جوبهت بجواب سلّم للألمان في اسطنبول سنة 1907 مفاده بأن مقاومة المشروع ستتوقف، عندما

يعهد إلى البريطانيين وحدهم بمدّ سكة حديد من بغداد إلى البصرة.

كان للثورة التركية تأثير على المشروع فلقد أصبح الألمان غير مرغوب فيهم، ولقيت سكتهم معارضة شديدة جدًّا وعلى الأقل من قبل إسماعيل حقي النائب الكردي من بغداد[135] ولقد عاد الإنكليز يتمتعون بشعبية مختصرة، ولكن في سنة 1911 استأنفت مراكز القوى القديمة نشاطها، فأصبحت ألمانيا هي الدولة المقبولة والقادرة على إنجاز سكة الحديد.

كانت بريطانيا ما تزال ترفض المشاركة في المشروع، وأخذت تميل بعد ذلك إلى درجة الموافقة على رفع معدلات رسوم الكمارك التي طالبت تركيا بها. ولم تحصل أية نتيجة من وراء الاقتراحات التي عرضت في سنة 1910 بشأن سيطرة البريطانيين على القسم الجنوبي من سكة حديد بغداد، ولكن في أوائل سنة 1911 رفضت للمرة الثالثة الخطة التركية القاضية بتأليف شركة بريطانية فرنسية مشتركة لإنشاء القسم الذي يمتد بين بغداد والبصرة من مشروع سكة حديد بغداد، ولكن سرعان ما تمّ التوصل إلى اتفاق وضعت مسودته فيما بعد حالًا، أي في شهر آذار 1911، ينص على أن تتنازل الشركة الألمانية عن حقوقها المطلقة في جنوبي العراق، لقاء تأكيد بالمساهمة في أية شركة غير تركية، قد تعمد إلى القيام بمثل هذه الأعمال.

لوقت ذاته، وطبقًا لاتفاق بوتسدام المعقود سنة [136]1910 قبلت ألمانيا بالمركز الذي تحتله روسيا في شمال بلاد فارس، ووافقت على أن لا تعارض في مدّ خط حديدي روسي من طهران إلى خانقين. أمّا فرنسا التي اضطربت لهذا الاتفاق فقد تمّت تهدئتها وضمن تأييدها لمشروع سكة حديد بغداد، وذلك عن طريق تدبير فرنسي ألماني، اعترف بوجود مركز ممتاز لفرنسا في سوريا، وإزالة أسباب الاحتكاك أو الشكوك الأخرى فيما بينهما.

وقبل عقد هذا الاتفاق، جرت محادثات تركية بريطانية أخرى خلال سنتي 1911، و1912 تناولت موضوع مدّ سكة حديد عبر العراق، وفي شهر أيار 1913 تمّت الموافقة مؤخرًا على الشروط، ولو أنه لم يوقع عليها في الواقع. لقد كانت تلك الشروط تعترف -بالإضافة إلى سكة الحديد -بوضع شبه مستقل للكويت داخل الإمبراطورية العثمانية، ومنح بريطانيا مركزًا خاصًّا في الخليج العربي.

تمّ الاتفاق على أن تكون نهاية سكة حديد بغداد في مدينة البصرة ذاتها، إلّا إذا وافقت بريطانيا على إيصالها إلى سواحل الخليج العربي، وأن يضاف إلى مجلس إدارة الشركة التي تقوم ببناء السكك، اثنان من المديرين البريطانيين، وأن يضمن مركز بريطانيا في ميدان الملاحة النهرية، وأن يسمح -مقابل ذلك -برفع معدل الرسوم الكمركية التركية إلى حدّ خمس عشرة في المئة.

ولغرض توطيد كل هذه النتائج، بودر في اليوم الخامس عشر من شهر حزيران 1914، بتوقيع اتفاق ألماني بريطاني، من قبل كل من السير إدوارد غراي، والمسيو لخفاوسكي. ولقد كان من المقرر، لو لم تقع الحرب العالمية الأولى، أن يتمّ التوقيع على هذا الاتفاق في شهر آب من تلك السنة. كان ذلك الاتفاق يضمن توقف المعارضة البريطانية لمشروع سكة حديد بغداد، بما في ذلك انتهاؤها بمدينة البصرة، وتطبيق سياسة الباب المفتوح في العراق، مع الاعتراف بالمصالح البريطانية في نطاق الريّ،

ومن ثم تأكيد الاتفاق التركي البريطاني الموقع عليه في أيار 1911.

وبالنسبة للقسم الجنوبي في بلاد فارس[137] فقد قبلت ألمانيا بأن يكون هذ القسم منطقة نفوذ بريطانية لاستثمار النفط فيها. ولكسب التأييد لذلك لن تقوم أية معارضة لمدّ خط حديدي من الكوت إلى مندلي. ومع ذلك فإن هذه الشروط التي ارتفعت ضدها أصوات كثيرة بين الوطنيين والأتراك، قد عرضت المطامح لإكمال سكة حديد بغداد، التي ظلت موضوع آمال مخاوف كثيرة طيلة عشرين سنة.

في شهر آب سنة 1911 ظهر في بغداد مايسنر باشا[138] ذلك العالم الألماني المختص بالشرقيات والرجل اللامع المتوثب النشاط والمجامل لكي يفتح في بيت «كاظم باشا» ذلك البيت الذي أصبح بعد عشر سنوات من ذلك التأريخ مقر البعثة البريطانية العليا ومن ثم دار السفارة البريطانية.

ثم اختيار محطة السكة المقبلة على الضفة اليمنى من نهر دجلة، وشرع بالمرحلة الأولى من القسم الأوّل المقترح من الخط والممتد من بغداد إلى سامراء بحضور الوالي نفسه في شهر تموز [139]1912

تمّ التغلب على المعوقات والمصاعب المتعلقة بالعمل، والنقل بالنهر، وتوفير القوارب والبارجات نوعًا ما وكما ذكر «لوريمر» في كتابه «استحال سواد رأس مايسنر إلى بياض» خلال ثلاث سنوات من الكفاح غير أنه تمّ إنشاء واحد وأربعين ميلًا من الخط إلى سميكة في أيار 1914 في حين كملت الثمانون ميلًا إلى سامراء بعد إعلان الحرب بوقت قصير.

* * *

يرتبط تأريخ استعمال الملاحة التجارية في الأنهار، خلال هذه الفترة، ارتباطًا وثيقًا بتأريخ إنشاء سكك الحديد. لقد أثارت إحدى الفقرات التي وردت في اتفاق سكة حديد بغداد، مخاوف كل من شركة لنج للملاحة في نهري الفرات ودجلة، والإدارة العثمانية في عمان، وذلك بالتهديد الذي ينطوي على المنافسة المفضلة غير أن تلك المنافسة لم تبرز إلى حيز التنفيذ.

وفي سنة 1904 تسلّمت الإدارة السنية، مقابل تعويض يبعث على السخرية، من إدارة عمان العثمانية، كل الأسطول والتجهيزات التي كانت لديها، والتي اشتملت على أربع بواخر للركاب هي «بغدادي»، و«فرات» و«رصافة» و«الموصل» بالإضافة إلى عدد آخر من سفن أصغر حجمًا. وفي هذا الوقت أقدمت إدارة الملاحة الحميدية، والتي كانت تعرف بهذا الاسم، على تشغيل باخرتين جديدتين وفخمتين نسبيًا، تتحركان بالرفاسات تمّ بناؤهما في اسكوتلاند، في «حميدية» و«برهانية» اللتين كانت إدارة عمان العثمانية قد أمرت ببنائهما قبل سنوات، إضافة إلى أربع بارجات جديدة. لقد عملت هاتان الباخرتان خلال حياتهما التي استمرت خمس سنوات، بكفاءة أوسع من الكفاءة التي سبقتها. وقد وصفها أحد الزوار الإنكليز فعلًا في سنة 1908 فقال عنهما بأنهما «تمخران المياه بشكل حسن يثير الدهشة» وأكد بأنهما سوف تحلان محل سفن بيت لنج، إلّا إذا حلت سكة حديد بغداد محل السفن التابعة لكلتا الشركتين...

وفي الوقت ذاته أخذت شركة لنج تتلهف بصفة متواصلة للحصول على حرية أوسع من التطور الذي منعت من تحقيقه بصفة متماسكة ولو أن باخرة ثالثة من بواخرها قد سمح لها بالإبحار بصفة منتظمة بعد سنة 1907.

كانت صعوبات الملاحة في مياه دجلة المنخفضة، والإخلال بالأمن الذي كانت تقوم به العشائر الساكنة في أعالي «العمارة» وأسافلها، قد أدّت إلى تعطيل كل وسائل الملاحة، وأشغلت مديري شركة لنج وألهتهما وهما السيدان «باري»، و«تود» فلقد استملكت شركة لنج في سنة 1908 السفينة «جلنار»، وضمتها إلى أسطولها، في الوقت الذي استمرت فيه سفن شركة لنج الأخرى التي نالت التكريم قبلًا، وهي «بلس لنج» و«خليفة» و«مجيدية» تمارس خدماتها، تحت إمرة ضباط محاربين أشداء، وملاحين متطوعين[140]، كذلك استمرت المراكب الحرة التي تعمل في النهر ويمتلكها اثنان من التجار ورئيس أسرة الخضيري، تساهم في حركة النقل النهري، في الوقت الذي لم تستطع فيه المشاريع الأخرى المنافسة أن تواصل عملها ومنها الشركة اليونانية الإنكليزية المشتركة التي تألفت في سنة 1905.

أدّى قيام الثورة التركية إلى تحويل بواخر الإدارة الحميدية من الخزينة الخاصة إلى منظمة تتبع الحكومة المركزية عرفت باسم «الإدارة النهرية العمانية» ولكن الخدمة أصابها التدهور، على الرغم من وجود وحدات جديدة ومهمة تمّ الحصول عليها في سنة 1912 وتمثلت في الباخرتين «بغداد والبصرة».

بدأت بعد سنة 1909 مفاوضات ملحة للمشاركة بين شركة لنج والإدارة النهرية العثمانية، لكن هذه المفاوضات تأخرت طويلًا وذلك بسبب الاحتجاجات المحلية المعادية بصفة قوية وفي اسطنبول أيضًا، ضد مثل هذا النموذج من السيطرة الأجنبية، وظلت هذه المفاوضات غير كاملة عند اندلاع الحرب، ولقد كان هذا الموضوع في الواقع من المواضيع التي شملها الاتفاق الإنكليزي التركي في سنة والذي لم تتمّ المصادقة عليه. فقد اشترط هذا الاتفاق، بالنسبة لمصلحة البواخر، بأن لا يتمّ تحويل الأنهار الصالحة للملاحة عن مجاريها الحالية، وأن تعطي حقوق الملاحة لمدة ستين سنة إلى شركة الملاحة النهرية العثمانية التي سيتمّ تشكيلها على أساس المشاركة المتساوية بين المصالح التركية والإنكليزية.

ولقد سمح لباخرة رابعة (ولكن تحت العلم التركي) بالانضمام إلى شركة الفرات التي يمتلكها بيت لنج، ولكن في الوقت الذي كان فيه هذا الترتيب مقبولًا من لدن شركة سكة حديد بغداد، التي ضمنت لشركة الملاحة الجديدة أعلى نسبة من الحمولة، كان الضرر الذي يمس مصالح شركة بيت لنج واضحًا كل الوضوح. ولقد تمّت مجابهة هذا الترتيب بدوره، باتفاق آخر تمّ التوصل إليه في آذار 19، وهو يتضمن إدخال مصالح بيت لنج ذاتها في مصالح شركة الملاحة العثمانية، وقد تقرر أن تنقل حقوق شركة سكة حديد بغداد بشأن بناء ميناء في البصرة، إلى شركة الميناء العثمانية، وتشارك فيها مصالح بيت لنج، واللورد أنتشكيب، وكذلك المصالح الهندية والبريطانية، وشركة سكة حديد بغداد ذاتها على أن الحوادث العالمية، على أية حال، قد حالت دون إخراج أيّ من هذه الترتيبات إلى حيز التنفيذ قبل انتهاء سنة 1914 كان الاهتمام التركي الألماني بالملاحة التجارية في نهر دجلة قد خمد إلى

الأبد.

وفي الوقت ذاته أدّت المهمة المباشرة لنقل مواد سكة حديد بغداد من البصرة إلى بغداد، إلى تشكيل شركة لهذا الغرض في سنة 1912 هي «شركة النقليات النهرية في الشرق»، والتي شاركت فيها كل من شركة لنج، والمصرف الألماني على حدّ المساواة ولقد حصلت هذه الشركة على باخرة صغيرة ملائمة لتحقيق أغراضها، كانت تسيطر عليها محليًّا إدارة دجلة والفرات.

* * *

وفي ميدان الريّ الذي يحظى بكل الأهمية، شهد القرن الجديد، تطورات واسعة ومشجعة. فلقد شهدت سنة 1900 والسنوات التي أعقبتها، فعلًا الشرور والمفاسد ذاتها التي كانت تتفاقم وتتعاظم من دون أيّ تصدٍّ لها من أمثال الفيضانات الشتوية المدمرة، وعدم كفاية مياه الريّ في الفصل الذي تشتد فيه الحاجة إليها، ونقص الرقابة، ونقص عمليات الكري والبزل. وكان وجود الزراع غير المدربين وغير الملمين أنفسهم بأمور الزراعة، والذين كانت تعوزهم المساعدة، كما كانت الطرق القديمة البالية ذاتها، والمشاريع المبهمة الفاشلة التي كانت تخطط لها الأوساط العليا، كل هذه الأمور قد واصلت مسيرتها في عرقلة توفير العلاج العملي لذلك.

ولقد أخذت الأوضاع في أواسط الفرات تميل من سيّئ إلى أسوأ. فقد تمّ التخلي عن الأراضي الزراعية، وجفّت القنوات، وشرعت العشائر تكافح في سبيل وجودها، وما لبثت سدة الهندية أن تداعت جزئيًّا مرة أخرى في سنة 1903 ثم أخذت تتدهور تدهورًا سريعًا. واتخذ النهر الآن مجراه في فرع الهندية حتى بلغ تسعة أعشاره، فخلف وراءه الدمار والخراب، في مناطق الحلة، والديوانية والدغارة.

أقدمت الحكومة على تنظيم أعمال الإصلاح، ولكن كانت تنقص هذه الأعمال، الأموال أو القدرة التامة. وهكذا برهنت الجهود الواسعة التي بذلت في أوائل سنة 1909 تحت إشراف «السيد كوغنين» على عدم جدواها.

على أن النجدة لذلك كانت في متناول اليد ذلك أن مهندس الريّ الحاذق في مصر، السير وليم ولكوكس كان يقوم بدراسة مشاكل السيطرة على مياه العراق ابتداء من سنة 1902 وما بعدها. واستطاع عن طريق السفير البريطاني أن يقدم إلى حكومة اسطنبول مقترحات في هذا الشأن. وأخيرًا عين ولكوكس في سنة 1907 مستشارًا لشؤون الريّ في العراق، حيث وصل إلى بغداد في كانون الأول من تلك السنة وشرع يتجول ويدرس بطاقة لا حدود لها، وبجهد وتصميم في الوقت ذاته الذي راحت فيه مؤسسة مسح الريّ في بلاد الرافدين توالي أعمالها. وفي سنة 1910 استطاع ولكوكس أن يحل مشاكل الريّ.

من المشروعات التي وردت في تقاريره، والتي بقي معظمها يحتل الميدان طيلة أربعين سنة فيما بعد ذلك التأريخ، برزت الضرورة الملحة إلى المبادرة بأعمال مباشرة على نطاق أوسع. فلكي يحول دون حدوث الفيضان، طلب ولكوكس تهيئة مسارب منتظمة لتصريف مياه الفيضانات، في نقاط رئيسة، وإقامة سدود قوية، وسد الثغرات الموجودة. ذلك أن تصريف مياه الفرات مثلًا سوف يكون عند مدينة الرمادي أو قريبًا منها كما يصب في بحيرة «الحبانية» وفي منخفض «أبو دبس»، في حين يبدأ

تصريف فيضان دجلة من منطقة سامراء عبر أميال من أرض مرتفعة إلى منخفض «الثرثار»، إلّا إذا أثبتت كلفة مثل هذا المشروع الواسع بأنها غير ممكنة التحقيق.

ولغرض رفع مستويات المياه في الفصل الذي تهبط فيه، وتوفير تجهيزات مائية يمكن بها إرواء القنوات التي تجف، لا بدّ من إقامة سدّ على مقربة من بلدة «بلد» فوق بغداد، وإنشاء سدّ آخر في «الكوت» وذلك لغرض إعادة إرواء أراضي شط الغراف (شط الحي) وكان لا بدّ من استعادة قناة النهروان القديمة بإحدى الطرق التي لا معدى عنها وأن تصب مياه نهر ديالى، وحتى بعض مياه نهر دجلة، في هذه القناة، وأن تستصلح أهوار الفرات الأدنى ومستنقعاته، وذلك عن طريق إعادة القنوات الرئيسة هناك وتهيئة تصريف مياه الفيضان، ذلك لأن إنشاء سدّ في «كرمة علي» من شأنه أن يسيطر على الريّ في منطقة البصرة.

ولا بدّ من توفير مبازل على نطاق واسع في أنحاء الريف، وذلك باستغلال المنخفضات الموجودة فيه، ويمكن حماية الملاحة في نهر دجلة بالسيطرة على ثغرات الفيضان في منطقة العمارة، من أمثال قنوات «البتيرة» و«الكحلاء»، «المجر الكبير» و«المشرح».

لم يكن النقد الموجه إلى فشل هذا المشروع الخطير الذي يكلف نفقات كثيرة يحتاج على أيّ مستوى، إلى أسس للادعاء بنقص الأموال وانعدام الأمن العشائري، ونقص القوى البشرية العاملة وسوء الإدارة التركية الذي استشرى داؤه، ومع كل ذلك فقد وافقت الحكومة التركية على المشروع بكل حزم وفضلت بأن يشرع بناء سدة الهندية كخطوة أولى لذلك.

شهد السير وليم ولكوكس من سنة 1909 إلى سنة 1911 الفشل الذي أحاق بكل المحاولات التي بذلت لترميم السدة التي كانت قائمة على شط الهندية، وسرعان ما أخذ يجرب تذوقه الأول الأعظم في إيجاد حل لكل المشاكل التي كانت تواجهه، ونعني بذلك الحصول على الأموال اللازمة من الحكومة التركية، ومع ذلك فقد بوشر ببناء السدة الجديدة وتمّ استدعاء المناقصين للقيام بالأعمال الكاملة ومن ثم منح العقد إلى شركة بريطانية هي «شركة جون جاكسون وشركاه».

كان إنشاء سدة الهندية التي كانت آنذاك وحتى في الوقت الحاضر تعتبر من أعظم الأعمال في العراق، يجري بسرعة خارقة، على يد مجموعة من الأتراك والهنود، والأرمن وحوالي ثلاثة آلاف وخمس مئة عراقي كانت مشاق العمل قليلة، وكانت عملية النقل ولا سيما على طرفي نهر الفرات من البصرة، تمثل أشد الصعاب، والمعوقات الأخرى التي تفوق الملاحة. ولذلك فإنّ الكفاح المتواصل الذي كان يحتاج إليه للحصول على أموال من الخزينة الجارية في اسطنبول والبخل الذي تميز به الدفتردار في بغداد، لم يثمر إلّا بعد أن أصبح التوقف العام للعمل في المشروع، أمرًا محتمًا.

وصلت البوابات الحديدية للسدة في أواخر صيف 1913 وأقيم احتفال حاشد وظافر بافتتاح العمل كله في شهر تشرين الثاني من تلك السنة[141] وإلى جانب السدة التي كلف بناؤها أقل من نصف مليون جنيه، كان لا بدّ من تنظيم القنوات التي صممت لدعم انخفاض مستوى النهر. ومع ذلك فإن السدة قد حققت منافع هائلة مباشرة في أنحاء الريف التي كانت تفيد منها.

ولقد كان مستطاعًا أن تكون مثل هذه المنافع مئة ضعف لو أنها اشتملت على صيانة الأمن، وإيجاد نظام ملائم للأراضي، وبعض الأمل في استخدام الطرق الحديثة في الزراعة.

ومثل أيّ مكان آخر في العراق فإنّ أكثرية الأعمال الترابية التي شرع بها لتصريف مياه الحبانية كانت قد كملت في المرحلة الأولى من هذا المشروع، وشرع بحفر قناة الصقلاوية ولكن ما لبثت أن تمّ التخلي عنها، كما أن أعمال المسح الأخرى قد وفرت معلومات ذات قيمة واسعة مقبلة، ولو أنه لم تكن هنالك أية مشاريع أخرى كبيرة، تخص هذه الفترة من الزمن.

لقد بوشر بدراسة مشروع لإيصال المياه إلى «الحويجة» شمال غربي منطقة كركوك، من نهر الزاب الصغير، ولكن الدراسة انتهت إلى الفشل والفضيحة، وأكثر أهمية من ذلك، وأعظم تنبئ بتطور أوسع في المستقبل، هو تعاظم استعمال المضخات التي تشتغل بالنفط، ونصبها على ضفاف الأنهار لأغراض الريّ.

ولقد ازداد عدد هذه المضخات من مجرد اثنتي عشرة مضخة في سنة 1900 إلى بضع عشرات منها في سنة 1914.

وفي الوقت ذاته أصبحت وقاية ضفاف الأنهار من الفيضانات، يجري تجديدها كل سنة، بعد أن كانت هذه الوقاية غير مؤكدة، ولكثرة النفقات الباهظة التي كانت تنفق عليها، رغم أنها لم تكن فعالة إلّا بصفة نادرة، وكانت على الدوام تؤلف عبئًا ثقيلًا، وكانت السدة التي بناها ناظم باشا لحماية بغداد من الغرق قد أخفقت في سنتها الأولى، ومع ذلك فقد كانت من الأعمال التي لها أهميتها.

تميزت السنوات الأخيرة من الحكم التركي للعراق. بظهور تطور صناعي ضئيل. فقد حصلت بعض الزيادة في أعمال بناء السفن، واستعمال مضخات الريّ، ومكائن الثلج الصناعي، ولأول مرة تطلبت معامل النسيج الصوفي والمشروبات، توفير التسهيلات اللازمة لتصليح الآلات. وظهرت أول سيارة في بغداد سنة 1908 وكانت قادمة من حلب. وفي سنة 1914 كانت تستعمل في بغداد أقل من عشر سيارات، وكان من بينها نوع من سيارات النقل التي استخدمت في طريق بعقوبة، بالإضافة إلى سيارات خاصة كانت تملكها قلة من الأفراد المشهورين ولكن الجهود التي بذلت لاستخدام قاطرة لسحب تراموای الكوفة -النجف قد باءت بالفشل.

سوف تأتي الإشارة إلى صناعة النفط في بلاد فارس المجاورة، في مكان آخر من هذا الفصل. أما في العراق فعلى الرغم من التوسع الذي حدث في استخراج النفط بصفة بدائية، وإقامة مشاريع لتكرير النفط في القيارة، وفي أمكنة أخرى غيرها، فإنه لم يظهر أيّ مشروع حديث لحقول النفط، ومع ذلك فإن وجود احتياطي مهم من النفط في ولايتي بغداد والموصل، كان موثوقًا به بصفة جماعية ولقد أكده الزوار الألمان في سنة 1907.

ولقد بدأت أول حركة في موضوع النفط بتخصيص أرض مساحتها عشرون مترًا مربعا على جانبي امتداد سكة الحديد، وذلك في الاتفاقين اللذين تمّ التوصل إليهما في سنتي 1902 و1903 لمدّ سكة حديد الأناضول، ولقد عاد السلطان وأكد مجددًا في كانون الأول 1903 الإرادات التي أصدرها والتي تعلن بأن الخزينة الخاصة هي المالك الوحيد للنفط الموجود في أراضي العراق.

وفي شهر تموز سنة 1904 أعطي الخيار من قبل تلك الإدارة إلى شركة سكة حديد بغداد للبحث عن النفط، فقامت هذه الشركة بتحويل ذلك الخيار إلى المصرف الألماني، ولكن الموضوع لم يتمّ تعقبه وبعد تجديد الخيار مرتين، اعتبره الأتراك لاغيًا (وإن لم يقع ذلك من قبل المصرف الألماني).

وفي الوقت ذاته، وبعد أن حصل «دارسي» على امتيازه من شاه فارس، بعث بممثل عنه إلى اسطنبول في السنة ذاتها وهي 1901، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات والمواعيد الوزارية بمنح امتياز، قدّم دارسي طلبًا ثانيًا تقدمت به مؤسسته المؤلفة حديثًا باسم «شركة النفط التركية»، وإذ ذاك تحقق له النجاح في هذا المجال في سنة 1908، ولكن الثورة التركية تدخلت في الأمر.

ذلك أن الإرادات السلطانية قد حولت حقوق النفط التركية إلى الخزينة، وعندئذٍ أخطر جميع الذين شاركوا في المفاوضات السابقة، أن يبدؤوا بها مجددًا مرة أخرى وكان المتفاوضون المتأخرون، قد ضموا إليهم الآن، مجموعة بريطانية أخرى متشاركة مع «غلبنكيان» ذلك الرجل الأرمني التقدمي القدير، وممثلين عن الأميرال تشستر، الضابط السابق صاحب المواقف الطويلة في الاتصالات مع تركيا، والتي أصبحت الآن مرشحة للفوز بامتيازات لمدّ سكك الحديد واستثمار المعادن[[142]].

لم يلبث الطامعون في استثمار نفط العراق، وقد أصبح موضوع النفط قضية أساسية وإن لم تكن حاسمة، أن عاودوا الهجوم بعد أن تجمعوا مرة أخرى في سنة 1910، وفي كانون الثاني 1911 ألّفت جماعة غلبنكيان «شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة» والتي ساهم فيها برؤوس أموال كبيرة كل من «مصرف تركيا الوطني» (وهو بريطاني تمّ تأسيسه حديثًا، ومصالح شركة شل) والمصرف الألماني، والمستر غلبنكيان نفسه. وفي أواخر سنة 1912 غيرت هذه الشركة اسمها إلى «شركة النفط التركية.T.O.C» وبرأسمال مضاعف، حيث وافق المصرف الألماني على أن يحول إلى هذه الشركة الأفضليات التي أخذ يطالب بها للبحث عن النفط في قطع الأراضي التي تمرّ سكة حديد بغداد خلالها.

أما مصالح «دارسي» التي اختلطت بشركة النفط الإنكليزية الفارسية منذ سنة 1909، فقد واصلت ضغطها بغية ترشيحها للمشاركة في شركة النفط التركية، ولكن لاحقها الفشل مرة أخرى في سنة 191. وفي الوقت ذاته وفي أواخر سنة 1909 صوتت لجنة البرلمان التركي على منح الحقوق باستغلال المواد المعدنية في الأرض المحاذية لسكة الحديد، والتي تمتد إلى مسافة تسع مئة ميل إلى الأميرال تشستر، ومن هنا غدت الحاجة ملحة إلى قيام معارضة ألمانية شديدة، لإحباط جهود الأميرال تشستر في تحقيق المصادقة على ذلك الامتياز الذي منح له.

في سنة 1913 أصبحت الرغبة في إيجاد مصالحة بين أصحاب الطلبات المتنافسين، وللمساعدة على الشروع بالعمل، من الأمور الواضحة للجميع، وعلى هذا الأساس أضيف اتفاق ألماني إنكليزي على مستوى دبلوماسي، إلى الاتفاقات الموقعة بين الشركات، وعلى هذا الأساس أعيد تشكيل شركة النفط التركية مرة أخرى.

فقد خصص ربع رأسمالها إلى المصرف الألماني، وربع آخر إلى شركة شل، والنصف الباقي من رأس المال إلى شركة النفط الإنكليزية الفارسية، في حين حددت مصالح غلبنكيا فيها بنسبة خمس في المئة

5 % من رأس المال.

غدا الآن مستطاعًا تقديم طلب سرّي إلى رئيس الوزراء التركي، وبدعم من السفيرين الإنكليزي والألماني، وكانت نتيجة ذلك أن وجّه رئيس الوزراء سعيد حليم باشا رسالة إلى هذين السفيرين مؤرخة في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران سنة 1914. وقد قيل في حينه إن وزير المالية التركي كان قد وافق على أن يؤجر لشركة النفط التركية، كل احتياطي النفط الذي تمّ اكتشافه، أو الذي سيتمّ اكتشافه في ولايتي الموصل وبغداد، وأن وزير المالية يحتفظ بالحق فيما بعد في أن يحدد حصة الشركة وكذلك الشروط العامة للاتفاق، وعلى أساس هذه الرسالة على وجه الدقة بني أساس الطلب الذي تقدمت به شركة النفط التركية في سنة 1923 إلى الحكومة العراقية للحصول على امتياز للتنقيب، يشمل الأقسام الشمالية والوسطى من العراق[143].

(5)
الجيران والأجانب

ازداد الاهتمام من قبل الأجانب، والمصالح الأجنبية في العراق، خلال هذه الفترة، زيادة سريعة تجاوز ما كان قد سبقها. ويمكن تفسير ذلك بأن ذلك الاهتمام كان نتيجة للنشاط المتعاظم الذي ساهم به العراق في الحركة القومية، وفي القضايا السياسية حتى في اسطنبول، وفي المؤسسات التعليمية من أمثال الكلية العشائرية، والجامعة الأمريكية في بيروت، وما تبع ذلك من دعم تمثل في سكة الحديد، ومشاريع الريّ التي خططت وأصبحت قيد التنفيذ، فضلًا عن الاعتبارات الستراتيجية والإنمائية التي كانت تشير إليها تلك المشاريع.

لقد أدخل الألمان منذ سنة 1900، قطر العراق في منطقة توسعهم في بلدان الشرق. ذلك أنهم قد أخذوا زمام القيادة بأيديهم في أعمال التنقيب عن الآثار التي استمرت زهاء عشرين سنة، والتي قام بها «كولدوي» في بابل، وكذلك المباشرة بالتنقيب في أيّ مكان آخر من العراق، مما جعل قناصلهم يدعون بأن ذلك النشاط كان ناجمًا عن اهتمام القيصر بصفة شخصية به. وعلى أساس ذلك الادعاء، أنشأ الألمان مدرسة لهم في بغداد، ودعوا الآباء الفرنسيين الكرمليين إلى تدريس اللغة الألمانية في تلك المدرسة.

كما أن الألمان عيّنوا لهم قنصلًا اعتياديًا في بغداد سنة 1905، وتعيين نائب له في البصرة، ووضعوا الخطط لإقامة حيّ يسيطر عليه الألمان في المدينة، تقوم فيه القنصلية، ومحطة سكة الحديد، ودائرة الكمارك والأرصفة. ومنذ وقت متقدم أخذت السفن الألمانية تصل إلى ميناء البصرة ابتداءً من سنة 1899. وقد تعاظمت أعمال النقل التي كانت تقوم بها هذه السفن الألمانية وتضاعفت بشكل ثابت. ذلك أن خط مواصلات هامبرغ -أمريكا، كان قد بدأ أعمال الإبحار المنتظمة منذ سنة 1906، وأعقب ذلك انطلاق وفرة من المسافرين التجاريين، والوكلاء والمقيمين من الألمان، وعلى الأخص شركة «فانكهاوس WANCK HAUS» في البصرة، وظهور البضائع الألمانية في أسواق بغداد. وهكذا ظهر العراق وكأنه في الواقع قد كرس بأن يعرض مرحلة من مراحل التغلغل الألماني الكامل فيه.

* * *

كانت المشاريع الروسية في العراق ما تزال تقتصر على مجالات محددة، وغير تجارية. وما إن أخفق الروس في الكويت حتى أخذوا طريقهم إلى أحد الموانئ الفارسية أملًا في الفوز بحقوق لهم هناك وإعداد العدة لمدّ سكة حديد عبر بلاد فارس. غير أن الاتفاق الروسي الإنكليزي الذي تمّ التوصل إليه في شهر آب سنة 1907 استطاع أن يزيل من تلك المشاريع الروسية، عنصر الخطر على المصالح البريطانية في الخليج العربي.

ولم تحاول الزيارات العرضية التي كانت تؤديها البواخر الروسية المنطلقة من ميناء «أودسا» إلى البصرة، فتح طرق داخلية جديدة لها إلى الأسواق العراقية، ما خلا جلب النفط والأخشاب. ولقد

أدهش الضباط البحريون الروس في زياراتهم النادرة لشط العرب، الطائفة الأجنبية هناك بما كانوا يبدونه من تطبيق ممتاز لأنظمة الميناء، وخلافًا لذلك وجّه القنصل الروسي العام ونائبه في الموصل اهتمامهما بالقسم الشمالي من العراق. حتى وإن كان معظم التغلغل الروسي داخل كردستان يتمّ تنظيمه من منطقة «وان» ومن مدينة «أورميا» التي كان الروس يسيطرون عليها.

وابتداءً من سنة 1911 أخذ أغوات الأكراد على الحدود يتطلعون إلى مساندة روسيا لهم. ذلك أن السادة الذين كانوا يحكمون في «نهري» والشيخ عبد السلام زعيم بارزان، وزعماء «الجاف» وقساوسة الطائفة الأثورية ورؤساء كل هؤلاء، لم يكونوا الوحيدين الذين كانوا يعملون على توطيد اتصالاتهم مع الروس. ومع كل ذلك فقد ظهر هذا التوسع الروسي الزاحف بأنه لا يستهدف في الواقع أهدافًا محددة ولا مباشرة.

* * *

كان اهتمام الفرنسيين بالعراق منذ القدم، اهتمامًا ثقافيًّا، ذلك أن قنصلهم في بغداد راح يثير بمنتهى الحماسة، الخصومة والعداء اللذين يبديهما الكاثوليك ضد النساطرة في الشمال، وبدعم طوائف الأليانس، والدومنيكان، والكرمليين الذين شرعوا يوسعون بصفة بارزة مؤسساتهم ومنظماتهم الخيرية في الفترة ما بين 1900 و1914 والذين كانوا يستقبلون في الحديقة الفرنسية، أو النادي الفرنسي في بغداد، مشاهير المنقبين عن الآثار الذين بدؤوا أعمال التنقيب من سنة 1903 وما بعدها.

وكانت فرنسا بصفتها التجارية ممثلة في العراق بالمصرف العثماني الذي سيطر عليه الفرنسيون ولكن لفترة قصيرة، ولم ينتج أيّ شيء من العرض الذي تقدم به الفرنسيون للتعاقد مع الحكومة التركية حول نقل البريد من بغداد إلى سوريا، أو توصيل «سكة حديد المشرق» إلى نهر الفرات.

أما اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1914، فإنه لم يتجاوز المشاريع الخاصة بإرسال بعثات التبشير البروتستانتية، وتطوير المدارس، وتصدير التمور، وعرق السوس إلى أمريكا، في الوقت الذي أخذت فيه بريطانيا تزيد من اهتمامها وتوطيد أقدامها.

ولقد سبق لنا أن وصفنا اهتمام بريطانيا في ميادين الريّ، والنفط، والتجارة، وتسيير السفن في الأنهار. وقد انصبّ التأكيد بصفة تدعو إلى الغيرة، على الأهمية الستراتيجية لجنوبي العراق، والخليج العربي، عندما أفسح التهديد الروسي، الطريق أمام الألمان، حيث تمّ بحث مثل هذه التعقيدات على مستويات رفيعة في كل من لندن ودهلي. ذلك أن الزيارات التي قام بها اللورد كرزن لموانئ الخليج العربي في سنة 1903 والتصريحات البريطانية التي أفضى بها اللورد لانسدن، في السنة ذاتها، وتصميمه المحافظة على كل الامتيازات التي يتمتع بها المقيم البريطاني في بغداد، كل هذه الأمور قد أظهرت مدى القيمة المركزة على ارتباط بريطانيا بالعراق.

كانت السفن البريطانية ما تزال تمخر مياه الخليج العربي، وتبعث الحياة والنشاط في المجتمع البريطاني في البصرة، والذي زاد عدد أفراده إلى الثلاثة أضعاف مما كان عليه قبل تلك الفترة، وذلك بالزيارات التي كانت تقوم بها تلك السفن البريطانية للعشار. فالقنصلية البريطانية التي كمل بناؤها في سنة 1903، وكذلك المقيمية البريطانية الجديدة في بغداد سنة 1905 كانتا تعتبران من الأعمال التي

لها تأثيرها بالنسبة إلى المستويات المحلية. وفي سنة 1906 أضيف معاون تجاري إلى موظفي المقيم البريطاني، كما تمّ تعيين نائب قنصل في الموصل سنة 1908 بعد فترة استمرت مدة عشرين سنة.

وكان من بين الزوار البريطانيين للعراق، عشرات من ضباط الجيش الهندي ذوي الاهتمام بالشؤون العربية، من أمثال لجمن، وهوبرت يونغ، وترنجارد فول، وهور روثفن، وآخرين غيرهم، بالإضافة إلى عدد من الكتّاب المميزين كان من بينهم عدد من الرحالة الباحثين الموهوبين من أمثال المس غيرترود بل.

وكان من بين البريطانيين المقيمين الخاصين شخصيات بارزة ومهمة من أمثال الدكتور ويغرام رئيس البعثة الأسقفية التبشيرية، وأرثر تود، من شركة بيت لنج، والنقيب «كولي» من شركة البواخر النهرية. ولكن حتى وإن بقيت العلاقات الشخصية مع الباشوات ودية، فإن سياسة الملاحظات المزعجة التي تعكس معاداة الأجانب المنطوية على الغيرة والريبة، كان يجري توجيهها في بعض الأحيان ضد المصالح البريطانية. ذلك أن المصادرة من دون تعويض، والرفض المتعمد لحق استعمال القوانين التجارية، والطلبات التي لا أساس لها والقاضية بتسجيل الأجور، والإذن للأطباء البريطانيين بممارسة أعمالهم، والمعاملة المهينة للمستخدمين البريطانيين الذين كانوا يجندون للوظائف بين الفينة والفينة، كل هذه الأمور كانت من الشواهد على وجود حرب متواصلة من الحقد الدفين.

أما رفض المقيمين القناصل البريطانيين، الإصغاء إلى شيوخ العشائر أو الأشخاص البارزين الذين كانوا يطلبون الحماية البريطانية منهم، وإظهارهم العطف على الحكام العابثين، فإنّ ذلك لم يوفر سوى الشيء القليل للتغلب على الشك الحاصل، وهو أن للبريطانيين تصاميم مخلصة في ولايات العراق. ومع كل ذلك فقد كانت الحياة في العراق بهيجة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى المقيمين الإنكليز، حيث قامت صداقات حميمة وكثيرة بينهم وبين العراقيين.

ولقد قدم المقيمون البريطانيون وقناصلهم، خلال تلك الفترة، مستوًى رفيعًا من الإخلاص والخدمة التي لا تبارى. ففي البصرة بقي «راتسالاف» يعمل قنصلًا فيها خلال الفترة من 1898 إلى 1903. وعمل «كرو» في المنصب نفسه من سنة 1903 إلى سنة 1914. وكان الاثنان من الأصدقاء الحميمين للولاة المتعاقبين. وفي بغداد شغل العقيد «نيومارتش» منصب المقيم والقنصل العام من سنة 1902 إلى سنة 1906، وكل من العقيد «رمزي» و«لوريمر» من سنة 1906 إلى 1909، ومن 1909 الي 1913 بالتعاقب.

ولم يكن هؤلاء الممثلون البريطانيون وحدهم فحسب، من موظفي الخدمة العامة المشهورين، ومن الأصدقاء الجيدين للشعب العراقي. ولذلك فقد كانت وفاة السيد «لوريمر» مؤلف كتاب «دليل الخليج العربي» في سنة 1914 تمثل خسارة فادحة.

ولم تتقلص المصالح البريطانية الهندية. فقد استمرت دوائر البريد الموجودة عبر الممالك، تثير الاشمئزاز لدى الموظفين الأتراك وحنقهم، وظل وكلاء الزوار الهنود في سامراء وفي الكاظمية، يخدمون رفاقهم الزائرين من أبناء بلدهم، على الرغم من التدخل الرسمي، وشرعت المؤسسات التجارية تعمل على تطوير فعالياتها.

وكانت الزيارات التي يقوم بها الأغنياء والعظماء من المسلمين للمدن المقدسة، من الحوادث المشتهرة لدى المجتمعات الهندية التي كانت موجودة في معظم المدن الكبرى في أواسط العراق وجنوبه. غير أن هذه الجماعات، لم يكن لها - ما خلا الاختلاط الجزئي بالسكان - سوى تنظيم اجتماعي ضئيل، وقلة من الأفراد البارزين فيها.

* * *

نعود الآن إلى جيران العراق من العرب والفرس لنقول بأن الشيخ مباركًا كان في الكويت، يحتفظ بمركز ثلاثي دقيق، فهو قائمقام تركي من الناحية الاسمية، وعميل بريطاني مقيد بمعاهدة معها، وحاكم مستقل بصفة فعالة. ولقد عاش مبارك فترة الزيارة المعقدة التي قامت بها لجنة سكك الحديد الألمانية إلى الكويت، ورفض أن يقدم لها كل التسهيلات. كذلك زارت السفن الحربية الفرنسية والروسية بلده، بينما كانت البواخر الحربية البريطانية يتمّ استدعاؤها للقدوم إلى هناك بصفة متواصلة.

لم تلقَ المحاولات التي بذلها الشيخ مبارك، لخدمة ضيفه النجدي نافد الصبر، عبد الرحمن بن سعود، وإعادته إلى وطنه، التشجيع من لدن الحكومة البريطانية، كما منعت تلك المحاولات من قبل والي البصرة[144] الذي جرد سعدون باشا شيخ المنتفق من قواته. غير أن ابن سعود ثابر على لِاته إلى أن باء بخسران كبير في آذار سنة [145]1901، ومن ثم عاش فترة السخط التركي ضده، بفضل الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين اسطنبول ولندن، على أن تتمتع الكويت بالأمر الواقع[146].

وفي تشرين الأول أخذت قوات ابن الرشيد تهدد الكويت بالهجوم عليها ولكن الهجوم لم يكن متشددًا[147]. وفي كانون الأول من تلك السنة ضغط الأتراك مجددًا، ولكن من دون طائل، لإجبار مبارك على التخلي عن مطالبه في الحصول على مركز خاص له، حيث قامت القوات التركية باحتلال نقاط عند حدود الكويت، وتمّت الإغارة على قطعان ماشية الشيخ مبارك، ونهبت داره في البصرة، وصودرت بساتينه في شط العرب.

وأخيرًا في شهر أيلول سنة 1902 وقع هجوم على مدينة الكويت نظمه أعداء الشيخ مبارك بمساندة من الأتراك، ولم يتوقف ذلك الهجوم إلّا بتدخل من البارجة الحربية البريطانية «لوبونغ» ولم تجرِ بعد ذلك أية محاولة أخرى لطرد الشيخ مبارك أو إفساد ارتباطاته مع البريطانيين[148].

وفي سنة 1904 حرر الأتراك ممتلكات مبارك في البصرة وفي الفاو وفقًا لوثيقة تملك صريحة، وعيّن وكيل بريطاني في الكويت في تلك السنة ذاتها. أمّا بالنسبة إلى اسطنبول ووالي البصرة فقد بقيا يعربان عن مواقف أكثر صحة حتى سنة 1914 حيث تمّ الاعتراف باستقلال شيخ الكويت تبعًا لاتفاق تركي بريطاني عقد في سنة 1913.

* * *

لم يحل اندحار قوات ابن السعود في آذار 1901، دون استمرار ذلك الأمير المنفي لتلك الأسرة، في وضع الخطط لاستعادة حكمه. فقد كانت الهجمة الشهيرة التي قام بها ولده عبد العزيز بن سعود من الكويت على الرياض في كانون الثاني في سنة 1902، ودخوله المدينة ليلًا، وطرده جميع حاميات ابن الرشيد من كل مناطق «الخرج» و«الحريق»، من الحوادث التي لا تخص تأريخ العراق، غير أن تلك الحوادث قد أدّت بشكل ثابت إلى إعادة توطيد حكم بيت آل سعود في نجد، ذلك الحكم الذي توسع بعمليات أخرى وجهت ضد إمارة حائل من سنة 1902 إلى سنة 1904، وفي تلك العمليات كان الشاب عبد العزيز يمثل والده بصفة متزايدة، باعتباره الرئيس الفعال للدولة. ومع ذلك فإن الالتماسات التي قدمها ابن الرشيد إلى الأتراك للحصول على مساندة منهم لمجابهة ذلك العدوان، لم تكن من الأمور التي يمكن تجاهلها دومًا.

ففي أوائل سنة 1904 طلب إلى قيادة الجيش التركي السادس، بأن تقوم من العراق بغزو الجزيرة العربية، وعلى هذا كانت القوة التي تحركت أو بدأت زحفها نحو الجنوب الغربي من مدينة «السماوة» في شهر أيار من تلك السنة، إنما كانت تهدف إلى إنقاذ «حائل» من الهجوم الوهابي. كانت قوات ابن السعود قد اندحرت على يد قوات خصمه، لكن ابن الرشيد مع ذلك رفض أن يسمح للأتراك بالدخول إلى مدينة «حائل» أمّا ابن السعود المندحر، الذي قدم الأعذار المقبولة إلى اسطنبول، والتقى مع والي البصرة[149] فإنه قد عيّن قائمقامًا لنجد التي كانت تابعة لابن الرشيد.

وفي أواخر سنة 1904، وجهت حملة ثانية من العراق، إلى نجد، سلّم زمام قيادتها إلى أحمد فيضي باشا الرجل المسن المستهتر. ومع أن تلك الحملة كانت سيئة التنظيم، وغدت ضعيفة لكثرة من فرّ من رجالها، إلّا أنها وصلت إلى مدينة «البريدة» من دون أن تلقى أية مقاومة. وإذ ذاك نظم عرض عسكري، ونطق المصلّون رسميًّا باسم الخليفة السلطان، وقد بلغت المهزلة النهائية للإدارة التركية ذروتها، عندما شرع بتقسيم واحات أواسط الجزيرة العربية إلى أقضية ونواحٍ تابعة للإمبراطورية العثمانية.

مكثت القوات التركية التي تحركت من العراق، والتي لم تكن فعالة أبدًا، وقد فقدت أعدادًا كثيرة من أفرادها نتيجة الحرب أثناء مسيرتها إلى الكويت والبصرة، نقول مكثت في أواسط الجزيرة العربية حتى الأسابيع الأخيرة من سنة 1906 عندما تمّ انسحابها من هناك. ولقد ظهر فيما بعد، التوصل إلى اتفاق مقبول على العيش بسلام في أواسط الجزيرة العربية وفي شرقيها. غير أن ضربة جديدة لإتمام تقويض الآمال الطويلة الأمد التي كان الأتراك يتطلعون إليها لافتتاح الجزيرة كلها، كانت تنتظرهم هناك. ففي شهر أيار سنة 1913، كانت القوات التي يقودها عبد العزيز بن سعود، قد احتلت محافظة الأحساء، وقوبلت بالترحاب من أفراد القبائل وسكان الواحة على حدّ سواء الأمر الذي أرغم الموظفين المدنيين الأتراك على الانسحاب إلى البصرة[150] وإذ ذاك أعلن ابن السعود أنه يحتفظ بالإقليم من السلطان ولحسابه كمواطن مخلص، ولكن الاحتلال التركي لم يعد يمكن أن يكون مقبولًا مرة أخرى.

لقد فقدت البصرة تلك المحافظة، لكن الضربة التي وجهت إلى اعتبار تركيا، كانت أشد وقعًا، ذلك لأن الأحساء لم تتأثر بالأتراك قط، كما أن مشيخة «قطر» التي تمّ التغاضي عنها، أو اعتبرت غير ذات

أهمية، ظلت تحتفظ بحامية تركية تعسة، إلى أن أزاحتها الحرب. وفي سنة 1914 تقبل ابن السعود من الأتراك لقب «محافظ نجد والأحساء».

* * *

وعن العلاقات العراقية الفارسية نقول بأنه كانت توجد على الدوام، دلائل على وجود تجارة المرور بينهما عن طريق كرمنشاه، وقدوم الزوار الفرس إلى المراقد المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، إضافة إلى النفوذ الذي كان يثير السخط والتذمر الذي كان يتمتع به المجتهدون الفرس. ولقد كان الممثلون الدبلوماسيون الفرس منتشرين في كل مكان من العراق، ويرأسهم قنصل عام في بغداد. وما خلا ذلك، وعمليات النقل الاعتيادية عبر الحدود كان يوجد اتصال جم النشاط، يندر أن يكون وديًّا، في نقاط أربع على الحدود الممتدة إلى مسافات طويلة، ونعني بهذه النقاط، شط العرب، وطريق بشتوكوه، وكرمنشاه، وإقليم كردستان.

ففي هذه النقاط الأربع كان ينعكس التعمق المأساوي للفساد وللانحلال الفارسيين، وبدايات الجهود التي شرع ببذلها لإصلاحها بعد سنة 1905. ففي سنة 1907 ثم انتزاع وعد من الشاه مظفر الدين، بإقامة مجلس نيابي. ولكن خلفه المستبد، محمد علي، بقي حتى تنازله عن العرش في سنة 1909، يتجاهل الشعور الشعبي، وحتى مشاريعه الخاصة التي أقسم على تنفيذها. ثم أعقبت ذلك عشرون شهرًا من الاضطرابات والتدخل الروسي، وتلت ذلك جهود مضنية بذلها محمد علي للعودة إلى الحكم مرة أخرى، وانتزاعه من ولده الطفل، أحمد شاه، الذي خلفه على العرش.

وإلى كل المساوئ التي انطوى عليها سوء الحكم في الداخل، والإرهاب الذي كان يعمّ الأقاليم، يجب أن يضاف أيضًا سوء التصرف الذي كان يمارسه البيت المالك المتهرئ، والمنهمك في جمع المال، وكذلك الجار الشمالي الذي كان يتوثب للاعتداء.

ولم يكن حكام العراق ولا جماهيره يدهشون إلّا قليلًا، حين يفكرون في جيرانهم الشرقيين، أي الفرس، الذين كانوا يغرقون في بحر من المآسي والبؤس، كان العراق يبدو بالنسبة إليه، فردوسًا حقًّا. ففي شط العرب راحت الحكومة التركية تصرّ بصفة متزايدة على أن تسيطر سيطرة تامة على هذا النهر الذي ادّعت بأن معاهدة «أرضروم» قد ضمته إليها. ولقد تضاعفت الشواهد على تفاقم أعمال التهريب، والتملص من تنفيذ أوامر الحجر الصحي، وتعاظم الاضطراب المجاور.

وفي الوقت ذاته واصل الشيخ خزعل، حاكم المحمرة إظهار تفوقه على ممثل الحكومة الفارسية، أو المقيم الفارسي في بلاطه، والسيطرة على جنوبي عربستان برمته. ولقد ازدادت عاصمته، بعد سنة 190، حجمًا ورخاءً بفضل الدعم الذي وفره استثمار النفط، والتجارة النشطة واستتاب الأمن المحلي بصفة جيدة، الأمر الذي اجتذب الشركات البريطانية، والفارسية، والألمانية. كذلك ضاعف الشيخ خزعل من صداقاته مع شيوخ مزارع الشلب في العمارة الذين كانوا يعيشون في المنفى عنده، وتحالف مع السيد طالب النقيب في البصرة، ومبارك شيخ الكويت.

وعاش الشيخ خزعل الخصومات والمنازعات الحادة مع ولاة البصرة المتعاقبين الذين أصابهم السخط والانزعاج لما كان يتمتع به من استقلال ورخاء. وأحبط التدخل البريطاني، تجاوز الأتراك على

أراضي الشيخ خزعل في منطقة «الحويزة» حين قصفت المدافع التركية قصره. وكانت علاقات الشيخ خزعل مع طهران، يشوبها الشك الذي يثير الغيرة، في حين كانت صداقته مع طلائع المنقبين عن النفط غير مستحبة. وكان أولاد الشيخ خزعل وكذلك أولاد سكرتيره «الحاج الرئيس» يدرسون في إحدى المدارس التبشيرية الغربية في البصرة.

* * *

قبرت الخطة التي أعدت لمدّ سكة حديد عبر بلاد فارس إلى الخليج العربي. وحين لم تعد هذه الخطة تخضع لتصرف الروس كليًّا، فقد تمّ اختبارها مجددًا على يد «شركة البحوث الإنكليزية الفرنسية الروسية» التي وضعت مشروعًا لقسم السكة الذي يسيطر عليه الروس من القفقاس إلى طهران، بالإضافة إلى أقسام أخرى يسيطر عليها البريطانيون من طهران حتى سواحل الخليج العربي. ولقد تمّت مناقشة هذه المشاريع في مجلس العموم البريطاني في سنة 1912.

وفي الوقت ذاته وضعت مشاريع أخرى كلها بريطانية بما فيها مصالح شركة بيت لنج لمدّ سكة حديد إلى جنوبي بلاد فارس تنتهي إما بالمحمرة أو في «خور موسي».

ولقد تمّ إنجاز أعمال المسح التفصيلية لهذه المشاريع، على يد ضابط شاب كان يعمل في الجيش الهندي، هو الملازم «أرنولد. ت. ولسون»[151] وذلك عبر منطقة تقطنها العشائر الهمجية.

كانت أمثال هذه التهديدات الموجهة ضد سيادة البصرة، الميناء الرئيس على الخليج العربي، تتباري مع التطورات التي كانت تجري في عربستان. ففي شهر أيار سنة 1901 حصل «وليم نوكس دارسي» وهو إنكليزي أصاب له ثروة في أستراليا، على امتياز من شاه فارس للتنقيب عن النفط في المناطق الوسطى والجنوبية من بلاد فارس كلها. وبعد مرور ثمانية عشر شهرًا من أعمال المسح الجيولوجي، بوشر بالتنقيب عن النفط، في «كيا سرخ» وهو موقع أصبح يقع داخل الأراضي الفارسية، طبقًا للحدود التي تمّ الاعتراف بها فيما بعد، بالقرب من قصر شيرين، على طريق خانقين - كرمنشاه.

وعلى الرغم من مصاعب النقل والتموين وتدخل أفراد العشائر والموظفين، فقد تمّ استخراج كميات غير تجارية من النفط في ذلك الموقع في أوائل سنة 1904. ولما كانت هذه الكميات لا تبرر مدّ خط لأنابيب النفط إلى المحمرة، فقد تمّ التخلي عن ذلك الموقع، أي «كيا سرخ» وحيث إن ذلك التخلي لم يعق «دارسي» عن مواصلة نشاطه، فقد نقل نشاطه وعمليات التنقيب إلى أقصى الجنوب في إقليم «بختياري» والذي تمرّ الطريق الموصلة إليه عبر المحمرة ذاتها.

لم تكن البئر التي حفرت في أحد الجبال ناجحة. وأخيرًا، وحين كان «دارسي» يوشك أن يتخلى عن المشروع كله، تفجر النفط في منطقة «مسجدي سلمان» وذلك في اليوم السادس والعشرين من شهر أيار سنة 1908 أعقب هذا النجاح تأليف شركة النفط الإنكليزية الفارسية[152] في سنة 1909، وتمّ اختيار الموضع الذي ستقام فيه المصافي في جزيرة «الخضر» أو «عبادان» المقفرة الجرداء، التي تقع على شط العرب، وإلى بضعة كيلومترات جنوبي المحمرة.

كانت الفترة التي مرّت بها «عربستان» من سنة 1909 حتى 1914، ذات نشاط مكثف كان له تأثيره الذي أصبحت البصرة تحس به بشكل ملحوظ. ذلك لأن أول المنشآت النفطية قد كملت في سنة 1912. وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى، كان تصدير النفط يتمّ بمعدل ربع مليون طن في العام الواحد. ولقد أدّى هذا التطور إلى زيادة الأهمية الستراتيجية للخليج العربي، وممرات شط العرب، وجنوبي العراق زيادة جوهرية. ففي ربيع سنة 1914، وبمبادرة من السير ونستون تشرتشل أصبح للحكومة البريطانية النصيب المسيطر على «شركة النفط الإنكليزية الفارسية»، وبذلك غدت العلاقات بين شيخ المحمرة، والشركة، ودية بشكل ثابت.

أما منطقة «بشتوكوه» الحدودية فقد بقيت العلاقات اعتيادية في ميدان الخصومات بشأن القضايا العشائرية، وقضايا الرعي هناك، بالإضافة إلى قضايا الماء المشتركة في «مندلي»، ودائرة الكمارك في بدرة.

لم يشأ والي بشتوكوه، غلام رضا خان، الذي كان يتظاهر بالورع ذلك البخيل الجشع، الذي ازداد ثراء، وحصل على بيت له في بغداد، إلّا أن يدعم الادعاءات الملحة بالعرش التي كان يطالب بها «سلار الدولة» نصف المعتوه، وشقيق محمد علي شاه، الذي أبعد عن عرشه في سنة 1909، كانت التصرفات الدموية المتعبة لهذا الأمير تؤلف في الواقع، القسم الرئيس من منطقة الحدود التي تحادد طريق كرمنشاه والمحمرة، وذلك في السنوات الخمس الأخيرة من وقتنا الحاضر ذلك أن ظهوره كل سنة على مسرح الحوادث، وإغراءه بعض عشائر الحدود، وتهديداته لكل من كرمنشاه والمحمرة وعكوفه على أعمال السلب، والغدر، والعيش المضني في تلك المنطقة المعتصرة من الريف، قد أصبحت من الأمور الاعتيادية في ذلك الإقليم الخصب البهيج. ومع أن سلار الدولة لم يستطع أن يندفع ضد القوات الرسمية التي يتزعمها الأمير «فرمان فرما» التي تمثل الحكومة المركزية والعائلة الملكية، فإن الأمير فرمان لم يقدر هو الآخر أن يوطد الأمن في الريف أو أن يطرد سلار الدولة منه. وكان المنقبون عن النفط من جماعة دارسي، من بين الذين عانوا كثيرًا من الاضطراب العام في المنطقة. وذلك لأنه كان يتمّ إغلاق الطريق بصفة مستمرة، وتتكدس البضائع في بغداد، ولا تستطيع قوافل الزوار أن تتحرك.

ولقد أضافت ادعاءات «سلار الدولة» إشارة إضافية إلى الانقسامات المعتادة والحروب بين العشائر الكردية الفارسية، ووقوع الغارات وأعمال الالتجاء التي كانت تقوم بها القبائل العراقية الكردية من أمثال الهماوند، وزنكنة، والجاف والطلباني. ولم يلبث رؤساء هذه العشائر، أن انضموا إلى الحكومة بقوات تمّ تجميعها وتوجيهها ضد ذلك المطالب التعس بالعرش، والذي لم يتمّ إقناعه بمغادرة كردستان، إلّا بمشقة ظاهرة في سنة 1914، ومع ذلك فقد ظهر مرة أخرى عند الحدود العراقية.

* * *

وفي أقصى شمالي العراق تكررت الغارة الكبيرة التي قام بها الشيخ عبيد الله[153] في سنة 1880، ذلك لأن آخر أزمة بشأن الحدود والتي ثارت حول «وزنة» في سنة 1889 لم تتمّ تسويتها بعد. وفي سنة 1 واصلت القوات الفارسية الاستيلاء على أراضٍ كان الأتراك قد طالبوا بها وفقًا للشروط الغامضة التي

تضمنتها معاهدة سنة [154]1847.

وأدّى التمزق الداخلي الذي أصاب بلاد فارس، وساعدت عليه الرشاوى، إلى فتح الباب أمام غزو تركي تمّ الإعداد له طويلًا للاستيلاء على المنطقة المتنازع عليها. فقد شاركت الأفواج الحميدية. والقوات النظامية. والعصابات العشائرية في ذلك الغزو، حيث تمّ احتلال كل من «سردشت» و«بتنه»، وتهديد «أورميا». وتدمير السهل الذي يحيط بها.

غير أن الهجمات الفارسية المضادة التي قام بها الأمير فرمان فرما قد حالت دون تقدم الأتراك. ولكن في سنة 1907 أطبقت قوات تركية قوية، كانت قد رفضت الإنصات إلى احتجاجات الحكام الفرس، على مدينة «صاوج بولاق»، ولم يتمّ إنقاذ هذه المدينة من السقوط إلّا بالضغط الذي مارسه الممثلون الإنكليز والروس معًا، وإذ ذاك انسحب الأتراك إلى مسافة ما عن المدينة، وعن مدينة «أورميا»» أيضًا.

ولكن في سنة 1909، أثار وضع محمد علي شاه، والحالة الميئوس منها في بلاد فارس، مطامع الأتراك مرة أخرى، فعادت قواتهم مجددًا إلى احتلال المنطقة المتنازع عليها، وثم زرع الحاميات التركية في مناطق «قوتور» و«خوي» وسلماس، ومرغوار، وترغوار وبرادوست. أمّا مدينة «صاوج بولاق» فقد تمّ احتلالها باعتبارها جزءًا من شريط واسع وعميق من أراضٍ حدودية، لم تكن - مهما كانت الادعاءات القديمة -أراضي تركية منذ بضعة أجيال.

ولكن الأتراك أخفقوا في إخضاع الأكراد التابعين إلى فارس. في مناطق مريوان و«هورمان» وإن كانت هذه مناطق سنية، وتغلغلوا قليلًا بين القبائل الشيعية التي تقطن في إقليم كرمنشاه. ولقد أعطى الرحالة الأوروبيون في ذلك الوقت صورة زاهية لتجمع القوات التركية من الأناضول في نقاط الحدود، وللمشاكل والصعاب التي كان ضباط الحدود يعانونها في الوصول إلى ذلك الموقع، مدفوعين بحميتهم الوطنية، رغم أنهم كانوا يجهلون جهلًا تامًا تاريخ تلك المناطق وأوضاعها الجغرافية.

كان مستطاعًا تجنب مثل هذه الحوادث على أكثر احتمال، باستعمال الطرق الدبلوماسية بدلًا من الحروب الواسعة. ولهذا وجدنا أن قضية الحدود هذه أصبحت الآن تؤلف الاهتمام المباشر للبريطانيين، وذلك نتيجة وجود النفط في «كيا سرخ» وعلى ضفاف شط العرب، ومن هنا أصبح التصرف الروسي المشترك منذ سنة 1907، أيسر من ذي قبل. فلقد نجحت هاتان الدولتان في سنة 1 في بعث لجنة الحدود الفارسية التركية التي مضى على تأليفها في اسطنبول خمس وستون سنة. فلقد تقرر في سنة 1913 تجديد تلك اللجنة بانضمام كل من بريطانيا وروسيا إلى عضويتها، حيث تمّ التوصل إلى إخراج نسخة «الهوية الذاتية» القديمة بمشقة بالغة، وسمَّت كل دولة أسماء ممثليها، واستطاع البريطانيون - ببعد نظرهم -أن يحققوا أحد المشاريع الذي يقول بأنه إذا ما تمّ تحويل إحدى الأراضي الفارسية إلى تركيا فينبغي أن تحترم حقوق «وليم دارسي» النفطية المحولة. ولم يلبث ممثلو الدول الأربع أن اجتمعوا في مدينة المحمرة في شهر كانون الأول 1913، وقد مثل بريطانيا في ذلك الاجتماع كل من «راتسلاف» و«أرنولد واتسون».

سارت أعمال اللجنة لتخطيط الحدود في أمان ملحوظ، واشتمل خط الحدود الذي تمّ تثبيته على

انسحاب تركيا من معظم أجزاء المنطقة التي احتلتها مؤخرًا، ولكن خصصت لها مقابل ذلك قطعتين من الأراضي في منطقة خانقين -مندلي وفي شمال «سروان»[[155]] وهي المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم «الأراضي المحولة».

وصلت البعثة بعد ذلك إلى جبل أرارات في أواخر شهر أيلول 1914 وقد برهن عملها على مساهمة مهمة في موضوع العلاقات الفارسية التركية، وفي تثبيت الحدود العراقية الفارسية عن طريق وضع الأعمدة الإسمنتية ورسم الخرائط المطلوبة لها. ولم يستطع إنكار الفرس، بعد عشرين سنة من توقيع ذلك الاتفاق، أن يؤثر في الثقة بتلك الحدود والتي بقيت مقبولة حتى سنة 1950.

الفصل الثالث

الحرب والاحتلال البريطاني للعراق

1/ منتصف صيف 1914
2/ الحرب في الأقسام الواطئة في العراق
3/ عراق البريطانيين والأتراك خلال 1915 - 1916
4/ الكوت -بغداد -الموصل
5/ الإدارة البريطانية أثناء الحرب سنة 1917 - 1918

(1)
منتصف صيف سنة 1914

كانت الحوادث التي وقعت خلال الفترة من 1914 إلى 1918، قد أحدثت في عدد قليل من بلدان العالم تغييرات أعظم مما أحدثته في العراق. ذلك لأن العراق الذي انفصل عن الإمبراطورية العثمانية بعد أربعة قرون، قد شهد الآن تغييرًا تمثل في صفة الحاكم المتسلط عليه، من مسلم شرقي، إلى مسيحي غربي، كما تمثل في بروز روحية وتأثير في إدارته، يختلفان اختلافًا عميقًا، وفي تقبله لتأثيرات حضارية معززة تعزيزًا واسعًا في المجتمع والسياسة، وفي فرص اقتصادية جديدة.

إنه عالم متغير ذو وضع متحول، ومشاكل حديثة في الشؤون الدولية، وفي الدخول في غمرة فيض من الشهرة الأوروبية، والمطابقة التفصيلية مع شعوبه، ومواقعه وأوضاعه.

ومع ذلك فإنّ الأقسام المتأخرة من سكانه، وهي تؤلف الأغلبية، كانت تريد أن تترسم خطى حياة لم تتغير إلّا نسبيًا، في حين استمرت المشاكل الاقتصادية والسياسية في العراق، تضع العوائق أمام الحلول التي لم يتمّ ابتداعها إلّا بعد مرور أكثر من جيل.

ومن اللحظة التي وقعت فيها هذه البدع، التي لم تكن متطورة ولا متوقعة، حتى هذا التأريخ، برزت تأملات محددة اشتملت على مقارنة الواقع المحسوس مع ما يمكن تحقيقه.

بلغ الوضع بالشعب العراقي وحكومته في منتصف صيف سنة 1914 درجته، أصبحت فيها الشرور التي أوجدها انعدام الأمن، والانحطاط، والفقر، مما يمكن مشاهدته بيسر، ووصفه بما فيه الكفاية ولكن كانت هنالك أيضًا، وبصفة أقل وضوحًا، أسس طيبة للتفاؤل. فإذا ما تمّ تطوير العشائر قليلًا فإن المجتمع المدني، لا بدّ أن يتقدم بكل وضوح تحت تأثير التعليم، أو التمدن النسبي الذي كان يظهر نافعًا عند الموازنة.

ففي ميدان السياسة التي كانت محصورة في أقلية صغيرة كانت القومية العربية، قد أصابت لها مركزًا ثابتًا ولسوف تسود حقًّا، في حين بدأت ارتباطات الحركة القومية بأمثالها في كل من سوريا ومصر، بداية طيبة. على أن هذه القومية، لا يمكن لها عند قسم رفيع من العوائل السنية والبيروقراطية العثمانية، أن تحول دون ظهور عواطف مؤيدة للأتراك، ومخلصة للطرق القديمة.

وما عدا الحركة القومية، كانت عناصر أخرى قوية في العراق تعادي الحكومة على هذه الشاكلة. وكانت هذه العناصر على وجه التأكيد تقاوم كفاءة الحكومة في أيّ مجال يمكن استغلاله. فقد كانت العشائر، تتطلع إلى إمكانية الحصول على حكم قد يهيئ لها توفير مياه الريّ، وضمان أسواقها، ووقف المصادمات الدموية فيما بينها، ومعالجة أمراضها. ولكن الدولة وبصفة أكثر من العامة، بقيت هي البعبع البعيد المقيت، المتدخل، في حين كان العدو بالنسبة إلى شيوخ العشائر، يتمثل في أيّ تقدم قد يحصل على حساب سلطاتهم وحياتهم.

ومع كل ذلك، وفي الفترة التي سبقت سنة 1914، كان الميل واضحًا نحو تشديد سلطة الحكومة، وهي عملية كانت ممكنة بل ومؤكدة لأن تستمر في ظل الشكل الجديد للإدارة الذي بدأ في سنة ، ذلك لأن مثل هذه الإدارة، وإن كانت غير حصيفة، وأكثر مركزية، إلّا أنها كانت حيوية، وأكثر تحضرًا من أية حكومة عثمانية سبقتها. ذلك لانسجامها الإداري، حتى في الفترة المعقدة المرتبكة التي مرّت من سنة 1908 حتى سنة 1914، كان يحتوي مظاهر موثوقا بها. فقد وجّه اهتمام أفضل نحو التعليم، والخدمات الصحية، وتخطيط المدن وقد أدخل التحسين على قوات الدرك (الجندرمة) وغدت شرطة المدن كاملة، وأعيد تنظيم الجيش، وعدل النظام القضائي في جزء منه. كما ظهر بأن الاتفاقات الدولية التي عقدت خلال سنتي 1913 و1914، بين تركيا وبريطانيا وألمانيا قد أزالت الكثير من العقبات التي كانت تقف في طريق التطور.

و بالنسبة للتطور كان هنالك في الواقع، مجال لآمال طيبة. فعلى الرغم من وجود كثير من المشاكل التي لم تحل بعد، من أمثال تحسين الزراعة، واستخدام المياه، وتسوية الأراضي، إلّا أن بداية طيبة كانت قد بدأت بالنسبة لأعمال الريّ، كما أن مشروع سكة حديد بغداد قد كمل إعداده مؤخرًا ولقد تحسنت الملاحة النهرية هي الأخرى وفقًا للترتيبات التي طبقت في سنة 1913. وكان افتتاح المناطق الإنتاجية، والأسواق من شأنه أن يشجع التجارة والزراعة، ولربما يساعد على إيجاد الصناعة أيضًا، حيث تمّ إعطاء وعد بمنح امتياز لاستثمار النفط في ولايتي بغداد والموصل، إلى فرقاء قادرين قدرة جيدة على استغلاله إن تمّ العثور عليه.

وهكذا فإن المراقب الحصيف الذي كان ينظر إلى العراق في منتصف صيف سنة 1914، لا بد له أن يتنبأ بمستقبل لزيادة استغلال الموارد والمواصلات، ذلك لأن وجود مثل هذه المشاريع الموجهة من قبل حكومة غيورة تحررت في النهاية من الضغط الدولي، يمكن أن تنتج درجة من الثروة اللازمة لصيانة قوى أكثر قوة تستطيع أن تفرض الأمن وأن تهتمّ بتحسين الخدمات المدنية، وأن تعالج في الواقع الشرور البارزة في الإدارة.

ذلك لأن المجتمع لا بدّ وأن يتقدم حتمًا نحو مستويات أرقى. وحركة القومية المحلية كانت مستعدة للظفر بأسس أخرى لتوجيه الوضع الممتاز بل حتى الحكم الذاتي، داخل الإمبراطورية، غير أن الانفصال التام للأقاليم العربية عن الإمبراطورية، لم يكن مرغوبًا فيه لأنه لا يلقى الدعم لا من القوات المسلحة، ولا يحظى بأيّ عطف خاص من أوروبا، على النحو الذي كانت تتمتع به أقاليم البلقان المسيحية ولا يمثل وحدة الهدف بين العرب.

ولكن التصرف الذي أقدمت عليه ألمانيا في إثارة الحرب العالمية في شهر آب سنة 1914، ودخول تركيا في تلك الحرب، قد أدّى إلى اكتساح كل تلك الاعتبارات والآمال بصفة نهائية وإلى الأبد.

(2)

الحرب في الأقسام الواطئة من العراق

كان تدخل القوات البريطانية المسلحة في العراق سنة 1914 يمثل ضربة غير متوقعة إطلاقًا. فلقد تمّ إضعاف الجيش الهندي، نتيجة التكتيل الذي شرع به منذ الاتفاق الإنكليزي الروسي الذي عقد في سنة 1907. والواقع كان إرسال لواء من الجيش إلى مصب شط العرب قد اعتبر، إلى حدّ أدنى في المؤتمر الذي عقده رؤساء الأركان في «سملا» عملية معقولة، ولكن لم يتمّ التخطيط لها بصفة جدية.

ذلك لأن جميع القوات الهندية التي يمكن توفيرها من الهند ذاتها، كانت قد أرسلت إلى فرنسا عند اندلاع نيران الحرب، كما كان يخشى على الدوام من الاصطدام بتركيا بالنظر لما يثيره مثل هذا الاصطدام من خوف لدى الهنود المسلمين. وكذلك فإن الاستيلاء بصفة عملية على أراضي تقع على نهر الفرات أو دجلة لم يؤخذ بنظر الاعتبار في أيّ وقت من لدن الأوساط البريطانية المسؤولة.

لم تكن القيمة العسكرية المباشرة لإرسال حملة «الفاو» أو «البصرة» مقررة، بل كانت توجد في الواقع أسباب كثيرة لمقاومة مثل هذه الحملة. ولكن هناك مناقشات مناقضة لمثل هذا النقاش. فحتى قبل أن تعلن الحرب كان موقف الأتراك في العراق معاديًا بصفة جلية إذ تمّت مصادرة الممتلكات البريطانية من دون أدنى مبالاة وغادر الجواسيس الأتراك والألمان إلى بلاد فارس لإثارة العواطف المعادية للأجانب وراح أولئك العملاء يتطلعون حتى إلى فصل شيخ المحمرة عن فارس.

كذلك تمّت تعبئة الجيش وتجهيزه، وأعلنت الأحكام العرفية، ومع أن تحركات القوات التركية كانت متجهة بصفة رئيسة إلى الشمال نحو الأناضول، إلّا أن الأنباء قد ذكرت بأن تلك القوات قد تحركت جنوبًا أيضًا، أي إلى البصرة. كان هنالك سبب للخوف من أن وجود القوات التركية المتمركزة في رأس الخليج العربي سوف تؤدي إذا ما تحققت شراستها وتركت من دون تصدٍّ، إلى إضعاف مركز بريطانيا هناك وتقضي على الشيوخ الخاضعين للنفوذ الإنكليزي في كل من المحمرة والكويت، وحتى السعوديين إلى درجة ما، وأن تشجع العناصر المحرضة في فارس والتي يمكن استخدامها من لدن الألمان في الواقع، بمثابة تهديد مقلق، للهند ذاتها.

حصلت خلال شهور آب وأيلول وتشرين الأول مشاورات مكثفة بين لندن ودلهي، تبودلت فيها وجهات النظر العسكرية والسياسية البريطانية والبريطانية الهندية.

ولقد تمّ التركيز فيها، على التفكير المتزن الحكيم الذي يتمتع به السير برسي كوكس الذي أصبح الآن يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة الهند، بعد خدمة استمرت مدة اثنتي عشرة سنة في الخليج العربي.

أخذ الإحساس لتأييد فكرة إرسال حملة عسكرية إلى العراق، تتنامى قوته ببط، وباتفاق الآراء أو بالحماسة، كما تعاظم التأكد من احتمال دخول تركيا الحرب.

وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الأول، تمّ التوصل إلى قرار حاسم في الموضوع. كانت مهمة قوات الحملة، هي حماية المنشآت النفطية في عبادان وتشتمل في الوقت ذاته، على احتمال إنزال تعزيزات عسكرية ودعم الحكام العرب.

أبحر لواء من الفرقة السادسة (فرقة بونا) وفق أوامر مختومة تحت إمرة اللواء و. س. ديلامين وذلك في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الأول، وقد وصل هذا اللواء بعد أسبوع من تحركه إلى البحرين. وبعد أسبوعين تحركت نقليات هذا اللواء إلى الشمال. غدت الحرب مؤكدة في اليوم التاسع والعشرين من تشرين الأول حيث تمّ إعلانها في اليوم الخامس من تشرين الثاني. وقد أعلن السير برسي كوكس، باعتباره الضابط السياسي الرئيس لتلك القوة بأن الحكومة البريطانية ليست في نزاع مع العرب القاطنين على ضفاف شط العرب، طالما أظهر هؤلاء أنفسهم بأنهم أصدقاء، ولكن بريطانيا اضطرت نتيجة العدوان التركي إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة لحماية أصدقائها ومصالحها.

وفي فجر اليوم السادس من تشرين الثاني تمّ إسكات المدافع التركية في حصن «الفاو» من قبل المدافع البحرية البريطانية، وإذ ذاك نزلت القوات البريطانية في عبادان وسرعان ما تمّ تعزيزها لكي تصل بصفة متقدمة على مدى فرقة واحدة تحت قيادة الفريق السير باريت، أدّت المقاومة التركية إلى اتخاذ عملين شديدين في كل من «سيحان» و«الساحل»[156] في اليومين الخامس عشر والسابع عشر من شهر تشرين الثاني ولقد أخفقت المحاولات التركية لإغلاق «شط العرب» عن طريق إغراق بعض السفن فيه، من بينها السفينة «إقليد البحر»[157].

بقيت البصرة مكشوفة وتمّ الدخول إليها في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني[158] وقضي على أعمال النهب والحرق المتعمد فورًا، فاستتب الأمن، ورفع العلم البريطاني، ولوح البارزون والأهالي بإشارات الترحيب، ولم يلبث السير برسي كوكس أن أذاع مرة أخرى في بيان له بأن أيّ أذى لن يصيب السكان المدنيين، ولسوف يحترم العدل والحرية، وأن القوات البريطانية ستتصرف باهتمام وصداقة ثابتين، على هذه الشاكلة بدأ الاحتلال البريطاني للعراق.

تمّ إنجاز أهداف قوة الحملة الهندية (د) بصفة تامة فتمّت حماية عبادان، ودحرت القوات التركية، وتمّ ترويض الشيوخ الأصدقاء. فهل كانت هذه هي النهاية؟

ليس هناك أيّ قرار يعتبر أمرًا طبيعيًّا أكثر من البقاء بحزم في البصرة وفي ضواحيها وأن لا يجري أيّ تقدم عسكري آخر، ولكن نتيجة لضعف المقاومة التركية، وأملًا في رفع قيمة الاعتبار البريطاني، أبرق آمر المكتب السياسي[159] في اليوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى نائب الملك في الهند يقول له بأنه وجد أن من العسير علينا أن نرى كيف نتجنب الاستيلاء على بغداد، (والواقع أن إغراء بغداد بقي متواصلًا إلى أن تمّ الاستيلاء عليها في شهر آذار سنة 1917) ليقود الجيش إلى اندفاعات ومغامرات لم يشر إليها الدور الجوهري الذي كان يقوم به، ولو أن ذلك الأمر لم تحدد صيغته بجلاء نتيجة الانقسام الحاصل بين مجالس وزارة الحرب، والخارجية ووزارة الهند، ونائب الملك والقادة المحليين.

كانت معلومات القيادة العسكرية بالأوضاع الراهنة في العراق ضعيفة، ذلك لأن ضباط استخباراتها والضباط السياسيين لديها لم يكونوا على إلمام تامّ بأوضاع البلد، مثلما كان عليه السير برسي كوكس. كما حدث استخفاف بقوة الجيش التركي، ولم تنكشف النواقص الموجودة في ماكنة الحرب الهندية إلّا بصفة تدريجية.

ولكن مثل هذه الاعتبارات لا يمكن أن تفسر النقص القوي في تحديد أهداف قوة الحملة الهندية (د) بصفة دقيقة. فلغرض دحر الجيوش التركية الألمانية، كانت مساهمة هذه الحملة منذ بدايتها وحتى نهايتها، غير متعادلة لا مع ثمنها ولا مع الخسائر الفادحة التي وقعت.

وفي الوقت ذاته فإنّ أول اقتراح بالتقدم نحو بغداد، كانت قد رفضته كل من لندن ودلهي. وفي الأخير تمّ الاستيلاء على القرنة، وألقي القبض على والي البصرة «صبحي بك» وموظفيه وأغرق الزورق القديم المزود بالمدافع «مرمريس» ثم أعقب ذلك الاستيلاء على بعد أميال قليلة من الأراضي الواقعة غرب البصرة وشمالها، بما في ذلك منطقة «الشعيبة»، ولو أن الاقتراح الطموح بالتقدم نحو الناصرية والسيطرة بذلك على منطقة المنتفق، قد تمّ رفضه.

وجدت بداية السنة 1915، القوات البريطانية وقد وطدت أقدامها بصفة ثابتة على ضفتي شط العرب. أمّا بالنسبة إلى حكومة مدينة البصرة، وضواحيها، فقد تمّ تعيين حاكم عسكري، يعاونه أحد الضباط من دائرة الخدمة القنصلية في المشرق، هو ريدر. و. بولارد، وكيل القنصل في البصرة، بصفة مستشار مدني.

أدخلت «الروبية» إلى المدينة، وتمّ جلب قوات هندية وصومالية، والاتصال بالشخصيات البارزة من أهالي البصرة والأرياف، الذين بادروا بإرسال برقيات الترحيب إلى الملك جورج الخامس[160] كذلك قام نائب الملك في الهند، اللورد هاردنغ بزيارة البصرة في شباط 1915 واتصل السيد طالب النقيب[161] بالضابط السياسي البريطاني الرئيس عن طريق الشيخ خزعل في شهر تشرين الأول ليعرض خدماته عليه مقابل الاعتراف به أميرًا على البلاد، ولكن اقتراحه هذا تمّ رفضه ولم يعد يرى مرة أخرى في العراق، إلّا في سنة 1920.

رافق كثير من المواطنين وكل الموظفين تقريبًا الأتراك المنسحبين من البصرة، ومع ذلك فقد أنشئت صداقات مع «شيخ الزبير»[162] ورجال العشائر الذين يعيشون على ضفاف الأنهار. أمّا «عجمي السعدون» الذي كان يتنقل في أطراف الصحراء فقد عرض خدماته، لكنه رفض أن يظهر نفسه، وراح يساوم، وأخيرًا آثر الانسحاب، فيما بعد ليصبح حليفًا لا نفع به لدى الأتراك.

ظهرت في أوائل سنة 1915 دلائل تؤكد بأن الأتراك لا يمكن أن يتقبلوا الغزو البريطاني بيسر. وأنهم يستطيعون -بإجراءات مضادة -أن يوجهوا ضرباتهم باتجاه الجنوب في نهر دجلة حتى مدينة القرنة، وفي نهر الفرات نحو مداخل «الشعيبة» بل وحتى إلى عربستان عن طريق مهاجمة حقول النفط وخطوط أنابيبه. وكانت الخطة الأخيرة هي التي وقع الاختيار عليها ولذلك تمّ إفساد ولاء قسم من قبائل عربستان من مواطني المحمرة، فقطعت خطوط أنابيب النفط، وإذ ذاك تحركت قوة بريطانية

صغيرة وتمركزت في مدينة الأحواز. ولكن كان لا بدّ من مرور أسابيع من القلق الحاد، وإرسال المزيد من القوات، قبل أن يتمّ الاستيلاء على الأراضي النفطية.

أما في جبهة الشعيبة، حيث أوجدت فيضانات الربيع أقسى المصاعب بالنسبة إلى التموين، فقد تواردت الأنباء في شهر آذار عن هجوم محتمل تقوم به القوات التركية ومساعدوها من العرب. وأصبح هذا الهجوم وشيكًا في أوائل نيسان، وفي اللحظة التي تمّ فيها إنزال الفرقة الهندية المؤلفة حديثًا في البصرة، وهي الفرقة الثانية عشرة كانت معركة الشعيبة التي استمرت أربعة أيام من اليوم الثاني عشر، إلى اليوم الخامس عشر من شهر نيسان، من المعارك الحرجة الميئوس منها.

وقد انتهت هذه المعركة بانسحاب الأتراك، الذين طحنهم حلفاؤهم العرب طحنًا واسعًا، مما أدّى إلى انتحار القائد التركي «سليمان بك العسكري».

وابتداءً من اليوم الثامن من شهر نيسان أعيد تنظيم قوة الحملة الهندية (د) في صفة فيلق (فيلق الجيش الهندي الثاني) تحت قيادة الفريق السير جون نكسون.

كانت الأوامر التي نقلت إلى الفريق نكسون تقضي بأن «يسيطر على ولاية البصرة وتلك الأجزاء من الأراضي المجاورة التي قد تؤثر في أمنها، وأن تضمن سلامة حقول النفط وخطوط أنابيبه ومصافيه... وأن يضع الخطط لاحتلال فعال ولتقدم آخر نحو بغداد».

بدت هذه الأوامر، في نظر قائد يعتمد عليه اعتمادًا فائقًا، غير قابلة لتجاوز الهجمات المحدودة التي سوف تدفع بقواته إلى أماكن أكثر عمقًا داخل العراق، وتحقيق الأغراض السياسية التي يتوخاها السير برسي كوكس بما في ذلك السيطرة على العشائر الكبرى، وعلى العراق.

وفي شهر نيسان بعث الفريق نكسون برتل يقوده العميد «غورنج» الذي استطاع بعد ثلاثة أشهر، أن يعيد الوضع إلى ما كان عليه في عربستان، وأن يعاقب الثائرين من رجال القبائل، وتلا ذلك بأن وجه الفريق نكسون، في شهر أيار، اللواء «طاونزند» والفرقة الهندية السادسة المزودة بوسائل نقل محسنة في الأنهار. كان على القوارب التي أعدها «طاونزند» أن تقدم بمساندة بحرية نحو الشمال من القرنة التي تحيط بها الأهوار، وكان هدفه من وراء هذه الحركة هو الوصول إلى مدينة العمارة. ولقد نجحت هذه العملية نجاحًا باهرًا، نتيجة الانسحاب المخبول الذي قام به الأتراك، وبذلك تمّ الاستيلاء على مدينة العمارة في اليوم الثاني من شهر حزيران 1915 وحينذاك وبإذن متردد فيه من «سملا» أصدر الفريق نكسون أوامره إلى قوة يقودها العميد غورنج باحتلال مدينة الناصرية. ولقد كملت هذه المهمة في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز، وبعد كفاح بطولي ضد الحر وأوضاع الأهوار حيث أدّى ذلك إلى احتلال المثلث الذي يتألف من الفاو والعمارة والناصرية، في حين تمّ ترك الفيلق الثاني موزعًا، وعلى حدة من مواقع خطوط مواصلاته في خمس مجموعات رئيسة في البصرة والقرنة، والأحواز، والعمارة، والناصرية.

في هذه المرحلة وبهذه الدرجة من الانتشار، استطاع هذا الفيلق، بل كاد أن يحقق سيطرته وتموينه. ولكن كان هناك الشيء الكثير مما ينبغي الإقدام عليه ذلك أن مسائل الاعتبار، وإغراءات احتلال بغداد، قد حملت الجيش على مواصلة التقدم على الرغم من كل الاعتبارات العسكرية الأساسية.

ولقد كان من بين هذه الاعتبارات هو الردّ المباشر على الفشل الأخير الذي أحاق بالإنكليز في معركة «غاليبولي»[163] كما كان يعود قسم آخر من تلك الاعتبارات إلى التوقع بأنه ليس من المستحيل حدوث احتلال روسي.

كان وزير شؤون الهند الذي ما يزال هو المسؤول عن حرب العراق، قد حمل على أن يوافق على زيادة في خطوط المواصلات تبلغ مئة وخمسين ميلًا، كانت تعتبر ضرورية للوصول إلى الكوت، و«علي الغربي»، وإلى مفرق الغراف - دجلة. بدأ طاونزند في اليوم الأول من شهر أيلول بتركيز فرقته ولواء الخيالة السادس في«علي الغربي» فوق العمارة، فوصل إلى موقع «الصناعيات» واستولى عليه، وبذلك حقق انتصارًا حاسمًا في اليومين 27 - 28 من أيلول على قوات «نور الدين بك»[164] وعزز ذلك الانتصار بتعقب القوات التركية بكل حماسة، عبر منطقة الكوت وما جاورها، حيث وصلت قواته إلى «العزيزية» في اليوم الخامس من شهر تشرين الأول.

في غضون أيام قلائل وبعد تبادل البرقيات مع الهند ولندن، تمّ التوصل إلى القرار الحاسم في محاولة الاستيلاء على بغداد دون مزيد من الضجيج والجعجعة، بعد أن تمّ توفير وسائل النقل الوافية. ومن دون أية تحفظات كمل التركيز باتجاه العزيزية في اليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني في الوقت ذاته الذي تمّ فيه، وبدون علم طاونزند، نقل فرقتين تركيتين جديدتين تحت قيادة «خليل باشا»[165] من غاليبوي إلى العراق، في أعقاب انسحاب القوات البريطانية هناك، حيث وصلت هاتان الفرقتان إلى العراق لتعزيز الجيش السادس التركي الموجود فيه.

اضطرت الفرقة السادسة الهندية بعد تقدمها ونجاحاتها الأولى، وأخيرًا انتصارها اللامع في «المدائن»، إلى التراجع مرغمة بطريق «اللج» و«العزيزية» إلى مدينة الكوت، وفقًا لما ذكره التاريخ العسكري البريطاني الذي كتبه اعتباطًا كتاب آخرون. وصلت القوات البريطانية المتراجعة إلى الكوت في اليوم الثالث من شهر تشرين الثاني وبدلًا من التراجع بصفة أكثر، فقد طلب إلى طاونزند أو إلى قواته الضعيفة المتعبة بوقف التراجع والاحتفاظ بمدينة الكوت. بدأ الآن حصار الكوت[166] واستمر هذا الحصار مئة وأربعين يومًا حتى اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان سنة 1916، وانتهى باستسلام الحامية البريطانية من دون قيد أو شرط.

(3)

عراق البريطانيين والأتراك خلال 1915 - 1916

كان وقع المسرح العراقي وشعب العراق على الغزاة، غير ملائم بصفة عامة، فلقد تأثرت القوات من جميع الأصناف، بعزلة الصحراء التي تثير الاشمئزاز، وبالفقر والقذارة الطاغيين في القرى، ذلك أن المستويات الواطئة من الحياة، والصنوف المتدنية من البشر التي واجهتها تلك القوات، فجعلتها تحكم عليها بأنها كانت أناسًا من الكسالى والشحاذين واللصوص المتذللين والديوثين الذين كانوا يشاهدون في أطراف المعسكرات الإنكليزية.

ولم تتأثر هذه الانطباعات بالعمال المغايرين بدنيا والتابعين لفيلق العمال العرب الذي تمّ تأليفه على وجه السرعة، ولا بحراس حوانيت الأسواق الطامعين، والابتزاز المجرد من الخجل والقاتل في الغالب، وتمزيق جثث القتلى في ميادين المعارك بأيدي أفراد العشائر الساكنين على ضفاف الأنهار.

لم يتيسر لأحد، عدا الضباط السياسيين، الالتقاء بالعناصر الطيبة والمواطنين المحترمين، ورؤساء العشائر أو القرى الذين ظلوا يتمتعون بصفاتهم من الاحترام الشخصي والمرح والذكاء، وإن بقوا، مع الأسف الشديد، غير معروفين إلى الأغلبية الساحقة من أفراد القوات فإذا لم يكن الجندي الهندي ورفيقه المسلم، معروفًا بصفة خاصة لدى سكان الجنوب من العراق، فالضابط والجندي البريطانيان يكونان غريبين كلية بالنسبة لاختلاف طرائقهما وأمزجتهما ووقعهما، ومستوياتهما عن الجنود الأتراك.

وعندما تتجمع الواجبات أو المصالح المشتركة في الأداة النهرية مع الفرقاء المتعبين، أو في اجتماعات المقاهي بأشكال جيدة من العنصرين سوية، سرعان ما يسهل قيام علاقات ودية، ولكن مثل هذه الحالات كانت نادرة جدًّا. فقد ثبت عدم الإدراك والردع الذاتي المشتركين بين الجيش والسكان، دوامهما بصفة مؤسفة، حتى لو تصرف أفراد القوات المسلحة تصرفًا حسنًا، ودفعت مبالغ وفيرة لكل السلع والخدمات، ولم تكن الرقابة صارمة، ومن ذلك إسكان الجنود في المدن، واتخاذ إجراءات الحصار لحماية التموينات من غارات العدو، وفرض الإجراءات الصحية، والحجر الصحي الشديد، والسيطرة على الحركة والسفر، وإنشاء الطرق عبر القنوات، والتلف الذي تلحقه الإجراءات العسكرية بالحاصلات وبالبساتين، كل ذلك كان من الأمور المحزنة المتواصلة.

وفضلًا عن ذلك فإن الاتصالات الأولى بالإدارة المدنية الوليدة[167] التي كان يديرها السير برسي كوكس، ومساعده المخلص الذي لا يكل، السيد أرنولد ولسون، قد طغى عليها انعدام أيّ تأكيد بأن الاحتلال سيكون دائما، فما إن تأثر البريطانيون بالحذر وبالشكوك الصادرة عن الفرنسيين، حتى كان صمتهم عن هذا الأمر، يعتبر مقدمة فعالة لتعاون نابع عن قلوب العراقيين، فقد يعود الأتراك الآن ولكن كثيرين، بل إن معظم البارزين من سكان المدن والعشائر، بدا عليهم بأنهم كانوا راغبين في إظهار أفضل تعاون يمكن توجيهه ويكون مفيدًا إلى درجة قصوى[168].

لم تكن الحماسة الخالصة والمجربة لدى الضباط السياسيين القادمين والتي تعتبر من أغرب

المفارقات إزاء أسلافهم الأتراك، قد أحدثت أدنى ضرر بالمجتمعات التي لم تتعود الطمأنينة التي حصلت مؤخرًا أو التطلع إلى أعمال السلب ثانية، أو الأعمال التي كانت تثيرها الدعاية التركية. فلقد كانت هناك أرتال تقوم بأعمال تأديبية كثيرة وغير ناجحة في بعض الأحيان، وذلك لاقتناص المعتدين والمذنبين. وفي الوقت ذاته كانت الدوائر السياسية المقيدة، سيئة التجهيز، تغص بالكتبة من الهنود، وتطفح بأصحاب الالتماسات، وتشهد منذ الصباح حتى الليل قضايا التصرف بالأراضي، والإيرادات والأمور العشائرية، والمحاكمات الإجرامية، والقضايا البلدية، ومهام الشرطة والمحاولات الجبرية لمواجهة الطلبات العسكرية المتزايدة للحصول على المعلومات، وبطاقات التجول، والعمل والتجهيزات.

أدّى احتلال مدينة العمارة إلى إدخال البومحمد، وبني لام داخل نطاق الإدارة الجديدة التي كانت مطبقة في الناصرية. أخذت العلاقات تتوطد بالتدريج، كان كثير من زعماء العشائر يخجلون من الاتصال بحكومة مسيحية مستحدثة وقد استنكر البعض منهم مثل ذلك الاتصال، ورفض الإذعان لتلك الحكومة. ففي المنتفق كانت زيادة السيطرة بطيئة وشاقة، ولذلك تمّ ترتيب نوع من العيش بسلام بين رؤساء آل السعدون وفلاحيهم الاعتياديين، فبرزت عن ذلك أداة بسيطة للإدارة، وشرع بمجمع الإيرادات، وأصبح مستطاعًا إقامة حكومات إدارية في الأرياف يديرها مديرون من أفراد العشائر أنفسهم، وحوصرت العداوات المريقة للدماء، وجندت قوة من شرطة الهجانة كانت مقدمة لقوات المرتزقة في العراق[169].

ولم يقع في البصرة أو القرنة ما يعكر الطمأنينة فيها. أمّا في الصحراء فقد أصبحت قبيلة «الضفير» مسؤولة عن مسيرات الحدود، وقد تمّ استدعاء ابن الرشيد، من قبل السير برسي كوكس لكي يطبق الصلح، لكنه فضل أن يظل يدور في الفلك التركي.

وشرع في منطقة العمارة بتطبيق نظام المقاطعات الزراعية، وذلك لعدم وجود أية تغييرات يمكن اتخاذها هناك، وتمّ فرض الضرائب بنوع من الفطنة.

وبعد احتلال مدينة الكوت شرع باجتذاب الشيوخ الذين كانوا موالين للأتراك، الواحد منهم تلو الآخر، وذلك بعد أن حصلت تغييرات حاسمة في المواقف، وبقي «والي بشتوكوه» يحتفظ بالحياد الخاضع للمراقبة، في حين كانت قبيلتا «زبيد» و«ربيعة» في حالة انتظار للأحداث.

بقيت العلاقات مع الشيخ خزعل قوية وودية، وقد أعيدت له سلطته القبلية التي تعرضت لهزات عنيفة في أوائل سنة 1915، أما «مبارك» شيخ الكويت الذي ظل مخلصًا للإنكليز حتى النهاية قد توفي في شهر تشرين الثاني 1915 وقد تنازل ولده «جابر» الذي خلفه لمدة سنة واحدة، عن الرئاسة إلى أخيه «سالم» الذي تطلب موقفه الموالي للأتراك، وجود قوات بريطانية في الكويت.

وبالنسبة إلى عبد العزيز بن سعود فقد تمّ إرسال بعثة حسن النوايا كان يمثلها النقيب شكسبير من الإدارة السياسية الهندية، وذلك عند اندلاع نيران الحرب، ولكن هذا المبعوث قتل في حادث مأساوي خلال معركة وقعت بين آل سعود والرشيد في شهر كانون الثاني 1915، ولذلك انشغل ابن سعود بالتمرد الذي حدث بين أفراد القبائل الخاضعة له وفي شهر كانون الأول سنة 1915 تمّ التوقيع على

معاهدة اعتراف وصداقة متبادلين بين ابن سعود والحكومة البريطانية وكان السير برسي كوكس هو الذي نظم تلك المعاهدة، وفي شهر تشرين الثاني 1916، وبعد استعراض حكومي في «البصرة»، قرر البريطانيون منح ابن السعود كمية من الأسلحة، وهبة مالية تبلغ ستين ألف باوند كل سنة.

وإذ قرر ابن السعود تأجيل التسوية مع ابن الرشيد فقد كان ينظر بعين الشك إلى الثورة والادعاءات التي أظهرها أمير مكة الطموح ذو الفكر الثاقب، الحسين بن علي، غير أن ابن السعود نفسه، ولأسباب نابعة من السياسات العربية، لم يشارك في الحرب.

أدّى تراجع الأتراك إلى انتقال كبار الموظفين من جنوبي العراق، الأمر الذي جعل الذين يمارسون أعمال النهب، والممتنعين عن دفع الضرائب، يقدمون على إتلاف السجلات الحكومية، ولذلك كان على الإدارة الجديدة أن تبدأ من لاشيء وكان استبدال اللغة التركية باللغة العربية يتطلب الاحتفاظ بالكثير من أشكال الإجراءات التركية التي كانت سائدة، بما في ذلك قضايا تخمين الإيرادات لأنه كان يتعذر وجود ما هو أفضل منها.

كان يجري استيفاء الرسوم الكمركية بنسبة عشرة في المئة عن جميع مدخولات السلع المدنية، وقد بقي الفصل في قضايا الإجرام في يد الحاكم العسكري والضباط السياسيين ومساعديهم.

من بين الشروط التي ألغاها قرار تركي نشر في كل أنحاء الإمبراطورية التركية إثر اندلاع نيران الحرب قرار يقضي في ذلك الوقت بعدم الحاجة أو السؤال، أمّا بالنسبة إلى القضايا التي تقع بين رجال العشائر، فقد تمّ تطوير قانون خاص هو«نظام المنازعات العشائرية» الذي ظل ساري المفعول لسنوات عديدة وكانت القضايا المدنية تجري معالجتها على يد محاكم أنشئت حديثًا في مراكز متتابعة، ويتمّ تنفيذها باللغة العربية، كذلك تمّ إنشاء تشكيلات للشرطة، وللشرطة المحلية تحت إشراف الضباط البريطانيين في كل من العمارة والناصرية. أما قوات «الجندرمة» التي عرفت باسم «الشبانة»، فقد ظلت تطبق الأوامر تحت إشراف الضباط السياسيين، وتمارس مختلف الخدمات في المدن الصغرى والأرياف الواقعة على ضفاف الأنهار.

كانت قوات الشبانة في منطقة العمارة ذاتها قد تألفت من الشيوخ البارزين أنفسهم. أمّا في القرنة والأهوار فلم يكن أفراد الشبانة هؤلاء من أبناء العشائر. وفي الناصرية وسوق الشيوخ أضيفت إلى قوات الشرطة فيهما تشكيلات من الخيالة العشائريين تحت إمرة القيادة العسكرية بصفة مباشرة.

ومثل هذا الاهتمام تمّ بذله حسب المستطاع، وفي وقت مبكر أيضًا، نحو المتطلبات الصحية حيث تمثل في صفة مستوصفات ومستشفيات تقوم بخدمة السكان المحليين، وكذلك الإصرار على التمسك بالأمور الصحية والسيطرة على التزود بمياه الشرب في المدن، واتخاذ الإجراءات المضادة لمرض الملاريا والأمراض الوافدة الأخرى.

وتمّ في البصرة إنشاء مصلحة متوسطة للأنباء حيث تمّ إصدار صحيفة باللغتين العربية والإنكليزية [170].

وأقدم المصرفان الشرقي والعثماني الإمبراطوري على فتح فروع لهما في مدينة البصرة، وسرعان ما

أعقبهما في ذلك المصرف الفارسي الإمبراطوري[171] وبدأت في سنتي 1915 و1916 مدارس ابتدائية قليلة تمارس أعمالها، وقدمت الهبات إلى مدرسة التبشير الأمريكية في البصرة[172] وكذلك إلى المدارس التي تديرها الأقليات المسيحية واليهودية هناك.

غير أن الاحتلال البريطاني لم يكن في هذه المرحلة ليشمل سوى أجزاء صغيرة من العراق. أمّا بقية الأجزاء فقد بقيت تحت إشراف الحكومة التركية التي تعاظمت عسكريًا وفظاظةً ووهمًا، فقد غادر بعض المقيمين الأجانب في بغداد قبل إعلان الحرب إلى كل من البصرة والمحمرة، وبقيت الطائفة البريطانية مصونة غالبًا عندما انفجرت الحرب، ولم يلبث الرجال من أفرادها أن غادروا إلى سوريا حيث استطاع جمال باشا والي بغداد السابق والمعروف بصفة شخصية لدى معظم البريطانيين، بتدخله أن يضمن إطلاق سراحهم من دون أدنى قيد أو شرط، في حين عاد البعض منهم إلى العراق، وكان من بين هؤلاء المقدم سون وأرثر تود اللذان عادا إلى البصرة عن طريق مصر[173]، أمّا النساء البريطانيات فقد مكثن في بغداد حتى شهر آذار 1917 حين تمّ إرسالهن إلى اسطنبول ليبقين فيها بقية أيام الحرب.

ولقد تعرضت المصالح الأجنبية وكذلك مصالح معظم العراقيين الممتازين لخسائر فادحة، نتيجة القيود المفروضة وأعمال المصادرة الشديدة والاغتصاب الذي يندر أن يدفع أيّ تعويض عنه وازداد سوء معاملة الأتراك للسكان، تبعًا لتعاظم الحركة القومية العربية فاشتد الأتراك في سخطهم نتيجة عدم مبالاة العرب، أو سوء موقفهم إزاء المجهود الحربي الذي كان حكامهم يبذلونه فقد تمّ حل «اللجنة الحرة»[174] في سنة 1916 وأوقفت أعمال البعثات التبشيرية الأجنبية، الكرملية منها واليهودية والبروتستانتية في بغداد والدومنيكية في الموصل، وفرض الحظر على نشاطها وتمّ فرض التجنيد بشدة على الطبقات التي كانت معفاة منه قبلًا، وأوجدت التعبئة العامة، المزيد من المصاعب الكثيرة.

وتمّ تعزيز الإعلان المبكر للحرب المقدسة ضد الكفار، من لدن جميع الوعاظ في أيّ مسجد يعود إلى طائفة السنة أو طائفة الشيعة، يستطيع الأتراك التأثير فيه، وتمّ خلق إحساس شعبي أو ديني إلّا أنه كان ضعيفًا ولفترة قصيرة في مدينة البصرة خلال سنة 1915، ولكن هذا الأمر برهن على أنه ممكن في ظل مثل هذا التنكر، وذلك بتعبئة بضعة آلاف من أفراد العشائر المتعطشين إلى أعمال السلب، من أواسط العراق، وبضع مئات من جنوبي كردستان وانضمامها إلى القوات التركية التي كانت تقاوم في الشعيبة وفي عربستان[175].

ولقد كانت القوة الحربية لهؤلاء غير ذات بالٍ، وكان نتاجها عبارة عن حدّة إضافية بين الأتراك والعرب، وفشل مشروع الجهاد بصفة نهائية، ذلك أن رجال العشائر عادوا إلى أهاليهم مطمئنين بعد أن تأكدوا أن هربهم لن يعرضهم للأذى على أيدي البريطانيين المحتلين بصفة مؤقتة، ذلك أن كثيرًا من شيوخ العشائر قد بدلوا ولاءهم عدة مرات -إذا كان حدسهم، وتصرفاتهم العقيمة في التشبث تستحق أن تذكر - وهكذا استمر الأتراك يغدقون المنافع على عجمي السعدون وابن الرشيد،

ويحرضون الرجال في أواسط الفرات على مقاومة الغزاة الكفار. ولقد جوبهت هذه الجهود بالخلافات العميقة القائمة من ناحية، وبالدعاية البريطانية من ناحية أخرى، وكذلك بالاتصالات العشائرية السابقة التي لم تنتج عنها أية نتائج حربية.

وفي الوقت ذاته تطورت في المدن المقدسة حالة خطيرة جدًّا بالنسبة إلى الأتراك ذلك لأن حقد الأتراك على رجال الدين في النجف وكربلاء لم تخفَّ حدّته بعد، فقد وجد الهاربون من صفوف القوات التركية ملجأً لهم في مدينة النجف، وجرت محاولة لإنقاذهم مما أضاف المزيد من أعمال الاغتصاب والشغب الحادة، والانتقام التي أحدثت العطب بالأبنية المقدسة.

ولم تلبث الحشود الحانقة أن تغلبت على القوات التركية، ونهبت دوائر الحكومة، وأقامت حكومة مؤلفة من بعض المواطنين البارزين وأخذت حركة الثورة ضد الأتراك تنتشر إلى كربلاء وغيرها، نتيجة الدعم الواسع الذي حظيت به من لدن أفراد العشائر. وطُردت الحامية التركية والموظفون الأتراك، وأحرقت منازلهم ودمرت ممتلكاتهم، ولكن هذه الحركة لم تتطور إلى عمل موحد وسرعان ما خمدت، واستطاع الأتراك، بعد فترة من المصالحة والتهدئة، أن يستعيدوا سلطتهم الاسمية.

وتطورت المراسلات في شهر أيلول سنة 1915 بين الناطقين باسم المدن المقدسة والسير برسي كوكس، حيث عرض أولئك الناطقون بعبارات تصويرية رفيعة، نقض ولائهم للأتراك في حين قدم لهم السير برسي كوكس هبات من الأموال لقاء ذلك.

بعد ستة أشهر أخرى انفجرت الاضطرابات مجددًا في كربلاء، فقد أدّت محاولة اعتقال بعض الأشخاص إلى أعمال عنف، تمّ طرد الأتراك من المدينة خلالها مجددًا وأعقب ذلك حدوث الأعمال نفسها في كل من النجف والحلة، ولقد كانت الحلة مسرحًا لمأساة ظل الناس يتذكرونها مدة طويلة، ذلك أن القوات التركية التي ظهرت خارج المدينة في شهر تشرين الثاني 1915، قد أقدمت على اعتقال عدد من الرجال المعروفين في المدينة فشنقت بعضًا منهم، ثم ضربت قسمًا من المدينة ونهبته.

أما في شمالي العراق فإن الحياة الاقتصادية وتجارة المرور إلى فارس، قد تعرضت إلى كارثة نتيجة تعطيل خط البصرة التمويني، الأمر الذي أدّى إلى تراكم الحبوب والتمور المعدة للتصدير، في الوقت الذي تعاظم فيه نقص المنسوجات، والأدوات، والحاجيات الضرورية المستوردة، وبذلك شلّت الحركة التجارية، وصاحب حركة إصدار العملة الورقية التي فقدت قيمتها، احتكار وحشي للذهب، وللمواد التي لها قيمتها، وبذلك غدت الحياة المدنية أكثر اضطرابًا وأقل تحملًا، ولقد تعقدت تلك الحياة بزيادة الضغط على الأقليات، وبظهور اللاجئين الأرمن بالمئات نتيجة المذابح التي وقعت بينهم وبين الأتراك في الأناضول خلال سنتي 1915 و1916.

ولقد وجد بعض هؤلاء اللاجئين مستقرًّا لهم في المدن، في حين تفرق البعض الآخر بين أفراد العشائر. واضطر الحكام الضعفاء المعتصرون إلى تجاهل الأوامر الصادرة إليهم بالقضاء على تمرد العشائر، ومع ذلك كانت توجد بعض الضربات الموجهة من قبل الحكومة التركية.

(4)
الكوت -بغداد -الموصل

استغل تراجع طاونزند إلى الكوت في أوائل شهر كانون الأول، استغلالًا تامًّا في نهاية ذلك الشهر. كان برسي كوكس قد غادر العراق، طبقًا للأوامر التي صدرت إليه قبل أن يكمل حصار الكوت. كان في داخل مدينة الكوت حوالي ستة آلاف عراقي، ولقد تمّ رفض تنفيذ الاقتراح الداعي إلى إخلاء هؤلاء العراقيين من المدينة، بدأ الحصار بهجوم تركي عنيف في اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الأول، ولم ينجح ذلك الهجوم، ولم يتكرر أيضًا. كانت القوة التي يقودها خليل باشا في ذلك الوقت وما يليه، تتألف من عناصر قوية من الفيلق التركي الثالث عشر (الفرقتان 35 و36) والفيلق الثامن عشر (الفرقتان 45 و51) إضافة إلى الفرقتين الثانية والثانية والخمسين اللتين وصلتا فيما بعد.

كان جيش خليل باشا أكثر عددًا، وأيسر تجهيزًا من القوات التي جاءت لنجدته، أمّا جيش طاونزند فكان مؤلفا من فيلق دجلة، المؤلف من الفرقة الهندية السابعة والتي عرفت بعد فترة قصيرة باسم الفرقة الهندية الثالثة، ولواء الخيالة السادس، وفيلق من قوات متنوعة، وقد تولى إمرة قيادتها ابتداءً من اليوم الثاني عشر من شهر كانون الأول الفريق «إيلمر». تركزت هذه القوات في «علي الغربي» منذ الأيام الأولى لسنة 1916، ومن ثم تحركت في أعالي النهر، واحتلت بلدة «شيخ سعد» لكنها أخفقت في الاستيلاء على موضع «أم حنة» في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني [176]1916. لكن أحوال الفيضان، ووجود الأوحال، والمرض، ونقص وسائل النقل والتموين، قد أوقفت عمليات هذه القوات بحيث غدت غير قابلة للحركة قبل أسبوع من ذلك الوقت، استخلف الفريق السير نكسون الذي انهارت صحته، بالسير برسي ليك في منصب القيادة العليا، كانت العناية الأولى التي أبداها السير ليك، هي التخطيط لتحسين التسهيلات في ميناء البصرة، لأن الاضطراب والفوضى كانا ضاربين هناك، ولغرض الإقدام على تعزيز الأسطول النهري الذي كان يكتنفه النقص المشين، وشق الطرق، ومدّ سكك الحديد.

أدّت هذه الخطة إلى إعطاء وعد بإجراء تحسينات مقبلة، لكن تلك التحسينات جاءت كلها متأخرة جدًّا بالنسبة إلى عمليات الكوت، وكان إرسال الفرقة البريطانية الثالثة عشرة من أوروبا، والعملية الشاقة لتحويل السيطرة على الجيش البريطاني والجيش البريطاني الهندي، وقوة الحملة الهندية (د) والتي أصبحت الآن تعرف باسم «قوة حملة بلاد الرافدين» من الدائرة الهندية إلى السيطرة المباشرة لوزارة الحرب البريطانية، كل ذلك كان من العوامل الأخرى المشجعة، كذلك كان احتلال الروس لأرضروم في اليوم السابع عشر من شباط، وتقدم قواتهم جنوبا نحو كرمنشاه على الطريق المؤدي إلى بغداد، من العوامل المشجعة أيضا.

ولكن النجوم التي تسري في مسالكها وبتحالف قوي منعها من الانحطاط العسكري الخالص، والأوضاع المدمرة للقلوب، كل هذه القوى قد تحالفت الآن ضد فيلق دجلة، ذلك أن الهجوم الموعود به على الضفة اليمنى من فرع «الدجيلة» قد تحول إلى كارثة، نتيجة سوء فهم القادة وكانت

الطلبات التي تقدم بها «طاونزند» للنجدة، تشير إلى تواريخ متأخرة جدًّا بالنسبة إلى طاقة تحمله.

خلف «غورنغ» الفريق «إيلمر» في قيادة الفيلق، واستطاع بقوات جديدة من الفرقة الثالثة عشرة التي يقودها اللواء «ستانلي مود» أن يقتحم موقعي «أم حنة» و«الفلاحية»[177] وذلك في اليوم الخامس من شهر نيسان، ولكن خط «الصناعيات»[178] قد برهن على عدم اختراقه. أما موقع «بيت عيسي» على الضفة اليمنى من النهر، فقد تمّ احتلاله[179] ولكن الهجوم الذي وجّه في اليوم الثاني والعشرين من نيسان ضد «الصناعيات» لم يكن ناجحًا وسبب خسائر فادحة.

ارتفع عدد القتلى من فيلق دجلة، خلال أربعة شهور إلى أكثر من ثلاثة وعشرين ألف رجل، وكانت الهجمات الجبهوية الأخرى خارج نطاق البحث، في الوقت الذي غمرت فيه الفيضانات أجنحة ذلك الفيلق، ولم تعد التموينات التي تلقيها الطائرات تحول دون النهاية المحققة، كما أن المحاولة اليائسة غير الجديرة التي أريدَ بها شراء سلامة الحامية بالمال من القائد التركي، قد تمّ عرضها فرفضت وتمّ إرسال كل من «لورنس وأوبري هوبرت» إلى العراق للقيام بجهد لم يكن السير برسي كوكس قد وافق عليه[180].

وأخيرًا فشلت مغامرة بطولية لاقتحام الحصار من ناحية النهر، عن طريق استخدام إحدي سفن شركة لنج المعروفة باسم «جلنار» التي كان يقودها النقيب «كولي». وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان، استسلم طاونزند هو وأفراد حاميته المؤلفة من ألفين وست مئة وخمسين نفرًا من البريطانيين، وستة آلاف وخمس مئة نفر من الهنود. كانت المعاملة المقيتة في العراق وتركيا، لأسرى الكوت الذين وقعوا في أيدي الأتراك، والإجراءات والتقرير الذي أعدته لجنة العراق، والذي ألقت فيه اللوم عن تلك الهزيمة على عاتق كل من يخصهم الأمر، قد أعدت بأيدٍ سخيةٍ ولكن متحاملة، إنما تعود بالأحرى، إلى تأريخ الجيش البريطاني، أكثر مما تعود إلى تأريخ العراق. ومع كل ذلك تمّ تقييم المؤثرات المحلية لاندحار الكوت، ذلك لأن الكثيرين من أفراد العشائر المتقلبين قد غيروا مواقفهم مجددًا، وانسحبوا من الميدان، ولهذا فلم يبقَ في مستطاعنا عمل شيء ما، سوى بذل القليل لتطوير الإدارة المدنية، أو توسيع نطاقها، فيما وراء ضفاف النهر، وقد ازداد التردد لدى سكان المدن في تعريف أنفسهم للبريطانيين، ولو أن ذلك كان أقل مما كان متوقعًا له.

بدأ الأتراك الذين دخلوا الكوت مجددًا منتصرين، يتصرفون في حملة واسعة لتعويد الناس على الطاعة، وقد شنقوا أو فتكوا ببعض المدنيين من العراقيين الذين اقترفوا الخيانة لأنهم تحملوا وقع الحصار، وذلك درس لن ينساه الجمهور العراقي في أيّ مكان، وبعد أن وطد خليل باشا مركزه على نهر دجلة، استولى على منطقة الصناعيات بفيلقه الثامن عشر (الفرقتان 45 و52) واستطاع أن يبعث بفيلقه الثالث عشر إلى داخل بلاد فارس لمقاومة الروس الذين استطاعوا أن يردوا ذلك الفيلق بصفة حاسمة على أعقابه، وذلك بعد أن سبق للقائد «باراتوف» أن احتل «كرند» وراح يهدد مدينة خانقين[181].

تسلم رئيس الأركان البريطاني في اليوم الثلاثين من نيسان تعليمات تقضي بأن يقوم بدور الدفاع، ولكن

عليه أن يصون مواقعه المتقدمة، على أمل التعاون مع الروس، والتقليل من فقدان الانحياز، وعلى أثر ذلك دخلت قواته مرحلة من إعادة التجمع، وإعادة التشكيل، وهكذا انضمت فرقة جديدة هي الفرقة الرابعة عشرة، إلى القوات المتقدمة التي كانت تقابل مدينة الكوت.

ومع أن الفترة الممتدة من شهر نيسان حتى شهر كانون الأول من سنة 1916، لم تتميز بأية عمليات حربية، إلّا أنها شهدت انتقالًا تدريجيًّا للقوات البريطانية من موضع النقص في التجهيزات وخدمات النقل، وتعزيزات تنظيم تميزت بالوفرة وبالأصالة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها القائد «السير برسي ليك»، إلّا أن هذه الأمور لم تتحقق، إلّا بصفة تدريجية تنطوي على الألم، حتى في شهر آب، حيث كان من اللازم -لأسباب تموينية -سحب الفرقة الثالثة عشرة إلى المؤخرة.

أخذت الأسلحة، والذخيرة والتجهيزات، ومواد سكك الحديد، ووسائط النقل البري والنهري، تصل أسبوعًا إثر أسبوع، فلقد تمّ إنشاء ميناء البصرة حسب أسس عصرية موسعة على يد «السير جورج بكونان» وذلك ببناء الأرصفة، وتوفير التجهيزات، وعمليات الكري والتعويم. كذلك أنشئت الطرق وسكك الحديد الخفيفة لغرض استخدامها، وتمّت صيانتها بإنشاء سدود تحميها من الفيضانات التي تهدد دومًا.

وتضاعف عدد الأسطول النهري إلى خمسين ضعفًا، وذلك بضم سفن متنوعة إليه من كل الأماكن، كما تمّ تنظيم مديرية للنقل النهري الداخلي التي أخذت تشرف على أسطول لا مثيل له في أنهار العالم، بالنظر إلى عدد الحمولات المستعملة ومقاديرها، الأمر الذي لعب فيما بعد، دورًا له أهميته الواسعة.

كذلك تمّت تقوية القنوات، وعمليات الإنارة، في نهري دجلة وشط العرب بقصد تسهيل الملاحة فيهما، كما شقّت قناة عميقة بكلفة فائقة عبر«هور الحمار» ولكن تمّ التخلي عنها ولم يتمّ استعمالها.

أما بالنسبة إلى الطرق البرية فقد شرع باستخدام وسائل النقل الآلية على نطاق موسع خلال سنة 19، وأنشئت نواة للمستودعات، وأماكن التصليح اللازمة لذلك، واستطاعت هذه الوسائل أن تغير في يوم من الأيام وإلى الأبد، مفاهيم العراقيين عن الحركة في البر. أمّا الطائرات التي لم تكن موجودة عند اندلاع الحرب، والتي لم يزد عددها عن ثلاث طائرات في خريف سنة 1915، فقد تضاعف عددها وكانت من أنواع محسنة، بحيث تصل إلى مستوى التفوق على طائرات العدوّ لأول مرة.

وبالنظر إلى الخدمات الطبية التي كانت ناقصة فيما سبق إلى درجة الفضيحة المحزنة، فقد أعيد ترتيبها، وازدادت زيادة كبيرة، وتمّ توحيد مديرية العمل، التي وفرت الأجور الجيدة، والاستخدام الحسن، للألوف من العرب والأكراد في مديرية متقدمة في مديرية المواد المحلية، التي وسعت عملياتها توسيعًا كبيرًا في كل المناطق المسيطر عليها، وأخذت تمارس أعمالها عن طريق عدد لا يحصى من التعهدات والتجهيزات. فهذه الخدمات المنوعة المتشابكة التي ضاعفت الطاقة التموينية للحملة، وملأت مناطق القاعدة، وخطوط المواصلات، قد تمّ تنسيقها بقدوم مفتش المواصلات العام الفريق «هاكمون».

بوشر ببناء سكك الحديد، على حدة من الخطوط الخفيفة المتوفرة في الميناء، وذلك في شهر نيسان سنة 1916، إذ كمل مدّ خط متري من البصرة إلى الناصرية في شهر كانون الأوّل 1916، في حين شرع بمدّ خط من قياس أضيق بين القرنة والعمارة في شهر تموز، حيث تمّ افتتاحه في شهر تشرين الثاني. وفي شهر آب مدّ خط خفيف آخر يربط بين شيخ سعد والسن[182] ومن ثم أوصل هذا الخط إلى «إمام منصور»[183]، وفي سنة 1917 حول خط القرنة -العمارة إلى خط متري، بينما أنشئ في صيف تلك السنة خط آخر بين الكوت وبغداد، وقد ملئت الثغرة القائمة بين القرنة والبصرة فيما بعد، بينما بقيت الثغرة القائمة بين العمارة والكوت، ولكن كل هذه السكك كانت قد قامت كلها بعد انتهاء الحرب ما عدا السكة الممتدة بين البصرة والناصرية، وكانت كل هذه السكك قد استخدمت لأغراض الحرب، ولم يكن لها أيّ دور اقتصادي في الحياة المدنية.

أصبح مستطاعًا في خريف سنة 1916 إمعان النظر في القيام بعمليات حربية أخرى، حيث أخلى السير برسي ليك القائد المسن والمريض، المجال أمام القائد الجريء المنافس ستانلي مود، وذلك في شهر آب من تلك السنة، كان فيلق دجلة قد تمّ تقسيمه الآن إلى فيلقين: الأول والثالث، وحل الفريق «كوب» محل غورنج في قيادة الفيلق الأول (الفرقتان الثالثة والسابعة)، في حين أعطيت قيادة الفيلق الثالث (الفرقتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة) إلى العميد مارشال واستطاعت الفرقة الخامسة عشرة، تحت قيادة الفريق بروكنغ، أن تحتل القسم الأدنى من الفرات.

كان هناك لواءان من الخيالة، وأكثرية قوات الجيش، مهيأة للقيام بعمليات هجومية، دون التخلي عن صيانة طرق المواصلات التي ظفر بها الآن. كانت الحالة بالنسبة إلى العمل الآن، أقوى، منذ التراجع الروسي، والتغلغل التركي في بلاد فارس، ذلك التغلغل الذي إذا لم يتمّ صدّه، فإنه قد هدد حقول النفط هناك.

بدأت اللجنة العسكرية في الوزارة البريطانية تؤيد فكرة الإقدام على تطبيق «سياسة شبه هجومية على أقل تقدير»، «وأن يتوطد النفوذ البريطاني في ولاية بغداد فيما بعد». ولهذا الغرض صدرت التعليمات إلى القائد «ستانلي مود» بأن يعزز مواقعه الأمامية، وبذلك أحس بأنه قد أصبح طليقا، كما يأخذ بنظر الاعتبار احتمال حصول تقدم كي يتزامن ذلك مع الجهود التي يبذلها الروس في بلاد فارس وفي كردستان.

من بين القوات التي كانت تواجه إحداها الأخرى في مواضع الكوت، أصبحت القوات البريطانية الآن أكثر قوة. ولذلك صمم «مود» حسب خطة مدروسة يتمّ تنفيذها في مراحل محدودة ومتلاحقة. على أن يدحر قوات العدو، دون الاهتمام ببغداد، أو بأية اعتبارات سياسية.

بدأ مود عملياته الحربية في اليوم العاشر من شهر كانون الأول 1916. إن تفاصيل هذه العمليات تخص التاريخ الحربي، ولكن يكفي هنا أن نسجل بأن المراحل التي تمّ بها تنظيم تقدم «مود»، والتي بقيت كل مرحلة منها تسير بصبر ومنطق حتى النهاية، قد أدّت -رغم المقاومة الشديدة والخسائر المعتدلة -إلى تطهير القوات التركية من الضفة اليمنى لنهر دجلة حتى شط الغراف (الحي) وذلك في اليوم الرابع من شهر شباط، ومن ثم الاستيلاء على (دهرابند)[184] في أواسط شباط، وعلى موقع

«الصناعيات» في اليوم الرابع والعشرين منه.

تمّ عبور نهر دجلة من ضفته اليمنى إلى الضفة اليسرى في ذلك اليوم، ولهذا راحت القوات التركية المنحلة المندحرة، تتعقب الضفة اليسرى لنهر دجلة متجهة نحو بغداد. وبعد توقف لأغراض التموين، وإعادة التنظيم، وإعاقة مؤقتة لعبور نهر ديالى، لم يستطع الأتراك إظهار أية مقاومة جدية، دون ما سمح به رئيس أركان الإمبراطورية العامة في لندن، في البرقية التي بعث بها، من استغلال النجاح الذي حققه القائد «مود» إلى أقصى حدّ، والاستيلاء على بغداد، وهكذا استطاعت القوات البريطانية أن تدخل بغداد في اليوم الحادي عشر من شهر آذار سنة 1917.

تحقق الآن، الهدف السياسي من الحرب، إن كان ذلك هو القصد حقًّا. غير أن احتلال بغداد من الناحية الستراتيجية، لا يمكن صيانته من دون احتلال أراضٍ أخرى إلى الشمال وإلى الغرب. وعلى هذا فلا بدّ من تهيئة الطرق التي تصل إلى تلك الأراضي، وأن تتمّ الحيلولة دون خطر الفيضان المدمر. اندفعت الأرتال البريطانية بحماسة إلى الأمام، واستطاعت في نهاية شهر آذار، وبعد سلسلة من العمليات الناجحة، على نهر دجلة وضفتي نهر ديالى، أن تستولي على خط شهربان سميكة -فلوجة، ولو أن منخفض عقرقوف، والطرق الواقعة إلى الغرب من بغداد قد أغرقها الأتراك بالمياه بعد أن نسفوا السدود المقامة على نهر الفرات.

وحتى أواخر شهر نيسان، وحين تواصلت العمليات للاستيلاء على سامراء، وجبل حمرين، اعتبر الوضع آنذاك مصونًا بصفة تامة، وعندئذٍ سمح للقوات المتقدمة بالتوقف.

لم تلبث القوات الروسية، على الرغم من اندلاع نيران الثورة في الحادي عشر من آذار[185]، ومن دون نتائج غير متوقعة، أن تقدمت مرة أخرى عبر شمالي غربي بلاد فارس، وتوجهت نحو كرمنشاه، في وجه مقاومة ضارية أبداها الفيلق التركي الثالث عشر، ولكن هذا الفيلق لم يلبث مؤخرًا أن تحرر وارتد إلى «كفري» في حين احتل الروس كلًّا من «قصر شيرين» و«خانقين»، وأخيرًا قزل رباط، حين أصبحوا قادرين على أن يضعوا أيديهم في أيدي البريطانيين[186].

على أن الآمال التي كانت معقودة على مساعدة الروس للبريطانيين من ناحية الشمال ضد الموصل أو الاستيلاء على بغداد، قد ثبت بأنها كانت باطلة. ذلك لأن قوات القيصر «أخذت تتفكك ببطء، وأصبح وجودها على حدود العراق الشمالية والشمالية الشرقية لا ينطوي على أيّ شيء نافع، سوى الإرباك المثير للآلام».

مرّ خريف سنة 1917 وشتاؤها، وربيع سنة 1918، من دون وقوع عمليات حربية كبيرة. كان توقع إقدام الأتراك على حركة مضادة في العراق، يقوم بها جيش الصاعقة «بيلدرم» الذي كان يتباهي به، والتي تهدف إلى كنس القوات البريطانية وإرجاعها إلى الخليج العربي، كان هذا التوقع مخيبًا للآمال، وذلك لأن الأتراك فضلوا أن يبذلوا مثل هذا الجهد وبأقصى ما يستطيعون في جبهة سوريا -فلسطين. كذلك كان في مستطاع البريطانيين الذي يحتفظون الآن بقوات مهمة في أيّ مستوى من المستويات، وبنظام عجيب، أن يخططوا لنجاح غير موسع، وذلك نتيجة نقص القوات الفعالة لدى العدوّ لدحر

القوات البريطانية، أو إحباط الهدف الستراتيجي من عمليات التعقيب.

وفي شهر أيلول، ونتيجة واحد من الأخطاء في قراراته العسكرية، أقدم القائد «مود» على محاولة فجة غير ناجحة للاستيلاء على الرمادي. وبعد شهرين من ذلك الوقت وفي جوّ أفضل، عاود الهجوم مرة أخرى فاستطاع أن يقدم مواضعه ليس إلى الرمادي فحسب، بل وإلى مضيق جبل حمرين على نهر ديالى، وإلى تكريت على نهر دجلة. وكانت تلك هي آخر العمليات التي قام بها القائد مود، فلقد توفي بالهيضة، وهو مكلل بالإعجاب والتقدير، في اليوم التاسع عشر من شهر تشرين الثاني حيث خلفه في منصبه الفريق «مارشال» من الفيلق الثالث، يعاونه الفريق «غلمان» رئيس أركان قواته.

لم يدع رئيس الأركان الجديد أية لحظة من الوقت أن تضيع، في تحقيق سياسة تتصل به حسب مهمة القيادة المفترضة له. وكانت تلك السياسة تنطوي على الاستمرار في الضغوط المتواصلة، بهجمات محلية، وأن يعمد البريطانيون في الوقت الذي يوطدون فيه مركزهم في بغداد، إلى تطوير موارد النفط، والقوة الشرائية جهد المستطاع، لخدمة المجهود الحربي.

انتهت إحدى العمليات التي قامت بها الفرقتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة في أواخر شهر تشرين الثاني بالاستيلاء على ممر صقلتوتان[187] في جبل حمرين وعلى مدينة «قره تبه» في كفري، وفي شهر آذار تقدمت القوات البريطانية على نهر الفرات، فاحتلت كلًّا من «هيت» و«ألوس» و«حديثة» و«عانة». وأخيرًا وبعد استطلاعات خفيفة قامت بها إلى مسافة خمسة وسبعين ميلًا فيما وراء هذه المدن، ثبتت القوات مواقعها في «حديثة».

وبعد مرور شهر واحد، بدأت حركة تقدم أخرى على الجناح الأيمن. فتمّ احتلال كفري في اليوم الثامن والعشرين من نيسان، كما احتلت طوزخرماتو في اليوم التالي. ومن ثم وحسب الأوامر الصادرة من وزارة الحرب البريطانية، تقدمت القوات نحو مدينة كركوك في اليوم السابع من شهر أيار، ووجهت على الفور غارة على «ألتون كوبري» قامت بها قوات الخيالة خلال منطقة «الحويجة» من نهر دجلة.

لم تمكث القوات في كركوك بعد ذلك بسبب مصاعب التموين العسكري. فضلًا عن أن البقاء فيها كان ينطوي على مأساة من وجهة نظر العلاقات المحلية، ولذلك انسحبت من المدينة بعد أسبوعين، في أعقاب احتلال لها قوبل بالترحيب والوعود من قبل مئات من المسيحيين، واليهود المحليين الذين استبد بهم اليأس، وبذلك أصبحت «طوزخرماتو» هي الموقع المتقدم. وعلى هذه الشاكلة انقضى صيف سنة 1918، وأخيرًا وفي شهر تشرين الأوّل غدت الهدنة مع تركيا مشهورة، واستطاعت القوات البريطانية، رغم وجود قوات «إحسان علي» باشا المتناقصة اليائسة التي تركزت في مضيق «الفتحة» وفي منطقة كركوك، أن تتقدم بصفة متواصلة نحو كركوك وألتون كوبري على الجناح الشرقي، وأن تندفع صعودًا إلى نهر دجلة في الناحية الغربية.

لم تلاقِ القوات الأولى سوى مقاومة خفيفة، ولذلك أعيد احتلال كركوك. أمّا القوات الأخرى، فإنّها بعد أن أصابت بعض الأراضي لاقت مقاومة عنيفة في جبل مكحول بجانب نهر دجلة، حيث نشب

قتال عنيف هناك[188] ثم أعقبت ذلك عمليات متحركة لكنها كانت ضارية جدًّا، انتهت في اليوم الثلاثين من شهر تشرين الأول، بتدمير واستسلام كل العناصر المتبقية من الجيش السادس التركي، ما عدا بضع مئات من الرجال والمدافع التي كانت موجودة في مدينة الموصل[189].

وصلت القوات البريطانية إلى القيارة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، وفي اليوم التالي له قوبلت قوات الخيالة التي كان يقودها الفريق «كاسلز» بعلم الهدنة وبأنبائها، التي وصلت إلى بغداد في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني حيث اشترطت تلك الهدنة بأن «على كل الحاميات التركية في بلاد الرافدين أن تستسلم إلى أقرب قائد حليف»، في حين أقرّت المادة السابعة من الهدنة، بأنه «يحق للحلفاء أن يحتلوا أية نقاط استراتيجية في حالة ظهور وضع قد يهدد سلامة الحلفاء». ومع كل ذلك فقد طلب علي إحسان باشا الذي اتصل بالفريق كاسلز بأن تنسحب القوات البريطانية إلى القيارة وهي أبعد نقطة كانت تلك القوات قد احتلتها عند إعلان الهدنة. غير أن رئيس أركان القوات البريطانية من الناحية الثانية فسر مواد الهدنة بشكل مغاير جدًّا، واعتبر الاحتلال البريطاني المباشر لمدينة الموصل، متطابقًا تمام المطابقة مع المادة السادسة عشرة من الهدنة.

أخفقت البرقيات التي تبودلت مع العقيد لجمن الذي عيّن حاكمًا للمدينة، في إخراج علي إحسان وقواته من الموصل. فقد زعم علي إحسان بأنّ الموصل ليست من العراق، وأن قواته ليست «حامية» بل هي جيش ميدان. وفي مؤتمر عقد في الموصل في اليوم السابع من تشرين الثاني، حضره القائد «مارشال» ووكيل المفوض المدني، وقّع علي إحسان على اتفاق الهدنة، محتجًّا بأن الشروط قد أمليت عليه إملاءً، وأنه ينبغي له أن يخلي كل أجزاء المدينة في غضون عشرة أيام.

ولقد تمّ تنفيذ هذا الشرط والشروط الأخرى المرتبطة بجماهير سكان الموصل. ولسوف يظهر فيما بعد، بأن الموقف الحازم والناجح، الذي اتخذه القائد مارشال، في هذه المبادلات، كان من المواقف الفعالة في اعتبار الموصل جزءًا لا يتجزأ من العراق. فلو أن خط الهدنة الذي تمّ تقبله، كان يشمل الأراضي التي كان الأتراك يتشبثون بها، ومن بينها مدينة الموصل وأطرافها التي تؤلف الأقضية الكردية جزءًا منها في الوقت الحاضر، لكان من المحتمل أن تغدو تلك الأراضي لتركيا بدلًا من أن تكون للعراق.

(5)

الإدارة البريطانية أثناء الحرب سنة 1917 - 1918

شهدت العشرون شهرًا الأخيرة من الحرب، فترة تكوين عميقة من العلاقات الإنكليزية العراقية، إذ احتلت القوات البريطانية أواسط العراق، وأقامت فيه للجماهير إدارة في كل منطقة. كانت أوضاع الحياة والحكومة معًا شاذة بصفة واضحة، ذلك لأن السلطة التركية قد اختفت، وانعدم وجود كثير من العراقيين، من أفراد الطبقة العليا، وكبار الموظفين، وغدت السياسة المحلية خاملة، وأعطيت الأسبقية للحاجات الحربية من دون نقاش، كما أغلقت المواصلات على نطاق واسع في وجه المدنيين.

ومع كل ذلك فإن الروابط الوثيقة التي وجد العراقيون، والضباط البريطانيون، والقوات البريطانية، أنفسهم في ضمنها، في علاقات كثيرة متبادلة، وما نجم عن ذلك من التقييم المشترك، والمشاركة في ضرورة إعادة مهمات الحكومة والمجتمع، قد أدّت هذه الأمور بصفة حتمية إلى اتخاذ الكثير من القرارات التي ساهمت بصفة مباشرة، أو في صفة ردّ فعل، في إضفاء شكل للحياة العامة طيلة جيل كامل، من أمثال القرارات التي تخص القانون، وتطبيق الإجراءات التركية الموجودة أو تعديلها، وبناء هيكل الإدارة ووحداتها، وقضايا العملة وما شاكلها.

أما في جنوبي العراق، فإن جميع القوات العسكرية البريطانية المتوفرة، قد استطاعت أن تسيطر على المدى الممتد على كل المناطق التي تقع حول الأنهار. ولقد كان استغلال الموارد المحلية لاستعمال الجيش، واستخدام العمال العراقيين، وبناء سكك الحدود، والجهود المبذولة لتحسين أمور الملاحة في نهر دجلة، من بين الأمثلة على النشاط العسكري الذي أوجد نتائج مدنية. ولقد برزت عن هذه النتائج ألوف الادعاءات، وأسباب التظلم، والطلبات التي قدمت من المعوزين وكبار السن بين الجماهير، إلى الضباط السياسيين الذين يمكن الوصول إليهم بصفة دائمة.

ولقد كان التصرف المنطوي على الصبر إزاء هذه الحالات، هو الذي أوجد نغمة «الإدارة الوليدة»، ودلل على بعد هذه الإدارة عن المستويات التركية.

فلقد بدا على أهالي البصرة أن انتشر الغنى فيما بينهم على نطاق واسع، وكان يقود أولئك الأهالي رجال تقدميون وصفوا بأنهم كانوا في تلك الفترة، أكثر اهتمامًا بالمستقبل المادي لمدينتهم، من الحركة القومية الوليدة التي برزت قبل سنة 1914. وفي مدينة «العمارة» كان مشهد النشاط العسكري الهائل وما رافقه من رخاء قد استطاع أن يحكم السيطرة على «بني لام»، و«البومحمد». ولكم كان أمرًا محزنًا إذ وجدنا أفرادًا من هؤلاء كانوا يتهمون بالمراسلة مع الأتراك، ويجري نفيهم إلى الهند.

أصبح الضباط السياسيون البريطانيون، نتيجة الاستقرار النسبي في جنوبي العراق، وبعده عن خط النار، قادرين على توسيع اتصالاتهم، وفرض الضرائب، وإدارة شؤون الشبانة ومكافحة العداوات،

والمعاقبة على اقتراف الجرائم، بروح الحماسة، وحسن النية، والتجارب اليومية المستخلصة. لقد تعلم هؤلاء الضباط السياسيون على الفور، أن يميزوا بين من يعتمد عليهم، وبين المتذبذبين من شيوخ العشائر، وأن يلموا بالمناسبة التي يرون فيها الحاجة تدعو إلى ترحيل المعاندين من هؤلاء الشيوخ من أماكنهم.

كانت حالة الأمن على الطرق الرئيسة جيدة بصفة عامة، وقد توقفت المعارك بصفة غالبة، ولم تعد هناك سوى حدود جبال «بشتوكوه»، ومناطق أخرى نائية من المنتفق، و«بني حجيم»، لم تتمّ السيطرة عليها بعد. وكان الضباط السياسيون أو مساعدوهم خلال الفترة 1917 - 1918 موجودين في جميع مراكز الأقضية التابعة لولاية البصرة تقريبًا.

كان البيان الذي أعلنه القائد «مود» لدى احتلاله بغداد، ذلك البيان الذي صاغ عباراته «السير مارك سايكس» في نثر ملتهب في لندن، قد أكد للجمهور العراقي تقديم الأريحية البريطانية (!!) ودعا الجمهور «عن طريق نبلائكم وكباركم وممثليكم للمساهمة في إدارة شؤونكم المدنية».

لم يحدث أيّ انطباع كبير. ولكن تعاظم التأكيد على الفور، وبصفة أوسع، على الأمور التي تستدعي الاهتمام العاجل من لدن الضابط السياسي الرئيس، وأصبح الزوار العديدون الذين كانوا يفدون على مكتب الضابط السياسي الرئيس، يشمل كل وجهاء بغداد والمناطق الممتدة، بما فيهم الشيخ المسن السيد عبد الرحمن النقيب، باعتباره رئيسًا لأولئك الوجهاء، وعشرات بل مئات من رؤساء العشائر من كل جزء من أجزاء البلاد.

أرسلت برقية مجاملة من علماء الشيعة الكبار في مدينتي النجف وكربلاء إلى الملك جورج الخامس. وكان السير برسي كوكس يقابل بالتكريم من لدن شيوخ العشائر في مناطق الفرات التي لم تطأها من قبل أقدام أيّ جندي بريطاني، ولا يمكن له أن يصل إليها لعدة شهور أخرى. ومن ثم كان أولئك الرؤساء يعودون إلى أهاليهم مزودين بالتعليمات للحفاظ على الأمن، والاستمرار في زرع حقولهم.

أما في مدينة بغداد ذاتها، فإن السنتين اللتين كان يندر خلالهما تحمل البؤس المخيم على المدينة، قد بلغتا ذروتهما بانتشار أعمال الغصب والتخريب التي شهدتها الأسابيع القليلة الأخيرة من الاحتلال التركي. فلقد دمرت المباني العامة تدميرًا تامًّا، وحولت محطة اللاسلكي التي أكمل الألمان بناءها، إلى خراب. وكانت الأوضاع المزرية شاخصة في السجون، وفي المستشفيات وحتى الشوارع. فلقد تعطلت الأعمال الجديدة التي تمّ الشروع بها وبقي البعض منها نصف جاهز في أكوام من الأنقاض المتراكمة.

وغدا الطعام في بعض أنحاء مدينة بغداد شحيحًا إلى درجة أنه أصبح ينذر بالموت جوعًا، وأصبحت الحياة هامدة، ولم يعد للخدمات العامة من وجود، وفزع الناس كثيرًا من هذا الوضع، إلى أن انتعشت الأوضاع في صفة وسائل للنقل لم تكن متوقعة قبلًا، وتدفق الأموال، وظهور عملة نقدية ثابتة، وفتح مصارف بريطانية جديدة، وإعادة فتح ما كان موجودًا منها من قبل. كما توفر للجمهور مجال العمل، والمستوى العالي من الأمن، وتطورات الخدمات العامة إلى الحدّ الذي تسمح به الإمكانيات الحربية.

كان الإلحاح على فرض القيود الصحية، واسترداد المساكن المغتصبة، والتفتيش عن الأسلحة،

والقيود المفروضة على الحركة، وإصدار الأنظمة، كانت كل هذه الأمور من المظاهر التي لم يتقبلها الجمهور إلّا قليلًا. وبصفة عامة كانت مدينة بغداد في الفترة 1917 - 1918 أكثر دهشة وتفاؤلًا، وتقبلًا للآراء وللوسائل الحديثة، ولذلك كان من العسير كثيرًا على الإدارة العسكرية أن ترضى بها بالصفة التي قدرت لها وذلك بالحدّ الأدنى من الكفاءة الإدارية اللازمة لحفظ النظام.

وفي مدن الكوت، والعزيزية، وبعقوبة، كان عدد من شيوخ العشائر فيها، الذين كانوا يتوقعون عودة الأتراك وانتصارهم، قد رافقوا جيش «علي إحسان». ولكن عودة الأحوال الاعتيادية إلى ضفاف نهر دجلة كانت سريعة، فاعتبرت إعادة بناء مدينة «الكوت» مجددًا، من الأمور النموذجية. كذلك عاد أفراد عشائر شمر طوقة، وزبيد، وربيعة، مبكرين إلى حقولهم ومحاريثهم.

وفي منطقة ديالى كان التقدم يسير مسرعًا، ذلك لأن انسحاب الأتراك من جبل حمرين قد مهد الوصول إلى رؤوس القنوات الحيوية هناك، كما عرضت عشائر الفرات التي تقطن في أعالي الهندية، وهي عشائر زوبع والدليم، ولاءً ينطوي على التردد بعد احتلال مدينة الرمادي والمراكز الأخرى للدليم.

أدّت الضرورة الملحة لزيادة إنتاج الغذاء في الأراضي التي اجتاحتها الحرب، بالإضافة إلى حماية الملاحة العسكرية في الأنهار في سنة 1917، إلى تأسيس «مشروع التنمية الزراعية» تحت إشراف المستر «غاربت»، رئيس مجلس الإيرادات. وكان ذلك المشروع يهدف إلى إنتاج ثلاث مئة ألف طن من القمح، بالإضافة إلى الوسائل التي استعملها المشروع لتوفير البذور، وتجهيز المحاريث، والمواشي، والمساعدة في تطهير قنوات الريّ.

ولقد تمّ الحصول على مساندة الشيوخ لهذا المشروع، عن طريق الوعد بحصولهم على إيرادات ممتازة، وبالدعاية المتحمسة التي كان الضباط السياسيون يبثونها للمشروع. وعلى الرغم من العقبات المتنوعة، من أمثال الاضطرابات العشائرية، وفشل استعمال بعض القنوات، وسرقة البذور، وأعمال المسح المغشوشة، فقد نجح مشروع التنمية الزراعية في تحقيق جزء كبير من أهدافه، ووفر لعامة العشائر مظهرًا غير متوقع من التخطيط الحكومي، والإنفاق بقصد زيادة الإنتاج الذي ينبغي أن يحصل عليه رعايا الحكومة بصفة مباشرة.

وفي مناطق الفرات، وكانت تؤلف الميدان الرئيس لتطبيق مشروع التنمية الزراعية، ذلك الميدان الذي يكتنفه الاضطراب عادة، لم تكن القوات العسكرية متوفرة في تلك المناطق لشهور، كما يستطاع بها تثبيت منزلة الدولة الجديدة واعتبارها، كما أنه لم تكن للبريطانيين أية معرفة بالشخصيات البارزة في تلك المناطق. فلقد كان كل رئيس قبلي مطلق التصرف لتقوية مركزه، وضمان الامتيازات له، والانتقام من خصومه.

كانت المرحلة الأولى بالنسبة إلى وضع مناطق الفرات هذه، تتمثل في إرسال ضابط سياسي بريطاني إلى مدينة الحلة في شهر أيار سنة 1917 ولقد استطاع هذا الضابط السياسي، ومن دون قوات تحت إمرته، أن يوطد شيئًا من السلطة في منطقة الحلة وفي منطقة الهندية أيضًا، لكنه فشل في مهمته تلك في مدينة الديوانية وذلك لوجود قوة تركية كانت قد تمركزت في المدينة تحت إمرة ملازم

شركسي[190] حتى شهر آب من تلك السنة، ولهذا فلم يتمّ التقدم إلى الجنوب من الديوانية.

ولقد ترك لسكان الشامية، والسماوة، والرميثة، أن يزاولوا قسرًا وسائلهم الخاصة، كذلك أكد السير برسي كوكس لأسرة «كمونة» الكربلائية التي كانت على اتصال معه منذ سنة 1916، بأن تحتفظ بنفوذها إلى حين إبداء ملاحظة أخرى بشأن ذلك، وحين أثيرت هذه الأسرة من قبل الأسر المنافسة [191] استطاع كل من محمد علي كمونة، وفخر الدين كمونة، توطيد نوع من الأمن في كربلاء لعدة شهور.

ولما كان الحصار التام على الأتراك في كربلاء متوقعًا، أو منظمًا من قبل نظام حكم كان يوجه السباب إليه صراحة، فإنّ حكم آل كمونة لم يستطع أن يواصل وجوده، وسرعان ما تمّ عزل الأخ الأول، ولحق به الأخ الثاني، وإذ ذاك تمّ إرسال ضابط بريطاني لإدارة مدينة كربلاء ومنطقتها.

وفي مدينة النجف جوبهت السلطة البريطانية فيها، من قبل شخص يدعى «عطية أبو كلل» وهو رجل قوي كان يتزعم قبلًا جماعة «الزغرت»، واستطاع أن يؤلف حكومة داخلية في النجف خلال الفترة 1915 - 1916، ولكن هذه الحكومة لم تستمر طويلًا. ففي شهر تموز سنة 1917، تمّ إرسال وكيل معتمد للحكومة البريطانية هو «حميد خان» (ابن عم أغا خان) من بغداد، ومن دون قوات تشد أزره، لكي يبذل جهده في تهدئة الوضع هناك.

لقد أدّت أعمال التمرد والمقاومة للاحتلال التي نشبت في النجف، خلال شهر تشرين الأول، وما رافق ذلك من سخط نتيجة وصول أعداد كبيرة من عشائر «عنزة» إلى المدينة، أدّت هذه الأعمال إلى وضع خطير، كان من نتائجه استقالة حميد خان من عمله، ووصول ضابط سياسي بريطاني إلى الشامية[192].

كان عطية أبو كلل ما يزال قادرًا على إشاعة الاضطراب والاغتصاب ليس من النجف وحدها فحسب، بل وفي الكوفة وأبي صخير أيضًا. ولم يكن مستطاعًا إعادة النظام إلى حاله إلاّ عن طريق الاستعانة بالمجتهدين. ولكن هذه الأوضاع كانت تتناقض بجلاء مع المهمات الضرورية لحكومة الاحتلال، ولذلك استقرت في شهر كانون الأول 1917 حاميات عسكرية صغيرة في مدن أواسط الفرات، يصحبها ضباط سياسيون بريطانيون حيث شرع بوضع البدايات الأولى للإدارة الاعتيادية.

استقر عطية أبو كلل في النجف، وأقام علاقات له مع عجمي السعدون، ومع الأتراك، في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع في السماوة وعشائر بني حجيم يسودها الاضطراب. وفي أوائل 1918 وقع حادث وفّر الفرصة للاختيار أمام سلطة الحكومة في مناطق الفرات الأوسط، التي عانت لعدة شهور من الدعاية المعادية الممولة جيدًا من المصادر التركية والألمانية[193].

ومع أنه لم توضع في النجف أية حامية بريطانية، إلّا أن المدينة بقيت لبضعة أسابيع، تدار من الكوفة بقوات شرطة جديدة، وببلدية مستعارة، وتوفير بعض الخدمات في المدينة، وتوزيع الهبات التي ترسلها عائلة الأودة في الهند، إلى علماء الشيعة في الوقت المحدد لها.

في شهر كانون الثاني 1918، أدّت النيران التي أطلقت بحدة على القوات الهندية، من وراء أسوار مدينة النجف، إلى فرض غرامة على المدينة وفي اليوم التاسع عشر من شهر آذار قتل النقيب، «مارشال» مساعد الضابط السياسي البريطاني الذي كان يسكن في أحد الخانات خارج أسوار النجف. وكان مقتله هذا بداية حركة لمنهاج ألماني منظم لحدوث مثل هذه الأعمال.

كانت قدسية مدينة النجف تتطلّب في نظر السير برسي كوكس، وقائد الجيش البريطاني حمايتها من إنزال العقوبة الصارمة بها. ولكن إبداء أيّ ضعف ظاهر إزاء ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أشد سوءًا. ومن دون أن تطلق إطلاقة واحدة تمّ فرض الحصار تمامًا على المدينة. ولقد استنكر رئيس المجتهدين[194] حادث مقتل النقيب مارشال، وبقي على اتصال مع القوات التي تحاصر المدينة.

في اليوم العاشر من نيسان أخذت المدينة تقوم بتسليم القتلة الذين تمّ تشخيصهم إضافة إلى الذين اشتركوا معهم، وسرعان ما ارتفع العدد المطلوب منهم إلى مئة شخص وشخصين[195] وقد ثبتت التهمة على اثني عشر منهم حكم عليهم بالإعدام، بينما حكم على ثمانية آخرين بالسجن مدى الحياة، وعلى آخرين غيرهم بالحبس لمدة أقل.

لم يجرِ الضباط السياسيون الذين كانوا يتقدمون الجيش البريطاني الزاحف، أيّ اتصال مع الأكراد قبل سقوط بغداد، ولذلك كانت العلاقات التي أقامها البريطانيون مع الأكراد بعد سقوط بغداد في شهر آذار 1917، مخيبة للآمال. ولم تعقب الرسائل التي تبودلت مع الأكراد الساكنين في كركوك وفي السليمانية أية رسائل أخرى. وكانت «خانقين» وهي المنطقة الكردية الوحيدة التي فتحت أبوابها أمام التغلغل البريطاني، تعاني من أوزار الاحتلال الروسي لها. ولم تنتج عن الاتصالات التي أجراها الروس مع الأكراد قبل الحرب، سوي عودة أكراد كل المناطق المجاورة إلى جانب الأكراد، وخسران حسن النية بشكل مؤلم.

أدّى الانسحاب الروسي الذي حدث في شهر حزيران بقواته المفككة، وبنصف ما كان لديها من الذخيرة إلى عودة الأتراك مجددًا إلى المناطق التي انسحب الروس منها، وتدمير كل مناطق الحدود. على أن هذا الأمر نفسه قد أفسح المجال أمام العمليات الحربية البريطانية التي وقعت في خريف سنة 19، وأخيرًا تمّ استقرار أحد الضباط السياسيين البريطانيين في خانقين، بعد تسعة أشهر من التماسات كبيرة أجراها مصطفى باشا باجلان ومعه سكان الريف الذين أصابهم الدمار[196].

تمّ احتلال مدينة كفري خلال شهر نيسان 1918، ولذلك بوشر بالعمل فورًا لإعادة الأوضاع الاعتيادية إلى منطقتي خانقين وكفري، وبذلك عادت الخصومات مجددًا بين العشائر التي تقطن المنطقتين ما عدا عشيرة «سنجابي» التي كانت تسكن عبر الحدود.

كان تقدم القوات البريطانية باتجاه كركوك في ربيع سنة 1918 قد قوّى آمال الإنكليز في إجراء اتصال مع جنوبي كردستان، وقوبل وصول القوات الإنكليزية إلى كركوك من دون مقاومة تذكر من الأهالي ومن عشيرة «هماوند» الكردية. غير أن تخلي البريطانيين عن كركوك قد أدّى إلى حدوث مآسي اقترفها الأتراك بعد أن أعادوا احتلال تلك المنطقة مع منطقة السليمانية مجددًا. على أن الضباط السياسيين

البريطانيين، استطاعوا من مقراتهم في كفري و«طوزخرماتو» أن يضمنوا اتصالهم بأغوات الأكراد، وعلى الأخص بالناطق باسمهم المعروف الشيخ محمود البرزنجي ابن الشيخ سعيد البرزنجي الذي قتل في الموصل سنة 1908.

كان تغلغل البعثة البريطانية الذي أعقبه تغلغل قوات بريطانية خفيفة في شمالي غرب بلاد فارس في أوائل سنة 1918، قد أضعف الجيش البريطاني بسبب التوسع المكثف لكنه أدّى من الناحية الأخرى إلى الاتصال في أورميا مع الطائفة الأثورية.

انتهت الفترة العصيبة خلال سنتي 1916-1917 بانهيار الروس، وأدّت الجهود التي بذلها الحلفاء إلى توحيد كل العناصر المعادية للأتراك في أذربيجان غير أن موقف الحكومة الفارسية الذي كان ينطوي على الضعف والتذبذب، قد ترك الباب مفتوحًا أمام التآمر والعنف الذي كان الجميع يمارسونه.

الفصل الرابع

العراق بعد إعلان الهدنة

1/ العراق بعد إعلان الهدنة.
2/ الإدارة البريطانية خلال الفترة 1919 - 1920.
3/ مقاومة البريطانيين.
4/ ثورة سنة 1920.
5/ الملك فيصل الأول.

(1)

العراق بعد إعلان الهدنة

كانت الشهور التي أعقبت إعلان الهدنة في العراق، والتي كان من المؤمل أن تشهد فترة من الراحة والثقة الجماهيرية العامة، قد تلاها فورًا تجمع غير ظاهر في أول الأمر لعناصر التذمر والتمرد، لكن هذا التجمع ما لبث أن أصبح مكشوفًا فيما بعد، ذلك أن هذه العناصر التي شملت قطاعات واسعة من الرأي العام، ما فتئت أن توحدت، وتحركت للعمل نتيجة ظهور حركة وطنية حمسة وثورية بين العناصر السياسية، واستطاعت في سنة 1921 أن تخلق التمرد على القانون والاعتصاب بين العشائر في أنحاء واسعة من البلاد[197] الأمر الذي تطلب القضاء عليها عن طريق المبادرة بعمليات عسكرية كبيرة، استطاعت السياسة البريطانية التي استهدفت إنشاء دولة في العراق والتي تمّ إعلانها قبل الثورة [198] بعد فترة من التوقف تحقيق إنشاء أول حكومة مؤقتة، على أن تعقبها حكومة ملكية منتخبة في العراق. وفي خلال هذه المدة، استطاعت إدارة البلاد، التي كانت تدار مباشرة من قبل البريطانيين أوّلًا، ومن قبل البريطانيين والعراقيين فيما بعد، أن تتطور وتتحسن بصفة عامة، ما عدا الفترة التي وقعت فيها حوادث الثورة. وفي الوقت ذاته كانت تجري في الأقطار المجاورة للعراق، حوادث لها أهميتها، فقد أنشئت في أواخر سنة 1918 حكومة عربية في سوريا بدعم من البريطانيين، في كل من دمشق وحلب، تحت حكم الأمير فيصل بن الحسين، ذلك الأمير الذي تربى تربية تركية وهو من أسرة أمراء مكة المتحدرين من نسل الرسول العربي محمد (ص)، والذي استطاع أن يحقق له مكانة مرموقة في العالم العربي بحنكته السياسية وبشخصيته البارزة.

ولكن ازدياد الصراع داخل حكومة فيصل هذه والناجم عن المفهوم السياسي والبنية التنظيمية الداخلية إضافة إلى مطالبة الفرنسيين بتولي الحكم في سوريا وتقاعس الحكومتين البريطانية والأمريكية عن تخفيف هذه المطالبة[199]، كل هذه العوامل قد أدّت في شهر تموز سنة 1920 إلى انهيار الدولة العربية في سوريا، واختفائها، وذلك الحادث أطلق الحرية للأمير فيصل بعد سنة من ذلك التأريخ للبحث عن مصير آخر له.

وفي تركيا المحطمة التي كان شعبها وجيشها على وشك الانهيار والتي لم تعد قوية إلّا في مضايقة جارها العراق، بما كانت تهدد به حدوده من أخطار، سرعان ما بعث مصطفي كمال الحمية في نفوس الأتراك فأصبحت تركيا في سنة 1921 تمثل تهديدًا مؤكدًا لولاية الموصل.

أما في بلاد فارس التي مزقتها الحرب وأضعفتها فقد تمّ التوصل في شهر آب سنة 1919 إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية بشأن إعادة الاستقرار إلى البلاد وتحقيق تقدمها بمعرفة من بريطانيا، ولكن هذا الاتفاق فشل في سنة 1921 في الحصول على موافقة المجلس الفارسي عليه بينما تمّت المصادقة من قبله على عقد معاهدة مع الدولة السوفيتية الجديدة، حيث أدّى ذلك الأمر فيما بعد إلى حدوث تقدم سريع باتجاه السلطة العليا ومن ثم الوصول إلى العرش من قبل واحد من أقسى الدكتاتوريين

تعسفًا وكفاءة[200].

وفي بريطانيا كانت قضية مستقبل العراق قد احتلت نصيبًا ملموسًا من الأعمال الرسمية والبرلمانية، في ذلك الوقت، ذلك أن وضع العراق باعتباره ولاية عثمانية سابقة، كان لا بدّ من إدخاله ضمن معاهدة الصلح مع تركيا بمثابة مقدمة للتصرف بشأنه. فالالتزامات التي أعطيت أثناء الحرب للفرنسيين (اتفاق سايكس بيكو)[201] والوعود التي قطعت لحكومة الحجاز[202] والضغط الذي مارسه الرئيس الأمريكي (تيودور ولسون) بشأن حق تقرير المصير للشعوب، والمصالح الستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، والمسؤولية المترتبة على تحقيق الأمن والتقدم في العراق، لدى الجمهور الذي أقيمت الآن معه روابط شخصية وثيقة، كل هذه الأمور كانت من العوامل التي ينبغي التوفيق فيما بينها.

ولما كانت الصفقة القديمة لضم العراق إلى بريطانيا لم ينطلق أيّ صوت للدفاع عنها في الوقت الذي كانت فيه الأصوات التي تطالب بجلاء الإنكليز عن العراق قليلة، فإن المشكلة لا يمكن حلّها إلّا في إطار صياغة دستور، وإيجاد وضع سياسي لدولة العراق المقبلة، ولذلك تضاربت الآراء حول هذا الموضوع لدى الذين يحكمون بغداد، ولدى الحكومة البريطانية (الوايتهول).

فلو أن الحكومة البريطانية بما توفر لديها من معلومات وافية وقوية وبعيدة عن نطاق ضيق التفكير، قد أقدمت على اتخاذ قراراتها بمزيد من الحكمة والسرعة، ولو أمكن إبراز خطة لإقامة حكومة ذاتية عراقية إلى حيّز التنفيذ، وأن مثل هذه الخطة قد طبقت فعلًا وبشكل متقدم في أوائل سنة 1919، ولو قلصت إجراءات اللجنة التي تألفت لهذا الغرض ولم يتمّ التطويل فيها، لأمكن التغلب على الاحتجاجات التي كان يبديها «أرنولد ولسون» ومماحكاته، وربما لو أعيد السير برسي كوكس إلى بغداد، لو حدث كل ذلك، لأمكن آنذاك تجنب الكثير من المتاعب والخسائر وما خلفته الحدة والشدة من آثار.

وفي الوقت ذاته كانت الحرب قد انتهت وتمّ احتلال كركوك، وأربيل والموصل وفسرت بنود اتفاق الهدنة بشأن هذه المحافظات وشملت الجيش البريطاني عن طريق إدارته المدنية[203] (*) في تأسيس حكومة مباشرة لولاية الموصل برمتها، ذلك الإقليم الذي لم تجرَ معه في أيّ وقت من الأوقات، سوى اتصالات بريطانية ضئيلة، ثم انقطعت تلك الاتصالات طيلة أربع سنوات بصفة مطلقة.

أوجدت أوضاع الحرب، في كل مكان، نقصا ساحقًا في التموينات، وهجرًا للقرى، ومجاعة في بعض الأماكن. غير أن ولاء العشائر كان قويًا، وظلت السلطة الفردية سليمة والسيطرة الأبوية للأغوات ما زالت غير معرضة للاهتزاز. فبالنسبة إلى هذه العناصر الموغلة في القدم، والتي خفي البعض منها جزئيًا تحت طقوس التدين الظاهرة، وما أضيف إليها من عناصر أخرى قد أدّت سنة 1918 إلى نهاية ما. فقد وجد الأغوات أن من غير المتصور أن تزول حكومة «الخليفة» إلى الأبد من الأقضية ومن الوديان، وماذا عن الإنكليز المسيحيين القادمين حلفاء الروس الكفار؟ لقد وجد الكثيرون أن من الملائم لهم أن ينشروا الدعاية للجامعة الإسلامية، والتي كان التاريخ الطويل اللازم لعقد معاهدة الصلح مع تركيا، يوفر وقتًا واسعًا ملائمًا لها، وكذلك لم يكن الحكم الجديد محبوبًا، بسبب ما أذيع

عن الكفاءة التي يتمتع بها، ونتيجة صداقاته التي أقامها مع العرب. ومن سوريا تدفقت الحكايات عن قيام دولة عربية في دمشق كيما تزيد في تشجيع المفاهيم المهمة الممزقة، حول «الاستقلال الكردي»، وذلك ما كان يتوقعه قبلًا، ليس المهاجرون الأكراد في باريس والمثقفون الأكراد، أو الفتيان الذين سيتولون الزعامة في مدن الجزيرة الشمالية فحسب، بل المقبول ظاهريًا بصفة أكثر من قبل اللجنة الكردية ذاتها في اسطنبول، والتي يتزعمها السيد عبد القادر شمدينان وحتى لدى ابن أخيه «السيد طه» الذي كان يترقب الفرص في مدينة «نهري» لكي يقطع عنق إسماعيل أغا (سمكو) عند منطقة الحدود الفارسية، بل وحتى بالنسبة إلى الشيخ محمود المسيطر على السليمانية.

لقد تطورت مثل هذه الأفكار تطورًا جيدًا عن طريق الدعاية المثيرة للاضطراب التي كانت تهب بلا انقطاع عبر الحدود التركية، والتي قيل عنها بأنّ عملاء البلشفيك كانوا يساهمون في نشرها أيضًا.

أما بالنسبة إلى النداءات والدعوات الصادرة من الأكراد القاطنين في بلاد فارس والحانقين على حكومتهم الخاصة، فإنّ الممثلين البريطانيين لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا سوى الردّ على ذلك سلبًا.

ولقد أدّى هذا الأمر، وما رافقه من انعدام وجود القوات البريطانية في كردستان، والحكايات التي ترددت عن جلاء تلك القوات عن العراق ذاته، إلى إضعاف اعتبار البريطانيين وهيبتهم. يضاف إلى هذا أن الأتراك الموجودين في جزيرة ابن عمر و«وان» و«بشقالا»، والأغوات الخاضعين لهم قد استطاعوا أن يثيروا الريبة والشكوك لدى الأكراد، ومن هنا غدت مهمة تأسيس حكومة مقبلة أمرًا لامجال إلى تحقيقه.

والواقع أن موقف الإداريين الجدد، الشباب منهم والمتحمسون لذلك، كان يمثل ثقة صريحة صادقة، ذلك لأن حسن نواياهم واهتمامهم القوي بمكانة البريطانيين، كل ذلك قد جعل الإداريين الجدد يواجهون المخاطر بشجاعة كبيرة في المكان وفي الزمان معا، لقد وطد هؤلاء العزم على أن يحبوا الغير ويكونوا محبوبين. والحقيقة أنه على الرغم من الحوادث المؤذية التي اتسمت بها الشهور القلائل القادمة، فقد نما كثير من الصداقات المخلصة بين الرؤساء الأكراد، والضباط البريطانيين.

وهكذا وعن طريق إعادة الحياة الاعتيادية في وقت مبكر، وبصفة أفضل من الأمن المعتاد، تمّ تحقيق إدارة فعالة، بحيث تحققت لدى بعض الأغوات لأول مرة، الإمكانيات القائمة لإنشاء حكومة أمنية متماسكة، حتى وإن كانت مثل هذه الحكومة لا بدّ وأن تحدد المراكز الخاصة لأولئك الأغوات.

تميزت تلك الفترة بتغلغل متسارع الخطى للمفاهيم الغربية، ولوسائط النقل العصرية في كردستان، فازداد النقل بين الموصل وبغداد، وفتحت طرق جديدة، ومنح تشجيع فعال لزراعة المحاصيل من التبوغ، والكروم، والقمح، والرز، والفواكه، وأعيد شحن الأسواق بالمواد، وانتشار الثراء.

تمّ، منذ الأيام الأولى للاحتلال، تعيين الضباط السياسيين البريطانيين في كل من كركوك وألتون كوبري، وأربيل والموصل ذاتها، وذلك في أعقاب نقل العقيد لجمن من الصحراء، وكذلك في الأقضية الكردية، حيث سلمت إلى القائمقامين هناك إدارة ما تزال في عهد التكوين. ولقد تراءى للحكومة البريطانية خلافًا لآراء الفرنسيين، بأن على حكومة الموصل أن تتجنب التشبه بالحكومات القائمة في القسم الأدنى من العراق، غير أن مثل هذا التمييز لم يكن له أيّ تأثير عملي، ولم يتحقق من لدن

الجمهور العام، ما عدا فئة من المسيحيين الذين كانت تحميهم فرنسا، والذين اعتادوا إثارة الاضطراب هناك.

أقيمت حاميات عسكرية صغيرة في كركوك، وألتون كوبري، وأربيل والموصل، وفي زاخو ودهوك. غير أنه لم توضع أية حامية ضمن الجبال المرتفعة ولكن حتى إذا كانت الإدارة المحسنة تمارس اتصالاتها الودية، وتعطي مثل هذا التأكيد المحدد جهد المستطاع، فقد ظهرت على الفور دلائل تشير إلى أن دعاية متشددة من المناطق القريبة من تركيا، قد أخذت تنشط نشاطًا فعالًا، ذلك أن جماعة من عشائر الغويان استطاعت أن توقع النقيب بريسون، الضابط السياسي في زاخو، في كمين نصبته له، ففتكت به خلال شهر آذار سنة [204] 1919 ولم يتمّ الثأر لمقتله.

وبعد مرور ثلاثة أشهر على وقوع ذلك الحادث قتل النقيب «ويلي» مع اثنين من الضباط السياسيين هما النقيب «مكدونالد» والقناص «تروب» على يد فريق من الرؤساء والساخطين في مدينة العمادية [205]، ولكن في هذه المناسبة تمّ اتخاذ إجراءات عقابية فأنزل العقاب بقبيلة «برواري كولي»، وبعض العشائر المتشابكة وطبق حكم الإعدام بالجناة.

أخذت الأرتال العسكرية تتغلغل، وإن لم يكن من دون إصابات كانت تلحق بها، وتواصل التقدم، وتجابه السير، في تلك البلاد الشاقة ذات المسالك الوعرة، بما في ذلك المناطق التي تسكنها قبائل «الغويان». ولكن وجد أن من الحصافة أن يجري سحب مساعد الضابط السياسي من العمادية إلى دهوك، حيث عهد بالسلطة إلى أحد الزعماء الأكراد المحليين هناك.

ولقد حدثت مثل هذه الطعنات من الخلف في منطقتي «عقرة» و«برزان» بصفة مشتركة مع ما حدث في الزيبار، ذلك الحادث الذي أثاره شخص نصف مجنون هو الشيخ أحمد البرزاني، كانت علاقات هذا الشيخ متوترة جدًّا مع الأتراك الموجودين في «وان» ومع الرؤساء القاطنين عبر الحدود.

أقدم الضابط السياسي الإنكليزي «بل» الذي خلف العقيد «لجمن» في الموصل، نتيجة سبب كافٍ، على فرض الغرامة على اثنين من الزعماء الزيباريين، وذلك في شهر تشرين الأول سنة 1919، وكان ذانك الزعيمان صديقين للشيخ أحمد في تلك الفترة، وقد تقبلا منه المساعدة في توجيه هجوم مركز على ذلك الضابط السياسي ومساعده النقيب «سكوت» عندما كان الضابطان يقومان بجولة على مقربة من «بيرا كبرا» في إقليم الزيبار[206]. قتل الضابطان واثنان من رجال الجندرمة معهما وأعقب ذلك نهب مدينة «عقرة»، ولكن سرعان ما تحطم التحالف القبلي، فعاد البرزانيون إلى مواطنهم، وإذ ذاك تجمع سكان «عقرة» وطالبوا بعودة الضابط البريطاني لحمايتهم فنجحوا في ذلك حيث تحرك رتل عسكري إلى منطقة الزيبار لإنزال العقاب بها، وأقدم رجال ذلك الرتل على حرق بيوت الزعماء الزيباريين، الذين ذهبت جهودهم هباءً، لإثارة ثورة عارمة ضد البريطانيين كذلك لم يستطع قائمقام «نهري» عبر الحدود أن يحرك «سيد طه» أو عشيرة «الأورامار» لمساندتهم.

كان حلم بعض متزعمي الأكراد بقيام كردستان تحت رعاية البريطانيين قد ظهر بأنه أوشك أن يتحول إلى واقع في مدى أسابيع، وذلك بعد أن أصبح الأغوات يفدون على مدينة السليمانية ويغادرونها،

وبعد أن أخذ البريطانيون في أعقاب اختفاء الأتراك من المنطقة، يشجعون هذه البوادر ويضعون الخطط لتنفيذها وينفقون عليها بسخاء.

غير أن ذلك الحلم لم يتحقق لأن مثل هذه التجربة كانت، في الواقع تنقصها كل عوامل النجاح العملي. كان الشيخ محمود، لما له من أتباع واعتبار هو المرشح الوحيد لرئاسة حكومة كردية تقام في جنوبي كردستان غير أنه لم يكن متزنا، وكان أتباعه، وعلى الأخص الرؤساء منهم، يبتغون الهدايا والهبات من دون أن يتقبلوا أية التزامات تربطهم، وكانت المفاهيم السياسية لهؤلاء الرؤساء وتجاربهم وتأخرهم الاجتماعي، وأخلاقهم ومستوى تطورهم، كان كل ذلك يحول دون استطاعة الشيخ محمود من إنشاء أحط مستوى لأية حكومة.

ففي غضون أسابيع فترت همة العشائر المؤيدة له، وأعيد العمل بالسلطات التي كان الحكمدار السابق يطالب بها. وحين اضمحلت حدّة الرخاء الذي عاد إلى المنطقة، نجم عن ذلك تمرد عام ضد الشيخ محمود. وفي الوقت ذاته سمح لعشائر الجاف في حلبجة بالانفصال عن نفوذ السليمانية، وعيّن ضابط بريطاني هو المقدم «سون» في منصب الحاكم السياسي لحلبجة وكان «سون» هذا من الذين ينتقدون الشيخ محمود بشدة.

ازدادت العلاقات توترًا ومشقة، ذلك لأن الحاكم[207] لم تكن لديه الحكمة ولا المعرفة في مقاومة مستشاريه، وهكذا لم يعد مستطاعًا تأجيل الأزمة، وأخيرًا وعلى حين غرة في شهر أيار سنة 1919، حرك الشيخ محمود عصابة من أنصاره وفدت عبر الحدود الفارسية فاعتقل الضابط السياسي الإنكليزي في السليمانية، وقطعت المواصلات وأعلن استقلال كردستان. أمّا الضابط السياسي البريطاني في حلبجة فقد استطاع الهرب بمساعدة من «عادلة خانم»[208]. على أن الأسرى من الإنكليز قد تمّ احتجازهم في السليمانية من دون أن تساء معاملتهم، وما لبثت السلطات الإنكليزية أن أرسلت نجدة محسنة من القوات الهندية والسيارات المدرعة على الفور، فتقدمت من كركوك، لكن هذه النجدة أرغمت على التراجع في مضيق «طاسلوجة»[209] ومع كل ذلك فلم يزدد عدد قوات الشيخ محمود ولم تقف العشائر الكبيرة إلى جانبه.

استغرقت عملية تجميع قوات بريطانية أكثر فعالية من الحاميات المتناثرة في محافظة الموصل زهاء شهر من الزمن، ثم أعقبها حدوث تقدم آخر قام به لواءان من كركوك. التحمت المعركة في السابع عشر من شهر حزيران في مضيق بازيان حيث تمزقت قوات الشيخ محمود ووقع نفسه أسيرًا وهو مثخن الجراح[210]، وإذ ذاك أخذت القوات البريطانية تتوافد في أرتال على المناطق الكردية، لإعادة الأمن والاطمئنان، حيث استطاع المقدم «سون» إقامة إدارة اعتيادية في السليمانية، وشهدت المنطقة فترة انتعاش وتقدم نتيجة انتشار قوات الشرطة المحلية فيها، وتنشيط العمل بالإقدام على شق الطرق وبنائها.

وفي راوندوز وجد الضابط السياسي البريطاني الذي عيّن هناك لأول مرة في شهر كانون الأوّل 1918 أنه يستحيل عليه استتباب الأمن من دون دعم عسكري، ولذلك تمّ سحبه من هناك في شهر تموز

191 إلى «باطاس» وعيّن مكانه في راوندوز أحد الأرستقراطيين من الأكراد، لكن الاضطراب ما لبث أن تعاظم في المنطقة أكثر من ذي قبل وقد اشتد وتضاعف في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في «عقرة» في شهر تشرين الأول[211].

في أوائل سنة 1920 تكشفت الأمور عن الفوضى والاضطراب في زيارة محفوفة بالمخاطر، قام بها الضابط السياسي الإنكليزي في أربيل[212] للمنطقة، وجد أن إنقاذها من الفوضى الضاربة أطنابها فيها، إنما يتمثل في تعيين أحد الشبان من الأكراد المثقفين وهو، إسماعيل بك، ممثلًا للحكومة هناك[213].

كان موقف قبيلة «شمر» مترجرجًا على الدوام ولا يمكن تقديره، إذ كان البعض من رؤسائهم المحاربين يقومون على وجه أصح، بزيارة الحكومة الجديدة بينما كان البعض الآخر منهم ينتهز فرصة حدوث الاضطراب لكي يغير على عشائر الجبور الذين يقطنون على ضفاف الأنهار. ولقد أخفق «العاصي» الزعيم الاسمي للقبيلة والمحارب المراوغ في الظهور مرة أخرى. وبالنظر لأعمال السلب الكبرى التي قامت بها «شمر» على الطرق خلال شهر أيلول سنة 1919 فقد تمّ فرض غرامة كبيرة عليها، كما وجهت الحكومة ذاتها غارة معاكسة ناجحة.

تمّ توطين عدد ممن يمتهنون حرفة الزراعة في بعض الأراضي، لكن الأكثرية الرحالة بقيت موزعة هنا وهناك، حيث بقي القسم الأكبر منها والذي يرأسه «دهام الهادي» حفيد «العاصي» بعيدًا عن نطاق السيطرة في الأراضي السورية.

* * *

كذلك شهدت المنطقة العليا من الفرات خلال سنة 1919 أكثر من مجرد الاضطراب العشائري. ولقد انبعثت المتاعب في هذه المنطقة من التجاوزات الحادة التي كانت تقوم بها العشائر المجاورة لها في الأراضي السورية، والتي تحكمها الآن حكومة عربية يساندها البريطانيون. ولقد أدّي غياب الأمير فيصل في أوروبا[214]، ونفاد صبر الضباط العراقيين بشكل مباشر، إلى حدود أعمال عدوانية على الحدود، نتيجة دوافع سياسية محضة.

ففي شهر كانون الأول من سنة 1918 ثم إرسال ضابط سياسي بريطاني لملء الفراغ الحاصل في دير الزور[215] من دون أن يدعم بأيّ عون عسكري. كان أحد المحافظين العرب الذي عيّن في المنصب ذاته من لدن حكومة حلب، قد تمّ سحبه[216]، غير أن الدعاية الشريفية ما لبثت الآن أن تدفقت على هذه المنطقة، تلك الدعاية التي كان يقوم بها حزب «العهد» العراقي، الذي انبعث مجددًا تحت زعامة ياسين الهاشمي، وهو قائد فيلق تركي سابق، ويتولى منصب رئيس أركان قوات «فيصل» في دمشق. وكانت هذه الدعاية تنادي بالقومية العربية، وبالثورة ضد الأجانب.

جرت في صيف سنة 1919 محاولات للاتفاق على تسمية الحدود بين العراق وسوريا لكنها انتهت إلى

تسوية غير حكيمة، وذلك بجعل نهر خابور ذاته يمثل خط الحدود بين البلدين. ولقد قيل بأن الأمير فيصلًا نفسه كان قد وافق على هذا الإجراء الذي تمّ التوصل إليه مع الفرنسيين، ولكن الاتفاق ظل غير معمول به، واشتد الضغط على البريطانيين لكي يخلوا محافظة دير الزور كلها، ما دامت قواتهم قد جلت كلها في الواقع عن الأراضي السورية بأكملها في تلك اللحظة. وإذ قاربت سنة 1919 على الانتهاء أبرزت الشائعات العشائرية وما رافقها من تعيين قائمقام من لدن السلطات السورية على المدن التي جلت عنها القوات البريطانية، دلائل واضحة على أن الهجوم الشريفي على منطقة «دير الزور» يوشك أن يقع.

شهدت السنة التي أعقبت الهدنة تغييرًا طفيفًا بين العشائر التي تسكن القسمين الأوسط والأدنى من العراق، فقد أجريت هناك بعض الاستبدالات في الزعامة العشائرية وأعيد البعض من الخارجين على القانون إلى أماكنهم، كما رجع المنفيون من الأراضي التركية ومن الهند، إلى مواطنهم، وغدت حركة التنقل أكثر حرية بعد أن زالت القيود التي فرضت أثناء الحرب، واستؤنفت الأعمال التجارية المعتادة، وزادت ألفة الناس لسكة الحديد وللسيارات، وقد صحب ذلك وقوع البعض من حالات الاقتتال بين العشائر، وحدوث غارات قليلة من الطراز التقليدي، والإصرار على النزاعات القديمة القائمة بين المتجاورين، وتعاظم الأوهام التي تمّت أثناء الحرب، وانبعاث التأثيرات المعادية للأجانب، فكانت هذه الأمور كلها من الظواهر التي تميز بها العالم العشائري في تلك السنة رغم كل ذلك، إجراءات من الأمن، أكثر مما تستطيع الذاكرة الحية أن تتذكره.

وعلى الحدود بقي «اللر» وسكان مندلي يواصلون منازعاتهم حول الحقوق المتعلقة بجدول ماء كان يجري من أحد التلال. وكان والي «بشتوكوه» ما يزال يدعي الولاية على المنطقة، وكان هذا الوالي في وقت من الأوقات يفرض الجزية بالقوة على «بني لام» الذين يرعون مواشيهم ويمكثون فيما يسميه بأراضيه. أمّا السلام القائم بين بدو جنوبي العراق ورعايا ابن سعود فكان يشوبه الحذر ولو أن أمير نجد كان منذ سنة 1917 وما بعدها منشغلًا انشغالًا جادًّا في المنازعات العربية.

أما في المدن فإن التغييرات التي أحدثتها الإدارة الجديدة كانت أكثر وضوحًا. فما خلا «النواحي السياسية» كانت هذه التغييرات بارزة في تخطيط الشوارع وتوسيعها، ونظافة الأسواق وتبسيطها بصفة جيدة في مدينة الموصل، وفي بناء جسور جديدة في بغداد، والحلة، والعشار، وفي ارتفاع عمل الشرطة، وصيانة الأمن، وتقليل حدوث الجرائم[217].

ومن الظواهر الأخرى ذلك التحول التام الذي حدث في السجون المدنية وفي إقامة أكثر من عشرة سجون جديدة وإصلاح القديم منها[218]، وتوسيع مصلحة البرق والهاتف، وتوفير التسهيلات الصحية لكل قادم إلى المؤسسات الصحية.

وفي ميدان البلديات العراقية، تمّت دعوة العراقيين للمشاركة في هذا المجال مشاركة مهمة وإن لم تكن البلديات تنعم بالمسؤوليات الكاملة. وتمّ تشجيع التفاخر بين المدن على الأقل فغدت بعض التحسينات الملحة المطلوبة من الأمور الممكنة. ومع أن القيود والمتطلبات التي استدعتها حالة الحرب، قد بدا عليها الاسترخاء مؤخرًا، فإن المعسكرات الواسعة، والمخازن ودوائر أسطول النقل

التي يتطلبها الجيش، قد أخذت تتقلص، ومع كل ذلك فإن إيجاد حياة مدنية ما تزال تعتبر من الأمور الشاذة، وإن وجود عنصر أجنبي وعسكري مهما كان مفيدًا، لا بدّ وأن يثير التذمر والانزعاج بين السكان كلما مرّت الشهور.

(2)

الإدارة البريطانية خلال الفترة 1919 - 1920

بقيت إدارة العراق المحتل، حتى شهر تشرين الأول من سنة 1920، من مسؤولية القائد العام للقوات البريطانية، التي كانت تمارس، تحت إشراف نائبه، مفوض الشؤون المدنية. غير أن القائد العام لم تكن له، من الناحية العملية، أية مناسبة ظاهرة للتدخل في الشؤون المدنية. وكان السير برسي كوكس هو الذي يقوم بمهمة مفوض الشؤون المدنية إلى وقت تعيينه وزيرًا مفوضا لبريطانيا في طهران، وذلك في شهر أيار سنة 1918، حيث سلّم وظيفته السابقة إلى المقدم أرنولد ولسون الذي كان يشغل وظيفة وكيل مفوض الشؤون المدنية طيلة الثلاثين شهرًا التي أعقبت ذلك.

ونظرًا للوضع المنفصل الذي يخص الموصل، والذي لم يعد الآن يعتبر اسميًّا، كانت البلاد كلها ابتداءً من أوائل سنة 1919 وما بعدها، تدار من لدن بغداد حسب أساليب موحدة بصفة عامة. ففي مقرّ الإدارة الذي تعاظم بما ألقي عليه من مسؤوليات جديدة، كانت عناصر السكرتارية قد تمّ تأليفها، فظهرت صيغة ما لحكومة منظمة. وما خلا موظفيه الشخصيين، ومن بينهم «المس غيرترود بل» كان مفوض الشؤون المدنية، يعتمد على خمس من السكرتيريات. فقد كانت السكرتارية الخاصة بالواردات تحت إمرة العقيد «هويل»، وهي تشمل إيرادات الأراضي، وكثير من الإيرادات المنوعة، وتسجيل الأراضي، وقضايا الأرض، وأعمال المسح، والزراعة والريّ والبلديات.

وكانت السكرتارية المالية التي رأسها العقيد «سليتر» قد حصلت في سنة 1919 على تفويض من المقدم «ماي» يشمل كل مسائل الصرف والميزانيات، والعملة، والتدقيق، والكمارك، والقضايا التجارية. وصحف الحكومة ومطابعها. وكان السكرتير القضائي «السير بونهام كارتر»، الذي خلف «نوكس» في سنة 1919، يقوم بتوجيه التشريع، والمحاكمة، والأوقاف، في حين وضعت سكرتارية الصحة تحت إمرة العقيد «بتي» الذي خلفه العقيد غراهام في سنة 1920، وكانت هي التي تعالج قضايا الصحة، والمسائل الصحية، والموضوعات المتصلة بها، وبالحجر الصحي، ونقل الجثث والزوار، والجنون، والسجون المدنية، ومكتب الجوّ أو المناخ.

وكان السكرتير الأوّل للأشغال العامة هو العميد «أتكنسون» الذي لم يمكث سوي شهور قلائل في العراق، وكان المقصود أن يشتمل فرعه هذا، سكك الحديد، وميناء البصرة، والريّ، والأشغال العامة، وكل وسائل المواصلات. وهناك دوائر لم تشملها أية سكرتارية، وكانت من أشهر هذه الدوائر هي دوائر الشرطة والتعليم التي وضعت تحت إشراف مفوض الشؤون المدنية بصفة مباشرة.

وكانت إدارة الشؤون العشائرية من الناحية السياسية، وكذلك الأمن، والشؤون الاجتماعية بصفة عامة، وجباية الإيرادات، والعلاقات مع الجيش، من الوظائف الأساسية التي كانت تنهض بها الدائرة الشخصية لمفوض الشؤون المدنية، ويجري العمل بها في المحافظات، عن طريق الضباط السياسيين التابعين له.

ومن بين الدوائر التي كانت تعمل بحماسة طليعية قبل إعلان الهدنة وما بعدها بمدة سنتين، هي دوائر التسجيل العقاري التي كان يرأسها «رويدز»، والأوقاف التي رأسها «كوك». وكانت تسانده فيها لجنة من مشاهير رجال الدين الأقوياء[219]، وكذلك دائرة المساحة التي وضعت تحت إمرة العقيد «بيري» والمطبعة الحكومية تحت إمرة «ويكفورد»، ودائرة البريد والبرق التي رأس الأولى منها «كليريس» ورأس الثانية «دي سمدت»، ومن ثم جمعتا معًا تحت إمرة (غمبلي) حيث بقيت هاتان الدائرتان من مسؤولية الإدارة المدنية ابتداء من حزيران سنة 1919. أما دائرة الأشغال العامة التي أسسها أتكنسون في أواخر سنة 1919 فقد أشرف على إدارتها «ولسون» من سنة 1920 إلى السنة 1925.

وكانت المحاكم، ومسألة تطبيق القانون المدني التركي - ما خلا بعض القضايا المهمة التي تخص الضباط الإداريين - تطبق الإجراءات المدنية التركية بصفة عامة، وتدار أمورها باللغة العربية، وبالرضا العام، وهي الوحيدة بين الدوائر الحكومية التي كانت تستخدم منذ البداية كبار الشخصيات العراقية. ذلك لأنه، بالنسبة إلى القضايا الإجرامية، تمّ إعداد قانون جديد، هو قانون العقوبات البغدادي، ووُضع موضع التنفيذ.

ينبغي هنا ذكر المزيد عن الدوائر التي حققت التحسن والضبط في الإدارة. فلقد كانت دائرة الزراعة، ولأوّل مرة في العراق، من الدوائر التي تمّ تنظيمها على أساس علمي، وأخذت تستخدم الاختصاصيين في النبات وكيمياء التربة، وزراعة القطن، وتحسين الأصواف، وتربية المواشي وغيرها من الفروع. ولما كانت دائرة الزراعة هذه تدار من قبل السيد غراهام في سنة 1920، وروجر توماس فيما بعد، فقد استطاعت أن تبرز الشواهد على نشاطها، وأن تنشر كراريس عن البحوث الزراعية، وتقوم بتوزيع البذور، وتستورد الحيوانات من الخارج. ولكن الوقت لم يكن يسمح في الواقع، لدائرة، أو حتى لواحد في العشرة من هذه الدائرة، بأن تسد حاجات الزراعة في العراق.

وضعت دائرة الريّ أول الأمر تحت إمرة العميد «لويس» ومن ثم العميد أتكنسون، وبقيت هذه الدائرة حتى سنة 1921 غارقة في دراسة مشاكل الفيضان وتوزيع المياه والتطبيقات العملية للوقاية من الفيضانات، ولكن حيل بينها وبين النهوض بأعمال مهمة نتيجة الإلحاح على الاقتصاد الذي طبق بعد الحرب. ومع كل ذلك كانت أعمال هذه الدائرة من الأمور المرغوب فيها.

تمّ تشجيع الدائرة وربطت ببعض الأعمال الرئيسة التي تخصها، وبقضايا النواظم، وكري القنوات، وإصلاح سدة الهندية في الدرجة الأولى.

فهاتان الدائرتان، الزراعة والريّ، بالإضافة إلى دائرة المساحة، قد تمّ تحويلها من الجيش إلى السلطة المدنية، بعد أن أنقص عدد موظفيها وكذلك الأموال المخصصة لها أيضًا، وذلك في سنة 1919.

كانت دائرة الشرطة التي أسسها العقيد بريسكوت في سنة 1918 بعد أن خلف فيها العقيد «غريغسون» قد أخذت توسع من سيطرتها بسرعة إلى كل أنحاء العراق، واستطاعت بأمانتها وبراعتها أن تحظى بالاحترام العام. لأن «الضبطية» أو «البوليس» لم تكن معروفة قبل ذلك. أمّا قوات المرتزقة «الليفي» وهي خلف لقوات «الشبانة» التي سبقتها، وكانت مثلها من القوات

العسكرية الضاربة، فقد انتظمت في صفة فرق من مختلف الشخوص المحلية، تحت إمرة ضباط بريطانيين، ولها مركزها العام في بغداد. كانت واجباتها هي التخفيف عن كاهل الجيش من كثير من المهمات، وتعزيز قوة الشرطة. كما تمّ إنشاء دائرة للبيطرة في كانون الثاني سنة 1920 تحت إمرة المقدم «جادويك» وعهدت قضايا العناية باللاجئين من الأرمن والآثوريين إلى إدارة مدنية منفصلة أنشئت في المخيم الذي أقيم لهم في بعقوبة، وتولى شؤونها العقيد «كنليف أون».

جابهت دائرة التعليم التي أوحى بها أول الأمر وقام بتأسيسها المقدم «بومان» مشكلة توفير المدارس في العراق، في الوقت الذي انعدمت فيه الأموال، والبنايات، والكتب، والتجهيزات الأخرى، والمعلمين اللازمين لذلك ولو بنسبة واحد في العشرة من الكميات الكافية. وبخطوات مخيبة للآمال على الدوام، لكنها أكثر سرعة من الناحيتين المالية والوظيفية، تمّ فتح المدارس الابتدائية التي كانت تهدف إلى تحقيق مستويات طيبة، حيث بلغ مجموع هذه المدارس خمسًا وسبعين مدرسة في نهاية سنة 1919.

كانت خمس وستون من تلك المدارس تدرس باللغة العربية، وإحدى عشرة باللغة التركية، وسبع باللغة الكردية، وواحدة باللغة الفارسية. ولم تستطع مدرسة إعداد المعلمين التي أسست حديثًا أن توفر سوى جزء ضئيل من المتطلبات الملحة لهذه المدارس، في حين كان نطاق المدارس الثانوية الذي حدّد في ثلاث مدن رئيسة، منحطًا إلى درجة يؤسف لها. كذلك كان تغلغل السياسة التي عمّت القطر كله إلى تلك المدارس في تلك الأيام، أقل ظهورًا.

تحققت الوسائل اللازمة لإعادة فتح كلية الحقوق، والمدرسة التجارية الصناعية. في حين واصلت الكتاتيب الخاصة، التي يديرها الملالي، والبالية في طرائقها ومداها وتجهيزاتها، عملها في تعليم القراءة والكتابة للألوف من تلامذتها. غير أن الميل إلى مضاعفة عدد المدارس الحكومية ذات النمط الغربي، كان يلاقي المقاومة، ولقد توقف تعليم اللغة الإنكليزية رغم كثرة الإلحاح عليه. أمّا عن الرغبة في فتح مدارس للبنات، والتي كانت آراء المسلمين منقسمة حولها في أوّل الأمر، فقد تمّ افتتاح خمس مدارس ابتدائية في الأسابيع الأولى من سنة 1920 كذلك حظيت مدارس الأقليات المسيحية واليهودية، وتلك التي تديرها بعثات التبشير المسيحية، بالدعم وبالأموال، وكان البعض من هذه المدارس على مستوى عالٍ.

بدأت بعض أعمال التنقيب عن الآثار القديمة على يد «كامبل ثومبسون» في موقع «أبو شهرين» (أريدو) وذلك في ربيع سنة 1918، كما أجرى السيد «هول» هو الآخر تنقيبات في «أور» وفي أماكن أخرى في سنة 1919. وكان يجري طبع الصحف في النجف سنة 1918 وفي السليمانية سنة 1919 وفي البصرة وبغداد والموصل منذ أن تمّ احتلال هذه الأماكن. وصدرت صحف بالإنكليزية في بغداد والبصرة، وبالعربية في هاتين المدينتين والموصل، وبالتركية في كركوك، وبالكردية في السليمانية[220].

ولقد وفرت الزيادة الكبيرة في السلع التي دخلت العراق خلال الفترة 1918 - 1919، أعلى مستوى من إيرادات الكمارك التي كان يديرها «أتكنسون» والمقدم «سيفرايت». وحصلت هذه الزيادة نتيجة لتوقف التصدير من روسيا إلى شمالي بلاد فارس، كما أدّت إلى ازدياد قوة الصرف في العراق، وزيادة

النضوب العام في المخزون من السلع خلال فترة الحرب. وشرع بتوزيع الروبية الهندية التي أصبحت هي العملة العامة السائدة في العراق، وذلك بمقدار معتدل، وارتفع نطاق وسائل النقل المدني التي يستطيع الآن أن ينهض بها ميناء البصرة بعد أن طور تطويرًا تامًّا، وعهد بإدارته إلى العقيد «وورد» في خريف سنة 1919، وسرعان ما نقلت إدارة هذا الميناء إلى الإدارة المدنية.

وكانت سكك الحديد التي سلمها الجيش في نيسان 1920 في أقصى مدى، وهي تؤلف حوالي ألف ميل من الطرق الحديدية[221] (*) ولم يكن اقتصاد العراق مستعدًّا لضم هذه السكك التي أنشئت بسرعة بتجهيزات بالية، وقاطرات مسحوقة، وخطوط صممت أصلًا لخدمة الأغراض العسكرية. كان مدير السكك العام خلال الفترة 1919 - 1920 هو العقيد «لوبوك» وكان العمال الذين تستخدمهم إدارة السكك في هذه الفترة كلهم من الهنود.

* * *

كانت الإجراءات المالية لإدارة الأعمال الكبرى التي تتطلبها الإدارة المدنية التي يجري وضعها وتمويلها من الصناديق المالية للجيش البريطاني، موضوع بعثة أرسلت إلى العراق برئاسة «السير جون هوت»، وكانت الأموال المخصصة لها تبلغ مليوني باوند، عدا نفقات سكك الحديد. ولكن معظم تلك الأعمال اتخذت أشكالًا لا علاقة لها بالحاجات المدنية. كذلك فإن الأسطول النهري الكبير، وهو عسكري يعمل في النقل داخل المياه الإقليمية، لم يتمّ بعد تحويله هو الآخر، إلى الإدارة المدنية، ولم تكن وحداته يجري بيعها في المزاد العلني، كما كان عليه الأمر بالنسبة إلى كثير من المخازن العسكرية الكبيرة والعديدة، والتي لم تعد أية حاجة إليها.

وإزاء عاصفة الاحتجاج القوية التي انطلقت من مفوض الشؤون المدنية، ومن أصحاب المصالح التجارية من العراقيين والبريطانيين معا، أودعت تلك السفن النهرية في «بمباي» من قبل «اللورد لانتشكيب» نيابة عن الحكومة البريطانية، ولم يلبث أسطول النقل المدني في مياه نهر دجلة أن قلص إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وفقدت شركة لنج سفينتها «جلنار» مع بعض السفن الصغيرة الأخرى، لكنها ما لبثت أن حصلت في سنة 1920 على السفينتين «زنوبيا» و«زبيدة» اللتين بنيتا في سنة 1916، حيث أدخلت الشركة المتطلبات العصرية على أجهزتها ومنشآتها. فأعادت استخدام بواخرها الشهيرة «بلوس لنج» و«خليفة» و«مجيدية و«ملامير» والتي كانت تعمل في المؤسسة الخاصة بنهر «كارون» قبل الحرب. وما فتئت شركة لنج بعد سنة 1919 وفي غمرة الاضطراب الذي أصاب مصالحها، أن انضمت إلى شركات النقل الأخرى من أمثال شركة «غراي مكنزي» GRAY MACKENZIE، وأنشأت منها شركة موحدة عرفت باسم الشركة العراقية الفارسية ل ل ه لا ح ة MESOPOT AMIANPERSIAN CORPORATION وقد عرفت هذه الشركة باسم مختصر هو مسبرس MESPERES في كل من بغداد والبصرة.

لم تعد المنافسة في ميدان الملاحة النهرية منافسة حكومية. فقد اختفت معظم السفن التي كانت تعمل قبل الحرب[222] (*) لكنها كانت مع كل ذلك تقوم بنصيب له قيمته في ميدان النقل.

* * *

وفي حكومات المحافظات، أعيد العمل بالوحدات الإدارية التركية ذاتها. فقد كانت المحافظة تدعى في السابق، باسم «سنجق» أو «لواء»، والمنطقة، تدعى «قضاء»، في حين طرأ على النواحي شي قليل من التغيير. وكانت الوحدات الست عشرة في سنة 1919، تشتمل على كل من العمارة، وبغداد، وبعقوبة، والبصرة، ودير الزور، والديوانية، والدليم، والحلة (من ضمنها كربلاء) وخانقين، وكركوك، وكوت الإمارة، والموصل، والمنتفق، وسامراء، والشامية (من ضمنها النجف).

وسرعان ما سلخت من هذه الوحدات، محافظة «دير الزور» عن العراق، وأعطيت إلى سوريا، وتألفت من وحدتي خانقين وبعقوبة محافظة واحدة، وفقد «الكوت» صفته، لكنه استعادها ثانية في سنة 1922، في حين أدخلت الشامية في محافظة الديوانية، وسامراء في محافظة بغداد، وتألفت من كربلاء والنجف محافظة واحدة مؤخرًا، وأخيرًا أنشئت محافظة أخرى هي محافظة أربيل[223].

وكانت كل محافظة تحت إمرة ضابط سياسي بريطاني، بينما كان معاونوه يشرفون، كل واحد منهم، على قضاءين أو أكثر من أقضية تلك المحافظة. وكان مثل هذا يجري أيضًا بالنسبة إلى النواحي التي يرأسها مديرون عراقيون، وبقيت محافظة على الأسلوب والتنسيق ذاته اللذين كانت عليهما قبلًا.

وفي مراكز المحافظات، كان تشكيل مجالس استشارية من الرجال المشهورين في المحافظة وموظفيها، تحت إمرة الضابط السياسي البريطاني، يعتبر من أولى الخطوات التي تمّ اتخاذها في الأيام المبكرة التي أعقبت الحرب. وكانت هذه المجالس تعتزم أن تشرك الجمهور، شكليًا وإلى مدى محدود مع الإدارة. غير أن هذه المجالس، مهما تمّ اختيار أعضائها بصفة جيدة، كانت مجردة من السلطة تمامًا، بحيث لم تستطع أن تؤدي أية خدمات فعالة، ولم تستطع البقاء في الأيام العاصفة التي شهدتها سنة 1920.

كان الضابط السياسي البريطاني يمثل الحاكم المدني (وهو في الواقع يمثل ملك بريطانيا) ويسيطر على كل الدوائر. وكان يجري تفويض سلطاته الإدارية والمالية، والقضائية، وفقًا لإجراءات ملائمة، إلى مساعديه في الأقضية، والذين كانت مهمتهم الأولى تتركز في حفظ الأمن، والتعرف على العشائر، والتعامل معها، وجباية الضرائب.

كانت المعضلة التي جابهت إدارة «أرنولد ولسون»، بعد إلغاء التعبئة العسكرية في أعقاب انتهاء الحرب، وما كانت تتطلبه من الخدمات الأخرى، قد أمكن حلها، عن طريق الاستعانة بالضباط الجيدين من الجيش البريطاني في العراق، ومن البلدان الأخرى الناطقة بالعربية، أو من الكتائب التي أخذت تغادر العراق. غير أن التعقيدات التي واجهها موظفو ولسون، وتيارات المعارضة العميقة التي تطورت آنذاك، جعلت أولئك الموظفين قد يستهينون بها، مما أدّى إلى حدوث نتائج مؤسية ارتكبها بعض الإداريين الإنكليز.

كانت إدارة أرنولد ولسون تبذل قصارى جهدها في إقامة علاقات ودية بين الحاكمين والمحكومين، ومع ذلك فإن التهمة التي وجهت إلى هذه الإدارة بأنها كانت من الأسباب التي أدّت إلى انفجار الثورة،

تهمة لا يمكن نكرانها أبدًا. لقد كانت هذه الإدارة قبل كل شي إدارة دولة أجنبية عن البلد الذي يراد تطبيقها فيه.

وزيادة على ذلك ما زال الاحتلال العسكري الإنكليزي يحس بوجوده، سواء في الاستيلاء على بيوت بعض المشاهير السابقين، أو السيطرة العسكرية على حركات النقل والطرق، أو المعسكرات التي أقيمت في المناطق المزروعة، مما أدّى إلى توقف الزراعة فيها، وطمر قنوات الريّ، وغير ذلك من القضايا التي كانت تثير تذمر الأهلين. وازدادت هذه المساوئ بمرور الوقت نتيجة التخلي عن تنفيذ كثير من المشاريع التي كان الناس يأملون أن يفيدوا من إنجازها، والإلحاح على فتح المدارس، وعدم استطاعة خبراء الزراعة من تحسين الوضع الزراعي، أو مقاومة الجفاف، أو مقاومة الفيضان، في الوقت الذي كان فيه الإصرار شديدًا على جباية الضرائب التامة عن كل محصول وناتج أو بستان، وتنفيذ ذلك بالقوة على الأغنياء والفقراء على حدّ سواء، الأمر الذي جعل أفراد الشعب يجدون أنفسهم، على الرغم من الأسعار الواطئة التي كانوا يتقاضونها عن حاصلاتهم، مجبرين على أن يدفعوا من الضرائب، أكثر مما كانوا يدفعونه في عهد الأتراك، مع عدم وجود أيّ تحسن في الطرق القديمة الشريرة التي تطبق في تخمين مقدار الحاصلات.

أما في المدن فإنّ نقص الموظفين التابعين للإدارة كان يبعث الناس على اليأس، في الوقت الذي كان فيه الموظفون السابقون يتسكعون في المقاهي، بائسين معدمين، بينما ازداد عدد العراقيين العائدين من تركيا. كانت جهود إدارة ولسون ضئيلة جدًّا في استخدام العراقيين الذين يتمتعون بالتجربة وحسن النية في الوظائف سواء منها الكبيرة أم الصغيرة. ولذلك فإن هذه الأمور قد جعلت أفراد الشعب العراقي في سنة 1919 مستعدين لدعم أية حركة مناهضة للبريطانيين التي قد يتسنى لها الظهور. وكانت الزعامة التي يمكن لهذه الحركة المناهضة، أن تتبعها في الحركة الوطنية، التي كان البريطانيون يقللون عامدين من شأنها، في حين انعدمت ثقة إدارة ولسون بهذه الحركة الوطنية القومية.

(3)

مقاومة البريطانيين

قبلت مراسلات الحجاز التي تبودلت خلال 1915 - 1916، بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون، بفكرة قيام دولة عربية بعد الحرب، تشمل -مع استثناءات محددة -كل الأقطار العربية في قارة آسيا. ولقد جرى النقاش في الواقع، على أن يقف العراق، على حدة من البلدان الأخرى بالنسبة إلى حاجيات وشروط مختلفة، وأمكن التوضيح بأن رسائل مكماهون إنما كانت تدعو إلى اتخاذ «ترتيبات إدارية خاصة في البصرة وفي بغداد». ولكن الشريف حسين ردّ على ذلك بأن إبعاد العراق عن الدولة العربية ينبغي أن يكون مؤقتًا ولفترة يتمّ الاتفاق عليها عن طريق المفاوضات. ذلك لأن العراق بلد عربي تأريخي ومقدس.

لم يكن وضع سياسة بريطانية تنطوي على التملك الأناني للعراق، من الأمور التي يمكن التفكير فيها، بالنسبة إلى أيّ رجل دولة ينظر إلى الأمور نظرة جدية.

والواقع أن الأوامر التي أصدرتها وزارة الحرب البريطانية في شهر آذار سنة 1917، قد سبق لها أن صورت بصفة محددة مسألة إنشاء إمارة عربية في البصرة وبغداد.

بل إن إنشاء دولة، أو دول عربية كانت هدفًا للمثاليين وللواقعيين معًا في كل من سوريا وفي لندن أيضًا. وقد تحقق هذا الهدف بصفة منظورة تحت إمرة الأمير فيصل في دمشق قبل انتهاء سنة 1، وتمّ الإعراب بجلاء عن سياسة تقرير المصير للبلدان العربية التابعة للعثمانيين قبلًا من لدن رئيس الوزراء البريطاني[224] في شهر كانون الثاني سنة 1918 كما تكرر موضوع سياسة تقرير المصير مرة ثانية في النقاط الأربع عشرة التي أوردها الرئيس الأمريكي ولسون، وكذلك أعيد ذكره مرة أخرى في الاتفاق الإنكليزي الفرنسي المعقود في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني سنة 1918[225]. فلقد أعلن الاتفاق الأخير بأن الهدف الذي تتطلع إليه كل من فرنسا وبريطانيا، هو التحرير الكامل والنهائي للشعوب التي عانت الاضطهاد طويلًا على أيدي الأتراك، وإنشاء حكومات وإدارات قومية تستمد سلطاتها من الممارسة الحرة، ومن مبادرة السكان الأصليين واختيارهم.

لم يظهر الرأي العام العراقي، الذي أثار هذا الإعلان المشجع بين صفوفه، آمالًا سامية ومباشرة خلال الحرب، أية دلائل منظورة عن الحس القومي. ذلك لأن الزعماء السياسيين الذين برزوا خلال الفترة 19 - 1914 كانوا قد تفرقوا بددًا. فلقد كان السيد طالب النقيب خارج العراق. وكانت النوادي ميتة أو غير نشطة، ولم يكن للصحافة من وجود، في حين كانت المواصلات مع البلدان الأخرى مقطوعة. غير أن الحركة القومية لم تكن ميتة. ولقد أصبح متوقعًا أن انتهاء الحرب لا بدّ وأن ينعش هذه الحركة بصفة أعظم حيوية عما كانت عليه قبلًا.

وفي الوقت ذاته لم تكن أعمال البريطانيين ولا أقوالهم، ما عدا الخطاب الغامض المتحمس الذي ألقاه القائد «مود» في آذار 1917، تعطي أية إشارة عن مستقبل الحكومة الذاتية، ولم تستخدم القوات

العربية في العراق لمقاتلة الأتراك، على الرغم من النجاح الذي حققته هذه القوات في الحجاز، وفي سوريا، ومن التحريض الذي كانت تقوم به وزارة الحرب البريطانية، وقد ظهر بأن القيادة العسكرية تخلّت عن هذه الفكرة لأنه كان يستحيل ضمان اختفاء الأتراك بصفة نهائية، ولصعوبة تجهيز المجندين العرب وتدريبهم للقيام بحرب فعالة، وذلك بالنظر لنقص اتصالات القيادة العسكرية، بأفضل مادة عراقية متوفرة، ونعني بها الضباط الذين حاربوا مع الأمير فيصل، ولربما بسبب موقف حكومة الهند، التي لم توافق صراحة على المطامح القومية العربية وعلى أية حركة قد تشجع تلك المطامح.

كانت المواد التي انطوى عليها اتفاق سايكس بيكو المبتسر من الناحية الإدارية، والذي أثار العويل والصراخ من الناحية الأخلاقية، والذي وقّعت عليه كل من بريطانيا وفرنسا في شهر أيار سنة 1916، وفضحه الروس للعالم في شهر تشرين الأول سنة 1917، كانت هذه المواد قد بدت من الناحية الأدبية في الواقع، وكأنها كانت موجهة بكل ثقلها ضد نظام حق تقرير المصير بالنسبة للعراق. فلقد اشترط ذلك الاتفاق بأن تودع مدينة الموصل، وجزء من ولاية الموصل ذاتها تحت استغلال الفرنسيين ضمن السيادة العربية، وأن يطبق الوضع ذاته على القسم الغربي من العراق، ولكن يخضع للسيادة البريطانية، في حين توضع المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، تحت الحكم البريطاني المباشر. لقد كانت هذه الشروط التي لم يتخلَّ الفرنسيون عنها بيسر، تتناقض تناقضًا صريحًا مع نصوص التزامات الشريف حسين وروحيتها. والواقع أن الحاجة إلى مسالمة الأحاسيس الفرنسية، ولا سيما في سوريا، كانت تمثل الورطة الرئيسة التي لا مهرب منها والتي واجهها البريطانيون بعد الحرب.

وفي الوقت ذاته كان الإعلان البريطاني الفرنسي، والتخفيف من القيود التي فرضت أيام الحرب، وعودة العراقيين إلى بلادهم من الخارج، والمطامح المتطلعة إلى توفير الأمن والتطور في البلاد، كانت كل هذه الأمور قد أبرزت أن مستقبل العراق، يعتبر قضية مباشرة، وأعادت القومية العراقية إلى الحياة في يوم وليلة. فما إن انتعشت هذه القومية من مصادر مختلفة، حتى أخذت تنمو بسرعة خلال النصف الأول من سنة 1919 وما بعده.

كانت النواة الرئيسة للحركة القومية، تتمثل - دون ريب - في مطالبة قسم من الطبقات العراقية المتعلمة، بالاستقلال التام، كما تمثل الاستياء الذي كانت هذه الطبقة تتمسك به. ومما ساعد على ذلك، وكان معاديًا للحكومة، أي معاديًا للبريطانيين، هو أن هذه القوى، كانت في هذه المرحلة معرضة لدعاية دخلت العراق من تركيا، ومن روسيا البلشفية، ومن القوميين العراقيين المتحمسين الذين عملوا مع فيصل في سوريا، كذلك ساعدت على هذه الحركة أيضًا، مخاوف رجال الدين من الشيعة على مراكزهم المهددة بالدمار على يد الإدارة البريطانية.

وكانت النواقص الحقيقية أو المالية التي تشكو الإدارة منها، والتي أتينا على وصفها في مكان آخر، قد ساعدت هي الأخرى على تفاقم التذمر وتعاظمه، ولذلك كان كل تردد وكل تأخير، وكل خيبة أمل، تعدّ من أخطاء البريطانيين، وتخلق المزيد من القوميين الجدد، فلقد كان الشيوخ المتنافسون في كل مجموعة من العشائر، على استعداد دائم للانضمام إلى أية حركة عصيان، وعزل الزعيم الذي يؤيده البريطانيون. وكان التلهف على ممارسة أعمال النهب، واللذة في شن الغارات على الغير، ومقت

الانصياع لدفع الإيرادات، والاقتناع بأن القوات البريطانية تقوم الآن بالجلاء عن العراق، كل هذه القضايا ساهمت هي الأخرى، في تمهيد السبيل أمام شق عصا الطاعة بصفة جماعية، بل بأسوأ من ذلك، ولهذا كان تاريخ سنة 1919، وجزء من سنة 1920، واحدًا من التواريخ التي تكاثرت فيها العناصر الساخطة، وتحالفت حتى بلغت الذروة في شهر تموز 1920.

فزع العقيد أرنولد ولسون من البيان الإنكليزي الفرنسي، وأعلن بأنه غير ملائم بصفة مطلقة لأن يكون أساسًا لإيجاد حكومة في العراق. ولذلك راح يلح ويشدد القول بأنه لا يوجد شيء ما سوي إيجاد إدارة بريطانية صارمة، ومهما كان نوع الدولة التي سيتمّ إنشاؤها، تستطيع أن تحفظ البلاد من الفوضى. وهكذا أخذ ولسون يقاوم بشدة تلك المقترحات التي عرضها «خنزيره البري» لورنس حول إمكانية إنشاء مجموعة بكل يسر من الدول العراقية والسورية توضع تحت إمرة الأمراء الأشراف[226].

كان أول عرض قدمه أرنولد ولسون إلى الحكومة البريطانية هو إنشاء دولة عربية في العراق، بشكل حذر، تشمل ولاية الموصل، وبعد أن يتمّ وضع هذه الدولة تحت حكم أمير عربي، يجب دعمها بتعيين مندوب سامي بريطاني، ومجموعة كاملة من المستشارين. غير أن مشقة اختيار أحد الأمراء كانت واضحة، كما أن وكيل المندوب السامي، قد أخذ يعيد النظر ومن دون طائل في الادعاءات التي قدمت من أحد أشراف الموصل[227] ومن أشراف بغداد، ومن أمير مصري لم يحدد اسمه، ومن أحد أولاد الملك حسين. وما إن وجد ولسون معارضة جدية لكل هؤلاء أو أيّ منهم، فقد أنهى رأيه وفضل بأن مثل هذه الدولة يجب أن يحكمها السير برسي كوكس لمدة خمس سنوات ومن دون أيّ أمير إطلاقا[228]، فقد كان ولسون يشعر بأنه إذا ما حدث هذا الأمر، فسوف يحقق الكفاءة، ويحصر الحركة القومية داخل حدود.

كانت شؤون الشرق الأوسط في لندن، في ذاك الوقت، تدار من قبل لجنة وظيفية داخلية يرأسها اللورد كرزن. وفي هذه اللجنة كانت المدرسة الغربية للمبدأ البريطاني حول الشؤون العربية تشتمل على المنافسة مع المدرستين الشرقية والهندية. كذلك عملت، في داخل هذه اللجنة الأمزجة والآراء المتصارعة لكل من اللورد كرزن، والمستر أدون مونتاغو EDWIN MONTAGU وزير شؤون الهند، دورًا كبيرًا ووافرًا.

لقد عادت اللجنة المذكورة فأكدت البيان الأنكلو فرنسي، لكنها لم تظهر سوى القليل من النوايا بشأن التخلي عن السيطرة البريطانية المباشرة. ومع كل ذلك فقد تمّ تحويل أرنولد ولسون، بأن يقوم بإجراء استفتاء في العراق، في كل محافظة من المحافظات، عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية.

أوّلًا: هل هناك مصادقة على إقامة حكومة عربية في العراق تشمل ولاية الموصل تحت الوصاية البريطانية؟

ثانيًا: هل يجب أن تحكم هذه الدولة من قبل رئيس عربي بصفة رسمية ليس إلّا؟

ثالثًا: من هو المفضل أن يكون أميرًا لهذه الدولة؟

لم يكن من المتوقع إعطاء أيّ جواب صريح عن هذه الأسئلة من لدن الرأي العام في العراق خلال الفترة 1918 - 1919، ذلك لأن الإدارة القائمة آنذاك، وكلها بريطانية، ولأن انعدام المؤسسات التمثيلية، وتركيب المجتمع كله، كان يحول دون ذلك. ولكن المحاولة قد تمّ الإقدام عليها، فعقدت الاجتماعات في كل المحافظات، وألمح المندوب السامي في أوامره وتعليماته بأن الأجوبة المرضية هي التي سوف يتمّ الترحيب بها، وأن هذه الأجوبة متى ما تمّ استلامها، ستكون مؤيدة من قبل الأكثرية الملموسة لإنشاء دولة عراقية موحدة تحت زعامة أمير لم تحدد صفته، وباستمرار السيطرة البريطانية عليها.

كان من المشكوك فيه أن تكون تلك الاجتماعات ممثلة للجمهور ولا سيما في بغداد. وكان موقف الشيعة في المدن التي تقوم فيها الأضرحة المقدسة سلبيًّا، كما رفضت بعض المناطق الكردية أيّ حكم عربي. ومع كل ذلك فقد ظهرت مشابهة طيبة فيما فضلته الأكثرية، وعلى الأخص ما تعلق بإلحاق الموصل بالعراق، لكن الاستنتاج الذي تمّ استنتاجه مسبقًا جدًّا، هو أن السيطرة البريطانية لم تكن مرغوبة إلّا من قبل حفنة من «الساسة من ناكري الجميل والذين لم تتمّ المصادقة على آرائهم قطعًا»[229].

دفعت هذه النتائج لجنة اللورد كرزن إلى دعوة المندوب السامي بأن يتقدم بعروض محددة لوضع دستور لدولة عربية أو مجموعة من الدول العربية على أساس رغبات السكان... مع بقاء السيطرة البريطانية التي لا يوجد أيّ نزاع حولها. كان هذا الأمر يتطلب الاهتمام بالبيان الأنكلوفرنسي في هذا الشأن، وأن مثل هذا الدستور يجب أن يكون مرنا، وأن يعطي مجالًا لزيادة المشاركة العربية، ولقد ظهر من هذا أن أمنية السياسة البريطانية كما أريد صياغتها، كانت مزيجا من الحرية التي جاء بها البيان، ومن الواقع الثابت للسيطرة البريطانية. حدث كل هذا في الوقت الذي لم يلتفت فيه إلى الإشاعات المتزايدة عن القومية العربية في بغداد، وعلى ضفاف نهر الفرات، وحينذاك وجد ولسون، الذي استدعي إلى لندن في شهر شباط سنة 1919، أن مشكلة الموصل قد حلت بصفة جزئية وذلك لأن جورج كليمنصو كان قد وافق في شهر كانون الأول سنة 1918، على التنازل عن حصته في الأسلاب التي جاء البيان الأنكلوفرنسي على ذكرها.

وعلى هذا الأساس ومع بقاء الإصرار الفرنسي على تمتع الفرنسيين بالنفوذ التام على الحكومة التي ستقوم في سوريا كلها، وفي الوقت ذاته الذي كان فيه الأمير فيصل يسعى للحصول على تقبل للمطامح التي كان يتطلع إليها هو وأبوه، والتي نالت التشجيع في وقت من الأوقات، لم يستطع أرنولد ولسون أن يطرح مشروعه الذي كان ينطوي على إقامة دولة عراقية شاملة.

ذلك لأنه يوجد أمير يقوم إلى جانبه مندوب سامي بريطاني، وبالهيمنة البريطانية الفعالة على إدارتها، سوف تشمل مثل هذه الدولة ولايات الموصل ودير الزور وكل أنحاء كردستان، ما عدا المناطق التي صادقت معاهدة سيفر عليها، وحينذاك سوف تقوم حكومات عربية وتعين مجالس للمناطق العربية، وتكون المساندة المالية والعسكرية البريطانية متوفرة لهذه الحكومات.

كان اللورد كرزن، الذي قرر أن يؤجل أيّ التزام من جانب الحكومة البريطانية بشأن موضوع الموصل،

يفضل أن تكون ولاية الموصل إمارة منفصلة تحيط بها حواضر كردية مستقلة. استمر الجدل حول هذا الموضوع، واصطدمت المطامح الفرنسية والعربية في سوريا، وخابت المساعي الطويلة لعقد معاهدة الصلح مع تركيا، وأخذ الضغط الأمريكي يزداد في باريس، على حق الاختيار الحر من قبل السكان العرب، وذلك بالشكل الذي عدلته بعثة كنغ كراين لتقصّي الحقائق، والتي قامت بزيارة سوريا في سنة 1919، وموقف مجلس العشرة في باريس الذي قرر في شهر كانون الثاني سنة 1919، انفصال العراق عن تركيا، ذلك المجلس الذي كان أعضاؤه في شهر آذار من تلك السنة على وشك أن يتفقوا على توزيع الانتدابات، إضافة إلى اختلافات الرأي الواسعة بين مستشاري الحكومة البريطانية بشأن القضايا العربية، وزيادة المطالبة بالاقتصاد فيها بعد الحرب أو حتى الجلاء أو التراجع إلى البصرة، تلك الموضوعات التي أثيرت في الصحافة البريطانية وفي البرلمان البريطاني، فهذه القضايا كلها كانت من العناصر التي تندر الملاءمة فيما بينها، بقصد الوصول إلى حل واضح لمستقبل العراق.

لم يكن للإدارة البريطانية في بغداد حتى الآن أيّ توجيه واضح تتلقاه من صانعي السلام في أوروبا، حول فكرة الانتداب الجديدة التي طرحها الجنرال سمطس في مؤتمر فرساي والتي تمّ إدخالها في ميثاق عصبة الأمم الذي كان من المقرر أن يولد في أوائل سنة 1919، ذلك الانتداب الذي أعدّ بصفة خاصة كيما يتمّ تطبيقه حسبما اشترطت ذلك المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم، على البلدان التي كانت تابعة للأتراك قبلًا.

كان قبول هذا التفسير من لدن الدول المختصة قد حصل بصفة ضمنية في معاهدة فرساي التي تمّ التوقيع عليها في 28 حزيران 1919، وصودق عليها في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني سنة 19. أما بالنسبة إلى العراق، فقد تناقص فيه عدد الجيش البريطاني بصفة منظورة في الوقت ذاته، ذلك لأنه تمّ التخلي عن المواقع التي كانت ترابط فيها الحاميات العسكرية، وجرى تقويض المعسكرات، وأصبحت القوات المتحركة الفعالة أقل عددًا، بل أصغر من ذلك كثيرًا جدًّا. والواقع أن الإدارة المدنية كانت تلاقي على الدوام تقبلًا شعبيًّا ملموسًا في المدن وفي الأرياف من جانب العناصر المعتدلة التي لا دخل لها في السياسة، ومن جانب الجمهور العام.

غير أنه ما إن تقدمت سنة 1919، حتى ازدادت الدلائل على المقاومة التي أخذت الحكومة في شكلها الجديد تجابهها، تلك الحكومة التي لم ترضِ مطامح القوميين.

فقد تناهت الأنباء عن التمرد المحلي في كردستان، ذلك التمرد الذي بولغ فيه كثيرًا[230]. وأخذت الرسل والأموال الكثيرة تصل إلى بغداد وإلى منطقة الفرات من الضباط العراقيين الموجودين الآن في دمشق وحلب. وقد وجه هؤلاء الضباط مذكرات إلى القيادة البريطانية في سوريا، وأخرى غيرها إلى وزير الخارجية البريطانية، وكلها توضح الحاجة إلى إيجاد نظام حكم قومي في العراق[231].

وعلى أثر ذلك استدعي أرنولد ولسون، أحد الإداريين والمحامين البغداديين المشهورين هو «ناجي السويدي» من دمشق لكي يقبل بوظيفة مستشار في بغداد، لكن السويدي ما إن وجد الجوّ في بغداد غير ودّي حتى عاد أدراجه، وهو غير سعيد، إلى سوريا[232] كذلك تحدث زائرون عراقيون آخرون من الغرب عن الموقف الاستعماري الذي تقفه إدارة أرنولد ولسون، ذلك الموقف الذي بدا عليه بأنه كان

يقلل أو يتجاهل القابليات العراقية.

تعاظمت الإشاعات في بغداد عن الانتداب المقترح فرضه على العراق، والذي سيتمّ إقراره حالًا من قبل المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح. كما ذكرت الأنباء أيضا أن النساء والأطفال البريطانيين قد أخذوا يتوافدون على البلاد وكأنهم ذاهبون إلى إحدى المستعمرات البريطانية. والحقيقة أن خمس مئة نفر من هؤلاء البريطانيين كانوا قد دخلوا العراق في أواخر سنة 1919. لقد ظهر بأن عمل الدوائر المدنية البريطانية ومشروعاتها كانت تشير إلى احتلال دائم للعراق. ذلك لأنه تمّ اعتقال وإبعاد الكثيرين من مسببي الاضطرابات، أي القوميين والوطنيين. وشهرًا بعد شهر تمّ ابتلاع صنوف الواعين سياسيًّا. فقد أنشئت مدرسة ثانوية وطنية[233] لتكون مركزًا للدعاية، وباقتراب فصل الخريف من تلك السنة غدت نتائج التحريض السياسي المنبعث من سوريا ومن بغداد، وتعاظم العنف في كربلاء والنجف، أكثر وضوحًا بين العشائر التي تقطن الفرات.

أما في بغداد حيث تواردت الأنباء عن الاجتماعات والمنظمات السرية فقد لوحظت اتصالات جديدة وذات أهمية بين السنة والشيعة، وظهور ارتباطات سياسية دينية مشتركة، وتبادل المجاملات من دون سابق إشارة. وعلى هذه الشاكلة انقضى شتاء سنة1919.

وعلى الرغم من تفاقم العنف المتوقع في هذا الوقت، ومن تعاظم الحركة السياسية فقد أمكن الحفاظ على الهدوء الحذر خلال هذه الشهور، ما عدا منطقة واحدة هي منطقة الفرات الأعلى. لقد كانت التهديدات والإشاعات يتردد صداها هناك من قبل الأتراك الموجودين في ماردين، وكذلك من قبل وكلاء الحكومة العربية في حلب. وفي أواسط كانون الأول سنة 1919، احتلت العشائر المهتاجة التي كانت تصحب الحاكم الشريفي للفرات، مدينة دير الزور. أما الحالة الحرجة والمذلة التي طغت على هذه المدينة، وما رافق ذلك من انشغال الحاكم السياسي البريطاني فيها، فإنّها لم تنتهِ إلّا في يوم عيد الميلاد، وذلك في أعقاب ترتيب بين ممثلي المندوب السامي البريطاني وممثلي جعفر العسكري محافظ حلب، حيث تخلى البريطانيون عن دير الزور[234].

لقد أصبحت دير الزور مركزًا للدعاية واللقاءات، والتهديدات الصارمة الداعية إلى ضم ولاية الموصل إليها، ولم يلبث أفراد القبائل أن دخلوا مدينة «البوكمال» ونهبوها، وكانت هذه المدينة استخدم قبلًا مقرًّا لجباة الضرائب العاملين داخل العراق. وكان المحافظ التالي في دير الزور وهو موصلي[235] قد شنّ حملة دعاية شريفة عنيفة وممولة تمويلًا جيدًا لو رفض كل المقترحات الداعية إلى إجراء تسوية سلمية لقضايا الحدود بين العراق وسوريا ولم تستطع الهيئات البريطانية، التي لم تكن لها أية قوة في المنطقة كلها، أن تفعل شيئًا ما سوى الاحتجاج والتهديد باتخاذ إجراءات انتقامية جوية.

أدّت عودة الأمير فيصل من أوروبا إلى سوريا في آذار سنة 1920 إلى انسحاب الغزاة[236] وفي أوائل شهر أيار من تلك السنة انعقد مؤتمر للحدود في قرية «عشارة» ووافق على تحديد خط للحدود يبدأ مباشرة من غربي «القائم». ولكن هذه التسوية أخفقت إخفاقًا تامًّا في تحسين الأوضاع. ذلك لأن جماعات الملايين الذين كانت تحرضهم سوريا، والتظاهرات ما فتئت أن اجتاحت كل أراضي الدليم

ومواطن قبيلة شمر.

كان الإيمان بمقت البريطانيين، وبضرورة جلائهم من العراق، إيمانًا شاملًا، ولذلك أصبح الطريق بين بغداد والموصل، ووضع سكة الحديد هناك، غير مأمون، وما لبثت شعارات الدعاية العنيفة التي نظمها حزب «العهد» العراقي، أن أخذت تظهر في مدينة الموصل ذاتها، وساعدت الجهود التي بذلها عملاء الأتراك الموجودون في جزيرة (ابن عمر) أولئك الضباط والمبعوثين الشريفيين، الذين كانوا يدفعون أموالًا كانت في الأصل، كما تشكى الحاكم السياسي في العراق، قد دفعت من قبل الحكومة البريطانية ذاتها إلى الشريف الذي كان يحكم سوريا.

لا يعرف أحد مدى إدراك الأمير فيصل للنشاط الذي كان يمارسه مؤيدوه المتحمسون في العراق. ومع كل ذلك فقد كان موقف فيصل من ذلك النشاط موقفا صائبًا. في الأسبوع من شهر حزيران دخلت قوة عشائرية تحت إمرة جميل المدفعي[237] إلى مدينة تلعفر، فقتلت اثنين من الضباط البريطانيين هناك منهما النقيب «ستوارت» والنقيب «بارلو» ومعهما اثنين من رؤساء العرفاء[238] كما تحركت هذه القوة لتهديد الموصل[239] ولكن رتلًا بريطانيًا صغيرًا من تلك الحامية استطاع أن يشتت رجال العشائر، وأن يعيد احتلال تلعفر، وعلى أثر ذلك تمّ إقرار سلم مشوب بالحذر في منطقة الفرات الأعلى والجزيرة، وتملصت حكومة دمشق بحصافة، من هذه الأعمال وغيرها التي اقترفها وكلاؤها.

لم تلبث الحالة في بغداد وفي أواسط الفرات أن ازدادت سوءًا في أواخر ربيع سنة 1920، إذ استمرت الاجتماعات الوطنية المهمة، وراحت تتبارى في إلقاء الخطب اللاهبة، واشتهر عملاء الأتراك والبلشفيك بنشاطهم[240] بالإضافة إلى الأعمال التي كانت تمارسها القومية العربية ورجال الدين، وخروج أفراد العشائر على القانون، وما كان يرافق ذلك من ضغينة ضد البريطانيين. ولقد تأثرت حالة الأمن في بغداد ذاتها، فكانت الأسواق تغلق في فترات متقطعة ووقع كثير من الحوادث القبيحة.

وجهت التحذيرات إلى بعض الزعماء السياسيين، كان من بينهم السيد محمد الصدر، وجعفر أبو التمن، وناجي السويدي، وعلي البزركان، كذلك أدّى اعتقال أحد المحرضين الصغار[241] إلى إثارة الحشود الغاضبة وإطلاق نيران البنادق[242]. ومما زاد من إيقاد هذه النار الملتهبة، ذلك القرار الذي اتخذته مجموعة من العراقيين الموجودين في دمشق والتي اختارت فيصل بن الحسين ملكًا على سوريا، حيث قررت تلك المجموعة بأن يعرض عرش العراق على الأمير عبد الله وهو شقيق للملك فيصل وأكبر منه سنًّا[243].

وكانت لهجة المناقشات التي جرت في مجلس العموم البريطاني، وجوهرها عن قضايا الشرق الأوسط، قد تمّت دراستها بإمعان وقوة من لدن الساسة العراقيين، ذلك أن المظاهر المقيتة للإدارة المحلية، واستبعادها العناصر العراقية، بقيت تطبق دون إدخال أيّ تحسين عليها. وأخيرًا جاءت الأنباء مؤكدة الإشاعات المغرضة التي قالت بأن الدول المنتصرة قد أقرت في الاجتماع الذي عقد في (سان ريمو) في اليوم الثامن والعشرين من نيسان، بأن يعهد إلى بريطانيا بالانتداب على العراق.

وقد أعلن هذا النبأ الذي قضى على آمال العراقيين في التمتع بالاستقلال التام، في بغداد وذلك في شهر أيار مصحوبًا بتأكيدات مهمة من لدن الحاكم المدني البريطاني. على أن تأثير هذه الحوادث لم يتعاظم نتيجة التوصيات التي وضعتها اللجنة التي ترأسها بونهام - كارتر، والتي يتمّ الإعلان عنها، وكانت هذه اللجنة قد ألفت من قبل السير أرنولد ولسون في شهر آذار لكي تضع مسودة الدستور المقبل للعراق. ومع أن توصيات تلك اللجنة جاءت، مطابقة للأفكار الأصلية التي كان يقول بها أرنولد ولسون، إلّا أنها بإصرارها على أن تظل الهيمنة البريطانية مستمرة على تركيب المندوبين والموظفين العراقيين، كانت تنطوي على الحذر، وتضمر العداء إلى درجة غير مقبولة تمامًا في نظر الوطنيين العراقيين.

قبل وقوع مذبحة تلعفر بيومين أي في اليوم الثاني من شهر حزيران، جرى لقاء بين أرنولد ولسون وكتلة مؤلفة من خمسة عشر شخصًا من الممثلين الوطنيين[244]. وقد أضاف ولسون من جانبه إلى هؤلاء خمسة وعشرين شخصًا من البارزين الذين اختارهم بنفسه، واستخدمهم لغرض توضيح الهوة الفاصلة بين الآراء التي يقول هو بها، وبين تلك الآراء التي يؤمن بها القوميون.

وفي الوقت الذي لم ترضَ فيه القوميات بالتوضيحات التي أوردها ولسون والتأكيدات التي أعطاها، راح يعتبر مطاليبهم بالاستقلال الناجز للأمة العراقية، بأنها مطاليب عصابة متهوسة، وأخذ يؤكد بأن الجمهور الرئيس في العراق سوف يكون أكثر تساهلًا، وأوسع أمنًا، في ظل حكم قد يرقى إلى درجة الحكم البريطاني المباشر.

وفي الوقت ذاته كانت لجنة اللورد كرزن، وهي أقل حذرًا وأكثر تحررًا من آراء ولسون نفسه، قد أعادت النظر في المقترحات التي وضعتها لجنة بونهام كارتر، وفي الانتقادات التي وجهت إليها، وقررت بأن الوقت أصبح ملائمًا الآن، للإعلان عن وضع دستور العراق. وطبقًا للأوامر الواردة من لندن، أعلن الحاكم السياسي في اليوم السابع عشر من شهر حزيران 1920، إن جمعية عامة منتخبة سيتمّ عقدها، وأن هناك تطلعًا أوليًا نحو وضع دستور لدولة عربية ستكون حكومتها الذاتية، حكومة حقيقية وفعالة، وإن لم تكن كاملة. غير أن إعلان هذا الأمر جاء متأخرًا. فلقد سارت العواطف والأماني القومية قدمًا، وكانت القوى في المدن وبين العشائر في حركة لا يمكن إزاءها للعبارات اللطيفة، أن توقف إعلان الدستور.

لم تترك الأيام القلائل التي أمضاها السير برسي كوكس في بغداد، وقد غادرها الآن بعد أن تمّ تعيينه وزيرًا مفوضًا في طهران، سوى انطباع ضئيل، عن كل ما كان يتمتع به من اعتبار شخصي، ذلك أن «الانتداب» تلك الكلمة المقيتة، قد أينع الآن، والحكم البريطاني المباشر الفعال متواصل، ولم تعد للاستقلال الحقيقي أية دلالة، ولا أيّ أمل مبكر، كما أن اللجنة المؤلفة من المندوبين السابقين في البرلمان العثماني، والتي كان يرأسها السيد طالب النقيب الذي عاد إلى العراق في شهر شباط سنة 1920 قد أخذت ومن دون أدنى تأثير على الرأي العام في العراق، تواصل أعمالها في التمهيد لعقد الانتخابات الموعودة[245].

وفي الوقت ذاته سارت لائحة جلاء الجيوش البريطانية عن العراق قدمًا، وأصبحت القوات البريطانية

الفعالة قليلة، وموزعة، وكانت طرق المواصلات في العراق وفي بلاد فارس طويلة ولا يمكن الدفاع عنها، في حين كانت الواجبات المحددة لحراسة المخازن، والأسرى الأتراك والمسيحيين اللاجئين من تركيا، قد تمّ احتسابها لغرض استخدام كل القوة الباقية تقريبًا. كذلك، فإن عوائل الجنود البريطانيين التي وصلت مؤخرًا إلى العراق، قد تمّ حجزها في «كرند» داخل بلاد فارس.

ومنذ شهر آذار سلمت القيادة العسكرية البريطانية في العراق، إلى قائد كبير السن جديد على العراق هو «السير إيلمر هالدين»[246] والذي لم يظهر منذ البداية سوى ثقة ضئيلة بالتحذيرات الصادرة من لدن الحاكم المدني، وضباطه، تلك التحذيرات التي أصبحت الآن أدوات انفجار وإثارة بارزتين.

(4)
ثورة سنة [247] 920

نجمت الاضطرابات التي انفجرت بين أفراد العشائر في منتصف صيف سنة 1920 بصفة مباشرة عن عوامل يعود البعض منها إلى أمور مألوفة من زمان طويل في العراق، وذلك من أمثال التمسك بالقبيلة والمقاومة، وحب الغزو والنهب، وتحريضات مجتهدي الشيعة أصحاب المصالح الذاتية، ومطامع المشيخة المحلية، أو التنازع على المشيخة، والامتناع عن دفع الضرائب، وشدة النفور من الحكومة، كما يعود البعض الآخر من هذه العوامل إلى الحماسة، والدعاية القومية الممولة تمويلًا حسنًا لهذه الغاية.

ومن الأمور التي ساعدت في تلك العوامل، تبعثر القوات البريطانية، وقلة عددها، وإعادة توزيعها، ووضع القيادة العسكرية التي كانت تبدو في بعض الأحيان فاترة أو متعبة، وفي أحيان أخرى، غير متعاطفة، أن صوابًا حدث ذلك أم خطأ، مع حاجات الإدارة أو حجمها. ولقد أدّى التمرد الناتج عن ذلك، إلى إخضاع البلاد، لمدة ثلاثة شهور، إلى أوضاع مشابهة لما كانت عليه أثناء الحكم التركي، وذلك في فترة من أكثر الفترات التي مرّت بها فوضى واضطرابًا.

فلقد شمل التأثير الذي أحدثته هذه الأوضاع حوالي الثلث من الريف العراقي خارج المدن الكبرى، وتميزت هذه الأوضاع بانقطاع المواصلات، ورفض دفع الواردات، ومقارعة قوات الحكومة، وباللهجات المحلية المتعطشة إلى سفك الدماء، ونهب المساكن والأموال، في حين لم يحدث في المدن أيّ اضطراب[248].

كان حادث الثورة[249] بالنسبة إلى ضباط الإدارة عاملًا من عوامل الوهم والخيبة، وضياع العمل الذي كرس لمدة سنتين، ضياعًا جزئيًا ذلك لأن هذه الثورة كانت تعني بالنسبة إلى هؤلاء الضباط وإلى القادة العسكريين أيضًا، مرحلة من الكبت الشديد، يومًا بعد يوم، لحياة وبقاء مهددين بالخطر. أمّا بالنظر إلى الحكومة البريطانية فإن الثورة كانت تذكيرًا لها بأن تطبيقها لسياستها كان في حدّ ذاته، أقل من التأخيرات التي كانت تقع من لدنها، ومن الانهيار النفسي، الذي لم يعنَ كثيرًا بالنقمة المحلية، أو بقوة القومية العراقية، وقدرتها على كسب التأييد الشعبي.

كذلك كانت تذكيرًا للحكومة البريطانية أيضا، إذا ما احتيج إليه، بمدى الحاجة إلى إقامة نظام حكم في العراق، يستطيع عن طريق إرضاء العناصر الكبرى في البلاد، أن يخفف من الأعباء الحالية التي تثقل كاهل دافع الضريبة البريطاني. وبالنظر إلى أفراد العشائر في العراق، والذين تكبدوا إصابات شديدة دون الحصول على أيّ عوض من ذلك من أيّ نوع كان، فإن الثورة قد لقنتهم، ليس لأول مرة ولا لآخر مرة، درسًا قد يساعد النتائج غير الحميدة والناجمة عن خدمة أغراض الساسة المدنيين[250] وللذين تزعموا الحركة الدينية من الفرس.

لم يقم سكان المدن وزعماؤهم المدنيون، رغم ما كانوا يظهرونه من إخلاص وحمية، بأيّ دور مادي

أو عملي في الثورة، لكنهم استفادوا من اضطراب حبل الأمن، والذي كانت الإدارة، على الرغم من وجودهم، قادرة على صيانة الأمن في المدن ومع كل ذلك فقد كان هؤلاء الزعماء يزعمون، كما لا يزال الجيل الذي خلفهم يزعم، بأن «حرب التحرير الوطنية» التي أضفيت عليها صفات البطولة، قد أدّت بصفة ضرورية إلى تعديل السياسة البريطانية، وأجبرها على إقامة دولة عراقية.

إن وضع مقارنة إيجابية بين الترتيبات الدستورية التي صيغت في السابع عشر من حزيران سنة 1920 والتي أذيعت قبل الثورة، والتي كانت في الواقع إجراءات تمهيدية لإنشاء دولة عربية تعمل طبقًا لبرلمان وطني ووزراء، وموظفين عراقيين، وبين الترتيبات التي أعدها السير برسي كوكس في خريف تلك السنة[251]، لا يمكن أن تدعم هذا الرأي ذلك أن الثورة على الرغم من إلحاقها الخسائر المؤسية بالذين شاركوا فيها، كانت قد أخّرت، إلى بضعة أشهر، تأليف الدولة الجديدة.

ومن ناحية أخرى قد يقال عن الثورة بأنها قد خففت إلى حدّ ما من وسيلة تطبيق السياسة البريطانية، وعززت قضية التفاهم عن طريق المعاهدة بدلًا من قيام حكومة انتدابية بشكل مباشر. ومع أن العمليات الحربية التي قامت بها عشائر الفرات قد أظهرت دلائل على تدريبها أو قيادتها من قبل ضباط مدربين، هم الضباط الذين خدموا في الجيش التركي وكانوا ضمن قوات الأمير فيصل، مع كل ذلك فإن مجرى الحوادث لم يكن له سوى قدر ضئيل من الأهمية.

ذلك لأن الثورة لم تتبع أية استراتيجية أو أيّ تزامن أكثر دقة من مجرد نشر الفوضى الشاملة على أيدي عملاء العشائر، متى وحيثما كان ذلك مستطاعًا وقد أدّى هذا الأمر إلى بقاء الإدارة بصفة مستمرة وفي معظم المناطق.

وحتى الحدّ الأدنى من السيطرة الموحدة على عمليات الثورة، لا بدّ وأن جعل وضع البريطانيين من الأمور التي لا تطاق، وبذلك توحدت الهيئات الرئيسة التي كانت تلوح بقضية القومية، أو الفوضى. ويشير انعدام التماسك ليس إلى فشل العنصر السياسي اللازم لتحقيق ذلك التماسك فحسب، بل وإلى الأغراض الضيقة لرؤساء العشائر، وإلى تنوع دوافعهم، ونقص الإحساس بالخدمة للقضية المشتركة.

كذلك ينبغي علينا أن لا ننسى بأنه كانت في العراق نسبة عالية من رؤساء العشائر، وبين الأشخاص البارزين في المدن، قد منعوا حدوث أيّ تأييد للثورة، في حين كان إخلاص القوة المسلحة العراقية المؤلفة من الشرطة والشبانة للإدارة من الأمور المشهودة.

تطلبت إعادة الأوضاع السليمة إلى البلاد، بضعة شهور من الجهود العسكرية البريطانية المضنية، التي لم تتميز ببعض الأفعال المؤسية فحسب، بل بوقوع شواهد دللت على البسالة العسكرية أيضًا. فهذه الجهود التي اشتملت على جلب التعزيزات المهمة من الهند، والتي كلفت مئات الإصابات وكميات من المهمات الحربية، وإقامة المئات من المواقع المحصنة، وعشرات الأميال من سياجات الأسلاك الشائكة، ونفقات قدرت بأربعين مليون باوند، وهو مبلغ يفوق كثيرًا ذلك المبلغ الذي تمّ إنفاقه على الحلفاء العرب خلال الحرب.

بقي الأمن خلال شهر حزيران سنة 1920 في كل أنحاء العراق غير مضطرب، ما عدا بعض الحوادث التي أعقبت مذبحة «تلعفر». والواقع أن بعض المراقبين كانوا يعتقدون بأن الأمن قد تعزز بعد أن أخفقت القوات العشائرية خارج الموصل، وبعد إعلان السياسة البريطانية في بغداد، إثر عودة السير برسي كوكس، واعتقال بعض المحرضين الوطنيين في بغداد وكربلاء والحلة، والديوانية، حيث تمّ نفي البعض منهم إلى جزيرة «هنجام» في الخليج العربي[252].

ولكن هذه الآمال كانت مزورة، ذلك لأنه لم يتمّ تجنب أعمال العنف التي ألفها العراق في تأريخه الطويل. وقع حادث في الرميثة على الفرات الأدنى، في الأسبوع الأول من شهر تموز، ولم يكن مرتبطًا أول الأمر، بأية سياسة قومية أو أية سياسة أخرى، أدّى إلى قلع سكة حديد البصرة - بغداد قرب الرميثة والسماوة، حيث حاصر أفراد العشائر بصفة مطلقة، دوائر الحكومة فيها فشلّت الجهود البريطانية الأولى التي صممت للوصول إلى الرميثة، ولم تتمكن نجدة تلك الدوائر في اليوم العشرين من تموز، إلّا بعد قتال عنيف، ولكن تمّ التخلي عنها فورًا وثارت العشائر في المشخاب، و«أبي صخير» في الثالث عشر من تموز، وحاصرت «الكوفة» بعد أسبوع من ذلك التأريخ حيث قتل النقيب ج. س. مان[253] ثم جرت مهاجمة الكفل حيث تمّ إرسال رتل من كتيبة مانجستر على عجل لنجدتها، ولكن هذا الرتل تعرض، لسوء الحظ، إلى خسائر فادحة من القتلى والأسرى مما رفع من معنويات القوات العشائرية الثائرة وأخلت القوات البريطانية سدة الهندية و«المسيب» ومن ثم أعيد احتلالهما في منتصف شهر آب ولم تستطع القوات البريطانية الجلاء عن الديوانية إلى الحلة إلّا بمشقة بالغة، حيث بقيت القنوات والمدن الواقعة إلى الجنوب منها، خارج نطاق السيطرة لبضعة أسابيع وفي المنتفق، أرغم الحكام السياسيون البريطانيون في كل من الشطرة، وقلعة سكر، وسوق الشيوخ على إخلائها أيضًا في شهر آب وما خلا مقر محافظة الناصرية، ساد المنطقة هناك نظام غير حكومي لبضعة أسابيع، وإن لم يقدم ذلك النظام على إتيان أعمال ثورية مركزة.

تمّ قلع سكة الحديد ونهب أحد القطارات وتدمير سفينتين نهريتين حربيتين هما «غرين فلاي» و«س،9»[254] وقتل ملاحوهما، وعلى الرغم من ذلك ظلت نواة الولاء للإدارة البريطانية موجودة تحت إشراف الأقوياء من شيوخ المنتفق، وأخذت الأحوال هناك تعود، ومن دون الإقدام على عمل حربي، إلى ما يشبه الحالة الاعتيادية في أواسط شهر تشرين الأول.

لم تجد القلاقل التي حدثت أيّ وقت لها للانتشار إلى الكوت ومناطق العمارة الواقعة على القسم الأدنى من نهر دجلة، كما أنها لم تبلغ مدينة بغداد وضواحيها ما خلا وقوع حوادث منعزلة، كان من بينها تدمير المخازن الرئيسة التي تحفظ فيها وسائل النقل المتحركة. وكذلك فلم تبلغ الاضطرابات مدينة البصرة على الرغم من الجهود التي بذلها بعض المحرضين لذلك.

بقيت الموصل والمناطق الكردية التابعة لها هادئة[255] على الرغم من الدعاية العنيفة التي كانت تتسلل عبر الحدود، وحدوث بعض الغارات العشائرية الواسعة.

أما السليمانية، الغريبة عن القومية العراقية[256] والتي أصابتها الحوادث التي وقعت في سنة 1919،

فإنها قد بقيت على حدة وحدث توتر شديد في محافظة كركوك، ولكن ذلك لم يؤدِّ إلى انفجار الاضطرابات فيها، عدا ما حصل في «كفري» التي استولى عليها رجال العشائر لعدة أيام خلال شهر آب، حيث أسروا النقيب «سالمون» مساعد الضابط السياسي فيها، ومن ثم قتلوه[257].

وفي أربيل انسحبت الإدارة التي كانت تتعرض لضغط شديد موجّه من قبل الأتراك، من أقضية كل من رانية، وكويسنجق، وباطاس، لكنها مع كل ذلك حظيت بمساندة بعض الأغوات الموالين، واستطاعت أن تحافظ على وضعها في المدينة، وفي الريف المحيط بها تمّت السيطرة على أعالي الفرات بمساعدة شيوخ الدليم وعنزة، إلى أن تمّ اغتيال العقيد لجمن في اليوم الثاني عشر من شهر آب 1920، حيث أدّى ذلك إلى قيام انتفاضات محلية، وعزل مدينة «عانة»، ونهبها هي والقرى الأخرى القريبة منها، واضطرار الإدارة إلى الانسحاب من هيت، لبعض الوقت، حيث تمّت إعادة الوضع إلى سابقه بوصول أرتال عسكرية أعادت احتلال هيت في اليوم الثامن من شهر تشرين الأول، غير أن منطقة الدليم بقيت مرتبكة لمدة نصف سنة أخرى.

أحدثت الدعاية المنبعثة من سامراء انتفاض بعض العشائر القاطنة حواليها مما أدّى في أواخر شهر آب إلى وقوع هجوم غير ناجح عليها[258]. وفي مناطق أخرى شمالي بغداد وشرقيها سيطرت قوى العنف هناك وحظيت بالتأييد والمكافأة فقد هوجم مقر محافظة ديالى في مدينة بعقوبة، ومدن أقضية شهربان، ودلتاوة، بالتعاقب، واحتلتها العشائر جزئيًّا، ونهبتها في أواسط شهر آب، وذلك بإيحاء من رجال السياسية، حيث تمّ قتل الضباط السياسيين البريطانيين، النقيب «رغلي»، والعقيد «براد فيلد» والنقيب «بوكانن» بالإضافة إلى عدد من آمري قوات المرتزقة البريطانية، وأسر البعض الآخر منهم[259].

ففي هذه المناطق وفي مدينة «مندلي» على الحدود كانت قد أقيمت إدارات مؤقتة تبعث على الأمل، أمّا المدن التي يقطنها التركمان والأكراد معًا، وهي قزلرباط (السعدية) وخانقين، فقد دخلتها العشائر الكردية واحتلتها في الأسبوع ذاته، كما وقع هجوم على المعسكر الذي جمع فيه الأثوريون في بعقوبة. كان من اليسير على القيادة العسكرية، في المناطق التي تتوفر المواصلات فيها في أواسط العراق، وذلك بعد أن توفرت لهذه القيادة في أواسط شهر أيلول 1920، قوات أقوى، واستطاعت أن تستعيد المبادرة في يدها، أن تبادر إلى إعادة إقامة الإدارة في تلك المناطق، وأن تعاقب الثوار، بما توفر لديها من أرتال عسكرية متنقلة كانت تقوم بزيارة تلك المناطق.

وبالنظر إلى الانفراج العام للجمهور، وإلى ما فعله الكبار من أصحاب الأملاك في بغداد، أن أخذت اضطرابات في أواسط العراق تخف تدريجًا إلى أن اختفت تمامًا، ولكن مع كل ذلك بقيت أعمال التحريض والمنازعات القائمة بين العشائر في ديالى، خارج نطاق السيطرة عليها وتهدئتها إلى حدّ كبير ولأكثر من سنة أخرى اختفت الإدارة التي أنشئت في مندلي في أوائل سنة 1921، وتقلص عدد أفراد العشائر التي هاجمت كفري وخانقين، وتحولوا إلى عدد صغير من الخارجين على القانون، وما لبث الهدوء أن أخذ يعود إلى سكان مدن ديالى وبغداد وضواحيها. وفي أواسط الفرات وأدانيه استطاعت القوات البريطانية أن تظهر بمظهر القوة المحترمة في الأسابيع الأولى من شهر تشرين الأول 1920،

ذلك لأنه أمكن إعادة الاعتبار إلى الإدارة في النجف وكربلاء، ونجدة كل من الكوفة والسماوة المحاصرتين واللتين أنشئت فيهما حكومتان مؤقتتان لبضعة أسابيع، حيث أمكن استعادة الأسرى البريطانيين الذين تمّ أسرهم في شهر تموز مع أفراد كتيبة مانجستر وعدة كتائب أخرى، وكان هؤلاء الأسرى في حالة جيدة أخذت حملات تأديبية متنوعة تنطلق إلى مناطق الأهوار التي لم تزرها القوات الإنكليزية قبلًا، حيث استمرت المسيرات والاستعراضات العسكرية البريطانية متواصلة خلال شتاء 1 - 1921 كما أعيد بناء الطرق بما في ذلك سكة حديد البصرة -بغداد بصفة متقدمة وقدم الشكر إلى زعماء العشائر الموالية وكوفئوا على ذلك، وغدا أمر إخضاع الثائرين مقبولًا عدا قلة منهم هربوا خوفًا وانتقلوا في الأصل إلى سوريا والحجاز.

أدّت ضريبة البنادق التي فرضها رئيس أركان الجيش البريطاني على العشائر، إلى جمع هذا النوع من السلاح بصفة فعالة، حيث تمّ استلام حوالي سبعين ألف بندقية، منها واحد وعشرون ألف بندقية من النوع الحديث، وقد جمعت هذه كلها من عشائر أواسط الفرات وحدها خلال ستة أشهر، ولم تجمع من المنتفق أية أسلحة وذلك لأسباب استثنائية. كما قامت إحدى الحملات العسكرية البريطانية بزيارة «الغراف» في شهر كانون الثاني 1921.

في أواسط شهر تشرين أول عاد السير برسي كوكس إلى العراق، كما كان قد تقرر ذلك، لكي يخلف نائبه ولسون، في منصب الحاكم السياسي العام، وليحقق المنهاج الدستوري الذي أذيع قبل أربعة أشهر خلت. وبعد أن أجري كوكس مشاورات في جنوبي العراق[260] وصل إلى بغداد في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الأول، ولقد أبدى دهشته حقًّا في البيان الذي نشره في السابع عشر من ذلك الشهر، من الأهداف التي كانت ما تزال تتوخاها قلة من أفراد العشائر الثائرة[261]. أمّا المحاولة التي أراد بها رجال الدين من الشيعة أن يعيدوا بصفة جدية مراكزهم التي اهتزت بصفة مؤقتة، وأن يعلنوا أنفسهم وسطاء بين الحكومة وأفراد العشائر الشيعية، فقد حال رفض السير برسي كوكس لها، دون حدوثها. أخذت الأوضاع تعود إلى الحال الاعتيادية أسبوعًا بعد أسبوع، وعلى ذلك أصبح مستطاعًا استئناف التقدم الذي انقطع في بناء الدولة.

(5)
الملك فيصل الأوّل

لم يكن «استقلال العراق التام المباشر»، ليؤلف أيّ جزء من المنهاج الذي كان برسي كوكس يسعى إلى إنجازه، بعد الفشل الذي أحاق بالحركة الثورية التي نظمت لنوال ذلك الاستقلال. كما أن انهيار حكومة الأمير فيصل في سوريا في شهر تموز سنة 1920، لم يدع حتى أكثر المدافعين المتحمسين في تلك الحكومة، يندر الآن أن يتوقعوا ذلك الانهيار.

كانت بريطانيا قد تقبلت الانتداب الذي فرض على العراق، بكل ما كان يشتمل عليه ذلك الانتداب من وصاية مهما تمّ تفسيرها. ولقد سمحت معاهدة «سيفر» مع تركيا، والتي كثر النقاش حولها، وتمّ التوقيع عليها في اليوم العاشر من شهر آب 1920، قد سمحت للأكراد أن ينضموا -إذا ما رغبوا في ذلك -إلى الدولة التي ستقام وتشمل أواسط كردستان.

ومهما كان برسي كوكس، ومستشاروه، متعاطفين مع أماني العراقيين، إلّا أنهم كانوا مقتنعين بأن إخضاع العراقيين الذي تطلبه الحكومة البريطانية، يجب -لغرض صحته ودوامه -أن يأتي بالتدريج وبخطى متقدمة. صحيح أن الإدارة البريطانية العملية، التي كانت تعمل بصفة منظورة في كل المناطق، والمحافظات، والأقضية، قد أصبحت حقيقة واقعة، بحيث لم يعد مستطاعًا، في تلك اللحظة، الكشف عن الأمور السياسية.

وفي الوقت ذاته كان المنهاج الذكي لإنشاء «إدارة عراقية» والذي تمّ تطويره في أول الأمر، قد أخذ يحظى بواقع متزايد، وفقًا للخطوط التي اعتمدتها لجنة بونهام - كارتر، وأقدمت كل من الحكومة البريطانية، والسير برسي كوكس نفسه على تعديلها بصفة ملموسة، بحيث أصبح متوقعًا بأن يحظى ذلك المنهاج بالتأييد من لدن أصحاب الآراء المعتدلة، أو غير ذوي الآراء السياسية، تلك الآراء التي أخذت تتوطد الآن، نتيجة التجارب المفزعة التي حدثت خلال شهري تموز وآب، بالإضافة إلى الضباط البريطانيين، الذين كانت أغلبية كبرى منهم، في الواقع ترغب وتتشوق إلى المساعدة في إنشاء نظام حكم جديد.

كان التطرف في تلك اللحظة مستترًا تحت سحابة، حيث كان المتحمسون لذلك التطرف يعيشون خارج البلاد، في حين ظل الآخرون منهم صامتين بصفة مؤقتة.

كان كثير من القوميين المخلصين، بل معظمهم، يرغبون أن يشاركوا لوقت ما في نظام الحكم الجديد، الذي وإن لم يكن يرضيهم تمامًا إلّا أنه كان على الأقل يمثل تقدمًا جوهريًّا. وهكذا في غضون أسبوع منذ وصوله إلى بغداد، واستقباله استقبالًا وديًّا في كل أنحاء العراق، استطاع برسي كوكس وبمعونة من مستشاريه بونهام - كارتر، وهول، وفلي، وسليتر، وبولارد، والمس بل، أن يهيّئ الخطط لإقامة حكومة عراقية مؤقتة.

كان المقرر أن يحظى المجلس الذي يضم وزراء مسؤولين، بمساعدة من المستشارين البريطانيين،

وأن تستأنف الخدمة المدنية العراقية الشاملة الإمساك بزمام الحكومة في المحافظات. أما بالنظر إلى رئاسة مجلس الوزراء، فقد استطاع السير برسي كوكس أن يتغلب على التردد الأصيل الذي أظهره نقيب بغداد، السيد عبد الرحمن الكيلاني، وأخيرًا أصدر السيد النقيب، في اليوم الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول، دعوات إلى البارزين من رفاقه في القطر والذين اختارهم هو نفسه مع برسي كوكس للمناصب الوزارية.

ولم يلبث مجلس الوزراء، الذي رفض السيد عبد الرحمن النقيب مرتين أن يشارك فيه، أن اجتمع في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني وقد ضم المجلس كلًّا من السيد طالب النقيب، الذي اعتبر بالنظر إلى مطامعه الشخصية الظاهرة جدًّا بأنه جدير برئاسة المجلس، وكذلك السيد جعفر العسكري الضابط البغدادي ذو التربية التركية، والشخصية الممتازة بشكل غير اعتيادي، والذي ترك الجيش التركي، وانضم إلى الجيوش العربية أثناء الحرب، ونال مرتبة رفيعة تحت إمرة الأمير فيصل، وساسون حسقيل، الممول اليهودي، والنائب السابق في البرلمان العثماني، والذي احتل مناصب رفيعة في اسطنبول. أمّا الوزراء الآخرون فكان من بينهم صاحب الأملاك الشهير في البصرة، السيد عبد اللطيف المنديل، الذي تولى وزارة التجارة، والقائد التركي المتقاعد من كركوك، عزت باشا الذي تولى وزارة الأشغال[262]، ورئيس بلدية الموصل السابق، محمد علي فاضل، والقاضي السابق في بغداد وفي مكة السيد مصطفى الآلوسي الذي تولى وزارة العدل. كذلك تمّ إقناع السيد عبد الرحمن النقيب بتعيين السيد مهدي الطباطبائي وزيرًا للمعارف والصحة[263]. وإلى هؤلاء أضيف عدد من الوزراء بلا وزارة [264] منهم ستة من الذوات البارزين، وثلاثة من المدن منهم مسيحيان[265] وثلاثة من رؤساء العشائر في الفرات الأوسط في حين رفض أحد أفراد عائلة بابان الكردية أن يشارك في الوزارة.

تولت الاجتماعات الأولى التي عقدها مجلس الوزراء دراسة وضعه، وإجراءاته، والموافقة عليها. كذلك تمّ الاعتراف بالسلطة العليا للمندوب السامي، وكان من المطلوب موافقته على تأييد كل قوانين الدولة والتعيينات الإدارية الرفيعة كلها. وكان الدور الذي يلعبه المستشارون البريطانيون في الوزارات ثقيلًا وشاملًا ومع كل ذلك فقد استطاع برسي كوكس في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني 1920 أن يعلن بأنه إلى أن تتمّ دعوة الجمعية الانتخابية العامة التي أجازها البيان الصادر في اليوم السابع عشر من شهر حزيران، فقد أنشئت حكومة قومية مؤقتة، وأن مجلس الوزراء يتألف من رئيس للوزراء، ووزراء لكل من الداخلية والمالية والعدل والتربية والصحة والدفاع والأشغال العامة، والتجارة، والأوقاف مع وزراء آخرين بلا وزارة، وإلى أن يتمّ تشريع القانون الأساسي ويشرع بتطبيقه سوف يكون مجلس الوزراء هو المسؤول عن ممارسة إدارة الحكومة والتي سوف تخضع لإشرافي وسيطرتي، ما عدا الشؤون الخارجية والعمليات الحربية والقضايا العسكرية بصفة عامة، عدا ما يتعلق منها بالقوات المجندة محليًّا.

وفي الوقت ذاته تمّ تعيين المستشارين البريطانيين للوزارات فعيّن «فلبي» مستشارًا للداخلية، وسالتر للمالية على أن يعمل في وزارة التجارة وأتكنسون للمواصلات والأشغال، «وايدي» للدفاع والسير بونهام -كارتر للعدل ونورتن للصحة والتربية وكوك للأوقاف.

استطاع مجلس الوزراء بكل اعتبار وتصميم أن يتحمل تنفيذ مهماته وبضغط من جعفر العسكري أعدت الترتيبات الخاصة باستعادة الضباط العراقيين العاملين في حكومة فيصل في سوريا والذين كانوا من أشد القوميين حماسة ومن المتشككين بالحكم الذي أوحي البريطانيون به في العراق، أولئك الضباط الذين كانوا يؤلفون عنصرًا مهمًّا في السياسة العراقية[266] كذلك سمح لعدد من الساسة الذين أبعدوا في السنة 1920 عن العراق إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي بتهمة التحريض على الثورة، بالعودة إلى البلاد[267] في حين أطلق سراح البقية منهم وفقًا للعفو العام الذي أعلن في شهر حزيران 1921.

بدأ العمل بتأليف لجنة لتعديل قانون الانتخابات العامة المهم. وتلك مهمة بدأت باجتماع سري عقده النواب السابقون في العهد العثماني برئاسة السيد طالب النقيب وذلك خلال شهر آب، ولقد برهنت تلك اللجنة على مدى جموحها ذلك لأن المندوب السامي كان يؤيد تسمية تمثيل منفصل للعشائر، بينما كان الوزراء يمقتون ذلك. ومع أن أبناء العشائر يؤلفون أكثرية السكان، إلّا أنهم لا يستطيعون مع ذلك بدون هذا الشرط، أن يحصلوا إطلاقًا على ناطقين برلمانيين باسمهم.

كانت مسودة القانون المعدلة غير مرضية في أول الأمر، لأنها، من بين العيوب الأخرى فيها، كانت تتجاهل الحقوق الخاصة للأكراد وفقًا لمعاهدة «سيفر». ولذلك تمّ تأجيل وضع مسودة التعديل هذه، بناءً على رغبة وزير الداخلية طالب النقيب، الذي دفعته مطامعه الخاصة حتى إلى تأجيل إجراء الانتخابات بصفة مطلقة، إلى أن تنضج مخططاته[268]. اشتملت خطة تعديل الحكومة المؤقتة حسب الخطة التي نشرت في شهر كانون الأول سنة 1920 على إجراء إعادة عامة لتقسيم الوحدات الإدارية التي كانت سارية في العهد التركي والفقدان الموقت للتحسينات التي أدخلت من سنة 1918 إلى سنة 1920. كذلك تضمنت هذه الخطة أيضًا إجراء فصل تام للوظائف التشريعية عن الوظائف التنفيذية، وهي بدعة، أو إعادة للطرق التركية كانت محبذة في هذه الحالة، واستلزمت حاجة مباشرة وعلى كل المستويات، تعيين المزيد من القضاة والحكام، لأن الوسائل التي طبقتها وزارة العدل التي مضت منذ البداية قدمًا في استخدام المسؤولين العراقيين، لم تكن ناجحة في توفير العدد المطلوب من أولئك المسؤولين.

كان محافظو المحافظات، وقائمقامو الأقضية، ما عدا محافظة السليمانية وشيء من الحذر في أواسط الفرات، يخضعون كلهم للضباط السياسيين البريطانيين ومساعديهم، ذلك لأن المحافظين الفعالين في كل المحافظات كانوا يمثلون كل الأصناف، وكل الأعمار، وكل درجات الموهبة والأمانة بين الموظفين الذين عملوا قبلًا لدى الأتراك. وكان نظام المحافظات الجديد، والذي اشتمل على عشر محافظات، وخمسة وثلاثين قضاء، وخمس وثمانين ناحية يعتبر إشارة أكثر وضوحًا للجمهور بأن الحكومة العراقية غدت الآن حقيقة قائمة.

لقد عيّن في كل محافظة واحد أو أكثر من الضباط البريطانيين بصفة مستشارين (عرفوا مؤخرًا باسم مفتشين إداريين)، وذلك إجراء كان يوحي بالعمل بصفة مرضية على العموم، ويحظى بثقة كلا العنصرين، البريطاني والعراقي لقد حدثت في بعض الأماكن أخطاء مؤسفة بالنسبة إلى المستويات التي

وجدت في العهد التركي، وكانت هنالك دلائل تشير إلى أن الإدارة كانت تقوم على أسس التقسيم السياسي. ففي الموصل قتل المحافظ الذي أرسل إلى هناك عنوة[269]. وفي بعض الحالات كان موظف التنفيذ العراقي، وهو أكثر تجربة من مستشاره البريطاني، ولا يقل عنه مقدرة، هو الذي يسيء العلاقة، ولكن ماكنة الدولة كانت بصفة عامة تعمل بتقبل تام، وبالقليل من الاحتكاك.

حدث في أوائل سنة 1921 تقدم في اتجاه تأسيس الجيش العراقي وكان القصد من إنشائه في أول الأمر، أن يستخدم للوظائف الدفاعية التي لا بدّ وأن تقع على عاتقه وتتطور بعد جلاء القوات البريطانية، التي كانت تقوم بذلك الجلاء مسبقًا تحت وطأة الإلحاح الشديد من الصحافة والساسة في بريطانيا أوّلًا، وثانيًا لكي يكون الجيش مجالًا لاستخدام الطائفة العسكرية التي يمكن أن تغدو ذات خطر.

كان إدماج قوات المرتزقة (الليفي) التي تضم الآن قوة مؤلفة من أكثر من ألفين من الأفراد الأقوياء المتدربين والمعدين إعدادًا فاخرًا في الجيش العراقي، ينطوي على إحداث تغييرات أساسية في تركيب الجيش، واستبدال كل ضباطه تقريبًا، بالضباط الجدد القادمين من قوات المرتزقة، غير أن هذه الخطة قد رفضت واستعيض عنها بخطة تقضي بأن توضع قوات المرتزقة مؤقتًا تحت إشراف وزارة الداخلية وأن تحافظ على كيانها المنفصل.

أنفقت وزارة الدفاع النصف الأول من سنة 1921 في إعداد الوظائف والموظفين، وشروط الخدمة، وكل الأمور التمهيدية اللازمة لإنشاء الجيش. كان نوري السعيد صهر جعفر العسكري، من الضباط اللامعين والوطنيين العراقيين قبل سنة 1914 قد عاد من سوريا لكي يتولى منصب رئيس أركان الجيش، كذلك تمّ افتتاح الكلية العسكرية في شهر تموز 1921.

في الأسابيع الأولى من هذه السنة تحسنت الأوضاع في العراق تحسنًا واسعًا، فقد توفر الوقت والفرص الآن للمضي قدمًا في تطوير الدستور والإدارة، وفي اختيار حاكم للبلاد. كانت الثورة قد انتهت، ولو أن الاضطراب العشائري ما يزال متفاقمًا في المنتفق، وعلى درجات متباينة في كل مكان وعلى الرغم من النواقص الواضحة فإنّ هناك حكومة مؤلفة من العراقيين كان تمارس أعمالها، ولقد أظهر الوزراء حسن نية، وصبرًا ظاهرين ولم تكن اليد المفردة التي كان يحركها السيد طالب النقيب بكل جلاء، تنذر بالخطر لحظتئذٍ.

لقد تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود مع الفرنسيين في سوريا سنة 1920، ورافق ذلك تحديد خط حدود تمّ تجاهله منذ ظهوره، وهو يفصل جبل سنجار والبوكمال، ولكن علامات الحدود غدت الآن خالية من أعمال العنف على أقل تقدير، ولم تستطع الدعاية الملحة وأعمال الفوضى المتسللة من الحدود التركية، إثارة الأكراد العراقيين أو أبناء الفرات بصفة خطيرة ذلك لأنه تمّ التوقيع على معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا وأصبحت الأوضاع الجديدة هي التي تهيمن على بلد سبق له أن استنكر من قبل معاهدة سيفر ولم يعترف بها.

وفي لندن، كانت شؤون العراق من سنة 1921 وما بعدها تدار من قبل «دائرة الشرق الأوسط» التي أنشئت حديثًا ضمن وزارة المستعمرات، وكان أول عمل أقدم عليه تشرشل بعد أن نقل من وزارة

الحربية إلى وزارة المستعمرات هو أن يعقد مؤتمرًا في القاهرة لكي يقرر دفعة واحدة وبصفة عامة الكثير من القضايا المهمة للشرق الأوسط، ولقد اجتمع هذا المؤتمر فعلًا في اليوم الثاني عشر من شهر آذار سنة 1921، وحضره كبار موظفي الخدمة وخبراء الخارجية والخزينة، ومستشارو تشرشل للشؤون الشرقية بما فيهم لورنس، كما حضره من العراق كل من السير برسي كوكس الذي صحبه القائد العام للقوات البريطانية، الفريق هالدن، وجعفر العسكري، وساسون حسقيل، والمس بل/، واثنان من مستشاري الوزارات[270].

كان منهاج المؤتمر فيما يخص العراق يشتمل على اختيار حاكم للبلاد، ومعاملة أكراد العراق، والتقليص المبكر للنفقات البريطانية في العراق، وإنشاء القوات العراقية التي صممت لكي تضمن الدفاع عن العراق بعد جلاء الحاميات البريطانية عنه. لم يكن هناك بالنسبة إلى منصب أمير وملك العراق، أيّ مرشح محلي قد يحظى بتأييد مقارب للكمال. ذلك أن أسرة النقيب الذي تقدم به العمر[271]، لا تستطيع أن ترشح خلفًا له يكون مقبولًا. أمّا السيد طالب النقيب فإنه بسجله السابق، وبشخصيته المفضوحة بشكل سافر، قد أصبح يخشى منه الآن، أكثر من أن يقبل ترشيحه.

اقترحت بعض الأوساط في بغداد وكركوك ترشيح أحد الأمراء الأتراك، هو «برهان الدين» على أكثر احتمال[272] لكنه كان من النادر للحكومة البريطانية أن ترحب بترشيح هذا الأمير. كذلك لم يكن «أغا خان» الذي اقترح ترشيحه، مرشحًا جديًّا، في حين كان ترشيح والي بشتوكوه أدنى من ذلك. كذلك لم يكن هنالك أيّ تفكير في شيخ المحمرة الذي رشح نفسه، كما لم يخطر على بال أحد ترشيح أمير نجد عبد العزيز بن سعود. غير أن الأمير فيصلًا كان موجودًا الآن، وقد اقترح أرنولد ولسون في تموز سنة 1920 ترشيحه، حين سقطت دمشق بأيدي الفرنسيين.

في شهر كانون الأول من تلك السنة خوّل اللورد كرزن، العقيد كورنواليس الضابط السابق في السودان، ومن المشتغلين بالقضايا العربية والذي خدم مع فيصل في سوريا، وظفر بصداقة وثيقة معه، بأن يعرض على فيصل عرش العراق، ولكن فيصلًا رفض ذلك العرض، بالنظر إلى المطالبة العليا التي أبداها أخوه الأكبر الأمير عبدالله[273]. أما بالنسبة إلى الذين كانوا في مؤتمر القاهرة يبحثون عن ملك للعراق، فقد بقي فيصل هو الخيار المعتمد، حيث قطع المنهاج الذي أعدّ لترشيحه واختياره، شوطًا بعيدًا في هذا المضمار.

كان الدور الملقى على عاتق بريطانيا هو أن تشجع الأمير فيصلًا على زيارة العراق، وأن يعرض نفسه ملكًا عليه، وأن لا يثار فيما بعد أيّ اعتراض على اختياره، ولكن في الوقت الذي لم تمارس فيه القوة لفرض مثل هذا الأمر، أصبح واضحًا، أن مثل هذه التجربة يندر أن تبوء بالفشل.

أما بالنسبة إلى الأكراد فلم يتمّ التوصل إلى اتخاذ أيّ قرار، لقد غدا الآن واضحًا تمام الوضوح أن «الدولة الكردية» التي تصورتها معاهدة سيفر، لم يعد لها من وجود أبدًا، لأن معاهدة سيفر ذاتها أصبحت عاطلة، بعد أن ظهر مصطفى كمال وقام بحركة البعث القومي غير المتصورة في تركيا. ولما كان الأكراد في محافظات الموصل وكركوك والسليمانية غير أهل للتمتع بالحكم الذاتي بشكل واضح

جدًّا، فلا بدّ وأن يثير وجودهم المتاعب ضمن دولة عربية، كما أن رغبة المندوب السامي في تلك الحالة في أن يحكم الأكراد أنفسهم بصفة مباشرة، لم تحظَ بأيّ تقبل من لدن الوزراء العراقيين الذين كانوا يرون أن الأكراد يجب أن يؤلفوا جزءًا غير منفصل من العراق.

لم يعد هنالك من خيار غير ذلك الخيار الذي تمّ قبوله علانية في كل من مؤتمر القاهرة وفي العراق، وهو الاعتراف بوجود تمييز بين العرب والأكراد بالنسبة إلى الإجراءات الإدارية، ومعاملة الأكراد باللطف والعطف، والأمل في الحصول على رغبتهم المطلقة في الانضمام إلى الدولة العراقية، وأن لا يستطيع الأكراد من الناحية الاقتصادية إلّا أن يكونوا متحدين معها. قبلت كركوك فعلًا تعيين محافظ لها في شهر شباط سنة 1921، وأصبحت أربيل تابعة إلى كركوك، ويديرها نائب محافظ وظلت الموصل منذ حادثة القتل التي وقعت في كانون الأول سنة 1920 تحت إشراف ضابط سياسي بريطاني[274] وإن كان اتحاد الموصل مع العراق قد أصبح مقبولًا. أمّا محافظة السليمانية فقد رفضت في ذلك تقبل أيّ حاكم لها سوى المندوب البريطاني السامي نفسه.

تمّ التوصل في مؤتمر القاهرة إلى اتخاذ قرارات مهمة بشأن قضايا الدفاع لقد تقرر أن يتمّ تقليص القوات البريطانية مرة أخرى، وكانت القوة الجوية البريطانية في سنة 1922 هي التي ستتسلم السيطرة من الجيش البريطاني. كما تقرر أن تنتقل إمرة قوات المرتزقة التي ازداد عددها بإضافة مجندين إليها ليس من العرب وحدهم فحسب، بل ومن الأكراد والأثوريين، من وزير الداخلية إلى المندوب السامي البريطاني ومن ثم إلى القيادة العسكرية البريطانية التي كانت هي التي تدعم نفقات تلك القوات.

انفض مؤتمر القاهرة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار، وعاد السير برسي كوكس إلى بغداد في أواسط شهر نيسان، ليجد أن اختيار حاكم للعراق، قد أصبح الآن يهيمن على التفكير السياسي برمته لقد اضمحلت الترشيحات المحلية لحكم العراق، وانمحت من الصورة الآن. ذلك لأن السيد عبد الرحمن النقيب، الذي كان تتبعه الخاص ملموسًا لكنه كان مغايرًا في مصدره، لم يعد له أيّ مطمح شخصي، وأصبح يميل بالتدريج إلى اتخاذ موقف المعارضة لمن يريد أن يؤكد ترشيح حاكم من الأسرة الشريفية، وذلك بعد أن ظهر بأن البريطانيين كانوا يرغبون في ترشيح مثل هذا الحاكم الشريفي. وما عدا فيصل، فإن المرشحين الأجانب لم يظهروا أية رغبة في الترشيح.

كان تصرف السيد طالب النقيب في وزارة الداخلية بملاحظاته الكثيرة الخالية من الاحتراس وإنفاقه المفرط للأموال العامة، يشيران إلى وجود تصميم لديه للحصول على عرش العراق سواء بصفة مباشرة في الوقت الحاضر، أو بمثابة خلف للنقيب عبد الرحمن الكيلاني، ولذلك فلم يعد مستطاعًا تجاهل موقفه الناشئ هذا بشكل متعاظم. لقد كان طالب النقيب شخصية يمكن أن تكون ذات قيمة مراق، وفعلًا كان على مثل هذه الشاكلة أثناء الأيام التعسة التي مرت خلال سنة [275]1920 لكن ظهر عليه الآن تمامًا بأنه كان يسعى لتحقيق غايات ذاتية تنطوي على الخطورة.

وبعد أن هدد السيد طالب النقيب، في حفلة عشاء، بأنه سوف يعبئ القوات العشائرية التي تعدّ بالألوف، ويستخدمها «لمنع النفوذ البريطاني» من أن يستخدم لصالح أحد من المرشحين، وجد السير برسي كوكس أن من الحكمة إبعاده عن المسرح، وعلى أثر ذلك اعتقلته السلطات العسكرية

البريطانية وأبعدته إلى جزيرة «سيلان»[276] وبذلك أصبح موقف المندوب السامي والضباط البريطانيين في الحكومة لصالح قضية الأمير الشريفي علانية. أما فلبي، صديق طالب النقيب فقد بقي يدافع عن النظام الجمهوري بشدة[277] وأعقب ذلك في الثلاثين من شهر أيار 1921 إذاعة العفو العام المنتظر عن السجناء السياسيين.

غادر الأمير فيصل الذي تزامنت ترتيباته مع الخطة البريطانية، ميناء جدة مع كورنواليس وطائفة صغيرة من المؤيدين في اليوم الثاني عشر من حزيران. تمّ تبادل البرقيات الودية بين فيصل والسيد عبد الرحمن النقيب، وحتى مع خصمه المتوقع عبد العزيز بن سعود. وفي بيان أصدره كوكس في السابع عشر من شهر حزيران أنبأ جمهور العراق، بأن الحكومة البريطانية، وفي سبيل مصالح العراق، لن تضع أية عقبة أمام اختيار حاكم من الأسرة الشريفية، وتألفت من السيد عبد الرحمن النقيب وأمين العاصمة بغداد[278] لجنة استقبال قوية من العاصمة، وتوجهت إلى البصرة، وفي هذه المدينة التي سبق لها مؤخرًا أن تقدمت باسترحام إلى كوكس لإقامة نظام حكم منفصل نصف مستقل، فيها جرى استقبال الأمير فيصل في اليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران بصفة ودية ملموسة، وفي مدن الفرات ولا سيما كربلاء والنجف كان استقبال الأمير فاترًا لكنه كان في بغداد حماسيًّا تمامًا. وسرعان ما ظهر جليًّا، بأن شخصية الأمير فيصل، وموقفه كانا من أعظم ما كان يتميز به، وقد أكسبه التأييد حتى من لدن الأنصار السابقين للسيد عبد الرحمن الكيلاني والسيد طالب النقيب. لقد كان فيصل يظفر بمكانة وطيدة حيثما حلّ، وأصبحت القضية تتركز حول أندر الاحتمالات بشأن شكل انتخابه وتتويجه.

كان من غير المعقول، بل من غير الملائم في الواقع، أن يكون هناك انتظار إلى أن يتمّ التوقيع على معاهدة صلح ثانية ما تزال بعيدة المدى، مع تركيا، أو تمديد تبادل الآراء مع الحكومتين اللتين لهما مصلحة في الموضوع، ونعني بهما الحكومة الفرنسية وحكومة الهند كذلك، أصبح مستطاعًا تجاوز الشكاوى التي أوردها المتحدثون باسم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في جنيف، والقائلة بأن حكومتهم لم تتمّ استشارتها استشارة صحيحة في موضوع شروط الانتداب على العراق.

كانت نية برسي كوكس منعقدة على الدعوة لإنشاء جمعية دستورية لغرض انتخاب الملك، غير أن مثل هذا الأمر لا بدّ وأن يؤدي إلى تأخير يمتد عدة أشهر، لا يمكن خلاله تجاهل احتمال وقوع انقلاب متطرف يصبح بداية غير صالحة للحكم الدستوري. ولذلك تقرر تقليص مثل هذا الإجراء. ففي اليوم الحادي عشر من شهر تموز، وبعد أن تخلى «فلبي» عن وظيفته التي كانت سياسة تخالف تلك الوظيفة[279] صادق مجلس الوزراء على قرار بإعلان الأمير فيصل ملكا على العراق، على شرط أن تكون حكومة سموّه حكومة دستورية، نيابية وحرة، مقيدة بالقانون، وما إن تمّ القبول بهذا القرار، حتى أعلن كوكس، بأنه، ولغرض الظفر بالشرعية الحقة، لا بدّ أن يعزز ذلك القبول بالرضا الذي يبرزه الاستفتاء العام.

تمّ إجراء الاستفتاء في أواخر شهر تموز وكانت صيغة المصادقة التي أعدتها الحكومة قد جرى تعديلها في بعض المحافظات أو أضيفت إليها ملاحق، فقط أضيفت إلى الصيغة الأصلية الكلمات

التي تطالب بالتحرر الكامل من السيطرة الأجنبية، كما تمّت في عبارات أخرى، المطالبة بإنشاء جمعية دستورية خلال ثلاثة أشهر.

كانت البيانات الخاصة بالموصل، وهي مؤيدة بصفة عامة، تتحدث عن ضمان حقوق الأكراد والأقليات الأخرى، في حين راحت مناطق الفرات تطالب باستمرار بفرض السيطرة البريطانية، بينما رفضت كركوك ترشيح الأمير فيصل، وقبلت أربيل بذلك الترشيح. غير أن الأغلبية الساحقة، والتي لم تكن تقل عن ست وتسعين في المئة بصفة عامة، قيل عنها رسميًّا بأنها قد قبلت بالملك الجديد. كما أن البارزين من رؤساء العشائر، ومن بينهم «ابن هذال» رئيس عشائر العمارات و«علي سليمان» رئيس الدليم، كانوا قد أقسموا يمين الولاء للملك حتى قبل أن تتمّ عملية التتويج.

كان آخر أمر أخرق أصدرته الحكومة البريطانية في آخر دقيقة، ينص على أنه ينبغي للأمير فيصل في الخطاب الذي سيعلن فيه تقبله العرش، أن يؤكد السلطة للمندوب السامي، ولقد حذف هذا التأكيد لحسن الحظ[280]، لم تبقَ أية عقبات أخرى أمام إعلان التتويج رسميًّا، ولقد تمّ ذلك حسب الاحتفال اللائق في صبيحة اليوم الثالث والعشرين من شهر آب 1921، وفي حدّة حرارة الصيف، في ساحة «السراي» في بغداد. وعلى هذه الشاكلة ورث فيصل الأول حكم العراق من السير برسي كوكس الذي كان يشغل رئاسة الدولة بصفة رسمية.

الفصل الخامس
مملكة العراق

1/ بداية الحكم
2/ المعاهدة الأولى
3/ التهديد الموجه إلى الموصل
4/ المجلس التأسيسي
5/ تسوية قضية الموصل
6/ جارات العراق الآخر
7/ الحياة والحكومة في الفترة ما بين 1921 - 1926
8/ الإنماء والتطور

(1)
بداية الحكم

قدر للملك الجديد أن يحكم العراق لمدة اثنتي عشرة سنة. وحين كان في السادسة والثلاثين من عمره عندما تولى العرش، كان يمتلك صفات نادرة من الفطنة والعطف، ولقد ساعدته على ذلك حنكته السياسية التي تعكس الذكاء الممتاز، تلك الحنكة التي استخدمها بصفة مكرسة دومًا، وكانت معرضة للأخطار في بعض الأحيان، في سبيل خدمة وطنه المختار. كما أن تلك الحنكة قد عايشت الأخطار المحزنة التي أحاقت ببناء كيان الدولة ضمن سنوات قلائل، أشد ضغطًا وأعظم آمالًا مما كان معظم المراقبين يتوقعونه.

والواقع أن القرار البريطاني بتشجيع ترشيح هذا الأمير الذي طرد من عرشه، والذي لم يكن من أهل العراق، لكي يتولى عرش العراق ذاته، كان ينطوي على بذور كثير من البركات لهذا القطر.

قدمت عائلة الملك من مكة للانضمام إليه في بغداد. وكان أخوه من أبيه الأمير زيد، والبالغ من العمر آنذاك إحدى وعشرين سنة، أول من قدم معه، حيث أمضى بعد سنة من ذلك الوقت، ثلاث سنوات في أكسفورد. وسرعان ما تمّ توفير المستلزمات المادية للعرش، وكانت تلك المستلزمات تافهة إلى حدّ كبير، وأصبحت الشخصية الملكية هي المحور الذي لا نقاش حوله، لحياة العراقيين السياسية والاجتماعية معًا، فأصبح اسمه يذكر في خطب أيام الجمع، وذلك بعد مرور أول جمعة على تقلده الملك.

وبما امتاز به من مقدرة على الاتصال بالناس، أصبح فيصل معروفًا لدى الألوف من مواطنيه. والواقع أنه لم يقم بمساهمات أعظم وأكثر من الناحية الشخصية، من تطلعه إلى تحقيق المساواة بين المدينة والريف، ذلك التطلع الذي كان يعكس خلفيته وتربيته نصف المدنية ونصف الصحراوية، وكذلك قدرته التي كانت تخونه في بعض الأوقات على الموازنة بين القوى المتطرفة القومية العراقية وبين ضرورات الارتباط ببريطانيا.

كانت علاقات فيصل مع المندوب السامي الذي استقر الآن على ضفة نهر دجلة منفصلًا انفصالًا جسمانيًّا ورسميًّا عن حكومة العراق عبر النهر، وكذلك مع العناصر البريطانية التي كانت هي المسيطرة حتمًا في الدوائر الحكومية خلال الأشهر الأولى. أجل كانت هذه العلاقات ودّية وذات قيمة، ولو أن العراقيين الذين كانوا يحيطون به، كما برز ذلك في الحال، كانوا يضمون فيما بينهم عناصر قومية، أقل واقعية أو أكثر خيالًا وتطرفًا قد تكون مخربة.

كان كورنواليس الذي تولى مهمة المستشار لوزارة الداخلية منذ شهر آب سنة 1921 قد أصبح نفسه هو المستشار الشخصي للملك فيصل. وكان الوضع الدستوري للبلاد ما يزال غير واضح على انفراد، ذلك أن من عناصر هذا الوضع هو أن السيادة التركية لما تزل موجودة وإن كانت خامدة، وهناك انتداب قبلت به بريطانيا ولكن العراق لم يكن يرحب به، وهناك ملكية دستورية ولكن من دون

دستور ومعاهدة مقصودة لتنظيم العلاقة مع بريطانيا، ولكن هذه المعاهدة لم تكن قد وجدت بعد. ومع كل ذلك، فإن هذه المظاهر لم تؤدِّ إلى اضطراب الإدارة في البلاد، تلك الإدارة التي سارت خلال نصف السنة الأولى من حكم فيصل سيرًا مطردًا وبلا انقطاع.

كان مجلس الوزراء الذي يرأسه السيد عبد الرحمن النقيب، والذي استقال بصفة صائبة عندما اعتلى فيصل العرش، قد أعيد تأليفه مع حدوث تغييرات فيه[281] ذلك أن الوزارة الجديدة التي تألفت في اليوم العاشر من شهر أيلول 1921، كانت تضم «ناجي السويدي» ذلك المحامي والوطني صاحب الاسم والسجل الشهيرين وزيرًا للعدلية، والطبيب الموصلي المسيحي «حنا خياط» وزيرًا للصحة، ومن ثم مديرًا عامًّا لها، وكذلك معظم الوزراء السابقين بما فيهم جعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية، في حين خلف الحاج رمزي -وهو شخص لا أهمية له[282] السيد طالب النقيب في تولي وزارة الداخلية. ولم يتغير وزراء العدل، والأشغال، والأوقاف. أمّا وزارة التربية التي تمّ فصلها الآن[283] فقد عهد بها إلى أحد المثقفين هو السيد محمد علي الشهرستاني. ولم تتغير هذه الوزارة حتى شهر آذار سنة 1922.

من بين المستشارين البريطانيين الذين عملوا في الوزارات، كان كنهان كورنواليس قد أمضى في وزارة الداخلية أربع عشرة سنة، في حين تقاعد بونهام كارتر، في شهر أيار سنة 1921، فحلّ محلّه «نيجل دافدسون» من حكومة السودان أيضًا، ليخلفه في منصبه السيد دراوره. وعندما غادر أتكنسون العراق عائدًا إلى الهند، خلفه في منصبه نائبه «وتلي»، بينما أصبح يونيل سميث مستشارًا لوزارة التربية. كما عين العقيد «جويس» زميل الأمير فيصل ولورنس أثناء الحرب العربية، مستشارًا لوزارة الدفاع ولم تتبدل وظيفة كل من سليتر وكوك.

كان تجميع الدوائر يختلف اختلافًا واسعًا عن نظام السكرتاريات الذي طبقة السير أرنولد ولسون، ذلك لأن وزارة الداخلية مثلًا، كانت تشمل بالإضافة إلى قضايا سياسة العشائر والشؤون البلدية، والشرطة العراقية، والسجون المدنية ودوائر الزراعة والبيطرة، ومصلحة الصحة التي ألغيت وزارتها ومكتب الصحافة[284] ودائرة الواردات إلى أن تمّ تحويل هذه الدائرة إلى وزارة المالية في شهر تشرين الأول سنة 1921.

وكانت وزارة المالية تمارس أعمالها الاعتيادية في قضايا الإيرادات والمصروفات والحسابات، ووضع الميزانية، والعملة، واستحداث الوظائف، والرقابة على ميناء البصرة. أمّا أعمال وزارة المواصلات والأشغال فكانت تشمل دوائر الريّ، والأشغال العامة، والبريد والبرق، والمساحة، وسكك الحديد.

كانت مهمة الوزارة في الحكم مرتبطة بالتشدد المالي الذي غدا مفرطا، نتيجة الاضطرابات التي وقعت خلال السنة الماضية، وبسبب استمرار الركود الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب، وبالحاجة إلى توفير الأموال اللازمة لوزارة الدفاع والعرش ذاته، وليس بالنسبة إلى صيحات الصحافة والجمهور في بريطانيا واللذين كانا يطالبان بتطبيق اقتصاد متشدد لا يرحم في العراق، أو بالجلاء العاجل عنه حقًّا، ذلك الاقتصاد الذي يمكن أن يوفر الأموال من ذلك المصدر.

بدأت الدولة الجديدة في العراق من دون ديون، ولكن بسيولة مالية جهد ما تستطيع الحصول عليه منها، وكانت الخدمات العامة للصحة وللأشغال والتربية وغيرها، تواجه تخفيضات غير معقولة، وذلك في لحظة كان فيها جمهور الدولة الجديدة يوحي بالأمل في حدوث تطور عاجل ومفيد. ذلك أن المستشفيات والمستوصفات لا بدّ من توفيرها بذاتها في ذلك الوقت، وينبغي أن لا يزداد عدد المدارس إلّا زيادة طفيفة، وأن لا يوسع التعليم الثانوي والفني إلى أكثر مما تشير إليه الحاجة والرغبة العامتين.

قسمت وزارة التربية والصحة إلى وزارتين، ومن ثم أصبحت وزارة الصحة فيما بعد، مجرد مديرية تابعة لوزارة الداخلية. وكان واضحًا أن في الاستطاعة الإقدام على إنشاء بعض الأشغال العامة، ولكن الطرق بقيت مع كل ذلك، فظة غير معبدة. ولم تستطع دائرة الزراعة أن تواصل عملها في البحث والمشاهدة إلّا في نطاق ضئيل، في حين اقتصرت أعمال دائرة الريّ على أمور الصيانة وبعض الأعمال الطفيفة.

وفي المحافظات كان يجري تغيير وتجميع نظام الوحدات الإدارية التركية الذي شرع به خلال الفترة من سنة 1917 إلى سنة 1920 بصفة تدريجية[285] (*) في حين كان وضع محافظة السليمانية، كما هو منظور يختلف من شهر إلى شهر. أما الكوت التي فصلت عن محافظة بغداد، فلم تصبح محافظة منفصلة إلّا في أوائل سنة 1922، ولقد فصلت أربيل في سنة 1923 التي كانت تابعة لمحافظة كركوك في سنة 1921، كما فصلت الديوانية عن محافظة الحلة أيضا. أمّا الحركة الانفصالية في البصرة فلم يعد يسمع عنها شيء ما.

غدت مجالس المحافظات التي أسست أثناء الثورة، ميتة الآن، وعادت المجالس الإدارية التي أنشأها الأتراك من الموظفين والرجال البارزين، إلى الحياة مرة أخرى في كل محافظة وفي كل قضاء. وأقبل المو ظفون الإداريون من المحافظين والقائمقامين على العمل بكل همة في معظم المناطق مع زملائهم البريطانيين الذين أخذ معظمهم يعمل على دعم النظام الجديد بكل إخلاص. وكما هو الأمر في الحكومة المركزية ذاتها، سرعان ما أخذت تظهر في المحافظات المصاعب الناجمة عن انقسام السيطرة بشكل واضح وإن لم تكن في كل مكان.

وفي ميدان البلديات، كان عدد من المصالح التي أنشأها الجيش البريطاني، قد تمّ تحويله إلى رؤساء البلديات، وإلى المجالس البلدية. ومنذ أوائل سنة 1924 لم يعد يتمّ تعيين المجالس البلدية من قبل الحكومة، وإنما كان يجري اختيارها عن طريق الانتخاب حسب الأنظمة التركية التي أعيد العمل بها. ولقد تطورت عظمة البلديات، وظهرت دلائل على المبادرات المحلية الملحة، لكن هذه المبادرات ما لبثت، لسوء الحظ، أن تحطمت بكل جلاء نتيجة الفقر الحادث في ثلاث من المدن الكبرى، وعدد كبير من المدن الصغرى.

أخذت الصحف وكلها ملك لأفراد ما عدا جريدتي «كركوك» و«السليمانية» تتضاعف، وبدأ العمل بإصدار جريدة «الوقائع العراقية»[286] في حين انتعشت المعاهد الخيرية والأدبية أو ظهر البعض منها إلى الوجود. وقد صممت هذه المعاهد على أقل تقدير لمكافحة الأمية الضاربة بأطنابها بين

الجماهير، إلى درجة تكاد أن تكون مطلقة. وكان من بين هذه المعاهد، «الجمعية الإسلامية الخيرية» و«العصبة الثقافية» وعدد من النوادي الأدبية[287].

مرّت الحياة العشائرية خلال هذه الشهور في فترة من الهدوء. ذلك لأنه تمّت تسوية المنازعات المتأصلة في الدليم، وأعيد فتح الطرق، بصفة حذرة، إلى سوريا مرورًا بمدينة دير الزور، كما أنجزت عملية توطين كبرى للسكان على ضفاف قناة الصقلاوية التي أعيد فتحها. وما لبث أنصار الأتراك من أفراد قبيلة شمر أن عادوا فدخلوا الأراضي العراقية، كما أنه لم يظهر أيّ حادث يستحق الذكر من قبل الأكراد الذين تمّ تطمينهم. كذلك رضيت عشائر منطقة ديالى بالمصالحة التي قضت على كثير من العداوات الطويلة الأمد، التي كانت قائمة فيما بينها. وأصبح للعمل المجد الواسع الذي تمارسه الشرطة تأثيره الفعال ضد العناد والتصلب. كذلك أظهر توطين أقسام عشائرية من بغداد على ضفاف «قناة اليوسفية» التي أعيد تخطيطها، نهجًا جديدًا ومشجعًا لتقسيم الأراضي وتوزيعها بصفة منتظمة.

لم تكن العشائر التي تقطن أواسط نهر دجلة مثيرة للقلاقل، بل كانت تعيش في سلام، بعد أن تمّ توزيع المقاطعات الزراعية في العمارة، وإسكات الادعاءات الملحة التي كان يدعيها والي «بشتوكوه». وكانت المنتفق بمفردها تؤلف سجلًّا للجريمة وللاضطراب وأعمال العنف، والامتناع عن دفع الضرائب. ولقد ساء الوضع هناك، بسبب الحيازة الواسعة للأسلحة نتيجة الشرور الزراعية المتفاقمة في المنطقة، والتي لم يتمّ إصلاحها إلّا بصفة جزئية وعن طريق استخدام الشرطة، أو الاستعانة بأعمال القوة الجوية البريطانية. أمّا شيخ الزبير نصف المستقل، فقد استعيض مؤخرًا عن تحكمه، وذلك بتعيين مدير اعتيادي للمدينة[288].

وعلى حدود سلطان نجد، وهذا هو اللقب الذي اتخذه ابن السعود في سنة 1920، كانت العلاقة بين قبيلتي «الضفير» و«العمارات» العراقيتين وقبائل المنتفق المنعزلة مع «الإخوان»[289] حذرة، وذلك منذ أن اندفعت في سنة 1921 عناصر قبائل شمر اللاجئة إلى العراق، هربًا من الدولة السعودية. ولقد وقعت بعض الغزوات الصغرى، غير أن أيًّا من الحكومتين السعودية أو العراقية لم تستطع السيطرة على رعاياها. والواقع أنه كان يدور هنالك همس بأن ملك العراق لا بطاقته الخاصة ولا بطاقة أسرته، غير راغب في مضايقة الأمير النجدي المعادي للهاشميين، بمثل هذه الوسيلة.

فلقد أدّى استيلاء ابن السعود على «حائل» وتقويض حكم «آل الرشيد» في شهر تشرين الثاني سنة [، إلى ارتفاع اعتباره وادعاته. كما أدّى تعيين أحد أفراد أسرة السعدون لقيادة فيلق الهجانة العراقي على حدود نجد[290] إلى إثارة جديدة من قبل الجانبين، وشحذ العداء الشخصي لشيخ قبيلة «الضفير»[291].

وهكذا انقضت أواخر شتاء سنة 1921 - 1922 إلى غمرة من التوقعات اليومية بحدوث قلاقل على نطاق واسع مع زعيم الإخوان «فيصل الدويش» شيخ قبائل «المطير» تلك القلاقل التي اتسمت بالصفة العدوانية.

ولكن من أكثر الأمور خطورة بالنسبة إلى ماكنة الدولة الأساسية في العراق هي الأوضاع التي سادت الحدود التركية وكردستان العراق في هذه الشهور. ذلك لأن الأتراك، على الرغم من اندحارهم النهائي سنة 1918، فإنّهم نتيجة تمسكهم العقيم بمعاهدة «سيفر» وكفاحهم في سبيل بقاء وجودهم في آسيا الصغرى -لم يتخلوا عن الأعمال العدوانية التي كانوا يقترفونها على حدود ولاية الموصل وفي أرجائها. فلقد أكد الأتراك في ميثاقهم القومي الذي أعلنوه في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1920، بأن الأراضي غير المسكونة من قبل العرب في ولاية الموصل، سواء كان العدوّ قد احتلها أم لا، يجب أن لا تنفصل عن تركيا.

وكانت الإشارة في هذا الادعاء مركزة بكل جلاء على كردستان. ومن هذه الناحية انطلقت حملة الدعاية في سنة 1920، وكذلك الادعاءات التافهة بعرش بغداد، بالنيابة عن السيد أحمد السنوسي الذي أتى به الأتراك إلى مدينة «ديار بكر» في سنة 1921، وما أعقب ذلك من استعادة الأتراك سيطرتهم على مناطق الحدود والعشائر في «وان» و«جلمريك»، وإغرائهم رؤساء الأكراد في منطقة راوندوز، وإرسالهم أحد الموظفين المدنيين الأتراك تصحبه بعض القوات إلى هناك.

ونظرًا للسيطرة التي كانت تمارسها عشائر السورجي الهمجية، والتي كانت تشايع الأتراك بصفة مهيمنة، وللانقسام الحاصل لدى عشائر «بشدر»، فقد أصاب التغلغل التركي تقدمًا ظاهرًا في تلك المناطق في سنة 1921 ولكن تمّ وقف ذلك التغلغل بفعل الغارات التي قامت بها القوة الجوية البريطانية، وأعمال الشرطة العراقية، وكذلك قوات العشائر الموالية والتابعة لقوات المرتزقة، خلال فصل الخريف، تمهيدًا لتوجيه ضربة قاضية إلى «عبيد الله» شيخ عشائر السورجي[[292]]، الذي أوقع فريقًا من قوات المرتزقة في كمين نصبه له، ومن ثم ردّ على أعقابه في عمليات عسكرية قامت بها قوات المرتزقة العراقية، والقوة الجوية البريطانية، وذلك في منتصف فصل الشتاء.

ولكن خضوع العشائر، في أعقاب تلك العمليات الحربية، كان ينطوي على الحذر، فلقد بقي عبيد الله على سعة من أمره. وفي أوائل سنة 1922، قامت القوات التركية من قواعدها في نصيبين والجزيرة [[293]] بتوجيه عدوان جديد. وفي الوقت ذاته كانت منطقة السليمانية هادئة نسبيًا. نتيجة غياب الشيخ محمود وأقاربه الأدنين عنها، ولكن جماعة من الأكراد الفرس على الحدود استطاعت أن تهاجم سهل حلبجة، وأن تجبي الضرائب من سكان ذلك السهل، وأن تنصب كمينا للقوات المرتزقة، وتهدد المدينة بالاستيلاء عليها، إلى أن استطاعت طائرات القوة الجوية البريطانية تشتيت أولئك المعتدين.

كانت هناك مشكلة أخرى شاقة وتحمل على اليأس وهي ترتبط بموضوع المطالب التركية، ونعني بها مشكلة الأثوريين[[294]]. ذلك أن انخراط هؤلاء الأثوريين في قوات المرتزقة، والذي بدأ مترددًا ثم تحول إلى اندفاع مثير، لم يضع حلًّا لمطالب هؤلاء المستديمة، أو قد ساعد حتى على توطينهم في العراق، باعتبارهم واحدة من الأقليات. لقد أدّت وفاة باولس مارشمعون في سنة 1920، إلى أن عُهد بزعامة الأثوريين إلى صبي ضعيف، لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره يدعى «إيشاع»[[295]]، وقد أدّى هذا الأمر إلى أن يفقد كثير من أهل بيته ما كانوا يتمتعون به من سلطان، وإلى انتقال تلك السلطات إلى

مغامرين، من أمثال «أغا بطرس باز» أحد القتلة والنصابين الدوليين، ذلك المخادع المعتدي، الذي فطر على الشقاوة والإجرام.

فلقد استطاع، أغا بطرس باز هذا بما ناله من مساندة البريطانيين وتحويلهم إياه أن يقود الألوف من الأثوريين عبر الجبال والوديان من «عقرة» إلى «أورميا»، ولكن مشروعه هذا ما لبث أن مات سنة 19 لما أصابه من أعمال النهب والمصادمات الوحشية، وجرائم الفعل الجماعي. وأخيرًا تركزت الأقلية الأثورية في معسكر أقامته لها القوات البريطانية في منطقة شيخ مندان خارج مدينة الموصل. ومن هذه المنطقة قررت الفئات الأثورية التي ذهبت إلى أوروبا، في أوائل سنة 1921 أن تشق طريقها إلى بلاد فارس عن طريق بغداد، ولكن هذه الفئات لم تستطع أن تحقق هدفها ذاك بسبب المقاومة التي تلقتها من جانب الفرس، ولذلك تمزقت تلك الفئات وتبعثرت في البلاد التي مرّت بها، في حين استطاعت فئة منها أن تعود إلى بغداد.

وبمساعدة من البريطانيين ودعمهم المادي، تمّ إسكان الأثوريين الذين قدموا من منطقة «حكاري» في القرى العائدة للحكومة في مناطق «دهوك» و«العمادية»، بينما استقر آخرون - بعد أن أنهكهم التعب، والجوع، والمرض - في التلال القائمة على الحدود، ولكن شيطانهم «أغا بطرس باز» استطاع أن يهرب إلى أوروبا وأن يلقى حتفه في مدينة باريس بعد ذلك مباشرة.

أنشئت بطريركية للأثوريين في «بيباد» على مقربة من العمادية، كانت تقوم على خدمتها «سرمة خانم» عمة الصبي «إيشاع» الذي عيّن بطريركًا. غير أن القلائل التي كان الأثوريون يثيرونها لم تجد نهاية لها.

أما بالنسبة إلى الأرمن اللاجئين إلى العراق والذين قدر عددهم بحوالي خمسة عشر ألف نفر أثناء انتقالهم في أواخر سنه 1920 من «بعقوبة» إلى معسكر خاص بهم أقيم على مقربة من «نهر عمر» قرب البصرة، فقد تمّ البحث عن وسائل أخرى لإخضاعهم. ذلك أن عدم تعاونهم، ورفضهم الشديد للعمل في العراق، قد أدّى إلى إحباط كل الجهود التي بذلت لهم، ولقد تناقص عددهم بعد أن تفرق قسم منهم في المدن واختلطوا مع الأثوريين أو نزحوا إلى بلاد فارس، ولكن البقية الباقية منهم والتي يقدر عددها بثمانية آلاف شخص قد تمّ نقلهم في السفن إلى ميناء «باطوم» وعلى نفقة الحكومة البريطانية، وتمّ ذلك في الواقع طبقًا لاتفاق مع الحكومة الأرمنية الجديدة التي أنشئت عبر القفقاس، أمّا الذين بقوا منهم يقاومون كل أشكال المساعدات، فقد أرغموا في شهر آذار سنة 1922 على أن يغادروا معسكر «نهر عمر» حيث أغلق المعسكر بعد ذلك.

(2)
المعاهدة الأولى

كان العرض الذي قدمته الحكومة البريطانية في الإعراب عن العلاقة الإنكليزية العراقية، في صفة معاهدة بينهما بدلًا من الحكومة الانتدابية المتستر عليها، قد حظي بمصادقة الأمير فيصل عليه، قبل وصوله إلى العراق. وقد ظهر أن مثل هذا العرض لن يلقى المعارضة بصفة أولية من لدن الناطقين باسم القومية هناك.

كذلك بدا بأن الطرفين، الإنكليز وفيصلًا، كانا يودّان تقليص صفة العار المذل المضفاة على العلاقة بين الحارس والمحروس، وأن يتمتع العراق منذ البداية بالاعتبار الذي تحظى به المعاهدة والتي يراد من ورائها إيجاد دولة مستقلة.

والواقع أن هذه الطريقة كانت من دون جدال، أهم طريقة حصيفة ومبدعة لتمشية الحالة التي كانت تفتقر إلى كل ما سبق. غير أن التذمر الذي أثاره الوطنيون العراقيون، وتسميم العلاقات الإنكليزية العراقية طيلة السنوات العشر التي أعقبت ذلك، ونظام الانتداب ذاته، كل هذا قد بني على حاله ومن دون أدنى تغيير.

ومع أن الانتداب لم يرد ذكره في مسودة المعاهدة، إلّا أنه قد عهد به بصفة معروفة إلى بريطانيا، وتقبلته بدورها، وأدخل الآن ضمن مسودة راحت تنتظر تصديق عصبة الأمم عليها في الأيام الأخيرة من سنة 1921.

كان إبعاد مثل هذا الوضع القائم عن الاستقلال التام، الذي طالب به القوميون، واضحًا كل الوضوح مهما كانت العبارات التي فسر بها الانتداب، والأعذار التي انتحلت لغرضه، أو لإبقائه مخفيًا عن الأنظار.

كان لا بدّ للملك وبطانته من أن ينظروا إلى المعاهدة وإلى الانتداب الذي تسترت عليه، مهما كانت سخية تلك المعاهدة، نظرة معادية منذ البداية وبصفة حتمية.

لقد كان تشرتشل هو الذي قاده في لندن، ولقد تشكي، وهو يتصور صيغة مغايرة جدًا للمعاهدة، بأن الانتداب يجب أن يزول، وأن يختفي وأن يتمّ رفضه. وإذا ما زعم بأن الضرورة الدستورية القابلة للنقاش، أو القانون الدولي، كانا غير واقعيين، أو أنهما يندر أن يؤلفا قاعدة كافية، وأن الشيء الوحيد المهم بالنسبة إلى فئة صغيرة من العراقيين الذين وجدوا -كما فعل ذلك الساسة العراقيون من سنة 192 إلى 1930، الذين خاضوا معركة استمرت عشر سنوات من الكفاح السياسي الذي تميز بالمقاومة المدنية، وأعمال القتل، والتمرد المتعمد -أن ما يبقى صوابًا هو أن الانتداب لا يشتمل في الواقع على الاستقلال التام، وأنه ليس سوى إهانة تحطم الكرامة القومية للعراق، في نظر جميع المسلمين في كل مكان.

وفي الوقت الذي تواصلت فيه المباحثات بشأن المعاهدة من قبل الوزارة في أوائل سنة 1922، أخذت فكرة الرأي العام حول الموضوع تزداد وضوحًا. فلقد شرع القوميون المتطرفون الذين ضموا إلى جانبهم ولأسباب مختلفة حتى رجال الدين من الشيعة، والمؤيدين البارزين، وحتى أصدقاء الملك نفسه، ينادون بمقاومة العبودية التي يفرضها الانتداب، ويطالبون بجلاء البريطانيين جلاءً تامًّا عن البلاد، تلك الصرخة التي لم تخفق في إحداث ردّ فعل، كما قيل، من جانب «حزب الإنكليز» المؤلف من البارزين وشيوخ العشائر المؤيدين، كان له تأثيره في الحكم البريطاني.

أما القوميون المعتدلون كثيرًا، والذين شاركهم الملك في آرائهم، فقد وقفوا إلى جانب إلغاء الانتداب، وعقد معاهدة متساوية وودّية، واستمرار الدعم البريطاني.

ولم تلبث الهوة التي حصلت في الرأي العام أن ازدادت اتساعًا وأكثر بروزًا، بعد المؤتمر الذي عقد في مدينة كربلاء في شهر نيسان سنة 1922، والذي عقد في الدرجة الأولى للاحتجاج ضد «الإخوان» بدعوة من الشيخ مهدي الخالصي الذي كرس حياته للسياسة[296]. كان ينظر إلى هذا المؤتمر الذي حضره حوالي مئتي شخص من الرجال البارزين لدى الشيعة، والعلماء، وأفراد العشائر، نظرة ملؤها القلق من لدن الأطراف المعتدلة. ورغم أن القرار الذي تمّت الموافقة عليه في النهاية كان قرارًا تافهًا، إلّا أنه كان عاملًا فعالًا في تكتيل الرأي المناهض للمعاهدة، كما كان حافزًا أيضًا إلى تبني مبدأ يقرب من الفوضى في مناطق «المنتفق» و«شمر» التي اتسمت بالحساسية.

وهناك شرّ آخر غدا الآن أكثر ظهورًا واتساعًا، يتمثل في الإدارة السياسية في بعض مناطق الفرات، والتي كان يطبقها القوميون من المحافظين والقائمقاميين تطبيقًا قويًا[297]. لقد كان هؤلاء يتجاهلون وجود زملائهم المستشارين البريطانيين، ويتجهون صراحة إلى مناصرة رؤساء العشائر في منازعاتهم بشأن الأراضي، وتقديرات الضرائب والتجهم بوجوه الزمرة الإنكليزية[298]. تعاظمت المقالات التي كانت تنشرها صحافة العاصمة في العنف[299] وكانت تظاهرات الشوارع كثيرة الوقوع في بغداد. والوفود تنتظر مواجهة الملك. ولم تلبث الوزارة أن دعمت تلك التغييرات، وذلك باستقالة خمسة من أعضائها كان من بينهم ناجي السويدي، وعزت الكركوكلي، وعبد اللطيف المنديل. وكان من بين الوزراء الذين حلّوا محل المستقيلين، توفيق الخالدي وهو من كبار الموظفين ومن طراز عالٍ، كان نائبًا في مجلس المبعوثان التركي، وأمينًا للعاصمة مؤخرًا، وصبيح نشأت التركي الكردي ذو الطاقة الشهيرة والمزاج المرح الغني، وعبد المحسن السعدون النائب السابق عن البصرة في المبعوثان التركي صاحب الآراء المعتدلة والشخصية السامية والسياسي القومي القوي، والحاج جعفر أبو التمن رجل الأعمال.

وافقت هذه الوزارة، بعد أن خرج منها أبو التمن، على المعاهدة في أواخر شهر حزيران 1922، لكنها اشترطت لذلك شرطًا، قاومه برسي كوكس عبثًا، يقول بأن المعاهدة يجب أن يصادق عليها بالقانون الأساسي، وقانون الانتخاب، من قبل المجلس التأسيسي المقبل.

كان قانون الانتخاب قد تمّ نشره في شهر أيار، وأعقبت ذلك المصادقة على المعاهدة عند البداية الأولى لعملية الانتخابات. واستمر الشعور المعادي للمعاهدة يظهر بصفة مثيرة، وأصبح خطرًا

شديدًا يتهدد النظام العادي، وذلك جراء الموقف المعادي الذي وقفه العلماء غير المهادنين، وفئات من شيوخ الفرات وأصحاب المصالح الخاصة منهم، وكذلك المناهضون المحليون من موظفي الإدارة.

كانت الحالة في السليمانية، تنذر بالخطر بصفة خاصة، وقد تمّ إرسال ياسين الهاشمي إلى هنالك باعتباره الشخصية القومية المهيمنة، محافظًا للمنطقة، في الوقت الذي ظلت فيه الأوضاع مضطربة في المحافظات الأخرى ومنها الدليم والحلة، والنجف، وديالى، بل إن هذه أصبحت تنذر بالمخاطر، وفي محافظات أخرى بذل المعارضون للمعاهدة جهودًا كبرى، فأصبحت معارضة المعاهدة مرادفة لمعارضة البريطانيين، ولذلك أخذ رجال السياسة والدين يعكرون صفو الأمن بين العشائر، ومن هنا غدت آمال العنف والاضطراب متوقعة في كل لحظة.

ووفقا لقانون الجمعيات الذي نشر في تموز سنة 1921 أقدمت عناصر سياسية من الشيعة في بغداد على تأليف حزبين هما «الحزب الوطني»[300] وحزب «النهضة»[301] وكان الحزبان ندّين للحزب الحرّ المعتدل الذي ألفه السيد محمود، الابن الأكبر للسيد عبد الرحمن النقيب[302].

في أوائل شهر آب عقدت اجتماعات حزبية أخرى في بغداد وفي النجف. وقد تميزت الأحزاب والصحف الشيعية بالعنف وعدم المسؤولية، فراحت تطالب برفض المعاهدة، وعدم الاشتراك في الانتخابات. وأخذ الشيخ مهدي الخالصي، الذي اتجه في بعض الأوقات إلى تحبيذ الآراء التركية[303] يلقي الخطب اللاهبة ضد كل أولئك الذين أعلنوا استقلالهم. وحين تحققت الوزارة بأنّ الملك قد تعب كثيرًا من المعارضة المتطرفة الموجهة ضد الوزراء أنفسهم، وضد مجالسهم، أقدمت الوزارة على الاستقالة برمتها في اليوم الرابع عشر من شهر آب.

كانت الأيام التي أعقبت ذلك حرجة بالنسبة إلى المملكة العراقية. فلقد ظهر موقف الملك مؤخرًا بأنه في الواقع كان موقف الشخص الذي تبدو عليه الرغبة في التعرف على العناصر المشتطة في مقاومة المعاهدة، تلك المعاهدة التي لم تكن تمثل سياسة الحكومة البريطانية فحسب، بل وحتى سياسة الوزارة العراقية ذاتها.

وسرعان ما ساءت العلاقات مع المندوب السامي الذي تميز بالصبر بصفة محددة. فقبل يومين من البدء باحتفالات التتويج المنتظرة في الثالث والعشرين من شهر آب، أصدر الحزبان[304] بيانًا عنيفا يحتجان فيه صراحة إلى الملك من النفوذ البريطاني، ويطالبان بتعيين السيد محمد الصدر رئيسا للوزارة[305] وفي أثناء الاستقبال الرسمي ذاته وجه الشتم عمدًا من قبل المتظاهرين المعادين للبريطانيين، والذين كان يقودهم أحد موظفي البلاط عند أعتاب القصر[306].

طلب تقديم اعتذار عما حصل فأجيب ذلك الطلب، لكن الملك رفض أن يتخذ أيّ إجراء ضد المعتدين، وهكذا غدا النظام العام معلقًا في الميزان، ولم يعد للوزارة أيّ وجود آنذاك. في هذه اللحظة أصيب الملك فيصل بنوبة حادة من الزائدة الدودية، فأقدم الدكتور نوئيل براهام على إجراء

العملية الجراحية التي تطلبت الضرورة إجراءها على الفور، وذلك في اليوم الخامس والعشرين من شهر آب، ولكن قبل أن يشفى الملك من إصابته تلك، وجد برسي كوكس نفسه ملزمًا باتخاذ عمل حازم. فقد أوضح للرأي العام موقف الحكومة البريطانية والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، واستنكر التمادي الخطر الذي يمارسه المتطرفون، وعطل الحزبين والصحف المسيئة، واعتقل ونفى عددًا من أشد الساسة عنفًا[307].

كان تأثير هذا الإجراء الذي أقدم كوكس عليه سريعًا جدًّا، وكانت فرحة العناصر المعتدلة عميقة في كل أنحاء العراق وعلى كل المستويات. ولقد تمّ دعم عملية إعادة الأوضاع العشائرية تدريجًا، وذلك بنقل المحافظين الذين ظهرت وطنيتهم أثناء عملهم في الإدارة، وقصف الثائرين الحقيقيين في الديوانية، وفي المنتفق، تأديبًا لهم[308].

وبعد أن نجحت العملية التي أجريت للملك فيصل، وأكدها الأطباء الذين بعث بهم والده الحسين من الحجاز، قدم فيصل في العاشر من أيلول، الشكر علانية إلى المندوب السامي على الإجراءات التي أقدم عليها. والواقع أن تلك الإجراءات قد أنقذت الدولة من الفوضى، كما أنها ربما أنقذت الملك فيصل نفسه من أن يعيش مرة ثانية في المنفى ومن دون عرش.

طلب إلى السيد عبد الرحمن النقيب، بعد أن تحسن الجوّ، أن يؤلف وزارةً أخرى[309] أدخل فيها توفيق الخالدي وزيرًا للعدلية، وعبد المحسن السعدون وزيرًا للداخلية، وكلًّا من ساسون حسقيل وجعفر العسكري، وعلي فاضل، وصبيح نشأت في الوزارات ذاتها التي كانوا يشغلونها سابقًا، بينما عيّن المتمول النجفي الحاج محسن شلاش وزيرًا للتربية. كما ألغيت وزارة المواصلات، وما إن تحققت الوزارة من المناقشة بأن الدخول في عصبة الأمم، وهو الهدف الثاني للعراق، سوف يضع بنفسه حدًّا نهائيًّا للانتداب المقيت، حتى أكدت قبولها بالمعاهدة التي وقع عليها أخيرًا كل من السيد عبد الرحمن النقيب والسير برسي كوكس في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922.

كانت هذه المعاهدة التي أريد لها أن تمتد لمدة عشرين سنة بعد مصادقة المجلس التأسيسي عليها، قد تضمنت ولو من دون إشارة مباشرة إلى الانتداب، معظم الأحكام الواردة فيه فقد اشتملت موادها على الالتزام باحترام الإجراءات الدستورية، وحرية الأديان والتعليم والمؤسسات التبشيرية كما اشتملت على حماية حقوق الأجانب، وتوفير الفرص الاقتصادية المتساوية لكل الدول (سواء كانت من أعضاء عصبة الأمم أم لا، وكان هذا الشرط صدي للمراسلات التي جرت بين «كولبي»[310] وكرزن، بشأن سياسة الباب المفتوح) والتعاون مع عصبة الأمم، والإجراءات الصحية الدولية، والنظام الجديد الذي تمّ إعداده بالنسبة إلى الآثار القديمة.

كانت بنود المعاهدة مفتوحة أمام تعديل فصلي متفق عليه، وقد وافقت بريطانيا على أن تمارس الضغط لترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم «حالما يصبح ذلك ممكنًا»، وكانت هناك اتفاقات منفصلة ومالية يجري إعدادها، بل الواقع أن مسودات تلك الاتفاقات قد وضعت بعد ذلك، وكانت تشمل التعاون العسكري، والشؤون المالية والسياسية، وأوضاع الموظفين البريطانيين في الحكومة

العراقية.

وبصفة عامة تمّ نقل المسؤوليات التي التزمت بها بريطانيا للعراق تجاه عصبة الأمم، إلى الحكومة العراقية ذاتها لتنفيذها، في حين حدّدت الميادين، والأنماط التي ستواصل بريطانيا طبقًا لها، الاستمرار في مساعدة الدولة الفتية ودعمها[311].

اشترط الاتفاق العسكري، بأن يصبح العراق، خلال أربع سنوات، ملزمًا بالدفاع عن نفسه كلية فيما يخص الاضطراب الداخلي، والعدوان الخارجي معًا. ولهذه الغاية فإنّ على الحكومة العراقية أن تخصص ما لا يقل عن الربع من إيراداتها لشؤون الدفاع. ومن ناحية أخرى فإنّ الحكومة البريطانية بالإضافة إلى احتفاظها بقوات لها في العراق وعلى نفقتها الخاصة، سوف تزود الدولة العراقية أيضًا بالضباط والمدربين والأسلحة والتجهيزات، وأن تكون تحركات الجيش العراقي عرضة للتفتيش وللإرشاد من قبل المندوب السامي نفسه.

كان إرضاء أمريكا والدول الأخرى عن إلغاء الاستعمار قد تمّ إحرازه[312] وأعطيت ضمانات قانونية محددة لقاء ذلك. مثال هذا أن رعايا هذه الدول يجب أن يحاكموا أمام محاكم تضم واحدًا أو أكثر من الحكام البريطانيين، وأن لا يجري تفتيش دورهم إلّا بحماية، وأن يستخدم اختصاصيون قانونيون بريطانيون فيما بعد من قبل الحكومة البريطانية، وأن تتمّ مصادقة المندوب السامي البريطاني على كل الأحكام القانونية التي تمسّ الأجانب قبل أن يجري عرضها على البرلمان.

وطبقًا للاتفاق المالي وافقت مملكة العراق، بأن لا تتعاقد حول أية ديون خارجية من دون موافقة بريطانيا، وأن يتمّ الاعتراف بمسؤوليتها المالية في تحديد حصتها من الديون العثمانية العامة. وأن توافق بأن تنقل إليها بعض الأشغال المملوكة للبريطانيين والتي كانت قيمتها تبلغ زهاء سبع مئة ألف باوند. وكانت تلك الأشغال تشمل على وجه التحديد، أملاك سكك الحديد، وميناء البصرة. وكذلك ينبغي إعفاء المواد التي تخص القوات البريطانية من رسوم الكمارك والضرائب الأخرى.

ومع أن الرضا عن توقيع المعاهدة كان إجماعيًّا لدى الرأي العام العراقي، إلّا أن الاضطراب العام لم يبدأ إلّا بعد مرور أربعة أسابيع على التوقيع، وذلك بنتيجة الفتاوى المعادية التي أصدرها علماء الشيعة غير المسالمين ضد المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي[313].

ومع أن تأثير هذه الفتاوي كان ضئيلًا في معظم أنحاء العراق، إلّا أنه كان قويًّا في الفرات الأوسط، حيث توقفت عملية الانتخاب هناك، بعد أن أصدرت إرادة ملكية بإجرائها في الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول. وفي الشمال كان لتهديدات الأتراك وضغوطهم تأثير مماثل أيضًا.

وما إن واجه السيد عبد الرحمن النقيب هذه المصاعب، وعلى الأخص عدوان الأتراك على العراق، وكان في الوقت ذاته شيخًا مسنًّا متعبًا، ويؤيد الأتراك في قلبه، حتى قدم استقالته من المنصب الذي شغله بإخلاص خالٍ من كل الأغراض، فخلفه عبد المحسن السعدون في رئاسة الوزارة التي ألّفها في اليوم العشرين من شهر تشرين الثاني 1922، واحتفظت هذه الوزارة بالوزير السابق ساسون حسقيل،

وجاءت بالسيد ناجي السويدي إلى وزارة الداخلية، وعبد اللطيف المنديل إلى وزارة الأوقاف. وعيّن عبد الحسين الجلبي لوزارة التربية، وأعطيت وزارتا الدفاع والأشغال وكالة إلى القائدين العسكريين السابقين ياسين الهاشمي ونوري السعيد[314] وبعد أيام قلائل انتقل ناجي السويدي إلى وزارة العدل حيث تخلى عنها رئيس الوزراء لكي يحتفظ بوزارة الداخلية وكالة[315].

ولقد التزمت الحكومة الجديدة بقبول المعاهدة، وبدعوة المجلس التأسيسي إلى الانعقاد، وبالدفاع عن وحدة الأراضي العراقية إزاء الادعاءات التركية، التي اشتد التأكيد عليها الآن بصفة مكشوفة.

(3)

التهديد الموجه إلى الموصل

لم تورد أوائل ربيع سنة 1922 في الواقع أية أنباء مريحة عن المناطق الكردية والحدود التركية. ففي السليمانية طالبت بعض الفئات بعودة الشيخ محمود، وفي بشدر كان العنصر المستقل تحت زعامة شخصية شهيرة هو «بابكر أغا»[316] يلاقي مقاومة من القسم المؤيد للأتراك. وفي منتصف شهر آذار من تلك السنة ظهر قائمقام تركي جديد في راوندوز وفي أثره قوات يقودها القائد الشهير «علي شفيق» الملقب «يوز دمير» أي «الكتف الحديدي» لتعلن افتتاح الأتراك للولاية مجددًا.

وأخيرًا في شهر أيار انتشرت القلاقل التي وقعت في مناطق عشائر «زنكنه» إلى مناطق عشائر «الهماوند» التي ما تزال متمردة. ولم يلبث رئيسها «كريم فتاح»[317] أن رتب عملية اغتيال اثنين من الضباط البريطانيين هما النقيب «ماكانت» والنقيب «بوند» وبذلك وطد مركز الأتراك في راوندوز. غير أن محاولة هؤلاء توسيع الحركة ضد البريطانيين، أو ضد حكومة بغداد، قد أوقفت في اللحظة ذاتها، وذلك على أثر إرسال رتل من قوات المرتزقة، وطائرات من القوة الجوية البريطانية، في الوقت ذاته الذي كان فيه «سمكو» رئيس «شكاك» و«طه النيري» قد تخلّيا، لأغراض خاصة عن إشعال نيران الثورة على الحدود.

ولكن ما إن انسحبت القوات البريطانية حتى تقدم الأتراك مرة أخرى فاحتلوا مدينة «رانية» وأصبحوا على اتصال بمنطقة بشدر المتحررة، حيث أجبرت الأحوال التي نشأت، البريطانيين على أن يخلوا رعاياهم من السليمانية بواسطة الطائرات، وأن يتركوا الأمر فيها إلى المجلس الذي يرأسه الشيخ عبد القادر شقيق الشيخ محمود. أصبح الآن في قدرة الأتراك أن يحتلوا كويسنجق، وأن يهددوا مدينة عقرة، في الوقت ذاته الذي لم تكن فيه القوات البريطانية والعراقية، تمسك بشيء سوى الخط الداخلي لمدن أربيل -كركوك كفري.

على أن الاندفاع التركي الماثل الذي وقع خلال شهر أيلول 1922 باتجاه العمادية في أقصي الشمال، حيث كانت تجري هناك إعادة توطين الأثوريين. قد لقي مقاومة من العشائر الكردية في المنطقة، وانضمام الأثوريين إلى صفوفهم بسرعة. تحت وطأة هذه الظروف وجد المندوب السامي نفسه، ولربما وقع في الخطأ نتيجة القرار الذي اتخذه، أن من الواجب عليه أن يرتب مسألة عودة الشيخ محمود إلى السليمانية، وذلك لملء الفراغ الذي كانت الحكومة تشعر به هناك. ولقد أيّد الملك فيصل هذا الإجراء، واستعار من جيشه بعض الضباط الأكراد في الوقت الذي قام فيه المقدم «نوئيل» بمصاحبة الشيخ محمود في عودته.

ولكن الشيخ محمودًا، وعلى النقيض من كل الوعود التي ألزم نفسه بها، ما لبث أن أخذ يتراسل مع القائد علي شفيق، الذي كان يصفه بالرجل المتوحش، ويتآمر مع لجنة تركية نشطة في كركوك، ألّفتها عائلة النفطجي وبعض التركمان المتمردين، والمطالبة بأن يحمل الشيخ محمود لقب الحاكم الأول،

وأن يعيّن فيما بعد ملكا على كردستان. في هذه اللحظة، أي خلال شهر تشرين الثاني، تدنى اعتبار الحكومة العراقية وضعفت سيطرتها على الأجزاء الجنوبية من كردستان حتى بلغت الحضيض إلى درجة أن السيد «طه النهري» وكان لاجئًا الآن من موطنه، لم يستطع حتى بمساعدة الحكومة أن يجمع بعض القوات العشائرية، في الوقت الذي أخفقت فيه الطائرات البريطانية في تشتيت شمل الأتراك الذين احتلوا مدينة رانية[318]. وفي السليمانية ساد حكم من الإرهاب والاضطهاد على يد ما عرف باسم الحكومة الكردية، حيث أرسلت هذه الحكومة بعثة منها إلى بغداد وهي تحمل مطاليب غير واقعية على أعلى المستويات.

تمّت مجابهة الحركة الأولى للعدوان التركي على الحدود الشمالية، بتعزيز القوات البريطانية والعراقية في منطقة الموصل، وبإقامة الأمير زيد في مدينة الموصل ذاتها بصفة موقتة[319]، ذلك أن شعبيته التي كان يتمتع بها وزيارته من قبل الملك فيصل شخصيًا، قد أدّتا إلى توحيد الأحاسيس العراقية المناهضة للأتراك. ولكن توفز الأعصاب بقي متواصلًا بعد أن كشف الأتراك عن مطاليبهم الحقيقية الواسعة.

وفي أوروبا، كانت هدنة «مودانيا» التي أنهت الحرب التركية اليونانية في شهر تشرين الثاني، وكذلك المرحلة الدقيقة الحرجة في العلاقات البريطانية التركية، قد أعقبها انعقاد مؤتمر «لوزان الأول». ففي هذا المؤتمر جوبه اللورد كرزن بشخصية عصمت باشا المتحدث باسم تركيا الثائرة والواثقة من نفسها والمنتصرة على الاضطراب وجميع أعدائها[320].

طالب الأتراك بولاية الموصل اعتمادًا على أساس العنصر، والادعاء بأن العرب في الموصل قليلون، وأن الأتراك كثيرون، وأن من النادر تمييز الأكراد عن الأتراك، وأنه لا توجد أسس اقتصادية لأن معظم تجارة الموصل تتمّ مع الأناضول، ولأن البريطانيين قد احتلوا الموصل بعد أن أعلنت الهدنة في شهر تشرين الثاني 1918، وأن للموصل حق تقرير المصير، وذلك لأن سكان الولاية أنفسهم قد طالبوا بعودة الأتراك إليهم.

كان من الضروري لتركيا أن تمنع انفصال أكبر قسم من الشعب الكردي، وتدعه يخضع لهيمنة حكومة أخرى ربما تكون أكثر تحررًا، سيما وأن الأتراك كانوا قد خططوا سياسة إذابة العنصر الكردي، ومن ثم نفذوا هذه السياسة بشدة وفرضوا الاضطهاد على الأكراد. واستطاع اللورد كرزن أن يفند مسألة عدد السكان التي طرحت في المؤتمر، والتي كانت في الواقع تبعث على السخرية والضحك. فلقد أوضح بصفة إيجابية وضع الجماعات العرقية وعلاقاتها، وصحح الاتصالات الاقتصادية المزعومة، وذلك لأن تجارة الموصل كانت تقوم في الواقع مع سوريا وبغداد بصفة غالبة ودائمة، كما أنه دحض الادعاء القائم على أساس تقرير المصير، وراح يؤكد مطالبة مملكة العراق برمتها بكل حق لها في ولاية الموصل، وأخذ يذكر عصمت باشا بموضوع الانتداب على العراق والذي سبق أن شمل الموصل ذاتها أيضًا. وبالنظر إلى ما يخص التضاريس الأرضية الحادة، والحياة البدائية التي يحياها السكان، فإن اللورد كرزن لم يستطع أن يوافق على احتمال إجراء الاستفتاء العام في الولاية بصفة أيسر.

انفضّ المؤتمر في اليوم الثاني من شهر شباط سنة 1923، ومن دون أن يتمّ حل المشكلة، ورفض الأتراك بصفة مطلقة العرض الذي تقدم به اللورد كرزن، أو التهديد بالإشارة إلى قضية تحكيم عصبة الأمم في الموضوع. سارت الجمعية الوطنية التركية في أوائل شهر نيسان من هذه السنة قدمًا في منح المغامر الأمريكي الأميرال جستر[321] الباحث عن الامتيازات، امتيازًا بمدّ خط حديدي، والتنقيب عن المعادن حتى داخل حدود العراق غير أنه في مؤتمر لوزان الثاني الذي انعقد في اليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان 1923 قد ظهرت مجالس أكثر حكمة. فالضغط البريطاني لإحالة قضية الموصل إلى عصبة الأمم لإصدار قرار عنها، كان يمثل خطوة متجاوبة تمامًا مع الرأي العالمي برمته آنذاك بحيث لم يعد مستطاعًا مقاومة مثل هذه الخطوة.

تمسك «عصمت باشا» بكل ادّعاءاته، لكنه وافق على القول بأنه إذا ما أخفق الاتفاق الإنكليزي التركي خلال اثني عشر شهرًا (أنقصت هذه المدة إلى تسعة أشهر فيما بعد) فإنه يطلب حينذاك تحكيم مجلس العصبة في النزاع.

ظل البحث عن اتفاق من هذه الشاكلة والذي جرى تعقبه في مؤتمرات حضرها السير برسي كوكس في اسطنبول خلال شهري أيار وحزيران سنة 1924، أمرًا عديم الجدوى. ذلك لأن أيًّا من الجانبين لم يظهر أيّ تساهل، وإزاء التردد الواسع الذي أظهرته تركيا أقدمت بريطانيا على إحالة المشكلة إلى مجلس عصبة الأمم مرة أخرى، وكان المقرر أن ينعقد مجلس العصبة في اليوم العشرين من شهر أيلول سنة 1924.

لم تنتج كل هذه التحركات الدبلوماسية في أوروبا شيئًا ما، لكنها في الوقت ذاته أدّت إلى توحيد الحركة والعنف في كردستان. فقد أخذ الشيخ محمود يساند رفاقه القتلة على غصب ممتلكات أولئك الذي فقدوا النصير من الأفراد، وأخذ يعلن ترحيبه بالضباط الأتراك في السليمانية، وبعث بمندوبيه إلى كركوك للتشاور مع التركمان المحليين، وأكثر من هذا أنه أرسل مندوبين من لدنه حتى إلى الشيعة في كربلاء والنجف لينال مساعدتهم إياه.

وإذ رفض الشيخ محمود أوامر المندوب السامي بأن يؤكد وجوده في بغداد، فقد هرب من السليمانية بفعل قنابل القوة الجوية البريطانية، والتجأ إلى سردشت بكل ما استطاع أن يجمعه من الأموال والأنصار، ولكن الشدة التي أظهرتها طائرات القوة الجوية البريطانية قد حالت دون دخول عصابات الشيخ محمود إلى السليمانية لإعادة احتلالها. كذلك أجريت الاتصالات مرة أخرى مع أخيه الشيخ عبد القادر.

وهنا وجدت عشائر الجاف وغيرها منتهى المسرة في الانفصال عن نفوذ «حكومة السليمانية» وعلى الحدود الشمالية كانت معاملة الأتراك للأكراد الساكنين هناك في أراضيهم تؤكد في داخل الحدودة العراقية - وجود المقاومة التي أبداها الأكراد بوجه عودة الأتراك. لقد كانت معسكرات الأتراك في نصيبين وجزيرة ابن عمر، تثير الفزع، وظل استمرار احتلال القوات التركية لرواندوز يؤلف مصدر مؤامرات عدوانية داخل العراق.

أما في الأراضي المتنازع عليها خارج الحدود، فقد أخذ توطين الأثوريين يسير فيها قدمًا، إذ بنيت

مئات المنازل لهم في مناطق دهوك والعمادية وزاخو، بينما استقر آخرون منهم في موطنهم الأصلي منطقة «تياري»[322] والبلاد المجاورة لها. وأكثر من هذا، إن الأثوريين ما إن أخذوا يحاولون التوطن في أوائل سنة 1923 حتى جوبهوا بهجمات من قبل أغوات «الأورمار» في العمادية، مع أن الأثوريين ساعدوا في صد الهجمات التركية وهجمات الزيباريين على العمادية ذاتها.

تمّت استعادة مدينة راوندوز من أيدي الأتراك بعملية عسكرية أحسن أداؤها، وشارك فيها الجيش العراقي، وقوات المرتزقة وقوات الشرطة، وذلك في شهر نيسان سنة 1923، حيث شهدت المنطقة هبوطا في النفوذ التركي فيها. فلقد تمّ تعيين «سيد طه النهري» قائمقامًا لراوندوز، وعزز بحامية من قوات المرتزقة تمركزت فيها. أمّا الرتل الذي كان قد استعاد راوندوز فإنه قد تقدم مرة أخرى نحو السليمانية. وبعد أن قلصت مدة المعاهدة بأربع سنوات طبقًا للبروتوكول الذي ألحق بها، أصبح من اللازم الآن وضع الترتيبات المسبقة للمستقبل الذي تحتله هذه المنطقة في الدولة العراقية.

دخلت قوات الجيش العراقي، تؤازرها قوات المرتزقة، مدينة السليمانية في منتصف شهر أيار، وتمّ بحث المستقبل فيها مع الأغوات وأبناء المدينة المتشوقين إلى توطيد السلام، وضمان عمل الحكومة. ونظرًا لأنه لا يمكن الاحتفاظ بقوات هناك فإن سلطة المجلس المحلي في السليمانية التي أودعت إلى الرتل العراقي الذي دخلها، كانت قصيرة وانتهت بانسحاب ذلك الرتل من المدينة.

كان مستطاعًا نقل المناطق البعيدة من عهدة محافظة السليمانية من أمثال جمجمال، وحلبجة، وسنغاو، ووضعها تحت الإشراف المباشر لمحافظة كركوك، على أن تترك المنطقة الضيقة المعرضة للأعمال التي كان الشيخ محمود يمارسها هناك. غير أن الشيخ محمودًا ما إن أنذر بأنه قد يتعرض لهجوم تقوم به قبائل الهماوند ضده خلال أيام قلائل قادمة، حتى عاد إلى السليمانية في شهر تموز. وحين تجاهل للمرة الثانية أمر المندوب السامي البريطاني بالقدوم إلى بغداد، استنفرت القوات البريطانية للعمل ضده، وفي فصل الخريف، وحين كان الشيخ محمود ما يزال يأبى الخضوع أو الولاء للحكومة البريطانية، دخل مجددًا في مراسلات مشجعة مع الأتراك، ووضع الخطط لمهاجمة كركوك، وأقدم على جباية الضرائب من قرى حلبجة، وجمجمال، وعلى مثل هذه الشاكلة انقضى شتاء سنة 1923 - 1924[323].

(4)
المجلس التأسيسي

أعقب التوقيع على المعاهدة الإنكليزية العراقية في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول 1922 وضع مسودة وتعديلها للقانون الأساسي الذي وعد به في كل من لندن وبغداد، وذلك بعد أن تمّ التوقيع النهائي في اليوم الرابع من شهر آذار سنة 1924، على الاتفاقات الإضافية الملحقة، وقبول بروتوكول المعاهدة الذي سبق إعداده تلك الاتفاقات بعدة أشهر. ولقد جاء وضع هذا البرتوكول أوّلًا نتيجة ازدياد تأكد البريطانيين من المشاعر التي أظهرها العراقيون إزاء قضايا الانتداب، وثانيًا من تعاظم ضغط الصحافة والرأي العام في بريطانيا على الحكومة البريطانية، وبصفة خاصة على السيد «بونار لو» رئيس الوزراء البريطاني المقبل، بقصد تقليص النفقات والالتزامات البريطانية في العراق. وما لبث هذا البروتوكول أن أعيد إلى بغداد على يد السير برسي كوكس من لندن، وذلك خلال شهر آذار 19، حيث وقع كوكس نفسه على ذلك البروتوكول مع السيد عبد المحسن السعدون في آخر يوم من شهر نيسان.

حظي تقليص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات بالترحيب الحار من لدن الملك فيصل ورجال السياسية على حدّ سواء، في حين ظل أنصار الإنكليز من رؤساء العشائر وبعض البارزين وحدهم، غير واثقين من الحكومة العراقية الفتية، ويخشون من منافسيهم، ويعتبرون هذه الحكومة حكومة خائنة.

كان توقيع السير برسي كوكس على البروتوكول آخر عمل قام به في العراق. ففي أعقاب ذلك غادر بغداد في اليوم الخامس من شهر أيار. وهكذا استطاع هذا الرجل بذكائه، وصبره، وتصميمه النافع، أن يقدم خدمات جلّى إلى الدولة العراقية. أعطي منصب المندوب السامي إلى خلف ليس أهلًا له، هو السير هنري دوبس الذي خدم في البصرة في أوائل أيام الاحتلال، وكان قد جاء من الهند إلى العراق ليعمل مستشارًا لدي كوكس في أواخر سنة 1923.

«لم يحقق التحسن الذي طرأ على الجوّ السياسي، والترحيب الذي لقيه الملك فيصل في جولاته الناجحة التي قام بها في المناطق الشمالية والجنوبية من العراق، أية وسيلة لتهدئة علماء الشيعة. فلقد تضاعفت تحريضاتهم اللاهبة ضد البريطانيين، والتي ظهر فيها العنصر المؤيد للأتراك بشكل ظاهر في عدة أوقات، وذلك عن طريق إصدار الفتاوى ضد الانتخابات التي تقرر إجراؤها في شهر حزيران 1923»[[324]].

كان التصادم بين سياسة هؤلاء الشيعة وسياسة حكومتهم جليًّا بارزًا. كذلك أدّى حادث وقع في أواخر شهر حزيران في السوق إلى التحام النزاع بين أولاد الشيخ مهدي الخالصي، ورجال الشرطة[[325]].

كان الملك يرغب أن يأذن باعتقال الأولاد وأبيهم معًا. ولكن جيء بهم إلى البصرة حيث غادروا البلاد ومن هناك توجهوا إلى مكة لأداء فريضة الحج.

أغلقت الأسواق في النجف استنكارًا لهذا الاعتداء الذي وقع على رجال العلم، الذين تجمع فريق منهم للخروج خانقين من العراق العاق. وقد سار هؤلاء إلى كربلاء وصموا آذانهم عن تأكيدات الحكومة، ومن ثم غادروا العراق، بأعداد متناقصة، إلى كرمنشاه في بلاد فارس. بقي هؤلاء في كرمنشاه ينتظرون بثقة تامة، النتائج التي ستسفر عنها مثل هذه المبادرة المثيرة ولكن أية نتائج لم تحدث، بل لم يعقب ذلك الحادث أدنى تعليق من مدينتي النجف وكربلاء، في الوقت الذي أبدى فيه الفريق الآخر منهم فرحه بما حدث. أما بالنسبة إلى الحكومة العراقية فقد كان ذلك الموقف هو الجواب الحقيقي الذي ردّت به على الاحتجاجات التي تقدمت بها الحكومة الفارسية، والتي لم تجد لها آذانًا صاغية في بغداد[326].

كذلك لم تجدِ نفعا الزيارة التي قام بها الوزير البريطاني في طهران للعراق لغرض الوساطة. وبعد اتصال عملي قام به المتحدثون باسم الدين من الشيعة، مع رئيس الوزراء في شهر تشرين الثاني، وادعائهم بحدوث تغيير في التفكير والسياسة، تمّ السماح لزملائهم الذين اختاروا المنفى بأنفسهم، بالعودة إلى العراق على شرط أن يتخلوا عن الأمور السياسية بعد ذلك. وهكذا عادت الجماعة نفسها التي خرجت، بالدخول إلى العراق في شهر نيسان سنة 1924، ومع أن هذه الجماعة ما زالت تحتفظ بنفوذها، إلّا أنها لم تستطع أن تسترجع سيطرتها القديمة على شؤون البلاد.

وما إن تمّ تطهير الميدان على هذه الشاكلة، حتى أصبح في مستطاع ماكنة الانتخابات أن تباشر عملها. أمّا الاضطراب الذي نشأ بين الأكراد والتركمان الساكنين في كل من كركوك وأربيل، حول إقامة حكومة عربية، فقد استطاع المندوب السامي أن يهدئه، كما تمّ توضيح بعض الغموض الحاصل في الأحكام القانونية التي تخص تمثيل العشائر. ذلك لأن أفراد العشائر، الذين كانوا يخضعون لسلطة وزير العدل، في مستطاعهم أن يسجلوا أسماءهم بصفة ناخبين اعتياديين، بالإضافة إلى تمتع الممثلين المحددين لهم، بعشرين مقعدًا. ولذلك جعل هذا الامتياز الجديد الذي ناله أفراد العشائر الذين لم توفر لهم مفاهيمهم التركية أيّ صوت على الإطلاق، جعل أبناء العشائر يمقتون المحافظين في الولاية والمنتمين إلى الحزب الحر المعتدل الذي يتزعمه السيد محمود النقيب، كما أنهم أثاروا الشقاق فيه مما أدّى إلى زواله.

استطاع الناخبون في السليمانية، والذين سجل البعض منهم في كركوك رغم أن مقر مدينتهم الخاصة بهم كان خارج نطاق السيطرة آنذاك، أن يكملوا أوراق الانتخابات في محافظتهم، وأن يختاروا نوابهم، بعد أن تمّ احتلال مدينة السليمانية مرة أخرى في سنة 1924. وفي منتصف شهر آذار من تلك السنة كانت الإجراءات الخاصة بعملية الانتخابات الأولية والثانوية قد كملت.

وصلت وزارة السيد عبد المحسن السعدون في شهر تشرين الثاني إلى مرحلة الاحتضار التي تسبق النهاية. وكان سبب ذلك هو الخلاف مع العناصر الشيعية، وإلى وجود شيء من عدم الاتفاق مع الملك[327] وإذ ذاك دعا الملك، جعفر العسكري الذي عاد من جنيف، وعيّن محافظًا للموصل لبضعة أيام، لتأليف وزارة ينبغي لها أن تواجه المجلس التأسيسي. وما إن قبل بهذه المهمة حتى احتفظ باثنين من الوزراء الشيعة، أحدهما الحاج محسن شلاش لوزارة المالية[328] كما أعطى وزارة

الداخلية إلى علي جودت الأيوبي، وهو رجل عصري الفكر ومن الضباط السابقين كان قد عهد إليه بوكالة محافظ الحلة. ومن ثم أكمل العسكري وزارته باستيزار كل من صبيح نشأت، ونوري السعيد، والشخصيتين البارزتين من الموصل والبصرة وهما أحمد الفخري والشيخ صالح باش أعيان، لوزارات أخرى، في حين تمّ إبعاد ساسون حسقيل لأول مرة[329].

حققت الزيارة الرسمية التي قام بها الملك، في شهر كانون الأول من تلك السنة لكل من كربلاء والنجف، نجاحًا كبيرًا. كذلك رفع إطلاق الملك حسين على نفسه لقب «الخليفة» في شهر آذار 192، بعد إلغاء الخلافة العثمانية، وهو اللقب الذي كان سلطان تركيا يلقب به في خطبة الجمعة، من اعتبار العائلة المالكة، وقوبل برغبات مدهشة من الشيعة والسنة على حدّ سواء.

تمّ افتتاح المجلس التأسيسي بخطاب احتفالي ألقاه الملك في اليوم السابع والعشرين من شهر آذار. ولقد أمضى المجلس، تحت رئاسة عبد المحسن السعدون، في تنفيذ مهمته الأولى، وهي التصديق على المعاهدة العراقية الإنكليزية وعلى البروتوكول الملحق بها. وبدا بأن الأغلبية المؤيدة للمعاهدة، كانت مؤكدة، وأنها كانت حاضرة في البداية، ولكن الجوّ سرعان ما تغير. ذلك لأن الشدة التي انطوت عليها المعاهدة، ولا سيما ما تعلّق منها بالاتفاق المالي، قد أكدتها أصوات المعارضة وزادت من التهويل بشأنها، وسرعان ما تمّت تعبئة كل الأحاسيس التي تقاوم الانتداب.

لقد انسحب النواب الأكراد، لأسباب خاصة بهم، من المناقشات، ولم يعد نواب الموصل يفكرون في شيء سوى الخطر الذي كان يتهدد ولايتهم[330]. أما رؤساء العشائر الذين كانوا يتحركون في عالم غريب بالنسبة إليهم، فإنّهم قد رأوا كل ذلك وسنحت لهم الفرصة المتاحة للمساومة على تأييدهم لقضية المعاهدة، لقاء منافع شخصية أو عشائرية. وسرعان ما برز القوميون من المحامين والساسة في المجلس التأسيسي، عنصرًا واثقًا من نفسه ونشطًا، حيث شنّوا حملة من الإصرار على تحقيق التغيرات الكبرى، بل التغيرات الأساسية في الواقع، في بنود المعاهدة، ومن ثم أعقب ذلك، التمويل المبالغ فيه، وإثارة العنف الكلي في النهاية. لقد جرح اثنان من أنصار المعاهدة جراحًا عميقة في الشوارع[331] وهدد آخرون غيرهم بالموت.

وبلغ الإرهاب الذي أثير عمدًا خارج بناية المجلس، حدودًا كانت خارج نطاق سيطرة الشرطة، مما استدعى إنزال قوات الجيش لصيانة الأمن[332].

كرس المندوب السامي، ولكن بنجاح ضئيل، جهودًا وطيدة لعرض الطبيعة الأساسية للمعاهدة، وللحقائق المتعلقة بوضع العراق. فقد أوضح التزامات بريطانيا المقبولة إزاء عصبة الأمم، وأعطى تأكيدات حول إدخال تعديلات على المعاهدة فيما بعد، تكون في صالح العراق. غير أن عشرات اللقاءات التي جرت بين المندوب السامي، والملك ورئيس الوزراء، وكورنواليس، وياسين الهاشمي وزعماء المعارضة، لم ينتج عنها وضع قاعدة يمكن بها مصالحة «الوطنيين»[333] لغرض المصادقة على المعاهدة. وأخيرًا أعلن المندوب السامي «هنري دوبس» بأن رفض العراق للمعاهدة، كما ظهر الآن بصفة حتمية، لا بدّ من عرضه -مع كل الأسف -على عصبة الأمم في اجتماعها المقبل، إلّا إذا

حصل التوقيع على المعاهدة في اليوم العاشر من شهر حزيران، وأن على بريطانيا حينذاك، أن تبحث فيها بعد ذلك التاريخ عن وسائل أخرى، بدلًا من المعاهدة الودية السخية، لإنجاز مهمتها الانتدابية. ولقد بقي موقف هنري دوبس ثابتًا، إزاء هذه النقطة، ورفضه المساومة أو إدخال تعديلات على المعاهدة.

ومثل أيّ يوم آخر سبقه، امتلأ اليوم العاشر من حزيران بالانشقاقات، والخضوع، والتحذيرات، والرفض. ولكن حتى بعد ظهر ذلك اليوم لم تظهر أية نتيجة، وحينذاك رفض «دوبس» رفضا قاطعًا، تأجيل الموعد إلى أربع وعشرين ساعة أخرى. وقبل منتصف الليل نجح رئيس الوزراء جعفر العسكري في إقناع تسعة وستين من مجموع مئة من أعضاء المجلس التأسيسي الذين حضروا إلى القاعة. وفي النهاية تمّ الحصول على سبعة وثلاثين صوتًا في عدم تعديل المعاهدة، وأربعة وعشرين معارضًا لها، وتغيب ثمانية نواب، كان تغيبهم دون شك، نتيجة التخويف.

كان قبول المعاهدة، وحتى وإن صودق عليها بمثل هذه الطريقة الشاذة بشكل مؤسف، قد تمّت إحاطته بشروط وجد جعفر العسكري أن من اللازم أن يحددها، وهي أن على الحكومة البريطانية أن تفي بتعهداتها وتأكيداتها بتعديل الاتفاق المالي لصالح العراق، وأن يسارع ملك العراق في التفاوض مع الحكومة البريطانية في سبيل هذه الغاية، وإلّا فإن المعاهدة برمتها سوف تكون ملغاة وباطلة «إذا ما أخفقت الحكومة البريطانية في صيانة حقوق ولاية الموصل بكاملها».

أعقبت الأيام والليالي العاصفة لتصديق المعاهدة في العراق وعلى نطاق واسع، فترة هدوء نسبي، ذلك الهدوء الذي أصبح فيه كل عنصر معارض للمعاهدة أو للبريطانيين خامدًا لكنه ما يزال حيًّا.

أما في المجلس التأسيسي فإن ورود فقرة سلمية في القانون الأساسي، وفي قانون الانتخاب، قد دللت على الخوف الجامح الذي أحاق بالنواب. كان القانون الأساسي، وهو نتيجة تامة ومعقولة لإعادة وضع مسودته بصفة متكررة، بمنح العراق دستورًا شبه ثابت، يعلن بأن العراق دولة ذات سيادة، مستقلة وحرة، ذات ملكية وراثية ودستورية، وحكومة ممثلة توطد حقوق الشعب والتاج، والتشريع، والوزراء، وتؤسس المحاكم، وتنظم المسؤوليات المالية والإدارية.

أما قانون الانتخاب فإنه يمنح حق التصويت لكل شاب عراقي يدفع الضرائب، ويشترط لذلك أن يكون الانتخاب أوليًا وثانويًا حيث ينتخب الناخبون الثانويون، بنسبة واحد من كل مئتين وخمسين من الناخبين الأولين، نائبًا يمثل عشرين ألفًا من الناخبين، وينبغي على النائب أن يكون منتميًا إلى الدائرة الانتخابية المؤلفة ذاتها من مجموع من المحافظة، بصفة ناخب. وكان هناك تمثيل منفصل يتمتع به أفراد العشائر، والأقليات اليهودية والمسيحية في كل من محافظات بغداد والبصرة، والموصل.

وفّر حلّ المجلس التأسيسي، الفرصة التي كان جعفر العسكري يبحث عنها للاستقالة من رئاسة الوزارة. وفي اليوم الثاني من شهر آب تألفت وزارة جديدة برئاسة ياسين الهاشمي، فإذا بهذه الوزارة تجابه بقضايا الحدود الشمالية، وبالصعوبات المالية الملحة. تمّ استدعاء عبد المحسن السعدون لتولي وزارة الداخلية، وساسون حسقيل لوزارة المالية، وأعطيت وزارة العدل لمحامٍ شاب نشط وحاذق ومن أسرة طيبة، لكنه كثير القلق والتسرع هو رشيد عالي الكيلاني، بينما عهد بوزارة

المواصلات والأشغال إلى عضو أصغر من أسرة الباجه جي، مؤثر وغير قاصر، هو مزاحم، وأعطيت وزارة التربية إلى سياسي ومتعلم هو رضا الشبيبي، في حين أعطيت وزارة الأوقاف إلى شيخ الإسلام السابق والذي عاد مؤخرًا من اسطنبول ونعني به إبراهيم أفندي الحيدري[334].

تولى رئيس الوزراء نفسه منصب وزير الدفاع، بالإضافة إلى وزارة الخارجية التي أنشئت حديثًا، وذلك وفقًا لتلميح موقوت، في حين تولى نوري السعيد منصب رئيس أركان الجيش الذي كان الملك على رأسه بصفة اسمية. وفي السابع عشر من شهر تموز قدمت الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم، أداة تجسد بها أحكام وشروط كل الوثائق التي يتمّ الآن التصديق عليها فيما بينها وبين العراق. ولقد قبلت تلك الوثائق من لدن عصبة الأمم في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول 1924، مقرونة بشرط ينص على تقديم تقرير سنوي من لدن بريطانيا إلى عصبة الأمم حول وصايتها على العراق، على افتراض أن تتحمل الحكومة البريطانية، المسؤولية التامة عن تنفيذ المعاهدة، وعن التهرب عن تعديل المعاهدة بكاملها من قبل البريطانيين أو العراقيين، من دون رضا عصبة الأمم. ولقد صادق الملك جورج على المعاهدة في اليوم العاشر من شهر تشرين الثاني، كما صادق عليها الملك فيصل في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الأول 1924.

(5)

تسوية قضية الموصل

في محافظة السليمانية البعيدة عن ضغوط بغداد، أخذ حلم إنشاء دولة، أي نظام حكومة كردية، تحت زعامة الشيخ محمود، والتي خربت الريف وأرغمت السكان على الهجرة من المدينة، يتجه إلى نهايته في ربيع سنة 1924، ذلك أن قضاءي جمجمال وحلبجة. اللذين لم يعد مستطاعًا الآن إدراتهما من كركوك، قد انتخبا للمجلس التأسيسي نوابًا، كان من بينهم شقيق الشيخ محمود. كان الشيخ محمود قد تجاهل مرة أخرى الإنذار الذي وجه إليه، وحذر بإنزال العقاب فيه، وهو الإنذار الذي وجه بشكل مغاير وعلى أسس إنسانية، إلى سكان القرى، والقاضي بأنه سيتمّ قصفها في آخر مرحلة. وطبقًا لذلك توجهت إحدى طائرات القوة الجوية في أواخر شهر أيار 1924 بزيارة المدينة، حيث أرغم الشيخ محمود في النهاية على مغادرتها، وعلى هذا الأساس دخلت قوات المشاة والخيالة من الجيش العراقي، إلى جانب قوات المرتزقة، مدينة السليمانية في شهر تموز، وأخيرًا تمّ استئناف الإدارة فيها من قبل الحكومة العراقية، التي استطاعت أن توفر الأموال اللازمة لمعالجة الأوضاع السيئة القائمة هناك.

أصبح في مستطاع سكان معظم الأجزاء غير المأهولة من مدينة السليمانية أن يعودوا إلى بيوتهم بمعونة مجددة. وفي نهاية تلك السنة زاد عدد السكان في المدينة إلى عشرين ألف شخص. أمّا الشيخ محمود الذي أخذ يختبئ في القرى الجبلية، ويجتاز الحدود إلى الأراضي الفارسية ويعود منها، فقد ظل يحتفظ بعصابة من الشقاة.

وعلى الحدود الشمالية، أدّت إعادة توطين بضعة آلاف من الأثوريين العائدين إلى مواطنهم الجبلية القديمة، إلى حدوث الاضطراب، وذلك بعد مرور سنتين على إعادة توطينهم بصفة سلمية، ذلك لأن المنطقة المعينة لهم كانت تقع تمامًا شمالي الحدود القديمة للولاية، ولكنها داخل منطقة طالبت الحكومة البريطانية بضمها إلى العراق كي تصبح ضمانًا لإعادة توطين الأثوريين فيها.

أدي إقدام الأثوريين على اعتقال الوالي التركي في «جلمرك» حين كان يقوم بزيارة قرية «جل» في شهر تموز، ثم إخلاء سبيله، إلى توتر المشاعر بشكل قاطع عبر الحدود، حيث أعقب ذلك تقدم القوات التركية بعدد كبير وتعبئة طويلة الأمد، إلى داخل الأراضي العراقية عبر نهر «الهيزل». غير أن هذه القوات سرعان ما تمّ إخراجها بفعل القوة الجوية البريطانية ومساعدة الأثوريين، لكن القوات التركية ما لبثت في طريق انسحابها أن هاجمت القرى التي يسكنها الأثوريون وأحرقتها، إضافة إلى عدد من مراكز الشرطة العراقية. لم تجدِ الاحتجاجات الاعتيادية المتبادلة، ولا المناقشات التي جرت في «جنيف» نفعًا، في الحيلولة دون وقوع أعمال الانتقام الفظيعة، وتدمير القرى الكردية والأثورية عند الحدود. وعلى أثر ذلك بدأت أعمال الإغاثة، وإسكان المشردين بمساعدة من الحكومة العراقية.

عقدت الجلسة الثلاثون لمجلس عصبة الأمم في جنيف، وبعد اليوم العشرين من شهر أيلول، استمع المجلس إلى المجادلات الاعتيادية التي تحدث بها الناطقان باسمي الحكومتين التركية والبريطانية،

«فتحي بك» و«اللورد بارمور»، وتمّ تقديم الادعاءات التأريخية، والعرقية، والاقتصادية، والستراتيجية، والسياسية ذاتها، فجوبهت تلك الادعاءات، بالتفنيدات والادعاءات المضادة ذاتها.

لم يظهر أيّ أثر للاتفاق أو التفاهم. وكان القرار الذي قبل به الطرفان في النهاية، يشترط إرسال بعثة إلى الموصل تقوم بها لجنة من عصبة الأمم، لغرض تقصي الحقائق، ويكون حكم هذه اللجنة، إذا ما صادق عليه مجلس العصبة، مقبولًا من كلا الفريقين. وفي الوقت ذاته كانت البرقيات التي وصلت إلى جنيف وتضمنت اتهامات متبادلة حول اختراق منطقة الحدود، قد أجبرت مجلس عصبة الأمم على إنشاء خط حدود موقت، وتمّ تثبيت هذا الأمر في اجتماع عقد في بروكسل في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول، وقد عرف هذا الخط فيما بعد باسم «خط بروكسل»، ويمتد هذا الخط نوعًا ما إلى الجنوب من الخط الذي كانت تطالب به الحكومة البريطانية، ومن ثم فإن هذا الخط يستثني بعض المناطق التي يقطنها الأثوريون، ومع كل ذلك فقد تقرر أن يحدد خط الحدود القومي الدائم والذي لم يطرأ عليه شيء من التعديل إلّا بصفة نادرة.

تألفت لجنة الوصل من كل من «السيد دي فرسن»، وهو دبلوماسي سويدي، اختير رئيسًا لها، وعضوية الكونت تالكي وهو رئيس وزراء سابق من هنغاريا، ومن القانونيين والجغرافيين الممتازين، والعقيد باولس وهو ضابط متقاعد من الجيش البلجيكي.

بعد أن زارت اللجنة اسطنبول ولندن، وصلت إلى بغداد في النصف من شهر كانون الثاني سنة 1925، ومن ثم انضمت إليها سكرتارياتها، ومساعدوها من كلا الجانبين. ولكن كان فزع البريطانيين، والعراقيين بارزًا، حين وجدوا في الوفد التركي اثنين من المرتدين العراقيين الذين تنكروا في صفة خبراء أتراك، كان أحدهما من أسرة «النفطجي» في كركوك، بينما كان الآخر صهرًا للشيخ محمود[[335]].

أمضت اللجنة مع مساعديها وموظفيها بضعة أيام في بغداد، راحت خلالها تجري اللقاءات مع بعض البارزين من المواطنين، وقد أذهلتها التظاهرات المثيرة المخبولة. أمّا في الموصل، وهي نقطة التوقف التالية، فقد كانت الأحاسيس الشعبية مرتفعة. قدمت حماية الشرطة إلى أعضاء اللجنة، لكن تمّ رفض هذا العرض.

كانت صيانة الأمن العام عسيرة، بالنظر إلى عواطف السكان الهائجين المتظاهرين، وإلى وجود الكثير من العناصر المختلفة في أصولها، ومحاباتها، وميولها، ولذلك عقدت معظم تحريات اللجنة بصفة سرية. أمّا الشهود، وغالبًا ما كانوا متناقضين بصفة ذاتية في إجاباتهم عن الأسئلة التي تطرح عليهم، فإنهم كانوا يترددون، في بعض الحالات، في التحدث، أو إنهم -بدافع الخوف من الانتقام منهم، لم يكونوا ليتحدثوا إلى اللجنة إلّا في عزلة شديدة. وفي حالات أخرى كان هؤلاء الشهود متأثرين جدًّا بمطامعهم وعداواتهم الشخصية، في حين لم تبرز هذه الإجابات، في حالات أخرى، سوى القليل من الاتجاهات التي لها قيمتها.

لقد تأثر بعض الأشخاص بالقضايا العنصرية، بينما تأثر آخرون بالأمور العشائرية، وغيرهم بالاعتبارات الاقتصادية، في حين تأثر الكثيرون منهم وبكل جلاء، بالمخاوف أو الأماني الشخصية، التي لم تكن تتطلع إلى قيام حكومة أفضل، بل على العكس من ذلك كانت تريد قيام حكومة ضعيفة غير

فعالة.

أمضت اللجنة شهرين كاملين في الولاية المتنازع عليها، وتصرفت بكل حرية في الاستفسارات المجدة والحصيفة، من كل مصدر ومن كل طبقة. تمّ تسليم التقرير الذي وضعته اللجنة، وهو من الوثائق المعتمدة والموضحة، إلى مجلس عصبة الأمم في شهر تموز 1925 حيث جرت مناقشته في الأيام الأولى من شهر أيلول تلك السنة. ولقد أبعد أعضاء اللجنة كل فكرة عن احتمال تقسيم الولاية. ذلك لأنهم استعرضوا المحتوى العنصري للمنطقة المتنازع عليها، وتقبلوا بصفة عامة - وإن لم يحصل ذلك من دون تحفظ - كل الحقائق والأرقام التي أدلت بها الجهة البريطانية. ولقد وجد أعضاء اللجنة أن الاعتبارات الاقتصادية بصفة عامة، تربط الموصل بالعراق. كما صادقوا على خط بروكسل للحدود، واعتبروه خطًّا منيعًا من الناحية الستراتيجية. وفي الوقت ذاته لم يقبلوا بالطلب الذي قدم إليهم لإلحاق قسم من منطقة «حكاري» بولاية الموصل[336] وكان هذا الرفض من الأمور التي أثارت الخوف لدى الآثوريين المتحمسين لهذا الطلب.

وصف أعضاء اللجنة، الأحوال السائدة آنذاك في العراق، بأنها ما تزال غير مستقرة على الرغم من التقدم الذي تمّ إنجازه في ظل حكومة الانتداب، كما أنهم رفضوا فكرة الادعاء بالتملك القائم على أساس الفتح، أو القانون الدولي، لكنهم اعترفوا في الأخير بأنّ أغلبية السكان قد أظهرت في النهاية بأنها تريد ضم ولاية الموصل إلى العراق الذي يحكم الآن حكمًا دستوريًّا، بدلًا من إعادتها إلى تركيا.

وعلى هذا الأساس كانت توصية اللجنة تقضي بأن توحد مع العراق، كل الأراضي التي تقع جنوبي خط بروكسل لقاء شرطين: أوّلهما، أن يظل العراق تحت الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة، وثانيهما هو ضرورة الاعتراف بالمميزات العرقية والوعي الذاتي للأكراد، واستعمال لغتهم القومية بصفة رسمية وتعيين الأكراد، في الأقضية الكردية، إداريين، وقضاة، ومعلمين.

لم يلبث الممثل التركي في جنيف، وهو رجل شديد التعصب القومي، والثقة بالنفس، وعدم التأثر بالحقائق أو البراهين التي عرضتها اللجنة، أن رفض تقرير اللجنة بصفة مطلقة، وسحب وعده بالالتزام بقبوله، إذا ما صادق مجلس عصبة الأمم عليه، وأخذ يتساءل عن وضع اللجنة ذاتها. وإذ ذاك قدم طلب عاجل إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في «لاهاي» في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول، بأن تعلن رأيها فما إذا كان تقرير اللجنة بعد المصادقة عليه، يجب أن يعتبر مجرد عمل للوساطة، أو توصية، أو قرارًا قطعيًّا.

رفض الأتراك أن يحضروا جلسة المحكمة التي عقدت بعد شهر من ذلك التاريخ، ومع ذلك فقد أصدرت المحكمة المذكورة في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني، حكمًا يعلن بأن القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة في القضية سيكون قرارًا قطعيًّا وملزمًا، وأن ذلك القرار سوف يقرر بصفة محددة حدود ولاية الموصل على شرط أن يكون ذلك بإجماع الآراء، ما عدا أصوات الفريقين المتهمين بالنزاع.

في الوقت الذي انعقدت فيه المحكمة الدولية، وصلت إلى أوروبا شكاوى عن حدوث خرق شديد للأوضاع القائمة في المنطقة التي فصلها خط بروكسل، وإذ ذاك عين مجلس عصبة الأمم أحد

الضباط الأستونيين هو الفريق «ف. ليدونر» وطلب إليه أن يتوجه إلى المنطقة المذكورة يرافقه موظفان أحدهما جيكوسلوفاكي والآخر إسباني[337] وأن يوافي مجلس العصبة من هناك بتقرير مستعجل عن الوضع. أمضى الضابط الأستوني شهر تشرين الثاني في التحري جنوبي خط بروكسل على الدوام، وذلك لأن الأتراك رفضوا السماح بأيّ اتصال شمالي الخط.

لقد ظهر أن معظم حوادث خرق الحدود التي وقعت هناك، كانت من الحوادث العرضية أو الاعتيادية. أمّا في شمالي الخط فقد تحقق حدوث المخالفات الواسعة التي اقترفها الجنود الأتراك، والتي صاحبها أو أعقبها، طرد القرويين من المسيحيين الذين دفع بالألوف منهم إلى داخل حدود العراق.

عرض التقرير الذي أعده الفريق ليدونر ووصف فيه تلك الاعتداءات، أمام مجلس عصبة الأمم في اليوم العاشر من شهر كانون الأول، فأحدث في أعضاء المجلس تأثيرًا بالغًا. وفي الوقت ذاته استمر مندوب تركيا «منير بك» في نظره إلى قرار المجلس، والذي لم يصدر بعد، بأنه ليس سوى مجرد توصية قد تأخذها حكومته بنظر الاعتبار بصفة جيدة. وفي الوقت ذاته ادّعى هذا المندوب بأن ولاية الموصل، ما تزال حسب القانون تخضع للسيادة التركية، وأنها يجب أن تظل على هذه الشاكلة إلى أن يتمّ نقض مثل هذه السيادة.

وفي الوقت ذاته تواصلت اجتماعات مجلس العصبة، ولجنته التي ألّفت لهذا الغرض، بتغيب الناطق باسم الحكومة التركية عنها. وفي اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول عرض على المجلس قرار محدد تمّت المصادقة عليه بالإجماع. لقد اشترط القرار بأنه لغرض تثبيت خط حدود بروكسل، وإذعان بريطانيا له في غضون ستة أشهر، أوّلًا: أن يتمّ عقد معاهدة عراقية إنكليزية جديدة تكون مدتها خمسًا وعشرين سنة (إلّا إذا أصبح العراق قبل انتهاء تلك المدة عضوًا في عصبة الأمم). وثانيًا: تطرح مقترحات بشأن تنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة بشأن الصيغ التي تمّ اختيارها بصفة خاصة عن الإدارة الكردية. وهكذا أنهى هذا القرار مهمة عصبة الأمم بالنسبة إلى النزاع القائم حول الموصل، وثبت قراره النهائي ضمن المادة الثالثة من معاهدة لوزان[338].

تمّ تقبل هذا الحكم في العراق برضا تام وعميق، استطاع -مثلما فعلت ذلك قضايا قليلة أخرى -أن يوحد جميع آراء مختلف الطبقات والعناصر. لقد كان ذلك الحكم قرارًا ينطوي على الحكمة والعدل إلى أبعد الحدود، ومثالًا بناءً من أمثلة التعاون الدولي لتسوية المنازعات.

لقد تأكد لدى جميع المطلعين على الانقسام، ومميزات الأعراق، والأقليات ومصالحها داخل ولاية الموصل، وكذلك بالنسبة إلى التقدم الذي تحقق في الإدارة وفي الاقتصاد خلال السنوات الست الماضية، أن اقتطاع أرض من حكومة عراقية متحررة نسبيًّا، أو دائرة في فلك بريطاني -عراقي لحكومة قائمة، وإعادة تلك الأرض إلى حكومة مركزية مستبدة وجائرة في ذلك الوقت، يعتبر أمرًا لا يمكن احتماله، وقد يؤدي إذا ما تمّ تطبيقه، إلى تمزيق دولة العراق.

بدأ العمل في العراق بمنتهى السرعة لتنفيذ قرار عصبة الأمم. فقد صدرت التعليمات إلى جميع

الوزراء، من لدن رئيس الوزراء وهو نفسه نصف كردي، بأن يسارع في تنفيذ سياسة تمييز المناطق الكردية عن المناطق العربية تنفيذًا تامًّا، وذلك بتعيين الموظفين الأكراد في كل الدوائر هناك[339].

كانت المعاهدة الجديدة مع بريطانيا والتي صادق البرلمان عليها في اليوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني في سنة 1926، ولقيت تذمرًا حادًّا من قبل ياسين الهاشمي وحزبه (حزب الشعب) بسبب فترة الوصاية الطويلة، قد اشترطت إعادة النظر بشكل فعال من قبل الدولة المنتدبة في سنة 1928 وما بعدها، خلال فترات تمتد كل فترة منها أربع سنوات إلى انتهاء مدة الخمس والعشرين سنة، كما اشترطت المعاهدة المذكورة إمكانية تقديم توصية بقبول العراق في عصبة الأمم، وأن هذا القبول سوف ينهي الانتداب المفروض عليه. كذلك اشترطت المعاهدة إلى أن يتم، في ضوء التقدم الذي تحرزه مملكة العراق، أو لأيّ سبب آخر، تعديل أحكام الاتفاقات المالية التي وجهت الانتقادات إليها كثيرًا.

بقي على بريطانيا أن تحقق ما أخفقت عصبة الأمم فيه، ألا وهو الاتفاق والتعاون مع الجمهورية التركية. فلقد قوبل القرار الذي اتخذته عصبة الأمم بشأن الموصل، بهجمات قاسية وفظيعة من الصحافة التركية، إلى درجة أن مصطفى كمال لم يتردد من أن يشخص ذلك بنفسه. بل إن حتى مجلسه العسكري لم يتجاهل فكرة نشوب الحرب بين بريطانيا وتركيا، عندما اجتمع غداة عيد الميلاد في سنة 1925 في أنقره. ولكن كانت تقوم في الوقت ذاته في تركيا مجالس أخرى أقل خطرًا، قد حملت تلك المجالس على الإذعان لقرار العصبة بالنفوذ المسالم الذي بذله كل من رشدي بك[340] والسفير البريطاني، بل في الواقع بالأوضاع التي كانت سائدة في تركيا آنذاك.

وفي اليوم الثامن عشر من شهر تموز 1926 صادقت الجمهورية التركية على معاهدة تركية بريطانية عراقية، تمّ وفقًا لها القبول بخط بروكسل خطًّا للحدود بين العراق وتركيا، كذلك تمّ تأليف لجنة حدود دائمة لتطبيق سياسة حسن العلاقات تحل محل خط الحدود المحايد.

وفي الوقت ذاته تعهد العراق بأن يدفع إلى جارته، ولمدة خمس وعشرين سنة، العشر من مجموع ما يحصل عليه من عوائد النفط، إذا ما تمّ العثور على منابع للنفط في ولاية الموصل، وبذلك وصلت قضية الموصل إلى مرحلتها النهائية.

أصبحت الأوضاع في المنطقة الكردية من ولاية الموصل خلال سنة 1925 وأوائل سنة 1926، أكثر هدوءًا مما كانت عليه قبل سنوات مضت. ففي محافظة السليمانية، أدّي فتح طرق المواصلات، وبناء مخافر الشرطة ومقراتها، إلى تحديد الحركات التي كان الشيخ محمود ومن معه من الخارجين على القانون يمارسونها. ونظرًا للعمل الذي قام به الجيش العراقي والشرطة العراقية، فقد اضطر إلى أن يتسلل عبر حلبجة والمناطق الأخرى التي يديرها العراق، إلى داخل الحدود الفارسية. كما أنه أخفق في كسب تعاون عشائر الجاف معه، كما أنه لم ينجح في نهب الأقسام التي هاجرت من هذه العشائر، ولذلك أعوزته الأموال اللازمة للاحتفاظ بأنصاره.

لم يعد في راوندوز أيّ وجود لأيّ نشاط تركي مباشر، كما أن النزاع في بشدر قد انتهى بمصالحة كانت

لفائدة «بابكر أغا». أمّا في الحدود الشمالية التي كانت تمثل المظهر المهم لتلك الفترة، فإنه إلى جانب الزيارة التي قامت بها لجنة الوصل لتلك الحدود وهجرة المسيحيين الذين طردوا من تركيا، كان يوجد زخم من اللاجئين الأكراد الذين قدموا من المناطق التي نشبت فيها الثورة الكردية بزعامة الشيخ سعيد النقشبندي في شهر شباط 1920، والتي أدّى نجاحها المبكر إلى إقدام الأتراك على اقتراف أعمال انتقام ثابتة وعنيفة.

وكانت الجماعات التي نجت من الانتقام من هؤلاء الأكراد النازحين إلى العراق تحت قيادة ابن سيد قادر رئيس «نيري» وابن الشيخ سعيد نفسه وأخيه وقد تمّ توطين هؤلاء اللاجئين داخل العراق وفي أماكن بعيدة عن الحدود.

وفي أوائل سنة 1926 توجهت جماعات واسعة من الأكراد فاجتازت الحدود طلبًا للالتجاء، إلى العراق، أي إلى ولاية الموصل. وكانت هذه الجماعات تضم أعدادًا من عشيرة «ميران» تحت زعامة «نايف بك» قدمت في شهر شباط من تلك السنة، وتمّ توطينهم في المنطقة ذاتها التي اعتادوا الرعي فيها أثناء الشتاء على ضفاف نهر دجلة. كذلك تمّ في شهر نيسان توطين سبعة آلاف نفر من عشائر الغويان أيضًا.

وفي أعقاب هؤلاء جاء زهاء ألف شخص من المسيحيين الذين قدموا من منطة «طور عابدين»، في الوقت ذاته الذي توافد فيه حوالي عشرة آلاف نفر، كما قيل، من عشائر «الأرتوش» إلى منطقة العمادية، وذلك نتيجة ضغط من القوات التركية التي دحرتهم وأبعدتهم إلى هناك.

كانت المشكلة التي واجهتها السلطات العراقية نتيجة لجوء هذه الأقوام، غير المرغوب فيها والمعدمة تقريبًا، من المشاكل المعقدة بصفة خطيرة. وبصفة عامة كانت النظرة في هذه الفترة إلى المنطقة الكردية من العراق، تبدو ملائمة. ذلك أن الأكراد لم يتأثروا بالانتفاضات وبالإرهاب الذي حل في كردستان التركية. كما أن الإدارة الاعتيادية ومن نمط أساسي، قد سادت المحافظات الكردية الأربع، ما عدا منطقة صغيرة من محافظة السليمانية تقع عند الحدود مع بلاد فارس.

قدمت مكافآت ملموسة وبسخاء حسن، إلى الأكراد المتشائمين في موضوع اللغة، والقانون، والإجراءات المطبقة، والمدارس، وتعيين الموظفين. فقد كان المئات من الأكراد يعملون في الدولة العراقية، في الوظائف المدنية والعسكرية من جميع المستويات. كذلك تغلغلت القوات المدربة من الجيش وقوات المرتزقة التابعة للحكومة في كل زاوية داخل الريف الذي كان الأكراد يعيشون فيه. وتمّ بناء الطرق أو إصلاح ما عطب منها، وفرضت الحراسة عليها، ومدّت خطوط البرق، وشجعت تجارة التبوغ وتمّ تنظيم المؤسسات. كانت الحكومة البلدية هناك تسير قدمًا، وأصبح الأمن عامًّا. كذلك احتل النواب الأكراد مقاعدهم في مجلسي النواب والأعيان وفي الوزارة ذاتها. وبذلك أصبح اندماجهم التام في الدولة العراقية، يؤلف أملًا ليس من المستحيل تحقيقه.

وعلى الرغم من الحنق الذي أصاب العراقيين من وجود الأقلية الأثورية المتمردة، الجامحة التي تصعب إدارتها، فقد ظهر بأن هؤلاء يجب أن يتمّ توطينهم في العراق وليس في مكان آخر. لم تستطع البقية الباقية من هؤلاء، والتي يقدر عددها بعشرين ألف شخص، أن تتركز في مستقر واحد، وذلك

لأن العراق لا يستطيع أن يوفر مكانًا وافيًا، مزروعًا، لا يحتله أحد. وهكذا انتشرت مئات العوائل من عشائر «باز» و«جيلو» في سهل الموصل، وفي منطقة التيارية العليا و«تاخوما» في مناطق دهوك والعمادية، وكذلك التيارية السفلى حوالي «برواري بالا».

كان المؤمل فيما بعد أن يتمّ إيجاد مكان لتوطين حوالي ألف أسرة في منطقة «برادوست» من قضاء راوندوز، ولعدد أكثر من ذلك، في منطقة «برواري زير». تمّ جمع الأموال في لندن لمساعدة هؤلاء الأثوريين[341] وزودوا بالبذور وبالماشية. كما أن ما كان يحصل عليه المنضمون منهم إلى قوات المرتزقة «الليفي» من مرتبات، قد جعل الكثير من عوائلهم تعيش سوية. غير أن احتفاظهم بهويتهم الأقلية واعتزازهم بديانتهم وتقاليدهم كانت تنتقل إليهم أنفسهم، مثلما انتقلت طويلًا إلى الآخرين من الأقليات المسيحية الأخرى في العراق.

(6)

جارات العراق الآخر

كانت علاقات العراق مع جارته الشرقية (فارس) غير مرضية. وبسبب إصرار النظام الفارسي على عدم الاعتراف بالمملكة الجديدة، وبالتسلل المعتاد عبر الحدود المفتوحة التي يبلغ طولها ألف كيلو متر، فإن مثل هذه العلاقات لا يمكن أن تكون إلّا على هذه الشاكلة، ولقد ازدادت هذه العلاقات سوءًا بسبب الخصومة التي نجمت عن إقدام رجال الدين من الفرس على ترك العراق إلى فارس بمحض إرادتهم وذلك في سنة 1923. ولقد استمرت العلاقات على هذا المنوال حتى بعد عودة أولئك النازحين إلى العراق في السنة التالية، وإعادة فتح الطريق أمام الزوار الفرس في سنة 1925 إلى المراقد الشيعية، حيث شرعت سكك الحديد تقوم بنقلهم إلى هناك.

ولم تتحسن هذه العلاقات نتيجة اختراق الحدود من قبل عصابة سمكو والأكراد الساكنين في بلاد فارس، ولا بالنزاعات التي كانت تذكرنا بما كان يحدث في الأيام التي سبقت سنة 1914، من نزاعات بين السلطات الكمركية البصرية والفارسية حول شط العرب، ولا بالعلاقات القائمة بين والي بشتوكوه وعشائر بني لام، ولو أن هذه العلاقات قد تحسنت في سنة 1924. وكذلك فلم تتحسن العلاقات مع فارس بسبب الخصومة الدائمة بشأن مياه مندلي.

أدّت الإطاحة بالأسرة القاجارية الحاكمة المنهكة في بلاد فارس في الأيام الأخيرة من سنة 1924، على يد مغامر جريء لكنه متوحش وغير متعلم، وشديد البطش، ونعني به «رضا بهلوي» إلى إشاعة الثورة في الحياة الفارسية العامة في كل منطقة من بلاد فارس، وتركت أثرًا عميقًا في جارات فارس، ذلك أن والي بشتوكوه مع هربه المفزع إلى العراق، قد رجع الآن إلى موطنه الأصلي بقصد التفاهم، بكل ما يستطيعه مع ذلك الدكتاتور الذي استطاع أن يوطد مركزه.

أما «خزعل خان» شيخ المحمرة ذو العلاقة الوثيقة، الطويلة الأمد مع البريطانيين وشركة النفط الإنكليزية الفارسية، فقد أخفق بصفة غير حكيمة في أن يلائم نفسه مع نظام الحكم الجديد[342]، وراح يخاصم الحكومة الفارسية في أوضاع لم تكن لتوفر للحكومات البريطانية أيّ أساس حق لإقامة تمثيل دبلوماسي. لقد ثار خزعل وهو ضعيف ليجد نفسه وقد تحطم وتمّ التغلب عليه، ونقله إلى طهران. وبعد تمرد قصير قامت به العشائر العربية المحلية، عشائر «كعب» «والمحيسن» واحتجاجات مضادة معتادة بين بغداد وطهران، غدت عربستان، التي أبدل اسمها إلى خوزستان، ولاية تابعة لفارس.

تمّ التوصل في النهاية إلى تسوية اعتيادية للغارات التي وقعت بعد ذلك عبر الحدود، بين أقرب الموظفين من كلا الدولتين العراقية والفارسية. أما الاضطراب الخطير الذي كان يسود مناطق خانقين وقصر شيرين في أواخر سنة 1925، فقد تمّ التفاهم بشأنه في اجتماع عملي مشترك جرى في شهر آذار سنة 1926. كان من الدلائل المشجعة على التعاون بين البلدين، ذلك الطلب الذي تقدمت به الحكومة الفارسية (والذي نقله السفير البريطاني في طهران إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد)

للحصول على مساعدة من العراق في فتح طريق تجاري جديد من كركوك التي ينتهي عندها الخط الحديدي، إلى مدينة تبريز.

لقد استلزم قيام الثورة الكردية في شرقي الأناضول فتح هذا الطريق الذي يحتوي على طريق جبلي يمرّ خلال صاووج بولاق وراوندوز. ولقد بدأت حكومة العراق بإجراء المسوحات لهذا الطريق، وطلبت جلب المواد اللازمة لإنشائه من أوروبا.

وفي أقصى الجنوب من ذلك عاد سلار الدولة إلى الظهور مرة أخرى وهو الذي اشتهر بتعكير صفو الأمن هناك. فهذا الرجل غير المتزن والشديد الإصرار على المطالبة بالعرش في الوقت ذاته، قد وضع له آمالًا جديدة إثر تغيير الأسرة الحاكمة في فارس، ولذلك فقد اجتاز الحدود متنكرًا ودخل إلى الأراضي العراقية في ربيع سنة 1925، وكان يسعى إلى تحقيق أطماعه القديمة في إقليم كرمنشاه، ويتطلع إلى إثارة أكراد فارس مرة أخرى لكي يقفوا إلى جانبه.

كانت العصابة الخارجة على القانون والتي يتزعمها الشيخ محمود، أولى الجماعات التي انضمت إلى سلار الدولة هذا، لكن عدد الذين بادروا بذلك من أفراد العصابة كان قليلًا، وقد استطاع المندوب السامي البريطاني بالرسائل التي وجهها إليهم أن يصرفهم جميعًا، عدا حفنة من المؤيدين لسلار الدولة عن هذا المشروع الذي لا أمل فيه، ووفقًا لذلك طار آمر القوة الجوية البريطانية في العراق إلى طهران لكي يضع مع السلطات الفارسية، الخطط الثابتة التي تحول دون حدوث التمرد. وما إن فقد سلار الدولة الدعم الجديد الذي يحتاج إليه، حتى تراجع إلى سوريا لكنه ما لبث أن عاد في شهر آب 1926 مرة أخرى فوصل إلى منطقة هورمان، وحرك بعض القوى التي أضرّ بها الجوع، فاندفعت إلى نهب بعض القرى الصغيرة قبل أن يتمّ تشتيت تلك القرى، ولم تصل بعد ذلك أية مساعدة أخرى إلى ذلك المطالب بالعرش الفارسي، والذي عاد فدخل العراق مجددًا متنكرًا، لكن سرعان ما اكتشف أمره في مدينة أربيل، فألقي القبض عليه، وأودع رهن الاعتقال في بغداد في الوقت الذي كان يجري فيه بحث ذلك التصرف الذي أقدم عليه.

* * *

كان موقف العراق العام تجاه سوريا، ينطوي على التذمر من الانتداب الفرنسي عليها، وقد أدّى ذلك إلى إظهار العطف تجاه كل الوطنيين السوريين وإزاء الثورات التي قامت ضد ذلك النظام، كما حدث في ثورة جبل الدروز سنة 1925، غير أنه لم تكن هناك أية آراء عن وقوع تدخل من جانب الملك فيصل كما نسب ذلك إليه.

جرى استخدام الأطباء والمدرسين السوريين في العراق، وكان الممثلون السوريون مشاركين مشاركة ظاهرة في الحاشية الشخصية للملك.

وكانت إعادة فتح الطريق من العراق إلى سوريا سواء على جانب نهر الفرات إلى دير الزور، أم عبر الجزيرة من الموصل يمثل الأمنية التي أدّت إلى عقد سلسلة من المؤتمرات في الموصل، ودير القائم والبوكمال بين المندوبين العراقيين والسوريين والفرنسيين والبريطانيين خلال الفترة من سنة 1920 حتى سنة 1924. ولقد نجحت هذه المؤتمرات فعلًا في إعادة فتح الطرق، وتوفير الأمن، وتسوية

جزء من العداوات القديمة جدًّا بين عشائر العمارات والعقيدات والدليم.

ففي داخل العراق ثبتت المسؤولية في قرى الدليم تحت زعامة الشيخ علي السليمان والحراس المتجولين من فيلق الهجانة الدليمي. ولغرض حماية الطريق الذي أخذت تسير فيه سيارات شركة «نيرن»، ابتداءً من خريف سنة 1923 وما بعدها، كان تعاون الفرنسيين في هذا الشأن تعاونًا تامًّا في المضمار، وإن كانت الحوادث التي وقعت في سنة [343] 1925 قد أظهرت مدى ضعف الفرنسيين في حماية الأمن. كما تمّ في سنة 1925 عقد اتفاق بشأن تجارة المرور، استطاع أن ينظم حركة المتاجرة عبر الطريق الجديد، وكذلك ضمان المعونة المشتركة في حملات مكافحة الجراد خلال سنة 1926 وما بعدها.

كان أدنى مظهر ملائم للعلاقات العراقية السورية يتمثل في النقص المتواصل في وجود حدود متفق عليها، وذلك لأن الحدود غير المخططة والمعمول بها منذ سنة 1920، والتي كانت نافذة المفعول بصفة اسمية، كان ينبغي تجاهلها في الواقع بصفة ضرورية. وأسوأ من ذلك كله، هو استمرار الغارات العشائرية الملحة، ذلك أن الاعتداءات التي كانت تمارسها عشائر طي واليزيدية، والعقيدات، والدليم، متواصلة، ولكن كان من أكثر المعتدين بروزًا للعيان هو «دهام الهادي» ذلك الشيخ المنشق عن قبيلة شمر، والذي انتقل إلى سوريا، نتيجة عدائه مع «عجيل الياور»، الشيخ الشهير الذي اعترفت به حكومة العراق. فلقد كان دهام الهادي يغير من سوريا على قبيلة شمر وعلى عشائر العمارات التي يترأسها «ابن هذال».

لقد غدا مؤكدًا في سنة 1925 أنه يستحيل عقد مؤتمر عشائري. ذلك لأن القرارات التي اتخذت في اجتماع البوكمال في تلك السنة، لم تكن قد كرمت بالقبول بعد، وفي السنة التي تلت ذلك استطاع الشيخ عجيل الياور أن يصد الغارة الكبرى التي قام بها «دهام الهادي». فلقد ساعدت القوات الجوية البريطانية وفوج من السيارات الإنكليزية المصفحة الشيخ عجيل في صد تلك الغارة، حيث راح عجيل يتعقب خصمه المنهزم إلى أن استطاع نهب ما لديه من ماشية، ولذلك قوبل هذا الحادث باستمرار حرب العصابات التي لم تكن قد ظهرت أية نهاية لها في الظاهر.

* * *

كان الأمل في إقامة علاقات حسن الجوار بين العراق ونجد يصاب بالخيبة دائمًا. ذلك أن الملوكية الهاشمية في العراق، والعواطف العراقية الناتجة عن ذلك، لم تكن ودية إزاء سلطان نجد الذي كان يعتنق العقيدة الوهابية، وخصمًا للملك حسين وللبيت الهاشمي، إلى درجة بلغت إلى حدّ إعلان الحرب، والانتصار على الملك حسين وعلى البيت الهاشمي معًا. ربما كان مستطاعًا التخفيف من هذه العوامل بالطرق الدبلوماسية، ولكن فرض السلام على أفراد العشائر في صحاراهم، كان أمرًا أكثر مشقة.

كانت الغارة الكبرى التي شنّها فيصل الدويش زعيم الإخوان من قبيلة المطير مع حلفائه في شهر آذار سنة 1922، على الرعاة العراقيين في موقع «أبو غار» في منطقة المنتفق، قد تمّ صدها بعمل قامت به القوة الجوية البريطانية ولكن على الرغم من الاعتذار الذي تقدم به ابن السعود والعقاب الذي

تلقاه حمود الصويط شيخ قبيلة «الضفير» -فإن هذا الوضع قد أضاف المزيد إلى القلق الذي كان العراقيون يشعرون به والذي تمّ استغلاله إزاء ذلك، لأغراض سياسية داخلية[344].

كانت النتيجة التي برزت عن ذلك الوضع قد تمثلت في عقد مؤتمر من ممثلي الدولتين العراقية والسعودية في المحمرة. حيث نجح هذا المؤتمر في اليوم الأول من شهر أيار في وضع مسودة معاهدة وقع عليها ممثلو الدولتين. وعلى هذا الأساس تمّ وضع المبادئ التي تخص الولاء القبلي، وحددت عشائر المنتفق والضفير، والعمارات في العراق، واشترط تأليف لجنة فيما بعد، تنهض بمسألة تحديد ملكية أو عائدية آبار المياه التي تقع على الحدود، والاتفاق على الوسائل التي تحول دون وقوع الغارات، وحماية طرق الحجاج. ولقد تجسدت الأحكام التفصيلية لذلك، في البروتوكول الذي تمّ التوقيع عليه في «العقير» في اليوم الثاني من شهر كانون الأول سنة 1922. فقد اشترط هذا البروتوكول لأول مرة قيام حدود عراقية نجدية انعقدت النية على تحديدها، مع إقامة منطقة محايدة تخصص لحقوق الرعي المشتركة فيها[345] غير أن هذه العلاقات المتحسنة لم تدم طويلًا ذلك لأن اللاجئين من نجد إلى العراق استمروا في إثارة أعمال الانتقام، بإقدامهم على الإغارة داخل الأراضي النجدية، وتلك عادة متأصلة لدى العشائر، وليس في مستطاع أيّ عمل حكومي تقويمها. ولما كانت عادة الغزو هذه تطبق بانعدام تام للمسؤولية، وتتجاهل حدود الأراضي معا، وقد تصبح في بعض الأحيان هي السلطة السائدة، فإنها كانت تؤلف جزءًا من طريقة الحياة في الصحراء والتي لم يستطع أيّ عنصر جديد أن يطورها بعد.

بعد أن أخفقت الجهود التي بذلتها بريطانيا لعقد مؤتمر بين حاكمي الدولتين العراقية والنجدية نفسها، تمّ في الأخير عقد اجتماع حضره ناطقان باسم العراق ونجد في الكويت وقد ترأسه أحد البريطانيين وذلك في شهر كانون الأول سنة [346]1923، وإذ برهن الاجتماع على انعدام القوة لديه في تسوية الخلافات فقد تمّ تأجيله، لكن المناقشات ما لبثت أن استؤنفت، ومع كل ذلك فقد أخفق هذا الاجتماع في تحقيق الوفاق حيث تبددت آخر الآمال التي عقدت عليه، بالغارات التي وقعت على القبائل العراقية وفي أوسع نطاق، والتي قام بها فيصل الدويش في شهر آذار 1924، حيث بلغت قائمة القتلى من أفراد القبائل قرابة مئتي شخص، في حين قدرت المواشي التي نهبت بثلاثين ألف رأس.

ولقد تكرر العدوان على نطاق أضيق خلال شهرين متأخرين عن ذلك التاريخ، ثم تعاظم مرة أخرى في شهر كانون الأول من تلك السنة، ليعقبه عدوان جديد وقع في شهر كانون الثاني في سنة 1925. وفي الوقت ذاته ارتفعت منزلة ابن سعود إلى درجة عظيمة وذلك بالانتصارات التي حققت في الحجاز والتي انتهت بالقضاء على حكم الملك الشريفي. وهكذا فرضت الحماية الوهابية على المدينتين المقدستين، ولكن أوقاتًا طيبة سادت الحدود وسارت قدمًا. فقد تحركت حامية من الجيش العراقي مزودة بالسيارات المصفحة وأجهزة اللاسلكي إلى موقع «أبي غار» الصحراوي وتمّ توفير الاتصالات الجوية معها. وفي شهر أيار سنة 1925 تحركت القبائل اللاجئة المستفزة إلى داخل الأراضي العراقية لتكون بعيدة عن الإغراء، في حين عادت القبائل الأخرى التي تعقبتها إلى داخل العراق من حيث أتت.

(7)
الحياة والحكومة في الفترة ما بين 1921 - 1926

حققت هذه السنوات الخمس الأولى من عمر المملكة العراقية في الواقع، مدى كبيرًا من أحلام القوميين الأولين. لقد شاهدوا أداة حقيقية يمكن الاعتماد عليها لحكومة عراقية ذاتية، في الوقت ذاته الذي اتخذت فيه الخطوات في كل دائرة من الحياة العامة والحكومة، لإنشاء دولة عصرية، حيث جندت خدمات أكثر العراقيين قابلية لهذه المهمة. كانت البدايات الأولى في معنى الوعي القومي الذاتي للإخلاص لهذه المملكة التي كانت المملكة الخاصة لأهل البلاد، تنبع عن طريق الانتخابات، ولو أنه كانت ما تزال توجد عناصر طائفة قليلة من القبائل ومن الريف، لم تتعود مثل هذه المفاهيم.

لقد ظهر بأن القدرة الإدارية كانت متوفرة وقابلة للتحسن، وأن المساعدة التي كان يقدمها حليف العراق على كل مستوى من سياسة عصبة الأمم وإلى العراك على إشغال منصب مدير ناحية، كل هذه الأمور كانت على الدوام في سبيل خدمة هذه المملكة. وكان الدور الذي يمارسه البريطانيون في ميدان الإدارة والذي يوصف عادة من قبل الصحف «بالتدخل» أو «الإمبريالية» والذي يثير الانزعاج في تلك الأوقات لدى الموظفين العراقيين نافدي الصبر، كان يواجه بكل صبر وأناة من لدن الموظفين البريطانيين الذين يحملون عقليات القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع وجود مخالفات تقع عرضًا، فقد كان هذا الدور بصفة مهيمنة معينًا وخاليًا من الأغراض الخاصة على الدوام لكنه كان ضروريًّا ومرغوبًا فيه.

ولقد أخذ هذا الدور يتناقص كلما مرّت السنون وغدت الوظائف الاستشارية والتنفيذية يجري تمييزها بجلاء، وحينما أصبحت المناطق أو الدوائر تسير بنجاح تحت الإدارة المؤلفة من العراقيين بصفة كاملة فلقد نمت العلاقات البريطانية العراقية وتحولت إلى مودة اعتيادية وذات صداقات وثيقة في الغالب.

* * *

اضمحل نظام الحكم التركي الذي ساد طيلة أربعة قرون فأصبح من أخبار الماضي، وتعود العراق ذاته، الانتعاش الثقافي والسياسي الجديد، حتى في الوقت ذاته الذي بقي فيه يتحمل الكثير من مظاهر خصائص حياته الاجتماعية والاقتصادية القديمة. فلقد كانت توجد على الدوام دلائل على الخدمات البناءة الكبرى، التي يؤديها الملك والمندوب السامي البريطاني. ذلك أنهما كانا في هذه الفترة يخدمان من لدن مجموعة قديرة ومخلصة من كبار الضباط السابقين. كان الملك يتلقى الخدمة من قبل رستم حيدر، ومن تحسين قدري، السوري المثقف ذي التربية الفرنسية الذي اختار الجنسية العراقية، إضافة إلى آخرين من المخلصين والمتبارين في خدمة البلاط.

وكان المندوبون الساميون بدورهم أيضًا من المحظوظين لما توفر لديهم من موظفين، فقد كان من بين أولئك الموظفين الذين عملوا بصفة قناصل، كل من «غاربيت» الذي أعقبه «ريدر بولارد»

السكرتير القانوني، و«نيجل دافدسن» السكرتير الشرقي، وغيرترود بل التي كانت وفاتها المفاجئة في تموز 1926 خسارة فادحة[347] (*).

وفي ميدان خدمة الحكومة العراقية كان الموظفون العراقيون ذوو النوايا الطيبة والمواهب المدهشة في بعض الأحيان، يختلطون بصفة حتمية مع موظفين أقل قدرة أو أقل اعتبارًا وذلك لملء المناصب العليا والدنيا معًا في الحكومة المركزية وفي المحافظات. كانت هيئة الموظفين البريطانيين، حيث يتولى القسم الأكبر منهم منصب المستشار، لكنه ما يزال يحتفظ مع ذلك بالسلطات التنفيذية في بعض الحالات القليلة، تضم بعض الأشخاص من أصحاب المزايا الشهيرة، حيث قدم الكثيرون منهم، خلال سنوات بلغت عشرين سنة أو زادت عنها خدمات وافية تمامًا للعراق.

كان ياسين الهاشمي هو الذي أنشأ في سنة 1925، وزارة الخارجية تلك التي كان يشغلها رئيس الوزراء دومًا، وذلك في الفترة المبكرة لتشكيل الحكومة العراقية.

وفي ظل المسؤولية الباهظة التي تحملتها بريطانيا تجاه عصبة الأمم لإنجاز التزامات العراق الدولية لم يكن عمل وزارة الخارجية يجري إلّا في نطاق محدود. فقد تمّ تمثيل هذه الوزارة في لندن أول الأمر ومن ثم وبصفة متقطعة في جنيف، من قبل جعفر العسكري. ومع ذلك فقد بدأ القناصل الأجانب يعينون في وقت مبكر، في بغداد، حيث كان وجودهم يمثل اعترافًا بالدولة العراقية من قبل كل من فرنسا، إيطاليا، والنرويج، والسويد، وألمانيا، واليونان. وهكذا أخذت الحكومة العراقية تشترك في مختلف المؤتمرات الدولية. ومع أن بلاد فارس كانت ممثلة بعدد من القناصل في العراق، ومرتبطة معه بأوثق المصالح، إلّا أن عدم اعترافها رسميًّا بالمملكة العراقية، قد ألحق الضرر بالبلدين معًا.

كانت الإشادة قائمة في كل مكان بالوزارات العراقية التي تألفت حتى وزارة ياسين الهاشمي المؤلفة في نة [348]1924. كانت وزارة الهاشمي تضم كل الأذكياء، ولكن نظرًا لعدم وجود مناهج محددة تدعمها الأحزاب القائمة وكذلك الساسة العراقيون في ذلك الوقت، كان لا بدّ لها من أن تسقط مثل غيرها من الوزارات الأخرى، أو أن تعيش بفضل اتفاق الآراء والمصادقة الملكية، أو أن ينقصها هذان الأمران.

ولقد تميزت شهور سلطة الوزارة الهاشمية بانشغالها في قضية الموصل، وبالخوف من خواء الخزينة. فهذا الفقر، وهو الآفة المشتركة لكل الحكومات الناشئة، كان قد تضخم في عراق سنة 1925 بانحطاط الأوضاع التجارية، وفقدان جزء من سوق التمور، وتقلص تجارة المرور الفارسية، وسوء موسم الحصاد وإيرادات تلك السنة. وبذلك تطلب الوقت، وبإلحاح، المزيد من النفقات وليس القليل منها.

كان من اللازم توفير الأموال للجيش الذي يجري تشكيله الآن هو الذي سيسعى على وجه السرعة لممارسة المسؤوليات الحيوية، وكذلك الحصول على أموال من الحكومة البريطانية التي لم تكن في وضع تستطيع فيه أن تظهر تلميحات صريحة في هذا الشأن. كما أن تسوية قضية الديون العثمانية العامة قد ألقت بقسم جوهري منها على عاتق العراق في الوقت الذي كانت فيه الخدمات العامة يجري تصويرها على نطاق اشتهر بأدنى حدّ من التحمل، ولكن ما يزال ذلك النطاق بعيدًا إزاء الطاقة

المالية.

وعلى هذه الشاكلة فإن الاستحالات الحسابية التي شاركت في هذا الوضع، قد أدّت في المبادرة في شهر آذار 1924 بتوجيه دعوة إلى إرسال بعثة مالية من الحكومة البريطانية كانت تضم كلًّا من «الأميرال هلتن يونغ»، و«السيد فرنون». ولقد قامت هذه البعثة بدراسة الوضع وأعادت النظر فيه، ثم دافعت عن الاقتصاديات المحدودة، وراحت تتطلع إلى تهدئة الثورة الخانقة التي أثارتها التزامات الديون العثمانية العامة، وأوصت بفرض رسوم كمركية عالية. لم تتمّ الموافقة على قسم كبير من المقترحات التي قدمتها اللجنة ولا سيما ما تعلق منها بفرض الضرائب الجديدة وإعادة تنظيم الشؤون المالية[349].

كانت الحكومة العراقية قد تقرر مصيرها في الواقع بأن تظل قادرة على العمل، ولكن مفلسة، لسنوات قادمة. وفي الوقت ذاته قام اثنان من أعضاء الوزارة البريطانية بزيارة العراق هما «أمري» و«السير صموئيل هور». عرضت وزارة الهاشمي وهي آخر وزارة حكمت من دون برلمان، خدماتها بنتائج قيمة خلال سنة واحدة. فقد كان من بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها، وضع مشروع لكري ميناء الفاو، وتوقيع اتفاق تجاري مع سوريا، وتنظيم وضع الموظفين البريطانيين. أما القانون الأساسي فقد تأجل تشريعه من شهر تموز 1924 إلى شهر آذار 1925 لكي يسمح بإعداد قوائم الانتخابات وهي مهمة طويلة وشاقة، وكذلك لتصفية قضية الموصل أمام نظام الحكم الجديد، كما جرت محاولة لقفزة كبيرة منتظرة إلى الأمام تقوم بها الوزارة المذكورة.

كملت الاستعدادات لعقد اجتماع للبرلمان في جلسة اعتيادية (وذلك لأن الجلسات الاعتيادية لا تبدأ إلّا في شهر تشرين الثاني) وذلك في أواخر شهر حزيران 1925، وأصبح تغيير الوزارة أمرًا مؤكدًا وبذلك ألقت الخلافات التي وقعت بين ياسين الهاشمي ووزير داخليته عبد المحسن السعدون على عاتق الحكومة الجديدة المقبلة مهمة حماية النظام البرلماني[350].

عهد برئاسة الوزارة إلى عبد المحسن السعدون[351] وقد ضمت وزارته هذه كلًّا من رشيد عالي الكيلاني والمحامي الحاذق ذي المواطنة العالمية رؤوف الجادرجي، ولو لفترة قصيرة، وصبيح نشأت والرجل الثري عبد الحسين الجلبي، وناجي السويدي وحكمت سليمان (الأخ الأصغر للقائد التركي محمود شوكت باشا)، والقومي المتطرف حمدي الباجه جي، كما ضمت الوزارة في مشاركة أخيرة كلًّا من نوري السعيد، وضابط المدفعية الكردي السابق والمؤلف محمد أمين زكي. كملت الانتخابات وفي الحال عمد الملك إلى تعيين عشرين عضوًا في مجلس الأعيان، ثم افتتح البرلمان في احتفال في اليوم السادس عشر من تموز سنة 1925.

أدّي انتخاب رشيد عالي الكيلاني لرئاسة مجلس النواب، إلى أن يخلفه في منصبه حكمت سليمان وزيرًا للداخلية، في حين أصبح القومي المجاهد يوسف السويدي، والد ناجي وتوفيق، رئيسًا لمجلس الأعيان. ولقد بدأت الحكومة البرلمانية التي لم يشارك البريطانيون في إجراءاتها، عملها بمنتهى الثقة، فكان مستوى النقاش محترمًا، وكانت المعارضة التي يتزعمها ياسين الهاشمي بعيدة عن الاعتدال، ولقد مددت الحياة البرلمانية في جلستها الأولى مرتين وتواصلت حتى شهر حزيران سنة 1926

وعالجت منهاجًا كثيفا من التشريعات، بما في ذلك إجراء أوّل تعديل للقانون الأساسي تمّ تصميمه لغرض توفير وصاية محتملة وللجلسات غير الاعتيادية، كما تمّت الموافقة على الميزانية والمصادقة عليها فيما بعد. ولقد أدّت المهاترات التي وقعت في مجلس النواب إلى تخلّي رشيد عالي الكيلاني عن رئاسته[352] حيث أعقبه فيها حكمت سليمان. أما منصب وزير المالية الذي كان الأخير يحتله، فقد تولاه محافظ الموصل، الرجل العاقل المعتدل عبد العزيز القصاب.

وفي صيف 1926 كان أسلوب المسلك البرلماني قد تمّ تكوينه، غير أنه كان واضحًا منذ البداية بأنّ تأخر العملية الانتخابية والسلطة التي استخدمتها الحكومة بكل حرية لضمان انتخاب النواب الذين اختارتهم بنفسها لم تكن إلّا أن تسبق أيّ احتمال مبكر لقيام ديمقراطية أصيلة.

بدأت الإدارة التي ورث نصفها عن الأتراك، ووضع النصف الآخر من قبل البريطانيين، تباشر عملها بصفة جيدة. ومع وجود الكثير من النواقص والتجاوزات، فقد شرعت الإدارة تعمل منذ البداية بصفة أكثر سعة، وأوفر تأثيرًا مما حققته أية حكومة تركية سابقة، ذلك لأنها استهدفت تحقيق مستوى رفيع من الخدمة. ففي بغداد أخذت الدوائر تحت إشراف كل وزارة تحسن تنظيمها، وتجري الغربلة بين موظفيها، وتتقدم باتجاه تحقيق السيطرة العراقية الكاملة. وفي سنة 1926 لم تكن كل الوزارات الفعالة تحت سيطرة العراقيين فحسب، بل إن معظم الدوائر الكبرى قد تمّ تسليمها إلى مديرين عراقيين، وعلى الأخص ما تعلق منها بدوائر الصحة، والمعارف، والزراعة، والبريد والبرق، والحسابات الحكومية، والشرطة، والسجون، ودوائر النفوس. أما دوائر الريّ والتسجيل العقاري، والكمارك والواردات وأملاك الدولة، والخدمات البيطرية، والأشغال العامة، وميناء البصرة وسكك الحديد، فإن هذه قد بقيت لفترة أخرى تحت السيطرة التنفيذية البريطانية.

وفي المحافظات تمّ استخدام أقضية ونواحٍ جديدة وإعادة تجميعها. كان مركز الاستشارة الإدارية البريطانية، محددًا بشكل وافٍ بالقانون، فقد كان المجلس الاستشاري القائم، ينتخب موظفين عراقيين للوظائف العالية وكان يجري بالفعل إنشاء خدمة مدنية منتظمة حسب الأسس العصرية، مثال ذلك أن وزارة المالية التي عهد بمهمة الاستشارة فيها في سنة 1925 إلى السيد «فرنون» بعد أن بقيت خالية لفترة في عهد «سوان» هذه الوزارة قد تطورت، وتخصص تنظيمها، وقلص عدد الموظفين غير العراقيين فيها، إلى أدنى حدّ ممكن.

كذلك تمّ تأسيس مديرية التفتيش المالي. وفي سنة 1924 أحدثت وظيفة المدقق العام التي ربطت بمجلس الوزراء مباشرة[353] وعهد بها إلى السيد «بارلبي» الذي كان يعمل في المالية العراقية منذ إنشائها في سنة 1917، وعهد بمهمة الاستشارة في وزارة الأشغال إلى السيد «ويتلي» إلى حين وصول «بوري» إليها في سنة 1925، وقد استمرت بعد مغادرة هذا الأخير لمدة ثلاث سنوات.

أما في وزارة الداخلية فقد كان السير كنهان كورنواليس يتلقى المعونة من لدن ثلاثة من مستشاريه الإداريين وهم كل من السيد «بولي» و«ولسون» و«إدموندز»، ومن قبل واحد أو أكثر من المستشارين الصغار.

ولقد وفرت المحاكم العدل، وتقبل الأحكام التي تصدرها إلى مدى رفيع بالنسبة إلى المحاكم العثمانية الشاذة الفاسدة. ففي خلال هذه السنوات كانت المحاكم المدنية والجزائية متعددة في مركز كل محافظة وقضاء كلما تطلبت الحاجة ذلك، وكانت إحصاءات الدعاوى التي يتمّ سماعها، تبرز التطبيق المتزايد للقانون، ولقد أودعت الأحكام المدنية إلى المحاكم المدنية في الأقضية، وتمّ تعيين حكام صغار السن، وأسست محاكم الدرجة الأولى في مراكز ثلاث أو أربع محافظات، كما أسست محكمة واحدة للاستئناف والتمييز في بغداد يرأسها حاكم بريطاني. ولقد ترأس هذه المحكمة خلال سنة 1921 - السيد فوربس، وفي سنة 1921 - 1922 السيد «بل» ثم خلفه فيها السيد ألكسندر في سنة 1934.

وحين انتقل «دافدسون» مستشار وزارة العدل، إلى هيئة الموظفين العليا، سلم منصبه السابق إلى السيد «دراور» الذي بقي مستشارًا لوزارة العدل حتى سنة 1946. ولقد بقيت أحكام «المجلة» وقانون الأجراء والقوانين التجارية والبحرية التركية، سارية المفعول، وكانت المحاكم الجزائية في أيدي حكام منفردين لكل حاكم منهم سلطات من الدرجة الأولى والثانية أو الثالثة، بينما كانت محاكم الاستئناف تملك حق التمييز أيضا، في الوقت ذاته الذي بقيت فيه بعض السلطات القضائية المحدودة في أيدي البعض من الموظفين الإداريين، والهيئات البلدية.

ولقد بقي قانون دعاوى العشائر ساري المفعول، وكان هذا القانون محبوبًا من لدن الموظفين الإداريين، لكنه كان ممقوتًا من قبل أصحاب العقول القانونية، ولقد جرى تحديد حقوق الأجانب، وإن كانت تفضيلية، إلّا أنها لم تكن من قبل الامتيازات الأجنبية، طبقًا لاتفاق قضائي تمّ التوصل إليه في هذا الشأن، وبذلت جهود غير ناجحة في إنشاء نقابة تضم المحامين المثيرين للشغب وغير المتدربين على المهنة، والتي كان ينتمي إليها خريجو مدرسة الحقوق كل سنة.

* * *

كانت القوى التي تحمي القانون والأمن في هذه الفترة تتألف من أربع: هي الجيش العراقي، والقوات البريطانية البرية والجوية، وقوات المرتزقة العراقية، والشرطة. كان الجيش العراقي الذي أُسس على أساس قاعدة التطوع ابتداءً من سنة 1921 وما بعدها، وضمن حدوده التي كانت تنشد أحدث الأسس، قد ارتفعت قوته في سنة 1925 إلى سبعة آلاف وخمس مئة رجل. ولقد بقي هذا الجيش ثابتًا في حدود تأسيسه هذه طيلة السنوات الثماني التي أعقبت ذلك. فقد كانت هناك ستة أفواج من المشاة، وثلاث كتائب من الخيالة، وكتيبتان جبليتان، وبطرية ميدان واحدة، بالإضافة إلى كل الخدمات الضرورية.

كان معظم الضباط ممن خدموا في الجيش العثماني، ولكن الصنوف الواطئة، كانت قابلة على الأقل، للتكيف حسب المستويات الحديثة وشاركت وحدات الجيش في كثير من العمليات الصغرى التي استخدمت ضد الاعتداءات العشائرية، لكنها طبقت خدمة أكثر جدية في مناطق كردستان، وإن كانت قد لحقت بها بعض الخسائر هناك. ولقد وجه اهتمام كبير إلى مركز تدريب الجيش وإلى الكلية العسكرية الملكية، حيث أعيد تشكيل البعثة العسكرية البريطانية من جديد، وزيد عدد أفرادها في

سنة 1925 [354] (*). في هذا التأريخ كان دور الجيش العراقي يعتبر خلفًا للقيام بكل المهمات البرية التي كانت تقوم بها القوات البريطانية والتي أشير إليها بوضوح، فلقد تقلصت أعمال القوات البريطانية بشكل متقدم إلى أن تلاشت في الواقع في سنة 1929، ففي سنة 1921 كانت هناك ثلاثة أفواج من المشاة وست كتائب من الخيالة، وست عشرة بطرية وسرية للألغام والسيارات المدرعة، وقد خفضت هذه القوات في سنة 1929 إلى ثلاثة أفواج ومن ثم إلى فوجين في سنة 1927. وأخيرًا إلى فوج واحد سنة 1928 حيث اختفت نهائيًّا في سنة 1929 في الوقت الذي بقيت فيه العناصر البريطانية العسكرية المميزة للعراق أثناء الاحتلال، بعيدة بعد ذلك التاريخ حتى سنة 1941.

أما القوة الجوية البريطانية التي كانت تحت إمرة قواد متتابعين من صنوف عالية، وكلهم تقريبًا ممن قدر لهم أن يظفروا بالشهرة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد بقيت لكي تقدم المساعدة القيمة للحكومة العراقية في كثير من المناسبات، فهذه الخدمات المرغوب فيها، والشخصيات الآمرة للقوات الجوية[355] (*) كانت ظاهرة على نطاق واسع وغير محدودة أمام الجمهور العراقي. ولقد تعاظمت القوة الجوية البريطانية من أربعة أسراب في سنة1921 إلى ستة أسراب، ثم إلى ثمانية أسراب في الفترة ما بين سنتي 1922 و1926، ومن ثم جرى تخفيضها مرة أخرى إلى خمسة أسراب، ثم إلى أربعة أسراب في سنتي 1928 و1930 وكان لها أوسع تعاون متواصل مع قوات المرتزقة.

أما قوات المرتزقة التي أجريت التغييرات في مواقعها وتنظيمها منذ أن كانت مبعثرة في البدايات الأولى لها، والتي أظهرت سرعة ثابتة، خلال الأيام السوداء أثناء ثورة 1940، فقد اتخذت مواقعها في أوائل سنة 1922، باعتبارها قوة يسيطر عليها البريطانيون وهم الذين يدفعون نفقاتها ومرتباتها[356] (*) وتخضع لتصرفهم، وينطوي الغرض من إنشائها على مساعدة السلطات العراقية، وكانت تخضع لإمرة ضابط عام (أصبح هذا الضابط في الأخير من ضباط القوة الجوية البريطانية). وأخيرًا وفي سنة 1922 حصلت قوات المرتزقة على ثلاث كتائب خيالة، اثنتان منها من الأكراد، وفوجان من الأثوريين، وفوج من العرب سكان الأهوار، وبطرية محمولة من الأثوريين.

ولقد بلغ مجموع القوات المرتزقة حوالي سبعة آلاف وخمس مئة رجل، كل ضباطها من البريطانيين والعرب والأثوريين. وكانت قيمة القوات واضحة باعتبارها قوة إسعاف للحاميات البريطانية المتجهة إلى شمال العراق، ولقد كان من سوء الحظ أن ثارت المشاعر غير الودية، نتيجة الفروق في الولاء والسلوك، بين العناصر الأثورية في السنوات الأخيرة، وبين السلطات العراقية، غير أن الخدمات التي أدّتها قوات المرتزقة للعراق كانت لها قيمتها ومحترمة، في حين كانت المنافع الاقتصادية التي أدّتها الخدمة في القوات المرتزقة للطائفة الأثورية مهمة[357] (*).

نمت قوات الشرطة خلال هذه السنوات، فتحولت إلى قوة، تحظى كفاءتها وحسن أخلاقها بالإعجاب على وجه التعميم في كل مكان كان يتمّ اختيار أفراد الشرطة بصفة جيدة، وتزويدهم بالمعدات، وتدريبهم وتعيين ضباطهم تحت إمرة عراقية متنفذة، تتمّ مساعدتها وتفتيشها من قبل «المستر برسكوت» وضباطه الفاخرين.

ومع أن الجريمة ما تزال تقع ومن دون عائق غالبًا بين العشائر النائية، إلّا أن الشرطة التي كانت تنهض بواجبات «الشبانة القديمة» قد استطاعت أن تتغلغل عميقًا أكثر من ذي قبل في المناطق الريفية، وأن تقوم بحراسة الطرق، وتساند الموظفين الإداريين، وتساهم في أداء الخدمة الفعالة مع القوات العسكرية[358].

وهناك قوة تمّ اختيارها بصفة خاصة تتألف من راكبي الإبل[359] أو المجهزة بسيارات مدرعة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، قد تمّ تنظيمها الآن لأغراض العمل في الصحراء في منطقة الجزيرة، أي في الدليم والصحراء الجنوبية. وفي مراكز الشرطة انتقلت الدوائر المتخصصة في أمور الجريمة، والتحريات الخاصة، وطبع الأصابع، والجوازات والتدريب من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين. ولقد غدت قوة الشرطة التي كانت في سنة 1921 تقل عن ثلاثة آلاف رجل تزيد عن الثمانية آلاف رجل خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي خلال هذه المدة تمّ تخفيض عدد ضباط الشرطة البريطانيين من اثنين وعشرين ضابطًا إلى اثني عشر ضابطًا، في حين ازداد عدد الضباط العراقيين من ضابطين إلى ستين ضابطًا وحدث تقدم كبير في دوائر السجون المدنية فتطورت صناعات السجون تحت الإدارة العراقية تطورًا كبيرًا، بعد سنة 1930.

أما الحياة المدنية في العراق والتي أخذت شكلها العصري في هذه السنوات، وأبرزت ذوقها في المنظر وفي المناخ عما كانت عليه في العهد التركي، فقد أعيق تطورها بشكل محزن نتيجة الفقر. وقد أدّى هذا الأمر إلى تحديد الفعاليات التي كانت تقوم بها البلديات ودوائر الحكومة المركزية التي كان عملها مدنية بصفة رئيسة.

ومع كل ذلك، فإن الصيانة، والنظافة، وإنارة الشوارع، ومدّ أنابيب المياه فيها، وكذلك الأمانة العامة للطاقة اللتان أظهرهما موظفو البلديات، كل هذه قد أظهرت تحسنًا عميقًا بالنسبة إلى المستويات التي كانت عليها في العهد التركي.

أصبح ارتداء «السدارة» لباس الرأس العراقي المتميز، والتي أزاحت الطربوش «الفيس» التركي، أمرًا جماعيًا في المدن. كذلك تمّ اختيار الزيّ الأوروبي في الملبس الذي كان يقتصر على الطبقة العراقية الرفيعة، والأوساط الحزبية، بصفة أكثر فأكثر من لدن سكان المدن وكثيرين من رؤساء العشائر الذين كانوا يقيمون بصفة دائمة في العاصمة بغداد. كذلك أصاب التحول مدينة الموصل بالشوارع الجديدة التي شقّت فيها، وبالجسر الذي أنشئ فيها، ومشروع إسالة الماء، والمباني العامة والحدائق.

واتسعت مدينة البصرة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وذلك بالتراث الذي حققه الميناء خلال الحرب، وبالتطور الأساسي، وبالتوحيد الذي طرأ الآن على ضواحي العشار، والمعقل والمكينة[360] والتي راحت تتباهى بالجسور الحديثة والشوارع المحسنة. وكان من أفخم مستشفيات العراق موجودًا هناك وهو مستشفى «تذكار مود»[361] والأبنية السكنية والتجارية الحديثة.

* * *

أما بغداد التي كانت بلديتها تعتبر بمثابة ولاية منفصلة في الحكومة «الهيرارشية» تحت إمرة «أمين العاصمة» فقد كان في مقدورها أن تبرز الأبنية الجديدة، من أمثال «كلية آل البيت»، والبلاط الملكي، وتمثال «مود» وغيرها. وكانت بغداد تمتلك مصلحة عصرية للإطفاء، وفنادق من طراز غربي، وحوانيت كاملة، بما في ذلك بعض الحوانيت الأوروبية، وإسالة محسنة للماء، وفروع لثلاثة مصارف هي المصرف الشرقي، والمصرف العناني، والمصرف الفارسي، والعشرات من وكالات السلع الأوروبية، ونوادي بريطانية وعراقية معًا، ومستوصف بلدية، ومحكمة بلدية. ومع أن شوارع بغداد ما تزال غير مخططة وغير معبدة إلّا أنها كانت مضاءة إضاءة جيدة، وهي تزدحم بوسائط النقل الآلية، وتحاول أن توفر صيانة ونظافة وتنظيمًا أوسع.

كان تكليف امتياز الترامواي القديم الذي عقد في سنة 1912، يجري النقاش بشأنه[362]. وفي البلديات الصغيرة التي كانت مواردها ناقصة إذا ما قيست مع متطلباتها التي يجري تصورها الآن، كانت توجد دلائل على الحياة الجديدة في المشروعات الكاملة، أو التي بدئ بها، من أمثال مشاريع الإضاءة الكهربية، ونظافة الشوارع، وإنشاء الجسور وحدائق المدن، وكذلك الشيء الكثير من المشاريع الصغيرة التي كان اللغط يدور حول المباهاة بها.

ولقد عادت الإدارة البلدية إلى النمط التركي، وذلك عن طريق مجلس بلدي منتخب، ورئيس للبلدية يتمّ تعيينه، وقد تمّ ذلك بإزالة كثير من العيوب، وإلغاء الكثير من الوظائف التي لم تكن أعمالها توازي المرتبات المعينة لها.

وفي الوقت الذي أعدّت فيه الخرائط الحديثة والصحيحة للتخطيط الذي يشمل كل المدن وكثيرًا من القرى، والتي وضعت، بصفة غالبة، على أساس التصوير الجوّي المتخصص، ثبتت حقوق الملكية بصفة أفضل، وكان لها تأثيرها الحسن على المشاريع المدنية.

* * *

أصبحت الخدمات التربوية والطبية منظورة بصفة أفضل، وأظهرت تقدمًا جوهريًّا بالمقارنة مع المستويات التي كانت عليها في العهد التركي. لقد كان الجمهور يحسّ بهذه الخدمات ابتداءً من العاصمة والمدن حتى القرى، ولكن هذه الخدمات كان يعتورها العطل دوما، نتيجة نقص الأموال، والمعلمين، والمشرفين والمدربين. وكان هناك صراع في الآراء حول سياسة التعليم. فقد كان «سمث» المستشار البريطاني، يشعر بأن التعليم يجب قبل كل شيء أن يكون صحيحًا، وأن يقوم على أساس القيم الخلقية، في حين كان المعارضون لرأيه هذا، يريدون المزيد من المدارس مهما كان عدد المعلمين فيها، ومهما كان نوع المستويات، لأن هذه المدارس كانت تعتبر في نظرهم دواء لمعالجة التخلف، وإذا ما بقي جيل متأخر كان يحرض طائفة المثقفين العراقيين ضد البريطانيين، بسبب أنه لم يحدث سوى الشيء الضئيل في ميدان التعليم خلال هذه السنوات العشر، فإن الدفاع إزاء ذلك يجب أن يكون بالردّ، بأنه لا يمكن تحقيق سوى قيمة ضئيلة من وراء الأمية الجماعية التي كان يجري إنتاجها، حتى وإن توفرت الأموال، والأبنية والتجهيزات، والمعلمين، مع العلم بأن هذه الأمور لم تكن متوفرة في الواقع.

وفي الوقت ذاته كانت وزارة التربية والمعارف أوّل وزارة أصبحت الهيئة التنفذية فيها عراقية منذ سنة 19. فلقد تضاعف عدد المدارس الحكومية الابتدائية من أقل من مئة مدرسة إلى أكثر من مئتين. وبدأ المتخرجون في المدارس الثانوية القليلة في المدن الثلاث في سنة [363] 1924 وفتحت صفوف مسائية لتدريب معلمي المدارس الثانوية، وكانت هذه الصفوف هي المرحلة الأولى لكلية تدريب المعلمين فيما بعد[364].

فتحت كليات إعداد المعلمين الابتدائية في بغداد[365] للرجال، وأعدّت دور منفصلة للنساء[366]. وفي الكليات السابقة تدرب بعض الطلبة، بصفة خاصة على التعليم، في المدارس الريفية، ولكن وصل ذلك إلى مستوى وجد بأنه غير كامل في النهاية، ومع ذلك فلم يكن هناك تعليم ثانوي للبنات عدا المدارس الخاصة.

كانت المدارس الثانوية الحكومية للبنين قليلة، وأنشئت مدارس تقنية فيما عدا المرحلة الابتدائية، في كل من بغداد والموصل فحسب[367]. ثم فتحت مدرسة ثانوية أمريكية للبنين تحت إشراف الدكتور «كولن ستورت» في سنة 1921، كما فتحت مدرسة أخرى مماثلة للبنات في سنة 1925. وكانت المدرستان في بغداد[368]، وهي أحد مشاريع الكنيسة الهولندية المحددة، أما الثانية فهي من مشاريع البعثة التبشيرية الموحدة في العراق.

أما كلية آل البيت التي كرس لها الملك اهتمامه ووفرت لها وزارة الأوقاف الأموال اللازمة، فكانت تقدم دروسًا عن الفقه الإسلامي.

* * *

ولم تهمل القيمة الأثرية الهائلة التي يتميز بها العراق فقد تواصلت أعمال التنقيب عن الآثار في سنة 1، وشاركت بعد ذلك التاريخ هيئات متعلمة من البريطانيين والأمريكيين في أعمال التنقيب في كل من «أور» و«كيش» و«ترغلان» على مقربة من كركوك.

وتمّ توزيع ما عثر عليه المنقبون الألمان في خرائب بابل وأصبح المتحف العراقي الذي أنشئ في غرفة واحدة في سنة 1924، يحتل دارًا موسعة بعد سنتين من ذلك التاريخ[369]، وتمّ تشريع قانون ملائم للآثار. وكان هذا المتحف وجميع الشؤون الأثرية تدار، بناءً على طلب الملك فيصل، من قبل المس غيرترود بل والتي ظلت تحتل منصب المدير الفخري للمتحف حتى وفاتها حيث خلفها في عملها «ريجارد كوك» مفتش الأوقاف[370].

* * *

أخذت مصلحة الصحة التي كانت تحت إمرة مدير عراقي منذ سنة 1922 وبوجود الدكتور هاليتان المفتش العام فيها، تتطور تطورًا بطيئًا لكنه مصيب، فقد كانت تحتفظ بمستشفيات لها في المراكز

الرئيسة، وبمستوصفات في المدن، وبالمحاجر وخدمات الحجاج الأخرى، وبالمعاهد المتخصصة في أمراض الرمد، ومعهد الأشعة، والمعهد الباثيولوجي، والعلاجات المضادة لداء الكلب، والدورات التدريبية في ميدان الصيدلة والتمريض.

ولقد ازداد عدد الخمسة والعشرين طبيبًا عراقيًّا ولبنانيًّا الذين تمّ استخدامهم في سنة 1921 إلى أكثر من ثمانين طبيبًا في بحر عشر سنوات، وهبط عدد الأطباء البريطانيين في المدة ذاتها من أربعين طبيبًا إلى عشرين. كما هبط عدد الممرضات الإنكليزيات من أربع وعشرين ممرضة إلى إحدى عشرة ممرضة، في حين هبط عدد الموظفين الهنود التابعين للصحة من أكثر من مئتي موظف إلى أربعة موظفين فحسب، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المرضى الذين أخذوا يقبلون على المستشفيات والمستوصفات من خمسة عشر ألف وسبع مئة مريض في سنة 1921 إلى مليون وست مئة ألف مريض في سنة 1926، وكان من المؤكد أن يتضاعف هذا العدد في سنة 1950.

وكان لمؤسسة سكك حديد الحكومة العراقية خدماتها الصحية المنفصلة. كذلك استمر المستشفى اليهودي، مستشفى مير الياس، في بغداد، يعمل بصفة مستقلة. كذلك تمّ التصدي جيدًا لوافدة الكوليرا الحادة التي وقعت في سنة 1923.

وفي عالم العشائر، كان بروز شيء من الروح الجديدة فيه، يبشر بالأمل في مستقبل من السلام والاستقرار. ومع وجود الأساس الاقتصادي للاضطراب العشائري، وعدم التأكد من حقوق الأراضي، وادعاءات المتغيبين من أصحاب الأراضي، وعدم السيطرة على مياه الريّ، وانعدام الأمن، ووجود الحصص الضئيلة من الناتج بصفة غير عادلة، كل هذه القضايا بقيت من دون تغيير.

ومع أن الكثيرين من أفراد العشائر، يعتبرون حكومات الشيوخ المحلية، أو حتى الفوضى، هي النموذج، إلّا أنه كانت توجد قوي أخرى تقف إلى جانب النظام والتقدم.

فمثل هذه القوى من الشرطة، أو الأعمال التأديبية، التي اضطرت الحكومة إلى استخدامها خلال الفترة ما بين سنتي 1922 و1926، كان لها تأثير مغاير. ذلك أن العداوات القديمة العهد، كتلك التي كانت قائمة بين عانة وراوة، قد تمّ حصرها. كما تقلصت أعمال استيفاء الإتاوات، والغارات التي كانت تقوم بها عشائر شمر. وقد تحولت منطقة الجبايش في الأهوار إلى وضع أكثر سعادة بعد أن تمّت إزاحة الشخص المسيطر عليها وهو «سالم خيون»[[371]]. كذلك تمّ القضاء على الأعمال الخارجة على القانون والطاعة في مناطق عفك والسماوة، وفي كل مكان آخر، حيث أنزل العقاب على العشرات من الاعتداءات العشائرية. وكان لشق الطرق في مناطق أواسط الفرات التي تتقاطعها الأهوار، وإقامة مراكز الشرطة المشيدة تشييدًا صحيحًا، وأعمال الحراسة المنتظمة التي تقوم بها شرطة الخيالة، أو التي تستعمل السيارات المصفحة، تأثير حسن، كما أن سياسة الحكومة العشائرية بحدّ ذاتها قد طرأ عليها شيء من الاعتدال.

كان من أسباب الثورة في سنة 1920، منح السلطات التنفيذية لرؤساء العشائر طبقًا للسياسة البريطانية، ولذلك كان الموقف يتطلب بالإلحاح إيجاد طبقة عراقية تكون مدنية بصفة جوهرية، ومناهضة لتصرفات العشائر. ولغرض التغلغل داخل العشائر، وتحطيمها، وإضعافها، وتمدينها،

كانت سياسية الحكومة مشابهة لما كانت عليه في العهد العثماني، وبقيت في النطاق ذاته، وحتى رؤساء العشائر الذين انتخبوا في البرلمان، أو الذين انضموا إلى الحركات الحزبية، وحصلوا على مراكز وزارية، أصبحوا الآن يفكرون في البحث عن مصالحهم، وذلك عن طريق عمل تقوم به الحكومة بدلًا من اللجوء إلى أعمال التمرد العشائرية.

وتبين التقارير التي وضعت في سنة 1926 مدى الرضا الناتج من انخفاض الغزوات العشائرية، ورغبة أفراد العشائر بالإجراءات التي تتخذها مراكز الشرطة، وفي السيطرة الحكومية الجيدة، والاستفادة من تطبيق نظام المنازعات العشائرية[[372]].

(8)
الإنماء والتطور

إذا كان الفقر المكلكل بكاهله على الدولة، قد أعاق مشروعات الريّ الكبرى في هذه الفترة، فلن يكون هناك أمر أقل قيمة، إذا ما تمّ إيجاد مؤسسة دائمة للريّ يتألف موظفوها من الاختصاصيين، وتعتمد على أعمال المسح الواسعة، وتراقب الأوضاع، وتجمع المعلومات، وتقوم ببناء الأعمال الصغيرة ذات الفائدة المباشرة من أمثال رؤوس القنوات، والنواظم، والكري، وإعادة تصميم سدود الفيضان الحيوية، والتخطيط للمستقبل. وبدون إيجاد هذه الأمور، فإنّ الخراب والدمار اللذين شهدهما العهد التركي، لا بدّ وأن يتواصلا، سيما وأن الفيضانات الخطيرة التي حدثت في سنتي 1923 و1926 قد ألحقت الأضرار المدمرة بالضواحي المحيطة ببغداد ذاتها بما في ذلك محطة سكك الحديد ومخازن الكمارك. فإذا ما حدثت مثل هذه الفيضانات الآن فإنّها ستكون أكثر دمارًا وتخريبًا[373].

تمّ فتح قنوات عديدة من الضفة اليسرى لأواسط الفرات فوق سدة الهندية، ونعني بذلك قنوات الصقلاوية واليوسفية، وقد خصصت لها الأراضي بشكل معتنى به، وتم إصلاح سدة الهندية ذاتها وتحسينها. وكانت دائرة الريّ في ذلك الوقت تدار من قبل «أتكن» حتى سنة 1921، ومن قبل «سلر» حتى سنة 1925، ثم أودعت إلى «ج. م. ولسون» في تلك السنة ذاتها. وأخيرًا عهد بها إلى «بوري» الذي جيء به من مصر، وذلك خلال الفترة 1925 - 1928.

وفي ميدان الزراعة أنشئت دائرة للزراعة يرأسها مدير عراقي، منذ سنة 1924، وكان ج. ف. وبستر مفتشًا عامًّا لها في أعقاب السيد روجر توماس الذي يعتبر أول من عني بزراعة القطن في العراق، غير أن هذه المحاولة كانت في النهاية أقل من المتطلبات التي تتطلبها البلاد. ولم تكن قضية تسوية الأراضي قد تجاوزت النطاق المحلي بعد، وكانت تقوم على أسس واهنة، وبصفة عرضية. ولم يحدث أيّ تغيير في التخلف الزراعي المدمر. أما تجربة أنواع من الحاصلات، وتربية دود القز، واستعمال مختلف البذور التي كانت تجري في المعهد الزراعي، فلا بدّ أنها بقيت في الوقت الحاضر دون أن تترك أدنى تأثير في الطرق المطبقة في الزراعة البدائية.

ومع كل ذلك شرع ببداية لزراعة القطن بصفة علمية عقدت عليها آمال واسعة، ذلك لأن شركة زراعة القطن البريطانية قد فتحت وكالة لها، وأقامت محلجًا عصريًّا للقطن. كذلك باشر أحد الإنكليز بإنشاء مزرعة عامة ذات نطاق واسع تعتمد على أسس الأدوات الآلية، وذلك على مقربة من الموصل، لكن هذه المزرعة لم تدم طويلًا. كذلك لم تستطع «شركة ولفرا» التي استأجرت أرضًا لها على نهر ديالى، وحاولت تطبيق الطرق الزراعية العصرية، أن تتغلب على روح المحافظة المحلية فاضطرت إلى التخلي عن المشروع ذاته[374].

ولقد امتلك الملك فيصل نفسه مقاطعة زراعية مهمة على مقربة من خانقين، وأقبل على زراعتها بالأساليب المحسنة. وكانت مجموعة من العراقيين والسوريين قد وقعت على عقد امتياز، باسم

امتياز شركة أصفر، مع الحكومة العراقية في سنة [375]1924، فكان ذلك يعدّ مشروعًا طموحًا لتطوير الأراضي وتنظيم الريّ، إذ اشتمل على إنشاء حوض الحبانية وسدة الفلوجة، وإقامة سد على نهر ديالى. وأنشأت شركة أصفر المندمجة، في سنة 1925، مزرعة محدودة للقطن، ولكن من دون نجاح ملموس، وذلك بالإضافة إلى مزارع القطن في ديالى، ولكن شروط الامتياز الرئيس، سرعان ما أثارت بعد ذلك ضجة شعبية واسعة من التساؤل. فقد انفضحت السمة شبه الاحتكارية للشركة، مما عرض المشروع كله لإعادة النظر فيه مجددًا[376].

وفي الوقت ذاته أُسست منظمة حكومية لمكافحة الجراد، حسب النطاق الذي تتطلبه هذه الحشرة الفتاكة، وباستعمال كل طريقة معروفة. وقد ظهرت هذه المنظمة في القسم الشمالي من العراق، في الوقت الذي شاركت فيه الحكومة في الخطط الإقليمية التي أعدّت بصفة مشتركة في دمشق.

كان الحاصل التافه في سنة 1924، والنتائج التي نجمت عن شدة البرد والأمطار المتواصلة، من خير الوسائل التي تذكر الناس بزعزعة الزراعة. واستطاعت دائرة البيطرة الصغيرة تحت إمرة جادويك، إلى جانب عملها في مراقبة ومعالجة خيول الجيش والشرطة، وما كانت تديره من المستشفيات المدنية للحيوانات، أن تحقق ما تستطيع به السيطرة على الأمراض المزمنة والوافدة التي كانت تتعرض لها الأغنام والمواشي العراقية، وعلى الأخص طاعون المواشي الذي كان يسبب خسائر سنوية كبيرة.

كانت الطرق والمنشآت الآلية والمباني، من مسؤولية دائرة الأشغال العامة التي انتقلت مديريتها العامة من عهدة ج. م. ولسون، في سنة 1920 إلى، كلاي، في سنة 1925، وكانت الطرق ما تزال غير معبدة ومليئة بالأوحال والأتربة في هذه الفترة. غير أن العناية الثابتة قد جعلتها مفتوحة نوعًا ما. فقد ازدادت كمية مسافات الطرق والدروب المتوفرة لوسائط النقل الآلية إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من قبل، فأخذت المئات من السيارات التي تنقل المسافرين والحمولات يجري استخدامها في أيّ من هذه الطرق، وما صاحب ذلك من إنشاء حوانيت للتصليح والتجهيزات والمتعاملين فيها، تؤلف فرعًا جديد من فروع الصناعة، فضلًا عن كونه واحدًا من فروع السفر.

تمّ تدشين طريق السيارات عبر الصحراء والذي يمرّ بمدينة الرمادي والرطبة حتى دمشق في سنة 192، على يد اثنين من النيوزيلنديين، هما الأخوان (نيرن) اللذين كانت مقرات عملهما في دمشق، وكان لهذه الشركة تأثيرها المباشر في توجه الأجانب نحو العراق[377]. ذلك لأن هذه المصلحة ما لبثت في سنة 1926 أن ابتلعت الشركة الأولى المنافسة لها، وهي سورية كانت تستخدم طريق هيت -تدمر، وقد تعرضت في سنة 1925 لهجوم وحشي عليها قام به أفراد من عشائر الدليم.

أصبح فرع طريق الرطبة -دمشق الذي كانت تستخدمه شركة «نيرن» في صيف سنة 1925، غير صالح للاستعمال، بسبب الثورة التي أشعلها الدروز[378] ولذلك تحولت النقليات عن هذا الفرع، وبعد سنة من ذلك التاريخ، إلى عمان وحيفا عبر شرقي الأردن، ذلك البلد المؤلفة أراضيه من كتل بركانية يحظر السير فيها.

غدت عملية نقل البريد عبر طريق الصحراء بالسيارة من العمليات المعتادة إلى أن قضت عليها

خدمات نقل البريد جوًّا. وكانت ترتيبات البريد مع العراق، والتي تتولاها إدارة عراقية بمساعدة خبير بريطاني، قد اتسعت فأصبحت أكثر شمولًا، لأنها ضمت كل خدمات البريد الاعتيادية. كذلك أعيد تأسيس خطوط البرق، وتضاعف عدد دوائره، كما أقيمت في الرطبة، وسط الصحراء، محطة لاسلكية.

لم تكن الملاحة في نهر دجلة لتتجاوز، بصفة جوهرية، ما كانت عليه قبل سنة 1914. فلقد كان السير في النهر بطيئًا، والملاحة شاقة، في حين كانت سكك الحديد تمثل منافسة شديدة لها. كان أسطول سفن الملاحة في الفرات ودجلة والذي خططت له شركة مسبرز[379] ما يزال يمارس نقل القسم الأكبر من النقليات ببواخره الثلاث القديمة، والباخرتين الحديثتين اللتين تتحركان بالرفاسات. ولقد ازداد عدد سفن هذا الأسطول في سنة 1924، وذلك بعد الاستيلاء على سفينتين أخريين هما «قدري» و«إحسان»[380] اللتين بنيتا في سنة 1918، كذلك سفينة بغداد التي بنيت في سنة 1908 والتي كانت تملكها أصلًا، الإدارة النهرية التركية. كانت هذه السفن الثلاث تعود إلى شركة «الخضيري» التي تألفت منذ عهد بعيد، لكن ابتلعتها في سنة 1924 «شركة الفرات ودجلة».

ولقد بقيت زوارق أخرى قليلة من سفن شركة الخضيري تمارس عملها، في الوقت الذي أخذت فيه القوة الجوية البريطانية تحتفظ بسيطرتها على وسائط النقل في المياه الداخلية، وعلى رصيف ميناء البصرة، وبعدد من السفن المستعملة لنقل تجهيزاتها.

وكان ميناء البصرة الذي كان يدار من قبل العقيد «وورد» مدير الميناء التابع لوزارة المالية في الحكومة العراقية منذ سنة 1920 ما زال حتى سنة 1926 مملوكًا من قبل الحكومة البريطانية، إلى أن يتمّ تسديد رأس المال الذي أنفق عليه بأقساط، وإنشاء مؤسسة خاصة للميناء، ولقد تمّ تنظيم الميناء منذ سنة 1922 وما بعدها، باعتباره قاعدة مدعمة بصفة ذاتية أيام السلم، وتمّ تزويده بكل التسهيلات الاعتيادية اللازمة للتجارة العراقية، ولأسطول ناقلات النفط من عبادان.

وفي سنة 1923، وعن طريق قرض من شركة النفط الإنكليزية الفارسية، شرع بحفر قناة عميقة عبر جرف الفاو، الذي لم تكن تجري خلاله قبل سنة 1920 مياه مرتفعة لأية باخرة تغطس إلى أكثر من عشرين قدمًا. واستطاع هذه الاتفاق أن يوفر إيجاد قناة عمقها ثماني وعشرون قدمًا في المياه المرتفعة، وعرضها ثلاث مئة قدم وطولها أحد عشر ميلًا. ولقد بدأ العمل بحفر هذه القناة في سنة 1924 وبذلك تمّ افتتاح قناة روكا للنقل البحري وبهذه الأبعاد في سنة 1929.

كانت حالة سكك الحديد التي يديرها تينش منذ سنة 1921، مماثلة لحالة ميناء البصرة. فقد كانت سكك الحديد ملكًا للحكومة البريطانية. وأخذت السلطات العراقية بعد سنة 1923 تديرها بمساعدة عدد من الموظفين البريطانيين التنفيذيين والفنيين، وذلك تمهيدًا لشرائها وضمها إلى أملاك الحكومة[381].

أعيد العمل بسكة حديد بغداد البصرة في شهر نيسان في سنة 1921، ومن ثم مدّ الخط إلى المسيب وكربلاء. وكذلك مدّ خط آخر من المفرق إلى سدة الهندية.

وكانت الفروع التي مدّت إلى خانقين ومدينة البصرة قد كملت في الفترة بين سنتي 1921 و1924، ولكن في تلك الفترة تمّ إغلاق الفروع التي كانت ممدودة بين بغداد والكوت، وإلى جبل سنام جنوبي البصرة، ومن خانقين إلى الحدود الفارسية في كياروق (قريت).

وفي سنتي 1924 و1925 أنشئت جسور ثابتة فوق نهر الفرات ومدّ خط حديدي من خانقين عبر ديالى إلى كل من كفري وكركوك، حيث كمل بناؤه في سنة 1925 كما نقلت معظم مشاغل سكك الحديد من الشعيبة إلى الشالجية في الضواحي القريبة من بغداد في السنة ذاتها. ولقد بقي المعبر الذي ينقل الشاحنات عبر نهر دجلة في بغداد بين خطين لسكة الحديد من نطاق مترين، ونعني بهما خط بغداد - البصرة، وخط بغداد - كركوك، بقي هذا المعبر مصدرًا للتأخير والمتاعب حيث دمرت الفيضانات التي حصلت في سنة 1926 كثيرًا من ممتلكات السكك[382] غير أن إعادة فتح الطريق أمام الزوار من الفرس في سنة 1924 قد حقق موارد طيبة لإدارة السكك، وأخذ الألوف من العمال الهنود يختفون سنة بعد أخرى حيث تمّ استبدالهم بالعمال العراقيين.

كان ظهور الصناعة الحديثة بطيئًا. ولقد سبقت الإشارة إلى ظهور محالج الأقطان وصيانة وسائط النقل الآلية، ومعاونة أشكال أخرى من المشاريع. ولم يظهر أيّ من المصانع الحديثة وإن كانت مختلف الإمكانيات بشأن ذلك، قد نوقشت بصفة غالبة، ومع كل هذا فإنّ مصدرًا لمستقبل أعظم المشاريع القطر المفردة وثرواته، قد برز خلال هذه السنين، من داخل غرف المؤتمرات إلى ميدان صناعة النفط بصفة مكشوفة. كانت لجنة الحدود التركية الفارسية خلال سنتي 1913 و1914 قد خصصت لتركيا النصف الغربي من منطقة «نفطخانة» الحدودية التي تقع جنوبي خانقين والتي انتقلت إلى العراق بصفة نهائية، ولقد قبلت الحكومة التركية، التي ورثتها الحكومة العراقية، بأن هذه «المنطقة المحولة»[383] ينبغي أن تعامل وكأنها ما تزال مشمولة بالامتياز الذي منح إلى «وليم دارسي» في سنة 1901.

اختتمت المفاوضات التي دارت بين شركة النفط الفارسية ووزارة الأشغال العراقية حول هذا الموضوع في سنة 1925، ومن ثم تمّ استئنافها مرة أخرى بقصد التوصل إلى اتفاق معدل وحديث في شهر أيار سنة 1926. كان استخراج النفط قد بوشر به بصفة مبكرة في بئر منتجة ومن ثم أعقبتها آبار أخرى، حيث تقرر بأن ينقل النفط الخام في خط من الأنابيب يمتد مسافة عشرين ميلًا إلى خانقين وكان قد تقرر، وبتشجيع من الحكومة العراقية، إقامة مصفاة للنفط على نهر الوند، خارج خانقين، لكنها ما تزال ضمن الأراضي المحولة. ولقد بوشر بإنشاء تلك المصفاة في شهر حزيران من سنة 1926 ويبدو أن العراق أراد من وراء ذلك أن يضمن تجهيزاته الخاصة من النفط، نظرًا لما يتمتع به النفط من أهمية بالنسبة إلى وسائل النقل الآلية، واستخدام مضخات الريّ وربما لصناعات مقبلة أيضًا.

كان الوعد الوزيري الذي أعطي لشركة النفط التركية في 28 حزيران سنة 1914، قد أصبح خلال السنوات السبع التي تلت ذلك أمرًا مشكوكًا فيه لأول مرة، ولكن وزارة الخارجية البريطانية ما لبثت أن أكدت ذلك الوعد مؤخرًا. ولقد تعرض ذلك الوعد للتساؤل، ولكن الفرنسيين قبلوا به فيما بعد في سنة 1920، حيث استطاعوا، بموجب الاتفاق الذي توصل إليه كل من «كادمان» و«برتيلو» في «سان ريمو»، أن يرثوا حصة المصرف الألماني في الشركة والبالغة خمسًا وعشرين في المئة وأن

يساهموا في الشركة ذاتها.

نظر الأمريكيون شزرًا إلى ذلك الاتفاق، فأخذوا يطالبون بسياسة الباب المفتوح، بالنسبة إلى استثمار نفط العراق، ولكن من دون تعقيد في الوعود التي لم تتمّ المصادقة عليها بعد. ولقد أمكن التغلب على هذه الحقبة وإزالتها، عن طريق تخصيص نصف حصة شركة النفط الفارسية الإنكليزية في الشركة التركية، إلى مجموعة من الشركات الأمريكية حسب اتفاق تمّ التوصل إليه بصفة مبدئية في سنة 19، غير أن هذا الاتفاق لم يتمّ العمل به رسميًّا إلّا في سنة 1928 وعلى هذا الأساس تمّ توزيـع حصص شركة النفط التركية في شكلها النهائي على قاعدة منح نسبة خمسة في المئة، وإلى الأبد، إلى المستر «غلبنكيان» وتوزيـع الباقي من الحصص وهو 95 في المئة بين مجموعة شركات «شل» مثلًا هو الأمر بالنسبة إلى شركة النفط (الفارسية الإنكليزية) وشركة النفط الفارسية الإنكليزية باعتبارها أنها هي شركة تحريات «دارسي»، وشركة النفط الفرنسية التي أوحت الحكومة الفرنسية بإنشائها، والشركات الأمريكية التي تجمعت للغرض ذاته، تحت اسم شركة استثمار الشرق الأدنى[384] ولم تتغير هذه الحصص طيلة ثلاثين سنة بالنسبة إلى الحصص الداخلية لمجموعة الشركات الأمريكية، حيث تقلص عدد الشركات الست التي ساهمت أولًا، إلى شركتين هما شركة «ستاندرد أويل نيوجرسي» وشركة «سوكوني فاكوم»[385].

قامت شركة النفط التركية بالاتصال بالحكومة الكمالية التي خلفت الحكومة العثمانية وذلك لأوّل مرة في سنة 1924 لغرض إيجاد تنفيذ ملائم للوعد الذي أعطاه سعيد حليم. وقد استمرت المحادثات طويلًا، وكانت الحكومة العراقية هي الأخرى مفاوضًا صعبًا، ولذلك بدا بأنّ أمل الشركة في الحصول على امتياز يشمل أراضي العراق كلها، قد غدا يستحيل تحقيقه.

كانت الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها في آذار 1925 قد شملت قضية سكك حديد الموصل وبغداد برمتها. وحيث إن البرلمان العراقي لم يكن قد وجد في ذلك الوقت، فقد تمّت المصادقة على تلك الاتفاقات من قبل مجلس الوزراء والملك نفسه[386]، ولقد اشترط بأن تبدأ شركة النفط التركية، خلال وقت محدد، بالبحث عن مناطق محدودة تقوم الشركة ذاتها باستثمارها مع الالتزام بأن تدع المناطق الباقية المعدة للاستثمار للملتزمين الذين يدفعون أعلى الأثمان. وكانت العوائد القابل دفعها عن النفط المستخرج، والتي تمّ الاتفاق عليها، تبلغ أربعة شلنات ذهبية عن الطن الواحد من النفط، وأن يتمّ تعديلها مؤخرًا حسب هذه الأسس حينها يبدأ العمل الجيولوجي، أي الحفر، بطاقة وبنفقات كبيرة قبل نهاية سنة 1925.

تركز العمل لأول مرة في المواقع التي توجد فيها الترشحات المعروفة والترسبات السطحية الظاهرة في المناطق الشمالية من ولاية الموصل، حيث كرست الشركة سنة 1926 لعمليات الكشف المكثفة عن النفط هناك.

صاحب هذا العمل، شق الطرق، ومدّ أنابيب المياه، وتوفير الوقود، وإقامة المباني. وقد اشترك في هذه الأعمال خمسون بريطانيا، وألفان وخمس مئة عراقي. تمّ اختيار مواقع حفر الآبار في جبل حمرين، طوز خرماتو بجوار كركوك وعلى مقربة من القيارة على الضفة اليمنى من نهر دجلة.

الفصل السادس

في الطريق نحو الاستقلال

1/ أزمة المعاهدة العراقية الإنكليزية
2/ التقدم نحو جنيف
3/ انعكاسات عن الانتداب
4/ قضايا الأقليات في العراق
5/ الحاكمون والمحكومون
6/ المواصلات والتنمية
7/ شؤون العراق الخارجية خلال الفترة 1927- 1932

(1)
أزمة المعاهدة العراقية الإنكليزية

أظهرت السنوات الست التي أعقبت قيام الحكومة البرلمانية، وتسوية مشكلة الموصل، للمراقبين بأن هذه المدة كانت كافية لكي تحقق الآمال التي سمح سجل السنوات 1921 - 1926 بتكوينها، والتي تبرر التفاؤل بالمستقبل.

وقد بذلت جهود ناجحة في سنة 1932 لإكمال تحرر المملكة من قيود الانتداب، فأصبحت حرة، وعضوًا مساويًا في عصبة الأمم، وأخذت الرقابة الخارجية عليها تتقلص بسرعة، ومن ثم غدت مميزة بصفة أساسية.

تقلص عدد الموظفين من غير العراقيين، وتقلصت وظائفهم، ووصلت الحالة الخاصة للحكم المزدوج، كما اتّهم الحكم بذلك، إلى نهاية لها. فقد توقفت الامتيازات القضائية للأجانب بقيام محاكم، وتشريع إجراءات مساوية بين الجميع. وارتفعت شهرة العراق الدولية فعلًا، بما أصابته من سعة الانتشار، وبنتيجة النزاع حول الموصل، ذلك النزاع الذي اتسع بالمناقشات التي دارت في جنيف واختصت بقطر العراق، وبقبوله في عصبة الأمم، واستطاعته إقامة علاقات اعتيادية مع المهمين من جيرانه، تركيا وبلاد فارس، فضلًا عن زيادة اهتمامه بالعالم العربي زيادة كبيرة.

ولقد تطورت مواصلات القطر برًا وجوًا بالبلدان الأجنبية تطورًا تجاوز كل الحدود السابقة. غير أن المعضلة التي كان يمثلها وجود الأقليات الصغيرة داخل العراق، بقيت، وبصفة جوهرية، من دون حل[[387]]. ولكن هذه المعضلة قد تغيرت في صفتها، وكانت توحي بالتفاؤل الذي لم يبرره المستقبل، عن وجود أسس للأمل في إيجاد حل سلمي. وينطبق هذا الأمر نفسه على أفراد العشائر الشيعية في منطقة الفرات. فلقد أصبح واضحًا خلال هذه السنوات أن تذمر العشائر من الالتزامات التي ألزمتهم بها الحكومة، لم يكن متميزًا أو محددًا، وأن دوافع التمرد العشائري كان من نوع المناورات السياسية، وإن كانت في هذه الفترة أقل ظهورًا مما كانت عليه في السنوات التي أعقبت تلك الفترة. وفي الوقت ذاته تطورت معالجة الاضطراب العشائري في صفة بناء الطرق والجسور، وإنشاء القوات المنظمة، ووضع نواة الأعمال الإدارية الموثقة. فلقد تعاظم الجيش العراقي، وتحسن وضعه، ولو أن المشكلة المميزة فيه، وهي مشكلة التجنيد الإجباري، لم يتمّ حلها.

ولقد جرت محاولات عديدة لمعالجة قضايا الضرائب، وسك العملة النقدية الوطنية، وتمّ وضع الخطط لذلك، وتمّت تصفية قضية الديون العامة بصفة جوهرية.

وكانت مسألة تسوية الأراضي على أسس عصرية قد بوشر بها في سنة 1932، في حين حصل توسع هائل في استخدام المضخات التي عمّت كل الأرياف التي تقع على ضفاف الأنهار ولم تحل هذه المظاهر التقدمية دون تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت خلال الفترة 1 - 1931، كما أن هذه المظاهر لم توقف التقلص الثابت في تجارة المرور الفارسية. ولقد بقيت تلك

المظاهر التقدمية أضعف من أن تصحح الظواهر غير الملائمة، بل المنطوية على الخطر في الواقع، من مظاهر الحياة العامة في العراق والتي كانت قبلًا بارزة وربما قد تكون شاملة. ذلك أن الوزارات ذات الأعمار القصيرة، والمؤلفة من شخصيات متخاصمة، والأحزاب المتعفنة السريعة الزوال، والانتخابات المزورة، والبرلمانات التي لا تمثل الشعب، وتكون طيّعة للوزارة القائمة في تلك اللحظة، وذلك لأن مثل هذه البرلمانات قد انتخبت من قبل تلك الحكومة.

والحقيقة أنه كان للبرلمان العراقي في دورته الأولى، كل مظاهر الهيئة الصارمة المعقولة. فلقد استطاع أن يعالج حوالي سبعين لائحة تقريبا، وأنجز إجراءاته بمنتهي الصواب. غير أن الدورة الثانية التي افتتحت في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني سنة 1926، كانت أقل حظًّا، وذلك لأن الانقسام السياسي والشخصي فيها، قد تعاظمت حدّته. فقد كان حزب الشعب الذي أسسه ناجي السويدي في شهر آب 1924 كان نشاطه ما يزال جمًّا، ولو أنه قد أوقف نشاطه في سنة 1927 [[388]]. أما حزب الاستقلال الوطني الذي أسسه الموصلي الشهير عبد الله العمري فقد سبق له أن مات في سنة 1925 [[389]]. وكان حزب التقدم الذي أسسه عبد المحسن السعدون في سنة 1925 هو السائد في الأوساط المعتدلة حتى وفاة مؤسسه[[390]]، في حين ازدهر «حزب الشعب» الذي تزعمه ياسين الهاشمي من أواخر سنة 1925 إلى 1928.

أما الحزب الوطني الذي تزعمه جعفر أبو التمن، فقد تعرض للاضطهاد إبان مولده في سنة 1922 وما لبث أن انتعش في سنة 1926 وبقي عنيفًا حتى سنة 1933 وبالإضافة إلى حزب النهضة الذي انتعش لمدة قصيرة، لم تعدم هذه الأحزاب أية وسيلة من شأنها أن تضفي الهدوء على المسرح السياسي.

سقطت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في اليوم الأول لقيام المجلس النيابي الجديد، وذلك عندما هزم مرشح الوزارة لرئاسة مجلس النواب من المجلس ذاته[[391]] وعلى أثر ذلك تمّ استدعاء جعفر العسكري، وكان يشغل منصب وزير العراق المفوض في لندن، وأحد التقدميين، للمجيء إلى بغداد، حيث استطاع، بعد ثلاثة أسابيع، أن يؤلف في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني، وزارة ائتلافية ضمت ياسين الهاشمي للمالية، ونوري السعيد للدفاع، والأرستقراطي البصري، صالح باش أعيان للأوقاف، ومحمد أمين زكي للمواصلات والأشغال، وعبد المهدي للتربية، وعبد الحسين الجلبي للريّ والزراعة، وهي الوزارة الجديدة التي استحدثت في شهر آب 1927. ولقد تميزت هذه الوزارة بالعمل التشريعي النافع، لكنها جوبهت بشكل ثابت، بالمبدأ الفاسد للانقسامات الداخلية لدى الأحزاب، وبين رؤساء تلك الأحزاب، والوزارة التي لم يمنحوها سوى القدر الضئيل جدًّا، من الإخلاص.

اتسمت تلك السنة بثلاثة مظاهر، أوّلها، والذي لم تشر إليه الاتجاهات السياسية السابقة، أن الزعامة الطاغية التي كان يمارسها علماء الشيعة على أبناء طائفتهم، قد تناقصت تأثيراتها الفعالة بكل جلاء منذ سنة 1923، وعلى ذلك تقدم الشيعة بمطاليب للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية، لم يكن مستطاعًا تلبيتها قبلًا بسبب قلة الوظائف الحكومية.

ولقد وقع أحد الحوادث في أوائل سنة 1927 عندما نشر أحد المدرسين كتابًا وجده الشيعة غير مقبول من لدنهم، حيث بدأت سلسلة من الحوادث اشتملت على تدخل وزاري، وعلى خلافات شديدة إلى حدّ الخصومة في الأوساط العليا لوزارة المعارف[392]، وعلى هذه الشاكلة انقسم العالم السياسي في العراق وفي يوم واحد، بالفتنة الطائفية، حيث عقدت اجتماعات تبنت مطالب الشيعة في بغداد وفي المدن التي تقوم فيها المراقد المقدسة لدى الشيعة، وقد أوغلت تلك الاجتماعات في التحدث عن الاضطهاد المذهبي، يضاف إلى هذا أن «حزب النهضة» الذي لم يعش سوى فترة قصيرة في سنة 1922 قد انتعش الآن، لأنه كان يخضع للزعامة الشيعية المطلقة.

وحين عرضت الوزارة على البرلمان لائحة قانون الدفاع الوطني التي تطالب بإعلان التجنيد الإجباري تضاعف تحريض الشيعة وثوراتهم ضد الحكومة. فقد استقال مثلهم في الوزارة السيد عبد المهدي من منصبه، كذلك اتضحت مساندة الأكراد في مقاومة التهديد الذي يمثله فرض التجنيد الإجباري. تمّ استبدال السيد عبد المهدي في وزارة المعارف بالسيد أمين زكي، ومن ثم استبدال وزير الريّ والزراعة فيما بعد، بالسيد علوان الياسري، وبهذه الوسيلة استطاع رئيس الوزراء أن يضمن فض البرلمان في وقت ما، لكي ينقذ حكومته من السقوط، غير أن ذلك لم يؤدّ إلّا إلى تحويل النشاط السياسي من بغداد إلى منطقة الفرات.

وحين قام وزير المالية بجولة إلى النجف، جوبه بالمقاطعة[393] واحتاج الأمر إلى كياسة الملك وسخائه للحيلولة دون حدوث نتائج محزنة من موجة العنف التي وقعت في الكاظمية في اليوم العاشر من شهر محرم الذي يكون مليئًا بالمخاطر عادة، وكان من نتائج ذلك الحادث أن أصبح الوزيران الشيعيان في الوزارة يمثلان لعنة في نظر «حزب النهضة». كما أن هذا الحزب ما لبث أن نظم التظاهرات في كربلاء والنجف، ووجه في صحفه مقالات عنيفة، الأمر الذي حمل ياسين الهاشمي نائب رئيس الوزراء على أن يعيد الأوامر بتعطيل نشاط ذلك الحزب، وحين نوقش الإجراء الذي اتخذه الهاشمي، استقال هذا من منصبه، ليخلفه فيه، ولمدة قصيرة، رشيد عالي الكيلاني. وهكذا انتهت تلك السنة باعتصاب شديد الخطر، وبضعف بارز في كيان الحكومة، وإذ ذاك استقال جعفر العسكري في السابع من كانون الثاني 1927.

احتلت قضية التجنيد الإجباري، المرتبة الثانية من الأهمية في ذلك الوقت. ذلك أن الحاجة إلى تعزيز العراق عسكريًا كانت تدخل ضمن مطاليبه في أن يكون هو السيد الوحيد في بلاده. ترى هل كان التجنيد الإجباري هو الحل لذلك؟ لقد استشير المندوب السامي البريطاني حول الموضوع فكان جوابه في الواقع يقول: إن ذلك أمر مؤكد إذا ما رغب العراق فيه، ولكن ليس معنى ذلك أن التجنيد الإجباري يجب أن يشتمل على تعزيز من قبل القوات البريطانية التي تميل إلى مثل هذه المهمة، ولذلك جوبهت لائحة الخدمة الوطنية التي عرضت على البرلمان، بمعارضة آنية من قبل الشيعة والأكراد، تمّ وضعها مسبقًا.

أصبح موضوع التجنيد الإجباري، نتيجة نظرة الشيعة، وتخوف رجل الشارع منه، محببًا لدى الصحافة العراقية، التي وجدت في الحذر البريطاني منه، دليلًا على رغبة البريطانيين الخالصة في أن يبقى العراق بلدًا ضعيفًا لا عون له. وعلى هذا كانت الوزارات المتعاقبة في شك مما إذا كانت تستطيع

إسقاط المشروع وسط عنف الصحافة الوطنية والجيش ذاته، أو أن تصرّ على إمرار المشروع إلى درجة يمكن معها حدوث انفجار بسببه لدى الشيعة والأكراد. وطبقًا لمعاهدة سنة 1926 كان ينبغي أن يعاد النظر في شهر كانون الثاني سنة 1928، في موضوع عضوية العراق في عصبة الأمم، ومن ثم يتكرر ذلك أربع مرات كل سنة بعد ذلك التاريخ.

أعلمت الحكومة البريطانية حكومة العراق في شهر تموز سنة 1927 بأنها سوف تأخذ بنظر الاهتمام، التوصية التي طرحت لكي ينال العراق هذه العضوية في سنة 1932، وليس في سنة 1928، ولذلك فإن هذ الأمر الذي جاء مخيبًا لآمال الساسة العراقيين، لم يوقف المحاولات التي كانت تبذل للحصول على وضع موقت أفضل حيث عقدت المحادثات بشأن ذلك في أواخر سنة 1927 ولقد شارك الملك، ورئيس الوزراء، والمندوب السامي في هذه المحادثات إضافة إلى الناطقين بلسان وزارة المستعمرات البريطانية. وبعد أن وصل الوضع إلى ما يقرب من الأزمة، تمّت الموافقة على شروط دخول العراق في عصبة الأمم، وإذ ذاك وقّع كل من جعفر العسكري والمستر أورمسبي غور في اليوم الرابع عشر من كانون الأول على معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا، وكانت شرعية هذه المعاهدة تخضع لمصادقة مجلس عصبة الأمم عليها، بالإضافة إلى مصادقة البرلمان العراقي أيضا، كما كانت تعتمد في الوقت ذاته على تعديل الاتفاقات العسكرية والمالية بين العراق وبريطانيا.

دلّت المعاهدة الجديدة على تقدم محقق لكنه غير واسع، فقد اعترفت بأن معاهدتي سنتي 1922 و1926، كانتا قد عقدتا على نطاق طغت عليه الحوادث، ولا سيما التقدم الذي حققه العراق. كما أن المعاهدة قد عاملت العراق صراحة بأنه دولة مستقلة ذات سيادة، واعتبرت التزاماته الداخلية والدولية على هذا الأساس، وطبقًا لبنودها فقد تعهدت الحكومة البريطانية بأن تساند ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في سنة 1932، على شرط أن يمضي التقدم الذي أحرزه العراق، قدمًا وبصفة جيدة خلال تلك الفترة، ونتيجة لهذا الشرط قوبلت مسودة المعاهدة بترحاب بارد من لدن كل العناصر السياسية تقريبًا في العراق.

ومع كل ذلك كانت هذه المعاهدة تؤلف جزءًا من التراث الذي نهضت به الوزارة التي ألّفها عبد المحسن السعدون خلفًا لوزارة جعفر العسكري في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني سنة 19، تلك الوزارة التي ضمت وزيرين من الشيعة، ووزيرًا مسيحيًّا، وهيئة من السياسيين المحنكين. فقد اختير المحافظ السابق المعتدل والمجرب السيد عبد العزيز القصاب وزيرًا للداخلية، وحكمت سليمان للعدل، ورجل المال والاقتصادي المسيحي يوسف غنيمة للمالية، والصيرفي النجفي محسن شلاش للأشغال والمواصلات، والحلي الذكي المجرب سلمان البراك للريّ والزراعة، والأخ الأصغر التقدمي والذكي لناجي السويدي، ونعني به توفيق السويدي، لوزارة التربية، والقومي المناضل أحمد الشيخ داود للأوقاف.

غير أن التآلف السابق لم يلبث أن تمزق الآن، حيث دعا رئيس الوزراء إلى إجراء انتخابات عامة. وكانت مفاوضاته الماهرة مع حزب «التقدم» وما يتمتع به من سلطة تنفيذية للتأثير في اختيار الناخبين، قد ضمنت له أغلبية ستة وستين مقعدًا من مجموع ثمانية وثمانين مقعدًا وذلك في أعقاب انتخابات جرت بكل هدوء.

ضم مجلس النواب الجديد ستة وعشرين نائبًا من الشيعة وستة عشر نائبًا من الأكراد. وفي وجه الكياسة التي قوبلت بها مسألة التجنيد الإجباري، كان نفور المعارضة أقوى مما قد أشارت إليه قلة من المتحدثين باسم هذه المعارضة في البرلمان، ولذلك فإنّ العنف الذي أظهرته الأحزاب في صحافتها التي راحت تهاجم البريطانيين والمعاهدة بحرارة، لم يدع أيّ مجال للتقدم بشأن القضايا المتنازع عليها[394].

أدخلت تعديلات على الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة، تمّ البحث فيها طويلًا بين الوزراء والمندوب السامي، ولكن دون التوصل إلى اتفاق في ذلك. فلقد كانت مطاليب العراق تتلخص في أن يظفر بالسيطرة التامة المباشرة على قواته الدفاعية، وفي إلغاء الشرط الذي يضع القوات البريطانية والقوات العراقية المشتركة تحت إمرة القيادة البريطانية، وكذلك إلغاء الإعفاءات الكمركية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية.

ولكن كل هذه المطاليب لم تكن مقبولة من لدن البريطانيين، ومن دون اتفاق على هذه الأمور، لا يمكن أن تعقد أية معاهدة. تمّ التخلص مؤقتا من موضوع التجنيد الإجباري تجاه الانتقادات المرة التي وجهتها المعارضة، ولذلك تمّ طرحه من المنهاج التقدمي الذي وضعته الوزارة. وفي الوقت ذاته تحسنت المواقف بين السنة والشيعة، وذلك بفضل الجهود التي بذلها العقلاء من كلا الطرفين. ذلك أن «حزب النهضة» خسر التأييد الذي كان يلقاه من الشيعة، وبدلًا من ذلك توجهت العواطف السياسية، في صفة مشتركة، ضد البريطانيين الذين كانوا يتهمون على الدوام بأنهم هم الذين يحولون دون ذلك التحسن في المواقف[395].

كانت سنة 1928 من أسوأ مراحل «الوضع الشاذ»[396] تلك العبارة المحببة لدى الصحفيين والفكاهيين من العراقيين، والتي كانت موضوعًا للقدح والتعزير.

كانت الصفة الخاصة للوضع، هي أن الاستقلال كان يخضع للانتداب، وكانت المسؤولية الوزارية تخضع للرقابة الاستشارية، وتصاعد الأماني بشأن القوة العسكرية العراقية وإن كانت لائحة التجنيد الإجباري قد حظرت، وأن يدار ميناء البصرة وسكك الحديد من قبل العراقيين أنفسهم. غير أن ملكية مؤسسات أخرى ما تزال خارج نطاق إدارة العراقيين وما رافق ذلك من امتيازات ممنوحة للأجانب المقيمين في العراق لم ينل العراقيون مثلها خارج بلادهم.

وبصفة عامة كان الغموض يخيم على الجوّ، وكانت المخاوف تحيط بالمجتمع المراهق، وقد نفد صبر الحكومة للتخلص من السيطرة الأجنبية، في الوقت الذي لم يعد فيه الساسة يثقون تمامًا بالتلطف وبالنصيحة التي كانت تزجى إليهم، إضافة إلى سوء الفهم المتواصل. كان عبد المحسن السعدون يشعر بالمعاكسة له من قبل البريطانيين والمعارضة على حدّ سواء. ولذلك قدم استقالة كومته في شهر كانون الثاني سنة [397]1929 وإذ بقي السعدون رئيسًا لحكومة مؤقتة إلى أن تمّ التغلب عليه، فقد ادّعى بأن حزبه لن يساند أية حكومة لن تصرّ على إجراء التعديلات الأساسية في الاتفاقين.

تألفت الوزارة التي خلفت الوزارة السعدونية في شهر نيسان من تلك السنة برئاسة توفيق السويدي،

وكانت تنتمي بصفة كلية إلى حزب التقدم، لكنها لم تستطع إجراء سوى القليل من المحاولات، ذلك لأن وزراء الداخلية، والمالية، والأشغال، والريّ، أي كل من عبد العزيز القصاب، ويوسف غنيمة، ومحسن شلاش وسلمان البراك بقوا في وزاراتهم هذه، في حين تولى داود الحيدري ابن إبراهيم أفندي ذلك الشيخ الجليل، منصب وزارة العدل، وتولى خالد سليمان شقيق حكمت سليمان، منصب وزير التربية، وأمين زكي وزارة الدفاع.

كانت وزارة الأوقاف قد ألغيت وحولت إلى دائرة تخضع لإشراف رئيس الوزراء. وإذ حان الآن موعد استبدال أو إعادة اختيار نصف أعضاء مجلس الأعيان، قد تمّ تحقيق ذلك وفقًا لإرادة ملكية صدرت في هذا الشأن. غير أن الحوادث الملحة كانت تصرّ على حل أزمة المعاهدة.

كان استبدال السير هنري دوبس، الرجل القدير والصديق المخلص للعراق، بالسير غلبرت كلايتون الذي سبق له أن مثل المصالح العراقية في الجزيرة العربية، ونال مركزًا عاليًا من الاحترام لدى العرب، والذي كان يظن (وربما كان ذلك خطأ) بأنه سوف يسلك طريقًا مواليًا جدًّا للعراق، في الوقت ذاته الذي كرر فيه النصيحة ذاتها التي قدمها سلفه إلى الحكومة البريطانية بأن تختار سياسة تحررية [398].

كان وصول حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا لأول مرة[399]، والتصريحات التي أدلت بها حكومة العمال بصفة مبكرة عن السياسة البريطانية إزاء مصر، كل ذلك، قد أثار المزيد من الاهتمام والآمال التي لا مبرر لها في بغداد. وقد تضاعفت هذه الأحاسيس عندما أنبئت الحكومة العراقية، جوابًا على طلبها، بأن الأحكام المحددة لمسودة معاهدة سنة 1927 لم تعد قائمة، وأن الحكومة البريطانية قررت أن تساند ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم من دون أية شروط، وذلك في سنة 1932، وأن من المبهج في الوقت ذاته، أن يتمّ تنظيم العلاقة البريطانية العراقية المقبلة، عن طريق معاهدة جديدة يجري إعدادها فيما بعد. وقد تمّ إعلام مجلس عصبة الأمم طبقًا لذلك.

(2)

التقدم نحو جنيف

على أن مسري إعداد المعاهدة والتي ظهر بأن المصاعب الرئيسة إنما نبعت منها الآن. قد اعترضته الحوادث المؤسية. ذلك لأن وفاة جلبرت كلايتون المفاجئة في اليوم الحادي عشر من شهر أيلول في بغداد قد أحدثت أسفًا عظيمًا، أعقبته فترة خلوّ استمرت ثلاثة أشهر في منصب المندوب السامي، إلى أن خلفه السير فرنسيس همفريز، من رجال الخدمة السياسية في الهند. والذي شغل مؤخرًا منصب وزير بريطانيا المفوض في كابل. وفي الوقت ذاته سقطت وزارة توفيق السويدي في شهر آب. وتألفت وزارة جديدة برئاسة عبد المحسن السعدون، ولقد تألفت هذه الوزارة من الأعضاء الأقوياء في حزب التقدم ومن عناصر غير حزبية ضمت ناجي السويدي الذي تولى وزارة الداخلية، ونوري السعيد للدفاع، وأمين زكي للأشغال والمواصلات، وناجي شوكت رجل الإدارة القدير والمحامي السياسي من أسرة جيدة، لوزارة العدل، وعبد العزيز القصاب للريّ والزراعة وعبد الحسين الجلبي للتربية، وياسين الهاشمي زعيم حزب الشعب للمالية.

غير أن رئيس الوزراء. ما لبث أن أصبح معرضًا للضغط، فراح يعاني نكران الجميل، وخيبة الأمل[400] ذلك لأن مشكلة التجنيد الإجباري غدت مثارًا للخصومة الحادة، وكانت المفاوضات بشأن المعاهدة التي صحت النية على المبادرة بها في المرحلة التالية، مربكة جدًّا، كذلك زاد الحذر البريطاني في الوقت ذاته من إرباك وضع السعدون وما رافقه من نفاد الصبر لدى العراقيين. وعلى غير انتظار وبمزيد من الأسف العام، أقدم عبد المحسن السعدون على الانتحار في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة 1929، وبذلك خسر به العراق، زعيمًا وأرستقراطيًّا صحيحًا ذا خلق ومواهب سامية[401].

وبعد انتحاره، وقبل وصول السير فرنسيس همفريز بثلاثة أسابيع، تألفت وزارة من تركيب مماثل وثيق، وبإضافة السيد خالد سليمان. تولى رئاسة هذه الوزارة السيد ناجي السويدي، ولقد كرس هذا القومي المتلهف أولى طاقاته لنقل السلطات التنفيذية الباقية في الحكومة إلى أيدي العراقيين، وذلك لأن وضع البلاد الجديد، إذا ما تحقق فإنّه يتطلب مثل هذا الأمر.

أخذ الملك والرأي العام، والصحافة كلهم يتطلعون إلى سيطرة الموظفين العراقيين المباشرة على كل شيء، ومن الإصرار المعاكس الذي أظهره المندوب السامي البريطاني في التباطؤ في إصدار الأوامر بتحويل الواجبات، برز الإحساس المؤلم بصفة محزنة بشأن «الوضع الشاذ».

حصل شيء من التقدم حقًّا، حيث تمّ خفض عدد الموظفين البريطانيين، وذلك عن طريق رفض التخصصات المحددة لهم في الميزانية في بعض الأوقات وعن طريق بعض الأنظمة الجديدة التي كان يقترح تغييرها عدة مرات في كل وزارة، غير أن ارتداد الأحزاب عن المساندة، والأزمة الاقتصادية المقبلة، وانعدام التقدم المباشر للمعاهدة، والذي كان يعزى دومًا إلى العقبات التي يضعها

البريطانيون، مما كان موضوع تظاهرات صاخبة قام بها الطلاب في الشوارع، كل هذه العوامل قد أدّت إلى استقالة وزارة ناجي السويدي بعد مرور محض أربعة أشهر على تأليفها[402].

تألفت الوزارة التي أعقبت وزارة ناجي السويدي في يوم 23 آذار 1930 ورأسها نوري السعيد الذي كان يتمتع بثقة كلا الحزبين[403]. وقد ضمت هذه الوزارة جميل المدفعي بطل معركة تلعفر، ذلك الحادث الذي وقع في سنة 1920، وأصبح الآن يعتبر من الإداريين البارعين المجربين، ولذلك اختير وزيرًا للداخلية، وعلي جودت للمالية، وجعفر العسكري للدفاع، وجميل الراوي وهو من كبار الموظفين ومن طراز جيد وعائلة جيدة، للمواصلات والأشغال، وجمال بابان المحامي الذي يدعي بأنه من أصل كردي، وله الحق في أن يحمل اسم بابان الشهير[404] وعبد الحسين الجلبي الذي تولى وزارة التربية مرة أخرى.

قامت هذه الوزارة بمحاولة مباشرة لعقد المعاهدة. وبعد مرور أربعة أشهر من المفاوضات من شهر نيسان حتى شهر حزيران، كانت تلك المدة كافية للتوصل إلى اتفاق، حيث تمّ التوقيع على نص معاهدة في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة 1930[405]. كانت معاهدة سنة 1930 بالملاحق التي أرفقت بها وبالرسائل التي تبودلت بشأنها، تعتبر واحدة من معاهدات التحالف الوثيقة بين أمم صديقة. فقد حققت الوعد بالمساعدة المشتركة أيام الحرب، والالتزام بالمشاورات الوثيقة، لكنها ما خلا هذه الأمور المحددة، تركت أمور الدفاع عن العراق من شؤونه الخاصة به.

ولقد تمّ إفهام العراق بمدى اهتمام بريطانيا «بالمواصلات الجوهرية عبر بلاده» والسماح لبريطانيا باحتلال قاعدتين جويتين من قبل قوات يتمّ الاتفاق على مدى قوتها، تكون إحداهما قرب البصرة، والأخرى في غربي الفرات، هما فعلًا قاعدتا «الشعيبة» و«الحبانية»، وأن تتمّ حراسة هاتين القاعدتين من قبل القوات العراقية وعلى نفقة البريطانيين[406]. وكان إشغال هاتين القاعدتين يبدأ خلال خمس سنوات من التوقيع على المعاهدة، وإلى أن يأتي ذلك الوقت، يتمّ إخلاء المعسكرات والمطارات الجوية في «الهنيدي» و«الموصل»[407]. ولم يكن وجود هذه القوات يؤلف احتلالًا في أية حالة وأنه لن يخلّ بحقوق سيادة العراق وأن يتمّ تزويد هذه القوات الأخيرة بالأسلحة وبالمهمات والتدريب من قبل بريطانيا، وتستطيع القوات البريطانية زمن الحرب أن تتمتع بكل التسهيلات والمساعدات التي تمنحها دولة العراق، وأن تتحرك بصفة حرة في الجوّ، وفي البحر وفي البر. وأن يكون الممثل البريطاني في بغداد من درجة سفير، وأن يتمتع بالتفوق والسيادة على الدبلوماسيين الآخرين. وهكذا استطاعت هذه المعاهدة أن تعيش لمدة خمس وعشرين سنة[408].

تمّ وضع ترتيب اتفاق مالي اشترطته المعاهدة وذلك مقابل تنازل بريطانيا عن المعسكرات والمطارات التي تخليها القوات البريطانية داخل العراق خلال خمس سنوات، وكذلك نقل ملكية سكك الحديد إلى العراق، لكي تتحول إلى مؤسسة، إضافة إلى ميناء البصرة الذي سيتحول إلى وحدة للميناء وأن يكون الموظفون الأجانب الذين تحتاج إليهم الحكومة العراقية من البريطانيين، وأن تظل أوضاع أولئك الذين سبقت لهم الخدمة في العراق، من دون أدنى مساس بها.

وحتى قبل أن يبلغ أمر تعديل المعاهدة، مرحلته النهائية، جرت مفاوضات سارت قدمًا بقصد استبدال الاتفاق القضائي الذي تمّ الاتفاق عليه في سنة 1924 والذي كان يضم بقية باقية من نظام الإخضاع الذي كان ساريًا في العهد التركي، ولم يعد يتفق ومستقبل العراق، وبمبادرة من نوري السعيد والمندوب السامي البريطاني، تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق الجديد في اليوم ذاته الذي صودق فيه على المعاهدة والتوقيع عليه في اليوم الرابع من شهر آذار سنة 1931. وقد اشترط الاتفاق المذكور، توحيد النظام العدلي وأن يطبق هذا النظام على العراقيين والأجانب على حدّ سواء. ولتيسير تحقيق هذا الغرض تقرر استخدام بعض المحامين البريطانيين حدّد عددهم مؤخرًا بتسعة أشخاص، ولفترة محدودة في المحاكم وفي وزارة العدل.

أجريت تغييرات محققة في القانون الجنائي، وفي قواعد الإثبات وذلك قبل أن يتمّ تنفيذ ذلك الاتفاق، وإذ تمّ إيصال هذا الاتفاق إلى مجلس عصبة الأمم فقد جرت المصادقة عليه على شرط أن تكون جميع السلطات المتعاقدة قبلًا، راضية بالوضع الجديد لرعاياها في العراق، وفقًا لهذا الاتفاق، ولقد قبلت الأطراف المعنية بذلك الشرط دون استثناء خلال أشهر قلائل ذلك القبول الذي جعل وضع العراق الجديد مقبولًا لدى الأمم الأخرى.

وحتى بعد أن صحب ذلك، تفاهم مع المندوب السامي لتقليص عدد الموظفين البريطانيين على الفور، حيث جرى في الواقع تقليص عدد العاملين منهم في دائرة التفتيش الإداري، وتمّ استدعاء عدد كبير منهم إلى بغداد، فإن المعاهدة قد قوبلت من دون حماسة في العراق ولغرض المعارضة تمّ انتقادها بشدة من قبل الكثير من المتحدثين في بريطانيا. غير أن الأقليات قد أخذت تشعر بالخوف كما سوف يظهر ذلك مؤخرًا في الوقت ذاته الذي استاء منها الساسة القوميون المتطرفون لأنهم اعتبروا بقاء تلك الامتيازات البريطانية استمرارًا للعبودية.

قرر رئيس الوزراء إجراء انتخابات عامة لتعزيز وضع وزارته، ولكي يقرر موقف الأمة، ولو بصفة ظاهرة على الأقل. لم يكن الحزب الوطني مقتنعًا بمحاولة مقاطعة الانتخابات، وبأقصى النشاط الذي أظهرته المقالات التي نشرتها صحافته، وبالمنشورات اليدوية والشفهية التي لم تتردد في إثارة جماعة المجتهدين من الشيعة وتحريكهم لاستنكار المعاهدة الجديدة، ومع كل ذلك فإنّ هؤلاء المجتهدين لم يكونوا ميالين في الحال إلى التدخل في الأمر، عدا ما حدث بصفة جزئية في سامراء، ولذلك جرت الانتخابات في جوّ سلمي في المناطق التي أجريت فيها، وفي السليمانية وحدها وقعت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة نجمت عنها إراقة الدماء ووفاة زهاء عشرة أنفار.

عرفت كل نتائج الانتخابات في نهاية شهر تشرين الأول سنة 1930 فأظهرت نصرًا ساحقًا لحزب الحكومة. أما مصادقة البرلمان الذي اجتمع في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني على المعاهدة، فلم تحل دونها حملة الاستنكارات العنيفة التي أظهرها المتطرفون من الوطنيين، فلقد كان التصويت لصالح المعاهدة بنسبة 69 صوتًا مقابل ثلاثة عشر صوتًا في مجلس النواب، وأحد عشر صوتًا مقابل خمسة أصوات في مجلس الأعيان[409].

ولكن بقي الشيء الكثير الذي ينبغي عمله في بغداد وفي جنيف معًا. ظل البرلمان منشغلًا بسن

التشريعات، وتهدئة الأوضاع السياسية من منتصف صيف 1931 وكانت المعارضة ضد حكومة نوري السعيد قد تجمعت آنذاك في صفة أشد صلابة مما كان يظهره الحزب الوطني المنعزل، والذي لم يستطع، بفضل وجود الموظفين الإداريين في المحافظات، أن يلعب سوي دور ضئيل في الانتخابات[410].

كان الزعماء السياسيون المعادون لنوري السعيد وأولئك الذين لهم تحفظاتهم على المعاهدة من أمثال ياسين الهاشمي، وعلي جودت الذي استقال من الوزارة في شهر أيلول، وخلفه في منصبه رستم حيدر مرشحًا عن البلاط، قد ألّفوا من كل من الحزب الوطني، وحزب الشعب، ومن عناصر تحمل التفكير ذاته، ما عرف باسم حزب الإخاء الوطني[411].

وفي اجتماع الافتتاح الذي عقد في شهر آذار سنة 1931. أوضح الحزب أن من أهدافه حل البرلمان الذي لم يكن يمثل الشعب، وتأليف حكومة جديدة تتعهد بأن تأخذ بنظر الاعتبار «علاقات العراق الخارجية». ولقد لمع عدد من أعضاء الحزب بفكرة ملائمة لاستقالتهم من مقاعدهم في مجلس النواب، وقرر الجميع أن يواصلوا حملتهم عن طريق الصحافة، وفي أنحاء البلاد، وكان نوري السعيد هو الآخر قد سبق له أن ألّف من النواب المؤيدين له «حزب العهد» وراح يتطلع إلى أيام «العهد» العظيمة الماضية، وتنفيذ منهاج المعاهدة.

من بين أولى الأعمال التي أقدم عليها حزب الإخاء الوطني في أوائل شهر تموز، تنظيم سلسلة من الإضرابات لم تكن لها سابقة مماثلة في مدن العراق[412] بالنظر إلى توقيتها المركز، وصداها الواسع. وكان لهذه الإضرابات هدفها وهو إرباك الحكومة. ذلك أن المنظمات الحرفية في الأسواق قد تولاها الخوف، وأصابها الفزع الغامر، نتيجة الفقرة التي أدخلت حديثًا في قانون الرسوم البلدية، تلك الفترة التي يمكن تفسيرها بأنها كانت غير ملائمة لتلك المنظمات. غير أن سوء التفاهم هذا والذي عالجته الحكومة بيسر، كان قد شجع الإصرار على الإضراب حتى أواخر شهر تموز، وبعد محاولات بذلت لمدّ الإضراب إلى شمالي العراق، وبعد أن أدّت القلائل التي وقعت في البصرة، وفي مدن الفرات الأوسط إلى اصطدامات دموية، وإلى تدخل قوات الشرطة، أمكن آنذاك القضاء على أعمال التحريض والإثارة.

ويبدو أن حصاد كل ذلك كان يتمثل في بروز طراز جديد ومخلص من السياسات العراقية. فلقد نجح الإخائيون في هذا المسعى، وقد دفعهم ذلك النجاح إلى التقدم ثانية (كما قال ذلك أعداؤهم عنهم) إلى خطوة أخرى تثير الاضطراب المحفوف بالمخاطر، وتزيد من توتر العلاقات بين الأكراد والعرب، وبين الأثوريين والأكراد.

والحقيقة أن موقف الأقليات إزاء مستقبل تحرر العراق، وزوال السيطرة البريطانية عنه، كان أكثر إشغالًا لبال الحكومة العراقية، والحكومة البريطانية، وعصبة الأمم ذاتها، وبصفة خطيرة، ذلك لأن اهتمام عصبة الأمم قد تركز حول هذه القضايا أو المظاهر من حياة العراق.

ولقد فعلت الحكومة أفضل ما تستطيعه للتأكيد في هذا الشأن سواء بالجولات المتكررة التي قام بها

الملك في المناطق الكردية، وبالتشريع الذي نص على استعمال اللغة الكردية، وعن طريق الوعد بالوفاء بكل التعهدات التي قطعت في الماضي، وبأمثال هذه التلميحات العملية عن حسن النية وبإجراء تعديلات طفيفة في الوزارة، وفقدان جميل المدفعي منصبه في رئاسة مجلس النواب وإضافة الدكتور عبد الله الدملوجي وزيرًا للخارجية وإعادة تشكيل الوزارة في شهر تشرين الأول[413] استطاعت وزارة نوري السعيد أن تصون كيانها، على الرغم من المكائد والهجمات التي وجهها الإخائيون ضدها منذ تشكيلها في شهر آذار 1930 حتى شهر تشرين الثاني 1932.

ألّف نوري السعيد وزارته الثانية في اليوم التاسع عشر من تشرين الأول 1931، فتولى ناجي شوكت وزارة الداخلية، ورستم حيدر وزارة المالية، وجمال بابان وزارة العدل، وجعفر العسكري وزارة الخارجية وأمين زكي وزارة الأشغال والمواصلات، وعبد الحسين الجلبي وزارة المعارف. لم يعد يسمع الآن سوى الشيء الضئيل عن التنافر الطائفي ما خلا بعض المخالفات الضئيلة للأنظمة بصفة ضمنية. كذلك لم يعد يذكر أيّ شيء عن التهديدات بإعلان التجنيد الإجباري، أو الأمل في ذلك بعد أن استطاعت وزارة نوري السعيد أن تؤجل صدوره بضرب من الحكمة إلى أن يزول الالتزام بالإصغاء إلى ما يقوله المندوبون الساميون البريطانيون.

فقد كان الاهتمام الكبير في ذلك الوقت منصبًّا بشكل واضح على قبول العراق في عصبة الأمم والذي حددت له سنة 1932.

كانت نية الحكومة البريطانية تنطوي على أن تتقدم بهذه التوصية إلى عصبة الأمم في شهر أيلول سنة 19، وأن تثير فيما بعد، قضايا الإجراءات التي لم تكن موجودًا قبلًا، كانت اللجنة الدائمة للانتداب على العراق تقدم ابتداء من سنة 1921، تقاريرها السنوية إلى عصبة الأمم مصحوبة بإيضاحات شفهية، ولم يتراخَ اهتمام تلك التقارير بالشؤون العراقية والوصاية البريطانية أبدًا، ولقد أوردت اللجنة في تقريرها لسنة 1929 إشارات عن مدى استعداد العراق للتحرر أو عدمه، ثم راحت تسأل الممثل البريطاني المعتمد في جنيف بصفة وثيقة عن مدى ذلك الاستعداد، كما أنها تقبلت بسرور التقارير الخاصة عن تقدم العراق منذ سنة 1922 حتى سنة 1930.

ولقد طلب مجلس عصبة الأمم في حزيران 1930 إلى اللجنة الدائمة بأن تصوغ له الأوضاع التي تمّ إنجازها في البلد الخاضع للانتداب والذي تقدم بالطلب للحصول على التحرر. وفي المناقشات التي أعقبت ذلك واستمرت طيلة سنتين أخذ قسم من الناطقين الإنكليز في جنيف يؤكد تقدم العراق، لكي يوضح النواقص الملحوظة، ولكي يتخذ إزاء المستقبل، موقف التفاؤل الذي كان يعكس الرغبة الخالصة (سواء صدق ساسة بغداد بها، أم لم يصدقوا) للتخلص بصفة نهائية من مسؤوليات الانتداب. كذلك لم يتأكد بعد لدى الحكومة البريطانية، بأن رفض مجلس العصبة لقبول العراق عضوًا فيه، يمكن أن يوصف بشكل ثابت من لدن العراق، بأنه من المؤامرات البريطانية المعاكسة.

كانت الطلبات العديدة التي قدمتها الأقليات العراقية إلى مجلس العصبة في جنيف، قد وفرت ميدانًا أكثر جلاء للتساؤل عن ادّعاءات العراقيين في الطلبات الملحة كثيرًا، عن مصير الأكراد والأثوريين بعد انسحاب بريطانيا من العراق. ويبدو أن سياسة العراق حول هذه القضايا كانت في ذلك الوقت

سياسة صائبة في الواقع ومعقولة أيضًا، وأن المندوب السامي البريطاني، إذا ما تمّ استجوابه حول الموضوع، يستطيع أن يحدد الخطوات الملائمة التي اتخذت قبلًا وأن يتوقع استمرار تلك الخطوات وأن يتمّ تقبل المسؤولية الأدبية (تمييزًا عن عمل عصبة الأمم) في هذا الميدان، إذا ما برهن العراق قبل كل شيء على جدارته بالتحرر. وطبقًا لذلك كتبت لجنة الانتداب إلى مجلس عصبة الأمم في شهر حزيران سنة 1931 تقول بأن الظروف المواتية لتحرر العراق يبدو مستطاعًا إنجازها وذلك بقيام حكومة مستقرة قادرة على الدفاع بصفة ذاتية وضمان الأمن الجيد، والمالية الوطيدة، والقضاء المحترم والإدارة التي لا تباري.

ولكن ينبغي إعطاء بعض الضمانات من قبل الأمة المحررة، وهذه الضمانات تخص حقوق الأقليات والأجانب وحرية التفكير، والدين والوفاء بالالتزامات المالية التي فرضها الانتداب، وحماية الأموال الأجنبية التي تمّ الحصول عليها قبلًا، وملاحظة المواثيق الدولية وحسن معاملة الأمة العراقية لكل الدول الأعضاء في عصبة الأمم.

كانت مسودة البيان الخاص بقبول العراق في عصبة الأمم، والذي اشتمل على كل هذه الضمانات، قد تمّ إعداده في الوقت اللازم له في جنيف وسلم إلى الحكومة العراقية حيث ناقشه برلمانها وصادق عليه بترحاب مدهش في جلسته التي عقدها خلال 1931 - 1932[414].

وإذ اكتفى مجلس عصبة الأمم بهذه الأحكام والإجراءات مهما كان نوع الشكوك المعروفة ضمنًا، فقد أعرب هذا المجلس في اليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1932 عن استعداده لإنهاء الانتداب على العراق حالما يتمّ تسلم البيان العراقي. وكان هذا البيان الذي أودع في جنيف خلال صيف 1930 يلزم العراق على الفور بأن يصحح ويعالج كل المشاكل التي تخص الجنسيات، والأقليات والأديان، واللغات معالجة حرة، وأن يشتمل البيان على سلسلة من الالتزامات المحددة يتعهد بها العراق تجاه عصبة الأمم. ولم تلبث لجنة الانتدابات أن قبلت بهذه التأكيدات في تشرين الأول سنة 1932 وفي مقابل ذلك قبلت الجمعية العامة لعصبة الأمم بها وإن كانت ما تزال تميل كما هو الواقع إلى إبداء قلقها نيابة عن الأثوريين، مع أن الأمر لا يحتاج إلى وضع صيغ أخرى.

لقد طلب الآن إلى الأمم التي استفادت قبلًا من استسلام الدولة العثمانية والتي قبلت في سنة 1930 بالاتفاق القضائي العراقي البريطاني، لأنه يضمن رعاياها خلال تطبيق ذلك الاتفاق بأن تتخلى عن تلك الحقوق فيما بعد بصفة دائمة، فوافقت على هذا الطلب. ونظرًا لاستمرار الضغط من جانب بريطانيا، ونفاد صبر العراق بصفة واضحة، فلم تكن هنالك أية معارضة يمكن مواجهتها. وعلى هذا الأساس وافقت الجمعية العامة لعصبة الأمم، والتي كانت تضم اثنتين وخمسين دولة، بالتصويت الكامل في اليوم الثاني من شهر تشرين سنة 1932 على عضوية العراق في عصبة الأمم.

ولقد دللت خطب الترحيب والتقدير، على وجود مناسبة من الودّ الواسع، وشيء من الأهمية التاريخية، فقد تكلم نوري السعيد باسم العراق، إلى الممثل البريطاني، السر جون سيمون، عن الامتنان الخالص الملزم، تجاه الشعب البريطاني، ذلك الامتنان الذي كان في الواقع، يشعر به هو وملكه وعدد من أكثر العراقيين مسؤولية وله ما يسببه[415].

(3)
انعكاسات عن الانتداب

كان إنهاء الانتداب[416]، والذي أبدته الهيئة الأساسية التي تمثل الرأي العام البريطاني، عرضة للانتقاد في بريطانيا ذاتها أيضًا. ذلك لأن إلغاء الانتداب كان يمثل سابقة للتخلي عن المصالح الإمبراطورية، والفشل نهائيًا في الحصول على كل المواصلات الستراتيجية المهمة، وخطرًا، بل موتًا محتمًا، يحيق بكل الأقليات العراقية.

غير أن مثل هذه الانتقادات التي نشرت بكل حرية في الصحافة، وألقيت في البرلمان البريطاني، قد اشترك فيها، ولو بصفة جزئية، الرأي العام الأوروبي والأمريكي أيضًا، ولا سيما ما أشار إليه هؤلاء المنتقدون، بشأن الثقة حول معاملة الحكومة العراقية لأقلياتها الصغرى. أمّا المراقبون في فرنسا فقد أبدوا أسفهم لأن المجال الذي تمّت السيطرة عليه بصفة دولية، قد أخذ يتحول إلى سيطرة بريطانية، في حين إن تحرر الولايات العربية التي كانت تابعة للعثمانيين قبلًا، لن يقابل إلّا بالعويل في سوريا، وذلك لأن السياسة الفرنسية هناك، كانت تسير على خطوط مختلفة.

ذلك لأن الحكم الذي أصدره العالم على تخلّي البريطانيين عن هذا الانتداب، وإن كان يسري على ماضي تصرفهم إزاءه، يعتبر من قبل الأكثرية ثناء على البريطانيين، فلقد ظهر بأن الحياة والحقيقة قد منحتا لأوّل مرة للآراء التي أوحت بمفهوم الانتداب. ذلك أن الشعب المتخلف سياسيًّا قد تمّ تآلفه حقًّا في صفة أمة، وأنه قد نال المساعدة في بنائه الدستوري وفي إدارته، وأنه أخذ يتلقى النصح من الخبراء، وتمّت حمايته بقوات مسلحة وقد تحرر وبأقرب لحظة من العبودية.

ومثل هذا السجل من الثناء قد شارك فيه الكثيرون من ذوي العظمة والصلاح، وكثيرون من العراقيين وغير العراقيين من العرب، وقوبل بالتهليل والترحاب لأنه كان يمثل شيئًا ما، من إلغاء الاستعمار مما يندر الكشف عنه قبل حلول القرن العشرين لا سيما إذا ما تعلق الأمر، وبصفة مميزة، بجوّ التفكير السياسي الغربي الذي ظهر في أعقاب توقيع الهدنة في سنة 1918 ذلك لأن المثالية لم تكن غائبة عن الدوافع التي أملت السياسة البريطانية.

فاحترام حقوق الضعفاء، والوصاية المثيرة للريبة، لم تكن بدعة في نظر خيرة رجال الدولة من البريطانيين. ولكن كانت هناك بواعث أخرى قائمة أيضا، وعلى الأخص بالنسبة إلى الحصول على كل الفوائد التي يستطيع العراق أن يوفرها، من أمثال المواصلات بين الشرق والغرب، والنقاط الستراتيجية، والميدان المفتوح للنشاط التجاري، دون الاستمرار في تحمل ضغوط الحكومة الثنائية ومسؤولياتها، أو عار الظهور، إلى درجة ما، لمقاومة قوى القومية المحلية التي كانت ذاتها مدينة بالمزيد من الأمثلة والقواعد البريطانية.

كان معظم المستشارين والفنيين الذين عملوا مع هيئة الضباط البريطانيين، ومعظم هؤلاء المستشارين إن لم نقل كلهم، ممن أمضوا سنوات خدمة في العراق، من الرجال الفعالين، مثلهم في

ذلك مثل بقية العراقيين، ولقد أظهر زوال الانتداب حماسة وعطفا، خلال السنوات الاثنتي عشرة من التعاون مع الحكومة العراقية، والتي ألزمت بريطانيا ذاتها بإيجاد ذلك التعاون.

هناك أمم قليلة ربما تكون قد طالبت، في مثل هذا الوضع الانتدابي، بالحصول على القليل من الامتيازات التجارية والامتيازات الأخرى، وكان من اليسير عليها أن تظفر بذلك على الرغم من انفتاح أبواب عصبة الأمم أمامها. لم تكن هناك مجرد خدمات عامة، ذلك لأنه تمّ إنشاء محاكم العدل، وبنيت القوات الدفاعية التي كانت تتفوق على القوات الدفاعية لجارات العراق المعاصرة.

وكان الواجب الجوهري لتدريب العراقيين، استعدادًا للحصول على الاستقلال، قد لقي من الاهتمام أكثر مما هو موجود منه في سوريا الفرنسية أو فلسطين البريطانية. ذلك لأن علاقات العراق مع جيرانه قد تمّ وضعها على أسس منتظمة، وتحديد الحدود معها، وإنقاذ الجزء الشمالي من العراق، من الكتائب التركية التي كانت تتغلغل فيه. ومع أن الجهود البريطانية التي بذلت لضمّ الموصل إلى العراق[417] قد استخف بها بسخرية، فإنّ العراق كان يفتقر إلى الموارد النفطية في هذه الولاية، ولذلك فلم يبدأ العمل بالتنقيب عن النفط في شمالي العراق إلّا بعد أن مرّت سنة على تسوية قضية الموصل.

وجه العراقيون انتقادات عنيفة إلى التعليم، والصحة، والجيش في عهد الانتداب، لأن هذه الخدمات كانت هزيلة لا تقوى على الحياة، ولكن هذه الانتقادات كانت متطرفة بصفة أكثر ولم تأخذ بنظر الاعتبار قلة الأموال المتوفرة للإنفاق على هذه الخدمات. كما أنه ليس مستطاعًا تأييد ما يقال بأنّ البريطانيين كانوا في كل الأوقات، يمتازون بالكمال في الدقة وفي الحكم، أو إنهم لم يتأثروا بمصالحهم في ضمان استقرار العراق، وحسن النظام فيه. ذلك أن إنهاء الانتداب قد ترك أكثرية الساسة العراقيين ومعظم المثقفين من الشباب يوجهون سهام انتقاداتهم ضد ارتباط العراق بالبريطانيين، ذلك الارتباط الذي اعتبروه بأنه هو السبب لكل النواقص التي ألمّت بدولتهم، والمخاوف التي طغت على طبقتهم، وكانت معظم الصحف العراقية ضالعة في هذه الدعاية المعادية للإنكليز.

ففي العراق، مثل بقية البلدان الآسيوية والأفريقية التي كان البريطانيون يشرفون عليها، لم تتأخر الطبقة المتعلمة فيها عن عرض مطاليبها في الاشتراك في السلطة السياسية، وإزالة كل العوائق والضغوط التي تقف أمامها، وحتى عندما كانت مثل هذه الطبقة المتعلمة، تظهر فضلًا عن مواقفها الاعتيادية المعادية للبريطانيين، شيئًا من عدم النضج وانعدام المسؤولية.

إن شبكة العالم المتمدن، والمترابطة ارتباطًا دقيقًا، لم يعد ممكنًا معها إبقاء بلد ما في عزلة سعيدة عن الآخرين، أو معاملة الشعوب المتخلفة معاملة أبوية. ذلك لأن مثل هذه العزلة ومثل هذا الانحطاط الذي يرغب البعض فيه، غير موجود بصفة عملية هذه الأيام. ذلك لأن الوطنية والمصالح السياسية تتجاوز الحدود، وليس مستطاعًا إنكار التعليم بالصيغ المطلوبة بصفة حتمية، لأن التعليم في العراق، قد سبق له أن بدأ بداية جوهرية في ظل الحكم العثماني، وأن إقامة دولة وطنية تحكم نفسها بنفسها في العراق كانت من الأهداف الواضحة[418].

ولقد توطد ردّ الفعل هذا، ببعض التجمعات التي أسرعت في الظهور إلى حيز الوجود فيما بعد ذلك لأن مثل هذا الأمر لا يمكن تجنبه بصفة عملية على أكثر احتمال، كما أن القوة المستبدة الحاكمة، ذات الآماد القصيرة، لم تكن تتوقع أن تفرض عنصرًا غير مجرب، ليست له جذوره القبلية على بلد، لكي يصبح هذا العنصر هو القوة الحاكمة فيه!

ومن التهم التي كانت توجه إلى نظام الانتداب، تهمة عدم قدرة نظام الانتداب على حل المشاكل الأساسية العملية في البلاد، من أمثال مشاكل الأمن، وفوضى التصرف بالأراضي، وتأخر الزراعة، وعدم تطوير وسائل الريّ، وانتشار الفقر والمرض بصفة عامة. ويمكن الإجابة على هذه التهمة بأنّ الأموال كانت محدودة[419] ومع كل ذلك تمّ تحقيق شيء من التقدم التقني، وأصبح المجال مفتوحًا أمام مبادرات العراقيين، إذا ما توفرت الظروف والأموال اللازمة لذلك.

وإذا ما تجاوزنا العيوب التي ألصقت ببريطانيا، باعتبارها الدولة المنتدبة على العراق، فلا بدّ أن نتساءل عن مدى النجاح الذي تستطيع به دولة غربية تحاول أن تصب شعبًا شرقيًّا وإسلاميًّا مثل العراق في قالب مشابه نوعًا ما لقالبها هي. فإذا ما تركت مثل هذه الشعوب لذاتها فإنها سوف تستعير من الغرب كثيرًا من المواد غير الجوهرية والفجة التي لا تفيدها. فالنظام الذي ينتج عن ذلك، ويكون مماثلًا لما كان موجودًا في بلاد فارس وتركيا في القرن التاسع عشر، يكون نظامًا خاصًّا بها. لقد هضمت المواد الغربية وتمّ تقبلها، ولكن الشرور الاجتماعية والسياسية القديمة لم يعد من المستطاع تحملها بالشكل الذي يؤدي إلى الدمار حيث ينحصر التذمر غالبًا في طبقة ضيقة مفهومة. ولكن الحالة تكون على خلاف ذلك، عندما تحل دولة أوروبية نفسها، مهما كانت صفة الدوافع إلى ذلك، في أراضي بلد متأخر، فتعمد إلى إقامة صيغ غربية، وتصرّ على تطبيق القواعد والأهداف الغربية، وسط شعب، محير سرعان ما تجتاحه الثورة، وهو يفتش عن العدل والكفاية بالصفة التي ينظر بها إليها في أوروبا. ففي عالم أفضل قد يحقق الشعب الذي تمّ إسعافه، كل بركات المؤسسات المحسنة، من القانون والمحاكم، والأمن، والزراعة المتطورة، والمدارس، والمستشفيات والتي تكون مرضية طبقًا لذلك.

ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك في ميدان التطبيق. فمفهوم الانتداب الذي تمّ تطبيقه على شعوب بدائية غير واعية، وكان بحدّ ذاته يؤلف تقليصًا للوضع القومي فيها، وضربة للعزة القومية، ولم يوجد أيّ انتداب كان ممثلوه المحليون يعملون على تحقيق مثل هذه البركات من دون اعتداء على الزعماء المحليين وعلى المصالح الراسخة، أو من دون إثارة الكراهية ضد الأجانب الذين غدوا مزعجين، وذلك حسب مستويات غير مألوفة، ومن قبل أناس غير مسلمين فضلًا عن ذلك، ومن دون، وربما كان ذلك بصفة لاإرادية، اختيار شيء ما من أجواء التفوق والخصوصية الاجتماعية والتي تكون، من بين كل الأمور، أقل تحملًا بالنسبة إلى المجتمع المتعلم في الشرق المتمدن.

تلك هي الأخطار التي لم يجهز البريطانيون إلّا تجهيزًا ضعيفًا لتفاديها، حيث تلا ذلك انعدام شعبيتهم على نطاق واسع بعد سني الانتداب. فلقد طغى على هذه الشعبية كثير من الاستثناءات الفردية، ليس في الأوساط الوزارية أو الوظيفية فحسب، بل بين كل الطبقات التي كان عمل البريطانيين، نافعًا لها. ومن المؤكد أن بعض مقاييس الإصلاح وإعادة التنظيم، كانت بالنسبة إلى مصالح الرخاء الوثيقة

للجنس البشري من الأمور المرغوب فيها في عراق سنة 1918. كذلك كان من المؤكد أيضًا أن مثل هذا الرخاء لا يمكن إنجازه من دون إلحاق ضرر بالمصالح المباشرة لتلك الطبقة التي كانت ترفع صوتها عاليًا بالاحتجاج، سواء كان أفراد تلك الطبقة من مجتهدي الشيعة، أم من المثقفين، أم رجال الإقطاع أو شيوخ العشائر.

(4)

قضايا الأقليات في العراق

كانت المشكلة التي واجهت الحكومة العراقية، والطبقة الحاكمة العراقية، من قبل العنصر الشيعي ليست بذات بالٍ، ولم تنل سوي اهتمام ضئيل من عصبة الأمم ومع ذلك فقد كانت هذه المشكلة، تعادل مشكلة الأكراد في تعقيدها، وفي الحاجة الماسة إلى إيجاد حل لها، إذ إن أخطارها قد بدأت بالظهور خلال أشهر قلائل بعد أن ظفر العراق باستقلاله[[420]]، ذلك لأن استخدام تأثير المذهب الشيعي، وكذلك القوة العشائرية، سلاحًا في السياسة الداخلية العراقية كان يمثل خطرًا مهلكًا.

أما الطوائف الأخرى وهي أقل عددًا من أمثال المسيحيين، واليهود، واليزيدية، والتركمان، فإنّها لم تثر سوى القليل من الحوادث. فلقد عومل المسيحيون على أساس المساواة مع المسلمين في المجتمع العراقي، وفي شؤون الإدارة أيضًا، وعندما أثار جلاء البريطانيين عن العراق في سنة 1929، بعض الهواجس لدى الجبناء من المسيحيين، فإن رؤساء الطوائف لديهم، لم يجابهوا أية مشقة في أن يؤكدوا لتابعيهم، ويلحوا عليهم في مواصلة ولائهم لملكهم، الذي هو ملك العراق، ولقد أدّت الجولة التي قام بها بعض الوزراء في سنة 1931 في القرى التي يسكنها المسيحيون، إلى توثيق عرى المودة، كما تمّ تقديم كلمات الشكر رسميًا، إلى القاصد الرسولي في العراق في هذا الشأن.

ولهذا فلم يكن من العسير في سنة 1930 إصدار تشريع ينظم الأوضاع الجديدة لهذه الأقليات المسيحية، ويحدد سلطات قساوستهم وممثليهم، وكان الإجراء الذي أريد به تطبيق الإدارة الذاتية، والذي تقبله المسيحيون، مقيدًا في الدولة العصرية ويراد به أن يؤدي في مدة قصيرة إلى انهيار السلطة الفردية التي يمارسها رؤساؤهم.

* * *

وقعت الطائفة البهائية الصغيرة في بغداد، خلال هذه السنوات تحت طائل حادث كان يخص البيوت البهائية المتنازع على ملكيتها في العراق. فلقد بدأ البهائيون، في أواسط سني العشرينيات، يصلحون ممتلكاتهم العقارية في بغداد، ولكن المتطرفين من الشيعة المجاورين لهم، قد رفضوا هذه المحاولة البهائية، ورفعوا إلى الملك التماسا يطلبون فيه بأن يصدر أوامره بإخلاء تلك البيوت، ومصادرة مفاتيحها من أيدي البهائيين، علما بأنّ القضية كانت ما تزال آنذاك قيد الدرس في المحكمة المدنية في بغداد، وأن الحكم من قبلها قد صدر مؤخرًا لصالح البهائيين. ولقد حاولت عصبة الأمم إثارة هذا الموضوع ومناقشته، غير أن المندوب السامي البريطاني في العراق احتج على تدخل العصبة هذا بصفة متكررة ولكن من دون طائل.

ولم يحاول التركمان في كركوك وفي كفري، وفي القرى التابعة لها أية محاولة للخروج عن نطاق الغموض الذي كانت له فائدته، فلم يثيروا أية مشكلة، منذ أن تمّت تسوية قضية الموصل، وعلى هذا تمّ قبولهم في الوظائف العراقية بنسبة تتجاوز، كثيرًا جدًّا، نسبتهم العددية في البلاد[[421]].

ولقد ظل اليهود على حالهم نفسه الذي ألفوه قبلًا من اندماجهم فيما بينهم، وعزلهم عن بقية الطوائف الأخرى، واكتفائهم الذاتي، وتجنب المطامع. ولقد كان من بينهم وزير المالية الشهير[422] كما أنهم حافظوا على مكانتهم في الدوائر الحكومية، والسيطرة على كثير من الأسواق، وامتلاك الأموال، ودعم مدارسهم ومستشفياتهم الخاصة.

وعندما قارب العراق أن يحقق استقلاله لم يكن اليهود من الجنون بحيث يجرؤون بالاحتجاج المكشوف ضد الاستقلال، ذلك لأن أسلوب العيش الذي ألفوه في العراق والمكوث فيه حتى في الأوقات العسيرة بالنسبة إليهم، كل ذلك لم يكن من الأمور الجديدة عليهم. صحيح أن العراقيين، مثل جميع العرب، كانوا يشعرون بالمقت الشديد تجاه الحركة الصهيونية في فلسطين، ولذلك استقبلت هذه الحركة الصهيونية بالتظاهرات العنيفة التي قام بها طلاب المدارس وبعض العناصر الأخرى، التي جوبه بها «السير ألفريد موند» عندما وصل إلى بغداد في زيارة عمل له خلال شهر شباط سنة 1928، وفي السنة التالية قامت تظاهرات في المساجد وفي أنحاء بغداد، ووقف أعضاء البرلمان لمدة دقيقتين حدادًا، وصدرت الصحف مجللة الحواشي بالسواد، وأرسلت البرقيات إلى لندن تعلن معارضة السياسة الموالية لليهود[423].

ولكن اليوم الذي طغت فيه هذه الأحاسيس المصحوبة بالعنف ضد اليهود القاطنين في بغداد، والطائعين للقانون، والذين تبرؤوا من الحركة الصهيونية، إن مثل هذا اليوم قد تأخر إلى ما بعد سنوات مقبلة[424].

تحول اليزيديون، الذين لم يكونوا قد اشتهروا بأنهم كانوا من المقتنصين القدامى للرخاء الذي أصاب العشائر، أو من ضحايا مثل ذلك الاقتناص، إلى إثارة شيء من الاضطراب، في نهاية تلك الفترة، وبطرق خفية متعرجة، كان يسلكها أميرهم «سعيد بك»[425] فلقد اتهم هذا الأمير بسوء التصرف في الإيرادات، وإهمال مرقد الشيخ «عدي» وزيارته، ولذلك عقد أشراف اليزيدية مؤتمرًا لهم في الموصل في سنة 1931 حضره المندوب السامي البريطاني نفسه.

وعلى الرغم من بعض العوامل المؤثرة ظل الأكراد مندمجين في الدولة العراقية وكان الفشل الذي أحاق بتمرداتهم، والضغط الشديد الذي كان يعانيه إخوانهم الأكراد في تركيا وفي إيران، من العوامل التي أحدثت التفكك العميق فيما بينهم، وفي الوقت ذاته بذلت الحكومة العراقية كل ما في وسعها من جهد للالتزام بالتوصيات التي أصدرتها عصبة الأمم سنة 1925 بشأن الأكراد، فلقد منح الأكراد نصيبًا سخيًّا في مختلف أشكال الوظائف الحكومية، وكان لهم وزير في الوزارة، كما زيد عدد نوابهم في المجلس النيابي وفقًا لهذه الغاية، ومع كل ذلك فقد تقدم بعض الأكراد في سنة 1929 إلى الحكومة بطلب يريدون به زيادة صرف الأموال على أنحاء كردستان وتشكيل ولاية كردية خالصة من المحافظات الأربع الخاصة بهم، ولم ينسَ الناطقون باسمهم أن يزعموا بأن المعاهدة البريطانية العراقية التي عقدت في سنة 1922، والوضع الخاص بتسوية قضية الموصل، إنما كانت لمصلحة الأكراد على نطاق واسع.

أصبح متوقعًا في سنة 1927 التوصل إلى شروط غريبة محتملة مع الشيخ محمود بغية استسلامه إلى الحكومة، لكن الشيخ محمودًا رفض، قبل أيّ شيء آخر، أن يلتزم بتلك الشروط وقد برهن تصرفه ذاك بأنه غدا من الضروري إخراجه من الموضع الذي كان يتحصن فيه في «بنجوين» باستخدام القوات العراقية وقوات المرتزقة سوية، وقصف مواقعه، وإرسال قوات الاستطلاع من الخيالة بقصد التغلغل إلى داخل المناطق التي يسكنها حلفاؤه من عشائر الهماوند.

كان انسحاب الشيخ محمود إلى داخل الأراضي الإيرانية، قد أزال، ولو بصفة مؤقتة، عقبة كأداء كانت تقوم في طريق إقامة حكم منتظم في محافظة السليمانية، فلقد أصبح الآن مستطاعًا إعادة إنشاء مثل ذلك الحكم، وذلك عن طريق تحسين الطرق، وبناء مراكز الشرطة، وجلب «بابا علي ابن الشيخ محمود»، إلى بغداد للدخول في المدرسة ومن ثم إرساله للدراسة في كلية «فكتوريا» في الإسكندرية وبعد أن تخرج «علي بابا»، بعد سنوات، في جامعة كولومبيا الأمريكية، عيّن وزيرًا في الحكومة العراقية وفقًا لشروط التسوية مع أبيه.

في سنة 1927 استولى الشيخ أحمد البرزاني، على مقر الشيخ محمود الذي كان يمثل الزعيم الكردي العابث بالأمن ولقد قامت القوات العراقية، فيما بعد، بمناورات في أراضي الشيخ أحمد ذاته ولكن «بك الديرة» هذا (أي الشيخ أحمد) نصف الذكي قد حفزه خلود العظمة، إلى التمرد، فأخذ الآن يعتبر نفسه واحدًا من العظماء، فقد اختلط عقله نتيجة الوعظ الذي كان يلقيه أحد الملالي المتدينين. ولكن ردّ الفعل لذلك الوعظ لدى السامعين الخائفين قد أدّى إلى وقوع مذبحة ضاعت فيها أرواح كثيرة كانت من بينها روح أخي الشيخ أحمد[426]. فلقد أعقب ذلك تدخل الشرطة، وتعزيز الحامية العسكرية في «بله» على مقربة من ناحية «برزان». ولكن هذا الدين الجديد ما لبث أن مات، غير أن الشيخ الذي ظل يتحدث ويبعث بالرسائل عن الحرب والعصيان إلى جميع أولئك الذين كانوا ينصتون إليه، وينشر الإشاعات عن تدفق الأثوريين إلى أراضيه، كان هذا الشيخ ما يزال يعتبر شخصًا مثيرًا للخواطر.

أخذ ردّ الفعل الحادث من قبل الأكراد خلال سنة 1929 - 1930، يهدد بوقف جلاء البريطانيين عن العراق ولقد أصبح ردّ الفعل ذاك شاملًا، فلقد سجلت الانتخابات النيابية التي أجريت في سنة 1929 حدوث عمال شغب في مدينة السليمانية كما سبق للنواب الأكراد في البرلمان أن طرحوا أسئلة عن «الضمان» الذي تقدمه المعاهدة الجديدة عن حقوق المناطق الكردية، تلك الأسئلة التي لم تعطِ المعاهدة ذاتها أية أجوبة عنها.

وإذ كان الشيخ محمود يتوقع أن يحظى بالدعم على أساس الادعاءات السابقة ذاتها، فإنه عمد في شهر أيلول سنة 1930 مرة أخرى إلى أن يغزو الأراضي العراقية، على الرغم من الإنذارات المحددة التي وجهت إليه بأن لا يقدم على هذا العمل، لكن الشيخ محمودًا لم يلبث أن منح لنفسه السلطة بنفسه، وتقدم بطلب إلى المندوب السامي البريطاني، بأن تتوحد كل كردستان في ظل الانتداب البريطاني، وتمتد حدودها من زاخو حتى خانقين. ولم يكتفِ بذلك وحده، بل أقدم على احتلال بنجوين مجددًا غير أن قوات الجيش العراقي، بمساعدة من قاصفات القوة الجوية البريطانية، نجحت في طرده من بنجوين وسردشت، لكنها لم تستطع طرده إلى خارج الحدود إلّا بعد بضعة أشهر.

استمر نشاط العصابات خلال شتاء سنة 1930 - 1931، غير أن الحركة التي قام بها الشيخ محمود في شهر آذار سنة 1931 لإثارة عشائر كفري وخانقين، قد تمّ إيقافها بعملية مركزة من لدن قوات الجيش العراقي، وقوات الشرطة العراقية، والقوة الجوية البريطانية. فقد استطاعت هذه القوات مجتمعة أن تلتحم مع قوات الشيخ محمود التحامًا كبيرًا في نقطة «أو-ئي-باويكا» على بعد عشرين ميلًا، إلى الشمال الشرقي من طوز خرماتو وأن تهزمه، مخلفًا وراءه عشرين قتيلًا، بعد أن هرب إلى داخل الأراضي الإيرانية لكنه لم يحصل على ملجئه الاعتيادي هناك بسبب العمل التأديبي الذي قامت به الحكومة الفارسية. وفي لقاء جرى في «بنجوين» تمّ الاتفاق مرة أخرى على شروط الصلح، حيث أعطيت للشيخ محمود تعهدات بالإبقاء على حياته، وخصصت له منحة مالية، وتقرر أن يكون محل إقامته الثابت المحدد في مدينة الناصرية[427].

كان السلام القلق خلال الفترة ما بين 1928 و1931 يسود منطقة برزان، حيث قام أحد المفتشين الإداريين، بزيارة شيخ برزان[428] الذي قدمت إليه التحذيرات من قبل الحكومة العراقية، غير أن شيخ برزان، ما فتيء أن فقد عقله مجددًا في شهر تموز سنة 1931، فارتد عن الدين الإسلامي، واعتنق المسيحية وطلب إلى أتباعه بأن يوافقوه على دينه الجديد والذي سمح لهم بأكل لحم الخنزير. ولقد أطاعه عدد من الذين كانوا يخافون بطشه، غير أن جاره الشيخ رشيد البرواري[429] قام بوجهه وشن غارات ضده أدّت إلى إشعال نيران الحرب العشائرية.

حاول الملا مصطفي، شقيق الشيخ أحمد، عبثا تهدئة الأمور بين الجارين بالطرق الدبلوماسية على أن الشيخ أحمد سرعان ما طلق المسيحية وعاد إلى الدين الإسلامي، وأقدم على شن غارات وحشية غير معتادة على أراضي إقليم «برادوست».

في شهر أيلول من تلك السنة صدرت الأوامر إلى القوات النظامية أن تتدخل في هذا الأمر على الرغم من حلول فصل الشتاء. ولقد استطاع فيلق من الجيش العراقي أن ينفذ عبر الجبال فيصل إلى القرية التي كان الشيخ أحمد يقيم فيها، لكن الجيش وقع في كمين، لم يتخلص منه إلّا بتدخل من القوة الجوية البريطانية، حيث هوجم الشيخ وأتباعه بالقنابل من الطائرات، وتمّ حصره في قريته، وأجبر على إطلاق سراح الأسرى الذين احتجزهم لأنهم رفضوا الخضوع له، ومن ثم انسحب من إقليم برادوست، لكنه بقي متمردًا.

وفي أوائل ربيع 1932 وبعد التحذيرات التي وجهها المندوب السامي البريطاني إلى الشيخ أحمد وتجاهلها تمامًا تقدمت القوات العراقية داخل أراضيه، فاحتلت «مركة سور» وراحت تهدد قرية «برزان» ذاتها، وبمساندة من القوة الجوية البريطانية، استطاعت القوات العراقية أن تحتل «برزان» وكثيرًا من الأراضي التابعة لها.

وبعد توقف حصل نتيجة التفاوض على إطلاق أحد الطيارين الإنكليز، وتجربة محاولات أخرى لعقد ألوية السلام بشروط سخية، استؤنفت العمليات العسكرية البرية والجوية معًا حيث طورد الشيخ أحمد في أواسط صيف تلك السنة إلى أحد الأودية التي حاول منها اجتياز الحدود التركية. وإذ ذاك تمّ إلقاء القبض عليه، ونقله إلى خارج الحدود، ولقد أصبح مستطاعًا آنذاك إقامة إدارة اعتيادية أو شبه

اعتيادية في إقليم برزان وإنشاء مراكز للشرطة، وقوات الاستطلاع ومنح العفو إلى التعساء من بقايا أتباع الشيخ أحمد الذين عادوا إلى مواطنهم نادمين.

وإذا كانت أمثال هذه الاعتصابات الشبيهة بالحروب ذات النمط الاعتيادي في كردستان تحدث منذ آلاف السنين، فإنّ مثل هذا الأمر لا يصدق إلّا قليلًا على العمل السياسي الذي أقدم زعماء الأكراد على اتخاذه، ففي شهر تموز سنه 1930 تقدم عشرة من أشراف السليمانية بطلب إلى مجلس عصبة الأمم في جنيف يطالبون فيه العصبة بأن تقوم بالإشراف على إنشاء دولة كردية. ولقد علقت اللجنة الدائمة للانتداب على ذلك الطلب بأن قالت بأن عصبة الأمم لم تشر إطلاقًا إلى قيام حكومة كردية، وإنما كانت قد اقترحت «إجراء معاملة خاصة» ليس إلّا، وعلى هذا ألحّت اللجنة على الدولة المنتدبة بأن يضمن تطبيق هذه «المعاملة الخاصة» تطبيقًا تامًّا قبل أن يصبح الوقت متأخرًا جدًّا. أرسلت سلسلة من الطلبات الكردية الأخرى المماثلة كتبت خلال سنتي 1930 - 1931، إلى عصبة الأمم في سنة 1931، وقد نجم عن تلك الطلبات تقديم توصية مؤداها أن على بريطانيا أن تضغط على حكومة العراق بضرورة الحاجة إلى أن تضمن ولاء رعاياها من الأكراد وأنهم مقابل ذلك سوف يحصلون على احترام عصبة الأمم واهتمامها، بالموقف الصائب الذي تقفه المملكة العراقية.

والواقع أن الحكومة العراقية لم تتأخر لحظة واحدة عن الالتزام بمبدأ استخدام الموظفين من الأكراد إلى جانب الفنيين منهم، في المناطق الكردية. وتأكيدًا لهذا الالتزام أقدمت الحكومة على سنّ تشريع اللغة الذي جاء لصالح الناطقين باللغة الكردية، وتأسيس مكتب للترجمة، وتعيين مفتش كردي لوزارة التربية في المناطق الشمالية الشرقية من العراق، وتعيين معاون كردي لمدير الداخلية العام، ومن ثم ألّفت الحكومة بعد ذلك لجانًا محلية لتقرير لغة التعليم التي ينبغي العمل بها في كل مدرسة، وتحديد نوعية الحروف الأبجدية الكردية المطلوبة، واستبدال الموظفين الذين لا يتكلمون الكردية.

ولقد قام الملك والأمير غازي، والمندوب السامي البريطاني، والوزراء العراقيون بزيارات متكررة إلى المناطق الشمالية، والشمالية الشرقية من العراق، وذلك بقصد إزالة الشكوك، وتوثيق الاتصالات الشخصية وجمع المعلومات المطلوبة التي من شأنها أن ترضي لجنة الانتداب التي ما تزال تشعر بالقلق. كان مستطاعًا في هذه المرحلة أن يتعاظم الأمل في هدوء المناطق الكردية من العراق، ولم تكن تلك الآمال مستحيلة لكنها انطوت على تفاؤل ليس في محله، ذلك لأن حرفة إدارة الدولة، والحنكة السياسية السامية، التي تستطيع أن تحقق كل هذه الغايات، لم تكن موجودة. ومع كل ذلك فباختيار موقف متردد إزاء هذه المطاليب، لم تكن الحكومة العراقية حكيمة دومًا، فلقد كانت هذه المطاليب، في كثير من الأوقات، مطاليب انفصالية صريحة، لا تتلاءم مع الدولة العراقية بالشكل الذي أنشئت به، وتزداد إثارة وهيجانًا بالتنافر الروحي الثابت، الذي يشعر به العنصران العربي والكردي[430] ولم يتناقص ذلك التنافر بظهور دلائل على المزيد من العطف والموقف السخي الذي وقفه المستشارون البريطانيون تجاه الأكراد أكثر من مواقف رجال الدولة العراقية[431].

وبالإضافة إلى ذلك كان هنالك خوف قائم من أن تؤدي الامتيازات التي منحت للأكراد، إلى بروز مطاليب مماثلة وبصفة مباشرة تتقدم بها العناصر الشيعية في الفرات الأدنى، تلك العناصر التي بقيت غيرتها وروح الحسد لديها، تؤلف عاملًا كبيرًا في القضية العربية الكردية.

* * *

ويصدق الشيء ذاته أيضًا، على الأقلية الصغيرة جدًّا، والغريبة كثيرًا، والتي ما تزال أقل تجانسًا فيما بينها، ونقصد بها، الأقلية الأثورية، ذلك أن أعدادًا كبيرة من هؤلاء الأثوريين قد استقرت في سنة 1926، في الأراضي المتناثرة المحيطة بالقرى الكردية القائمة في محافظة الموصل. كان إكمال عملية الاستقرار هذه، بالإضافة إلى إعادة توطين ممن كانوا أقل رضا، وإدخال تحسينات على المستوطنات، من بين الجهات التي خططت خلال السنوات من 1927 إلى 1930 ولقد ظهر مدى اهتمام المندوب السامي البريطاني بهذا الأمر، في الزيارات التي قام بها لتلك المناطق، وبالمؤتمرات الكثيرة التي عقدت، وبدعوة الحكومة إلى إظهار ودّها الملموس تجاه الأثوريين، حتى وإن كان هؤلاء بموقفهم المراوغ وغير التعاوني قد عملوا نوعًا ما على وقف النشاط الذي كان يبذله الراغبون في تحقيق الخير لهم.

تمّ استخدام ضابط متخصص تخصصًا جيدًا في قضايا الإسكان، وإعداد المزيد من القرى في منطقة «حرير» من قضاء راوندوز لإعادة توطين الأثوريين فيها، كما تمّ تقديم الحبوب والنقود إلى المترددين من المستوطنين. وفي الوقت ذاته أظهرت الحكومة حسن نواياها تجاه الأثوريين بتشريع أصدرته في شهر آذار 1927 يقضي بإعفاء المستوطنين، لمدة مؤقتة، من الضرائب.

وحتى نهاية سنة 1925 لم يكن هناك أكثر من بضع مئات من العوائل قد تمّ توطينها، ولكن في نهاية سنة 1929 لم يبقَ من هذه العوائل سوي حوالي ثلاث مئة عائلة. أما مشروع الاستيطان في منطقة «برادوست» فإنه لم يتحقق نتيجة النزاع على الأراضي، بين الأثوريين أنفسهم وما كانوا يتمسكون به من ادعاءات، ومع كل ذلك فإن المستوطنات التي أنشئت حول مدينة العمادية، وفي زاخو، ودهوك، وفي السهول القائمة على مقربة من عقرة، وأراضي حرير في قضاء راواندوز، وفي منطقة الشيخان من الموصل، قد أنجزت درجة طيبة من الاستقرار وبفضل الإعانات المالية وحسن تنظيم الزراعة من قبل القرويين، وتحسين مواقفهم بصفة عامة، إزاء الإقطاعيين الأكراد حيث كان نصف الأراضي المملوكة ملكا للأكراد، والنصف الآخر ملكا للدولة، غدا رخاؤهم يعتبر جيدًا إذا ما قورن مع مستويات الحياة الجارية في المنطقة.

كانت علاقات زعماء الأثوريين في هذه الفترة مع الحكومة مرضية وكان المديرون المحليون نافعين، والعدل قائمًا. كان التفاؤل يبعث على الأمل في حدوث المزيد من التمازج لدى هذه الأقلية، بحيث يمكن الاحتفاظ بها، بصفة سليمة، جزءًا من هيكل السياسة العراقية، لا أن تظل عنصرًا غريبًا محرومًا أو مضطهدًا. كان إعداد المساكن للأثوريين الذين أقاموا قبلًا في بلاد فارس وعادوا إلى العراق، وكذلك للذين استوطنوا منهم المدن، واشتغلوا في الحوانيت والمعامل، ومؤسسة سكك الحديد، وشركات النفط، ومصالح الشرطة والمصالح الأهلية، من الإجراءات النافعة والمنطوية على المساندة الذاتية.

وفي الوقت ذاته استمر الأثوريون الذين انضموا إلى قوات المرتزقة حيث لم يبقَ في هذه القوات سوى الأثوريين بعد سنة 1928 إلى أن تمّ إنهاء الانتداب، يعملون بنشاط خلال الخدمة الفعالة في كردستان، ويحصلون على الثناء الرفيع. ولقد بدأ تخفيض قوات المرتزقة لصالح الجيش العراقي، وتمّ استخدام عدد من الأثوريين، ولكن من دون ضباطهم، في الجيش العراقي أيضا، وإذ ذاك بدأت عملية تفكيك قوات المرتزقة، ونقل مقراتها ومستودعاتها سنة 1928 من شمالي الهنيدي، في الوقت الذي

تسلم فيه الجيش العراقي معظم مواقع تلك القوات في المرتفعات الشمالية، وفي الفترة ما بين سنتي 1 و1932، كانت قوات المرتزقة ما تزال موجودة، وقد استخدمت مرة أخرى في العمليات التي وجهت ضد الشيخ محمود.

على أن هذه القوة قد شهدت أحسن أيامها، حيث تقرر أن تصبح، بعد سنة 1932 مجرد قوة يعهد إليها بحراسة معسكر القوة الجوية البريطانية، أمّا الرجال الذين تمّ تسريحهم من قوات المرتزقة فقد منح كل واحد منهم بندقية وذخيرة لغرض الحماية الشخصية، في المساكن الجديدة[432] التي أنشئت لهم.

وما خلا ذلك فقد كان في مستطاع قوات المرتزقة أن تساهم في تكوين اقتصاديات الأقلية الأثورية، حيث أبرزت ذكاء ورغبة عجيبتين في استخدام الأساليب البريطانية، وأظهرت تحملًا فاخرًا وشجاعة فائقتين في حروب الجبال والتي كانت ملائمة لها كل الملائمة، ولكن الأخطاء التي وقع فيها الأثوريون تتمثل في الانضباط الذي كان يطغى عليه الانقياد الوحشي، والذي قد يظهر في الأوقات السيئة، في صفة انفجار لأعمال النهب، والتمرد الجماعي، والاستعداد للخلط بين آلام طائفتهم والأمور السياسية، وواجباتهم العسكرية، والنقص الظاهر في ولائهم للعراق.

لقد كان الاحتفاظ بهم في صفة قوات إمبراطورية يديرها البريطانيون، والتناقضات الكثيرة، وسوء الفهم بينهم وبين الجيش العراقي، واستخدامهم بصفة متكررة ضد الأكراد، نقول كانت كل هذه الأمور من القضايا التي يؤسف لها حقًّا.

ولقد كان سوء العلاقة بين الأكراد والأثوريين من الأمور التي أغرت بعض الساسة في بغداد باستخدام ذلك بطريقة يسيرة لإثارة الاضطراب، وقد أثمرت هذه الطريقة في وقوع سلسلة من أعمال القتل، وبعثت الأصوات المعادية للأثوريين بين الأكراد، ومع كل ذلك فإن الأقلية الأثورية لو تمسكت بالصبر، وتجنبت إثارة الشغب، وقبلت بوضعها الجديد في العراق، ذلك الوضع الذي كان في الوقت ذاته أفضل من وضع الكلدان والأرمن، لغدا مستقبلها محفوفًا بالسلام حتى وإن كان معيبًا، ولتمّ الحفاظ على طقوسهم الكنسية، وفرديتهم الاجتماعية ولضمنوا بيوتهم وسعادتهم.

ولكن زعماء الأثوريين اختاروا طرقًا أخرى أدّت إلى المأساة، ذلك أنهم تمسكوا بكل نقطة من قضيتهم المثيرة المعقدة والمتمثلة في ادّعائهم بأنهم كانوا حلفاء بصفة رسمية في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، ولكنهم لم يكافؤوا على ذلك أبدًا، وأن قواتهم من المرتزقة قد أدّت خدمات واسعة وعميقة، وأن هذه القوات في الواقع هي التي أنقذت الجزء الجنوبي من كردستان وأبقت عليه، وأن عصبة الأمم سبق لها في سنة 1920 بأن أوصت بإعادة منحهم «امتيازاتهم القديمة» التي ما زالت معترفًا بها حتى الآن، وأن البريطانيين هم الذين قضوا على آمالهم، في أن يهتمّ الأتراك بهم، وإعادة توطينهم في منطقة «حكاري»، يضاف إلى ذلك أيضًا أن البريطانيين قد خانوهم في جنيف.

كان إيشاي مارشمعون البالغ من العمر خمسًا وعشرين سنة[433]، والذي درس في إنكلترا خلال الفترة 192 - 1929 ويجهل جهلًا تامًّا الحقائق العراقية، غير ملائم لأن يتزعم الأثوريين، وأن يشغل أفكارهم

بمفاهيم غير واقعية، ذلك لأن الرئيس الذي يحكم بين هؤلاء هو الذي يمتلك السلطة الدينية والتي كان يشعر بأنها يجب أن تعزى إلى زعامة «الملة» التي كانت في الغالب تحكم نفسها ذاتيًا في الأيام الخالية مهما كانت هذه الزعامة غير مقبول بها، وغير دستورية في العراق الحديث كان والد إيشاي من أشد المحافظين، وكانت عمته «سرمه خانم»، والحماسة التي اصطبغت بها مشاعر الطائفة الآن في الحكم الطاغي لدى الأقلية الأثورية، بالإضافة إلى وجود القساوسة والزعماء الذين خانتهم حكمتهم فسارعوا ينشدون الأغراض الانفصالية بالإضافة إلى الحالات المريبة، كانت كل هذه العوامل، قد دفعت بالأثوريين إلى التمرد حتى ضد بطريركهم، ولقد دفعت الحراسة التي نالها من الخارج أحد المتنكرين من أحفاد «هرمز رسام» مساعد «لايارد»[434] وكذلك أحد الإنكليز المدعو «ماتيوكوب» واللذين أساءا استعمال نفوذهما، إلى تنظيم الاسترحامات من لدن الأثوريين، مما أدّى إلى ظهور آمال كاذبة خادعة فيما بينهم، وتعريض العلاقات الأثورية العراقية إلى مزيد من المخاطر.

قدم مبعوث المندوب السامي البريطاني في عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني سنة 1930 تأكيدات، كان يعتقد فيها بأنها كانت محققة بشأن مستقبل هذه الأقلية والأقليات الأخرى ومطامحها، وفي السنة ذاتها عكف السير فرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق، على دراسة الاسترحامات التي قدمها «هرمز رسام» وتعهد «بمسؤولية بريطانيا الأخلاقية بشأن الموقف الذي ستقفه الحكومة العراقية في المستقبل». وما إن عاد السير فرنسيس همفريز إلى العراق، وجوبه بالحالة التي تردت كثيرًا بسبب الأعمال التي قام بها الأثوريون، حتى عاد وأوصى الحكومة العراقية بأن تظهر كل ما لديها من حسن النوايا، فتستأنف سياستها في إعفاء الأثوريين من الضرائب ولقد تمّ تنفيذ هذا الأمر وكانت له نتائجه الطيبة.

كان من المقرر أن يعقب ذلك الإجراء، تجديد محاولة المضي في مشروع توطين الأثوريين في برادوست، وبشروط أكثر جاذبية هذه المرة، ذلك المشروع الذي تأجل تنفيذه منذ وقت طويل، لو لم تنفجر المعارك في منطقة برزان -برادوست وفي شهر تشرين الأول سنة 1931.

عقد الأثوريون مؤتمرًا لهم في الموصل، حيث قدم المارشمعون مطاليب إلى عصبة الأمم[435] كان من بين ما تضمنته تلك المطاليب ادّعاء الأثوريين بأنه لما كانت «ملتهم» تستطيع أن تواجه الأوضاع التي ستقوم في العراق بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليه، فإنه يجب أن يتمّ نقل الأثوريين بصفة جماعية إلى بعض الأراضي التي تمّت السيطرة عليها في الغرب في أيّ مكان منها أو إلى سوريا لم تأخذ لجنة الانتداب هذه المطاليب بنظر الاعتبار طيلة ثلاثة عشر شهرًا، الأمر الذي أثار فزع الأثوريين فقرروا أن يقوموا من جانبهم بعمل مباشر. كان المارشمعون قد عرض في شهر أيار سنة 1932 خطة غير معدة لتجميع كل أفراد الطائفة في منطقة دهوك -العمادية في شهر تموز من تلك السنة، كذلك هدد الأثوريون المنضمون إلى قوات المرتزقة بتخليهم جميعًا عن تلك القوات في اليوم الأول من شهر حزيران، وذلك في مذكرة تهديدية سلموها إلى قائدهم اللواء «ج، غ، براون» ذلك الشخص الذي كان يدافع دون كلل عن حقوق الأثوريين، وقد تحول في النهاية إلى مؤرخ لقوات المرتزقة[436]. أدّي تدخل المندوب السامي في الأمر إلى تأجيل الأزمة، ومع كل ذلك قدم الأثوريون طلبًا آخر إلى عصبة الأمم وتكرر التهديد باستقالة الأثوريين بصفة جماعية من قوات المرتزقة، في حالة عدم الحصول

على نتيجة مرضية. كان هذا الطلب الجديد يلح على الاعتراف بوجود «ملة أثورية» وبالسلطة الدينية والروحية للبطريرك، وبتعيين ممثل أثوري في البرلمان العراقي، وإنشاء مدارس خاصة بالأثوريين، وتقديم الأموال إلى البطريرك والكنيسة التي يتزعمها، وإلحاق أراضي منطقة «حكاري» بالعراق، أو تشكيل محافظة تضم كل الأثوريين القاطنين إلى الشمال من الموصل، مع عدم الإقدام على تنفيذ مشروع استيطان جديد معتبر، ومنح حقوق واضحة في تلك الأراضي.

تخلى الأثوريون في قوات المرتزقة عن إضرابهم، في الواقع بعد أن وصل فوج من القوات البريطانية محمولًا جوًّا، وهي عملية قوبلت بالترحاب، واعتبرت من العمليات الحربية الشهيرة[437] استقرت السرايا الأربع لذلك الفوج في المحطات الأربع الرئيسة التي كانت تحتشد فيه قوات المرتزقة ولم يلبث المارشمعون، الذي تأثر بهذه الخطوة، وبالمبعوث الذي بعث به السير فرنسيس همفريز إليه، أن وافق على أن يصدر أوامره بأن تظل قوات المرتزقة الأثورية قائمة بواجباتها إلى أن يتمّ درس الطلب الذي تقدم به المارشمعون إلى عصبة الأمم في السابع عشر من شهر حزيران. أما قوات المرتزقة الأثورية التي كانت موجودة في معسكر الهنيدي والتي واصلت تمردها فقد قلص عددها، حيث تمّ تسريح حوالي مئتين وخمسين نفرًا من أفرادها وبطلب من المارشمعون نفسه تمّ تأجيل خفض القوات الأثورية المحرضة في كل مكان، وحينذاك عاد فوج «نور ثمبتون شاير» إلى مصر.

وبإذعان جزئي للطلبات التي أدرجها المارشمعون في الطلب الذي قدمه إلى عصبة الأمم، أقدمت الحكومة العراقية على تأليف لجنة تكون مهمتها البحث عن أراضي أخرى لتوطين الأثوريين فيها، ولقد اكتشفت هذه اللجنة أراضي قليلة صالحة للزراعة ومتوفرة، ولكنها أوصت بأن يتمّ الاتفاق على مشروع للريّ في تلك الأراضي لكي يهيّئ المزيد من الأراضي الصالحة، ولقد قبلت الوزارة القائمة بتقرير اللجنة هذا والذي تمّ إرساله إلى عصبة الأمم في جنيف. ولقد قام الملك فيصل بزيارة العمادية، وتحدث طويلًا مع المارشمعون، واستعمل كل الوسائل الممكنة لكسب ثقته، لكن ذلك البطريرك الشاب العنيد لم يلزم نفسه بأيّ شيء قبل أن يصل جواب عصبة الأمم، ولم يلبث أن غادر العراق إلى سويسرا وبعد سفره بعث الأثوريون القاطنون في منطقة «برواري بالا» (داخل الأراضي العراقية) إلى عصبة الأمم بطلب معاكس لطلب المار شمعون، يعربون عن كامل رضاهم بالترتيبات الحاضرة.

أما المناقشات النهائية التي قامت بها لجنة الانتداب الدائمة، ومجلس عصبة الأمم، والاستماع إلى الشكاوى التي تقدمت بها الطائفة الأثورية، واستحالة توفير الاستيطان الجماعي الذي طالب به الأثوريون، فإن ذلك كله لم تنجم عنه أية آمال في تحسن الوضع ذلك لأن الهوة كانت واسعة جدًّا، بين الحكم الذاتي التام الذي طالب به المارشمعون، وبين المعاملة الحسنة التي كانت الأقلية الأثورية تعامل بها وعلى أحسن وجه من لدن الحكومة العراقية وعلى هذا الأساس رفض مجلس عصبة الأمم رفضًا رسميًّا مشروع الحكم الذاتي للأثوريين، ونظر بعين الرضا إلى الاقتراح القاضي بتعيين خبير أجنبي في الاستيطان، والتخلي عن الموضوع، بكل ما كان ينطوي عليه من شكوك أعطت التبرير للأعمال المؤسية التي وقعت بعد ذلك على الفور.

(5)
الحاكمون والمحكمون

في طائفة أو أقلية كانت تعيش خلال مرحلة التطور التي يقطعها العراق، كانت الإدارة المركزية مهمة وقوية بالنسبة إلى مجتمع البلاد، ولذلك بذلت جهود عظيمة، وإن لم تكن ناجحة، منذ سنة 1925 حتى سنة 1932 من قبل العناصر العراقية والبريطانية على حدّ سواء لتحسين هذه الإدارة. كان تخفيض عدد الإداريين البريطانيين[438] (*)، يعدّ أمرًا ضروريًّا، وإن كان قد صحبه نقص في الكفاءة والصلاحية، لأنه جزء من السير قدمًا بالخطوات نحو الاستقلال الإداري في العراق، خلال هذه السنوات التي لم تترك سوى الشيء الضئيل نسبيًّا من آثار الفترة التي أعقبت الانتداب.

ففي سنة 1932 عهد برئاسة دوائر أخرى إلى مديرين عراقيين، كان من بينها دوائر الواردات وأملاك الدولة التي كان المؤلف نفسه يرأسها وضريبة الدخل التي كان يديرها سنسبري والأشغال العامة التي كان يرأسها كلاي، وسرعان ما لحقت بهذه الدوائر دوائر أخرى منها دائرة الريّ التي كان يرأسها «ألارد» في سنة 1933، ودائرة التسجيل العقاري التي كان يرأسها «ألدرمان» الذي توفي في سنة 1934، ودائرة الآثار في سنة 1934 أيضًا.

ولقد حدث تقدم في ارتفاع مستويات الموظفين، وتعاظم الغرض من إنشاء المجالس المتلاحقة واللجان، وإجراء الامتحانات. وكان العمل الذي ينهض به الوزير في إعادة انتخاب أشخاص الموظفين وانتقائهم، يقوم به الوزير اللاحق له، ولكن يندر أن يتحرر مثل هذا الإجراء من البواعث الشخصية. أمّا في ميدان العمل لتثبيت المؤسسات والأنظمة كما هو جارٍ في كل النشاطات الحكومية، فقد كان عدم الاستمرار الناجم عن التغيير المتلاحق للوزارات، من العقبات التي كانت تعيق التقدم.

ومع كل ذلك تمّ إنجاز مستوى طيب في تكوين هيئة الموظفين. ذلك لأنه لم يعد بين هؤلاء المزيد من المحاربين الأتراك السابقين، ولا أحد من الغرباء، وقد تفوق الموظفون بأمانتهم، وحسن نواياهم، وطاقاتهم على كل شيء كان معروفًا في أيام الحكم العثماني. وإذا لم يكن الفساد غير معروف، فإنّه يندر أن يكون فاضحًا، وكان يتمّ استنكاره بإخلاص، وذلك أمر لم يكن معروفًا من قبل. وواصلت المحاكم أعمالها، وإن لم تكن خالية من الفضائح العرضية، كما تحظى بالاحترام العام.

وكان مستوى القضاء محترمًا، في حين كان بعض رجال القضاء من العراقيين يتمتعون بمزايا رفيعة، ونظرًا ليسر مراجعة المحاكم فقد تعاظم إقبال الناس عليها.

ففي سنة 1919 وحدها استمعت المحاكم المدنية إلى ثلاثة عشر ألف دعوي، وارتفع هذا العدد إلى ستة وثلاثين ألف دعوى في سنة 1929، وبلغ عدد المحامين الذين كانوا يمارسون حرفتهم هذه ثلاثة وسبعين محاميًا في سنة 1919، وارتفع إلى مئة وخمسة وستين محاميًا سنة 1929.

تمّ تشكيل وحدات إدارية جديدة من الأقضية والنواحي، وأخذ بنظر الاعتبار في ذلك ما استلزمته

الحاجة من تقسيم هذه الوحدات وتنظيم درجاتها. وكانت الأمثلة على ذلك مألوفة في كردستان، وفي منطقة الصحراء الجنوبية فرضت في سنة 1928 رقابة جيدة على الحدود هناك وأدّي التجميع الجديد للدوائر في بغداد إلى إحداث تغييرات في الوظائف الوزارية، وتسميتها، غير أن الهدف من كل هذه الأمور، وهو حسن إدارة مشاريع الإنماء، والتقدم الإداري في كل ميدان، كان في الواقع يتعرض آنذاك بصفة جزئية، للتوقف نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي حدث خلال السنوات 1929 - 1932.

ذلك أن سنوات الفقر والأزمة التي سبقت دخول العراق عصبة الأمم، قد تطلبت الحكمة، والإدارة المالية الصارمة، فلقد أدّى الهبوط العام في أسعار المنتجات الزراعية إلى حدوث نقص شديد في واردات الأراضي، تلك الواردات التي تدنت بشكل خطير بالنسبة إلى الكمارك والإيرادات الأخرى.

وفي الوقت ذاته، لم يتناقص الإنفاق الضروري، في الوقت الذي فرضت الأعمال العسكرية التي جرت في كردستان، متطلبات استثنائية. لقد كان متوقعًا أن يكون الكساد، والتأثيرات الاجتماعية، أكثر حدّة لو أن العراق كان من البلدان المصدرة للسلع المصنعة، فبدلًا من كل ذلك استمرت منتجات العراق من النفط الخام تحظى بالطلب عليها، ولو بأسعار أدنى. وكان مستطاعًا على الأقل الحفاظ على مستوى الخدمات العامة، ومساعدة المتضررين من المزارعين من أصحاب المضخات على العيش والبقاء.

كانت مالية الدولة تخضع لتوجيه قويم، فقد كنا نحن البريطانيين نقوم بوضع الميزانية بكل عناية ونقدم الحسابات الدقيقة، والإجراءات الاقتصادية، التي تتطلب شيئًا من الجرأة السياسية. فعندما ترك «فرنون» منصبه بصفة مستشار لوزارة المالية في سنة 1928، خلفه فيها بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ «سوان» في منصب معاون المستشار، ومن ثم أعقبه «هوغ» الذي جيء به من مصر في سنة 1931.

ولقد تخلينا عن وزارة المالية أنا والسيد هيجكوك خلال سنتي 1930 - 1931، كذلك تمّ فصل الأموال المخصصة للأشغال العامة، ومشروع السنوات الخمس، من الميزانية الدارجة، حيث خصص القسم الرئيس من عوائد النفط، والتي تحققت لأول مرة في سنة 1932 لهذا الغرض، كذلك تمّ تأليف مجلس اقتصادي استشاري، وأنشئت غرف التجارة في بغداد والبصرة. وقام السيد «هلتون يونغ» بزيارة استشارية ثانية للعراق في سنة 1930، وكان يشغل وظيفة المستشار المالي للعراق سنة ، إضافة إلى خبراء أجانب آخرين، نذكر من بينهم «سينسبري» الخبير في ضريبة الدخل، والذي ساعد في وضع قواعد هذه الضريبة الجديدة بشكلها العصري لأول مرة في سنة 1928، لكن ثبت بأنها لم تكن منتجة نسبيًا. والواقع أن هذه الضريبة إنما كان يدفعها في الأصل، الموظفون والشركات الأجنبية.

حدث تغيير كبير في فرض الضريبة على المنتجات الزراعية في سنة 1931 فقد كانت هذه الضريبة تقوم على أساس نظام جديد من استيفاء الضريبة في الأسواق، أي طريقة المكان الذي يحصل فيه الاستهلاك من دون الحاجة إلى تقدير أو قياس الحاصلات الزراعية المنتجة. أنشئت دائرة للتفتيش المالي، وبذلت جهود ذكية ومطلقة في سنة 1927 لتحرير العراق من عبء حصته من تحمل الديون التركية، حيث بلغت حصة العراق من تلك الديون سبعة ملايين جنيه تركي مضافًا إليها مبلغ مليونين

وخمس مئة ألف جنيه تركي بصفة فوائد متراكمة.

قرر وزير المالية[439] أن يشتري سندات الديون التركية في سوق مفتوحة، وبعد أن سلم هذه الديون إلى هيئة الديون واحتسبها بمبلغ مليون ومئتين وثمانية وعشرين ألف جنيه استرليني، استطاع أن يدفع البقية القليلة منها بأقساط، وبهذه الوسيلة استطاع العراق من كلفة الأموال المخصصة من الواردات الجارية لإطفاء ذلك الدين، أن يدخل إلى عصبة الأمم وهو سعيد متحرر من أيّ عبء مالي يثقل كاهله.

كان إنشاء المصرف الوطني الذي كثر النقاش حوله في الغالب ما يزال مؤجلًا. وكانت الروبية الهندية التي خدمت العراق جيدًا خلال خمس عشرة سنة، قد استبدلت في أوائل سنة 1931، بالعملة العراقية التي تستعمل الدينار (المعادل للباون الاسترليني) والذي ينقسم إلى ألف فلس. وكان يشرف على موارد هذه العملة، وإصدارها مجلس قائم في لندن، وكانت العملة العراقية تعتمد على موجودات الاسترليني. وكان الترحيب المنطوي على الثقة بالعملة العراقية أكثر اطمئنانًا، وذلك لأن العراق لم يكن يعاني موقتًا من الإفلاسات الناجمة من الكساد فحسب، وإنما كان يعاني بصفة حادة من اضطراب ميزانه التجاري أيضًا. فلقد حدثت هوة واسعة منظورة بين قيمة الصادرات العراقية وقيمة الواردات الأخرى التي لا غنى عن استيرادها من أمثال الوقود، والمواد المصنعة وبعض الأطعمة.

وكانت الصادرات غير المنظورة، والتي افترض في حينه بأنها سوف تسد تلك الهوة أو الثغرة، تتألف من النفقات التي تنفقها القوات البريطانية والبعثات الدبلوماسية والآثارية، والجمعيات الخيرية والمدارس الأجنبية والزوار والرحالين والشركات الأجنبية والأرباح الناجمة عن تجارة المرور الفارسية. وكان التراخي السريع الذي أصاب تجارة المرور هذه، على الرغم من انخفاض رسوم المرور، يمثل مظهرًا خطيرًا في تلك الأيام ذلك لأن القيود التي فرضتها حكومة فارس والمزاحمة الروسية وتحول الطريق الذي تمرّ به السلع عبر العراق، إلى المحمرة وإنشاء ميناء بندر شابور الفارسي الجديد، كل هذه العوامل قد ساهمت في التقليل من تجارة المرور التي كانت مربحة على الدوام، والتي ظهر بأن حتمية انقراضها لا يمكن تأخيرها إلّا إذا تمّ تطوير طريق البحر الأبيض المتوسط، عبر الأراضي السورية، وقد كانت هناك دلائل مشجعة في هذا الاتجاه.

استمرت أعمال الصيرفة تمارس من قبل الصيرفيين المحليين[440] والمصارف البريطانية الثلاثة وهي المصرف العثماني والمصرف الشرقي والمصرف الفارسي الإمبراطوري. كذلك تمّ الأخذ بالنظام العشري في الأوزان والمقاييس بصفة رسمية ولو أن «الحقة» و«الطغار» و«المن» و«الذراع»[441] بقيت مستعملة على نطاق واسع خلال العشرين سنة التي تلت ذلك، وسارت مبيعات الجملة والمفرق في المسرى ذاته، في الوقت الذي بقيت فيه الشركات البريطانية تحتفظ بالهيمنة على ميدان التجارة الأجنبية، ذلك أن ثلاثين في المئة من مجموع استيرادات العراق، كانت من أصل إنكليزي. ومع أن سلطات الانتداب سواء في هذا الموضوع أم في أية عملية تجارية، لم تطالب بالفائدة على حساب المنافسين الآخرين، إلّا أن السلع المستوردة، كانت تلاقي من الإقبال على النوعية أقل من رخص السعر. وقد سمح هذا الأمر بظهور منافسة يابانية لأول مرة، ولا سيما بالنسبة إلى المنسوجات

الحريرية والقطنية[442].

كانت المنسوجات الصوفية والسلع الحديدية ترد من بلجيكا، والسيارات من أمريكا، والسكر من هولندا، والرز والشاي من الهند، والخشب من اسكندنافيا ورومانيا. أما معظم المواد الباقية وعلى الأخص المنسوجات والمضخات الزراعية والمكائن فكانت ترد من بريطانيا. وكانت صادرات العراق على الدوام تتألف من التمور والقمح، والجلود، والقرون، والصوف، والمصارين، وعرق السوس[443] ولقد حافظت هذه الصادرات على أسعارها الواطئة بشكل مرضٍ خلال فترة الكساد، وأدّت الأحوال النقدية في أوروبا بعد سنة 1930، إلى تصدير الذهب من العراق، الأمر الذي أدّى إلى انتعاش موقت في اقتصادياته.

وحتى في الأيام العسيرة من سنة 1929 إلى سنة 1932 بقيت مشاريع تطوير البلديات والخدمات تتوسع بشكل ثابت. ففي سنة 1929 حل قانون جديد للبلديات محل القانون التركي، وتوسعت إيرادات البلديات، وشرعت مئات المدن من كل درجة وحجم، تنشط في تحسين شوارعها وبناء الجسور، وتوفير الحدائق، ومشاريع الماء والكهرباء وبناء دور للموظفين في بعض الأحيان.

وفي المدن الكبيرة بدأت حركة واسعة وسريعة لتطوير الضواحي المحيطة بها راحت تستهلك الرأسمال الذي كان يستخدم قبلًا في تجارة المرور. ذلك لأنه قد وضع مخطط لإنشاء بغداد الجديدة على الضفة اليمنى من نهر دجلة[444]، وتمّ تعديل وتثبيت امتياز القوة الكهربائية. الذي منح في سنة : بعد مفاوضات استمرت عدة سنين لصالح شركة بغداد للقوة الكهربية[445]. كذلك بدأ العمل بإنشاء أماكن جديدة للقوة الكهربية[446] وتمّ التخلي عن خط الترام، وظهرت فنادق معتبرة في ثلاث مدن وفي كركوك، وألحقت بدوائر السكك دور استراحة في المدن الصغيرة.

وحدث تقدم في فن صنع الطابوق، وطرق إنشاء الصناعات، وأطرزة البيوت الحديثة، والتجهيزات الداخلية، وموارد الحوانيت ونطاقها، وتجاوز هذا التقدم حدود كل المستويات التي عرفت في العهد العثماني. كثر الإقبال على ارتداء الملابس الأوروبية بصفة عامة في المدن الكبرى، وانتشرت هذه الملابس بصفة مهمة إلى أفراد العشائر لتمدينهم. ومع أن الحجاب كان ما يزال موجودًا بشكل جماعي بين النساء المسلمات، إلّا أن نساء الطبقة العليا قد ازداد إقبالهن على ارتداء الملابس الغربية، وانعكست الرغبة في التقدم في تلهف الأغنياء على اقتناء السيارات والحاكيات، واللعب والملذات الأوروبية. غير أن انعدام القدرة على دفع أسعار هذه المواد قد زاد من الطلب على النقد بشكل غير محدود.

* * *

أدّى الاهتمام الذين أظهره مكتب العمل الدولي بالعمال العراقيين الصناعيين إلى بذل جهود متجاوبة لوضع تشريع مناسب لذلك[447]. غير أن صغر هذه الطبقة العاملة، وفي بلد غير صناعي، جعل المقاييس والمستويات الأوروبية غير قابلة للتطبيق ومع ذلك فقد بذرت البذرات الأولى للاهتمام

الاجتماعي بقضايا المال.

وبالنسبة إلى مجموع أفراد الشعب، والمجتمع المدني بصفة خاصة، والذي لا يزال يطغي عليه الفقر، وضعف القوة الشرائية، ساهمت خدمات الصحة والتعليم الحكومية، مساهمة قيمة، ذلك أن مصالح الصحة أقدمت على تحسين ما لديها من المحاجر الطبية وخدمات الحجاج والزوار، وضاعفت من عدد المستوصفات التي أنشأتها في الأرياف، وأدخلت التحسينات على المعاهد الصحية الخاصة، وكافحت وافدة الكوليرا التي حدثت في سنتي 1927 و1931.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن عدد المرضى الذين كانوا يراجعون المستشفيات والمستوصفات، كان أقل من سبع مئة وخمسين ألف مريض في سنة 1921، فقفز هذا العدد إلى أكثر من ضعفه في سنة 1926 ثم إلى أربعة أضعافه في سنة 1930 وتجاوبًا مع صيحات المشترين الأجانب، اتخذت مديرية الصحة إجراءات للنظافة في صناعة التمور. وفي سنة 1927 تمّ تأسيس كلية الطب، وكانت هذه الكلية من المدارس الطبية ذات المستويات الجيدة والتي ظفرت بمركز رفيع بين الدراسات المهنية والعالية في العراق[448]. أما كلية الصيدلة فقد تمّ إنشاؤها منذ سنة 1922 وفي خلال هذه المدة شاركت الحكومة في حضور عدد من المؤتمرات الدولية عن الأمور الطبية، وكثير من القضايا الأخرى.

ولقد بدت المدارس العراقية في هذه الفترة في نظر المراقبين الأجانب وآخرين غيرهم، بأنها لا يعوزها شيء من روح التعليم الجيد. وكانت هناك انتقادات موجهة إلى تراخي الانضباط، والتسيب الشخصي، وعبادة الروحية العصرية المادية، كما أن الأمور السياسية التي تغلغلت في الكثير جدًّا من المدارس، كانت تبرز في صفة عداء شديد للأجانب، والتشوق إلى التظاهر في الشوارع ومع ذلك فإن تعاظم نظام التعليم، وتضاعف التسهيلات أمامه، قد تطلبا الكفاح في سبيل زيادة التخصيصات له في الميزانية، حيث تمّ إنشاء مفتشية للتربية وشرعت الأنظمة الخاصة بها. كذلك تمّ تشكيل مديرية للصحة ضمن وزارة التربية، تطورت فيما بعد تطورًا واسعًا[449] وشهدت سنة 1930 تأسيس أولى المدارس الثانوية الحكومية للبنات.

لقد انتهى، بلا رجعة، ذلك الزمن الذي كان فيه المسلمون يترددون في تعليم البنات. أما بالنسبة إلى الفتيان فقد مددت فترة الدراسة الثانوية من أربع إلى خمس سنوات، ثلاث منها للدراسة المتوسطة واثنتان لما هو أعلى. وفي الوقت ذاته تعاظم إرسال الطلبة للتعليم العالي في الخارج.

أما التعليم التقني فقد بقي غير مألوف، ولم يصل بسرعة كافية إلى الهدف الذي كانت الحكومة تتطلع إليه بصفة رئيسة. وفي سنة 1928 تمّ تأسيس مدرسة للزراعة بصورة سريعة وغير وافية لكي يعاد تأسيسها فيما بعد. وفي سنة 1932 وبعد أن ربطت مدرسة الموظفين الصحيين بكلية الطب، حلت محل مدرسة الصيدلة التي كانت قائمة. وبعد سنة من ذلك التأريخ افتتحت مدرسة التمريض والتي أضيف إليها قسم الولادة في سنة 1936.

لم يستمر تدريب المعلمين الريفيين في مرحلة التعليم الابتدائي ولكن ضرورة هذا التدريب الذي ألحّت

عليه البعثة الأمريكية التي زارت العراق برئاسة الدكتور «بول مونرو» في سنة 1932، قد تمّ الاعتراف بها مؤخرًا.

كانت الخطة الموقتة التي وضعت سنة 1923 للتدريب العالي للمعلمين، قد توقف العمل بها هي الأخرى بقصد إدخال تعديلات عليها، وفي سنة 1932 أُسست مدرسة أمريكية أخرى في بغداد، قامت بها الطائفة الجزويتية هذه المرة[450] فراحت تقبل الطلاب فيها من مختلف الأديان.

بلغ عدد المدارس الثانوية الحكومية في سنة 1930 خمس عشرة مدرسة[451]، والابتدائية زهاء ثلاث مئة مدرسة وقد أغلقت جامعة آل البيت الفقهية أبوابها سنة 1929، في حين حافظت مدرسة الحقوق، وهي على شهرتها أقرب إلى الجامعة في منهاجها فأنتجت عددًا من الموظفين المدنيين والمحامين. كذلك أنشئت للأثوريين مدارس منفصلة لا تدرس سوى ما يتعلق بالدين الأثوري، في حين بلغ عدد المدارس الكردية في سنة 1930 ثلاثين مدرسة من ضمنها مدرسة متوسطة، ومدرسة ابتدائية واحدة للبنات، ولقد تقرر تقديم منح سنوية إلى مدارس الأقليات ومدارس بعثات التبشير الأجنبية التي كان مستواها أعلى بصفة عامة من المدارس الحكومية، وعلى الأقل بالنسبة إلى اللغات الأوروبية. وفي هذا الوقت كان حوالي ثمانية في المئة من كل واردات الدولة يصرف على التعليم. وحين استقال ليونيل سمث من مستشارية وزارة التربية في سنة 1930 لم يعين مستشار آخر مكانه.

* * *

كان يحتاج إلى مبالغ أكبر من هذه المبالغ لخدمات الأمن ذلك لأن حوالي الخمس أو أكثر من دخل الحكومة، كان مخصصًا للجيش، وحوالي السدس من ذلك لقوات الشرطة وحين تقلصت قوات المرتزقة إلى فوجين في سنة 1928 لم تعد هذه القوات تستخدم في العمليات العسكرية إلّا في نطاق متناقص كما تناقصت القوة الجوية البريطانية من ثمانية أجنحة خلال الفترة 1922 - 1926 إلى أربعة أجنحة في سنة 1930، حيث لم تعد بعد ذلك التأريخ مهيأة للمشاركة في العمليات العسكرية الداخلية، لأن الاعتماد يجب أن ينصب على قوات الشرطة والجيش العراقي، ولذلك فلم ترافق تكوين هذه القوات وتحسينها أية آمال.

برزت القوة الجوية العراقية إلى الوجود في سنة 1930 بخمس طائرات خفيفة[452]، أمّا الجيش العراقي الذي ظلت بريطانيا تمده بالمنح حتى سنة 1932 فلقد تطور نتيجة التوجيه الذي كانت تقدمه البعثة العسكرية البريطانية، التي ارتفع عدد ضباطها من ستة ضباط في سنة 1921 إلى ستة وأربعين ضابطًا في سنة 1930، ومن ثم انخفض هذا العدد إلى ستة وعشرين ضابطًا بعد ذلك التاريخ. وكان الجيش يدرب ضباطه في الكلية العسكرية وفي كلية الأركان، ويقوم بإرسال أفراد مختارين إلى كلية «ساند هرست» أو «كويتا».

كان التجنيد خلال 1926 - 1932 اختياريًّا، ولكن العدد لم يعد كافيًا، في حين كانت أعمال التدريب والصيانة كاملة، والانضباط جيدًا. وفي سنة 1932 بلغت قوة الجيش العراقي حوالي لواءين. ولسوء الحظ فإن العمليات المتواصلة التي أداها الجيش وكانت موجهة ضد العصاة الأكراد، لم تكن مألوفة

لدى القوات العراقية، بل على العكس من ذلك كانت تلك العمليات ملائمة للأعداء من سكنة الجبال التي ولدوا فيها.

أما قوات الشرطة فإنّها بعنصرها التنفيذي المؤلف من العراقيين وحدهم، مع وجود مفتشية بريطانية، كانت من أكثر الخدمات التي حظيت بالثناء. أما قوات الشرطة التي تطورت للنهوض بأغراض محددة في بعض المناطق الخاصة، من أمثال قوة الشرطة الخاصة بالصحراء الجنوبية، وشرطة السكك، والحدود، والموانئ، التي بلغ تعدادها حوالي ثمانية آلاف رجل، فقد تحسنت فروعها الخاصة، وحافظت على مستوى جيد من الأمن، وإن لم يكن منزهًا عن الخطأ. ففي سنة 1921 بلغ عدد الضباط والعرفاء البريطانيين، والضباط والمفتشين العراقيين العاملين في جهاز الشرطة اثنين وعشرين ضابطًا وواحدًا وسبعين رئيس عرفاء من البريطانيين، ومفتشين واثنين وتسعين مفوضا من العراقيين. وبعد عشر سنوات من ذلك التأريخ أصبح العدد اثني عشر ضابطًا وخمسة رؤساء عرفاء من البريطانيين وتسعة وخمسين مفتشًا ومئتين وتسعة وتسعين مفوضًا من العراقيين.

تمّ تعقّب كثير من الخارجين على القانون، من بينهم عصابتان ظهرت الأولى منهما في كربلاء والثانية في جمجمال[453] وفي العمليات التي جرت ضد هؤلاء الشقاة، تعاون الأتراك في هذه العمليات عبر الحدود، كما ازداد عدد الطرق التي تسير فيها السيارات، وتحرسها الشرطة بأمان، حيث غدا مستطاعًا استخدام وسائط النقل المدني بكفاءة.

ومنذ سنة 1930 شرع بتدريب السجناء وتقويمهم حسب الأساليب العصرية تحت إشراف سلطة تنفيذية عراقية، وبذلك ازدهرت صناعات السجون في الوقت الذي أعدت فيه الإصلاحيات الخاصة بالأطفال. وهناك عنصر آخر شارك في تهدئة العشائر بصفة نسبية، هو شق الطرق إلى المناطق التي لم يكن يمكن الوصول إليها قبلًا، وازدياد القوات الآلية التي كانت الحكومة تستخدمها. ومع كل ذلك فقد حصل تقدم آخر باتجاه الإدارة الحكومية المباشرة، فتناقص الاعتماد على شيوخ العشائر. كذلك حدث تغيير في السياسة منذ أيام الاحتلال، وذلك لأن الأنظمة التي شرعت بشأن حيازة الأسلحة، وإن لم تطبق تطبيقًا تامًّا، إلّا أنها عملت الشيء القليل في منع حمل السلاح، ولكن قانون دعاوى العشائر وإن كان قد ساعد على تهدئة المنازعات العشائرية الداخلية قليلًا، إلّا أنه لم يحل دون وقوع تلك المنازعات.

ذلك لأن التطلع إلى فرض التجنيد الإجباري، قد أثار مخاوف أبناء العشائر بالشكل الذي فهموا به هذا الموضوع، في حين إن دائرة إحصاء النفوس، وهي ضرورة أوّلية لأغراض التجنيد الإجباري لم تخاطر بالقيام بأعمالها الأولى في المناطق العشائرية.

تعود المكائد والمؤامرات التي يقوم بها رجال الدولة في بغداد بالاتفاق مع رؤساء العشائر للإطباق على الوزارات المنافسة لهم، إلى الفترة التي أعقبت سنة 1932 غير أن سياسة حزب الإخاء، كانت حتى ما قبل الاستقلال، تسير في ذلك الاتجاه المحفوف بالمخاطر.

ذلك أن المنازعات التي وقعت بين الفلاحين وأصحاب الأراضي سنة 1928 في منطقة الغراف، لم تكن تحتاج إلى مثل هذا التوضيح، ومن أمثلة ذلك أيضًا التمرد الذي قام به شيخ هور الحمار في تلك

السنة نفسها والذي أدّى أيضا إلى معاقبته وهربه[454]. وكانت الغارات العشائرية عبر الحدود التركية من الأمور المحتم وقوعها، ولكن كان يستطاع حصرها بصفة محلية. ذلك أن العشائر الكردية، والقرويين المسيحيين الذين هاجروا من تركيا سنة 1926، قد تمّ توطينهم في العراق دون حدوث أية مصيبة. كما تمّت هجرة أخرى في سنة 1928 لم يسبق لها مثيل قبلًا، قامت بها عشائر كفري والحويجة إلى داخل الحدود الفارسية حول مندلي بحثًا عن المراعي، وقد تمّت بكل هدوء وبدون إراقة للدماء.

وبعد ثلاث سنوات من ذلك الوقت حدث الإضراب الخطير في الأسواق، والذي قيل إن حزب الإخاء الوطني هو الذي شجع عليه[455]. ذلك الإضراب الذي لو نجح لأدّى إلى فتح أبواب مدن الفرات، أمام غارات العشائر عليها. كما أن كثيرين من شيوخ العشائر كانوا يشعرون أو يأملون بأنّ زوال النفوذ البريطاني، سوف يؤدي إلى حرية أوسع أمامهم مما كانت عليه أيام الحكم التركي.

وبفضل الأمن النسبي في الأرياف استطاعت أعمال التنقيب عن الآثار أن تمضي قدمًا مثلما كان عليه الوضع في كثير من المناطق العشائرية. فلقد استطاعت مديرية الآثار في المتحف المحسن الذي أنشأته، أن تؤلف مجموعة من الكنوز التي اكتشفتها في التربة العراقية، والتي كانت من بين أجمل ما عرفه العالم عن التأريخ السومري، والبابلي، والآشوري. وقد ازداد هذا النشاط بالجهد المكرس الذي تعقبه بسلام، وإن كان في وسط فهم شامل وشهير لحملات التنقيب المعروفة في أور قرب الناصرية وفي «كيش» قرب الحلة، وخرسباد، وقوينجق، ونينوى قرب الموصل، وفي «تركلان» عند كركوك، وطيسفون جنوبي بغداد، والوركاء، ولكش، وتللو و«تل بله» في أواسط العراق وفي سامراء والقسم الأدنى من ديالى. فهذه التنقيبات الكثيرة كانت مدار عمل الجماعات البريطانية، والأمريكية، والألمانية والفرنسية، وكذلك الهيئات العلمية الممثلة محليًّا بالباحثين من أصحاب الشهرة العالمية، والتي عززتها مديرية الآثار.

وعلى حدة من قيمة هذه النشاطات بالنسبة إلى المدرسة العلمية الاختصاصية وإغنائها بالمقتنيات العراقية، فإن بعثات التنقيب، قد رفعت من قدر العراق، وذلك بما جناه، بصفة مباشرة من حسن النية، وتنقلات السواح. ولقد بذلت جهود لإثارة اهتمام الحكومة في وقف التنقل المحظور بين المناطق الآثارية، وسرقة الآثار، وهي مهمة لم تكن تؤيدها الصحافة الوطنية التي كانت تتحدث باستنكار عن استغلال المواقع الآثارية في العراق من قبل الشركات الأجنبية.

كما تمّ تأسيس مدسة بريطانية للآثار في العراق في سنة 1929، بمثابة ذكرى للمس غيرترود بل[456].

(6)
المواصلات والتنمية

تطور طريق بغداد -دمشق الصحراوي لسير وسائل النقل الآلية، تطورًا وطيدًا خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وسني العشرينيات من القرن الحالي.

ذلك أن شركة «نيرن» الشرقية التي توحدت سنة 1925، ظلت تمارس نشاطها حتى ظهور أوائل المنافسين لها وإخفاقهم في تلك المنافسة، وقد حسنت «نيرن» من خدماتها، وطورت، بصفة خاصة، السيارات التي كانت تستعملها. ولقد دشن الملك فيصل في سنة 1927، السيارات العملاقة ذات العجلات الست التي أخذت الشركة تستعملها. ولقد أقيم وسط الصحراء قرب «الرطبة» حصن، ودار استراحة، ومركز للشرطة، ومحطة للاسلكي في تلك السنة نفسها.

وفي مناسبة واحدة أو مناسبتين لا أكثر، وفي سنة 1928 على وجه التخصيص، اعترض المغيرون من البدو طرق نقليات الصحراء. ولقد كان التطور الذي أصاب الطرق ملحوظًا، وذلك بالنظر إلى اتساع الطلب على استعمال وسائط النقل في الطرق، حيث ارتفع عدد السيارات من بضع عشرات إلى ثلاث وخمس مئة سيارة خاصة، وألف سيارة لنقل السلع في سنة 1930.

على أن نوعية الطرق لم تتحسن بالنسبة إلى طولها، على الرغم من الزيادة التي طرأت في شق الطرق بواسطة الآليات، فهذه الطرق لم تكن تؤلف سوى مسافات قصيرة منها في أول الأمر، كان يجري تبليطها، وتعبيدها. ففي سنة 1930 لم يكن يوجد أكثر من مئة وسبعين ميلًا تمّ تحسينها من مجموع أربعة آلاف وخمس مئة ميل. ولقد أقيمت عدة جسور فوق سكك الحديد لعبور وسائل النقل عليها، وامتدت الطرق القابلة للمرور حتى إلى التلال الكردية.

أقيم جسر فولاذي طوله تسع مئة قدم فوق نهر الفرات عند الفلوجة تعهدت بإنشائه شركة «بلفور بيتي» البريطانية، وبعد فترة توقف بسبب الفيضان، أعقبها توقف آخر نتيجة حدوث قضية قانونية بشأن التعهد. وقد كمل بناء الجسر في سنة [457]1932.

كذلك تمّ التخطيط لإقامة جسور حديدية ثابتة فوق نهر دجلة في كل من بغداد والموصل حيث شرع في سنة 1932 ببناء جسر الموصل، كما بدأ في سنة 1927 بتنفيذ مشروع مهم لإنشاء أحد الطرق، وبعد توقف، نتيجة أعمال هندسية ملموسة، كمل بناء هذا الطريق بعد خمس سنوات، لكي يربط نظام طرق العراق بين أربيل ونظام طرق أذربيجان الذي ينتهي في «تبريز». وبوشر بتجربة القسم العراقي من هذا الطريق، بحمولات تجريبية وذلك في سنة 1931، مرورًا بمضيق راوندوز الشهير[458]، في حين كمل القسم الفارسي عند شواطئ بحيرة أورميا. وكانت قوة هذا الطريق في تغيير تجارة تبريز، من «باطوم» أو«طربزون» إلى بغداد، مشكوكًا فيها. وشهدت خاتمة هذه الفترة استعمالًا متزايدًا للطريق المباشر بين بغداد وعمان، وأوّل تجربة لتطوير طريق الحج بين النجف والمدينة المنورة.

لم تستطع البواخر التي تستخدمها شركة لنج والمنافسون المحليون لها، أن تصمد في منافستها للطرق البرية، والجوية، وسكك الحديد. ولهذا لم يعد أمام شركة لنج سوى نطاق ضيق لتطور أعمالها، ولذلك باعت السفينتين المجربتين لديها، وهما بلوس لنج، وبغداد، في صفقة أنقاض، في سنة 192، مضافًا إليهما السفينة «مجيدية» التي بيعت في سنة 1928 أيضًا. كانت هناك سفينتان أخريان كانت تمتلكهما القوة الجوية البريطانية، هما السفينتان س 19 وس 14، اللتان حصلت عليها شركة لنج فأعيد تسميتهما باسم «بلوس لنج»، و«مجيدية» ومن ثم ضمت إليهما السفينة دجلة في السنة ذاتها، في حين توقفت السفينة «زبيدة» عن العمل بعد سنة 1929.

وفي ميناء البصرة كانت الأعمال التي جرت لكري جرف الفاو بصفة مؤقتة في سنة 1926، قد أنجزت مرة أخرى خلال السنوات 1928 - 1930. وكان من نتائج كري هذه القناة أن ارتفعت المياه في مسارات السفن إلى ثلاثين قدمًا أثناء المدّ العالي، بدلًا من ثماني عشرة قدمًا «إذا ما قورن ذلك بعشرين قدمًا في سنة 1920» وبذلك أصبحت الحركة فوق الجرف الداخلي للفاو أكثر يسرًا.

كان مجموع أدوات النقل في ميناء البصرة، يتألف كما كان قبلًا، من ناقلات النفط التي كانت تتجه نحو «عبادان» وتخرج منها. ولكن شط العرب لم يكن يستعمل بصفة منتظمة إلّا من قبل شركة خطوط ستريك وشركة الخطوط الهندية والبريطانية، وغيرهما من الشركات البريطانية الأخرى، بالإضافة إلى شركة خطوط «هانس» الألمانية، وإحدى السفن التابعة للاتحاد السوفياتي، أو السويد، التي كانت تمخر النهر مصادفة.

كانت مقرّات الميناء تعتبر من أهم المباني القائمة في العراق. وتمّ تسديد القرض الذي اقترضته إدارة الميناء من شركة النفط الإنكليزية الفارسية والبالغ أربع مئة وستين ألف باون استرليني لاستخدامه في أعمال الكري، في الوقت ذاته تمّ الاستمرار على إحلال العراقيين محل الموظفين البريطانيين والهنود في الميناء. وبعد أن ضم الميناء إلى وزارة المالية، أصبح مديره العقيد «وورد» يشعر بالرخاء بصفة اعتيادية، وذلك بعد أن تأثرت موارد الميناء تأثرًا سيئًا بالكساد الذي حدث خلال السنوات 1929 - 1932، ولذلك استمرت إدارة الميناء تدفع إلى بريطانيا، القسط السنوي الذي تمّ تحديده سنة 1922، بمثابة نفقات لتملك العراق للميناء، ولكن إنشاء مجلس لإدارة الميناء كان يجري التطلع إليه فيما بعد، وأن ما اشترط بشأنه، في معاهدة سنة 1930، لم يتحقق، مع كل ذلك[[459]].

لم يكن تاريخ سكك الحديد العراقية في هذه الفترة ينطوي على أية أحداث ذلك لأن وضع السكك بين ملكية بريطانيا وإدارة الحكومة العراقية، تحت إمرة «تينشو» كان مشوبًا بالاضطراب، ولكنه كان محتملًا من الناحية العملية. ذلك لأن تحويل ملكية السكك إلى مؤسسة يشترك في عضويتها البريطانيون والعراقيون، مثلما عليه الأمر بالنسبة إلى ميناء البصرة، قد تمّ اشتراطه في معاهدة سنة 1930 ولقد تعرضت خدمة سبع مئة وخمسين ميلًا من خطوط سكك الحديد، وصيانتها إلى التعويق، بسبب فرض التشديدات المالية والتي تعود بصفة اعتيادية إلى منافسة الطرق البرية لها، وعدم التأكد من إمكانية نقل الحجاج، والعقبات الشاذة التي كانت تسببها الفيضانات من أمثال ما حدث في سنتي 1926 و1930 وكذلك بسبب تدني التجارة خلال الفترة 1929 - 1932.

أعقب ذلك مدّ خطين آخرين من خطوط سكك كانت لها أهميتها الدولية، أولها هو العمل الذي بوشر به في سنة 1930 بشق طريق تسلكه السيارات من كركوك إلى محطة السكك الحديدية التركية في نصيبين والذي من شأنه أن ييسر الاتصالات المباشرة بين البصرة وأوروبا. أما الخط الثاني فهو القيام في سنتي 1930 - 1931 بمسح لإنشاء سكة حديد بين بغداد وحيفا، وهو مشروع نال التأييد الشامل، ولكنه لم يتحقق حتى بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ[460].

كان من حسن حظ العراق، أنه كان واحدًا من بين أكثر الأمم المعاصرة التي حققت تطورًا سريعًا في استعمال خطوطها الجوية. ففي أوائل سنة 1927 دشنت أوّل مصلحة جوية لنقل البريد أسبوعيًّا بين بغداد والبصرة، وبين بغداد والقاهرة، ومن ثم أعقبتها بعد سنتين من ذلك التاريخ مصلحة نقل البريد جوًّا بين إنكلترا والعراق والهند كانت تقوم بها مؤسسة الخطوط الجوية الإمبراطورية الإنكليزية.

وفي سنة 1927 ذاتها، أقدمت القوة الجوية البريطانية على إنشاء أوّل مطار مدني باشرت بإنشائه شركة «يونكرز» الألمانية، لكن هذه المؤسسة أخفقت في التصدي لمؤسسة بغداد طهران. وسرعان ما ظهرت بعد ذلك أولى طائرات خطوط الاتحاد الجوّي الفرنسي «أير فرانس». وكذلك طائرات الخطوط الهولندية الملكية «ك.ل.م.». كان الوضع المركزي للعراق بالنسبة إلى المواصلات الجوية، وهو ما عرف في تلك الأيام باسم دور مفرق «كلافام» الذي أكده المستر تشرتشل في سنة 1921، قد كشف بسرعة عن حقيقته. ولذلك بوشر على الفور ببناء مطار عصري خارج بغداد مباشرة في سنة 1931 فكمل بناؤه بعد سنتين من ذلك التاريخ[461].

ولهذا شرع منذ ذلك الوقت باستخدام أماكن هبوط الطائرات في البصرة، وفي أور وفي الرطبة، وفي كل مكان آخر.

كان التأثير الذي أحدثه فتح الطريق عبر الصحراء عميقًا في ازدياد خدمات النقل الجوي للبريد بين الشرق والغرب. وتمّ استخدام الطريقين حال إعدادهما لنقل الرسائل، في الوقت الذي تمّ فيه استعمال الطريق البري لنقل الرزم أيضا، في حين شهدت المواصلات مع أوروبا والهند ما يشبه الثورة. ففي سنة 1929 انضم العراق إلى الاتحاد البريدي العالمي. ونظرًا للسرعة التي تمّ بها إنشاء خطوط البرق، ووضع نواة للهاتف داخل القطر، أخذ العراق يضاعف من استعمال اللاسلكي.

ذلك أنه سبق لمحطة اللاسلكي في البصرة. أن أخذت تتصل بصفة مباشرة، مع أوروبا. أما محطات اللاسلكي التي أنشئت في الرطبة وفي بغداد فقد كانت مساعدة لمحطة البصرة ذاتها.

لم تستطع الحكومة تنمية واستغلال بعض موارد البلاد القديمة أو الجديدة. فلم يتمّ تعيين الأماكن التي توجد المعادن فيها ما عدا النفط. ومع أنه تمّ منح امتياز للبحث عن الذهب في منخفض «قعرة» وسط الصحراء على مقربة من الرطبة[462] إلّا أن ذلك لم يؤدِّ إلى الكشف عن الذهب هناك.

كذلك لم تجرِ أية تنمية صناعية أيضًا، وإن كانت هذه التنمية يجري ذكرها ويخصص لها مكانها في منهاج كل وزارة من الوزارات التي كانت تتألف. وفي سنة 1929 تمّ تشجيع ذلك بالإقدام على وضع

تشريع لصالح هذا المشروع.

كان كل ما يعوز العراق هو الرأسمال العراقي، والمواد المعدنية الخام القابلة للاستغلال، والطبقة الماهرة من الصناع، وقوة الشراء المحلية. ولم يبرز المعرض الصناعي الذي أقامته الحكومة في بغداد سنة 1932 سوى الشيء الضئيل من ذلك[463]. ولكن حدث تطور محلي في القوة الكهربية. وفي صناعة الطابوق الميكانيكي، ولم يظهر إلّا بصفة بطيئة، سوي محلجين للأقطان أحدهما بريطاني والآخر عراقي، كما أنشئ مصنعان للصوف كانا يعالجان الأصواف المحلية الغريبة في الوقت الذي حولت فيه معامل السكائر الصغيرة أذواق المدخنين، كما نجحت صناعة الصابون والدباغة بشكل متباين.

كان إنشاء مصنع للإسمنت من الأعمال التي تمّ التخطيط لها منذ زمن بعيد. وفي سنة 1932 منح امتياز في هذا المضمار إلى ياسين الهاشمي وشركائه. ولغرض الاستفادة من المنتجات العراقية الفائضة وضعت الخطط لإنشاء مصنع للأحذية، ومعمل لتعليب الفواكه، وآخر لصنع السكر من التمور، ولكن مجموع هذه المعامل لم يستطع أن يحل سوى الضئيل من المشاكل التي كان القطر يعاني منها.

أما بالنسبة إلى صناعة النفط فإنّ الأمر كان على خلاف ذلك. فمع أن تصدير النفط لم يبدأ إلّا في أواخر سنة 1934، إلّا أنه كان قد تقرر منذ سنة 1927 بأن العراق كان يهم بأن يحتل مكانته بين بلدان العالم الكبرى في النفط. دشنت حملة حفر الآبار التي باشرت بها شركة النفط التركية «الاسم القديم لشركة النفط العراقية» من قبل الملك فيصل في الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة في شهر نيسان من تلك السنة، وكانت مكافأة هذا التدشين مبكرة، عندما انفجر النفط، وبوفرة استثنائية، في «بابا غرغر» القريب من كركوك في اليوم السابع من شهر تشرين الأول سنة 1927 [464].

وفي الوقت الذي كان فيه حفر الآبار يسير قدمًا في كثير من الأماكن وبنجاحات مختلفة، تمّ التأكد من أبعاد مقر كركوك وإدارته، وذلك عن طريق الاختبارات التي دللت بأنه كان حقلًا للنفط من درجة عالية، مهما برهنت على ذلك الحقول الأخرى التي يمتلكها العراق.

خصصت السنوات الأربع التي أعقبت ذلك، لغرض تهيئة حقل كركوك للإنتاج من ناحية، وذلك بالاستمرار في حفر الآبار، وممارسة المراقبة العلمية، وتوفير الخدمات الضرورية من أمثال المنشآت الإنتاجية، وبناء أحواض النفط، والمصانع، والمساكن، وأعمال التسلية، ومن ناحية أخرى للتفاوض مع الحكومة العراقية بشأن تمديد الفترة المسموح بها لشراء النفط طبقًا للاتفاق المعقود في سنة 1925، ذلك لأن الكثير من الأراضي في شمال العراق لا يمكن الوصول إليها للبحث عن النفط فيها، أو تعديل ذلك الاتفاق، لأنه غدا لا مناص منه.

انتهت هذه المفاوضات بالاتفاق في شهر آذار سنة 1931 ووفقًا له تنازلت «شركة النفط العراقية التي عرفت بهذا الاسم في سنة 1929، عن كل الأراضي التي تقع غربي نهر دجلة وإلى الجنوب من خط العرض 33 ولكن ضمن المنطقة المخصصة التي كانت تشمل القسم الشمالي الشرقي من العراق. كانت الشركة تستطيع أن تستثمر ليس قطع الأراضي المختارة فحسب، بل المنطقة كلها

برمتها.

وعدت الشركة بأن تباشر في سنة 1935 ببناء خط للأنابيب إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط بطاقة تبلغ ثلاثة ملايين طن على الأقل[465]، وأن يتفرع هذا الخط عند نهر الفرات إلى كل من حيفا وطرابلس[466]، وأن تدفع مبالغ سنوية حددت بأربعة آلاف باوند استرليني ذهب، إلى الحكومة العراقية في كل سنة أثناء عمليات الإنتاج والحصول على عوائده، وما إن تمّت مصادقة البرلمان العراقي على هذا الاتفاق الذي كلف استقالة إحدى الوزارات[467] حتى أصبحت الشركة قادرة على وضع الخطط والمباشرة بتنفيذ خط أنابيبها المزدوج عبر الصحراء، وإنشاء محطات الضخ اللازمة له وسط الصحراء. وذلك عمل تطلب مضاعفة أقصى ما لديها من جهود، وعاملين، ومالية، طيلة السنوات الثلاث التي تلت ذلك. كان إنشاء هذا الخط، والاستمرار في عمليات حقول النفط في كركوك، يؤلفان أهم المشاريع التي استطاعت قوة بشرية أن تنهض بها في تاريخ العراق الطويل، ويمكن لهذا العمل أن يصبح من أهم المشاريع النافعة لخزينة العراق ولجماهيره.

كمل بنيان شركة النفط العراقية في سنة 1929 عندما قبلت بصفة محددة أن تضم إلى صفوفها حملة الأسهم الأمريكيين المساهمين في شركة «تنمية الشرق الأدنى» وعلى أثر ذلك نقل مقر الشركة من «طوز خرماتو» إلى كركوك في سنة 1931 في حين أقيم المركز الخاص بمدّ خط الأنابيب في ميناء حيفا.

كانت المدفوعات السنوية التي تتلقى تركيا عشرة منها طبقًا لمعاهدة سنة 1926، تتمّ بالجنيهات الاسترلينية في مصرف إنكلترا في لندن، وبسعر تحويل يقوم بين الذهب والجنيه الاسترليني وكانت المنطقة الشمالية الغربية من العراق، والتي تخلّت عنها شركة النفط العراقية سنة 1931، قد تمّ تخصيصها في السنة التالية من قبل الحكومة العراقية إلى شركة تنمية النفط البريطانية وهي شركة بريطانية تضم أسهمًا أجنبية ملموسة لحملة الأسهم من الإيطاليين والألمان وغيرهم[468]..

ولقد حاولت هذه الشركة عبثا، أن تحصل على قطع من الأراضي التي كانت تحت امتياز شركة النفط العراقية منذ سنة 1925 ولقد احتجت هذه الشركة لدى عصبة الأمم في سنة 1929 ضد إبعادها عن تلك الأراضي، وما إن ورثت هذه الشركة نتائج الاختبارات التي قامت بها شركة النفط العراقية في منطقة غربي نهر دجلة، حتى ألزمت نفسها بأن تدفع سلفًا عن الإنتاج مبلغ إيجار سنوي مقداره مئة ألف باوند استرليني ذهب، ومن ثم رفع هذا المبلغ إلى مئتي ألف باوند مقابل الحدّ الأدنى من إنتاج النفط وهو مليون طن في السنة الواحدة، وذلك ضمن فترة محددة مقدارها سبع سنوات، وأن تخصص للحكومة العراقية، خمس ما تنتجه من النفط الخام بصفة مجانية، بالإضافة إلى دفع عوائد بمقدار أربعة شلنات ذهبية عن الطن الواحد. وهكذا مضت هذه الشركة قدمًا في اختيار الأراضي المخصصة لها، والبحث عن النفط فيها، فألفت لهذا الغرض شركة عاملة هي شركة حقول نفط الموصل.

وفي الوقت ذاته أقدمت شركة النفط الإنكليزية الفارسية، بالامتياز الصغير الذي حصلت عليه في

الأراضي المحولة، وفقًا لاتفاقه المعدل الذي عقد حول هذه الأراضي في سنة 1926، على تأسيس شركة نفط خانقين بمثابة فرع لها، وذلك للإنتاج في داخل العراق، حيث كمل المصفى الذي أنشأته على «نهر الوند» قرب خانقين في شهر أيار سنة 1927 وقد افتتحه الملك فيصل الأول. ومنذ ذلك التاريخ أصبح شمالي العراق وأواسطه يموِنان بأسعار مناسبة، بمنتجات النفط من هذا المصفى، في حين ظل القسم الجنوبي من العراق يسحب النفط من عبادان.

وسرعان ما غطت البلاد نواة لتسهيل توزيع النفط في أرجائها، وقد نهضت بهذا العمل شركة «نفط الرافدين» وهي شركة توزيع بريطانية فارسية، أُسست لهذا الغرض. كان استنباط النفط في منطقة «نفطخانة» محددًا، وكان يجري استثماره من قبل شركة نفط خانقين لغرض استعماله لحاجياتها العملية، وكذلك في منطقة «شياه سرخ» والذي تمّ التخلي عنه في السنوات 1904، 1912، 1924 ومن ثم استؤنف العمل فيه سنة 1930، غير أن الإنتاج برهن بأنه غير عملي.

إن الحياة اليومية للكثير من العراقيين قد تتأثر بتقدم الزراعة أكثر مما تتقدم حتى بالصناعة الكبرى، ولم يكن مثل هذا التقدم من الأمور المهملة في هذه الفترة، ذلك لأن مشاريع الريّ الواسعة التي دعيت الصحافة والجماهير للاطلاع عليها، لم تكن، في الواقع، من الأمور التي يمكن إنجازها. ذلك لأن أعمال الصيانة، والتحسينات الطفيفة، وكذلك أعمال البحث، كانت هي الموضوع اليومي الذي يشغل الجميع في تلك الأيام. ومع كل ذلك فقد تمّ إنجاز بعض الأعمال الكبرى.

فلقد بوشر ببناء السدود، وفتح القنوات على الفروع التي تمر بالديوانية والدغارة من نهر الفرات، إضافة إلى تحسين توفير المياه لإرواء الأراضي التي تزرع مزارع الرز فيها في سوق الشيوخ.

كان تصريف مياه المستنقعات في منطقة كربلاء يعتبر في الدرجة الأولى من الإجراءات الخاصة بالصحة العامة. ولقد حل إنشاء سد ثابت على نهر ديالى، محل الأعمال التي كانت تجري سنويًّا لتجديد القنوات القديمة، وتوفير كميات المياه اللازمة لقنوات «اللطيفية وقنوات الإسكندرية» و«شيشبار» وفي سنة 1930 افتتح الملك فيصل بنفسه مشروع تطهير أنهار البصرة، وإقامة نواظم لها، في حين كانت الأعمال الجارية في شط «البدعة» في ريف المنتفق، من الأعمال ذات القيمة المحلية الكبرى.

ومع هذه الأعمال تواصلت الجهود في ميدان البحوث والمسوحات والتجارب في قضايا تصريف المياه، وإزالة الطمي، والجهود الرامية إلى صيانة وتحسين سداد الشواطئ التي قد تؤدي الفيضانات فيها إلى تخريب أراضي الريف، مثلما فعلت ذلك الفيضانات التي حدثت في سنتي 1926 و1929، والتي استلزمت ضرورة إكمال المشاريع الخاصة بوقف الفيضانات وتحويل مياهها، وعلى هذا الأساس كان مشروع الحبانية الذي سبق للمهندس البريطاني «وليم ولكوكس» أن تصوره قبل عشرين سنة مضت، قد أعيدت دراسته بشكل وثيق خلال السنوات 1927 - 1932 وفي نهاية السنة الأخيرة دعي المناقصون للاشتراك في تنفيذه، حيث ظهر بأنّ العمل في هذا المشروع يعتبر من الأعمال الجبارة.

وهناك مشاريع أخرى تمّ تأجيلها بسبب نقص الأموال، وعدم إكمال المعلومات المطلوبة عنها، ومنها

مشروع سدة الكوت على نهر دجلة والتي تمدّ نهر الغراف بالماء وتسيطر على الأراضي التي تزرع بالرز في العمارة، ومشروع قناة أبي غريب الصغيرة من الضفة اليسرى لنهر الفرات والتي بوشر بها في سنة 19 ومشروع تصريف المياه في «عكركوف» على مقربة من بغداد، ومشروع حوض الماء المقترح إنشاؤه في السعدية أو على مقربة منها والذي قصد من ورائه المحافظة على مياه نهر ديالى لغرض استعمالها أيام الصيف، وإنشاء رأس جديد لمياه شط الحلة، ومشروع شق قناة الإسحاقي التي تأخذ المياه من نهر دجلة قبالة سامراء، وكذلك المباشرة بشق قناة من نهر الفرات إلى «الشنافية».

كانت دائرة الريّ تدار ابتداء من سنة 1925 في سنة 1928 تحت إشراف السيد بوري، الذي عمل مستشارًا لوزارة الأشغال. ومن ثم انتقل بعد سنة 1927 إلى مستشارية وزارة الريّ والزراعة. ولقد نجح السيد «ألارد» في عمله مديرًا للريّ من سنة 1928 إلى سنة 1933 ورئيسًا للمهندسين تحت إمرة مدير عراقي خلال الفترة 1933-1934 كذلك استأنف السيد «ويتلي» عمله مستشارًا لوزارة الأشغال والمواصلات في سنة 1929، وظل يحتفظ بهذا المنصب طيلة السنوات الثماني التي أعقبت ذلك التاريخ.

ونظرًا للحاجة إلى تحسين الزراعة، فإنّ فعاليات كل هذه القنوات، وإن كانت قد آتت أكلها، إلّا أن الجمهور لم يدرك سوى الشيء الضئيل منها. وبدلًا من الاستمرار في أعمال البحث والتجارب، بقيت المشاكل الأساسية للأراضي الزراعية من دون حل، وتتألف هذه المشاكل من تلف التربة. والتشبث بالأساليب القديمة في الزراعة، والأنواع الغريبة من الحاصلات، وقلة المنتوج، وضعفه، وتعرضه لأخطار الفيضان والجفاف. كان ينبغي أن يعتمد حل مثل هذه المشاكل على العمل المتواصل والواسع الذي تقوم به قوى التعليم في الأرياف، وضمان الأمن الذي يمكن الاعتماد عليه، وتطبيق الالتزام الصائب للأراضي الزراعية، وإنجاز المشاريع الممولة تمويلًا صحيحًا.

وفي الوقت ذاته تطورت حملات مكافحة الجراد في شمالي العراق، بالاشتراك مع البلدان المجاورة، وأمكن تحقيق تقدم في المناطق الجبلية التي تزرع فيها التبوغ، ومعالجة أوراقه حسب الأسس العصرية. كذلك تواصل العمل في تجارب صنع الحرير، وإن لم يكن قد حقق سوى الضئيل من النجاح. وبقيت زراعة القطن محدودة، وذلك نتيجة انعدام الزراعة الماهرة، وبسبب الحشرات التي تصيب الزرع.

وأضاف الإقبال على إنشاء بساتين واسعة للتمور في جنوبي العراق مشاكل عسيرة ليس بالنسبة إلى الزراعة المحسنة فحسب، بل وإلى قضايا التنظيم والتصرف أيضًا، وإلى اندلاع المنازعات المحلية المشوبة بالغضب، بين أصحاب التمور وعمال المكابس. ولذلك فلم تنجح أيّ من المحاولات التي أجريت لإنشاء مزارع عصرية متطورة. فلقد وجد بأنّ المصرف الزراعي المقترح إنشاؤه، لا يمكن تدشين العمل به، إلّا بعد أن توفر الأراضي الممنوحة ضمانًا لتسديد القروض. كان مشروع شركة أصفر «محدودًا»، وتمّ تعديله لكي يتلاءم مع وسائل التملك والتنمية على يد الشركة التي تمتلك قناة «اللطيفية» جنوبي بغداد، حيث أنشأت مديرية الريّ القناة الرئيسة هناك على حساب الشركة، وشرع بالعمل في المنطقة الموعودة والبالغة مساحتها خمسة وستين ألف فدان تحت إشراف إدارة أوروبية [469].

كان التطور الزراعي الرئيس في ذلك الوقت يتمثل في استعمال المضخات التي تنصب على شواطئ الأنهار. ولقد بوشر بهذا الأسلوب قبل سنة 1914 وتواصل بصفة معتدلة خلال الفترة ما بين سنة 192 وسنة 1925 وما إن تمّ تشجيع هذا الأسلوب بالامتيازات المالية، حتى بدأ بعد ذلك الوقت يظهر زيادة ملموسة إلى درجة أصبح معها يؤلف المظهر الرئيس للاقتصاد العراقي. ولقد أدّى الإقبال على نصب المضخات في محافظات بغداد، والديوانية، والعمارة، والكوت، وديالى في نهاية سنة 1930، إلى أن زاد عدد المضخات في تلك السنة عن ألفي مضخة، الأمر الذي كان يمثل زيادة مقدارها مليون فدان في الأراضي القابلة للزراعة.

كانت هناك قيمة واضحة في اجتذاب رأس المال إلى ميدان الزراعة، واستخدام النفط المتوفر بأسعار رخيصة، واستغلال الأراضي البكر الواسعة، وتجنب الفرص الحذرة في تبذير مياه الريّ. غير أن هذا التطور لم يكن خلوًّا من المتاعب. ذلك لأن انجذاب المزارعين إلى الأراضي الجديدة، قد أدّى إلى فصلها عن الأراضي القديمة، بدلًا من زيادة عددها، وتحسين الحاصلات نتيجة وجود أراضٍ جديدة، وضمان إروائها. ولكن ذلك لم يكن يتلاءم مع نقاء الحاصلات وإنتاج أنواع رفيعة منها لأن إدارة المزارع التي حاولها المزارعون من أهل المدن، كانت تنطوي على قصر النظر، فضلًا عن أنها لم تكن اقتصادية. كما أن انخفاض الأسعار أحيانًا، في الأيام الحرجة، كما حدث ذلك خلال الفترة 1930-1933 قد أدّى إلى إلحاق الدمار بالمشروعات الكثيرة التي كان يؤمل نجاحها.

وفضلًا عن ذلك فإنّ أمثال هذه المشروعات كانت تدار بصفة مشتركة من قبل الرأسمالي المدني، غالبًا ما يكون أحد النواب أو من أشراف المدينة. وكان شيخ العشيرة أو السركال[470] هما اللذان يثيران المصاعب المحيرة بالنسبة إلى التزام الأراضي وحقوق الالتزام فيها. ولم تكن لسيطرة العشيرة التقليدية، ولا للحصة التي يطالب بها الرأسمالي القادم من المدينة، أية قاعدة في القانون. فغالبًا ما كانت الاتفاقات التي تعقد بين المزارعين والفلاحين، تدلل على عدم صلاحها للعمل، وأنها في ميدان التطبيق لم تكن لتجلب الخير للمزارعين على الدوام. ومع كل ذلك فإنّ هذه الأحوال تشير مرة أخرى إلى حاجة العراق الملحة ليس إلى تسوية قضايا الأراضي فحسب، بل اتباع تفكير جديد في موضوع تملك الأراضي أيضًا. ذلك لأن ارتباط عدم الاستقرار البارز، وانعدام العدل المتواصل في موضوع التزام الأراضي بمستوى الأمن والتقدم في الزراعة والتطور الاجتماعي، وبالطرق المالية، كان هذا الارتباط موجودًا منذ أمد طويل.

ذلك أن إنشاء دائرة لممتلكات الدولة وجلب سجلات الأراضي القديمة من اسطنبول، وتأليف لجنة أراضي المنتفق العقيمة في سنة 1929، والساعات التي لا تحصى والتي كان المحافظ أو القائمقام يصرفانها في حل مشاكل قطع الأراضي الصغيرة الخاضعة للتسوية، كل هذه كانت من الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة كانت تدرك جيدًا كل هذه القضايا والمشاكل الكبرى الناجمة عنها.

تمّ في سنة 1929 استقدام خبير من المصلحة المصرية، هو «السير داوسن» لدراسة قضايا تسوية الأراضي في العراق، ووضع تقرير شامل عنها. كان التقرير الذي قدمه في سنة 1932 يحتوي على تحليل تام لكل المساوئ وكيفية معالجتها. ولقد أدّي وضع ذلك التقرير إلى إنشاء مديرية تسوية الأراضي التابعة لوزارة المالية[471] والمصادقة على قانون يعترف بحقوق اللزمة، أي السيطرة

الموروثة[472] وتعيين ضباط للتسوية، كان من بينهم كل من دنشبورن، وأستن، ولیون، وجاردن، وكل هؤلاء كانوا من صنف المفتشين الإداريين، رؤساء للجان التسوية التي كانت تباشر أعمالها في الميدان. ولقد كانت هذه الأمور خطوات لها أهميتها الكبرى في تأريخ الاقتصاد العراقي.

(7)

شؤون العراق الخارجية خلال الفترة 1927 - 1932

كانت المملكة العراقية في السنوات الأخيرة من فترة الانتداب البريطاني قادرة بمساعدة حليفها على توسيع علاقاتها الخارجية، ووضعها في صفة اعتيادية. ولقد تمّ هذا الأمر عن طريق الارتباط بكثير من الاتفاقات الدولية[473] (*) والمعاهدات والاتفاقات التي تعقد بين طرفين، والتمثيل القنصلي والدبلوماسي وتثبيت الحدود، وتبادل الزيارات مع الدول. وفي الوقت الذي كان فيه كثير من الأمور يمثل تعاونًا أو مجاملة دولية اعتيادية كان البعض من هذه الأمور، بالنسبة إلى دولة توشك أن تتحرر، يشير إلى الرغبة في أن ترى الدولة وأن تتمّ رؤيتها في الأوساط العالمية.

كانت حساسية المراهقة في قضايا الاعتبار طوع المباهاة العربية. وكان التأكيد على الفردية القومية العربية من الأمور الجديدة بالنسبة إلى العالم المتمدن. والحقيقة أن التحرك باتجاه الوحدة العربية إلى مدى أوسع من نطاق الثقافة والإحساس المجرد، كان من الأمور المفهومة بصفة ضمنية تمامًا. فمن سنة 1930 كانت واجبات وزير الخارجية اسمية وكان رئيس الوزراء يتولى على الدوام أشغال هذا المنصب إلى جانب منصب الرئاسة.

أصبح منصب الممثل العراقي في لندن، منصب وزير في سنة 1928 وتمّ إرسال الوزراء المفوضين إلى كل من أنقرة وطهران في أعقاب إعادة تنظيم العلاقات مع تركيا وبلاد فارس والتي سنأتي على وصفها بإيجاز. وكانت هذه التعيينات متبادلة حيث تمّ تعيين قناصل عموميين في كل من القاهرة سنة 1928، وبيروت سنة 1932، وقناصل في عدد من المدن الأخرى في الشرق الأوسط في تلك السنة (32

وكان الممثلون من الأجانب الذين ظهروا بمثابة دلائل ترحيبية باعتراف بلدانهم بالعراق، في كل من بغداد والبصرة ابتداء من سنة 1926 وما بعدها، يمثلون حوالي اثنتي عشرة أمة. فهناك وزراء مفوضون لتركيا، وبلاد فارس، وفرنسا، وألمانيا وقناصل من بولونيا، وإيطاليا وبلجيكا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والنرويج، واليونان، وهولندا والدنمارك وجيكوسلوفاكيا، وهنغاريا والنمسا والأفغان، وكان الاتفاق الثلاثي الذي عقد في سنة 1931 بين أمريكا وبريطانيا والعراق قد أدّى إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، وضمن للمواطنين الأمريكيين الامتيازات ذاتها التي يتمتع بها مواطنو الدول الأعضاء في عصبة الأمم، وفي سنة 1931 عقدت معاهدة غير اعتيادية مع مصر، وبعقد معاهدة الصداقة مع اليمن في سنتي 1931 1932، أصبح الباب مفتوحًا أمام تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين. كذلك بوشر بتبادل الزيارات مع إمارة شرقي الأردن التي كانت تخضع للانتداب البريطاني، من قبل الأخوين الحاكمين فيها، وذلك قبل وفاة الملك حسين في عمان سنة 1931 وما بعدها، حيث وقعت معاهدة صداقة بين البلدين في تلك السنة. وفي سنة 1932 تمّ تحديد الحدود وسط الصحراء بصفة ودية، ابتداء من جبل «طنف» إلى حدود نجد.

ينبغي التحدث كثيرًا عن أقرب الجيران إلى العراق. فبالنسبة إلى بلاد فارس، التي قطعت شوطًا سريعًا في التقدم المادي والإداري تحت زعامة دكتاتورها «البهلوي» حصل تقدم حسن في هذه السنوات في

الاتصالات المباشرة بالحدود، واعتراف البهلوي الشاه رسميًا بمملكة العراق[474] غير أن الأعذار والادعاءات الكافية لإثارة نزاع آخر، ظلت قائمة. وفي سنة 1927 أصبح مستطاعًا وضع حدّ نهائي للجولات السنوية المثيرة للقلق والتي كان يقوم بها «سلار الدولة» عبثًا، وذلك أثناء إرساله في إجازة إلى فلسطين[475].

تمّ ترتيب النزاع الحاصل حول مياه مندلي عن طريق تأليف لجنة مختلطة. كذلك تمّت تسوية قضايا الحدود في قاطع خانقين بوساطة المحافظين المجاورين. أما «سمكو» فقد ظل يختبئ بشكل هادئ داخل الحدود العراقية إلى أن هجره إلى تركيا في سنة 1928 وقد تمّ وقف الهجرات التي كانت تقوم بها عشيرة «بشدر»، وتصرفاتها في داخل الأراضي الفارسية وذلك بمبادرة من المندوب السامي البريطاني الذي عمل على عقد لقاءات بين السلطات المتجاورة. وفي منطقة البصرة ثار الاضطراب سنة 1927 بين أفراد قبيلة «المحيسن» التي كانت تسكن على جانبي الحدود[476] وقد ثار هذا الاضطراب من النشاط الذي كانت تمارسة دائرة إحصاء النفوس العراقية. ذلك أن أفراد «المحيسن» الساكنين في العراق، كانوا قد تشكوا من مصادرة جوازات سفرهم الفارسية، وبهذا أصبح خطر شمولهم بقانون التجنيد الإجباري العراقي أكثر دنوًّا، ولهذا هربوا إلى بلاد فارس، ولحقت بهم إلى هناك جماعات أخرى من العشائر تحمل الجنسية العراقية. ونظرًا للاحتجاجات التي أظهرها موظفو الشاه إزاء تعداد النفوس فقد أصدرت الحكومة العراقية أوامرها بالكف عن إحصاء النفوس بين أفراد «المحيسن». لكن عملية الإحصاء قد استؤنفت بصفة انتقامية من قبل القنصل الفارسي المحلي، الذي راح يعرض الجنسية الفارسية، على عشرات من العراقيين، ويحضهم على مقاومة حكومتهم.

أمكن صدّ التظاهرات الساخطة التي حدثت لقاء ذلك بفعل تدخل الشرطة واعتقال رؤساء الحلقات، ولكن لم تتمّ إعادة الهدوء إلّا بعد أن تلقى القنصل الفارسي أوامر من حكومته بالكف عما كان يقوم به من التحبيذ للعراقيين بأن يتجنسوا بالجنسية الفارسية.

بقيت حدود شط العرب التقليدية المثيرة للسخط مصدرًا من مصادر إثارة الحقد الفارسي وأصبحت التدخلات الدبلوماسية البريطانية في سنة 1928 فعالة في وقف فرض رسوم أعلى من رسوم الاستيراد الفارسية على السلع القادمة من العراق، وذلك إجراء كان يهدد بتدمير تجارة المرور. غير أن وجود آلاف من الرعايا الفرس في العراق، وكذلك تخوف أولئك الذين كانوا يبغون التهرب من الالتزامات العراقية، كل هذا قد جعل هؤلاء الفرس يزعمون بأنه متى ما أصبحت الأحوال ملائمة فإنّهم لن يفشلوا في توفير الأسباب المادية التي لا انقطاع لها، لإثارة النزاع أو الاحتجاج.

كان رفض الحكومة الفارسية الاعتراف بالعراق، وهو مثير للإهانة حقًّا، لا يعود في الواقع إلى المنازعات الطفيفة والغيرة التي تقع بين المتجاورين بل إلى الوضع الشاذ غير الهادئ لهذه المجموعة الكبيرة المهاجرة من بلاد فارس.

فلقد كانت هذه المجموعة من الفرس الموجودين في العراق، تطالب بأن يعطى لها وضع ممتاز في العراق، يكون مساويًا للامتيازات التي يتمتع بها رعايا بعض الدول الأوروبية، غير أن بلاد فارس لم

تكن دولة حامية لجماعة دينية في الإمبراطورية العثمانية[477]، ولذلك فلم يكن من المعقول منح العراقيين في فارس معاملة مماثلة ولا يمكن للحكومة العراقية أن تطالب بمنح حقوق خاصة يتمتع بها العراقيون أنفسهم، وذلك بالنظر إلى كثرة عدد المشمولين بهذا الطلب. ولهذا السبب توقفت الحكومة الفارسية عن الاعتراف بدولة العراق إلى أن يتمّ تنفيذ مطاليبها تلك، في حين رفض العراق أن يأخذ بنظر الاعتبار تلك المطاليب، إلّا بعد أن تعترف حكومة طهران بالعراق، وبذلك المعضلة تامة، وبقيت كل المفاوضات الحكومية بين الدولتين رهنًا بأيدي المطالبين.

على أن التعديل الذي أدخل خلال سنتي 1929 - 1930 على الاتفاق القضائي العراقي البريطاني في سنة 924 قد هيأ الفرصة لإزالة جذور المتاعب. فلقد أثنى المندوب الفارسي في جنيف على المبدأ الذي تضمنه الاتفاق الجديد الذي كان يحقق المساواة للجميع، حيث استطاع الوزير البريطاني المفوض في طهران أن يؤكد لحكومة الشاه بأنه، بالنسبة إلى هذه القضية، وكل القضايا الأخرى، وعلى الأخص حدود شط العرب، بأنّ الجيدين من الموظفين البريطانيين قادرون ومستعدون لإزالة كل أسباب الخلاف. ولقد كان التأثير الذي أحدثه هذا التأكيد آنيًّا، ففي شهر أيار سنة 1929 اعترفت الحكومة الفارسية اعترافًا تامًّا بالمملكة العراقية حيث ظهر الوزير الفارسي المفوض في بغداد في أعقاب ذلك الاعتراف مباشرة.

كذلك تمّ التوقيع في شهر آب من تلك السنة على اتفاق مؤقت بين البلدين يتناول المعاملة التفضيلية للأمة، والتمثيل القنصلي والدبلوماسي، والتجارة والمرور، حيث جرى في أعقاب ذلك الاتفاق تعيين قناصل عراقيين في بعض المدن الفارسية، وعن طريق التقارب العراقي الفارسي حسنت معالجة المصالح المشتركة نجاحًا طيبا، وكان يجري تعديل الاتفاق الموقت كل سنة، في الوقت ذاته الذي كان يجري فيه، بصفة بطيئة، وضع مسودة بعقد معاهدة بين البلدين، حيث أمكن السيطرة على حركات عشائر بشدر المثيرة الاضطراب، فلقد كان الأغوات الأكراد الذين يحاولون الاتجاه عبر الحدود إلى هذا البلد أو ذاك يجري نقلهم بأمان من مناطق الحدود تلك.

كان والي «بشتوكوه» وأولاده الذين تخلّوا عن مبدأ الفوضى قد أصبحوا يعيشون منفيين في بغداد، حيث تمّ جلبهم إلى بغداد في سنة [478]1929، حين لفتت الأنظار إليهم محاولة ثورية حمقاء قامت في الأراضي الفارسية. وقد وجهت عمليات عسكرية مشتركة شاركت فيها القوات العراقية والفارسية وأعطت نتائج طيبة خلال السنتين 1931 و1932، ضد مثيري الاضطراب في هورمان وهما «محمود وزلي» و«جعفر سلطان». وقوبلت حركات الهجرة التي كانت تقوم بها عشائر الجاف من سهول حلبجة وكفري إلى الأراضي الفارسية في سنة 1931 برقابة مشددة من قبل موظفي الشاه العصريين. وأدّى فرض الضريبة والسيطرة على الأسلحة إلى حدوث ضجة استطاعت الحكومة الداخلية بالمفاهمة أن تهدئها.

ويبدو بأنه لم يبقَ أيّ مصدر مشهود لإثارة الاضطراب، سوى الاستثناء الكبير ونعني به حدود شط العرب فما تحت البصرة. فلقد قام المندوب السامي البريطاني في أوائل سنة 1932 بزيارة إلى طهران، ثم أعقبتها زيارة أخرى بكامل صيغها قام بها الملك فيصل ورئيس وزرائه في شهر نيسان من تلك السنة.

غدت العلاقات بين العراق والجمهورية التركيبة أكثر ودًّا مما كان متوقعًا. ذلك لأن إعادة الاتصالات الاجتماعية وإن كانت ضعيفة الآن، إلّا أنها قد أعادت الكثير من العلاقات بين البلدين، وأوجدت ىًا اعتياديًّا مشتركًا. ولو لم يتمّ القبول بصفة مخلصة بالتسوية التي أجريت في سنة 1926[479] لحدث تصادم جوهري في المصالح. كانت إعادة الوضع الاعتيادي للتجارة عبر الحدود، والمواصلات، مع كل ذلك عملية بطيئة بالنظر إلى الحالة المضطربة في شرقي تركيا.

عقدت لجنة الحدود القائمة أول اجتماع لها في خريف سنة 1926، ومن ثم بقيت تجتمع مرة كل ستة أشهر في تفاهم واسع لعدة سنوات. وكانت الاجتماعات الأخيرة متقطعة، وذلك لأنه لم يعد يوجد سوي الشيء الضئيل الذي يتطلب العمل. ولقد باشرت لجنة مشتركة لتخطيط الحدود عملها تحت رئاسة أحد السويديين، طيلة ستة أشهر من سنة 1927، وقد حققت هذه اللجنة نتائج مقبولة بما أعدته من تخطيط بارع، وبما ثبتته من مئات أعمدة الحدود الكونكريتية، كما تمّ تبادل الوزراء المفوضين بين بغداد وأنقرة، وكان صبيح نشأت ذلك الرجل اللطيف من أوائل هؤلاء الوزراء والذي توفي في العاصمة التركية[480].

على أن الغارات التي كانت تقوم بها العشائر الكردية عبر الحدود، والمؤامرات التي يحيكها (سمكو) الذي ينشد الأمن والسائرون على خطه، من أمثال أولئك الأفراد الذين دفعتهم العنصرية الكردية إلى مساندة الشيخ محمود، وكذلك دخول العشائر التركية ملتجئة إلى المناطق العراقية الضيقة التي لا يمكن الوصول إليها، نقول إن أيًّا من هذه القضايا لم تؤثر في حسن النوايا القائمة بين العراقيين والأتراك، كما أنها لم تعكر صفو الأمن في أواسط كردستان.

قام الملك وبعض وزرائه بزيارة للعاصمة التركية زيارة رسمية تصحبه فيها قوته الجوية في شهر تموز سنة 1931 [481]، وفي أوائل سنة 1932 أعاد نوري السعيد الزيارة للعاصمة التركية بقصد التوقيع على المعاهدات العراقية التركية الخاصة بقضايا الإقامة، والمتاجرة، وتسليم الفارين. كما تقبل الأمير زيد منصب وزير العراق المفوض في تركيا ومكث في منصبه هذا بضع سنوات.

كانت العلاقات العراقية السورية تقوم على مستويين هما مستوى الأقطار العربية المتجاورة ومستوى العلاقات بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني. ولقد تحسنت هذه العلاقات الأخيرة منذ قيام التوترات السيئة التي وقعت خلال الفترة ما بين سنة 1918 وسنة 1921 وذلك لأن المصالح المشتركه بالنسبة إلى عربات نقل البريد وسلامة الصحراء، وتبادل المجرمين، والنقل والمرور، ومكافحة الجراد كل هذه الأمور والعلاقات تعاظمت وإن بقيت الخلافات السياسية الفرنسية البريطانية إزاء حماية هذه الأمور ظاهرة للعيان.

لقد تميزت حياة الصحراء بالمصادمات الاعتيادية بين قبيلة طي ويزيدية جبل سنجار وقبيلة شمر التي حوصرت في سنة 1927 بالإضافة إلى المصادمات بين الأقسام المتناحرة من قبيلة شمر ذاتها من أمثال التصادم بين عجيل الياور ودهام ومهاجمتهم، تجنبا لدفع الضريبة المفروضة عليهم[482]، غير أن اجتماعًا ناجحًا تمّ عقده بين ممثلي العشائر وممثلي الحكومة في مدينة «عقرة» في ربيع سنة

1927 حيث تمّ الاتفاق في ذلك الاجتماع على إسقاط العشرات من الادعاءات الواسعة.

وقد تكررت مثل هذه الاجتماعات في سنة 1931 وبعدها، وتمّ تجاهل الحركات الجماعية التي كانت تقوم بها الأقسام الكبرى من قبيلة «عنزة» بصفة نهائية لاستعادة سيطرتها الرسمية على الحدود.

وفي سنة 1929 توافدت الأقسام الكبرى من عشائر «الرولة»، و«السبعة»[483] على الأراضي العراقية، لغرض الرعي والمرور عبر الطريق الذي تسلكه السيارات في الصحراء. غير أن القتال العشائري الذي كانت قبيلة العمارات[484] العراقية مستعدة له، قد تمّ تجنبه وذلك بفعل انسحابها. وفي سنة 1931 حدث تقدم في المحادثات التي أجريت في باريس حول قضايا الحدود التي ما زالت معلقة، وسارت تلك المحادثات قدمًا، حيث قدم طلب إلى مجلس عصبة الأمم لأن تقوم بتعيين لجنة تشرع بتخطيط الحدود على الأساس الذي تمّ التوصل إليه في سنة 1921. وقد عيّن رئيس سويدي، وعضوان أحدهما إسباني والآخر سويدي أيضا لهذه المهمة. وكان أوّل هؤلاء الأعضاء وهو العقيد «دي رنييه» قد فقد حياته في حادث سقوط طائرة عندما كان في طريقه إلى الشرق، حيث حل محله شخص آخر من بلاده، هو العقيد أصلان.

استطاعت اللجنة أن تنجز مهمتها في شهر أيار 1932 وأن تقدم توصياتها إلى مجلس العصبة والتي لم تتمّ المصادقة عليها إلّا في شهر أيلول من تلك السنة حين قبلت العصبة بها. كانت تلك التوصيات تنطوي على ضم منطقة سنجار برمتها إلى العراق، وأن تعوض سوريا عن أية أرض تسلخ منها في أيّ مكان. واستطاعت لجنة تخطيط الحدود اللاحقة، والتي رأسها رئيس اللجنة السابقة نفسه، أن تنجز عملها في سنة 1933.

وأصبح معروفا أنه بالنسبة إلى المعاملات التي تجري بشأن الحدود فيما بعد، ومثلما كان عليه الأمر سابقًا، أن يقوم العراقيون بالدفاع عن مصالح العشائر العراقية، في حين يدافع الفرنسيون عن العشائر السورية.

كانت الحوادث المؤسفة التي وقعت على الحدود العراقية النجدية خلال السنوات 1927 - 1929، تصور بصفة نموذجية، آثار الأنفة المنطوية على المجابهة والبدائية، والمتطرفة التي يتّسم بها البدو الذين يعيشون في الأقسام الشمالية الشرقية من الجزيرة العربية التي توجد فيها حدود إقليمية، تلك الأقسام التي لا يستطيعون الإقامة فيها، ولا الاستيلاء عليها، لأن مثل هذا الوضع يعارض إحدى العادات التي تجري الإشارة إليها بصفة عشائرية بمحاولة من المبدأ القومي للأراضي الخاصة بهم، ذلك المبدأ الذي كانوا يقاومونه بفردية متوحشة، وبالأسلحة الحديثة التي كانت تثير سخطهم باعتبارها شرًّا من الشرور، وظلمًا صارخًا.

وبتغلغل المفاهيم الغربية في الجزيرة العربية، وإقامة حكومة مركزية موطدة الأركان نسبيًّا، وتعود البدو على المدافع والطائرات، لم تعد الظروف والأحوال ذاتها تقع بشكل متساوٍ، بل ربما أنها كانت في الواقع قد غادرت العالم بصفة أبدية. كان التأثير الحسن الذي أحدثه اتفاق «بحرة» قد استمر لمدة سنتين. ومع أن إقامة حدود كانت المحاكم تتطلع إليها في ذلك الاتفاق قد تأخرت عدة شهور،

إلّا أنه تمّت المحافظة على السلام في بوادي جنوبي غربي أداني الفرات، وفي الكويت. غير أن هذه الأساليب ما لبثت أن تعرضت للهجوم، ذلك لأن قبيلة «المطير» التي كان يتزعمها الشرير فيصل بن الدويش الذي سبق له أن خضع لسيده[485] قامت في شهر تشرين الثاني سنة 1927 بمهاجمة حصن «البصية»[486] العراقي، الذي يقع على بعد خمسة وسبعين ميلًا داخل الحدود العراقية. وفي هذا الحصن الصغير المبني من الطين وكذلك حصن «أبو غار» على بعد تسعين ميلًا إلى الداخل، كان يقيم فوج من القوات العراقية في كل واحد منهما.

ولقد قتل العشرات على الأقل من العراقيين، بأيدي أفراد المطير الذين اقتنعوا بأن هذين الحصنين كانا مدعاة للاستفزاز. وجه احتجاج شديد إلى الرياض، وتمّ تعقب أفراد المطير بالرشاشات المنطلقة من طائرات القوة الجوية البريطانية، غير أنهم ما لبثوا أن تجمعوا ثانية وعاودوا الكرة في التغلغل إلى داخل الأراضي العراقية فقتلوا الرعاة الذين وجدوهم على شواطئ النهر هم وأطفالهم في «الجميمة»[487] وذلك في أواسط شهر كانون الأول من تلك السنة.

كان تأثير هذه الاعتداءات في العشائر العراقية وكذلك في قبيلة عنزة عميقًا وحزينًا. كما أن ابن السعود، لم يعترف في المراسلات التي جرت معه في أعقاب تلك الاعتداءات، بشرعية وجود الحصون العراقية حتى وإن لم تكن مثل تلك الغارات قد حدثت فعلًا وفقًا لأوامره، أو خلافًا لها، ولهذا راحت طائرات القوة الجوية البريطانية تحلق باستمرار فوق المحميات النجدية.

قامت الحكومة العراقية بوضع حاميات في مواقع «السلمان» و«شبيجة» الصحراوية[488] ولكن المطير هاجمت العشائر العراقية والكويتية مرة أخرى في جنوب البصرة وجنوبها الغربي في شهر شباط سنة 1928 أصبح ابن السعود موزعًا بين السخط على رعاياه الذين لم يتمّ ضبطهم، وبين الغضب من معاقبتهم بأسلحة أجنبية. وما إن نجح في منع تكرار الغارات الكبرى حتى حضر اجتماعًا مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وأظهر نفسه بمظهر المتعنت إزاء الحصون المشيدة في الصحراء، وذلك عندما زاره في جدة كل من كورنواليس والسير غلبرت كلايتون في شهر أيار سنة 1928.

استؤنفت هذه المحادثات العقيمة في شهر آب بعد موسم الحج والتي حضرها هذه المرة السيد توفيق السويدي ممثلًا عن الحكومة العراقية. غير أن هذه المحادثات قد أخففت مرة أخرى، وبقيت الحدود تعيش تحت خطر الإرهاب النجدي. وفي شهر كانون الثاني سنة 1929 وقعت غارة أخرى قامت بها عشيرة العجمان[489] فقتلت عشرين عراقيًّا في الأراضي الكويتية، في الوقت الذي هاجمت فيه هذه العشيرة قافلة سيارات فيها بعض الأمريكيين المسافرين فقتلت واحدًا من ركابها هو الدكتور «بلكرات» أحد المبشرين الأمريكيين، وأعقب ذلك وقوع هجوم أشد على الأراضي العراقية قامت به قبيلة عتيبة[490] وارتكاب أعمال سلب جماعية وقتل أكثر من سبعين شخصًا. ثم جاءت في أعقاب ذلك غارات أخرى قامت بها المطير والعجمان وأدّت إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح لدى العشائر العراقية بني مالك، والأراضي الكويتية.

على أن العمليات التي قامت بها القوة الجوية البريطانية، وصمود حاميات الحصون العراقية في السلمان، و«البصية» و«شبيجة» و«النخيب»[491] استطاعت أن تنفذ جنوب غربي العراق خلال هذه الأسابيع من الهجمات ذاتها التي يقوم بها الوهابيون المتعطشون للدماء، والذين كانوا يهربون إلى إمارة الكويت.

أكد حاكم نجد مرة أخرى ومن دون شك فيما ادّعاه بأنّ تلك الغارات التي وقعت لم يكن مرخصًا بها، وأخيرًا وجه أسلحته ضد رجاله المتمردين عليه، وفي شهر آذار سنة 1929 ألحقت قواته هزيمة نكراء بابن الدويش. وانتهت تلك السنة بالتحام وقع بين قوات ابن سعود والقوات الوهابية المتمردة، في حرب أهلية، استطاعت فيها قوات ابن سعود، أن تبسط سيطرتها بصفة منعزلة تدريجًا، وفي النهاية أن تحطم القبائل المتمردة، المطير، والعجمان، وعتيبة.

وقد دلل ذلك الإجراء على وضع نهاية لحركة التطرف والتفرد بين العشائر السعودية الشمالية الشرقية التي سبق لها أن التفت حول ملكها، وكلفت العراق خسائر وفيرة في الأرواح والأموال.

أصبح السبيل الآن مفتوحًا أمام توطيد علاقات أفضل من تلك العلاقات، التي وعد بها في اجتماع «بحرة» وفي شهر كانون الثاني سنة 1930 التقى ابن السعود بالمقيم البريطاني وحضر مؤتمرًا مع ملك العراق على ظهر الباخرة البريطانية «لوبن» في مياه الخليج العربي[492].

كان اللقاء ناجحًا وقد تغلبت المجاملة وحسن المشاعر على الانقسامات الثقافية والعائلية العميقة. فقد تقرر أن تتمّ تسوية قضية الحصون العراقية المعقدة في مفاوضات تجري فيما بعد، أو عن طريق التحكيم، وأن توضع مسودة لمعاهدة بين البلدين، وأن يتمّ التعويض عن الدمار وإراقة الدماء التي اقترفها العصاة الوهابيون. والواقع أنه تمّ دفع ربع المبلغ الذي تمّ الاتفاق عليه بصفة قطعية ومقداره ثلاثون ألف باوند.

لم تكن جميع الأطراف التي انسحبت بصفة ودية، غير مخلصة للاتفاق كليًا، ولذلك توقفت الغارات. وفي شهر نيسان 1931 قام رئيس الوزراء، نوري السعيد، يرافقه طه الهاشمي شقيق ياسين الهاشمي بزيارة مكة المكرمة للتوقيع على معاهدة الصداقة وتسليم المجرمين بين البلدين. وقد ردّ على هذه الزيارة بزيارة قام بها سنة 1932 الأمير فيصل الولد الثاني لحاكم الجزيرة العربية. وفي خريف تلك السنة التي أنعم فيها على عبد العزيز بن السعود بوسام عراقي، أعلن نفسه ملكًا، وأعاد تسمية أراضيه نجد والأحساء والحجاز بصفة مشتركة باسم المملكة العربية السعودية.

الفصل السابع

الاستقلال التام[493]

1/ تقييم الوضع في سنة 1932
2/ ذروة المشكلة الأثورية
3/ الوزارة الهاشمية
4/ انقلاب بكر صدقي
5/ البر والجوّ والبحر
6/ الشؤون الخارجية

(1)
تقييم الوضع سنة 1932

أبرزت الفصول السابقة عظم المسافة التي قطعها العراق في سنة 1932، من عمره الطويل بصفته مجموعة من ثلاث ولايات تركية نائية ومتأخرة تقع في شمالي الجزيرة العربية. أما اللحظة التي أكمل بها مدة اثنتي عشرة سنة بصفته دولة دستورية، منذ أن أنشئت أول حكومة عراقية فيه، وتحقيق الاستقلال التام، فإن تلك اللحظة لن يساء اختيارها لتقييم إنجازه ذاك، وكذلك تقييم مطامحه بالصفة التي ظهرت بها فيما بعد.

لقد تمّ إيجاد مملكة العراق، واعترف العالم بوجودها، واستطاعت أن تضمن ما قد يجري التساؤل عنه من مستقبل ثلثها الشمالي، أي ولاية الموصل، ذلك الثلث الذي كان الآخرون يطالبون به بكل تصميم. لقد استطاعت المملكة أن تثبت، أو أنها كانت تعمل على تثبيت حدودها في ناحيتي الشرق والغرب، وقطعت شوطًا بعيدًا في إقامة علاقات ثابتة وودّية مع جاراتها، وفي إكمال ما ينبغي إكماله، مما يعدّ مهمة غير جسيمة بالنظر إلى السنوات المتعاقبة.

ففي داخل العراق أصبحت الأمة تتمتع بالفوائد الكبرى الواضحة، فلم تعد تخشى تزايد السكان، كما هو الأمر بالنسبة إلى مصر، ولا قلة الأراضي مثلما عليه الوضع في لبنان، وليست أراضيها حفنة من الواحات في صحاري شاسعة كما هو عليه وضع العربية السعودية، ذلك أن المملكة تمتلك فراغًا واسعًا من الأرض وأنهارًا عظيمة، وخصبًا شهيرًا، وجوًّا صحيًّا إن لم يكن قاسيًا، كما تملك التحقق من زيادة عدد السكان.

«ولم يكن شعبها بأيّ حال من الأحوال، أحطّ من مستوى الإنسانية في الصفات الاعتيادية، بل إنه كان أعلى من ذلك المستوى في الذكاء، ولهذا كان تقييم التقدم المتوقع، والرغبة في تحقيق هذا التقدم، واسع النطاق».

أما بالنسبة إلى قضية الإدارة، فإنه مهما كانت صفة التمرد وعدم الولاء المحلي، قد تشوب حدود المملكة، فإن ادعاء حكومة بغداد بالسلطة لم تكن لتنازعها فيه أية ادعاءات منافسة، ولذلك كانت سلطة الحكومة مؤثرة وفعالة في كل أنحاء البلاد تقريبًا.

ومهما يكن الأمر فعند هذه النقطة يشير الانعكاس إلى بعض الصفات. ذلك أن صورة السلام غير المثير للتساؤل، والتي كانت ترفرف على كل أنحاء العراق، كانت هي الصورة المفضلة جدًّا. فمناطق السهوب العربية، والجبال الكردية، التي يندر أن تتغلغل أوامر الحكومة إلى داخلها، مما يمكن تجاهله حقًّا. ذلك لأنه لا بُدّ أن تمتد سلطة الحكومة إلى هذه المناطق دون شك، بقوات وبمواصلات متطورة، بمرور الوقت.

ولكن ينبغي أن يتغير الكثير، قبل أن يشرع الجمهور العراقي في المناطق الرئيسة من القطر، إن حسنًا أم سيئًا، في تكوين أمة عصرية تستطيع فيها الحكومة أن تعمل بصفة مفيدة بشكل من شأنه أن

يسمح بتطبيق مثل هذه العملية وتقييمها. ومن دون الإصرار على المشابهة التي قد تكون غير ذات قيمة أو قاتلة. كانت الحالة السياسية المعافاة، والقدرة الإدارية للأمة، مناقضة لظهور أيّ من الفروق الثقافية العميقة، أو الولاء أو المستويات المتفاوتة بشكل قاطع للتطور الاجتماعي.

ولقد ظلّ وجود الأقليات المميزة في العراق، وحيويتها، والمجاميع الثقافية ذات الوعي الذاتي، يمثل المظهر المعاكس لتقدم العراق. ولكن إذا ما تركنا هذه الأقليات والطوائف جانبًا، فإننا نجد، بكل جلاء، أن الجماهير العراقية، بل الطبقات الدنيا منها حتى في المدن وضواحيها، كانت تعيش في جهالة سحيقة، وفي فقر قاتل.

ومع أنها لم تكن غريبة بالنظر إلى بعض الظواهر الحكومية الملموسة، فإنها لم تستطع، بل لم تستذوق أن تساهم في إقامة نظام ديمقراطي للسيطرة على مصائرها الخاصة بها.

فبين العشائر التي ما زالت تؤلف المجموع الأعظم من السكان، كان الجهل أشد عمقًا، وكان المحيط أكثر بداءة. وكان المفهوم الإقطاعي الأبوي للمجتمع، لدى هذه العشائر، على خلاف تام مع نظرة المواطن الذي يعيش في دولة عصرية، وذلك أن سكان العشائر في سنة 1932، لم يتغيروا بصفة جوهرية إلّا نادرًا، عن المستوى الذي كان يعيش فيه آباؤهم، وعلى هذا فإن التقدم الدستوري لدولة العراق، كان قد سبق أيّ تقدم اجتماعي أو مادي لهذا القسم الكبير من أفراد الدولة.

ومع كل ذلك فإنه بالنسبة إلى جميع الذين كان في مستطاعهم أن يتقبلوا جهود الحكومة، وكانوا يرغبون أن يدوروا في فلكها، تمّ إنجاز الكثير من ذلك. فلقد تألّف جيش وطني، وقوة شرطة كاملة للأغراض الداخلية وما ماثلها. وبمثل هذا التطور الذي تأتي به السنون المتلاحقة، سوف تصبح هذه القوة قادرة على ضمان سلامة الحياة والثروة.

كانت إدارة أمور العدل مرضية بصفة عامة. وكان يؤمل في السنوات القادمة أن تزيد هذه الإدارة من تقبل الناس لها، ومن الثقة الشعبية فيها. وفي خلال خمس عشرة سنة تمّت دراسة المشاكل المادية التي تعاني البلاد منها وكذلك إمكانياتها، وتمّ تحليل تلك المشاكل بنظرات وعقول حديثة. فقد غدا مستطاعًا أن يصلح التأخير المحيق بالزراعة، وذلك كما يبدو، بطرق وزراعة حديثة غير عسيرة. وكان تقديم كل ذلك، مع إنقاذ الزراعة تدريجيًا من الطرق البدائية والناتج المنخفض، يمثل مظهرًا محققًا من مظاهر المستقبل.

وكانت مشاكل الإرواء في العراق، والحماية من أخطار الفيضان والمحافظة على المياه من الجفاف الموسمي، وعمليات البزل، كل هذه المشاكل قد تمّ حلّها بصفة جزئية على الورق على الأقل. وهناك أكثر من مشروع واحد مهم، قد وضعت صيغته استعدادًا لتنفيذه، في حين كانت الأعمال الصغرى جارية، وأعمال أخرى غيرها ظاهرة للعيان. أما المشكلة المعقدة التي تتعلق بالصيغ المتناقضة والمعمول بها لتسوية قضايا الأراضي والتي لم يتواصل العمل فيها، فقد أصبح الطريق مفتوحًا لتنقية تلك الصيغ ولإعادة العمل بها، وذلك لأن لجان التسوية قد سبق لها أن أخذت تباشر أعمالها في الميدان.

كانت الثروة المعدنية من الأمور التي تمّ التطلع إليها لكن هذه وجدت بأنها غير تامة، ما خلا الأهمية

التي رافقت ظهور مادة معدنية واحدة هي النفط. فقد بدأ التطور في استثمار النفط بداية جيدة، وذلك لأن إمكانياته لم تكن محدودة، ولأن مساهمته في مالية العراق يمكن اعتبارها جوهرية بالنسبة لكل آمال العراق.

أما الصناعة، وإن كانت الرغبة قوية في إنشائها، أو إنها كانت تضعف نتيجة نقص المواد الخام، ونقص الأسواق، وكذلك نقص اللياقة والاستعداد، ومع ذلك فقد كان يتوقع تحقيق مكانة متزايدة لها، ولو بصفة معتدلة، في الاقتصاد العراقي.

كانت التجارة في المستوى وفي الأسس التي يشير إليها التقليد والحاجات الراهنة، واستطاعت أن تبقى بصفة جيدة خلال فترة الركود العالمية الواسعة.

وتطورت وسائل المواصلات من كل نوع تطورًا واسعًا جدًّا خلال نصف الجيل الماضي، وأصبح محققًا بأنها سوف تلبّي حاجات الاقتصاد المتوسع، وكذلك الحاجات الاجتماعية والدولية. وكانت عناصر الخدمات العامة المنظورة بصفة جيدة على الأقل، موجودة حقًّا. وإذا ما سمحت الأموال المتوفرة فإن هذه الخدمات ستزيد بالتدريج من نشاطها ومن نطاقها الاجتماعي. فهذا الأمن، وهذه التطورات النافعة والخدمات الاجتماعية، قد تطلبت ولسوف تتطلب هدفين هما الإدارة الكفوءة الشاملة أولًا، وثانيًا السلطة الموطدة النافعة في الدولة ذاتها. وبناء الحياة السياسية على أسس مستقرة.

فأما بالنسبة إلى الهدف الأول، فإن الإدارة التي كانت موجودة في سنة 1932، وإن لم تكن تامة، وكانت فجّة في بعض الأماكن، إلّا أنها لم تكن أكثر تفوّقًا عن الإدارة التركية السابقة فحسب، بل إنها بدت أيضًا بمرور الوقت، تترك ظلّها على المظاهر التي أنزلتها في الوقت الحاضر إلى ما دون المستوى الذي كان الموظفون العراقيون، الأكفاء، الأذكياء المخلصون، جديرين بشكل محقق.

وبالنسبة إلى الهدف الثاني، فإن الأسس العامة للحياة وللتشريع، كان يوجد الشيء الكثير الذي ينبغي التحدث عنه. لقد اختار العراق، طبقًا لشكل حكومته، الديمقراطية البرلمانية الممثلة. ويمكن توجيه الانتقاد إلى هذا الاختيار، ولكن لم يكن هنالك أيّ معدى عنه. ذلك لأن العراق ليس هو بلاد نجد، التي تخضع خضوعًا تامًّا لرب الأسرة في الحكم، كما أن العراق ليس مثل فارس وتركيا اللتين قام فيهما حكم دكتاتوري. فالعراق لا يملك سوى مرشد وحيد لطبقة سياسية تزعم بأنها ليبرالية تريد أن تسير إلى أبعد مما وقفت ثورة 1908 عنده، وكانت هذه الطبقة تزدري الصيغ السابقة، لكنها مع ذلك لم تكن تضم فيما بينها شخصية جديرة بالحكم المنفرد، أو مجموعة جديرة بأن تحكم الأقلية الخاصة، الأمر الذي يمكن القبول به، ولذلك فلم يكن أمام أيّ مراقب بريطاني أو غربي في سنة 1920، أن لا يقيم أشكال الحكومة بصفة تكون فيه مألوفة في الداخل ومطلوبة بشكل ظاهر في العراق، ومع كل ذلك فإن هذه الأشكال الدستورية الصحيحة قد غدت الآن منظورة لكي توطن ذاتها في العراق، بمشقة وبنتائج مختلفة مباشرة.

وإذا كان صحيحًا بأن فضائل النظام قد تمّ تقييمها في مكان ما، وأن العالم الحديث لم يستطع أن يكتشف بدائل أفضل من ذلك، مع هذا فلا بدّ من أن يتطلب هذا النظام التمثيلي والديمقراطي

ظروفًا محددة. فهل إن مثل هذه الظروف كانت قائمة في العراق؟ كان يوجد في الواقع تقليد عربي طويل الأمد من الديمقراطية بين أفراد العشائر، وييسر الاتصال بالحكام، فحرية الكلام، والصحافة الناقدة، والأحزاب المنهمكة في نشاطاتها، والتظاهرات في الشوارع، كل هذه الأمور يمكن أن يقال عنها بأنها كانت مظاهر ديمقراطية للحياة القائمة في بغداد. ولكن أيّ من هذه المظاهر هو الصحيح؟

لقد كانت الصحافة ضعيفة التزود بالمعلومات، وغير مسؤولة ومتطرفة في الحس الوطني، ومعادية للأجانب بصفة قاسية. كان يجري تنظيم التظاهرات بصفة أيسر وبالقليل من النفقات، في أيّ اتجاه سياسي يراد. أما الأحزاب فلم تكن في الغالب سوى محض عصابات من الشخصيات، ليست لها تنظيمات متواصلة أو واسعة، أو أية سياسة ثابتة ما خلا سياسية معاداة الإنكليز. وكان يسمح بحرية الكلام إلى حدّ إبداء الآراء المتطرفة التي يندر أن تكون معتدلة. وكان العنف أو المقاطعة ينتظر أية سياسة واضحة، مهما كانت تلك السياسة حكيمة أو مخلصة، إذا ما بدا عليها بأنها سوف تفشل في ميدان الحمية القومية.

والواقع أنه كان من الأمور المشكوك فيها وجود أحد المتعلمين العراقيين وسط مئة من أولئك الذين يتطلعون إلى رؤية المجتمع وهو يقوم على أسس ديمقراطية حقًّا، وأن تعطى السلطة لذلك المتعلم، فيستطيع أن يجد نفسه راغبًا في تنظيم هذا المجتمع على الأسس الديمقراطية الحقة. فقد كانت طبيعة العراقيين تتميز بالفردية، وعدم الإذعان لأحد. وكانت تقاليدهم تقوم على أسس التسلط والتحكم، ولذلك كانت الأوضاع القائمة في مجتمعهم مناقضة للديمقراطية، ومؤذية لها حقًّا.

وكان النواب أنفسهم، في مجلس النواب، يتمّ اختيارهم بالقليل من أصوات الناخبين الذين يخضعون للتعليمات، والذين لا وجود لهم. بدلًا من تعيينهم من قبل الوزارة القائمة في دست الحكم. ذلك أن قوائم المرشحين يتمّ نقلها إلى المحافظين باعتبار أنها تضم أسماء المرشحين الذين تريدهم الحكومة، مع استثناءات غير متواصلة بالنسبة لأسماء النواب.

ولقد نتج عن هذه الكيفية أن أصبحت حكومة العراق في سنة 1932 عبارة عن واجهة لصيغ ديمقراطية تبرز وراءها من الشوارع صور الضغوط وعنف الفتن والصلف، والأنانية التي كانت تمارس السلطة الحقيقية للطبقة الحاكمة الصغيرة، تلك الطبقة التي كانت من إحدى النواحي تضم أكثر من الأعداد الجديرة بملء المناصب الوزارية، ومن ناحية أخرى لا تتمتع إلّا بتنوع ضئيل جدًّا في وجهات النظر لكي تتنافس على الحكم، وعن طريق الدفاع عن المناهج التي لا معدى عنها بصفة أصلية.

ولقد كانت نتيجة ذلك كله تتمثل في التعديلات القاسية التي كانت تحلّ في الدوائر الحكومية، وقصر أعمار الوزارات التي لا تخلّف وراءها سوى مخلّفات مختصرة لكل فرد، وأن تصبح خطوط الوزارات معتمدة ليس على موقف النواب الممثلين الذين يستطيعون بإبداء تلميح، من إسقاط الوزارة، بل على الفتن الشخصية التي كانت تجري من وراء ظهورهم. لقد غدا واضحًا تمامًا بأنه إذا لم تنغمس اليد الوحيدة التي تملك السلطة في أمثال هذه الدسائس الشاقة، فإن تلك اليد سوف يتمّ رفعها من قبل الملك، حيث تتوفر الفرصة، أو الحتمية في الغالب، أمام بعض السلطات الأخرى للتدخل في اتخاذ قرار في الأمر، وذلك هو الدور الذي يقوم به الجيش في مثل هذه الحالة.

قد يطرح سؤال عمّا إذا كانت دكتاتورية الحكومة المتمتعة بالسلطة صراحة، وحكومة الفرد المعروفة، أو محض الحكم الذي يمارسه رب الأسرة العربي، هي المفضلة؟ لقد كانت كل هذه الأشكال في الواقع، أقل تقبلًا بالنسبة للجمهور، من الديمقراطية المزيفة المفروضة عليه. ذلك لأن إجراءات الديمقراطية، مهما أسيء تطبيقها، كانت إجراءات تهذيبية على الأقل، وقد تظهر في الأخير، هوة ضيقة بين الصيغة والروحية. وحتى مجلس النواب الذي كان يتمّ اختياره بشكل أشبه بالتعيين، منه بالانتخاب، كان يضم المزيد من الثقافة والتجربة، والروحية العامة، لأن يصبح هيئة حصيفة ونقادة لها أهميتها وقيمتها، وذلك لأن السياسة والصحافة كانت على الأقل توفران مجالًا للعمل أمام الطبقة المثقفة التي يكون اضطهادها خطرًا وعملًا غير صحيح في الوقت ذاته، ولهذا فإن البديل للديمقراطية قد يبرهن على قيام حكم دكتاتوري ظالم في الداخل، ومحفوف بالخطر من الخارج، بسبب التشابكات الدولية المتوقعة.

كان التاريخ السياسي للعراق، خلال السنوات العشر التي أعقبت إنجازه لاستقلاله، يعدّ واحدًا من البدائل، ولفترة قصيرة، عن شدة السلطة واسترخائها. فلقد كانت تصاحب فترات الشدة اجتماعات ومؤتمرات عنيفة ضد العبودية، في الوقت الذي كان يوجه فيه العيب إلى فترات الاسترخاء بأنها إجازة تؤدي إلى الفوضى.

مرّت الإشارة قبلًا عن الطبقة الحاكمة. والواقع أن المطالبين بالزعامة أكثر من فرد واحد. وإذا ما سمح بتحقيق مطاليبهم، فإن هذه المطاليب يندر أن تكون متلائمة مع النظام الديمقراطي. ففي المجتمع العشائري ظل وضع شيوخ العشائر بما جبلوا عليه من المنافسات والانشقاق الشديد فيما بينهم. وكانت الوظائف، وهي مصدر لا معدى عنه للزعامة، وفي الوقت ذاته تؤلف العنصر الاجتماعي الرئيس، قد توسعت الآن بقبول أبناء عشائر الفرات فيها. ولقد ارتفع مستوى تهذيب الموظفين وسلوكهم، وكفاءتهم بصفة ملحوظة عمّا كان عليه أيام الحكم التركي. غير أنه لم يكن في وضع هذه الوظائف، أو في ولائها، ما يؤدي إلى التضامن الصحيح مع الجماهير. ويصدق الشيء ذاته على غير الموظفين من أفراد الطبقة المتوسطة ذلك القسم الذي كان يضم المحامين والطلاب، والصحفيين، والأطباء وكبار أصحاب الحوانيت، والمستخدمين التجاريين، والفنيين الكبار، والمتوسطين من الرجال، والضباط السابقين.

وإذ انتقلت هذه الطبقة من درجة الأمية إلى المطاليب التعليمية فإنها كانت ذات وعي ذاتي وتمثل عنصرًا متطورًا وتقدميًا في بلادها. غير أن هذه الطبقة كانت تجابه نقص المنافذ الفعالة المتوفرة أمامها في الحياة العامة، وعلى الأخص فشلها في اختراق الوسط الحاكم والنفاذ إليه ومن هذه الطبقة، وقبل سنة 1932، انبثق الساسة والجماهيريون الجدد.

وهذا العنصر الذي لا ينقصه الذكاء ولا الحصافة السريعة، وفيه من المتحدثين والكتاب المؤثرين، والذي كان يتطلع بصفة متزايدة، إلى أن يقود الأمة، كان يضم عددًا من الرجال الأكفاء المخلصين التقدميين، ولكن كان يوجد أيضا قسم آخر، أخذ يبرز نواقص الخلق السياسي العراقي، ويظهر التسرع العاطفي، وعدم المسؤولية، والأنانية. ولم يبدُ على هؤلاء على الرغم من ادعاءاتهم بأنهم من المثقفين، في الوقت الحاضر، بأنهم كانوا يريدون التفوق على المدرسة القديمة كثيرًا، عن طريق

نكران الذات أو الحكمة.

كانت المدرسة القديمة في الوقت ذاته تمثل النظام الحاكم الذي يضم الوزراء والذي كان يمسك بالقسم الأعظم من زمام السلطة في سنة 1932، والذي تحدر أعضاؤه من العوائل الثرية في المدن الكبرى، وأصحاب الأراضي، وما سواهم، وكذلك من صفوف الموظفين السابقين الذين كانوا ينتمون إلى تلك العوائل، إضافة إلى كبار الضباط السابقين، والطبقة الصغيرة من الأشراف الأثرياء.

لقد كان هؤلاء بمجموعهم يؤلفون الهيئة المؤلفة من الرجال المتدربين ذوي الخدمة في عالم العراق. ولما كان هؤلاء قد كرّسوا في الغالب كل نشاطهم لخدمة مصالحهم العائلية، فإنهم لم يستطيعوا أن يتجاوزوا تلك المصالح أو يتخطوها. وفي الوقت الذي كانوا فيه يرغبون في تقبل الصيغ الديمقراطية، فإنهم كانوا مترددين في الترحيب بالعناصر المتذمرة من خارج طبقتهم، أو من هم دونها في المنزلة. فمثل هذه العناصر هي التي كانت تؤلف الوضع السياسي العام في العراق في سنة 1932، أو تلك التي كانت تزعم بأنها هي التي تتزعم ذلك الوضع. ولا بدّ من أن تكشف سنون المستقبل مدى مصالحة هذه العناصر، أو هضمها، أو البرهنة على جدارتها في الإذعان الذاتي.

وفي الوقت ذاته ومع وجود مادة كافية للمجالس المنقسمة، أو التآمر، والفتنة والمصالح والمطامح الشخصية، كانت توجد عوامل مهمة لتوحيد الأمة أيضًا، إضافة إلى الروابط العامة التي يمثلها الدين والثقافة، والمواطنة. فلقد كان الجمهور برمته وعلى حدّ سواء يخضع لنظام الانتداب بما كان يفرضه من سلطة، وما كان له من مجالس ذات نوايا طيبة[494]، ذلك النظام الذي كان الجميع يعملون ضده.

أما في المستقبل وبانقضاء السلطة المباشرة التي كانت بريطانيا تمارسها، فإن خدمات طائفة من الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية سوف تبقى مطبقة، مهما كانت الطريقة والدرجة التي سوف يبرهن العراقيون عليها. ذلك أن المساعدة التي سيقدمها السفير البريطاني، الذي خلف المندوب السامي البريطاني سوف تكون متوفرة تمامًا لرؤساء الوزارات في المستقبل[495] (*).

وهناك عامل آخر هو وضع الملكية ذاتها. سنة 1932. فلم يكن هناك أيّ توقع بأن الخدمات التي كان الملك فيصل يقدمها والتي لا تمكن مقارنتها، لن تظل متوفرة لمدة عشرين سنة أخرى، ولسوف تكون هذه الخدمات قادرة على تحييد كثير من المنازعات، أو المظاهر المزعزعة للحياة العراقية العامة. ذلك لأن مثل هذا الأمر لا يمكن بصفة رحيمة إخفاؤه عندما تحين ساعة الاستقلال.

وبما يعادل ذلك أيضا أنه لم يكن من المتوقع أن تصبح إحدى منظمات الأمن والوحدة القومية ونعني بها الجيش الذي وضع فيه الأمل، وتمثل بالطاعة قبلًا وبصفة صحيحة، أن تمسك في يدها بزمام القيادة في ميدان الثورة والتنغيص، لقد أصبح ذلك الجيش، وهو من أعظم الأدوات الفعالة في توحيد المظاهر، وإن لم يكن حجمه ليزيد في الواقع عن فرقة واحدة وكان يقحم به في فتن مختلفة ذات درجات متباينة من بينها القومية، نقول أصبح هذا الجيش يؤلف القوة الوحيدة في السياسة العراقية المعاصرة.

لقد اتخذ الجيش العراقي، الصيغة المعتادة في البلدان الحديثة التي تختار بكل حماسة، مواقف كانت تخشاها من قبل، تلك الأقطار القديمة التي يسودها الوهم.

ذلك أن فخر البلد، ورغبته في تحرره السياسي، كانا يقابلان بالترحاب بصفة عامة باعتبارهما من العواطف الممدوحة، وفي سنة 1932 أخذ كثير من العراقيين يظهرون العواطف الوطنية باعتبارها عواطف محترمة مثلما كان عليه الأمر في البلدان الأخرى. ولكن بالمشاركة مع الأقطار الأخرى، كانت القومية العراقية قد تطعمت إلى حدّها، بعناصر أقل احترامًا.

لقد كان أصدقاء هذه العناصر يودّون أن يطهروها من مظاهر تؤدي إلى دمارها خلقيًّا، وماديًّا، وأن تنشر الفخر الواعي للبلاد بدلًا من أن تراه يتركز في طبقة صغيرة، لقد كان هؤلاء يفضلون الطموح السياسي الذي يستخدم القومية بمثابة صرخة حرب لها، وأن يوجهوها نحو ضمان حياة أفضل للجماهير، بدلًا من توجيهها نحو الأهداف السياسية باعتبارها غايات قائمة بحدّ ذاتها.

فلو كانت القومية العنيفة المعادية للأجانب أقل قسوة في الواقع، وأوسع قاعدة من الوطنية المتسامحة بصفة أكثر، قد اتخذت مكانتها، لكانت الآمال التي تصبو إلى إحراز تقدم صائب أكثر سطوعًا، لقد كان عيب هذه القومية التي كانت تعمل ضد التأخر الاجتماعي وتغتاظ من التفوق المادي والدولي للأوروبيين (وغالبًا ما تكتفي برياح تفوقها الاجتماعي أيضًا) أنها كانت تساهم في صنع التأريخ المشوّه، غير المنتقد والذي يتسم بالإطراء الذاتي.

لم تظهر القومية المحلية، ما خلا بالنسبة إلى قلة من الأفراد، سوى الشيء القليل من التثمين لما تستطيع المدنية الغربية أن تقدمه، وفي أحسن حال تكون عليه، في ميدان التسامح، والكرم، والحرية الصادقة، والمساواة في الفرص، والقليل من الفهم للحكمة العملية التي تتسم بالمحافظة الذاتية بالنسبة إلى الأمم الصغرى، وتقبلها بودّ لمكانة هذه الأم الصغرى، إلى جانب دول أقوى. غير أن الحساسية العنيفة أو المدمرة كان يجري توجيهها ضد الأذى من أمثال مخاوف التدخل الإمبريالي، أو الحركات المشبوهة التي كانت تقوم بها الإمبريالية.

وما إن يتمّ تشخيص القومية خطأ بالوطنية، حتى أصبحت ميدانًا للتنافس السياسي الذي يكون فيه أشد المعادين للأجانب، هو الوطني الأعظم[496]، فهذا المظهر الملحّ للسياسة العراقية قد كلفها تصرفها، في بعض الأحيان، حياة البعض من خيرة أبنائها، وحرم الشعب من المنافع الحقيقية.

كانت في الميدان الدولي، ثلاث مهام أساسية قد تؤول إلى الأمة العراقية بعد سنة 1932. أولاها هي الإفادة إلى أوسع مدى، من المساندة والمساعدة اللتين قد يهيئهما حليفها لها، من دون تدخل أو بحث ذاتي لتقديم تلك المساعدة. والمهمة الثانية هي أن يساير العراق السياسة العالمية ويلائم نفسه معها كي يضمن سلامته في أيّ ضرب من الصراع بين الدول قد ينشب. أمّا المهمة الثالثة فهي أن يتخذ خطوات، من أمثال الإحساس الشعبي، قد يشير إلى الاتجاه لإقامة علاقات أوثق مع بقية أقطار العالم العربي.

فالأولى من هذه المهام، وإن لم تكن تتطلب أكثر من صيانة العلاقات الودّية المتبادلة مع البريطانيين،

فإنها لم تكن مهمة شاقة، ذلك لأنه لا يوجد فعلًا ميدان للتصادم في المصالح بين الحليفين، وإن الحملات الصحفية الشديدة ضد الأجانب من المستطاع تقييمها، دون شك من قبل الطرفين. أمّا بالنسبة إلى الشؤون الدولية خارج العراق، فلم يكن أمام حكومة العراق أيّ خيار إلى حين أن وصل الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا، وانجذاب كثير من العراقيين إلى صيغ ذلك الحكم النازي وطرائقه، الأمر الذي أوجد إغراءً لقيام حركة، داخل السياسة العراقية، مجانبة لبريطانيا، وباتجاه الأعداء المحتملين لها، ذلك الإغراء الذي فشلت في مقاومته حكومة عراقية قامت بعد عشر سنوات من ذلك الوقت.

أما بالنسبة إلى العالم العربي فإن هذه الحركة قد سارت قدمًا بصفة حتمية، وكان ينظر إليها نظرة عطف عام. ذلك لأن فكرة «الوحدة العربية» قد أخذت تظهر في المناهج الوزارية حتى قبل أن تنتهي فترة الانتداب. ومع أن كل رجال الدولة لم يعطوا تفسيرات محددة لها، أو يولوها الأولية، إلّا أن الفكرة لم تخفق في جذب اهتمامهم. لقد كانت هذه الوحدة في الواقع، من النوع الذي يقع بصفة ضمنية، في نطاق المحيط اللغوي والثقافي المشترك للعرب، وتقاليدهم المشتركة والدين والعزة القومية، وابتداءً من العراق حتى المغرب، كما أنها كانت من الناحية السياسية، تعكس ذكرى الإمبراطوريات الإسلامية التي قامت في العصور الوسطى (وإن كانت تلك الإمبراطوريات بصفة أساسية غير عربية في الواقع). كما أنها كانت وريثة للقومية العربية المصممة) التي ظهرت في أوائل سني القرن العشرين.

كان العراقيون شديدي الاهتمام، وبصفة خاصة جدًّا، بالوعود التي قطعت للملك حسين أثناء الحرب عندما أصبح إنشاء حكومة عربية واحدة أمرًا متصورًا، وحين اشتد الإلحاح على لأم كيان أمة عربية أوسع، كيما تصبح مثل هذه الأمة الكبيرة موازنة أكثر ثقلًا بالنسبة إلى السيطرة الأوروبية، ولإصلاح التمزق الذي أصاب البلاد العربية بعد الحرب، وأدّى إلى إثارة السخط والتذمر، وللتمتع بحياة اقتصادية واجتماعية أكثر سعة.

ولكن كانت هنالك عوامل أخرى لم يكن من اليسير الكشف عنها، والتي ينبغي التوقع بأنها سوف تجعل الوحدة السياسية أمرًا يصعب تحقيقه. ولم تكن مثل هذه المؤثرات تقتصر على الانفصال الجغرافي الواضح وحده فحسب، وإنما كانت تشمل الولاءات المحلية المميزة التي تطورت منذ سنة 1918 بفعل التشجيع التام الذي كانت تلقاه من لدن الحكومات المتعاقبة في البلدان العربية.

على مثل هذه الشاكلة برزت الخلافات في التوجيه، وفي المصالح الاقتصادية والزعامات الشخصية للأسرة الحاكمة، أو لرجال الدولة، ومراحل التطور التي تحققت في مختلف البلدان. يضاف إلى ذلك التباين، بصفة عامة، بين العطف الأخوي الموروث غير المجرب والمطالب الهينة المؤكدة للوحدة السياسية الحاضرة، وهناك عقبة أخرى لا بدّ من تحملها ونعني بها فردية الشخصية العربية التي تقاوم الخضوع والمصالحة. لقد كان ينبغي مجابهة كل هذه المشاق عندما أصبحت الوحدة العربية بعد اثنتي عشرة سنة، تؤلف، في نطاق الأماني العراقية وعلى مدى واسع، حقيقة سياسية أصولية، ولتبرهن على جسامتها.

(2)
ذروة المشكلة الأثورية

كانت المظاهر الإدارية والسياسية للحياة العراقية، والمماثلة لتلك المظاهر التي وجدت في سنة 19، قد استمرت في سيرها المعتاد لمدة ثلاث سنوات أخر وأكثر من ذلك. ولكن في خريف تلك السنة برزت دلالة صغيرة لحدوث تغيير مفاجئ كان يشير إلى إزالة الضغوط وإلى تعاظم الاتجاهات الخطرة التي جئنا على وصفها في الصفحات السابقة. فلم يعد نوري السعيد متلهفًا لإطالة أمد رئاسته للوزارة، وذلك لأن مركزه القوي في البرلمان، قد تعرض للهجوم الشديد من خارج البرلمان، على يد حزبين هما حزب الإخاء والحزب الوطني. ذلك أن صحافة هذين الحزبين أخذت تهاجم بصفة متكررة الوزارة القائمة وتستنكر مجددًا المعاهدة البريطانية، إلى أن تمّ تشريع قانون «حظر الدعاية المضرة» لكي يكبح جماح تلك الصحافة.

كانت الفئة الليبرالية أو الإصلاحية التي تكونت الآن بين المحامين والصحفيين والعناصر المثقفة التي نفد صبرها، والتي اتجهت لأول مرة نحو القضايا الاجتماعية باعتبار أن هذه القضايا هي أساس السياسة، تأمل أن تساوق نفسها وصحيفتها «الأهالي» في اتجاه قيام حكومة أكثر تقدمية.

وكان الملك ومستشاروه الذين كانوا يفكرون في استعمال عبارة «المقدمات المحددة» قد أخذوا يكيفون أنفسهم بالنسبة إلى العهود الجديدة لغرض البدء بمقومات تهدف إلى إيجاد وحدة وطنية أوسع بين السنة والشيعة، وبين الإقطاعيين والفلاحين، وبين أبناء العشائر وسكان المدن، وبين الأكراد والعرب، وإيجاد إدارة أفضل، وتحقيق تطوير أوسع، وبناء جيش أقوى.

ومثل هذا المنهاج يمكن أن يتحقق بصفة أفضل عن طريق تأليف حكومة تشترك فيها كل الأحزاب، وهذا معناه أنه يشير إلى تشكيل وزارة من حزبي «الإخاء» و«العهد»، وبعض العناصر المستقلة. وفضلًا عن ذلك كان الإحساس السيّئ ينبع من القضايا الشخصية والخاصة، ولربما كانت من ضمن ذلك صبغة خفيفة من غيرة الملك فيصل من النجاح الذي حققه نوري السعيد، ذلك النجاح الذي جعل مركز نوري السعيد منيعًا.

كان التحالف الذي قام بين حزبي «الإخاء» و«الوطني» ما يزال حديث العهد، ولم يستطع الملك أن يتقبل الشرط الوحيد الذي اشترطه ياسين الهاشمي، وكذلك رشيد عالي الكيلاني، الذي يشغل منصب رئيس الديوان الملكي الآن، ورفاقهما، للقبول بتأليف الوزارة، ألا وهو إعادة النظر في المعاهدة. على أن التوفيق الذي تمّ اختياره آنذاك، كان ينطوي على تأليف وزارة حيادية يرأسها ناجي شوكت، كانت تضم بين أعضائها مجموعة من المحامين المبرزين، من بينهم نصرت الفارسي ذلك الرجل القدير الحذر، وجميل الوادي، وجلال بابان، وهو ابن عم بعيد لجمال بابان، اختير مثل جمال بصفته من الأكراد للأغراض الوزارية. ولقد تولى هؤلاء وزارات المالية، والعدل، والأشغال بالتتابع. وهناك رشيد الخوجة، وهو ضابط سابق وقدير عمل محافظًا لبغداد، وقد أسندت إليه وزارة الدفاع، وعيّن عباس مهدي المعتدل لوزارة التربية، في حين اختير الرجل الحصيف «عبد القادر رشيد» لوزارة الخارجية

.[497]

تألفت الوزارة الجديدة في أوائل شهر تشرين الثاني سنة 1932 [498] وكان ينظر إليها نظرة خالية من الحماسة من لدن المعتدلين، ونظرة كلها نفور من قبل «الإخائيين». ولذلك فإن منهاجها الذي ضم قائمة اعتيادية من الأهداف التي لا يمكن تطبيقها، ولا تحقيقها على نطاق واسع، لم يفعل سوى الشيء الضئيل لتركيزها. وعلى هذا الأساس قرر ناجي شوكت أن يدعم وزارته هذه، بمساندة برلمانية أوسع عن طريق إجراء انتخابات نيابية جديدة، في الوقت ذاته الذي سمح فيه لحزب العهد، حزب نوري السعيد بأن يلفظ أنفاسه.

لقد جاءت تلك الانتخابات التي قاطعها عبثًا حزب «أبو التمن» بمجلس نيابي معقول، راغب في تأييد وزارة ناجي شوكت. كما أن ناجي شوكت نفسه كان بدوره على استعداد، مقابل ذلك، لأن يستبدل موقفه المؤقت بتأليف وزارة دائمة. غير أن افتتاح شهر آذار سنة 1933، قد كشف عن أن الوزارة الشوكية لم تكن تحظى إلّا بحماسة ضئيلة في الوقت الذي تعرضت فيه لهجمات حزب «الإخاء». ولما لم يستطع ناجي شوكت أن يكيّف نفسه وفقا لرغبة الملك في تأليف وزارة من كل الأحزاب، وتضم كل عناصر الدولة المبرزين لدى الملك، فقد تظاهر، أي ناجي شوكت بالمرض وقدم استقالة وزارته[499].

كان تأليف وزارة يرأسها رشيد عالي، وبوجود مجلس نيابي تمّ انتخابه بصفة مغايرة لأكثرية الإخائيين، صوّر تصويرًا جيدًا تلك المفارقة القائمة بين الوزارات العراقية والمجلس النيابي. ذلك لأن النواب الذين تمّ انتخابهم باعتبارهم مؤيدين للفئة الحكومية أي «أصحاب الكرات البيض» لا بُدّ وأن يساندوا المعارضين «أصحاب الكرات السود» من باب المجاملة والملاطفة، مما جعل مقاعد أولئك النواب المؤيدين معرضة للخطر أكثر من أية هيئة أخرى لها مبادئها.

بدأ رشيد عالي يطالب بأن تطلق يده في تعديل المعاهدة، غير أن الملك، لم يستطع أن يقنع رشيد عالي بالتخلي عن هذه الفكرة، إلّا بعد أن هدد بالتنازل عن العرش[500].

ولذلك أعلن في اليوم العشرين من الشهر ذاته عن تأليف وزارة جديدة برئاسة ياسين الهاشمي، تولى فيها - إلى جانب الرئاسة - منصب وزارة المالية، وأعطيت فيها وزارة الداخلية إلى حكمت سليمان، والخارجية إلى نوري السعيد، والدفاع إلى جلال بابان وعيّن عباس مهدي وزيرًا للتربية ورستم حيدر للأشغال والمواصلات، واستوزر أحد المحامين، وهو محمد زكي البصري وزيرًا للعدل.

وسرعان ما قوبلت هذه الوزارة بالتعاون الوطني الأصيل، فسارعت إلى نشر منهاج يثير الدهشة عن الإصلاحات التي تنوي القيام بها، ولكن مع كل ذلك فقد خسرت هذه الوزارة تأييد الوطنيين لها بسبب الضعف الذي أظهرته إزاء المعاهدة. ولقد نشر أولئك الوطنيون، في شهر حزيران من تلك السنة، بيانًا استنكروا فيه موقف الحكومة[501].

ومرة أخرى كان هناك عنصر منفرد في الدولة قد أظهر رغبته في إثارة العنف العشائري، تمهيدًا

للإتيان بحكومة وحدة وطنية جديدة. وعلى الرغم من كل هذه الأمور فإن الحوادث المؤسية التي وقعت في خريف سنة 1933، هي التي أنقذت وزارة الإخائيين من الخطر المحيق بها[502] حيث توحدت كل أنحاء البلاد، ولو بصفة مؤقتة، في تأييد الإخائيين باعتبارهم أنهم هم حياة الأمة.

كان الملك فيصل الأول الذي دعي للقيام بزيارة رسمية إلى إنكلترا، والتي أحسن توقيتها، قد ترك ابنه غازي الذي يبلغ الحادي والعشرين من عمره، وصيًّا عنه في بغداد. وقد وصل فيصل إلى لندن في اليوم العشرين من شهر حزيران، بصحبة ثلاثة من الوزراء هم ياسين الهاشمي، ونوري السعيد، ورستم حيدر، كانت تلك الزيارة ناجحة نجاحًا تامًّا. فبعد إقامة أمضاها في قصر بكنغهام، قام فيصل بزيارة سكوتلندا، وديفو نشاير، كما أمضى أيامًا أخرى في سويسرا[503].

انتهى التمرد الأثوري وانسحبت القوات العراقية، وعاد القرويون إلى منازلهم، وأقيم مخيم للاجئين في الموصل على نفقة الحكومة العراقية، إنها إعادة غريبة للأوضاع ذاتها التي شهدتها بعقوبة في سنة 19 عندما تمّ جمع الأثوريين هناك في مخيم أقيم لهم فيها. كذلك تمّ نقل المئات من الأثوريين العاملين في قوات المرتزقة إلى مواقعهم في معسكر الهنيدي، وامتلأت الموصل بالمئات من اللاجئين. العاطلين عن العمل وغير الصالحين له. وخوفًا من تفاقم المشاعر، تمّ إخراج والد مار شمعون، وأخيه، وعمته من الموصل.

وجد الملك فيصل الذي لم يلقَ المسامحة على تدخله، بأنه قد تمّ تجاهله وسط التهليل والترحيب اللذين كان يلقاهما ولده «غازي» والقادة، ولذلك عاد فيصل في اليوم الثاني من أيلول إلى أوروبا للعلاج الطبي مريضًا فاقد الحمية، في الوقت الذي تمّ فيه نقل المارشمعون على متن إحدى طائرات القوة الجوية البريطانية إلى مكان أمين في جزيرة «قبرص»، ومن ثم انضمت إليه أسرته هناك، وخصصت الحكومة العراقية مخصصات لمعيشته شريطة أن يقلع عن الإقدام على أية سياسة تحريضية، ولكن المارشمعون ما لبث أن خرق هذا الشرط منذ أول ساعة قبل به فيها، وشرع من قبرص، يمطر عصبة الأمم بوابل من ادعاءاته ومطاليبه.

كانت عودة السفير البريطاني السير فرنسيس همفريز إلى بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب، وهو يحمل إلى الحكومة العراقية تأكيدًا بعدم حدوث أيّ تدخل بريطاني لصالح الأثوريين، قد أتاحت الفرصة أمام الوزارة الكيلانية لكي تتنفس الصعداء، وهكذا أخذ التوتر وثورة العواطف اللذان شهدهما منتصف شهر آب، بالاختفاء تدريجيًّا، وهكذا وصلت الأنباء في اليوم الثامن من شهر أيلول إلى بغداد، تعلن بأن الملك فيصلًا، الذي كان إلى جانبه أخوه الملك علي، ونوري السعيد، ورستم حيدر، قد توفي فجأة على أثر نوبة قلبية أصابته في مدينة «برن» في سويسرا.

(3)
الوزارة الهاشمية

كانت الرجّة التي أحدثتها هذه الخسارة التي لا تعوّض، مفاجئة بصفة مؤثرة، وصاحبتها موجة من الاحتقار الناكر للجميل، وحوّلت اتجاه الرأي العام في غضون ساعة واحدة[504]. ولكن فيصلًا ما لبث بعد ذلك أن استعاد بكل استحقاق، ما كان له من مكانة في اعتبار العراقيين، وهو اعتبار بدا واضحًا لدى وصول جثمانه من ميناءي «تريست» و«حيفا» في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول، وذلك في التعبير عن الحزن الواسع الذي أصاب الأمة العراقية. لقد كانت خدمات فيصل في الواقع تتجاوز الثمن بالنسبة إلى دولة كان هو روحها ومجسدها معًا على حدّ سواء. ولسوف تبرهن تلك الخدمات في الأيام المقبلة، بأنه لا يمكن الاستغناء عنها قط. فلم يعد مستطاعًا لأيّ أحد سواه أن يحتل مكانه بصفة موازن للقوى، أو أن يحتفظ بعلاقاته المتعادلة مع أصحابه المتطرفين، ومع البريطانيين، وطائفة المثقفين في المدن، ورجال العشائر الشرسين. كما أن أحدًا غيره لم يكن في مستطاعه أن يهيمن بميزته الشخصية، على الطبقة الحاكمة ووزرائها الذين كانوا يثيرون الفتن. لقد كان مستطاعًا تجنب الكثير من الاضطرابات التي حدثت خلال الفترة من سنة 1933 حتى سنة 1941 لو أن حكمة فيصل وتجربتها قد تمّ ادخارها لدولة العراق في تلك السنوات.

أقسم «غازي» ووريث الملك فيصل الذي ارتقى العرش، يمين الإخلاص الرسمي، وتبادل البرقيات مع الملك جورج الخامس، كما تقبل استقالة الوزارة القائمة. كان غازي آنذاك في الحادية والعشرين من عمره، فتى نشطًا ووطنيًّا حمسًا، ومحبوبًا. وكان يتمتع بالشعبية من لدن الجماهير ومن ضباط الجيش الذين درس معهم في كلية «هارو» لفترة غير ناجحة. ولكن، مع ذلك، كان ينقصه الإعداد الذهني والاهتمام بالشؤون العامة. وهذا النقص بالإضافة إلى تكريس وقته للمرح والألعاب قد أضعف الأمل في البرهنة على كماله للنهوض بوظائف الملكية في العراق.

تمّ استيزار رشيد عالي الكيلاني، واستطاع هذا أن يستفيد من الالتحام الوطني الذي حصل بين أبناء الشعب وعودة الأمور إلى حالتها الاعتيادية بعد الهجمات الصحفية والتظاهرات الشعبية التي وقعت في شهر آب. ولكن مهما كانت نوعية الالتزامات السابقة التي التزم بها رشيد عالي فإنه لم يستطع الآن أن يفعل شيئًا ما، أكثر من أن يعيد التأكيد بأنه سوف يقتني سياسة فيصل «والتي كانت تتمثل في المعاهدة وفي الصداقة مع بريطانيا».

ولكن الحزب الوطني الذي يتزعمه جعفر أبو التمن، والذي بقي مثابرًا على خطته التحريضية السابقة حتى في فشل تلك الأحوال، هذا الحزب ما لبث في اليوم الثالث لتأليف الوزارة الجديدة أن أصدر بيانًا آخر معاديًا للوزارة الإخائية[505]، ولذلك قرر رئيس الوزراء أن يعزز مركزه بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، وتأليف مجلس نواب جديد، يكون أكثر انقيادًا للوزارة. غير أن الملك غازي وبنصيحة من علي جودت الأيوبي، رئيس الديوان الملكي، رفض الموافقة على حل مجلس النواب[506] ولم تلبث أن

حدثت رجة للوزارة عندما استقال وزيران منها ثم أعقب ذلك سقوط الوزارة بكاملها في اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول سنة 1933.

وكان رئيس الوزراء المقبل، جميل المدفعي، شخصية صائبة ومخلصة، ولكن كان ينقصه الإلهام. ولما لم يكن المدفعي راغبًا في البقاء في رئاسة الوزارة طويلًا فإنه كان يطالب بالتأييد العام له، لكنه لم يضغط على إجراء انتخابات جديدة. ضمّت وزارة المدفعي كلًّا من جمال بابان للعدل، ونوري السعيد للخارجية، وناجي شوكت للداخلية، ورستم حيدر للأشغال، ونصرت الفارسي للمالية وصالح جبر للتربية، وهو شاب شيعي جديد ذو قابلية عالية!! وإذ شرعت الوزارة بإجراء تغييرات اعتيادية بين كبار الموظفين، فقد استطاع المدفعي، وبأفضل ما يستطيع، أن يكبح جماح جماعته القلقة، وأن يوجه الترتيبات اللازمة لإعلان خطوبة غازي على أول مولودة لعمه علي، هي الأميرة عالية، وذلك في اليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1934. عايش وزراء المدفعي المقاطعة التي امتدت مدة شهر في بغداد، لشركة التنوير الكهربائي، تلك المقاطعة التي نظمها أصحاب المقاهي، والمنتفعون من اليهود، وبالعمل الموجه المباشر الذي شارك فيه الساسة.

غير أن فظاظة حدثت في الأوساط الوزارية، أوجدت هوة بين النواب عندما جرت مناقشة مشروع «سدة الكوت» والتي أدّت أول الأمر إلى استقالة رستم حيدر من منصبه، ومن ثم إلى استقالة رئيس الوزراء نفسه في اليوم العاشر من شهر شباط 1934.

* * *

بقي غازي، وفقًا للنصح الذي قدم إليه، يرفض إجراء انتخابات عامة، وذلك هو الشرط الذي قد يستعيد الإخائيون به الوزارة. وبدلًا من ذلك رأى غازي أن من الحصافة أن يستدعي جميل المدفعي مرة أخرى إلى تأليف الوزارة، لكن المدفعي، نبذ الوزراء الذين أدّت خلافاتهم إلى إسقاط وزارته الأولى، وهم نوري السعيد، ورستم حيدر، وناجي شوكت، وصالح جبر، فاختار بدلًا منهم كلًّا من ناجي السويدي، وعباس مهدي، ورشيد الخوجة، وجلال بابان، والطبيب عبد الله الدملوجي لأول مرة، والذي كان وزيرًا للخارجية خلال سنتي 1930 - 1931.

على أن هذه الوزارة التي أعيد تأليفها كانت أكثر نجاحًا، ولو بنسبة أقل، من الوزارة السابقة. ذلك لأن انحطاط الإدارة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وسني العشرينيات من القرن الحالي، أصبح من الأمور المؤكدة وعلى نطاق واسع. ولذلك تعرض رئيس الوزراء، ومن دون إنصاف، إلى اللوم الذي وجهه إليه خصومه، فلقد كانت هجمات صحافة الإخائيين مفرطة، إلى درجة أن الاحتفالات التي نظمت في شهر حزيران سنة 1934، احتفاءً بذكرى ثورة 1920، لم تنجح لاتخاذها وسيلة من وسائل التلهي. ذلك لأن تأييد البلاط كان فاترًا، ولأن المدى الذي تأكد فيه الآن بأن الملك الشاب سوف يقصر فيه عما كان لوالده، لا بدّ وأن يقلل من قيمة مثل هذا التأييد. ولقد تفاقم انعدام شعبية الوزارة بعد أن ضمّت إليها شخصًا ثانيًا من أسرة السويدي، حين حلّ توفيق السويدي محل عبد الله الدملوجي في وزارة الخارجية[507].

لم يكن الأمر ينقصه تدبير مكيدة ضد رئيس الوزراء في الأوساط المعارضة العليا، القريبة من العرش،

ولذلك قوبلت المصادقة على فرض قانون التجنيد الإجباري خلال فترة طويلة، باختلاف ظاهر. وأخيرًا وفي شهر آب قدم المدفعي استقالة وزارته. ولم يجرِ تناسي «علي جودت» رئيس الديوان الملكي، والذي كان منصبه المفضل هذا ذا تأثير على الملك، وفي تنظيم المحالفات الملائمة، ولذلك تقبل علي جودت رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية في اليوم الثامن والعشرين من آب، ولقد احتل رستم حيدر مكانه في البلاط، في حين تولى نوري السعيد، الذي عاد إلى دخول الوزارة، منصب وزير الخارجية، وأعطيت وزارة الدفاع إلى جميل المدفعي نفسه. وعيّن «أرشد العمري» وهو مهندس تركي الثقافة ومن أسرة شهيرة في الموصل، وزيرًا للأشغال، في حين أعطيت وزارة المالية إلى الاقتصادي المسيحي «يوسف غنيمة» وسلمت وزارة التربية إلى عبد الحسين الجلبي.

كان أول عمل أقدم عليه علي جودت هو حلّ البرلمان، وتلك خطوة مشكوك في دستوريتها، ولذلك استنكرها الإخائيون، لكنها كانت ضرورية لضمان التأييد البرلماني[508]. وفضلًا عن ذلك سار علي جودت إلى أبعاد لم تكن مأمونة في العراق، كما زعم خصومه، في إعطاء الأوامر إلى موظفي المحافظات بشأن الأشخاص الذين يجب أن يعودوا إلى مقاعدهم في مجلس النواب. اجتمع البرلمان ،ي نجم عن تلك الانتخابات في الأسبوع الأخير من سنة [509]1934 ولما كان ذلك البرلمان مدعمًا من قبل الأشخاص الذين رشحهم رئيس الوزراء نفسه، فإنه لم يكن يمثل المعارضة الإخائية.

على أن علي جودت، لم يستطع أن يحقق التعاون المرغوب فيه نتيجة ضعفه أمام الناطقين باسم العشائر والتظلم الذي كان الشيعة يظهرونه، ولأن المبادرة التي أقدم عليها في تأسيس «حزب الوحدة الوطنية» الذي يندر أن يكون قد تمتع بالحياة قبل زواله[510]. لقد انتقدت الإجراءات التي اتخذت في الانتخابات انتقادًا صارمًا في مجلس النواب، كما عارض الأعيان ذلك النظام أيضا إلى درجة أنهم أخذوا يتغيبون عن حضور الجلسات. وثار سخط الأوساط السياسية في بغداد، نتيجة استبعادها، وفي كثير من التصرفات اللاقانونية المزعومة ألصقت شعارات ومنشورات معادية على الجدران، ووزعت في المقاهي، وهكذا ظهرت كل النواقص الإدارية مرة أخرى، وكانت تعزى بصفة غير معقولة، إلى رئيس الوزراء نفسه.

لم تكن الوزارة في حال تحسد عليها. فقد أخذ المدفعي والعمري يشعران بأن إخلاصهما مشكوك فيه، في الوقت الذي لم يكن فيه يوسف غنيمة يمثل سوى مجرد تظاهرة سياسية. ومع ذلك فقد كان العنصر الشرير كثيرًا هو نهر الدعاية المدمرة الذي كان يتدفق باستمرار من العاصمة، لإثارة أبناء العشائر في التعبير عن عواطف كانت ترتبط في النهاية بالعنف المضاد للحكومة. كان مفهومًا أن تلك الدعاية كانت تنبع من لدن مجموعة من رجال الدولة المعارضين المتشددين في مخاوفهم، والذين كان يتزعمهم حكمت سليمان. كانت تلك الدعاية موجهة إلى العناصر الكردية التي يتوقع أن تنهد إلى التمرد في أقصى الشمال، كما كانت موجهة بصفة منتظمة أيضًا إلى عشائر الفرات التي تسيطر النجف عليها، حيث تمّ استبعاد بعض الساسة من شيوخ العشائر، من أمثال عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشيرة «الفتلة» عن البرلمان بصفة غير حكيمة.

كانت لدى الشيخ عبد الواحد مطاليب خاصة وأخرى عامة جعلته يأمل الحصول عليها من وراء

تغيير الحكومة. وهناك آخرون على شاكلته من بينهم محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري وغيرهما. وفي آنٍ واحد، وبردّ فعل ضد مطاليب هؤلاء الأشخاص وادعاءاتهم، كان نصف آخر من العالم العشائري لا يقل تمردًا ولا تحمسًا لحقوق الشيعة، يتطلع إلى فضائل الوزارة القائمة في الحكم. ومن دون إثارة العنف لحظتئذٍ ظهرت صفة خطيرة هيمنت على عشائر محافظة الديوانية، وانتقلت إلى محافظة الحلة، وقد برزت تلك الصفة الخطيرة في الاجتماعات الهائجة ورقصات الحرب التي كان أفراد العشائر يمارسونها وازدهار عملية حمل السلاح. وصلت تلك المطاليب والنداءات إلى علماء النجف، وبصفة خاصة إلى الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء المجتهد العربي البارز وهي تطالب بالدعم الموحد. تمّ إرسال البرقيات إلى الملك، ونظم طلب استرحام هائل الحجم، وأخيرًا عقد اجتماع مع الملك نفسه في شهر كانون الثاني سنة 1935.

لم تنتج عن هذه التحركات أية نتائج، ذلك لأن علي جودت بذل كل ما لديه لإعادة النظام إلى نصابه، عن طريق الإقناع، وفرض الرقابة، وحظر الاجتماعات، وتعطيل الصحف. ولكن هذه الإجراءات والتقييدات التي اتخذت تمهيدًا للاحتفال بافتتاح خطوط أنابيب النفط من كركوك إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وحدوث فيضانات ربيعية مدمرة، وتشييع جنازة الملك علي[511] والأزمة التي نشأت في المفاوضات مع حكومة طهران، كانت هذه الإجراءات قد ذهبت سدى. ولذلك استقالت الوزارة التي فقدت فعاليتها في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة [512]1935.

ولغرض استبدال الوزارة بأخرى غيرها أوصى النصحاء الملك بتأليف وزارة إخائية، من دون الإقدام على إجراء انتخابات جديدة، وأن لا تضم هذه الوزارة ياسين الهاشمي أو رشيد عالي الكيلاني في صفوفها. فقد كان الاعتقاد السائد لدى الساسة بأن المكائد التي دبرها هذان الشخصان هي التي أدّت إلى هذه الحالة القريبة من الفوضى. لم يكن هناك من مناص من تأليف وزارة مدفعية أخرى. وقد ، هذه الوزارة فعلًا في اليوم الرابع من شهر آذار [513]1935 وكانت تضم شخصيات محترمة من أمثال نوري السعيد، وعبد العزيز القصاب، وأمين زكي، ويوسف غنيمة وتوفيق السويدي ورشيد الخوجة.

غير أن هذه الوزارة لم تكن لها أية فائدة جوهرية تتفوق بها على الوزارات التي سبقتها. ذلك لأنها لم تحظَ إلّا بالقليل من مساندة البلاط أو الدعم الشعبي لها، ولم تستطع أن تتحرك إلى العمل لا عن طريق الدبلوماسية المستوحاة، ولا عن طريق السياسة الصارمة القاسية. لقد كان جميل المدفعي يأمل بتهدئة مناطق الفرات بالوسائل الشرعية، ولذلك كان يرسل الوزراء للتجول في المناطق التي يسودها الاضطراب، ويحاول عبثا إقناع الأعيان باستئناف واجباتهم، ويطلب من المعارضة والصحافة بأن تعمل على تحقيق الوحدة ورصّ الصفوف[514].

* * *

بعد مرور ثلاثة عشر يومًا على تأليف وزارة المدفعي التعسة هذه، قدمت تلك الوزارة استقالتها فأعقبتها على الأثر وزارة إخائية خفيفة ترأسها ياسين الهاشمي الذي دعي لتولي الحكم، وذلك في اليوم السابع عشر من شهر آذار سنة 1935. ولقد ضمّت هذه الوزارة بين أعضائها كلًّا من رشيد عالي

للداخلية، وجعفر العسكري للدفاع، ونوري السعيد للخارجية، ورؤوف البحراني، المفتش المالي السابق للمالية، ورضا الشبيبي الأديب للتربية، ومحمد أمين زكي للأشغال[515].

لم يكن في هذه الوزارة أيّ ممثل للجناح اليساري (جماعة جريدة الأهالي) الذي كان يتزعمه جعفر أبو التمن، كما أن استبعاد حكمت سليمان من الوزارة، قد أثار حنقه الشديد الذي أدّى في الأخير إلى نتائج خطيرة[516].

لقد برز الآن، وللمرة الأخرى، الطريق اليسير الذي كان شيوخ العشائر يرغبون السير فيه على غرار ما فعلوه قبلًا، وذلك عن طريق مساهمتهم في أية حركة يبدو عليها بأنها توفر لهم فوائد شخصية، أو عشائرية، من أمثال الزعامة التي تفرضها الحكومة على العشيرة، والحصول على مقاعد في مجلس النواب، وفضّ المنازعات التي تثار حول التصرف بالأراضي، أو منح الأراضي التي تزرع بالرز.... إلخ ولقد استطاع ياسين الهاشمي ببيان ألقته الطائرات، أن يحقق تهدئة جوهرية مباشرة، وتلا ذلك وقوع زيارات قام بها الشيوخ المؤيدون للإخائيين إلى بغداد، حيث ملأت السيارات التي تحمل أتباعهم المحتفلين، شوارع العاصمة، وفقًا لإذن مؤدب سمح به وزير الداخلية، وإن كانت تلك التظاهرة العشائرية قد أثارت الفزع بين الناس الذين كانوا يتفرجون عليها. ولما كان أولئك الشيوخ يتطلعون إلى الحصول على بعض المكاسب المباشرة من عصيانهم الأخير، فقد راحوا يسيرون في شوارع بغداد مع زملائهم من النواب الأكراد الذين جاؤوا من المحافظات الشمالية، والذين تمّ تنظيمهم من قبل الإخائيين لإعلان الاحتجاج ضد التصرفات التي اقترفها الوزراء علي جودت وجميل المدفعي، الذين وصلوا في الوقت المناسب لتقديم التهنئة إلى من خلفوهم في مقاعد الحكم.

تمّ تكريم غازي، الذي توفيت أمه في شهر آذار، بعد أن أصبح أبًا لولد هو الوريث الواضح له، ونعني به فيصل الثاني الذي ولد في اليوم الثاني من شهر أيار سنة 1935. كما جرى حل البرلمان في أوائل شهر نيسان من تلك السنة، ومن ثم صدرت الأوامر بإجراء انتخابات عامة. غير أن الغليان الذي أصاب مناطق الفرات لم يبرد بيسر. فلو أن فئة كبيرة من الإخائيين قد اكتفت بالتطلع إلى الحكم، فإن المنافسين لها، لا بُدّ وأن تكون لديهم الأسباب التي تجعلهم يرتابون في وزارة أيّدها خصومها في وقت متأخر.

كان رفض ياسين الهاشمي لكل التفضيلات التي أرادها حزبه، وللوعود التي قطعها لنوابه بأن يتبوءوا، مقاعد الخصوم السابقين، وإقدامه في النهاية على حلّ حزب الإخاء الوطني[517]، كل هذه الخطوات التي خطاها ياسين الهاشمي لم تستطع، أن تقنع الغير بصوابها، ولم تنجح المحاولة التي أُريد بها استخدام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء وسيطًا للسلم وللتهدئة[518]. كان كاشف الغطاء محاطًا على الدوام بجماعة معادية لـ«عبد الواحد سكر». لكنه لم يكن راغبًا في أن يثير غضب أصدقائه السابقين، وأن يساير الأوضاع.

أما الاضطرابات العشائرية الأخرى التي حدثت في سنتي 1935 1936، فقد كان العامل الكبير فيها يتمثل في الخوف من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، حيث تمردت قرية «المدينة» (بالتصغير) في

جنوبي العراق، ضد ذلك القانون. ولقد كانت المنازعات على الأراضي التي لم تتمّ تسويتها بعد، والخوف من التجنيد الإلزامي، والمقت الذي قوبل به هذا القانون من لدن أبناء العشائر، وسوء الإدارة المحلية، وفسادها، من الأمور التي ينبغي إضافتها إلى الأسباب الأساسية للاضطراب العشائري.

يعود فشل ياسين في تحقيق الهدوء والأمن اللذين وعد بهما إلى أسباب سبق لنا أن أتينا على تحليلها قبلًا، كما يعود ذلك الفشل أيضا، إلى حدّ ما أيضا إلى الطيش والتسرع الذي تميز به وزير داخليته. على أن الاضطراب الذي كان يشابه ما وقع منه أثناء ثورة العشرين والذي ساد مناطق الفرات، لم يؤثر تأثيرًا بالغًا في بقية أنحاء البلاد الأخرى. فقد كانت المدن هادئة ومأمونة، ولم يحدث الاضطراب في المحافظات، ولا في كل المناطق التي تقع على ضفاف نهر دجلة. والحقيقة أن فترة رئاسة ياسين الهاشمي، كانت حسب المستويات العراقية من أكثر الوزارات صرامة وصوابًا، ولقد بدا عليها في أواخر صيف سنة 1936 بأن عمرها سيكون طويلًا، ذلك لأن الحادث الذي وقع فيما بعد نتيجة التدخل العسكري العنيف[519] لم يكن له أيّ ظل أمامها.

جاءت الانتخابات العامة التي أجريت في شهر نيسان 1935، خلال شهر آب من تلك السنة، بمجلس نواب ارتفع عددهم من ثمانية وثمانين عضوًا إلى مئة وثمانية أعضاء. وقد ارتفع عدد المقاعد في المجلس النيابي، نتيجة الزيادة التي ظهرت في عدد السكان التي كشفت عنها دائرة إحصاء النفوس العام[520]، وقد كانت هذه الزيادة في عدد مقاعد مجلس النواب نافعة في ترضية المزيد من شيوخ العشائر والوطنيين.

شهدت الجلسات الأولى للبرلمان اضطرابًا بسبب الاتهامات العنيفة التي تبودلت بين الكتل النيابية حول اقتراف جريمة تحريض العشائر ضد الحكومة، وهي في الواقع جريمة خاصة لم ينفرد أيّ حزب مفرد باقترافها. ولقد مضت الإدارة قدمًا في إصدار عفو عام عن جميع المحكومين السياسيين في الشهور الأخيرة[521]، والمبادرة بعملية تطهير الدوائر من الموظفين المشكوك فيهم، ومعالجة المفاسد في الإدارة، وذلك بتعيين أشخاص يعتمد عليهم أكثر من غيرهم.

كذلك بذلت في الحقيقة، جهود صادقة لوقف الفساد الجاري في الإدارة، ولو أن الخفض الجديد الذي حصل في عدد كبار الموظفين البريطانيين قد قصد به المعنى المضاد لذلك. وكان من نتيجة هذا الخفض في عدد كبار الموظفين البريطانيين في سنة 1935، أن فقد العراق الخدمات التي قدمها السير كنهان كورنواليس لفيصل الأول وللعراق، حيث خلفه في منصبه[522] السيد «أدمونز» صاحب الإلمام الواسع العميق بالشؤون العراقية وعلى الأخص الشؤون الكردية منها[523]. وفي السنة ذاتها استقال «برسكوت» الذي أوجد الشرطة العراقية من منصبه مخلفًا وراءه فيها «كونس» الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة مفتش الشرطة. أمّا «سيفرايت» خبير الكمارك الشهير، فقد تقاعد عن عمله في الكمارك، حيث أعقبه فيها في سنة 1941 «سوان» مستشار وزارة المالية في حين عاد المدقق العام «باربلي» إلى الهند، كما توقف «هالينان» في سنة 1933 عن ممارسة خدماته بصفة مفتش عام للصحة، واستبدل بطبيب عراقي.

أما دائرة التسجيل العقاري فقد تبعثرت بعد وفاة «ألدرمان» (الذي خلف «رويدز» فيها في سنة 19) في سنة 1934. ويصدق الأمر ذاته على دائرة الزراعة التي غادرها «وبستر» في السنة نفسه، بينما تخلى «نيولاند» مدير المساحة عن منصبه في سنة 1935 إلى نائبه «بوت» الذي مكث فيها ست عشرة سنة تالية. وترك «جاد ويك» دائرة البيطرة في سنة 1934، ثم عاد إليها مرة أخرى في سنة ليبقى فيها حتى سنة1947. أمّا الجيولوجي الحكومي الدكتور «مكفيدن» فإنه بعد أن مكث سنتين في العمل غادر العراق في سنة 1937، ولم يعيّن غيره في مكانه بصفة مباشرة، بينما تقاعد «ألارد» من دائرة الريّ التي خلفه فيها أحد العراقيين بصفة مدير عام.

غير أن رئيس المهندسين البريطاني، والموظفين البريطانيين في المحافظات، بقوا يخدمون في أماكنهم. ومثل هذا يمكن أن يقال عن دوائر الأشغال والبريد والبرق.

فقد تخلى «تينش» عن منصب المدير العام لسكك الحديد بعد خمس عشرة سنة، إلى العقيد «وورد» الذي غدا مديرًا لها، إضافة إلى استخدامه مديرًا لميناء البصرة لمدة ثلاث سنوات. وكذلك تخلى «وايتلي» عن وظيفة مستشار وزارة الأشغال والمواصلات في أوائل سنة 1937.

كانت علاقات ياسين الهاشمي مع السفير البريطاني السير أرشيبالد كلارك كير، الذي خلف السفير السابق فرنسيس همفريز في آذار 1933، علاقات وثيقة وودّية.

تمّ تعزيز دائرة إحصاء النفوس، إضافة إلى تعزيز دائرة النشر والدعاية التي غدت تمثل تطورًا، بالنسبة إلى مكتب الصحافة القديم. وتمّ الحفاظ أيضًا، وبصفة جيدة، على المحاكم بما كانت تحتفظ به من حكام بريطانيين وفقًا لاتفاق سنة 1930. ومن ناحية أخرى كانت الرغبة في وضع نظام شامل للتعليم تحظى بالاهتمام الأول، وحدث تطور محدد في عدد المدارس الابتدائية والثانوية وازداد عدد المدرسين المصريين المعارة خدماتهم للعمل في العراق، كما شرع بنشر الكتب المدرسية من قبل وزارة التربية، وأحرز التعليم التقني الذي تمّت دراسته من قبل خبراء أجانب زائرين، تقدمًا ضئيلًا في حين بقي مشروع جامعة بغداد على حالته السابقة.

فتتاح الكلية العالية لتدريب المعلمين في سنة [524]1935 وكمل إنشاء مديرية للتعليم النسوي في سنة 19، لكنها ألغيت في السنة التالية لها. وافتتحت في الشطرة والغراف كليات لتدريب المعلمين الريفيين وذلك تنفيذًا لما ورد في التقرير الذي وضعته بعثة الدكتور «مونرو» سنة 1934، ومن ثم نقلت إلى بغداد وأنشئت كلية للمعلمات الابتدائيات في الديوانية لكنها لم تعش طويلًا، وأسست كلية الصيدلة في سنة 1936. أمّا المدارس التي كانت تديرها طوائف الأقليات وبعثات التبشير المسيحية من البروتستانت والكاثوليك، وكذلك مدارس الطائفة اليهودية، فإنها قد ازدهرت بدورها هي الأخرى.

أما المشروع الذي حصل التفكير فيه لإنشاء مدرسة عامة على النمط الإنكليزي، فلم يكن قد تحقق بعد في ذلك الوقت، كما توقف استخدام مستشار بريطاني لوزارة التربية، وازداد تدريس اللغة الألمانية [525]، وأصبحت الكتب المدرسية تتصف بالسمة القومية بصفة متزايدة حيث تعاظمت نغمة مقت الأجانب. كما طبق التعليم العسكري[526] لأول مرة في المدارس سنة 1935 ولم يلبث هذا التعليم

أن أصبح فيما بعد مظهرًا شائعًا لحياة المدرسة، وما رافقه من حركة متطورة للشباب الذين كانوا يرتدون البزات العسكرية.

بقيت الآثار القديمة في العراق، تجتذب في كل شتاء بعثات المنقبين الأجانب عن الآثار. فقد أجريت تنقيبات على أيدي ممثلي الجامعات والمتاحف والهيئات العلمية من الأمريكيين والألمان والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين خلال الفترة 1933 – 1939[527]، وذلك في المواقع الأثرية شمالي العراق في «غورا» ونينوى، وخرسباد، وفي منطقة ديالى وموقع خفاجة على نهر ديالى[528] وفي سلوقية[529] وكذلك في المدينتين السومريتين القديمتين «الوركاء» و«لارسا» والمواقع الواقعة جنوبها. ولكن طعنة وجهت إلى هذه النشاطات الأثرية في سنة 1933 حين أقدم وزير التربية[530] على وضع مسودة لقانون الآثار، اعتبرت بما تضمنته من قيود غير مشجعة لعمليات التنقيب في المستقبل، غير أن وزارة الهاشمي أدخلت تحسينات عليها، كيما تصبح مقبولة، وأن يتواصل العمل في التنقيب وفق شروط معقولة.

ولقد ظهر بأن دائرة الصحة التي انهال النقد ضدها، لأنها لم تكن تتوقع وافدة الملاريا التي وقعت في بغداد سنة 1936، كانت تتطلب الإصلاح وبذل نشاط موسع، يشمل المناطق الريفية والمتأخرة مثلما يشمل المدن ذاتها. وكانت تلك الفترة من الفترات التي ظهر التحسن خلالها، في كثير من البلديات، وتقدم حركة البناء بصفة واسعة، وتخطيط المدن، وإنشاء مشاريع الكهرباء وتوسيع الشوارع، ومشاريع إسالة المياه، والاهتمام بصيانة الغابات والأنهار الطبيعية وإنشاء الحدائق البلدية.

فقد غدت هذه الأمور من المظاهر البارزة للبلديات التي كانت تعتبرها من أحقر الأعمال.

وكان من سياسة ياسين الهاشمي في الواقع، تشجيع تطوير الخدمات المحلية المودعة إلى البلديات وتوفير الأموال اللازمة لذلك، مما جعل رؤساء الوزارات الذين جاؤوا من بعده يقتفون أثره في هذا المضمار. وكانت المصادقة على قانون العمل في سنة 1936 تمثل الضغط الواقع على الحكومة، لكي تصرّ، ولو بصفة ظاهرية، على تطبيق نوع من المستويات العصرية في معاملة العمال الصناعيين. غير أن هذا القانون لم تكن له في اللحظة التي أصدر فيها سوى تأثير عملي ضئيل.

وصدر في سنة 1936 قانون، تضمن فرض عقوبات صارمة، ألغي بموجبه استعمال الألقاب التركية من أمثال باشا، وبك وأفندي، واستبدالها بلقب عربي بسيط هو لقب «سيد» الذي يقابل كلمة «مستر» في الإنكليزية، ولكن الجمهور العام ما لبث أن تجاهل هذا القانون -مثلما تجاهله الأوروبيون والوزراء أنفسهم، وبعض الأشخاص الآخرين الذين كانوا في الحكم. أمّا تطبيق «قانون الخدمة الوطنية» الذي شرع في سنة 1934 فقد آل إلى الحكومة الهاشمية لكن النقص كان يعتوره وذلك لأن مناطق عشائرية واسعة قد أعفيت من تطبيق هذا القانون عليها، في حين استغلت المناطق التي يمكن الوصول إليها، وكذلك المناطق الضعيفة لتطبيقه عليها. ولكن المقاومة المسلحة ضد تطبيق القانون كما شاهدنا لم تكن متواصلة في حين كانت حركات التهرب من التجنيد شائعة، وكان دفع مبلغ واطئ من المال للإعفاء من أداء الخدمة العسكرية من الأمور المعتادة. ولكن في الوقت ذاته كانت أداة التجنيد غير كفوءة وقوائم النفوس غير صحيحة، وكانت القوات العسكرية الناتجة عن

هذا التجنيد في العادة، أقل من القوة الممنوحة لها.

ومع كل ذلك فقد كان الجيش العراقي، بالبعثة العسكرية البريطانية التي كانت تدعمه دعما ثابتًا قد تحسن تدريبه وتجهيزه، وتوفير التسهيلات اللازمة للسكن، تلك الأمور التي كان «غازي» يدعمها دعمًا ساميًا. فلقد ازداد عدد أفراد الجيش العراقي من أحد عشر ألف وخمس مئة شخص في سنة 193 إلى ضعف ذلك العدد في نهاية سنة 1936، فأصبح منظمًا في فرقتين، وموزعًا من ناحية البلاد في أربع مناطق. وكانت قدرته وأسلحته كافيتين للأغراض الداخلية، وأصبح ذوو الرتب الواطئة من ضباطه من النوع الجيد، في حين أصبح الضباط ذوو الرتب العالية على خلاف من ذلك، أو أضعف منه.

ولما كان الجيش لم يستخدم خلال سنة 1934 في أية عمليات عسكرية سوى ما حصل في حادث واحد، فقد غدا منهمكًا في ضرب تمرد العشائر خلال السنتين 1935 - 1936، حيث ظهر بعد مدة قصيرة بأنه هو الهيئة التي تقرر مصائر العراق السياسية. وفي الوقت ذاته نمت القوة الجوية العراقية من بضع طائرات إلى ثلاثة أسراب تمّ تشكيلها مؤخرًا. أما القوة الصغيرة الباقية من قوات المرتزقة، والتي تضم حوالي ألف وخمس مئة من الجنود الأقوياء، فقد تخصصت الآن في واجبات حماية مطار قيادة القوة الجوية البريطانية. ولقد تحطم الآن احتكار الأثوريين للعمل في قوات المرتزقة هذه على أثر تجنيد سرايا كردية، وأخرى عربية فيها.

بقيت قوة الشرطة حتى تقليص المساهمة البريطانية فيها، قوة ذكية يمكن الاعتماد عليها، وتستطيع أن تطبق بصفة جيدة الواجبات المتزايدة التي كان يعهد إليها القيام بها. وكانت قوة الشرطة هذه تضم خلال السنوات الأولى أقل من تسعة آلاف نفر من بينهم قوة متحركة مؤلفة من سبع مئة وخمسين رجلًا[531]. أمّا القوة الجوية البريطانية والتي لم تلعب منذ سنة 1932، أيّ دور فعال في توطيد الأمن الداخلي في العراق، رغم الطلبات الوطنية التي كانت الحكومة تتقدم بها إليها، فإنها بقيت تحافظ على قواعدها ومؤسساتها التدريبية. وقد سلمت معسكرات الهنيدي والموصل، والمطارات والأراضي التي كانت الطائرات الإنكليزية تهبط فيها قبلًا، إلى السلطات العراقية في انتهاء هذه الفترة، حيث بدأت القوة الجوية البريطانية في أواخر سنة 1936 تنشئ قاعدة لها في موقع معسكر «سن الذبان» عند بحيرة الحبانية.

استمرت الإدارة المالية تبرز الحصافة والأصالة اللتين كانت تدار بهما المالية العراقية منذ الأول، فغدا ذلك من الأمور اليسيرة، لأن فترة الركود الاقتصادي العالمي قد انتهت سنة 1933، في حين أبرزت السنوات التي أعقبتها حالة من الرخاء النسبي. ذلك لأن التحسينات قد أدخلت على استحصال ضريبة الدخل وإيرادات الأراضي والكمارك، وكانت العملة العراقية ثابتة ومحترمة. وقد انتهت البقية الباقية من الديون الأجنبية على العراق، وافتتحت مفاوضات في لندن للحصول على قرض جديد عن طريق «مصرف بارنغ إخوان» ولكن تلك المفاوضات ظلت غير عملية حتى سنة 1937.

كانت بدلات إيجارات النفط الميتة قد جرى تسلمها لأول مرة في سنة 1932. وأخيرًا كرست عوائد النفط للقيام بالأعمال الرئيسة من أمثال مشاريع الريّ، والمواصلات، وبناء الطرق والتي أدرجت في

منهاج جرى تعديل مواده خلال سنتي 1931 و1935، وبقي عرضة للتعديل كل سنة فيما بعد ذلك التأريخ. وفي سنة 1935 صودق على قانون لتأسيس مصرف زراعي صناعي بدأ أعماله بشكل متدنٍّ أول الأمر، في السنة التي أعقبت سنة تشريعه.

(4)
انقلاب بكر صدقي

بدت الوزارة الهاشمية في صيف سنة 1935، وكانت في الواقع أقوى وزارة عراقية تألفت بعد سنة 19، وكأنها تودّ أن تطيل أمد مكوثها في دست الحكم. ولقد أشار ياسين الهاشمي صراحة، إلى اعتزامه في أن يبقى في الحكم لمدة عشر سنوات[532] ، ومع أنه لم يولِ الديمقراطية سوى القليل من الاحترام، إلّا أنه لم يكن يفكر في فرض الأسلوب الدكتاتوري في الحكم، ولذلك سري الخوف إلى نفوس شيوخ العشائر، وأصبح البلاط ضعيفًا، وتمّ إخضاع المعارضة بالشدة.

ولكن قوى أقل وضوحًا كانت تعمل بصفة جادة ضد الوزارة الهاشمية وذلك أن الملك غازي الذي ضعف مركزه نتيجة تصرفاته الشخصية، وانعدام التحالف، وفرار شقيقته مع خادم فندق من جزيرة «رودس» واعتناقها الدين المسيحي[533] كل هذه الأمور جعلت غازي يودّ أن يرى بديلًا للوزارة القائمة، بل لقد سبق له أن لمح بذلك إلى ياسين الهاشمي عن طريق بعض الوسطاء.

أما في داخل الوزارة الهاشمية ذاتها، فقد كان يندر حصول الانسجام بين ياسين الهاشمي ونوري السعيد وزير الخارجية، والذي كان على الدوام في خصام وشجار مع وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، والواقع أن رشيد عالي الكيلاني هو الذي كان يبدأ الهجوم عادة، وذلك بما كان يصدره من قرارات عنيفة متهورة، وبما اشتهر به من المحاباة والطمع الذي دفعه إلى أن يتحدى إحدى السوابق فيحاول أن يحصر في نفسه الوصاية المربحة على الأوقاف القادرية بعد وفاة السيد محمود النقيب في سنة 1936. وفي شهر أيلول 1935 استقال محمد رضا الشبيبي من وزارة التربية، فاستبدل به وزير شيعي من نمط آخر هو المحامي صادق البصام[534].

تعاظمت علاقات العراق مع الأقطار العربية الأخرى تعاظمًا مشهودًا، تمثل في عقد معاهدة مع المملكة السعودية، وفي تبادل الزيارات التي قام بها الأمراء والوزراء بين العراق وهذه المملكة، بالإضافة إلى استقبال العراق للوفود والبعثات القادمة من سوريا ومن اليمن ومصر. وأخذ رجال الدولة العراقية، وعلى الأخص نوري السعيد، يتجاوبون مع الرأي العام القوي في العراق، حيث قام العراق في سنة 1936 بالمشاركة مع ابن السعود، بدور بارز في إنهاء الإضراب الطويل الأمد الذي أعلنه عرب فلسطين[535].

ومع كل ذلك فإن منتقدي الوزارة الهاشمية في بغداد، كانوا يريدون منها أن تقوم بعمل ما ضد الصهيونية، أقوى مما دعوه بتطيير البرقيات وإرسال المبعوثين، والنداءات الأخرى التي كانت الوزارة توجهها، ولذلك أخذ أولئك المنتقدون يذكرون ياسين الهاشمي بأن المعارضة التي حصلت في سنة 193، وقيادته المقاومة ضد المعاهدة وضد السياسة البريطانية في العراق، كانت تختلف كل الاختلاف عن سياسة الملاطفة التي يبديها في الوقت الحاضر[536].

أما التلميحات الأخرى التي كان يبديها ساسة المعارضة، الذين تعاظمت مرارتهم نتيجة إبعادهم عن دست الحكم، فقد كانت موجهة ضد القسوة التي استعملت في ضرب عشائر الفرات المتمردة، وفي عدم موافقتهم على استخدام الجيش بشكل متكرر، في ممارسة الإجراءات التي تكون من اختصاص قوات الشرطة عادة.

كذلك كان المعارضون يشيرون أيضًا إلى الثروات الخاصة التي قيل إن بعض الوزراء كانوا يجمعونها بصفة سرية، والمبالغة في الحديث عن نظام التجسس المزعوم الذي فرضته الوزارة، والذي كان واحدًا من الإجراءات التي لجأت الوزارة إليها لضمان سيطرتها، وما رافق ذلك من تعطيل الصحف التي كانت تميل إلى انتقاد بعض الوزراء. انبعث التذمر بصفة خاصة من لدن جماعة «الأهالي اليسارية». ذلك أن هؤلاء لم يكونوا يرون أيّ أمل، في ظل رئاسة الهاشمي للوزارة، في تحقيق الإصلاحات التي كانوا يدافعون عنها. ولما كانت جمعية «الأهالي» تظلل في بعض الحالات، أقلية متطرفة شيوعية حقًّا كانت أم قريبة من الشيوعية، فإن عدد الملتفين من حولها قد تعاظم وعلى الأخص بعد أن انضم إليها بعض الساسة العاطلين عن العمل. ومع أن أفراد جماعة الأهالي لم يكونوا في ذلك الوقت قد ألفوا ضربًا من الأحزاب، إلّا أنهم كانوا يقفون إلى جانب الإصلاحات الاجتماعية، وإصلاح الأراضي وفق أسس يجب أن تشتمل على بعض الإجراءات الخاصة بتوزيع الثروة، بعد أن تستبعد الحرب الطبقية، وتحقيق شيء من التحسن في أحوال الطبقة العاملة، وفرض بعض القيود على الامتيازات التي يتمتع بها الإقطاعيون وأصحاب الثراء[537].

كان من بين المبرزين في جماعة الأهالي جعفر أبو التمن[538] ويوسف عز الدين وهو خبير مالي ومن أصل كردي، وستة أفراد من المثقفين ثقافة إنكليزية أو أمريكية[539]. ولقد أدّي عدم عطف الحكومة على هذه الجماعة، واعتقال من هم أقل حصافة منهم[540] إلى مقاومة الحكم القائم بضراوة، الأمر الذي جعلهم يكسبون الأنصار والحلفاء من أيّ مصدر كان.

لم يكن بين جميع رجال الدولة من كان يشعر بنفاد صبره، نتيجة إبعاده عن الحكم، مثل حكمت سليمان. فقد أخذ هذا الرجل الذي اشتهر بقابليته الفاخرة، وبشعبيته العامة، يعمل بكل ذكاء على تكتيل مختلف القوى المعادية لياسين الهاشمي، كذلك كان حكمت سليمان يعجب إعجابًا شديدًا بالنمط الدكتاتوري للسياسة التركية، وعلى الأخص بعد أن زار تركيا مرة أخرى في سنة 1935. أمّا في بغداد فقد تحالف حكمت سليمان مع الجناح اليساري، وكان شديد الامتعاض من الهجمات الصحفية التي كانت توجه ضده، والتي كانت تؤثر فيه بصفة شخصية، ولذلك أخذ يزيد من اتصالاته القوية مع قادة الجيش.

أما الجيش الذي ارتفعت معنوياته بعد قضائه على حركات التمرد والعصيان فقد كان يتساءل عما إذا كانت خدمة الساسة في بغداد ومطامعهم تعتبر هي الخدمة المثالية له، أم إن عليه أن يباشر بالسيطرة على الدولة بالقوات المسلحة، على غرار ما هو موجود في تركيا أو في بلاد فارس، وعما إذا لم يكن مثل هذا الإجراء أكثر تجانسًا؟ هنا تلاقت خطي حكمت سليمان مع شرور بكر صدقي الفعالة. لتؤلف اتفاقًا أوثق، وعلى هذا تخلى بكر صدقي في النهاية عن ولائه لياسين الهاشمي، ولم يعد أخوه طه

الهاشمي من الناس الذين يجب أن تقتفى خطواتهم. أمّا حكمت سليمان فقد كانت الرغبة الملحّة المباشرة لديه، هي تغيير الحكم لصالحه، وأن الجيش هو الأداة الوحيدة التي تستطيع أن تفعل ذلك التغيير.

كانت مطامح بكر صدقي في الواقع تتركز في توجيه ضربة تضمن للجيش بأن يصبح هو الأداة المسيطرة على أمور البلاد، وأن تصبح قيادة هذا الجيش في يد بكر صدقي نفسه. ويبدو أن أحدًا من المغامرين لم يكن يتطلع في أيّ وقت، إلى الحصول على الدكتاتورية الشخصية أو الرسمية. وفي شهر تشرين الأول غادر طه الهاشمي في زيارة إلى تركيا، وعهد إلى بكر صدقي قائد الفرقة الأولى بأن يتولى رئاسة الأركان نيابة عنه. وحدث أن هيأت المناورات التي يجريها الجيش خلال فصل الخريف في أواسط منطقة ديالى الفرصة لتركيز كل القوات العراقية المسلحة تقريبًا خارج العاصمة بغداد.

حينذاك أمكن إبلاغ المؤامرة التي حاكها بكر صدقي مع حكمت سليمان، إلى عدد من الضباط الموجودين في «قره غان» وعلى الأخص عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الثانية، ولهذا وضع القائدان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري مسودة رسالة موجهة إلى الملك يطلبان فيها تأليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، وسلّما تلك الرسالة إلى حكمت سليمان نفسه[541] وعلم رؤساء الجماعة اليسارية بذلك السر.

ولم تلبث القوة الجوية التي كانت يتولى إمرتها العقيد محمد علي جواد، الصديق الحميم لبكر صدقي، أن تركزت في «قره غان» وزودت بمنشورات كيما يتمّ إسقاطها فوق بغداد في اللحظة المواتية[542]. وفي ليلة التاسع والعشرين من تشرين الأول بدأت «قوة الدفاع الوطني» التي أطلق عليها هذا الاسم في تلك المناسبة، مسيرتها نحو بغداد[543]. وفي صباح ذلك اليوم أسقطت الطائرات تلك المنشورات من الجوّ على بغداد، وإذ ذاك قام حكمت سليمان بنقل الرسالة المتفق عليها إلى قصر الملك[544] حيث كان غازي قد استدعى إليه السفير البريطاني مسبقًا. وكانت النصيحة التي قدمها السفير إلى الملك هي أن يستشير وزراءه في الأمر، وأن يتحقق من نوايا حكمت سليمان، وأن يتصرف، قبل كل شيء تصرفًا دستوريًّا. كان جميع الوزراء الذين التقوا الآن مع رفاقهم، قد أبدوا استعدادهم للاستقالة ما عدا رشيد عالي الكيلاني.

ألقيت القنابل في منتصف صباح ذلك اليوم، وانتهت مهلة الساعات الثلاث التي حددت لاستقالة الوزارة الهاشمية، وقد دلل مقتل بعض الأفراد وجرح آخرين غيرهم، على مدى تحمس القوة الجوية العراقية للحركة. وبعد مناقشات لم تنتهِ إلّا بطريقة واحدة استقالت الوزارة، وصدرت إرادة ملكية بدعوة حكمت سليمان لتأليف الوزارة الجديدة.

وقع حادث مستفز، أثار قلق الجمهور، وأخاف السفير البريطاني، وأدّى إلى اشمئزاز حكمت سليمان نفسه، ذلك الحادث هو مقتل جعفر العسكري، بطريقة وحشية على يد بعض ضباط الجيش، في منتصف الطريق بين بعقوبة وبغداد، وبأوامر صادرة من بكر صدقي بصفة مباشرة كما يعتقد[545].

كان جعفر العسكري باعتباره وزيرًا للدفاع قد غادر بغداد في سيارة وهو يحمل رسالة من الملك، ويعتزم أن يلتقي مع آمر قوة الدفاع الوطني، ويعلمه بتغيير الحكومة، وأن يرتب معه وقف أعمال العنف. وسرعان ما دفنت جثة ذلك الرجل الوطني المخلص الوفي الأمين، على قارعة الطريق في الوقت الذي واصل فيه الجيش مسيرته الظافرة نحو العاصمة، حيث دخل المدينة في مطلع مساء ذلك اليوم باحتفال كبير وعلى رأسه بكر صدقي.

تمّ تأليف الوزارة من قبل حكمت سليمان وإعلانها في ذلك اليوم نفسه. وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بمنصب وزير الداخلية، ثم أتى بثلاثة أعضاء من جماعة الأهالي هم جعفر أبو التمن، وكامل الجادرجي، ويوسف عز الدين، لوزارات المالية والأشغال والتربية، وتعيين صالح جبر لوزارة العدل، وناجي الأصيل للخارجية، وكوفئ عبد اللطيف نوري، رفيق بكر صدقي في التآمر معه، بمنصب وزير الدفاع، في حين تولى بكر صدقي نفسه رئاسة الأركان التي كان يتولاها قبلًا طه الهاشمي، قوبلت الوزارة بحماسة كبيرة، لا يعرف ما إذا كانت حماسة حقيقية أم مصطنعة، وكان المنهاج الذي تمّت إذاعته، وكذلك البيان الذي أذاعه جعفر أبو التمن بنفسه من دار الإذاعة، غنيين بالتفاؤل والآمال.

نظمت التظاهرات الكبرى في بغداد، وكانت الشوارع الرئيسة في بغداد، مسرحًا لرقصات وأهازيج حشود أفراد العشائر والعمال، وجرى تشويه سمعة الوزارة الساقطة في كل مكان، واختفى عن الأنظار أعضاؤها الذين فضل بكر صدقي اغتيالهم مع غيرهم من الخصوم، وطلقوا الحياة العامة موقتًا[[546]].

فقد غادر ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني تحت الحماية إلى سوريا، وطار نوري السعيد على متن إحدى طائرات القوة الجوية البريطانية إلى مصر، وتقاعد الوزراء السابقون وبعض كبار الموظفين عن العمل، في غمرة التبدلات الكثيرة التي تمّت بصفة شخصية من قبل الوزراء الجدد.

كان حكمت سليمان رئيس الوزراء في جميع الأوقات على اتصال مع السفير البريطاني، وذلك أمر معيب، لكنه أخذ يفقد شعبيته القومية فيما بعد نتيجة عمله هذا. ومع كل ذلك ظل حكمت يؤكد للسفير البريطاني وللعالم أجمع، بأن ما حدث ليس دكتاتورية عسكرية، وأن وزارته محض وزارة برلمانية وديمقراطية يؤيدها الجيش المخلص، والواقع أن بكر صدقي لم يكن يتدخل إلّا قليلًا في الأمور الإدارية الجارية، ولم تكن له أية سياسة واضحة عدا عداوته الشديدة للإنكليز، وقد أقصر كل الأمور الضرورية لديه على ترشيح أصدقائه لبعض التعيينات، والإصرار على أن تعطى الأرجحية للجيش، والقبول باقتراح تشوبه روح الانتقام، يتلخص في البحث عن الأموال الخاصة للوزراء السابقين في أول الأمر، ولكن هذا الاقتراح ما لبث أن أهمل في النهاية.

ومع كل ذلك فإن القوة المعارضة للوزارة لم تكن بطيئة في تنظيم صفوفها، وفي قدرتها في السيطرة على العناصر الفعالة، ذلك لأن الوزارة الجديدة لم تذكر في منهاجها سوى الشيء الضئيل عن المشاريع المناهضة للمعاهدة، بل الحقيقة أن المنهاج الذي تحدث عن الصداقة مع كل البلدان، قد تعهد بالحفاظ على المعاهدة، وعلى الرغم من التلميحات الشخصية المبررة خلافًا لذلك، فقد وجّه النقد إلى المنهاج من قبل المتحمسين ضد الصهيونية، والمتطرفين من أعضاء «نادي المثنى» الذي كان ينادي بالجامعة العربية[[547]]. كذلك وجّه الانتقاد من قبل بعض الصحف السورية والمصرية في

بعض الأحيان، على أساس أن المنهاج كان أقل تحمسًا لموضوع الوحدة العربية[548].

كان بكر صدقي كرديًا، وكان حكمت سليمان أكثر عطفا على الأتراك منه على العرب. ولم تكن «جماعة الأهالي» لتعير سوى القليل من الاهتمام بالسياسة الدولية، وكانت لهجة المنهاج الأول للوزارة، وأحاديث كل من كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن متوازنة، ومن اليسير تصنيفها بأنها كانت أحاديث شيوعية، ولذلك أثارت الخوف لدى الطبقات القائمة. والواقع أن أفراد الفئة الإصلاحية كانوا يطالبون بنصيبهم في الحكم، وتسندهم في ذلك آمال رفيعة، لكن هذه الفئة بما كانت تملكه من وسيلة وهي الصحيفة و«جمعية الإصلاح الشعبي» التي انضم إليها أربعة وزراء[549] (*)، لم تظفر إلّا بتأييد شعبي ضئيل. فلقد عارضها شيوخ العشائر الذين كانوا يخافون على مراكزهم الخاصة، كما عاكسها الجيش الذي لم يكن ليثق بها، بل وربما كان يحتقرها أيضًا.

كانت الجهود التي بذلتها الفئة اليسارية مشكورة، وذلك لأن هذه الفئة كانت كما -تدعي -تقيم بعض شرور المجتمع العراقي، وتثمن الضعف الحقيقي الكامن فيه، غير أن مثل تلك الجهود لم تكن مفيدة ونافعة لوزارة كانت الرجعية والجيش يسيطران عليها، ذلك لأن الحرية الصحافية والسياسية التي وعد الجميع بها خلافًا لحكم ياسين الهاشمي، لم يعد يسمح بها إلّا بعد أن تعاظم النشاط الذي كان يبديه خصوم الوزارة.

تمّ إطلاق سراح السجناء السياسيين والمسجونين من أفراد العشائر بما في ذلك اليزيديون، وأعلن العفو العام عن الجميع. ولكن سرعان ما أعقبت ذلك إجراءات تعسفية أكثر شدة من تلك التي استخدمت في السنة الماضية، وفي الوقت ذاته شرع الكثيرون من أصدقاء جعفر العسكري، وعلى الأخص حموه نوري السعيد، ينادون من دون كلل، ويبعثون الرسائل من مصر ومن سوريا، بأنهم لن يسامحوا القتلة ولا الجناة، ولا الملك ولا الوزارة الحاضرة، في أن يظل أولئك القتلة والجناة من دون عقاب.

وبالإضافة إلى عناصر الانتقاد والتذمر هذه، فإن وافدة التذمر والتمرد بين سكان أواسط الفرات، بقيت حية وسرعان ما يهب أولئك السكان إلى مباشرة أعمال العنف، والواقع أن المشاكل التي كانت تحيط بمركز حكمت سليمان كانت أكثر وضوحًا، من المحاولات التي كان يبذلها لحل مشاكل عشائر الفرات التي لم يتمّ التوصل إلى إيجاد حل لها، ذلك أنه كان عليه أن يجامل الساخطين من دون أن يثير الغيظ لدى أعدائهم، وأن يعفو عن المحكومين دون إظهار الضعف في ذلك، وأن يحافظ على النظام ولكن دون اللجوء إلى استعمال القسوة التي قد تثير السخط. على أنه ما إن باشر عمله في هذا السبيل، بكل ما كان له من ثقة في نواياه، وبكل ما أوتيه من مهارة دبلوماسية، حتى أخفق في هذا المجال إخفاقًا بارزًا.

كان الجيشان الذي يؤججه حب الذات، وشهوة الانتقام التي تؤلف الحياة الاعتيادية لشيوخ عشائر الفرات، وللأوساط الدينية هناك، تأبى إلّا أن ترفض العروض التي عرضها حكمت سليمان. وكان وقوع نزاع شديد على الأراضي بين عشيرة «الأزيرج» في السماوة يمثل الفرصة الجديدة لتجمع القوى التي كانت تؤيد الشيخ عبد الواحد سكر، والسيد محسن أبو طبيخ، والقوى التي تعاديهما وتعارضهما،

فقد تحدى هذان الشيخان أوامر الوزارة إلى درجة أصبح من المحتم إزاءها، اللجوء إلى استعمال القسوة التي كان حكمت سليمان يأمل بها أن يحل ذلك النزاع، وعلى هذا الأساس تمّ رفع الحصانة النيابية عن ذينك الشخصين اللذين تعودا خلق الاضطرابات، حيث جرى اعتقالهما ومن ثم صدر الحكم باحتجازهما في شمالي العراق[550].

أدّى الاستمرار في الخروج على القانون في السماوة، خلال شهر حزيران من سنة 1937، إلى توجيه عمليات عسكرية أخرى من نوع اعتيادي إلى تلك المنطقة، صاحبها تدمير القرى، ووقوع هجمات عشائرية على مركز بلدة السماوة ذاته. كما زعم في حينه بأن الجيش قد أقدم على قتل الرهائن الذين كانوا لديه، ومن هنا كان وقع مثل هذه المعاملة شديدًا على أفراد العشائر، ولذلك فلم يتوطد الأمن في تلك المناطق طيلة بقاء وزارة حكمت سليمان في دست الحكم. أما في المدن فقد كان الأمن مستتبًا.

بقيت الوزارة السليمانية شقية في الميدان السياسي. ذلك لأن الانتخابات العامة التي أمرت بإجرائها في شهر تشرين الثاني سنة 1936، وكملت في شهر شباط سنة 1937، قد أتت بمجلس نواب، استبعد منه كشرط لازم استجابة لرغبات بكر صدقي، القسم الأعظم من النواب السابقين وجميع الإصلاحيين ما عدا اثني عشر شخصًا منهم[551].

ودليلًا على الرغبة في المسالمة والمصالحة، وافق المجلس على انتخاب بعض المذبذبين الذين أسيء اختيارهم من أفراد العشائر. وكان المجلس النيابي، أثناء أربعة أشهر من الجلسات غير الاعتيادية، أي من شباط حتى حزيران من سنة 1937، قلقًا منقسمًا على نفسه بالإضافة إلى الاحتكاك المؤلم الذي حصل بين أتباع الوزارة ذاتها، ممن أساءت الوزارة ذاتها مدى التثبت من إخلاصهم.

ولقد أدّى هذا الاحتكاك، وما رافقه من المخاوف التي انتابت أقلية من الوزراء وتنكرها لسياسة القسوة التي انتهجتها الحكومة في السماوة، إلى استقالة أربعة وزراء من الإصلاحيين في شهر حزيران 1937[552]؛ ولقد أوحي وجود هؤلاء الوزراء، أثناء وجودهم في الحكم، وعلى الأخص كامل الجادرجي من بينهم، بحدوث إضرابات خطيرة بين العمال الصناعيين، ولربما كان كامل الجادرجي من المشجعين لها[553]، وعلى هذه الشاكلة يمكن تفسير الإضرابات التي حصلت بصفة متلاحقة بين العمال العاملين في سدة الكوت، وفي مناطق حفر آبار البترول العائدة إلى شركة استثمار النفط البريطانية، وفي معامل سكك الحديد الحكومية، وميناء البصرة، وكذلك إضراب النساجين في النجف[554].

وسواء تمّ تبرير هذه الإضرابات من الناحية الصناعية، أم لا، فإنها كانت قد عكست بروز روح جديدة في ميدان العمل، ووعيًا ذاتيًا بين العمال ليس ضروريًا أن يعتبر أمرًا غير صالح. كما أن هذه الإضرابات أصبحت واحدًا من الأسلحة السياسية الجديدة.

لم تلاقِ الآمال التي كان حكمت سليمان يحلم بها لتعزيز وزارته بضم بعض رجال الدولة البارزين إليها، من أمثال نوري السعيد، أو جميل المدفعي، سوى الفشل. ذلك لأنه لم تعد الآن سوى فئة

ضئيلة تثق ببكر صدقي، أو بنظام الحكم القلق ذاته.

كان اثنان من الوزراء الأربعة الذين تمّ استيزارهم، هما علي محمود الشيخ علي، ومحمد علي محمود من المحامين والسياسيين معًا، وكان عباس مهدي وجعفر حمندي من الأساس ذاته حيث تولى الأربعة بالتتابع وزارات العدل، والمالية، والأشغال، والتربية[555].

أصبحت القطيعة الآن كاملة بين الحركة الإصلاحية والوزارة السليمانية. ولذلك أغلقت «جمعية الإصلاح الشعبي»[556] واعتقل بعض الشيوعيين البارزين، إن حقًّا كانوا من الشيوعيين أم ادعاء، وهرب اثنان من أكثر هؤلاء الشيوعيين نشاطًا إلى باريس هما عبد القادر، ويوسف ولدا إسماعيل[557] وأصبح الجيش مسيطرًا بصفة أكثر على رئيس الوزراء ووزارته.

كان الوضع الذي برز الآن من النوع الذي لم يكن أمام بكر صدقي إلّا أن يسيء استعماله. فبعد أن أفسدته، هو والملتفون من حوله، السلطة المتعاظمة كثيرًا، أخذوا يفقدون احترام العناصر الطيبة، نتيجة إدمانهم على السكر والعربدة والشجار، كما أن زواجه من راقصة نمساوية من فيينا، قد جاء وبالًا عليه. وفضلًا عن ذلك أصبح الناس في كل مكان يعتقدون باشتراكه في مقتل «ضياء يونس» سكرتير مجلس الوزراء سابقًا وصديق ياسين الهاشمي الذي يعيش الآن في المنفى[558].

ولا يقل عن هذا الجرم توجيهه عصابته في الهجوم على الزعيم العربي الوطني المحارب «الذي كان ينتقد بكر صدقي[559]» ونعني به مولود مخلص.

وفاة ياسين الهاشمي في دمشق خلال شهر حزيران [560]1937 إلى تكتل الإحساس الشعبي إلى جانب ياسين، تلك الشخصية القومية المخلصة التي لازمها شيء من النحس. وهذه الشخصية وإن لم تكن تملك سوى نصف الظرافة، إلّا أن الخدمات التي قدمتها إلى بلادها لم يتمّ تقييمها.

كذلك كان انتحار شقيق جعفر العسكري[561]، ووفاة أصدقاء آخرين في وقت متزامن مع وفاة ياسين الهاشمي، ومقتل شخصية كبيرة في بغداد (عبد القادر السنوي) على يد أحد الأكراد الذي كان بكر صدقي يحميه، كانت كل هذه الحوادث من النذر المفزعة بالنسبة إلى بكر صدقي.

كانت الطلبات الملحّة لتوسيع الجيش، قد أربكت الوزارة من الناحية المالية، وما رافق ذلك من كثرة الصرف دون روية، وزيادة الأموال المخصصة للإنفاق على القوات المجندة طبقًا لقانون التجنيد العام، من الأمور التي غدت غير مستحبة من لدن جمهور السياسيين. وكان جميع الضباط الذين شاركوا في انقلاب تشرين الأول سنة 1936 قد نالوا تعويضات عن الأضرار التي أصابتهم وفقًا للقانون صدر في نيسان [562]1937. على أن الاقتراح المستهجن لإقامة تمثال لبكر صدقي بطل الثورة، لم تتمّ الموافقة عليه[563].

بقيت إدارة التجنيد الإجباري تعمل نابضة بالحياة على نطاق واسع، وإن لم تواجه سوي القليل من

المقاومة. غير أن معظم الوحدات المجندة كانت أوطأ من مستوى القوات المطلوبة. كذلك أصبحت العلاقات مع البعثة العسكرية البريطانية غير ودّية آنذاك، وذلك لأن الشرط الذي فرضته بريطانيا على التسلح والتجهيزات العسكرية، قد أثار قضايا لها صعوبتها الخاصة. فلقد جاءت هذه الطلبات في وقت أقدمت فيه بريطانيا على تسليح نفسها على نطاق موسع، ولذلك فلم تلبّ الطلبات التي تقدم بها العراق للحصول على المدافع، والطائرات والتجهيزات، الأمر الذي أثار حنق العراقيين ونفاد صبرهم.

استغلت الدعاية الألمانية المنسقة التي كان يديرها الهر «غروبا» الوزير الألماني في بغداد، والزيارة الخاطفة التي قام بها الدكتور «شخت»[564] والتي تضمنت طرح عروض معاكسة تقدمت بها معامل الأسلحة الألمانية والجيكية، الأمر الذي أدّى إلى تقديم طلبات من العراق للحصول على السلاح من شركات «كروب» و«سكودا»، في حين أودعت الطلبات على الطائرات وكلها من أنواع غير ملائمة إلى المجهزين الإيطاليين، حيث سلمت بعض الأسلحة التي طلبت، أمّا بقية الأسلحة التي طلبت، وكانت قيمتها تبلغ نصف مليون جنيه استرليني، فإنها قد سلمت في الوقت الذي سقطت فيه وزارة الانقلاب[565].

لم تكن الحاجة ماسة لتدبير المال بقصد الإنفاق على الجيش وحده فحسب، بل إن حكمت سليمان كان يطمح إلى تجسيد «ثورته» عن طريق الشروع بتنفيذ الأعمال المهمة التي أعدت مشاريعها من زمن طويل، من أمثال شق الطرق، وإنشاء المباني، وتوسيع سكك الحديد، وإكمال مشروع سدة الكوت.

ولقد تمّ الاتصال مرة أخرى بالسادة أصحاب مصرف «بيرنغ إخوان» لاقتراض مبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني بشروط مناسبة، وعلى هذا الأساس خوّل البرلمان العراقي الحكومة، في ربيع سنة 1937 أمر الحصول على ذلك القرض[566].

كانت شركة النفط، التي تعتبر العوائد التي تقدمها هي الضمان المفضل لذلك القرض، تميل أساسًا أن تدفع هذه العوائد إلى أيّ فريق آخر بدلًا من الحكومة العراقية[567]. ونتيجة لذلك فلم تحصل الحكومة العراقية إلّا على قرض بمبلغ مليون جنيه ليس إلّا. ولقد تمّ التفاوض في حينه حول هذا المبلغ، ولكن لا الحكومة العراقية ولا المقرضون، ولا الحكومة البريطانية، قد تخلصت من النقد الموجه إليها، وكان هذا القرض أول دين أجنبي يتحمله العراق.

* * * لم ينجم عن وجود قوى معادية للحكومة، أيّ تدخل مادي في الإدارة التي كانت في صفتها مساوية للإدارات التي سبقتها. ونظرًا لخيبة الآمال فيها، فإن هذه الإدارة لم تتفوق على الإدارات السابقة. أما في ميدان الشؤون الخارجية، وبعض التطورات الداخلية التي حصلت، والتي ستأتي الصفحات الأخيرة من الكتاب على إعطاء وصف لها، فإن شيئًا من التقدم قد حصل في ذلك.

طرحت المشكلة الأثورية بعد شهر آب 1933 على بساط البحث أمام عصبة الأمم. وقد جاء الموقف الذي وقفته الحكومة البريطانية إزاء المشكلة، مخيبا لآمال المتطرفين من الأثوريين. فلقد

قرر البريطانيون أن يحافظوا على دولة العراق المستقلة، بعد أن تأكدوا من النتائج الخطيرة التي لا يمكن التسامح فيها. وطبقًا لذلك وافق مجلس عصبة الأمم على تأليف لجنة سداسية تضم ممثلين عن بريطانيا، وفرنسا، والدانمارك وإيطاليا والمكسيك، وإسبانيا، عهد إليها أمر البحث عن أيّ مكان في العالم لتوطين الطائفة الأثورية فيه. اقترحت اللجنة السداسية توطين الأثوريين في البرازيل، بينما طرح مشروع بريطاني لتوطينهم في مستعمرة «غوايانا»[568]، ومشروع فرنسي لإسكانهم على ضفاف نهر النيجر في أفريقيا. ولكن ظهر بأن كلًّا المشروعين البريطاني والفرنسي تافهان ولا ينطويان على شيء. أما داخل العراق فقد بقي أنصار المارشمعون يتمسكون بالآمال الكاذبة في حين رفض المعارضون لمارشمعون، السكن في الأراضي التي كان «شمعون» وأتباعه يطالبون بها.

كان المخيم الذي أقامته الحكومة العراقية على نفقتها في الموصل للأثوريين ما يزال قائمًا حتى نهاية سنة 1934، لكن هذا المخيم ما لبث أن تقلص نتيجة ازدياد عدد الذين كانوا يغادرونه، إذ نقص عدد الذين جمعوا فيه إلى النصف خلال سنة 1934. وكانت عصبة الأمم قد اقترحت توطين الأثوريين في منطقة «الغاب» في سوريا على ضفاف نهر العاصي، ووضعت خطة لنقل الأثوريين إلى ذلك المستوطن. ولكن الأثوريين ما لبثوا أنفسهم أن رفضوا هذا المشروع، وعاد من هرب منهم من العراق إلى نهر «الخابور» إلى موطنهم في العراق حيث حدث تقدم في التأهيل الاقتصادي الذي وفرته الحكومة العراقية لهم، فتقبلوا الظروف الراهنة والرعوية العراقية بصفة نهائية.

لم يكن الحادث الذي أدّى إلى سقوط الوزارة السليمانية التي أمضت في الحكم أقل من تسعة أشهر من حياة قلقة مضطربة، يعود إلى إجراء دستوري، كان يندر اللجوء إليه لتغيير الحكومات في العراق، ولا إلى أيّ تجمع من قوات المعارضة، وإنما كانت أصول ذلك الحادث تكمن في حقد الجيش ذاته، فلقد خربت الذمم، واشتدت الضغائن والمحن، بسبب الإمعان المعيب الذي كان بكر صدقي يظهره في تسلطه. لقد استطاع الحرس الخاص الذي كان يحيط ببكر صدقي حيثما ذهب أن ينقذه من محاولات سابقة للاعتداء على حياته خلال الأشهر التي انقضت حتى الآن من سنة 1937. ولكن عندما كان في اليوم الثامن من شهر آب في طريقه لمشاهدة المناورات التركية، وكان ينتظر في مطار الموصل، استطاع قتلته، عن طريق الأفراد الذين أمدّوهم بالمعلومات لذلك، أن ينجزوا واحدة من الخطط البديلة التي أعدت لاغتياله[569]. فقد أطلقت عليه النار غفلًا من قبل أحد الجنود العراقيين، ولم يعش زميله محمد علي جواد آمر القوة الجوية العراقية، أكثر من دقيقة واحدة[570].

نقلت الجثتان إلى بغداد، ودفنتا في تكريم عسكري تام، ولم يحدث سوى القليل من الأسف الذي رافق القائد إلى قبره، ولكن مقتله، كان باتفاق الآراء يمثل فرجًا للجماهير وللصحافة. كذلك لم يكن مقتله ينطوي على الظلم، ذلك لأن الصفحات التي دوّنها بكر من تاريخ العراق كانت حقيرة ويرثى لها على الدوام[571].

أقدم القائد العسكري في الموصل، الفريق أمين العمري، على اعتقال القاتل، ومحاصرة المطار، وادعى لنفسه السلطة الوحيدة في المدينة. وما إن وصلت إليه الأوامر من بغداد، بأن يعتقل بعض الأفراد الذين ذكرت أسماؤهم باعتبارهم من الشركاء في الجريمة، أو من المتواطئين فيها، حتى أذعن لتلك

الأوامر في أول الأمر لكنه ما لبث أن تحقق من الاحتمالات الخطيرة إن هو أقدم على إجراء تطهير عام لكل خصوم بكر صدقي المعروفين. وبعد مرور ستة أيام على حادثة الاغتيال أقدم العمري على اتخاذ خطوة خطرة، حين نشر بيانًا اتهم فيه الحكومة بتطبيق إجراءات ظالمة، وأنه بالنسبة إليه، وإلى القوات التي تحت إمرته، يرفض الامتثال لأوامر بغداد بأكملها[572].

كانت وحدات الجيش في بغداد تؤيد جماعة بكر صدقي تأييدًا واسعًا. واستطاع أمين العمري بالرسائل التي وجهها أن يضمن مساندة الحاميات العسكرية في الديوانية وكركوك، والسليمانية لموقفه. وبذلك غدت الحرب الأهلية محتملة الوقوع، ولكن العقيد سعيد التكريتي آمر القوات المحتشدة في معسكر الوشاش في غربي بغداد[573] استطاع بوقوفه إلى جانب أمين العمري، وبالأغلبية الواضحة للقوات أن يسيطر على العنصر المعادي لجماعة بكر صدقي، ولذلك أكد البيان الذي أصدره سعيد التكريتي على الإخلاص للملك غازي «الذي كان نفسه يؤيد الطرف ذاته» وتأييد أمين العمري، وسياسة عدم الانتقام ونقل الأفراد الذين عينهم بكر صدقي من القيادة، ومن ثم إبعاد الجيش عن السياسة، ولكن هذه الكلمات كانت قد قيلت عبثًا.

أما رئيس الوزراء حكمت سليمان الذي عهد إلى عبد اللطيف نوري بمنصب رئيس الأركان العامة، وعيّن جميل المدفعي الذي أسرع في القدوم إلى العراق من سوريا، وزيرًا للدفاع، فقد تحقق الآن من تفاقم الشعور المعادي لحكمه، وأنه لم يعد في مستطاعه بعد الآن أن يبحث عن أيّ سند له. ولذلك قدم استقالته في اليوم السابع عشر من شهر آب حيث صدرت إرادة ملكية وفي اليوم ذاته، بتعيين جميل المدفعي رئيسًا للوزراء.

(5)

البرّ والجوّ والبحر

أعطت تجارة العراق الخارجية، وإن كانت محدودة في نطاقها، خلال هذه السنوات، صورة صحيحة بل مشجعة في الواقع، وذلك لأن عرض الميزان التجاري المغاير، ما يزال يجري إصلاحه بعناصر أخرى. فلقد ازداد حجم الصادرات زيادة مشهورة من سنة 1935 إلى سنة 1937. واتخذت خطوات لتحسين أعمال كبس التمور، وتنقية الحبوب من الأوساخ، وتغطيس بعض الأصواف، وإزالة بعض المظاهر التي حطمت شهرة المنتجات العراقية. غير أن التقلب الذي طرأ على الكميات المصدرة، وعلى أسعار الصادرات الرئيسة للبلاد، ما زال يجري الحديث عنه من سنة إلى أخرى.

شرع بتصدير النفط الخام في سنة 1934. وبفضل ارتفاع أسعار الذهب في الخارج، فقد استمرت سبائك الذهب، تستنفد، على نطاق واسع، ما كان لدى العراق من احتياطي من الذهب، وسار الحاصل الضئيل من القطن الصالح للتصدير، سيرًا منتظمًا في أعقاب سنة 1936. وكان كل هذا القطن المصدر يذهب إلى اليابان، وكانت الاستيرادات التي بقيت بصفة عامة، ثابتة في حجمها، أو متزايدة فيه، تخضع للرسوم المعدلة في التعريفة الكمركية التي وضعها في سنة 1933، خبراء من عصبة الأمم حسب الأسس الملائمة لنموّ الصناعة المحلية.

حافظت بريطانيا، بكل يسر، على زعامتها باعتبارها البلد المصدر للسلع، مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في الغالب تحتكر توريد السيارات. أما ألمانيا فإنها بما كان لديها من رجال الأسواق الحاذقين في تقديم الائتمان، وبالهبات التي كانت تقدمها وكالة «هاأفاره» اليهودية الألمانية، استطاعت أن تزيد بصفة متواصلة من نصيبها في ميدان تصدير المواد الكيمياوية والمكائن. ورفعت اليابان، بجهود مريبة، حصتها من سوق التوريد خلال الفترة 1930 - 1936، من اثنين إلى عشرين في المئة. وكانت صادراتها تتألف من السلع القطنية والصوفية والسلع المصنوعة من الحرير الصناعي، وبعض المصنوعات المعدنية، وهذا التوسع الذي حصل في ميدان الصادرات اليابانية قد حدا بالحكومة العراقية إلى الإصرار على اليابان بأن تتقبل المنتوجات العراقية بنسبة تعادل خمس عشرة في المئة أول الأمر، ثم بنسبة خمس وعشرين في المئة مؤخرًا من الاستيرادات اليابانية[574]، أمّا المنافسة الروسية التي بدأت بدافع ثابت في سنة 1933، فإنها لم تستمر طويلًا.

بقيت تجارة المرور مع بلاد فارس، والتي كانت معرضة في كل الاتجاهات إلى الاختفاء والزوال قائمة، وإن كانت قد أخذت تفقد نطاقها بالتدريج. وقد تعززت هذه التجارة باستيراد المنتجات النفطية من أواسط فارس وشماليها، ونموّها بصفة ضئيلة من تحويل نقل منتجاتها وسلعها عن الطرق العراقية، واختيرت بلدة المحمرة (التي أصبحت تدعى الآن باسم خرمشهر) لكي تحل محل بغداد بصفة مركز مالي للتجارة.

تغيرت عملية الصيرفة وكذلك الأسس المالية للمعاملات التجارية الداخلية في العراق تغيرًا ضئيلًا، وإن كانت قد برزت النية في فرض رقابة حكومية أدق، وذلك بصدور القانون الذي يحصر بعض الحرف

بالعراقيين وحدهم[575] وذلك عن طريق الإصرار على تقديم ودائع ضمان من لدن شركات التأمين الأجنبية، وبإعلان الحكومة عن رغبتها في الإسهام بصفة مباشرة، في ميدان الصناعة، حيث صدر في أوائل سنة 1938 قانون الرقابة على أعمال الصيرفة. كذلك حافظت العملة العراقية على معادلتها للجنيه الاسترليني، لأن مجلس العملة في لندن كان يساهم بربح سنوي في الخزينة العراقية. وكانت إدارة السلع وعملية نقلها وتوزيعها تجري بدرجة أكثر تجديدًا. فقد تضاعف عدد الحوانيت والفنادق المشيدة حسب الطراز الأوروبي ليس في بغداد وحدها، حيث كان اليهود والمسيحيون هم المبرزون في أمثال هذه الفعاليات.

وكانت مظاهر الفترة التي ساعدت على ربط العراق الذي عاش في سني العشرينيات، بسني الخمسينيات من القرن الحالي، تمثل ظهور بدايات ضواحي المدن والفيلات العصرية، وانتشار خدمات «الباصات» في المدن الرئيسة. لقد كانت هذه الخدمات تخدم جمهورًا، كان فيه أبناء المدن خلال مئات من السنين، ينكرون على العرب ارتداء الملابس الأوروبية، أولئك الذين كانوا في الغالب يتخلون عن المميزات التي تتحلى بها السدارة العراقية ليفضلوا القبعة عليها، أو ليتركوا الرأس حاسرًا، وأن يستطيع الرجل أن يخرج ويتمشى مع نسوة لم يعد الحجاب أمرًا مطلقًا بالنسبة إليهن.

تقدمت الصناعة المحلية ولكن بشكل بطيء ولم يعد مستطاعًا إضافة سوى القليل إلى المشاريع التي أشير إليها قبلًا خلال الفترة من سنة 1932 إلى سنة 1937.

وذلك لأن واحدًا أو اثنين من معامل النسيج قد تمّ توسيعها نتيجة جلب مكائن ألمانية لهذا الغرض، واستجلاب العاملين الجيكيين. وكذلك أنشئ المزيد من مصانع صنع السكائر ومعامل الطابوق الآلية، وتضاعف عدد معامل الثلج «والصودا» التي كان الواحد منها يقام في غرفة واحدة. كما وضعت خطة لإنشاء محلج ثالث للقطن في منطقة الكوت. على أن المشاريع الخاصة بصنع الشخاط والحلويات كانت في وضع حقير. أمّا مشروع معمل الإسمنت الذي بدأ به ياسين الهاشمي فإنه لم يتحقق عمليًّا، على الرغم من الزيارة قام بها خبراء ألمان في هذا الشأن، كذلك لم يحظَ بالثقة مشروع إسمنت آخر كان منشؤه الإنكليزي جم النشاط في هذا الميدان.

وبالنسبة إلى استثمار النفط، كانت هذه السنوات من الناحية الأخرى ذات أهمية رفيعة وذلك لأن شركة النفط العراقية، وشركة استثمار النفط البريطانية[576] كانت تقدم بدلات إيجار سنوية يبلغ مجموعها بصفة مشتركة أكثر من نصف مليون باوند استرليني سنويًّا حتى سنة 1935، ولقد أصبحت عوائد شركة النفط العراقية وحدها بعد تلك السنة تبلغ ضعف هذا المبلغ.

الاحتفال الذي جرى في كركوك في شهر كانون الثاني سنة [577]1935 بافتتاح الخط المزدوج من قطر اثنتي عشرة بوصة الذي أوصلته الشركة إلى كل من حيفا وطرابلس بدأ العمل بتصدير النفط عبر هذه الأنابيب. ولقد حدد هذا الإنجاز نهاية عشر سنوات من الصبر، والعمل الموجه توجيهًا جيدًا، منذ أن تمّ منح أول امتياز للنفط. كما ميّز هذا الإنجاز أيضًا تشغيل الألوف من العراقيين، وتوسيع المواصلات، وتقديم مثال أمام ظهور صناعة عصرية ناجحة ذات مدى واسع، وما أضافه ذلك من فوائد للجماهير العراقية وإغناء الخزانة العراقية بصفة مباشرة. أمّا أعمال استثمار النفط التدريجية في

كركوك، وإقامة المستودعات الأساسية للنفط في بيجي وفي حديثة والمدن التي أقيمت في محطات ضخ النفط القائمة وسط الصحراء بالطرق التي تربطها وخطوط الأنابيب التي تصل بينها، وكذلك خطوط البرق، فإن هذه كلها قد أصبحت مظهرًا مميزًا لمشهد العراق العصري. كذلك كان إنتاج النفط الخام بمعدل أربعة ملايين طن سنويًا ابتداءً من سنة 1935 أو ما بعدها، قد جعل العراق يعتبر بصفة مباشرة البلد الثامن بين البلدان التي تنتج النفط في العالم.

ما لبثت شركة استثمار النفط البريطانية، والتي كان الإيطاليون والألمان والفرنسيون والسويسريون يسيطرون على الأسهم فيها خلال هذه السنين، أن وجدت نفسها مرتبكة إزاء التزامها بدفع مبالغ سنوية إلى الحكومة العراقية، وكذلك إزاء إخفاقها في الإنتاج على الرغم من حملات التنقيب الفعالة عن النفط منذ سنة 1933، لأنها لم تكشف سوى نفط فاسد يندر أن يكون صالحًا لتصديره إلى الأسواق. ولذلك انطوت الخطة التي أعدتها هذه الشركة بعد سنة 1935 على تقليص مدفوعاتها النقدية، وكذلك ما تعهدت به من إنشاء خط حديدي من القيارة إلى تل كوجك لنقل نفطها إلى ساحل البحر الأبيض، وربط العراق بنظام سكك الحديد التركية، وذلك المشروع الذي رفضته الحكومة العراقية بعد مزيد من التردد.

أصبح الوضع المالي للشركة ميئوس منه بصفة أكثر. كذلك تميزت إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة في سنة 1936 بتحويل رقابة الشركة إلى مجموعة شركة النفط العراقية التي ما لبثت أن برزت أخيرًا بأنها المالكة الحقة لشركة استثمار النفط البريطانية ولحقول نفط الموصل واختفاء أيّ من المساهمين من غير البريطانيين فيها، ما خلا أسهم شركة النفط العراقية والتابعين من حملة الأسهم الفرنسيين والأمريكيين. أمّا قضية عدم صلاح النفط المستخرج وكثرة المواد الكبريتية فيه فقد بقيت من دون حلّ وفي الوقت ذاته واصلت شركتا نفط الرافدين وخانقين الصغيرتان أعمالهما في استخراج النفط وتكريره في الأراضي المحولة وفي تسويقه داخل العراق. ولقد ارتئي في هذه الفترة إنشاء مصفى للنفط تمتلكه الحكومة العراقية ذاتها، وقد منح امتياز إنشائه إلى شركة النفط العراقية، غير أن العمل في إنجازه كان بطيئًا.

كان تزفيت الطرق من بين الخدمات التي استعملت المنتجات النفطية فيها في العراق. ولكن هذه المنتجات وكذلك الأموال المتوفرة والمحدودة جدًّا لم تستطع أن تعمل المزيد في هذا الوقت في تزويد البلاد بطرق ذات مستوى عالٍ، بل وحتى معتدلة ولقد كمل تبليط بعض الأقسام الأخرى من هذه الطرق من بينها طريق الرمادي -الرطبة في حين ظلت طرق أخرى على حالتها من الرداءة وعدم استطاعة المرور خلالها.

كانت صيانة الطرق التي تكلف كثيرًا ويتعذر تمييزها ولا تحظى إلّا بأفضلية واطئة عادة في التخصيصات الحكومية. فقد ازداد النقل في طريق النجف -المدينة المنورة، كذلك تمّ تطوير الطريق إلى عمان فغدا منافسا قويًّا للطريق الشمالي الذي يصل إلى بيروت. أمّا طريق راوندوز فإنه، لخيبة الأمل، لم ينجز سوى القليل من عمليات النقل، ما عدا إيصال بعض المنتجات النفطية إلى شمالي بلاد فارس.

أعقب إكمال بناء جسر الفلوجة بناء جسور حديدية أخرى على الزاب الأسفل في ألتون كوبري وعلى

الزاب الأعلى في أسكي كلك وفي أماكن أخرى. وفي بغداد تقرر استبدال الجسرين الخشبيين فيها بجسرين ثابتين حديديين أعطي التعهد بإنشائهما إلى شركة «هو لواي إخوان» في سنة [578]1936. وكان ذلك التطور يمثل خطوة كبرى للعاصمة. كذلك كمل بناء الجسر الحديدي الثابت في الموصل، وسارت أعمال شق الطرق التي تقوم بها البلديات في أماكن أخرى وليس في بغداد وحدها.

لم يحصل سوى تغيير ضئيل في ميدان الملاحة في نهر دجلة. فالمخاوف الناجمة عن الظن بأن سدة الكوت ستجعل مرور السفن البخارية مستحيلًا قد أثيرت لكنها لم تنل التأييد. ولذلك فإن الحركة التي أقدم عليها المنافسون المحليون للحقوق التي تتمتع بها «شركة الفرات ودجلة»[579] لم تؤدِّ إلى نتيجة. ومع كل ذلك تناقص النقل النهري بصفة عامة فبيعت السفينة «زبيدة» إلى الهند في سنة 1935 وتحولت السفينتان «بلوس لنج» و«دجلة» إلى أنقاض في السنة ذاتها ولحقت بهما السفينة «خليفة» أيضًا في سنة [580]1937. وفي سنة 1936 انقسمت شركة «العراق -فارس» للملاحة إلى شركائها الأصليين وهم شركة لنج وشركة غري مكنزي، في حين حصلت الحكومة العراقية في سنة 1937 على أربعة زوارق صغيرة مزودة بالمدافع لاستعمالها في أعمال الشرطة النهرية لكن هذه الزوارق لم تستخدم إلّا قليلًا.

كان ميناء البصرة يقدم خدمة وطيدة للبلاد، ولقد سمح له مدى أعمال النقل فيه بأن يدفع بصفة منتظمة أقساط رأسماله إلى الحكومة البريطانية، ولم يبقَ من ذلك الدين في سنة 1937 سوي مبلغ ثلاث مئة ألف باوند استرليني. أما الإدارة الحصرية التي كان ينبغي إنشاؤها طبقًا لمعاهدة سنة 1930 فإنها لم تظهر إلى حيز الوجود، فقد ظل الميناء يدار من قبل مديرية عامة تابعة إلى وزارة المالية [581].

ظل مشروع الميناء المخصص لكري النهر يعمل بنجاح كبير وقد سددت قروضه وبقيت القناة العميقة مفتوحة وأدخلت التحسينات عليها[582] (*) وتمّ الحصول على كراكتين جديدتين وأكملت إدارة الميناء بناء المطار العصري في البصرة وزودته بفندق[583] (*) وبكل التسهيلات المطلوبة. وكذلك كانت إدارة الميناء هي التي تزود مدينة البصرة بالقوة الكهربائية وبإسالة الماء العصرية. وازدادت حركة النقل عبر المحيطات والتي كانت تستخدم الميناء زيادة جوهرية بعد سنة 1935. ففي أول الأمر ظهر خطان للملاحة البحرية اليابانية ثم ارتفعا إلى أربعة خطوط فيما بعد، بالإضافة إلى ظهور خطوط بواخر من ملكية ألمانية وهندية، وإيطالية ثم ظهور بواخر روسية وسويدية ويونانية بصفة عرضية، ولكن القسم الأعظم من الحمولة بالأطنان بقي كالسابق من حصة البواخر البريطانية والبريطانية الهندية بصفة مشتركة.

حافظت السكك الحديدية العراقية على مكانتها ووظائفها، على الرغم من التدخلات العشائرية في عمليات النقل بالقطارات وعدم استعمال التجهيزات الحديثة على نطاق واسع، والمنافسة الخطيرة التي كانت الطرق تمثلها. وقد تمّ إدخال الوسائل العصرية على نظام الملاحة حيثما وجد ذلك ملائما للتطبيق. فقد شرع بتقديم خدمات ملاحية يومية وسريعة بين البصرة وبغداد، ومددت المفاوضات

مع الحكومة البريطانية حول الشروط التي يتمّ بها نقل ملكية سكك الحديد. مثلًا أشير إلى ذلك في المعاهدة من سنة 1932 إلى سنة 1936، وفي هذه السنة الأخيرة تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك، ويقضي هذا الاتفاق بأن تصبح سكك الحديد المختصة ملكًا للحكومة العراقية مقابل دفع مبلغ يقل عن نصف مليون باوند[584].

ومما قرره ذلك الاتفاق أن تظل إدارة السكك طيلة عشرين سنة من مسؤولية مجلس إدارة مشترك تكون أكثرية أعضائه من العراقيين، وأن يظل الموظفون التنفيذيون البريطانيون في مناصب رئيسة وقليلة. وقد صادق البرلمان العراقي على شروط هذا التحويل في شهر تموز 1936 بأكثرية لم تخلُ من صراخات أقلية من النواب، وهكذا عادت الخصومة مرة أخرى إلى الهدوء.

كان مشروع سكة حديد بغداد -حيفا الذي طال الدفاع عنه، قد تمّ رفضه في السنة ذاتها. غير أن تطورًا في النقل باتجاه الشمال أصبح الآن مؤكدًا بالأحرى، في مشروع سبق للسلطات الفرنسية أن بدأت به في سنة 1934 حين أوصلت الخط التركي بين حلب ونصيبين إلى داخل المنطقة السورية المعروفة باسم (منقار البط) فأوصلته إلى الحدود العراقية في تل كوجك. لم تبقَ الآن سوى فتحة بين بيجي -الموصل -تل كوجك، وهذه كلها داخل العراق كما يتمّ إكمال سكة حديد البصرة -بغداد -اسطنبول، ذلك الحلم القديم لسكة حديد بغداد.

قررت الحكومة العراقية بناء القسم الناقص من خط الحديد هذا في شهر تشرين الثاني سنة 1936 وبكلفة مقدارها حوالي مليون باوند استرليني.

وكانت طلبات شراء مواد الخط التي عرضت في بريطانيا قد أجبرت الخزينة العراقية على عقد أول قرض أجنبي. ولقد بدأت الأعمال الترابية للخط في القطاع الشمالي الذي أعطيت له الأسبقية تلبية للرغبة الملحّة من جانب الموصليين[585] وعشائر شمر والأقضية الشمالية[586].

تطورت المواصلات تطورًا سريعًا. فقد أخذت الخطوط البحرية البريطانية والفرنسية والهولندية العابرة للقارات تجتاز العراق، وتستخدمه الطائرات التي تربط الشرق الأقصى والهند نفسه ببلدان ساحل البحر الأبيض المتوسط وأوروبا باستمرار متزايد. أنشئت مطارات حديثة مزودة بتجهيزات كاملة في بغداد والبصرة، كما أخذت الطائرات المائية البريطانية بعد سنة 1937 تستخدم بحيرة الحبانية وشط العرب. كذلك عرضت أحد الخطوط الجوية الفرنسية أن تقوم بسفرات مكوكية بين بغداد ودمشق، في الوقت الذي شرعت فيه مؤسسة مصر للطيران تمارس عملها بين بغداد القاهرة.

لفيف من المهتمين بشؤون الطيران في بغداد على تأسيس جمعية الطيران العراقية في سنة [587]1936 وتمّ نقل الطيران المدني الذي أنشئ بصفة مدهشة في سنة 1935 إلى إشراف وزارة الدفاع. وفي الوقت ذاته حصل تطور في استعمال خطوط البرق الأرضية واللاسلكي مع عواصم بلدان ساحل البحر الأبيض المتوسط والقاهرة، وقيام خدمات عامة في هذا الشأن بين بغداد والبصرة والرياض، وبيروت ومصر وفلسطين. وربطت هذه الخدمات عن طريق هذه البلدان ببريطانيا، وبذلك وضعت هذه الخدمات العراق ضمن شبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية. وظهرت الإذاعة في بغداد لأول

مرة لكنها بقيت حتى سنة 1937 تجريبية[588] وتبث على فترات.

حصل تقدم طيب خلال هذه السنوات الخمس في النطاق المهم جدًّا المتعلق بتسوية الأراضي. فقد تمّ تشكيل ثلاث لجان للتسوية وفقًا للتشريع الذي سنّ في أعقاب التقرير الذي قدمه «داوسن»، حيث أخذت هذه اللجان تمارس أعمالها بشكل فاخر، وقد أضيفت إليها لجنة رابعة خاصة بمنطقة كركوك منذ سنة 1933، وأعقبتها لجان أخرى فيما بعد. ولقد وجهت الانتقادات إلى التسوية التي أنجزتها هذه اللجان واللجان الكثيرة التي أعقبتها من قبل بعض الذين زعموا بأن التسوية كانت محابية للشيوخ، وللمزارعين المدنيين الذين كانوا كثيرًا ما يتغيبون عن مزارعهم وظالمة للزراع الحقيقيين.

كان صحيحًا في الواقع أن ألوفًا من هؤلاء الزراع قد بقوا بصفة قانونية من دون أراضٍ يملكونها وظلوا يعيشون بصفة تابعين لغيرهم إلى الأبد. ذلك لأن كثيرًا من الشيوخ الذين كانت وظائفهم الزراعية محدودة ويساء استعمالها دومًا، غدوا من المالكين المسجلين لحقوق اللزمة الوراثية في مناطق واسعة، في الوقت الذي كوفئ فيه أصحاب المضخات من سكنة المدن بمنح مماثلة لإنجاز مشاريعهم الزراعية.

لم يكن لهذه الانتقادات التي وجهت إلى التسوية في هذا الشأن أيّ أساس، وإنما كان مبالغًا فيها بصفة عامة[589] وذلك لأن لجان التسوية لم توجد أية حقوق، وإنما كانت تقوم بتسجيل الحقوق التي كانت قائمة فعلًا. لقد كان موظفو هذه اللجان من المثقفين الذين لا يعطفون على الشيوخ (وعلى العكس من ذلك بالأحرى) وكانوا يبحثون بكل أصالة بين الزراع الذين كانوا يستغلون الأرض، عن المرشحين لحق اللزمة الذين يستطيعون أن يثبتوا ادعاءهم القانوني باستثمارهم تلك الأراضي سنين متواصلة، أو إنهم كانوا يدفعون الرسوم عنها، حيث عثر على هؤلاء المرشحين في العشرات من القضايا وتمييزهم. وفي حالة عدم وجود مثل هذه الادعاءات فحسب، كانت حقوق اللزمة باسم الشيخ وأسرته.

لم يخصص أيّ حق للشيخ المتغيب عن الأرض بامتلاكها وإن كانت إقامة بعض الذين لهم حقوق اللزمة منقطعة أو ليس في الأراضي المختصة المحددة. أما بالنسبة إلى رجل المدينة الثري الذي حصل على حق تملك أراضٍ تميل إلى «فدادين» واسعة، فإن من العدل أن نتذكر مثل ذلك الرجل الذي أنفق الرأسمال، وتقبل المخاطر المدمرة للزراعة في العراق، والمشاركة المضطربة فيها، هو الذي قد أدخل التطور والتنمية على أراضٍ كانت مهجورة قبلًا ولا أمل في استثمارها. فهو باعتباره مزارعًا فردًا كانت تنقصه الثروة والمعرفة، غير مخول بأن يمارس وظائف الإقطاع في التنظيم والتمويل والتحسين.

أما في شمال العراق، فقد كانت الإقطاعات الصغيرة هي الأساس أو القاعدة، ولذلك كان يتمّ تحديد هذه الإقطاعات وتثبيتها من قبل لجان التسوية.

وفي أواسط العراق وإن لم تكن ضمانات اللزمة الجديدة وتقليص المنازعات مريحة تمامًا للفلاح

الكادح المحروم من كل امتياز والغارق دومًا في الديون والذي لم تتحسن حقوقه الشخصية إلّا قليلًا، فإن هذه الإجراءات قد أزالت جزءًا كبيرًا من الأسس المغايرة للتبدل الفوضوي المجرد من الحقوق بالنسبة إلى لزمة الأراضي، والذي كان يسود الزراعة العراقية منذ زمن طويل.

* * *

أدّى الاستياء الذي أظهره جماعة جعفر أبو التمن في ظل حكم بكر صدقي من بقاء انعدام المساواة إلى وقف العمل لمنح حقوق اللزمة، لكن هذا الإجراء ما لبث أن استؤنف وفقًا للقانون الأصلي للتسوية. وفي الوقت ذاته وضعت الحكومة مشاريع لإنشاء قرى جديدة جيدة في مفهومها لكن كانت ضئيلة في نتائجها آنذاك، في الوقت ذاته الذي جرت فيه محاولة لتوطين البدو عند قناة أبي غريب وفي منطقة الحويجة.

مضت الزراعة حسب خطوطها القديمة ولكن مع تزايد الوعي الوظيفي للنواقص الملمة بها. وذلك لأن الإعداد السيّئ للزراعة وعدم نقاء المنتوج وغشه، كل هذه كانت من الأمور التي تسبب يأس التجار. كما أن ممارسة الطرق الفوضوية والخاسرة والأنواع الواطئة من الحاصلات وضآلة المنتوج ذاته، كل ذلك قد أدّى إلى انحطاط مطامح المزارعين.

* * *

أما صناعة التمور في البصرة والتي كان يهيمن عليها أصحاب محلات الكبس والمصدرون البريطانيون والأمريكيون الذين كانوا يحظون بالحصة المتفوقة منها، فإن الانقسامات بشأنها غدت أكثر وضوحًا في سنة 1933، وذلك نتيجة ظهور مؤسسات متنافسة فيها من أمثال جمعية منتجي التمور التي كانت الحكومة تساندها من ناحية، وجمعية أصحاب مكابس التمور من الناحية الأخرى. ولقد نجم عن التصادم بين هاتين الجمعيتين في المصالح والوسائل، على الرغم من أنهما كانتا تمثلان مصالحهما المتطورة، أوضاع مدمرة في هذه الصناعة، وقد أدّت في سنة 1935، بعد الزيارة التي قام بها ياسين الهاشمي للبصرة إلى سنّ تشريع قانون يقضي بإنشاء مجلس لإدارة التمور كان يضم ممثلين لكل مصالح التمور في البصرة وتوجيهها وإعفاء وارداتها من ضريبة التصدير الطفيفة. ولقد حقق هذا التشريع تحسنًا ملموسًا في الظروف المحيطة بزراعة النخيل وكبس التمور وتصديرها.

وفي سنة 1933 ألّفت لجنة للتحري عن إمكانية إنتاج سكر القصب وقد وجدت أسبابًا تدعو إلى التشجيع في هذا المضمار. ولقد طرحت أولى الاقتراحات عن احتكار صنع منتجات التبوغ وتسويقها، كما حصل في الوقت ذاته شيء من التحسن في عمليات تجفيف التبوغ الكردية وقطفها وحزمها. أما القطن العراقي الذي كان من الأهداف المنطوية على الآمال الرفيعة طيلة السنوات العشر الماضية، فقد مرّ في فترة من الكساد.

فبعد أن تصاعد حصوله ببطء إلى حدّ خمسة آلاف بالة في سنة 1928 هبط إلى لاشيء، ومن ثم عاد وارتفع إلى ثلاثة آلاف بالة في سنة 1934. وظهرت زيادة سنوية جوهرية بعد تلك السنة حيث بلغ المحصول خمس عشرة ألف بالة في سنة 1938. وكان من بين الذين اهتموا بزراعة القطن هي شركة اللطيفية، وهي مؤسسة وجدت نفسها في مبتدي عملها تجابه صعوبات خطيرة ذلك لأن هذه الشركة

قد أخفقت في استعادة ما أنفقته على حفر القناة التي عرفت باسمها من الحكومة.

وفي سنة 1935 أعطيت رقابة المشروع إلى السادة أصحاب «شركة أندروير»، ولم يعد مستطاعًا بعد ذلك، أن تمضي الشركة الأصلية في العمل الزراعي المتقدم في المقاطعة، إلّا بإضافة مال جديد إلى رأس مالها وتعديل اتفاقها مع الحكومة. ولقد ظلت الشركة طيلة العشرين سنة التالية يديرها مدير بريطاني مفرد، في الوقت الذي لم يستطع فيه المصرف الصناعي في سنواته الأولى أن يقدم المزيد من القروض والمساعدات إلى الجمهور.

كان الإرواء بوساطة المضخات قد تعرض لخسائر فادحة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية خلال السنوات 1929 - 1931، والانخفاض الذي أصاب أسعار الحاصلات الزراعية. فقد أدّت هذه العوامل إلى توقف استعمال المضخات، ولكن ذلك النشاط قد أخذ ينتعش مجددًا بعد سنة 1933 إلى أن استقر فأصبح هو المظهر الرئيس للإنتاج الزراعي في العراق. وأدخل في الزراعة المحلية عنصر جديد لا يعرف إن كان عنصرًا صالحًا أم طالحًا، ذلك هو عنصر رأس المال الذي يساهم به سكان المدن في ميدان الزراعة، فقد ساعد هذا العنصر على أن يدفع بقسم من طبقة تعد أكثر ثراء إلى اهتمام جديد بالشؤون الريفية وبالصيغ العصرية لاستغلال الأراضي. كذلك حصل تقدم في إرواء الأرض سيحًا خلال تلك الفترة التي شهدت لأول مرة فائضًا من الأموال غدا متوفرًا بصفة معتدلة بفضل عوائد النفط في سنة 1936.

* * *

كملت المرحلة الأولى من قناة أبي غريب البالغ طولها أربعين ميلًا من نهر الفرات إلى الضفة اليسرى منه في أسفل مدينة الرمادي. ورافق ذلك توفير فدادين كثيرة من الأراضي التي تمّت السيطرة عليها. كذلك كمل إنشاء (ناظم المشخاب) في القسم الأدنى الأوطأ من قناة الكوفة التي تأخذ الماء من نهر الفرات في سنة 1936 أيضًا.

وفي السنة ذاتها بوشر بحفر قناة تأخذ مياهها من نهر الزاب الأعلى غربي مدينة (ألتون كوبري)، وإرواء الأراضي في منطقة «الحويجة».

أما المشاريع التي تخص إنشاء سد ديالى وإحياء نهر الإسحاقي القديم، فقد تمّت دراستها. غير أن مشروع بحيرة الحبانية الذي كان هو المفضل منذ وقت طويل، قد ظهر بأنه من غير المستطاع بعث الحياة فيه من جديد، ولذلك أعيدت صياغة المشروع المذكور في سنة 1932، ودعي المتعهدون في السنة التالية لتقديم عطاءاتهم عنه. ولكن لم يتمّ القبول بها. وقد ظهر في سنة 1934 بأن ذلك المشروع قد قلص إلى نطاق إنشاء حوض لحفظ مياه الفيضان ليس إلّا، ولم يحدث بعد ذلك أيّ تقدم آخر في المشروع. ذلك لأن مكانه المفضل قد حل محله مشروع لإنشاء سدة على نهر دجلة تسيطر على نهر الغراف من نقطة تشعبه قبالة مدينة الكوت.

أعلنت مناقصة هذا المشروع الذي كان يسمح عن طريق المغالق بالملاحة المتواصلة في نهر جلة أو لتربية الأسماك في سنة 1934. وقد بدأ العمل فيه متعهدون مختارون هم السادة «بلفور بتي وشركاه». وفي سنة 1937 أصبح المشروع على وشك أن ينتهي منه، وبهذا يكون المشروع الثاني

العظيم الذي وضعه المهندس وليم ولكوكس قد تمّ تحقيقه ولكن القنوات اللاحقة للمشروع كانت ضرورية لضمان قيمته الكاملة وهذا أمر يتطلب وقتًا وجهدًا آخرين.

كان انهيار سد ديالى في سنة 1935 والذي تمّ تشييده في سنة 1928 يمثل طعنة كبيرة موجهة إلى ما سمي باسم مشروع خزن المياه على نطاق واسع، ولذلك اتخذت الخطوات اللازمة لهذا الغرض خلال السنة 1936 - 1937. وفي الوقت ذاته استمر الحفاظ على القنوات الموجودة وتحسينها وذلك بزيادة استخدام الفنيين العراقيين وتوفير دراسة أوسع للمشاكل المتعلقة بالحماية من الفيضان، وتصريف المياه والاقتصاد في استعمال الماء والتخلص من الطمي، ولكن لم ينفق سوى القليل من المال على أمثال هذه الأمور.

(6)

الشؤون الخارجية

أدّت الحوادث التي حدثت في العراق والاتصالات الخارجية الطبيعية خلال هذه السنين، إلى قيام علاقات موسعة كثيرًا بين بغداد والعالم الخارجي، إذ كانت عملية إقامة هذه العلاقات متواصلة. وقد عمل الاعتبار الذي يحظى به العراق، وأهميته الستراتيجية، دورهما في تلك العلاقات. ولم يكن هناك أيّ مدى من نشاط الحكومة العراقية أكثر تحررًا من السياسة الحزبية. لقد واصل نظام الحكم تقدمه حيثما كان تمثيل العراق في الخارج يعهد به إلى الدبلوماسيين والقناصل البريطانيين، ما عدا ذلك في جنيف وفي العدد الصغير المتزايد من العواصم التي كان الوزراء العراقيون يعينون فيها. ولقد رفض الاتحاد السوفياتي وحده أن يتقبل مثل هذا النظام أو يعترف بالعراق.

أما بالنسبة إلى إيطاليا التي خطط لأن يقوم فيصل الأول بزيارة لها قبل وفاته، فإنها قد تجاوبت مع نوايا العراقيين. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضها العراق، وكان متفقًا فيها مع الموقف البريطاني، تجاه العدوان الإيطالي على الحبشة، فإن إيطاليا قد لبّت طلبات التسلح التي تقدم بها العراق إليها في سنة 1936، وأخيرًا احتفلت إيطاليا بالزوار العراقيين لروما وأكرمت وفادتهم ووافقت على فتح مفوضية عراقية في روما سنة 1934. كذلك ظهرت في بغداد صحيفة ذات لهجة فاشستية باسم «الشعب»[590] وعلى العموم كان نشاط إيطاليا في العراق، أقل وضوحًا مما هو ظاهر في دول المشرق، وقد انعكس ذلك في تعيين إقليم العراق الذي كان مع بلاد فارس، يمثل النصيب الذي عني به الألمان، وليس الطليان، في الشرق الأوسط. ذلك أن ألمانيا كانت تدفع، عن طيب خاطر، أجورًا جيدة للمدرسين الألمان في العاصمة العراقية، وتأمل أن تزود العراق بالأسلحة، وتقدم ائتمانات طويلة الأمد، حيث وقعت ألمانيا معاهدة تجارية مع العراق في سنة 1935، وتعاظمت الجهود التي كانت ألمانيا تبذلها في مجال الشحن والمتاجرة، ورحبت الحكومة النازية بتعيين الأمير زيد وزيرًا مفوضًا للعراق في برلين، وأنعمت على الملك غازي بوسام ألماني، في الوقت الذي أدخلت فيه إلى العراق المزيد من وسائل الدعاية النازية المعدة للاستعمال. وكانت هذه العمليات يجري توجيهها بلطف ورياء من جانب الوزير الألماني المفوض في العراق، يساعده في ذلك الوقت الدكتور «جوردان» مفتش الآثار في العراق، وأحد النازيين النشطين[591].

لم يتبادل الاتحاد السوفياتي التمثيل الدبلوماسي مع العراق، على الرغم من وجود عناصر شيوعية في العراق، تعرضت للعنف في ظل نظام حكم حكمت سليمان وبكر صدقي، ولربما كان أولئك الشيوعيون يتلقون المعونات من موسكو. ولم تستمر المحاولات التي بذلها الروس خلال الفترة 193: - 1934 للتغلغل إلى الأسواق العراقية. وكانت العلاقات الفرنسية، التي لم يكن لها سوى اهتمام ضئيل بالعراق ما خلا العلاقات الثقافية، غير ودّية. ذلك لأن التردد الظاهر لدى الفرنسيين في منح الحرية لسوريا ولبنان وإنهاء انتدابهم عليهما، كان يدفع الجماهير العراقية إلى مؤازرة كل أشكال القومية السورية المعادية للفرنسيين، والطلب إلى «الفاتيكان» بأن يعزل مبعوثه الرسولي الموجود في

الموصل، وهو فرنسي، وقد حقق النجاح في هذا الطلب.

وبالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى من أمثال النمسا والسويد وإسبانيا، فقد تمّ تبادل البعثات والدبلوماسيين معها. وقد تميز الاتصال الطفيف المتزايد مع الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين نائب قنصل عراقي في نيويورك، وبظهور بعض الحديث عن عقد معاهدة تجارية بين البلدين. ولقد ازدهرت مدارس التبشير المسيحية الأمريكية في كل من البصرة وفي بغداد. كما شرع الآثاريون الأمريكيون يواصلون أعمال التنقيب عن الآثار في العراق، في الوقت الذي شرع فيه باستخدام حفاري آبار النفط واللحامين من الأمريكيين، من دون أدنى قيد، في حقول النفط. ولم يظهر لليابانيين أيّ مجال سوى التجارة.

كان وضع العراق في العالم العربي، هو وضع البلد المستقل الحديث، وما ناله من تقدم منظور، في حين ظهر في البلاد غير العربية، بمظهر البلد الذي يفكر كثيرًا في الوحدة العربية أو الجامعة العربية ويؤيدهما تأييدًا وديًّا واسعًا. فحتى في سنة 1932 كان فيصل الأول يخطط لعقد مؤتمر عربي في بغداد، كما أعدت الخطط لإقامة اتحاد عربي على أسس ظن في حينه بأنها غير قابلة للتطبيق، وعلى الأخص على يد بطل العراق، نوري السعيد[592] ولم يستطع أن يظهر أيّ سياسي عراقي بمظهر المتأخر عن خدمة هذه القضية، بكل ما لها من تطلعات مجيدة إلى التاريخ وإلي الإسلام، والعزة القومية أو بكل ما تتضمنه من معاداة للغرب.

ولقد نجم عن ذلك ظهور حركات فعالة أو متطرفة في هذا المجال، خلال تلك الفترة، كانت تستهدف تعزيز الروابط العربية في الشرق الأوسط. وإذ شهدت تلك السنون تعاظمًا سريعًا في الحركة المضادة للصهيونية في العراق، فقد انهمك رجال الدولة في بغداد، خلال تلك السنين بأطراف «القضية الفلسطينية» المؤسية والتي أسيئت إدارتها بصفة مؤسية.

فلقد أدّى الإضراب العربي في فلسطين سنة 1936، إلى حدوث تجمعات في بغداد، كان الخطباء فيها يندبون شهداء فلسطين، وإرسال مبعوثين من تلك التجمعات إلى السفير البريطاني، وأخذ بعض الأفراد العراقيين، وعلى الأخص الضابط السوري الأصل «فوزي القاوقجي» يتطلعون إلى إثارة حرب العصابات في فلسطين حيث عادوا من هناك وكأنهم أبطال. وعن طريق نداء وجهه العراق، مع السعودية، والأردن، أمكن وضع نهاية لذلك الإضراب، واستطاعت هذه الدول الثلاث نفسها في سنة 19، أن تقنع عرب فلسطين بأن يعرضوا قضيتهم على لجنة «بيل»[593] بدلًا من مقاطعتها، ولم تلبث هذه اللجنة أخيرًا في تقريرها الذي دافعت فيه عن مشروع تقسيم فلسطين، أن أثارت تحذيرات وإنذارات قدمها العراق إلى السفير البريطاني، وإلى عصبة الأمم. وفي الوقت ذاته ظهرت تصريحات محددة ضد التقسيم من لدن رئيس الوزراء العراقي وزملائه.

وهذه الأحاسيس التي شارك فيها كثير من الإنكليز، كانت أحاسيس مخلصة بما لا يدع أيّ مجال للتساؤل عنها، وقد تركت تأثيرها في كل العراقيين الذين يتمتعون بالوعي السياسي. ولكن القضية الفلسطينية التي كانت أساسًا متماسكًا لكل المشاعر التي عبرت جميع الأحزاب العراقية عنها، كانت في الوقت ذاته تمثل نعمة للوزارات العراقية المتعاقبة. ففي الفترات التي كان يسودها الهدوء كان يتمّ

تبادل المزيد من الزيارات بين العراق وفلسطين في الميادين الاجتماعية والثقافية.

وكان المفتي الحاج أمين الحسيني من الزوار الفطنين الذين جاؤوا إلى بغداد في سنة 1933. وكان الطريق المباشر بين حيفا وبغداد قد تمّ افتتاحه وتحسينه، كما أنشئت الاتصالات السلكية، وتطورت الترتيبات الكمركية في ميناء حيفا لصالح العراقيين.

كانت علاقات العراق مع سوريا تنطوي بشكل عاطفي على منتهى الودّ والعطف لهذه الأمة الصغيرة التي لم تتحرر بعد[594]. ولقد وجد الجمهور العراقي الكثير من المناسبات لانتقاد التعنت الفرنسي، وبثّ الدعوة إلى وحدة العرب. فحتى في الميدان الإداري لم يكن ليتمّ تحديد الحدود بين العراق وسوريا من دون احتكاك، ولذلك اشتملت الاتفاقات التي عقدت في منتصف سنة 1933 وما بعدها، على مسائل حسن الجوار، والغارات العشائرية، وما شابه ذلك. ولقد عقدت سلطات الحدود لكلا البلدين اجتماعات لها في مدينة «تدمر» في سنة 1934، وفي «عقرة» في العراق سنة 1936. ولقد أصرّ العراقيون على أن يكون التفاوض مع السوريين بدلًا من الفرنسيين، وعلى الأخص بعد وقوع حوادث الثورة الشديدة التي وقعت في دمشق، وإقدام الفرنسيين على قصف المدينة بالقنابل سنة 1936.

تمّ استجلاب عدد من المدرسين من مصر إلى العراق في سنة 1936 للعمل في ميدان التعليم العالي. واستعرض المهندسون الزائرون المصريون، مشاريع الريّ العراقية. وقوبلت المعاهدة الإنكليزية المصرية التي عقدت سنة 1936 بالترحيب والهتاف في العراق، وذلك لأنها تجعل من مصر ذاتها حليفة، كما زاد تعيين عبد الرحمن عزام، ذلك الرجل المتحمس، وزيرًا مفوضًا لمصر في بغداد، في تحسين العلاقات بشكل أفضل، ولذلك افتتحت مصلحة هاتف مباشر بين القاهرة وبغداد، ووضع مشروع لعقد معاهدة تجارية بين البلدين.

كذلك تعززت علاقات العراق مع شرقي الأردن التي كانت ما تزال تخضع للانتداب البريطاني، وذلك بعد أن أكملت شركة النفط العراقية مدّ خط الأنابيب الذي يمرّ عبر الصحراء، والطريق المحاذي لذلك الخط، وبوشر بتدشين أعمال النقل عبر الحدود، وتبودلت الزيارات الملكية بين الحكام الهاشميين، وإن كان الأمير عبد الله كان يتعرض في ذلك الوقت للنقد الشديد في بغداد، بسبب ما قيل عن ضعف حماسته لمقاومة الصهيونية.

كان ابن سعود جار العراق الجنوبي ما يزال يتمتع بعلاقات هادئة واعتيادية مع العراق، خلافًا للعواصف وإراقة الدماء التي شهدتها السنوات الماضية. فقد كانت الوفود الملكية والوزارية، تتنقل بين بغداد والرياض، وشرع الحجاج العراقيون يسافرون من النجف، عبر أراضي نجد مباشرة، للوصول إلى الأماكن المقدسة في الحجاز، كذلك اتخذت الدولتان إجراءات ثابتة للتدخل في فلسطين، وعقدت معاهدة تحالف بينهما سنة 1936. ولقد تميزت الأعمال التي قام بها إمام اليمن في سنة 193، والذي استقبل بعثة من العراقيين الممتازين، وبعث بتلاميذ من بلاده إلى المدارس العراقية وإلى الكلية العسكرية العراقية في بغداد، ولكن تميزت هذه الأعمال بالحذر، ولم تكن لها أية نتائج عملية بالنسبة إلى المعاهدة العراقية السعودية[595].

سادت حالة مؤسفة من المهاترات بين العراق ومشيخة الكويت الصغيرة المستقلة. ذلك لأن التساؤل عن مدى حق شيخ الكويت في تملكه مقاطعات من بساتين النخيل على شواطئ شط العرب، وعن ادعائه بأن منتجات تلك المقاطعات معفاة من الضرائب، يتردد على الدوام وهو الذي يثير النزاع حول ذلك. وقد أخفقت وساطة السفير البريطاني في بغداد، والمقيم البريطاني في الخليج العربي، في التوصل إلى تسوية ودّية بشأن ذلك. ومما زاد في إثارة النزاع أكثر من ذي قبل، هو استمرار حركة تهريب السلع والمواد على نطاق واسع من الكويت إلى العراق، حيث كانت صناعة الغوص لصيد اللؤلؤ هي الصناعة الرئيسة في الكويت قبل الفترة التي ظهر النفط فيها. أما شيخ الكويت الذي لم يكن يجهل الأرباح التي يدرها هذا التهريب، فإنه لم يقبل بأيّ من الاقتراحات التي اقترحت لوقف حركة التهريب هذه. ولقد زعم في حينه بأن الشرطة العراقية التي كانت تتعقب المهربين، كثيرًا ما كانت تدخل الأراضي الكويتية، ولذلك كانت كل سنة تمضي تأتي بحكاية جديدة عن قضايا الحدود، تزيد من سخط كلا الجانبين وامتعاضهما. كذلك وجدت الصحافة البغدادية في ذلك موضوعًا للتهجم وإثارة مخاوف شيخ الكويت، والتي راحت تؤكد بأن إمارة الكويت ذاتها كانت تابعة لولاية البصرة في بعض الأوقات[596].

تمّت المصادقة على المعاهدة التجارية التركية العراقية التي وقعت في سنة 1932، بعد مرور سنتين من التوقيع عليها، كما تمّ ضمان روابط الحدود بصفة جيدة، فأصبحت للعراق مفوضية في أنقرة، وقنصلية في اسطنبول، واضمحلت أزمة الموصل وغدت من حوادث الماضي، وكان الخمس من عوائد النفط يجري دفعه بصفة منتظمة إلى الخزينة المركزية، وغدت شهرة تركيا في العراق شامخة بما كان لها من اتصال اجتماعي تقليدي واستعارة ثقافية. فقد كانت إنجازات حكومة تركيا ورئيس جمهوريتها ذات أثر فعال في العراق، وكان الأفراد العراقيون، من مختلف الأحزاب، والعائدون من زياراتهم لأنقرة، ممتلئين إعجابًا بالنهج التركي، في ميدان التقدم والسلطة. وكان اقتراب سكك الحديد التركية من الحدود العراقية، والتوقيع المشترك على معاهدة حلف سعد أباد فيما بعد، والاهتمام المتبادل بتطور الحركات الأوروبية في الوقت ذاته، والزيارة التي قام بها وزير خارجية تركيا «رشدي أراس» إلى بغداد في سنة 1937، أجل كل هذه الحوادث قد عملت على توثيق العلاقات التي كانت قائمة آنذاك.

أما بالنسبة إلى بلاد فارس، والتي أصبحت تدعى باسم إيران بعد سنة 1935 بصفة رئيسة، فإن الحالة بينها وبين العراق كانت على شكل آخر. فعلى الرغم من اتفاق سنة 1929، والذي تمّ تجديده على ت، والزيارة التي قام بها فيصل الأول لطهران في سنة [597]1932 واتفاق الحدود الموقع عليه في تلك السنة، على الرغم من ذلك كله فإن الاتصالات بين الدولتين بقيت غير ودّية[598]. لقد كان كل شهر يمرّ يجلب معه قضايا من عدم التعاون المزعوم بين موظفي الحدود، واختراق القوات المسلحة لتلك الحدود، ووقوع النزاع على نطاق أوسع حول المياه أو المقاطعات الزراعية، أو سوء السلوك على شواطئ شط العرب. ولم يحصل أيّ تقدم بشأن المصادقة على المعاهدات التي عقدت بين البلدين حول الحدود أو القضايا التجارية، وقضايا الحياد، والملاحة، ولإقامة تلك المعاهدات التي تمّ إعدادها في سنة 1932، فلقد استمرت حكومة طهران بشكل خفي في أول الأمر ثم بصورة ظاهرة مؤخرًا، في

سياستها الرامية إلى عدم الالتزام بالنتائج التي توصلت إليها لجنة الحدود في سنة 1914.

ذلك أن حكومة طهران كانت قد انكرت مبدأ تالوغ Talweg بشأن الحدود، وحق العراق التاريخي المشروع في شط العرب، ذلك الحق الذي أقرته معاهدة أرضروم التي عقدت سنة 1847، والمعاهدات والاتفاقات التي أعقبت تلك المعاهدة فيما بعد. وإقرار هذا الحق بالمعاهدات والاتفاق التي عقدت منذ معاهدة أرضروم وما بعدها، يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للعراق، ذلك لأن العراق كان، على النقيض من بلاد فارس التي تحتفظ بساحل طويل على البحر (الخليج العربي) لا يملك ممرًا إلى البحر سوى شط العرب ذاته.

طرحت خطة بريطانية لإنشاء مجلس إدارة إنكليزي فارسي عراقي مشترك، للمحافظة على الملاحة في شط العرب والرقابة عليه. ولكن بلاد فارس لم تقبل بهذه الخطة، كما فشلت المفاوضات الثنائية التي جرت بين البلدين. ولذلك أودع العراق هذه القضية إلى مجلس عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني سنة 1934. وفي اليوم الرابع من شهر كانون الثاني سنة 1935 استمع مجلس العصبة إلى القضية، فطرحت أمامه كل المستمسكات القانونية، والتاريخية، والجغرافية التي كان يتمسك بها كل من الطرفين. ولقد عرض العراق إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فرفضت حكومة فارس ذلك العرض. كذلك فشلت الجهود التي بذلها الوسيط الإيطالي «البارون ألوازي» في التوفيق بين الطرفين، ولو أن المحادثات كانت قد تجددت في كل من روما وجنيف وبغداد وروما وطهران في سنة 1935. وفي السنة التالية لذلك بعث من جديد الاقتراح الذي طرح بإنشاء مجلس مشترك للمحافظة على شط العرب، ولكن حكومة فارس ظلت متشككة في مشاركة بريطانيا في ذلك المجلس لأن بريطانيا بتملكها لتسعة أعشار الملاحة في شط العرب كانت تتوقع أن تكون من الأطراف الموقعة على ذلك الاقتراح.

ومع كل ذلك فإن القلق الذي أصاب تركيا وضرورة تسوية الخلاف القائم بين هاتين الجارتين، ونتيجة للاستفزاز التي أحدثه العدوان الإيطالي[599] والذي أصبحت تشعر به كل الدول الضعيفة، قد جعل العراق وفارس يميلان إلى الاتفاق. وعلى هذا الأساس ارتئي بأن إرسال مذكرة من العراق إلى طهران في شهر تشرين الثاني سنة 1936، قد يوفر أساسًا لقيام هذا الاتفاق.

وفي اليوم الرابع من شهر تموز سنة 1937، تمّ التوقيع في طهران على معاهدة تهيّئ القبول المحدد للحدود التي خططت في سنة 1914، وتمنح طهران منطقة إرساء للسفن مقدارها أربعة أميال من الضفة الشرقية لشط العرب، طبقًا لمبدأ «تالوغ»، المقابل لمدينة عبادان[600]. وكان في ذلك حل للخلافات العراقية الفارسية التي استمرت زمنًا طويلًا وتميزت بالإصرار من كلا الجانبين. كذلك تمّ التوقيع على بروتوكول يوفر المحافظة على قناة صالحة للملاحة في شط العرب، وممارسة أعمال تطهير تلك القناة، ودفع رسوم الميناء، والحجر الصحي، ومكافحة التهريب، ولكن لم تؤسس أية سلطة تنهض بممارسة مثل هذه الواجبات، وما لبثت أن برزت الشكوك الفارسية مرة أخرى وتزايدت، وبقيت إدارة مياه شط العرب في يد ميناء البصرة.

أصبح السبيل الآن مفتوحًا ولأول مرة، أمام مشروع آخر. ذلك أن الخوف من المطامع الإيطالية قد

دفع كلًّا من تركيا وفارس في أوائل سنة 1935 للاشتراك مع العراق للتشاور في جنيف حول تشكيل حلف للشرق الأوسط يضمن الدعم المشترك لهذه الدول. ولقد شرع بوضع مسودة هذا الحلف في شهر تشرين الأول، ولكن التوقيع، استلزم بالضرورة انتظار الحل الطويل المقترح للصعوبات العراقية الفارسية. ولم يلبث هذا الحلف الذي حددت مدته بخمس سنوات أن احتضن «بلاد الأفغان» أيضًا، والتي كانت العراق قد وقعت معها على معاهدة في سنة 1934، وهكذا تمّ التوقيع على معاهدة الحلف، بالمساهم الرابع فيه في قصر «سعد أباد» في طهران بعد مرور أربعة أيام على توقيع المعاهدة العراقية الفارسية.

كان المعتقد أن الفائدة المرجوة من وراء هذا الحلف، إن وجدت، ستكون فائدة أدبية أكثر منها مادية، لأنها كانت تمثل الخطوة الأولى في إقامة سلامة إقليمية في القسم الغربي من آسيا، وأنها قد ربطت العراق بعالم غير عربي. وكان من بين ما تضمنه الحلف، الامتناع عن التدخل المشترك، والتشاور المشترك، والمصادقة على الحدود القائمة، والالتزام بعدم الاعتداء، وقد أكد هذا الحلف من جديد ميثاق عصبة الأمم، وكذلك الاتفاق الذي وضعه كل من «بريان» و«كيلوغ»[601] حيث تمّ إنشاء مجلس دائم ينهض بمهمة إنجاز الحلف، وأكد هذا المجلس في الاجتماع الذي عقده يوم التوقيع على الحلف، الخطوات اللازمة للمساعدة المشتركة التي تمكن أعضاء الحلف من الحصول، كل على انفراد، على مقاعد لهم في مجلس عصبة الأمم.

الفصل الثامن

على أبواب الحرب العالمية الثانية

1/ الوزارة المدفعية الرابعة
2/ وفاة الملك غازي
3/ الشهور الأولى من الحرب
4/ الكيلاني والهاشمي
5/ حرب الثلاثين يومًا- ثورة آيار الوطنية 1941

(1)
الوزارة المدفعية الرابعة

لم تكن ناجحة تلك الوزارة التي اختير لها جميل المدفعي، وأعلن عنها غداة تعيينه رئيسًا لها في اليوم السابع عشر من شهر آب سنة 1937، والتي مكثت في الحكم مدة ستة عشر شهرًا، تحت الزعامة المعتدلة، إن لم نقل الزعامة الموحى بها لذلك الرجل البارد المخلص، في إعادة الثقة والحالة الاعتيادية. فلقد احتفظ بوزارة الدفاع تحت يديه، وأشرك معه بعض الإداريين المجربين من أمثال مصطفى العمري، وإبراهيم كمال، وجلال بابان، فعينهم وزراء للداخلية، والمالية، والأشغال، إضافة إلى رضا الشبيبي وعباس مهدي اللذين أعطيت لهما وزارتا التربية والعدل، كما أعطيت وزارة الخارجية إلى السياسي الضليع الداهية توفيق السويدي. تمّ استقبال أسماء الوزراء بقبول حسن، وما لبثت حامية الموصل أن أعلنت انسحابها من ميدان السياسة، وعاد الساسة الذين أبعدهم بكر صدقي إلى سوريا ومصر، إلى بغداد واحدًا إثر واحد.

ومع أن الأوساط الاجتماعية والتجارية والعشائرية، وحتى الرأي العام لم تتأثر إلّا قليلًا بهذه الأزمة، وغيرها من الأزمات الأخرى، إلّا أن الحلقات السياسية والعسكرية التي كانت روحية الجريمة لديها متواصلة، وأعمال الانتقام اعتيادية، لم يكن من الهين كبحها وضبطها. ذلك لأن انقلاب بكر صدقي، ومقتل جعفر العسكري الذي لم يؤخذ بثأره، والفتن والمكائد الحقودة التي حدثت خلال سنتي 193 و1935، قد خلقت تراثًا مدمرًا من الشدة والصرامة بين المتمسكين بالعمل الوظيفي من المدنيين والعسكريين وأتباعهم، فأصبح الأمن والوحدة لا يمكن احتمالهما وغير مرغوب فيهما.

وما إن أدرك المدفعي شرور سيطرة الجيش على أمور السياسة حتى أحال عبد اللطيف نوري على التقاعد، لكنه لم يقدم في الوقت ذاته لا على تعيين أو تقاعد أحد من أعوان بكر صدقي الذين كانوا أقل انقيادًا، ولذلك أقدم على تعيين الفريق حسين فوزي بمنصب رئيس أركان الجيش لأنه لم تكن لهذا الرجل بكل جلاء أية مطامع عسكرية، ولكن السهم الأكبر من ثقل السلطة في الجيش قد انتقل الآن إلى الفريق المعادي لبكر صدقي. ورغم كل أعمال الاحتجاج والاستنكار، بقيت جميع الوسائل المادية لوقوع انقلاب عسكري آخر قائمة، ولذلك فلم تكن لدى المدفعي، القوة لتفتيت تلك الوسائل، ما دام هو نفسه لا يرغب في استخدامها.

كانت سياسة المدفعي سياسة ترضية. فالعطف العام الذي حظي به إقدامه على الاحتفال بدفن جثمان جعفر العسكري في المقبرة الملكية، وهو عمل من أعمال التقوى بكل وضوح، لم يلزمه بالمساندة المطلقة من الأحزاب التي كانت تؤيد وزارة ياسين الهاشمي. لقد رفض المدفعي الإقدام على كل عمل انتقامي، وعفا عن شيوخ عشائر الديوانية الذين نفاهم سلفه حكمت سليمان وأعادهم إلى مواطنهم. وفي الوقت ذاته أعلن لوزارته منهاجًا «طوبائيًا» غدا مألوفًا مع تغييرات طفيفة، لكل الوزارات المقبلة، كما دعا في الوقت ذاته إلى إجراء انتخابات جديدة عامة.

التأم البرلمان الجديد في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الأول 1937، ولم يكن بين أعضائه

الذين تمّ اختيارهم بعناية فائقة، أيّ من وزراء حكمت سليمان، عدا وزير واحد[602] ومع كل ذلك كانت جلسة البرلمان عاصفة، فقد عاد أنصار جعفر العسكري إلى الهجوم بحرارة ولكن من دون طائل. وكان آخر طلب تقدموا به لإجراء تحقيق قضائي، قد تمّ رفضه، لأنه لم يكن ليتطابق مع قانون العفو العام عن المجرمين أو المشتبه بهم في سنة 1937. على أن سوء المشاعر بين حكمت سليمان ونوري السعيد الذي لم يكن بحدّ ذاته غير ملائم لاستقرار وزارة المدفعي، قد تعرض للانقطاع نتيجة غياب نوري السعيد عن البلاد، ولذلك كانت زيارات نوري السعيد للعراق تعتبر بمثابة إشارات للخطر.

شنّ الوزراء الذين شاركوا في وزارة الهاشمي الذين أبعدوا عن الحكم، في البرلمان الجديد، حربا مستديمة ضد الذين انتفعوا من حكم بكر صدقي، وتبودلت الاتهامات بالتآمر والخيانة، وبعد هذا لم يحدث أيّ تغيير في سياسة البرلمان البغدادي الذي أجلت اجتماعاته إلى اليوم السابع من شهر أيار سنة 1938. في هذه الفترة كان السير موريس باترسون قد خلف السير أرشيبالد كلارك كير، سفير بريطانيا في العراق قبل ذلك الوقت بشهرين.

كانت السياسية التي طبقت خلال سنة 1938 واحدة من وسائل التهدئة الاستثنائية. فقد كانت كل أنحاء كردستان هادئة، حيث اعتقل أفراد العصابات في منطقة بازيان، أو تمّ تشتيتهم. ولم يعد الريف المحيط بالسليمانية يعاني من أيّ اضطراب. وأعيدت إلى الشيخ محمود أمواله التي صودرت سنة 1931. ولأول مرة قامت إدارة اعتيادية في قضاء «بشدر» والمنطقة المحيطة به.

وكان مقتل المبشر الأمريكي «كمبرلاند» على أيدي أفراد من عشيرة الدوسكي في دهوك، يعتبر جريمة فردية منعزلة.

تمّ تجاهل المناحات التي أقيمت في كركوك عند وفاة كمال أتاتورك لأنها لم تكن من الأمور المؤذية. كذلك أيّد الجميع اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم، كما أقدم البرلمان على سنّ تشريع يعتبر «الشيوعية» محرمة، كما يعتبر القائمين بنشرها من المجرمين الخطرين، ولذلك اضطرت الحركة الشيوعية إلى العمل سرًّا[603].

وفي الوقت ذاته لم تحدث أية إضرابات تعطل العمل الصناعي أو الخدمات العامة، في حين بقيت أواسط الفرات هادئة هدوءًا مشوبًا بالحذر، وتمّ احتواء انفجار بين اثنتين من عشائر «العمارة» بوساطة أحد المحكمين من المنتفق، بينما تواصلت المصادمات التقليدية، في الصحراء الغربية، بين عشائر شمر «والعقيدات».

بذلت الجهود للحصول على أسلحة للجيش العراقي أكثر صدقًا من الجهود التي بذلها بكر صدقي[604]، كما تحسنت أوضاع الانقياد والطاعة في الجيش، وتقلصت المنافرات بين العرب والأكراد المشاركين في القوات المسلحة. وأكملت القوة الجوية البريطانية انتقالها إلى قاعدة الحبانية، بعد أن أقيمت لها المؤسسات المزودة بالوسائل العصرية. كذلك سارت المشكلة الأثورية في طريق الحلّ، أو الاعتراف بعدم إمكان حلّ لها، ذلك لأن المستوطنات التي أقيمت على ضفاف نهر الخابور

وعلى نفقة الحكومة العراقية أصبحت تنال المعاضدة من ساكنيها وفقًا للترتيبات التي أجرتها لجنة من عصبة الأمم، حيث تخلصت الخزينة العراقية بعد سنة 1938 من أية مساهمة أخرى في إسناد هذه المستوطنات ماليًا. أما الأثوريون الذين بقوا في العراق فقد طبق عليهم التجنيد الإجباري دون حدوث أيّ اضطراب بسبب ذلك. فلقد تمّ توطين هؤلاء في قرى لم تكن مزدحمة بالسكان، وليست تنعم بالرخاء التام، وكانوا مترددين في الانتقال منها وأكدت الحكومة العراقية لعصبة الأمم بصفة رسمية بأن وضع الأثوريين باعتبارهم مواطنين عراقيين، قد تمّ ضمانه، ولكن عودة المارشمعون الذي قبل الجنسية البريطانية وأخذ يعيش الآن في قبرص، لا يمكن إعطاء تقرير بشأنها.

كان التقدم السريع لحركة التجارة الخارجية وللرخاء الذي تميزت به الفترة ما بين سنة 1935 وسنة 1937، قد توقف الآن توقفًا ملموسًا في سنة 1938. فقد هبطت أسعار المحصولات، ونفدت التخصيصات الحكومية لمشاريع الأعمال الرئيسة. وكانت الأيام الأخيرة التي قضتها وزارة المدفعي في الحكم، أيامًا تعسة من الناحية المالية. ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن احتكار صادرات التمور المكبوسة الذي منح أول الأمر إلى مجلس إدارة التمور في البصرة، قد أعطي الآن إلى مؤسسة بريطانية هي شركة «أندروير»، في الوقت الذي قاربت فيه الترتيبات الخاصة باحتكار التبوغ أن تبلغ غايتها، في حين أصبح المصرف الزراعي الصناعي يغص بالمشاريع، وتوجهت شركة الإسمنت إلى الجمهور للمشاركة في أموالها، وبقيت الحكومة تطمح إلى إنشاء مصفى للنفط خاص بها.

وفي سنة 1938 تمّ منح امتياز التنقيب عن النفط في ولاية البصرة، وهذا الامتياز يشمل، على وجه الدقة، الأراضي التي تقع إلى الجنوب من المنطقتين التي يشملها امتياز النفط القائم آنذاك، منح هذا الامتياز إلى شركة «نفط البصرة» وهي فرع من مجموعة شركة النفط العراقية، وفق شروط مشابهة للشروط التي تتحكم في الامتياز الذي منح في سنة 1932 إلى شركة استثمار النفط البريطانية. كذلك تمّ استقدام خبير أو مستشار بريطاني لوزارة الأشغال والمواصلات من مصر هو السيد «لوغن» في أعقاب تقاعد المستشار السابق «وايتلي» في سنة 1937، والذي اعتبر تقاعده خسارة للوزارة. كما عيّن خبير له خبرة طويلة في الخدمة في مصر هو السيد «أتكنسون» للريّ في سنة 1939 فمكث يعمل في هذه الدائرة مدة سبع سنوات.

كذلك بقي العقيد «وورد» مديرًا للميناء حتى وفاته في سنة 1942، بعد أن تخلى عن مديرية السكك الحديدية في أوائل سنة 1939. ولقد خلفه في منصبه في السكك خلال سنة ونصف كل من «لوغن» و«نيكول» ثم تسلم المنصب ذاته منهما «سمث» فمكث فيه تسع سنوات ابتداء من سنة 1941. كذلك تقاعد «هوغ» من منصب مستشارية وزارة المالية في سنة 1939 وبقي هذا المنصب شاغرًا بعده لمدة سنتين.

أما في ميدان العلاقات الخارجية فقد عقدت اتفاقات بشأن حقوق البلاد والمتاجرة مع السعودية ومصر على التعاقب. وقد وجه اللوم إلى تركيا بسبب الضغوط التي كانت تمارسها لضم ميناء الإسكندرونة والمحافظة التابعة لها، مع أن الصفة العربية كانت هي الطاغية عليها. وبذلك تكررت التظاهرات الكبرى في بغداد في سنة 1939، وراحت تندد بقصر نظر السياسة الفرنسية المطبقة في سوريا. وفي الوقت ذاته عقدت معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان العطف

الأمريكي على الصهيونية لم يخفّ أو يتوقف مقابل ذلك، كما عينت الفاتيكان مبعوثًا رسوليًا آخر لها في الموصل، كان هولنديًا هذه المرة.

أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع بلجيكا وهنغاريا، وأعيدت العلاقات مع إيطاليا رغم أن ملك إيطاليا قد أعلن نفسه إمبراطورًا على الحبشة، وقد تمّ إرسال مهندسين وطيارين عراقيين إلى إيطاليا لدراسة أنواع الطائرات التي يحتاج العراق إليها. وتركت الحركة الهتلرية التي هيمنت على ألمانيا تأثيرًا لها في أذهان الشعب العراقي، حيث ظهر المزيد من الألمان في بغداد يعرضون ما لديهم من ائتمانات تجارية طويلة الأمد، ولقيت بعض الدعوات الألمانية لزيارة العراقيين لمدينة برلين بأجور مخفضة شيئًا من القبول، كما شارك بعض الشباب العراقي في الاستعراض الكشافي الألماني في ألمانيا. ونظمت المعسكرات الخاصة للشباب في العطلة الصيفية، وأصابت حركة «الفتوة» شيئًا ملموسًا من النجاح [605].

في شهر آذار 1938 تمّ توقيع المعاهدة مع حكومة طهران[606] ورافق توقيعها قيام تظاهرات لم تكن متوقعة، أظهرت عدم موافقة الجماهير على تلك المعاهدة، في الوقت الذي تحركت فيه إلى العمل، اللجنة التي اتفق على إنشائها لغرض تخطيط الحدود بين البلدين، كما بوشر في ذات الوقت بتشغيل خط طيران أسبوعي لدى الفرس بين بغداد وطهران. على أن الانزعاج الذي أصاب حكومة العراق، من عدم تعاون الكويت في ذلك الوقت لمكافحة التهريب، والرغبة في إنشاء ميناء بديل لميناء البصرة، على شاطئ الخليج العربي، هذان الأمران قد أدّيا إلى إقدام وزير خارجية العراق على إعلان ضم إمارة الكويت إلى العراق، ولقد تكررت هذه المطالبة بصفة ملحّة ومتواصلة عن طريق الإذاعة الخاصة التي أقامها الملك غازي في قصره، غير أن تدخل السفير البريطاني في الأمر قد أدّى إلى إبطال ذلك الادعاء.

ولكن ظل فلسطين كان أشد وطأة على العراق، من أيّ من الاهتمامات الخارجية الأخرى. ذلك لأن الصهيونية، وتقسيم فلسطين كان منذ زمن طويل يثيران ليس اهتمام الحكومة العراقية وحدها والساسة فحسب، بل اهتمام جزء واسع من الجماهير العراقية على نطاق أوسع. فلقد حضر المندوبون العراقيون الذين رأسهم توفيق السويدي، الاجتماع الذي عقدته عصبة الأمم في خريف سنة 1937. كذلك شارك المبعوثون العراقيون، غيرهم من المبعوثين العرب، خلال تشرين الأول من تلك السنة، في اجتماع «بلودان» في سوريا. وكانت «عصبة الدفاع عن فلسطين» في بغداد، نشطة نشاطًا بالغًا في إقامة التظاهرات، والصلوات، وجمع التبرعات من النقود[607].

أعقب التمرد العربي والثورة الفلسطينية الشديدة، في أواخر سنة 1937 [608]، بروز عطف عليهما في العراق، راحت تزوقه وكالات الأنباء الألمانية. كذلك نال الشعور بالوحدة العربية، الذي أثاره مأزق فلسطين، بصفة بارزة، التأييد نتيجة بعض الحوادث، من أمثال انعقاد المؤتمر الطبي في بغداد، وعقد مؤتمر آخر للأطباء البيطريين، وسفر وفد من الكشافة العراقيين إلى لبنان.

أقيمت احتفالات عراقية سورية مشتركة في ذكرى وفاة ياسين الهاشمي، وظهر كثير من الزوار العرب

المبرزين في «نادي المثنى» الذي أسس في سنة 1935 باعتباره مركزًا للدعوة إلى الجامعة العربية ومقرًّا للجنة الدفاع عن فلسطين، ومع كل ذلك فإن الفتوى التي أصدرتها الجهات الدينية العراقية بضرورة الجهاد في فلسطين، لم تنل الثقة من الحكومة العراقية التي سارعت إلى تفريق التظاهرات العنيفة التي قامت وحظر قيامها في النهاية، كما تمّ القضاء على عمليات إلقاء بعض القنابل على الأحياء اليهودية في شهر آب 1938، وقام مولود مخلص بتمثيل العراق في المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد حول قضية فلسطين في القاهرة في شهر تشرين الأول من تلك السنة، في الوقت الذي طرح فيه نوري السعيد مقترحات وضعها هو بنفسه كانت تتميز بالاعتدال وحسن الإحساس، عرضها على الحكومة البريطانية ولم يكن توفيق السويدي هو الآخر أقل نشاطًا في كل من لندن وجنيف.

ففي مؤتمر لندن الذي انعقد في اليوم السابع من شهر شباط 1939، والذي ألقى انعقاده ظلالًا على جامعة الدول العربية التي تألفت مؤخرًا، كان نوري السعيد الذي كان يتولى رئاسة الوزارة في العراق آنذاك، على مثل ما كان عليه دومًا، قد اشتهر بمقترحاته البناءة المدعمة بالاتصالات الشخصية التي قام بها في العواصم العربية، ومع الحاج أمين الحسين المفتي الذي كان يعيش آنذاك في المنفى. على أن الكتاب الأبيض البريطاني الذي صدر في شهر أيار 1939، والمعارضة العربية الأولية لذلك الكتاب، والتي لا بدّ وأن تتحول إلى القبول به (وقد تحولت تلك المعارضة إلى القبول فعلًا) كل ذلك لم يكن قادرًا على تهدئة المشاعر العربية القوية ضد الصهيونية، وضد المؤيدين لها. والحقيقة أنه لم يكن بالنظر إلى فترة العلاقات العراقية البريطانية من سنة 1937 إلى سنة 1941، من عنصر أكثر تسميمًا لتلك العلاقات، من القضية الفلسطينية التي أسيء التصرف بشأنها وبشكل مؤسٍ.

أما بالنسبة إلى أزمة ميونيخ التي حصلت في شهر أيلول 1938 فقد كان الموقف الذي وقفه جميل المدفعي ووزارته بالنسبة إلى حليفهم موقفا صائبًا جدًّا تميّز بالشدة تجاه الدكتور غروبا وأبناء جلدته. ومع كل ذلك فإن أزمة ميونيخ قد لفتت نظر العراق إلى الفجوات التي تنذر بالخطر في داخل أوروبا، وأثارت، لدى أصناف من الجماهير والجيش، روحية الإعجاب بالقسوة التي تميز بها الألمان ونجاحاتهم، التي حملت هذه الأصناف على ذلك الإعجاب خلال السنوات القلائل التي أعقبت ذلك. فقد كان ذلك الإعجاب مدعاة للتردد في مساندة أيّ رئيس وزراء موالٍ للبريطانيين مهما كان صالحًا وشهيرًا.

أصبح اتجاه العراق نحو المحور، أو ابتعاده عنه منذ أزمة ميونيخ فصاعدًا، يؤلف واحدة من القضايا التي أحدثت الانقسام بين الساسة في بغداد، الذين لم يعد احترامهم للمعاهدة البريطانية العراقية لسنة 1930، بذي بالٍ، سواء كان ذلك الاحترام روحيًّا أم مكتوبًا. ولقد كان هذا الانقسام بحدّ ذاته عنصرًا من العناصر التي أضعفت مركز المدفعي الذي غدا واضحًا كل الوضوح في ذلك الخريف. ولذلك اقتضت الضرورة إجراء تغييرات كبيرة في الوزارة خلال شهر تشرين الأول، حيث وجهت سلسلة من الهجمات الشخصية ضد مصطفى العمري[609]، ولهذا تمّ نقل مصطفى العمري إلى وزارة العدل، ونقل عباس مهدي إلى وزارة الأشغال والمواصلات، وتولى المدفعي نفسه وزارة الداخلية وكالة، وعيّن صبيح نجيب، لوزارة الدفاع، وهو ضابط قديم سبق له أن عمل بضع سنوات مديرًا عامًّا للشرطة، وكان في آخر وقت يشغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية. ومع كل ذلك فإنه كان أعلى

رتبة بالنسبة إلى القادة الذين كانوا في الخدمة، والذين أغاظهم ترفيعه إلى مرتبة وزير.

شهد افتتاح البرلمان في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني هياجًا سياسيًا تمثل بالاحتجاج الشديد جدًّا ضد امتياز البصرة، الذي تمّ منحه إلى بعض الأشخاص[610]، وقد وجه ذلك الاحتجاج بعض المتحدثين البارزين من المعارضة، من بينهم حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني، الأمر الذي أنعش الخصومات التي شهدتها السنوات الثلاث الأخيرة، في حين وجد الآخرون ذرائع لهم في مهاجمتهم الحكومة لأنها أقلعت عن فصل الموظفين المشتبه بهم، ونكلت بالتظاهرة وبالصحف المتمردة التي كانت تدار بصفة غير مرغوب فيها. وعندما انفجرت في أواخر شهر تشرين الثاني، موجة إلقاء القنابل في بغداد ونسبت (وربما كان ذلك صحيحًا) إلى العناصر المحرضة ضد الحكومة، لجأت الوزارة آنذاك إلى قانون الدعاية المضرة الذي سبقت المصادقة عليه قبلًا ولكن لم يشرع بتنفيذه، وبذلك امتدت أحكامه إلى عدد من خصوم الحكومة حتى في أقصى المدن. ولقد اشتمل المحكومون بأحكام هذا القانون على عدد من الضباط المعروفين بولائهم لبكر صدقي، وبعض البارزين من المحامين والسياسيين طبقًا للادعاءات الوزارية، ولم تلبث الأزمة الراهنة أن أخذت تقترب أكثر فأكثر، عندما أدّت أعمال التحريض المكشوفة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني إلى اعتقاله ونفيه إلى مدينة «عانه»[611].

ولكن أصدقاء هؤلاء المبعدين لم يضيعوا الوقت عبثًا فشرعوا يتصلون بعدد آخر من الساخطين من أمثال تفكيرهم، من ناحية، وبعدد من رؤساء الجيش من ناحية أخرى. وكان من بين هؤلاء جماعة أطلق عليها فيما بعد نعت «المربع الذهبي» وكانت قد تألفت داخل الجيش قبلًا، واشتهرت بالتهور والبطش، وكانت هذه الجماعة تتألف من صلاح الدين الصباغ آمر الفرقة الثالثة التي كانت تعسكر في العاصمة وحواليها، وفهمي سعيد الذي عهد إليه بآمرية القوة الآلية، وكامل شبيب آمر الفرقة الأولى، ومحمود سلمان آمر القوة الجوية. لقد كان هؤلاء القادة حانقين، لأنهم كانوا يخضعون لإمرة رجل حديث عهد بالنعمة هو وزير الدفاع، ومن الترفيعات وأوامر الفصل التي لم تلائم أذواقهم إلّا بنسبة ضئيلة.

ولقد أشرك هؤلاء القادة في إخلاصهم المهني لرئيس أركان الجيش السابق طه الهاشمي، السيد حسين فوزي رئيس أركان الجيش الحالي وعددًا آخر من كبار الضباط، وأخذوا يتقربون من طه الهاشمي، دون علم من نوري السعيد[612]، ويطالبون بتغيير الحكومة. ولم يلبثوا أن اجتمعوا في معسكر الرشيد، وقدموا التماسًا إلى الملك غازي، يطلبون إليه فيه تأليف وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي أو نوري السعيد، وأخذوا يكررون الطلب بإلحاح على رئيس الديوان الملكي السيد رشيد الخوجة، الذي أوفده الملك إليهم للتباحث معهم. غير أن هؤلاء أقدموا في الوقت ذاته على إنذار القوات التي تحت إمرتهم بأن تتزود بالسلاح، وأن تحتل النقاط الرئيسة في بغداد، وتضع حرسًا على بيت كل من طه الهاشمي ونوري السعيد، ذلك لأنهم كان يخشون، أو ادعوا بأنهم يخشون بأن يتمّ اعتقال ذينك الشخصين ومعاقبتهما.

وضعت هذه القضية، في الوقت ذاته، أمام رئيس الوزراء جميل المدفعي من قبل ناطق عسكري

كبير[613]أشار إلى أن هذه الحركة لم يتدخل فيها المدنيون ولا قوات الشرطة. وحين اقتنع المدفعي، بعد المقابلة التي أجراها مع نوري السعيد، بأن الأمن سيظل مصونًا، أخذ يلحّ على القادة بالعودة إلى ممارسة واجباتهم الأصلية، ومن ثم جمع أعضاء وزارته في اجتماع عقده معهم وقدم استقالته في كتاب موجه إلى الملك، ولم يلبث نوري السعيد، الذي تمرس في التظاهر بالتردد، أن تقبل منصب رئاسة الوزارة للمرة الخامسة في يوم عيد الميلاد سنة 1938.

(2)

وفاة الملك غازي

حبيت الوزارة الجديدة بالآمال الاعتيادية، في أن يكون الحكم قويًا وثابتًا في النهاية وزوال الانقسام الاعتيادي، وأعمال الثأر والانتقام، والتدخلات العسكرية الأخرى. وتمّ الإعلان عن تأليف وزارة ذات صفة متوسطة، ولكن للمرة الثانية، لم تكن القاعدة الثابتة من المبادئ المشتركة، موجودة لكي توحّد الوزارة. استدعي ناجي شوكت، الذي كان يتولى منصب الوزير المفوض في المفوضية العراقية في أنقرة، ليصبح وزيرًا للداخلية، وذهب رستم حيدر إلى وزارة المالية، وعهد إلى التركماني المقتدر عمر نظمي بوزارة الأشغال والمواصلات، ومحمود صبحي الدفتري بوزارة العدل، وعيّن صالح جبر لوزارة التربية، وطه الهاشمي لوزارة الدفاع.

وأعطيت رئاسة الديوان الملكي إلى رشيد عالي الكيلاني.

وكان الخطاب الذي دشّن به رئيس الوزراء، وزارته معتدلًا بشكل معجب، وحكيما وذا تفكير سامٍ. ذلك لأنه استنكر فيه المغامرات العسكرية وألحّ على جميع الفرقاء بأن يتقبلوا قاعدة القانون والديمقراطية الحقة[614]، وسمح للصحف المعطلة بأن تعاود الصدور من جديد، وأن يعود الموظفون المفصولون إلى وظائفهم، كما سمح بتأليف الأحزاب، ولو أن هذه الأحزاب كانت قد أخفقت لحظتئذٍ في الظهور إلى حيّز الوجود، ووجهت كلمات مختلطة من التعزير والتشجيع إلى شيوخ عشائر الفرات المجتمعين.

أمّا في داخل البرلمان فإن الغلظة الموجودة في النقاش لم تبطئ في أن تتكرر نفسها من جديد، وقد تضاعفت، بعد سفر نوري السعيد إلى لندن في أوائل 1939.

طالب ضحايا النفي والإبعاد اللذين فرضتهما حكومة جميل المدفعي المستقيلة، بالانتقام من تلك الوزارة، وذلك نتيجة التصرفات اللاقانونية الشاذة التي أقدمت عليها. وكخطوة أولى في ذلك، راح أولئك المتضررون يضغطون على إحالة النقاط المتنازع عليها إلى محكمة خاصة اشترطها القانون الأساسي في مثل هذه الحالة. ولما كانت الوزارة القائمة متحدة ولا خلاف فيها، فقد صممت على أن تعزز مركزها بإجراء انتخابات عامة جديدة على أمل أن تنتج مثل هذه الانتخابات مجلس نواب أكثر تجانسًا. ولذلك صدرت الإرادة الملكية الآمرة بحل البرلمان في اليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة 1939، وقبل أن يقدم ولي عهد فارس في زيارة رسمية إلى بغداد[615].

أعقب عودة نوري السعيد من لندن في أواخر شهر شباط، إصدار المنهاج الوزاري، حسب الأسس المعتادة، وما هي إلّا أيام قلائل حتى أعلن عن اكتشاف مؤامرة، لم يشترك فيها حكمت سليمان العدو اللدود لنوري السعيد فحسب، بل قائمة موسعة من الساسة والضباط الآخرين. وقد ذكر بأن المؤامرة التي اكتشفت كانت تهدف إلى قتل ما لا يقل عن خمسين شخصًا من بينهم الملك غازي، وتنصيب ابن عمه الأول عبد الإله، أو عمه الأمير زيد حسبما فضله المتآمرون الآخرون.

أعلنت حالة الطوارئ في معسكر الرشيد، وجرت بعض الاعتقالات، وانعقدت محكمة عرفية خاصة تضم حكامًا مدنيين مع عدد مساوٍ لهم من الضباط العسكريين. وبناء على قوة الاعترافات التي أدلى بها المشاركون من المتهمين فقد صدرت أحكام الإعدام على خمسة من المتهمين من بينهم حكمت سليمان، كما صدرت أحكام أخرى بالسجن لمدد طويلة على الآخرين، في حين برئت ساحة البعض منهم[616]. وسرعان ما صدرت إرادة ملكية أعلنت تبديل أحكام الإعدام بالسجن بالنسبة إلى أربعة من المحكومين، ولم يخفف الحكم على حكمت سليمان إلّا بضغط حادّ من قبل السفير البريطاني، ومن صديق بريطاني خاص[617] وبعض الأصدقاء من العراقيين.

لقد بقي بعد ذلك كله، وهم باقون الآن[618] أشخاص لهم قدرتهم الجيدة على إصدار الأحكام في كل ما حدث. وبين هؤلاء الأشخاص عدد كبير ممن كانوا يعتقدون، على الرغم من الاعترافات التي تمّ الإدلاء بها، بأن المؤامرة برمّتها لا أساس لها من الواقع، وأن اكتشافها قد تمّ تخطيطه لكي يخدم غايات سياسية أو شخصية. لقد تحقق أحد أهداف المؤامرة عن طريق حادث مثير للأسى. فعندما كان الملك يقود سيارته بعدم الاكتراث الذي اعتاد عليه في أواخر ليلة الرابع من شهر نيسان[619] اصطدم بعمود كهربائي على مقربة من قصره، وتوفي خلال ساعات قلائل نتيجة الكسور الشديدة التي كابدها، وأصابت جمجمته.

أعلن نبأ الوفاة صبيحة اليوم الرابع من نيسان، واجتمع مجلس الوزراء على عجل، وتلقى تذكرة مكتوبة من الملكة عالية تذكر فيها بأن غازي كان يرغب في أن يخلفه عند حدوث أية حالة أثناء طفولة ولده، ابن عمه الأول الأمير عبد الإله ابن الملك عليّ وصيًّا. تمّ جمع عدد كافٍ من أعضاء مجلس النواب المنحل، للمصادقة على هذا الإجراء طبقًا للدستور، وإذ ذاك أعلن عن تولي الملك فيصل الثاني الذي كان بالكاد قد بلغ الرابعة من عمره، ووصاية الأمير عبد الإله له. وكان غازي يوم وفاته في السابعة والعشرين من عمره وقد حكم زهاء ست سنوات تقريبًا.

لم يكن غازي يهتمّ إلّا قليلًا بالمهام الاعتيادية لواجباته، وقد ندر إقناعه بإنجاز تلك الواجبات. وكان من أخطائه عدم الاكتراث والاستخفاف. كما كان نفاد صبره من تطبيق البروتوكول والنصح الذي يوجه إليه، من الأمور التي كانت تربك الحكومات المتعاقبة في عهده، ويغدو في بعض الأحيان غير مجامل لمواطنيه. ولكن مع كل ذلك فإنه لم يكن ينقصه الذكاء ولا الظرف. وكان محبوبًا من لدن الضباط الشباب في الجيش الذين كانوا من رفاقه الطبيعيين والمختارين. وكان كثير من مواطنيه يحبونه عن بعد، لشبابه، وحيويته، ووطنيته الصريحة الجلية.

أما الملك فيصل الصغير، والذي كانت تعنى به على الدوام ممرضة إنكليزية، وإحدي المربيات الإنكليزيات فيما بعد، فقد كان المعروف عنه بأنه طفل ذكي وجذاب.

أمّا الوصي الجديد شقيق الملكة عالية وخال الملك، فقد كان الآن في السابعة والعشرين من عمره، وقد درس في كلية فكتوريا في الإسكندرية. ومع أنه لم يعنَ قبلًا بالشؤون العامة، إلّا أنه يعتبر شخصًا جديًّا وذكيًّا، وأنه كان يودّ أن يوجه ظرفه الشخصي، ومواهبه الاجتماعية، توجيهًا حسنًا.

حضر حفل دفن الملك غازي في المقبرة الملكية كثير من الزوار العرب من الخارج، وعشرات الألوف من مواطنيه، وأثار ذلك الحفل عواطف غير اعتيادية، وما لبثت القصة الخيالية التي تقول بأن وفاة الملك غازي كانت نتيجة تدبير أعدته «مصلحة الاستخبارات البريطانية»، أن تناقلتها وكالات الأنباء الألمانية، وربما الدكتور غروبا نفسه. فلقد صدق الكثير من ذوي العقول الضعيفة من عامة أبناء المدينة الذين اكتنفهم الهياج، هذه الأكذوبة، فكانت هي المسؤولة عن الهجوم الذي وقع، بعد إقامة الصلاة على روح الملك غازي، على القنصل البريطاني في الموصل «مونك ماسون». فما إن أحاط به المتظاهرون المهاجون حتى ألقيت الحجارة عليه، ومن ثم ضرب ضربة مميتة على رأسه وهو على سلم القنصلية. ولم يلبث رئيس الوزراء الذي تأثر تأثيرًا عميقًا بهذه الوحشية، أن قدم الاعتذارات إلى السفير البريطاني، وأمر بدفع تعويض إلى أرملة القنصل، وكان موكب تشييع جنازته في الموصل عامة ومثيرة شارك فيه الموظفون العراقيون وضباط الجيش مشاركة فعالة. أصدرت أحكام قاسية على قلة من المشاركين في الهجوم على القنصلية كان الطلاب هم البارزين من بينهم غير أن القاتل لم يتمّ اكتشافه[620].

(3)
الشهور الأولى من الحرب

كانت الأشهر الخمسة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، فترة هدوء ظاهري في العراق. فالزوار الذين حضروا موكب دفن الملك غازي، قد عادوا الآن إلى بلادهم، ووطَّن الوصي عبد الإله نفسه على أداء مهمته، وأعيد تأليف الوزارة السعيدية التي استقالت في اليوم الرابع من شهر نيسان، طبقًا لأحكام الدستور، بعد يومين متأخرين عن ذلك التأريخ، ومن دون إجراء أيّ تغيير في أشخاص الوزراء. وما لبث ناجي شوكت وزير الداخلية، بتأييده الفاتر لقضية المؤامرة، وبأشياء أخرى أوجدت هوة بينه وبين رئيس الوزراء، أن استقال من منصبه في أواخر شهر نيسان[621] وإذ ذاك تولى نوري السعيد نفسه وزارة الداخلية، وأُتي بعلي جودت إلى وزارة الخارجية. كذلك كملت الانتخابات الجديدة في شهر أيار من تلك السنة، وإن ظلّت الأحكام العرفية قائمة حتى شهر آب في كل من الموصل وبغداد.

افتتح الوصي البرلمان في اليوم الثاني عشر من حزيران. وناشد، في خطاب العرش، الجميع بأن يلتزموا بالهدوء وضبط الأعصاب. ولما كان الانتخاب قد تمّ حسب الإجراءات المعتادة، فقد ضم المجلس الجديد أكثرية كبرى من مؤيدي رئيس الوزراء نوري السعيد، ولذلك عاش هذا المجلس مدة أربع سنوات خلافًا لكل المجالس السابقة، ومع ذلك ما يزال ظل الجيش يخيم ثقيلًا على السياسة العراقية.

كان مجلس النواب بحدّ ذاته يضم العدد الكافي من النواب الراغبين في تجديد كل الخلافات القديمة، وكان من بين هؤلاء رفاق الزعامة الألمانية، التي ما فتئت تظهر بلا انقطاع، عداوات دامغة ضد الإنكليز، وما تزال ساخطة على معاهدة سنة 1930، والقيود المزعومة التي تفرضها تلك المعاهدة على حرية العراق، والتي كانت تعاكس أفكار طبقة المثقفين.

وكذلك تشدد أنصار الجامعة العربية ضد الكتاب الأبيض الذي صدر بشأن مستقبل فلسطين، والذي رفضه العراق. في هذه المرحلة لم يحصل أيّ تقدم ظاهر بالنسبة إلى قضية عرب فلسطين من وراء السفرات التي قام بها رئيس الوزراء إلى كل من القاهرة وعمان وبيروت خلال شهر آب، والتي كانت تبحث عن صيغة لضمان الحقوق العربية في البلاد المقدسة، وكذلك من وراء الرحلة التي قام بها علي جودت وزير الخارجية إلى السعودية في شهر حزيران 1939.

أخذ الملك الصغير إلى لبنان لتمضية أيام الصيف فيها، وهناك حياه المتحمسون من أبناء القرى على قارعة الطريق، وهتفوا باسمه ملكًا على سوريا. أما في بغداد فقد عيّن سفير بريطاني جديد هو السير بازل نيوتن، وهو شخص غير ملمّ بمشاكل الشرق الأوسط، خلفًا للسفير باترسون، وذلك في شهر آذار 1939[622].

كانت الحاجات المالية للدولة قد أصبحت الآن خطيرة، بسبب تجاوز الصرف فيها. وتمّ سدّ النقص بمنحة من الاعتمادات تقدمت بها الحكومة البريطانية، وذلك لمواجهة الحاجات الملحّة لسكك

الحديد العراقية، ولتجهيز الجيش. وبهذه الوسيلة أمكن توفير حوالي أربعة ملايين باوند، بضمان عوائد النفط، ووضع فائدة معتدلة، وأن يتمّ تسديد المبلغ المذكور في أقساط خلال سبع عشرة سنة. وفي الوقت ذاته، تمّ تقديم قرض مجاني مهم من لدن شركة النفط العراقية، مقابل تأجيل صادراتها، وفقًا للامتياز الممنوح إلى شركة استثمار النفط البريطانية، حيث أصبح هذا القرض قابلًا للدفع على شكل أقساط نصف سنوية يبلغ الواحد منها نصف مليون باوند كل ستة أشهر على أن يتمّ تسديده على مهل من العوائد. أكمل خط سكة الحديد من تل كوجك إلى الموصل، بكلفة لم تكن متوقعة قبلًا، وبذلك أصبحت القطارات قادرة الآن على أن تتحرك من الموصل إلى اسطنبول. وكذلك كملت مشاريع سدة الكوت، وصدور نهر الغراف في آذار 1939، وكان الافتتاح الرسمي لسدة الكوت آخر عمل قام به الملك غازي[623] وهذه السدة التي لها ستة وخمسون بابًا تدار بصفة آلية، ولها مغالق ويبلغ عرضها 1615 قدمًا ولها مرقاة للسمك قد كلفت مليونين ومئتي ألف باون، ومن شأنها أن تيسر التصريف التام للماء خلالها (غدت السدة عاجزة عن ذلك في الوقت الحاضر) وكانت جديرة بأن تضمن السيطرة على إرواء أرض مساحتها مليون فدان.

كذلك تمّ إنشاء ناظم ذي سبعة أبواب في نهاية فرع الكوفة خلال الفترة 1939 - 1940 على يد شركة بلفوربتي أيضًا. أما السد الجديد المحسن الذي أقيم على نهر ديالى فقد بوشر به هو الآخر في سنة 1939 أيضًا، وكمل في نهاية سنة 1940. وتجدد الاهتمام بتنفيذ مشروع بحيرة الحبانية، وذلك بعد الفيضانات التي حدثت في نهر الفرات سنة 1938، حيث عهد بإنشائه في شهر حزيران 1939 إلى شركة بلفوربتي ذاتها بمبلغ سبع مئة ألف باوند للمرحلة الأولى منه، والتي تشتمل على فتح قناة إلى البحيرة عند مدينة الرمادي والسيطرة على تدفق الماء من البحيرة إلى منخفض «أبي دبس الواسع».

ازداد التشدد في إنجاز أمثال هذه الأعمال، فقد كمل أحد الجسرين الجديدين في بغداد واللذين تعهدت بإنشائهما «شركة هولواي إخوان»[624]، وكان هذا الجسر بناء له تأثيره، إذ كان طوله سبع مئة قدم، وعرضه خمسين قدمًا وسمي باسم «جسر المأمون»، وتمّ افتتاحه في احتفال حضره عبد الإله. ومما يجدر ذكره في هذا الشأن أن رسوم العبور على الجسر كانت قد ألغيت في كل أنحاء البلاد. كذلك قارب مشروع ظل صامدًا زمنًا طويلًا، من الإنجاز، هو المصرف الحكومي الذي عرف باسم «مصرف الرافدين»، وشرع له قانون خاص به ولكن لم يتمّ افتتاحه بعد[625]. وقد حدد رأسماله الأول بمبلغ نصف مليون باوند، شاركت الدولة بقسم منه.

كذلك توفرت نظرة معتدلة لمنهاج الأعمال الرئيسة على يد رستم حيدر وزير المالية، حيث خصص له مبلغ أحد عشر مليون دينار تصرف خلال أربع سنوات.

وحدثت خسارة كبيرة آنذاك نتيجة الحريق الذي شب في اليوم السابع والعشرين من شهر آب في سوق العطارين[626].

ولم يتمّ إطفاء ذلك الحريق إلّا بعد بذل جهود كبيرة، وقد وقع اللوم في الحريق على عاتق اليهود كالمعتاد، كما تطلبت قلة الطلب على التمور وهبوط أسعارها خلال السنتين 1935 و1939 الإلحاح

على تحقيق التجانس بين أعضاء مجلس التمور مما أدّى إلى استبداله طبقًا للقانون بجمعية التمور التي أنشئت في 1939، وقد منحت هذه الجمعية أموالًا وسلطات أوسع، فشمل ميدان عملها جنوبي العراق كله، وكل فروع زراعة النخيل، وتسويق التمور، وقد اختير «لويد» مديرًا عامًّا لها ذلك الرجل المقتدر الذي اشتغل في خدمة العراق بصفة مدير إداري وحاكم. وكان أول عمل أقدمت عليه الجمعية أنها منحت شركة أندروير، امتيازًا لمدة خمس سنوات باحتكار التمور المكبوسة وتصديرها.

* * *

أدّى اندلاع الحرب في شهر أيلول 1939 بصفة حتمية إلى فترة تمثلت بالخبل المالي والتجاري في بغداد، مصحوبًا بوقف الائتمان، وبالهروع إلى المصارف لسحب الودائع منها، والإقدام على شراء الأطعمة والمواد المنزلية بجنون، وبشكل شاذ في الأسعار. ولكن سرعان ما استعيدت الثقة، ولو أن عدم توفر وسائل المواصلات، والنقص الحاصل في الشحنات غدا يحس به، وعادت الأوضاع الاقتصادية إلى أحوالها الاعتيادية في الغالب.

وعلى الرغم من إعلان حالة الطوارئ، وإصدار مرسوم لتنظيم الموارد الاقتصادية، والرقابة الحكومية الاسمية على الصادرات والاستيرادات، وإنشاء مجلس التموين المركزي، فإن التدخل في أمور المتاجرة العراقية كان طفيفًا في الواقع. ولم يحدث أيّ تعتيم أو احتياطات من الغارات الجوية، ولم تظهر سوى دلائل طفيفة من قيود الحرب، عدا الرقابة التي فرضت على الصحافة والبريد. كذلك تمّ إعداد تصدير التمور إعدادًا جيدًا في ظل الاحتكار الجديد، حيث تقدمت الحكومة البريطانية بطلبات كبيرة لشراء الشعير العراقي تلك الطلبات التي أنجزت بمنتهى الراحة.

أعلن رئيس الوزراء في اليوم الرابع من أيلول بأن العراق سوف يحترم بنود التحالف البريطاني احترامًا تامًّا، وطبقًا لذلك فإنه سوف يوفر كل التسهيلات والمساعدات التي اشترطتها المعاهدة. أمّا بشأن إعلان تعبئة الجيش العراقي، فلم يعرض أيّ شيء ما بشأنه. قطعت العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وتمّ احتجاز الألمان الموجودين في العراق، ووضع الحجز على أموالهم، وعهد إلى المفوضية الأفغانية بتمشية أعمالهم. وغادر الدكتور غروبا العراق، وامتزجت منظمته الدعائية بالمنظمة التي اتخذت من طهران مركزًا لها. وتبودلت البرقيات في هذا الشأن بين عبد الإله وملك بريطانيا جورج السادس، وقدمت كل التأكيدات إلى السفير البريطاني في بغداد عن حسن نوايا العراق، وتقبل التزاماته.

والحقيقة أن مفاهيم نوري السعيد وتفسيراته قد ذهبت إلى أبعد من هذا المدى. فقد كان السعيد يتطلع إلى إدخال تعديل على «ميثاق سعد أباد» يقوم الموقعون عليه باتخاذ عمل عسكري وسياسي مشترك، وأن تنضم مصر أيضًا إلى ذلك الحلف. غير أن شيئًا من هذه المشاريع لم يتحقق[[627]]. استقبلت الحكومة العراقية بسرور بالغ، الاتفاق الأنكلو فرنسي التركي المعقود في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الأول 1939، والذي هيأ الفرصة أمام الإقدام على اتخاذ عمل عسكري مشترك «في حالة إذا ما أقدمت دولة أوروبية»، قال الأتراك عنها بأنها لا تشمل روسيا، «على جلب الحرب إلى الشرق الأوسط».

وأخيرًا وعلى الرغم من الانعطافات الألمانية التي كان يجري التلفظ بها بين أفراد الجيش العراقي،

وعدد من رجال الدولة، والسخط العام العميق الذي أثارته مؤامرة فلسطين العربية، والامتناع عن تحرير سوريا، على الرغم من ذلك كله بقيت لهجة الحكومة العراقية طيلة هذه الأسابيع مؤيدة للحلفاء بصفة ودّية. ولم يحدث وصول المفتي أمين الحسيني إلى بغداد في شهر تشرين الأول بصفته ضيفًا مكرمًا لدى الحكومة العراقية، وليس ضيفًا سياسيًّا كما تمّ التأكيد على ذلك، أية تأثيرات مضرة بصفة مباشرة.

كذلك لم يتغير الموقف أيضًا بالتغييرات التي حدثت داخل الوزارة القائمة في أواسط تشرين الأول عندما عيّن عمر نظمي وزيرًا للداخلية، وعلي جودت للخارجية، والرجل المتحمس لحركة الفتوة الدكتور سامي شوكت (شقيق ناجي شوكت) وصادق البصام للوزارتين اللتين استحدثتا آنذاك وهما وزارتا الشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، وعيّن جلال بابان لوزارة الأشغال، وحكم على المذيع العراقي في برلين يونس بحري بالإعدام غيابيًّا، ولكنه بقي في الواقع على قيد الحياة وازدهرت حياته لسنوات كثيرة قادمة.

عقد اجتماع البرلمان في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني، وتحرك مرة أخرى للضغط على بريطانيا، في سبيل تحقيق أفضل حلّ لقضية العرب في فلسطين، وقام رئيس الوزراء بزيارة خاطفة إلى القاهرة لإجراء المزيد من المحادثات حول الغرض ذاته. ولم تقم أية أهمية مغايرة لوصول أول وزير ياباني مفوض إلى بغداد، في شهر كانون الأول 1939، وقد بدا بأن مهمته تختص بتطوير التجارة بين البلدين.

وبحلول سنة 1940 بقيت الأوضاع السائدة في العراق من دون تغيير بصفة ثابتة. أما الانشقاق الذي حدث بين ساسة العراق بالنسبة إلى تأييد دول المحور أو معاداتها، فلم يكن قد ظهر بصفة جلية بعد، وذلك لأنه لم تتمّ تهدئة خصوماتهم، حيث كان الجميع يراقبون التطورات في أوروبا على حدّ سواء. على أن ائتلاف العناصر المعادية للبريطانيين داخل كتلة عسكرية مدنية فعالة، جعلها تقرر بأن تفسر معاهدة سنة 1930 بأنها تنادي بالتزام الحياد التام، وإذا ما اقتضت الحاجة، أن تقرر الانسحاب من جانب الحلفاء، والالتجاء إلى دول المحور، على أن مثل هذا التطور لم يحصل إلّا بعد الانتصارات التي أحرزها الألمان في أواسط سنة 1940، وسقوط فرنسا.

غير أن تأثير قضايا فلسطين وسوريا، وجهود المفتي التي لعبت دورًا أكثر وضوحًا في إثارة العواطف ضد البريطانيين، كانت من بين الوسائل التي جرى تحريكها واستعمالها خلال تلك السنة[628] وكان الوكلاء الروس ودعاياتهم تراقب كل ذلك وتدين الإمبريالية في علاقات بريطانيا بالعراق.

أشيع بأن ضربة عاتية مدمرة قد أصابت وزارة نوري السعيد في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني، تلك هي مقتل رستم حيدر وزير المالية بيد مفتش شرطة سابق متحمس للألمان[629]. كان رستم حيدر قد أدّى خدمة طويلة الأمد مكرسة ومشكورة، مثل أيّ رجل آخر، للبلد الذي اختار الإقامة فيه. ولقد تمّ الاحتفال بدفنه في تكريم إلى جانب جعفر العسكري. أما القاتل إبراهيم حسين فوزي، فقد أنكر التهمة أول الأمر، لكنه ما لبث أن غيّر إفادته لكي يوجه الجريمة إلى الشخصيات التي زعم بأنها كانت معادية للوزير القتيل، وكان من بينها إبراهيم كمال الذي تولى وزارة المالية في وزارة

جميل المدفعي، وصبيح نجيب وزير الدفاع، واثنين من المحامين البارزين، ومحافظ سابق ومدير شرطة عام.

ضعفت حكومة نوري السعيد بعد أن فقدت الهدوء والقدرة الفائقة الموثوقة التي تميز بها رستم حيدر، ولذلك تمزقت هذه الحكومة نتيجة انشقاق واسع حدث فيها، إذ ضغط الوزراء الشيعة في الوزارة على ضرورة تشكيل محكمة عرفية وتطبيق الصراحة التامة المذكورة في القانون، في حين ارتأى الآخرون إحالة القضية إلى المحاكم الاعتيادية وتطبيق الإجراءات التجريمية الكاملة. وإذ وجد نوري السعيد بأنه إذا ما أخفق في الاستجابة إلى ذلك الطلب القوي، فإنه سوف يثير مشاعر الشيعة، وأنه إن واجه الأمر بالعزيمة فسوف يتهم بتعقبه أثر العداوات الشخصية تحت شعار تلك الجريمة، ولذلك أقدم، وهو في غمرة تلك المعضلة، على تقديم استقالته في اليوم الثامن عشر من شباط سنة 1940.[630]

كان الخلف المتوقع، على نطاق واسع، لنوري السعيد في رئاسة الوزارة هو رشيد عالي الكيلاني، رئيس الديوان الملكي منذ سنة 1939، والذي لم يكن في هذه اللحظة قد شارك في تكوين سياسة العراق خلال الحرب، ولكن هذه اللحظة أثارت الشكوك في احتمال تدخل رؤساء الجيش في الأمور السياسية مرة أخرى. طلبت الجماعة التي كان يتزعمها كل من حسين فوزي، وأمين العمري الذي كان يعارض بصفة عامة كلًّا من نوري السعيد وطه الهاشمي، إلى رشيد عالي بأن يقبل بتأليف الوزارة، وفاتحت الوصي حول الاقتراح ذاته. غير أن فريقًا أقوى منافسًا لذلك هو فريق جماعة «المربع الذهبي» كان قد سمع بهذه المبادرة، ولذلك اجتمع هؤلاء فيها بينهم، واستفزوا نوري السعيد، وأنذروا ما تحت أيديهم من قوات في معسكر الرشيد بأن تتزود بسلاحها وتستعد للعمل، مثلما فعل ذلك منافسوهم في معسكر الوشاش.

استطاع نوري السعيد وطه الهاشمي الوصول ليلًا إلى الوصي الشاب الذي واجه الآن أول أزمة من الأزمات العديدة التي واجهته، ونصحاه بأن يقدم على اتخاذ إجراء مباشر ضد رئيس أركان الجيش وتابعه. تخلى آنذاك رشيد عالي عن محاولة تأليف الوزارة، ولذلك أدّى الضغط الذي مارسه فريق العقداء الأربعة على نوري السعيد، والميل الذي أظهره عبد الإله، إلى أن يعود نوري السعيد إلى تولي رئاسة الوزارة مجددًا في اليوم الحادي والعشرين من شباط [631]1940. وعلى هذه الشاكلة مرّت أزمة التدخل العسكري، ولقد رضي الضباط الأربعة الكبار لحظتئذٍ بما حدث، وتمّ طرد منافسيهم في القيادة العليا[632].

ولكن قضية مقتل رستم حيدر بقيت قائمة ولا بدّ من مجابهتها. لم تختلف الوزارة الجديدة، ولا حيرة الجماهير فيما كان يجري عما كان عليه الأمر في السابق، إلّا في تبادل الحقائب الوزارية بين سامي شوكت وصالح جبر وتعيين رؤوف البحراني وزيرًا للمالية. كان خطاب التدشين الذي ألقاه نوري السعيد مصيبًا لكنه كان تافهًا، ذلك لأن اهتمام الوزراء والجماهير قد تركز حول قضية مقتل رستم حيدر التي أحيلت إلى محكمة عرفية. فقد ظهر بأن القاتل كان مجرما عاديًّا فتمّ شنقه[633]، كما تمّ الحكم على صبيح نجيب بالسجن لمدة سنة بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة، وربما طبق هذا

الحكم ترضية للشيعة[634] في حين برئت ساحة المتهمين الآخرين لعدم توفر الأدلة ضدهم.

لم يرضَ صالح جبر بقرارات المحكمة، فاستقال من الوزارة، ولم تكن استقالته تلك تؤلف الشاهد الوحيد فحسب على التفكك الذي أصاب الوزارة، ولذلك لم يعد نوري السعيد الذي تعب ومرض من هذه القضية، ومن الضغط الذي انصب عليه من الرأي العام، ومن عصابة الجيش مرة أخرى بسبب سياسته التي اتهم فيها بأنه ممالئ للبريطانيين، راغبًا في التشبث بمنصب رئاسة الوزارة، ولذلك قدم استقالته مجددًا في اليوم السابع عشر من آذار.

لم يكن للتقلبات السياسية التي تجري في بغداد، كالعادة، أيّ تأثير كبير على الحوادث التي كانت تقع خارج غرف مجلس الوزراء. ذلك لأن الحياة العشائرية يندر أن تعي الأزمة الراهنة، بل أن تعي الحرب ذاتها في الواقع. فقد وقع قتال عنيف بين فريقين من قبيلة عنزة قيل عنه بأنه كلفهما مئتي قتيل. ولم تستمر العداوات التي انطلقت في أواخر سنة 1939 بين العبيد وشمر، كما توفي عجيل الياور رئيس ر القوي في سلطته، والمتصف بكل صفات المشيخة في أواخر [635]1940، وخلفه في المشيخة ولده «صفوق». وشهد شمال العراق حادثة حركت الرؤوس بين اليزيدية، وذلك حين هربت زوجة الأمير سعيد شيخ اليزيدية، الشابة إلى سوريا في موجة من السخط العارم. كذلك غادرت بغداد بعثة عسكرية من الضباط العراقيين إلى اليمن تلبية لطلب من إمام اليمن. كذلك كمل الجسر الثاني الحديدي الذي بنته شركة «هولواي إخوان»، وكان طوله تسع مئة قدم وقد سمي الآن باسم جسر الملك فيصل الأول[636].

(4)
الكيلاني والهاشمي

كانت النصيحة التي أزجاها رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي إلى الوصي تنطوي على أن يعود الوصي، إن استطاع، إلى تأليف وزارة من كل الأحزاب، وتكون قادرة على توحيد الولاءات، وتجنب ضغط الجيش، وعلى أساس ذلك عقد اجتماع في القصر حضره كل رؤساء الوزارات السابقين، نوري السعيد، والأخوان السويديان ناجي وتوفيق، وناجي شوكت، وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي. وقدم هؤلاء كلهم إلى عبد الإله، وعودهم بمساندة أية وزارة قد يتمّ تعيينها.

ولقد اقترح نوري السعيد تعيين رشيد عالي رئيس الديوان الملكي، الأمر الذي وافق الوصي عليه. وعلى هذه الشاكلة تألّفت أول وزارة خلال أربع سنوات، تتولى الحكم من دون ضغط من جانب الجيش، وكانت هذه الوزارة تعلق آمالًا كثيرة على الاستقرار، والتي أعلن رئيس الوزراء الجديد عن تأليفها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار سنة 1940، تضم ناجي شوكت لوزارة العدل، وناجي السويدي للمالية، ونوري السعيد للخارجية، وطه الهاشمي للدفاع وعمر نظمي للمواصلات والأشغال، ومحمد أمين زكي للاقتصاد، وصادق البصام للشؤون الاجتماعية ورؤوف البحراني للتربية، واحتفظ رشيد عالي بمنصب وزير الداخلية في يديه.

بدا وكأن تعيين نوري وطه سوف يدعم استمرار الوزارة، وأن هذا التشكيل يشير إلى قيام جبهة موحدة لحكومة ائتلاف وطني، كما زعم ذلك عنها. كذلك أعلن المنهاج الوزاري موقفًا ينطوي على الصحة التامة إزاء التحالف مع بريطانيا. وكانت الأوضاع خلال 1940، على حدة من الأمور السياسية والموقف إزاء الحرب، قد بدت وكأنها غدت مضمونة ويمكن تحملها حين كان يؤمل ذلك.

تمّ إطلاق سراح عدد من المتهمين الذين حكمت عليهم المحاكم العرفية في عهد الوزارات السابقة، وأنهيت حالة الطوارئ في معسكر الرشيد منذ شهر آذار 1939، وصدر العفو عن صبيح نجيب وأطلق سراحه. وما لبثت هذه الوزارة التي أطلقت عليها بعض الأوساط اسم الوزارة الكيلانية، أن أعلنت الحرب على انحطاط الأخلاق، إذ أغلقت أماكن اللّهو الشريرة، والخمور، وأجرت التحسينات في أبنية الأوقاف بكل مباهاة، ووضع حجر الأساس لتشييد مسجد فيصل[637]، وفرضت الرقابة ضد الإفطار العلني في شهر رمضان، بصفة مشددة، فأغلقت كل المطاعم أثناء النهار. كذلك كمل القسم الممتد من سكة الحديد بين بيجي والموصل، فأصبح بنفقه الطويل في النهاية، يسمح بالسفر المباشر بين بغداد واسطنبول، وإن كانت القاطرات المتوفرة للعمل في هذا الخط نادرة جدًّا. كذلك كان العمل يسير في مستودع الحبانية قدمًا.

وعاد إنتاج النفط إلى مستواه الاعتيادي بعد فترة التوقف التي استمرت طيلة شهر أيلول سنة 1939، وبقي خطّا أنابيب النفط يعملان إلى أن تمّ وقف ضخ النفط في خط طرابلس في تموز سنة 1940، داخل الأراضي التي تحتلها حكومة «فيشي». وازداد الإقبال كثيرًا على زراعة القطن فتمّ إنتاج خمسة وعشرين ألف بالة منه، وتحقق مشروع احتكار الحكومة للتبوغ، الأمر الذي أثار حزن الكثيرين من

زارعي التبوغ من الأكراد الذين عطلت حريتهم في التصرف بتلك التبوغ، وجرى تشجيع الزراعة في كل مكان بأخذ النظر إلى الاكتفاء الذاتي القومي الكامل، وإن كانت الفيضانات الخطيرة التي حدثت في فصل الربيع، قد أخذت تذكّر بوجوب اتخاذ الحيطة والحذر.

أخذت الحياة التجارية والصناعية تتلهف لتضمن مستواها الاعتيادي، بل وحتى التفوق عليه. فقد أنشئت جمعية تعاونية طموحة لإنتاج المعلبات. وكان المصرف الزراعي منهمكًا في تقديم القروض إلى المزارعين، وبيع الآلات الزراعية وخدمتها، في الوقت الذي قدم فيه المصرف النقود إلى محلج القطن الجديد في الوزيرية، وحصل على حصص له في شركة الإسمنت، وساعد في مشروع إنتاج الزيوت النباتية، كما سار العمل قدمًا في بناية الهاتف الذاتي في بغداد.

كانت ميزانية سنة 1940 - 1941 التي خصصت الثلث من كل الإيرادات للجيش، قد وجدت متسعًا لها للعمل في إكمال مشاريع أبي غريب، والحويجة، وسدّ ديالى، وتحسين النهر في الشامية، وبناء السدود حول بغداد. وكان الائتمان الذي تسمح به المصارف والصيارفة يجري تمديده أو تحديده وفقًا لأنباء الحرب، في حين كانت الأسعار في الأسواق ترتفع وتهبط ورقابة الحكومة على الميدان الاقتصادي غير مطبقة، بل كانت في الواقع تافهة إلى درجة كبيرة. لقد كان النقص الحاصل في الشحن ووسائل النقل، عائقًا خطيرًا أمام تجارة التصدير سواء أتمّ نقلها بحرًا أم بالطرق البرية. ولقد قامت بعثة تركية بزيارة مدينة البصرة على أمل أن تحقق فتح بوابة جنوبية يمكن الدخول منها إلى بلاد تركيا. كذلك كان فقدان الفرنسيين لشراء الأصواف من الأمور التي يحس بها إحساسًا شديدًا، في الوقت الذي بدت فيه المتاجرة مع اليابان، على النقيض من ذلك، تطرد في تطورها السريع.

راحت وزارة الشؤون الاجتماعية التي أوحى إليها الدكتور سامي شوكت، بالخطوط الأساسية لفلسفة المحور، تضغط بشدة لتحقيق مستوى أعلى في نسبة الولادات، وتضع التشريعات التي تشجع المهور الواطئة، والزواج المبكر في الوقت ذاته الذي راحت فيه تلح على تحقيق تطور أكمل لنقابات العمال. كما أنها قامت للمرة الأولى، بتنفيذ قانون حصر بعض الحرف بالعراقيين وحدهم، كذلك تقدمت بلائحة قانون يجبر الإقطاعيين في مناطق متلاصقة على بناء أكواخ للمزارعين العاملين لديهم. وقامت دائرة الآثار القديمة التي تولى «سيتون لويد» منصب المستشار فيها منذ سنة 1939 بإجراء التنقيبات في سامراء، وفي جبل سنجار سنة 1939، وفي موقع مدينة واسط خلال الفترة 1939 - 1941، وعادت إحدى البعثات الألمانية إلى التنقيب في موقع الوركاء أيضًا في سنة 1939.

وبالنسبة إلى الحركة السياسية فإنها كانت منذ أوائل صيف 1940 وما بعده، في حالة من الشك في القرارات وفي الوحدة المزعومة، إلى الانقسام الواضح في المواقف.

وما إن هيأ خمود الحرب مجالًا لسلسلة من الانتصارات الألمانية وما أعقب ذلك من سقوط فرنسا، ودخول الحلفاء إلى إيطاليا، فإن كثيرًا من العراقيين لم يعودوا يرون في الانضمام إلى بريطانيا، شيئًا سوى الاستنكار الذاتي للفريق الخاسر في الحرب.

رأى زعماء الجيش، بالجبلّة التي طبعوا عليها، وبالدعايات التي هضموها، أنه لم يعد هناك مجال للتردد. فقد كانوا يجدون في كل ضغينة قديمة ضد الإنكليز دعمًا جديدًا للمنطق الذي يجادلون به

وللمصلحة القومية أيضًا، ولذلك اعترفت معظم التقلبات السياسية أو النحسة أو القلقة، بقيمة الانضمام بصفة ضمنية إلى جانب المنتصرين المتوقع انتصارهم. وكان فشل الجهود التي بذلت أخيرًا خلال صيف 1940 للحصول من البريطانيين على بعض التأكيدات عن مستقبل فلسطين، أو بعض الميل المأمول نحو تحرير سوريا، كل ذلك قد تمّ استغلاله من قبل المفتي أمين الحسيني وكثير من أصدقائه. ولقد تمّ تكريم الوزراء السوريين الذين زاروا بغداد في أواخر السنة، وهم كل من جميل مردم، وسعد الله الجابري، ولطفي الحفار، بحماسة منقطعة النظير باعتبارهم شركاء في النضال ضد الإمبريالية.

قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الدانمارك في الوقت الذي كان يجب أن تقطع فيه، بعد أن اجتاح هتلر تلك البلاد. أمّا العلاقات مع إيطاليا التي أصبحت مفوضيتها في بغداد مركزة لنشاط المحور، فلم تقطع عندما دخل موسوليني الحرب في اليوم العاشر من شهر حزيران، ولذلك، ذهبت اعتراضات السفير البريطاني واحتجاجاته سدى على عدم قطع العلاقات مع إيطاليا، وأطلق سراح الإيطاليين القلائل الذين تمّ احتجازهم فعادوا إلى بلادهم. ولما أخفق نوري السعيد في أن يحمل الوزارة معه في هذه القضية، وفي قضايا أخرى مماثلة، فقد استقال أحد الوزراء وهو محمد أمين زكي[[638]].

انتقلت لهجة الصحافة من الحياد المطلق إلى التأييد المكشوف لدول المحور. وبدلًا من أن يكبح رئيس الوزراء جماحها فإنه أخذ يشجعها. وفي نهاية السنة وجدت بريطانيا أن هناك صعوبة، بل الواقع أن من المستحيل تزويد الجيش العراقي بالسلاح، كما أدّى ترددها في توفير الدولارات لحليف لها بقصد شراء السلاح، إلى انفجار السخط العنيف لدى الموظفين العراقيين ورجال الجيش، وإلى سفر بعثة المشتريات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ساعدت الزيارة المشتركة التي قام بها كل من نوري السعيد وناجي شوكت إلى أنقرة في أواخر شهر حزيران على أن يفضي نوري السعيد، عند عودته، بأنباء تفيد بأن الأتراك قد نصحوه بضرورة التضامن مع بريطانيا. ومهما يكن الأمر فإن ناجي شوكت الذي كان الآن يتزعم الجناح المناهض للبريطانيين في الوزارة، كان أبعد من أن يتقبل مثل هذه النصيحة في النهاية. ولقد مكث مدة أطول في العاصمة التركية، وزار اسطنبول، واستقبل من قبل السفير الألماني فون بابن نفسه، وليس هناك شك في أن الدافع لذلك اللقاء بينهما إنما كان ينطوي على التساؤل عن موقف الألمان من العالم العربي في حالة انتصار دول المحور. وكانت نتيجة هذه المحادثات صدور بيان ألماني يتضمن العطف تجاه العرب، وذلك في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول 1940، حيث كرر نشر ذلك البيان، وأعيد، في الوقت ذاته، فتح الاتصالات البرقية بين بغداد وكل من روما وبرلين بصفة ملحوظة.

وبانتهاء سنة 1940 غدا الانقسام الظاهر لدى الرأي العام العراقي، وفي داخل الوزارة ذاتها، واضحًا تمامًا للجميع. فالفريق الذي يضم نوري السعيد وجميل المدفعي وغيرهما من المدافعين عن نظرية الالتزام بالمعاهدة، قد فقد الأرضية التي يقف فوقها، في حين غدا الفريق الذي يضم ناجي شوكت وقادة الجيش والصحافة في حالة تصاعد. ولم يلبث ناجي شوكت أن قام بزيارة أنقرة مرة أخرى في شهر أيلول سنة 1940، ومكث هناك بضعة أسابيع لأسباب صحية.

غدت المفوضية الإيطالية في بغداد، والتي لم يعد مستطاعًا احتمال وجودها، تتمتع بالشهرة. ويبدو أن الوقت قد أخذ يقترب حين تبدأ الجهود المبذولة عملها لإيجاد قاعدة تفصيلية للتعاون مع الألمان.

ما يزال رئيس الوزراء قلقًا بشأن الاحتفاظ بموطئ قدم له، سواء في أيّ من المعسكرين، أو الدخول في علاقات وثيقة من العطف ووضع سياسة مع المحور، وأن وضعه لا بدّ أن يحدد له إلى حدّ ما، زعامة ذلك الوضع، لكنه جوبه باستياء مكشوف من لدن الحكومة البريطانية نتيجة قصر نظره باعتباره حليفا، أكثر من قطعه العلاقات مع ألمانيا، ولذلك أخذ يواصل الإعراب عن إخلاصه لمسك العراق بالالتزامات التي تفرضها المعاهدة، والتألم من الشكوك غير المحقة التي أبداها كل من السير بازل نيوتن، والسيد أنطوني أيدن، ولذلك فإنه كان في الواقع أبعد رغبة في ذلك الوقت من أن يثير أزمة مع بريطانيا.

ما لبث نوري السعيد الذي هدد بالاستقالة من الوزارة، أن ضبط أعصابه لحظتئذٍ، نتيجة خوفه الذي شاطره فيه الوصي، من أن غيابه عن الحكم سوف يبقي المؤثرات السيئة قائمة. نقلت تلميحة من الوصي إلى نوري السعيد بأن استقالته كان مرغوبًا فيها، لكن تلك التلميحة أمكن الردّ عليها بالزيارة التي قام بها للقصر ثلاثة من أعضاء الوزارة هم طه الهاشمي، وناجي السويدي، ورشيد عالي نفسه[639] للاحتجاج بشكل صائب تمامًا بأنه لا يحق للملك في العراق على الأقل، أن يطرد وزراءه إذا ما حدث ذلك بطلب من دولة أجنبية. وعلى هذا رفض رشيد عالي أن يستقيل، في الوقت الذي امتنع فيه الوصي عن الدوام في البلاط وتوقيع الأوراق الرسمية.

اشتملت المحادثات الأخرى في القصر على اقتراح بأن يبقى رشيد عالي رئيسًا للوزارة، وحينذاك يمكن تحقيق الوحدة بين أعضاء الوزارة، باستقالة كل من نوري السعيد وناجي شوكت في آنٍ واحد. وما إن اقتنع نوري السعيد بهذا الرأي حتى استقال من منصبه في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1941، في حين استقال ناجي شوكت بعد أربعة أيام من ذلك التأريخ، وقد استعيض عنهما بكل من السيد علي محمود الشيخ علي المحامي، والقومي المتطرف، يونس السبعاوي، وهو شاب «مصلاوي» سياسي وصحفي.

غير أن قلق الوصي كان قد تعاظم في الوقت ذاته. فقد أظهر رشيد عالي ثقة عالية، تقوم على أساس علاقاته الوثيقة الدائمة مع قادة الجيش، وقد غدا واضحًا بأنه لا مهرب من مجابهة الحالة. وفي السادس والعشرين من شهر كانون الثاني قررت أغلبية الوزراء، على الرغم من معارضة رئيس الوزراء، أن تتجنب الأزمة، وذلك بأن يستقيل الأعضاء الباقون فيها وبهذه الطريقة تنحل الوزارة. تمّ إعداد صيغة الاستقالة، ولكن الفريق محمود سلمان، واجه الوصي نيابة عن العقداء الأربعة، وأكد له علانية بأن الجيش قرر مساندة حكومة الكيلاني وصيانتها، ونوّه بالألم الذي سوف يحدثه العمل العسكري المباشر الذي هدد به حالًا. وافق الوصي الذي كانت تعوزه القوة، على أن يرفض استقالات الوزراء، وأن يملأ المناصب الشاغرة في الوزارة لكي تبقى حية.

في الثامن والعشرين من كانون الثاني صدرت إرادة ملكية بتعيين كل من المحامي والنائب محمد علي

محمود، والثري الرحالة والموظف السابق في السلك الخارجي موسى الشابندر، في منصبين وزاريين. ومع كل ذلك فقد عانت وزارة الكيلاني ثلاثة أيام أخر من الاضطراب. ذلك لأن لهجة مجلس النواب الذي انعقد في اليوم الثلاثين من الشهر ذاته، كانت شديدة في النقد الذي وجه إلى رئيس الوزراء، ولذلك طلب الكيلاني إلى الوصي بأن يصدر إرادة ملكية بحلّ مجلس النواب. أمّا عبد الإله فإنه، لكي يكسب الوقت، ويهرب من الإكراه الذي فرضه الجيش عليه، غادر بغداد إلى الديوانية وسكن هناك مع آمر الفرقة الرابعة المخلص إبراهيم الراوي.

أثارت هذه الحركة رشيد عالي الذي بعث باستقالته من رئاسة الوزارة برقيًّا وبعبارات يطغى عليها نفاد الصبر، إلى الوصي في الديوانية، وإذ ذاك استدعى الوصي أكبر رجال الدولة سنًّا لكي يقدموا إليه في الديوانية[640] وقد علم من هؤلاء، بأن البديل المفتوح أمام ذلك، إمّا قيام حرب أهلية، أو تأليف وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي الذي يقبل به أعضاء المربع الذهبي بدلًا من الكيلاني، وبذلك صدرت الإرادة الملكية بتأليف الوزارة الجديدة في اليوم الأول من شهر شباط سنة 1941 حيث عاد عبد الإله إلى بغداد بعد ثلاثة أيام من ذلك التأريخ، وأصبح واضحًا الآن بأن كل شيء يعتمد على إخلاص رؤساء الجيش لطه الهاشمي، وعلى سلطته التي يستطيع بها أن يسيطر عليهم.

وضع رئيس الوزراء الجديد منصب وزير الدفاع في يديه، وأعطى وزارتي الداخلية والعدل إلى عمر نظمي، ووزارة المالية إلى المالي المقتدر ممتاز الدفتري، والاقتصاد إلى السيد عبد المهدي، والتربية إلى صادق البصام، والشؤون الاجتماعية إلى القومي الشهير وملاك الأراضي حمدي الباجه جي، في حين عهد بمنصب وزير الخارجية إلى توفيق السويدي. وخلال الزيارة التي حددت مؤخرًا بالتوجه إلى القاهرة في أواخر شباط لمقابلة أنطوني أيدن، والتي قد يسمح الوقت للوزارة بإنجازها[641]، تلقت الوزارة نفحة أخرى من المشاعر المؤيدة للبريطانيين كانت قد دارت قبلًا لدى بعض الوزراء، ولدى البلاط أيضًا. كذلك قدمت نصيحة في هذا المعنى من قبل الوزير الأمريكي المفوض في بغداد السيد بول نابنشو، ومن مبعوث الرئيس الأمريكي العقيد دونوفان الذي كان يزور العراق آنذاك.

استقبلت الوزارة استقبالًا حسنًا من لدن البرلمان، وظفرت بشيء من الشعبية، نتيجة الزيادة التي أجرتها في مرتبات الموظفين، وإقدامها بصفة مقبولة، على إنجاز أعمال الإغاثة والإنقاذ التي اقتضتها الفيضانات المدمرة التي حطمت سكك الحديد والأراضي الزراعية. ولذلك شعرت الوزارة بالقوة على أن ترفض الطلب الذي تقدم به رشيد عالي الكيلاني وعصابته المؤلفة من رفاقه ناجي شوكت، وعلي محمود الشيخ علي، ويونس السبعاوي، وداود السعدي في السماح لهم بتأليف حزب سياسي باسم (حزب الشعب)[642].

على أن مهمة مصالحة قادة الجيش حيث تقوم مجموعة رشيد عالي من الساسة المتلهفين للحكم والمتشددين ضد الوصي، رغم ما كان يحيط بالوصي من النصحاء المعتدلين، أصبحت مصالحة قادة الجيش مهمة مستحيلة، وذلك لأن رئيس الوزراء لم يستطع، أو أنه لم يكن يرغب أن يقرر سياسة محددة في أيّ من هذين الاتجاهين. أمّا أعضاء المربع الذهبي الذي سبق لهم أن تخلوا عن ولائهم لنوري، فإنهم قد تخلوا عن هذا الولاء لطه الهاشمي تمامًا، وزاد تقربهم من فئة رشيد عالي، وذلك

لأنهم قد أخذوا يشعرون بأن مركزهم غدا مهددًا، وأن الضربة الأولى التي تلقوها قد أدّت إلى الخوف الذي حدث في اليوم السادس والعشرين من شهر آذار 1941 حين تمّ نقل أحدهم، كامل شبيب، بعيدًا عن بغداد.

كان لا بدّ من إجراء تنقلات أخرى تعقب ذلك، وأن تتطور حملة الوصي لتحطيم المربع الذهبي. على أن أعضاء المربع سرعان ما تجاهلوا أمر نقل زميلهم، ولم يكن لدى طه الهاشمي من القوة على تنفيذ ذلك الأمر، وكان الوعد النادر الذي صدر من القادة في آخر يوم من جلسة البرلمان في الحادي والثلاثين من آذار هو أنهم قد «أقسموا، بشرفهم العسكري، بأنهم سوف يتخلون عن التدخل في السياسة» ولكن ذلك الوعد كان عديم القيمة بكل جلاء.

وفي ليلة اليوم الأول من شهر نيسان، اجتمع القادة الأربعة مع أمين زكي سليمان نائب رئيس أركان الجيش، لإعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد، وتحريك قوات الجيش إلى نقاط معينة حول بغداد وحول القصر أيضا. كذلك قام أحد المتحدثين باسمهم[643] بزيارة طه الهاشمي ليلًا، وطلب إليه أن يقدم استقالته وأنبأه بأن وزارته يجب أن لا تبقى سوى يوم واحد، ومع ذلك فإن الحوادث التي وقعت بعد ذلك قد جرفت الوزارة جانبًا. فلقد هرب الوصي من قصره ليلة الأول من نيسان، والتجأ إلى الوزير الأمريكي المفوض نابنشو فمكث لديه بضع ساعات حيث نقله هذا إلى الحبانية، وقد التقى الوصي بضع دقائق مع السير كنهان كورنواليس، الذي وصل إلى هناك في مثل هذه اللحظات الحرجة ليتولى منصب السفير البريطاني في بغداد، ومن الحبانية تمّ نقل الوصي جوًّا إلى البصرة[644]. كانت الآمال معقودة على إمكانية إيجاد قاعدة قوية للمساندة في ميناء البصرة، ولهذا السبب أصدر الوصي بيانًا يدعو فيه إلى تلك المساندة، غير أن حامية البصرة التي بدا عليها التردد في أول الأمر، ما لبثت بعد ذلك أن تلقت أوامر من بغداد «باحتجاز الوصي واعتقاله واستبدال محافظ البصرة صالح جبر الذي استقبل الوصي بكل إخلاص، ولهذا اضطر الوصي في سبيل تحقيق سلامته، أن يلجأ إلى إحدى البوارج البحرية البريطانية التي كانت تقف في نهر شط العرب، ومن ثم تمّ نقله جوًّا ومعه علي جودت وجميل المدفعي إلى عمان».

(5)
حرب الثلاثين يومًا
ثورة أيار الوطنية 1941

فرض المربع العسكري وقواته، السيطرة على بغداد. وما إن سيطر القادة على ذلك تمامًا حتى أعلنوا عن تأليف «حكومة الدفاع الوطني» التي تجسدت في مجلس، يضم القادة الأربعة ورئيس أركان الجيش. وكان رشيد عالي هو الرئيس الأسمى لذلك المجلس يصحبه فيه اثنان من أتباعه المقربين إليه. وفي اليوم الثالث من نيسان أصدر الفريق أمين زكي بيانًا معاديًا بعباراته القوية جدًّا للوصي، وبتوجيه إذاعة تطالب بالدعم الجماعي للحكومة، وأعقبه بعد ذلك رشيد عالي ببيان آخر برر فيه وضعه ووضع الجيش، وبيّن فيه بأن سياسته سوف تكون إحدى السياسات التي ترمي إلى «عدم توريط البلاد في أخطار الحرب والقيام بأداء رسالتها القومية، والمحافظة على تعهداتها الدولية».

كان تشريع نظام الحكم الجديد أقل يسرًا. فقد تمّت دعوة البرلمان للانعقاد بدعوة وجهها نائب رئيس البرلمان السيد علوان الياسري، وكان هذا الإجراء يمثل خطوة غير قانونية، وذلك لأن عقد اجتماع البرلمان، يتطلب -وفقًا للدستور- صدور إرادة ملكية بتوجيه مثل تلك الدعوة. على أن رشيد عالي استطاع، في الاجتماع الذي عقده مجلس النواب في اليوم العاشر من نيسان أن يضمن أصوات الخائفين من النواب (وكثير منهم معروفون بولائهم للوصي في الواقع)، وأن يعزل عبد الإله عن الوصاية ويعين مكانه رجلًا كبير السن ذا قرابة ضعيفة، لكنها محترمة، بالعائلة الهاشمية هو الأمير «شرف»[645]، وإذ ذاك أقسم رئيس الوزراء اليمين بأن يراعي الدستور، في حين أقسم الوصي الجديد يمينه هو الآخر، وبذلك أعلن النظام الذي تمّ تشكيله بأنه غدا الآن هو النظام الدستوري والشرعي.

قبل الشريف شرف استقالة وزارة طه الهاشمي التي لم يتجاوز عمرها ثلاثة أيام، ومن ثم دعا رشيد عالي بصفة رسمية إلى تأليف الوزارة الجديدة حيث خصص منصب وزير المالية إلى ناجي السويدي، والدفاع إلى ناجي شوكت، والعدل إلى علي محمود الشيخ علي، والخارجية إلى موسى الشابندر، والاقتصاد إلى يونس السبعاوي، والتربية إلى الدكتور محمد حسن سلمان، ولم يخفق رئيس الوزراء في أن يعلن، في تقليد شديد لرؤساء الوزارات الذين يتقلدون مقاليد الحكم، بأن عصرًا جديدًا من الفضائل والبركات العامة قد بدأ الآن. أما بالنظر إلى الصفة الاعتيادية لوضعه، فقد اعترف الكيلاني، من دون شك، بأن انقلابًا عسكريًّا آخر، وعلى أسوأ حال، قد وقع، وأن هذا الانقلاب أمر داخلي محض. أما في نظر أنصاره من حركة الشباب، وقسم من الجماهير المدنية، فإن ما حدث هو أنه قد تألفت في الأخير، حكومة قوية متحررة من الالتزامات المقيدة لها، وذات وطنية متأججة، وتحظى بدعم الجيش لها.

على أن القلق المستتر والغامض معًا كان موجودًا بين أبناء العشائر، ولذلك أخذ الحذرون المحافظون من رجال المدن، ومعظم الساسة القدامى، ينظرون بفزع إلى الازدراء المطبق بحق

البريطانيين، والتزام جانب الألمان والإيطاليين، وإلى المشاركة في تهريب الوصي، والسيطرة الفظة الراهنة التي بسطها رجال الجيش، كذلك كان من الأمور المهمة آنذاك إطلاق سراح المذنبين الذين صدرت الأحكام ضدهم لاشتراكهم في قتل القنصل البريطاني في الموصل مونك ماسون.

على أن البارزين من رجال الدولة المخلصين للوصي وللمعاهدة البريطانية العراقية، ومن بينهم نوري السعيد، وداود الحيدري، ما لبثوا أن هربوا من بغداد، وانضموا إلى عبد الإله وزملائهم الذين استقروا في فلسطين.

دخل السفير البريطاني الجديد إلى بغداد في اليوم الرابع من نيسان من دون تحية من لدن الحكومة العراقية، ما عدا تحية أمين العاصمة أرشد العمري. وقد بقي السفير مختفيًا في سفارته: وهو يحاول بكل عناية بأن يواجه نظام الحكم الجديد. والواقع أنه لم يكن بين السفير ورشيد عالي من الناحية الشخصية، سوى القليل من الودّ، وفي الوقت ذاته راحت حكومة الكيلاني تمارس عملها في بغداد، التي سيطر الجيش عليها، وأصابها الهلع بصفة اجتماعية، وحل بها الخمود من الناحية الاقتصادية. ذلك أن العقبات التي أصابت الصناعات زمن الحرب، وتوقف المعامل المرجوة عن مواصلة العمل، واستحالة استيراد الآلات، ونقص وسائل النقل، كل هذه الأمور قد أضافت عوامل مضادة واجهت الوزارة.

وإن لم يكن القبول الذي قوبلت به الحكومة الجديدة في الخارج من صالحها، فقد أظهرت كل من تركيا والسعودية أسفها لانتهاج العراق سياسة مضادة لسياستها. أما في لندن، حيث لم تكن مثل هذه التطورات متوقعة إلّا قليلًا، فقد كان القرار المباشر لبريطانيا هو ضمان السيطرة جهد المستطاع، على البصرة وغيرها من مراكز العراق، وعلى وسائل المواصلات. ولهذه الغاية قدم تشرتشل طلبًا مستعجلًا إلى حكومة الهند بأن تهيئ القوات وتقوم بإنزالها في البصرة، وطبقًا لذلك تمّ تحويل وجهة لواء من الفرقة العاشرة الهندية، مع كتيبة مدفعية، وقوات مساعدة كانت على وشك الإبحار إلى منطقة الشرق الأقصى، وإبحارها بدلًا من ذلك من كراجي إلى الخليج العربي في اليوم الثاني عشر من شهر نيسان تحت إمرة اللواء «فريزر»، وقد وصلت هذه القوات إلى البصرة في اليوم الثامن عشر من نيسان حيث انضم إليها، بعد ساعات قلائل، نصف فوج من المشاة البريطانيين، تمّ نقله بطائرات القوة الجوية البريطانية، كيما يتمّ نقله جوًّا خلال أسبوعين إلى قاعدة الحبانية.

أمّا كورنواليس الذي أنذر من لندن في اليوم الثاني عشر من نيسان بشأن إرسال تلك القوات، فقد قام طبقًا لذلك بإعلام الحكومة العراقية بوصول تلك القوات، في اليوم السادس عشر. أصدر رشيد عالي أول الأمر أوامره بمنح التسهيلات لنزول القوات البريطانية، لكنه ما لبث بعد ثلاثة أيام أن أعلن بأن القوات التي نزلت، يجب أن تتحرك قدمًا عبر الأراضي العراقية إلى منطقة الرطبة أو وراءها، وأن القوات التي تمرّ عبر العراق يجب أن لا يزيد مجموعها عن لواء واحد، وأن تعطي تنبيهات سابقة بشأن وصول أمثال هذه القوات، وفي الوقت ذاته، فإنه لن يسمح بنزول المزيد من القوات إلّا بعد أن تكون القوات التي نزلت الآن قد غادرت الأراضي العراقية. لم تكن مثل هذه القيود التعسفية غير الودّية بكل وضوح، معروفة بالنسبة إلى روحية المعاهدة الإنكليزية العراقية أو نصوصها. وأوضح السفير البريطاني هذا الأمر في أول اجتماع له مع الكيلاني في اليوم السادس والعشرين من نيسان، ذلك

الاجتماع الذي لم يقرب وجهات النظر بينهما.

أدّت الفيضانات الواسعة التي حدثت حول البصرة إلى أن تظل القوات التي تنزل حديثًا هناك، غير قادرة على الحركة لبعض الوقت. ولذلك كرر الكيلاني تحريريًا في اليوم السابع والعشرين من الشهر ذاته، طلبه بأن تنتقل القوات التي نزلت في البصرة. ومما قاله في طلبه ذاك بأن الرأي العام قد أصيب بضربة خطرة لدى رؤيته تلك الحامية الإنكليزية[646]. ولكن كورنواليس ردّ على ذلك أنه كان قد أعطى في اليوم الثامن والعشرين من الشهر إنذارًا بوصول قوات أخرى مساندة أو مساعدة، وأن هذه القوات تبلغ زهاء لواء واحد على أكثر تقدير.

حصل لقاء آخر غير مرضٍ بين رئيس الوزراء والسفير، وقد تمسك كل واحد منهما بمواقفه، وإذ لمح رشيد عالي إلى النتائج الوخيمة، راح ينحي سلفًا باللائمة على البريطانيين. على أن القوات الإنكليزية التي نزلت إلى البصرة لم تخلُ، دون شك، من معارضة شعبية وعسكرية، أدّت إلى وقف المجابهة الحادة الجدية، لفترة قصيرة. فقد احتلت القوات النازلة، منطقة الميناء، ومحطة القوة الكهربية، واستعدت لاستقبال قوات بنطاق أوسع، وقد انتقلت حامية البصرة تحت الضغط إلى ضفة النهر إلى مسافة خمسة عشر ميلًا فوق النهر، في ناحية «كرمة علي».

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجالية البريطانية ومعظم العراقيين، في تأييد العمليات الاعتيادية، فقد ازداد الوضع في بغداد تشددًا، نتيجة تلك الحوادث إلى درجة، أنه تمّ في اليوم التاسع والعشرين من نيسان إرسال الأطفال والنساء البريطانيات إلى قاعدة الحبانية، وفق تعليمات أصدرها السفير البريطاني، وبضمان محدد من لدن رئيس الوزراء بالحفاظ على سلامتهم، حيث تمّ في الأيام التي تلت ذلك نقلهم جوًّا مرة أخرى إلى البصرة، وإلى خارج العراق.

كذلك تمّ جمع كل البريطانيين والأمريكيين، ما عدا استثناءات ضئيلة، ممن خشي أن تساء معاملتهم خلال الأسابيع المتلاحقة، جمع هؤلاء بأمان في السفارة البريطانية التي تقع على الضفة اليمنى من دجلة، وفي المفوضية الأمريكية التي تقع في منطقة العلوية وذلك في الثلاثين من نيسان، وكذلك في القنصلية البريطانية في الموصل أيضًا. وهكذا كان على ثلاث مئة وستين شخصًا من هؤلاء البريطانيين والأمريكيين، ومن انضم إليهم من اليهود، والهنود المحليين، أن يمضوا الشهر التالي داخل السفارة البريطانية، التي حوصرت وشددت الرقابة عليها.

تمّ تدمير السجلات وأوراق الشفرات الرسمية واستمر المحصورون يستمتعون، بشكل حذر، بخدمات الحكومة من الكهرباء والنور والهاتف والماء (ولو بوجود فترات انقطاع فيها)، والحصول على الأطعمة والمواد الأخرى من الحكومة. كذلك تمّ الاحتفاظ بمئة وخمسين شخصًا آخرين، ومن دون احتجاج عراقي ضد مثل هذا التصرف غير الاعتيادي، تحت حماية الوزير الأمريكي المفوض بول نابنشو، غير أن هؤلاء لم يستطيعوا الاتصال بالسفارة البريطانية.

بقي الملك وأمه ثلاثة أسابيع في قصرهما خارج بغداد، ومن ثم اتخذا سبيلهما بأمان إلى مقر جبلي في شمالي العراق[647] وأجبرت المصارف البريطانية في بغداد، على أن تسلم مفاتيحها وبقية ما لديها من

النقد. وفي ليلة التاسع والعشرين -الثلاثين من نيسان حركت قيادة الجيش العراقي قواتها التي كانت مؤلفة من المشاة، ولواء مدفعية، وسرية من حملة الرشاشات، طبقا لإجراء وصف بأنه إجراء احتياطي، من معسكر الرشيد إلى الأرض المرتفعة التي تسيطر على موقع الحبانية بصفة مباشرة، وقد تعاظم عدد هذه القوات خلال يومين إلى ما يقرب من عشرة آلاف رجل مسلحين ومجهزين تجهيزًا تامًّا بخمسين مدفعًا وعدد من الدبابات[648].

كان معسكر الحبانية يضم، بالإضافة إلى بضعة آلاف من العمال المدنيين، ألفًا ومئتي رجل من قوات المرتزقة (الليفي) نصفهم من الأثوريين، والنصف الآخر من الأكراد والعرب، وسرية سيارات مدرعة، وثمانين طائرة من مختلف الأنواع، معظمها من طراز مهجور، وثلاثين ملاحًا متدربًا، وعددًا من الطلاب، وحوالي ألف نفر من أفراد القوة الجوية البريطانية، ومدفعين قديمين من نوع هويتزر. أمّا نصف فوج المشاة فقد سبق أن نقل جوًّا إلى البصرة، يضاف إلى ذلك أن المعسكر كان يحتوي على منشآت للصيانة، وعلى مخازن، ومدرسة للتدريب على الطيران، وكان المعسكر مهيئًا للدفاع من الناحية العسكرية[649].

أصبح الآن واضحًا تمامًا، أن وضع البريطانيين في العراق، غدا أكثر من وضع حذر، وأن هذا الوضع لا يمكن احتماله إلّا عن طريق التعزيزات العسكرية. ولقد أدّت الفيضانات التي اجتاحت البلاد، والرقابة التي يمارسها الجيش العراقي على سكة حديد بغداد -البصرة، إلى إعاقة إرسال القوات البريطانية البرية من ميناء البصرة نحو الشمال. والواقع أن أيًّا من تلك القوات البريطانية لم يصل بذلك الطريق إلّا في منتصف شهر حزيران[650] غير أن القرار الذي اتخذه تشرتشل، والوزارة البريطانية بضرورة المحافظة على مركزها، والإصرار على الحقوق التي تخولها لها المعاهدة في العراق، أن ذلك كله لم يحدث فيه أيّ تغيير.

طلب إلى القائد «ويفل» وهو في مقرّه في القاهرة، بوجوب إرسال قوات من فلسطين لنجدة حامية الحبانية، ولاستعادة الوضع هناك، وقد استقبل ويفل ذلك الطلب بامتعاض، وذلك لأن رئيس الأركان كان آنذاك منشغلًا بالالتزامات الواسعة المتغيرة المطلوبة منه في اليونان، وجزيرة كريت، وسوريا، وفي الصحراء الغربية من مصر والحبشة. ومع كل ذلك فقد تحركت قوة مؤلفة من لواء آلي وسيارات مدرعة، ومدفعية ميدان، ومدفعية مضادة للدبابات، وفوج من كتيبة «أسكس» وثلاثة أجنحة من قوات الحدود الأردنية، ومئتي سيارة نقل لتموين الحبانية بها. كذلك تجمعت كتيبة صحراء آلية من الجيش العربي في الأردن الذي يقوده اللواء «غلوب»، فوضعت هذه القوات تحت إمرة اللواء... «كلارك».

كانت مهمة كلارك تنطوي على فتح خطوط المواصلات مع العراق والسيطرة عليها، وأن يقوم بنجدة الحبانية في ذلك البلد، ويستعيد مركز البريطانيين فيه، ويسهل إعادة الحكومة الشرعية والصديقة فيه. وما إن تحركت تلك القوات شرقًا بطريق عمان -بغداد، حتى ألّف قسم منها، ما عرف باسم «القوة الملكية» تحت إمرة اللواء «كنغستون» فاجتازت حدود العراق في اليوم العاشر من شهر أيار، واستطاع هذا الرتل، عن طريق كتيبة «غلوب باشا» التي تقدمت في صفة ستار متقدم، أن يحتل

«الرطبة» التي تخلى العراقيون عنها، بعد مقاومة ضئيلة، وأن يصل إلى نهر الفرات.

تمّت السيطرة على اثنتين من محطات ضخ النفط في الصحراء، التي نهبت بصفة مكثفة[651] في حين أحدث أفراد عشيرة «عنزة» المزيد من أعمال التخريب في بحيرة الحبانية وفي المكائن المستعملة هناك. وفضلًا عن ذلك فإن حظوظ الحرب في الحبانية، بلغت حدّ المعجزة. ففي اليوم الأول من شهر أيار رفض آمر القوة الجوية في الحبانية نائب مارشال الجو «سمارت» ما طلبه قائد القوات العراقية بوجوب إيقاف كل أعمال الطيران. لكن «سمارت» على العكس من ذلك طالب بسحب القوات العراقية من مواضعها لأن تلك المواضع كانت معادية بكل جلاء، وتضع معسكره تحت رحمتها. ولكن لم يعطَ أيّ جواب لذلك من جانب القوات العراقية. فقد أمسك الجيش العراقي بمواقعه، وفي فجر اليوم الثاني من أيار قصفت إحدى الطائرات البريطانية تلك المواقع العراقية.

ردّت المدفعية العراقية على ذلك بقصف أبنية معسكر الحبانية، واستمر هذا القصف مدة ثلاثة أيام لكنه لم يكن قصفًا عنيفًا، وكان سيّئ التهديف، وقد فشل ذلك القصف العراقي في إصابة مخزن الماء الحيوي الذي كانت الحامية تعتمد عليه، كما أن ذلك القصف لم يمنع عملية إخلاء النساء والأطفال من المعسكر جوًّا[652] (*).

استمرت الطائرات البريطانية تهاجم القوات العراقية، ومواقع مدافعها، واستطاعت أن تدمر، حيثما وجدت ذلك مستطاعًا أعظم قسم من القوات الجوية العراقية الصغيرة والتي كان يزدرى بها، والتي كانت تتألف من حوالي خمسين طائرة من الخط الأول، بما في ذلك بعض القاصفات الأمريكية، والمقاتلات الإيطالية السريعة.

وصلت تعزيزات جوية صغيرة، وعلى الأخص طائرات «بلنهايم» إلى البريطانيين في الحبانية، من مصر، كما نقلت مفرزة من قوات «الغوركا» جوًّا من البصرة إلى هناك. وكانت خسائر القوة الجوية، ولا سيما الطائرات، كثيرة في الواقع، وكان الخفراء اليقظون الأشداء من القوات البرية البريطانية، يمارسون أعمالهم ليلًا باتجاه المواضع الخارجية في الهضبة فلا يلاقون سوي مقاومة ضئيلة، والحقيقة أن القوات العراقية لم تقم بأيّ هجوم بري على أية نقطة من محيط الأميال السبعة التي يندر الدفاع عنها، والتي كانوا يستطيعون أن يتغلغلوا إليها بأعدادهم وأسلحتهم حيثما أرادوا ذلك في الغالب.

لكن العراقيين ما لبثوا أن انسحبوا قبل فجر اليوم السادس من أيار من الهضبة وتحركوا نحو الشرق، ثم توقفوا عند معترض «سن الذبان» في طريق الرمادي - بغداد، والذي يوفر أيسر السبل لقصف الأهداف... ولكن هجومًا من الحبانية حدث على هذا الموضع أدّى إلى إخراجهم منه، حيث تمّ أسر ستة وعشرين ضابطًا وأكثر من أربع مئة رجل من مختلف الأصناف بالإضافة إلى السيارات، والمدافع، والمواد الحربية الأخرى، وعلى هذا فقد تراجعت البقية الباقية منهم إلى الفلوجة، في الوقت الذي استقرت فيه قوات الحبانية في مواضعها الجديدة، وأعادت تنظيمها وراحت تراقب الحامية العراقية الموجودة من ورائها في الرمادي، وتقصف العدو بالقنابل من الطائرات.

وفي البصرة كان الجمهور في الوقت ذاته مهتاجًا ومعاديًا... ذلك أن وكيل المحافظ الذي عيّن حديثًا[653] قد جرى استفزازه لاتخاذ موقف غير ودّي للأوامر الصادرة من بغداد، ولكن خوفه من الانتقام، جعله غير قادر على أن ينفذ تعليماته القاضية باعتقال جميع أفراد الجالية البريطانية. وعلى الرغم من المقاومة التي أظهرتها قوات الشرطة والتي أدّت إلى ضرورة نزع سلاحها، فإن القائد البريطاني «فريزر» اضطر في اليوم السابع من شهر أيار إلى أن يحتل قسمًا من منطقة العشار، أمّا الأحياء التي لم يجرِ احتلالها من هذه الضاحية، ومدينة البصرة ذاتها، فقد كانت أعمال النهب التي قام بها الشقاة واسعة فيها. وعلى حين غرة غادر المحافظ مدينة البصرة في اليوم السادس عشر من شهر أيار، فظلت الفوضى سارية فيها إلى أن تمّ تأليف لجنة مؤقتة من الأشراف في المدينة برئاسة الشيخ صالح باش أعيان، استطاعت أن تحقق بعد مرور أسبوع، شيئًا من الهدوء[654].

وفي مدينة الموصل، تمّ نقل المحافظ تحسين علي من قبل الحكومة الكيلانية، واستبدل القائد المحلي بغيره، ولكن ذلك لم يتمّ إلّا بعد أن تمّ نقل الأطفال والنساء التابعين لأسر الموظفين البريطانيين العاملين في شركة استثمار النفط البريطانية في الوصول إلى تركيا أو إلى سوريا. وصحب احتجاز البريطانيين والأمريكيين في القنصلية البريطانية في الموصل فرض قيود شديدة عليها وعزلة تامة، وذلك إثر رؤية طائرة ألمانية كانت تحوم فوق الرؤوس، وانتشرت الإشاعات عن وصول كميات من المواد العسكرية من دول المحور، بالإضافة إلى الموقف الشرس الذي وقفه قسم من سكنة الموصل.

وبدأ الانقسام بين الموظفين كالمعتاد، وتمّ احتجاز البريطانيين العاملين في شركة النفط العراقية في كركوك، بطريقة ودّية أحيانًا وشرسة في أحيان أخرى، في مختلف المباني الموجودة في مدينة كركوك، وفي المقرات القائمة في حقول النفط، وبذلك توقفت كل الأعمال النشطة في كركوك، وفي القيارة وفي عين زالة وفي كل مكان آخر، في حين فرضت الرقابة من قبل الجيش على جميع المؤسسات إلى أن يصل الألمان ليقوموا بإدارتها. وكان نهب السيارات والمخازن، والمواد المنزلية، مشهودًا وعامًّا في بعض محطات ضخ النفط. وفي بعض الحالات جيء بموظفي شركة نفط خانقين العاملين في منطقة «نفطخانة» وفي مصفي الوند، إلى بغداد، وإلى بعقوبة في بعض الحالات الأخرى، حيث تحملوا مشاق الأسر القاسي المحفوف بالمخاطر.

غدا واضحًا، بعد أسبوع من نشوب الحرب. أن الحكومة العراقية لم تضع أية خطة عسكرية أو سياسية لمواجهة حالة الطوارئ التي كانت نفسها تتصورها، ولقد تمّ الحفاظ على الأمن بصفة عامة في كل أنحاء البلاد[655].

غير أن الرقابة الصارمة، والعقبات الإدارية، وتصادم الصلاحيات كل ذلك قد أبطأ حركة النبض في الحياة القومية كلها. كانت مواصلات سكك الحديد تتعرض للانقطاع أو التوقف. وكان الجيش ذاته، وهو موزع الأفكار، تجري إدارته من دون ضبط أو قرار، في حين كانت استخباراته في حالة يرثى لها وحركاته غير متقنة، كما أن القسم الأعظم من فعالياته لم يوضع موضع التنفيذ أو ما يقارب ذلك، وكان آمرو الوحدات فيه يتخذون آراء مغايرة عن الحالة الراهنة وكان كثير منهم يرفضون الأوامر

الصادرة إليهم بالقتال إذا ما صدرت مثل تلك الأوامر.

كانت قنابل الطائرات البريطانية وطائرات السلاح الجوّي للأسطول البريطاني المتمركز في رأس الخليج العربي، تسقط خلال الليل والنهار على الحاميات والثكنات العسكرية العراقية في «كرمة علي» والناصرية، والعمارة، والسماوة، والديوانية، والرمادي والسعدية والموصل، وأدّت عمليات التعتيم والتخفي في بغداد إلى إحداث المزيد من الخوف لدى الجماهير، بدلًا من الثقة، وكانت الإشاعات المنطلقة شرسة ومخيفة، في حين كانت البيانات الرسمية المليئة بالأكاذيب تصدر يوميًّا وكانت الصحف تواصل تهويلاتها المعتادة وتبجحاتها.

برز أمين الحسيني يدعو إلى الجهاد ضد بريطانيا الكافرة المضطهدة، فأيدت طوائف من الأديان الأخرى هذه الدعوة، واعترف الاتحاد السوفياتي بالعراق، وأنشأ علاقات دبلوماسية معه في اليوم الثاني عشر من شهر أيار. ولكن هذه الحركة التي دارت المفاوضات بشأنها مدة شهور فيما سبق، لم تكن لها أية قيمة أو أهمية في مساعدة العراق. كما أن دول المحور لم تلمح إلى الاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، وإن كانت وكالات أنبائها لم تنقطع عن التحريض والتشجيع، غير أن هذه الأمور لم تكن في نظر الكيلاني ووزرائه لتعوض عن المساعدة المالية، والتي لم تجرِ أية ترتيبات حتى الآن لتقديمها إلّا في صورة عبارات غامضة، ولم يتمّ التفاوض بشأنها بصفة ثابتة.

كان عرض الوساطة الذي تقدمت به تركيا في اليوم الرابع من أيار قد تمّ رفضه، ولذلك سارع ناجي شوكت في اليوم الثامن من أيار في السفر إلى تركيا، لكنه أخفق في إقناع وزير الخارجية التركية في أنقرة بتأييد مطالبه في دعم الوزارة، ولقد انتظر ناجي شوكت في أنقرة عدة أيام إلى أن عاد السفير الألماني «فون بابن» من أوروبا، ولكنه مع كل ذلك لم يستطع أن يحقق شيئًا ما.

وكذلك كان الموقف الذي وقفته كل من السعودية ومصر، اللتين قام ناجي السويدي بزيارتهما على رأس بعثة طارئة، غير مريح بالنسبة لحكومة بغداد[656].

ومن خلف الكواليس، وفيما وراء الأشياء المنظورة كانت الخطط قد أعدّت بين الناطقين بأسماء الحكومات الألمانية والإيطالية والفرنسية، وهم كل من «أبتزو دارلان» في باريس، ودارلان وهتلر في برخستسغادن، والكونت شيانو وفون ربنتروب في روما حول استعمال المطارات والموانئ وسكك الحديد في سوريا، وبشأن إرسال أسلحة وخبراء مساعدين إلى العراق.

والحقيقة أن سكك الحديد التركية قد تمّ استخدامها في نطاق حمولات محددة من القطارات في أواخر شهر أيار، وبموافقة من الأتراك كان قد ضمنها السفير الألماني «فون بابن». غير أن هذه المواد لم يكن لها أيّ دور في الحرب الدائرة بين العراق وبريطانيا، ولم تتحسن هذه الترتيبات، وفشل كل ما أعد مثلها من المساعدة الألمانية، تلك المساعدة التي كان الوزراء المحاصرون في بغداد يقيمون الصلاة من أجلها، أجل نقول إن هذه الترتيبات لم تتحسن إلّا بعد أن بدأت مغامرة اغتصاب السلطة، ومن دون أية اتصالات ألمانية عراقية مباشرة على مستوى ضباط الأركان[657].

ومع كل ذلك كانت هذه الترتيبات ناقصة، وقد جاءت متأخرة جدًّا، وعلى الرغم من ذلك فإن

الطائرات الألمانية والإيطالية، والفنيين الذين أخذوا يصلون بأعداد قليلة إلى العراق في الأسبوع الثاني من شهر أيار، كانت لها قيمة فعالة وكان لا بُدّ أن تكون لها مثل هذه القيمة. ذلك لأن هؤلاء الفنيين قد ركزوا مقرّهم في مطار الموصل، ومن ثم جاء بعدهم، بفترة قصيرة، الفنيون في شؤون النفط، والذين كانوا يشاهدون في كركوك، كما أنهم شاركوا في العمليات الحربية التي جرت في الفلوجة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه رغم كل الأعمال التي قامت بها الطائرات الألمانية، والتي اشتملت على قصف متواصل للحبانية، كانت البيانات العسكرية العراقية تزعم بأن الطائرات العراقية هي التي قامت بها. ولقد هوجمت طائرة ألمانية من نوع مسرشمدت كانت تحوم فوق مطار بغداد، بطريق الخطأ من نيران بندقية عراقية، وقد ظهر عند نزول الطائرة إلى أرض المطار أنها كانت تحمل جثة ابن المارشال بلومبرغ، الذي أصابته تلك الطلقة في رأسه[658].

لم تلبث القوة التي عرفت بقوة التجمع الملكي، والتي كانت تؤلف التعزيزات الأساسية للقوات البريطانية أن وصلت إلى الحبانية في اليوم الثاني عشر من شهر أيار قادمة من الصحراء، وانضمت حالًا إلى القوات التي شاركت في الهجوم المركز على الفلوجة التي خسرها العراقيون لكنهم استعادوها بعد عشرة أيام. لقد هوجمت هذه المدينة من جوانبها بقوات محمولة جوًا، وبمفارز عبرت النهر في معابر، واستطاعت بعد قصف قصير الأمد أن تدخل المدينة، وتحتل جسرها الكبير الذي لم تمتد إليه يد التخريب.

ولقد ساهمت قوات الأثوريين من المرتزقة مساهمة فعالة في احتلال الفلوجة، وتمّ صد الهجوم المقابل الذي شنّه العراقيون بقوة ظاهرة.

أصبح اللواء كلارك الآن حرًا في إصدار أوامره لرجاله بالتقدم إلى بغداد، حيث تمّ تقبل الحكايات الغريبة التي أذيعت عن قوة القوات البريطانية وما لديها من دبابات. على أن انتشار الفيضان على نطاق واسع عبر الطريق إلى بغداد، والرغبة التي انصبت آنذاك إلى قطع الاتصالات القائمة بين بغداد والموصل، كل هذه الأمور قد أدّت إلى حدوث شيء من التأخير امتد لبضعة أيام.

عبرت جماعة من الجيش العربي الأردني الذي يقوده «غلوب» منطقة الجزيرة وقطعت سكة حديد بغداد -الموصل، على مقربة من سامراء[659] ثم ما لبثت أن عادت وانضمت إليها وحدة من قوات الخيالة فعبرت الطريق مرة أخرى إلى ضفاف نهر دجلة، واحتلت المشاهدة واستدارت نحو الجنوب متجهة إلى بغداد فحاصرت القوات العراقية قرب التاجي، واتخذت مواقع لها في معامل الطابوق قرب الكاظمية، حيث تمّ أسر محافظ بغداد، ومن ثم أطلق سراحه وأعيد إلى داره[660].

تقدم الجزء الأساسي من قوات اللواء كلارك، الآن شرقًا باتجاه «خان النقطة»[661]. كانت هذه القوة مؤلفة من ألف وثلاث مئة رجل، وهي أضعف في المدافع والتجهيزات والتموين من الوحدات العراقية التي كانت تواجهها، ومع كل ذلك فإن هذه القوة التي لم تجابه بأية مقاومة بصفة قادرة، قد استطاعت أن تعبر المناطق التي غمرتها مياه الفيضان بواسطة «المعابر» وأن تصل إلى ضواحي مدينة بغداد في اليوم التاسع والعشرين من أيار. على أن ضعف هذه القوات، والفيضانات التي قيدت

حركاتها، ومواصلاتها الطويلة المعرضة للهجوم، قد جعلت وضعها حذرًا، بل محفوفًا بالخطر في الواقع.

لم يكن الدفاع عن بغداد يسيرًا فحسب، بل إن ظهور حركة ذات تصميم يقوم بها جزء من القوات العراقية المتوفرة، لم تكن لتخفق في ردّ وتدمير الغازي الذي كانت قواته تعتمد على مجرد التصميم، والمناورة، والروحية العالية ليس إلّا. ولكن الواقع هو أن عمر الحرب القصير قد انتهى الآن، وأن وجود الحكومة العراقية ومقاومتها قد أصابها التفكك، والانهيار في وقت واحد.

أصبح الجمهور العراقي يدرك بأن تحدي الحكومة البريطانيا قد بدأ، وأن الحرب الحقيقية تسير الآن قدمًا، وأن القوات البريطانية قد ظهرت تمامًا في عشرات من الأماكن.

انقطعت المواصلات في كل مكان، وماتت التجارة، وقفزت الأسعار عاليًا، وأصبحت ثلاثة أرباع العاصمة معزولة. وفي ميناء البصرة كانت القوات البريطانية تنهال عليها، وتحولت المعارضة لنزولها إلى مجرد عدم مبالاة، وما لبث اللواء «كوينان» يصحبه اللواء «سلم» أن وصلا لتسلّم القيادة في اليوم السابع من شهر أيار. وقد ظهر بأن القوات العراقية في كركوك والموصل، كانت تدعم الحكومة العراقية بصفة عامة، إلّا أنها لم تقم بأية حركة، في حين كان قسم من القوات الموجودة في بغداد مؤيدًا بالأحرى للوصي المخلوع، بينما أصبح الآن القادة الأربعة لا يملكون من القوة ما يستطيعون به قيادة تلك القوات.

ازداد الفرار من الجيش فأصبح خطره أعلى على الأمن، ولم يكن معظم سكان المدن والقرويين في المحافظات يتلهفون الآن على شيء سوى رؤية السلام، وعودة الأمن، وإن لم تكن مساندتهم لحكومة الكيلاني في أول الأمر واسعة. كان الشباب الذين سلحوا بأوامر من رشيد عالي خلال شهر أيار في بغداد، يتباهون ببزاتهم العسكرية ويخطرون بها في الشوارع، ومع ذلك فإنهم لم يكونوا ليؤلفوا أداة حربية[662] ولم يقف أيّ من شيوخ العشائر وراء الحكومة. فالشيخ محمود الذي هرب من بغداد ووصل إلى السليمانية، قد أخذ يتحدث عن عزمه على تجنيد قوات لمساندة البريطانيين. ولذلك فلم يكن هنالك من وقت ولا حاجة إلى أن ينجز «غلوب» المهمة التي أوكلت إليه، بعد أن قاد رجاله إلى العراق، وهي مهمة إثارة العشائر ضد الحكومة المغتصبة[663].

في أوائل الأسبوع الأخير من شهر أيار أخذ الوزراء يغادرون بغداد، وقد سبقتهم عوائلهم في هذا الأمر، فقد هرب كل من ناجي شوكت وموسى الشابندر، وعلي محمود الشيخ وناجي السويدي إلى بلاد فارس أو إلى تركيا. وسارع المفتي أمين الحسيني بالهرب إلى طهران، وفي اليوم الثامن والعشرين من أيار ذاته هرب رشيد عالي من بغداد، وأسرع الألمان والإيطاليون، ومن بينهم الدكتور غروبا الذي عاد في الأخير إلى بغداد منتصرًا، في الهرب إلى سوريا وقد سبقتهم طائراتهم إلى هناك، وصحب الوصي شريف شرف الهاربين إلى بلاد فارس، في حين عيّن يونس السبعاوي وزير الاقتصاد نفسه حاكمًا عسكريًّا للعاصمة وراح يحثّ الجماهير التي لا تملك أية قوة على تنظيم مقاومة نهائية. غير أن سلطته، إن كانت لديه سلطة، لم تدم أكثر من يوم واحد[664]. فقد هرب هو الآخر ولحق به القادة الذين تخلوا عن مناصبهم وواجباتهم، وانتهت مغامرتهم، التي أسيء تقديرها وتحقيقها، إلى هزيمة شنعاء، وبقي أرشد

العمري أمين العاصمة ذو العزم وحده لكي يحافظ على ما يقدر أن يحافظ عليه من النظام، ويعمد بصفة مباشرة إلى حل كل العصابات المسلحة من حركة الشباب، ويؤلف، في اليوم الثلاثين من شهر أيار، «لجنة الأمن الداخلي»[665] التي حظيت بالتأييد القوي من لدن المتمسكين بالقانون، وفي مساء ذلك اليوم ذاته، وبإيحاء من الوزير المفوض الأمريكي «نابنشو» ظهر أرشد العمري في السفارة البريطانية، وعلى الفور وجه كورنواليس رسالة باللاسلكي إلى قائد القوات البريطانية العام في الحبانية يطلب إليه، إذا كان يستطيع، أن يتسلم علم الهدنة في تلك الليلة.

تمّ ترتيب شروط الهدنة، لا شروط الصلح لأن الحرب لم تعلن بصفة رسمية، من دون أدنى مشقة بين السفير البريطاني ولجنة الأمن الداخلي، وقد تضمنت تلك الشروط، وقف إطلاق النار، واستمرار استقلال البلاد، والحفاظ على جيشها كاملًا، وإطلاق سراح الأسرى، واعتقال القوات الهاربة من ألمان وإيطاليين، وإعادة فتح جميع طرق المواصلات في العراق وفقًا لمعاهدة 1930، وتلك شروط أبرزت الشهامة وحسن النية معًا.

دخلت مفرزة من القوات البريطانية بغداد في اليوم التالي، واستطاع المحتجزون والمقيمون البريطانيون في بغداد والموصل وكركوك أن يخرجوا من الأسر الذي استمر طيلة شهر كامل بكل مآسيه، يعتورهم السخط والقلق، لأنهم وجدوا أن الكثير من منازلهم قد غصبت، في الوقت الذي كانت فيه جماهير بغداد يسودها القلق والشدة. ولم تختفِ آثار التوقعات الكاذبة، ودعاية المحور التي تمّ رسمها منذ مدة طويلة، إلّا بشكل بطيء.

أمضى الوصي عبد الإله ثلاثة أسابيع في فلسطين والأردن، ثم عاد إلى العراق في اليوم الثاني والعشرين من شهر أيار[666] يصحبه وزراؤه المخلصون له، وممثل بريطاني هو العقيد جرالددي غوري[667]، ومن وثم وجه إذاعة أخرى إلى شعبه[668]. وتألف جوق الشرف الذي استقبله في الحبانية من القوات العراقية، والضباط العراقيين الذين استسلموا للبريطانيين في سن الذبان، في ذلك الوقت الذي كانوا فيه يقاتلون لحساب أعدائه الذين حلّوا محله عن طريق المخادعة، والذين ما لبثوا أن غيروا الآن مواقفهم مرة أخرى من دون أدنى جهد يذكر في ذلك.

دخل عبد الإله بغداد في اليوم الأول من شهر حزيران فرحب به السفير البريطاني وجمهور من المستقبلين، غير أن الإمكانيات المخلصة المتوفرة في تلك الساعة لإنشاء حكومة، كانت قد طغت عليها غمرة الهتافات والانتصار. ولقد عكرت ليلة الأول من حزيران، وجزء من اليوم الثاني منه، بانفجار أعمال خطيرة من إراقة الدماء، ونهب الأموال في بغداد، ووجهت أعمال الانتقام العنيفة إلى اليهود. ولقد نظم القسم الأكبر من ذلك الانفجار على أيدي الضباط الهاربين من الخدمة العسكرية، وكان هؤلاء يأملون على نطاق واسع، القيام بثورة مضادة، كما كان هذا العمل يمثل جزءًا من الانتقام الذي أقدمت عليه حركة الشباب التي ألقي القبض على بعض أفرادها، كما كان في الوقت ذاته جزءًا من الوحشية والفظاظة التي امتازت بها أخطر عناصر الغوغاء.

أصيبت لجنة الأمن الداخلي بالذهول والارتباك، ولم تكن الشرطة مما يمكن الاعتماد عليه، وعلى ذلك فلم يمكن إعادة الأمن إلّا عن طريق قوات الجيش التي جلبت من الخارج.

وفي ظهر اليوم الثاني من شهر حزيران تقبل جميل المدفعي بتردد ظاهر مهمة تأليف الوزارة، ووطّن نفسه على إعادة الهدوء الاعتيادي[669] كما تمّ تعيين محافظ يعتمد عليه للبصرة.

وهكذا فإن الحركة التي تغلبت على ذلك لا بُدّ وأن تظل تتحمل لأمد طويل، إمكانية الطعن في اسم رشيد عالي أو تمجيده، وإن كان دوره فيها في الواقع، غير منظور ومحددًا.

وحيث كان رشيد عالي نفسه يودّ أن يظل على علاقات حسنة طيبة مع بريطانيا، إلى أن تصبح هزيمتها مؤكدة على الأقل، فإنه لم يكن من المعادين للإنكليز بشدة مثلما كان عليه الآخرون. لقد أرغم في أول الأمر على عدم التوصل إلى اتفاق واضح، ومن ثم الإقدام على المجابهة التامة مع بريطانيا التي كانت هي المنتدبة قبلًا على العراق، تحت ضغط من أنصاره العسكريين، الذين كانوا على الرغم من كل السوابق التي حدثت، يأملون أن يحققوا سيطرتهم، وكذلك بضغط من نفاد الصبر لدى رفاقه الأقربين إليه. ولما كان رشيد عالي لم يتحرك بأيّ مبدأ من مبادئ الإخلاص للمعاهدة، وكان من الأساس عدوًّا لبريطانيا ومتهورًا، وذا ثقة ذاتية بطبيعته، فإنه مع كل ذلك لم يلزم نفسه بأيّ التزام نحو ألمانيا، مثلما فعل ذلك القادة، وناجي شوكت.

لقد كان يأمل في أن يحقق الحياد، وأن يحصل على ما يفيد بلاده من كلا الطرفين إن استطاع ذلك، ولم تكن تصرفات رشيد عالي في رئاسته الأخيرة تمثل الحكم التأديبي المستتب، ولا تمثل السياسة المقرر اتباعها.

ولذلك أخذ يتحول، أو أرغم على أن يتحول عن تلك السياسة خطوة فخطوة. وإلّا فمن ذا الذي كان يتقبل في الواقع، رئاسة الوزارة في اليوم الأول من شهر نيسان 1941، في أحوال جعلت من قادة الجيش في منتهى القوة؟ إن مثل هذا الشخص الذي يفعل ذلك إما أن يكون قد أراد أن يلعب دورًا غير الدور الذي لعبه الكيلاني، أو أن يمهد السبيل فورًا، أمام من يريد أن يلعب ذلك الدور. لقد كانت هناك سياسات أخرى، وأحكام تأديبية أخرى في العراق آنذاك، ولكن مع ذلك لم تكن هناك قوة أخرى سوى قوة الجيش.

فلو تمّ تحديد التوقيت مع الألمان، وكانت مساعدة هؤلاء قد روعي فيها التوقيت، فإن من النادر أن تفشل تلك الحركة مهما كانت الصورة التي أنجزت بها. ذلك لأن مئات قليلة من القوات الألمانية وبضع عشرات من الطائرات تستطيع أن تحتل العراق، وتستغل جيشه استغلالا حيويًّا، وتسيطر على بلاد فارس ونفطها، وتغلق البوابة الجنوبية في وجه روسيا، ومن ثم تهدد الدول القائمة على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق، ولكن هذه لم تكن هي الحصيلة التي نجمت فيما بعد عن ثلاثة عوامل هي: عدم التصميم الضعيف لتمركز الجيش العراقي في الحبانية وما بعدها، وإخفاق دول المحور في توفير المساعدة الموقوتة، والمقاومة البريطانية في جزيرة كريت، والخطط التي أعدّها هتلر لغزو روسيا، وسرعة نجاح حركة المناورة التي قامت بها القوات البريطانية الخفيفة.

لقد كان التدخل البريطاني الذي ما يزال غير المسالمين من العراقيين، يستنكرونه، ويعتبرونه تدخلًا لا مبرر له، هو الذي أنقذ العراق في الواقع من الدكتاتورية العسكرية أولًا، ومن الاحتلال الألماني المحقق ثانيًا، ومن الانضمام إلى الجانب الخاسر في الحرب العالمية الثانية أخيرًا.

الفصل التاسع

الحرب العالمية الثانية

1/ حملة القوات البريطانية في العراق وبلاد فارس
2/ منتصف سنوات الحرب
3/ وزارة حمدي الباجه جي
4/ اقتصاديات زمن الحرب
5/ الأكراد والهدوء الذي تنشده الحكومة
6/ الجامعة العربية

(1)
حملة القوات البريطانية في العراق وبلاد فارس[670]

كانت الأوامر الصادرة بشأن العمليات العسكرية، التي قام الفريق «كوينان» بإنزال قواته في البصرة وفقًا لها، تطالبه بأن يقوم بتطوير ذلك الميناء، وتحويله إلى قاعدة عسكرية كبيرة، وأن يضمن خطوط المواصلات عبر العراق، ويحمي التموينات النفطية. وكان الأول بين هذه الواجبات قد أدّى إلى إشغال قواته خلال بضعة أسابيع، في عزلة عن المعركة التي كانت قائمة آنذاك في البلاد، ما عدا حصول بعض عمليات النقل الجوّي أثناء الليل بين البصرة والحبانية، فلقد طغت الفيضانات على مناطق واسعة، وتمّ قطع جميع الطرق من قبل الجيش العراقي، فأصبحت الحاجة ملحّة إلى تنظيم التسهيلات في البصرة وفي جوار قاعدة الشعيبة، لتسهيل وصول القوات والتموينات.

التقى قائد الأركان في كل من الهند والشرق الأواسط، وهما الفريق السير أوكلود أوكنلك، والفريق السير ويفل في البصرة، في اليوم الثالث والعشرين من شهر أيار لوضع الخطط. وفي اليوم السابع والعشرين منه، غادر أحد الأرتال قاعدة الشعيبة متجهًا نحو الشمال، وبعد أن جابه مقاومة ضئيلة في «أور» وأصلح سكة الحديد، أثناء مسيرته، وصل إلى خارج بغداد في اليوم الثاني عشر من شهر حزيران، وفي آخر يوم من هذا الشهر، نزلت قوة ثانية في ضاحية العشار، جاءت في أسطول محسن من وسائط النقل النهرية، ومن ثم وصلت إلى بغداد بعد أسبوع من ذلك. وفي اليوم الثاني عشر من حزيران، استطاع الفريق كوينان، بمواصلاته التي أعيد افتتاحها، أن يسيطر على كل القوات البريطانية الموجودة في العراق، ولم تلبث القيادة التي كانت تدير هذه العمليات قبلًا من القاهرة، أن انحصرت تحت إمرة رئيس أركان الهند.

كانت المهمة العاجلة المسلحة خلال صيف سنة 1941، تنطوي على وضع حاميات صغيرة في كل من كركوك، والموصل، والفلوجة، وحديثة، والرطبة وفي أيّ مكان آخر، وصيانة تلك الحاميات، وإعدادها لمساعدة قوات الشرطة العراقية في صيانة الأمن، وفي زيادة طاقة الميناء الذي سبق له أن ازدحم، وتطوير القواعد القائمة في البصرة وفي الشعيبة والكوت والمسيب، لاستخدامها من قبل القوات الكبيرة القادمة.

أقيمت مطارات جديدة في شمالي العراق، واتخذت خطوات لتحسين وسائل المواصلات بسكك الحديد، والنهر، والطرق البرية ووسائط البرق. وفي خلال شهري حزيران وتموز أرسلت قوات صغيرة للمشاركة في الحملة التي قادها الفريق متلند ولسون في سوريا ضد حكومة فيشي[671] وبازدياد القوات التي توفرت آنذاك في شهر آب، أصبح في مستطاع الفريق كوينان، أن يباشر من البصرة ومن خانقين غزو معظم بلاد فارس دون إراقة الدماء[672]. وقد انتهت هذه الحملة بتغيير شكل الحكومة، والسياسة القائمة في تلك البلاد، وتحويلها من حكومة خطرة تعطف على دول المحور، إلى دولة صديقة تتعاون مع الحلفاء.

اتسم شتاء سنة 1941 - 1942 بشدة استثنائية. وبعد أن عقد مؤتمر تمهيدي في بغداد في شهر

أيلول 1941 ضم السفراء البريطانيين ورئيس أركان قوات الشرق الأوسط، تقرر أن تكرس الشهور المقبلة لمواصلة تطوير العراق، وتحويله إلى قاعدة للمواصلات وللدفاع. وقد تمّ إنجاز هذا الهدف بتوسيع القواعد القائمة داخل البلاد، وميناء البصرة الذي أنشئت فيه أرصفة جديدة، وإقامة الرافعات، وتوفير الطرق والأبنية، وفرض الرقابة، وتوسيع خدمات النقل النهري داخل القطر (طبق أسس راحت تذكرنا بأيام الحرب العالمية الأولى) واستيراد العشرات من السفن الصغيرة والعديد من الطراريد من الهند وأمريكا[673] ووضع اليد على القسم الأكبر من الموارد المتوفرة في العراق، وإقامة الشبكات الكاملة للبرق واللاسلكي، وتحسين خطوط سكك الحديد ومضاعفة أعدادها، وبناء خط حديدي جديد من الكوت إلى بعقوبة[674].

كان التهديد الألماني الذي صممت كل هذه الاستعدادات ضده، يحتمل أن يأتي عن طريق الأناضول، وعن طريق القفقاس وأذربيجان، بعد أن غزا هتلر بلاد روسيا في الثاني والعشرين من شهر حزيران سنة 1941. وعلى هذا الأساس كان ينبغي تعزيز كل المناطق الشمالية من العراق، ولذلك أقام الفريق «كوينان» مدافع لهذا الغرض، واحتل المثلث الذي يضم الحدود التركية وديالى ونهر دجلة.

اشتملت هذه الأعمال على جهود كبيرة ومشقة ليست بالقليلة، وتطلبت استخدام قوات من العمال المحليين، وتوفير المعسكرات، ووسائط النقل، والتجهيزات، والإعاشة، والترتيبات الضرورية لصيانتها. ولقد ابتلعت هذه الأعمال الفرقتين الهنديتين الضعيفتين، الثامنة والعاشرة، وذلك بعد أن غادرت الفرقة السادسة إلى بلاد فارس، والتي كانت بوحداتها المتنوعة هي التي تؤلف الحامية العراقية في ذلك الوقت.

كان القرار الذي تمّ اتخاذه لمساعدة الجيوش الروسية، بتموينات يجري نقلها من الخليج العربي، عبر بلاد فارس، يتطلب إجراء تنظيم ثابت لتدبير هذه العملية وتقديمها، والتي كانت تعتمد على البصرة. ولقد لعبت الشركات التجارية في بريطانيا، وشركة النفط الإنكليزية الفارسية، والشركات البريطانية الأخرى العاملة في البصرة، دورًا طليعيًا لا يمكن تقدير قيمته في هذا المضمار، فأدّت هذه العملية إلى توسيع سكك الحديد، وأنظمة الطرق في بلاد فارس. وفي جوار البصرة، وبالقرب من حدود العراق مع فارس تمّ إنشاء جسر «هول» الذي يبلغ طوله ألفًا ومئة وخمسين قدمًا، عبر شط العرب وهو أول جسر في التأريخ ينصب فوق هذا النهر.

كذلك أصبحت نهاية سكة الحديد في خانقين قاعدة مهمة للنقل قدمًا.

على هذه الشاكلة انقضى شتاء سنة 1941 - 1942. فالقوات البريطانية الموجودة في العراق وفي فارس، والتي تغلب نسبة الهنود في تكوينها، قد أعيد تجميعها في الأيام الأول من شهر كانون الثاني سنة 1942، وعرفت باسم «الجيش العاشر»، وانتقلت قيادتها مرة أخرى إلى قيادة الشرق الأوسط. وفي فصل الربيع بقيت مهمات فصل الشتاء متواصلة في توسيع نطاق النقل بصفة ثابتة على الطرق البرية والأنهار وفي الطريق الصحراوي الذي يمتد إلى فلسطين، وفي القاعدة والمناطق المتقدمة الأخرى.

وإذ أدّى غزو قوات المحور لمصر في ربيع سنة 1942، إلى نقل بعض القوات المحاربة من الجيش العاشر إلى سوريا ولبنان وفلسطين، فإن عمق تغلغل للقوات النازية في جنوبي روسيا خلال الصيف، والتهديد بالوصول إلى فارس والعراق عن طريق القفقاس، قد بدا وكأنه يزيد من الخطر الذي أصبح يهدد هذين البلدين. ولذلك أدّت هذه الحالة الخطرة جدًّا في أوائل شهر آب 1942، إلى اتخاذ قرار بتعزيز «الجيش العاشر». فلقد تقرر أن يصبح هذا الجيش تشكيلة قتالية فعالة، بدلًا من أن يظل تشكيلة مخصصة للمهام الدفاعية، والوظائف المتقدمة، وأن يصبح فيما بعد هو قوة العراق وفارس والتي اصطلح فيما بعد على تسميتها باسم قوات حملة فارس والعراق PAIFORCE، وأن تكون من مسؤولية رئيس الأركان الخاص بها، وأن تخضع مباشرة إلى وزارة الحربية البريطانية.

تمّ اختيار الفريق السير متلند ولسون لقيادة هذه القوات. وقد وصل إلى بغداد خلال شهر آب. أما القوات الجديدة التي تقرر نقلها إلى العراق وفارس فقد شرعت بالنزول في البصرة خلال شهر أيلول ِ وما بعده، وكانت هذه القوات مؤلفة من الفرقتين البريطانيتين الخامسة، والسادسة والخمسين، ومن ثم أعقبتها على الفور قوات أخرى مؤلفة من اللواء البريطاني المدرع السابع الذي جيء به من الهند، والفرقة الهندية الخامسة، والفرقة الكاراباتية الثالثة، إحدى الفرق البولندية من الشرق الأوسط[675].

ولقد تحركت هذه القوات جهد المستطاع إلى الأجزاء الشمالية من العراق، والأنحاء الشمالية من بلاد فارس، وإن كان تراجعها إلى المناطق التي تقع فيها نهايات خطوط السكك الحديدية، من الأمور المحتمة لأسباب تموينية أثناء الشتاء.

كان البولنديون الذين أخذوا يصلون بأعداد متزايدة من فارس إلى خانقين بصفة لاجئين، قد وضعوا بسرعة تحت التدريب العسكري، ومن ثم تمّت إضافتهم إلى التشكيلات البولندية التي استحدثت في الشرق الأوسط تحت إمرة الفريق «أندرز».

تمّ تنظيم فيلقين هنديين هما الفيلق الثالث والفيلق الحادي والعشرون من القوات المتوفرة في حملة العراق وفارس، وقد تألف هذان الفيلقان بكاملهما في نهاية سنة 1942 من فرقتين بريطانيتين، وثلاث فرق هندية، ولواء مدرع هندي، وفرقة بولونية، مع توقع انضمام قوات أخرى كان يجري تشكيلها. وفي الوقت ذاته تمّ إعداد الجيش العراقي هو الآخر، إذا ما تحقق التهديد القادم من الشمال، لكي يأخذ مكانه مع هذه القوات في الدفاع عن الممرات الرئيسة من منطقة «أورميا».

على أن الدفاع الروسي الناجح عن ستالينغراد، قد وفر الوقت اللازم لإكمال الاستعدادات الجارية في العراق وفارس، وفي الأشهر الأولى من سنة 1943، أدّى انثلام الخطر الألماني إلى تخليص حملة العراق وفارس قبل كل شيء من القيام بدور المقاتل.

أصبح مستطاعًا قبل منتصف تلك السنة، نقل عدد من التشكيلات والوحدات إلى شمالي أفريقيا، لكي تشارك هناك في تعقب العدو المهزوم. وفي شباط سنة 1943 تمّ نقل الفريق متلند ولسون إلى منصب رئيس أركان قوات الشرق الأوسط، والذي تجمعت تحت إمرته مراكز قوات حملة العراق فارس، لما تبقى من أيام حياتها هناك، وخلفه في بغداد الفريق السير بونال، الذي أعقبه في منصبه ذاك بعد سنة، الفريق السير أرثر سمث. وكان كل من هؤلاء القادة لحسن الحظ، يمتلك صفات

الاستيعاب والعطف اللذين يتطلبهما وجود قواتهم في قلب بلد حليف.

كانت المهمات التي ألقيت على عاتق حملة العراق فارس، في طورها الأخير، هي صيانة المواصلات، والاستقرار في المنطقة، وتدريب القوات، ولا سيما البولونية منها، لاستخدامها في ميادين قتال أخرى. وكان واجبها الآخر في بلاد فارس هو زيادة إيصال التموينات إلى روسيا بالطرق التي تمرّ عبر بلاد فارس، وكان الجيش الأمريكي منذ أوائل سنة 1943 يلعب الدور الكبير في هذه المهمة، وقد أخذ، بتنميته لموارده الواسعة، على عاتقه النهوض بمهمات تحسين سكك الحديد، وشبكة الطرق القائمة في بلاد فارس، ونقل ملايين الأطنان من مواد التموين ووسائل النقل والتجهيزات إلى مستودعات الروس الساخطين، غير الشاكرين.

لا بدّ أن يكون تاريخ الاحتلال السلمي للعراق مرة ثانية، كما تسميه إحدى مدارس الفكر العراقي، قد أثّر في الخلفية السياسية لهذه البلاد خلال هذه السنوات، وذلك بما وفره من وسائل لإحباط أية محاولة أخرى تهدف إلى إخضاع العراق إلى دول المحور، فمع أن القوات البريطانية بإنفاقها المحلي الواسع على السلع والخدمات، واستخدامها العمال، ومبادراتها في ميدان الخدمات التي كانت تقدمها قلة من الصناع الماهرين، وشحنها الحبوب والحيوانات إلى جبهات أخرى من ميادين الحرب، أن هذه القوات البريطانية قد ساهمت حتمًا في حدوث التضخم النقدي، وفي الشرور الاقتصادية الأخرى التي أوجدتها فترة الحرب في العراق، إلّا أنها قد أوجدت، في الوقت ذاته، رخاءً ملموسًا كانت معظم طبقات السكان تستمتع به[676](!!) وبإيحاء من السفير البريطاني، تمّ إظهار كل الاهتمام والاعتبار والتقدير للسلطات العراقية، لأولئك الذين قبلوا بوجود القوات البريطانية، بصفة مؤقتة، في بلادهم. والواقع أن المدى الطفيف الذي ناءت به الإدارة الاعتيادية في العراق، أو الذي دعت الحاجة إلى أن يحسب حسابه نتيجة وجود القوات البريطانية، نقول كان ذلك المدى مثارًا للدهشة. فلقد كانت العلاقات بين بريطانيا والوصي فاخرة، حيث تقبل في سنة 1943 مسرورًا، الإنعام عليه برتبة عميد جوّ فخرية في القوة الجوية، كما تمّ الإنعام على اثني عشر من كبار الموظفين في الحكومة العراقية، بدرجات فخرية مختلفة من وسام الإمبراطورية البريطانية، نظرًا للخدمات القيمة التي أدّوها زمن الحرب.

كان مركز البريطانيين في العراق، خلال هذه السنوات، وبفعل الظروف، يختلف عما كان عليه خلال الفترة من سنة 1932 إلى سنة 1942، كما أنه كان يختلف من الأساس عما كان عليه أيام الانتداب. كان وضع البريطانيين هذا مهيمنًا بكل جلاء، وكانت هيمنته تلك مرغوبًا فيها من قبل بريطانيا، غير أن هذه الهيمنة لم تكن، في الواقع، تهتمّ بتقوية يد الحكومة العراقية أكثر من اهتمامها بفشلها عن العمل. فلقد بقي السير كنهان كورنواليس في السفارة البريطانية حتى سنة 1945، وذلك لكي يربط بين العالم العسكري البريطاني، والعالم المدني العراقي، ويقدم النصيحة العملية والنافعة للحكومة العراقية. ولقد كانت تساعده في الحفاظ على اتصاله بكل أجزاء البلاد، فئة صغيرة من المستشارين المقيمين بصفة مراقبين ليس إلّا، في شمال العراق، وفي وسطه وجنوبه.

وفي الوقت الذي بقي فيه عنصر العداء الشديد للإنكليز، قائمًا بين ضباط الجيش الذين خابت آمالهم، والمعتقلين السابقين، وطبقة المثقفين الساخطين، فإن اللّهجة العامة للجمهور، وعلى

الأخص في الأوساط الفردية والعشائرية وغير السياسية، ظلّت مسالمة أو ودّية إزاء الاحتلال البريطاني[677]. فلقد انضم كثير من العراقيين إلى منظمة «إخوان الحرية»[678] وهي حركة ادعت أنها كانت تضم ست مئة لجنة أوقفت نفسها لتحقيق العطف والدعم الدائم للقيم الديمقراطية.

كذلك استطاع الكثيرون الذين كانوا يتلقون المعلومات والدعاية البريطانية المباشرة، أن يحققوا المساعدة التي كان الجيش البريطاني يستطيع أن يقدمها باستمرار للحاجات وللمصالح المدنية، بما في ذلك تأسيس الجمعية العراقية الإنكليزية في لندن التي أُسست في ربيع سنة 1945.

أخذ تقليص قوات حملة العراق فارس يتقدم بصفة جيدة في ذلك الوقت. فقد قلصت هذه القوات من مدى أعمالها الإنشائية (مما نجم عنه حدوث بطالة) كما أنها قلعت كل سكك الحديد الطارئة، وتخلت عن النقل النهري، وضيقت من منشآت معسكراتها الواسعة في كل من الشعيبة والمسيب. وقد اختفت تلك القوات بصفة نهائية من العراق في سنة 1947، بعد أن تركت وراءها كميات واسعة من المواد المخزنية[679] وتراثا ملموسا من التحسن الدائم في أشكال الأبنية، والتجهيزات في ميناء البصرة، وفي سكك الحديد، والطرق الممتدة في البلاد.

(2)
منتصف سنوات الحرب

كانت الأزمة التي مرّ العراق بها في شهر أيار 1941، قد بررت -بعد أن أعيد الوضع مرة أخرى -قيام حكومات اتسمت بالشدة والصلابة. ذلك لأن النفور المنذر بالشؤم لدى الجيش العراقي، وضعف الإدارة، والدمدمة المنتشرة بين منظمات الشباب التي جرى حلّها، والتهديدات التي كانت تصدر عن أنصار رشيد عالي الكيلاني الهارب، والذين كانوا يقولون بأن نضالهم غدا الآن هو البداية، كل هذه المظاهر قد زادت في تفكك الحياة القومية وشذوذها في العراق، فكانت تستدعي -بعد أن أخذت ظروف الحرب تفرض نفسها -وجود يد قوية وحاذقة. ولكن مثل هذه اليد القوية لم تكن متوقعة، ذلك لأن جميل المدفعي الذي دفعه واجبه الوطني وحده، إلى الإذعان مرة أخرى، لأن يتقبل الحكم، قد أخذ يعالج الوضع على أساس أنه وضع جاء في أعقاب حصول حادث سياسي آخر، ولذلك فإنه قد اختار بيسر الدور ذاته الذي وقع في يده، بعد مقتل بكر صدقي، أيّ دور «إسدال الستار» على سوء التصرفات السابقة. ولهذا كانت الهوة واضحة بين الإجراءات التي مارسها، والإجراءات التي يشير إليها وضع العراق الراهن، والضرورات التي تدعو الحاجة إليها، أجل كانت هذه الهوة جلية إلى درجة غدت معها سياسة القمع المبكرة التي طبقها، أمرًا محتمًا.

كانت الوزارة التي ألّفها المدفعي، من الوزارات التي تضم الساسة المجربين، ولكن من دون إدخال دم جديد فيها. فنوري السعيد الذي كان وجوده في العاصمة يثير الارتباك للمدفعي، كان قد غادر العراق إلى القاهرة في منصب وزير مفوض للعراق فيها[680]، ولهذا أعطي منصب وزير الخارجية إلى علي جودت، ووزارة الداخلية إلى الرجل الشديد المجرب مصطفى العمري، ووزارة الأشغال إلى جلال بابان، ووزارة المالية، ومعها وزارة العدل بصفة مؤقتة إلى إبراهيم كمال ذلك الرجل الذي كان الكثيرون يرون فيه رئيس الوزراء المقبل[681]، وأعطيت وزارة الاقتصاد إلى نصرت الفارسي، في حين تولى رضا الشبيبي وزارة التربية، وجعفر حمندي وزارة الشؤون الاجتماعية.

قابلت هذه الوزارة بصفة ودّية المقترحات التي تقدمت بها بريطانيا بشأن إقامة القوات البريطانية في النقاط الستراتيجية، وفرض الرقابة المشتركة على الميناء، فضلًا عن الرقابة التي تطلبتها ظروف الحرب. تمّ إغلاق المفوضية الإيطالية في بغداد، وإبعاد قلة من المدرسين المحرضين من السوريين والفلسطينيين[682] وتفكيك أداة الدعاية المعادية بشكل فعال. وقد تمّت إعادة الإدارة في كل مكان، وشجعت السلطات المحلية على المبادرة بالأعمال التقدمية.

كانت العشائر هادئة، ولم يكن الأكراد نشطين في تلك المدة. ولم تتخذ أية تعقيبات ضد اليزيدين الذين أطلقوا النيران على القائمقامين الأكراد. ولكن وزارة المدفعي أخفقت في إعداد سياسة ثابتة للحرب، وعلى الأخص في الموقف المترجرج الذي وقفته إزاء مثيري الاضطرابات المعروفين، والذين كان التساهل إزاءهم، بالنسبة إلى أخطار الحرب، يعتبر حافة محفوفة بالخطر. كانت سياسة الوزارة

تنطوي على التهدئة. ولكن حدثت بعض الاعتقالات القليلة. ومع أن هذه القلة من المعتقلين قد ضمت عبد الواحد سكر وآخرين معه من شيوخ رؤساء عشائر الفرات العنيدين الذين لا يمكن إصلاحهم. فلم يلقَ محافظو المحافظات، نتيجة الرأفة التي أسيء توجيهها، من الوزراء، أيّ تشجيع للمبادرة بالأعمال الثابتة، ولذلك فلم يتمّ سوى الشيء الضئيل من أعمال التطهير الإدارية ذاتها. كذلك سمح باتخاذ الاستعدادات لإقامة معسكر اعتقال في «الفاو».

بدت استقالة إبراهيم كمال من منصبه في منتصف شهر أيلول وكأنها سوف تعقبها وزارة يؤلفها هذا الرجل القدير النافد الصبر. غير أنه لم يكن يملك الدعم الكافي له. ولذلك فضل عبد الإله، بعد أن أصبح تبديل الوزارة أمرًا ضروريًّا، أن يطلب إلى نوري السعيد العودة من القاهرة، وذلك لأن قابلياته هي التي كانت تتطلبها الظروف القائمة آنذاك. استقال جميل المدفعي في اليوم السابع من شهر تشرين الأول، وبعد يومين من ذلك أعلنت إرادة ملكية بأن نوري السعيد قد ألّف وزارته السادسة. جاء نوري السعيد بصالح جبر ذلك الرجل القوي المؤهل لوزارة الداخلية، وعلي ممتاز لوزارة المالية، وصادق البصام للعدل، وتحسين علي للتربية ومحمد أمين زكي للأشغال والمواصلات، وعبد المهدي للاقتصاد، وجمال بابان للشؤون الاجتماعية.

كان العبء الرئيس للإدارة يقع على عاتق الوزيرين الأولين من أعضاء هذه الوزارة[683] ولقد حدثت تغييرات في الوزارة خلال شهر شباط سنة 1942 عندما تولى الدكتور عبد الله الدملوجي وزارة الخارجية (لمدة أربعة أشهر فحسب)، وحل داود الحيدري في نيسان محل صادق البصام في وزارة العدل، وتولى عبد المهدي وزارة الأشغال مكان محمد أمين زكي، وظل رئيس الوزراء يحتفظ بمنصب وزير الدفاع، وراح يضغط على السفير البريطاني في تحقيق رغبته، وهي أن يلعب الجيش العراقي دورًا محددًا في هزيمة هتلر. ولكن العرض الذي تقدم به نوري السعيد لإرسال لواءين عراقيين إلى ميادين الحرب في شمالي أفريقيا، لم يتمّ قبوله من لدن الإنكليز ومع كل ذلك، وبتأكيد من لدن الوصي، أظهر نوري السعيد حماسة طاغية في اعتقال من سماهم بغير المخلصين، ولو أن الذين كانوا يعطفون على النازيين، والذين استطاعوا أن يحموا أنفسهم جيدًا من الاعتقال، ظلوا آمنين من دون أن يمسسهم شيء، بل أكثر من هذا أعطيت لهم مناصب عالية!

تناقصت الحماسة لهذه الإجراءات، لفترة ما، في أواسط سنة 1942، نتيجة النجاحات التي حققها القائد الألماني رومل في الصحراء الغربية[684] وسرعان ما بدأ العمل في إنشاء معسكر اعتقال في «الفاو» وأعقبه في وقت متأخر إنشاء معسكر ثانٍ في الصحراء في موقع «السلان»، وثالث على ضفة النهر في العمارة، والذي نقل إليه كل المعتقلين بصفة مطلقة، بحيث ارتفع عدد هؤلاء المعتقلين، إلى أعظم رقم هو ثلاث مئة وخمسون معتقلًا. ولقد ألقى البريطانيون القبض في بلاد فارس على عدد من العراقيين الهاربين إلى هناك فاعتقلوهم لبعض الوقت في «الأحواز»، ومن ثم جيء بهم لمحاكمتهم في بغداد، أو للاعتقال في روديسيا[685].

تعرضت وزارة التربية لعملية ترقيع كاملة دعت الضرورة إلى إجرائها. كما تمّ فصل عدد يؤلف بضع عشرات من الضباط غير الأكفاء من الجيش، ولكن أعداء نوري السعيد قالوا بأن أولئك الضباط

الذين فصلوا لم يكونوا أصدقاء لنوري السعيد، وتمّ في الوقت ذاته تطبيق قانون التجنيد الإجباري بتساهل حكيم على المناطق العشائرية.

قطعت العلاقات مع اليابان وحكومة فيشي، بعد أن تولى نوري السعيد رئاسة الوزارة. وتمّ إرسال وزير مفوض لأول مرة، هو علي جودت إلى واشنطن في شهر آذار سنة 1942 بعد وفاة الوزير الأمريكي المفوض في بغداد «بول نابنشو»، حيث شرع بالاستفادة من التموينات الأمريكية، حسب قانون الإعارة والتأجير الأمريكي، وذلك ابتداءً من شهر أيار تلك السنة. واستطاع رئيس الوزراء أن يحصل على قرار من مجلس النواب لصالح الانضمام إلى بيان الأمم المتحدة الذي أعلن في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة 1942، والذي عرف عنه في حينه بأنه يعادل إعلان الحرب على دول المحور، وذلك هو الشرط الذي تمّ اشتراطه للانضمام إلى ذلك البيان.

وعقد العراق معاهدة مع الصين، التي كان وزيرها المفوض يقيم في طهران[686].

استمرت صحافة المحور، ووسائل دعايتها، تصور أوضاع العراق، بأنها الأوضاع التي تفرضها السيطرة البريطانية الوحشية، والعمل الاستعبادي، والمؤامرات اليومية، وحركات التخريب، وغليان العشائر، وغير ذلك من الدعايات المضحكة التي كان يدعمها وجود رشيد عالي الكيلاني في أوروبا (الذي نقض وعد الشرف الذي تعهد به حين غادر تركيا) وكل من ناجي شوكت، وفوزي القاوقجي وأمين الحسيني وغيرهم. ذلك أن هؤلاء الفارين قد استقبلوا من قبل موسوليني، وروبنتروب، وهتلر نفسه، فكانوا يذيعون تصوراتهم للوضع القائم في العراق حسب الطلب. وفي الوقت ذاته لم يكن لزملاء هؤلاء الهاربين في العراق سوى الشيء الضئيل من مجالات العمل. ذلك أن وزارة نوري السعيد كانت قد أنشأت محكمة خاصة في أواخر سنة 1941، وفي شهر آذار 1942 صدر الحكم بالإعدام على رشيد عالي واثنين من وزرائه هما يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي، وكذلك على ثلاثة من أعضاء المربع الذهبي هم فهمي سعيد، ومحمود سلمان، وصلاح الدين الصباغ، كما صدرت أحكام بالحبس الطويل على كل من ناجي شوكت، وأمين زكي سليمان رئيس أركان الجيش، وبمدة أقصر على وزير التربية الدكتور محمد حسن سلمان، ومدير الدعاية صديق شنشل. كذلك أجّلت محاكمة متهمين آخرين مماثلين لهؤلاء إلى أن تمّ تقديمهم للمحاكمة، وكان من بين هؤلاء ناجي السويدي (الذي توفي في روسيا) وثلاثة وزراء آخرين هم كل من علي محمود، وموسى الشابندر، ورؤوف البحراني وكامل شبيب العضو الرابع في المربع الذهبي، وعبد القادر الكيلاني ابن عم رشيد عالي[687].

وأدّى تسليم البريطانيين لعدد من المتهمين الذين قبض عليهم في بلاد فارس، إلى العدالة العراقية، إلى إعادة محاكمة أولئك الذين صدر الحكم بحقهم غيابًا.

فلقد صودق الآن حكم الإعدام على يونس السبعاوي، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان ونفذ فيهم، في حين صدر الحكم بالحبس لمدة سبع سنوات وخمس سنوات بالتتابع على كل من علي محمود الشيخ علي والفريق أمين زكي سليمان، وبرئت ساحة صديق شنشل في الوقت الذي ثبتت فيه الأحكام الأخرى، وقد جرت محاولات أخرى من طراز مألوف أثناء المحاكمة للتأثير في مجرى العدالة.

كانت التشديدات الشخصية التي نجمت عن هذه الإجراءات، وبصفة عامة بالنسبة إلى سياسة نوري السعيد في دعمه الخالص الصحيح لبريطانيا حتى في أحلك الأيام التي مرّت بها، قد أثارت القلق الذي أصاب الوزارات، والذي تعاظم نتيجة الخلافات حول الإجراءات الاقتصادية التي تتطلبها الحالة الاقتصادية الخطيرة الآن، وقد برزت تلك الخلافات بالمحاولة التي أبداها كل من علي ممتاز وعبد الله الدملوجي للاستقالة من منصبيهما أثناء الصيف، مما كان له تأثيره في الخلل الجزئي الذي أصاب الإدارة.

غير أن الوزارة ما لبثت أن استقالت في اليوم الثامن من شهر تشرين الأول سنة 1942 بعد أن امتد عمرها سنة كاملة، لتعقبها وزارة أخرى ألّفها نوري السعيد نفسه ولم يطل عمرها أكثر من سبعة شهور. وفي هذه الوزارة احتفظ صالح جبر بوزارة المالية، وعبد المهدي بوزارة الأشغال والمواصلات، في حين أودع نوري السعيد وزارة الداخلية إلى حميه تحسين العسكري (أخي جعفر العسكري)، ووزارة الخارجية إلى الدكتور عبد الإله حافظ خريج كلية الاقتصاد وطب الأسنان، ووزارة العدل إلى داود الحيدري، والتربية إلى تحسين علي، والاقتصاد إلى رجل الأعمال النجفي محسن شلاش، والشؤون الاجتماعية إلى محافظ وحاكم سابق، أحمد مختار بابان الكردي بالاسم ليس إلّا. ولقد عدلت هذه التشكيلة فيما بعد حين تخلى كل من عبد المهدي ومحسن شلاش عن منصبهما، فأعطي إلى سلمان البراك من الحلة الذي تولى وزارة الاقتصاد والمحافظ السابق الشاب عبد الرزاق الأزري، الذي أخذ منصب وزير الشؤون الاجتماعية.

أعقب تأليف هذه الوزارة، زيارة قام بها عبد الإله إلى مصر حيث استقبل استقبالًا ملكيًا من لدن الملك فاروق، وهناك أعاد زيارته لكلية فكتوريا[688] ومن ثم سافر إلى الميدان العسكري في العلمين لتفتيشه[689]. أمّا ابن أخته الملك فيصل الثاني الذي غدا الآن فتى ذكيًا تعقد عليه الآمال، فقد وجه إذاعته باللغتين العربية والإنكليزية بمناسبة بلوغه السنة الثامنة من عمره، وذلك في اليوم الثاني من شهر أيار سنة 1943.

كان من بين أولى الأعمال التي نهضت الوزارة بها، إعلان الحرب على كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان، على أساس الادعاء بالتدخل المتعمد لهذه الدول، في شؤون العراق، وقد أصدرت الوزارة كتابًا أخضر عن سياستها في هذا المضمار. أخذ الوزير التركي المفوض في بغداد يقوم برعاية المصالح الفرنسية واليابانية في العراق، في حين كان القنصل السويسري يقوم برعاية المصالح الألمانية. وتبودلت البرقيات الودّية، بهذا الشأن، بين نوري السعيد وتشرتشل رئيس الوزارة البريطانية. ولكن لم يكن من المتوقع حصول نتائج عملية من وراء هذه الحركة، والتي قد تستعمل لكي تضمن للعراق مكانة أفضل في مؤتمر الصلح، وتساعد في الوقت ذاته على أن يفرض العراق زعامته على العالم العربي[690].

أمّا الرأي العام الذي لم يظهر لا تحمسًا ولا استنكارًا لإعلان الحرب، والذي لم يكن يتحسس إلّا بالقليل من الإحساس الناجم عن ذلك الالتزام، فإنه لم يكن يرغب في مساندة رئيس الوزراء إلى حدّ ما، في سعيه إلى إرسال القوات العراقية خارج البلاد، كما أن الجيش ذاته قد أصبح الآن قادرًا على النهوض بعمليات حربية خارجية. على أن هذه الحالة ما لبثت أن تحسنت تدريجًا، بفعل الانتصارات

التي حققها الحلفاء في شمالي أفريقيا، ولذلك تمّ تنظيم زيارات لبعض الضباط العراقيين إلى مواقع المعارك في ليبيا وفي الوقت ذاته عملت البعثة العسكرية البريطانية تحت إمرة الفريق «بروميليو» الذي خلف الفريق «ووترهاوس» كل ما في وسعها لإعادة الروح المعنوية للجيش العراقي، وتعزيز روحية رفقة السلاح.

وفي الوقت ذاته فإن مساهمة العراق، حتى عند عدم مشاركته في القتال، في المجهود الحربي الحليف، لا يمكن نكرانها أبدًا. ذلك لأن العراق قدم إلى البريطانيين مواقع المعسكرات والأراضي اللازمة لها من دون بدل إيجار، كما قدم المباني حسب الطلب من دون أدنى اعتراض، ووضعت السيطرة الاقتصادية طبقا لنصائح البريطانيين، وتمّت المشاركة في إدارة وسائل النقل النهري، وإدارة الميناء، أو تمّ التخلي عن هذه الوسائل للبريطانيين. كذلك تمّ تقبل استعمال سكك الحديد العراقية لأوسع استعمال عسكري، وأعطيت الأفضلية لمتطلبات رجال الجيش، ووضعت أجهزة البرق والهاتف تحت التصرف العسكري، وتمّ توفير الكميات اللازمة من الحبوب للقوات البريطانية[691].

حالت مشاقّ تدبير الاقتصاد، وعدم توازنه، والتي أصابت العراق في هذه الفترة، دون تنفيذ المشاريع الكبرى التي كانت النية معقودة على تنفيذها. ومع كل ذلك كان التقدم المدني يسير قدمًا ليس في العاصمة بغداد فحسب، بل وفي الضواحي التي خططت، وشرع ببناء أجزاء منها، والإقدام على البدء ببناء منازل لأفراد الطبقة العاملة[692] لكي تحل محل الأكواخ غير الصحية المبنية من الطين وصفائح النفط الفارغة. والواقع أن سني الحرب قد شهدت تغييرات في مظاهر المدن.

فقد تضاعف عدد المؤسسات البلدية ذاتها وإن كانت موارد معظم المؤسسات والشركات ضئيلة، ولو أن إيراداتها بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال هذه السنوات الخمس. وبإيماءة من أمين عاصمة لندن (اللورد ماير) رافقتها رسائل أخوية ملائمة أقدم على إهداء أمين العاصمة في بغداد وسام «سلسلة الإدارة».

واصلت الخدمات الصحية تطورها، وازداد عدد الأطباء الذين يعملون لحساب الإدارة، كما ازداد عدد المتدربين الخاصين الذين جنّد معظمهم من الكلية الطبية في بغداد. وكان الاختصاصيون البريطانيون الذين خدموا العراق بعلومهم طيلة عشرين سنة، ما يزالون يؤدون دورهم الذي لا تنكر قيمته. كذلك لم يحدث أيّ توقف في ميدان التربية خلال هذه الفترة. فقد تمّ سنّ قانون معدل للتربية العامة، وارتفع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للفتيان والفتيات ومن النوع المختلط أيضًا، كما تمّ تأسيس الكثير من المدارس الخاصة الجديدة.

كان عدد الطلاب الذين أرسلوا للدراسات العليا في الخارج، قليلًا أثناء الحرب، ولكن الفيض من إرسال هؤلاء قد بدأ مرة أخرى وبصفة قوية في سنة 1944. وفي سنة 1941 أنشئت في بغداد مدرسة ثانوية حسب الأسس الأوروبية، توفر السكن والغذاء للطلاب عرفت باسم كلية الملك فيصل، كما أعيد فتح مدرسة الصناعة في الموصل سنة 1942، وفتحت مدرسة مماثلة لها في كركوك سنة 194، وأسس معهد الملكة عالية في سنة 1942، ولكن كلية الرياضة فتحت بعد سنة متأخرة عن ذلك ولم تعش أكثر من أربع سنوات[693]. وأسس معهد الفنون الجميلة مع أقسام منفصلة فيه للموسيقى

والرسم والنحت والتمثيل. وعمل الأستاذ «هملي» مستشارًا لوزارة التربية خلال 1942 - 1943. وهو أول مستشار لهذه الوزارة بعد فترة استمرت عشر سنوات، وقد خلفه في ذلك «ريتش» للفترة 1944 - 1945، والمقدم «سكيف» من جامعة القاهرة للسنتين اللتين أعقبتا ذلك.

كانت دائرة الآثار جمّة النشاط. فقد قامت بالتنقيب في موقع «العقير» على بعد خمسين ميلًا جنوبي بغداد في السنة 1940 - 1941 وفي موقع «دير» على قناة اليوسفية[694]، وفي عكركوف خلال 1 - 1944، وفي تل حسونة قرب الموصل 1943 - 1945 وإن كان القسم الأعظم من أعمال التنقيب هذه، قد أنجز على أيدي الباحثين العراقيين الذين أصابوا مؤهلات عالية في هذا المضمار.

أمّا الإدارة ذاتها، والتي أصيبت بهزة عنيفة نتيجة حوادث أيار 1941 والضغوط التي أعقبتها، وما جابهته من مهمات جديدة ومزاجات جديدة فإنها قد انحطت بصفة منظورة في كفاءتها واعتبارها، ولم تعد تتوفر الوحدة الوزارية، ولا الضغط الإداري لتصحيح هذا الضعف، ولذلك أدّت النتائج التي نجمت عن ذلك إلى تجدد الشكاوى ضد «الوصاية القديمة» من النقاد الذين أخذوا يلحّون على إدخال دم جديد في الوزارة ويفضلون أنفسهم على غيرهم في هذا الشأن.

لم تسمح فترات أواسط سني الحرب وأواخرها في الواقع، بأيّ مجال لوقوع الانقلابات العسكرية، أو تحريض شيوخ العشائر، أو الإيحاء بوقوع الإضرابات. ولكن هذه الفترات سمحت بحدوث الشيء الكثير جدًّا من الدسائس الشخصية، والنقد العنيف المشترك، ووضع العقبات المتعمدة التي كان يجري إثارتها في الأيام الاعتيادية. ولقد استقبلت أنباء الحرب المثيرة الآتية من ميادين القتال في ليبيا وتونس خلال شتاء سنة 1942 - 1944 بمنح عطلات عامة لموظفي الدولة وغيرهم، وتسمية بعض الشوارع ببعض الأسماء، وانتهاء آمال أولئك الذين كانوا يعطفون على النازيين، وتلك آمال لم تنبعث مجددًا بسبب إلقاء القبض على ثلاثة من الضباط الألمان الذين هبطوا بالمظلات على مقربة من الموصل، وعلى دليلهم الكردي.

أدّى تحسن الأحوال إلى تحول السياسة الوزارية نحو الاهتمام المتزايد، بقضية المعتقلين في معسكرات الاعتقال في العمارة وفي روديسيا. وقد اعتبر إطلاق سراحهم، في نظر السفارة البريطانية عملًا محزنا جاء قبل أوانه[695]، وأعقب ذلك إعادة رجال إلى وظائف الدولة العامة، ممن اشتهروا بالعنف ضد البريطانيين والهاشميين. وفي الوقت ذاته وقع عمل غير سياسي نافع من قبل اللجنة التي ضمت أعضاء من مجلس الأعيان والحكام، واشترك فيها كل من دراور وأدمونز، بصفة مستشارين للنظر في تعديل الدستور وتصحيح بعض النواقص الظاهرة فيه، وقد اجتمعت هذه اللجنة في أوائل سنة 1943 ووضعت مسودة قانون، ونتيجة جهودهم صادق النواب والأعيان عليه خلال شهري أيار وحزيران من تلك السنة[696].

ولما كان تعديل الدستور قد تطلب قيام برلمان جديد، فقد أعيد عرض القانون المذكور مجددًا على مجلس النواب الذي نجم عن الانتخابات الجديدة التي جرت لأول مرة منذ سنة 1939، والذي التأم في اليوم التاسع من شهر تشرين الأول وصادق على التعديل. وكان مما اشترطه التعديل الذي أدخل على الدستور، أنه في حالة عدم وجود وريث واضح للعرش، يجوز اختيار وريث ذكر من أسرة

المرحوم الملك حسين. وفي هذه الحالة ينبغي تسمية الوصي نفسه لذلك. وقد زيدت امتيازات الملك إذ منحت له السلطة في طرد رئيس الوزراء، وذلك حكم لم يكن موجودًا من قبل، وأدّى تطبيقه بصفة متكررة إلى إحداث كثير من التغييرات العنيفة واللاقانونية في الحكومة.

أصبح مسموحًا بزيادة عدد أعضاء الوزارة من دون أيّ تحديد، وأن يشتمل العدد على نائب لرئيس الوزراء، وعلى عدد من الوزراء بدون وزارة، على أن لا يقل ذلك عن سبعة وزراء. ولم يحدد أعضاء مجلس الأعيان بعشرين عضوًا، بل أن يزداد هذا العدد على أن لا يتجاوز ربع عدد النواب. وقد تمّ تجريد البرلمان من سلطة العفو عن الأشخاص الذين يقترفون جرائم ضدّ الدولة[697] وجوّز إمكانية عقد اجتماعات مجلس النواب خارج العاصمة عند الضرورة. وكان هذا الإجراء يمثل صدًى واضحًا لإقامة عبد الإله في الديوانية وفي البصرة خلال سنة 1941، وأخيرًا أباح التعديل إمكانية اختيار الإجراءات الدستورية المعمول بها في البلدان الأخرى بقرار من مجلس النواب والأعيان، إن لم تكن مثل تلك الإجراءات مناقضة للدستور.

كانت الانتخابات العامة التي أجريت في أواسط سنة 1943، والتي أعقبت حل مجلس النواب في شهر حزيران من تلك السنة، قد سبقتها إعادة أخرى لتأليف الوزارة. فقد ذهب صالح جبر إلى وزارة الداخلية وتحسين العسكري إلى الأشغال والمواصلات، ولم يتغير منصبا وزيري الاقتصاد والشؤون الاجتماعية اللذين كان يشغلهما كل من عبد الرزاق الأزري وسلمان البراك. وجاء أحمد مختار بابان إلى وزارة العدل التي شُغرت بخروج داود الحيدري منها، وعين المحامي المقتدر نصرت الفارسي وزيرًا للخارجية، وعبد الإله حافظ للتربية وتحسين علي رئيسًا للديوان الملكي، وجلال بابان للمالية. ولكن إعادة تأليف الوزارة كانت قلقة منذ البداية نتيجة تعاظم حرارة الصيف، وتغيّب رئيس الوزراء الدائم في سوريا ومصر، والثقة الضئيلة التي حظيت بها من لدن القصر.

ولذلك فإن هذه الوزارة لم تستطع أن تفعل سوى الشيء الضئيل، وقد ازدادت ضعفًا في شهر أيلول من تلك السنة، بسبب الخلافات التي نشبت بين الوزراء أنفسهم، وبين رئيس الوزراء وعبد الإله حول أشخاص البرلمان الجديد الذي ينبغي أن يتم اختياره لكي يلعب دورًا تنفيذيًا كبيرًا كالمعتاد. ولذلك شهد الأسبوع الأول من تشرين الأول استقالة نصرت الفارسي الذي احتل مكانه تحسين العسكري بصفة مؤقتة، واستقالة صالح جبر الذي خلفه في منصبه أحد المحافظين الكفوئين هو عبد الله القصاب ابن أخ عبد العزيز القصاب، وكذلك استقالة جلال بابان الذي أودعت واجباته إلى عبد الإله حافظ.

كان المجلس الجديد يضم خمسة وستين من النواب السابقين، وكان البعض منهم من المشكوك في قابلياتهم، غير أنهم لم يكونوا من المعادين للإنكليز بصفة ظاهرة. وكان واحد وخمسون من أعضاء هذا المجلس الجديد قد صوتوا سنة 1941 تحت ضغوط مختلفة إلى جانب عزل عبد الإله عن الوصاية. أعقب افتتاح البرلمان وإقرار تعديل الدستور مغادرة رئيس الوزراء مرة أخرى إلى مصر للمضي الآن في اهتمامه الذي أشغله في ذلك الوقت في تعقب خطوات الوحدة العربية[698].

في أواخر تشرين الأول 1943 وصلت على الفور أنباء تتحدث عن حدوث قلاقل في منطقة برزان

الجبلية. كما أن عبد الإله، الذي قد أصبح الآن وليًّا للعهد قد غادر العراق إلى بريطانيا استجابة لدعوة تلقاها من الملك جورج السادس، وقد سبقه إلى هناك داود الحيدري الذي عيّن وزيرًا مفوضا للعراق في لندن، وصحبه في سفرته الطبيب الخاص سندرسن باشا وحاشية عسكرية، حيث استقبله الدوق غلوستر، فمكث يومين في قصر بكنغهام، وأمضى أيامًا أخرى في لندن، قبل أن يعود إلى بغداد في أواسط شهر كانون الأول عن طريق لشبونة. وقد استقبل في كل مكان حل فيه؛ باستقبال فاخر، وخلق عنه الانطباع ذاته[699].

وما إن وصل عبد الإله إلى العاصمة حتى جابه على الفور مهمة تأليف وزارة تكون أكثر اتحادًا أو أكثر كفاءة، غير أن علاقاته مع نوري السعيد كانت تمرّ آنذاك خلال مرحلة غير اعتيادية من نفاد الصبر، وانعدام الثقة، إذ كانت الأحاديث التي تجري بينهما مشوبة بالقلق[700]. لم يكن إبراهيم كمال الذي لم تستخدم قابلياته غير راغب، بل غير قادر على الأصح في أن يتقبل منصب رئاسة الوزارة الذي كان يعتقد بأنه سوف يعرض عليه[701]، في حين دعي نوري السعيد الذي استقال من رئاسة الوزارة لكي يؤلف وزارة أخرى هي وزارته الثامنة، وقد تمّ الإعلان عن تأليف هذه الوزارة يوم عيد الميلاد سنة 1943[702] حيث سانده لأول مرة نائب لرئيس الوزارة، هو توفيق السويدي ووزراء جدد منهم ماجد مصطفى، وهو موظف كردي سابق له نفوذه الذي تولى منصب وزير بلا وزارة للشؤون الكردية[703]، ومحمد حسن كبة وهو حاكم سابق. أمّا الوزراء الآخرون فكانوا جميعهم، ونتيجة للخوف من الإصلاحيين، من الممثلين الضليعين لعصابة حاكمة كانت قد تألفت منذ وقت طويل، وكان من بين هؤلاء سلمان البراك وزير الاقتصاد، وصادق البصام وزير الأشغال، وعمر نظمي التركماني الذي تولى وزارة الداخلية، وأحمد مختار بابان، ومحمود صبحي الدفتري، وعلي ممتاز، وعبد الإله حافظ وزراء العدل والخارجية والمالية والتربية[704]. ولقد عرض نوري السعيد على كامل الجادرجي منصب وزير الشؤون الاجتماعية فلما رفضه تحول إلى محمد حديد.

(3)

وزارة حمدي الباجه جي

كانت وزارة نوري السعيد الثامنة وزارة تعسة منذ البداية، ذلك لأن رئيسها الذي لم يهتمّ اهتمامًا طويلًا بالإدارة الداخلية، قد أنهكته اهتماماته الكثيرة، وغيابه المتواصل، نتيجة الزيارات التي كان يقوم بها إلى البلدان العربية. ولقد ضمّت وزارته تلك شخصيات كان يشك في تقبل عبد الإله لها، وكذلك تقبل أوساط البلاط، التي كان يرأسها تحسين علي، تلك الأوساط التي انضمت إلى المعارضة في صفة سياسية شائكة. حيث كثر التساؤل عن تعيين توفيق السويدي في منصب نائب رئيس الوزراء، ولذلك ما لبث هذا أن استقال في شهر آذار 1944.

كانت وحدة العرب، وتزايد زيارات أقطاب الدول العربية من الخارج، وتعاظم التهديد الذي تنذر به الحركة الصهيونية، المدعمة من لدن الأمريكيين في داخل فلسطين، كل هذه الأمور قد أخذت تعمل على رصّ صفوف شخوص الوزارة كلها، بل في الواقع، رصّ كل آفاق الفكر. ولكن معضلة السياسة التي طرحتها القضية الكردية، كان لها تأثيرها المعاكس. ولذلك أدّى الموقف التحرري (الليبرالي) الذي وقفه نوري السعيد ومستشاروه البريطانيون، إلى ظهور معارضة حادة ومتحمسة في كل مكان. فحتى الإقدام على إنشاء وزارة التموين التي كانت ضرورية ويجب تحقيقها (مع أنه لم يتمّ العثور على وزير كبير كان يرغب في أن يشغلها) حتى ذلك، جوبه بالانتقاد من لدن الكثير من الذين كانوا ينعمون بالرخاء على حساب انعدام الرقابة الاقتصادية. وفي الوقت ذاته تضاعفت الضغوط الشخصية والتقلبات السياسية التي حدثت في تلك الأوقات، من المشاق الاعتيادية للإدارة.

في غمرة هذه التيارات من الاضطراب والقلق، والتي غدت ظاهرة جدًّا في النقد المتفشي داخل البرلمان، ومشاهد الحنق الواضحة فيه، استمرت سياسة الملاينة والتسامح إزاء المعتقلين، ولذلك أطلق سراح المزيد منهم من معسكر اعتقال العمارة في شهر شباط 1943، وسرعان ما أخذ الصحفيون من أولئك المعتقلين، ينفسون عن كربهم، ويعبرون عن أحاسيسهم بمقالات صحفية تثني على النازيين[705]، ولم يكفوا عن ذلك إلّا بعد أن تمّ تهديدهم بإعادتهم إلى المعتقلات مرة أخرى.

خلال الشهرين التاليين أطلق سراح آخرين من المعتقلين، وأعيد عدد من العراقيين الذين اعتقلوا في روديسيا، إلى العراق، حيث تمّ تقديم البعض منهم إلى المحاكمة. وبعد مرور أربعة أشهر على ذلك، حكم بالإعدام شنقًا على كامل شبيب أحد العقداء الأربعة، وعلى الشريف شرف، وكل من علي محمود الشيخ علي، وموسى الشابندر بالسجن ثلاث سنوات، وعلى رؤوف البحراني بالحبس لمدة سنتين، وعبد القادر الكيلاني بالحبس ثلاثة أشهر على أن يتمّ حجزه في أحد المعتقلات بعد انتهاء مدة حبسه.

استأنف كثير من الذين كانوا معتقلين حملة المعارضة ضد السياسة المطبقة في البلاد، وضد الارتباط البريطاني بتلك السياسة. وفي حالات عديدة أعيد أولئك المعتقلون إلى العمل، من دون قيد،

في وظائفهم السابقة. أمّا حالة الجيش العراقي فإنها، وإن كانت قد تحسنت تحسنًا ظاهرًا، إلّا أنها لم تكن مرضية، وهذا الأمر قد وفّر بحدّ ذاته مجالًا لتنفيذ الخطة التي تحمس الفريق «رنتن» المفتش العام للجيش، لتنفيذها أي خطة «إعادة تنظيم الجيش»[706]. وكان رنتن هذا قد خلف «الفريق بروميلو» في منصبه ذاك في شهر أيار 1944.

في أوائل صيف تلك السنة، أصبح وضع وزارة نوري السعيد أمرًا لا يطاق. ولما لم تجد طلبات نوري السعيد للحصول على مساندة عبد الإله له في سياساته، أية استجابة، اضطر نوري إلى أن يقدم استقالة وزارته في اليوم الثالث من شهر حزيران سنة 1944، وعندئذٍ اختار عبد الإله رجلًا كهلًا نصف مريض، لكنه محترم تمام الاحترام، هو حمدي الباجه جي. لقد ذكر في حينه بأن أعضاء هذه الوزارة قد انتقاهم عبد الإله نفسه بشكل مفصل، ولذلك عرفت باسم «وزارة الوصي». وقد احتفظ وزيران من وزارة نوري السعيد المستقيلة، هما أحمد مختار بابان، ومحمد حسن كبة بمنصبيهما في وزارتي الشؤون الاجتماعية والعدل، وأعطيت وزارة الخارجية والتموين بصفة مؤقتة، إلى أرشد العمري أمين العاصمة الناجح المشهور، ووزارة الاقتصاد إلى اختصاصي من الأكراد هو توفيق وهبي العقيد السابق في الجيش[707]، ووزارة الدفاع إلى تحسين علي من البلاط، والأشغال إلى عبد الأمير الأزري وهو مهندس متخرج في أمريكا كان يشغل وظيفة مدير الريّ، والداخلية إلى مصطفى العمري، والمالية إلى صالح جبر، والتربية إلى الدكتور إبراهيم عاكف الألوسي، وعلى هذه الشاكلة ضمّت الوزارة اثنين من الأكراد أحدهما كردي حقيقي، والآخر كردي بالاسم.

شعر نوري السعيد بأنه في حاجة إلى الراحة، ولذلك فلم يرغب أن يشترك في الوزارة، في حين إن إبراهيم كمال لم يكن ليقبل بشيء سوى رئاسة الوزارة. أعلنت الوزارة منهاجًا يتضمن إجراء تطهير في صفوف الموظفين، وتحسين ترتيبات التموين، والسلامة العامة، والمبادرة بإنشاء مشاريع جديدة وعلى الأخص في المناطق الشمالية من العراق، وتطوير الخدمات الاجتماعية، والدعم الكامل للوحدة العربية.

لم تكن الأسابيع الأولى من عمر وزارة الباجه جي تدعو إلى التفاؤل، ذلك لأن رئيس الوزراء كان مريضًا وغير إداري حسبما كان يرغب أن يكون. وقد ظهر أن أرشد العمري كان يتطلع إلى أن يسيطر على زملائه من الوزراء، وأن يفرض إشرافه على التعيينات في الحكومة، في الوقت الذي قاوم فيه تحسين علي وزير الدفاع، مشروع إصلاح الجيش الذي أعدّه الفريق «رنتن» بينما أيّد زملاء تحسين علي الآخرون ذلك الإصلاح، وكان هذا المشروع يشتمل على إعادة تجميع الجيش، وخفض قوته من أربع فرق إلى ثلاث فرق. كذلك انقسمت الوزارة منذ البداية بشأن سياستها إزاء الأكراد، في الوقت الذي كان فيه كل من تحسين علي ومصطفى العمري يشكان في قيمة الامتيازات التطورية التي وعد بها نوري السعيد، والتي غدا رئيس الوزراء وأرشد العمري يساندانها في شهر آب، وبعد مرور شهرين على تأليف الوزارة، أرغمتها الانقسامات التي حدثت فيها على الاستقالة[708] لكي يعاد تأليفها من شخوص لم تتغير عن ذي قبل، ما عدا حذف تحسين علي منها.

أعطيت وزارة الدفاع وكالة إلى أرشد العمري إلى أن تمّ تعيين رئيس الأركان الفريق إسماعيل نامق لهذا

المنصب في شهر كانون الأول، وعهد بوزارة التموين إلى صالح جبر وزير المالية[709] إلى أن تمّ قبول يوسف غنيمة مدير المالية العام، ووزير المالية السابق، ومدير الآثار مؤخرًا، بذلك المنصب الذي لم يكن ليحسد عليه في شهر أيلول، كذلك استبدل محمد حسن كبة وزير الشؤون الاجتماعية بالدكتور مجيد علاوي[710] في شهر كانون الأول.

على هذه الشاكلة تمّ تعديل وزارة الباجه جي فبقيت في الحكم ثمانية عشر شهرًا، وهي مدة تعتبر طويلة بالنسبة إلى المستويات العراقية لأعمار الوزارات وقد عاشت هذه الوزارة السنة الأخيرة من الحرب، والأشهر الستة الأولى من عهد السلم، غير أن فترة الهدنة التي تمّ الاحتفال بها بمنح عطلات ومنحة مالية للموظفين، لم تكن تؤثر إلّا قليلًا في مسرى السياسة والإدارة داخل العراق.

لقد كانت الحرب العالمية الثانية، وبعد أن توقف احتمال نشوب القتال في غربي آسيا، واحدًا من العوامل التي أثرت في اهتمامات البغداديين وأشغلتهم. فقد اتسمت تلك الفترة بالاهتمام الخارجي الرئيس، وذلك في تطلع العراقيين إلى المشاركة في الحركة المتجهة نحو تحقيق الوحدة العربية، وبالتنظيم الذي سوف يعقب انتهاء الحرب في العالم. أما في الميدان الداخلي فقد اتسمت تلك الفترة بالإدارة الاعتيادية تقريبا، وبالحفاظ بصفة جيدة على الأمن الداخلي. ولكن فرعا واحدًا من هذه الإدارة، ونعني به التمرد الذي حصل في الشمال، قد أخذ يجتذب القليل من الاهتمام لدى الجمهور العام، ذلك لأن الوزارة الباجه جية قد شجعت التطور النشط للبلديات، وألّفت لجنة عهد إليها لتحديد المشاكل التي ستظهر بعد انتهاء الحرب. ولما كانت تلك اللجنة مؤلفة من موظفين مثقلين بالأعمال، فإنها لم تنجز سوى الشيء الضئيل.

أخذ التعديل الذي أدخل في سنة 1942 على قانون العمل الذي شرع في سنة 1936، يعطي ثماره. ذلك أن هذا التعديل قد اشترط تحسين أحوال النساء العاملات، ومنع استخدام الأطفال في الأعمال، وإعطاء العطلات، ومنح التعويضات عن الجروح، والفصل في المنازعات التي تتعلق بالعمل. وفي عهد هذه الوزارة بدأت بداية لإحداث تبديل في العمل، وكانت هذه المبادرة ضرورية كثيرًا، بعد أن تمّ الاستغناء عن كثير من العمال الذين كانوا يعملون في الأعمال العسكرية البريطانية، الأمر الذي سبق له أن أحدث بطالة بين العمال. كما تألفت عدة نقابات عمالية كانت تبعث على الأمل، ومن بينها نقابة عمال النسيج، وعمال الأحذية، وعمال النفط وعمال السكاير، وزهاء ست نقابات غيرها ذات أهمية قليلة[711]. غير أن كل هذه النقابات كانت توجه من قبل منظمين بذلت الشيوعية السرية كل جهد لاجتذابهم إليها. كذلك ألّفت لجان لوضع معايير قياسية لأجور العمال وأوضاعهم.

برز تنامي الوعي الذاتي لدى العمال المدنيين الذين تركزت أكثريتهم في نقابات عمال شركات النفط، والسكك والميناء، في تأسيس حركة «حقوق العاملين» التي طالبت بمنحها امتيازًا بإصدار صحيفة تكرس لاهتماماتها ومصالحها، وبنظام ضمان للعمال، وإنشاء مجالس للتحكيم في موضوع الأجور[712]، ولم ينتهِ الإضراب الذي قام به عمال السكك في شهر نيسان سنة 1945 إلّا عن طريق القمع الشديد لذلك الإضراب وللنقابات على حدّ سواء[713]، ومن ثم غدت الأمثلة متواصلة عن

تنظيم الإضرابات بين العمال لأغراض سياسية، وكان اهتمامهم ضئيلًا بالشقاء الذي كانوا يعانون منه.

حدثت خطوة مهمة عميقة في تفكيرها ولكن من دون اهتمام بأخطارها فيما بعد. تلك الخطوة هي المصادقة على إجراء تعديلات كبيرة في قانون «إدارة المحافظات».

كان الدافع إلى ذلك التعديل هو مجابهة السلطات الكبرى التي كان يتمتع بها الموظفون المحليون، ومجالس المحافظات، وبذلك يمكن تسهيل التطور المحلي والخدمات المحسنة. كذلك تقرر في الوقت ذاته إدخال تعديل على القانون المدني، ولهذا الغرض أمضى وفد من بغداد معظم أيام سنة 1945 في القاهرة للتشاور مع القضاة المصريين.

ما إن شرع عدد قليل من الموظفين البريطانيين الباقين في بغداد يغادرون العراق، بعد انتهاء الحرب، حتى اتخذت الخطوات اللازمة لتجنيد عدد من الخبراء من بريطانيا ومن مصر في الأمور الفنية والطبية والتعليمية الذين تطلبت الفترة التي انفتحت الآن، استدعاءهم للعمل في العراق. كذلك بذل جهد لم ينل التنفيذ القوي، لاستئصال الفساد بين طائفة الموظفين، وأظهر الإصلاح الذي أدخل على الجيش في سنة 1945 نتائج طيبة، وذلك بإحالة عشرات من الضباط غير الكفوئين على التقاعد، وإن كان هؤلاء من أعز الأصدقاء. ومضى التسليح المجدد قدمًا في مجال الطائرات والسيارات، والمدفعية من المخلفات البريطانية، ولو أن ذلك لم يحدث من دون سوء تفاهم واختلاس. كذلك حصل تقدم ملموس في مجال التدريب، والسكن والتجهيزات وأوضاع الخدمة العسكرية.

بدأ الجيش الذي نال مساندة الوصي الجيدة، يقترب مرة أخرى من الوضع الذي يستطيع فيه النهوض بالعمليات العسكرية. أما بالنسبة إلى قوات الشرطة التي تخلفت نوعًا ما، ولكن ليس بشكل مؤسٍ، عن مستوياتها القديمة العالية، فإن قوتها قد ازدادت من عشرة آلاف وخمس مئة رجل في سنة 1939 إلى تسعة عشر ألف رجل في سنة 1945، وذلك بإضافة خمسة آلاف رجل إلى شرطة القوة الس

وفي ميدان الخدمات الاجتماعية، كان الميل الموجود نحو تحقيق تطور وتحسين محدودين لأحوال الأفراد ما يزال ضعيفًا، ذلك لأن تخصيصات وزارة التربية في الميزانية قد خفضت إلى مقدار الثلث، كما خفضت تخصيصات الصحة إلى مقدار الربع من مجموع المبالغ التي تمّ توفيرها للدفاع.

ساهم إطلاق سراح المعتقلين من معتقل العمارة في أواسط سنة 1944 وفي فترات أخرى من سنة 1، في تصاعد النشاط السياسي في ذلك الوقت. فقد تمّ تسليم العضو الرابع من المربع الذهبي، صلاح الصباغ من قبل الأتراك، ونفذ فيه حكم الإعدام في شهر أيلول 1945[714]. كما ألقي القبض على ناجي شوكت وجيء به من إيطاليا إلى بغداد وشرع بمحاكمته، ولم يسمح لرشيد عالي الكيلاني بدخول الأراضي السويسرية، ولذلك راح يسعى للوصول إلى المملكة السعودية عن طريق لبنان ملتجأ في ذلك الوقت، إلى الموقف التقليدي الذي يقفه العرب إزاء الضيوف الذين ينشدون الأمن، ذلك الموقف الذي قد يرفض الطلبات التي تقدم لإعادة تسليم المجرمين[715].

كان نشاط الصحافة في بغداد قد تضاعف، فزاد عددها من خمس صحف إلى أربع عشرة صحيفة، فكان ذلك عاملًا مؤثرًا وسببًا جزئيًا في إعادة تنشيط الوسط السياسي الذي بدأ بصفة جيدة قبل اليوم

الثامن من أيار سنة 1945، وهو يوم إعلان الهدنة مع ألمانيا. وبذلك عادت الكلمات القديمة عن «الإمبريالية» و«الأجانب» و«الاستقلال التام» إلى الظهور مجددًا في ألوف من المقالات الافتتاحية ذات اللّهجة الشديدة. كما أن الأوضاع السائدة آنذاك في فلسطين وفي سوريا، وكذلك المعوقات الاقتصادية، قد وفرت موضوعات مناسبة للخوض فيها. والواقع أن كل مظاهر تأخر الأمة، وانعدام المساواة فيها، قد برزت بأنها لم تكن نتيجة أيّ خطأ ما، وإنما كانت نتيجة الخيانة المتعمدة التي اقترفها البريطانيون، ولذلك أصبح الطلب بالسماح بإعادة تشكيل الأحزاب السياسية مسموعًا في كل ناحية، وقد صحبته المطالبة بإزالة جميع القيود، والتبكير في تعديل المعاهدة المعقودة مع بريطانيا، لأن الأوضاع الراهنة في العراق لم يعد مستطاعًا تحملها أكثر من ذلك[716].

القضاء على الحركة الشيوعية في بغداد حتى بعد أن أصبحت محرمة قانونيًا في سنة [717]1938، بل على العكس من ذلك أصابت هذه الحركة أرضية لها بصفة ظاهرة خلال السنوات الأخيرة من لحرب[718]. ولقد سبق للشيوعيين أن ساندوا حركة رشيد عالي في سنة [719]1941 لكنهم ما لبثوا أن تخلوا موقتًا بعد أن غزا النازيون الاتحاد السوفياتي، عن معاداة البريطانيين تأييدًا لقضية الحلفاء، فظلوا يعيشون في المدن بصفة قوة مسامحة بشكل رئيس[720].

وعلى أساس هذا التنظيم كان الشيوعيون التابعون لعصبة العمل الشيوعي المزودين بالعضوية المثقفة والتابعين للمحامي داود الصائغ[721] هم الذين كانت حركتهم هذه تؤلف حاضنة الحزب الشيوعي الذي تزعمه المسيحي المدعو فهد[722] الياس يوسف سلمان الذي أخرج جريدة تطبع سرًا باسم القاعدة. ولقد ظفرت الحركة الشيوعية بأتباع لها في كردستان حيث انجذب أكثرية الروس الموجودين في شمالي إيران وفي غربها، بالاهتمام المؤمل لدى الطلبة الأكراد والأغوات المعادين للقوميين العرب، بعد أن يئس هؤلاء الأكراد من التدخل البريطاني لصالحهم[723].

انتشرت الشيوعية في بغداد وفي المدن الرئيسة في العراق بين الفقراء والعاطلين والخائبين في حياتهم، وعلى الأكثر بين الأقليات الأثورية والأرمنية واليهودية ممن كانوا يتشوقون إلى الارتباط بأيّ حليف قد يساعدهم على قلب نظام الحكم القائم الذي بدا بأنه لم يجلب لهم سوى الفقر واليأس. كما أن كثيرًا من الذين ادعوا بأنهم حلفاء لألمانيا النازية قد أخذوا الآن يتطلعون إلى روسيا بدلًا من ذلك[724].

لم تكن لهذه الشيوعية في العراق خلال 1944 - 1945 سوى قاعدة ثقافية ضئيلة، وإن كانت قد اجتذبت المثقفين إليها، ولم يكن هناك أيّ ارتباط بالعقيدة أو بعملاء موسكو إلّا بصفة نادرة[725]، وقد نظمت هذه الحركة عن طريق الاجتماعات السرية والنشرات والجرائد التي كان يصدرها فهد والتي لم يكتشف مكانها آنذاك، وكذلك عن طريق المبشرين بها بين عمال السكك والنفط.

كان الطلب الذي تقدم به كامل الجادرجي وأصدقاؤه في نيسان سنة 1944 بالحصول على إذن بتأليف حزب الشعب قد رفضه نوري السعيد[726]. ولذلك فإن هؤلاء قد وجهوا احتجاجاتهم على

ذلك الرفض صراحة، إلى القنصل الروسي الموجود صراحة في مدينة كرمنشاه في بلاد فارس[727]. ولقد رحب الشيوعيون والإصلاحيون المحليون بالافتتاح الرسمي لإقامة العلاقات الروسية العراقية في شهر أيلول من تلك السنة، في الوقت الذي أثار فيه ذلك الحادث الهلع بين المحافظين من العراقيين[728] حيث عيّن غريغوري تيتوفج تسايتيف وهو شخصية مسالمة أول وزير مفوض لروسيا في بغداد في شهر تشرين الثاني من السنة ذاتها، لكنه لم يقدم للإقامة إلّا في أوائل 1945، في حين تولى عباس مهدي أول وزير عراقي مفوض في موسكو، منصبه في أواخر تلك السنة.

وفي الفترة ذاتها غامر الحزب الشيوعي العراقي بثقة جديدة في توجيه خطاب إلى رئيس الوزراء وإرسال نسخ من ذلك الخطاب إلى كثير من السلطات خارج العراق يطلب فيه إلغاء كل القوانين الرجعية وإصدار العفو عن جميع المسجونين من الشيوعيين والمتمردين الأكراد[729]، وإذ خرج العراق من الحرب العالمية الثانية غنيًّا وغير محطم، فقد أخذ يتطلع لكي يلعب في الشؤون الدولية دورًا أكثر ثقة مما كان عليه في سني الثلاثينيات من هذا القرن، وهو يتوقع المعاملة التي تستحقها الدولة بكل ما لها من مظاهر الاستقرار الحالي والوعود المأمولة. ولما كانت وزارة الخارجية العراقية قد نفرت من الفرنسيين نتيجة الحوادث التي وقعت في سوريا ولبنان[730] فإن هذه الوزارة أي الخارجية العراقية، لم تستقبل بعثة لجنة التحرر الوطني الفرنسية إلّا استقبالًا فاترًا[731] ولم يكن لفرنسا أيّ ممثل في بغداد في ذلك الوقت.

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية التي كان اهتمامها المقبل في الحصول على الأسواق وعلى المطارات من الأمور الظاهرة، فإنها لم تحصل إلّا على مكانة ضئيلة في مجال إدراك العراقيين. ولم يكن العراقيون في ذلك الوقت يثقون بأمريكا نتيجة الموقف الأمريكي إزاء الصهيونية، ومع كل ذلك كان دور الأمريكيين المقبل في شؤون الشرق الأوسط منظورًا تمامًا، حيث تمّ الترحيب في العراق بالدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الوصي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. ولما كانت هذه الزيارة قد تأخرت بسبب وفاة الرئيس روزفلت، فقد غادر الوصي بغداد، بعد أن ترك عمه الأمير زيد في مكانه، إلى أمريكا بصحبة نوري السعيد وداود الحيدري، فوصل إليها في منتصف صيف سنة 194، وحلّ ضيفًا على الرئيس هاري ترومان. قام الوصي وحاشيته بجولة في أمريكا ثم زار الحاكم العام لكندا، واختتم جولته تلك بسفرات ناجحة، وزيارة كل من لندن وباريس وروما، واسطنبول، وأنقرة وبيروت[732].

أدّت مشاركة العراق، وكانت تلك المشاركة من الأمور الصائبة في المؤتمرات الدولية، المهمة خلال تلك الفترة إلى توسيع وجهات النظر لدى بعض رجال الدولة العراقية على أقل تقدير، فقد حضر مندوبون عن العراق مؤتمر الغذاء الذي عقد في (هوت سبرنغ في شهر أيار سنة 1943)، وكذلك مؤتمر (برتن وودز) عن قضايا العملة والتحويل الذي عقد في شهر آب 1944، وكذلك الاتفاق الناتج عن ذلك المؤتمر، والذي صادق البرلمان العراقي عليه في السنة التالية. كذلك ضمّت الاجتماعات التي عقدت في السنة التالية في كل من ستي أتلنتك، وشيكاغوا بشأن التجارة وقضايا الطيران المدني، ناطقين فيها باسم العراق. وحدث مثل ذلك أيضًا في مؤتمر سان فرنسيسكو الذي انعقد في شهر

نيسان سنة 1945 والذي أرسيت فيه القواعد الخاصة بتأسيس منظمة الأمم المتحدة. وقد مثل العراق في هذا المؤتمر كل من أرشد العمري وزير الخارجية، يصحبه كل من نصرت الفارسي والدكتور فاضل الجمالي الشاب المتخرج في أمريكا. وكان الدور الذي لعبه الوزير العراقي في المؤتمر مما يوثق به. ولكن نظرًا لرفض أرشد العمري المشاركة في تأييد بعض النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تلك التي تمّ فيها فصل الحكم الذاتي عن الاستقلال، حيث اعتبر الحكم الذاتي من حق الأقطار الخاضعة للوصاية، فقد خوّل فاضل الجمالي حق التوقيع على الميثاق بدلًا من أرشد العمري، الذي كلفه موقفه ذاك فقدانه لمنصب وزير الخارجية.

صادق البرلمان العراقي على ميثاق الأمن العالمي في شهر تشرين الأول. وفي اللجنة التحضيرية لذلك والتي اجتمعت في لندن في أواخر تلك السنة، كان ممثل العراق فيها شاكر الوادي، وهو ضابط ركن من جماعة بكر صدقي على أساس أنه كان يتولى منصب القائم بالأعمال العراقي هناك. وقد جاء ذلك الاجتماع متزامنًا مع الاجتماع الأول الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتعليم في لندن، والذي حضره الدكتور ناجي الأصيل مدير الآثار العام.

وما إن تطورت شخصية الوصي وأصبح مشهورًا بصفة عامة فقد شرع يبدي اهتمامًا قويًّا جدًّا بالأوضاع السائدة، ورغب في أن يلعب دوره التام فيها، ولذلك شرع يمارس على الحكومة نفوذًا أقوى من أيّ نفوذ كان القصر يمارسه منذ وفاة فيصل الأول. وكانت الإدارة التي ساعدت الوصي في ضمان استمرارها، قد حافظت على الأمن وسمحت بمدى واسع للصحافة وشنّ حملات الطعن في المعتقلين السابقين، ولعبت دورًا رئيسًا في حركة الوحدة العربية، لكنها لم تفعل سوى الشيء الضئيل بالنسبة إلى الإصلاح الاجتماعي، وظلّت ترفض حتى آخر شهر من سلطاتها أن تسمح بتأليف الأحزاب السياسية التي كانت الآن تكافح في سبيل ظهورها وولادتها.

ومع كل ذلك فإن الخطاب الذي ألقاه الوصي عند افتتاح البرلمان في شهر كانون الأول لسنة 1945 قد كشف عن سياسة جديدة في هذا المجال، وذلك بالوعد في إعادة السماح بتأليف الأحزاب، وتطور الديمقراطية الصحيحة، واتخاذ إجراءات أوسع من المساواة والعدالة الاجتماعية، وتدريب العناصر الفتية من المواطنين على الحكم. ولقد نال هذا الخطاب الترحاب لدى المتشوقين وأنصاف العاطلين الخائبين في دنيا السياسة، في الوقت الذي أثار فيه الاضطراب لدى الشيوخ وأصحاب الامتيازات، الأمر الذي أدّى إلى توجيه انتقاد شديد إلى وزارة حمدي الباجه جي في البرلمان، وإلى حدوث اصطدام بين الجناح اليساري الذي كان يقوده كامل الجادرجي، وأقصى عناصر اليمين أو النازيين السابقين الذي كانوا يتبعون سامي شوكت، وكان هذا قد تخلى الآن عن وظيفته السابقة وهي المديرية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية لكي يتفرغ لتأليف حزب البعث القومي. وعلى هذه الشاكله استقالت وزارة الباجه جي في نهاية شهر كانون الثاني سنة [733] 1946.

(4)
اقتصاديات زمن الحرب

كانت المشاكل المسيطرة على العراق زمن الحرب ولم يتمّ حلّها على نطاق واسع، تكمن في حياته الاقتصادية أكثر مما تكمن في حياته السياسية والإدارية، بل وحتى الفعاليات العسكرية أيضًا.

فقد كانت هذه المشاكل تثير الاضطراب بصفة غير اعتيادية، وقد تميزت بظواهر مشتركة مألوفة في تأريخ الحروب لدى كثير من الأقطار، من أمثال ارتفاع الأسعار ونقص التموينات التي يحتاج إليها، والزيادة الكبيرة في الثروة وما تحدثه من تأثير في الحياة اليومية للجماهير.

وكان التأثير الجماعي الرئيس لهذه الأوضاع يتمثل في وجود مفارقة شديدة بين الطبقات التي تحصل على المال من وراء التجارة والتعهدات وبيع المنتجات والفرص الكثيرة من الوقت، وبين أولئك الذين لا يملكون شيئًا. ففي أقصى الأطراف يقف التجار، وكان كثير منهم قد أقبلوا على مزاولة هذه المهنة لأول مرة، كما يقف في هذا الطرف رجال الطبقة الوسطى من أصحاب المواهب الذين كانوا يحتكرون إجازات البيع والشراء، ومتعهدو الجيش، ورجال الإقطاع الذين يبيعون الحاصلات الزراعية.

وفي وسط هؤلاء، يقف غير المدقعين من المزارعين، أصحاب الكفاءة الذاتية، الذين يتلقون أسعارًا عالية، وقد تمّت مساعدتهم، في حالات كثيرة، بإعفائهم من ديون مدى الحياة، من أمثال بوابي الحوانيت والخانات، والعاملين في وسائل النقل، الذين كانوا يخدمون الجمهور الذي كان يحصل على النقود ويبتلعها، بما في ذلك الجمهور العسكري، والمدني العام، وكذلك الصناع الذين كانت تتوفر خدماتهم في كل مكان، والعمال الذين كانوا يضمنون العمل في الأشغال العسكرية، طالما بقيت القوات البريطانية تحتاج إلى حوالي ستين ألف عامل منهم.

أما الفقراء فإنهم كانوا يتألفون من أولئك الذين ربطوا بدخول نقدية ثابتة، من أمثال موظفي الحكومة، تلك الدخول التي كانت أفضل زيادة حصلت فيها العلاوات التي تقررت أيام الحرب والتي كانت متخلفة دومًا عن الأسعار القائمة. وكذلك الكتاب والصحفيون وطالبو الصيد من أنصاف المستخدمين الذين كانوا يعيشون على هوامش الحرف والسياسة.

كان التأثير الذي أحدثه الثراء الذي حصل لدى الطبقة الأولى، ومن هذه الطبقات، قد أخذ يدفع بها، بسبب المستويات والطلبات المادية العالية، إلى الابتعاد جدًّا عن مجموع أبناء بلادهم، كما كان هذا التأثير ذاته خلال الأيام القاسية يدفع بالطبقات المفتقرة إلى أحط المستويات الوسطى الشقية الجائعة إلى درك أبعد من ذلك وإلى أقصى اليسار في بعض الأحيان.

لقد تفكك كيان المجتمع العراقي وتناقص التضامن والاحترام المتبادل فيه، وكان التذمر والهلع من الحياة اليومية ينعكس بصفة سياسية على الأهداف المتشددة أو المتعارضة، كما ينعكس في الأوساط الوزارية والنيابية أيضًا، ويضاعف من الارتباكات التي كانت تواجه الوزارات المتعاقبة. وكما هو الأمر في أيّ بلد آخر فلم يكن في مستطاع أيّ من رجال الدولة أو الموظفين أن يتقدم بطرح حكمة ثابتة، أو طريقة إدارية يمكن بها مواجهة الضغوط المتضاربة التي كانت تمليها الحالة المعقدة

الناقصة التي استمرت طيلة خمس سنوات.

كانت مساهمة العراق الأساسية في الثروة العالمية آنذاك تتمثل في حبوبه وتموره، والتي كان يتمّ إنتاجها تحت ضغط تأثيرات سنوية، نتيجة سقوط المطر، وحدوث الفيضانات، وانتشار الحشرات الضارة واستخدام قنوات الريّ. وكان قسم من الحاصلات الزراعية يستهلكه الزراع أنفسهم، وقسم آخر تحصل عليه الحكومة لتبيعه فيما بعد، حيث يجري تخويل السلطات الحكومية ببيع قسم من ذلك المحصول إلى القوات البريطانية بغية استعماله لحاجاتها الخاصة، في حين كانت الشركات التجارية البريطانية تحصل على قسم آخر منه لتصديره إلى بريطانيا أو البلدان الأخرى، بينما يتمّ تصدير قسم منه حسب الطرق التجارية المعتادة التي تنظمها الرقابة على الصادرات.

كانت التمور ما تزال يجري تصديرها من قبل شركة أندروير. وكان القطن الذي توقفت اليابان عن شرائه بعد سنة 1941، يتمّ إرساله إلى الهند ولكن بكميات أدّى الارتفاع الناتج في أسعار الحبوب إلى انخفاضها، ولهذا فإن إنتاج القطن لم يتجاوز في سنة 1940، ستّة وعشرين ألف بالة. وقد هبط هذا المقدار خلال السنوات التي أعقبت ذلك إلى مقدار العشر من تلك الكمية، كذلك كان يتمّ إرسال الصوف إلى أمريكا.

غير أن نقل هذه المواد والسلع الأخرى التي كان يتمّ نقلها داخليًّا بطريق البر والنهر وتوفير مجال الشحن من ميناء البصرة، كان يمثل مشاكل شاقة. فقد كانت كميات من الحاصلات تنقل بالقطار إلى سوريا ولبنان وتركيا، وكانت الحيوانات ذوات الأظلاف ترسل في السنوات التي يتحسن فيها الرعي إلى القوات البريطانية في سوريا[734]، وكانت جميع أسعار السلع محددة بالقيود التي فرضتها ضرورة الحرب، وبالتضخم النقدي الذي ما يزال يتعاظم في العراق والذي ساعدت هذه الأسعار في ارتفاعه.

كان استيراد المواد المصنعة وبعض المواد الغذائية محددة بكميات تقل عن مستوى الكفاية، وذلك نتيجة نقص المنتجات المتوفرة في البلدان المصدرة والضغط الحاصل على نطاق الشحن. وكانت المساعدات تصل أكثر من مرة من بقايا موجودات منهاج الإعارة والتأجير الأمريكي، بالنسبة إلى الأدوات الزراعية والسلع المعدنية وإطارات السيارات والمواد الكمياوية والأدوات الزراعية. واستطاعت قوات حملة العراق وفارس في عدة مرات أن تساعد في مواجهة النقص الطارئ، كما قامت الحكومة البريطانية في سنة 1942 بوضع تنظيم حالة طوارئ لتموين الحبوب من الهند ومن كندا.

ولكن، وكما هو حاصل في كل بلد ظلّت النواقص المطلوبة والملحّة على حالها، بل إنها تضاعفت فعلًا نتيجة سوء التوزيع والادخار اللذين ذهبت كل جهود القانون والرأي العام ضدهما سدي. ولقد أدّت الحاجة للحصول على التموينات بكل النفقات، إلى البحث العاجل عن موارد للتعويض عن اليابان وعن غيرها من البلدان المصدرة الأخرى.

تمّ وضع نظام لإجازات الاستيراد، وكان مريحًا بشكل واسع للبعض، ولكن تطبيقه لم يكن يخلو من النواقص والعيوب. وطبق إجراء لتحديد الأسعار بالنسبة إلى عدد واسع من المواد، كما عززت الرقابة على الموجود من السلع التي أريد تطبيقها، عن طريق القيام بغارات وأحكام كانت تقع بصفة عرضية،

ولكن كان يجري الإفلات من هذه الغارات والأحكام من قبل تجار السوق السوداء الذين انتشرت تجارتهم على نطاق واسع، في الوقت الذي امتد فيه نظام التقنين الذي طبق على السكر في أول الأمر سنة 1942 إلى القهوة والشاي في السنة التي تلت ذلك، وأخيرًا إلى المنسوجات القطنية والصوفية.

كانت هذه الرقابة التي نظمت حسب بطاقات التقنين واعتمدت على أساس قوائم عشائرية ومدنية بعدد النفوس سببًا لحدوث مصاعب شديدة[735]، وكان يتمّ التخلي عن هذه الرقابه بمنتهي الفرح في أول لحظة ممكنة، وكذلك كان الناتج الموجود من السلع غير كافٍ للسماح بفرض تخصيصات تامة بالنسبة لجمهور أفراد العشائر. ومع ذلك كان تقنين المواد الضرورية أمرًا لا معدى عنه وتمّ تطبيقه بنجاح ملموس.

وأخيرًا في سنة 1944، وانتظارًا لانتهاء الحرب، وبحدوث ردّ فعل لما أقدم عليه نظام الحكم القائم من محاولة لفرض الرقابة التامة خلال سنة 1943 - 1944، بوشر بتطبيق سياسة التخلي عن الرقابة، وأخذت كل سلعة بعد الأخرى يجري إعفاؤها من شرط الحصول على الإجازة، ومن تحديد السعر. وفي خلال سنة 1945 رفعت كل أنواع السيطرة على المواد فيما يخص التجارة مع منطقة الاسترليني، ولذلك شرع التجار باتفاق واحد يتطلعون إلى استيراد المواد التموينية من أية جهة كانت. غير أن حرية النقل كانت ما تزال مقيدة بنقص الشحن، وقيود العملة، وبالندرة الواسعة للسلع في العالم كله.

كانت متطلبات العراق من «العملة الصعبة» ولا سيما الدولار، يجري توفيرها عن طريق ترتيب تمّ تنظيمه مع بريطانيا في شهر آذار سنة 1945، حيث أمكن تحويل مبلغ من الدولارات يعادل أربعة عشر مليونًا، وذلك من بقايا الجنيهات الاسترلينية المتجمعة للعراق[736]. وكان هذا الترتيب يتمّ التفاوض بشأنه في كل سنة، في حين بقيت القابلية المحددة لتحويل الدنانير العراقية إلى دولارات، غير مفهومة للجمهور، مثلما هو الأمر بالنسبة للجماهير الأخرى في كل مكان.

كان لمهمة السيطرة الاقتصادية التي وقعت كلها على عاتق الموظفين المحليين، والتي كانت تلقى العون -كما يعتقد -من البلديات أو من غرف التجارة، الكثير من النتائج المعتدلة التي لا يمكن توقعها من نظام أو أنظمة محسنة لا تعتمد على إحصاءات كاملة، أو آلية، ويجري تطبيقها من قبل موظفين غير اختصاصيين، بل ومعدمين، الأمر الذي كان يثير دهشة الجمهور وتذمره. ذلك لأن السيطرة الاقتصادية العالية المفروضة على البلد، وفقًا لقانون يجري تعديله باستمرار، إضافة إلى تشريع أنظمة لإعدادها، كل ذلك كان يودع في الأصل إلى لجنة التموين المركزية، وإلى هيئات وزارية أصغر حجمًا من أمثال لجنة التموين العليا التي عانت مدة الحرب كلها. ولذلك تطلّب كثير من المشكلات اتخاذ قرارات على مستوى الوزارة، وبذلك ضاعفت أمثال هذه القرارات من انعدام الاتفاق بين الوزراء.

كانت دوائر النقل والاستيراد، والموارد المحلية قد أنشئت في أوائل الحرب، وظلّت تدار من قبل موظفين بريطانيين من أمثال «لويد» و«غريس» و«لي بلال» وكذلك من بعض العراقيين أيضًا. ولقد تجمعت هذه الدوائر في أوائل سنة 1944 في وزارة التموين التي أسست لهذا الغرض، وعين العقيد «بيلس» مستشارًا أول لها، وقد استقال من عمله بعد أشهر قلائل من نشاط قوي نافد الصبر، نتيجة

عدم الاتفاق مع زملائه العاملين معه. واستمرت لجنة التنسيق الإنكليزية الأمريكية تعمل حتى أشهر قلائل من منتصف صيف سنة 1944.

وفي خارج العراق كان يوجد مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة. وكان هذا المركز يهتمّ بمنتجات العراق، وبالسيطرة على التموينات الأجنبية التي ترسل إليه.

وقد عقد في القاهرة خلال شهر نيسان 1944 مؤتمر لهذا المركز حضره مندوبون من العراق. وتحت إشراف مركز تموين الشرق الأوسط، قامت بعثة علمية استشارية بجولة في العراق خلال سنة 1943، كانت تضم كلًّا من الدكتور «كين» والدكتور «ورثنغتون». وقدم المركز خدمات جلّى في الظروف التي كانت تتطلب السيطرة الداخلية النافعة. ومع كل ذلك فقد وجه اللوم إلى هذا المركز بسبب ضعف ما كان يخصصه من المواد التموينية، ولذلك لم يأسف العراقيون لإلغائه في أواخر سنة 1945، لأن الحاجات الخاصة لبلدهم، كانت أعظم، في حين كانت حاجات الحلفاء والحرب بعيدة ولا معنى لها. ولقد أعقب إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط قيام لجنة التموين التي بقيت حتى سنة 1 تمارس السيطرة على مواد نادرة من المواد التموينية. وحين غدا مستطاعًا توفير آراء أوسع مدى عن الاقتصاد الدولي التطبيقي في العراق، وفي الدول المجاورة له، تمّ استخلاص الدروس القيمة من العملية التي كان مركز تموين الشرق الأوسط، ينهض بها.

لم يكن من المعقول أن لا يحدث نقص السلع، وارتفاع أسعار المنتجات المحلية، والنفقات العسكرية الوفيرة، تأثيرًا في مستويات المعيشة. فقد ظل اقتصاد العراق حتى منتصف سنة 1941، اقتصادًا اعتياديًّا في الغالب، ولم تزدد العملة المطروحة للتداول إلّا نادرًا، ولم ترتفع الأسعار إلّا قليلًا. غير أن الأحوال ما لبثت أن سارت سيرًا سريعًا بعد ذلك التأريخ. ذلك لأن سوء الحاصل الزراعي، ونقص الأموال المستوردة، والنفقات العسكرية، قد أوجدت ظروفا كانت تهدد بخطر التضخم النقدي. ولم يكن أمام الحكومة من حل مفضل أكثر من اللجوء إلى الأنظمة الحقيقية، غير المدعمة بالتنفيذ، والتي تمّ تشريعها لمواجهة مشاكل ندرة المواد، والرقابة عليها، وتوزيعها.

ولذلك ارتفعت نفقات المعيشة في سنة 1942 إلى مستوى أصبح يعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف عما كانت عليه في سنة 1939. ذلك أن حجم النقد المتداول قد ارتفع إلى ثلاثة أضعاف، ثم قفز إلى ستة أضعاف، في الوقت الذي ازدادت فيه الودائع في المصارف تبعًا لذلك. لم تكن الحكومة، التي كان يسعدها أن تتلقى الإيرادات المتزايدة بصفة متعاظمة أنقذتها من العوز المخيف الذي واجهته في منتصف سنة 1941، راغبة في تطبيق إجراءات قوية لسحب قوة الشراء عن طريق فرض ضرائب عالية أو عن طريق إصدار سندات قروض (حتى سنة 1945) أو عن طريق بيع الأراضي المملوكة للدولة، ما عدا تلك التي تكون مساحاتها تافهة. والواقع أن الحكومة لم ترغب في تطبيق إجراءات صارمة وغير محبوبة مما كانت الحالة تتطلبه آنذاك.

فلم تهيئ بعض مبيعات الذهب والماس التي وفرتها الحكومة البريطانية سوى الشيء الضئيل لتصحيح الوضع المالي. ولقد حصل تحسن طفيف بفضل وفرة ناتج الحصاد، وانخفاض أسعار الصادرات في سنة 1943، والذي حال دون حصول ارتفاع آخر في نفقات المعيشة التي سبق لها أن ارتفعت إلى ستة أضعاف عن مستويات سنة 1939. غير أن توقيع الهدنة أوجد في العراق ظروفًا

يندر أن تقل عن ظروف التضخم، ولذلك كان يندر أن تكون اللّهجة التي كان المجتمع العراقي يتحدث بها، أكثر صحة.

لقد سارت مالية العراق أثناء الحرب مسري شاذًّا. لذلك فإن السنوات الثلاث 1941 - 1943 قد أبرزت فوائض مفيدة على الرغم من ارتفاع النفقات. فقد غدا مستطاعًا دفع الديون الأجنبية، وتمّ منح العلاوات للموظفين أثناء الحرب. وكانت خطط التنمية تبدو مشجعة. ولكن أعقبت ذلك خلال السنتين التاليتين، نتائج محزنة، وأكثر شقاء. فإيرادات الحكومة لم تعد تتناسب مع النفقات، حيث سمح للخدمات الاجتماعية، وخدمات الشرطة بأن تتوسع، وتضاعف عدد الموظفين.

بلغ مقدار الصرف الاعتيادي، الذي كان يبلغ في سنة 1939، حوالي ثمانية ملايين دينار عراقي، خمسة عشر مليون دينار في سنة 1943، ثم ارتفع إلى واحد وعشرين مليون دينار عراقي، في سنة 1945. وفي هذه السنة الأخيرة وجد العراق نفسه يقترب من وضع مالي أقل صحة مما كان يظهر به. ذلك لأن الماليات الخاصة بالسكك وميناء البصرة، كانت أكثر رخاء خلال أوقات الحرب.

تمّ إصدار قرض عراقي داخلي في أوائل سنة 1945 وكان على قسمين: الأول بمبلغ مليون دينار عراقي وبفائدة مقدارها اثنان في المئة لمدة عشرين سنة، مع جوائز بنسبة اثنين في المئة، والثاني بالمبلغ نفسه ولكن بفائدة مقدارها ثلاثة في المئة، ويتمّ تسديده في مدة عشر سنوات. ولقد قوبل هذان القرضان، اللذان اعتبرا تجريبيين، استقبالًا حسنًا، لكن قيمتهما كانت ضئيلة جدًّا كأداة للتقليل من التضخم النقدي.

اختفى المصرف الإيطالي المعروف باسم مصرف روما (بنكو دي روما) في سنة 1941، فافتتح في السنة ذاتها «مصرف الرافدين» الذي تملكه الدولة، والذي كان يدير حسابات الحكومة. وفي سنة أخذت أعمال هذا المصرف تظهر أرباحًا. وفي الوقت ذاته كان المصرف الزراعي الصناعي، الذي تطور ضمن حدود ضيقة أثناء الحرب، قد انقسم إلى مؤسستين هما: المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي، ومن ثم أعقبتهما المصارف المختصة بالعقارات والرهون[737]. كذلك افتتح المصرف العربي (الفلسطيني) فرعًا له في بغداد في تلك السنة[738].

كان التطور المادي للعراق، والذي سار قدمًا وبصفة مشجعة حتى سنة 1941، قد تمّ إهماله بحكم الضرورة حتى نهاية الحرب. ولكن العراق كان على الأقل محظوظًا في ذلك، بالنسبة إلى التدمير، والخراب، والانحطاط، الذي كان المصير المشترك لبلدان أوروبا برمتها. فلقد حصل العراق على إضافات ملموسة، وعلى حساب الآخرين، في طرق مواصلاته. ذلك أن سكك الحديد التي بوشر بمدّها عن طريق قروض من السلطات العسكرية أثناء الحرب، والصيانات التي كانت تجري فيها، قد تحققت عن طريق المساعدة العسكرية بالسيارات وبالتجهيزات المقدمة من المصادر البريطانية، أو من مصادر منهاج الإعارة والتأجير، وبأعداد من عمال السكك المتقدمين، وما رافق ذلك من مشاكل ازدحام وسائط النقل، وعلى الأخص وسائط نقل السلع من تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين، ونقل الحبوب إلى ميناء البصرة الذي كان يدار بأيدٍ أمينة.

تمّ قلع سكة الحديد العسكرية التي أنشئت بين الكوت، والعزيزية وبعقوبة، بعد انتهاء الحرب. وفي سنة 1945 أصبح في مستطاع مديرية السكك الحديدية أن تضع مرة أخرى خطتها في إحداث تطورات كبري. فقد اشتملت مشاريعها على بناء جسر حديدي في بغداد للقاطرات وللسيارات (تعويضًا عن الشاحنات التي كان يجري نقلها بالمعابر)، وبناء جسر في المسيب يربطها بكربلاء، وبناء محطة ودائرة حديثة للسكك[739] وإنشاء ساحات للمناورات في بغداد، ومدّ سكة حديد طولها خمسة وستون ميلًا من كركوك إلى أربيل، مع إنشاء جسر على الزاب الأصغر[740] (*) كذلك تمّ إنجاز التطورات المهمة في ميناء البصرة وضواحيه على يد وكالة عسكرية، وقد شملت تلك التطورات، بناء الأرصفة والجوانب، والتوصيلات، وتسهيلات الخزن، وإنشاء جسر فوق شط العرب، ومدّ سكة حديد من المعقل إلى مدينة الأحواز. ولقد بقيت الأقسام المهمة من هذه الأعمال الإضافية إلى أن اختفت حملة قوات العراق فارس[741] (*)، ولو أن أرصفة الموانئ التي أنشئت في «أم قصر» على «خور عبدالله» والسكة التي تربط هذه الأرصفة بالبصرة، لم تعد تستعمل بعد.

أهملت الرقابة العسكرية على النقل النهري في سنة 1945. وكانت هذه الرقابة تمثل تراثًا دائمًا من التحسينات في النهر، وأعمال التصليح، فراحت قوارب شركة «لنج» ومنافسيها، تستطيع أن تتنافس مرة أخرى في ميدان النقل النهري الذي لم يعد يكفي.

تمّ تقليص أسطول شركة بيت لنج في سنة 1938، بعد أن خسر هذا الأسطول باخرته «مجيدية» واحترقت السفينتان «مالامير» و«قادري» وتحولتا إلى أنقاض الواحدة بعد الأخرى في سنة 1941. أمّا المنافسون لشركة «بيت لنج» وعلى الأخص حنا الشيخ، وعبد الكريم الخضيري، فإنهم كانوا أكثر مقدرة على الاحتفاظ بما لديهم من سفن. غير أن المنافسة التي أبرزتها سكك الحديد، والنقل البري، كان لا بُدّ لها أن تتعاظم بدلًا من أن تتقلص. فبالنسبة إلى نظام الطرق البرية للنقل، ساهمت حملة قوات العراق فارس مساهمة كبيرة في هذا المضمار، ولا سيما في بناء الطريق البري الذي يخترق الصحراء إلى الأردن، وفي إعادة تبليط كثير من امتدادات الطرق الأخرى، وصيانة أساطيل النقل العراقية عن طريق تجهيزها بالإطارات، ومع كل ذلك فإن المحافظة على سيارات النقل المدني أثناء الحرب، قد برهنت على أنها كانت شاقة جدًّا، فضلًا عن تناقص العدد المستعمل منها. أما المواصلات الجوية للبلاد فإنها لم تتحسن خلال الحرب، ولكن قبل أن تنتهي الحرب بوشر بإعداد مشاريع لإنشاء خط جوّي قومي. ولذلك كانت شركات الطيران الأوروبية التي تمرّ طائراتها عبر العراق وتزوره، قد استأنفت سفراتها في سنة 1945 بعد الانقطاع الذي حدث أثناء الحرب، حيث بدأت شركة مصر للطيران سفراتها بين القاهرة وبغداد. وفي سنة 1945 منحت شركة «ماركوني» الإيطالية إجازة لإنشاء محطة للاتصالات اللاسلكية.

تبدل مسرى التجارة الخارجية تبدلًا بارزًا، عن مساراتها الاعتيادية نتيجة الحرب. فقد كانت بريطانيا في سنة 1939، هي الزبون الأساس لتجارة العراق الخارجية، ومن ثم أعقبتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار. ذلك أن كل واحد من هذين البلدين كان يستأثر بمقدار الثلث من مجموع الصادرات المنظورة غالبًا.

ولكن في سنة 1944، أصبح المشتري الرئيس لتجارة الصادرات العراقية هي فلسطين والأردن، وتأتي بلاد فارس في أعقابهما. ذلك أن قيمة الصادرات العراقية المنظورة التي ارتفعت إلى أربعة ملايين دينار عراقي قبل الحرب، قد ارتفعت نتيجة ارتفاع الأسعار إلى تسعة ملايين دينار عراقي قبل أن تنتهي الحرب. أمّا تجارة المرور التي تقلصت إلى ما قيمته ثلاثة ملايين دينار عراقي في سنة 1939، كانت قد ارتفعت إلى ثلاثة عشر مليون دينار أثناء السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بفضل مرور السلع إلى روسيا. كذلك ارتفعت الاستيرادات من تسعة ملايين دينار قبل الحرب إلى أربعة عشر مليون دينار في آخر سنة من سني الحرب. ولقد تدنت حصة بريطانيا من هذه التجارة من ثلاثة وثلاثين إلى أحد عشر في المئة، وحصة اليابان من ثماني عشرة في المئة إلى لا شيء، في حين ارتفعت حصة الهند من ثمانية في المئة إلى ثلاثين في المئة، وسوريا من اثنين إلى ستة عشر في المئة، وأمريكا من ثمانية إلى اثني عشر في المئة.

كانت الرغبة في التوسع الصناعي الذي كان على الدوام يؤلف مطمحًا غاليًا، قد انتعشت مجددًا نتيجة النواقص التي حصلت أيام الحرب، وازدياد السوق المحلية.

أما العوامل المعاكسة لذلك فإنها كانت تتمثل في نقص المواد الخام، وفي التنافس على استخدام العمال الماهرين، واستحالة استيراد المعامل. فمن بين السبعين مشروعًا صناعيًّا التي استفادت من قانون 1929، كانت معظمها من مستويات تافهة، مع تركيز الأهمية على المشاريع التجريبية التي تستطيع أن ترشد الطبقة المتوسطة إلى إمكانية ممارسة طاقاتها خارج نطاق الخدمة الحكومية، أو المهن، أو السياسة. ذلك أن نوعًا من التقدم قد حصل أثناء الحرب، في إنشاء معامل الطابوق، والمشاغل التي تنتج الأدوات اليدوية من أنقاض المعادن[742] ومعامل سحق بذور النباتات الزيتية، من أمثال بذور القطن والسمسم، وبذور الكتان، والتي ازدادت ولكن في نطاق ضيق. كذلك أصبحت صناعة الدباغة تدار بالآلات بصفة جزئية، كما تحسنت نوعية منتوجها. أمّا معملا النسيج اللذان كانا يداران بالآلات[743] والمعامل غير العصرية لتقطير العرق، ومحالج القطن الثلاثة[744] وأشغال صنع الصابون الصغيرة، ومعامل السكاير، فإن هذه كلها قد ازدادت أثناء الحرب نتيجة المحاولات التي بذلت لإنشاء معمل للبيرة، وأشغال بدائية لصنع الزجاج، ومعمل للأصباغ، وآخر للشخاط الشمعي.

أمّا معمل الإسمنت الذي خطط إنشاؤه منذ زمن طويل، فإنه لم يكن قد بدأ الإنتاج بعد، ولكن شرع بإنشاء مشروع مهم لغزل الأقطان ونسجها ولكنه لم يبدأ العمل بعد. كذلك وضعت خطة لإقامة مسرح للسينما في بغداد في سنة 1945، وكان هذا المسرح هو الهدف لزيارة قام بها أحد الخبراء البريطانيين لهذه الغاية.

جاءت الرغبة في ضرورة تأجيل أيّ إقدام على استثمار أراضٍ للنفط، متطابقة مع رغبة الشركات البريطانية والحكومة العراقية معًا[745]. على أن الأمر الذي كان يبعث على الأسف كثيرًا، كما يظهر، هو عدم الإقدام على مشاريع مماثلة للنفط في كل من بلاد فارس، وفي الجزيرة العربية. ففي السابق كان يتمّ إنتاج وقود الطيران، والمنتجات النفطية الأخرى على نطاق واسع لأغراض الحرب. ولكن الصناعة الأمريكية استطاعت في الأخير أن تنتج تجهيزات وفيرة، في الوقت الذي لم يستطع فيه

البريطانيون أن يضمنوا للمملكة السعودية الدور البارز في إنتاج النفط[746]. ولهذا السبب تخلت شركة النفط العراقية إلى ما بعد الحرب، عن إنشاء خطوط الأنابيب الإضافية، وعن الإنتاج الإضافي من النفط والذي كانت قد خططت له في سنة 1938. والواقع أن منتوجها من النفط قد هبط قسرًا، نتيجة الحوادث التي وقعت في بلاد المشرق خلال 1941 - 1942 من أربعة ملايين طن إلى مليون طن، ولم يعد إلى مداه العام إلّا في سنة 1944 ذلك لأن العطب الذي لحق بمؤسسات الشركة خلال شهر أيار 1941، سرعان ما تمّ إصلاحه، وبذلك استطاعت الشركة مساعدة القوات البريطانية عن طريق توفير المقرات، والمطارات الجوية، وتقديم قروض شخصية، وتسهيلات المواصلات، وتموين القوات البريطانية بالمنتجات النفطية المكررة، حيث ازداد المنتوج من هذا النوع من المنتوجات لأغراض الحرب، وإدخال التحسينات على مصفى كركوك لتموين وقود السيارات بالإضافة إلى الوقود الذي كان يستحصل من مصفى «الوند».

تمّ إنشاء معامل لصنع صفائح القصدير في كل من كركوك والموصل حيث تمّ ربط هذين المعملين بخط لأنابيب النفط. أمّا في منطقة البصرة فقد أنشئ خط لأنابيب النفط بين عبادان والشعيبة. كان عدد من آبار النفط قد تمّ تخريبها كإجراء احتياطي ضد الغزو المعادي بأوامر من الجيش في سنة 1941[747] لكنه لحسن الحظ لم يتمّ التدخل في سير الإنتاج الحالي. وفي الموصل، حيث تقوم شركة نفط الموصل التي كانت تعرف قبلًا باسم «شركة استثمار النفط البريطانية» لم يكن مستطاعًا المباشرة بأيّة عمليات في عين زالة وفي أيّ مكان آخر، وإن كان التحري عن النفط في البصرة ما زال مستمرًّا. ولم يكن مستطاعًا تجنب مثل هذا التأجيل في ظروف جعلت من العسير الحصول على التجهيزات الهندسية اللازمة، والتي كان الترخيص بجلبها قد تمّ من قبل، ووفقًا للاتفاق الذي عقد بين شركات النفط والحكومة العراقية في شهر آذار سنة 1943، حيث تمّ التوصل إلى ذلك الاتفاق مقابل منح قرض من الشركات إلى الحكومة العراقية بمبلغ ميلون ونصف مليون دينار عراقي تبدأ مدته بفترة التوقف التي حدثت في شهر أيار 1941 وتمتد إلى ما بعد إعلان الهدنة بمدة سنتين.

وفي الوقت ذاته ظل مشروع إقامة مصفى للنفط على يد الحكومة مشروعًا حيًّا، ولو أن زمن إنشائه لم يحدد آنذاك. ذلك لأن قضية شروط امتيازات النفط بل وحتى شرعيتها في ذلك الوقت، كانت مثار حركة اعتيادية لدى ساسة المعارضة.

كانت فترة الحرب، بالنسبة إلى أعظم الصناعات العراقية، فترة نشاط غير اعتيادية في ميدان الزراعة التي انتعشت نتيجة الحاجة الملحّة إلى المنتوج، وكذلك نتيجة الأسعار العالية التي كان الحاصل الزراعي يباع بها. فقد ظهرت المضخات الزراعية، بفضل قانون الإعارة والتأجير، لأول مرة في المحافظات الشمالية. أما بالنسبة إلى المزارع القائمة حول بغداد والكوت فقد شهدت سنة 1945 بداية استعمال العشرات من الجرارات والمحاريث الآلية، والباذرات والحاصدات والدرّاسات. ورافق ذلك حدوث تأثير كبير في المفاهيم العراقية بشأن الإمكانيات الزراعية، فأخذت مشاريع الزراعة الحديثة الطموحة تظهر لدى المتعلمين من أصحاب رؤوس الأموال، وأسست كلية الزراعة في سنة 1941، وسنّ قانون في سنة 1944 يخول إنشاء جمعيات زراعية تعاونية[748]، غير أن أيًّا من هذه الإجراءات لم يحل دون ازدياد هجرة أبناء الريف بالمئات بل بالألوف إلى المدن، حيث كان العمل

متوفرًا فيها بكثرة أيام الحرب[749].

أمّا في ميدان تسوية الأراضي، فإن لجان التسوية التي كانت تعمل بثبات وبأعداد متزايدة منذ سنة ٍ، قد حافظت بحكمة على كل واجباتها المهمة أثناء الحرب، غير أنه لم يعطَ الآن سوى اهتمام ضئيل إلى المناطق الجنوبية من العراق، وأقل من ذلك إلى محافظات الموصل، وأربيل والدليم والديوانية أو كربلاء، ولكن تمّ الكثير من العمل بالنسبة إلى الأراضي الزراعية المقفرة المتنازع عليها في كل من بغداد وكركوك والحلة وديالى، حيث حصل تقدم كبير في مجال تحديد أصناف الأراضي، ووضع الخرائط لحدودها، وتدوين سجلات أسماء الأفراد في المناطق التي تقرب مساحتها الآن من مليون فدان. وكان يسمع الكثير عن خطط لإقامة قرى متوسطة الأحجام، وتخصيص قطع صغيرة من الأراضي الحكومية لبعض الأسر على انفراد، وكانت تلك تعتبر إشارة على التأكد تمامًا من وجود الشرور التي يعانيها الفلاح من أمثال انعدام الأمن، والفقر، وانعدام الحافز لديه على زراعة الأرض.

وفي قناة ديالى، واعتمادًا على سدة الكوفة، بوشر بالعمل في سنة 1945، وفق قانون خاص صدر بهذا الشأن، بوضع أساس لإجراء توطين عملي في المناطق الزراعية، وذلك عن طريق توزيع قطع من الأراضي التي تملكها، تكون مساحة القطعة الواحدة منها ستين فدانًا، لكل عائلة من العوائل التي يتمّ توطينها، إضافة إلى وجود محفز لذلك يتمثل في سند ملكية تلك القطع يتمّ الحصول عليه بعد عشر سنوات من العمل لاستثمارها، وعلى أن تقوم مديرية الزراعة العامة، بتوفير المؤسسات والمرافق القروية، من أمثال افتتاح مدرسة ودوائر للزراعة، ودور الحضانة، والمستوصفات والمخازن التعاونية. وكان مشروع الدجيلة ينطوي على الآمال التامة، وقد بدئ به باختيار ثمانين عائلة تمّ اختيارها بكل عناية، ثم تضاعف هذا العدد إلى عشرة أمثاله، لكنه ما لبث أن أثار المنافسة الحادة بالنسبة إلى قبول المشاركين فيه.

سمح الأمن الذي ساد العراق بعد سنة 1941، لمؤسسات الريّ الحيوية فيه، أن تواصل أعمالها في صيانة القنوات، والحماية من الفيضانات، وفي دراستها وخططها، وإن لم يكن مستطاعًا حينذاك، البدء بتنفيذ المشاريع الكبرى التي كانت النية معقودة على تنفيذها. وكان العمل الذي توقف خلال سنة 1941 في إنشاء منفذ لبحيرة الحبانية وهور «أبي دبس» قد تمّ إكماله في سنة 1943. أمّا فتح قناة تأخذ الماء من النهر (وهي القناة التي شرع بإنشائها تحت إشراف السير وليم ولكوكس) وكذلك القناة التي تعيد الماء إلى النهر ثانية، فقد أعيد تصميمها ولكن لم يباشر بتنفيذها، في حين تمّ الحفاظ تمامًا على عمليات الإرواء بالمضخات.

(5)

الأكراد والهدوء الذي تنشده الحكومة

خلال الأيام السيئة من سنة 1941، وفي أثناء سنة 1942، لم يقم الأكراد بأيّ عمل من شأنه أن يضيف شيئًا ما إلى مشاكل الحكومة، ولذلك كان الحفاظ على الإدارة السليمة يعتمد -كما يبدو -على تقليص الاحتكاك، والتأكد من الانفعال العاطفي الواسع لدى الأكراد، وضمان قوة الضرب الفعالة عند الحاجة.

ولقد كان الاضطراب الذي حصل في المناطق الكردية من بلاد فارس، يمثل إرباكًا إضافيًا للحكومة العراقية. فلقد سمح للشيخ محمود الذي استمر في حركته المخبولة، حتى بعد عودة عبد الإله إلى الحكم، وتأليف حكومة دستورية، بأن يعيش في إحدى القرى التابعة له، في الوقت الذي أدّى فيه الغزو الإنكليزي الروسي المشترك لبلاد فارس في تلك السنة[750] إلى انهيار السلطة المركزية في طهران، وإلى حدوث فراغ في السلطة، حيث سارع رؤساء الأكراد في بلاد فارس إلى ملء ذلك الفراغ بأن جعلوا من أنفسهم رؤساء للحكم المحلي هناك، وقطعوا اتصالهم مع طهران.

كان من بين الأكراد الذين أثاروا الاضطراب في شمالي العراق، وعادوا من المنفى في إيران، شخص يدعى «حمه رشيد خان» كان هذا الرجل عراقيًا بالولادة، لكنه أصبح الآن يدعي جنسية مزدوجة عراقية وفارسية في وقت واحد. لقد أعلن حمه رشيد خان هذا استقلاله، لوقت قصير في مدينة «ساقز»[751] حتى سنة 1942، حيث تمّ إخراجه من هناك، ومن ثم عاد فعبر الحدود العراقية وخضع للاعتقال في كركوك، ورفض الاتصالات التي قام بها زعماء الأكراد في إيران، بالسفارة البريطانية في طهران، بقصد الانضمام إلى المنطقة التي تحتلها بريطانيا من إيران (وذلك أمر كان يحدث بصفة غالبة قبلًا).

ولكن بعد مرور بضعة أشهر من خصومات لا نهاية لها بين الأغوات الذين ساعدوا القوات الفارسية على الدخول إلى معظم المدن في المنطقة الكردية من بلاد إيران، تمّ ضمان نوع من السلطة هناك لحكومة طهران، وأبعد عدد من زعماء الأكراد إلى داخل الحدود العراقية. وكانت مدينة «مهاباد» (صاروج بولاق) هي المدينة الوحيدة التي أخفق الفرس في الدخول إليها.

أصبحت مدينة «مهاباد» الآن مركزًا لمقاطعة كردية خالصة في شمالي شرقي إيران وسرعان ما تألفت في «مهاباد» إحدى الجمعيات الكردية المتطرفة تدعى «جيان كرد»[752] التي أصدرت مجلة ناطقة باسمها تعرف باسم «نشان» أي «الوطن» التي أخذت أعدادها تصل إلى العراق وتوزع في المناطق الكردية، ولقد راحت جمعية «جيان كرد» تطلق على نفسها بكل بساطة اسم «كوملا كرد»[753].

ومع كل ذلك فلم يحدث أيّ اضطراب مكشوف لدى أكراد العراق في ذلك الوقت، ولم يحاول زعماء بارزان المعتقلين في مدينة السليمانية، وعلى الأخص الشيخ أحمد وأخوه ملا مصطفى ذلك الشخص

غير المتزن دوما، الإقدام على أية حركة إلّا في أواسط صيف سنة 1943، حين هرب «ملا مصطفى» من معتقله في السليمانية، إلى بارزان فبسط سيطرته عليها وشرع يحاول الانضمام إلى أحد رجال العصابات الخارجين على القانون، وهو شخص كردي وتركي معًا يدعي «سعيد بيروخي» الذي وقع في أيدي رتل تركي كان يطارده في تلك الأصقاع.

نقلت رسالة من نوري السعيد إلى الشيخ أحمد البرزاني الذي ما يزال معتقلًا في السليمانية[754]، تلحّ عليه بضرورة الاستسلام، ولكن الشيخ أحمد رفض ذلك الطلب، وازدري بأيّة سلطة كانت سوي سلطته، ولذلك تحرك الجيش العراقي إلى منطقة «برزان» لمعالجة التمرد هناك.

كانت الزيارة التي قام بها «ماجد مصطفى» الوزير بلا وزارة، خلال شهر كانون الثاني في سنة 1944 لمنطقة بارزان، ناجحة، نشر في أثرها بلاغ رسمي زعم فيه بأن «الملا مصطفى قد خضع للوصي دون قيد أو شرط» ولم يلبث ماجد مصطفى أن قام في أعقاب ذلك البلاغ، بجولة في المنطقة الكردية، فنقل الموظفين غير المرغوب فيهم، ونظم أمر توزيع الشعير، وعين قائدًا كرديًّا متخرجًا في كلية الأركان البريطانية، وذا قابلية هو «بهاء الدين الشيخ نوري» محافظًا للسليمانية[755]. ولكن الملا مصطفى مع كل ذلك طلب تدخل الإنكليز في الموضوع.

قام نوري السعيد بآخر جولة وزارية له في كردستان، خلال شهر أيار سنة 1944، ولقد اقترح نوري السعيد إنشاء محافظة كردية تضم كل الأقضية الكردية في محافظة الموصل، وتعيين الموظفين فيها من قبل وزير يمثل الأكراد في الوزارة، وتعيين أحد الأكراد في منصب المدير العام لوزارة التربية، وتحسين الخدمات الاجتماعية في الشمال، ومنح قروض زراعية، وإعادة النظر في مصير احتكار التبوغ.

ولكن زملاء نوري السعيد في الوزارة رفضوا أن يؤيدوه في تلك الاقتراحات، كما رفض عبد الإله مشروع تحويل قضاء «دهوك» إلى محافظة، وبذلك وقعت وزارة نوري السعيد في حمأة الشك والخصام[756].

تمّت زيادة تمثيل الأكراد في الوزارة أكثر من ذي قبل، كما زيد عدد النواب الأكراد في مجلس النواب، وبعثت الوزارة بمحافظين كرديين لكل من السليمانية وأربيل، كما أوفدت وزير الاقتصاد «توفيق وهبي» على رأس بعثة لحسن النوايا. وفي شهر تشرين الثاني من تلك السنة[757] أسقط أربعة أشخاص بالمظلات من إحدى الطائرات الألمانية ألقي القبض على اثنين منهم، ونجا الاثنان الباقيان، وهكذا انتهت تلك السنة بانتشار القلق من احتمال تجدد أعمال التمرد.

لقد برهنت الحوادث على أن تلك المخاوف لم يكن لها، في جزء منها، أيّ أساس، ذلك لأن الهدوء السائد لم يمسّه الاضطراب قطعًا طيلة شتاء 1944 - 1945، وإن كان تذمر الأكراد لم ينقطع، وازدياد النفوذ الروسي لم يحل دون الثقة.

وفي شهر آذار من سنة 1945 عرضت على البرلمان لائحة إعلان العفو العام وتمّت المصادقة عليها

بتردد من النواب، وكانت تلك اللائحة قد أعفت المتهمين من الأكراد ابتداءً من شهر شباط وهو تاريخ خضوع الملا مصطفى للحكومة. وقام الملا مصطفى بزيارة الموصل واستقبل فيها من قبل وزير الداخلية[758]، وتمّ نقل منطقة برزان من محافظة الموصل إلى محافظة أربيل. ومع ذلك فلم يهدأ ملا مصطفى فأخذ يزعم بأنه يتلقى المعونة من البريطانيين، وتلك تلفيقات صدقها الكثيرون في بارزان وحتى في بغداد أيضًا.

وحين اضطر الجيش العراقي إلى العمل لإعادة الهدوء في شهر أيلول تقدمت ثلاثة أرتال إلى الأماكن التي أسرع ملا مصطفى للالتجاء إليها، في الوقت الذي قامت فيه القوة الجوية بقصف أتباعه وممتلكاتهم. كذلك تقدم رتل من قوات الشرطة من «العمادية». ولقد تعاونت الحكومة التركية مع الحكومة العراقية في هذا الشأن، بأن أغلقت حدودها مع العراق. تمّت محاصرة الملا مصطفى من كل جانب، وإذ ذاك اضطر إلى عبور الحدود إلى الأراضي الفارسية ومعه ألفان من رجاله، ليلقى الترحيب من لدن جماعة «قاضي محمد» زعيم الأكراد في مهاباد، ويحظى بتأييد علني من جانب الروس الذين كانوا يدعمون حركة «قاضي محمد» الذي أعلن عن تأسيس جمهورية كردية في «مهاباد» ترتبط مع «جمهورية أذربيجان» داخل الأراضي الإيرانية والتي ساعد الروس على تأسيسها تحت زعامة «جعفر بيشواري».

انتهت المعركة، وتمّ تشتيت قوات العدو بمختلف الوسائل، حيث قام الوصي بتوجيه الشكر إلى الجيش على جهوده، وتوزيع الجوائز على رجاله، في الوقت الذي قام فيه رئيس الوزراء بجولة في الأنحاء الشمالية، حيث بذلت كل الجهود لإعادة تأسيس الإدارة، وإظهار حسن النية عن طريق المبادرة عاجلًا، بإنشاء المدارس، والمستوصفات، ومراكز الشرطة.

انعقدت محكمة عسكرية عرفية في أربيل لمحاكمة العصاة البرزانيين، واستدعت للحضور أمامها أكثر من مئة شخص كان من بينهم الملا مصطفى وأخوه الشيخ أحمد. ولقد حكم على الأخوين وثلاثين من أتباعهما بالإعدام غيابيًّا، وحكم على سبعين آخرين بالحبس مدى الحياة، وسادت بعد ذلك فترة من الهدوء كان يمكن خلالها الحصول على المزيد من ذلك، عن طريق إظهار حسن النية وإبداء عطف أوسع من قبل حكومة بغداد إزاء مخاوف الأكراد ومطالبهم غير الضارة، سيما وأن موجات من الدعاية الشيوعية القوية المختارة قد أخذت تصل إلى الأكراد من شمالي غربي بلاد فارس، مما جعل هؤلاء الأكراد عنصرًا عميق التذمر بل عنصرًا يهدد الحياة القومية كلها بالخطر.

* * *

(6)
الجامعة العربية

كان الارتباط بين بلاد فارس والعراق أثناء الحرب، أضعف بين الشعبين، وكذلك بين الحكومتين العراقية والفارسية، من الروابط القائمة بين القوات العسكرية وطرق المواصلات المألوفة بين البلدين. ونظرًا لسعة أعمال النقل التي كانت تقوم بها قوات حملة العراق -فارس بالنسبة إلى الأفراد والتموينات، فلم تكن هنالك من حدود بين العراق وبلاد فارس. ذلك لأن البلدين كانا يؤلفان وحدة منفردة من وحدات الدفاع، ولتقريب الاتصالات مع القوات الروسية، ومن هنا كانت الاتصالات بين الحكومتين والشعبين، مقيدة بحركة غير محددة، وكانت طرق المواصلات بينهما محتكرة في الغالب للحاجات العسكرية، وللزيارات المتناقصة. وفي الأقسام الشمالية الشرقية من العراق وحدها، كانت تجري حركات عبور الأكراد للحدود بين البلدين، وإحداث التقارب بين مواطنيها.

كان التلويح بالثورة الفاشلة التي قام بها أحد أولاد الشيخ خزعل أمير المحمرة المعزول[759] في الأحواز سنة 1943 قد تمّ إخمادها بصفة مبكرة، وتراجع القائم بها إلى البصرة. كان ميثاق سعد آباد الذي حصل الحديث عن تطبيقه في أوائل الحرب، معطلًا عن العمل في الواقع، وإن كان يؤلف رابطة سياسية ليس مع فارس فحسب، بل ومع تركيا أيضًا، وكانت روابط العراق مع تركيا، كما هو شأنها على الدوام، وثيقة في النواحي الاجتماعية، وواسعة في الميادين التجارية، غير أنها كانت ضئيلة في الميدان السياسي، فقد كانت المعاملات التي تخص الحدود تسير سيرًا ودّيًا، والتعاون بين الجارتين متواصلًا، ذلك أن البلدين كانا يرغبان سوية في صيانة تجارة المرور عبر الحدود، على الرغم من النقص الحاصل في عدد شاحنات سكك الحديد، وندرة السلع. ولذلك قامت بعثة تجارية تركية بزيارة بغداد في سنة 1945.

أخذ امتعاض العرب الناتج عن ضياعهم لمحافظة الإسكندرونة في سنة 1938، يخفّ بمرور الزمن، وأدّى وجود الأمير «زيد» بزوجته التركية في منصب وزير العراق المفوض في أنقرة، والزيارات المتتابعة إلى العاصمة التركية واسطنبول، التي كانت الشخصيات العراقية تقوم بها، إلى تحسين العلاقات، وفي الوقت الذي انتشرت فيه إشاعة اعتزام الوصي عبد الإله الزواج من ابنة عصمت إينونو في سنة 1945، وهي إشاعة لا أساس لها من الصحة، قام عبد الإله بزيارة تركيا لأكثر من مرة واحدة.

على أن قلب العالم السياسي في العراق، كان منشغلًا أكثر من ذي قبل بشقيقاته البلدان العربية. فقد كانت العلاقات مع شرقي الأردن طفيفة لكنها ودّية، نظرًا لتبادل الزيارات الملكية والوزارية بين البلدين، وارتباط حركة النقل العسكري البريطاني بينهما، وكانت المشاعر إزاء السعودية باردة، وذلك لأن البيتين الحاكمين في البلدين كانا يتبادلان النفرة المشتركة بينهما، كما كان مفهوم الوحدة العربية لدى السعوديين يناقض مفهومها لدى العراقيين، في الوقت الذي أدّى فيه لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى مكة، إلى إثارة السخط.

أما بالنسبة إلى مصر التي قام عبد الإله ورجال دولته بزيارتها، فقد كان يوجد أساس مشترك (مع

وجود شيء من التنافس على زعامة العالم العربي) في مطامحها بشأن الوحدة العربية. فقد كانت تجري استعارة الخبراء والمدرسين المصريين من قبل العراق، ولهذا الغرض تمّ إنشاء «مكتب» للتعاون الثقافي في القاهرة، وافتتح فرع لجمعية «الاتحاد العربي» في بغداد[760] في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الاجتماعية ضعيفة، والمشاعر تافهة أو انتقادية.

بلغت حركة الوحدة العربية قبل سنة 1944، مرحلة أصبح التحقيق الشكلي لها، يعتبر هو الخطوة الأولى في هذا الشأن. ذلك أن جميع المبررات لقيام الوحدة، في نظر المتحمسين لها، كانت من أكثر الحركات التي سبقتها من أمثال المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في مدينة القدس سنة 1931[761] و«مؤتمر بلودان» سنة 1937[762] و«المؤتمر البرلماني العربي» الذي انعقد في القاهرة سنة 1938[763] واجتماع الزعماء العرب في لندن سنة 1939[764]، كل هذه كانت مقدمات للاجتماعات الشكلية التي كان رجال الدول العربية يعقدونها، لقيام عمل تطبيقي لإقامة «اتحاد عربي» أو«جامعة عربية» أو «دولة عربية» لم تكن تعوزها القدرة على إدارتها.

في سنة 1941 أعرب أنطوني أيدن، بالنسبة إلى بريطانيا عن عطفه العام على أية حركة تتجه نحو إقامة ارتباط أوثق قد يقوم به القادة العرب أنفسهم[765]. أما بالنسبة إلى قضية فلسطين، فلقد كان الكتاب الأبيض البريطاني الذي نشر في سنة 1939، ما يزال يمثل السياسة البريطانية حول هذا الموضوع[766]، ولا بدّ له أن يجتذب التأييد العربي العام، حالما تظهر دلائل على ذلك «إذا ما وجدت هذه الدلائل» تشير إلى تنفيذه بصفة مؤكدة. غير أن مضي السنتين الأوليين من الحرب العالمية الثانية، ومع أن «الثورة العربية» قد انتهت[767] وأصبح أمين الحسيني في المنفى، إن كل هذه الأوضاع قد أعطت دلائل كافية بأن مشكلة فلسطين ما تزال من دون حلّ، وأن المخاوف لها ما يبررها، فإن معارضة اليهود للكتاب الأبيض ما تزال قائمة[768]، وأخذت الهجرة اللاشرعية تتعاظم بشكل واسع، وازداد الإرهاب اليهودي في الوقت ذاته.

ظل موقف بغداد حتى أوائل سنة 1942 موقف الترقب المشوب بتوتر الأعصاب، وإن بقي تاريخ وعد بلفور شعارًا لإقامة التظاهرات المعادية للصهيونية. وفي سنة 1943 وردت أنباء من نيويورك عن إعلان اليهود لمناهجهم الذي عرف باسم «منهاج بالتيمور»، وهو واحد من التجمعات اليهودية والجيش على غرار ما يعرف ب«الكومنولث»، والذي كان يطالب برفع القيود عن الهجرة اليهودية، الأمر الذي أثار الخوف بين العاملين في القضايا العامة في بغداد، وأدّى إلى التشاور بين الناطقين باسم العرب عن الخطر المتجدد الذي كان من أخطر مظاهره، تلك المظاهر الواضحة المساندة للادعاءات اليهودية في أمريكا وفي أوروبا، حيث تحدث «وندل ولكي» في سنة 1942، وكذلك لويد جورج سنة 1943، عن تلك الإشارات، إضافة إلى عرض قرارين مكررين على الكونغرس الأمريكي لإقرار حرية هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها.

وجهت الاحتجاجات العربية ضد هذين القرارين إلى الرئيس روزفلت، الذي أكد للوصي عبد الإله

وغيره من الزعماء العرب، بأن أيّ حل لقضية فلسطين لا يمكن أن يتطور إلّا بعد التشاور مع العرب واليهود معًا[769].

كانت الزيارات التي يقوم بها رجال الدولة العراقية إلى القدس متواصلة. ولقد تعاظم ربط قضية فلسطين بقضية الوحدة العربية الوثقى، فغدا أكثر وضوحًا، وراحت صحافة العراق منذ ذلك الوقت وما بعده، تتحدث بلهجة مخيفة ضد الصهيونية. كان لا بُدّ من أن يزداد التوتر العصبي بين الألوف من اليهود الذين يعيشون في بغداد والذين لم تكن الصهيونية مستساغة لديهم، بل حركة تدميرية على أكثر احتمال، ولذلك كانت مقاومة معارك العرب الفلسطينيين في ميدان الرأي العام العالمي، باعثًا على تأسيس المكاتب العربية في لندن وواشنطن، في تلك السنة، حيث ساهمت الحكومة العراقية في المكتب الذي كان يديره «موسى العلمي» مثلًا بمئة ألف باوند.

في شهر تشرين الثاني سنة 1945 انتهت الحرب. وإذ أصبح إيجاد نوع من الحل للمشكلة الفلسطينية ضرورة لا غنى عنها، وردت الأنباء عن تعيين لجنة أنكلو أمريكية للتحقيق. كانت آراء حزب العمال البريطاني الذي أصبح الآن في دست الحكم معروفة بعدائها للكتاب الأبيض وبمناصرتها للصهيونية، في الوقت ذاته الذي كان فيه الرئيس الأمريكي ترومان، وقبل البدء بأيّ تحقيق، يضغط على البريطانيين بقبول المزيد من اليهود المهاجرين إلى فلسطين، ولذلك صادق المجلس الصهيوني العالمي في شهر آب من تلك السنة، على المطاليب الصارمة التي تقدمت بها منظمة بالتيمور.

كان هناك تفاؤل ضئيل في العراق، وفي أيّ مكان آخر، يحسّ به بأن حقوق الشعب الفلسطيني، الذي أصبحت مساكنه، ووطنه، وحقوقه بالذات معرضة للخطر، سوف تنال الاحترام. تمّ الإعلان في العراق عن مقاطعة جميع السلع المستوردة من فلسطين ابتداء من اليوم الأول من كانون الثاني سنة 19. أما الحوادث التي وقعت في سوريا فإن ما أثارته من الاهتمام، كانت أقل بصفة نادرة من الحوادث التي وقعت في فلسطين. والحقيقة أن رجال الدولة العراقية، وفي كل مرحلة من مراحل تاريخ سوريا ومنذ سقوط حكومة فيصل هناك والتي لم تدم طويلًا، كانوا يظهرون الأحاسيس الأخوية الحارة، ولذلك وجهت الانتقادات في بغداد ضد تعطيل الدستور السوري عند انفجار الحرب العالمية الثانية، وتعطيل الدستور اللبناني بعد ذلك بصورة مباشرة. وكذلك انتقد العراقيون الإدارة التي كانت تطبقها الحكومات المعنية في سوريا ولبنان. ولقد أعقب انهيار الحكم الفرنسي في أوروبا وصول لجنة الهدنة الإيطالية إلى كل من سوريا ولبنان، وقيام فترة انتظار قلق بشأن الحوادث التي وقعت والتي حظر فيها النشاط السياسي بأكمله في ذينك البلدين. كذلك تمّت دراسة مستقبل الدولتين السورية واللبنانية دراسة حرة في كل من بغداد والقاهرة، حيث قام نوري السعيد باعتباره وزيرًا للخارجية بزيارة كل من دمشق وبيروت في شهر تموز سنة 1940 غير أن الاضطرابات في سوريا في أوائل سنة 1941، لم تؤدِّ إلّا إلى إجراء تغيير في المديرين فحسب، في حين كانت الآمال التي تعتمد على حركة رشيد عالي الكيلاني «والتي ساندها عدد من المنفيين السوريين، أو المستخدمين المحليين منهم في بغداد» قد باءت بالفشل. غير أن احتلال سوريا ولبنان من قبل القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة الذي حدث في اليوم التاسع من شهر حزيران سنة 1941، قد وفّر الفرصة أمام الجنرال «كاترو» لأن يعلن استقلال الجمهوريتين السورية واللبنانية، حيث شاركت الحكومة البريطانية نفسها في ذلك المضمار

ولو بصفة محددة. ولقد تمّ تكرار ذلك الإعلان الذي اشتمل على عبارة «الدولة المستقلة» مرة أخرى في شهر أيلول، ولكن الموظفين المتعاطفين مع الأماني الفرنسية ظلوا يمسكون بزمام السلطة، في الوقت الذي امتنع فيه العراق وغيره من الحكومات العربية الأخرى خلال سنة 1942 عن الاعتراف بتلك السلطة إلى أن تمّ التأكد بأن حقيقة الوضع الجديد الموعود به في سوريا ولبنان، سوف يتحقق بإنشاء حكومة دستورية حرة.

لقد حدث هذا الأمر في أواخر صيف 1943، وتميز اعتراف العراق بإنشاء الحكومتين السورية واللبنانية بتعيين القنصل العام «تحسين قدري» وزيرًا مفوضًا هناك، كان ذلك الاستقلال الذي منح لسوريا ولبنان ناقصا، وإن تمّ التمتع به في الواقع، وقد تمّ التغاضي عن نواقصه تلك وعدم الاحتجاج عليها، إلّا بالنسبة إلى الحوادث التي وقعت في بيروت في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني في تلك السنة، عندما أقدم المندوب الفرنسي العام على اعتقال رئيس الجمهورية، وأعضاء وزارته وحل مجلس النواب وتعطيل الدستور. ولقد استنكرت الصحافة والسياسة في بغداد انتقادًا شديدًا تلك الإجراءات، وعبرت عن استنكارها ذاك ببرقيات الاحتجاج التي أرسلت إلى كل من باريس ولندن، ولم تهدأ العاصفة إلّا بعد أن ألغي العمل الذي أقدم عليه المندوب الفرنسي، وباستدعائه من بيروت.

وفّرت الزيارات التي تبودلت بين رجال الدولة من العراقيين والسوريين واللبنانيين، فرصًا جديدة للتشاور ليس بالنسبة إلى قضاياهم الخاصة فحسب، وإنما على نطاق أوسع، هو نطاق الاتحاد العربي الذي كان العراقيون وطليعتهم في هذا الميدان نوري السعيد الذي أخرج كتابه الموسوم بالكتاب الأزرق[770] ينظرون إليه بمثابة مخطط يعتبر بشكل ما، خطوة يمكن اعتبارها هي الأولى والمباشرة في سبيل تحقيق «مشروع الهلال الخصيب» الذي تتمتع الطائفة اليهودية فيه بالحكم شبه الذاتي[771]. ولكن هذا المفهوم الذي صمم أصلًا لحل القضية الفلسطينية، ولمسألة الوحدة العربية أيضًا، قد طرأت عليه التعديلات في الواقع مؤخرًا، ومن ثم النكوص عنه في الحقيقة.

على أن الآخرين الذين كانوا يعيشون خارج الهلال الخصيب، لم يكونوا أقل تحمسًا ومساندة لمشروع الاتحاد العربي، فهذا المشروع الذي كان نوري السعيد هو الحواري الأساسي له، والذي لم يكن كل من حمدي الباجه جي وجميل المدفعي، وزعماء آخرين غيرهما أقل تكريسا له، هذا المشروع قد قبلت به أيضا مصر الغنية الكثيرة السكان، على الرغم من الفروق الواضحة في الثقافة والعرق والتاريخ، عن بقية البلدان العربية الأخرى. ولذلك كان زعيم حزب الوفد المصري، مصطفى النحاس، الذي كان يتولى رئاسة الوزارة المصرية آنذاك، من أول الذين نظموا الخطوات الأولى الرسمية في سبيل هذا الاتحاد العربي، ودعا الدول العربية بأن تبعث بمندوبيها إلى الإسكندرية في خريف عام 1944 حيث عقد مؤتمر عام في قصر «أنطونيادس» في أواخر شهر أيلول من تلك السنة، حين انضم السيد موسى العلمي ممثلًا عن فلسطين، إلى مندوبي سبع حكومات عربية مستقلة في مصر، والعراق، وسوريا ولبنان، وشرقي الأردن والسعودية واليمن. وكان ممثلو العراق في ذلك المؤتمر هم كل من نوري السعيد، وحمدي الباجه جي وأرشد العمري.

صدر بروتوكول الإسكندرية الذي نجم عن اجتماع ذلك المؤتمر، جامعة الدول العربية المستقلة

[772]. وكانت وظيفة مجلسها الذي يجتمع بصفة دورية، هي تنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها الدول العربية الممثلة في الجامعة فيما بينها، وتنسيق سياساتها والعناية بالمصالح المشتركة بصفة عامة. وحظر استعمال القوة بين الدول الأعضاء وأن لا تكون المعاملات بين الدول الأعضاء في الجامعة والعالم الخارجي مناقضة لدستور الجامعة نصًّا أو روحًا، أو أن تكون معوقة لأيّ عضو من الأعضاء، وأن يعرض مجلس الجامعة وساطته في المنازعات التي تحدث بين الدول الأعضاء، كذلك لم ينسَ الدستور أن ينص على التعاون في المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، وأن على لجان الخبراء في هذه الميادين أن يتوصلوا إلى وضع مناهج للعمل المشترك.

كذلك تمّ التعهد بتقديم المساندة الكاملة لعرب فلسطين؟ ومع أن هذا البروتوكول قد أصبح مصيره التعطيل بعد مرور ثمانية أشهر من صدوره، إلّا أنه كان في الواقع يعتبر وثيقة مهمة بالنسبة إلى الاقتراحات التي قدمها بشأن الاتحاد العربي في النهاية، وفي إصراره على السياسات المشتركة المتساوية، والتي مهدت مثلًا السبيل أمام وضع فرنسا الخاص في سوريا ولبنان واعتبار معالجة قضية فلسطين على أساس أنها من مسؤولية العالم العربي بأجمعه. ولقد استقبل البروتوكول في العراق بالتأييد وأشار إليه الوصي عبد الإله في خطاب العرش الذي ألقاه في شهر كانون الأول 1944، فاعتبره «خطوة طويلة إلى الأمام في مجال التعاون العربي».

ولقد مضت اللجنة التحضيرية التي وضعت البروتوكول قدمًا في تعيين لجنة فرعية لإعداد الدستور النهائي للجامعة حيث أكملت تلك اللجنة عملها ذاك في شهر آذار 1946. وفي الثاني والعشرين من الشهر ذاته صادق ممثلو الدول الأعضاء في الجامعة على الميثاق النهائي لها، وكان من بينهم ممثلو العراق، أرشد العمري، وعلي جودت، وتحسين العسكري، وسرعان ما بوشر بتنفيذ الميثاق بعد أن تكون قد أقرّته أربع من الدول، ولقد اشترط الميثاق أن يكون المقر الدائم للجامعة في القاهرة وأن تنتقل وظيفة السكرتير العام للجامعة أي رئاسة الجامعة، بين الدول الأعضاء بالتناوب المتساوي بين جميع الدول الأعضاء وأن يجتمع مجلس الجامعة بالتمثيل المتساوي للجميع مرتين كل سنة، أو أكثر من مرتين في الغالب، وأن يتمّ قبول عضوية أية دولة عربية مستقلة في المستقبل، إضافة إلى الدول الحاضرة الموقعة على الميثاق.

كانت الأحكام المناسبة في الميثاق تشمل الانسحاب من الجامعة و«التقييم» الذي يقرره المجلس إزاء أية دولة تفشل في تنفيذ التزاماتها، كما أنه ينبغي على الأعضاء أن يحترموا الأنظمة والاهتمامات الداخلية لأيّ بلد عضو، وأن يكون في مستطاع أيّ بلد عضو إن رغب في ذلك أن يعقد اتفاقات ثنائية أوثق من تلك الاتفاقات التي تربط الأعضاء بصفة عامة.

تكررت أحكام البروتوكول بالنسبة إلى أهداف الجامعة، والتنصل من استخدام القوة، كما نص على أن القرارات التي تُتخذ، إلّا إذا حصل ذلك بإجماع الآراء لن تكون ملزمة إلّا للدول التي قبلت بها، عدا ما يتعلق منها ببعض الأمور الإدارية المحددة. أما بالنسبة إلى الخلافات الداخلية بين الدول الأعضاء في الجامعة فإن الميثاق كان أقل إلزامًا في هذا الشأن مما تضمنه البروتوكول، ذلك لأن مثل هذه القرارات لا تصبح قانونية إلّا إذا كانت الدولة المختصة تتطلع إلى الوساطة، وإلّا إذا كان الأمر لا يمسّ استقلالها وسيادتها، وأراضيها.

ولقد تمّ حذف التحديدات التي وضعها البروتوكول بشأن السياسات الخارجية للدول الأعضاء، كذلك حذفت المادة التي كانت تحث على تحقيق اتحاد أوثق في المستقبل، ولقد تقرر إنشاء لجنة خاصة قائمة لتحقيق التعاون المستطاع بين الأقطار العربية في ميدان الأمور الاقتصادية، والمالية، والمواصلات، والجنسية، وتسليم المجرمين، والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحة العامة. ومع أن الميثاق بصفة عامة كان يمثل ضعفًا في الروابط المشتركة التي تمّت صياغتها في البروتوكول إلّا أن مثل هذا التطور كان ناجمًا عن التردد الذي أبدته بعض الحكومات الأعضاء والتي لم يشاركها المتحدثون باسم العراق في ذلك التردد، ومع كل ذلك فإن توقيع الميثاق الذي صادق عليه البرلمان العراقي في اليوم الثامن والعشرين من شهر أيار سنة 1946، كان حدثًا له أهميته العظمى بالنسبة إلى العراق الذي كان اهتمام رجال دولته بالسياسة العربية الداخلية، يقود العالم العربي منذ زمن طويل.

لقد أصبحت الجامعة العربية، في صفتها الاستشارية الخالصة في الوقت الحاضر، أبعد ما تكون عن المقترح الأول للمبادرة بتحقيق مشروع الهلال الخصيب، مثل بعدها عن كثير من الأفكار، والدعاية المتحمسة غير الواقعية التي اتسمت بها فترة الحرب. على أن الجامعة العربية التي قامت على أساس استقلال مختلف الدول، ما لبثت أن أخذت تواجه أهم قراراتها المناقضة، لفكرة إنشاء دولة موحدة، أو دولة اتحادية.

وفي الوقت ذاته كان تشكيلها لطراز سياسي، من جامعة عربية عصرية ومعقولة، وحكمها بالنسبة إلى القرارات والأعمال المشتركة التي تنهض بها الدول الشقيقة، قد واجهت العالم الخارجي بظاهرة دولية جديدة، وكانت في الوقت ذاته تعطي إلهامًا جديدًا لوزارات الخارجية للدول الأعضاء، وفرض تعقيدات جديدة عليها.

ومع ذلك فإن الجامعة العربية خلال السنوات الخمس الأولى من قيامها، والتي كادت أن تفشل على نطاق واسع، قد تمسكت بالحكمة والاعتدال الواقعي. ولقد كان مستطاعًا أن تصبح قادرة، إذا ما استخدامت بذكاء، عند حصول الفرص، أن تعزز يد العراق والدول الأخرى، في كيفية معالجة تلك الدول لشؤونها الخارجية. ذلك لأن المبادرة المصرية في تأسيس الجامعة، وجعل مقرّها في القاهرة، وتعيين سكرتير عام مصري لها، كل ذلك كان قد حرم العراق من مركزه باعتباره البلد المناضل الأعظم، في سبيل الوحدة العربية.

وفّرت الحوادث التي وقعت في سوريا ولبنان، والتي جرى بحثها في مؤتمر عقده «الحكام الهاشميون» ورجال دولهم في «الشونة»» في شهر شباط سنة [773]1945 موضوعات لأول اجتماع يعقده مجلس الجامعة العربية. ذلك لأن وضع الأزمة التي حصلت سنة 1944، بين الادعاءات الفرنسية بشأن منح «وضع خاص» للفرنسيين في سوريا ولبنان، وبين الطلب المحلي للتمتع بالاستقلال التام الذي تمّ الوعد به قبلًا، كان وضع هذه الأزمة قد ساء خلال ربيع سنة 1945.

فلقد حدث القتال بين السوريين والفرنسيين أثناء شهر أيار من تلك السنة، في عدة نقاط من أراضي سوريا، وقصف الفرنسيون بمدفعيتهم مدينة دمشق[774].

ولم يتمّ منع انتشار الاضطراب إلّا بتدخل الإنكليز الذي أثار حنق الفرنسيين. ولذلك انعقد مجلس جامعة الدول العربية على عجل في اليوم الرابع من حزيران، بينما عقدت آخر الاجتماعات التي حضرها رئيس وزراء العراق وزملاؤه، خلال شهري تموز وتشرين الثاني[775].

قام عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بزيارة بغداد خلال شهر أيلول من تلك السنة. ولقد كانت المشاعر في بغداد آنذاك، قوية وحادة.

وكانت الحماسة والتطور يطغيان على اجتماعات المجلس النيابي، ولذلك أرسلت برقيات شديدة الحنق إلى كل الأنحاء، وانعقد مؤتمر عشائري تحت زعامة أحد شيوخ السعدون، ومع أن الحكومة العراقية قد حظرت التظاهرات، إلّا أن الإجراء الحاسم الذي أقدمت بريطانيا عليه في دمشق، في اليوم الثلاثين من شهر أيار، هو الذي حال دون تدخل عسكري من لدن العراق في دمشق، ذلك التدخل الذي كان مقدرًا له أن يحظى بتأييد جماعي واسع.

وهكذا انتهت سنة 1945 بتركيز الاهتمام على البيان السياسي الأنكلوفرنسي، الذي صدر في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الأول من تلك السنة، والذي اشترط الانسحاب المبكر لكل القوات الأجنبية من سوريا ولبنان.

الفصل العاشر

انتهاء نصف قرن من حياة العراق الحديث

1/ تجمع العاصفة
2/ معاهدة بورتسموث وفلسطين
3/ المزيد من التغييرات
4/ ثورة الأمة
5/ المدينة والريف بعد نصف قرن
6/ الدولة

(1)
تجمع العاصفة

أعقب استقالة وزارة حمدي الباجه جي، شهر من القلق، في حين تأخر اختيار وزارة جديدة تخلفها. وعلى الرغم من هواجس الشك التي كانت تخامر عبد الإله، فقد وقع الاختيار في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة 1946، على توفيق السويدي، ذلك الرجل صاحب المواهب العديدة، ولكن لم تكن من بينها الموهبة التي تستطيع أن تخلق الثقة. ولقد احتفظ السويدي لنفسه بوزارة الخارجية، وجاء بالرجل القدير الغيور، علي ممتاز إلى وزارة الأشغال، والفريق إسماعيل نامق إلى وزارة الدفاع، وعمر نظمي إلى وزارة العدل، وأحمد مختار بابان إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. أما بالنسبة إلى الوزارات الثلاث المهمة أكثر من البقية، وهي الداخلية، والمالية، والتموين، فقد عيّن فيها على التوالي كل من سعد صالح أحد المحافظين السابقين ومن المعادين لصالح جبر، وعبد الوهاب محمود أحد المحامين من البصرة، وذي ماضٍ سياسي عنيف، وعبد الجبار الجلبي من خريجي الجامعات الأمريكية، وذي قدرة غير اعتيادية. وهناك وزيران جديدان عهدت إليهما وزارتا الاقتصاد والتربية هما عبد الهادي الظاهر، ونجيب الراوي. وأجري التعديل على هذه الوزارة في شهر نيسان حين استبدل أحمد مختار بابان، بالدكتور شوكت الزهاوي أحد الأطباء الباثيولوجيين من الأكراد والذي تولى وزارة الشؤون الاجتماعية، كما تمّ في الأيام الأخيرة من العمر القصير الذي عاشته هذه الوزارة، نقل علي ممتاز إلى وزارة الخارجية، وعبد الجبار الجلبي إلى وزارة الأشغال.

وإن كانت الوزارة قد استلهمت الآراء الليبرالية، فقد بدأت عملها بآمال مشرقة. ومع أنه لم يتمّ وضع ميزانية للسنة المالية 1946 - 1947، وذلك أمر قد أثار دهشة شديدة، إلّا أن مالية الدولة كانت ما تزال تدار بالصفة التي لا تعطي أيّ سبب للقلق المباشر. فقد تمّ تجديد اتفاق العملات النادرة، الذي عقد مع البريطانيين في سنة 1945، لمدة سنة أخرى، وتمّ الترحيب في بغداد، بالبعثة التجارية البريطانية التي كان يرأسها اللورد دافدسون، وتمّت الموافقة على قانونه الانتخاب الجديد، الذي كان يجري إعداده منذ زمن طويل، وأدخلت عليه تحسينات جوهرية - وليبرالية بالنسبة إلى الإجراءات القائمة، وأعدت المباشرة بها، وللمرشحين الذين عرضوا أنفسهم للمشاركة فيها، وتقسيم المحافظات إلى وحدات من شأنها أن تخرج مئة وثمانية وثلاثين نائبًا، بدلًا من مئة وخمسة وعشرين نائبًا. ومع كل ذلك فلم تتمّ المبادرة بإجراء انتخابات مباشرة من درجة واحدة، وهو الأمر الذي شاركت كل أحزاب المعارضة في الحث على تحقيقه لكي تكون الانتخابات أكثر قرارًا.

وفّر قانون المحافظات الذي تمّت المصادقة عليه في شهر شباط، الوعد بمبادرة وحماسة أوسع لتأليف وزارة عملية، وللاستقلال في العمل، في حالة وقوع اضطرابات. كما تمّت صيانة الأمن في الأرياف بصفة جيدة، وانتقل فصل الشتاء إلى فصل الربيع من دون ظهور أيّ اضطراب متوقع في كردستان، وإن كانت أنهار الدعاية المقيتة تتدفق إليه من جمهورية «مهاباد» التي كان ملا مصطفى من كبار أعضاء مجالسها. ولقد استقرت وحدات الجيش وهي على استعداد في الأقضية الواقعة على الحدود، وسلمت مذكرة احتجاج ومطالبة كردية إلى لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية في فلسطين، وقام

رتل من قوات الجيش بزيارة إلى مدينة «سنجار» ولكن لم تحدث هناك سوى مصادمات على نطاق ضيق.

على أن جوّ التذمر أو التهديد الذي خيم على المدن التي تقوم فيها المراقد المقدسة لدى الشيعة، لم يؤدِّ إلى حدوث اضطراب مكشوف. وفي كل مكان في المدن، كانت الجهود التي بذلها التقدميون أو الحاقدون لإثارة الاضطراب بين العمال، قد نجحت في الإيحاء بحدوث إضراب في سكك الحديد في شهر آذار من تلك السنة. كما نظمت إضرابات وتظاهرات سياسية في شهر أيار احتجاجًا على التقرير الأنكلو أمريكي[776].

غير أن كل هذه الأمور لم تؤدِّ إلى تعكير صفو السلام، بل الواقع أن النواب أنفسهم، أقدموا خلال شهر شباط على إرسال برقيات احتجاج إلى لندن ضد استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في الوقت الذي قدم فيه فاضل الجمالي شهادة مماثلة أمام لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية في القاهرة. وكذلك أرسل الوصي عبد الإله، والوزارة القائمة احتجاجات أخرى إلى الحكومة البريطانية، وإلى الملك جورج السادس والرئيس الأمريكي.

أصبحت التظاهرات السياسية المتوقع حدوثها الآن، مدينة إلى سياسة السويدي (أو سياسة الوصي) الرامية إلى رفع القيود المفروضة، وإلى السماح بإعادة مولد الأحزاب، ولذلك تمّ إغلاق معسكر الاعتقال في العمارة، وألغيت الأحكام العرفية التي أعلنت في بغداد والمناطق المجاورة لها منذ سنة 1، وأوقف العمل بمرسوم الأمن العام الذي صدر في سنة 1940، وألغيت الرقابة على الصحف. ولكن هذه الحرية ما لبثت أن قوبلت من قبل الصحفيين الذين اعتقلوا سابقًا، بهجمات وحشية على وزارة توفيق السويدي. وهي هجمات كانت تعكس القسوة الشخصية والمواقف المتلاحمة للأحزاب التي شاركت في النشاط الكامل.

وإذ كانت هذه الأحزاب تمثل، كما كان الأمر ذلك على الدوام، المتذمرين والأشخاص الذين يبتغون الحكم، بدلًا من الفئات السياسية والاجتماعية التي كانت ممسكة بزمام الحكم، وراضية به، فإن مثل هذا الأمر إنما يصدق على الحزب الليبرالي الذي ظل خامدًا منذ تأسيسه في سنة 1939، والذي انتعش الآن بعد تقبله منهاجًا إصلاحيًا معتدلًا راح يجتذب التطرف المعادي للإنكليز، والذي كان من بين أعضائه، وهم قليلو العدد، كامل الخضيري رئيس غرفة تجارة بغداد وسعد صالح، حيث أخذ هذا الحزب يصدر صحيفة تنطق باسمه هي «صوت الأحرار»[777].

أمّا حزب الاستقلال الذي قام على أساس المعايير القديمة التي عرفت لدى كل من رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي، فإنه قد برز في هذا التاريخ، بتراكم الطلبة والساخطين من أفراد الطبقة المثقفة الذين انضموا إلى الجناح القومي اليميني الذي كان يوجهه مهدي كبة، ذلك العضو المؤسس لنادي المثنى، والعطوف على النازية، يؤازره في ذلك اثنان من المعادين الأشداء للأجانب هما فائق السامرائي وصديق شنشل. وهذا الحزب الذي أحسن تنظيمه وكان يتمتع بالاستقرار نسبيًا، قد وضع سياسته الخارجية على أسس غير ودّية تجاه تركيا، وبريطانيا، واتخذ موقف الحياد إزاء روسيا، والميل إلى معاداة الهاشميين، وتأييد مفتي القدس، وإطلاق الأمنيات في الداخل بشأن الإصلاح الاجتماعي،

وكانت جريدة «لواء الاستقلال» هي الناطقة بلسان الحزب. وكان حزب الدكتور سامي شوكت «حزب البعث القومي» وجريدته «الإصلاح» يقوم على الأسس ذاتها التي قام عليها حزب الاستقلال، وإن كان أقل ثباتًا في آرائه وأكثر عنفًا في لهجته[778].

كان آخر أحزاب الجناح اليساري هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي، وهو زعيم كان ينقصه التأثير، وإن كان فاضلًا عنيدًا من قادة الجناح اليساري. وكان يعاضده في ذلك، محمد حديد المثقف في لندن وأحد الاشتراكيين من الجناح اليساري ومن أصحاب المواقف الجيدة، وحسين جميل الحاكم السابق، ومن أسرة طيبة، وصاحب أفكار إصلاحية. وكانت الجريدة الناطقة بلسان الحزب هي «صوت الأهالي» وأخيرًا «صدى الأهالي».

وهناك حزب كان ينادي بالإصلاح الاجتماعي، كان قد انبثق عن جماعة الأهالي القديمة التي كانت موجودة في سنة 1933. وكان هذا الحزب يستمد التأييد على نطاق واسع من أغنياء أبناء المدن، ومن الشبان المتحمسين الذين كانوا يوجهون هجماتهم العنيفة بصفة رئيسة ضد الدول الغربية و«العصابة القديمة» في الأوساط العراقية الحاكمة. غير أن موقفه الرسمي المعادي للشيوعية لم يجعله يحظى بموافقة بعض السياسات الروسية، ولم يكن إخلاصه القوي يعتبر انحرافًا عن معاداة الهاشميين، وكانت جريدته «السياسة» عنيفة حقًّا وكانت العناصر المتضلعة في الحزب تتمثل في السيد عبد الفتاح إبراهيم المثقف ثقافة أمريكية وصاحب مطبعة معدة لأعمال الطبع[779]، وناظم الزهاوي.

وفي ذلك الصف يقف «حزب الشعب» الذي ألّفه الشيوعي عزيز شريف وصحيفته «الشعب» وأخيرًا «الوطن»[780]. وقد عطلت الصحيفتان في سنتي 1946 و1947 على التعاقب.

وقد انضم الحزبان المذكوران إلى بعضهما البعض، قبل تعطيلهما، في حزب واحد دعي باسم «حزب الاتحاد الوطني»[781].

أمّا «حزب التحرير» الشيوعي الذي كان يتزعمه محمد الشبيبي[782] وجماعته من الشيوعيين اليهود، فقد رفض طلبه، لكنه بقي مع جماعات أخرى يتزعمها.

يوسف سلمان، «داود الصائغ» يعمل سرًّا بكل نشاط، وكان أعضاء هذه الجماعات قد تمّ اجتذابهم من بين العمال الصناعيين، ومن صغار الأغنياء الذين كانوا يتسترون وراء الوزراء، وبصفة عامة من كل العناصر المتذمرة أو تلك التي تحلم بالرؤى.

وكان تنظيم هذه الجماعات واسعًا وافيًا. فقد كانت لها خلايا بين موظفي الحكومة، وإن كان الموظفون قد حظر عليهم حسب القانون، أن يشاركوا علانية في القضايا السياسية، وكذلك في المشاريع الصناعية.

وكانت السليمانية تمثل المركز الرئيس لهذه الجماعات الشيوعية[783] لأن الاتصال كان ميسورًا مع

العناصر الشيوعية الأخرى عبر الحدود، وكان المزج بين الشيوعية والقومية الكردية من الأمور الفعالة في هذا الشأن.

كانت علاقات جارة العراق الشمالية ودّية على الدوام، مع وجود بعض التحفظات، إذ إنها تجددت بصفة ودّية مرة أخرى، عندما تمّ إيفاد نوري السعيد إلى أنقرة في شهر شباط سنة 1946. حيث بادر بوضع مسودة معاهدة للصداقة، وطدت الحدود القائمة بين البلدين منذ سنة 1926، وقررت سياسة مشتركة من الإخاء، وعدم التدخل، والتشاور الحي، وراحت تتطلع قدمًا إلى تسوية مشتركة للمشاكل المتبادلة فيما بينهما، من أمثال مشكلة الأكراد، ومياه نهر الفرات، ولم يكن التصديق على هذه المعاهد

ة في بغداد في شهر حزيران 1947 يبرهن على شيء من الصواب، ذلك لأن بعض النواب قد أعادوا تذكر قضايا السخط القديم الذي أثارته قضية الإسكندرونة، في الوقت الذي كان فيه آخرون، يشعرون بأن التقرب كثيرًا من حكومة أنقرة لا بدّ وأن يكون خيانة للمصالح العربية، أو أن قيام حلف عراقي تركي، وهو يعدّ من أسوأ الجرائم، سيكون مقبولًا لدى بريطانيا[784]. ومع كل ذلك فقد صودق على المعاهدة المذكورة. وبذلك أصبحت الزيارة التي سيقوم بها رئيس الجمهورية التركية للعراق، أمرًا متوقعًا.

لقد ألحّ البعض على إحياء ميثاق سعد آباد، في حين كان البعض الآخر ينظر إلى هذا الميثاق نظرة كراهية، لأنه حلف غير عربي. أمّا معاهدة الأخوة مع الأردن فقد تمّت المصادقة عليها في حينها، وسط نظرات سود إليها، وقيام تظاهرات في الشوارع من قبل الفئات المعادية للهاشميين.

حدث السقوط المبكر لوزارة توفيق السويدي في اليوم الثالث من شهر أيار، نتيجة المعارضة التي جوبهت بها في مجلسي النواب والأعيان، وانعدام مساندة القصر لها[785]. وعلى الرغم من الآمال الشعبية في تأليف وزارة حيادية أو تكون مؤلفة من كل الأحزاب، وربما تحت رئاسة الأمير، لتقوم بإجراء الانتخابات العامة، ولتوطد كيان الحكم، فقد أعقبت الوزارة السويدية، في اليوم الأول من شهر حزيران، وزارة من صفة مغايرة ترأسها موظف عسوف هو أرشد العمري. لقد كان مقررًا أن يمكث أرشد العمري في الحكم مدة ستة أشهر، تميزت بسيطرته الشخصية على زملائه الوزراء وعلى كل دوائر الدولة، ومعالجة الحريات السياسية التي سمح بها سلفه، معالجة مميزة.

لقد اختار أرشد العمري كلًّا من عبد الله القصاب للداخلية، ويوسف غنيمة للآلية والتموين، ومحمد حسن كبة للعدل. أما بقية الوزراء فكانوا ممن تمّ استيزازهم لأول مرة من أمثال عبد الهادي الجلبي (ابن الوزير القديم عبد الحسين الجلبي) الذي أعطيت له وزارة الأشغال، وبابا علي ذلك الشاب المتمدين والمتأمرك، ابن الشيخ محمود لوزارة الاقتصاد، وسعيد حتي، وهو كردي آخر، لوزارة الدفاع، وفاضل الجمالي لوزارة الخارجية، والدكتور عبد الهادي الباچه چي، ابن عم حمدي الباچه چي ومزاحم الباچه چي لوزارة الشؤون الاجتماعية، ونوري القاضي، وهو محامٍ وحاكم من المدرسة القديمة، لوزارة التربية. ولكن في شهر آب استقال عبد الله القصاب من منصبه فتولاه أرشد العمري نفسه، ومن ثم عهد إلى الدكتور عبد الإله حافظ بوزارة التموين[786].

وعلى الرغم من رغبة أرشد العمري في فرض الضبط والهدوء، إلّا أن فترة وجوده في الحكم كانت مضطربة. فقد حدث بين العشائر تصادم دموي في شهر حزيران بصفة غير اعتيادية بين شمر والبومتيوت[787] أدّى إلى فقدان مئتي نفس. وقد بدا بأن الخطر في كردستان قد تقلص، بعد أن فشلت محاولة الروس في توطيد أركان جمهوريتهم الصنيعة لهم عبر الحدود[788] ، وبعد أن أدّى التفكك والمجاعة إلى إضعاف العوائل البارزانية في مواطنها، بحيث أصبح من اليسير نزع سلاحها، وتمّ شنق الكثير من المتمردين الأكراد، في كردستان الفارسية، بما فيهم «قاضي محمد» على يد الحكومة الفارسية، عندما حاولوا الدخول إلى هناك، ولكن الملا مصطفى رفض كل الشروط واستطاع أن يفلت من الأسر. وبعد أن أخفق في العودة إلى العراق مرة أخرى، وصل إلى المنطقة السوفياتية [789] كما وافقت الحكومة السوفياتية على استسلام غير مشروط بالنسبة إلى أخيه الشيخ أحمد وإلى ابن الملا الشيخ عبيدالله، هذا في الوقت الذي حكم فيه بالموت على أربعة من الضباط الذين حاربوا مع الملا[790] وعلى قلة من الزعماء الآخرين في حلقته، بينما استطاعت الحكومة العراقية الاحتفاظ، وهي مرغمة، بقواتها في المناطق المجاورة لبرزان، وذلك بالنظر إلى حاجتها إلى تلك القوات لمعالجة التمرد المسلح الذي قام به محمد خالد ابن الشيخ أحمد.

وفي محافظة السليمانية كانت الحركات المعادية في أوائل سنة 1947 تهدد بالانفجار بين الجيل الأصغر من السادة البرزانيين، وعشيرة الجاف. في حين لم يتمّ الحفاظ بالكاد على الأمن في أربيل بين عشيرتي بشدر وبيران. كذلك حدثت هزة أرضية في بنجوين في شهر تشرين الأول ألحقت بعض الخسائر في الأرواح[791]. وفي الأحواز حيث استطاع حزب تودة «الشيوعي» في أواسط سنة 1946 أن يخلق أحوالًا مضطربة في مصفى النفط في عبادان، تطلبت الحالة إرسال قوات بريطانية من الهند إلى الشعيبة بمثابة إجراء احتياطي، الأمر الذي أثار المعارضة لحكومة بغداد، نتيجة موافقتها على إرسال تلك القوات، كما تمّ تنظيم إضراب من قبل الساسة الذين يعطفون على الشيوعية خلال شهر تموز بين عمال شركة النفط العراقية في كركوك، على الرغم من أن أحوال العمال وأجورهم كانت جيدة وأعلى من المستويات العراقية الموجودة. ولكن قبل أن يتمّ منع عقد اجتماع غير قانوني في مدينة كركوك من قبل الشرطة، كان ذلك قد أدّى إلى إراقة الدماء، وهو حادث مؤسف سارع المشتغلون بالقضايا العامة إلى توجيه اللوم بشأنه إلى شركة النفط ذاتها[792].

وفي ميدان السياسة شعر رئيس الوزراء نفسه بأنه مجبر، نتيجة إفراط الصحافة وزعماء الأحزاب[793]، على انتهاج سياسة الإرهاب، ولذلك تمّ غلق صحيفتين وإجراء اعتقالات بعد الاصطدام بين المتظاهرين والشرطة في شهر حزيران[794] عندما طالب ثلاثة آلاف عامل بالجلاء المباشر للبريطانيين عن العراق، وتأييد إجراء تسوية للمشكلة الفلسطينية. وفي شهري آب وأيلول عطلت صحف أخرى بسبب المقالات الملتهبة التي نشرتها.

ولقد أضرب المستخدمون في الصحف[795] وحكم أعضاء عصبة مكافحة الصهيونية الشيوعية نتيجة

إصدارهم منشورات تخريبية وحظر توزيع صحيفة «العامل اليومي»[796] في كل أنحاء القطر. كانت نتائج هذه الخطوات التي كان الساسة دومًا يدعون إلى تطبيقها في أول الأمر، ثم لا يلبثون أن يستنكروها بشكل صارخ فيما بعد، أنها قد وسعت الشقة بين الحكومة المسؤولة، والطامعين في الحكم من غير المسؤولين، وأن يروح غير المسؤولين هؤلاء يؤكدون إلى حدّ ما وصفهم البريطانيين بأنهم هم الطبقة الحاكمة فعلًا في العراق.

برهنت وزارة أرشد العمري بعناصرها المحافظة على ثباتها، وظفرت بشي قليل من التأييد من قبل منتقديها العنيفين، عندما أذاعت منهاجها للسنوات العشر القادمة (في لحظة أسيء اختيارها بسبب تفاقم الأزمة المالية) أو عن طريق التلميح بأنها ستقدم منحة إلى الموظفين في نهاية شهر رمضان، وإلغاء الأجور المدرسية في المدارس الثانوية، وافتتاح صندوق لإسعاف ضحايا الزلازل في بنجوين. أمّا في الميدان الخارجي من الجهد العربي الموحد، فقد كانت سياسة أرشد العمري صحيحة ومقبولة. فلقد رحب العراق بالوضع الجديد لشرقي الأردن (حيث أصبح يدعى بعد ذلك باسم المملكة الأردنية الهاشمية والذي ظفر به بعد المعاهدة التي عقدها مع بريطانيا في أوائل سنة 1946)[797]، كما تمّ تمثيل العراق من قبل الوصي ورئيس الوزراء في مؤتمر «الشونة» الذي صادق على الهوية العراقية الأردنية في ميدان الأفكار والآراء، والتوافق مع الحركات والاجتماعات التي كانت تعقدها جامعة الدول العربية التي رسمت (بخطوات غير مقررة وغير محددة) حقوق العرب في فلسطين، والجلاء الفرنسي عن سوريا، حيث كانت العراق والأردن، تتحسسان سبيلهما نحو تفاهم أوثق في الميادين السياسية والثقافية. وأمّا مشروع سوريا الكبرى[798] الذي نادى به الملك عبدالله، وأخذ يلح عليه بإصرار متزايد بعد الحرب، فقد كان موقف العراق منه موقف التجنب الحذر من الالتزام به، ولو أن أفرادًا من رجال الدولة في بغداد كانوا صريحين في مساندة ذلك المشروع، ولقد أدّت الزيارة التي قام بها الملك عبد الله إلى بغداد والموصل في أواخر سنة 1946، إلى تقدم في موضوع التضامن العراقي الأردني، ولكن هذا التقدم لا يعني تقدمًا في مشروع سوريا الكبرى وفي الوقت ذاته اتخذ العراق مكانته في الاجتماعات التي عقدت في كل من القاهرة والسودان، كما أنه بعث، في نهاية صيف سنة 1946، بممثليه إلى لندن لحضور ما عرف باسم مؤتمر الطاولة المستديرة عن فلسطين[799]، ولم يكن موقف الممثلين العراقيين في ذلك المؤتمر مشكوكًا فيه، وقد أظهر الإضراب العام الذي نظم في كل أنحاء العراق في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني، استمرار الغليان الشعبي ضد الصهيونية[800].

تمّ افتتاح مفوضية عراقية في اليمن، وأنشئت الاتصالات اللاسلكية بين بغداد وصنعاء، كما اعترفت الحكومة العراقية بجمهورية أندونيسيا، وكانت لها آراؤها بشأن التصرف بالمستعمرات الإيطالية السابقة في شمالي أفريقيا، وأيّدت بصفة دورية، موقف مصر في التفاوض الذي بدأ بينها وبين بريطانيا بعد الحرب، وكسبت الثناء عليها باختيار ممثل للعراق في مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ورفعت المفوضية العراقية في لندن إلى درجة سفارة، وعيّن الأمير زيد فيها، كما أعلن السفير البريطاني في بغداد عن رغبته في التخلي عن حقه الخاص الذي نصّت عليه معاهدة سنة 1، في أن يكون هو المتقدم على الدبلوماسيين الآخرين، في حين رفعت المفوضية الأمريكية هي الأخرى إلى درجة سفارة أيضًا.

وفي الجزء الأخير من سنة 1946 وصل إلى بغداد نداء مكرر بإلحاح من لدن القبائل العربية في الأحواز. فلقد أدّى انحطاط اعتبار الحكومة الفارسية بعد الحرب العالمية الثانية في الأقاليم الممتدة، وحددت الأحوال المقاربة من الفوضى التي أحدثها حزب تودة، وتمرد الحركة العربية، كانت كل هذه الأمور قد دفعت رجال العشائر العربية في الأحواز والذين أبعدوا زمنًا طويلًا عن وطنهم في ذلك الإقليم، إلى توجيه طلب إلى بغداد والبصرة وجامعة الدول العربية بقصد منحهم حق المواطنة العراقية، كما كان في الوقت ذاته تتطلع إلى إنشاء حكومة عربية في الأحواز، ولذلك كانت المحن التي نزلت بهؤلاء العرب المحرومين من الحقوق، موضوعًا أخذت تتحدث به الأحزاب القائمة في بغداد[801]، غير أنه لم يسمع المزيد عن هذه الحركة بعد شتاء 1946 - 1947، وبقيت العلاقات العراقية الفارسية مشوبة بالشكوك والإثارة، على الرغم من الاهتمام المشترك بالخطر الذي تمثله الشيوعية، وضمان السلام في كردستان وعلى الحدود بين البلدين.

ظفرت القوى المعادية لأرشد العمري في منتصف شهر تشرين الثاني بقوة أجبرته على الاستقالة، ولذلك عهد إلى نوري السعيد في الحادي والعشرين من ذلك الشهر بتأليف وزارة اتحادية تقوم بإجراء الانتخابات. وعلى أثر ذلك ألّف السعيد وزارته، وحل البرلمان، وأعدّ العدة للانتخابات وفق إجراء جديد، مع الوعد بمنح الحرية التامة لاختيار النواب. غير أن آماله في الإتيان بمجلس نيابي قوي، وفي إرضاء الأحزاب عن طريق دعوتها إلى التعاون معه، لم تتحقق إلّا بصفة جزئية. ولقد دعى كل من حزب الأحرار والحزب الوطني إلى تسمية ممثليها في الوزارة، واستدعي عدة أشخاص لهذا الغرض فعيّن علي ممتاز لوزارة الأشغال والمواصلات ومحمد حديد لوزارة التموين[802] ولكن هذين الوزيرين ما لبثا أن استقالا، كما استقال معها وزيران آخران هما صالح جبر وصادق البصام[803] في الأشهر التي تلت ذلك لكي يكرسوا أنفسهم لمعركة الانتخابات القائمة.

ولقد شاركت معظم الأحزاب، بما في ذلك كتلة صالح جبر السياسية البرلمانية في تلك الانتخابات، وكان أحد الأحزاب وهو حزب التحرر الوطني الذي لم يجز رسميًّا سببًا في وقوع تصادم مع الشرطة في الكاظمية. ونتيجة للتغيرات المتواصلة فقد تشكلت الوزارة مجددًا بإدخال عبد الهادي الجلبي وزيرًا للأشغال، وعبد الإله حافظ للتموين ووزارة المالية موقتا، وشاكر الوادي (الذي اشتهر بنيله الثقة الموثقة من قبل الوصي) للدفاع، وبابا علي الشيخ محمود للاقتصاد، وجميل عبد الوهاب للشؤون الاجتماعية ولوزارة التربية موقتًا، وفاضل الجمالي للخارجية، وعمر نظمي للعدل.

لم يكن إجراء الانتخابات التي بدأت في شهر شباط 1947 لمنع نوري السعيد عن تحديد مراتع الشيوعية في البلاد، وعن الادعاء بأن ما أجراه من اعتقالات وتعقبات ضد العناصر الشيوعية، قد قضى على تلك المراتع. وقد شملت تلك الاعتقالات أنصار يوسف سلمان وداود الصائغ وزعماء من هؤلاء أو من جماعات أخرى من أمثال إبراهيم ناجي شميل وزكي محمد بسيم وعشرين آخرين من رفاقهم الذين تمّ اعتقالهم[804]. وباكتشاف الخلايا الشيوعية في كل محافظة كان رئيس الوزراء يأمل أن يتمّ توجيه ضربة قاضية إلى الحركة، ولكن الامتنان من ذلك لم يخفف إلّا قليلًا من الهجمات العنيفة التي وجهتها الصحافة إلى نوري السعيد بالذات، وإلى الأهداف التي هيأها البريطانيون، وعلى

الأخص وكالة رويتر للأنباء والفروع المحلية للمجلس البريطاني[805].

كان مجلس النواب الذي جاءت به الانتخابات وسط الاحتجاجات المعتادة ضد التدخل الحكومي، قد أبرز أكثرية كبيرة من النواب المستقلين أو من أنصار نوري السعيد وصالح جبر. ولقد حصل الحزب الوطني الديمقراطي على خمسة أعضاء[806] في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى شيئًا من ذلك[807]. وعندما افتتح البرلمان عقد نوري السعيد الذي قبل رئاسة الوزارة على أساس هذا التفاهم، النية على إفساح الطريق أمام صالح جبر، وأعلن استعداده لتأييد وزارة يؤلفها صالح جبر نفسه، وهي أول وزارة يتولى رئاستها أحد الشيعة[808].

احتفظ صالح جبر لنفسه بوزارة الداخلية، واعتمد على زملائه المجربين في المناصب الأخرى، فاحتفظ بكل من فاضل الجمالي، وشاكر الوادي وعبد الإله حافظ، وجميل عبد الوهاب بمناصبهم السابقة، وأتي جمال بابان إلى وزارة العدل، ووزارة الاقتصاد بصفة مؤقتة، ويوسف غنيمة إلى وزارة المالية، والعالم الكردي توفيق وهبي لوزارة التربية، وضياء جعفر خريج جامعة برمنغهام الإنكليزية في هندسة النفط، إلى وزارة الأشغال. أما المعارضة التي كانت نفسها مشتتة، فقد تألفت بصفة رئيسة من الأحزاب الخمسة التي لم تمثل في الحكومة ولا سيما حزب الأحرار الذي كان يتزعمه سعد صالح. وكان منهاج هذا الحزب حياديًا بصفة عامة، أو أنه -كما قال البعض عنه كان ميالًا في صداقته إلى روسيا[809] ويحبذ التدخل المسلح في فلسطين وميله، إلى العداء الشامل ضد البريطانيين.

تحدث رئيس الوزراء صالح جبر عن تعديل المعاهدة الإنكليزية العراقية، وعن مساعدة الصناعة المحلية، وعن مصفى النفط الذي تملكه الحكومة، والمصرف الوطني، وتوسيع نطاق التربية وتحسينه، وعن الجامعة والأشغال العامة، والتطور الإداري الواسع، وتشجيع النقابات وتشديد المقاومة الصارمة ضد الشيوعية.

وقد اعتمد صالح جبر على مساندة الوصي ونوري السعيد له، وبهذا يستطيع أن يحقق النجاح مدة بقائه في الحكم. لكنه ما لبث أن جابه، إلى جانب الأمور السياسية مصاعب جدية، وكان من بين هذه المشاق تردي الإدارة وفسادها، والتي لم يبذل سوى جهد ضئيل لاستعادتها. وهناك مشكلة أخرى، كانت أكثر إلحاحًا وشدة، وهي سوء الوضع المالي في البلاد، ذلك لأن الميزانية التي خمنت لسنة 194 - 1948 بشكل متعب، قد أظهرت بأن الإيرادات كانت منذ سنة 1944، أبعد من أن تتناسب مع زيادة النفقات، وأنها تمثل نسبة من الثروة القومية أقل بكثير، عما كانت عليه قبل الحرب... ذلك لأن كثيرًا من الضرائب والرسوم المحددة بقيت على مستوياتها القديمة، ولم تكن الإيرادات الناجمة عن الكمارك قد تحركت صعدًا بشكل مناسب للنفقات وللأسعار، وأن الخدمات الاجتماعية قد سمح بتطويرها منذ الحرب، بسخاء وأكثر مما تستلزمه الحصافة والدقة. وعلى هذه الشاكلة افتتحت السنة المالية بنسبة ضئيلة من الفائض الذي توفر أيام الحرب، وبنقص واضح في تخمينات تلك السنة المالية.

كان هناك نقص مخيف في العملة النادرة، أصبح التجار المتلهفون على الاستيراد يشعرون به، في حين

كان موسم الحصاد في تلك السنة أدني بكثير عن المعدل، إلى درجة أنه غدا من اللازم التفكير في استيراد الحبوب من الخارج، كذلك أدّى التصدير الواسع غير الحكيم للحبوب خلال الشهور الأخيرة من سنة 1947، إلى نقص خطير في المواد الغذائية[810].

كان تعويم القرض الداخلي بمبلغ مليون دينار وبفائدة مقدارها 3%، والذي خصص أصلًا لتنفيذ المشاريع الرئيسة، قد تمّ استخدامه للحاجات الجارية، ولذلك فإن القرض الثاني الذي أصدر في شهر كانون الثاني سنة 1948 مليون دينار وبفائدة مقدارها 3.5% ولم يتمّ الإقبال عليه إلّا بشكل متردد، لم يحقق شيئًا أكثر.

كانت القضية التي تثير الحساسية، والمتعلقة بموجودات العراق من الاسترليني لدى بريطانيا والتي ارتفعت بشكل متواصل حتى بلغت حوالي ستين مليون باوند استرلينية قد تمّت تسويتها بعد مشاورات مطولة وفق اتفاق تمّ التوصل إليه في اليوم الثالث عشر من شهر آب 1947، حيث تقرر إطلاق مبلغ خمسة عشر مليون باوند من تلك الموجودات، على أن يتمّ توفيرها بصفة أقساط من ذلك التاريخ حتى سنة 1952، وفي شهر تشرين الثاني 1947، تمّ التوصل إلى اتفاق لاحق، يستبدل بعض الترتيبات المؤقتة، وينظم ما يسمح به للعراق من العملات النادرة، ويسمح بصرف ما يعادل خمسة ملايين ونصف مليون باوند من العملات النادرة خلال الأشهر الاثني عشر القادمة ابتداءً من شهر حزيران سنة 1948.

لم يبقَ بعد انسحاب القوات البريطانية من العراق خلال شهر تشرين الأول 1947، وتحويل كميات كبيرة من المواد الحربية إلى الجيش العراقي، سوي حاميتين بريطانيتين في كل من الحبانية والشعيبة، تنفيذًا لما نصّت عليه معاهدة سنة 1930، ولكن هذه المعاهدة ذاتها كانت معرضة لهجمات عنيفة طيلة تلك السنة[811]. كانت أهداف جميع الساسة، (ما عدا أقلية منهم. عنيفة عنيدة تريد قطع كل شكل من أشكال الارتباط مع بريطانيا) تتركز في إزالة كل القيود المفروضة على الاستقلال، والخيار الحر لتعامل العراق تعامل الشريك الكبير، وإلغاء كل الأحكام التي هوجمت بعنف، والتي تسمح ببقاء الحاميات البريطانية في الحبانية والشعيبة في قلب العراق.

أظهرت المفاوضات الأولى مع السفير البريطاني، بأنها كانت تسير برفق، وكانت الوزارة تأمل أن ترى في مفتتح سنة 1948 حلًّا سعيدًا. كانت هجمات الصحف على بريطانيا، والتي لم يكن لها من يساعدها في تلك الظروف، تعتبر - كما كان الأمر دومًا - هي الشاغل المشترك لكل صحفي، ولم تتوقف هذه الهجمات، إلّا بصفة جزئية ومؤقتة خلال صيف سنة 1947 عندما قام فريق من الصحفيين العراقيين بزيارة لندن[812].

خلال السنتين اللتين أعقبتا عقد الهدنة، كان معظم الموظفين البريطانيين الباقين في سلك الإدارة، وهي بقية ضئيلة من هيئة كانت نشطة وتبعث على الأمل خلال 1919 - 1920، قد غادروا العراق الآن. كان «أدموندز» قد تقاعد، وخلفه في وزارة الداخلية «د. تشبورن». وفي سنة 1946 كان كل من دراور في وزارة العدل، وسندرسن في الخدمات الطبية، وأتكنسون في الريّ، وكابرن في الأشغال والمواصلات، ولويد في جمعية التمور، وغرايس في الداخلية، من بين الذين خسرتهم الحكومة

العراقية، حيث أعقبهم في السنة التالية كل من «سوان» في وزارة المالية، وسيتون لويد مدير الآثار، وجادويك في دائرة البيطرة.

كان من المؤسف أن تضطر وزارة صالح جبر، وهي من أحسن الحكومات معنى، مثل الوزارات التي سبقتها إلى اتخاذ خطوات ضد الصحافة وضد التحريضات الحزبية التي تجاوزت كل الحدود المعقولة. لقد كانت سياسة وزارة صالح جبر إزاء قضية فلسطين أكثر صوابًا، وتحركاتها لتعديل المعاهدة نشطة ومحبوبة. ولكن هذا لم يكن كافيًا بحدّ ذاته. ذلك لأن «العصابة القديمة» المفعمة بالحقد والكراهية، والتي أبعدت عن كراسي الحكم، والتي كان يقال دومًا بأن البريطانيين يقفون وراءها، هذه العصابة القديمة ما زالت تقود الأحزاب إلى حركات مخبولة من النشاطات المعادية للحكومة[813].

تمّ تعطيل إحدى الصحف في شهر نيسان، ثم أعقبها تعطيل صحيفتين أخريين في شهر حزيران[814] واتهم كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم بالعصيان، وإشاعة الفتنة، وتمّ كبس مقرّ حزب الشعب واعتقال رئيسه عزيز شريف ولكن أخلي سبيله فيما بعد. كذلك أدّت محاكمة بعض الشيوعيين الذين أوقفوا في عهد وزارة نوري السعيد الأخيرة قبل أشهر، إلى أن صدر الحكم على عشرة منهم بالسجن، وبإعدام كل من يوسف سلمان يوسف (فهد) وزكي بسيم، وناجي شميل بتهمة تحريض قوات الجيش والشرطة ضد الحكومة[815].

تمّت الإغارة على المكتبات في بغداد، وجرى تفتيش مقرات الأحزاب المتطرفة، ومن ثم عطل كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني في شهر تشرين الأول بتهمة التحريض على الثورة، واتّهم الشيوعيون بالتحريض على الإضراب الذي حدث في ميناء البصرة[816].

ولقد ظلت مشكلة العرب قائمة في فلسطين نتيجة التهديد الذي كانوا يلاقونه من الصهيونية الغنية الموجهة توجيهًا قديرًا من الرأسمالية الأمريكية التي كانت تدعمها بالأموال، والتي كانت تلقى المساندة في الوقت ذاته من عناصر قوية في بريطانيا أيضًا، وبذلك أصبحت قضية الصهيونية في فلسطين تتجاوز أية قضية أخرى تستأثر بالاهتمام. لقد أثارت تلك المساندة التي ظفرت بها الصهيونية في فلسطين، مشاعر حادة وقوية أبرزت كما كان يحس بها، الصورة الكاملة للظلم الغربي، وروحية الاستهزاء لديه، في الوقت الذي وجدت فيه كل الأحزاب في جوّ خطير من عواطف العداء ضد الأوروبيين. ذلك أن مؤتمر لندن الذي عقد في خريف سنة 1946، وتكرر مرة أخرى في أوائل سنة 1، والذي حضره فاضل الجمالي، لم يتوصل إلى أيّ اتفاق، ما خلا رفض مشروع المصالحة بين العرب واليهود الذي طرحه رئيس الوزراء البريطاني موريسون، والذي جاء في أعقاب الأمور غير المناسبة وغير الحقيقية التي طرحتها لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية. كذلك رفضت في أوائل سنة 1947 خطة (بيفن) لتقسيم فلسطين رفضًا تامًّا أيضًا، وإذ ذاك أحالت بريطانيا قضية فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة، والتي قامت لجنتها الفرعية المؤلفة من خمسة أعضاء بجولة في فلسطين خلال صيف تلك السنة.

وبعد مؤامرات لا نهاية لها في «ليك سكس» في خريف تلك السنة، أصدرت منظمة الأمم المتحدة تحذيرًا إلى بريطانيا، بسبب اعتزامها الجلاء عن فلسطين في غياب تسوية متفق عليها، ومن ثم اتخذت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين بصفة نهائية إلى منطقتين يهودية وعربية[817]. كان الانتداب البريطاني على وشك أن ينتهي، والقوات البريطانية توشك أن تنسحب، وتكاد الدولتان العربية واليهودية أن تظهرا إلى حيز الوجود وأن يؤسس نظام خاص لمدينة القدس.

كان انقضاء عام من الهدوء الملموس في العراق، والمصادقة على مجموعة من التشريعات التي يعتمد عليها، أو تقديم مجموعة أخرى منها للتصديق، وتنفيذ بعض الإجراءات الصائبة، ومنها إحصاء النفوس بصفة جدية لأول مرة، كل ذلك قد استطاع أن يخفي في ذلك الوقت، القوة الحقيقية لعوامل التذمر والعنف المتوقع حدوثها، تلك العوامل التي كانت قائمة فعلًا، وأخذت تكسب المزيد من القوة.

وحين افتتح البرلمان في اليوم الأول من شهر كانون الأول 1947، أخذت الطبقات الفقيرة التي كان يعوزها الحصول على الخبز بصفة خطيرة، تقترب من حافة اليأس. ذلك أن البلاد كانت خالية من المواد الغذائية، وكان الشيوعيون ما يزالون نشطين، ويتلهفون إلى استغلال التذمر الراهن لخدمة أغراضهم في إثارة الفوضى.

وكانت الأحزاب السياسية الصغيرة المتحمسة في الوقت ذاته، وكلها مناهضة للحكام التقليديين وللبريطانيين وللغربيين على نطاق واسع، بينما كان القوميون المحصورون في نطاق ضيق غير واقعي، كان كل هؤلاء أقل ضعفًا في تحريك الجماهير، من العناصر الأصلية التي كانت تتحكم بتلك الجماهير، كما أن هذه العناصر لم تكن على استعداد لإقامة اتحاد مؤقت بين بعضهم البعض، ومع الشيوعيين في بعض المناسبات.

كان من نتيجة انقسام العالم بعد الحرب، وعدم استقرار العلاقات بين الشرق والغرب من الصين حتى مراكش، ومن تدني تقدم الديمقراطية المشكوك فيه، أن خلق وهم لدى العناصر الواعية في مدن العراق، من ذلك الوضع، أنها راحت تظن أن خير مخرج لها يتمثل في حقلين: الأول هو ميدان الوضع القائم في فلسطين والذي أخذ الآن يتحول من سيّئ إلى أسوأ. أمّا الحقل الثاني فهو أن علاقات العراق مع بريطانيا والتي توشك الآن أن يعاد النظر فيها. وعلى هذا فإن كل المخاطر التي ظلت كامنة في سنة 1947، تلك السنة التي كانت تبشر بالتقدم والأمل، قد تجسدت وتحققت في نتائج مؤلمة في السنة التي أعقبتها.

(2)

معاهدة بورتسموث وفلسطين

خلال الأسابيع التي أعقبت افتتاح البرلمان في اليوم الأول من شهر كانون الأول، بدا كل شيء معدًّا للتوقيع على معاهدة جديدة، ولم تتمّ الموافقة على المواد الرئيسة منها فحسب، بل وحتى على معظم النص الجديد الذي وردت فيه، من قبل رجال الدولة الذين تمّت استشارتهم في بغداد، ومن لدن الوصي عبد الإله أيضا. وأذيع في أواخر السنة بأن رئيس الوزراء ووزير خارجيته سوف يمضيان إلى لندن، ويصحبهما كل من نوري السعيد، وشاكر الوادي، لإجراء المحادثات النهائية وللتوقيع المحتمل على المعاهدة، وعلى هذا الأساس عهد إلى جمال بابان بمنصب رئيس الوزراء بالوكالة.

والواقع أن المعاهدة قد تمّ الاتفاق على عقدها والمبادرة بوضعها في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الثاني 1948، وتمّ التوقيع عليها من قبل مندوب عراقي والسير أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر[818]. وحين ظفرت المعاهدة بالثناء مؤخرًا باعتبارها مثالًا مشجعًا، وسابقة لمشاريع أخرى مماثلة، فإنها بذاتها وبملاحقها قد اشتملت على الأمل في قيام التعاون في ميادين التطور الفني والاقتصادي، ولكنها كانت في الدرجة الأولى معاهدة دفاع مشترك. ذلك أن المعاهدة قد اشترطت وجوب التشاور وقت الخطر، وتقديم المساعدة المباشرة من أيّ طرف إلى الآخر في حالة وقوع الحرب، وأن يجري تسليم القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة إلى العراق، مع الاحتفاظ بعدد محدود من أفراد بريطانيين يعملون تحت إمرة القيادة العراقية وعلى نفقة بريطانيا ذاتها، لضمان استعداد القاعدتين للاستعمال المباشر، كيما تستطيع القوات البريطانية أن تعود إلى إشغال القاعدتين في حالة الحرب ليس إلّا، وأن تختفي البعثة العسكرية البريطانية، ويؤلف مجلس بريطاني عراقي مختلط، يتولى تطوير الخطط الستراتيجية، وتقديم التوصيات بشأن تجهيز القوات العراقية، والتأكيد على توحيد معايير التجهيزات بين الجيشين، وأن تقدم القوة الجوية البريطانية للقوة الجوية العراقية، المعونة في التدريب في الخارج، وتوفير الأسلحة من أحدث الأنواع، وأن تصبح المعاهدة نافذة المفعول حالما يعود عالم ما بعد الحرب إلى أحوال السلام، أي في الوقت الذي تصبح فيه كل معاهدات الصلح مع البلدان المعادية سابقًا نافذة المفعول، وجلاء الجيوش المحتلة عنها.

وما إن نشرت المعاهدة حتى حظيت بالترحاب في بريطانيا، واعتبرتها العناصر المسؤولة في بغداد كافية، تلك العناصر التي سبق لها أن صادقت عليها، كما صادق عليها الوصي أيضا. وفي البرقيات التي تبادلها الوصي مع الملك جورج السادس، أوضح بأن المعاهدة كانت «لصالح البلدين»، وأنها سوف توطد أركان الصداقة بينهما.

شعر أعضاء الوفد العراقي الذي أمضى في بريطانيا أيامًا قليلة في إجازة، بعدم وجود شك في أن لا يتقبل أبناء وطنهم اتفاقًا يمثل تقدمًا واضحًا ومفيدًا بالنسبة إلى معاهدة سنة 1930، ذلك الاتفاق الذي يبدو بأنه لم يقصد المساس «بالسيادة القومية»، وعلى هذا فإن أعضاء الوفد لم يكونوا قد

خدعوا أبدًا. على أن تغيب الوزراء الرئيسين عن بغداد، وإخفاقهم في توضيح المعاهدة الجديدة، والدفاع عنها حين نشرها، أو قبل ذلك، قد هيأ الفرصة أمام اتخاذ موقف وطني متشدد، لرفض المعاهدة من لدن الأحزاب وجماهير المدينة التي تمّ تنظيمها على أيدي منظمين قادرين أنفقوا الأسابيع، وربما الشهور، في الإعداد لهذا الحادث.

لم يجرِ سوى تساؤل قليل عن مفردات فقرات المعاهدة الجديدة، ولم يكن هذا التساؤل ضد البريطانيين بصفة محددة، أكثر مما كان ضروريًا لتهيئة تجمع مشترك ذي كفاية مجربة، لمختلف العناصر. فإذا كان بعض الساسة والساخطين، يرون أن الارتباط البريطاني المتواصل، وحتى وجود الفنيين البريطانيين، يؤلف عدوانًا، فإن المناسبة غدت الآن أكثر ملاءمة لإطلاق أحاسيسهم بالخوف من النقص الحاصل الآن في المواد الغذائية، والظلم الاقتصادي، ورئيس الوزراء الممقوت، والإدارة التي تشوبها النواقص والفساد الواسع الفاشي فيها، وإبعاد الساسة الشبان الساخطين، والمشتغلين بالقضايا العامة عن الحكم، إضافة إلى أتباع رشيد عالي القدامي المتشددين، وقادة الجيش الذين عملوا معه.

كان ردّ الفعل المباشر لدى جماهير بغداد إزاء إذاعة المعاهدة، حدوث إضراب لمدة ثلاثة أيام قام به طلبة كليتي الهندسة والحقوق، وتنظيم التظاهرات، واتساع حجمها وشدتها، تلك التظاهرات التي نظمها الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب الأحرار والحزب الشيوعي. ولقد تمّت الدعوة إلى إعلان الإضراب في الدوائر وفي المعامل، ووقعت هجات عنيفة على المنشآت البريطانية، أو المصالح التي يشتبه فيها بأنها مصالح بريطانية، وعلى مبنى «جريدة الأوقات العراقية»[819] والمصادمات الوحشية مع الشرطة التي ملأت شوارع العاصمة. غير أن التظاهرات التي أمكن السيطرة عليها باستعمال الشدة في أول الأمر، سرعان ما تجاوزت حدود الضبط. فلقد اشتدت حماسة الجماهير، ولم يعد أحد يلتفت إلى البيانات التي كان يصدرها نائب رئيس الوزراء، ووزراؤه الذين استولى الخوف عليهم الآن. على أن إقدام الشرطة على فتح النار لإعادة النظام لم يكن ناجحًا، بل إنه زاد من حدة السخط بصفة وحشية. فلقد قتل ما لا يقل عن خمسين شخصًا، وجرح ما بين مئة ومئتي شخص، كان من بينهم عدد من أفراد قوات الشرطة.

أخذ نطاق الحركات الجماهيرية التي بدأت في اليوم السادس عشر من شهر كانون الثاني سنة 1948، يتعاظم في كل يوم لاحق، وقد ظهر بأن إعادة الأمن يجب أن يعهد بها إلى الجيش، إذا وجد أيّ من الوزراء، ولربما الوصي نفسه، أن من الحصافة استعمال هذه القوة التي لم يكن موقفها معروفًا، وكانت قيادتها تضم في أقسام منها أولئك المتشددين في عدائهم للإنكليز، وسرعان ما انحطت معنويات الشرطة الذين كانت تقاومهم الجماهير وتحتقرهم، في الوقت ذاته الذي لم يحصلوا فيه على المساندة من لدن رؤسائهم.

أمّا في المحافظات فإن المحافظين الذين كانوا بعيدين عن مثيري الاضطرابات، فقد استطاعوا كالمعتاد أن يسيطروا، أو على الأقل، أن يقللوا من نطاق المسيرات المنظمة في الشوارع، وأن يحافظوا في معظم المراكز على الأوضاع الاعتيادية تقريبا. أما في السليمانية فإن المتظاهرين أخذوا يثنون على الروس، ويحتقرون كل العرب، ويشتمون البريطانيين، ولقد اختطفوا أحد المدرسين الإنكليز من

المدينة، وأحرقوا المعهد البريطاني الموجود هناك[820].

كان الوصي، الذي كان جزء من الاضطرابات موجهًا ضده نتيجة دفاعه الشهير عن المعاهدة، بل جرى الحديث في الواقع عن إقامة الجمهورية، قد دعا إلى عقد جلسة لمجلس التاج[821] في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني. وبعد محادثات استمرت خمس ساعات أحس بضرورة تعديل موقفه من المعاهدة واستنكارها، ولذلك أصدر في ختام تلك المحادثات بيانًا قال فيه: «إن المعاهدة قد وجدت غير مرضية لأنها لا تحقق الأماني القومية للعراق، ولا تعزز الصداقة بين البلدين، وأنه لن يصادق على أية معاهدة تفشل في تحقيق كل أهداف البلاد»[822] ومع هذا التغيير في المبدأ، استمرت التظاهرات من دون رادع نتيجة تدني سيطرة الشرطة، وظهور دلائل واضحة عن تفكك أو اختفاء قسم من قوات الشرطة.

أقيمت مواكب التعزية التي حضرها الألوف من الناس، للطلبة الذين سقطوا قتلى، غير أن عودة رئيس الوزراء، الذي كان ما يزال مقتنعًا بأن كل ما حدث كان من فعل أقلية من المحرضين، وتضليل الجماهير[823] لم يوفر أيّ شيء، حتى إن حماية سلامته الشخصية لم تتحقق بالحامية التي استقرت على سطح داره الخاصة.

لم تستطع نيران الشرطة، ولا اعتقال العصابات الشيوعية التي كانت تطلق النار، أن تخمد هياج الصحافة والجماهير ضد رئيس الوزراء، ولذلك كان البيان الذي أذاعه بلهجة الواثق، قد وقع على آذان صماء[824]. فقد بلغت مسيرات الشوارع، وأعمال العنف ذروتها في اليوم السابع والعشرين من كانون الثاني، بوقوع عدد كبير من القتلى والجرحى، وكانت الجماهير تطالب القصر بإقالة رئيس الوزراء، بل حتى بموته، وإذ ذاك أرغم صالح جبر على الاستجابة فقدم استقالته، وهرب ناجيًا بجلده إلى منزله العشائري في ريف الفرات[825] ومن هناك توجه إلى الأردن ومنها إلى إنكلترا.

حضر مجالس التعزية على أرواح الشهداء نحو مئة ألف شخص، وفيها طالب المتحدثون بأسماء الأحزاب بإلغاء المعاهدة. وأظهرت الأيام التي تلت ذلك تحسنًا ضئيلًا في حالة الأمن العام، ولكن الاجتماعات الجماهيرية استمرت في الشوارع، وسيطرت الأعلام الوطنية على المدينة، وانطلقت التهديدات بالموت للأعداء، وبالهتاف لتوزيع الأراضي الزراعية مجانًا على الجميع، وبتدمير كل الأجانب. أمّا أعضاء الأحزاب القادمون من المحافظات، ومن بينهم الأكراد، فقد طالبوا بإطلاق سراح زعماء البارزانيين، وشاركوا في الحشود التي كانت في العاصمة، فتعطلت الحياة التجارية والاجتماعية كلية، واختفى رجال الشرطة من الشوارع على نطاق واسع، ولم يكن خلال هذه الأوضاع أيّ أمل في حرية التعبير، وأقل من ذلك في تقبل آراء الكثيرين الذين كانوا يعتقدون بأن معاهدة بورتسموث، كانت إجراءً واقعيًّا ونافعًا، له فوائده العظمى للدولة.

عند اختفاء صالح جبر، أودعت مهمة تأليف الوزارة إلى القومي السيد محمد الصدر البالغ من العمر آنذاك ستًّا وستين سنة. وما إن تجاهل الصدر كل الادعاءات عدا ادعاءات رجل واحد من زعماء

الأحزاب الذين أحدثوا «الاضطراب الحالي»[826]، حتى أحاط نفسه برجال الدولة المجربين في وزارات سابقة. فقد استطاع باستيزاره محمد مهدي كبة لوزارة التموين، وصادق والبصام للمالية، ورضا الشبيبي للتربية، أن يضمن خدمات جميل المدفعي في وزارة الداخلية (لوقت قصير)، وأرشد العمري لوزارة الدفاع، وحمدي الباجه جي (الرجل المريض الذي توفي بعد ثلاثة أشهر) لوزارة الخارجية، ومصطفى العمري للاقتصاد، وعمر نظمي للعدل، ونجيب الراوي للشؤون الاجتماعية، وجلال بابان للأشغال. وكان المتوقع أن يتمّ اختيار كل من نصرت الفارسي، ومولود مخلص، وحكمت سليمان، وعبد الإله حافظ أعضاء في الوزارة، ولكن داود الحيدري أولًا، ومحمد الصيهود أمير ربيعة بعد أسابيع قليلة، أصبحا وزيرين بلا وزارة.

كانت المجموعة التي تألفت منها الوزارة قوية بشخصياتها وتجربتها، ومع أنها قد حظيت بالتأييد من معظم الأحزاب، إلّا أنه كان ينقصها الانسجام والتماسك، وانتهاج سياسة تنطوي على مجرد الترضية. أذيع بعد أول اجتماع للوزارة بأن المعاهدة لن يتمّ التوقيع عليها لأنها لم تكن أداة نافعة لتعزيز الروابط مع بريطانيا، ولكن يمكن أخذ معاهدة أخرى بنظر الاعتبار[827].

مددت فترة البرلمان خمسين يومًا، وإذ أعلن في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط 1948، بأن البرلمان لم يعد ممثلًا للأمة، ولأنه قد تمّ انتخابه بصفة غير قانونية، فقد جرى حلّه وصدرت الأوامر بإجراء انتخابات جديدة. وفي هذا الشهر بالذات جاء السير هنري ماك سفيرًا لبريطانيا في العراق خلفا للسير «هيوستونهيور برد».

كانت الفترة التي أكملت فيها قوائم أسماء الناخبين، وجرت فيها عملية الانتخابات، من الفترات المضطربة التعسة التي صاحبها تدخل حكومي مفضوح عكسته محاباة أشخاص الوزارة، ولكن من دون أية خطة لذلك. أما الأحزاب التي لم تكن متأكدة من نجاحها فقد احتجت من البداية ضد تدخل الحكومة، كما أن اثنين من تلك الأحزاب قد أعلنا مقاطعة الانتخابات[828].

كان الوزراء يحسدون أحدهم الآخر على تنصله عن القيام بأيّ دور لمقاومة العنف الذي أثاره المحرضون أيام الثورة التي حدثت في اليوم العشرين من شهر كانون الثاني 1948، ولذلك عيّنت لجنة للتحقيق في الأعمال التي قامت بها الشرطة. واستمرت استعراضات الطلبة وهتافاتهم. كما أدّت الاجتماعات التي عقدت، والتلويح بالأعلام، وإطلاق رصاص البنادق في السليمانية وفي المراكز الأخري، مرة ثانية إلى اصطدامات عنيفة وإلى اختلال النظام. وتمّت مهاجمة القنصل البريطاني في كركوك، وتمّ الإعلان بأن البعثة العسكرية البريطانية سوف تنسحب (والواقع أن هذا الانسحاب كان باقتراح من البعثة ذاتها)[829] ويتمّ الترحيب بهذا النبأ باعتباره انتصارًا قوميًّا. كانت المعاهدة الإنكليزية الأردنية التي عقدت في اليوم التاسع والعشرين من شهر آذار 1948، موضوعًا آخر لتحريض طلاب المدارس المعادين على التظاهر في شوارع العاصمة، ولكن النداء الذي أصدرته الوزارة بضرورة الالتزام بوحدة الصف والهدوء، وكذلك النداء الآخر الذي وجهه الصدر شخصيًّا، لم يعر لها أيّ التفات، ولذلك تمّ على نطاق واسع تجاهل عمل الإدارة الذي لم يستطع رئيس الوزراء الاهتمام به، أو مباراة الغير فيه. كما أنه لم تتمّ معالجة الأوضاع المقاربة للمجاعة بين الطبقات الفقيرة إلّا بعد موسم

الحصاد الذي وعد بأنه سيكون ضئيلًا. وفي الوقت ذاته، وبمبادرة من البريطانيين، ثم تحويل وجهة باخرة تحمل الحبوب من أستراليا، إلى البصرة، ووزعت على عجل كمياتها التي كانت الحاجة ماسة إليها.

أدّت وفاة حمدي الباجه جي في اليوم السابع والعشرين من آذار إلى حدوث تغييرات بين الوزراء القلقين في وزارة الصدر. فقد استقال عمر نظمي[830] فحلّ نجيب الراوي محله في وزارة العدل، في حين تولى داود الحيدري وزارة الشؤون الاجتماعية التي كان الراوي يشغلها، وخلف نصرت الفارسي، جميل المدفعي في وزارة الداخلية، بعد أن أصبح جميل رئيسًا لمجلس الأعيان، وقد خلفه في الداخلية مصطفى العمري، بعد أن انتقل الفارسي إلى وزارة الخارجية، كيما يستطيع العمري بذلك أن «يسيطر» على الانتخابات القادمة. واستقال أمير ربيعة في شهر نيسان وعاد إلى موطنه، في حين ترك محمد مهدي كبة الوزارة في أوائل شهر حزيران[831].

ولقد أدّت الغيابات المتوالية لوزيري المالية والعدل أثناء اجتماعات مجلس الجامعة العربية، إلى تغيير دائم في المهمات الوزارية، حيث عانت الإدارة من الهزات والتأخيرات التي أحدثتها تلك الغيابات. اجتمع مجلس النواب في اليوم السادس والعشرين من حزيران. بعد الانتخابات التي بذلت فيها الأحزاب القانونية والسرية كل جهودها، والتي أدّت إلى الاصطدام في شوارع الكاظمية، وفي بغداد والسليمانية. وقد حصل حزب الاستقلال على أربعة مقاعد، والحزب الوطني الديمقراطي على مقعدين وحزب الأحرار على مقعد واحد[832] وكان جميع النواب الآخرين متحررين من الارتباط الحزبي، ومن الذين يصوتون عادة لكل وزارة تكون في دست الحكم. ولقد غدا واضحًا بأن حماسة الأحزاب وزعامتها لم تكن تحظى إلّا بتأثير ضئيل بالنسبة إلى الناخبين من قبل مرشحيها المألوفين من ذوي الأهمية المحلية في دوائرهم الانتخابية، أو في مقاومة نفوذ المحافظين للسيطرة على طبقة الموظفين، ذلك لأن قيام مجلس نواب أو دوائر انتخابية على أسس حزبية صحيحة، ما يزال يعتبر مفهومًا لم يتمّ تحقيقه بعد.

كان من سوء وضع البرلمان وهلعه أنه جوبه بحالة كانت تنطوي على مظاهر جديدة ومفزعة، خلقتها الحوادث التي وقعت في فلسطين. ذلك لأن قرار منظمة الأمم المتحدة الذي اتخذته في شهر تشرين الثاني سنة 1947، بتقسيم فلسطين، قد أثار معارضة حانقة في العراق، وفي الاجتماعات الطارئة التي عقدتها جامعة الدول العربية. غير أنه لم يتمّ اتخاذ إجراءات مشجعة أو مخططة بالنسبة لهذه الأمور، وذلك لأن أسس الانقسام داخل الجامعة العربية غدت واضحة كل الوضوح، وكانت معظم الدول الأعضاء في الجامعة تشك في استقرارها.

تمّت الموافقة في نطاق محدود على اتخاذ قرار بتشجيع تغلغل تقوم به عصابات المقاتلين من كل بلد عربي إلى داخل أراضي فلسطين، وذلك بقصد تعزيز المقاومة المحلية فيها. وقد ذكر أن بضع مئات، بل قيل إن فوجين من الشبان وقلة من المناضلين العراقيين قد جندتهم جمعية الدفاع عن فلسطين[833] كانت قد دخلت إلى فلسطين وعملت. أو عرضت أن تخدم مع فوزي القاوقجي والقادة الفلسطينيين. ولربما كان هؤلاء الشبان قد اندفعوا إلى ذلك العمل بدافع فدائي، ولكن كانت تعوزهم

القدرة على القتال.

أدّت عدم كفاءة هذه القوة، وانهيار المقاومة العربية أمام الإرهاب اليهودي وقواته الواسعة، إلى أن تقرر جامعة الدول العربية، وقبل إعلان انتهاء الانتداب على فلسطين بصفة رسمية، بأن تتدخل الجيوش النظامية العربية. وفي شهر نيسان 1948 قام الوصي، الذي أعادت له زعامته وحيويته، الكثير من شعبيته، بزيارة كل من عمان والقاهرة يصحبه وزراء الدفاع والمالية والخارجية. وجهت الدعوة في بغداد إلى إضراب يقوم به الطلاب عن الطعام بقصد الإلحاح على إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين[834]، وتمّ إغلاق خط أنابيب النفط الذي يصل إلى ميناء حيفا، كما تمّ الترحيب بالمنفيين الفلسطينيين، وإذ ذاك لم تجد وزارة الصدر معدى عن تعقب السياسة التي أقرتها جامعة الدول العربية في التدخل، على نطاق واسع، مهما تمّ تنسيق ذلك التدخل بشكل صوري، وإذ ذاك تحركت القوات العراقية تحت إمرة الفريق صالح صائب[835].

كانت تلك القوات سيئة الإعداد، رديئة التجهيز يشوبها نقص واضح في التموين وفي الاحتياطي، والتي تحركت من مواقعها في العراق، تبلغ زهاء عشرة آلاف أو اثني عشر ألف جندي قوي في وحدات آلية، أو محمولة بالسيارات، وقد اتخذت مواقع لها على الحدود القريبة من المملكة الأردنية، ثم ما لبثت أن اجتازت الحدود إلى القطاع الذي خصص لها من أرض فلسطين وذلك في اليوم الخامس عشر من شهر أيار وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل مباشرة[836].

كان اندلاع هذه الحرب، وهي أول مرة أو مناسبة يستخدم فيها العراق قواته خارج بلاده، مؤذنًا بإعلان الأحكام العرفية. وكانت تلك الأحكام خطوة سعيدة، تمّ عن طريقها إعادة الهدوء التام، ولكنها لم تكن إيذانًا بإيجاد أيّ حل حقيقي لأية مشكلة من المشاكل التي تشكو الأمة منها[837]. ذلك لأن نظام الطوارئ الذي يسّر للحكومة السيطرة على الانتخابات، كان قد تميز بالرقابة الصارمة، وبافتتاح معسكر اعتقال في الصحراء الجنوبية[838] زجّ فيه عدد من مثيري الاضطراب، وإخضاع الموظفين المدنيين والعسكريين في كل المناطق، وإنشاء المحاكم العرفية العسكرية. فقد حظر حمل الأسلحة النارية، واستعمال أنظمة الشفرة، وتعطيل الكثير من القوانين القائمة. كما فرضت قيود ثقيلة على الحقوق المدنية، في حين ازداد التصادم بين السلطات المدنية والعسكرية حدة وحسدًا بمضي الأسابيع، وتبودلت الاتهامات، والاتهامات المضادة بشأن استعمال القسوة المتعمدة أو التساهل الضعيف. وسرعان ما أخذ محافظو المحافظات والقائمقامون يتساءلون: أية حكومة تكون أكثر سوءًا تلك الحكومة المؤلفة من طلبة المدارس أم المؤلفة من ضباط الجيش! فلقد تقلصت الصحف إلى عدد غير اعتيادي من صحف يومية ليس لها سوي رواج تافه، على أن العنف اللامسؤول فقد في يوم واحد أسوأ مظاهره (ما عدا العنف الموجه ضد البريطانيين وضد اليهود) حيث أغلقت بعض الصحف القليلة التي رفضت الانصياع إلى الأوامر، كما جرى استعراض لقوات الشرطة في بغداد أعاد إليها شيئًا من معنوياتها، وأثارت حرب فلسطين المساندة اللفظية المتحمسة، في كل ناحية، وفي بغداد شارك اليهود المسلمين بحماسة في حمى معاداة الصهيونية وفي الأموال التي جمعت للاجئين الفلسطينيين.

ولكن الحملة العسكرية كانت منذ البداية، تدار بشكل ضعيف، غير محظوظ. ذلك لأن القيادة العليا لم تكن ملهمة، وترتيبات التموين والتجهيز ناقصة، كما أن انضباط القوات العراقية ومدى تحملها، والتي قدرت بأنها أعلى من بقية القوات العربية الأخرى، ما خلا القوات الأردنية لم يحقق لها سوى القليل من الأمجاد.

دخلت الوحدات العراقية أرض فلسطين في الخامس عشر من أيار 1948، عبر المنطقة التي تقع بين «غيشر» و«وادي يابس»، ومن ثم سارت إلى طولكرم ونابلس، وهي مناطق لم تكن محتلة من قبل اليهود. ولكن المحاولات التي قامت بها في الهجوم على «طبرية» لم تكن ناجحة، غير أنها استطاعت أن تحتل بنجاح، المثلث القائم بين نابلس وطبرية وجنين، وأن تتقدم إلى حوالي اثني عشر ميلًا من تل أبيب. غير أن هذه الحركة المنطوية على الأمل قد أوقفت بفعل المقاومة اليهودية في جبهة «نتانيا» وبضغط معاكس أجبر القوات العراقية على أن تتخلى عن «بيت تبا» وتفسح المجال داخل المثلث المحتل[839]. كان الأمر الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 أيار بوقف القتال قد تمّ تجاهله من قبل الطرفين، ومع ذلك فقد قبل الطرفان بهدنة أمدها أربعة أسابيع يبدأ تنفيذها من اليوم الحادي عشر من شهر حزيران.

فشلت المحاولة العراقية للاستيلاء على «نثانيا»، وذلك لأن اليهود كانوا قد تغلغلوا عميقًا في منطقة الجليل، ولم يتمّ وقف تقدمهم الذي كان أكثر عمقًا، إلّا بعد أن فرضت الهدنة الثانية التي أصبحت سارية المفعول منذ اليوم الثامن عشر من شهر تموز، ولكن هذه الهدنة رفضها العراق وحده، في الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية في «عاليه» لأسباب تتعلق بالسياسة وبالمباهاة، غير أن تلك الهدنة أصبحت نافذة المفعول حقًّا، وكانت الحرب بالنسبة إلى العراق قد انتهت فعلًا.

لم تكن المحاولات العديدة التي أريد بها إعادة السلام إلى فلسطين، وحل مشاكلها المستعصية، ومقتل الكونت برنادوت بأيدي اليهود، وتجدد المعارك بين اليهود والمصريين منذ شهر تشرين الأول حتى نهاية سنة 1948، نقول لم تكن كل هذه الأمور تؤلف جزءًا من تاريخ العراق. فقد بقيت وحدات الجيش العراقي تحتل القسم الشرقي من المثلث الفلسطيني لبضعة شهور، وكانت تعتمد دومًا في ذلك على خط مواصلاتها الطويل عبر الأردن، وتتسلم مرتباتها بصفة غير منتظمة من خزينة فارغة في الوطن.

طلب إلى صالح صائب الذي أعيد إلى العراق، وعيّن رئيسا لأركان الجيش العراقي[840] أن يعود مرة أخرى إلى فلسطين في صفة قائد عام للقوات العراقية الأردنية، ولكن هذه التجربة من القيادة المشتركة لم تستمر أكثر من أسابيع قليلة. كما أن المشروع الأوسع الذي أعد لإنشاء قيادة موحدة لكل دول الجامعة العربية، والذي كان ضرورة عسكرية جلية، قد أعيق تحقيقه بسبب الانقسام الحاصل بين دول الجامعة، ورفض مصر لذلك المشروع. وعلى هذا الأساس لم يعطَ تنفيذ حقيقي للقرار الذي اتخذه النواب والأعيان العراقيون في شهر تشرين الثاني 1948، والذي كان يقضي باتخاذ خطط عسكرية وسياسية موحدة لإنقاذ فلسطين، ذلك لأن مثل هذه الفكرة لم تكن واقعية قبل أن تنتهي السنة.

كان عبد الإله يقوم بزيارة الوحدات الموجودة في فلسطين والأردن بصفة متكررة أكثر مما كان يفعله وزراء الحكومة لديه، أولئك الحائرون المتذبذبون الذين كانوا يوحون بأن مثل هذا الجهد كان أمرًا مستطاعًا. تمّ الإعلان عن قيام حكومة فلسطينية في المنفى، وكان ذلك من الحوادث المثيرة للحسد في العلاقات العربية الداخلية، ولذلك اعترف العراق بهذه الحكومة الفلسطينية ترضية للمصريين...!

(3)
المزيد من المتغييرات

غدت الانتخابات العامة التي أجريت بعد عقد الهدنة الأولى في فلسطين بأربعة أيام، نافذة. وحين التأم البرلمان في اليوم الحادي والعشرين من شهر حزيران 1948، كانت استقالة وزارة السيد محمد الصدر قد عرضت عليه وقبلت. ذلك لأنه لم تكن لهذه الوزارة سوى سلطة ضئيلة، ولأنها قد أخفقت في إعادة الأمن إلّا عن طريق فرض الأحكام العرفية، وأهملت الإدارة الجارية، وسمحت بحدوث هبوط مالي مخيف، فأخذت الآن ترث التراث ذاته الذي يثبط العزائم في الداخل وفي الخارج.

وقع اختيار الوصي الآن لتعيين خلف للصدر، بشكل غير متوقع على رجل دولة كان من المبرزين قبلًا، أمّا الآن فإنه، بسبب إقامته الطويلة في أوروبا، لم يكن على اتصال تام بالسياسات الجارية في البلد، ذلكم الرجل هو مزاحم الباجه جي. لقد ادعى هذا بأنه غير حزبي، واختار وزراءه من شخصيات مألوفة منذ زمن طويل، فعيّن مصطفى العمري للداخلية، وعلي ممتاز للمالية والتموين، ومحمد حسن كبة للعدل، وصادق البصام للدفاع، وجلال بابان للأشغال والشؤون الاجتماعية، ونجيب الراوي للتربية، ثم جاء بوزير جديد مفرد، هو عبد الوهاب مرجان، أحد الإقطاعيين الشباب في الحلة فعهد إليه بوزارة الاقتصاد، ولم يلبث علي حيدر سليمان، وهو نائب كردي من راوندوز تثقف في بيروت واعتقل في سنة 1941، أن حل محل جلال بابان في وزارة الشؤون الاجتماعية خلال شهر آب.

كان على هؤلاء الوزراء الذين أبرز تعيينهم مرة أخرى، الدور الضئيل الذي لعبته الانتماءات الحزبية في تأليف الوزارات، أن يمكثوا، مع التغييرات التي حدثت، زهاء نصف سنة في الحكم، وأن ينجزوا بعض الشيء، ولكن ليس كثيرًا، باتجاه الكشف عن النكبات الراهنة التي كان العراق يعانيها بسبب الفاقة، وانعدام الأمن، والمعوقات الخارجية. فلقد سارت مالية الدولة من سيّئ إلى أسوأ، وذلك لأن ميزانية سنة 1948 - 1949 لم تعرض على البرلمان إلّا في نهاية تلك السنة المالية ذاتها. ولقد هبطت الإيرادات الاعتيادية نتيجة سوء الوضع التجاري ورافقها سوء حصاد آخر، وفرض ضرائب فادحة، ووهن الإدارة، ولكن النقص المؤكد في كل ما بوشر به خلال السنة، لم يحل دون تخصيص ما يقرب من أربعين في المئة من الأموال المتوفرة، للجيش، والمبادرة بمساهمة جوهرية للعناية باللاجئين الوافدين من فلسطين. ولقد هبطت عوائد النفط إلى النصف نتيجة توقف ضخ النفط في خط أنابيب حيفا، ذلك الخط، الذي مهما كانت الخسائر الناتجة عنه بالنسبة للدولة، لم تجرؤ أية وزارة على إعادة فتحه، على الرغم من الاتصالات التي أجرتها الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية، وشركة النفط العراقية ذاتها[841]. ولكن الوزارة والأحزاب، على العكس من ذلك، وجهت طلبًا بزيادة العوائد التي تترتب على هذا النفط، ما دام يجري تصديره الآن إلى الخارج، وبوشر بالتفاوض مع شركة النفط حول هذه القضية والقضايا الأخرى. تمّ البحث في أمر الحصول على قرض مالي من مصر، واستقبل العراق زيارة قام بها حافظ عفيفي باشا لهذا الغرض[842]. كذلك اقترح إصدار قرض عراقي داخلي آخر، غير أن هذا القرض لم يتمّ إصداره. وفي أواخر تلك السنة تمّ الترحيب في بغداد بخبراء

المصرف الدولي الذين قدموا إلى بغداد، حيث قدم إلى المصرف المذكور طلب بالحصول على قرض للإعمار. كذلك عقد اتفاق يخص العملات النادرة مع الحكومة البريطانية في شهر تموز 1948، حيث خصص مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار خلال فترة أمدها سنة، ثم فرض نظام الإجازات بالنسبة للاستيراد في خريف تلك السنة، وقد قصد من وراء فرضه إسعاف الاضطراب العالي الحاصل في الميزان التجاري والتحويل الخارجي. ومع كل ذلك بقيت الخزينة خاوية وعرضة لمطالب غير اعتيادية من لدن الجيش، ومن دون أدنى أمل في تسديد الديون، كما واجهت ضرورة أخرى لاستيراد الحبوب.

كان تقليص عدد الموظفين، والتوقف الجزئي في الأشغال العامة، واستلام عوائد النفط مقدمة من شركة النفط العراقية[843] (*) من الشواهد التي جعلت الحكومة تحافظ على قدرتها في الإيفاء بديونها. كانت العلاجات القوية التي اقترحها «علي ممتاز» قد أهملت ولم تنل المساندة من لدن رفاقه الوزراء، ولذلك قدم استقالته من الوزارة[844] (*). وأدّى الكساد والعوز العام إلى حدوث أعمال شغب في بغداد والبصرة وكركوك وأربيل وخانقين، وحدوث إضرابات كان من بين من شملتهم، عمال النفط، وآخرين من عمال السكك، وكانت مساهمة هذه الأوضاع في الاضطراب السياسي خلال 1948 - 1949 من الأمور الملموسة.

وفي الوقت ذاته بقي قسم كبير من الجيش العراقي في فلسطين والأردن. كانت مسألة استئناف الحركات العسكرية الفعالة، من الأمور غير العملية أبدًا، ولكن استدعاء القوات لا بدّ وأن يصطدم اصطدامًا خطيرًا، بالعواطف الوطنية للطلاب، الذين لم يقاسوا متاعب الحرب، والذين كانت التظاهرات ما تزال تضغط عليهم لخوض معارك أخرى، وعلى-الأخص لمساعدة الجيش المصري الذي ما زال ملتحمًا في القتال مع الإسرائيليين[845] (*).

والحقيقة أن الوضع في فلسطين كان من أعظم المشاكل التي واجهت مزاحم الباجه جي، والتي كشفت عن انعدام الوحدة بصفة محزنة داخل جامعة الدول العربية في أول تجربة عنيفة تواجهها تلك الجامعة. ذلك لأن مواقف الدول العربية قد تغيرت، بالنسبة إلى مقترحات الحرب، والهدنة، والقيادة العسكرية، وحكومة المفتي المزعومة لعموم فلسطين، وللإدارة الأردنية التي أنشئت في القسم الشرقي من فلسطين[846].

لقد أبرزت كل هذه الأمور كيف أن تحقيق القليل من الوحدة بين العرب، من شأنه أن ينقذ ماء الوجه العارية للدول العربية، فتظل هذه الدول قائمة. وإذا كان الهدوء الشامل داخل العراق قد تمّ الحفاظ عليه، فإن مردّ ذلك يعود إلى استمرار العمل بالأحكام العرفية. فعن طريق هذه الأحكام العرفية التي كان انتهاؤها يقابل بالفزع من لدن الحكام، استمرت العداوات التخريبية بين السلطتين المدنية والعسكرية، وغدا ضروريًّا تقييد المحاكم العسكرية، لأن كل واحدة من هذه المحاكم أصبحت ساحة للصراع بين قوى محافظ المحافظة، والحاكم العسكري المحلي. وكان مثل هذا الخصام أو الصراع يحدث في أول الأمر بسبب صنف محدد من القضايا، من أمثال ما يخص فلسطين والشيوعية، ومن ثم حدوث هذه المحاكم في صفة محكمة مفردة مقرّها في بغداد.

تحسنت حالة الأمن في المدن، على الرغم من الشغب الضئيل الذي أثير أثناء الانتخابات، وما رافق ذلك الشغب من التظاهرات التي كانت تحدث في بعض الأحيان، عند حصول أية ذريعة لذلك. ولقد حدث ضغط متزايد على يهود بغداد[847] وكان وقوع مثل هذا العداء في مثل هذه الظروف يعدّ من الأمور الحتمية من الناحية النفسية.

وفي خريف سنة 1949 شملت الاعتقالات التي أصابت اليهود جميع الذين كانوا متجمعين منهم في بيعتهم في مدينة العمارة، وكانت الاحتجاجات التي صدرت عن إسرائيل ضد هذا الإجراء، وما زعم عن حدوث اعتقالات أخرى في معسكرات الاعتقال، قد وصلت إلى منظمة الأمم المتحدة. وكان الربط بين الصهيونية والشيوعية من الأمور المسلم بها خلال الصخب الشعبي، وقد تمّ تشخيص الصهيوني، واليهودي، ولقد أثار منظر هذه الطائفة الخائفة التي اتهمت بأنها كانت تبيع الأسرار إلى يهود فلسطين، شواهد سيئة من الضغينة والشغب، ولكن مع كل ذلك فلم تعدم المواقف التي كانت تتسم بالذكاء والفروسية.

ولقد احتج عدد من محافظي المحافظات إلى وزير الداخلية ضد الحكم العسكري الإرهابي في محافظاتهم، وأرغموا «صادق البصام» وزير الدفاع على الاستقالة من منصبه[848].

لم يحظَ اعتقال كبير الحاخامين، وإدانة التاجر اليهودي شفيق عدس وشنقه، ولكن من دون شركائه المسلمين، بمصادقة من لدن كثيرين من أفراد الجمهور. كما سمح للصحافة بالحرية الكاملة في مهاجمة البريطانيين، بدعوى أنهم هم الذين خلقوا الاضطرابات في فلسطين وفي العراق أيضًا[849] وتروح تطالب بكل شراسة بمحاسبة شركات النفط، وتهاجم الكتيب، الذي أصدره نوري السعيد، بعد عودته إلى العراق في منتصف ذلك الصيف، والذي كان يبرر فيه معاهدة بورتسموث[850].

والواقع أن البيانات التي أطلقها مؤيدو المعاهدة، كانت من المظاهر في تلك الشهور. فقد تمّ الترحيب بصالح جبر لدى عودته إلى بغداد في شهر تموز، واستطاع نوري السعيد أن يعود إلى دخول المعترك السياسي في ذلك الصيف، وأن يخلف شاكر الوادي، وصادق البصام في منصب وزير الدفاع في شهر تشرين الأول، وعيّن فاضل الجمالي وزيرًا مفوضًا للعراق في القاهرة، وكان جميع هؤلاء من المرشحين مرة أخرى لمناصب عليا في نهاية تلك السنة.

حدد النشاط السياسي الحزبي، بسبب الظروف الشاذة، وتعرقل نشاط الحزبين الوطني الديمقراطي والأحرار بسبب نقص الأموال لديهما، والشكوى من القيود غير القانونية، فتوقفا عن العمل الجاد في شهر كانون الأول[851]. وحدثت سلسلة من التغييرات في الوزارة القائمة في شهر تشرين الأول، وذلك بعد شهور من تبادل المناصب الوزارية بين عدد من الوزراء العاملين وكالة. فقد جاء شاكر الوادي إلى وزارة الدفاع، وعمر نظمي إلى وزارة الداخلية، واستدعي علي جودت من واشنطن ليصبح وزيرًا للخارجية وضم أمير ربيعة، محمد الصيهود ثانية إلى الوزارة، فأصبح وزيرًا بلا وزارة مرة أخرى. ومع أن مصطفى العمري كان تحت المعالجة الطبية في لندن وقد تخلى عن منصبه في وزارة الداخلية، إلّا أنه بقي في الوزارة إلى أن استقال بعد شهر من ذلك، كما استبدل علي ممتاز وزير المالية بعد فترة بمدير

الكمارك والمكوس العام الرجل المجرب خليل إسماعيل. وبعد أن أصبح عبد الوهاب مرجان وزير الاقتصاد، رئيسًا لغرفة التجارة، خلفه في منصبه علي حيدر سليمان وزير الشؤون الاجتماعية. وكان نجيب الراوي وزير التربية وممثل العراق في اجتماعات «ليك سكس في أمريكا قد عاد إلى البلاد، ولم يكن لخطاب العرش الذي ألقي في اليوم الأول من انتظام البرلمان، أيّ لون سياسي.

لم تستطع وزارة مزاحم الباجه جي بكل جلاء أن تسيطر على مشاكلها المتضاعفة، ولم تعش الأسابيع الأخيرة، من سنة 1949، إلّا بمساندة من صانعي معاهدة بورتسموث، نوري السعيد وصالح جبر. وكان انعطاف مزاحم نحو مصر، باعتبارها أقوي دولة عربية وتجاوبه مع تظاهرات التدخل التي جرت في اليوم الثلاثين والحادي والثلاثين من شهر كانون الأول[852] تتصادمان مع آراء الجيش، بل في الواقع مع كل شخص واقعي من هؤلاء، وقد خلقت مأزقًا كان المخرج الوحيد له يتمثل في تغيير الوزارة، ولذلك استقال مزاحم من منصبه في اليوم السادس من شهر كانون الثاني 1949.

استدعى الوصي الذي لم يكلّ من التجول في أنحاء القطر، وزيارة وحدات الجيش، والعواصم العربية، نوري السعيد لتأليف وزارة جديدة.

وقد ألّفها في اليوم ذاته، واحتفظ بأربعة وزراء سابقين هم حسن كبة للعدل، ونجيب الراوي للتربية، وجلال بابان للأشغال، وشاكر الوادي للدفاع، كما أنه أتى بكل من بهاء الدين نوري للشؤون الاجتماعية، وضياء جعفر للاقتصاد، وعبد الإله حافظ للخارجية، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية، وطلب إلى جلال بابان إدارة وزارة المالية مؤقتًا إلى أن تولى خليل إسماعيل ذلك المنصب.

ونظرًا لنقص الثقة بصفة أساسية بين رئيس الوزراء والعرش وبعض الوزراء، فقد كان التأريخ الوزاري لسنة 1949 مضطربًا على الرغم من التحسن الذي طرأ على الزعامة، فقد كانت الوزارة منذ البداية ضعيفة وتمّت تقويتها بالتبدلات التي حصلت بعد شهرين، حين دخل عمر نظمي الوزارة في صفة نائب لرئيس الوزراء، واستدعي فاضل الجمالي من القاهرة لتولي منصب وزير الخارجية، وعيّن عبد الإله حافظ مديرًا للمصرف الوطني، وأصبح توفيق النائب، وهو حاكم ومحافظ سابق، ومن أنصار صالح جبر، وزيرًا للداخلية.

كان رئيس الوزراء يأمل في منتصف الصيف أن يظفر بقوة أخرى لدعم الوزارة التي أصبح الشقاق داخلها من الأمور المدمرة. ولذلك استشار كلًّا من جميل المدفعي، وصالح جبر وتوفيق السويدي وعلي ممتاز، وكان الشخصان الأخيران ممن يتوقع انضمامهما إلى الوزارة غير أن الاتفاق على التعيينات لم يكن منظورًا، وبالكاد استطاعت الوزارة البقاء في الحكم خلال شتاء 1949 - 1950. ولما كان وزيرا الداخلية والخارجية غير عضوين في مجلس النواب، فقد أجبرا حسب منطوق الدستور على الاستقالة من منصبيهما بعد أن مكثا فيها مدة ستة أشهر، ومن ثم أعطي منصباهما إلى كل من شاكر الوادي وعمر نظمي.

وإذ استفاد نوري السعيد من الهدوء الجزئي الذي ساد النشاط الحزبي، إذ لم يبقَ سوى حزب الاستقلال يمارس نشاطه الفعال، فقد صمم في أواخر تلك السنة على أن يؤلف حزبا خاصًّا به، هو «حزب الاتحاد الدستوري» وبمنهاج غير متوقع، عن الأخوة العربية، والصداقة مع كل الأمم،

ومكافحة الشيوعية وتعديل المعاهدة والتقدم نحو العظمة القومية في الداخل وفي الخارج، ولقد تألف هذا الحزب من عناصر مختلفة من ذوي النزعة المحافظة والمصلحة المستثمرة، ومن أفراد العشائر والمدنيين، وحقق تماسكًا في الدعم المشترك لنوري السعيد ذاته طالما بقي قويًّا، واتخذ مكانته كواحد من أكبر الأحزاب، وأكثرها اعتدالًا، إلّا أنه لم يستطع الهيمنة على مجلس النواب ما دام أعضاء هذا المجلس متماسكين سوية، كما انضم إلى هذا الحزب تجمع معروض عليه مؤلف من الوزراء السابقين ومن الذين يتوقعون أن يصبحوا وزراء في المستقبل.

كان آخر عمل قامت به وزارة مزاحم الباجه جي هو تجريد حملة أخرى ضد الشيوعيين، والتي كانت من أولى الأعمال التي قررت وزارة السعيد القيام بها، فأوقف بعض المئات، وحكم على العشرات بأحكام شاقة بتهمة الثورة والخيانة، ذلك أن أربعة من الشيوعيين المشهورين هم يوسف سلمان، ويهودا زلوف، ومحمد زكي بسيم، وحسين محمد الشبيبي قد حكموا بالإعدام، ونفذ هذا الحكم[853] في هذا الوقت وسط احتجاجات صاخبة من صحافة العالم الشيوعي. ولاقى شيوعي آخر المصير نفسه في شهر أيار[854] وقد زعم بأنه تمّ إلقاء القبض على أعضاء اللجنة المركزية وسجلات الحزب الشيوعي، وبذلك اقتنعت الحكومة بأن ظهر الحركة الشيوعية قد قصم في النهاية.

أمّا المعادون بصفة أقل للدولة، من أمثال بعض الذين كانوا يشتمون رئيس الوزراء فقد صدرت بحقهم أحكام مختلفة حيث حكم على كامل الجادرجي بالحبس لمدة أربعة أشهر[855]. كانت التظاهرات التي أقيمت في ذكرى معاهدة بورتسموث، مما لم تستطع السلطات السيطرة عليها إلّا بصفة محدودة، ومع ذلك فإنها لم تؤدِّ إلى شيء من أعمال الشغب والاعتقالات. وبقيت إجراءات المحاكم العرفية تعمل باحتكاك أقل، طيلة السنة، ولكن كان نوري السعيد يشعر بأنه غير قادر على إعادة النظام الاعتيادي في البلاد، وعلى الرغم من الشائعات المخيفة خلال الربيع، فإن عودة مصطفى البارزاني، وغزوه المتوقع للعراق، كانت متأخرة.

كانت علاقات العراق مع بريطانيا قد ساءت سنة 1948 بالنسبة لقضية فلسطين أكثر مما ساعدت بالنسبة للمعاهدة، وكان أعظم من ذلك رفض البريطانيين تزويد الجيش العراقي بالسلاح، ولكن هذه العلاقات تحسنت في سنة 1949 وذلك بمجيء وزارة أقل عداء للإنكليز، وباستئناف تموين الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة حالما يغادر الجيش أرض فلسطين.

قام عبد الإله ورئيس الوزراء وبعض الوزراء بزيارات إلى بريطانيا خلال السنة، وتمّ استلام القروض بفرح، وجنّد عدد من الخبراء البريطانيين للعمل في العراق، ومع ذلك لم يكن من الأمور المتصورة أن يقدم أيّ شاب سياسي بل الواقع أيّ حزب، عدا حزب رئيس الوزراء، على توجيه اللوم باعتقاد راسخ، أو بمحض العادة أو الواجب الوطني إلى بريطانيا عن كل الشرور الملمة بالدولة العراقية. ومع أن التأكيد الجوهري لسلطة الحكومة، كان واحدًا من الإنجازات التي حققها نوري السعيد في وزارته العاشرة إلّا أنه استطاع مع ذلك أيضا أن يحول دون تدهور مالي آخر. فقد أمكن ضبط معدل النقص السنوي، وتجنب الاقتراض للحاجات الجارية.

وبعد سنة اتسمت بالحذر، أبرزت الشهور الأخيرة من سنة 1949 طموحات أقل قلقا، فقد أعدت

ميزانية السنة المالية 1949 - 1950 بموازنة مقدارها خمسة وعشرون مليون دينار عراقي من الإيرادات والمصروفات ومن دون أيّ تأخير متتابع فيها، واشترطت الميزانية حصر إيرادات الكمارك، وإجراء شيء من الاقتصاد في الإدارة. ولكن المقترحات التي طرحت لغرض ضرائب أعلى، أو لتقوية هذه الضرائب لأغراض سياسية، لم يتمّ تعقبها، وبقي الوضع التجاري والاقتصادي غير ملائم على الرغم من جودة موسم الحصاد في سنة 1949 والذي سمح بإعفاء صادرات الحبوب من الضريبة. ولكن النفقات العسكرية على حساب قضية فلسطين قد تمّ إنهاؤها في شهر تموز من السنة ذاتها، وكانت المساعدة متوقعة من وراء بيع مخازن الحكومة، ومن عوائد النفط التي كان يجري استلامها مقدمًا.

تمّ الحصول على قروض من لندن ومن المصرف الدولي لأغراض الإعمار وذلك عن طريق المفاوضات التي جرت خلال صيف 1949. وتقدمت شركة النفط العراقية بعرض لتقديم قرض بمبلغ ثلاثة ملايين باون واشترطت لذلك إعادة فتح خط أنابيب النفط إلى ميناء حيفا، ولكن هذا الشرط بالنسبة إلى الوزراء العراقيين (بغضّ النظر عن الآراء التي كانوا يعبرون عنها في مجالسهم الخاصة) يعدّ مستحيلًا من الناحية السياسية، ولذلك توقف تقديم القرض المذكور. وافتتح المصرف الوطني أبوابه في اليوم الأول من شهر تموز 1949، وتعهد بإصدار قرض من مجلس العملة، الذي اختفى الآن بعد أن قدم للعراق خدمة جيدة طيلة عشرين سنة[856].

أصبح موضوع إخراج العراق الآن، من وضعه الراهن في فلسطين ذلك الوضع الذي كان ينطوي على كثرة النفقات، والخطورة وعدم الفعالية، من الضرورات الملحّة، ولكن الحماسة الملحّة للحرب التي شهدتها الأيام الأخيرة من وزارة مزاحم الباجه جي، لم تؤدِّ إلى انتهاج سياسة معقولة. فمن الناحية العسكرية تمّ خسران الحرب وانتهاؤها، ومن الناحية السياسية كانت الحاجة ملحّة إلى إنقاذ عرب فلسطين، قدر المستطاع، من إسرائيل التي غدت الآن تقوم على أسس ثابتة وأصبحت دولة توسعية بصفة متوقعة.

كان نوري السعيد على استعداد للقبول بمشروع تقسيم فلسطين بالصورة التي عرض بها في شهر تشرين الثاني 1947، ولكن ليس بالشكل الذي تمّ تعديله به حسب المطاليب الإسرائيلية المتأخرة، فقد كان السعيد يسلّم جدلًا بأن تظل القدس عربية، وبعدم تسليح إسرائيل، وجعل ميناء حيفا دوليًا، وتعويض اللاجئين.

ولكن مثل هذه الشروط لم تكن من الأمور التي يمكن تحقيقها. غير أن الزيارة التي قام بها جميل المدفعي إلى العواصم العربية في سبيل ضمان الوحدة للمطالبة بهذه الشروط، قد كشفت بدلًا من ذلك عن انعدام الاتحاد، ولذلك فلم يعد مستطاعًا منع الدول العربية الواحدة إثر الأخرى عن التوقيع على اتفاقات منفصلة للهدنة مع إسرائيل، وأن تمضي كل دولة عربية في طرقها الانفصالية.

وفي شهر آذار وجد رئيس الوزراء أن الموقف قد أصبح ميئوسًا منه، ولذلك بوشر في شهر نيسان بإعادة القطعات العراقية العسكرية، من فلسطين وكملت تلك الإعادة في شهر تموز، وتمّ تحقيق إعادة توطين الجيش داخل العراق وتوزيعه على المقرات المعدة له زمن السلم، من دون أن يحصل

أيّ حادث معكر.

كانت سياسة العراق آنذاك تقوم على أساس تحاشي لجنة تسوية قضية فلسطين في «لوزان» والأمل في فرض تسوية تكون أكثر تحملًا من التسوية الحالية. وكان العراق قد وقف وحده مع الأردن في أن تظل القدس بكاملها عربية، لكنه مع ذلك انضم إلى الدول العربية الأخرى التي اتصلت بواشنطن في شهر تشرين الثاني لكي تجبر إسرائيل على إنجاز الترتيبات الإقليمية التي تقررت في سنة 1947 والتي أكدها بروتوكول لوزان في شهر أيار [857]1949.

وإذ ضاعت فلسطين وغدت الدروس المستخلصة في ضياعها مفهومة فهمًا جيدًا، فقد أصبح مشروع سوريا الكبرى، الذي عارضته كل من مصر والسعودية معارضة شديدة بالإضافة إلى المعارضة من قبل ثلثي سوريا، مسألة ميتة لم يبقَ لها من وجود إلّا في الذهن المتبلد الذي يحمله الملك عبدالله، ولذلك فقد تحولت أفكار العراقيين مرة أخرى إلى وحدة الهلال الخصيب أو على الأقل وحدة العراق مع جارته سوريا.

كان الكتيب التذكاري الذي نشره موسى العلمي بعنوان «عبرة فلسطين» والحماسة الشعبية التي أظهرت للملك فيصل الثاني الصغير أثناء مروره عبر سوريا سنة 1948، قد أعادت المشروع القديم إلى الظهور مرة ثانية[858]، ولكن الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد حسني الزعيم في دمشق في الثلاثين من شهر آذار 1949، قد أزاح الخصم الرئيس للمشروع، وهو الرئيس السوري شكري القوتلي، كما كان يظن بأن حاجة حسني الزعيم إلى المساندة قد جعلته يرجب بالتقارب الأخوي مع العراق[859] ولكن الزيارة التي قام بها نوري السعيد إلى دمشق بسرعة لم تنتج سوى النفور القوي المتبادل، ذلك لأن هذا الدكتاتور الجديد غير المتزن، سرعان ما تحول بعنف نحو جارته الشرقية، وراح يتطلع بنجاح إلى الدعم من مصر والسعودية، ويروج الحكايات الكاذبة عن حشد القوات العراقية، ولكن الانقلاب الثاني والذي استبدل به حسني الزعيم بالعقيد سامي الحناوي[860] قد سمح باتصالات ودّية أخرى، وكشف عن مقدار واسع من التأييد في سوريا، للتقارب السوري العراقي في شكل من الأشكال غير أن هذا التقارب لم يتقدم خطوة أخرى إلى الأمام ذلك لأن كلًّا من بريطانيا وأمريكا لم تكونا ترغبان في هذا الوقت، تحقيق مخاطر مثل هذا التغيير الدستوري الكبير[861] كما أن كلًّا منهما قد رفضت أن توافق عليه.

وعلى أثر ذلك اقترحت مصر قيام حركة مضادة للمشروع، تمثل في الحلف الأمني الجماعي العربي، الذي زعم عنه بأنه هو المفضل، في الوقت الذي كان فيه السوريون يبدون كل اهتمامهم بقيام الوحدة الثنائية المجردة بين العراق وسوريا.

اغتاظ العراق الذي كرّس كل جهوده لمشروعه المفضل، الذي بدا عليه بأنه يتجاوز المشروع السوري، من التدخل العربي في الموضوع، ولذلك فلم ينتج عن زيارة المندوبين العاملين لتحقيق الصلح، إلى القاهرة أيّ شيء. وهكذا غدا انقسام الجامعة العربية إلى مجموعتين إحداهما هاشمية والأخرى سورية مصرية عربية، أكثر وضوحًا في أواسط سنة 1949. والواقع أن الخصومة بين الدول

العربية الأعضاء في الجامعة العربية، ولا سيما بعد أن ابتلعت الأردن القسم الشرقي من فلسطين في شهر نيسان قد أصبحت تنذر بحصول أزمة. فقد كانت الهمسات تسمع عن احتمال انسحاب العراق وكذلك الأردن من الجامعة العربية، كما تمّ الإعراب عن النقد الحاد الموجه إلى عبد الرحمن عزام الأمين المصري العام لجامعة الدول العربية أثناء وجوده في بغداد.

* * *

قام عبد الإله بزيارة رسمية إلى طهران في شهر حزيران 1949 ولكن هذه الزيارة لم تحدث أيّ تحسن دائم في العلاقات مع بلاد فارس، ولو أن معاهدة عن المساعدة المتبادلة، والعلاقات الجيدة، كانت قد أبرمت بين البلدين في اليوم الثالث والعشرين من ذلك الشهر، وأعقبها رفع المفوضيتين العراقية والفارسية إلى درجة سفارة. وفي أواخر تلك السنة اتخذت خطوات لتأليف لجنة الحدود المنتظرة بين القطرين، وإن كان القرار الفارسي الذي اتخذ على حين غرة، بإبعاد كثير من المقيمين العراقيين في بلاد فارس «معظمهم من اليهود» قد أدّى إلى نشوب أزمة[[862]]. وعلى الرغم من الاقتراحات التي قدمت في سنة 1947، ووجود هيئة تمثل الرأي الراهن المجند لذلك، فلم تتخذ أية خطوات لإحياء ميثاق سعد أباد.

وصل وزير باكستاني إلى بغداد أواخر سنة 1948، وتمّت المصادقة على عقد معاهدة صداقة بين البلدين في أوائل سنة 1950. وكان الموقف التركي المنطوي على التساهل والتسامح إزاء إسرائيل، وانعزال تركيا انعزالًا تامًّا عن المنازعات القائمة فيما بين الدول العربية، ودعمها حسني الزعيم الذي خاصم العراق وألحق به الأذى، قد أدّى لفترة ما، إلى تقليل الموقف الودّي العراقي العام تجاه تركيا، ولكن تغيير حكومة أنقرة في أوائل سنة 1950 قد أثار اهتمامًا كبيرًا في بغداد.

أصبح سقوط وزارة نوري السعيد في خريف سنة 1949 متوقعًا. فقد أخذت الخلافات الوزارية حول الأوضاع الداخلية والعربية، والقلق والتعب المستمرين اللذين كان رئيس الوزراء يشعر بهما، وانشغاله بأمور حزبه الجديد، تشير إلى تغيير متوقع. وعندما التأم البرلمان في اليوم الأول من شهر كانون الأول، كانت مشاورات عبد الإله مع الخلفاء المحتملين لنوري السعيد، قد قطعت شوطًا حاسمًا. وحسب العادة كانت الرغبة تتركز في تأليف وزارة ذات تعاون أو اتحاد أوسع، غير أن مثل هذه الوزارة لم تتألف، وفي اليوم الثاني عشر من كانون الأول عرض نوري السعيد استقالته فقبلت مؤخرًا، وصدرت إرادة ملكية بتعيين علي جودت الأيوبي، خلفًا لنوري السعيد، وذلك من دون اهتمام منظور، كما هو جارٍ دومًا، بالأحزاب وبالسياسات أو النواب.

ضمّت الوزارة الأيوبية التي تألفت الآن كلًّا من مزاحم الباجه جي بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية، وتلك إشارة مؤكدة بأن المدرسة المصرية في التفكير ستظل موجودة بصفة موقتة. وجيء بالوزير المجرب عمر نظمي إلى وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع وكالة، وعلي ممتاز إلى وزارة المالية، ونجيب الراوي إلى وزارة التربية، وعبد الرزاق الظاهر إلى وزارة الاقتصاد وعلي حيدر سليمان إلى وزارة الأشغال. أما الوزراء الجدد فهم سعد عمر المحامي الشاب من كربلاء، وحسين جميل اللذين أعطيت لهما وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية. وأصبح علي الشرقي عضو مجلس الأعيان الكهل وزيرًا بلا وزارة

.[863]

ومع ذلك فإن هذه الوزارة التي كانت أغلبية أعضائها، تعارض سياسة نوري السعيد، قد اعتمدت على أصوات أعضاء حزبه (الاتحاد الدستوري) الذي كان يهيمن على مجلس النواب، ولذلك فإن هذه الوزارة لم تعش إلّا عمرًا قصيرًا. وما إن وضعت الوزارة، من دون عائق أو إثارة، نهاية لوجود الأحكام العرفية، فإنها قد نجحت فيما أخفقت فيه الوزارات الأخرى في هذا الشأن. أمّا بالنظر إلى القضايا الأخرى، فقد صدّت عن ذلك، ولم تعلن أية سياسة لها، وتعرضت للنقد نتيجة إقدامها على تمديد مدة جلسات مجلس النواب لفترة خمسة وأربعين يومًا.

وحين زار مزاحم الباجه جي مصر، ووافق أثناء وجوده هناك على التخلي لفترة عدة سنوات، عن كل الخطط الرامية إلى الوحدة مع سوريا، وجدت الوزارة نفسها منقسمة انقسامًا عميقًا فيما بينها، فقدمت استقالتها من الحكم. ولكن وزير الخارجية ورئيسه قد أساءا الحكم تمامًا في الآراء التي انبعثت من زملائهما ولذلك رفضت سياسة مزاحم، من قبل مجلس تألف من كبار رجال الدولة، دعا إلى عقده عبد الإله بعد عودته[864].

وقبل أن يعود نوري السعيد من جولته الصحية في مياه الخليج العربي، كانت الوزارة في الأسبوع الأول من شهر شباط سنة 1950، قد أفسحت الطريق أمام وزارة جديدة تخلفها ألّفها توفيق السويدي الذي احتفظ لنفسه بمنصب وزارة الخارجية إلى جانب الرئاسة. ولقد تألفت وزارته تلك من كل من نوري السعيد، ومن صالح جبر الذي تولى وزارة الداخلية فيها[865]. وإذ كانت هذه الوزارة قوية في مظهرها، فإنها -بعد سبعة أشهر من وجودها في الحكم- غدت تعاني خيبة الأمل في إنجازاتها، وقد استخدمت خدمات كل من الحكيم الكردي توفيق وهبي، وشاكر الوادي، وضياء جعفر، الذين تولوا وزارات الشؤون الاجتماعية، والدفاع، والاقتصاد بالتعاقب، في حين عيّن عبد المهدي لوزارة الأشغال، وسعد عمر للتربية، والسيد عبد الكريم الأزري[866] (شقيق عبد الرزاق الأزري) الرجل القدير المتثقف في لندن، لوزارة المالية، وحسن سامي تاتار، وهو محامٍ من كركوك، لوزارة العدل، ولما لم يكن هذا الوزير الأخير نائبًا في مجلس النواب، فقد استقال من منصبه في شهر آب، بعد أن أمضى ستة أشهر فيه، فخلفه فيه جميل الأورفه لي، وهو محامٍ واقتصادي. تولى ثلاثة أشخاص وزارات بلا وزارة في وزارة السويدي وهم حامد شمدين أغا، وهو نائب كردي من منطقة زاخو، وذو تجربة برلمانية طويلة، وجميل الأورفه لي، وخليل كنة أحد المعتقلين خلال سنة 1941، لكنه يرتبط الآن بمصاهرة مع نوري السعيد[867].

أعلنت سياسة توفيق السويدي بأنها تنطوي على الأخوة العربية وإقامة علاقات أوثق مع الدول الشرقية الأخرى وتحقيق الإصلاح القانوني والداخلي، والإعمار الصناعي والاقتصادي. والحقيقة أن سنة 1950 كانت واحدة من السنين التي تميزت بالتحسن المادي، ذلك لأن السنة المالية 1950 - 19 كانت أحسن من السنة السابقة لها، واستطاعت أن تقضي على النقص المالي الضئيل حيث بدأت الخزينة خلال سنة 1950 بالامتلاء مجددًا وأجريت اقتصادات ملموسة في نفقات الإدارة في كل مكان

أكثر مما جرى في الخدمات الاجتماعية، وغدت إيرادات الكمارك والضرائب الجديدة تعمل عملها، وفي نهاية السنة استطاعت وزارة المالية أن تعلن بأن الأيام السيئة قد انتهت، والواقع أن السنة المالية 1950 - 1951 كانت على وشك الانتهاء آنذاك، بفضل عوائد النفط المتزايدة، والموازنات المربحة في الميزانية الجارية، وفي ميزانية الأشغال الرئيسة. ومع ذلك فإن خسارة مهارة «اليهود» ومساهمتهم في ميدان التجارة والصيرفة والالتزامات الثقيلة التي فرضها قانون الصيرفة الذي أصدر في شهر كانون الثاني سنة 1950، كل هذه الأمور كانت عقبة من الناحية الاقتصادية[868].

لم يعد يسمح بالمزيد من إجازات الاستيراد في هذا الوقت، ولذلك بقيت السلع المتوفرة في البلاد قليلة، وقد ارتفعت أسعار المواد المستوردة، وكذلك المواد الغذائية عند اندلاع نيران الحرب الكورية، كان موسم الحصاد لسنة 1950 جيدًا على الرغم من حدوث فيضانات مدمرة، وبروز ظاهرة الأعاصير في البصرة في شهر أيار من تلك السنة. وقد بلغت قيمة الصادرات إلى حدّ الضعف إذا ما قورنت بصادرات سنة 1949، وأصبحت زيادة عوائد النفط تمثل مطمحًا متعاظمًا بصفة دائمة.

تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن العملات النادرة مع بريطانيا في شهر آب 1949، وقد افتتحت المفاوضات بعد عقد ذلك الاتفاق بمدة قصيرة لتمديده أو تعديله. ومنح المصرف الدولي العراق قرضًا جديدًا جوهريًّا بالدولار في شهر تموز للإنفاق على إنجاز مشروع الثرثار[869].

وجدت وزارة السويدي وكذلك وزارة نوري السعيد التي أعقبتها في الحكم أن الوضع الحكومي العربي الداخلي أقل تماسكًا مما كان عليه قبلًا، فبالإضافة إلى التصادم الاعتيادي في المصالح والمشاعر بين الدول العربية، كانت توجد مظاهر خاصة من الحيرة بشأن إقامة دولة إسرائيل وتوطيد أقدامها، وبشأن التصرف بالقسم الشرقي من فلسطين، والثورة ضد السلطة في سوريا (حيث وقع انقلاب ثالث في سوريا في أوائل 1950 أطاح بالعقيد سامي الحناوي، وتنصيب أديب الشيشكلي مكانه) وتوتر العلاقات بين مصر وبريطانيا ذلك التوتر الناجم عن عدم جدوى المفاوضات التي جرت بينهما. ولم تتخذ أية خطوات حاسمة بشأن الوحدة مع سوريا سنة 1950 وإن كان رئيس وزراء سوريا قد زار بغداد خلال تلك السنة، وكان موقف العراق ينطوي دومًا على الادعاء «بأننا مستعدون طالما كنتم أنتم مستعدين».

كان السبب الرئيس لاضطراب مكانة العراق في جامعة الدول العربية ناجمًا عن مساندته للأردن الذي قام حاكمه بتبادل الزيارات الأخرى. غير أن هذه المساندة كانت محدودة عندما أشارت الدول الأعضاء في الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية في شهر نيسان إلى المفاوضات المزعومة التي كان الأردن يقوم بها مع اليهود.

كانت مهمة إيجاد تبرير لضم ما تبقى من فلسطين إلى المملكة الأردنية (وقد تبين بأن هذه الخطوة لا معدى عنها من الناحية العملية من الأمور التي يصعب تسويتها بالرغبة المستطاعة في تهدئة عواطف مصر، ولذلك صوّت توفيق السويدي، في اجتماع جامعة الدول العربية، على قرار يعلن بأن فلسطين يجب أن تكون أرضا مودعة تحت عهدة الجامعة العربية،كما صوّت في اجتماع آخر للجامعة عقد في شهر أيار، على قرار يعلن بأن تصرف الأردن في ضم القسم الشرقي من فلسطين إليه،

يعدّ خرقًا لهذا المبدأ الذي وضع على تلك الشاكلة. ومن ثم استطاع السويدي بكل مشقة أن ينجح في تأجيل القرار الذي اتخذته الجامعة العربية والداعي إلى طرد الأردن من الجامعة نفسها، كما نجح في وضع صيغة مقبولة للمصالحة من لدن كل الدول الأعضاء ما خلا الأردن ذاته، والتأكيد على أن فلسطين، بعد تحررها سوف يتمّ التصرف بها وفق قرار جماعي من لدن الجامعة.

لم يكن التفكك بين الدول العربية أقل بروزًا بالنسبة إلى الانضمام إلى ميثاق الأمن الجماعي الذي اقترحته مصر في سنة 1949، ولكن الميثاق أو الحلف بقي غير مقبول من لدن العراق لعدة شهور، وذلك لأن الناطقين باسم العراق لم يروا سوى قيمة ضئيلة في حلف لا يشمل الأردن، غير أن هذا التصادم في الآراء والذي لم يتمّ حله حتى نهاية سنة 1950، لم يمنع رئيس الوزراء العراقي من عرض تأييده الشفوي لمصر في كفاحها الدبلوماسي ضد بريطانيا.

أمّا بالنسبة إلى (إسرائيل) فقد استمرت الوزارات العراقية المتعاقبة ترفض أيّ نوع من التفاوض معها، بل إن الوزارة القائمة كانت قد اعترفت مع ساسة آخرين غير متسامحين من الدول الأخرى، بأنها ترى تهديدًا جديدًا من الإمبريالية في البيان الذي سوف يصبح أداة تحذير، والذي أصدرته كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا في اليوم الخامس والعشرين من شهر أيار 1950، والذي عارضت فيه هذه الدول الثلاث، استعمال القوة العدوانية من قبل أية دولة من دول الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل ذاتها، وأنه لن يسمح بعد ذلك إلّا بتزويد الأسلحة الضرورية لكل بلد في الدفاع عن نفسه. ولقد وافق توفيق السويدي على ذلك البيان، مع إبداء تحفظات عليه أفضى بها إلى كل من سفيري بريطانيا وأمريكا[870].

وفي ميدان الشرطة تولى «علوان حسين» مدير الشرطة العام السابق، القيادة مجددًا، في أعقاب ما قيل عن محاولة انقلاب قام بها «علي خالد» وأدّت إلى طرده، حيث استعادت الشرطة انضباطها وقوتها، ولكن الجيش بقي غير راضٍ عن التجهيزات التي توفرت له، وعن قلة الشواغر المتوفرة لطلاب الكلية العسكرية في إنكلترا، وراح الجيش يحاول بكل أصالة، تحسين كفاءته، ويتطلع عبثًا إلى الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية. ولقد قام القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط بزيارة الجيش العراقي،كذلك شرع محافظو المحافظات، بعد بداية بطيئة قبل سنة 1950، يستعملون، بصفة جدية، السلطات المخولة لهم وفقًا لقانون إدارة المحافظات، والإدارة الإقليمية، بحيث أصبح من المؤمل أن تبرز فيما بعد، صورة لمبادرة أكثر حيوية في توفير أموال أوسع.

كانت مظاهر الشيوعية المحلية، أقل وضوحًا، وما إن ظهرت حتى تمّ القضاء عليها بعمل الشرطة، ولكن حيوية الحركة الشيوعية كانت ما تزال واضحة في لهجة المقالات الصحفية، وفي الشوارع، والاجتماعات التي كانت تعقد في السليمانية، وفي الخلايا النشطة غير المنظورة بشكل مؤقت بين عمال الموانئ، والسكك، والنفط.

غير أن قوة الحركة الشيوعية الصامدة كانت تكمن بين هؤلاء العمال وبين الشبان السياسيين المتشددين المتذمرين الذين يئسوا من الإصلاح الاجتماعي للشعب، ومن التقدم المفتوح أمامهم أنفسهم، إلّا عن طريق الثورة، أولئك الذين لم يعودوا يثقون، بل الواقع أنهم كانوا يمقتون كل الدول

الغربية نتيجة السياسات التي طبقتها تلك الدول في فلسطين، وبسبب مظاهرتها ومساندتها الواضحة لروح المحافظة، حيث كان أولئك الشباب المتذمرون يدافعون عن سياسة الحياد الدولي الشديد، إن لم يكن الانضمام الإيجابي نحو الكتلة الروسية، تلك السياسة التي كانت قوية في تخاطبها مع العناصر الواسعة، بدلًا من العناصر الشيوعية.

وحين أرغمت الحرب الكورية، الدول العربية، على أن تحدد موقفها إزاء المجموعتين العالميتين، الشيوعية والرأسمالية، سار العراق في أعقاب أكثرية دول الجامعة، في تأييد مقاومة الدول الغربية، لكنه لم يقدم، مثل تركيا، أية مساعدة عملية في هذا المضمار. فإذا كان مستطاعًا وقف الغزاة الكوريين الشماليين فلماذا لا يمكن وقف الغزو الصهيوني؟

ومع أن مسألة الموقف الدولي الذي ينبغي اتخاذه، كانت السبب الرئيس للانقسام في بغداد، إلّا أنه كانت توجد أسباب أخرى لذلك، تمّت مجابهة مشكلة اليهود العراقيين الذين تجرؤوا خلال السنتين 194 و1949 على الهرب من العراق إلى إسرائيل، وما أعقب ذلك من كثرة الهاربين منهم بعد أن أوقف العمل بالأحكام العرفية، عن طريق القانون الذي صدر في شهر آذار سنة 1950. فهذا القانون الذي هوجم بشدة في مجلس الأعيان، قد سمح لليهود بالتخلي عن جنسيتهم العراقية، ومغادرة العراق، وأن يعطي الحق لكل مهاجر بأن يخرج معه مبلغ خمسين دينارًا من العراق[871].

وفي نهاية سنة 1950 كان تسعون ألف يهودي قد سجلوا أسماءهم لمغادرة العراق، في حين بلغ عدد الهاربين قبلًا عشرين ألفًا. وكان نقل هؤلاء اليهود المغادرين، قد تمّ توفيره على يد إحدى شركات النقل الجوي الأمريكية التي كانت تتمتع بالاحتكار في ذلك الشأن، وذلك باتفاق سابق مع الوكالة اليهودية.

كان موقف الحكومة، بعد أن وضعت هذه السياسة، ينطوي على الإلحاح على حصول المزيد من عمليات مغادرة اليهود، والإسراع بها، في حين كانت الأصوات الشعبية تتعالى وتسمع (ولكن من دون أن يؤبه بها بصفة رسمية) وهي تدافع عن إنشاء معسكرات اعتقال لليهود الذين بقوا في العراق، وطردهم. والحقيقة أن فقدان مركز اليهود بين طبقة الموظفين، وحتى عندما يتمّ التعويض عنهم بمشقة، ولا سيما في دوائر البرق والسكك، وذلك عن طريق جلب الباكستانيين، وحتى في حالة تساوي الحقوق والفرص في ميدان التجارة، فإن البقية الباقية من اليهود، لم تعد تتوقع مستقبلًا مشجعًا لها في العراق. ومع كل ذلك فضل بضعة آلاف منهم، البقاء في العراق كان من بينهم عدد من الأشخاص المبرزين المشهورين، كما أن عددًا كبيرًا منهم الذين وصلوا إلى فلسطين قد أسفوا أسفًا مريرًا لتغييرهم موطنهم.

في اليوم السابع من شهر آذار، وفي أوائل حياة وزارة توفيق السويدي، وقع حادث في مجلس النواب تمثل في استقالة جميع أفراد كتلة النواب المعارضين لحزب نوري السعيد، حزب الاتحاد الدستوري، الذي كان في الواقع يحتفظ بسيطرته على وزارة السويدي، وهيمنته على مجلس النواب، ولقد ذكر المستقيلون أنهم قد فعلوا ذلك بواقع اليأس من المساواة البرلمانية الحقة. ولقد كانت هذه الإشارة مدعاة للأسف لأنها أنهت كل ادعاءات الحكومة بشأن الأسس الحزبية. غير أن العطف الذي كسبه النواب المستقيلون لم يكن يعايش خصوماتهم الخاصة، وانعدام الهدف المشترك فيما بينهم، ولذلك

فإن الانتخابات التي أجريت في شهر حزيران لملء المقاعد الشاغرة في المجلس، لم تأتِ بأعضاء متجانسين[872].

لم تبقَ في مجلس النواب أية عناصر ملموسة للمعارضة فيما بعد تلك التي كانت قد مددت حياة هذه المعارضة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، غير أنه لم يمكن الحفاظ بيسر داخل الوزارة، على التوازن الثلاثي للقوى والمؤلف من رئيس الوزراء، وأنصار نوري السعيد، وأنصار صالح جبر. فقد كان من بين أنصار صالح جبر اثنان من رجال الدولة سرعان ما اختفت مودتهما القديمة، ولم تعد مساهمة صالح جبر في بناء الحزب يجري ذكرها إلّا قليلًا.

وفي منتصف صيف 1950 لم يستطع رئيس الوزراء الحفاظ على مركزه إلّا بمشقة. لقد كانت المشروعات المفضلة لديه هي: سنّ قانون جديد للصحافة الذي عرقل وزراؤه صدوره. وكان غياب عبد الإله ونوري السعيد في لندن، إيذانًا بتغيير الوزارة حتى الخريف، ولكن توفيق السويدي أرغم على تقديم استقالته في اليوم الثاني عشر من شهر أيلول.

بعد مرور أربعة أيام على ذلك التأريخ أعلن عن تأليف نوري السعيد وزارته الحادية عشرة، ولقد وجد نوري السعيد حتى في تأليف هذه الوزارة نوعًا من الصعاب التي عاناها توفيق السويدي قبله، في الملاءمة بين الشخصيات كل حسب قيمتها، ولذلك فإن نوري السعيد لم يشرك معه في وقت متزامن لا توفيق السويدي ولا صالح جبر، وإنما فضل في تلك اللحظة أن يقنع بهيكل الوزارة التي اقترح بأن يعززها ويوسعها، إذا ما سنحت الفرصة لذلك، في صفة وزارة حقيقية للوحدة الوطنية، كما أعلن عن نيته في إنجاز الأعمال الاقتصادية والإدارية الملحّة.

ومع أنه قد وضع منصب وزير الداخلية في يده فقد عيّن شاكر الوادي لوزارتي الدفاع والأشغال، وعبد الوهاب مرجان للمالية.

وعهد بوزارات العدل والتربية والشؤون الاجتماعية والاقتصاد بالتوالي إلى كل من حسن سامي تاتار، وخليل كنة، وماجد مصطفى وضياء جعفر، ولكن غدا واضحًا في وقت مبكر أن التصادم مع أنصار صالح جبر قد أخذ يتسع.

ولذلك أقدم هذا الأخير، أي صالح جبر، الذي كان كثير من المراقبين يعتبرونه هو الخليفة المطلق الذي يخلف نوري السعيد، على تأسيس حزبه المعروف باسم «حزب الأمة الاشتراكي» في أوائل سنة 1950[873]. وكان هذا الحزب مؤلفًا من مجموعة من العناصر المحافظة على الرغم من اسمه الذي أسيء اختياره بصفة فردية. ومع أن هذا الحزب كان حزبا شخصيًّا لمؤسسه صالح جبر على نطاق واسع، إلّا أن تأسيسه قد نظم على أسس شيعية، وكان يتطلع إلى مساندة الأكراد[874]. كذلك انضم «حزب الإصلاح» الذي أسسه سامي شوكت إلى حزب صالح جبر هذا وفي الوقت ذاته أخذ قادة المعارضة من مختلف الميول من أمثال طه الهاشمي، ومزاحم الباجه جي، ورضا الشبيبي، وصادق البصام، يتجهون سوية نحو «حزب الجبهة الشعبية» الهش والمؤثر في الوقت ذاته، والذي أعلن عن تشكيله بمنهاج غامض في أواسط سنة 1950.

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد استأنف نشاطه الكامل في سنة 1950، ومع ذلك فالظاهر بأنه لم يكن هنالك من سبب كان يجعل نوري السعيد، بأغلبيته البرلمانية وسلطته الشخصية التي تجاوزت في السنوات السابقة كل ما كان يتمتع به أيّ عراقي آخر، بأن لا يخضع للتغييرات وللفرص غير المنظورة، وأن يبقى في الحكم طالما كانت صحته وطبيعته القلقة تسمحان بذلك. ففي الأيام الأخيرة من سنة 1950 جاء نوري السعيد بعمر نظمي، ومحمد حسن كبة، وصادق البصام إلى الوزارة بمثابة وزراء بلا وزارة، في حين عيّن عبد المجيد محمود مدير المصرف الزراعي العام وزيرًا للاقتصاد، ونقل ضياء جعفر إلى وزارة الأشغال، وأبقى عبد الوهاب مرجان في وزارة المالية، ومع كل ذلك فلم تتمّ أية وحدة حقيقية، ولم تظهر السياسات الداخلية[875] أيّ دليل على الترفع عن الخصومات المعتادة بين الشخصيات المتناقضة.

واجهت نوري السعيد في وزارته هذه سلسلة شاقة من المشاكل المستعصية داخل البلاد العربية وفي الميدان الدولي. إضافة إلى المشاكل السياسية والمالية. غير أن أيًّا من هذه المشاكل لم يكن أكثر وضوحًا للعيان، من مشاكل إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين، وتعديل معاهدة 1930. وضمان الحصول على أرباح أوسع من النفط، ولذلك وجدنا هذا السياسي المقتدر يتحول الآن إلى هذه القضايا.

أكمل الملك فيصل الثاني، الذي صادف تأريخ ميلاده الخامس عشر في اليوم الثاني من أيار سنة 1950، أيام دراسته التحضيرية في إنكلترا، فأصبح منذ ربيع سنة 1949 طالبًا سعيدًا وناجحًا في كلية «هارو». وكان من المقرر أن يتمّ تتويجه في اليوم الثاني من شهر أيار سنة 1953. ولقد حصلت العائلة المالكة العراقية على منزل لها على مقربة من «ستينس» في إنكلترا، حيث أمضت الملكة الأم «عالية» معظم السنة هناك، ومع ذلك فقد أخذت صحتها تسبب القلق منذ سنة 1949. وبعد المرض الطويل الذي ألمّ بها، والعملية الجراحية التي أجريت لها، أعيدت إلى بغداد حيث توفيت فيها في شهر أيلول سنة 1950، ولم تكن قد تجاوزت التاسعة والثلاثين من عمرها. وكانت وفاتها خسارة لابنها الملك، ولأخيها المفضل لديها الوصي عبد الإله[876].

(4)
ثروة الأمة

وردت في الصفحات السابقة إشارات إلى الوضع الخطير لمالية الدولة خلال الفترة 1947 - 1949، وإلى استعادة ذلك الوضع لمركزه بصفة جوهرية، حيث تحقق ذلك في نهاية سنة 1950. فقد غدا متوقعًا بعد ذلك التاريخ المتأخر، بأن الموارد الموضوعة تحت تصرف الحكومة، سوف تكون -ما دامت بعيدة عن الضائقة المالية -أكثر وفرة في المستقبل، ليس للأغراض الاعتيادية للخدمات العامة بالشكل الذي كان ينظر إليها به قبلًا فحسب، بل لوضع منهاج موسع للتنمية، على شرط أن تظل الرقابة على الصرف كافية، مثلما كانت عليه قبلًا (ما خلا سنة 1948) ذلك لأنه لا يوجد سبب يدعو إلى الشك في هذا الأمر، لأن قابلية أشخاص الحكومة وكفاءتهم لم تنحط، ولأن الجهود قد بذلت لإكمال تخصيص وجمع المصادر الرئيسة الاعتيادية للإيرادات، من أمثال الكمارك والمكوس، والضرائب على السلع الطبيعية، واحتكار التبوغ، وضرائب الملكية والدخل، والتي ما تزال متواصلة، وذلك عن طريق الاستعمال الكامل للسجلات، والأسس الفنية، ومشورة الخبراء المتحسنة.

ولقد غدا مستطاعًا، حتى على حدة من عوائد النفط الذي يجري تصديره، أن يعتبر وضع الخزينة بأنه لن يثير القلق مرة أخرى. فمن بعد هذه الفترة يجب أن يعقب ذلك الإقدام على تسديد ديون الحكومة وقروضها، وتهيئة السكن الجيد، ومرتبات الإدارة ذاتها، واحتمال توسيع التجميد في الخدمات الاجتماعية.

لقد خصصت من تخمينات ميزانية سنة 1950 - 1951 خارج نطاق الإنفاق الاعتيادي البالغ مقداره أربعة وعشرين مليون دينار، نسبة تبلغ ثلاثين في المئة للجيش، وللقوة الجوية العراقية، وستة عشر في المئة للتعليم، وثلاثة عشر في المئة للإدارة العامة، وأحد عشر في المئة للشرطة، وثمانية في المئة للخدمات الصحية، واثنين وعشرين في المئة لكل الدوائر والوظائف الأخرى. ولقد قدرت الأموال المخصصة للإنفاق على الأعمال الكبرى في تلك السنة بأقل من أربعة ملايين دينار.

كانت الإيرادات من أعظم مصدر مفرد لثروة البلاد، ونعني بها منابط النفط وصناعة استثمارها، يجري تخصيصها منذ بداية ظهورها بصفة اعتيادية، لغرض التنمية العامة. ولقد عززت هذه القاعدة، التي كان يجري خرقها في الأيام العسيرة بإنشاء مجلس الإعمار الذي أسس في سنة 1950، وفقًا لقانون كان يقضي بأن تحول إلى مجلس الإعمار كل الإيرادات الناجمة عن النفط[877] (*) ذلك أن هذه الإيرادات التي بلغت أقل من أربعة ملايين دينار في سنة 1950، سوف تصبح، كما هو واضح، أكثر من ضعف، بل أربعة أضعاف ذلك المبلغ في السنوات المقبلة[878] (*). لقد أبطل العمل بقاعدة تقسيم تخمينات موارد الدولة إلى ميزانية اعتيادية. وأخرى للأعمال الرئيسة بإنشاء مجلس الإعمار.

لقد ظهر بأن مجلس الإعمار الذي كان بعض العراقيين يمقتون وجوده على أساس أنه يمثل حكومة داخل الحكومة[879] (*) قد غدا ينظر إليه من قبل الآخرين، ومعظم المراقبين الأجانب بأنه يوفر

الأمل في الاستمرار، والكفاءة، والتحرر من الاعتبارات السياسية التي لم تكن موجودة قبلًا إلّا بصفة نادرة[880] (*). فقد كان المجلس يتألف آنذاك من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية الموجودين آنذاك، وستة أعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات، تعلن أسماؤهم بإرادة ملكية ويمكثون في الوظيفة خمس سنوات. وكان من المقرر أن يكون ثلاثة من هؤلاء الأعضاء الستة من الخبراء في شؤون المالية والريّ، وآخر لم يحدد ميدانه، وطبقا لذلك ازداد العداء الموجه ضد الأجانب عندما يتمّ استخدام سكرتير بريطاني عام للمجلس، وخبير مالي بريطاني هو السير ملر ومهندس أمريكي للريّ.

استطاع مجلس الإعمار الذي كان أرشد العمري يمثل الشخصية البارزة فيه، في سنة 1951. أن يضع له منهاجًا لمدة خمس سنوات. وأن يخصص مبلغ مئة وخمسة وخمسين مليون دينار عراقي لإنفاقه خلال تلك المدة[881] (*). ولكن سرعان ما غدا واضحًا بعد ذلك مباشرة، بأن الإيرادات المخصصة لذلك سوف تكون متوفرة. وفقًا للتعديل الذي أدخل على اتفاقات النفط[882] (*).

أصبح جليًّا للجميع في هذه المرحلة أن تأكيد الحصول على هذه الإيرادات الفائضة التي سوف تتحقق في حينه، إذا لم يحدث تصرف انتحاري أحمق، أو كارثة خطيرة، سيكون - بشكل يمكن الاعتماد عليه خلال سنوات كثيرة مقبلة، أداة لتحول اقتصاد العراق، ومعدل التطور فيه. والحقيقة أن تاريخ العراق من سنة 1951 وما بعدها، ينبغي أن يعتبر تاريخ بلاد كانت تؤيد بصفة استثنائية كل ما كان يتعلق أو ينبع من المصادر تحت تصرف حكومته. بقيت الآفة التي تشكو البلاد منها طيلة قرون عديدة تتمثل في الفقر. وبفضل اكتشاف النفط واستثماره أصبحت البلاد الآن تقف على عتبة من الثروة الوفيرة، ولا بُدّ لهذه الثروة إلى جانب بركاتها، أن تصاحبها المسؤوليات، وأن تجلب الكوارث والمخاطر الأخلاقية والاقتصادية معًا.

كان الميزان التجاري المباشر للبلاد، والذي ما يزال رخاؤه المقبل أمرًا مشكوكًا فيه فعلًا، ما يزال حتى سنة 1951 يبرز النقص المعتاد فيه. ولقد تمّ سدّ هذا النقص جزئيًّا عن طريق سحب ما تبقى من احتياطي الاسترليني الذي توفر خلال الحرب من ناحية، وبالمواد غير المنظورة من ناحية أخرى، على غرار ما كان عليه الأمر في الأيام السالفة. وكانت استيرادات البلاد على الدوام، وبصفة رئيسة، تتألف من المنسوجات القطنية والصوفية، والحريرية، والآلات والسلع الكهربائية والسيارات، والشاي والقهوة، والسكر، والمواد الكيمياوية والإسمنت والأخشاب.

وكانت بريطانيا توفر نصف هذه المواد تقريبا، بالاشتراك مع الهند وأمريكا وبلجيكا باعتبارها هي البلدان المصدرة الرئيسة، وعلى نطاق أقل كانت هناك مواد تستورد من إيطاليا وهولندا وفرنسا، في حين اختفت كل من ألمانيا واليابان من قائمة البلدان التي كانت تجهز العراق بمواد. أمّا الصادرات التي لم يحدث تطور البلاد، سوى تغيير طفيف فيها طيلة سنوات عديدة، فقد بقيت تتألف في الغالب بشكل قاطع من منتجات العراق الزراعية والطبيعية. فقد بلغ مقدار الشعير الذي يجري تصديره سنويًّا ـ معدل ربع مليون طن، وكان يتمّ شحن الحنطة بالبواخر بصفة عرضية، وبدون انتظام، ومع ذلك فلم يصدر منها شيء على الإطلاق خلال الفترة ما بين 1940 و1949 في حين

كانت الذرة والشوفان والبذور الزيتية (بذور القطن والسمسم، والكتان) متوفرة في العادة ولكن بكميات قليلة.

ولغرض تنسيق الصلاحية المتعلقة بتصدير كل صادرات القمح، فقد تمّ إنشاء «مجلس الحبوب» التابع للدولة[883] والذي كانت تعمل إلى جانبه شركة التصدير والاستيراد الزراعي... ولقد بلغت صادرات التمور مستوي سنويًا مهمًّا، هو ربع مليون طن، من التمور التي تمّ تصديرها إلى أكثر من أربعين بلدًا... واختفى القطن من قائمة الصادرات بعد سنة 1941، لكنه ما لبث أن أخذ يزحف إلى هذه القائمة في سنة 1947. أما المواد الأخرى ذات الحجوم الصغيرة من الصادرات، فكانت تتألف من المواشي التي كانت تساق إلى بلدان المشرق، في حين كان الصوف يصدر إلى كل من فرنسا وأمريكا، والقرون، والجلود، والصمغ والعفص، كانت ترسل إلى بلدان مختلفة.

وكانت الآمال المعقودة على احتمال إضافة التبوغ إلى قائمة الصادرات، تعتمد على التحسن في هيكل وإنتاج التبوغ المحلية[884]. وكان إيجاد طرق جديدة للتجارة الدولية يجري البحث عنها باستمرار وفق مبادرات عراقية أو أجنبية. ولقد جرت خلال السنوات 1945 - 1950 اتصالات مع الهيئات التجارية الأهلية والحكومية في إيطاليا ويوغوسلافيا وبلجيكا، وإسبانيا والباكستان واليابان، ولكن على قياس لا يمكن أن يقارن بما كان عليه قبل جيل مضى، وبأمل ضئيل في الزيادة، واستعملت كل من تركيا وبلاد فارس الطرق المارة عبر العراق لتصدير كميات قليلة من سلعهما.

كان المظهر العام لتجارة العراق الخارجية في نهاية سنة 1950 في نطاق، يعتبر من باب المفارقة. حقيرًا في كميته وقيمته بالنسبة إلى حجم القطر وإمكانياته. وقد عكس ذلك النقص والتخلف الحاصلين في الزراعة بصفة متواصلة. وتضاؤل ونقص الموارد الطبيعية القابلة للتسويق، ما عدا النفط. على أن العصر الجديد للتطور المتزايد الذي كان يتوقع أن يبدأ تاريخه في سنة 1951 لم يتحقق، وأخفق على وجه التأكيد في أن يؤثر في ذلك التطور، وأن يزيد من تحقيقه، وقدرته على الامتصاص.

كانت المصارف الأجنبية والعراقية، وكذلك الصيارفة الذين تناقص عددهم بخروج اليهود من العراق، تعرض الخدمات الاعتيادية للتجارة في مجال الائتمان والخصم. وكانت تسهيلات التأمين تمنح من لدن فروع أو وكلاء لشركات تأمين بريطانية عديدة، وعلى هذا الأساس كان تأسيس شركة تأمين وطنية تقوم بكل هذه الأعمال قد صمم في سنة 1950 حسب أسس وطنية ترمي إلى تقليص الاعتماد الاقتصادي على العالم الخارجي.

العملة التي أشرف المصرف الوطني منذ شهر تموز [885]1949 على إصدارها وإدارتها، ممثلة بالدينار الذي كان يقوم على أساس قاعدة الاسترليني، وهي الكتلة التي كان العراق ينتمي إليها. غير أن ذلك لم يخلُ من حركة أو صراخ انطلق من بعض الاقتصاديين أو القوميين الذين كانوا يؤيدون الانفصال عن كتلة الاسترليني[886]. كان لا بدّ من أن تظل الزراعة تؤلف المصدر الرئيس للبلاد، وكانت الزراعة ما تزال تعتبر وظيفة الحياة لأكثر من ثلثي السكان. ولقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى المشاكل

الجوهرية التي كانت تبذلها تلك الدائرة الصغرى[887] لحل تلك المشاكل. غير أنه لم يصنع سوى الشيء الضئيل لتعديل الممارسات القديمة الواسعة في القطر، ولمعالجة الجهل، ونقص الكفاءات، ودرء الأخطار. ولكن ببروز نصف قرن يمرّ على قيام الحكومة العراقية، كانت تلوح في الأفق. عوامل مشجعة كثيرة.

فلقد تمّت دراسة المشاكل، وأصبحت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لإقامة ريف ينعم بالرخاء، وارتباط هذا الأمر بالأمن وبالسياسة، من القضايا التي يجري تثمينها.

اجتذبت الزراعة العصرية اهتمام وجهود قسم من المثقفين، وأصحاب رؤوس الأموال من الجمهور. فلقد وجد عدد من الأشخاص الذين أخذوا يفضلونها حتى على السياسة. وكان شيوخ العشائر والإقطاعيون الساكنون في المدن، يشاهدون هنا، وهناك، يعملون على إدخال الآلات الحديثة في استثمار مقاطعاتهم الزراعية، والتخلي عن الطرق القديمة، والمشاركة مع العلماء الذين كانوا يقومون بالتجارب بصفة مشوقة. ولم تتمّ تجربة إنتاج أنواع جديدة من الحاصلات، ولكن قوة المضخات المستعملة في الإرواء، ونطاق بنائها، كان قد تضاعف بصفة ظاهرة. يضاف إلى هذا أن إدخال الآلات في الزراعة، قد قلل الاعتماد على العمل الفردي الذي يقدمه الفلاحون الذين كانوا يشتركون في الحاصل. لم يعد مشروع اللطيفية هو المشروع الوحيد للمقاطعة الزراعية العصرية ذات النطاق الواسع القائم في ميدان العمل. ذلك أن مجلس التمور[888] الذي عمل الشيء الكثير لإدخال الطرق العصرية وتوطيدها في ميدان إنتاج التمور وتسويقها، والتي لم تقتصر على تمور شط العرب وحدها، أن هذا المجلس هو الذي كان يتولى احتكار تصدير التمور، بعد أن أدخل تعديل مناسب على الشروط والأسعار أثناء الحرب وما بعدها. غير أن فترة التمديد البالغة ثلاث سنوات والتي منحت إلى شركة أندروير في سنة 1950، كان ينظر إليها بأنها يجب أن تكون هي الأخيرة، وفي تلك السنة ذاتها تمّ تأسيس الشركة الوطنية لتجارة التمور حيث افترض بأن تكون تلك الشركة هي التي تحتكر تصدير التمور. وقد خصصت 49 في المئة من أسهم هذه الشركة لجمعية التمور و26 في المئة للجمهور، و25 في المئة للأجانب الذين يقومون بتصدير التمور وكبسها.

احتفظت الحكومة بمدرسة الزراعة التي كانت فترة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وضمّت إليها مقاطعات زراعية تجريبية في منطقة «أبي غريب» (وذلك لتطبيق أصول الفلاحة وتربية الحيوانات، ومكافحة الحشرات، وإصلاح التربة)، كما أنشئت مزرعة الزعفرانية (للبستنة، والفواكه والخضروات) بالإضافة إلى إنشاء محطات زراعية على نطاق أصغر في كل من «بكره جو» والحويجة، ونينوى، وأسكي كلك والبصرة، ومحطة رئيسة للغابات في أربيل، ومشاتل في كل محافظة من المحافظات.

ولقد تمّ إعداد الخبراء لهذه المزارع واختيارهم، وإصدار أنواع جديدة من البذور صمم استعمالها لغرض رفع نسبة المنتوج ونوعيته، ومدى مقاومته، ولمكافحة الحشرات، وعلى الأخص لتنظيم حملات مكافحة الجراد بالطرق الفنية التي جعلت العراق يدعي بأنه يتفوق على العالم في ذلك، الأمر الذي أدّى إلى إنشاء «سايلو» للحبوب في بغداد، ووضع الخطط لإنشاء أخرى أمثاله أكثر سعة في البصرة، مع إقامة مخازن حديثة لخزن الحبوب فيها في مراكز كثيرة.

كانت الدائرة الزراعية في ارتباط مع الصناعة المحلية التي تستطيع أن تستعمل الحاصلات العراقية من البذور الزيتية، والقطن، والتمور، والشعير، وقصب السكر، والصوف، والتبوغ في صفة مواد خام. كذلك وضعت الخطط للمبادرة بتجارب على نطاق أوسع لإدارة المزارع، وللبحث عن دورات للحاصلات تقلل من استعمال النظام الدوري في الزراعة الذي أصبح الآن يعتبر مضيعة بصفة متواترة.

ولذلك تمّ تشجيع إنشاء التعاونيات، وفقا للقانون الصادر في هذا الشأن سنة 1944، وزيادة دوائر التفتيش فيها، وتأسيس غرف للزراعة. ولقد اهتمت هذه الخطط ذاتها بالتعليم الريفي، وتأسيس المدارس الزراعية في كل محافظة وتشجيع التوطن في القرية، كما تمّ توسيع مشروع الدجيلة المهم والمشجع للآمال، والذي كان يقوم على أساس المجموعة التي تمتلك قطعًا صغيرة من الأراضي، وإكماله، كذلك بوشر بإنشاء مشاريع أخرى في منطقة الحويجة وفي أيّ مكان آخر.

خصص مجلس الإعمار في سنة 1951 أكثر من أربعة ملايين دينار لتوفير الآبار الارتوازية ومياه الشرب. كذلك تعاظم استعمال الآلات الزراعية في الريف عن طريق إنشاء نظام لتهيئة مستودعات للآلات ومشاغل للتصليح عبر الريف، تدار حصرًا من قبل الحكومة وفقا لقانون خاص بذلك، مع إنشاء مديرية عامة لهذه المشاريع. والحقيقة أن كل الأهمية التي أعطيت للمكننة، حتى مع وجود الصعوبات الجديدة لأعمال الصيانة الصحيحة وللتموين، قد جرى تقييمها على أساس أنها تؤلف جزءًا من مستقبل الزراعة العراقية التي كانت تستطيع -بوجود المناطق الجديدة الواسعة التي تخضع للإرواء المسيطر عليه -أن تحقق ليس الأرض والماء فحسب، بل وحتى اليد العاملة، وتعتبرها العامل الرئيس المحدد لها.

أعطي الاهتمام لزيادة الحيوانات ولتحسينها، حيث خصصت لذلك مناطق واسعة من الريف. ولقد تمّ استيراد الثيران من أنواع «إيرشير» و«فرايسن» وتمّ توزيعها، كما بيعت أكباش من قطيع مختار إلى الزراع الذين يعتمد عليهم، وأنجز بناء المختبرات الخاصة بالأصواف. ومع كل ذلك فقد وضعت أسس أخرى من التقدم، كان من بينها إنشاء معامل للألبان، وبدء التجارب لإنتاج الجبنة، وتربية أنواع محسنة من البغال والحمير، وزيادة إنتاج البيض، وذلك عن طريق إدخال التحسن في تربية الدجاج.

كانت المبالغ التي خصصها مجلس الإعمار للسنوات الخمس المارة خلال الفترة 1951 - 1956 قد بلغت زهاء مليوني دينار للإنفاق على البحوث الزراعية، وثلاثة ملايين ونصف المليون من الدنانير لمشاريع الاستصلاح ذات النطاق الصغير، ومليون دينار لاستصلاح المستنقعات، ومليون وربع مليون دينار لتربية الحيوانات. ولقد تحققت الحاجة التي أهملت قبلًا إلى تطبيق الإجراءات القاضية بالتفريق بين تربية الحيوانات وإنتاج الحاصلات، وأنه يقتضي تشجيع الجهود الفردية الضرورية الواسعة في ميدان الزراعة، والريّ، والتعليم الريفي، وتسوية الأراضي، وتوفير الرأسمال.

ولقد غدا محققا بأن سني الخمسينيات قد بدأت، إذا ما تعزز مثل هذا الجهد ولم تقع أية نكبة عامة، تفتح الطريق والمطامح أمام تطور زراعي في هذه البلاد الواسعة المفضلة، وضمن حدود مثبتة بشكل مطلق، من مياه أنهارها وأمطارها، وأن ذلك سوف يتجاوز ليس التطور الموجود في أيّ من بلدان الشرق الأوسط فحسب، بل وحتى أيّ بلد من المساحة ذاتها في العالم، ذلك لأن زراعة المواد

الغذائية وتوفيرها للأمم غير المحظوظة سوف تبرهن في الواقع على أن العراق يستطيع أن ينهض بالدور الرئيس في المساهمة المادية للإنسانية...

وفي مجال العناية بالغابات، لم ينجز أيّ شيء خارج حدود الدراسة والتجربة، وإنشاء مشاتل للأشجار، وما تزال مناطق واسعة ومهملة من شمالي العراق، غير مزروعة وغير مستصلحة، وينقصها سنّ تشريع عصري بشكل واضح للغابات، وإعداد موظفين متدربين على العناية بالغابات، بل ويعوزها حتى الكشف التفصيلي على المواقع التي يمكن أن تنشأ الغابات فيها. والحقيقة أن بعض الخطوات قد اتخذت لتوفير الوقاية من الحرائق، وإنجاز أول الكشوف عن الغابات، باستخدام الطائرات العمودية، والتصوير الجوّي. ولكن لم يكن مستطاعًا الحيلولة دون قطع الأشجار إلّا بصفة قليلة، لأن الغابات لا تخضع للرقابة، وبسبب الرعي فيها واجتياحها على الدوام من قبل القرويين. ولقد خصص مجلس الإعمار مبلغ مليون دينار لتطوير الغابات خلال السنوات 1951 - 1956 وتمّت دراسة أهمية مثل هذه الخطط والمناطق بالنظر إلى تآكل التربة، وترسبات الغرين، وفيضانات الأنهار، حيث أعدت الخطط عن هذه القضايا والأمور المتعلقة بهاء غير أنه لم تطبق سوى البداية لحل هذه المشاكل، والتحرك نحو العمل الواسع الذي ينبغي أن تشتمل هذه البداية عليه، وأن توفر لجمهور العراقيين مصادر للوقود، وللأخشاب، وذلك أمر لم يكن متوفرًا في ذلك الوقت.

ومع أن صيد الأسماك من البحر، والذي وضع على أساس الصيد في شط العرب، لم يكن سوي مورد محدود، فإن أنهار البلاد وأهوارها كانت مصدرًا لصيد الأسماك التي كانت تقدر بآلاف الأطنان في كل سنة، حيث كان تصدير الأسماك إلى سوريا ولبنان، وعلى الأخص إلى اليهود في فلسطين، يعتبر من الأمور الاعتيادية ابتداء من سنة 1932 حتى منتصف فترة الحرب العالمية الثانية. لقد كان متوقعًا - نتيجة البحث وإيجاد سلطة مسؤولة لم توجد قبلًا أن يزداد إنتاج الأسماك في الوقت الحاضر بصفة واسعة. أما تطوير مصائد الأسماك، فقد وجد منذ سنة 1948 سبيله إلى المناهج الوزارية، حيث تمّ في سنة 1950 تسليم سفينة صيد لاستخدامها في مداخل مياه شط العرب، كما شرع بإنشاء مخزن للأسماك على حساب المصرف الزراعي.

كان تأريخ الريّ في العراق من سنة 1946 إلى سنة 1950 يعتبر تأريخ اتصال سريع، بل وحتى تأريخ إنجاز جزئي للمطامح المرغوب فيها منذ أمد بعيد، وذلك عن طريق إيجاد مصادر جديدة للثروة، ولذلك أصبحت هذه المطامح في سنة 1951 قابلة للتطبيق. وكانت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بطولية أكثر وضوحًا منذ أن حدثت الفيضانات الخطيرة المدمرة في سنتي 1946 و1948 وحصول النقص الحاد في إنتاج الحبوب، وذلك في بلاد اشتهرت بطاقتها الإنتاجية. وفي أواخر سنة 1946 تمّت إضافة ملاحق إلى مصادر دائرة الريّ ذات الجهد السامي للغرض ذاته، وذلك بتعيين لجنة من موظفي الريّ تحت إمرة «هي» من مصلحة المهندسين الهندية.

كان هدف اللجنة إعداد دراسة ووضع تقرير عن السيطرة على الأنهار وأمور الريّ، وتقديم منهاج عنها. وفي شهر حزيران 1949 قدمت هذه اللجنة تقريرها المذكور.

وكانت مهمة السيطرة على الفيضانات، وخزن مياهها، قد بوشر بإنجازها في نهر الفرات، وذلك عن طريق إكمال مشروع الحبانية -أبو دبس، وتمديده. أما في نهر دجلة فقد تقرر أن يتمّ توسيع ذلك

بتوسيع مشروع الثرثار (على مرحلتين) وذلك بإنشاء سد (على غرار جبل طارق) على نهر ديالى في النقطة التي يجتاز فيها جبل حمرين، وكذلك بإنشاء سد «دوكان» على نهر الزاب الصغير.

فهذه المشاريع التي ذكر عنها بأن قابلة للتحقيق، لا بُدّ أن تنقذ العراق من الفيضانات، وتحدث زيادة في موارد المياه التي تنخفض خلال الفصل الذي تهبط فيه مياه الأنهار. ويمكن أن يصحب هذه المشاريع، تطوير الريّ في مناطق جديدة، وذلك عن طريق شق القنوات، وإقامة رؤوس القنوات، والسداد، والجداول المغذية بالماء في مناطق أواسط الفرات، والزاب الصغير، وأواسط نهر دجلة، وذلك في مناطق تسيطر عليها قناتا «الإسحاقي» و«النهروان» وعلى نهر ديالى، ونهر الغراف، والقسم الأدنى من نهر دجلة.

كانت المبازل وأعمال تصريف المياه تنفذ باليد بصفة شاملة وذلك في المناطق المروية الموجودة فعلًا، أو المخطط إيجادها معا؛ وفق أسس أظهرت التجارب التي أجريت بشأنها من سنة 1940 إلى 19، بأنها قابلة للتنفيذ. كذلك كان من المقرر أن تقام محطة لاستحصال القوة الكهربائية من التيار في رؤوس كل من سد «سامراء» والسد المماثل لسدّ جبل طارق، وسد دوكان. يضاف إلى هذا أن اقتراحات قدمت بشأن استصلاح الأهوار الواقعة في جنوبي العراق، وإعادة تشكيل القسم الأدنى من نهر دجلة، غير أن هذه المقترحات لم يتمّ تنفيذها.

من هذا المنهاج الهائل الذي كان يتوقع أن يكلف إنجازه حوالي تسعين مليون دينار، بوشر بتنفيذ الربع منه بصفة مباشرة، وتمّ إنجازه خلال عشر سنوات، وقد شمل ذلك، القسم الأول من توسيع بحيرة الحبانية، ومشاريع وادي الثرثار، والسد المماثل لسد جبل طارق، وأعمال البزل والتصريف، وتوسيع الريّ في منطقتي النهروان والغراف، وفي مناطق نهر الفرات أيضا. ولقد أقر مجلس الإعمار قسمًا كبيرًا من هذه الخطط[889] (*) في اجتماعاته الأولى التي عقدها سنة 1951 مع التعديلات المتوقعة، وذلك لإعداد قاعدة لفعالية الريّ المقبل في العراق، والذي لا بُدّ وأن يستغرق إنجازه التام، على الرغم من نفاد صبر الجمهور والصحافة، ما لا يقل عن خمسين سنة.

كانت المشاريع التي أكملت فعلًا قبل سنة 1951 تتمثل في إعادة استقامة مدخل بحيرة الحبانية (قناة الورار) ومخرج العودة إلى النهر (قناة سن الذبان) وضمان الحماية من الفيضان، وإمكانية استعمال المياه التي يتمّ خزنها. وكانت القناة التي تصب في وادي الثرثار تعتبر من الأعمال العظيمة حقًّا، وقد عرضت مناقصتها من قبل مجلس الإعمار في سنة 1951. أمّا سد سامراء ورؤوسه، ومشروع الحبانية الكبير، فقد كان من المقرر أن يجري تنفيذهما بعد ذلك. ومع هذا فقد بقيت مخططات وتصاميم تفصيلية ينبغي القيام بها، ومنها منهاج السنوات الخمس التالية الذي بوشر به الآن حالًا، وقبل أن يوضع المنهاج المخصص للجزء الأدنى من نهر دجلة والعمارة والبصرة والغراف.

أمّا مدى هذه المشاريع بالنسبة إلى الخطط التي وضعها «وليم ولكوكس» قبل أربعين سنة من ذلك التأريخ، والتي ثبتت فيها جميع الاختيارات اللازمة لذلك، فقد كان هذا المدى واسعًا جدًّا في الواقع. فلم يتمّ التخلي إلّا عن سد الفلوجة، وسد «بلد». كما أن المشروع الذي وضع لتطوير منطقة البصرة -هور الحمار، فإنه قد يتعقب الخطط التي وضعها «ولكوكس» في النهاية أو لا يتعقبها. وقد بدا الآن

ظاهرًا أن الإرواء بواسطة المضخات قد بلغ حدّه الاقتصادي في كثير من مناطق البلاد، ولكن كان هناك، مع ذلك، مجال وافر للمزيد من الزراعة المكثفة في الأراضي التي تروى بالمضخات.

كان الارتباط المعقول بين الصيغ الثابتة لحق منح اللزمة في الأراضي، قد اعترفت به الحكومة منذ أمد طويل، وذلك بالنشاط الذي أظهرته في موضوع تسوية الأراضي. ولقد برزت في الأخير شواهد على النطاق المعتمد من الإنجازات بعد عهد من الجهد الشاق استغرق مدة ثماني عشرة سنة. ذلك أن الانتقادات التي وجهت في أول الأمر إلى الإجراءات التي بوشر بتطبيقها، والتقدم الذي حصل في العمل ذاته في كل أنحاء العراق، قد تمّ وصفها في كل مكان. ففي غضون خمس سنوات أخرى بعد انتهاء الحرب، تمّ تحديد وتقييد وتسجيل الحقوق الشخصية في مناطق واسعة أخرى.

لم تكن مشكلة حقوق الأراضي في المنتفق والتي كانت المطالبة بحلّها تجري على الدوام، قد حلّت بعد. وفي العمارة لم تكن الإجابة عن ذلك لتختلف عن صيغة «الأمر الواقع». غير أنه تمّ إيجاد ضمان طويل الأمد للشيوخ. ولتقسيم الإقطاعات إلى قطع على حدّ سواء. وفي كل مكان لم تكن المشكلة العسيرة التي يعيشها الفلاح الذي لا يملك أرضًا، قد حظيت إلّا بتغيير طفيف[890]، ذلك لأن الفلاح كان على الدوام غير قادر على وضع قاعدة للاستحقاق. ويواجه في ذلك المعارضة الشديدة. في حين إن أصحاب الحظوظ الحسنة الذين يتمتعون بالمشيخة بمحض الولادة، أو أصحاب المشروعات التجارية الأخيرة كانوا قد حصلوا على استحقاق تملك الأراضي. كل هذه الأمور كانت من التصرفات الواضحة التي تثير الحسد والغيرة.

والواقع أنه كان يوجد مجال وافر للنقد على أسس متباينة. ذلك لأن الحكومة قد تخلّت عن حقها في التصرف الحر بالأراضي الواسعة التي لم تكن مسجلة قانونيًا من قبل، وإن كانت تلك الأراضي مأهولة في الواقع. فمثل هذه الأمور كانت في النهاية تعيق خطط التنمية. فلقد تمّ الاعتراف بالمصالح المخولة بسخاء جدًّا، ولذلك كان إصلاح الأراضي وفق منهاج متعادل في نظر الجناح اليساري من الساسة في بغداد (وفي نظر بعض المراقبين الأجانب أيضًا) من الأمور التي يكثر الإلحاح عليها دائمًا.

ومع كل ذلك، وضمن حدود المجتمع والاقتصاد بالشكل الذي كانت عليه تلك الحدود، فإن إجراء واسعًا لتحقيق الاستقرار قد تمّ إنجازه. ذلك لأن المنازعات على الأرض غدت قليلة، وازدادت الثقة، ولم يعد أحد يفكر في العودة إلى الأحوال التي سبقت تسوية الأراضي، حيث كان قانون الغاب هو الذي يتحكم في الزراعة.

فبالنسبة إلى الأراضي الصغيرة والكبيرة، وإلى ملكية الفلاح ومزرعة الرأسمالي التي تقوم على الأسس العلمية، كان هناك مجال واسع أمام العراق في المستقبل لتأسيس شركة للتنمية الزراعية، والمباشرة بتنفيذ مشروع حكومي واسع النطاق في ميدان المزارع الواسعة غير المستغلة التابعة للدولة.

* * *

ومع أن الحدود التي كانت الصناعة سوف تتطور ضمنها خلال نصف قرن، قد تمّت دراستها بصفة مطلقة من قبل لجنة البحث الصناعي ومديرها العام، فقد كان هنالك مجال للتوسع أثناء السنوات

الخمس الأخيرة. غير أن الأساس القانوني لتشجيعها، والذي يمثل سياسة كل الوزارات المتعاقبة، كان قد تغير بإلغاء قانون 1929، والإجازات التي أصدرت وفقًا له، وذلك لصالح القانون الذي شرع في سنة 1950. فهذا القانون الأخير قد منح امتيازات مهمة للمشروعات التي تدار بالقوة، والتي كانت تستخدم تسعين في المئة أو أكثر من ذلك، من العمال المحليين، وكانت إقامة كل مشروع منها يكلف خمسة آلاف دينار عراقي على الأقل، وتستخدم أكثر من نصف رأس المال العراقي.

ففي سنة 1951 تمّ قبول خمسة وثلاثين من هذه المشاريع التي تحققت فيها هذه الشروط، ولذلك منح المصرف الصناعي قروضًا إلى عدد منها.

أمّا الناتج الصناعي لهذه المشروعات فقد كان البعض منه في أدنى نطاق وأضعف أهمية من أمثال صنع الحلويات، والمعكروني، والدبس، والمواد التي تصنع من المرمر الكردي، والخزفيات، والشخاط الشمعي، والأزرار، ومعالجة الزجاج، والقاشي غير المزجج، وأواني الألمنيوم. أما المعامل التي كانت تقوم على نطاق أوسع فهي تتمثل في معامل الطحين، والزيوت النباتية، والمقوى وأوراق التغليف (التي كانت تصنع من سوق الحبوب والرز) والصابون، والسلع المحاكة بالإبرة، والسجق، واللحوم المعلبة، والزيوت المثيلية، والعرق، والأنابيب الكونكريتية، والبلاستيك، وشبابيك الألمنيوم، والأثاث المجوف.

ولقد فشل مشروع إنشاء معمل مبكر لصنع البيرة، ومن ثم بدأت معامل عصرية للبيرة تستعمل الشعير المحلي في إنتاج الجعة الفاخرة في سنة [891]1949.

وكان هنالك مشروع طموح لإنشاء معمل لصنع الأكياس المصنوعة من الجوت قيد الإنشاء.

واستمرت معامل الطابوق في التطور حسب الأسس العصرية وكانت قادرة على سد الاحتياجات المحلية، في حين مضت معامل السكائر قدمًا في تزويد المدخنين في كل أنحاء القطر بالسكاير، سواء في ذلك السكائر التي تصنع بالطريقة العصرية، أم التي تصنع باليد. ولقد حدث تقدم كبير تحت إشراف جمعية الجلود، في معالجة الجلود المحلية بصفة أفضل، فكانت تنتج منها جلود مدبوغة جيدة، ولذلك زاد نطاق معامل الأحذية التي كانت تدار بالقوة الكهربية، وارتفعت نوعيتها.

ولقد بدأ معمل الإسمنت الذي أنشئ خارج بغداد، والذي كان يستعمل الجبس الذي يؤتى به من طوزخرماتو، إنتاجه بصفة مهمة منذ سنة [892]1949، وسرعان ما أصبح يبيع في اليوم الواحد مئتين وخمسين طنًّا من الإسمنت. وكانت هنالك ثلاثة محالج للقطن قد أنشئت أيام الحرب الثانية، بقي واحد منها، وهو الذي أنشأه المصرف الزراعي في العزيزية، قائمًا، وكانت طاقته الإنتاجية تزيد كثيرًا عن حاصل القطن المتوفر هنالك.

وبقيت جميع المطابع، وكلها صغيرة، عدا مطبعة واحدة يملكها بعض الأوروبيين[893] ومطبعة الحكومة، بصفة جوهرية على ما كانت عليه قبل الحرب، عدا ما أحدث من تجهيزات عصرية فيها، وتوسعت أمام صناعة الغزل والنسيج، والتي كانت تقوم في بعض الحالات بصبغ الغزول وإنتاجها، في

أوائل سنة 1950، مجالات للتطور الذي كانت عليه قبل الحرب، فكانت تستعمل القطن المحلي في جزء من إنتاجها. كذلك أخذ أحد المعامل التي أنشئت في الموصل ينتج أقمشة «الريون» أيضًا. وكان هنالك عدد آخر من المشروعات الصناعية، قلّ أو كثر، على وشك أن يتحقق في سنة 1950، ومنها معامل لصنع قاش «الريون» من القش، وإنتاج المخصبات المحلية، وتكرير السكر.

ولقد تمّت دراسة معالجة أوراق التبوغ دراسة مكثفة، ولكنها ظلت متخلفة. وكان الاعتقاد الراسخ أن صناعات أخرى سوف تتطور بصفة أكثر، وذلك باستعمال الخامات العراقية، وتقليص الحاجة إلى الاستيراد. ومن بين هذه الصناعات، صناعة الإسمنت، والصابون، والكحول، والزيوت النباتية، والجلود والأحذية والسكائر، والجعة والمنسوجات. أمّا الصناعات الأخرى فقد ظلّت إمكانياتها دون المستوى، ولو أن لها مكانتها النافعة، ذلك لأن أيًّا من هذه الصناعات، لم ينتج فائضًا لغرض التصدير، إلّا إذا كان البعض يعتقد ويأمل أن في الإمكان إيجاد صناعة تستخدم لهذا الغرض، من أمثال صناعة المخصبات أو غيرها، ووفرة منتجات النفط، وكان مجلس الإعمار يعتزم أن ينفق نفقات واسعة على مشاريع الصناعة والتعدين خلال فترة السنوات الخمس من سنة 1950 إلى سنة 1956، وعلى أسس يتمّ الكشف عنها مؤخرًا.

***

لقد ظهر بأن الفقر الذي يعانيه العراق في المعادن، ما عدا النفط، قد تحسن بفضل ما اكتشف في أواخر سني الأربعينيات من مناجم مهمة للنحاس، وأحجار النحاس في الأجزاء الجبلية من منطقة «قلعة دزه». كما قدم أحد جيولوجيي الحكومة تقارير عن إمكانية إنتاج نوع فاخر من المرمر قرب «رايات»، وتموينات في أماكن أخرى من مادة «الكروميت» وخامات الحديد والمنغنيز. فلقد كان يظن بأن هذه المعادن وغيرها غير قابلة للاستثمار التجاري. وكان العمل جاريًا للكشف عن حجر الجير الصلب الملائم لإقامة السدود، وقد تمّ العثور عليه فعلًا، وكان الملح، والجبس، وطين الآجر، وحجر الموصل الذي يستخدم في البناء، والمواد التي تدخل في صناعة الإسمنت، تستعمل على مثل ما كانت عليه فعلًا. كما تمّ التخطيط بتجديد النشاط الذي أدّى أثناء الحرب إلى إنتاج خمسة عشر ألف طن سنويًّا من الفحم في كفري.

وعلى الرغم من التأخيرات والمعوقات التي فرضتها فترة الحرب، كان الوضع الذي أنجز في صناعة النفط في سنة 1950، قد وضع العراق في مقدمة الأقطار المنتجة للنفط، مع الوعد، بل التحقق من حدوث استثمارات أوسع في متناول اليد. فلقد أصبح مشروع إنشاء مصفى حكومي للنفط والذي فكر فيه منذ سنة 1945، على وشك الإنجاز في نهاية سنة [894] 1950 وذلك بعد أن أكملت الخطط التي وضعت لإنشائه، ووفرت الأموال اللازمة له. وكان حقل النفط الصغير ومصفاته التي أنشأتها الشركة المستثمرة، وهي شركة نفط خانقين، في كل من نفطخانة وخانقين، ما يزال يباشر عمله ولكن على نطاق محدود كان يتلاءم وتموين شمالي العراق وأواسطه بالمنتجات من قبل شركة نفط الرافدين. هذا في الوقت الذي لم يكن فيه لتوزيع هذه المنتجات من قبل شركة نفط الرافدين أيّ مستقبل إلّا في سنة 1951، وذلك بعد أن أوقفت تموينات النفط التي كانت تصل من عبادان إلى البصرة، في

الوقت الذي كانت فيه تموينات نفطية أخرى ترد من الشمال تجابه مشاق ونفقات تتطلب التحسين.

أمّا التطور الذي حصل في عمل شركة نفط الموصل (شركة استثمار النفط البريطانية سابقًا) والتي ولدت توأمًا لشركة النفط العراقية على الضفة اليمنى، من أعالي نهر دجلة، فإن هذه الشركة قد باشرت منذ سنة 1947 وما بعدها في حفر آبار أخرى في منطقة «عين زالة» وما جاورها، ولكن هذه الأعمال لم تكشف إلّا عن حقل ذي أبعاد معتدلة، واستغلال غير مؤكد. ولكن الامتياز الذي منح إلى شركة استثمار النفط البريطانية هناك، لا بدّ وأن يؤدي بعد فترة قصيرة، إلى الإنتاج التجاري.

وكان مدّ خط أنابيب من عين زالة إلى المحطة «ك 2» قرب بيجي، تحت الإنشاء في سنة 1950 - 1951 لغرض تصدير نفط شركة نفط الموصل من هناك[895].

أمّا في منطقة البصرة، من الناحية الأخرى، فقد استأنفت شركة نفط البصرة بحثها عن مواطن النفط بعد انتهاء الحرب. وبعد الانتهاء من القيام بعمليات جيوفزائية، باشرت بأعمال الحفر في منطقتي «نهر عمر» والزبير، فحققت في ذلك نجاحًا مباشرًا هناك، وركزت اكتشافها في الموقع الأخير، الذي كان يقع على بعد اثني عشر ميلًا جنوبي غربي البصرة، كما حفرت آبار أخرى، وأقيمت منشآت الحقل، ومدّ خط أنابيب إلى الفاو في سنة 1950 لتصدير النفط من هناك بمعدل أولي، حيث غدا ممكنًا في الأيام الأخيرة من سنة 1951 تصدير ما يقرب من مليوني طن في السنة.

وكانت حقول نفط الزبير التي عززت بحقول أخرى في الموقع ذاته، من المستطاع أن تأخذ مكانتها كجزء له قيمته من موارد العراق.

كانت العمليات التي قامت بها شركة النفط العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ما تزال مكثفة وفعالة. ذلك لأن السنين الأخيرة من الحرب لم تشهد سوى إنتاج محدود بسبب ظروف أيام الحرب المقيدة. ولذلك فإن استئناف تصدير النفط بعد سنة 1943 إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط بالمستوى نفسه الذي كان عليه قبل الحرب، والذي كان يندر أن يتجاوز أربعة ملايين طن في السنة، وإعلان الهدنة، وإلغاء القيود المفروضة على التموينات واليد العاملة بصفة تدريجية، قد مكن الشركة من أن تجدد بصفة فعالة مشروعها الذي وضعته في سنة 1938 لمضاعفة خط أنابيبها، فبدأت في سنة 19، ببناء خط أنابيب جديد من قطر ست عشرة بوصة[896] (*) يسير موازيًا للخط القائم آنذاك وهو من قطر اثنتي عشرة بوصة، من كركوك إلى حيفا، كما مدّ خط آخر بعد أشهر قليلة إلى ميناء طرابلس. وقد أكمل الخط الأول في أوائل سنة 1948، ما عدا الجزء الذي يمتد منه إلى حيفا، حيث فضل عدم إنشائه، وذلك بسبب ظروف الحرب، وعدم التأكد من المستقبل بعد قيام دولة إسرائيل في شهر أيار من تلك السنة. كما أنه لم يعد مستطاعًا استمرار العمل بالخط من قطر اثنتي عشرة بوصة. وكانت خسارة الحكومة من وراء ذلك ما يقرب من سبعة ملايين طن كانت تصدر سنويًّا، وما يقابلها من الخسارة في عوائد النفط.

أمّا بالنسبة إلى الخط الشمالي المتجه نحو طرابلس فقد أكمل الخط من قطر ست عشرة بوصة في منتصف سنة 1949، وبذلك أصبح تصدير النفط من طرابلس ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبلًا. وفي

أقل من سنة بعد ذلك التأريخ، بادرت الشركة ببناء خط جديد من قطر ثلاثين بوصة، ولما كان هذا الخط قد تمّ تصميمه على أن يبدأ من كركوك إلى ميناء بانياس في سوريا على ساحل البحر الأبيض المتوسط (وهو خط موازٍ للخطين من قطر 12 بوصة و16 بوصة إلّا بالنسبة إلى نهايته الغربية) فإن هذا الخط سوف ينقل نفط العراق إلى الأسواق العالمية بمعدل أربعة عشر مليون طن في السنة، وهو أوطأ معدل من ضخ النفط فيه، إذ يمكن رفع هذا المعدل بصفة أكثر عن طريق زيادة محطات الضخ[897] (*).

صاحبت هذا التوسع في خطوط أنابيب النفط، زيادة مهمة في مشروع الضخ والتسهيلات اللازمة له، وذلك عن طريق إقامة سبع محطات للضخ، على جانبي النقطة التي تنفصل بها الخطوط عن بعضها البعض على مقربة من «حديثة» وفي حقل كركوك ذاته[898] (*). أمّا التطور الذي حصل في حقل كركوك فقد أنجز توسيعه ليمتد شمالًا إلى محافظة أربيل فيما وراء نهر الزاب الأصغر، وذلك عن طريق القيام بحملة نشطة لحفر آبار النفط والعمليات المنوعة التي رافقت ذلك.

وإذ مضت عمليات حفر الآبار قدمًا، فقد بوشر بتوفير خطوط التجميع وبناء الصهاريج، ومحطات تخليص النفط من الغاز، وإنشاء وحدات جديدة في مشروع التنقية والإفراز، وبناء مساكن للإدارة والسكن، ونصب المشاغل والمخازن والمستودعات، والمختبرات، وإقامة مشروع القوة الكهربية، ومدّ أنابيب إسالة الماء.

ولقد كان العراقيون محظوظين حقًّا، وذلك لأن استغلال أعظم ثروة في أراضيهم، قد تمّ تحقيقه حسب الطرق العصرية والاقتصادية، ومن دون إضاعة لتلك الموارد أو تعريضها إلى الخطر. ولقد تمّت مواجهة حاجات العمل عن طريق المبادرة ببناء البيوت العصرية للمستخدمين العراقيين، والحوانيت، وساحات الألعاب، وتوفير وسائط النقل إلى مواقع العمل ومنها، ومنح العلاوات، وتعديل المرتبات، وذلك لمواجهة الارتفاع الحاصل في نفقات المعيشة، وإنشاء صناديق التوفير، وتوسيع المستشفى والتدريب الفني داخل العراق وفي بريطانيا معًا.

وعلى الرغم من المصاعب النفسية، والمادية، والسياسية التي كان التظاهر بها يتمّ بصفة مصطنعة والتي لا يمكن فصلها عن وجود الهوة الاقتصادية المتقدمة بالنسبة إلى اقتصاديات الفلاحين البدائية، فإن معيشة عمال النفط، وظروف عملهم، على الرغم من أنها كانت أقل كمالًا، كانت دون شك من أفضل ما وجد في ميدان الصناعة العراقية المعاصرة، ولم تكن تلك الظروف تستحق تلك الهجمات المنطوية على الكذب الصارخ، والتي اعتادتها صحافة بغداد التي كانت تتحدث عن أهوال العمل لدى شركة نفط العراق، وقسوة المستثمرين من الأجانب[899].

كذلك حققت الصناعة النفطية أيضًا فوائد جوهرية غير مباشرة للجمهور في عمليات الشراء المحلية، والتعهدات، وزيادة القوة الشرائية، وتوفير النقد الأجنبي، وتعليم المهارة الصناعية، وممارسة الخدمات القيمة ذات النفقات الواسعة في كركوك، إذ استطاعت في سنة 1951 أن تتحقق بأن وجود شركات النفط وعملياتها الموسعة، سيظل من المنافع الاقتصادية الواسعة والاجتماعية للشعب العراقي. ذلك لأنه بعد التخريب، العظيم الذي أصاب صناعة النفط في «فارس» والذي أوجدته

الحكومة الفارسية نفسها[900] أصبح وضع العراق باعتباره بلدًا مجهزًا للنفط الخام، لا بُدّ وأن تكون له أهمية دولية، نتيجة لذلك، أعظم مما كانت عليه قبلًا. غير أن عقول الوطنيين المحليين وعواطفهم، والذين لم تحدث المأساة الفارسية بالنسبة إليهم أية أخطار أو خسائر، سوف لن تتخلى عن «التأميم» الذي قد يسمح أو لا يسمح (بالنظر إلى طريقته وصيغته) باستمرار تلك الصناعة [901].

غدا واضحًا تمامًا أن وجود مشاريع أوروبية ناجحة وثرية ومنظمة تنظيمًا حسنًا في العراق تحت الإشراف الأجنبي، وتوفير المستويات العالية للمعيشة والمميزات التي يهيئها امتياز النفط، لا بُدّ وأن يمثل اعتداء على الإحساس القومي إزاء، واحدة على الأقل، من مدارس الساسة المحليين، مهما كان سلوك أولئك الساسة صحيحًا، ومهما كانت سياستهم متفتحة، وفي فترة قد لا يصبح فيها استثمار النفط الذي يمكن أن يستمر على مثل هذه الأسس، منظورًا بشكل موثوق به على الرغم من كل المنافع التي يوفرها للبلاد.

وفي الوقت ذاته فبالنسبة للخزينة العراقية، لم يعد ما كانت تتسلمه من موارد النفط، مجرد إيرادات لاحقة لإيرادات أخرى، وإنما أصبحت موارد النفط هي العمود الرئيس للحكومة ذاتها، وأسس كل آمالها في التنمية والتحسين. ولذلك كان رجال الدولة في العراق يتطلعون بلهفة إلى تسلّم إيرادات متواصلة من صناعة النفط، أعظم من تلك الإيرادات التي توفرت في امتيازي سنة 1925 أو سنة 1931 والتي كانت محددة بأربعة شلنات ذهبية عن الطن الواحد، وادعاء تلك الامتيازات بأن كلمة «الذهب» يجب أن تترجم إلى كلمة «جنيه استرليني» حسب معدلات الأسعار غير الرسمية في الأسواق المفتوحة، والتي أدّت من سنة 1947 حتى سنة 1951 إلى محادثات متكررة بين الحكومة العراقية وشركة النفط. ذلك لأن قضية النفط التي وافقت فيها الشركة، بناء على طلب الحكومة العراقية في سنة 1949، أن يسمح بتسويتها من قبل محكمة بريطانية بدلًا من التحكيم، أن هذه القضية ظلت خارج نطاق التسوية، عندما انتهت الفترة، مع الإشارة إلى أن حكومة بغداد كانت تعتزم أن توالي الضغط على مطاليبها الكاملة[902] (*).

نجم عن تعديل قضية العوائد في سنة 1950، التوصل إلى اتفاق شرطي يسري بصفة جزئية على ما سبقه، ويقضي برفع الشلنات الذهبية الأربعة إلى ستة شلنات ذهبية. غير أن هذه الزيادة التي كانت بصفة مباشرة مساعدة للخزينة العراقية كما هو واضح، قد تمّ إيقافها نتيجة مفاوضات أخرى طويلة الأمد تقوم على أساس مبدأ جديد هو مبدأ المناصفة في الأرباح، الذي أعلنته لأول مرة شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو في المملكة السعودية في آخر يوم من سنة 1950، ذلك الشرط الذي كان يتفوق على كل الشروط التي كانت أقل تفضيلًا[903] والتي كانت تتمتع بها البلدان المجاورة. ولقد سارت المحادثات الجارية في بغداد حول هذا المبدأ قدمًا، بين الشركة والحكومة خلال النصف الأول من سنة 1951، وكانت تشمل التزامات الإنتاج من لدن كل الشركات العاملة في العراق، وكذلك العوائد، والضرائب، التي يتوقع الحصول عليها من تلك الشركات[904] (*).

وتحت تأثير حركة التأميم، ولكن بطريقة أكثر اعتدالًا من الطريقة القاسية ذات التشويه الذاتي الذي أقدمت عليه حكومة طهران، قررت الحكومة العراقية في سنة 1951 أن تؤم عملية تصفية نفطها وتوزيعه، ما دام هذا النفط يتمّ استهلاكه داخل العراق، حيث طبق ذلك التأميم على شركتي نفط خانقين، ونفط الرافدين.

وأدّت المفاوضات التي جرت مع هاتين الشركتين ومع رئيستها «شركة النفط الأنكلو فارسية»، إلى اتفاق يقوم على أساس أن تحول تلكما الشركتان مشروعيها وموجوداتها إلى الدولة العراقية حسب القيمة القائمة آنذاك، وأن تظلا تمارسان العمل لمدة عشر سنوات في صفة وكلاء عن الدولة.

* * *

تمّت صيانة ميناء البصرة خلال السنوات 1946 - 1950 وتحسين خدماته بصفة جوهرية، وذلك باستخدام المزيد من الأرصفة والمظلات، والرافعات، والآلات. وعلى الرغم من ازدياد نفقات العمل والتموينات، أمكن تحقيق أرباح في عمليات كل سنة من السنين. فقد استمرت إدارة الميناء تدفع كل سنة ما كان في ذمتها من دين رئيس، وإكمال العمليات التي بدأت بها في سنة 1951، واستطاعت أن تصون وتوسع على نطاق واسع تزويد مدينة البصرة بالقوة الكهربية ومياه الشرب. أمّا مطار البصرة فقد بقي هو ومصلحة اللاسلكي والفندق الموسع القائم فيه، ملكًا للميناء. وأدخل التوسع على مستودع الكراكات في الفاو، وتمّ إنشاء طريق بري يربط الفاو في كل الأجواء بمدينة البصرة. وأنشئ مستودع عند شاطئ شط العرب في (حرمق) مقابل عبادان، وقد تناقصت وسائل النقل التي كانت تستخدم أرصفة المعقل، بشكل مفاجئ، عن المستوى الذي كانت عليه خلال سنوات الحرب الخمس، غير أن الناقلات التي كانت تنقل النفط الإنكليزي الفارسي حتى سنة 1951، قد ازداد عددها أكثر مما يكفي للتعويض عن النقص الذي حدث في استخدام أرصفة المعقل. وكان تطوير ميناء ثانوي (ميناء أم قصر) على «خور عبد الله» يعتبر واحدًا من المشاريع المقرر البدء بها.

وفي الوقت ذاته سارت عمليات كري جرف الفاو لضمان عمق من المياه الواطئة مقداره ثلاث وعشرون قدمًا عبر قناة «روكا» التي جرى تعميقها وتوسيعها بصفة جوهرية، لقد سارت هذه العمليات قدمًا من سنة 1934 حتى سنة 1950، ولكن الفيضانات الواسعة، وأضرار حركة تراكم الطمي نتيجة لذلك، كان يسبب مصاعب خطيرة، بحيث برهنت الأوضاع على عدم إمكانية صيانة القناة المذكورة. ولذلك تمّت إعادة النظر في سنة 1901 في تخطيط المدد الخاصة بإنشاء قناة جديدة، وتغيير الظروف المحيطة بحوض البحر.

ولغرض إنجاز إنشاء هذه القناة الجديدة، والتي أصبحت أكثر ضرورة، منذ أن تضاعفت عمليات نقل النفط التي يقوم بها العراق، وبصفة خاصة من حقل الزبير، مرات عديدة. ومن هنا أصبحت الخسائر الواسعة التي أصابت الإيرادات التي كان الميناء يحصل عليها من وراء عمليات الناقلات التي تنقل النفط من عبادان، من العوائق الخطيرة أمام تنفيذ ذلك المشروع[905] (*) غير أن قناة الفاو الحيوية، ومستقبل ميناء البصرة بصفة عامة، كان يجري تقييمها في الواقع بكل حكمة، وبعد نظر.

كان مجموع حمولات السفن التي تستخدم ميناء البصرة يبلغ أكثر من نصف، وفي بعض السنين أكثر

من ثلثي مجموع حمولات السفن البريطانية والسفن الهولندية والأمريكية واليونانية والسويدية والنرويجية، والممثلة تمثيلًا جيدًا في هذه النقليات. وقد استمر التفكير في إنشاء شركة شحن عراقية خالصة، وكان ذلك يؤلف هدفًا لهذا المطمح بين أصحاب التفكير من القوميين المهتمين بهذا الموضوع، باعتباره من الوسائل التي ترمي إلى تقليص أجور الشحن التي تتقاضاها خطوط النقل البحري الأجنبية.

تولى منصب المدير العام لميناء البصرة، بعد التزامين قصيري الأجل، العقيد جونسون في سنة 1947، و«كلت» في سنة 1951. وقد اتخذت خطوات متلاحقة من سنة 1948 وما بعدها لتدريب العراقيين، غالبًا في أوروبا، بغية تعيينهم في كل مناصب الإدارة، بما في ذلك أعلى المناصب، وبهذا أصبح تعيين مدير عراقي للميناء من الأمور المتوقعة في مستقبل قريب. ومع أن النقل بواسطة الأنهار في العراق كان له دوره الذي لا يمكن التعويض عنه في حياة المدن التي تقوم على ضفاف الأنهار، باعتباره الشريان الرئيس للتنقل بين البصرة وبغداد، إلّا أن وسائط النقل المتوفرة آنذاك لم تكن تسمح، بالنسبة إلى جيل لم يكن يسمح له إلّا في وقت الحرب، بأيّ تطور واسع لتنمية استخدام الفن في نهر دجلة، ذلك لأن النقل العسكري قد توقف بحلول الحرب، وبازدياد المنافسة من قبل وسائل النقل البري، وسكك الحديد، والجوّ، ولذلك تخلت «شركة الفرات ودجلة» سنة 1946 عن معظم ما بقي لديها من أسطولها النهري، بما في ذلك الباخرة «زبيدة» ومن ثم تحولت في سنة 1951 إلى التصفية الاختيارية، وبيع القسم الأعظم من وحداتها إلى المنافس المحلي لها، وهو «حنا الشيخ». ولقد بقي هذا الأخير، وأفراد من أسرة الخضيري، نشطين في ميدان النقل النهري لكي يملؤوا ذلك الفراغ الذي تخلت عنه شركة بيت لنج بعد تسعين سنة، لأنه لم يعد مربحًا لها.

أمّا سكك حديد الحكومة العراقية، التي تركزت في سنة 1945 الاهتمام في مشروعات مهمة، فإنها واجهت هي الأخرى أيضًا، منهاجًا موسعًا من خدمات التأهيل والتحسين التي يحتاج إليها، وإدخال إضافات على الخطوط المستعملة، حيث شهدت السنوات الخمس التي أعقبت ذلك إكمال مدّ سكة حديد بين كركوك وأربيل، وبناء جسر على نهر الزاب الأصغر، وكذلك إنشاء جسر لسكة الحديد للمرور عليه في بغداد[906] (*) [907].

وفي أواخر سنة 1950 دشن جسر في المسيب يؤدي إلى كربلاء، وإقامة محطات جديدة للسكك في بعقوبة، والديوانية، والناصرية وفي كل مكان. وكانت قضبان الحديد التي أعلنت بالمناقصة قد تمّ تسليمها في سنة 1950، وحصل تقدم في إنشاء محطة موسعة ومقرات إدارية في غربي بغداد، وإعادة تصميم الساحات والمستودعات هناك. على أن النفقات المرتفعة لهذه المشروعات، ونقص الإيرادات المستلمة نتيجة المزاحمة للسكك، برًّا وجوًّا، على الرغم من حسن انتظام نقل الحبوب ومواد حقول النفط والخسائر الناجمة عن الفيضانات المتكررة في الأنهار، قد التهمت، وبمنتهى السرعة، الفائض من الأموال التي توفرت أثناء الحرب، مما أدّى إلى حصول حاجة تدعو إلى الاقتراض، من الحكومة أولًا في سنة 1946، ومن ثم الحصول على قرض بمبلغ ثلاثة ملايين باوند، من لندن في سنة 1950، وقبل أن يتمّ دفع أجور المجهزين والمتعهدين، وسير العمل قدمًا.

اضطربت أحوال العمل في سكك الحديد بالإضرابات التي سبقت الإشارة إليها، والتي حدثت خلال

السنوات 1945، 1946 و1949. وتمّ التعويض عن اليهود والمستخدمين في فرع النقل سنة 1949 بجلب موظفين من الباكستان، وتدريب العراقيين على الحلول محل هؤلاء الباكستانيين، وكذلك البقية الباقية من البريطانيين. غير أن وضع مجلس إدارة السكك وتركيبه لم يحصل أيّ تغيير فيه، ولو أن الصحافة قد وجهت النقد إليه، باعتباره مجلسا قديمًا، وعدم كفاءة العناصر القوية فيه. ولقد انتقل منصب مدير السكك العام من «سمث» إلى «موفت» في سنة 1950، ومن ثم تولاه موظف عراقي هو الفريق إسماعيل صفوت في سنة 1952.

كانت مصلحة السكك الحديدية هي التي بادرت بإنشاء مصلحة الخطوط الجوية العراقية في سنة 1945، باعتباره مشروعًا تابعًا لها. ولقد بدأت مصلحة الخطوط العراقية الجوية عملها في سنة 1946 بخمس طائرات خفيفة استؤجرت من بريطانيا، وفي السنة التالية استبدلت الطائرات المستأجرة بطائرات تملكها المصلحة ذاتها، ووسعت من مدى رحلاتها بين بغداد والبصرة، إلى الموصل، والقاهرة ودمشق. وفي سنة 1948، وبفضل الاتفاقات الثنائية أصبح مستطاعًا ممارسة النقل الجوي إلى طهران، وكراجي، وأنقرة.

ولقد تمّت صيانة مصلحة الخطوط الجوية العراقية هذه، والتي عملت شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار، بصفة مستشارين فنيين ووكلاء لها، غير أنها لم تكن مربحة بسبب المنافسة، والنفقات المرتفعة. وكذلك استمرت شركات الطيران البريطانية والأمريكية والهولندية والفرنسية، وغيرها تستخدم المطارات العراقية، وكان إنفاق حوالي مليوني دينار على إنشاء المطارات يؤلف جزءًا من مشروع إنمائي مدته ست سنوات.

أما مصلحة الأنواء الجوية التي بدأت في سنة 1936 بغرفة واحدة، فقد أصبحت الآن تدير، تحت إشراف وزارة الدفاع، اثنتي عشرة محطة، وكثيرًا من الدوائر المهيأة لتوقعات سقوط الأمطار، وتستخدم اتصالاتها اللاسلكية الخاصة بها، وإعداد التقارير عن التوقعات الجوية في منطقة بغداد كل نصف ساعة. وعند اختتام هذه الفترة بلغت المواصلات السلكية واللاسلكية مستوى رفيعًا. ذلك لأن الخطوط الرئيسة لهذه المواصلات قد تمّ تجديدها بصفة شاملة، وتضاعفت أعدادها، وتوسعت على نطاق واسع، كما أنشئت البدالات الذاتية للهاتف في البصرة وفي بغداد، والضواحي المحيطة بها، وأصبح استعمال الهاتف والبرق مألوفًا، ومن الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها من لدن كل الطبقات، ما خلا الطبقات المتأخرة كثيرًا. كذلك تمّ إكمال محطة البث اللاسلكي في أبي غريب في سنة 195 بمدى وتصميم عصريين واسعين يضمنان الاتصال بأوروبا وأمريكا، وكانت هذه المحطة تستخدم للإذاعة القومية، كما أعد مجلس الإعمار خطة لإنفاق مليوني دينار على المواصلات السلكية واللاسلكية خلال الفترة ما بين 1951 و1956.

حدث تأخير في تحسين الطرق خلال السنوات 1946 - 1950، وذلك بسبب الضيق المالي في السنوات التي أعقبت الحرب. وكان تحسين الطرق مع بناء الجسور يؤلف جزءًا من المشاريع التي كانت النية معقودة على إنجازها عن طريق مجلس الإعمار خلال السنوات الخمس المارة بين 1951 و1956[90] (*) ذلك لأن إكمال هذا المنهاج سوف يحدث تحولًا أساسيًا في أوضاع النقل والسفر داخل العراق، وما يتبع ذلك من نتائج اقتصادية بعيدة المدى.

كان الطريق الذي تستخدمه سيارات «شركة نيرن» إلى دمشق، ما يزال يستخدم بصفة منتظمة، وقد نظمت وسائل النقل فيه بصفة رفيعة، وذلك باستعمال السيارات المزودة بأجهزة تكييف الهواء من قبل الشركة الأصلية أو وكلائها. ولم يكن طريق راوندوز يستعمل إلّا قليلًا. كما أن الطرق التي تؤدي إلى نجد وبلاد فارس لم يكن استعمال وسائط النقل فيها يعدّ من الأمور المهمة، في حين فقدت الطرق الرئيسة المارة إلى الأردن وفلسطين قيمتها، عندما أقدمت دولة إسرائيل على إغلاق منفذ البحر الذي كانت تمثله تلك الطرق.

(5)
المدينة والريف

بعد نصف قرن في نهاية عملية إحصاء النفوس التي أجريت سنة 1947، أعلن أن عدد سكان العراق قد بلغ أربعة ملايين وثمان مئة ألف نسمة[909]، وبهذا يكون عدد السكان قد تضاعف منذ بدء القرن الحالي. ولكن توزيع السكان لم يتغير بصفة عامة[910](*) بالنسبة إل-ى المدن والقرى الممتدة، وإلى مناطق الريف العشائرية والبدو. ذلك لأن حوالي الربع من مجموع السكان كانوا من سكنة المدن، وخمس السكان كانوا من البدو الرحل، والباقي من الفلاحين المتوطنين في الأرياف. ولقد بقيت مناطق واسعة من السهوب الصحراوية، والجبال القفراء، غير مسكونة في الواقع[911] (*) ولا بدّ أن تظل على هذه الحالة لمستقبل منظور. ولعل أوسع هذه المناطق هي التي بقيت منفصلة عن الإدارة في الأنحاء الشمالية والمناطق الجنوبية من صحراء الشامية والتي تبلغ مساحتها زهاء الخمس من جميع أراضي العراق. وكانت كثافة السكان بالنسبة إلى القطر كله في نطاق أحد عشر شخصًا للكيلو متر الواحد، أو في حدود ثمانية عشر شخصًا، إذا ما حذفنا المناطق الصحراوية. وكانت المحافظات التي تضم أكبر عدد من السكان هي محافظة بغداد التي كان عدد سكانها يبلغ ثمان مئة ألف نسمة، وتليها في ذلك محافظة الديوانية، وذي قار (الناصرية والعمارة. وكانت أعظم كثافة للسكان تبلغ تسعة وأربعين شخصًا في كربلاء، وأربعين شخصًا في بغداد) ومن ثم تأتي في أعقاب ذلك كل من محافظات البصرة، والناصرية والسليمانية.

وفي كل أنحاء القطر التي تتباين في منظرها وتقاليدها، بقيت طريقة الحياة التي فرضها المحيط المحلي، والموارد، والتكتلات الاجتماعية طيلة قرون، وكأنها لم تتغير، لأول نظرة، تغيرًا جوهريًا، ولسوف تقدم الصفحات التالية النتائج الناجحة عن إلقاء نظرة أقرب عن المجتمع العراقي خلال نصف قرن.

فبالنسبة إلى التطور الذي طرأ على جماهير كانت أقل تجانسا وأقل براعة مما كانت عليه الجماهير التي وجدت قبل سنة 1900، شهدت الخمسون سنة التي انصرمت نوعًا من التقدم في هذا المضمار. غير أن التحول كان ناقصًا بشكل واضح. فلقد بقي الانشقاق والتمييز الطائفي، ليس بالنسبة إلى المذهبية فحسب، بل وحتى من الناحيتين السياسية والاجتماعية، أمرًا معروفًا ومميزًا.

صحيح أنه لم يبقَ سوى تمييز ضئيل في ميدان المصالح الحكومية، والحرف والصناعات. ذلك لأن الشيعة سارعوا في ميدان التجارة إلى ملء الفراغ الذي حدث بخروج اليهود من العراق، وتقلص نفوذ المجتهدين من الشيعة كثيرًا، ولكن مع كل ذلك بقي الانقسام الطائفي القديم يعتبر عنصرًا ملحًّا من عناصر الانقسام العام، وانعدام الوحدة، سيما وأن العقيدة الشيعية التي كانت تستخدم لأغراض التجمع السياسي، كان من شأنها أن تثير ردّ الفعل لدى أهل السنة دون ريب.

على أن حركة البعث الإسلامي الواعية من الناحية السياسية، والتي لم تخلُ من تطلعاته، مثل حركة

الإخوان المسلمين في مصر، لم تستطع أن تقدم أية دلالة على تطورها داخل العراق، وذلك لأن الدين السلفي فقد الكثير من قبضته على الشباب المثقف، لأن التعليم كان بمجموعه تعليمًا دنيويًا، وبهذا أصبحت العقيدة الإسلامية والتقيد بها، أكثر ندرة إلّا بين النساء وكبار السن من الرجال. وإذا كان الإسلام لم يستخدم سلاحًا لمعاداة الأجانب إلّا قليلًا، فإن ادعاءات الشيعة، وتذمرهم ما زال ملتهبًا، وما يزال عنصر التطرف بينهم قائمًا، إذ كان أفراد العشائر الشيعية أكثر انقيادًا، وإن لم يكن ذلك أقل استعدادًا وأكثر عمى عما كان عليه في السابق، بالنسبة للتوجيه الرجعي الذي تتمسك به مدن الشيعة المقدسة، ولا سيما بالنسبة إلى الفرس المقيمين في العراق، والذين كانت تنظر إليهم حكومة طهران نظرة التشجيع.

* * *

تحقق مستوى طيب من الأمن والعدل، كان أعلى، دون شك، من أيّ مستوى عرفه العراق خلال قرون، في كل المناطق أو في معظمها. فلقد تطورت المحاكم خلال السنوات الخمس الأخيرة، بإنشاء محكمة البداءة في مقر كل محافظة، وبإنشاء محاكم الاستئناف في كل من البصرة، والموصل، والحلة، وبعقوبة وكركوك وفي العاصمة بغداد أيضًا. ولكن قانون دعاوى العشائر بقي ساري المفعول مع إدخال تعديلات جديدة عليه. كذلك أصبح القانون المدني الذي شرع في سنة 1951 نافذ المفعول بعد مرور سنتين على تشريعه، في حين تمّ العمل بتنفيذ القانون التجاري الجديد قبل ذلك الوقت. واحتفظ القانون الجنائي الذي شرع في سنة 1918 بنفوذه[912]. وبصفة عامة أبرز النظام القضائي، بالقوانين، والمحاكم، والحكام والقضاة، كل مظاهر الكمال بالنسبة إلى حاجات العراق الراهنة، وذلك هدف تمّ التوصل إليه خلال ثلاثين سنة، وبجهود موجهة توجيهًا جيدًا حيث غادر آخر حاكم اني، هو السير بريجادر، العراق في سنة 1951[913]. كانت قوات الشرطة التي يقرب عددها من حوالي عشرين ألف رجل، من كل الأصناف، تضم أقسامًا من الشرطة السيارة المجهزة بالآليات يبلغ عددها إلي ستة آلاف رجل. ولقد استعادت الشرطة مستوياتها التي فقدتها بصفة مؤقتة، في سنة 1948[914] وغدت يحسّ بوجودها، وعلى فترات عرضية، بأنها قوة كافية يمكن الوثوق بها. ولقد غدت هذه القوة منظمة تنظيما تامًّا، ومدربة، ومخصصة للنهوض بواجبات مختلفة متعددة في المدينة وفي الريف، والمناطق الجبلية والصحراوية. وكان مستوى ضباطها رفيعًا بصفة غالبة، ومدعاة للإعجاب. في حين أصبحت إدارة السجون تدار حسب الأسس العصرية والإنشائية، وتؤلف عالمًا مغايرًا عن الإدارة التي اتسمت بالقذارة والفساد خلال العصور الوسطى، وفي العهد الحميدي.

أمّا الجيش الذي شهد خلال حياته التي امتدت ثلاثين سنة، كثيرًا من الأيام الجيدة والسيئة معًا، فقد أصبح الآن يحوي مادة جيدة نوعًا ما، ومغايرة إلى حدّ ما.

ذلك أن قيادته قد غدت هي الأخرى فاخرة، في الوحدات الصغرى، ومن المشكوك فيها في الوحدات الكبرى، وكانت حاسته القتالية تبرز دومًا في جزء محدد من قيادته على الدوام، وأصبحت تنظيماته[915] (*) ومؤسساته التدريبية، وتركيزه على الوحدات الآلية والجبلية ملائمة بصفة جيدة لواجباته الداخلية المتوقعة. أمّا بالنسبة لإرسال الجيش للخدمة خارج البلاد، ما خلا ذلك لأغراض

احتفالية، فلم يتمّ تطبيق ذلك في الوقت الحاضر.

على أن مدى مقاومة الجيش في المستقبل، للإغراء الذي يؤكد لأفراده بأنهم ليسوا خدمًا للدولة بل أسيادًا لها، لا بُدّ من أن يظل من الأمور المنظورة. ففي مدى عشر سنوات منذ المغامرة التي قام بها العقداء الأربعة[916] (*)، لم تظهر أية دلالة تشير إلى تكرار الانقلابات التي حدثت منذ سنة 1935 حتى سنة 1941، أو أيّ تقليد للعقداء الدكتاتوريين السوريين في تلك الأيام[917] (*). غير أن الخطر كان حقيقيًّا، ذلك لأن قادة الجيش كان يعوزهم الإحساس المخلص بالخدمة للدولة والطاعة لها. فهم لا يشعرون إلّا بقدر ضئيل من الاحترام لمؤسسات الدولة المدنية، أو التضامن مع الجماهير، ولا يدركون شيئًا ما سوى أنه لا توجد أية قوة أو سلطة، في أية حالة، تستطيع أن تصدّهم وتردعهم.

نعود الآن إلى العناصر التي كان المجتمع العراقي يتألف منها. إن الذي يزور خيام البدو الحقيقيين الذين لا يزالون يحيون حياة شاقة ملؤها الجوع والفاقة والتي لا يحسدون عليها، يرى فيما بينهم، أن كل مظهر وكل حالة وكأنها لم تتغير خلال الخمسين أو الخمس مئة سنة التي انقضت أخيرًا. ذلك لأن قبائل عنزة وشمر، وهما أكثر تأثيرًا، وكذلك قبيلة الضفير، لم تظهر سوى القليل من دلالات التجدد. ذلك لأن الفقر الشديد الذي تعيش فيه قد منعها من الحصول حتى على القليل من التجهيزات المادية البدائية. ولذلك كان تنظيمها الاجتماعي، وعزلتها، يحولان في الغالب، دون كل وسائل التقدم الثقافي. صحيح أن بعض كبار مشايخ البدو أصبحوا يمتلكون السيارات التي تحمل أجهزة اللاسلكي، ويزورون المدن باستمرار، وأن أولادهم غدوا يختارون، مصادفة، وسائل الحياة الغربية الغريبة عن الوطن. كذلك أصبح جليًّا أيضا، أن القوى الآلية الحكومية أصبحت تستطيع الآن أن تتغلغل إلى أبعد المناطق في البادية[918] وذلك لأن تيسير الاتصال مع الحكومة، منذ العهود التركية، قد تمّ تشجيعه عن طريق استعمال لغة البلاد في الإدارة، بدلًا من اللسان الأجنبي الذي لم يكن معروفًا لدى أفراد العشائر[919].

كما أن الميل إلى التوطن والاستقرار عائلة فعائلة على أطراف الصحراء المتاخمة للمناطق المزروعة لم يكن أقل، بل ربما غدا أوسع مما كان عليه قبلًا.

ولذلك أصبحت الحياة البدوية في الجبال الكردية في الوقت الحاضر، أكثر تعقيدًا بالإغراءات التي تمثلها الحياة القعيدة غير المتحركة من ناحية، ومن ناحية أخرى، مقيدة بقيود الحدود المعقدة، وإن كانت أقل تشددًا. فكل هذه العناصر كانت تعمل عملها، وقد قلصت كثيرًا من سلطة شيوخ البدو في مضايقة الحكومة أو الجيران، غير أنها مع كل ذلك، لم تغير من طريقة قيام المشيخات وأشكالها، ولا أسسها الاجتماعية والاقتصادية. فبين البدو الحقيقيين ما يزال التنظيم العشائري القائم هو الذي يؤلف الوحدة الجوهرية للتجمع، ووجوب اتباع الشيوخ أو الآغوات.

ففي أنحاء الريف التي يسكنها أفراد العشائر غير الرحل، أدّى استمرار المظهر الخارجي من الهيئة والملبس والسكن والحديث والطعام، إلى إخفاء النصف من التغييرات التي أحدثتها الخمسون سنة الأخيرة. ومع أن المنطقة التي تسودها الحياة القبلية قد تقلصت محليًّا نتيجة إضعاف الرابطة

العشائرية في القرى الممتدة، إلّا أنه مع كل ذلك تستطيع أول نظرة، أن تكشف، بالنسبة إلى البقية، عن عالم يبدو بأنه لم يتغير عما كان عليه قبل خمسين سنة، لا في النفوذ الذي ما زال يحتفظ به شيوخ كثيرون بين عشائرهم، ولا في الاحتمالات المتواصلة لحدوث الانفجارات العشائرية، وفي التأخر الملحّ للعقلية العشائرية الجاهلة الساذجة، وفي مستويات العيش الواطئة بصفة محزنة، للفقراء ذوي الإحساس المتبلد، بما هم عليه من سوء التغذية، والمرض وقصر الحياة.

ومع كل ذلك، وفي أقل من العشرين سنة التي أعقبت الاستقلال، حدثت تغييرات في الاتجاهات، إذا ما لخصناها نرى أنها يمكن أن تعدّ أربعة أضعاف عما كانت عليه قبلًا. وكانت أولى هذه التغييرات اقتصادية، وذلك بفضل السيطرة، بصفة أفضل، على أمور الريّ، والمساعدة الكثيرة التي يجري تقديمها من قبل الدولة أو الأفراد في ميدان الزراعة، وتحسين المواصلات. كذلك حصل تقدم، وإن كان طفيفًا وحذرًا بالنسبة إلى أمن المعيشة وضمانها.

وكان التغيير الثاني نفسيًّا، وقد برز في التوسع الجزئي للعقلية العشائرية لكي يشمل جزءًا ما، من الاهتمامات بالعالم الخارجي الذي أصبح الآن يمكن الوصول إليه عن طريق وسائط النقل اليسيرة، والتجارة الحيوية، وانتشار الخدمات الاجتماعية الحكومية، وأجهزة اللاسلكي للاستقبال، وازدياد استخدام المصنوعات الآلية، والأدوات الغريبة. فكل اكتشاف جديد، وكل بحث للشرطة عن تعداد النفوس، واستعمال خطوط البرق أو كل تخطيط لقنوات الريّ، كان يعتبر خطوة منفصلة عن العزلة القبلية القديمة.

ويكمن العنصر الثالث للتغيير في تغلغل قوات الدولة في الأرياف، تلك القوات التي أصبحت الآن متحركة ومجهزة جيدًا بالآليات التي لم تكن تملكها من قبل، وغير مرتشية، وتستطيع في مدى يوم واحد أن تتقدم وتشتت أيّ تمرد قد يحصل في أقصى المناطق. لقد أصبحت العشائر الآن في الحقيقة، ولأول مرة وإلى الأبد، لا تحظى بالمساعدة من الناحية العسكرية. وأخيرًا فإن إنقاذ الروحية القبلية بحدّ ذاتها، قد خطا خطوات أخرى نحو ذلك التقدم المحتوم، والذي لا بُدّ أن ينتهي سواء في العراق، أو في سكوتلاندا، ومن دون ريب، عن طريق تقليص القبائل والعشائر، وتحويلها إلى مجرد بقايا صورية تثير الحنين إلى المباهاة والمفاخرة!

في سنة 1950 قدمت كثرة واسعة من الجماهير غير العشائرية، اهتمامات وولاءات يمكن أن تنافس تلك التي كانت تتسم بها الأصول العشائرية القديمة. ذلك لأنه بعد استقرار السكن، والأمن من الغارات، ووجود الحكومة، لم يعد يسمح إلّا بالأقل والأقل من المجالات لقيام زعامات حسب الأسس القديمة. كما أن الاقتصاد الجديد الذي تمثله الزراعة، قد شارك -في كثير من الحالات -ضد التجمع والموالاة الجديدة. فالشيوخ الذين لم يعودوا يعينون من قبل الدولة، أو أن تعترف بهم، وغالبًا ما كان هؤلاء من بين النواب، أو من متصيدي المناصب الوزارية، كانوا يسكنون بكثرة في بغداد، أو في مراكز محافظاتهم المحلية، وقد أصبحوا الآن بعيدين عن التزمت القبلي، في إقبالهم على مسرات المدينة، في حين كان أبناؤهم يستطيعون الذهاب، بل كانوا يذهبون فعلًا إلى الدراسات العليا أو يقبلون على تلقف السفسطة الغربية، في بيروت، أو كمبرج أو كولومبيا.

لقد أصبحت صورة العالم العشائري العراقي في سنة 1950، في الواقع، صورة مرحلة مبكرة، ولكن

ليس أقدم مرحلة من الانتقال القلق، ولربما الانتقال غير السعيد، من أحوال فوضوية نائية وتقليدية، إلى حضارة كانت ذاتها حضارة انتقالية وغير مصاغة لبلد واسع أو إلى مدنه الكبرى. فهنا بدأ الالتئام والتوافق بين الشعب القبلي واللاقبلي بصفة جيدة. ومهما كانت عوامل التأخر المستمر المحيطة به، فإن العراق لم يكن في سنة 1950، يتوقع، وللمرة الأولى، من تجمعاته القبلية ما كان يتوقعه في العهد القديم، من مجرد الاضطراب، والمقاومة، بل على العكس من ذلك، المشاركة الاقتصادية والسياسية النافعتين للدولة.

كان كل من يراقب الأحوال في سنة 1950 يواجه في المدن المشاكل ذاتها التي يواجهها لدى العشائر. وإذن فما هو مدى التغيير الواسع، إن وجد مثل هذا التغيير، الذي جاءت به الخمسون سنة؟ الحق أن ذلك التغيير كان ملموسًا على أقل تقدير. فإذا كانت بعض أقسام المدن ضيقة، خالية من الهواء، وغير مخططة كما كانت عليه المدن القديمة، وإذا كانت الحمير ما تزال تحمل السلع ذاتها التي تعرض للبيع وسط الذباب وضجيج الأسواق ذاتها، فمع ذلك نجد الشوارع الرئيسة للنقل، والأحياء الجديدة قد تغيرت كلها، ولم يعد أحد يستطيع تمييزها، وأن الضواحي العصرية المحيطة بها، والخدمات العامة التي وفرتها الدولة الآن، لا بُدّ وأن تساهم في تقييم الوجود المدني الجيد. ولقد أصبحت لكل المدن مواصلات متحسنة، وضواحٍ تتألف من عدد قليل من المساكن الغربية الحديثة «فيلات» وتمتد هذه المواصلات إلى كل المناطق ذات الشوارع المخططة، والأرصفة المزروعة، والحدائق العامة والبنايات العصرية العامة[920] (*)، والتي تفوق، في نطاق أوسع، تلك البنايات التي عرفتها تركيا العثمانية. ومع أن هذه البنايات كانت قليلة، ومشيدة بنفقات أقل، فالظاهر أن ذلك قد حصل نتيجة الضغط والإجبار[921] (*).

ولم تكن خدمات تنظيف الشوارع، ما عدا مداخل بعض الأحياء القديمة، تامة، ولكن أمكن صيانة الشوارع بصفة جيدة، وازداد تبليطها وتوسيعها كلما أصبح ذلك مستطاعًا. وكانت مشاريع تخطيط المدن تحت التنفيذ، وتنطوي في النهاية على الأمل في تطوير بناء المساكن للفقراء العاملين ولموظفي الحكومة، ولقد شجعت المشروعات الخاصة بالبناء نظرًا لتحسن حالة الأمن، والمحافظة على حقوق الملك، وتطوير المرافق في المدن، والحاجة إلى منافذ للاستثمار السليم.

وفي العاصمة أنشئت مصلحة عصرية للنقل يديرها مجلس بغداد لنقل الركاب، تقوم بتجهيز كل الحاجات. ومن الطبيعي فإن مثل هذه المصلحة سوف يتمّ إنشاؤها، كما هو الأمر حاصل في البصرة، وفي كل حواضر المحافظات. وأصبحت سيارات الأجرة وفيرة في كل مكان، واستطاعت أن تطرد العربانة[922] (*)من الشوارع تقريبًا ولكن ليس بصفة تامة. وكانت السيطرة على وسائل النقل فاخرة، وحلّت الجسور الحديدية والحجرية في كثير من الأماكن، عدا بغداد، والموصل، محل القوارب الصغيرة البدائية التي تعبر بها الأنهار. وأخذت حوانيت عصرية تظهر إلى حيز الوجود سنة بعد أخرى، وتستطيع أن تجهز المشترين من كل الطبقات بجميع الحاجيات حتى الاستثنائية منها، كما أخذت الفنادق تقترب من الخدمة التي تقدمها الفنادق الأوروبية، وتمّ إنشاء دور للسينما بصفة حسنة، فأصبحت الأشرطة الأمريكية والأوروبية والمصرية يجري عرضها في حوالي ستين دارًا لعرض الصور في العراق.

وأنشئت خدمات وافية لإطفاء الحريق في المدن الرئيسة فبررت وجودها فيها بصفة جيدة. وأعدّت خدمات إسالة الماء والقوة الكهربائية في كل المدن الكبيرة، وكانت محطة توليد القوة الكهربائية في بغداد ملكا لشركة بريطانية[923]، في حين كانت محطة البصرة تعود إلى مصلحة الميناء، وكانت شركة النفط العراقية تقوم بتجهيز مدينة كركوك بالتيار الكهربائي الذي كانت توفره هذه الشركة.

* * *

كان تعديل قانون العمل الذي شرع في سنة 1942 [924] والنشاط الذي تمارسه وزارة الشؤون الاجتماعية، والاهتمام بأدبيات مكتب العمل الدولي ومستوياته، واستخدام خبير بريطاني بقضايا العمل في سنة 1949، من الأمور التي ضمنت، ولو أن قسمًا من قانون العمل لم يتمّ تطبيقه، حصول تقدم حقيقي نحو الاهتمام الفعال بأحوال العمل والحماية بالنسبة إلى الأعمال المدنية. وقد امتد هذا التقدم إلى تأليف نقابات العمل ووضع تعويضات للعمل، ومشاريع الإسكان والرفاه، وخطط السلامة الاجتماعية التي لم يتأخر تحقيقها إلّا بسبب كثرة نفقاتها العالية.

وفي الوقت ذاته أنشئت تسهيلات محددة للرفاه من أمثال المستوصفات والحوانيت العامة، والنوادي، وساحات الألعاب[925] (*)، تلك المرافق التي كانت تتمّ طواعية من قبل قلة من أصحاب الخدمات، مثلما كان عليه الأمر بالنسبة إلى مصلحة الميناء، ومصلحة السكك، والمزيد من الشركات الصناعية المعتبرة، حيث جهزت هذه التسهيلات على نطاق أوسع كثيرًا، وأصبحت جزءًا من التنظيم الشامل من قبل شركات النفط.

* * *

أمّا بالنظر إلى مستويات المعيشة الداخلية، فإذا كان صحيحًا أن حركة التحديث، واقتباس الأسس الغربية التي برزت بين أفراد الطبقات المتوسطة والتي هي أوطأ من المتوسطة في المدن، ما تزال تدع «الفقراء» يصيبون قليلًا من التحسن في مساكنهم الخاصة، مما كانوا عليه قبل خمسين سنة خلت، فإن نسبة العوائل التي غدت قادرة على أن ترتفع عن مستوياتها المنحطة القديمة، قد ازدادت، فأصبحت حياة الطبقة المتوسطة مثل الطبقة العليا، تبرز ظاهرة في تجهيزاتهم، وفي بيوتهم الداخلية، وأمور الصحة والملبس، كما أن سلسلة من الاهتمامات والتغييرات الكبيرة، قد أخذت تؤثر إلى حدّ ما، في الجيلين المتأخرين.

ففي الملابس التي يرتديها الرجال والنساء سوية، وفي مظاهر الأسر وسلوكها، وتهيئة وجبات الطعام، بل أكثر من ذلك بصفة عامة، في العائلة والحياة الاجتماعية، أخذت الطرق الغربية تفوز بمكانة كبيرة لها. ذلك أن مقاومة تحرر المرأة غدت الآن في نطاق ضيق، كما أن الحجاب الذي اعتادت المسلمات استعماله قد أصبح منبوذًا بصفة متواصلة، وأصبحت النساء يتعلمن ويدرسن، ويقبلن على الالتحاق بمؤسسات الطب والقانون، ويعقبن القضايا السياسية (بما في ذلك القضايا الشيوعية أيضا) ويساهمن في العمل الاجتماعي. وعن طريق «جمعية المرأة الخاصة بهن[926]، كانت أصواتهن تسمع

بشأن المطالبة بالتحرر والانعتاق[927] ومع ذلك فإن الأوساط التي ما زالت النساء معزولات عنها بشدة، كانت ما تزال واسعة وكبيرة، وهي تشمل بيوتات عدد كثير من الوجهاء البارزين وبيت العائلة المالكة نفسها.

تشعبت الحياة الاجتماعية نتيجة الزيارات المتزايدة بين العوائل، وانتشار دور السينما والملاهي من الطرازين الشرقي والغربي معًا، والمقاهي العصرية. وحافظت المقاهي التقليدية على روادها الرجال من مختلف الطبقات، وضمن درجة اجتماعية ينتمي إليها كل فرد، في حين بقي النادي ومقر العمل، يعتبران هما المركزان اللذان يتجمع فيهما الألوف. وتطورت حياة النوادي كي تشتمل على نوادٍ اجتماعية واسعة للأغنياء ولأصحاب الحرف من أفراد الطبقة المتوسطة، ونوادي المحامين وضباط الجيش والموظفين من مختلف فروع الحكومة، بالإضافة إلى وجود أكثر من عشرة نوادٍ رياضية، غير أن هذه النوادي الرياضية التي كان لها أنصارها المتحمسون، قد أعيق تطورها نتيجة نقص الملاعب والأموال، ولربما نتيجة وجود بعض البقايا من روح المحافظة. والحقيقة أن الألعاب لم تكن موجودة في العراق قبل جيلين ما عدا الألعاب العشائرية، والمصارعة التي كانت ما تزال أبعد عن التكوين حتى بين جماعات الشباب، من أن تصبح الموضوع الرئيس للاهتمام الشعبي الذي تحتله في أوروبا وفي أمريكا والذي يتمثل في سباق الخيل، وهو في كل مكان يعتبر عملًا نصفه رياضي ونصفه الآخر تجاري، والذي كان يحظى بالدعم الجبار.

فقد كانت لعبة سباق الخيل هذه تنظم وفق القانون، وتطبيق ترتيبات الأجهزة العصرية التي تنظم بها عملية جمع الأرقام، وأماكن الوقوف ووسائل المسرة، وكان يجري تنظيم لعبة السباق هذه من قبل شركتين ومن هاتين الشركتين بدأت أخلاف من نوادي السباق وشركاته تتألف من سنة 1918 وما بعدها، حيث استطاعت إحدى هذه الشركات أن تحافظ على دورها في ضاحية بغداد الجديدة[928]، في حين تركزت الشركة الثانية في إحدى المزارع الملكية التي يجري إعدادها الآن[929] وكانت ألعاب الصيد والبولو من الألعاب التي تمارسها طائفة صغيرة من ضباط الجيش وبعض الأغنياء تحت رعاية عبد الإله.

* * * كان للزيادة الواسعة في الحركة والسفر للجميع، حتى بالنسبة إلى أكثر الطبقات فقرًا، تأثيرات اجتماعية ونفسية قوية، أدّت إلى تبسيط الأفق الضيق القديم، وتشجيع اهتمامات أوسع نطاقًا. ويصدق الشيء ذاته على السفرات التي يقوم بها كل سنة، ألوف من ذوي الأوضاع المالية الجيدة إلى تركيا، أو سوريا أو لبنان أو أوروبا، حيث كانت هذه البلدان تعتبر مناطق للتخلص من حرّ الصيف، وتفضل بشكل متزايد على مواطن التلال العراقية في كردستان والتي لا توفر سوى البرودة والمناظر ولكن في ظروف كالحة صارمة[930] (*) وكان إنفاق مبلغ يزيد عن مليونين ونصف المليون من الدنانير العراقية على المصايف ودور الاستراحة يمثل في سنة 1951 جزءًا من مشروع خمس سنوات أعدّه مجلس الإعمار.

* * *

ومع أن الأمية والجهل العميق، ما يزالان منتشرين في المدن ويسودان العشائر بصفة واسعة، إلّا أن الهزات التي أصابت عالمي المدينة والعشائر خلال خمسين سنة. قد أحدثت زيادة واسعة جدًّا في الاتصال مع الغرب، ذلك لأن تيسير السفر والمواصلات، واتساع التطور المادي، ووفرة الصحافة والإذاعة، ومضاعفة عدد المدارس مضاعفة كبيرة، وممارسة السياسات القومية والمحلية، كل هذه الأمور قد عملت عملها في تخفيف العزلة القديمة للحياة التي يحياها الفقراء وعقولهم، والتي ازدادت بشكل لا يقاس، بين الطبقات المتعلمة، ومعرفتها بالعالم وبالأزمان. فمثل هذه المعرفة، والتي كانت في الغالب سطحية ومضطربة، كانت مع كل ذلك، تمثل عالمًا بعيدًا عن عالم ذلك «الأفندي» العراقي الذي كان يعيش في سنة 1900 في محتوي وفي نطاق التسلسل الاجتماعي ذاته لأولئك الذين تأثروا به.

ذلك لأن عدم الاهتمام بالتعليم العالي ما يزال نادرًا، وقد انحصر علم الفقه لدى مجرد اثني عشر طالبًا من دارسي التاريخ المحلي، أو الآثار، أو الحكايات الكردية والتقاليد القبلية، حيث أنتج البعض منهم في هذا المجال رسائل لها أهميتها وقيمتها. أما الخريجون العائدون من الجامعات الأجنبية فقد بلغوا، على الأقل، مستوى تشير إليه شهادات الدكتوراه التي حصلوا عليها، غير أن قلة من هؤلاء قد اجتذبتهم ثقافة الغرب التي كانت أكثر عمقًا.

لم تزل دراسة الأصول الإسلامية والتاريخ مطبقة لدى جميع الأوساط الإسلامية المتمرسة بالقضايا الوطنية، على اختلاف طوائفها. وما تزال هذه الدراسة تجتذب الطلاب إليها، غير أن انفصالها الظاهر عن العالم الحيّ، كان يسبب النفور لدى الجيل الصاعد المتميز بالنشاط وبالحيوية، ذلك لأن هذه الدراسة كانت تعرض صفة أقل اهتمامًا من الحرف أو السياسة، وكانت مغرياتها مجردة من القوة في مجتمع فقد فيه الإسلام الكثير من سلطانه، (بل فقد كل هذا السلطان تقريبًا في ميدان السياسة).

ومن ناحية أخرى كانت المستويات الحرفية في ميدان الدراسات الطبية والأثرية والشرطة والعسكرية، وفي ميدان الهندسة، والاقتصاد، والعلوم التطبيقية، قد تجاوزت حدّ المقارنة بما كانت عليه قبل جيل سابق، وقد أفسحت المجال أمام أفضل صفات العقل العراقي. وكان نتاج التأليف الأدبي الأصيل ضئيلًا، ذلك لأن المطابع الحديثة من طراز (لاينو تايب) التي أنشئت منذ الحرب العالمية الثانية، لم تنتج بصفة رئيسة، سوى المؤلفات والكراريس الخاصة بالدوائر الحكومية أو المؤسسات الأخرى، وكانت معظم هذه المؤلفات من الكتب المدرسية، ولم تكن طرق النشر الغربية قد استعملت بعد، إذ كانت المؤلفات تطبع على حساب مؤلفيها وتباع، بمشقة، عن طريق باعة الكتب[931].

وكانت المهارة في إخراج الكتب، وعلى الأخص في ميدان التجليد والتصوير ضعيفة، كما أن نقص الطلب (بعد خروج اليهود بصفة خاصة) وعدم رغبة الأغنياء في رعاية الآداب، وفي الأوقات التي تؤمن فيها الرقابة الشديدة، كل ذلك لم يشجع الكتّاب على التأليف. ولم تكن هناك سوى آثار تافهة للجهد المبدع، وكانت هذه الآثار منحصرة في ميدان الشعر (وهو الميدان الذي يحتل به العراق على الدوام مكانته في العالم العربي)، وفي نطاق أضيق من كتابة القصص، وكان للنسوة الكاتبات مكانتهن في الميدانين.

وكان الاهتمام بالأدب العربي المعاصر، ما خلا ما ينشر عنه في الصحف، ضئيلًا ولكن دراسة الكتب العربية القديمة، وإن كانت تعتبر إلى حدّ ما من التراث القومي، لم تكن تجتذب جيل الشباب كثيرًا، لأن هذا الجيل كان يفضل كتابات أوروبا الحديثة. وكانت المجلات الشهرية أو الدورية، التي بلغ عددها زهاء اثنتي عشرة مجلة، والتي كانت تصدر في كل من الحلة، والنجف، والبصرة، والموصل وكركوك، وفي بغداد أيضًا، تعتبر في معظم الحالات من الألسنة الناطقة بمختلف الجمعيات أو الدوائر الحكومية. ومع أن هذه المجلات كانت تتبارى في الكتابة، إلّا أنها لم تنل سوى القليل من المشتركين فيها، ولم تكن لها ادعاءات أدبية موسعة.

وكان النشاط الأدبي الكردي، ولو أنه كان في نطاق ضيق، يبعث كل الحيوية والأمل، في حين كان الفنانون العراقيون، من الناحية الأخرى، ينتجون نتاجات لها بعض الأهمية، وإن كانت في الغالب، تنهل من إلهامات غربية. وكان يجري تدريس الموسيقى والدراسات التمثيلية في معهد الفنون الجميلة، وهناك أكثر من موسيقار عراقي، وعلى الأقل ممثلة سينمائية واحدة، وقد ظفر كل هؤلاء بمكانة مرموقة.

كانت أوضاع الحياة العامة، والفئة المثقفة الحية من الطبقة المتعلمة، قد جعلت الصحافة في الواقع واسعة الوفرة في كميتها، بالإضافة إلى عشرات من الصحف سريعة الزوال التي كانت تظهر وتختفي. ولم تكن الكتابة فيها تتسم بالمرح والاهتمام على الدوام، ولكن يبدو بأن الصحافة، بصفة عامة، قد أخفقت في اجتذاب خيرة العقول والأذهان الموجودة في البلد، وكانت في صفة حرفة، ينظر إليها بقليل من الاهتمام من لدن العامة. وباستثناءات غير مستديمة، معتادة[932] (*) كان اختيار الأنباء وتقديمها، فجًّا وغير ماهر، ومتخلفًا عما هو موجود في الوسائل الفنية الغربية، بل وحتى المصرية واللبنانية. ذلك لأنه كان يندر أن تكون مصلحة الأنباء مغرية، وإنما هي مجرد فصاحة سياسية، وعمل مضنٍ لعبارات منتحلة تأخذ مكان الواقع أو تحليل أو تعليق صارم حادّ.

كانت الإذاعة تذاع من محطة إذاعة بغداد التي أخذت بعد سنة 1951 تستعمل محطة الإرسال العصرية الجديدة في أبي غريب تمامًا. وكانت تقدم كل يوم منهاجًا يمتد عشر ساعات باللغة العربية، وثلاث ساعات باللغة الكردية وساعة واحدة أو نصف ساعة باللغة الإنكليزية. ومع أن العمل في الإذاعة لم يكن هينًا، إلّا أنه قد تحسن بصفة مادية في السنوات الأخيرة في ميدان التحرير، وفي طاقة الاستماع الموثوق بها. وكانت الإذاعة تلقى المساعدة من بعض خيرة الكتاب العراقيين، وكانت غنية بمناهجها الموسيقية العربية، غير أن كثرة التغييرات الإدارية المتلاحقة فيها، قد أثرت في صفتها وفي استمرارها، ولذلك كان كثير من المستمعين يفضلون الاستماع إلى المحطات الأجنبية، وعلى الأخص إذاعات لندن، وباريس، ومحطة الشرق الأدنى في جزيرة قبرص.

كان نظام التعليم المطبق في العراق في سنة 1950 يمثل - بكل ما كان يكتنفه من النواقص، إنتاجًا ملموسًا لجهود مضنية ذات مواهب. فلقد سار العمل على مدى هائل قدمًا، ولكن فترة البطء والبدايات العسيرة قد تخلفت، وأصبح مستطاعًا الحصول على مواطئ قوية سنة بعد أخرى. كانت أخطار التعليم في العراق تتمثل في السطحية، ونفاد الصبر، وفي المستويات الواطئة والاضطراب الطاغي للسياسة في المدارس، والذي لم تستطع العوائق القانونية أن تضبطه[933].

على أن فضائل هذا التعليم كانت تتركز في الحراسة الأصلية وفي استعمال الطرق الفنية العصرية، واستخدام المدرسين والمشرفين الذين اكتسبوا التحسن في مهنة التعليم والإشراف. ولقد كان المأمول أن يعقب ذلك وعلى الفور إنشاء الكثير من أبنية المدارس الجديدة[934] كان التعليم مجانيًا في كل المستويات[935] وأدخلت الأسس العصرية على أنظمة التعليم، وأصبح التعليم الابتدائي إجباريًا من الناحية النظرية[936].

وكان مجلس التعليم العالي يمثل كل المؤسسات التعليمية، ويحظى بمساعدة وزير التربية ومدير التربية العام بالنسبة إلى وضع السياسة والتنسيق. ولقد أصاب التعليم النسوي حقوقًا متساوية مع تعليم الذكور. فمن مجموع الستة آلاف معلم الذين كانوا يعملون في المدارس الحكومية، كان عدد المعلمات ما يقرب من الثلث. ومثل هذه النسبة كانت موجودة بين معلمي المدارس الثانوية والعالية، ولم يكن عدد الأطفال الذين كان يجري تعليمهم في المدارس الحكومية والمدارس الأهلية من كل الدرجات (بما في ذلك المدارس الأجنبية) يزيد عن مئتي ألف طفل، وذلك رقم أخذ يزداد كل سنة بسرعة فائقة. ولم تبقَ سوى بقية ضئيلة من المدارس اليهودية، فقد أغلقت مدرسة الأليانس، في حين استمرت مدرسة التفيض التي أسست سنة 1919 في صفة هيئة تعليمية شعبية غير سياسية، تواصل عملها في مكافحة الأمية، وتحتفظ بمطبعتها[937].

ما يزال الطلاب يتمتعون بالإعفاءات والامتيازات المهمة بالنسبة إلى الالتزام بأداء الخدمة العسكرية، ولقد شملت هذه الإعفاءات، المدارس الحرفية، والتعليم التقني، والعلوم الداخلية، والزراعة، والصحة العامة، وواجبات الشرطة. وازدادت تسهيلات تدريب المعلمين في سنة 1949، وذلك بافتتاح صفوف إضافية في مراكز عدد من الثانويات القائمة، وبذلك ارتفعت المستويات. أما الجامعة فعلى الرغم من التوصيات المتكررة التي تقدم بها الخبراء ما تزال من المشاريع التي لم تتحقق[938]، غير أن التعليم العالي كان متوفرًا في مدرسة الحقوق، وكلية الهندسة التي أسست في سنة 1942 وتوسعت في سنة 1951. كما أسست كلية الطب والمدارس المرتبطة بها، وهي مدرسة الصيدلة ىريض وكلية الزراعة، وكلية العلوم والفنون سنة [939]1949 وأنشئ معهد الفنون الجميلة وكلية التجارة والاقتصاد في سنة 1951، إلى جانب الكلية العسكرية، وكلية الأركان، والمدرسة العالية لتدريب الشرطة. وأخذ عدد كبير من الطلبة يلتحقون بالجامعات الأوروبية والأمريكية، ولسوف يزداد عدد هؤلاء بعد أن تتوفر الأموال الطائلة نتيجة التطور الذي سوف يحدث في منهاج شركة النفط للتدريب التقني والعلمي، كما أن المكتبات العامة غدت متوفرة في مقرّ كل محافظة.

استمرت مديرية الآثار في تطوير متحفها الغني بالآثار بشكل يدعو إلى الإعجاب (ولسوف تستبدل أبنيتها بأبنية أكثر كمالًا) لكي تتعامل مع عالم العلوم، أو تشرف أو تقوم، بأعمال التنقيب، في المواقع القديمة[940].

وفي الفترة من سنة 1946 إلى 1950 أصبحت حملات التنقيب التي تمارسها مديرية الآثار، نشطة في مواقع «تل أبو شهرين» على مقربة من موقع «أور» وفي أسافل محافظة ديالى، وسهل أربيل وجوار

جمجمال، والسليمانية وفي الحضر قرب الشرقاط. وأقدمت حملات من الجامعات الأمريكية من أمثال جامعة شيكاغو وبنسلفانيا، وهارفارد على التنقيب في المواقع الواقعة في منطقة كركوك وفي مناطق جمجمال وبرادوست في كردستان، وعلى مقربة من «عفك» في أواسط الفرات.

كما نقبت بعثة من مدرسة الآثار البريطانية لمدة ثلاثة فصول في «نمرود».

وبالعمل الذي قام به هؤلاء الباحثون، بغضّ النظر عن جنسياتهم وما رافقه من حسن النواياه تعاظم اهتمام العالم الأكاديمي بثروة العراق الأثرية وبكنوزه الراهنة ذلك أن المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية التي أُسست في سنة 1932، وكذلك المدرسة البريطانية التي أُسست في سنة 1929 قد احتفظتا سوية بمقرات لها في بغداد، ونشرتا نتائج البحوث التي توصلتا إليها. وفي ميدان الصحة العامة حققت الخدمات الحكومية الشيء الكثير في هذا الميدان. ولكن أيًّا من ذلك لم يكن بالأمر الذي يستحيل تحقيقه، ولقد واجهت هذه الخدمات ميدانًا واسعًا جدًّا ينبغي لها أن تشمله وتفتحه، بعد أن بدأت من لاشيء وكانت هذه الخدمات على الدوام مقيدة بنقص الأموال المتوفرة ونقص الموظفين المدربين لديها. وفي الوقت ذاته، وبصفة حتمية، استمر المرض أو العوامل التي تسبب الضعف في البلاد، وكذلك البلادة، وروحية المحافظة لدى السكان. وكانت مشكلة نقص التغذية بصفة عامة والنقص الحاصل في القوة الجسمانية، يؤلفان في الواقع مشكلة الفقر القائم، وكان علاج ذلك، وهو أمر ما يزال بعيد المنال، يكمن على الأكثر في ازدياد الثروة مثلًا يكمن في التثقيف. ويصدق الأمر ذاته على موضوع تربية الأطفال. فعلى الرغم من نشاط الأمومة ومضاعفة مداها، وتوفير العيادات التي تعنى بالأطفال فكان معدل وفيات الأطفال ما يزال مرتفعًا بشكل يدعو إلى الأسى، ذلك لأنه لم تقدم سوى دراسة ضئيلة بدلًا من أن تكون دراسة شاملة بصفة متزايدة، لمكافحة أمراض الأنكلستوما والملاريا، أو البلهارزيا. كما أن بذل مجهود شامل لمكافحة هذه الأمراض، وكذلك أمراض السل الرئوي، والعيون، ومجموعة أمراض التيفوئيد، كانت تتطلب المزيد من الوقت والمزيد من الأموال، وكذلك المزيد من الموظفين الاختصاصيين.

كانت الخطوات لمكافحة الأمراض الوافدة ناجحة فلم يعد الطاعون ولا الهيضة يظهران إلّا بصفة نادرة مرة واحدة كل ربع قرن[941]. كما تمّت معالجة الجدري معالجة جيدة بالموارد العصرية التامة. كذلك تحسنت الأوضاع الصحية في المدن إذ طبقت فيها مشاريع المجاري، كما تطور تدريب المفتشين الصحيين. غير أن الظروف بالنسبة إلى هذا المضمار بقيت في معظم أنحاء البلاد بدائية كلها، ولم يهتمّ الأطباء العراقيون بالإدارة الصحية العامة إلّا قليلًا. فقد كانت تجري خدمة البلاد صحيًّا على نطاق واسع بوجود ثمانين مستشفى كانت ثلاثة أرباعها من المستشفيات العامة، في حين خصص الربع الباقي منها للحميات والأمراض العقلية والتناسلية والجذام (العمارة) والأمراض الصدرية والعيون للأطفال. وكان زهاء الربع من مجموع هذه المستشفيات موجودًا في بغداد.

أمّا المستشفيات غير الحكومية، فكان من بينها مستشفيات شركات النفط، ومستشفيات البعثات الأجنبية والأقليات[942]. وكان مستشفى مير الياس اليهودي ما يزال مفتوحًا أمام جميع المراجعين من المرضى[943] في حين أغلقت المستشفيات والمستوصفات اليهودية الأخرى.

وحافظت مستشفيات السكك والميناء والشرطة والجيش على تقديم خدماتها الصحية المنفصلة. ولقد تحسن جهاز الأطباء كثيرًا بفضل كلية الطب منذ سني الثلاثينيات، غير أن الاعتماد على بعض الأطباء الأجانب ما زال من الأمور الضرورية وقد استخدم حوالي ثلاثين من هؤلاء الأطباء الأجانب في سنة 1951، وكان تجنيد المزيد منهم يسير سيرًا متقدمًا، كما بلغ عدد المدربين المسجلين حوالي ثلاث مئة متدرب في سنة 1945، ثم ارتفع هذا العدد إلى أربع مئة وعشرين متدربًا في سنة 1949.

وكان التردد الذي يبديه الأطباء العراقيون في الخدمة في المناطق النائية والتي تقع في أية مناطق عدا بغداد، ما يزال يعتبر من الأمور التي تربك الوضع الصحي، ومع كل ذلك فقد أنشئت المستشفيات والمستوصفات التي لها قيمتها في كل أنحاء العراق وكانت هذه المؤسسات تلعب دورًا أكثر إنسانية واستقرارًا موسعًا، مما يجعل الآمال العالية المتوقعة في المستقبل، في مكانها حقًا.

(6)
الدولة

سوف تخصص الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب لمراجعة تقييم علاقات العراق، خلال نصف قرن من الزمن، مع جاراته وبقية العالم على نطاق أوسع، ولتركيب وضع حياته العامة، دون التطرق إلى سجل جامعة الدول العربية في سنة 1950، وذلك في عبارات تعيد بشكل محزن، ذكرى الجامعات الأخرى التي كانت تقوم على أساس الاتفاق الدولي، من أمثال عصبة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة ذاتها ولقد أبرز ذلك السجل مشقة بالغة في التنسيق بين الخلافات. كما أن الصفحات السابقة من الكتاب قد أتت على وصف العوامل العامة التي لا تساعد على قيام الوحدة العربية، والقضايا الخاصة التي أدّت منذ سنة 1945، إلى إحداث الثغرات والفجوات الواسعة، ولذلك فلم يكن الوضع عند ختام هذه الفترة التي نؤرخها مشجعًا على إقامة جبهة موحدة دائمة بين الدول العربية.

وإذا كانت التلميحات الوحيدة السخية المفردة ما تزال يمكن التلميح بها، فإن إرسال القوات العراقية مثلًا إلى دمشق في ربيع سنة 1951، ومواثيق الدفاع الجماعي، التي أمكن تشريعها، فإن ضغط الولاءات والمصالح القومية والتنافر الملحّ، لا بُدّ أن يعيق في مستقبل منظور، أيّ شيء يمكن أن يتجاوز التعاون العرضي، والحفاظ على نوع من الواجهة الوحدوية.

لقد وجهت الاتهامات باستمرار إلى بعض الدول، وعلى الأخص إلى بريطانيا بعدم رغبتها في تكوين وحدة عربية كاملة، أو حتى وحدة إقليمية[944]، وإلى بعض الدول الأخرى التي كانت تعمل على تحطيم مثل هذه الوحدة، وأن أيًّا من هذين الموقفين كان يمثل، إلى حدّ ما، مظهرًا من مظاهر الإمبريالية. والحقيقة أن أمم الغرب بدت بصفة عامة مؤيدة لتضامن دول الجامعة العربية إلى الحدّ الذي يمكن له أن يعطي الوعد بإنتاج استقرار وتفاهم في آسيا الغربية. ولكن الأمم الغربية كانت من الناحية الأخرى، راغبة أو مجبرة على أن تدع هذه القضية في أيدي الأمم المختصة بها.

لقد كان دور العراق البارز في السياسات الداخلية للجامعة العربية، واهتمامه الحيّ بالعروبة حيثما تعلق الأمر بذلك، يعتبر من المظاهر الدائمة لسياسته الخارجية وللمطاليب التي تعتبر أعظم أهمية بالنسبة إلى الجماهير العراقية.

فبالنظر إلى علاقات العراق مع بلاد فارس، لم يكن هناك أيّ سبب يدعو إلى توقع حدوث تغيير في الموقف الفعلي السائد على أيّ من جانبي الحدود العراقية الفارسية. كما كان من المشكوك فيه أن يستمر مثل هذا الموقف لسنوات عديدة، بحيث يصبح واحدًا من أسباب الاحتكاك والتنافر، ولكن هذا الموقف لن يكون من أسباب الاعتراف بالمصالح الواسعة المشتركة.

ولم تكن العلاقات مع الجمهورية التركية بحاجة إلى أن تسوء، في غياب أيّ تصادم خاص بين المصالح، إلى درجة قد تؤدي فعلًا إلى حالة من التوتر التي تسببها اضطرابات الحدود، والتدخل في مياه الأقسام العليا من نهري دجلة والفرات، أو باختلاف الاستقامة الدولية.

كان موقف العراق في سنة 1950 هو موقف الأمن المحروس، أو الموقف الودّي على الأقل بين أولئك الذين يدعون إلى الوحدة العربية، والذين كانوا يخشون التأثير المناقض الذي تثيره الصداقات مع الدول غير العربية. فعلى حدة من الشرق الأوسط، استطاع العراق أن يحتل مكانة أمة في العالم[945] (*) ولم يستطع أن يتهرب من المسؤوليات أو المخاطر المترتبة على مثل هذه العضوية في العالم. ولهذا كان موقفه إزاء الاتحاد السوفياتي، خلف واجهة من التبادل الدبلوماسي الصحيح، قد تمّ تعزيزه فعلًا بموقفه المتشدد إزاء الشيوعية المحلية، حيث لا بدّ من أن تعتبر المفوضية السوفياتية في بغداد، هي المساند الرئيس لتلك الشيوعية المحلية.

ذلك أن روسيا القوية والتوسعية، والجارة القريبة، لم تكن مجهولة بالنسبة إلى رجال السياسة، كما أن هؤلاء لم يكونوا يجهلون بأن الشرعية سوف تعترض القانون والنظام والملكية الفردية أيضًا، بالشكل الذي كانوا يتصورونه. غير أن محاربة الشيوعية المحلية بشدة لم تكن لتمنع جزءًا جوهريًّا من العالم السياسي، من الدفاع عن الحياد القوي بين الكتلتين الشرقية والقومية.

والواقع أن السياسة الموالية للغرب، والتي يتمّ الجهر بها دوما، لم تكن خالية من العار الذي تتسم به. ذلك لأن مأساة فلسطين قد حطت، بصفة خطيرة (وليست مدهشة) من الاحترام، والحنكة السياسية، بل وحتى الشرف الذي كان يحظى به الغرب لدى الشعوب العربية[946]. لقد كان الغرب ومن ضمنه بريطانيا، والحقد الذي كان بعض العراقيين يظهرونه تجاه بريطانيا، كان يمثل المنبع الرئيس لأمثال أولئك العراقيين، حتى في الوقت الذي كان فيه الآخرون، ولربما ممن هم أكثر حكمة وتجربة، يشعرون فيه بأن بلدهم سيكون في وضع أكثر أمنًا مع أصدقاء أقوياء مألوفين لديهم، وإن لم يكونوا من الأصدقاء الكاملين مع الأسف[947].

والغرب يشتمل على فرنسا أيضًا، والتي لا يمكن مسامحتها عن الحكم التعسفي الذي فرضته طيلة عشرين سنة على سوريا (كما كان ذلك الحكم يحس به على مثل هذا الصورة) يضاف إلى هذا تخلي فرنسا عن لواء الإسكندرونة، وما يذكر عن استعمارها المزعوم لبلدان شمالي أفريقيا[948].

ومن دول الغرب أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي اشتهرت بمساندتها للصهيونية، والتي لم تعد، بالتزاماتها الحالية في استثمار النفط في العالم العربي، تعتبر دولة قديمة وغير مهمة. ولذلك كان من الطبيعي، بسبب ردّ الفعل الواقع من جانب الغرب، أن تجعل الإمبريالية التي تكونت على هذه الشاكلة، وأصبح مشكوكًا فيها، كثيرًا من العراقيين يبدون استعدادهم للتقليل من المخاطر العالمية في ذلك الوقت[949]، وأن يفترضوا بأن الحياد الذي لا يثير اللوم سوف يحقق الأمن إذا ما وقعت حرب عالمية ثالثة، وكان هؤلاء يهزون رؤوسهم بشأن الاقتراحات والعروض التي كانت تطرح عن التحالفات الدفاعية مع الكتلة الغربية.

أمّا الآخرون الذين اتجهوا وجهة أخرى، فقد وجدوا انجذابًا لهم في التوجيه الشرقي المنظم بصفة خاصة، ولذلك راحوا يعطون قيمة جدية للوحدة العسكرية بين بلدان جامعة الدول العربية، كما عثروا على الإلهام في المؤتمرات الاقتصادية الإسلامية التي عقدت في كراتشي وطهران، أو أنهم كانوا

يرغبون بالانضمام إلى الباكستان، ودول ميثاق سعد آباد لإقامة كتلة شرقية مضمونة من الناحية الإسلامية، ومتحررة من كل الالتزامات، والإمبريالية الغربية.

غدا واضحًا بالنسبة إلى المراقبين المعاصرين، بأن تفكير العراق حول هذه الأمور، كانت تنقصه الواقعية، وأنه في تردده، وفي رغبته إشراك السياسة الخارجية مع الانقسامات الداخلية، وعدم قدرته على أن يقف أمام مخاطر الزمن، إنما كان يمثل نموذجًا للأمم الصغرى التي تطالب، وتهتف باستمرار، في سبيل الاستقلال التام الذي لا يمكن إيجاده في العالم المتمدن، إلّا على سطحية متزعزعة جدًّا، إلّا إذا استطاعت، بصفة ثابتة، أن تنضم إلى دولة مدافعة من دول الأصدقاء الأقوياء!؟

ففي ميدان الإدارة الداخلية، حيث كان من النادر على الحكومة التركية أن تمارس سوى سلطة جزئية لم تكن فعالة في وقت من الأوقات، على جميع أنحاء البلاد، استطاعت الحكومة العراقية في سنواتها الأولى أن تدعي وجود سلطة أوسع لها، لكن تلك السلطة لم تكن مطبقة بصفة صائبة. أما في سنة 19 فلم تعد توجد هناك أية هوة لانعدام الحكومة، سواء في الصحراء، أو الأهوار، والجبال، فمن مدير الناحية حتى الوزير، ومن الكاتب حتى المدير العام، كانت الإدارة في ذلك التأريخ، وباعتبارها أداة عاملة وحاكمة، تواجه المقارنة مع الإدارة القائمة في أيّ بلد قابل للمقارنة به، بل يمكن اعتبارها متفوقة على كثير من الأمم التي تكونت قبل وقت أطول.

لقد حققت الفترة من سنة 1930 إلى سنة 1950 أقل مما كان يخشى منه أن يضعف الإدارة أو يفسدها. فلقد عاشت الإدارة مستويات واطئة، ومع أنها كانت ملموسة إلّا أنها لم تكن مدمرة. وإذا كانت الإدارة قد استفادت من الحكم البريطاني الذي امتد ثلاث سنوات[950] ومن السنوات الاثنتي عشرة من سني الوصاية المقيتة[951] إلّا أنها مع كل ذلك قد استخلصت مواهبها في الدرجة الأولى، من صفات وكفاءة لأشخاص القائمين بتلك الإدارة، وهي صفات كان من المألوف للزائرين، ولكثير من العراقيين أنفسهم، أن يزدروا بها، في حين كان يجري تقييمها تقييمًا واسعًا من لدن أولئك الذين كانوا يعرفونها معرفة أفضل.

إن العيوب المتوطنة في كل الأوساط البيروقراطية، والحداثة النسبية لأداة الحكم، وعدم استمرارية الوزارات الموجهة، وندرة المنفذين من الكبار المجربين، والزلات الخلقية التي كانت تقع عرضًا، كل هذه العوامل قد أخفقت في ترجيح النوايا الطيبة، وفي ذكاء وإخلاص الأكثرية الساحقة من الموظفين المدنيين. كما كانت ماكنة الحكم ذاتها، بكل علاقاتها المتشابكة، وانقسامات أجزائها، والسيطرة على الدوائر، وعلاقتها بحكام المناطق، ومن ثم علاقات هؤلاء الحكام بالوزارات التي يتبعونها وبالجماهير، كل هذه الأمور قد وصلت، في بحر ثلاثين سنة، إلى حالة من الكفاءة المتحققة اختيرت للتطبيق على عكس ما لم يجرِ به الحكم التركي على أوضاع البلاد.

ذلك لأنه ما إن غدت منافع العراق، وموارده الطبيعية البارزة، على وشك أن تنال الاستثمار التام، وبوجود الحكم الملكي النافع والمحبوب (؟؟) والراسخ في بيت ملكي قديم، وبما يملكه من أداة حكومية غير كاملة، وبالجهود التي كان مجتمعه يبذلها للتطور على أسس عصرية، عن طريق الاستعارة المتشعبة عن الفكر الغربي وطرائقه، وعن تقنيته أيضًا، حتى توفر، في الواقع، مقياس طيب

من الأمل في قيام مستقبل ثابت ومرفه أيضًا.

أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا على نقيض ذلك يقارنون إمكانيات البلاد في المجالات، والحياة، والثروة، بالبؤس الذي تعانيه بعض جارات العراق، من أمثال الشقاء الاقتصادي الصارخ في إسرائيل، والدمار المؤسي الذي تعيش فيه بلاد فارس، والدكتاتوريات العسكرية القصيرة الأمد في سوريا، وحكم المملكة السعودية الذي يبدد الثروات، والذي أخفق حتى الآن، وكذلك الخطر الذي تمثله كثرة السكان في مصر ووحشية الشغب فيها، إن كل هذه الأمور إنما تبرز في الواقع أن اضطرابات العراق المتفاقمة جزئيًا قد تمّ توطيدها بصفة حسنة عن طريق الأمن والتقدم. فلقد غدا مستطاعًا بفعل التفاؤل الذي يؤمن به المتنبئون، وبعد بضع سنوات من الهدوء، أن يظهر مدى من الانسجام، وأن تحدث موجات غير منظورة من موجات الحظ، إذا ما سارت هذه الأمور في الواقع سيرًا حسنًا كما اشترطتها المعاهدة الأولى، وأن تحتل الأمة العراقية مركز الزعامة بلا منازع أو منافس بين الأقطار العربية، وتنال المكانة المحترمة في العالم الدولي الأوسع.

غير أن هناك احتمالًا أقل مسرة ولا معدى عنه، ذلك الاحتمال هو أن عدم الاستقرار الذي صورته العشرون سنة الأخيرة بصفة مستمرة، قد لا يمكن احتواؤه نهائيًا. فلسوف يظل عدم الاستقرار هذا قائمًا ينخر كيان الأمة العراقية، ويبرهن على تدمير شعبها، ذلك لأنه في الوقت الذي تستطيع فيه أقلية مسلحة أن تستولي على الحكم وتمسك بزمامه، يصبح من الضروري جدًّا للنظام الديمقراطي أن يوطد أساسه بشكل ثابت على ولاء الجماهير المتلاحمة تلاحما سياسيًا، فمثل هذا النوع من الحكم لم يوجد في العراق، وإن مواهب إدارته بل وحتى حسن نوايا الكثير من أفراد طبقته الحاكمة والسياسية، لا تستطيع، كما يشعر بذلك المراقبون ممن هم أقل أملًا، أن تحميه من عدم الاستقرار الشامل.

يبدو أن الظاهرة الحالية للحياة السياسية في العراق سوف تظل -لسنوات كثيرة مقبلة -تعيق الأمل في قيام حكم ديمقراطي أصيل، بالشكل الذي سبقت الإشارة إليه قبلًا، ومن النوع الذي توفر في سنة 1932، ذلك لأن الحكم الديمقراطي الذي كان قائمًا في سنة 1950، كان أقل ديمقراطية وبصفة نادرة. فالنواب لم يكونوا ممثلين للناخبين تمثيلًا تامًّا، في حين كانت الوزارة ذاتها تستطيع أن تتجاهل وجود النواب، بل إنها كانت تتجاهل وجودهم فعلًا. أما الوزارة التي يتمّ اختيار أعضائها من قبل رئيس الوزراء والوصي، وتقوم على أسس من التقبل الشخصي، فإنها كانت في الواقع وبشكل اعتيادي، عبارة عن هيئة من رجال قادرين وبارزين، لكنها في الوقت ذاته لم تكن تمثل الأكثرية البرلمانية، ولا تمثل الكيان الثابت للقواعد.

لقد وجد بأن السبع والأربعين وزارة التي تألفت خلال الثلاثين سنة الأولى من الحياة الدستورية، والتي كان المجال مفتوحًا أمامها، كانت تسقط بسبب الخصومات داخل الوزارة ذاتها، وكذلك بسبب الأزمات، وعدم تأييد القصر لها، ولم يكن سقوطها ذاك ناجمًا عن سحب التأييد المنظم من قبل الجماهير، أو من قبل البرلمان.

فمثل هذه الوزارات لم تكن تمثل الديمقراطية البرلمانية، وإنما كانت تمثل حكومات وزارات ليس إلّا.

وكان مجلس النواب نفسه عبارة عن هيئات تتبارى في النقاش ويضم أعضاء من ذوي التجربة والذكاء الكاملين[952] (*)، لكن هذا المجلس كان يشغل وقته بتهدئة الخصومات الانشقاقية فيما بين أعضائه، وقد اعتاد -حسبما تنظر إليه أكثرية النواب المستقلين -تأييد رغبات الحكومة يومًا بيوم. ولم يكن البرلمان يعتبر نفسه ميدان المعركة ضد السياسات المنافسة، ولا أن يصبح -مثلما نص الدستور على ذلك -حكمًا للوزارات التي كانت على النقيض من ذلك، تتمتع غالبًا بوجود مستقل.

وفي الوقت ذاته كانت طريقة الانتخاب على مرحلتين، والانتخابات التي تسيطر عليها الحكومة، والهوة الواسعة بين معظم النواب وناخبيهم، قد جعلت نشاط النواب، في الغالب، مستقلًّا عن الناخبين، وذلك وضع لا يعكس الكثير من العيوب في الدستور فحسب، من أمثال التأخر الذي يعيش فيه الناخب الأمي الذي لم يجعله قادرًا على ممارسة الاختيار الحر المستقيم في انتخاب النواب الناطقين باسمه، ولا السيطرة عليهم بعد أن يتمّ انتخابهم، حتى وصل الأمر إلى درجة أن الأحزاب السياسية أخذت تقوم مقام المحافظ بصفة ناخبين نشطين لانتخاب النواب، كما تغيرت عمليات الانتخاب تغيرًا أساسيًّا (لأن الأحزاب المعارضة قد كفّت عن المطالبة بذلك) فمثل هذه الحالة، وبما لها من ضرورات، لا بُدّ وأن تظل قائمة لسنوات عديدة.

لقد أظهرت الديمقراطية البرلمانية التي فرضت على العراق، في كل مكان، أثناء طفولة البلد السياسية، أنها كانت بحاجة إلى وجود أحزاب سياسية مسؤولة لكي تمثل المنافسات السياسية، وأن تتطلع عن طريقها إلى الحكم. غير أن مثل هذه الأحزاب، وبالصيغة التامة لواجباتها، لم يكن لها من وجود في العراق. والحقيقة أن صفحات هذا الكتاب قد أشارت مرات كثيرة إلى الأحزاب التي عادت إلى الظهور، بعد حظر استمر بضع سنوات، في سنة 1946 أو ما بعدها ولكن هذه الأحزاب كانت في سنة 1950 مسؤولة عن جزء أوسع من النشاط السياسي بصفة خاصة في البلاد. ولقد ازداد مداها، ولربما ديمومتها إلى درجة ما، إذا ما قورنت مع الأحزاب التي سبقتها في جيل سابق.

بعد نصف قرن من الزمن، كانت الأحزاب النشطة، إذا ما تجاهلنا الحزب الشيوعي السري. الذي ما زال يعمل في الخفاء، تتمثل في خمسة أحزاب في عددها، وكان أحد هذه الأحزاب الخمسة[953] (*) حزبًا بالاسم ليس إلّا. ويبدو بأنه لم تكن له أية سياسة أو مبدأ، سوى سياسات ومبادئ شخصيات، وآمال مجموعة متنوعة من الوزراء السابقين الذين لم يكونوا من غير الراغبين في الوصول إلى الحكم... وهناك اثنان من الأحزاب[954] (*) كان يوجهان اهتمامهما إلى أكثر العناصر التقدمية في الأوساط المتعلمة والمثقفة في المدن، ويدافعان بخطى حثيثة عن كثير من الأسس مع التأكيد دومًا على الاستقلال التام، والحياد، والإصلاح الاجتماعي والثقافي. وكانت للحزبين صحافة مجندة، بل شديدة العنف في الواقع. وكانا في وقت من الأوقات، قادرين على إثارة عواطف الجماهير، ولكن من دون التمكن من كبح جماحها، غير أنهما لم يكونا يظفران بتأييد واسع بين المواطنين.

أمّا الحزبان الآخران فهما حزب نوري السعيد، وحزب صالح جبر، وكان كلاهما يتألفان من كيان مختلط، ومتفرق، من الطبقات المالكة والراضية عن الأوضاع بصفة أساسية، تلك الطبقات التي كانت تضم الأشراف، والإقطاعيين وشيوخ العشائر وأتباعهم المحترمين. ومع أن كلا الحزبين كانا

إصلاحيين بشكل معتدل، ومسؤولين نسبيًا، إلّا أنهما لم يقوما على أساس من المبادئ المتفق عليها، وإنما على أساس الشخصيات المنضمة إلى هذين الحزبين وقادتهما، وآمالهما في التحرر من الاضطراب، وعلى أساس الخوف الطبيعي من التغييرات المفاجئة غير المتوقعة.

ولقد كانت المناهج السياسية الرسمية لكل هذه الأحزاب، متشابهة بصفة ملحوظة تتمثل في خلط المطامح والتطلعات الشخصية بالمثالية، ولم يكن المبدأ الرفيع في كل منها يختلف اختلافًا كبيرًا. وكان للبعض منها فروع صغيرة في المحافظات، في حين لم يكن البعض الآخر يملك مثل هذه الفروع. ومع أن حزبي نوري السعيد وصالح جبر كانا يحظيان بتأييد أوسع، إلّا أن جميع الأحزاب كانت تتحدث عن البركات العظمى التي ترضي الشعب في ميدان الحياة القومية بكامله، وتوضح مثل هذه البركات في مناهجها.

ولقد ازدهرت الحدة الحزبية، بصفة رئيسة، نتيجة السخط الذي أدّى إلى نفاد صبر أعضاء حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي، من السيطرة المتواصلة التي كانت تمارسها الطبقة التي تملك الثروة والراضية بالأوضاع الراهنة، وكذلك من السياسات المؤدية إلى امتلاك السلطة المتحزبة للغرب ولبريطانيا بصفة خاصة، والقيود التي كانت تفرضها تلك السلطة على الصحافة، وسيطرتها (عن طريق السلطة التنفيذية) على الانتخابات، وفشلها الذريع في تحقيق التقدم العصري المنشود.

لم يكن هناك سوى قليل من الخيار بين المستوى العقلي والحدة الوطنية التي اتسمت بها الأحزاب. ذلك لأن معظم القادة والكتّاب كانوا أقل عنفًا، وأكثر حصافة، عندما كانوا يستعرضون، في أحاديثهم الخاصة، المآسي القائمة في البلاد، ويكونون أكثر ظرافة من الناحية الاجتماعية، في خطبهم الخالية من المعاني أو التي غالبًا ما كانت تتضمن الحماسة الكاذبة بصفة قاسية، وكذلك في مقالاتهم التي كانوا يدمجونها. ولقد بقي نوري السعيد هو رجل الدولة الوحيد الذي يحظى بمكانة دولية، وكان واحدًا من القلائل الذين استعادوا التجربة الواقعية الكاملة للجيل في الداخل وفي الخارج معًا.

ونظرًا لانعدام وجود أحزاب سياسية، طيلة سنين عديدة، تقوم على أسس مناهج مختلفة أصلًا لكنها تكون عملية مع ذلك، وظهور منظمات واسعة في كل أنحاء القطر تجعلها ممثلة بصفة معقولة للناخبين، فقد كان من العسير في سنة 1950، عدم التوقع بأن تستمر الوزارات الحاكمة لمدة طويلة، وما كان يرافق ذلك من الحذر الذي لا أساس له، بالنسبة إلى نظام حكم كان يبدو في أيّ وقت بأن مؤامرة، أو انقلابًا عسكريًا ناجحًا ومن نهج مألوف جدًا، من شأنه أن يقلب نظام الحكم القائم ويقوضه.

فعلى حدة من الضعف الدستوري أو السياسي الموجود، ظهر أن عوامل أخرى قد طرحت نفسها، والتي لا بُدّ وأن تعيق التفاؤل الهين بالنسبة إلى الشرط الوحيد لتحقيق كل آمال البلاد، المتمثلة في استقرار حكومتها واستمرارها.

ولقد كان الأول بين هذه العوامل يتمثل في الصفة العربية التي لم تتغير، بكل ظرفها وذكائها، وعطفها المتجاوب، إذ إنها بنفاد صبرها، وبرفضها سياسة «أعط وخذ» التي أسيء اختيارها بصفة خاصة إزاء الضغوط، وكبت الحريات، والحلول الوسط التي تحتاج إليها السياسات والحكومة العصرية.

أمّا العامل الثاني فهو يتمثل في طبيعة القومية المحلية التي لم يفقد فيها التمجيد الذاتي العنيف، والضيق، والمرتاب والبالغ الحساسية، وغير الواقعي، شيئًا ما، من الصفة التي أتينا على وصفها في الفصل السابع (الاستقلال التام).

فما تمّ اعتباره رأس الفضائل، بقي يعتبر من أسوئها، مدمرة للثقة وللتقدم، مفضيًا إلى إساءة علاقات العراق مع أفضل الأجانب الذين يحسنون الظن به، وإقحام البلاد في مشاكل الدول الأخرى، بدلًا من إفادة جماهيره الفقيرة المتخلفة.

وكان العامل الثالث يتركز في انعدام التجانس بين أبناء العامة أنفسهم، بالنظر لوجود مستويات متباينة تباينًا واسعًا في تطورهم، وبسبب ولاءاتهم الإقليمية، والضغوط الطائفية القوية، شيعية كانت تلك الولاءات أم كردية، وكذلك بالنسبة إلى امتلاك الأراضي، أو الثقافة. أمّا رابع العوامل فهو التأثير المدمر أو الممزق الذي أحدثته الهزات الأخيرة (والتي لا يعود سببها إلى خطأ العراقيين) والتي وقعت بصفة مفاجئة على الدولة، وعلى مجتمع ما زالت أسسهما مفقودة، وغير ناضجة من الناحية السياسية، من أمثال فقدان الملك فيصل الأول، والإثارات القوية التي أحدثتها الإمبراطورية النازية لفترة وجيزة، ومسألة فلسطين، والضغائن والفجوات: التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت كل هذه الويلات امتحانات غير مقدرة للدولة الفتية، وقد قوضت استقرارها بصفة مؤلمة.

وفيما وراء كل هذه القوى كان هنالك إحساس بالالتباس الروحي، وحيرة الشعب الذي ما يزال غير مضمون من النواحي الثقافية والذهنية، بين القيم الشرقية والقيم الغربية، بين التقليد والإبداع، بين الإسلام والإلحاد. لقد كانت هذه الأمور أعظم إرباكًا وأوسع خطرًا، في وقت تفاقم فيه التهديد الدولي المربك والذي أصبحت فيه الدول الممعنة في القدم والقوة يندر أن تشعر بالطمأنينة في الكيفية التي كانت تصرف بها شؤونها الخاصة. لقد كان العراق آنذاك[955] يعاني من الوهن والفشل، ومن المخاوف التي رافقت فترة من فترات الانتقال السريع المحفوف بالخطر، والتي وجد أن من العسير عليه أن يحقق هدفه الواسع بشكل هادئ.

أمّا بالنسبة إلى تصرف الأمة الخاص الذي يمكن أن يفضي إلى تحقيق هذا الهدف، فكان ينبغي التطلع إلى تحقيق ذلك، بعمليات وصفات يسهل وصفها، وهي وإن كانت عسيرة، إلّا أنه ليس من المستحيل تحقيقها، ونعني بذلك التعزيز العضوي والتدريجي لمؤسساتها، وزيادة التثقيف والتلاؤم بين جماهيرها، ورفع مستوى معيشة الفقراء، وتحقيق الولاء والضبط اللذين يجب أن تتمسك بهما قواتها المسلحة، وكيفية تدبير سياستها الخارجية، بل الداخلية منها على الأخص، بالعقل، والحكمة، والديمومة.

فبمثل هذه الوسائل كان شعب العراق يستطيع بجهوده الخاصة أن يحقق مثل هذا الحظ والسعادة، وذلك بالشكل الذي تسمح به القيود البشرية، وظروف العالم المضطرب، والذي يعتبر العراقيون أعضاء منه ولا يمكن فصلهم عنه.

السيرة الذاتية للمؤلف

ستيفن همسلي لونكَركَ

من ضباط المحكمة العسكرية في العراق إثناء الحرب العالمية الأولى، تولى عدة مناصب إستشارية في الحكومة العراقية ثم إنصرف إلى التاريخ فأخرج أول دراسة عن تاريخ العراق الحديث بعنوان أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. وهذا الكتاب الذي يعتبر المتمم للكتاب الأول وله كتاب عن حكومة الملك فيصل في سوريا وكتاب عن إستثمار النفط في الشرق الأوسط، وكتاب أخر عن العراق نشره بعد ثورة 14 تموز 1958. تولى في سنة 1950 منصب المدير الإداري لشركات النفط في العراق.

السيرة الذاتية للمترجم

سليم طه التكريتي

خريج كلية الحقوق 1943 مارس العمل في الصحافة منذ سنة 1936 ومارس المحاماة إلى جانب ذلك آخر وظيفة له المترجم الأول في وكالة الأنباء العراقية ورئاسة تحرير الوقائع العراقية بالإنكليزية سنة 1969 إلى سنة 1972، أحيل على التقاعد في أيلول 1972، وانصرف إلى الترجمة والتأليف بلغ عدد المطبوع من كتبه المؤلفة والمترجمة خمسة وستين كتابًا معظمها تخص تاريخ العراق الحديث والخليج العربي. من الكتب الجاهزة للطبع دور العسكرية في السياسة، انقلاب بكر صدقي وثورة أيار 1941، نوري السعيد، أسمهان والمخابرات البريطانية، مصرع الملك غازي وغيرها.

فهرس المحتويات

السيرة الذاتية للمؤلف ستيفن همسلي لونكَرِكَ

السيرة الذاتية للمترجم سليم طه التكريتي

Notes

[←1]

يقصد المؤلف بذلك الفترة التي سبقت صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في سنة 1953. ونودّ أن يدرك القارئ بأننا سوف نرمز إلى هوامش المؤلف بالرمز (*) في حين نضع لتعليقاتنا وهوامشنا أرقامًا في صفحات الكتاب. المترجم

[←2]

أصدر المؤلف كتابه «أربعة قرون» من تأريخ العراق الحديث في سنة 1925 وبعد قيام ثورة تموز 1958 أصدر المؤلف مع صديق له يدعى «ستوكس» كتابًا جديدًا لخّص فيه كتابه «العراق 1900 -1950»، وأضاف إليه بعض الفصول عن الحوادث التي شهدها العراق بعد سنة 1950. وهذا الكتاب مدرج في قائمة الكتب المهمة التي نعكف على ترجمتها ونشرها في مستقبل قريب بعون الله وللمؤلف كتاب مهم عن الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

[←3]

تولى «أوستن» منصب مدير تسوية الأراضي في العراق سنوات عديدة.

[←4]
طبيب العائلة المالكة في العراق وقد ترجمنا مذكراته وأخرجناها في ثلاث طبعات فاخرة خلال سنة 1981 - 1985 وربما أصدرنا لها طبعة جديدة منقحة في وقت قريب.

[←5]

توفي المرحوم د. أحمد سوسة بحادث سيارة في اليوم الأول من شباط 1982، وترك وراءه ثروة واسعة من المؤلفات القيمة بالعربية والإنكليزية، وبعناية ابنته الدكتورة «عالية» أصدرت وزارة الثقافة والإعلام في سنة 1983 آخر مؤلفاته المهمة «تاريخ حضارة وادي الرافدين» الذي يقع في جزأين.

[←6]

كان السيد توفيق وهبي يعيش في لندن منذ سنوات وقد توفي في آذار 1984 ونقل جثمانه إلى العراق.

[←7]
صدرت الطبعة الأولى من كتاب العراق 1900 - 1950 في سنة 1953 والثانية في سنة 1956 والثالثة وهي التي نقدم هنا ترجمتها.

[←8]

تحدد الرايات التي كانت تسلّم إلى الولاة في العهد العثماني بعدد الذيول فيها، وهي تكون على ثلاثة أقسام عادة: الأولى هي ذات الذنب الواحد، والثانية ذات الذنبين، أمّا الراية ذات الأذناب الثلاثة، فإنها تعتبر أكبر درجة يبلغها الوالي عند تعيينه واليا، ولا علاقة لأذناب هذه الراية بالولايات الثلاث التي كان العراق ينقسم إليها في ذلك العهد، وإنما هي من صنوف الدرجات ليس إلّا.

[<-9]

فضّلنا استعمال كلمة بلاد فارس، لأن كلمة إيران لم تنطق إلّا بعد أن ثبت رضا بهلوي سلطته بعد سنة 1، واحتل أجزاء غير فارسية من أمثال إقليم الأحواز العراقي العربي، وأذربيجان، والأقسام الشمالية الشرقية من أراضي كردستان، وقد سلخت معظمها من العراق، وعلى الأخص الأقاليم المتاخمة لمنطقة السليمانية، والتي كانت مدينة «سنة» أو «سننداج» عاصمة لها.

[←10]

بطرسبرغ من أشهر موانئ روسيا وتعرف الآن باسم لينغراد لأن الثورة الشيوعية قد بدأت فيها قبل غيرها من أجزاء روسيا سنة 1917.

[←11]

كان العراقيون يطلقون على هذه الباخرة اسم «كمد».

[←12] بلاد المشرق يقصد بها سوريا ولبنان وفلسطين.

[←13]

الإيلجي كلمة تركية يقصد بها السفير.

[←14]

ال UNIATE

[←15]
الغاليّة نسبة إلى بلاد (الغال) التي كانت تضم في وقت سابق من الزمن أقسامًا كبيرة من الأراضي الفرنسية الحالية.

[←16]
نعتقد أن هذه هي مدرسة الرجاء التي ظلت قائمة حتى أواخر سني الستينيات من القرن الحالي.

[←17]
انظر عن نشاط هؤلاء المنقبين الألمان كتابينا «سومر» و«بلاد آشور» اللذين ترجمناهما عن المنقب الفرنسي الشهير أندريه بارو، وصدرا ضمن مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام في سنتي 1979 و1980.

[←18]

وتطبيقًا لهذا الشعار بدأ الألمان يعملون DRAG NACH OSTEN كان هذا الشعار هو بجدّ على إنجاز مشروع سكة حديد بغداد -برلين ونجحوا في الحصول على امتياز بمدّ هذا الخط قبيل الحرب العالمية الأولى بأعوام قليلة ثم توقف العمل عند بدء تلك الحرب.

[←19] أي ميسان وذي قار والبصرة حسب التسمية الحديثة.

[←20]

يقصد المؤلف بالوقت الحاضر، التأريخ الذي صدر به هذا الكتاب وهو سنة 1952.

[←21]

البهدنانيون نسبة إلى بهدينان وهي إمارة منطقة «العمادية» وهم يدّعون أنهم من بقايا العباسيين الذين التجؤوا إلى منطقة العمادية بعد الغزو المغولي للعراق وأن زعيمهم يدعي «بهاء الدين» فسمّوا باسمه.

[←22]

حدث تطور كبير بالنسبة إلى أكراد العراق في السنوات الأخيرة. فالتطور الاقتصادي قد صاحبه تطور ثقافي واسع برز واضحًا في ظهور حركة ثقافية واسعة وبروز عدد من الكتاب والشعراء الأكراد الذين أخذوا يسعون إلى نشر تراثهم الثقافي، بحيث أصبحت العلاقات المميزة للثقافة الكردية متميزة تميزًا جليًّا في ميدان الثقافة والأدب الذي شمل العراق كله بعربه وأكراده في السنوات الأخيرة وعلى الأخص منذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز حتى الآن.

[←23]

الشبك: طائفة من الأكراد الشيعة الغلاة في التشيع والتمسك ببعض الأساطير غير المعقولة ولهم صلتهم القوية باليزيدية وبطائفة أخرى من الأكراد يعرفون باسم طائفة «حقة» وغيرها. ويسكن الشبك في القرى المجاورة لمدينة سنجار، ويتجاوز عددهم عشرة آلاف نسمة، ولهم طقوسهم الغريبة جدًّا، وخير من تحدث عنهم هو الأستاذ أحمد حامد الصراف في كتابه «الشبك» الذي صدرت طبعته الأولى في سنة وهم ينسبون العديد من المعجزات إلى «علي بن أبي طالب» كرم الله وجهه، مثل بقية الطوائف الشيعية الأخرى.

[←24]

يحاول بعض الكتاب والساسة الأكراد ولأسباب سياسية خالصة، أن يعتبروا أفراد الفيلية من الأكراد في حين إن هؤلاء من الأصول الأساسية للعنصر الفارسي، وإن لغتهم فارسية وإن اختلفت في لهجتها، كما أن ولاءهم على طول الأزمان كان وما يزال لحكام بلاد فارس وليس للبلد الذي يعيشون فيه وهو العراق.

[←25]

من خيرة الدراسات التي وضعت عن الصابئة في العراق، هي الدراسات التي ألفتها «المسز دراور» زوجة السيد دراور، مستشار وزارة العدل. ولقد قام الأديبان نعيم بدوي وغضبان رومي بترجمة إحدى هذه الدراسات القيمة ونشرها في كتاب ضخم صدر في سنة 1969 بعنوان: «الصابئة المندائيون في العراق» كما أن للمسز دراور أيضًا دراسة موسعة ومهمة عن اليزيدية أصدرتها سنة 1928 بعنوان: «الملاك والطاووس».

[←26]
لم يكن اليهود معفيين من الخدمة العسكرية لكنهم كانوا يتفادونها عادة بدفع البدل النقدي عنها حتى في العهد الملكي.

[←27]
سمحت الحكومة العراقية في سنة 1959 لعدد كبير من الأرمن بالعودة إلى جمهورية أرمينيا، غير أن طائفة كبيرة من الأرمن آثرت البقاء بعد أن تعودت الحياة فيه وتوفرت لديها وسائل العيش الطيبة، وميادين العمل الواسعة في الدوائر الحكومية وخارجها.

[←28]

يشير المؤلف بهذا إلى الاعتداءات المتعاقبة التي شنّها الفرس على العراق، منذ أيام الصفويين ومن جاء بعدهم من الحكام الحاقدين من أمثال كريم الزند ونادر شاه وغيرهما، مما أكّد للعالم كله مدى أطماع الفرس في العراق ومحاولاتهم المتكررة لبسط سلطانهم عليه. فلقد كانت لهذه الأطماع والاعتداءات جذورها قبل التاريخ الميلادي، الممثلة في اعتداءات «كورش» وغزوات الفرثيين والساسانيين قبل الإسلام وعدد من غزوات البويهيين والصفويين وغيرهم بعد الإسلام وأخيرًا الحرب العدوانية الغادرة التي شنّها «الخميني» الذي انكشفت عمالته للإمبريالية والصهيونية ابتداءً من أيلول 1980.

[←29]

GUL-AMBAR

تعرف باسم غول عنبر، بليدة تبعد حوالي ثمانية عشر كيلومترًا عن حلبجة وقد بنيت في مكانها بليدة خورمال وهي مركز ناحية خورمال التابعة إلى قضاء حلبجة.

[←30]
هورمان منطقة جبلية من العراق وبلاد فارس محاذية لقضاء حلبجة التابع إلى محافظة السليمانية وتمتد المنطقة في حلبجة من خورمال إلى أحمداوا وطويلة، والموقعان الأخيران يعتبران من المصائف المهمة في السليمانية لكنهما بدائيان.

[←31]

لا يوجد أدنى شك في اعتداءات الفرس وكذلك زيف دعواهم بحق السيطرة على مياه شط العرب لأن هذا الشط بشاطئيه، وبكل الجزر فيه، يؤلف جزءًا طبيعيًّا من أرض العراق منذ الأزمان الغابرة. (راجع مقالتنا عن الموضوع في مجلة آفاق عربية عدد 3، 4 سنة 1981).

[←32]

هذه الباخرة عائدة إلى الأسطول الإنكليزي في الهند ومياه الخليج العربي.

[←33]

هي شركة بيت لنج التي أخذت بعد تلك السنة تبعث بسفنها إلى مياه نهر الكارون إضافة إلى احتكارها الملاحة في أنهار العراق.

[←34]

مستشار الشيخ خزعل هو الحاج محمد علي البهبهاني رئيس التجار، وكان أكبر تاجر في المحمرة ومن أكابر الأغنياء في الأحواز والعراق، وكان من الشخصيات القوية في إمارة الأحواز وإليه ينتسب عدد كبير من التجار المشهورين من أسرة البهبهاني في العراق وفي الكويت وغيرهما من البلدان العربية الأخرى. وقد تحدث عنه أرنولد ولسون الحاكم البريطاني العام في العراق أثناء الاحتلال الإنكليزي في كتابه المعنون: ««جنوبي غرب بلاد فارس A. WILSON: SOUTHWEST PERSIA، وقد تولّى أبو الحسن بن محمد علي البهبهاني مسؤولية الشؤون الفارسية لدى الشيخ خزعل بعد وفاة أبيه، وعلى هذه الشاكلة كانت بطانة الشيخ خزعل وأمثاله الذين مكنوا الفرس من توطيد أقدامهم في الخليج العربي.

[←35]
بانه: قضاء مستقل في منطقة صاو جبلاق تتبعه ثماني نواحي وتسكنه عشائر مكري الكردية في كردستان وبلاد فارس.

[←36]

الصواب هو قرية نهري أمّا شمدينان فإن اسمها الصحيح هو شمزينان.

[←37]

قام الشيخ عبد الله النهري عام 1881 بثورة عامة وكان قد عقد قبل الثورة أي في سنة 1880 مؤتمرًا للعشائر الكردية في قرية نهري وسبق ذلك إجراء اتصالات له مع الأكراد واقامة علاقة حسنة مع الأرمن والأثوريين، واتصل بممثل بريطانيا وروسيا لشرح أهداف الثورة. وبعد أن أحرزت الثورة انتصارات هامة خدع قائدها بعد تدخل روسيا وبريطانيا ضد الثورة، وإذ ذاك وحدت تركيا وبلاد فارس جهودها لضرب الثورة واستدعي عبد الله إلى اسطنبول بحجة التفاوض معه ولكنه ما إن وصل إلى هناك حتى أودع السجن بدل التفاوض.

[←38]

أَلّفت هذه القوات في زمن السلطان عبد الحميد الثاني بطلب من لدنه، لكي يعهد إليها بمقاومة العشائر المتمردة. وقد استقرت قوات الحميدية شرقي حلب وكان يقودها إبراهيم باشا الملي، الذي عرف بين الأكراد باسم «برهة باشا» وكانت سلطاته في ذلك الوقت تمتد إلى «ميادين» و«الصالحية» و«دير الزور» حتى حدود العراق.

[←39]

كان المقيم البريطاني في الخليج العربي آنذاك هو «الفريق مالكولم» الذي اتصل بالشيخ مبارك الصباح وعقد معه معاهدة 1899 التي وقّع الطرفان عليها في 23 كانون الثاني 1899.

[←40]
بعد أن استولى الأتراك على اليمن، ضموا إليها «الأحساء» بصفة اسمية. وبعد أن قضوا على حكم أسرة «اجود بن زامل العامري الجبري» في سنة 1592، أصبحت الأحساء تدار من قبل ولاة من الأتراك، كان أولهم «فاتح باشا». وفي سنة 1870 جهز مدحت باشا والي العراق جيشًا فتح القطيف والأحساء. وحين ثارت الأحساء على الحكم العثماني، استنجدت الدولة العثمانية بشيخ المنتفق «ناصر باشا السعدون» فسار بجيش قوامه أكثر من عشرة آلاف مقاتل، فأخمد الثورة وأعاد الأحساء إلى الحكم العثماني.

[←41]

استغل ناصر باشا السعدون نجاحه في ضرب ثورة الأحساء، فحصل على أمر من الباب العالي بتعيين ولده «مزيد» واليا على الأحساء بدلًا من «يزيع بن عريعر» (ابن حاكم الأحساء السابق). وبعد أن سحبت أكثرية القوات التركية من الأحساء، هاجمها في سنة 1913 عبد العزيز بن السعود فاستولى عليها وغدت جزءًا من المملكة السعودية منذ ذلك الوقت.

[←42]

الإنكشارية هو اللفظ الذي تعارف عليه العامة في العراق وفي تركيا بالنسبة إلى الجيش الذي تألف في تركيا وعرف باسم الجيش الجديد - بني جيري. أمّا «الهايتا»، فإنهم خليط غير متجانس من الجنود غير النظاميين كان الحاكم يستخدمهم لقاء أجور، ومنها اشتق اسم «هتلي» بمعنى العاطل عن العمل ومعظمهم من العنصر الألباني. وقد تمّ القضاء على الإنكشارية والهايتا في عهد السلطان محمود الثاني الذي تولى العرش في 28 تموز سنة 1808، وفي سنة 1826 نفذ السلطان محمود نفسه خطته في القضاء على الإنكشارية إذ أوعز بفرض التدريب على بعض الفرق الإنكشارية ولم يهن على الإنكشاريين ذلك طبعًا فاجتمعوا كلهم في أحد الميادين وأعلنوا الثورة على السلطان ثم تقدموا بجمعهم نحو السراي. وكان السلطان قد استعد لهم إذ نصب في مكان ما عددًا من المدافع تحت قيادة رجل يعتمد عليه اسمه إبراهيم ويلقب «فره جهنم»، وقد استقبل إبراهيم هذا حشود الإنكشاريين بقصف مركز من مدافعه وحين تراجعوا إلى ثكناتهم لاحقهم وأخذ يصب قنابله على ثكناتهم فأشعل النار فيها ولم يسلم أحد من الإنكشاريين. (علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، ج 1 ص 263 - 264).

[←43]

أقدم والي بغداد «سري باشا 1889 - 1890» عند ابتداء ولايته في سنة 1889 على إنشاء حوض كبير في ساحة أقامها في محلة «خان لاوند» الحالية فأخذت نساء المحلة المذكورة والمحلات المجاورة ينقلن الماء من ذلك الحوض. وقد أنشئت أول مضخة للماء في بغداد في سنة 1907 في أيام الوالي «حازم بك» (1907-1908) نصبت في «شريعة الميدان وأجري الماء بواسطة أنابيب وكانت أجور الماء الشهرية لكل دار شيء زهيد وهي عشرة قروش صحيحة». (بغداد القديمة، ص 75 للمرحوم عبد الكريم العلاف، الطبعة الأولى 1960).

[←44]
المقصود بذلك منطقة العشائر وهي من المناطق الحديثة في البصرة وقد نشأت بعد أن أخذت السفن تتقدم إلى البصرة وتقف عند مصب نهر العشار في نهر شط العرب.

[←45]
كرارة هي المنطقة التي تقع فيما وراء نهر ديالى جنوبي بغداد وكانت في مرتبة قضاء في العهد العثماني. وفي مكانها تقوم الآن ناحية جسر ديالى في الطريق القديم إلى سلمان باك (المدائن).

[←46]

البغيلة هو الاسم القديم الذي كان يطلق على النعمانية الحالية والتي تقع على مقربة من المكان الذي بنى النعمان بن المنذر فيه قصوره الشهيرة.

[←47]

من المناطق التابعة لمحافظة كربلاء وقد اعتبرت إحدي أقضية كربلاء نظرًا لكثرة العشائر التي كانت تقطن فيها. أمّا ابن هذال فهو محروت الهذال شيخ عنزة في العراق، ولقد قربه الإنكليز إليهم كثيرًا خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

[←48]

إبراهيم باشا الملي قائد القوات الحميدية، أحد زعماء الأكراد المشهورين بالشجاعة وبالورع: وكانت كل عشيرة توافق على الانضمام إلى هذه القوات، تقدم أحد فرسانها فيبقى في الخدمة ثلاثًا وعشرين سنة، ولهذه القوات أصناف هي: الإحضارية، والنظامية والاحتياطية. (كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، تأليف د. كمال مظهر أحمد، ترجمة محمد ملا كريم ص 85).

[←49]

تولي فرحان باشا زعامة «شمر الجربا» في العراق بعد مصرع أبيه «صفوق»، بأمر من الوالي محمد نجيب (1842 - 1848) وذلك لأن «صفوق» تحالف مع «بدرخان» زعيم قبيلة «بوتان» الكردية في الثورة ضد الحكومة. ولما كان «فرحان» قد عاش زمنًا منفيًّا مع أبيه في اسطنبول، فقد تأثر بمظاهر الحضارة والتقدم في العاصمة العثمانية.

ولذلك عندما تولى المشيخة، كان أكثر اقتناعًا بسياسة التفاهم مع الحكومة، والاستقرار في الأرياف. واستجابت الحكومة لميوله تلك، فرتبت له مرتبًا شهريًّا كي يمتنع عن الغزو، وتغاضت عن استيفائه الإتاوة «الخوة» من القبائل التي كانت تمرّ عبر أراضيه. (د. عبد العزيز أبو نوار: تأريخ العراق الحديث، ص 169 وما بعدها).

[←50]

ناصر باشا تولى مشيخة المنتفق بالالتزام بدلًا من فهد بك وذلك في عهد ولاية نامق باشا 1899 - 1902 وفي عهد ناصر تمّ بناء مدينة الناصرية تخليدًا لاسمه والتي خططها أحد المهندسين الفرنسيين. كما تخلت الأسرة السعدونية في عهده عن حياة البداوة وتذوقت حياة الحضر وأكثرت من تسجيل الإقطاعات بأسماء أفرادها.

أما فالح بن ناصر لقد حاول التمرد على الحكومة العثمانية فجردت عليه حملة كبيرة أوقعت به الهزيمة ولذلك هرب آل سعدون إلى الحوزة في إقليم الأحواز ومكثوا فيها زمنا، ثم أذنت لهم الحكومة بالعودة إلى المنتفق فعادوا بصفة ملاكين وإقطاعيين إلى أن برز منهم سعدون بن منصور الذي أعاد للأسرة مجدها القديم.

[←51]

منصور باشا هو ابن الشيخ راشد وشقيق ناصر باشا الذي مرّ ذكره قبلًا، وقد انشق على أخيه ناصر بعد أن ساهما معا في اغتيال الشيخ فارس، اختارت الحكومة العثمانية «منصورًا» هذا لزعامة الأسرة ومنحته لقب باشا، ولكن أيامه لم تطل كثيرًا بعد أن حصل الشقاق بينه وبين أخيه ناصر باشا. «ذكرى عبد المحسن السعدون، للشيخ علي الشرقي، طبعة 1929 بغداد ص 42 وما بعدها».

[←52]

المقاطعة عبارة عن منطقة محددة من أراضي قابلة للإرواء تكون في بعض الأحيان ذات مساحة واسعة، وقيمة إنتاجية كبيرة، ويتمّ تأجيرها إلى أحد شيوخ العشائر وفقًا لإيجار سنوي يدفع مبلغه نقدًا ولذلك كان امتلاك مقاطعة جيدة، عرضة لحصول منافسة حادة.

[←53]
الضبطية هي القوة التي ألّفها الأتراك وكانت مهمتها في الدرجة الأولى جباية الإيرادات الزراعية من المزارعين والعشائر.

[←54]

ذكره المؤلف باسم «الشيخ بنية»، والمقصود به الشيخ «غضبان بنية» رئيس عشيرة بني لام.

[←55]

رئيس عشيرة «الجاف» التي استوطنت قضاء حلبجة.

[←56]

بيكات الديرة، بالتركية (دره بيكي) أي حكام بعض المناطق.

[←57]

هناك نوع من الطين الأحمر كان الأهليون حتى إلى نهاية سن الثلاثينيات من القرن الحالي يستعملونه بدل الصابون في غسل الملابس وشعر الرأس، ويعرف باسم «طين خاوة».

[←58]
ذكر الرحالة الإنكليزي جيمس بكنغهام في رحلته سنة 1816 قدرًا كبيرًا عن ظهور النفط في طوز خرماتو واستغلاله. (انظر كتابنا رحلة بكنغهام ج (1) المطبوع سنة 1968).

[←59]

عائلة النفطجي في كركوك: هي العائلة التي منح لها امتياز استخراج النفط من منطقة «بابا غرغر» المشهورة في كركوك، وقد برز من هذه العائلة رجال اشتهروا في العهدين التركي والإنكليزي معًا، كان من بينهم صالح باشا النفطجي الذي اختير نائبًا عن كركوك في البرلمان العثماني الأول، وولده ناظم النفطجي الذي فاز بالنيابة في الانتخابات الثالثة لما عرف باسم مجلس المبعوثان والتي جرت سنة 1914.

[←60]

في هذه السنة أصدر السلطان عبد الحميد فرمانًا حصر بموجبه منح الامتياز بالبحث عن النفط بخزانته الخاصة، أي أصبح الامتياز له وحده، وقد جاء في ذلك الفرمان قوله: «بما أن بعض ينابيع النفط قد اكتشفت في أملاكي الشاهانية الخاصة الموجودة في ولاية الموصل، وسواء كانت تلك الينابيع في أملاكي المذكورة أم في أراضٍ غيرها في تلك الولاية، فإن إجازات التفتيش وامتيازات استثمار معادن النفط يحصر حق منحها حصرًا باتًّا باسم الخزانة الشاهانية الخاصة... (انظر كتابنا معركة النفط في العراق، ح: 1 ص 13) طبعة 1952.

[←61]

كانت الأكلاك تستعمل لنقل مختلف الحمولات، وعلى الأخص المواد الغذائية، من أمثال الحنطة والشعير والفواكه المجففة وما عداها من الموصل إلى بغداد حيث ترسو هذه الأكلاك عند الضفة اليمنى من نهر دجلة في شريعة النواب بجانب الكرخ أو على الضفة اليسرى من النهر ذاته في شريعة الأعظمية. وقد ظلت هذه الأكلاك إلى أواخر الثلاثينيات تعتبر الواسطة الأساسية لنقل هذه المواد من ديار بكر والموصل إلى بغداد، ومن ثم بطل استعمالها بعد أن تمّ إيصال سكة حديد بغداد إلى الموصل في سنة 1939. وكثر استعمال السيارات لنقل البضائع والأشخاص في الوقت نفسه

[←62]
يمكن القول بأن الرخاء الزراعي كان حتى في الماضي الأسطوري للعراق أقل مما هو حادث فعلًا. ذلك لأن الأمطار لم تكن أكثر غزارة وكانت الفيضانات أوسع تخريبًا والمستنقعات أوسع مساحة، وكان البدو أشد فظاظة، كما أن القنوات، إذا ما حكمنا عليها بالأعمال الأساسية منها الباقية الآن بصفة مخربة، كانت هي القنوات الوحيدة التي تغمرها مياه الفيضان، ويتمّ تطهيرها من الطمي المتراكم فيها كل سنة.

[←63]
هناك حوالي عشرين مليون فدان من الأراضي الصالحة للريّ (في أواسط العراق وجنوبه) وعشرة ملايين فدان من الأراضي التي تعتمد على المطر في إروائها في المناطق الشمالية.

[←64]
يعتبر المعدل السنوي لسقوط المطر في منطقة الموصل حوالي أربع مئة وخمسين ملمترًا، وينخفض هذا المعدل في التلال الواقعة في أواسط العراق إلى ما بين مئة ملمتر وخمسين ملمترًا.

[←65]

يحاول المؤلف هنا من وراء هذه المقارنة بين العراق ومصر والهند أن يشير إلى ما فعله الإنكليز الذين كانوا يسيطرون على مصر والهند بشأن تنظيم أمور الريّ فيها، وإيهام الناس بأن الإنكليز هم أدوات إصلاح في البلاد التي يحتلونها ويخضعونها لحكمهم ذلك لأن الإصلاحات الزراعية في مصر وفي الهند في أوائل القرن العشرين لم تكن قد خطت خطوات واسعة وحقيقية في توفير الإنتاج لإعاشة سكان تلك البلاد، ورفع مستواهم المعاشي. فلقد بقيت مصر متأخرة في ميدان الزراعة حتى منتصف القرن الحالي أكثر مما كان عليه الأمر في العراق. أمّا بالنسبة إلى الهند فيكفي أن نقول إن هذا البلد ما يزال يشكو الفقر والمجاعات المهلكة حتى بعد أن تباهى الإنكليز بالجلاء عنه وظفره بالاستقلال في سنة 1949.

[←66]

كان برتبة نقيب في الجيش البريطاني وقد بدأ مغامراته في العراق في سنة 1830 عندما Chesney جسني انحدر مع اثنين من المساحين العاملين في الأسطول الهندي في نهر الفرات من القائم إلى الفلوجة وركز جلّ اهتمامه على إنشاء خط نهري للنقل بواسطة السفن. أمّا مشروعه لمدّ سكة حديد إلى العراق فقد اشترك فيه مع كل من بيت لنج ومكنيل وغيرهم، ومحاسبة من السيد أندرو في سنة 1854 حيث ألّف الجميع شركة لمدّ سكة حديد من شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى الخليج العربي. وكان المقرر أن تمرّ السكة بأنطاكية وحلب وهيت وبغداد ومن هناك إلى القرنة والبصرة. وقد فاز هذا المشروع بالتأييد الرسمي من لدن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية أيضًا.

[←67]

دخل مشروع أندرو ضمن المشروع الذي شارك فيه جسني وبيت لنج ومع أن المشروع استمر مدة خمس عشرة سنة فلم يتوفق أصحابه في جمع المال اللازم لنجاحه، ولذلك تخلّوا عنه. والحقيقة أن أمثال هذه المشاريع قد فترت وأهملت بعد أن تمّ افتتاح قناة السويس وأصبح في مقدور السفن الأوروبية أن تصل إلى الشرق عبر السويس والبحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي والخليج العربي. وكانت كل هذه المشاريع من الأمور التي مهدت فيما بعد للتفكير في تحقيق سكة حديد بغداد برلين والذي كان من الأسباب الأساسية التي حفّزت كلًّا من بريطانيا وفرنسا على إثارة الحرب العالمية الأولى. أمّا تويني الإيطالي فكان يمثل مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين، في حين كان المسيو كوتار وهو مهندس يرأس أحد مشاريع سكة الحديد في تركيا، ومثله كان كابنست الروسي أيضًا.

[←68]

قيصر ألمانيا: هو غليوم قام في سنة 1898 مع زوجته القيصرة أوغستا بزيارة السلطان عبد الحميد في اسطنبول وطبع قبلة على خدّه، وتلك أوّل قبلة فعلها ملك مسيحي على خدّ سلطان عثماني، ومن ثم ذهب القيصر وزوجته إلى فلسطين لزيارة الأماكن المقدسة فيها، ثم زار قبر صلاح الدين الأيوبي ووضع عليه إكليلًا من الزهور وأمر بصنع قنديل من الفضة للقبر هدية شخصية منه. (على الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 3 ص 28).

[←69]

بقي هذا الترام مستعملًا حتى سنة 1936 وقبل إلغائه بمدة استعيض عن الخيول بشاحنة بخارية كانت تسحب كل عربتين سوية، وكان ناظم باشا والي بغداد قبل الحرب العالمية الأولى قد فكر في تسيير شاحنات كهربائية لسحب عربات هذا الترام ولكن الفكرة لم تنفذ.

[←70]

وهو من ضباط البحرية البريطانية في الأصل وقد حصل على أمر وزاري من MESSRS LYNCH بيت لنج الصدر الأعظم في سنة 1861 باستخدام باخرة في المياه العراقية كانت تعرف باسم «مدينة لندن»، ثم أعقبتها الباخرة «دجلة»، في سنة 1864 وبلوس لنج وغيرها.

[←71]

المقصود بهذا المشروع سكة حديد بغداد.

[←72]

كانت الباخرة المسماة «مدينة لندن» التي نزلت إلى البحر سنة 1862 قد ضاعت في سنة 1881 في حين ضاعت الباخرة «دجلة»، التي أنزلت سنة 1865 إلى النهر في سنة 1870. وفي سنة 1900 كان لا يزال في الخدمة كل من الباخرة «بلوس لنج»، التي أنزلت في سنة 1878، والباخرة «خليفة»، التي أنزلت في سنة 1880 والباخرة «مجيدية» التي أنزلت في سنة 1882.

[←73]
الإدارة السنية هي الإدارة التي كانت تدير الممتلكات التي سجلت باسم السلطان سواء منها المباني والمنشآت الأخرى أو الأراضي الزراعية والمزارع وغيرها. وقد ألغيت هذه الإدارة السنية بعد خلع السلطان عبد الحميد.

[←74]
مسكنة قامت مقام مدينة جرابلس القديمة في شمالي سوريا وكانت قبلًا عاصمة دولة «كركميش» التي قامت بعد انقراض الدولة الحثية في آسيا الصغرى في الألف الأول قبل الميلاد.

[←75]

من الأنهار الداخلية الشهيرة بالبصرة وكانت القوارب تسير فيه إلى نهر العشار، كما كان يوجد رصيف على نهر الخندق لوقوف القوارب والسفن الشراعية عنده.

[←76]

يقصد بذلك مجلة الأحكام العدلية والتي كان يحكم بموجبها في المحاكم المدنية في الإمبراطورية العثمانية ومنها العراق. وظلت هذه المجلة تدرّس في كلية الحقوق العراقية حتى أوائل الخمسينيات حين تمّ وضع القانون المدني العراقي من قبل لجنة كان من أعضائها الفقيه والدستوري الكبير المرحوم عبد الرزاق السنهوري المصري. وكان المرحومان الأستاذان منير القاضي وحسين علي الأعظمي من أشهر الذين درّسوا «المجلة» في كلية الحقوق العراقية خلال سني الأربعينيات وما بعدها.

[←77]
أُسست هذه الكلية في اسطنبول وكان أبناء العشائر هم المفضلين في الالتحاق بها، وكان عبد المحسن السعدون من بين الذين التحقوا بهذه الكلية.

[←78]
كانت عمان في ذلك الوقت تخضع بصفة اسمية للإمبراطورية العثمانية، ولذلك أنشئت لها إدارة خاصة عرفت باسم «إدارة عمان العثمانية»، وكانت تعتبر من الإدارات المتعلقة بالسلطان مباشرة، ولا يحق لأيّ والٍ أو متسلم أن يتدخل فيها إلّا بإذن من الباب العالي.

[←79]

.المقصود بهذه العبارة «إقليد البحر» وهي تسمية عربية خالصة KILID AL-BAHR قليد البحر

[←80]

يقصد بذلك خط حديد الحجاز الذي أوصل قبل الحرب العالمية الأولى من شرقي الأردن إلى المدينة المنورة. وقد هجر استعمال هذا الخط بعد تلك الحرب ولم يشجع الإنكليز على استعماله ولا إيصاله إلى مكة، كما جرت في أوائل الستينيات محاولات من قبل الحكومة السعودية لإصلاح الخط واستعماله ولكن تمّ التخلي عنه في أعقاب هزيمة حزيران 1967.

[←81]
كشفت الوثائق التي نشرت مؤخرًا عن الجمعيات الإصلاحية التي أُسست في تركيا وخارجها لمقاومة السلطان عبد الحميد الثاني بأنها كانت ملغمة بالعناصر الصهيونية والماسونية معا، وأن الصهاينة والماسونيين قد نشطوا للقضاء على حكم السلطان عبد الحميد بعد أن رفض العروض السخية التي عرضها مؤسس الحركة الصهيونية «هرتزل»، للحصول على إذن بهجرة بعض اليهود إلى فلسطين وتأسيس إحدى المستوطنات الصهيونية. ولعل من خيرة ما صدر في هذا المجال هو كتاب «دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد العثماني عن العرش» الذي طبع مؤخرًا في بيروت. ومؤلفه علي حسان حلاق.

[←82]

قامت بهذه الحركة الرجعية «الجمعية المحمدية»، وقد ناصرها الجيش في اسطنبول، وإذ ذاك قام محمود شوكت وزير الحربية بضرب تلك الحركة وقبرها في مهدها، وتسلطت الجمعية الاتحادية على الحكم وتمكنت من القضاء على كل مخالف. (عباس العزاوي: العراق بين احتلالين ج 8 ص 174).

[←83]
استغل الاتحاديون هذه الحركة الرجعية فأرغموا السلطان عبد الحميد على التنازل عن الحكم بفتوي شيخ الإسلام محمد ضياء وتولى أخوه محمد رشاد الحكم مكانه وكان يرمى بالبلاهة وضعف الرأي، ولذلك تشاءم الناس من سلطنة محمد الخامس وجرى على لسانهم: (إذا حكم رشاد ظهر الفساد).

[←84]

ركز وفد الاتحاد والترقي الذي قام بزيارة العراق بعد الانقلاب كل همه على فتح فروع لجمعية الاتحاد والترقي. فقد تألف فرع بغداد من السادة عبد القادر باشا الخضيري، ويعقوب باشا عيساني، ويعقوب أفندي، وإسكندر أفندي عزيز، وميشيل أفندي ياغجي، والحاج جودي جاني.

ولكن ظهر للعراقيين فيما بعد أن مندوبي الاتحاديين بدؤوا يسلكون مع أعوان الاستبداد سلوك من يغتنم الفرصة ويبتزون منهم المبالغ الكبيرة تغريما لهم وبعدها يضمونهم إلى صفوفهم. وقد لعبت الرشوة والمحسوبية دورًا هامًّا. (فيصل محمد رحيم: تطور بغداد تحت حكم الاتحاديين ص 242 ط 1975).

[←85]
كان أول الأعضاء من بغداد في المجلس النيابي التركي هم: محمد بك (من اسطنبول) وتوفيق بك الخالدي، ومراد بك، وفؤاد بك الدفتري، وجميل الزهاوي الشاعر (وكلا العضوين من عوائل بغداد البارزة) واليهودي ساسون حسقيل.

ولكن عباس العزاوي أضاف إلى هذه الأسماء إسماعيل حقي بابان، والحاج علي علاء الدين الألوسي، وشوكت باشا ابن رفعت باشا (والد ناجي شوكت) ومصطفى نور الدين الواعظ، وعبد المهدي الحافظ، وطالب النقيب، وأحمد الزهير، ورأفت السنوي والد نشأت السنوي، وخضر لطفي، ومحمد علي حافظ (والد الدكتور عبد الإله حافظ)، وداود يوسفاني، وملا سعيد كركوكلي زاده، وعلي بن مصطفى قيردار، وصالح باشا آل النفطجي، وعبد المحسن السعدون، ومجيد الشاوي.

[←86]
يذكر المؤرخ الكبير المرحوم عباس العزاوي أن النواب صاروا يميلون إلى التوظيف وإحراز مناصب أعلى في الدولة وبذلك أهملوا النيابة، وتركوا النضال والجهاد في سبيل الإصلاح... والنواب كانوا في الأغلب بوضع عدم مبالاة، ونال الكثير مهم الغرور. (العراق بين احتلالين ج 8 ص 167).

[←87]

أُسس المنتدى الأدبي في شهر آذار 1909 بعد أن انحلت جمعية «الإخاء العربي العثماني» وهي أول جمعية قومية عربية في الأستانة كانت قد تألفت في آب 1908. وكان من أشهر مؤلفي المنتدى الأدبي عبد الكريم قاسم الخليل، وسيف الدين الخطيب، وطالب النقيب، وأحمد الزهير ويوسف سلمان حيدر ورزوق سلوم، ومعروف الرصافي ورشيد رضا وجميل الحسيني وعبد الحميد الزهراوي وعزيز علي المصري. وعندما انكشفت أهداف المنتدى الأدبي للحكومة الاتحادية أقدمت على إغلاقه في آذار 1. كما أن قيام الحرب العالمية أفقده العديد من الأعضاء الضباط فيها الذين أرسلوا إلى جبهات القتال إلى أن انهار تلقائيًا بعد أن بدأت محاكمة أعضاء الجمعيات العربية في عاليه سنة 1916.

[←88]

إشارة إلى الحركة التي قامت بها الجمعية المحمدية بدعم من الجيش ضد حكومة الاتحاد والترقي والتي سبقت الإشارة إليها.

[←89]

الحزب الحر: هناك حزب بهذا الاسم تألف من بعض النواب العرب في سنة 1909 تزعمهم رشدي الشمعة نائب دمشق في البرلمان العثماني وشارك فيه كل من عبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وصالح باشا التونسي. وفي سنة 1911 تألف حزب باسم الحزب الحر المعتدل في بغداد بزعامة عبد الرحمن النقيب وابنه محمود وقد انضمت إليه بعض الأسر الدينية والمحافظة التي بقيت على ولائها للسلطان عبد الحميد، وكان الحزب معارضًا للاتحاد والترقي وقد أُسس في البصرة وبغداد في شهري آب وأيلول 1911 على التوالي. (د. غسان العطية: العراق، دراسة سياسية 1908 - 1921 باللغة الإنكليزية 1973).

[←90]
الجمعية القحطانية أُسست هذه الجمعية بصفة سرية في الأستانة، ويعزو المؤرخ المعروف أحمد عزت الأعظمي تأسيسها إلى الشهيد المرحوم سليم الجزائري رئيس أركان حرب الفرقة المرابطة في إزمير وقد أعدم مع الشهداء الذين أعدمهم جمال السفاح بقرار من الديوان العرفي في عاليه، وكان من أعضاء الجمعية كل من عادل أرسلان وعارف الشهابي وعبد الكريم قاسم الخليل وأمين لطفي الحافظ وحسن حمادة والدكتور عزت الجندي وعلي النشاشيبي. وعلى خلاف ما ذكره المؤلف هنا فإن عمر الجمعية القحطانية لم يكن قصيرًا إذ بقيت حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

[←91]

العربية الفتاة أُسست هذه الجمعية في باريس من الشبان العرب الذين يدرسون هناك سنة 1909 وكان من أعضائها عوني عبد الهادي ومحمد المحمصاني وعبد الغني العريس، وجميل مردم، وقد انضم إليها عدد من كبار العرب وضباطهم وشبابهم في سوريا ومصر والأستانة. وانتقل مركز الجمعية إلى دمشق فانضم إليها عدد من الرجال من بينهم الملك فيصل الأول، وياسين الهاشمي ورضا الركابي وكامل القصاب، وقد أعدم بعض أعضائها في عاليه، وأسست الجمعية حكومة في شرقي سوريا بعد سقوط الحكم التركي فيها، ولكن الجمعية ما لبثت أن تهاوت بعد واقعة ميسلون واحتلال الفرنسيين للأراضي السورية.

[←92]
حزب اللامركزية أُسس في مصر كان رئيسه رفيق العظم ومن أعضائه حقي العظم وعبد الحميد الزهراوي ومحمد رشيد رضا، وكان هذا الحزب يطالب بما يعرف الآن باسم «الحكم الذاتي» للعرب ضمن الإمبراطورية العثمانية.

[←93]

كانت هذه الصحف حكومية في أغلبها وهي الزوراء والموصل والبصرة وبغداد والعراق.

[←94]
من بين هذه الخمسين صحيفة كانت صحف قليلة تدافع عن القضايا الوطنية العربية في مقدمتها جريدة الرقيب التي أصدرها المرحوم عبد اللطيف ثنيان التي صدرت في أوّل كانون الثاني 1909، والإيقاظ التي أصدرها المرحوم سلمان فيضي في البصرة في 2 أيار 1909، والرصافة لصاحبها المرحوم محمد صادق الأعرجي التي صدر عددها الأول في 7 حزيران 1910، وسبل الرشاد التي أصدرها محمد بهجت في 28 أيلول 1910، والصاعقة للمرحوم عبد الكريم الشيخلي التي صدر عددها الأول في 8 حزيران 1911. وقد فصلت ذلك في الجزء الأول من كتابنا «مفصل تأريخ الصحافة العراقية» المعدّ للطبع.

[←95]

المقصود بالحزب الوطني العربي هنا، هو «الجمعية الوطنية» التي تألفت في بغداد بصفة سرية في سنة 1912، وكان معظم أعضائها من الضباط العراقيين العرب، الذين كانوا يسعون إلى طرد الأتراك من العراق، وتأسيس حكومة ذاتية عراقية. وكانت هذه الجمعية تقوم بنشر وتوزيع المنشورات والملصقات الجدارية التي تهاجم الحكومة الاتحادية وكانت هذه المنشورات تصل إليها من البصرة ومن الأستانة أيضًا. (عبد الجبار حسن الجبوري: الجمعيات والأحزاب السياسية في القطر العراقي 1908 - 1958 ص 28 ط 1977).

[←96]

سير مدحت باشا جيشًا أعاد احتلال الأحساء وعندما ثارت المنطقة على الأتراك في سنة 1876 استعانت الحكومة التركية بشيخ المنتفق ناصر باشا السعدون فقضى على الثورة. وفي سنة 1902 اضطربت الأحوال مجددًا في الأحساء وإذ ذاك عيّن طالب النقيب محافظًا لها بدلًا عن موسي كاظم الحسيني، وبعد أن أمضى السيد طالب في هذا المنصب زهاء سنتين استقال منه وتوجه إلى الأستانة.

[←97]

إحدى المدن الشهيرة في الهند وكانت من المراكز العسكرية المهمة لدى الإنكليز هناك.

[←98]

بعد أن اغتال طالب النقيب فريد بك الذي عُين قائدًا للبصرة ومعه بديع نوري محافظ المنتفق وأخذ يبثّ الدعاية ضد الاتحاديين ويؤيد مطالب الحزب اللامركزي، وجد الاتحاديون أن من الأفضل لهم أن يجاملوا السيد طالب فأرسلوا أمير اللواء «صبحي»، واليا على البصرة واستطاع هذا وبأساليب لم يكشف الزمن النقاب عنها بعد من استمالة السيد طالب النقيب إليه، حتى إنه حمله على أن يجمع للأسطول العثماني أموالًا طائلة وأن يتبرع هو نفسه بخمس مئة ليرة عثمانية، وأن يكفّ عن المطالبة بالإصلاح، وأن يذيع هذا المنشور.

«أعلن مع كمال الفخر إلى عموم أهالي الولايات والملحقات بأننا قد اتفقنا في أمر تشريك المساعي كأننا روح واحدة وجسد واحد لأجل رفع شأن وشوكة حكومتنا السنية والتي قدرت صداقتنا رسميًا، ولم يبقَ خلاف بيننا وبين الحكومة السنية بأيّ صورة كانت، وقد زال ما كان من سوء التفاهم زوالًا قطعيًا وصرنا كلنا كتلة واحدة نعمل على سعادة دولتنا الأبدية، ونسعى في محافظة وحدتنا العثمانية بكل قوانا».

[←99]

كانت حكومة الاتحاديين قد فكرت في ضرورة التخلص من السيد طالب النقيب بكل وسيلة، ولذلك بعثت باللواء فريد بك قائدًا للبصرة لكي يبطش به، وحين أحس السيد طالب النقيب بالشر استعد للأمر وقرر أن يتغدى بفريد بك قبل أن يتعشي هذا به، وعندما وصل فريد بك يرافقه بديع نوري الذي عيّن محافظًا للمنتفق على ظهر إحدى السفن في العشار، أعدّ السيد طالب بعض المسلحين الذين اختفوا وراء أكوام من الحطب على ضفة نهر العشار وعندما مرّ فريد وبديع نوري بعد نزولهما من السفينة على جسر العشار، أطلق المسلحون النار عليهما فخرّا صريعين وكان مقتلهما في شهر حزيران 1913.

[←100]

كان من بين المعتقلين إبراهيم حلمي العمر الصحفي المعروف وقد نفي فيما بعد إلى مدينة بتليس. ويقول صاحب كتاب «تطور العراق تحت حكم الاتحاديين»، ص 242 أن فروع الاتحاد والترقي أخذت تستعمل البطش ضد خصومها، وقد دبر فرع بغداد مكيدة لاغتيال يوسف السويدي، كما نظم فرع السليمانية حركة اغتيال الشيخ سعيد البرزنجي في الموصل.

[←101]
انظر مقالتنا عن مؤتمر باريس العربي في مجلة الأقلام العراقية العدد 11 السنة الثالثة، وقد حضره كل من توفيق السويدي وسليمان عنبر من العراق، وكان الاثنان يدرسان الحقوق في باريس وقد أشيع فيما بعد بأن سليمان عنبر كان جاسوسًا لدى الاتحاديين في مؤتمر باريس.

[←102]

جمعية العهد، جمعية سرية أسسها عزيز علي في الأستانة في 28 تشرين الأوّل سنة 1913 وكان معظم الذين انضموا إلى الجمعية من الضباط العرب، من أشهرهم سليم الجزائري ومن العراقيين ياسين الهاشمي، ومولود مخلص، ونوري السعيد وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وتحسين علي، ومحمد حلمي باشا الحاج ذياب، وعلي رضا الغزالي، وعبد الغفور البدري، وموفق كامل. بالإضافة إلى عدد من الضباط السوريين. وقد أنشئ فرع لجمعية العهد في العراق، كان نشيطًا قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

[←103]

المقصود بها «الجمعية الإصلاحية في البصرة» أسسها طالب النقيب على أثر تأسيس الحزب اللامركزي في مصر والجمعية الإصلاحية في بيروت، ولكن هذه الجمعية لم تقم بأيّ عمل مثمر للقضية العربية وقد انحلت بصفة ذاتية بعد تفاهم السيد طالب مع الاتحاديين ونشر منشوره الذي أشرنا إليه قبلًا.

[←104]
خطط السير برسي كوكس، المقيم البريطاني في الخليج العربي، لعقد هذا المؤتمر وذلك بقصد مؤازرة حسين بن علي شريف مكة في ثورته التي أعلنها ضد الأتراك، وكان المقرر أن يعقد المؤتمر حسب الموعد الذي ضربه لهم للاجتماع في الكويت بتاريخ 23 تشرين الثاني 1916. (حسين خلف الخزعلي: التاريخ السياسي للكويت ج 3 ص 33).

[←105]

كان من المقرر أن يعقد هذا المؤتمر في الكويت في شهر تشرين الأول سنة 1915، وليس في كانون الثاني 1914، كما ذكر ذلك المؤلف خطأ، ولكن المؤتمر لم ينعقد لأن بريطانيا أرادت من وراء عقده جرّ الزعماء العرب في الخليج العربي إلى جانبها. فقد ذكر الوزير البريطاني جمبرلن في رسالة إلى نائب الملك في الهند «أن العرب مترددون، وقد يمشون مع الأتراك إذا نحن لم نبذل الوساطة الفعالة في الإغراء». (تاريخ الكويت السياسي ج 3 ص 31).

[←106]

كانت مدرسة الحقوق هذه تقع في الموقع ذاته الذي قامت فيه محافظة بغداد سابقًا (دائرة كاتب عدل شمالي بغداد حاليًّا)، وقد انتقلت من هناك إلى البناية التي كانت تحتلها مطبعة الحكومة قبلًا (المتحف البغدادي في الوقت الحاضر)، وعندما استولى الإنكليز على بغداد عُيّن المستر «بيل» عميدًا لكلية الحقوق ومن ثم خلفه في منصبه المرحوم توفيق السويدي، ومن هناك نقلت كلية الحقوق إلى باب المعظم ثم إلى الصرافية، وأخيرًا إلى محلها الحالي وراء بناية المجمع العلمي الحالية.

[←107]
هو المعمل الذي عرف لدى أهل بغداد باسم «العبا خانة» في محلة سيد سلطان علي، ولقد بقيت مدخنة هذا المعمل قائمة حتى أوائل الخمسينيات.

[←108]
هي القوات التي وضعت تحت إمرة إبراهيم باشا الملي في الزاوية المجاورة للحدود التركية والسورية.

[←109]

من كبار قادة الجيش الألماني وكان يشرف على تنظيم الجيش العثماني وإعداده وعلى الأخص في الفترة القصيرة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى وخلالها. وقام بزيارة العراق ومقرات جيوشه ومواقعه العسكرية عدة مرات وكان در غولتز يحمل رتبة مشير في الجيش، كان مرافقًا للسلطان عبد الحميد ثم تولى قيادة الجيش السادس الذي أرسل إلى العراق لمحاربة الإنكليز. وقد توفي بمرض التيفوس في نيسان 1916 ودفن في الباب الشرقي في المكان الذي يبدأ به مدخل جسر الباب الشرقي الحالي.

[←110]
المقصود به الجسر الذي أقيم على فرعي الزاب الصغير في مدينة «ألتون كوبري» على الطريق الرئيس الذي يربطها بكركوك والموصل والذي أصبح الطريق يتجاوزه في الوقت الحاضر.

[←111]

لوريمر LORIMER من كبار الإنكليز الذين عملوا في الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد وضع مؤلفًا كبيرًا عن الخليج العربي يقع في عدة مجلدات بعنوان: «دليل» الخليج العربي، وقامت حكومة قطر في أوائل سني السبعينيات بترجمة هذا الكتاب ونشره على حسابها في ستة مجلدات ولكن المطبوع منه لم ينتشر على نطاق واسع في الأقطار العربية.

[←112]

أخطأ المؤلف في ذكر اسمه الصحيح إذ قال إن اسمه هو «سليمان ناصيف بك».

[←113]

كان ولاة بغداد في القرن العشرين يتألفون من كل من نامق باشا 1898-1902 وأحمد فيضي باشا 1902-190. وعبد الوهاب باشا 1904، وعبد المجيد بك 1905، وحازم بك 1907، وناظم باشا (وكالة) 1907، ونجم الدين ملا 1908، والفريق محمد شوكت باشا 1909، والفريق حسين ناظم باشا 1910 - 1911 ويوسف باشا (وكالة) 1911، وجمال باشا 1911 - 1912، ومحمد زكي باشا 1912، والفريق حسين جلال بك 1913 والفريق جاويد (جواد) باشا 1914 والدكتور رشيد بك 1915، وسليمان نظيف بك 1915، ثم جاء من بعد هؤلاء القائد العام للجيش السادس.

[←114]
وهناك آخر اشتهر من بينهم هو محمد فاضل باشا الداغستاني الذي عين وكيلًا للوالي لفترات قصيرة.

[←115]

فاضل باشا الداغستاني من نسل أمراء مقاطعة داغستان التي احتلها الروس في أواخر القرن التاسع عشر وقد هرب بعد الاحتلال الروسي ولجأ إلى الأستانة وعمل تابعًا في قصر السلطان عبد الحميد، ونظرًا لما اتصف به من إخلاص ومواهب فقد بعث به عبد الحميد إلى العراق قائدًا للجيش لتأديب العصاة من أفراد عشائر الفرات، ومن ثم أقطعه السلطان عبد الحميد بعض الأراضي الزراعية في العراق فعاش هناك مشتغلًا بزراعة أراضيه واستغلالها. وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى التجأ إليه الاتحاديون فعهدوا إليه بقيادة جيش العشائر فحارب الإنكليز بكل حمية وقد استشهد في المعركة التي وقعت قرب الكوت عندما حاول الإنكليز فك الحصار عن قواتهم المحاصرة في الكوت، وذلك في شهر تشرين الأول 1915. (انظر ما كتب عنه جرالدي غوري في كتابه: ثلاثة ملوك في بغداد) الذي صدرت طبعته الأولى 1983، وقد صدرت الطبعة الثانية منه 1987.

[←116]
كان ناظم باشا الثاني بعد مدحت باشا، من الولاة المصلحين في العراق حصل على فتاوي من علماء الدين في العراق بمحاربة أعمال الغزو التي كانت تقوم بها القبائل على بعضها بعضًا فاستطاع أن يحقق الأمن والهدوء لفترة ما، وكان من بين أعماله دفن الخندق المحيط ببغداد وإقامة السدة الشرقية التي تقي بغداد من الغرق والتي عرفت باسمه، وكان من بين المشروعات التي فكر في إنجازها تشغيل تراموي بغداد الكاظمية بالكهرباء، وإنشاء جسر حديدي في بغداد، وجعل السقاية في بغداد بالماء المصفي، وإصلاح طرق العاصمة وشوارعها وتسيير السفن في أنهار العراق، وبناء المستشفيات وإقامة الحدائق والجسور على نهر الفرات.

وقد اغتيل ناظم باشا بعد عزله من ولاية بغداد بتدبير من الاتحاديين لأنه كان يقاوم استبدادهم.

[←117]

هو نور الدين بك ابن المشير إبراهيم باشا عين في الوقت ذاته قائدًا عامًّا للجبهة العراقية في الحرب ضد الإنكليز وقد خلفه في منصب الولاية وقيادة الجيش العميد خليل بك في 12 كانون الثاني 1916، بطل حصار الكوت المعروف.

[←118]

فتح انقلاب 1908 مجالًا رحبًا أمام نشاط الصحافة والأحزاب في العراق فبعد إن كان عدد الصحف والمجلات قليلًا، صدر أكثر من سبعين صحيفة ومجلة ما بين أدبية وسياسية أجملناها في الجزء الأول من كتابنا: «مفصل تاريخ الصحافة العراقية» المعدّ للطبع. أمّا بالنسبة إلى الأحزاب، ففي الوقت الذي كان فيه العراق محروما من أية منظمة حزبية سياسية عدا المنظمات السرية، ظهرت عدة منظمات حزبية في مقدمتها حزب الاتحاد والترقي الذي فتحت له فروع في بغداد والبصرة والموصل والحلة والنجف، والحزب المعتدل في بغداد، وحزب الحرية والائتلاف في بغداد والبصرة والموصل والجمعية الإصلاحية في البصرة وجمعية المشورة في بغداد والجمعية العربية الوطنية في بغداد، وجمعية العصابة الحمراء في بغداد، إلى جانب عدد من الأندية والمؤسسات الأدبية في بغداد والبصرة والموصل. (راجع كتاب عبد الجبار حسن الجبوري: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ط. 1977. وكتاب: تاريخ الصحافة العراقية، الجزء الأول للأستاذ عبد الرزاق الحسني، والذي لم يصدر الجزء الثاني له حتى الآن.

[←119]

كانت مدارس الأليانس اليهودية هي النواة المبكرة لنشر الأفكار الصهيونية في العراق وكانت نشاطاتها في هذا المجال واسعة، ولقد بقيت مدرسة الأليانس في بغداد قائمة حتى بعد أن تخلى أكثرية اليهود عن جنسيتهم العراقية وغادروا إلى إسرائيل خلال سنتي 1950 و1951. وإن كانت هذه المدرسة بعد تلك الفترة قد فقدت معظم طلابها ومدرّسيها من اليهود.

[←120]

أحد أعضاء البعثة التبشيرية التي أرسلها رئيس أساقفة كنتربري إلى A. WIGRAM الدكتور ويغرام الأثوريين في العراق وكانت البعثة تضم خمسة قساوسة، وذلك تلبية لطلب قدمه بطريرك الأثوريين إلى كنيسة لندن. ولقد شارك هذا القس زميلًا له يدعى تي. أي. ويغرام في وضع كتاب عن مغامرة البعثة المذكورة في العراق بعنوان: مهد البشرية، صدرت طبعته الأولى سنة 1922 وترجمه إلى العربية جرجيس فتح الله، وطبعته جريدة التآخي سنة 1969.

[←121]

بدأ النشاط الصهيوني في بغداد عام 1956 واستمر بالتعاون مع سكرتير الجمعية الصهيونية في بغداد بنيامين ساسون. كان بنيامين ورفاقه يطالعون الصحف اليهودية التي تتحدث عن الصهيونية مثل صحيفة «هشفيراه» أي الفجر، وازداد النشاط الصهيوني في العراق إبان الحرب العالمية الأولى حيث طلب كل من أهرون ساسون وبنيامين ساسون من المنظمة الصهيونية العالمية تخويلهما حق تشكيل فرع لمنظمة «كيرن كيمث» الصندوق القومي اليهودي، وهي منظمة صهيونية خالصة يقع مركزها في مقاطعة كولون في ألمانيا وقد أدّى نشوب الحرب والحكم بنفي بعض اليهود بتهمة الفرار من الخدمة العسكرية، والتجسس لحساب الإنكليز إلى ضعف الحركة الصهيونية في العراق، وكانت أوّل مجموعة صهيونية قد أسسها إسحاق بن إسحاق أهرون، وتتألف من عشرة أشخاص في بغداد في شهر آب 1913. (صادق حسن السوداني: النشاط الصهيوني في العراق ص 32 - 33 ط 1980).

[←122]

كان الشيخ سعيد البرزنجي من أصحاب النفوذ لدى السلطان عبد الحميد، ولذلك كان الاتحاديون يمقتونه ويحرضون ضده، وحدث أن كان الشيخ سعيد يزور الموصل في طريقه إلى اسطنبول مع بعض أعوانه وأهله بعد أن استدعاه السلطان عبد الحميد. وفي أحد أيام عيد الأضحى سنة 1326 هـ. كانون الأوّل 1908، اعتدى أحد السكارى من الجنود الخيالة الأكراد على امرأة فاستنجدت بالمارة فحصلت معركة بين الجنود والأهالي استمرت يومين وفي حينه سرت إشاعة مفادها أن أعوان الشيخ سعيد هم المسببون لذلك الحادث، وإذ ذاك تجمهر القوم ضده وضد أعوانه، وحين توجه إلى الثكنة العسكرية للاحتماء بها بعد أن استدعاه الوالي إلى هناك سدّت أبواب الثكنة بوجهه، وعندئذٍ تجرأ أحد المتظاهرين فضرب الشيخ سعيدًا بحجر كبير على رأسه وتلاه آخرون، ففتكوا به وببعض أهله وأنصاره، ونهبوا داره، ولم ينجُ من القتل سوي ولده الصغير «محمود»، أي الشيخ محمود الحفيد الشهير في السليمانية. (فيصل محمد الرحيم: تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ص94).

[←123]

يظهر في عبارة المؤلف هنا شيء من الارتباك لأن من يقرأ عبارته يفهم منها أن فريد بك كان محافظًا سابقًا للمنتفق، ولكن الحقيقة هي أن محافظ المنتفق هو بديع نوري الذي قتل مع فريد بك وقد أشرنا في تعليق سابق إلى ذلك.

[←124]

هذا المستشفى أنشأه اليهودي «مئير إلياهو الياس» خارج باب المعظم قبالة ثكنة الخيالة الذي عرف فيها بعد باسم «الكرنتينة»، مديرية التجنيد العامة في الوقت الحاضر، وقد جرى الاحتفال بافتتاحه في التاسع من شعبان سنة 1328هـ، وقام الوالي ناظم باشا بفتح باب المستشفى بيده وظل هذا المستشفى قائمًا طيلة العهد الملكي ثم أمم في العهد الجمهوري وعرف باسم مستشفى الشعب، ولكن تمّ التخلي عنه بعد سنة 1974 على أثر إنشاء مستشفى الشعب الجديد قبالة مستشفى دار السلام.

[←125]
المقصود بها شمر الجربا وكانت منازلها آنذاك تمتد من منطقة الشرقاط حتى سنجار وعلى مقربة من الحدود التركية السورية، وفي تماس مع منطقة قبيلة «الملي» الكردية التي كانت يرأسها إبراهيم باشا الملي.

[←126]

المقصود بالجزيرة هنا البادية الممتدة إلى الشمال الغربي حتى الحدود السورية والتركية من نهر دجلة وحتى نهر الخابور والتي كانت وما تزال مأهولة بعشائر الجبور، وشمر وعنزة. وهناك منطقة أخرى في العراق تعرف باسم الجزيرة أو الحويجة هي الممتدة شرقي نهر دجلة من تكريت إلى الشرقاط والتي تسكنها قبيلة «العبيد» المتاخمة أراضيها للمنطقتين التركمانية والكردية معًا.

[←127]

اتهم السيد طالب النقيب بتدبير مكيدة ضد سعدون باشا في سنة 1911 حيث سلمه إلى الأتراك الذين نقلوه إلى حلب ومن ثم نقلوه إلى السجن في اسطنبول فمات فيه. وكان سعدون باشا قد نزل ضيفًا على طالب النقيب في داره بالبصرة، فما إن علم والي البصرة بذلك حتى أخبر لجنة التحقيق التركية بالأمر فما لبثت هذه أن طلبت إلى الوالي إلقاء القبض على سعدون باشا وسوقه مخفورًا إلى بغداد ومن ثم تمّ تسفيره إلى حلب عن طريق الموصل في 20 آب 1911. (انظر تفاصيل ذلك في تقرير المس بل، ترجمة جعفر الخياط. فصول من تأريخ العراق ص 6 - 7).

[←128]

يحاول المؤلف هنا أن يحطّ من منزلة عجمي باشا السعدون وأن يتهمه بالضحالة، والسبب في ذلك واضح: هو أن عجمي أبى أن يسالم الإنكليز أو يتعاون معهم، مثلما فعل ذلك كل شيوخ العشائر في الجنوب، وحتى شيوخ عنزة والدليم. فلقد حافظ عجمي على ولائه بدافع الحمية الدينية في الدرجة الأولى، للأتراك فشارك معهم في كل الحروب التي خاضوها ضد الإنكليز في منطقة أعالي الفرات وعلى الأخص جبهة الدليم رغم تسخير الإنكليز لعملائهم من رؤساء عنزة والدليم وعلى الأخص، محروت الهذال، لمطاردة عجمي وقواته ومحاولة اغتياله بكل وسيلة. وقد انسحب عجمي مع الأتراك الذين انسحبوا من العراق وأمضى بقية حياته في تركيا إلى أن توفي فيها سنة 1961.

[←129]
سلار الدولة، من إخوان محمد علي شاه الذي تولى الحكم في بلاد فارس سنة 1907 بعد وفاة أبيه مظفر الدين. وقد استعان سلار الدولة باللر واحتل كردستان الفارسية لكنه اندحر على يد «فرمان فرما»، حاكم كردستان الفارسية ذاتها، فغدا شريدًا مطاردًا إلى أن تمّ إلقاء القبض عليه من قبل الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى في منطقة قزوين.

[←130]

هو ابن الشيخ أحمد المتربع على إقليم برزان في تلك الفترة. والأمر الذي نودّ أن يعلمه القارئ أن «برزان»، ليس اسم عشيرة أو قبيلة وإنما هو اسم إقليم من الأقاليم ليس إلّا. وكان ريف منطقة برزان مأهولًا من الأصل بعشائر الزيباريين الذين ظلوا في جميع الأحوال والفترات يقاومون تسلط شيوخ برزان عليهم ولم يأتلفوا معهم أبدًا، ولم يوافقوهم في كل أعمال التمرد التي كانوا يقومون بها سواء في العهد التركي أم العهد الملكي أم الجمهوري أيضًا.

[←131]

الصواب الشيخ صادق النهري وتعرف شمدينان باسم شمزينان وكان الشيخ عبد الله والد الشيخ صادق قد أشعل في سنة 1880 ثورة كردية هدف من ورائها إلى تشكيل دولة كردية مستقلة على أن تكون تحت وصاية تركيا الاسمية. «الدكتور شاكر خصباك: (الكرج والمسألة الكردية)».

[←132]

«المارشمعون» لقب ديني بالنسبة إلى قساوسة الطائفة الأثورية وليس اسمًا من الأسماء الخاصة كما قد يتخيل البعض ذلك.

[←133]
مدينة قونية: هي أيقونيوم القديمة عاصمة سلطنة الروم السلجوقية في سنة 1081 هـ وتقع في وسط تركيا.

[←134]
مدينة الجوف: المدينة الرئيسة شمالي صحراء النفوذ في الجزيرة العربية على الطريق المباشر ما بين سوريا ووسط جزيرة العرب في واحة تمتد حوالي ثلاثة أميال وكلها حدائق وبساتين.

[←135]

المقصود به إسماعيل حقي بابان وكان من أعضاء مجلس المبعوثان الأول في العهد التركي.

[←136]

اتفاق بوتسدام: عقد هذا الاتفاق في التاسع عشر من شهر آذار سنة 1910 وذلك على أثر اجتماع جرى في مدينة بوتسدام الألمانية بين الإمبراطورين الألماني والروسي وحصول التفاهم بينهما. وبتوقيع ذلك الاتفاق تخلصت ألمانيا من منافسة روسيا لها في الإمبراطورية العثمانية، وأعقب ذلك حصول تفاهم بين بريطانيا وفرنسا في كانون الأول 1912 بشأن سوريا حيث اعترفت بريطانيا بالنفوذ الفرنسي في سوريا، وكان ذلك الاتفاق تمهيدًا لمعاهدة سايكس بيكو التي عقدت بين الدولتين أثناء الحرب الأولى لاقتسام البلاد العربية فيما بينهما.

[←137]

يقصد به إقليم الأحواز العربي الأصيل والذي ظهر النفط فيه سنة 1901 على أثر التنقيب الذي قامت به شركة دارسي صاحبة الامتياز من شاه فارس في ذلك الوقت. (راجع كتابنا: معركة النفط في إيران سنة 1951).

[←138]
من علماء الآثار الألمان الذين عملوا في وقت مبكر في العراق لكنه ما لبث أن تحول MEISSNER مايسنر إلى أعمال التنقيب عن المعادن وعلى الأخص النفط حيث أجرى بعض التنقيبات عنه في القيارة وفي مندلي. وقد وضع الألمان حجر الأساس لسكة حديد بغداد برلين في منطقة الكرخ في احتفال جرى يوم السبت السابع والعشرين من تموز 1912. وسار أول قطار بين بغداد والدجيل في الأول من حزيران 1914، ثم وقف الخط عند سامراء لما اندلعت الحرب.

[←139]

جرى الاحتفال بوضع الحجر الأساسي لبناء سكة حديد بغداد بحضور والي بغداد جمال السفاح صباح يوم السبت 27 تموز 1912 وحضر الاحتفال كافة رجال الحكومة العثمانية من عسكريين وملكيين وقناصل الدول، وكان الاحتفال عظيمًا ما شاهدت بغداد مثله. (عبد الكريم العلاف: بغداد القديمة، ص 188 طبعة 1960).

[←140]
ذكرها المؤلف باسم TALL KAYFI وهم الرجال الذين يتطوعون للقيام ببعض الأعمال لقاء أجور أو من دون أجور.

[←141]

كان العمل في إقامة سدة الهندية القديمة شرع به في سنة 1889 على يد المهندس «شوندرفر» في عهد الوالي مصطفى باشا. وقد جرى الاحتفال بافتتاح السدة الجديدة يوم الجمعة (12 محرم 1332 هـ/ تشرين الثاني 1913) وحضر الاحتفال وكيل الوالي وهو الفريق محمد فاضل باشا والأعيان والأمراء، وتمّ فتح الأبواب ومن ثم جرى الماء في شط الحلة، وألقى وكيل الوالي خطابًا بالتركية أشاد فيه بالسدة وبالثناء على المهندسين الذين أشادوها، وما ذكره أن هذه السدة لا تكفي لإرواء محافظة الحلة الواسعة ووعد (بأنه سيسعى إلى إكمال هذا العمل. (عباس العزاوي: العراق بين احتلالين ج 8 ص 248.

[←142]

انظر كتابنا: «معركة النفط في العراق ص 1952» للاطلاع على مناورات المتنافسين على نفط العراق في ذلك الوقت.

[←143]

كل ما استطاعت الشركات التي ساهمت في تكوين شركة النفط التركية أن تتشبت به بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هو مجرد ما زعم عن موافقة وزير المالية التركي بأن يؤجر لشركة النفط التركية كل احتياطي النفط في ولايتي بغداد والموصل. ولما كانت الحكومة العراقية قد حلّت محل الحكم التركي في العراق.

ونظرًا لضعف هذه الحكومة آنذاك وشدة الضغوط الإنكليزية عليها، وخاصة بعد أن وقف الإنكليز إلى جانب العراق في قضية الموصل، فلم يكن أمام الحكومة العراقية من مناص سوى الموافقة على إقرار ادعاء شركة النفط التركية بأنها حصلت على الامتياز من السلطات التركية، ولذلك أبرمت اتفاقية النفط مع الشركة التي تحولت إلى شركة النفط العراقية قبل أن يصدر قرار عصبة الأمم باعتبار ولاية الموصل جزءًا لا يتجزأ من أرض العراق.

[←144]

كان والي البصرة آنذاك هو القمندان مصطفى نوري باشا.

[←145]

ذاق عبد الرحمن بن سعود هزيمة منكرة على يد ابن الرشيد في معركة «الصريف» والتي شاركت فيها قوات الشيخ مبارك إلى جانب قوات آل سعود، وقد توجهت القوات الكويتية والسعودية المشتركة لمقاتلة ابن الرشيد ودارت بين الطرفين معركة حامية استمرت خمس ساعات كتب النصر فيها لقوات ابن الرشيد فاضطر الشيخ مبارك أن يعود إلى الكويت، في حين ألحّ عبد العزيز السعود على والده عبد الرحمن بأن يواصلا الهجوم على الرياض واستوليا عليها ولكنهما خرجا منها بعد أن وصلت إليهم أنباء اندحار الشيخ مبارك.

[←146]

تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق في اليوم السادس من أيلول سنة 1901.

[←147]

عندما علم ابن الرشيد بالتدبير الذي أعده الشيخ مبارك لإعادة آل سعود إلى حكم الرياض وسواها، سارع بالهجوم على أطراف الكويت وألحق بعض الأضرار في منطقة «دار عريب»، كما قدم ابن الرشيد شكاية إلى الدولة العثمانية ضد تصرفات عبد العزيز السعود المتسمة بإثارة الفتن والقلاقل. ولكن الحكومة العثمانية لم تتخذ أيّ إجراء ضد ابن السعود سوي منعها إياه من الاكتيال من الأحساء والقطيف وقطع الراتب الذي خصصته لوالده عبد الرحمن.

[←148]

وذلك بعد أن ربط الإنكليز شيخ الكويت بالعديد من الاتفاقات والمعاهدات.

[←149]

كان والي البصرة آنذاك هو: الفريق مخلص باشا.

[←150]

نشر ابن السعود بيانًا برر به استيلاءه على الأحساء فقال: إن الدولة العليا، غصبت من آبائي هذا اللواء بدون أمر مشروع بحجة دعوة عبد الله السعود شقيق والدي، وبعد أن أخذته لم تحسن إليه صنعًا، وكان والدي يومئذٍ ولي العهد بعد والده على إمارة نجد التي يدخل فيها هذا اللواء وما يتبعه، وعمان وسواحله... (عباس العزاوي: العراق بين احتلالين ج 8 ص 236 وما بعدها) وقد أرسلت الحكومة التركية وفدًا إلى ابن السعود كان من أعضائه السيد طالب النقيب وانتهى الوفد إلى المصالحة وأقرّ بأن يدفع ابن سعود عشرة في المئة من واردات الأحساء والقطيف إلى الدولة العلية وأعلن ولاءه وطاعته وقبلت الدولة هذا الحل على مضض. (تطور حكم العراق تحت حكم الاتحاديين، ص 225 تأليف فيصل محمد الأرحيم ط. 1975).

[←151]
هو الحاكم السياسي الإنكليزي العام في العراق أثناء الاحتلال الإنكليزي وصاحب النشاط السياسي الواسع في الخليج العرب والمؤلفات القيمة الخطيرة عن الخليج العربي وبلاد فارس والعراق. ورغم تقاعده وكبر سنه فقد التحق ولسون بالجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية وقتل في إحدى الغارات الجوية التي قام بها الطيارون الإنكليز على ألمانيا المعتدية وهكذا يكون الإخلاص للوطن وللأمة.

[←152]

انظر تفاصيل المؤامرة التي حاكتها الاستخبارات البريطانية و«أنتلجنس سرفس» لخداع «دارسي» واستحصال امتياز نفط الأحواز منه. حيث أصبح هذا النفط كله احتكارًا للحكومة البريطانية والشركات الإنكليزية المساهمة معها من سنة 1909 حتى حركة مصدق سنة 1950. وذلك في كتابنا: معركة النفط في إيران المصادر في سنة 1951، ولقد أصبحت أمريكا بعد إسقاط مصدق عن الحكم في سنة 1953 هي المسيطرة على القسم الأعظم من نفط الأحواز، إذ كانت لها سبع حصص من مجموع الكونسترويوم المؤلف من تسع شركات.

[←153]

المقصود به الشيخ عبد الله الشمزيناني الذي سبقت الإشارة إليه.

[←154]

هي معاهدة أرضروم التي تمّ التوقيع عليها في 31 أيار 1847 والتي تقاسمت بموجبها كل من حكومتي طهران واسطنبول مناطق النفوذ في الأحواز وبعض الأقسام الشرقية من العراق. (انظر شاكر صابر الضابط): العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، ص 63 ط 1964.

[←155]

«سروان» هو الاسم الذي يطلق على القسم الشمالي من نهر ديالى الحالي وما يزال الأكراد يطلقون هذا الاسم على نهر ديالى كله حتى الآن.

[←156]

وقعت معركتان بين القوات البريطانية والتركية، الأولى في سيحان التي كانت تقع على بعد أربعة أميال إلى الغرب من معسكر السنية الذي عسكرت القوات البريطانية فيه، في حين كان الأتراك يتمركزون في بلدة الساحل وفي منطقة «كوت الزين»، بينما كانت القوة التركية الرئيسة في البلجانية إلى الجنوب من الساحل، وقد اندحرت القوات التركية في هذين الموضعين، الأمر الذي مهد لتقدم الإنكليز نحو البصرة واحتلالها.

[←157]
أغرقت أربع سفن هي إقليد البحر، العثمانية وأكبتانا الألمانية و«جعفري» العائدة إلى «أغا جعفر» أحد أثرياء البصرة، وجون أوف سكوت البريطانية، وذلك في شط العرب شمال جزيرة دبة «أم الخصاصيف» وجنوبي جزيرة الشمشومية على بعد ثلاثة أميال ونصف من مصب نهر كارون. (حميد أحمد حمدان التميمي:
البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ص 179 ط 1979).

[←158]

تحركت السفينتان البريطانيتان أسبيكل وأودن إلى البصرة في حدود وقت الظهر وكانت دائرة الكمرك تحترق بعد أن سارع الناس إلى نهب ما فيها من أموال ثمّ أنزلت مجموعة من جنود البر في دائرة الكمرك وبعد أن أطلقت السفينة أسبيكل مدفع الأمان، إذ ذاك سارع رئيس البلدية بتكليف رجل، ربما بإيعاز من البريطانيين، راح ينادي باسمه في الشوارع بأن البصرة قد احتلتها القوات البريطانية وأن هذه القوات قد التزمت بالمحافظة على الأمن فيها. (المصدر السابق ص 186).

[←159]

هو السير برسي كوكس.

[←160]

لقد تباينت مواقف وجهاء البصرة من الاحتلال فهناك من ساندوا التغيير أو الدور الجديد إلى درجة أن بعضهم أرسل برقية تهنئة للملك جورج الخامس ودفع معونة مالية للصليب الأحمر البريطاني، بينما وقف البعض الآخر موقف المتردد منه. (المرجع السابق ص 190).

[←161]
اقترح اللورد كرومر في مذكرة مؤرخة في 16 تشرين الأول أن يتمّ الاتصال بالسيد طالب النقيب، واستعماله عميلًا كما ذكرت المس بل في إحدى رسائلها بأن من اليسير شراء السيد طالب النقيب لأنه يميل نحونا جيدًا، حيث قدم المقيم البريطاني في الخليج مقترحات بهذا الشأن انظر:
IRAQ1908 - 1921 BYGHASSANATIYYAH: 1973

[←162]
هو إبراهيم عبد الله إبراهيم الذي أقرّ الإنكليز وجوده في منصبه ذاك، والحقيقة أن شيخ الزبير هو محمد المشري الذي عينه العثمانيون بعد اغتيال «خالد العون» في سنة 1907، وقد كان أثناء الاحتلال في الشامية ولما عاد محمد المشري إلى البصرة بعد تراجع العثمانيين، أبعده البريطانيون قبل معركة الشعيبة مباشرة. (حميد أحمد حمدان: البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، في حاشية ص 189).
ولقد بقي إبراهيم عبد الله يحكم الزبير إلى أن تمّ إعلان هذه البلدة «ناحية» تابعة للبصرة وعين لها مدير ناحية حيث تمّ القضاء على سلطة إبراهيم بعد استدعائه بالقدوم إلى بغداد في عهد وزارة ياسين الهاشمي الأول.

[←163]

معركة غاليبولي: غاليبولي في الأصل شبه جزيرة تمتد داخل البحر زهاء خمسين ميلًا على مضيق الدردنيل وقد وقعت معركة غاليبولي وهي من أشهر معارك الحرب العالمية الأولى بين الإنكليز والأتراك في سنة 1915 وتكبد فيها الإنكليز خسائر بالغة.

[←164]
نور الدين بك تولى القيادة العامة للقوات التركية في العراق قبل قدوم خليل باشا وعمل معه، نقل إلى قيادة جبهة القفقاس وذلك بعد أن اعترض على تسليم قيادة العراق إلى القائد الألماني فون دور غولتز باشا.

[←165]

خليل باشا من مشاهير قادة الترك في الحرب العالمية الأولى: اشترك في محاربة الروس في القفقاس ومن ثم عين قائدًا عامًّا للقوات التركية في العراق. نجح في محاصرة الإنكليز في الكوت وأرغمهم على الاستسلام بعد أن رفض الرشوة التي عرضوها عليه لقاء ذلك، ومقدارها مليونا باوند ذهب. لقد أكملنا ترجمة أحداث رابع كتاب صدر مؤخرًا عن حصار الكوت لمؤلفه السيد رسل برادون الذي وضعه بعنوان: «الحصار»، ولقد صدر هذا الكتاب في جزء واحد كبير محلى بالصور النادرة، وقامت بطبعه ونشره (دار إحياء التراث العربي في بغداد وصدر في جزأين كبيرين سنة 1985).

[←166]

لقد أكملنا ترجمة أحداث رابع كتاب صدر مؤخرًا عن حصار الكوت لمؤلفه السيد رسل برادون الذي وضعه بعنوان: «الحصار»، ولقد صدر هذا الكتاب في جزء واحد كبير محلى بالصور النادرة، وقامت (بطبعه ونشره (دار إحياء التراث العربي في بغداد وصدر في جزأين كبيرين سنة 1985.

[←167]

من بين الموظفين البريطانيين الذين عملوا مع كوكس وولسون في خدمة الإدارة المدنية في العراق خلال السنتين 1915 - 1916، كل من نوكس في القسم القضائي، والأطباء بوري وسكوت، القسم الطبي، وكذلك واتكنس في الكمارك وغريسون في الشرطة، وضم قسم الضباط السياسيين كلًّا من بارنيت، ودكسون، وإدمونز، وفاول، وهولاند، وليجمن، ومكنزي، ومكفرسون، ومارس، ونويل، وفلبي. وفي سنة 1916، انضم إلى هذه الإدارة كل من فوربس للقضاء، والأطباء بشوب، وفنج وود (القسم الطبي)، وجرارد وبرايت للشرطة وويكفورد لمطبعة الحكومة، وولسن للقضاء التجاري. ومن بين الذين عملوا في الواردات كل من دوبس، وغاريت. ومارس بعض الضباط السياسيين مهمات متنوعة منهم كل من بلومفيلد، وبولارد، وغولد سمث، وغرين هاوس، وهايلز، وهول، وماكي، ومواري، وسون وغوردون، ووكر، وولسون، والمس غيرترود بل. وكان هؤلاء الضباط السياسيون تابعين إما لإدارة الهند أو السودان أو المشرق، أو الخدمات المعنوية السياسية، أو البيوتات التجارية التي كانت موجودة في العراق قبل الحرب (من أمثال بيت لنج وغري مكنزي) وغيرهما.

[←168]

استطاع جواسيس الإنكليز الذين طافوا بالعراق قبل الحرب العالمية الأولى بسنوات أن يوثقوا علاقاتهم الودية ويغدقوا الأموال الوفيرة على رؤساء عشائر الفرات الأدنى والأوسط بشكل خاص وأن يضمنوا تعاونهم مع الجيش البريطاني الغازي. وكان في مقدمة هؤلاء الجواسيس العقيد ليجمن الذي زار العراق عدة مرات خلال الفترة 1911 - 1913، والمس بل التي طافت بالعراق بحجة البحث عن الآثار فيه سنة 191. وحين دخل الإنكليز العراق كان جواسيسهم يسبقون تقدم القوات الغازية ومهدوا لها الطريق، وذلك بالاتصال بأصدقائهم القدامى من رؤساء العشائر ورجال الدين، الأمر الذي سهل على القوات الإنكليزية احتلال الأقسام الجنوبية من العراق بصفة واضحة.

[←169]

قوات المرتزقة في القوات التي شكلها الجيش البريطاني لدى دخوله العراق وإكمال احتلاله والتي عرفت باسم قوات «الليفي»، وكانت أول هذه القوات قد تألفت في الناصرية من أفراد من أبناء العشائر، ومن قوات الشبانة القديمة، ثم فتح الباب على مصراعيه أمام الأثوريين للانضمام إلى هذه القوات التي لعبت دورًا فعالًا في توطيد السلطة البريطانية، وعندما أقدم غلوب باشا على تشكيل الجيش أو الفيلق العربي في الأردن، التحق بهذا الجيش عدد كبير من أفراد القوات المرتزقة وعلى الأخص من أبناء الناصرية وغيرهم، وتجنس البعض منهم بالجنسية الأردنية.

[←170]

هي صحيفة «الأوقات البصرية» Basrah Times التي صدرت باسم سليمان الزهير وبقيت تصدر لمدة خمس سنوات إلى أن حلّت محلها جريدة الأوقات العراقية Iraq Times التي أصدرتها شركة إنكليزية في شهر أيار 1921.

[←171]

المصرف الشرقي والمصرف العثماني وكذلك المصرف الفارسي كلها مصارف إنكليزية بحتة، وإن كانت تحمل أسماء يخيل إلى من يقرؤها أو يسمعها أنها تعود إلى الدولة العثمانية أو الحكومة الفارسية.

[←172]
هي مدرسة الرجاء التي التحق بها عدد كبير من البصريين كان من بينهم يوسف سلمان يوسف (فهد) مؤسس الحزب الشيوعي العراقي في سنة 1940 وبهجت العطية مدير الأمن العام في أواخر العهد الملكي، وكان الاثنان يدرسان في صف واحد في تلك المدرسة.

[←173]

كان المقدم سون قد عين أثناء الحرب ضابطًا سياسيًا للسليمانية والمعروف عنه أنه أمضى أربع سنوات متنكرًا في تلك المنطقة من كردستان، وكانت له علاقة وثيقة بزعماء عشيرة الجاف الكردية، وقد وضع كتابًا مهمًّا عن مشاهداته واختباراته هناك بعنوان: مرحلة تنكرية إلى كردستان، ترجمه فؤاد جميل في جزأين، وشحنه كعادته بألفاظ نابية واستشهادات سخيفة.

[←174]

يقصد المؤلف باللجنة الحرة «حزب الحرية والائتلاف» المناهض للاتحاد والترقي والذي أُسس في اسطنبول في شهر تشرين الثاني 1911 وحصل الحزب في كانون الثاني 1912 على إذن له بفتح فرع له في بغداد كان أول رئيس له هو شكري الفضلي وهو من الشبان والأدباء العراقيين الذين عملوا قبلًا في حزب الاتحاد والترقي.

ومن بين الأعضاء البارزين في حزب الحرية والائتلاف محمود نديم الطبقجلي صاحب جريدة بين النهرين، وحمدي الباجه جي، وكلاهما من أعضاء الحزب الحر المعتدل المعارض للاتحاد والترقي وقد استطاع حزب الحرية والائتلاف أن يعيد المعارضة القوية ضد الاتحاديين كما افتتح فرعًا له في البصرة ترأسه لأول مرة السيد طالب النقيب ثم خلفه في الرئاسة الحاج محمود عبد الواحد.

[←175]

يشير المؤلف بذلك إلى قوات المجاهدين وهي قوات من المتطوعين المسلمين لمحاربة الإنكليز الكفار وقد نادى الغياري من المسلمين بتأليفها بعد أن أفلح الإنكليز في احتلال الفاو والتقدم لاحتلال البصرة حيث أعلنت حالة الجهاد في الليلة السادسة عشرة من شهر محرم 1333 هـ 26 تشرين الثاني 1914، وتحركت جموع المجاهدين في اليوم التالي إلى الكوفة ومنها توجهت إلى السماوة ومنها ركبت السفن إلى الناصرية ومن ثم تقدمت قوات المجاهدين إلى الشعيبة لتتركز في منطقة النخيلة، في حين تركزت قوات الأتراك في منطقة البرجسية على بعد أميال من الجنوب الغربي للشعيبة. وقد خضعت قوات المجاهدين لإمرة سليمان العسكري.

كان الإنكليز قد احتلوا الشعيبة ولذلك بدأ هجوم المجاهدين والقوات التركية عليها صباح يوم الاثنين الثاني عشر من نيسان 1915 واستمرت المعركة ثلاثة أيام تفوق فيها الإنكليز فانسحبت القوات التركية إلى البرجسية، وإذ ذاك سادت الفوضى صفوف المجاهدين فراح كل واحد يحاول أن ينجو بجلده، ولقد تألم سليمان العسكري للهزيمة التي لحقت به فجمع ضباطه وانتحر أمامهم بأن أطلق النار من مسدسه على رأسه فخرّ صريعًا. وهكذا تشتت قوات المجاهدين ولم تقم لها أية قائمة فيما بعد.

[←176]

موقع أم حنة، على الضفة اليمنى من نهر دجلة وفي الجنوب مباشرة من دورة النهر التي عرفت آنذاك باسم «دورة الخضيري»، وإلى الشمال مقام «محمد الحسن»، ومن أم حنة وبامتداد النهر على الجهة اليمنى كان يقوم خط المراقبة التركي.

[←177]
«الفلاحية» تقع في المنطقة ذاتها التي يقع فيها موقع «أم حنة» وقد حدثت فيه عدة معارك، أولها المعركة التي وقعت في 21 كانون الثاني 1916 والثانية في 22 شباط.

[←178]
موقع الصناعيات يقع شرقي الكوت بمسافة ثمانية أميال على الضفة اليسرى من نهر دجلة وإلى مقربة منها نحو الجنوب تقع منطقة نحيلات.

[←179]

بيت عيسى يقع إلى الشمال من موقع حجلة على الضفة اليمنى من النهر.

[←180]

قام لورنس بمهمة إقناع القائد التركي خليل باشا بفك الحصار عن الإنكليز في الكوت مقابل مبلغ مليون جنيه استرليني، ولما رفض القائد خليل باشا ذلك العرض رفعه لورنس ورفيقه هوبرت إلى مبلغ مليوني جنيه، ولكن الرفض المطلق كان الجواب الحاسم على ذلك. وقد تحدث خليل باشا في مذكراته التي نشرت بالتركية مؤخرًا وترجم قسم منها إلى العربية في بعض الصحف العراقية منها جريدة «العالم العربي» عن معركة الكوت ورشاوى الإنكليز بإسهاب.

[←181]

كان باراتوف يقود الفيلق القفقاسي الأول الذي خصص له لمهاجمة العراق الأوسط على محور كرمنشاه -خانقين -بغداد، وقد تصدى له الفيلق التركي الثالث عشر الذي كان يقوده العميد علي إحسان، وعندما تولى الجنرال باولوف قيادة القوات الروسية بدلًا من باراتوف في نيسان 1917، كانت قواته ترابط في كل من قصر شيرين وخانقين، ووصلت مفرزة من هذه القوات الروسية إلى ناحية «السعدية»، كما احتلت قلعة «شروان» في التاسع من أيار 1917 وكانت القيادة الروسية قد طلبت من القيادة الإنكليزية التعاون بالتعرض للقوات التركية في «دلي عباس» وسد نهر العظيم. (العميد الركن شكري محمود نديم: الجيش الروسي في حرب العراق ص 32).

[←182]

السن مجموعة من الروابي الرملية تمتد من ضفة دجلة اليمنى إلى جدول الدجيلة ويعرف القسم الشمالي من هذه الروابي باسم «السن»، والجنوبي باسم «الأبتر».

[←183]

إمام منصور يقع على الضفة اليمنى من استدارة قناة الدجيلة التي تتفرع من دجلة.

[←184]
دهرابند، لم نجد لهذا الموقع أيّ ذكر في الخرائط العسكرية والمعتقد أنه فرضة عند ثنية دجلة بين الفلاحية والصناعيات.

[←185]
يقصد المؤلف بالثورة هنا هي الثورة البلشفية التي وقعت ضد القيصرية في اليوم الثامن شهر تشرين الثاني سنة 1917 وليس في اليوم الحادي عشر من آذار كما ذكر ذلك المؤلف خطأ، وقد سبق ذلك الثورة البرجوازية الأولى التي حدثت في السابع من شهر شباط سنة 1917.

[←186]

لم يتجاوب القائد الإنكليزي «مود» مع طلب القيادة الروسية للتعاون في تطويق القوات التركية في قاطع دلي عباس وسد نهر العظيم والتقدم نحو كفري، الأمر الذي ساعد علي إحسان على حشد قواته الاحتياطية التي هاجم بها القوات الروسية وأخرجها من قلعة شروان ودفع بها إلى شرقي ديالى، واسترد «السعدية» حين شرعت قوات باراتوف في الحادي عشر من أيار 1917 بالانسحاب عن طريق كرمنشاه -همذان. والذي نعتقده أن الإنكليز لم يرغبوا أن يشركوا أحدًا غيرهم من حلفائهم في احتلال العراق.

[←187]
صقلتوتان تلفظ «صاقال طوتان» ومعناه الممسك باللحية، وهو مضيق قليل العرض عبر التلال التي تقع في الطريق بين قزل رباط وخانقين.

[←188]

كانت معركة الفتحة من أشد وأوسع المعارك الأخيرة التي حدثت بين الأتراك والإنكليز. فلقد استبسل الأتراك في هذه المعركة وألحقوا بالإنكليز خسائر فادحة في الرجال والعتاد، ولقد بقيت بعض تجهيزات الإنكليز وبقايا ملابسهم وأحذيتهم في شعاب جبل حمرين ظاهرة حتى بعد مرور ثلاث سنوات على تلك المعركة، كما حدثني بذلك المرحوم العم ياسين الحاج مخلف الناصري، الذي خاض تلك المعركة مع الأتراك.

[←189]

كانت آخر موقعة بين الأتراك والإنكليز، وقبل إعلان الهدنة بأيام قلائل قد وقعت في سهل «الحويش» عند بلدة الشرقاط.

[←190]

كان هذا الضابط الشركسي يدعى الملازم محمد أغا.

[←191]

كانت أسرة «آل وهاب» في مقدمة الأسر الكربلائية التي قاومت نفوذ آل كمونة.

[←192]

هو النقيب «بلفور» الذي كان يتقن اللغة العربية وقد جعل مقره في الكوفة.

[←193]

كان الإنكليز كالعادة وحتى الآن يعتبرون أيّ تمرد أو ثورة ضدهم في ذلك الوقت وعلى الأخص في المناطق التي يحكمونها بأنها موحى بها ومموِّلة من الأتراك والألمان، وهم يقصدون بذلك أن ينكروا الباعث الوطني الذي كان يحفز أبناء العراق إلى مقاومة الاحتلال بشتى الطرق والوسائل، كما حدث ذلك بالنسبة إلى ثورة النجف سنة 1918، وكذلك الثورات التي حدثت في المناطق الكردية خلال سنين 1918 - 1919، و1920. فلقد كان الإنكليز يعتقدون نتيجة تعاون بعض رؤساء العشائر ورجال الدين معهم بأن الحكم الذي كانوا يطبقونه في ظل الاحتلال كان حكما مقبولًا من لدن الشعب، متجاهلين في ذلك تجاهلًا تامًّا، الأحاسيس الوطنية وتطلع الناس إلى التحرر والمساهمة في تشكيل حكومة وطنية تكون مقبولة من أكثرية الشعب. وهذه النظرة الخاطئة نفسها كان الإنكليز ينظرون بها إلى الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 وغيرها من الثورات اللاحقة.

[←194]
هو السيد محمد كاظم اليزدي. راجع عنه علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الجزء الخامس، القسم الأول ص 62.

[←195]
يتضح هنا بكل جلاء مدى التعسف الذي جبل عليه الإنكليز في معاملة الشعب العراقي الذي وقع ضحية احتلالهم البغيض في الحرب العالمية الأولى. ففي سبيل الانتقام من الشعب لمقتل ضابط إنكليزي واحد، وبقصد تحطيم روحية الكفاح ضد المحتلين، أبى الإنكليز إلّا أن يعتقلوا هذا العدد الكبير من الرجال الذين اتهموا بمقتل النقيب مارشال، وأن يشنقوا اثني عشر رجلًا فضلًا عن العشرات الذين حكم عليهم بالسجن لمدة متفاوتة.

[←196]

بدأ الروس هجومهم على مدينة خانقين في صبيحة اليوم الثالث من شهر حزيران سنة 1916 وكانت القوات التركية التي واجهت ذلك الهجوم الروسي تتألف من الفيلق الثالث عشر الذي كان يقوده «علي إحسان» إضافة إلى الفرقة السادسة واللواء الخامس. واستطاع الأتراك إحباط الهجوم الروسي، وإرغام القوات الروسية على الانسحاب من كل الجهات إلى قصر شيرين، وسارت القوات التركية في أثر القوات الروسية المنسحبة فوصلت إلى مدينة همذان الفارسية واحتلتها في العاشر من حزيران ثم ارتدت بعد تسعة أشهر إلى خانقين في منتصف آذار 1917. (العميد محمود شكري نديم: الجيش الروسي في حرب العراق 1914 - 1918 ص 23-31).

[←197]

لا يفتأ المستعمرون وعملاؤهم في كل زمان ومكان أن يصفوا الحركات الوطنية الهادفة إلى تحرير الشعوب واستقلالها بالتمرد والاعتصاب والعدوان وما شاكل ذلك من النعوت المبتذلة. فكأن الاحتلال والاستيلاء على أراضي الغير يعتبر من الأمور المسموح بها من دون عقاب. وكأن البلد الذي احتلت أرضه، وذل شعبه وأهينت كرامته يعتبر معتديًا، إذا ما انتفض بوجه الظلم والاحتلال وثار لطرد المستعمرين والمحتلين من بلاده فلم تظهر في التأريخ الإنساني كله، أية حركة وطنية تستهدف التحرر والاستقلال، إلّا ووصفت بالتهور والاندفاع، وهذا الاندفاع والثورة هما اللذان يصفها المستعمرون بالعدوان كما يشير المؤلف إلى ذلك صراحة إلى بوادر الحركة الوطنية التي مهدت لثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني البغيض الذي جثم بكلكه على العراق، وتنكر بسرعة لكل ما قطعه من عهود ووعود.

[←198]
كذب المؤلف فيما ادعاه من أن السياسية البريطانية كانت قد استهدفت إنشاء دولة في العراق قبل الثورة، ذلك لأن بريطانيا لم تعلن أية سياسة لها في العراق سوى انتدابها عليه ولوقت لم يكن محددًا، كما أن التفكير في إنشاء الحكومة المؤقتة لم يخطر على بال الحكومة البريطانية إلّا بعد أن قامت الثورة وألحقت الخسائر البشرية والمادية الكبيرة بقوات الاحتلال.

[←199]

يكذب المؤلف للمرة الثانية عامدًا فهو يعرف جيدًا أن بريطانيا وفرنسا قد تآمرتا، قبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى، على البلاد العربية واقتسامها فيما بينهما، أمّا أمريكا فإنها فرضت على نفسها العزلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ولم تحاول أن تمدّ نفوذها إلّا بعد وقت غير قصير.

[←200]
المقصود به رضا بهلوي القوقازي الضابط في حرم شاه إيران الذي تغلب عليه وقضى على الأسرة القاجارية الحاكمة ونصب نفسه شاهًا على بلاد فارس وقد بدأ بحركته الانقلابية في سنة 1921.

[←201]

اتفاق سايكس بيكو السري بين الإنكليز والفرنسيين الذي قسم البلاد العربية التي انسلخت عن الدولة العثمانية بينهم فأعلنت بريطانيا انتدابها على العراق وفلسطين، وفرنسا على سوريا ولبنان.

[←202]

الملك حسين بن علي الذي أعلن نفسه ملكا على الحجاز ولكن حكمه لم يدم طويلًا بعد أن رفض السماح بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، حيث فضل الإنكليز عليه عبد العزيز بن سعود الذي كانت لأسرته روابط مع الإنكليز منذ القرن الثامن عشر.

[←203]

من بين الضباط البريطانيين الذين انضموا إلى الإدارة المدنية خلال الفترة بين سقوط بغداد وإعلان الهدنة كل من «بارلباي»، و»ماي» (للمالية) وسفرايت (للكمارك) و»بومان» (للتربية). أما الضباط القانونيون فهم كل من بونهام كارتر، ودراور، وبل، وتورتن، وضباط المرتزقة بويل، وكاننغ برس، وبتولف وهول والضباط الطبيون هم كل من الأطباء باتاي، كيري إيفانس، وهجس، وفي مؤسسات الشرطة العراقية، كونس، وديفز، وبرسكوت، وولكنس. وفي تسجيل الأراضي رويدز، وضباط سياسيون في مختلف الواجبات الإدارية كل من بلفور، وبوردلون وبراون وبيري وكوك، ودالي ودنشبورن، غ. في. ب.جلان، سي.ج.هوكر، و.ر.هاي، س.لي. هجكوك، ر.ف. جاردان، ج. ف.د. جفري، هـ. أي. لويد. ستيفن همسلي لونكرك. (مؤلف الكتاب) س.ميك.ل.ف.ن.نادلر.ب.ف.بري. هـ.س. بولي، ج. سكلرس، ج. س. تومبسون، وتيلر. ووينغيت ويتس. وقد حذفت هذه القائمة عشرات من الضباط الذين عهدت إليهم مهمات بدلًا من مهمة الضابط السياسي لفرقة من فرق الجيش.

وفي الفترة ما بين الهدنة وتشكيل الحكومة المؤقتة في تشرين الأول 1920 تمّ نقل دائرة الزراعة العسكرية إلى الإدارة المدنية ونقل إليها كل من جي. س. كامرون، ر.

ج. غراهام (بمنصب مدير)، ج. ن. وبستر، ر.ني. جيسان توماس، ولدائرة الريّ ل.و. لويس (بمنصب مدير). ب ل بورز.ر جي غارو، ب. ج. سلير، أ.ب. أيتكن، غ. و.

شارب، ج ستراشان. ولميناء البصرة ج. سي. وورد (مدير) وللبريد والبرق، تي. كليريسي، غ. تي.و.دي. سمدت، و.و. غمبلي، وللسكك الحديدية غ. لوبوك (مدير) تينش. بي.ووثرز، و.و.ج. كيرناتدر. ودخل ف. كونلف أون الخدمة رئيسا للجنة تعويضات اللاجئين، ف.و. بيري للمساحة. سي.ر. جادويك للبيطرة. وجنّد للأشغال العامة كل من تي. هـ. دي. في. أتكنسون (مديرًا). أ.ب. كيري وكلاي وفينام. هـ. هـ. وينلي، ج. م. ولسون. وفي مطبعة الحكومة كامرون ودائرة المالية س. باري.

[←204]

كانت حوادث اغتيال الضباط السياسيين الإنكليز في الشمال من صميم الثورة التي قامت بها العشائر الكردية ضد الاحتلال البريطاني منذ أوائل سنة 1919، وقبل أن تبدأ الثورة العراقية الكبرى في أواسط العراق وأدانيه. فلقد احتل الإنكليز مدينة زاخو في اليوم الأول من كانون الأول سنة 1918 وخلف النقيب «بيرسون» النقيب «ووكر» الذي عين أوّل الأمر، وقد تمّ تدبير اغتيال بيرسون من قبل السيد «حسو دينو» أحد رؤساء الغويان، حيث أعد هذا خمسة عشر رجلًا من رجاله ففتكوا بالنقيب «بيرسون» على مقربة من قرية «بيجو» في اليوم الرابع من شهر نيسان 1919 وجردوا معينه من السلاح والأمتعة والدواب. (انظر المرحوم عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن ج 1 من 27 ط 1966).

[←205]
انتشرت الثورة في العمادية مثل بقية الأنحاء الكردية الأخرى، وكان النقيب «ويلي» قد عين بوظيفة معاون الحاكم السياسي في العمادية في 28 حزيران 1919، ولذلك قرر زعماء العمادية وفي مقدمتهم الحاج رشيد بك القيام بهجوم على مقر الحامية البريطانية في العمادية حيث أسفر ذلك الهجوم الذي وقع ليلة الخامس عشر من تموز 1919 عن مقتل النقيب مكدونالد والعريف تروب، وأحد الأطباء وهنديين من دائرة البرق وثلاثة وعشرين فردًا من أفراد الشبانة. ولقد أيّد الزعيم الديني الشيخ بهاء الدين النقشبندي في العمادية تلك الثورة. (المرجع السابق ص 42 وما بعدها) وكذلك كتاب الدكتور كمال مظهر أحمد: الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، طبعة 1978.

[←206]

«بيرا كبرا» كانت مركز الناحية في قضاء عقرة في سنة 1953 وكان «بل» وهو برتبة عقيد قد وصل إلى الموصل خلفًا للعقيد لجمن، وذلك 12 تشرين الأوّل 1919 وقد طلب إلى زعماء الزيباريين ومنهم فارس أغا وأخوه محمود أغا أن يسلموا كفالة نقدية بشأن المحافظة على الأمن بمبلغ أربعة آلاف روبية لكل رئيس منهم، وعلى هذا الأساس قرر الرؤساء أن يفتكوا به وحصلوا على موافقة الشيخ أحمد البارزاني في ذلك، وكمنوا للعقيد «بل» ومساعده النقيب «سكوت» عند شريعة دلان على نهر الزاب الكبير، حتى إذا وصل «بل» إلى الشريعة أطلق أصحاب الكمين النار عليهم فقتل النقيب سكوت أول الأمر، ثم لحق به العقيد «بل» واثنان من رجال الدرك معهما أحدهما من عقرة، والثاني أثوري. وعلى أثر ذلك اشتعلت نيران الثورة في منطقتي الزيبار وعقرة. (عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمالي الوطن ص 75 وما بعدها).
والحقيقة أن الإجراءات التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال الإنكليزي كانت نابعة في الأساس من التخطيط الاستعماري الإنكليزي لشق الوحدة الوطنية في العراق، وتضخيم الثغرة بين الأكراد والعرب، وبذر بذور الفتن والاضطرابات التي توارد حدوثها طيلة العهد الملكي والتي اشتدت في العهد الجمهوري. فلقد قطع الإنكليز منذ الحرب العالمية الأولى وفي عهد الاحتلال والانتداب عهودًا ووعودًا كثيرة للزعماء الأكراد كانت تفسر في نظر قصيري النظر من المتزعمين والمتزمتين بالانفصال التام لكردستان عن بقية الوطن العراقي، رغم أن كردستان عاشت آلاف السنين في نطاق موحد مع بقية أجزاء القطر العراقي واختلط نضال الأكراد بنضال العرب وغيرهم في الدفاع حتى في العهود القديمة عن تربة العراق ووحدة أراضيه، وتضامن شعوبه وانصرافها إلى العيش سوية في سلام ورخاء، وذلك أمر كان يضير المستعمرين وعملاءهم من أصحاب النوايا الخبيثة، والمصالح الأنانية الضيقة الذين لا يفكرون لا في مصلحة الشعب الكردي ولا الشعب العربي ولا مصلحة الوطن، سواء كان الأكراد أم العرب هم الذين يقطنون هذا الوطن وينبغي لهم أن يحافظوا على أمنه وسلامته من أيّ اعتداء يقع عليه.

[←207]

المقصود به الشيخ محمود نفسه.

[←208]

كان الضابط السياسي الإنكليزي في حلبجة آنذاك هو النقيب «ليز» من ضباط الطيران، وقد عين في ذلك المنصب في الرابع عشر من آذار 1919 وقد هرب من حلبجة عندما حاصره فيها أنصار الشيخ محمود، وكان القصد من ذلك الحصار هو إعادة حلبجة تحت نفوذ الشيخ محمود، وهكذا وصل النقيب «ليز» إلى خانقين سالمًا. أما «عادلة خانم»، فهي زوجة الشيخ عثمان رئيس الجاف وكانت على أوثق علاقة بالمقدم «سون» من قبل الحرب وما بعدها. وقد منحها الإنكليز لقب «خان بهادر». وحين حاولت مجموعة من عشيرة «دزئي» الموالية للشيخ محمود الهجوم على دار عادلة خانم، تحرك الإنكليز آنذاك فقامت طائرتان حربيتان بتدمير قريتي «بارام أوه» و»دبلخه» وقرى أخرى في هورمان. (د. كمال مظهر أحمد: دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ص 142).

[←209]
كانت القوة الإنكليزية التي وصلت إلى «طاسلوجة» تتألف من حوالي خمسة آلاف رجل يقودها الرائد «بومي» وحين علم الشيخ محمود بذلك خرج بقواته لملاقاة القوات الإنكليزية وصلت القوات الإنكليزية إلى طاسلوجة في الخامس والعشرين من أيار 1919 والتحمت في معركة مع الثوار استمرت من الصباح حتى العصر، وانتهت بهزيمة القوات الإنكليزية وتراجعها إلى كركوك تاركة وراءها أكثر من مئة قتيل، ومن ثم واصل الثوار تحركهم فاستولوا على جمجمال وكان أول الداخلين إليها عبد الكريم الهماوندي على رأس خيالته وتمّ أسر النقيب «بوند» الحاكم السياسي في المدينة وإرساله مخفورًا إلى السليمانية ومن ثم انتشرت حوادث الثورة إلى كل من رانية وكويسنجق. (عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن، ص 98-100).

[←210]

بعد أن وقع الشيخ محمود في الأسر نقل إلى بغداد وجرت محاكمته أمام مجلس عرفي عسكري حكم عليه بالإعدام، وعلى صهره الشيخ محمد غريب بالسجن خمس سنوات وتغريمه عشرة آلاف روبية، ولكن الحاكم الإنكليزي العام في العراق أبدل حكم الإعدام على الشيخ محمود بالسجن لمدة عشر سنوات ثم نفيه هو والشيخ محمد غريب إلى الهند، حيث لبثا فيها حتى سنة 1922 حين تمّ إصدار العفو عنهما وإعادتهما إلى الكويت ومنها إلى السليمانية. (المصدر السابق ص 111).

[←211]
كان الحاكم السياسي في راوندوز هو النقيب «كيرك»، وقد عين في عقرة بعد القضاء على الثورة فيها.

[←212]

كان الحاكم السياسي البريطاني في أربيل آنذاك هو النقيب «هاي»، الذي دوّن مذكراته في كتاب أصدره في سنة 1920 بعنوان: «سنتان في كردستان»، ولقد قام المرحوم فؤاد جميل بترجمة هذا الكتاب إلى العربية وأصدره في جزأين سنة 1971.

[←213]
هو إسماعيل بن سويد أغا بن عبد اللّه باشا، من زعماء بلدة «باطاس» وقد عيّنه النقيب «هاي» حاكمًا على مدينة راوندوز باتفاق العشائر الموجودة هناك.

[←214]

) كان فيصل في ذلك الوقت قد ذهب إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح الذي عقد هناك لغرض أن يدافع عن حق العرب في الاستقلال والسيادة اعتمادًا على العهود التي قطعها الإنكليز لأبيه الملك حسين.

[←215]

كانت الحكومة العربية في سوريا قد احتلت دير الزور في أوائل كانون الأول 1918 وعيّنت عليها مرعي باشا الملاح يعاونه في ذلك أحد أشراف المدينة المنورة المدعو علي الناصر، وحين أخذ علي الناصر يشتد في معاملة أهل الدير نظم البعض من سكانها مذكرة سرية تقدموا بها إلى الحاكم السياسي البريطاني في عانة راجين فيها وضع دير الزور تحت الاحتلال البريطاني، وعلى أثر ذلك أرسل الإنكليز النقيب كارفر، مع بعض المدرعات والسيارات لاحتلال المدينة، وأخيرًا رجح المركز العام لجمعية العهد العراقية إشعال نيران الثورة في دير الزور واحتلالها، حيث عين لها فيما بعد رمضان شلاش، من عشيرة العقيدات... وقد احتج الأمير فيصل على هذا العمل وطالب بخروج الثوار من البلدة حيث عاد الإنكليز إلى احتلالها مرة أخرى، ونشروا بيانًا بذلك في 22 كانون الأول 1919. (مقدرات العراق السياسية: تأليف أمين العمري ج 3 ص 336 وما بعدها).

[←216]

هو رمضان شلاش.

[←217]

لا يوجد أدنى شك في أن هذه الأعمال نابعة من الضرورات العسكرية وبقاء الاحتلال الغاشم، أكثر من أن تكون نابعة من رغبة البريطانيين الصادقة في تهيئة العراقيين لكي يمسكوا بزمام السلطة والاستقلال.

[←218]
إن كثرة وجود السجون في أيّ بلد في العالم، حتى وإن كانت قائمة على الأسس العصرية، يعكس بصفة جلية لا تقبل الشك الواقع الأصلي في ذلك البلد، لأن كثرة السجون، تعني كثرة من تطبق العقوبات عليهم، وهؤلاء إما أن يكونوا من مقترفي الجرائم الاعتيادية كالقتل والسرقة وما شاكلها، وإما من المتمردين المعارضين للحكم القائم في ذلك البلد. وعلى هذا، فإن هذا لا يمكن أن يكون مدعاة للتفاخر أبدًا، بل هو دليل قاطع على تذمّر الشعب من الحكم الأجنبي المفروض عليه رغم إرادته، أو على ضعف ذلك الحكم الأجنبي في مقاومة أسباب الجريمة، حيث توجد أساليب كثيرة يمكن القضاء بها بصفة سليمة على الجرائم والمخالفات دون للجوء إلى استعمال القوة وفتح أبواب السجون أمام المخالفين.

[←219]
عرفت هذه اللجنة باسم المجلس العلمي للأوقاف، وكان أعضاؤه مؤلفين من كل من الشيخ إبراهيم الراوي، وأمين ملا رشيد، والسيد شمسي الألوسي، وقد عين هؤلاء الثلاثة في اليوم الأول من شهر أيار 19، ثم أضيف إليهم اثنان هما قاسم أفندي الذي عين في 28 تموز 1917 وصالح الملي الذي عين في 21 آب من السنة نفسها. (تقرير المس بل: ترجمة جعفر خياط: فصول من تاريخ العراق القريب) حاشية ص 305 ط.1971.

[←220]

لم يتأكد لدينا صدور صحف في النجف في تلك السنة عدا جريدة النجف الفارسية التي كان يديرها مسلم زوين والتي صدرت سنة 1910. أمّا في السليمانية فصدرت جريدة «سليماني بشكوتن»»تقدم السليمانية» بالكردية، وفي كركوك «نجمة كركوك» بالتركية صدرت في 15 كانون الأول 1918، وفي بغداد جريدة «العرب» التي صدرت بالعربية في 4 تموز 1907، وفي الموصل «الموصل» التي صدرت في 14 ت2 1918، وفي البصرة «الأوقات البصرية» التي أصدرها سليمان الزهير وقد صدرت سنة 1915. أمّا الصحف الإنكليزية فهي «الأوقات البغدادية» التي صدرت في 1 كانون الثاني 1918، والأوقات العراقية، التي صدرت في أيار 1921 وحلت محل جريدة سليمان الزهير.

[←221]
كان طول سكة حديد بغداد -البصرة 352 ميلًا، وخط بغداد -حتى الحدود الفارسية 130 ميلًا وبغداد -الكوت 158 ميلًا، والزبير -جبل سنام 30 ميلًا، وأور -الناصرية عشرة أميال. ومن قره غان (على خط سكة خانقين) إلى «كنكر بان» (خارج كفري) 23 ميلًا، بالإضافة إلى خط طوله ثمانية وثلاثون ميلًا من البصرة إلى المعقل. وكان خط بغداد-الشرقاط (3). وهو من القياس المتري، يبلغ 186 ميلًا، وهناك خط آخر بالقياس الضيق بين بغداد والكفل يبلغ 21 ميلًا. وبين بغداد والفلوجة 38 ميلًا.

قلص خط بغداد -الشرقاط في سنة 1927 إذ أصبح خط بغداد ينتهي في محطة بعيجي (قضاء بيجي الحالي)، وفي أواخر سنه 1936 تقرر مدّ هذا الخط إلى الموصل وكان كل من حكمت سليمان وجعفر أبو التمن وكامل الجادرجي قد قدموا في قطار خاص خلال شهر نيسان من سنة 1937 إيذانًا ببدء مشروع إيصال سكة بغداد إلى الموصل، حيث كنت من بين الذين حضروا ذلك، وحيث حمل جعفر أبو التمن المطرقة وسلمها إلى كامل الجادرجي لكي يضرب المسمار الذي يربط آخر قضيب من السكلة إيذانًا ببدء العمل في الخط الجديد، وهو يقول له: (هاك كامل بك هذا شغلك موشغلي) لأن كامل الجادرجي كان وزيرًا للأشغال والمواصلات في وزارة الانقلاب.

[←222]

هذه السفن هي «بغداد، ونجمة الشرق» التي تمتلكها شركة أصفر، و»الفرات»، و«الرصافة» وعدد من القوارب البخارية العائدة إلى «شركة النقل النهري، التي يملكها الألمان، قد تمّ إغراقها من قبل الأتراك لسد منافذ المياه، وإعاقة حركات النقل البريطانية. وتمّ إرسال السفينة البصرة إلى أوروبا، لكنها لم تتعدَّ جزيرة مالطة، في حين نسف الأتراك الباخرتين برهانية، وحميدية، كيلا تقعا في أيدي الإنكليز. ووصلت الباخرة «بغداد» إلى الموصل، وهي أوّل باخرة تصل إلى تلك المدينة، وهناك استولى عليها البريطانيون.

[←223]

حتى سنة 1968 كان عدد المحافظات أو الألوية في العراق يبلغ أربعة عشر لواء أو محافظة، ولكن حكومة البعث ما لبثت بعد وصولها إلى الحكم في أعقاب ثورة السابع عشر من تموز 1968، أن زادت العدد إلى سبع عشرة محافظة وأبدلت أسماء بعض المحافظات، وكانت المحافظات التي استحدثت ثلاثًا، هي محافظة دهوك، ومحافظة السماوة (ذي قار) ومحافظة تكريت (صلاح الدين).

[←224]

في الخامس من كانون الثاني 1918 ألقى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج خطابًا عن أهداف الحرب، أشار فيه إلى العراق في المحتوى التالي: «إن الجزيرة العربية، وأرمنيا، والعراق وسوريا وفلسطين تستحق في نظرنا بأن يتمّ الاعتراف بأوضاعها القومية المنفصلة. لكنه أوضح أن هذا لم يكن ليشتمل بعد على إعادة النظر الكاملة في السياسات البريطانية» (د. غسان رابح العطية: العراق، دراسة سياسية 1908-1921 ص 159 ط. 1973 بالإنكليزية وقد نقل ذلك عن كتاب لويد جورج المعنون: «الحقيقة عن معاهدات السلام»، المطبوع في لندن سنة 1938 مجلد 2).

[←225]

أذيع هذا البيان في اليوم الثامن عشر من تشرين الثاني 1918 في كل من لندن وباريس، ونيويورك والقاهرة وقد نص على القول: إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانيا هي: تحرير حكومات وإدارات وطنية تستمد من رغبة السكان ومحض اختيارهم.

[←226]
اقترح لورنس في الرابع من تشرين الثاني 1918 أن يتمّ إنشاء ثلاث دول عربية، هي القسم الأدنى من العراق من البصرة إلى عانة، وحتى الزاب الأسفل في الشمال وأن تكون تحت إمرة عبد الله، وتوضع الموصل تحت إمرة «زيد» في حين توضع سوريا تحت إمرة فيصل. (غسان العطية: المصدر السابق ص 70).

[←227]

هو المرحوم هادي باشا العمري عميد الأسرة العمرية المشهورة في الموصل.

[←228]
أورد ولسون اقتراحه بأن يعين كوكس مندوبًا ساميًّا على العراق للسنوات الخمس الأولى من دون أيّ أمير عربي أو أيّ رئيس آخر للدولة، وذلك في البرقية التي بعث بها إلى وزير شؤون الهند 24 تشرين الثاني 1918.

[←229]
لا شك أن هذه الحفنة كانت تضم أولئك الأشراف من البصرة الذين تقدموا بطلب إلى الحكومة البريطانية بأن تربط العراق بحكومة الهند الإنكليزية. (راجع سليمان فيضي: في غمرة النضال)، وكذلك أهل الحلة الذين طلبوا تعيين كوكس حاكمًا على العراق.

[←230]
يقصد المؤلف بذلك الثورات التي حدثت في خانقين وكفري وفي زاخو والعمادية والزيبار وعقرة والسليمانية التي أشرنا إليها فيما سبق. (انظر كتاب المرحوم عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن)، وكتاب الدكتور كمال مظهر أحمد: مشاركة الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية.

[←231]
يريد المؤلف بذلك القرار الذي اتخذه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في يوم إعلان استقلال سوريا، وطبيعي أن الأكثرية الساحقة التي حضرت ذلك المؤتمر وشاركت في صياغة قراراته كانت من الضباط العراقيين. وقد صدر قرار المؤتمر في اليوم الثامن من شهر آذار 1920. ومما جاء في القرار قوله: «وبصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالإعراب عن إرادته أعلنا الآن بإجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمالي ولاية الموصل إلى الخليج، استقلالًا تامًّا لا شائبة فيه، وأيدنا استقلال سوريا التام، وأعلنا اتحاد العراق بها اتحادًا سياسيًّا واقتصاديًّا، ونادينا بحضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ملكًا على العراق وأعلنا انتهاء الحكم الاحتلالي العسكري الحاضر على أن تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب. (مقدرات العراق السياسية. ج3 ص 409 - 410).

[←232]
لم يستطع السويدي أن يهضم السياسية التي كان ولسون يعمل على تثبيتها ولا سيما فيما يخص مستقبل العراق، ولذلك ترك وظيفته التي عيّن فيها وعاد إلى سوريا، فقد كان السويدي قد علم بأن الإنكليز غير جادين في إيجاد حكم نيابي للعراق.

[←233]

يقصد بها مدرسة التفيض الأهلية التي أسست في شهر تشرين الثاني سنة 1919، وكانت تعرف أول الأمر باسم المدرسة الأهلية الثانوية، وكان مديرها ومؤسسها الرئيس المناضل المعروف المرحوم علي البزركان وكان البزركان ورفاقه الذين أسسوا تلك المدرسة من الأعضاء النشطين في جمعية الحرس، وكانت المدرسة مركزًا للاجتماعات التي كان يعقدها رجال الحرس. وكان مديرها يقيم الحفلات الوطنية حيث تلقى خلالها خطب مهيجة وقصائد حماسية. (انظر: أمين العمري: مقدرات العراق السياسية ج 3 ص59).

[←234]
بعثت بريطانيا بالنقيب كارفر معاون الحاكم السياسي في عانة حاكمًا سياسيًّا على دير الزور، ولكن محافظ الدير المعين من قبل حكومة دمشق العربية مرعي باشا الملاح لم يوافق على هذا الإجراء واقترح الذهاب إلى حلب للتعرف على السلطة العليا فيها بهذا الشأن. وكان جعفر العسكري يتولى منصب محافظ حلب، حيث تمّ الاتفاق على الجلاء عن دير الزور وضمها إلى منطقة النفوذ البريطاني مؤقتا. وأخيرًا قرر العراقيون الموجودون في سوريا تعيين المرحوم مولود مخلص حاكمًا لمحافظة دير الزور والذي تحرك إليها من دمشق في الثاني عشر من كانون الثاني 1920، وهو يحمل تعليمات الأمير زيد نائب الملك فيصل في سوريا بوجوب توطيد الأمن في محافظة الدير وإجراء المذكرات مع حاكم البوكمال السياسي المستر مايلس لصرف النظر عن جعل نهر الخابور حدًّا فاصلًا بين سوريا والعراق. (أمين العمري: مقدرات العراق السياسية. ج3 ص 350 - 351).

[←235]

هو مولود باشا مخلص.

[←236]
يقصد المؤلف بالغزاة هنا العشائر التي غزت كلًّا من دير الزور والبوكمال، وكانت هذه العشائر تتألف من العقيدات وعنزة، والبقارة والجبور التي كانت تخيم على مقربة من دير الزور وفي جوارها في تلك الأيام.

[←237]

كانت القوة التي حاصرت الحامية البريطانية في مدينة تلعفر يقودها جميل الخليل قائد الدرك السابق في تلعفر وليس جميل المدفعي، ذلك لأن الحملة التي قادها جميل المدفعي من دير الزور كانت قد وصلت إلى تلعفر بعد أن سقطت المدينة بأيدي الثوار وإذ ذاك حاولت هذه الحملة التوجه إلى الموصل.

[←238]
تحصن هذان ومعهما أحد الجنود فوق سطح بناية السراي في تلعفر وكانا يطلقان نيران رشاشاتهم على المهاجمين، ولم يلبث أحد العمال المرافق للحملة القادمة من دير الزور، بعد أن وصلت إلى البلدة، أن قذف سطح السراي بقنبلتين يدويتين فانفجرتا وأحدثتا دويًّا مرعبًا وتطايرت أشلاء الجنود الثلاثة في الهواء.
(محمد يونس السيد عبدالله: أهمية تلعفر في الحركة الوطنية ص48 طبعة 1976).

[←239]
استطاعت حملة دير الزور التي يقودها جميل المدفعي أن تجمع في طريقها عددًا من أفراد العشائر التي مرّت بها وأن توجه إلى الموصل لصد الاستيلاء عليها، وذلك بعد أن نظم فرع جمعية «العهد» في الموصل، التمهيدات لذلك. «انظر مقالتنا في مجلة آفاق عربية عدد حزيران سنة 1982 حول حملة دير الزور، وموقعة عين الدبس وغيرها من الحركات الثورية الأخرى في أواسط سنة 1920».

[←240]

لسنا نعتقد بأن دعاية البلشفيك الروس ونشاطهم كان من الأهمية في مكان بالنسبة للعراق. فنحن نخالف أولئك الذين يدعون بأنه كان للثورة البلشفية تأثير على قيام الثورة العراقية الكبرى 1920، ذلك لأن عوامل الثورة في الواقع كانت داخلية محضة تتمثل في تنكر الحلفاء للوعود التي قطعوها بشأن إقامة حكومة عراقية مستقلة، وبسبب الضرائب الفادحة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الشعب، حيث انصبّ كل نشاط الإدارة الاحتلالية على امتصاص ثروات الشعب في الدرجة الأولى.

[←241]

المقصود به «عيسي عبد القادر الريزلي» الذي ألقى في الاجتماع الذي عقد في جامع الحيدر خانه قصيدة من أربعة وعشرين بيتًا دعا فيها إلى الاتحاد بين المسلمين، وختمها بهذين البيتين:

وبعد أقول للجاسوس منا تجسس ما استطعت الحاضرينا وبلغ من تريد فقد بنينا لاستقلالنا الأس المتين

ا د. علي الوردي: لمحات من تاريخ العراق ج 5 ص 176، كان مطلع القصيدة هو:

«بني النهرين نسل الطيبينا أفيقوا واسمعوا حقًّا مبينا» علي البزركان ص. 95.

[←242]

ردّ الإنكليز على ذلك بأن بعثوا ببعض المدرعات إلى الاجتماع المعقود في جامع الحيدرخانه فتصدت تلك المدرعات للمجتمعين. وحدث أثناء ذلك أن هجم أحد الحاضرين وهو النجار رشيد الأخرس بفأس في يده على سائق إحدى المدرعات فضربه بها. وعندئذٍ صوب أحد الإنكليز نيران بندقيته إلى الأخرس فأرداه قتيلًا وكان من أول شهداء ثورة العشرين.

[←243]

بعد أن عاد الأمير فيصل من مؤتمر الصلح إلى سوريا اتفقت كلمة الأحزاب السورية على رفض الانتداب الفرنسي على سوريا وكذلك رفض الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث بدأ أعضاء من حزب الاستقلال العربي، وحزب الاتحاد السوري وفريق من أعضاء المؤتمر السوري بالتفاوض مع فيصل وإقناعه بضرورة إعلان استقلال سوريا وبضرورة تتويجه ملكًا عليها. وفي الوقت ذاته طلب الأمير فيصل إلى الضباط العراقيين في سوريا الذين كانوا يطالبون فيصلًا بضرورة بذل الجهود لتحرير العراق، بأن يؤلفوا هيئة منتدبة من بينهم للتذاكر معهم في أمر تأليف «مؤتمر عراقي يجتمع إلى جانب المؤتمر السوري فيعلن استقلال العراق تحت ملوكية الأمير عبد الله في الوقت الذي يعلن فيه استقلال سوريا. ولقد تألف أعضاء المؤتمر العراقي من خمسة وعشرين عضوًا من بينهم جعفر العسكري، وناجي السويدي وتوفيق السويدي ورضا الشبيبي وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وتحسين علي ورشيد الهاشمي (شقيق الشاعر محمد الهاشمي) وثابت عبد النور ويونس وهبي ونوري القاضي وحمدي صدر الدين وغيرهم. وحينذاك انعقد المؤتمران السوري والعراقي معًا في دمشق في اليوم السابع من 1920. وفي اليوم نفسه صدر قرار المؤتمر السوري بإعلان استقلال سوريا واختيار الأمير فيصل ملكًا عليها. وكان من بين الموقعين على ذلك القرار كل من محمد جميل بيهم وجميل الأتاسي وإبراهيم هنانو وصبحي الخالدي وعبد القادر الكيالي وغيرهم. .((أمين العمري: مقدرات العراق السياسية ج 3 ص 188 وما بعدها

[←244]

عندما تمّ إلقاء القبض على عيسى عبد القادر، اختار المجتمعون من بينهم خمسة عشر رجلًا، لمواجهة الحاكم العسكري البريطاني، وتقديم احتجاج إليه، عن اعتقال عيسى عبد القادر، وكان هؤلاء هم كل من السيد أبي القاسم الكشاني (الذي أيّد مصدق في حركة تأميم النفط في بادئ الأمر ثم انقلب عليه وانحاز إلى جانب الشاه السابق وبارك انقلاب الجنرال زاهدي)، والسيد محمد الصدر، جعفر أبو التمن، الشيخ أحمد الظاهر، يوسف السويدي، عبد الكريم حيدر، الشيخ عبد الوهاب النائب، الشيخ سعيد النقشبندي، السيد فؤاد الدفتري، السيد محمد مصطفى الخليل، أحمد الشيخ داود، علي البزركان، ياسين الخضيري، محمود الشابندر، عبد الرحمن الحيدري، رفعت الجادرجي.

أما الأشخاص الذين اختارهم أرنولد ولسون بنفسه منهم عبد الجبار الخياط، عبد القادر الخضيري، محمود الشابندر، جميل صدقي الزهاوي، صالح الحلي، محمد حسن الجوهر، جعفر عطيفة، الشاوي، عبد الكريم الجلبي، مناحيم دانيال، ساسون حسقيل، خسرو قيومجيان، عزرا مناحيم دانيال، يهودازلوف، الحاج علاء الألوسي (لم يحضر الاجتماع). وما إن علم الوطنيون بما فعله ولسون حتى بادروا إلى الاجتماع بأولئك المندوبين، وتذاكروا معهم، حيث قرر الجميع مطالبة السلطة المحتلة بطلب الاستقلال التام. (محمد علي كمال الدين: معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى، ص 219 وما بعدها طبعة 1971).

[←245]

تحرك السيد طالب النقيب إلى هذا العمل تنفيذًا لرغبات الحاكم البريطاني العام أرنولد ولسون الذي أراد كما يقول الدكتور علي الوردي -أن يقوم بعمل يلهي به الناس خلال الأيام الأخيرة من حكمه، وقد نشرت الدعوة لاجتماع أولئك النواب في الصحف في الثاني عشر من تموز ثم أرسلت الدعوة إلى النواب للحضور في السادس من آب. وحين علم زعماء الحركة الوطنية بتلك اللعبة قرروا دعوة المندوبين لحضور اجتماع في دار السيد عبد الرحمن باشا الحيدري، وهناك حاول السيدان يوسف السويدي ومحمد الصدر إقناع أولئك النواب بالانسحاب من اللجنة، لكن النواب رفضوا تلك المبادرة وأنهم -كما يبدو كانوا يرون نجاح الثورة أمرًا غير مضمون.

وفي صباح اليوم السادس من آب حضر النواب السابقون إلى محل الاجتماع في دار الحاكم فحضره أرنولد ولسون وحاكم بريطاني يدعي نورتن والمترجم محمد مرزا البوشهري وهو محمد خان بهادور مترجم ومساعد كوكس في الخليج العربي والذي عرف مؤخرًا باسم المحامي محمد أحمد في البصرة. واختار الآخرون أربعة من زعماء الحركة الوطنية هم جعفر أبو التمن ومحمد الصدر، ويوسف السويدي وعبد الرحمن الحيدري للانضمام إلى اللجنة، ولكن السويدي وأبو التمن والصدر قرروا مقاطعة اللجنة ووجهوا الدعوة إلى عقد اجتماع شعبي عام يعقد في جامع الحيدر خانه في 10 آب لإثارة الجماهير على اللجنة (د. علي الوردي: لمحات من تاريخ العراق الحديث ج 5 القسم الثاني ص7 - 8.

[←246]

صاحب كتاب «الثورة في العراق» الذي ترجمه ونشره المرحوم فؤاد جميل.

[←247]

لم يشأ المؤلف هنا، إلّا أن ينعت ثورة العشرين بمثل ما نعتها به أضرابه من الكتّاب الغربيين، حيث أطلق عليها كلمة التمرد أو الاعتصاب INSURRECTION بدلًا من كلمة ثورة REVOLUTION، كل ذلك بقصد التقليل من قيمة المقاومة المسلحة التي جوبه بها المحتلون الإنكليز من قبل الشعب العراقي، وانفجار تضحيته في سبيل تحرره وانعتاقه، وتعلقه بالحياة الحرة الكريمة. صحيح أنه كان للعوامل التي ذكرها المؤلف أثرها الفعال في إيقاد نيران الثورة، ولكنه أنكر العامل الاقتصادي الذي يعدّ من أقوى العوامل. إذ إن سوء الوضع الاقتصادي وفداحة الضرائب التي فرضت على المزارعين في الدرجة الأولى كانت من بواعث التمرد والتذمر. ومع ذلك فقد أورد المؤلف في ثنايا هذا القسم كلمة «الثورة» بلفظها العربي، ولسنا نعلم هل كان ذلك نابعًا عن اعتقاده بحقيقة الثورة، أم إنه جارى العراقيين في هذا القول. ومهما كانت تسمية الغربيين والاستعماريين منهم قبل غيرهم، فقد كانت ثورة العشرين من الثورات الحقيقية الشعبية حقًّا، إذ شاركت فيها جماهير الشعب من مختلف الطبقات والمراتب، وكشفت من مدى بغض الشعب لسيطرة الأجانب واستعداده لتقويض تلك السيطرة، فهو لم يكن متخلفًا في هذه المقاومة عن بقية الشعوب الأخرى التي شهد العالم نضالها ضد الاحتلال، ولا سيما خلال الحرب العالمية الثانية في الأقطار التي احتلتها ألمانيا وإيطاليا واليابان.

[←248]

لم تقتصر الثورة على الريف، كما يذكر المؤلف ذلك، فقد شاركت فيها مدن كثيرة من أمثال بغداد، والنجف، كربلاء، ومن بعض المدن الشهيرة في الشمال، وإن كانت مشاركة أبناء الريف أوسع وأعم نتيجة تجمعهم في مناطقهم وتماسهم الشديد مع المدن.

[←249]

كتب المؤلف كلمة الثورة باللفظ العربي وبالحروف الإنكليزية THAWRA.

[←250]

ولقد بقي أفراد العشائر حتى أواخر سني الثلاثينيات في العهد الملكي، يثارون ويدفعون إلى التمرد بتحريض من بعض الساسة المدنيين، ومتزعمي الحزازات والحركات الطائفية، فضلًا عن بعض رؤساء العشائر الذين خاضوا غمار السياسة بعد أن أصبح البعض منهم وزراء وأعضاء في مجلسي الأعيان والنواب وعلى الأخص في الفترة التي سبقت وقوع انقلاب بكر صدقي وخلاله، حيث غدت الانقلابات العسكرية المتوالية تعوض عن تمرد العشائر واعتصابها مما سيطلع عليه القارئ بكل وضوح في الفصول التالية.

[←251]

يشير المؤلف بذلك إلى موضوع. الاستفتاء الذي حاول أرنولد ولسون إجراءه، والمحاولات التي أريد بها، عن طريق دعوة النواب العراقيين في البرلمان التركي، إلى المشاركة مع السلطات البريطانية في تهدئة الوضع، وحمل السكان على القبول بالحكم البريطاني المباشر للعراق، مما ورد ذكره في القسم السابق.

[←252]
كان من بين المنفيين من بغداد كل من الشيخ أحمد الشيخ داود، وجعفر الشبيبي، ومحمد مصطفى الخليل، وعارف السويدي، والشيخ أحمد مختار محلة الشيخ فتحي، وهو أحمد الشيخ داود وصبري قاسم أغا، ونوري فتاح والسيد أمين رئيس بلدية الأعظمية. وفي 30 أيار 1921 أذاع المندوب السامي بيانًا بالعفو عن القائمين بالثورة ومن بينهم بعض الهاربين من وجه العدالة من أمثال الشيخ ضاري المحمود شيخ زوبع وولديه خميس وسلمان والأشخاص الذين قتلوا أو حرضوا على قتل بعض الضباط السياسيين في تلعفر وديالى.

[←253]
كان هذا يتولى منصب الحاكم السياسي في الشامية وقد عرف بحدة ذكائه ومكره واستطاع بمسعاه إيقاف قبائل الشامية عن إعلان الثورة، ولهذا الضابط كتاب قيّم عن أوضاع العراق عنوانه: إدارة في دور التكوين 1883 - 1920، طبع لندن 1921. وهو من الكتب التي قررنا ترجمتها ونشرها إن شاء الله.

[←254]

كانت لدى الإنكليز في الناصرية خمس سفن، ثلاث منها حربية مي غرين فلاي، وشو فلاي، وستون فلاي، إلى جانب سفينتين عادتيين كانت كل واحدة منهما تسحب جنيبتين. وقد تحركت هذه القافلة بقيادة الملاح سفولك، من الناصرية في 26 آب 1920، متجهة نحو السماوة، فشرع الثوار يمطرونها بالرصاص قرب الخضر، وقد أصاب العطب محرك إحدى السفينتين فجنحت إلى الشاطئ وإذ ذاك هاجمها الثوار وقتلوا أكثر جنودها ثم نهبوها مع الجنيبتين وأضرموا النار فيها، وكانت هذه الباخرة هي غرين فلاي. (راجع تفاصيل ذلك في علي الوردي ج 5 قسم أوّل 283 وما بعدها. وفريق المزهر الفرعون: الحقائق الناصعة ص 488، ومحمد علي كمال الدين: معلومات ومشاهدات 264).

[←255]
لم يعد الهدوء إلى المناطق الكردية الثائرة بمثل هذه السرعة التي أتى المؤلف على ذكرها، فقد استمرت حركات التمرد والتصادم مع القوات الإنكليزية طيلة سنة 1919 وشطر كبير من سنة 1920 وحتى بعد نشوب الثورة في مناطق الفرات وديالى وغيرهما. (راجع عبد المنعم الغلامي وكمال مظهر أحمد).

[←256]

وهذا نوع من الدسّ لدى المؤلف ذلك لأن القومية العراقية، لا تفرق إطلاقًا بين العرب وغير العرب على خلاف ما يتظاهر به بعض القوميين المتشددين سواء من العرب أم الأكراد أم التركمان أم غيرهم فهذه العناصر، العربية والكردية والتركمانية وغيرها عاشت أجيالًا عديدة متجاورة ومتشابكة في المصالح وبصلات الزواج، في وحدة تكاد تكون متماسكة على الرغم من الحزازات التي كانت تثار في بعض الأحيان وكانت كلها موجهة ضد الحكومة وسوء إدارتها.

[←257]
انظر تفاصيل الثورة في كفري في كتاب د. كمال مظهر أحمد: مشاركة الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، وكذلك كتاب عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن.

[←258]

انظر مقالتنا في مجلة آفاق عربية، عدد حزيران 1982 عن محاصرة سامراء من قبل عشائر العزة والجبور والبو صقر وغيرهم، وسبب ارتداد تلك الجموع عن دخول سامراء واحتلالها، وما قامت به تلك الجموع من هجوم على مدينة «بلد» أثناء تراجعها عن سامراء.

[←259]

وضعت زوجة النقيب «بوكانن» واسمها «زيتون بوكانن» كتابًا عن الثورة في ديالى، ولا سيما في شهربان بعنوان: «في أيدي العرب» صدر في 1924، وعندما عهدت إلى إدارة مدرسة التفيض الأهلية بتحرير مجلة التفيض وإصدارها في أوائل سنة 1939، وردتني مقالات عن الثورة في الخالص من المرحوم «علي مهدي» بعنوان: «كيف التهبت نيران الثورة في دلتاوة» نشرت في الأعداد الأولى الثلاثة من المجلة. وحين أصدر صديقنا السيد عبد الرزاق بستانة في أوائل الستينيات مجلة أسبوعية باسم «المناهل» أعاد نشر تلك المقالات التي نشرتها «التفيض» دون أن يشير إلى مصدرها. وقد اعتمد الدكتور علي الوردي على بعض ما جاء في مجلة «المناهل» دون أن يلتفت إلى أصل المصدر وهو مجلة «التفيض».

[←260]

وصل كوكس إلى البصرة في الأول من تشرين الأول 1920 وبعد أن قابل ابن السعود في «العقير» و«الشيخ خزعل» في المحمرة، استقل في اليوم الثاني طائرته لزيارة معارفه في الناصرية وسوق الشيوخ والعمارة والكوت وغيرها من المدن الواقعة على ضفاف دجلة والفرات للوقوف بواسطتهم على الرأي العام في البلاد، وإعادة الثقة إلى النفوس. فلما كان يوم 11 من الشهر وصل إلى بغداد بالقطار. (عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث ج1 ص 156 طبعة 1957).

[←261]

المقصود بذلك البيان الذي أذاعه كوكس ونشرته جريدة العراق 124 بتاريخ 26 تشرين الأول 1920 والذي ذكر فيه أن الحكومة البريطانية قد انتدبته ليعود إلى العراق لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة، بمساعدة رؤساء الأمة، وتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانية ويصعب على فخامته جدًّا تنفيذ منويات الحكومة البريطانية ما دامت بعض أقسام العشائر والطوائف في العراق تعادي الحكومة، ولا يعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون أنفسهم بالحرب. فإذا كان هناك سوء مفهومية يمكن إزالتها فيسرّ فخامته أن يبلغ العشائر ذلك إليه بواسطة أقرب حاكم سياسي إليهم. (عبد الرزاق الحسني: تأريخ الوزارات في العراق، ص 9-10 طبعة 1974).

[←262]
عزت باشا الكركوكلي تولى منصب رئيس أركان الجيش في عهد الوالي عبد الرحمن باشا، وقد حاول القضاء على إمارة السعدون في المنتفق وتولى منصب القائم بأعمال والي البصرة بعد أن عزل واليها علاء الدين الدروبي في سنة 1912.

[←263]
كان هؤلاء الوزراء بلا وزارة هم كل من عبد الرحمن الحيدري، وعبد الجبار الخياط، وفخري جميل، وعبد الغني كبة، والشيخ عجيل السمرمد وعبد المجيد الشاوي، والشيخ محمد الصيهود، وأمير ربيعة، وداود اليوسفاني، والشيخ سالم الحيون، وأحمد باشا الصانع ونجم البدراوي، والشيخ ضاري السعدون.

[←264]
إن كل هؤلاء كانوا من الموالي للإنكليز ولم يشاركوا في الثورة العراقية بل آزروا الإنكليز ضدها وقد نسي المؤلف اسم حمدي بابان، فلم يدرجه بين الوزراء بلا وزارة، وذلك بعد أن اعتذر عن الاشتراك هو والسيد هادي القزويني، فحل محلّهما كل من ضاري السعدون ونجم البدراوي، كذلك اعتذر السيد حسن الباجه جي عن قبول وزارة العدل فأعطيت إلى السيد مصطف الألوسي، وظلت وزارة النافعة شاغرة إلى أن أبدل اسمها باسم وزارة الأشغال التي عين لها عزت الكركوكلي. وكان السيد محمد مهدي الطباطبائي من ذوي الخدمات السابقة في وظائف الحكومة في بداية الاحتلال، حيث ورد اسمه في ملاحق مذكرات ولسون.
فقد عيّنه الإنكليز معاون حاكم سياسي في شباط 1918. (علي الوردي: لمحات من تاريخ العراق الحديث الجزء السادس ص 30).

[←265]
هما عبد الجبار الخياط وداود اليوسفاني وكان الأخير قد اشتغل في معية الضباط السياسيين الإنكليز في مناطق الشمال كما كان عضوًا في البرلمان العثماني.

[←266]

نشرت جريدة الوقائع العراقية في عددها الصادر في يوم الخميس الرابع عشر من شهر كانون الثاني سنة 19 أسماء الرعيل الأول من الضباط العراقيين الذين عملوا سابقًا في الجيش العثماني وتمّ قبولهم في الجيش العراقي الذي أسس في السادس من كانون الثاني، وكان ثمانية من رتبة عقيد وتسعة وعشرون برتبة مقدم من بينهم الحاج رمضان علي، وسبعة وأربعون برتبة رائد منهم محمود رامز وأمين زكي سليمان وبكر صدقي، وتوفيق وهبي وحسين فوزي، ونظيف الشاوي. ولقد كان عدد العراقيين الموجودين في سوريا من الضباط العراقيين مئتين وأربعين فردًا، وقد أبرق كوكس في 27 تشرين الثاني إلى الحكومة البريطانية يطلب الإذن منها بتسهيل عودة هؤلاء الضباط. وعادت مجموعة أخرى في منتصف شباط 1921 كان في مقدمتهم نوري السعيد الذي عين وكيلًا لجعفر العسكري وزير الدفاع. وتقول المس بل في إحدي رسائلها عن لقائها بنوري السعيد: في اللحظة التي رأيته فيها أدركت أننا نواجه طاقة قوية ومرنة وأنه ينبغي إمّا أن نتعاون معه أو أن نخوض غمار صراع شاق حقًّا للتغلب عليه. (إليزابث برغوين: حياة المس بل، رسائلها، الجزء الثاني ص 209 - 210 طبعة لندن 1961 بالإنكليزية).

[←267]

أصدرت جريدة الاستقلال التي كان يصدرها المرحوم عبد الغفور البدري عددًا خاصًّا عن عودة بعض المنفيين العراقيين إلى هنجام والهند، صدر في اليوم التاسع من شباط 1921، ولكن طالب النقيب وزير الداخلية الذي كان يحقد على جريدة الاستقلال لأنها كانت تبث الدعاية لفيصل قبل مجيئه إلى العراق، وإلى رفض صاحبها عبد الغفور البدري مبلغ اثني عشر ألف روبية لقاء الكف عن تلك الدعاية لفيصل، ما لبث أن أصدر في ذلك اليوم قرارًا بتعطيل الاستقلال، وتوقيف صاحبها مع أحد عشر رجلًا من أعوانه حيث سبق عبد الغفور وقاسم العلوي المحرر الأول في الاستقلال، والشيخ مهدي البصير إلى المحكمة فحكم على البدري بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة، وعلى مهدي البصير لمدة تسعة أشهر، وقاسم العلوي لمدة ستة أشهر. (انظر الوردي ج 6 ص 37 وطالب مشتاق: أوراق أيامي ج 1 ص 69).

[←268]

لا يوجد شك في شدة تجاوب السيد طالب النقيب، في هذه الفترة، مع الدسائس الإنكليزية، ولذلك كان يؤيدهم في موقفهم التحريضي من الأكراد، كما أراد تأجيل الانتخابات لكي يحشد كل ما لديه من جهود وأنصار لضمان ترشيح نفسه ملكًا على العراق.

[←269]

هو السيد حامد السامرائي. وقد قيل في حينه إن مصرعه قد تمّ تدبيره من قبل الإنكليز أنفسهم، لأنه ما إن تسلم منصبه حتى بدأ يضايق الضباط السياسيين البريطانيين هناك، فدبروا أمر مقتله والتخلص من مضايقته لهم. ولقد ذكر المرحوم عبد العزيز القصاب في ص 21 من مذكراته أن السيد حامد قد اغتيل في يوم وصوله بالذات إلى الموصل من قبل شخص مجهول، بينما كان جالسًا في بيت آل المفتي في محلة باب سنجار وأن الحكومة لم تهتمّ للأمر ولم تكشف الأسباب لارتكاب هذه الجريمة. ويذكر القصاب أنه عندما اختير محافظًا للموصل قابل وزير الداخلية توفيق الخالدي ورئيس الحكومة العراقية الموقت عبدالرحمن النقيب وأخبرهما بأنه لا يتمكن من الذهاب إلى الموصل قبل أن يعرف أسباب هذا الاغتيال وهل حدث لعدم رغبة أهل الموصل فيه أم لأن الإنكليز لا يريدون تعيين عربي للموصل؟

[←270]

يذكر الدكتور علي الوردي أن ثلاثة من المرشحين هم سليتر، وأيدي وأتكنسون قد شاركوا في مؤتمر القاهرة ولم يذكر المصدر الذي اعتمد عليه. (الوردي: تاريخ العراق الحديث، ج6 ص 48).

[←271]
كان السيد عبد الرحمن النقيب حين تولى رئاسة الحكومة الموقتة في الثامنة والسبعين من عمره، ومصابًا بداء المفاصل ومن الزاهدين في المناصب. وقد ذكرت المس بل في إحدى رسائلها أنها زارته في بيته في 6 شباط 1919 وعرضت عليه تاج العراق فرفض ذلك رفضًا باتًّا وقال: «إن صيرورتي رئيسًا سياسيًّا للدولة هي ضد أشد مبادئ عقيدتي». (الوردي: المصدر ذاته ص 21).

[←272]

الأمير برهان الدين هو ابن السلطان عبد الحميد الثاني وقد حظي ترشيحه لعرش العراق بتأييد التركمان في كركوك وعدد كبير من أهالي البصرة الذين جمعوا له بعض الأموال لكي ينفقها في الدعاية لترشيحه. وكان برهان الدين هذا من مواليد ربيع الأول سنة 1306 هـ -1888م. أما أغا خان زعيم الإسماعيلة، فقد فكر بعض الإنكليز في ترشيحه، كما رشحوا ابن السعود أيضًا. أما والي بشتوكوه غلام رضا خان فإنّه هو الذي رشح نفسه، وحاول خزعل شيخ المحمرة ذلك وبذل الأموال.

[←273]
راجع تفاصيل تشبث عبد الله بعرش العراق في الجزء السادس من كتاب الدكتور علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

[←274]
يقصد بالحادثة مقتل محافظ الموصل التي سبقت الإشارة إليها، أمّا الضابط السياسي الإنكليزي فهو العقيد «نولدر».

[←275]
وقف السيد طالب النقيب بكل جلاء ضد الثورة العراقية في سنة 1920 أملًا منه بأن يثيبه البريطانيون على ذلك بعرش العراق الذي كان يسعى إليه.

[←276]
فصل الدكتور علي الوردي في الجزء السادس من كتابته كيفية إلقاء القبض على طالب النقيب واعتقاله ونفيه إلى سيلان ومصيره بعد ذلك النفي.

[←277]

لم يشر «فلبي» في مذكراته إلى أنه كان يحبذ النظام الجمهوري، وإنما ذكر الجمهورية عندما تحدث عن مطامع طالب النقيب فقال: «كنت في الواقع أحمل آراء واسعة عن مستقبل (طالب النقيب)، ومهما برهنت عليه طاقته فإنّه سوف يكون أكثر ملاءمة لأن يصبح رئيسًا للوزارة مثلًا أو رئيسًا للجمهورية. ومنذ هذه اللحظة سرت قدمًا في تدريبه على تولي أحد هذين المنصبين». (مذكرات فلبي المعنونة: أيام عربية، ص 189 طبعة لندن 1948 و«أربعون سنة في التيه». وسوف نترجمها قريبًا.

[←278]

هو عبد المجيد الشاوي وكان لقبه رئيس بلدية بغداد.

[←279]
كان فلبي قد عين أوّل الأمر مستشارًا لوزارة الداخلية التي شغلها السيد طالب النقيب-فلما تمّ إبعاد طالب، أصبح «فلبي» وزيرًا للداخلية وكالة، ولكن فلبي صرح في مذكراته «بأن تشرتشل قد صرح في البرلمان البريطاني أن فيصلًا كان في طريقه إلى العراق ليرشح نفسه للعرش»، لكن الغريب أن السياسة التي أعلن عنها في حرية انتخاب رئيس للدولة ما تزال معترفًا بها، وأن الوضع والحالة هذه، ليس في صالح فيصل وأقليته الضئيلة من المؤيدين له في البلاد. وعن قضية استقبال فيصل لدى وصوله البصرة يقول فلبي: «ولقد بحثت المسألة مع برسي كوكس الذي كان يرتاب في موقفي الشخصي، ولكي أريحه مما كان يفكر فيه تطوعت في الشخوص إلى البصرة لاستقبال فيصل»...

وفي كل محطة نتوجه في طريقنا إليها كان حكام المناطق والمستشارون وجمهور كبير من الأهلين يسألونني «ماذا يجب أن نفعل في سبيل استقبال فيصل؟ فكنت أردّ عليهم ليست هناك أوامر رسمية، عليكم أن تقرروا ما ترتؤونه بأنفسكم، علمًا بأنّ فيصلًا قادم الآن مرشحًا للعرش، وليس ملكًا». وهذه التصريحات من جانب فلبي تتناقض تناقضًا مع روح الوظيفة التي يشغلها وهي وكالة وزارة الداخلية في الحكومة الموقتة التي أريد من وراء تأليفها التمهيد لترشيح فيصل لعرش العراق.

(انظر مذكرات فلبي، المعنونة: أيام عربية).

[←280]

كانت وزارة المستعمرات البريطانية قد أبرقت إلى مندوبها في بغداد بأن يعتبر الأمير فيصلًا حاكمًا على العراق، وليس ملكًا، ولكن المندوب السامي كوكس عارض هذا الطلب، وأصرّ على أن يكون فيصل ملكًا دستوريًّا على العراق.

[←281]

يقصد المؤلف بذلك الوزارة النقيبية الثانية التي تألفت بعد تتويج الملك فيصل الأول في اليوم العاشر من أيلول 1921، وكان فيصل نفسه قد أصدر الإرادة الملكية الموجهة إلى السيد عبد الرحمن النقيب، بتأليف الوزارة المذكورة.

[←282]

الحاج رمزي من الموظفين العثمانيين المحبوبين في العراق، وكان يعمل أول الأمر في أبي صخير.

[←283]
كانت وزارة التربية (المعارف) مرتبطة أول الأمر بوزارة الصحة ومن ثم تمّ فصل إحداهما عن الأخرى.

[←284]

كان يعرف باسم مكتب المطبوعات الذي تحول إلى ملاحظية المطبوعات خلال سني العشرينيات حتى أواخر الثلاثينيات، ثم سمّي باسم مديرية الدعاية في سنة 1941، وهي أصل وزارة الثقافة والإعلام وما يتبعها الآن من منشآت دور الطباعة والصحافة المتعددة المزدحمة بالموظفين.

[←285]

تألف المفتشون الإداريون البريطانيون الذين عملوا في المحافظات أو في وزارة الداخلية في أوائل سنة 192 من كل من إدمونز، وجيلان، وأستن وموراي، وفلايمان، وألبان، وليون، وملر، و«بري»، و«كتلفيل»، وهيجكوك و«بولي» و«ألدرمان»، و«ولسون، و«يتس»، «وكجنغ» و«جفريز» و«ريد» و«لونكريك» (مؤلف الكتاب) و«دتشبورن» و«لويد» و«جاردان». وكان البعض من هؤلاء المفتشين قد بقوا في الخدمة حتى سنة 1927، هذا بالإضافة إلى كل من «كوك» و«جايمان»، و«غلوب» ولم يتمّ بعد ذلك التاريخ تجنيد المزيد من المفتشين الإداريين البريطانيين ما عدا ستافورد الذي استقدم من مصر وأمضى الفترة ما بين سنتي 1928 - 1933 في العراق.

[←286]

الوقائع العراقية IRAQI KAZZETT خصصت لنشر القوانين والأنظمة والبيانات وما شاكلها، وقد صدر العدد الأول منها في الثامن من كانون الأول 1922، وكانت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع ولا تزال تصدر حتى الآن وتصدر نسخة منها بالإنكليزية مرة واحدة في الأسبوع، ولقد توليت تحريرها وإصدارها ابتداء من اليوم الثالث من كانون الثاني 1969 حتى آخر أيلول 1972.

[←287]

من بينها المعهد العلمي في الموصل، ومثيله في بغداد.

[←288]

سبق أن أشرنا في هامش سابق إلى شيخ الزبير إبراهيم العبد الله الذي تذكر المس بل في تقريرها، بأنه من أوائل البصريين الذين اتصلوا بالسلطات الإنكليزية إثر احتلالها البصرة، وقدموا لها المساعدات المختلفة. وعندما تألفت الحكومة العراقية الملكية في العراق في 23 آب 1921 تقرر جعل الزبير ناحية تابعة للبصرة ولكن هذا القرار لم ينفذ في حينه وبقي الشيخ إبراهيم العبد الله هو الحاكم الحقيقي للزبير. وإذ ذاك التمس أبناء الزبير في طلبات كثيرة تنفيذ القرار السابق، واستجابت الوزارة الهاشمية لذلك، فاستدعت الشيخ إبراهيم للإقامة في بغداد، وتسلمت الحكومة شؤون الزبير ونظمت إدارتها وعينت لها مدير ناحية، ولم يسمح للشيخ إبراهيم بالعودة إلى الزبير إلّا أواخر شهر نيسان 1920. (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج 1 ص 234).

[←289]

الإخوان، هو اللقب الذي أطلقه أنصار محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي السلفي، على أنفسهم، ولكن هؤلاء الإخوان ما لبثوا مثل بقية الطوائف الأخرى أن تطرفوا وأدخلوا على تعاليم محمد بن عبد الوهاب كثيرًا من البدع والتحريفات الفاحشة فأصبحوا يعتبرون كل من لا يتقبل مذهبهم، كافرًا يحل قتله ونهب أمواله. ولذلك وجدت العشائر البدوية في الجزيرة العربية في المذهب الوهابي وسيلة أخرى، غير وسيلة العداء القبلي، لمهاجمة بعضها البعض والفتك وأعمال السلب. أما «الإخوان المسلمون» الذين ظهروا في تنظيمات سياسية في مصر وفي العراق وفي سوريا فإنّ للداهية الإنكليزي «فلبي» ضلعًا في تنظيمهم. (انظر: رهينة خميني أو الهجوم على القرن العشرين).

[←290]

هو حسين يوسف بك السعدون، وهو من المعادين جدًّا لحمود بن صويط شيخ الضفير.

[291←]

هو الشيخ حمود الصويط الذي سلب من أحد التجار العراقيين مبلغ خمسة وعشرين ألف ليرة وهرب مع عشيرته إلى السعودية وأصبح وكيلًا لدى ابن السعود في جباية أجور الرعي من العشائر العراقية التي كانت ترعى مواشيها في المناطق السعودية المجاورة.

[←292]

هو ابن الشيخ رقيب الشيخ محمد البجلي، وكانت عشائر السورجي قد قاتلت الإنكليز في معركة كردسين في السادس من كانون الأوّل سنة 1919 والتي تقول المصادر العربية بأن الإنكليز خسروا في تلك المعركة (زهاء ثلاث مئة قتيل. (عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن ج 1 ص 94.

[←293]

يقصد بالجزيرة هنا «جزيرة ابن عمر».

[←294]

لا يفتأ المؤلف يتحدث عن مشكلة الأثوريين في كثير من فصول كتابه هذا، وهو بهذا التكرار إنما يحاول أن يركز الأنظار على هذه الأقلية الغريبة عن العراق والتي كانت منذ البداية ألعوبة بأيدي الاستعماريين وعلى الأخص الإنكليز منهم، وعقبة من العقبات الرئيسة التي اعترضت طريق التحرر والطمأنينة والتقدم في العراق. فلقد كان يجري تحريض هذه الطائفة الغريبة في ذلك الوقت ضد الحكم العراقي رغم أنه لم يكن حكمًا وطنيًا خالصًا ونقيًا من شوائب التدخل البريطاني، وذلك كما سوف يمرّ بنا في الفصول القادمة، مما التصق التصاقًا قويًا بتاريخ العراق الحديث خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

[←295]
هذا الصبي هو الذي أصبح فيما بعد «مارشمعون» وأثار القلاقل خلال سني العشرينيات وأوائل الثلاثينيات بتأثير عمته «سرمة خاتون» عليه.

[←296]

لم يقتصر مؤتمر كربلاء على تمثيل الشيعة وحدهم كما ذكر ذلك المؤلف خطأً أو تعمدًا، وإنما شارك فيه أهل السنة أيضًا. فقد توجه موكب علماء السنة بزعامة الشيخ عبد الوهاب النائب، والشيخ إبراهيم الراوي وغيرهما إلى كربلاء فاجتمعوا بالشيخ مهدي الخالصي في دار الشيخ تقي الشيرازي ثم نزلوا ضيوفًا على السيد قاسم الرشدي في داره. كذلك وصل وفد آخر من الموصل يضم كلًّا من مولود مخلص وسعيد الحاج ثابت وعبد الله النعمة وعجيل الياور ومحمد أغا ونزلوا في دار الحاج عمر العلوان. وقدمت دعوة إلى الملك فيصل لحضور المؤتمر لكنه اعتذر تحت ضغط من برسي كوكس، وأناب عنه وزير الداخلية توفيق الخالدي، كما بعث نوري السعيد ممثلًا شخصيًّا للملك نفسه. ولقد افتتح المؤتمر في صباح اليوم التاسع من نيسان، وتقرر في ذلك اليوم تنظيم مذكرات تضمن إبراز موقف الشعب العراقي إزاء اعتداءات «الإخوان» ثم انعقد الاجتماع النهائي في الثالث عشر من نيسان في دار الشيرازي افتتحه جعفر أبو التمن بخطاب. وتليت في الاجتماع برقية الملك التي شكر فيها القائمين بالمؤتمر. ولقد امتنع بعض رؤساء العشائر الفراتية عن توقيع مذكرات المؤتمر وكان على رأسهم عداي الجربان، وعمران الزنبور وشمران الجلوب ومراد الخليل، وعقد هؤلاء المنشقون اجتماعًا لهم في الحلة وقرروا تنظيم مذكرات مضادة لمذكرات مؤتمر كربلاء. (انظر تفاصيل المؤتمرين: علي الوردي: تاريخ العراق الحديث الجزء السادس ص 141 وما بعدها) وانظر ما كتبه سندرسن عن عداي الجربان وعمران الزنبور في ترجمتنا لمذكرات سندرسن، الطبعة الثالثة ص 53 وما بعدها سنة 1985.

[←297]

من أمثال جلال بابان الذي عين قائمقامًا لسامراء، وياسين الهاشمي الذي عين محافظًا للمنتفق، ورؤوف الكبيسي سوق الشيوخ، وعلي جودت الأيوبي محافظ الحلة وغيرهم.

[←298]

المقصود بذلك الفئات الموالية للإنكليز من رؤساء العشائر وأضرابهم.

[←299]
كانت الصحف المبرزة بالدفاع عن القضايا الوطنية في ذلك الوقت هي صحيفة الاستقلال لصاحبها المرحوم عبد الغفور البدري، وصحيفة «الرافدان» لمنشئها الأستاذ «سامي خوند»، وجريدة «دجلة» التي أصدرها المرحوم داود السعدي يعاونه فيها المرحوم الشاعر رشيد الهاشمي والذي شارك أيضا في صحيفة «الرافدان»، بالإضافة إلى بعض الصحف والمجلات غير السياسية من أمثال الناشئة الجديدة لصاحبها إبراهيم صالح شكر التي صدرت في صفة مجلة شهرية ثم تحولت إلى صحيفة أسبوعية.

[←300]

أُسس الحزب الوطني في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آب 1922، وكانت لجنته التنفيذية مؤلفة من كل من محمد جعفر أبو التمن، أحمد الشيخ داود، حمدي الباجه جي، مولود مخلص، عبد الغفور البدري، ومهدي البصير، وبهجت زينل، وقد ذكر مهدي البصير بأن الحزب الوطني كان مدعومًا من قبل السيد محمد الصدر. (القضية العراقية).

[←301]

أُسس حزب النهضة في الكاظمية في اليوم الثاني من شهر آب وكانت لجنته التنفيذية مؤلفة من كل من أمين الجرجفي، وأحمد الظاهر، وعبد الرسول كبة، وواصف قاسم أغا، وعبد الرزاق الأزدي، ومهدي البصير، ومحمد حسن كبة. ويلاحظ أنه لم تصدر باسم أيّ من الحزبين المذكورين صحيفة خاصة تنطق بلسانه.

وكانت جريدة الاستقلال لصاحبها عبد الغفور البدري وما أعقبها من جرائد أخرى بدلًا عنها عند تعطيلها، هي التي تمثّل آراء الحزب الوطني، في حين أصدر حزب النهضة بعد انبعاثه في سنة 1927 صحيفة تنطق بلسانه باسم «النهضة العراقية» صدر عددها الأول في اليوم العاشر من آب سنة 1927 عطلتها الوزارة العسكرية ثم استأنفت الصدور بعد استقالة الوزارة المذكورة، وكانت الصفة الشيعية هي الغالبة على حزب النهضة وحده على خلاف ما ذكره المؤلف.

[←302]
أُسس الحزب الحرّ المعتدل في بغداد بتأييد من عبد الرحمن النقيب. وكان ولده الأكبر «محمود» هو رئيس الحزب الذي تألفت لجنته التنفيذية من المتابعين للإنكليز وهم جميل صدقي الزهاوي، وعبد المجيد الشاوي، وفخري الجميل، وحسن غصيبة وداود النقيب. وقد ذكرت المس بل في إحدى رسائلها أن علي السليمان وكل شيوخ العشائر الكبار قد وقعوا على الانتماء إلى الحزب المذكور حيث عادوا في اليوم الثاني إلى مواطنهم لتنظيم الفروع الحزبية في الألوية. وقد جهز رجال القوة البريطانية طائرة خاصة لنقل علي السليمان بها إلى الرمادي. (إليزابت بورغوين: المس بل في رسائلها ج 2 ص 289 وما بعدها).

[←303]

ذكرت المس في إحدى رسائلها أن فتوي صدرت في تحريم الدفاع عن العراق ضد الأتراك، وأن نسخًا من هذه الفتوى قد ألصقت على باب مسجد الكاظمية.

ويبدو أن الإنكليز قد اتهموا السيد مهدي الخالصي بإعطاء تلك الفتوى. ويذكر الدكتور علي الوردي أن الشيخ مهدي الخالصي كان شديد الميل إلى الأتراك ويقال إنه كان في تلك الآونة يتراسل معهم سرًا. ويذكر علي الوردي أيضًا عدة قصص عن وصول رسائل من الأتراك إلى الخالصي وردّ الخالصي عليها، وأن جواسيس الإنكليز استطاعوا الحصول على تلك الرسائل. (د. علي الوردي، تأريخ العراق الحديث، الجزء السادس ص 214-215).

[←304]

الحزب الوطني وحزب النهضة العراقي.

[←305]

لم يتضمن الاحتجاج الذي قدمه الحزبان المعارضان إلى الملك طلب تعيين السيد محمد الصدر رئاسة الوزارة وإنما اقتصر الطلب على تأليف وزارة وطنية من الأكفاء المخلصين، وإن كان السيد محمد الصدر هو الذي ترأس الاجتماع، وربما توفرت لدى المؤلف أدلة على ذلك غير ما أتى على ذكره الذين أرخوا لهذه الفترة.

[←306]
توجهت التظاهرة التي نظمها الحزبان في يوم التتويج إلى ساحة القشلة حيث كان مقر الملك هناك، فألقيت خطب لاهبة منها خطبة مهدي البصير باسم الحزب الوطني وخطبة محمد حسن كبة باسم حزب النهضة، وذلك في الوقت الذي وصل فيه كوكس وحاشيته إلى القشلة، وحين أخذ يصعد السلم هتف «حسون أبو الجبن» قائلًا: تسقط بريطانيا يسقط الاستعمار، فردد المتظاهرون هتافه. وقد اعتبر كوكس تلك الهتافات إهانة له ولحكومته. ونظرًا لأن الملك كان قد أوفد الأستاذ فهمي المدرس إلى المتظاهرين ليطلع على مطاليبهم، وكان كوكس يعتقد بأن فهمي المدرس وإن كان موظفًا في البلاط إلّا أنه كان يعمل مع المعارضة سرًا، فقد انتهزها فرصة طيبة لإزاحته، ولذلك وجهت دار الاعتماد البريطاني إلى رئيس الديوان الملكي رسالة مؤرخة في 24 آب يحتج فيها المندوب السامي على ما حدث، ويطلب تقديم اعتذار عنه، وأن يعزل فهمي المدرس من منصبه. وقد حدث ما أراده كوكس، وقيل إن رستم حيدر كان وراء تلك المناورة ضد الأستاذ المدرس.

[←307]
في 26 آب أصدر كوكس بيانًا كله تهديد ووعيد وأرفق به صدور أوامر بإغلاق الحزب الوطني وحزب النهضة، وتعطيل جريدتي «المفيد» و«الرافدان» واعتقال مهدي البصير وسامي خوندة وأمين الجرجفي وعبد الرسول كبة وحبيب الخيزران ونفيهم إلى جزيرة «هنجام» حيث مكثوا هناك مدة من الزمن وتخلص من النفي عبد الغفور البدري وإبراهيم حلمي العمر وقد هرب الأخير إلى الأردن.

[←308]
أصدر كوكس أوامره بعزل محافظ الحلة علي جودت الأيوبي، وعزل أعوانه من القائمقامين وفي مقدمتهم السيد خيري الهنداوي وشاكر الملا حمادي.
وقامت الطائرات الإنكليزية بقصف بعض العشائر المتمردة ومنها آل فتلة في المهناوية، والأقرع في عفك، وخفاجة في الشطرة، والعزة في المنصورية. (الوردي ج 6 ص 164).

[←309]
كان كوكس هو الذي أقنع الملك فيصل بأن يعيد النقيب تأليف وزاراته الثالثة التي تألفت في الثاني عشر من أيلول 1921، ولقد رشح الشيخ عبد الكريم الجزائري لتولي منصب وزير التربية ولكنه اعتذر عن ذلك، فاختير الشيخ محمد علي هبة الدين الشهرستاني لهذا المنصب. ومن بين ما قررته هذه الوزارة استعمال اللغة العربية في المكاتبات الرسمية بدلًا من الإنكليزية ابتداءً من شهر نيسان سنة 1922. وقد أشار النقيب في منهاج وزارته إلى أن من أهم الأمور التي تعتني بها وزارتنا هو تأييد المؤتمر الممثل للشعب العراقي، ووظيفته من القوانين الأساسية، لأن المؤتمر بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية التي لا تقوم لها قائمة إلّا به.
(الحسني تاريخ الوزارات ج 1 ص 60).

[←310]

وزير خارجية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

[←311]

أجرى مجلس الوزراء العراقي في جلسته التي عقدها في 25 حزيران 1922 عدة تعديلات على النص التمهيدي للمعاهدة من أهمها المادة الأولى التي نصت على أن ينظم ملك العراق قانونًا أساسيًّا يعرض على المجلس التأسيسي، والمادة الثامنة عشرة التي نص فيها على أن «تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي، وتظل معمولًا بها لمدة عشرين سنة»، كذلك سجل جعفر أبو التمن عدة اعتراضات على نص المعاهدة وفي اليوم التالي قدم استقالته. والظاهر أنه أراد أن ينبه المعارضة إلى خطورة الموقف بعد أن لاحظ اتجاهًا قويًّا في مجلس الوزراء يميل إلى التصديق على المعاهدة. (الدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب: العراق بين 1921 - 1927، ص 61 - 63).

[←312]
استطاع الإنكليز والفرنسيون الالتفاف داخل عصبة الأمم وخارجها على مبادئ الرئيس ولسون حول تقرير المصير للشعوب المحررة، وإشراك أمريكا في المناورات التي بدأت حول اقتسام مناطق النفوذ ولا سيما ما تعلق منها بالمناطق التي يتوفر النفط فيها، من أمثال إقليم الأحواز العربي المغتصب من قبل حكومة فارس، والعراق، وبقية إمارات ومشيخات الخليج حيث اشتد الصراع على ذلك منذ أوائل الثلاثينيات.
(انظر كتاب المؤلف لونكريك المعنون: استثمار النفط في الشرق الأوسط 1938)).

[←313]
صدرت الفتاوى لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي من لدن أربعة عشر عالمًا في مقدمتهم كل من محمد حسين الغروي النائيني، وأبي الحسن الموسوي الأصفهاني، ومحمد مهدي الكاظمي الخراساني الخالصي. وقد أصدر الأصفهاني فتوى جديدة قال فيها: «إن هذا الانتخاب يميت الملة الإسلامية فمن انتخب بعدما علم بتحريم الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز ردّ السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين». (الوردي: الجزء السادس ص 203عين ياسين الهاشمي وزير الأشغال والمواصلات وكيلًا لوزارة الأوقاف في الخامس والعشرين من الشهر ذاته. وكان عبد المحسن السعدون قد طلب تعيين عبد المحسن شلاش وزير الأشغال والمواصلات فلما اعتذر هذا عن القبول عهد بتلك الوزارة إلى ياسين الهاشمي.
).

[←314]
عين ياسين الهاشمي وزير الأشغال والمواصلات وكيلًا لوزارة الأوقاف في الخامس والعشرين من الشهر ذاته. وكان عبد المحسن السعدون قد طلب تعيين عبد المحسن شلاش وزير الأشغال والمواصلات فلما اعتذر هذا عن القبول عهد بتلك الوزارة إلى ياسين الهاشمي.

[←315]
ذكرت المس بل في إحدى رسائلها أن السعدون والسويدي والمنديل قد راجعوها وطلبوا إليها أن تقنع المندوب السامي بالموافقة على نقل ناجي السويدي من وزارة الداخلية وتسليم هذه الوزارة وكالة إلى عبد المحسن السعدون، (وقد طلبوا إليّ بأن أهيّئ ذهن المندوب السامي لهذا الإجراء الذي وافقت عليه حالًا، وذلك لأن محسن السعدون سيكون أفضل من ناجي السويدي في توليه منصب الداخلية، لأن السعدون أقل تأثرًا بالمؤثرات السياسية. ولقد وافق السير برسي على ذلك وأجريت التعيينات الآن.
ELIZABETH BURGOYNE, GERTRUDE BELL FROM HER PERSONAL PAPERS 1914 -1926، P 307 إليزابث بورغوين، غيرترود بل في رسائلها الشخصية 1914-1926 ص 307).

[←316]

هو ابن سليم أغا رئيس عشيرة «نور الدين» في قضاء بشدر وكان من المؤيدين للحكومة العراقية والمعارضين لعودة الأتراك.

[←317]
كريم فتاح الهماوندي كان يسيطر على منطقة جمجمال في أول الأمر وما لبث أن انسحب إلى دربند بازيان... للانضمام إلى قوات الشيخ محمود وقد وقعت معركة حامية بين جماعة كريم فتاح والقوات الإنكليزية في 18 حزيران 1919، تمكن فيها الإنكليز من دحر الثوار وأسر عدد منهم. وكان من بين الأسرى الشيخ محمود نفسه وعمه «حاجي سيد حسن» وكاتبه «محمد طاهر». (الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن ص107). وكان كريم فتاح هو الذي رتب اغتيال النقيبين الإنكليزيين «ماكانت» و«بوند». والأخير كان يشغل منصب معاون الحاكم السياسي في جمجمال. فقد حدث أن ذهب الاثنان إلى كريم فتاح في دربند بازيان وإذ ذاك أشار إلى رجاله بقتلهما رميًا بالرصاص. وكان النقيب «ماكانت» يتولى آمرية الدرك. (المصدر السابق ص 110)).

[←318]

تحرك في رانية ضد الإنكليز كل من «غفور خان» من عشائر «أكو» و«سواراغا»، من عشيرة «بيران»، ومحمود أغا من عشائر نور الدين. ولما لم يستطع النقيب «باركر» معاون الحاكم السياسي في رانية الوقوف بوجه الحركة غادر رانية مع الحامية التي كانت ترابط فيها، وذلك في أواخر أيار 1919، وإذ ذاك قصفت الطائرات البريطانية الثوار في رانية فلجأ عدد كبير منهم إلى الحدود الفارسية والتحق آخرون بالشيخ محمود. وبذلك استطاع الإنكليز احتلال رانية. (عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن، ص 104-101).

[←319]
كان الأمير زيد قد وصل إلى العراق لأوّل مرة في شهر تشرين الثاني 1922 وفي شهر أيار 1923 توجه مع القوات البريطانية والعراقية إلى الموصل فاتخذها مقرًّا له وذلك لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لكسب شعور الأكراد إلى جانب العراق.
كما أنه ألّف هناك قوات غير نظامية من أفراد العشائر العربية لصد أيّ اعتداء قد يقع على المناطق الواقعة غرب الموصل. (تكوين الحكم الوطني في العراق، ترجمة بشير فرجو 69 - 70).

[←320]

مؤتمر لوزان افتتح هذا المؤتمر الذي حضره مندوبون عن الحكومة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وتركيا، في العشرين من تشرين الثاني 1920 وقد تمّ التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز 1920، وتضمنت المادة الثالثة منها حدود تركيا مع سوريا والعراق. والتي تقول «سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودّية تعقد بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر... وتتعهد الحكومات التركية والبريطانية تعهدًا متبادلًا بأنه إلى حين التوصل إلى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا أية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الأراضي الراهنة التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار». وكانت المادة الأولى من معاهدة لوزان قد نصّت على إنهاء حالة الحرب مع تركيا وإعادة السلام معها.

[←321]

الأميرال جستر أوّل المغامرين الأمريكان الذين حاولوا الحصول على امتياز بالبحث عن النفط في تركيا والعراق في سنة 1899 ثم جدد محاولاته تلك في عهد الاتحاديين وحصل منهم على وعد تحريري لمنح الامتياز المذكور. لكن الاتفاق لم يوقع عليه نتيجة قيام الحرب بين تركيا وإيطاليا واحتلال ليبيا في سنة 1911. (انظر كتابنا: معركة النفط في العراق ج 1 ص 14 - 25).

[←322]

من مناطق «حكاري» ومنها اشتق الاسم الذي ما زال يطلق على الأثوريين حتى الآن حيث يسمون (بالتيارية أو التياريين نسبة منطقة «تياري». (انظر كتابنا: معركة النفط في العراق ج 1 ص 14-25.

[←323]
أشارت المس بل في رسائلها المؤرخة في الأول من آذار إلى محاولات الشيخ محمود لمهاجمة كركوك، فقالت: «إني أخشى بأنه إذا لم يقم بتسليم الحكم إلى الأشراف المحليين، ويخلي مدينة السليمانية، كما أمر أن يفعل ذلك، فإننا سنضطر إلى أن نقصف المدينة بالقنابل، إن الحرب الجوية فظيعة بشكل مفزع ولكن عندما تتقلص قواتك البرية إلى مجرد هيكل عظمي ليس إلّا، فما الذي في مقدورك أن تفعله؟».
(بورغوين: المس بل، من رسائلها الجزء الثاني ص 310).

[←324]

المقصود بها انتخابات المجلس التأسيسي.

[←325]

شارك ولدا الخالصي، حسن وعلي، في لصق فتاوي تحريم انتخابات المجلس التأسيسي على أبواب صحن المرقد الكاظمي. وحين كان حسن يروم إلصاق إحدى الفتاوى على باب القبلة في المرقد حاول أحد أفراد الشرطة إلقاء القبض عليه، لكن حسن الخالصي هتف بالناس: «اقتلوا هذا الرجل إنه كافر يهودي» فأمسك الحاضرون بذلك الشرطي وطرحوه أرضًا واستل حسن سكينًا من جيبه وقال للشرطي: سوف أقتلك، لكن الشرطي استطاع الإفلات والعودة إلى مركز الشرطة، وإذ ذاك أقدمت ثلة من الشرطة يقودها المعاون عبد الرزاق الفضلي فألقت القبض على حسن وعلي ولدي مهدي الخالصي. ونظرًا لأن أكثرية مجتهدي الشيعة كانوا من أصل فارسي، والبقية منهم يحملون الجنسية الفارسية تخلصا من الخدمة العسكرية، فقد أجرت الحكومة تعديلًا في قانون العقوبات البغدادي في التاسع من حزيران، وجوز هذا التعديل للحكومة حق نفي الأجانب من العراق، ولما كان السيد مهدي الخالصي فارسي الأصل ومن مدينة خراسان، قد توفرت لدى الحكومة وسيلة قانونية لإبعاده هو وأولاده عن العراق، حيث تمّ إلقاء القبض عليه في ساعة متأخرة من مساء يوم 29 حزيران في داره وأركب سيارة نقلته إلى محطة القطار حيث أعدّ قطار خاص نقله مع ولديه واثنين من تلاميذه «سلمان الصفواني»، الذي كان يعرف باسم سلمان القطيفي، وعلي فقي، إلى البصرة، حيث تمّ نقلهم بالباخرة «فاسنا» إلى بومباي، ومن هناك أعدت باخرة ثانية نقلتهم إلى عدن ومن ثم ركبوا باخرة ثالثة إلى جدة. (انظر تفاصيل ذلك لدى علي الوردي ج 6 ص 218 وما بعدها).

[←326]

أعلن المجتهدون في النجف أنهم متضامنون مع الخالصي وأن نفيه إهانة للدين وأهله، وصمموا على الهجرة من العراق احتجاجًا على ذلك. توجه هؤلاء من النجف إلى كربلاء فأعدت لهم خيمة نزلوا فيها هناك ومنع اتصال الأهالي بهم. حاول محافظ كربلاء «مولود مخلص» التفاهم معهم وإقناعهم بالعدول عن السفر، ولكنهم أصرّوا على ذلك، وإذ ذاك أذنت الحكومة للمحافظ بأن يسمح بسفر الفرس، ووضع العراقيين من المجتهدين تحت مراقبة الشرطة وعدم السماح بسفرهم إلى بلاد فارس. وفي اليوم الأول من تموز ثم تسفير الفرس من المجتهدين وهم أبو الحسن الأصفهاني، وحسين النائيني، وجواد الجواهري، وعلي الشهرستاني، وعبد الحسين الشيرازي، ومهدي الخراساني، وحسن الطباطبائي، وعبد الحسين الطباطبائي. كذلك تمّ تسفير الشيخ محمد سماكة من الحلة في مساء اليوم الثاني من تموز نتيجة إقدامه على تحريض الناس على التظاهر احتجاجًا على تسفير أولئك الفرس. (علي الوردي: المصدر السابق ص 22 وما بعدها) توجه النازحون إلى كرمنشاه مكثوا فيها شهرًا، وقد أبرق القنصل البريطاني في كرمنشاه، إلى رئيسه الوزير البريطاني المفوض في طهران السير برسي لورين يصف له وضع المنفيين الذين أعلنوا أمام الناس أنهم لن يعودوا إلى العراق إلّا بشروط منها عزل الملك فيصل، وزعموا بأن لديهم رسائل من رؤساء العشائر الكبار يؤيدونهم في مطلبهم هذا، ومن هنا انتقل النازحون إلى «قم» وحاول السفير البريطاني في طهران إقناع حكومة بغداد بالسماح للنازحين بالعودة ولكنه فشل في ذلك.

(المصدر ذاته ص 237) كان عدد المهاجرين إلى فارس ثلاثين شخصًا، وعدد الذين منعوا من السفر خمسين شخصًا، وقد توفي الشيخ مهدي الخالصي في خراسان في العاشر من نيسان 1925 ودفن بجوار الإمام علي بن موسى الرضا.

[←327]

يبدو أن استفحال الضائقة الاقتصادية كان من الأسباب التي قللت من ثقة الملك فيصل بوزارة السعدون، وقد ذكرت المس بل في رسالة لها مؤرخة 31 تشرين الأول أن الملك قد أثار أزمة وزارية (كعادته، وأن تأثر الملك من هذه الوزارة، وهي حسنة على العموم، ليس معقولًا. (بورغوين ص 913.

[←328]

أمّا الثاني فهو وزير التربية المزمن عبد الحسين الجلبي.

[←329]
أعيد استيزار ساسون حسقيل بعد سقوط وزارة العسكري، وذلك في الوزارة الهاشمية الأولى التي تألفت في اليوم الثاني من شهر آب 1924 ولم يستوزر بعد ذلك أبدًا.

[←330]
يقصد بهذا الخطر استمرار الأتراك في مطالبتهم بضم ولاية الموصل إلى تركيا، إضافة إلى حوادث الشغب التي أحدثها الأثوريون في تلك الفترة.

[←331]
هما عداي الجريان وسلمان البراك وقد تغيب بعض أنصار المعاهدة عن الجلسات إثر ذلك من الخوف.

[←332]

في الثاني من نيسان 1924 قدم جعفر العسكري رئيس الوزراء إلى عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي، نص المعاهدة وملحقاتها بكتاب مستفيض حيث جرت المناقشة عليها في ذلك اليوم، ولكن المعارضة للمعاهدة تفاقمت وتعاظمت بما كان يعقد من اجتماعات جماهيرية وينشر من مقالات في الصحف المعارضة، وعلى أثر ذلك صدرت تأكيدات من الحكومة البريطانية ومن المندوب السامي في بغداد بأن المعاهدة المذكورة ستكون بدلًا عن نظام الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم على العراق. كما صدرت من مجلس الوزراء عدة بيانات بأن المجلس التأسيسي لن «يفرط بحقوق الشعب، مهما كانت الأحوال». ووصل إنذار من سكرتير عصبة الأمم إلى العراق بضرورة المصادقة على المعاهدة قبل عقد الاجتماع المقبل لمجلس العصبة في الحادي عشر من حزيران 1924، إضافة إلى الإنذار الذي وجهته الحكومة البريطانية بهذا الشأن، وآنذاك تقرر جمع المجلس التأسيسي ليلًا فحضر الجلسة 68 نائبًا وتغيب عنها 32 نائبًا، وفي هذا الاجتماع تمّت المصادقة على المعاهدة.

[←333]

كتب المؤلف كلمة وطنيين، باللفظ العربي وبالحروف الإنكليزية WATANIS.

[←334]

هو حفيد المرحوم إبراهيم فصيح الحيدري، المتوفى في سنة 1896، من كبار العلماء والذي وضع مؤلفا شهيرًا عظيم الفائدة سماه: (عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد)، وقد صدرت طبعة ركيكة غير منقحة لهذا الكتاب في سنة 1964 في بغداد، وهناك الآن حاجة قصوى إلى إخراج طبعة منقحة وموثقة لهذا الكتاب.

[←335]

هذان العراقيان هما ناظم النفطجي وفتاح بك أحد أقارب الشيخ محمود في السليمانية.

[←336]
كان هذا الطلب من قبل الأثوريين المتشردين الذين أرادوا من ورائه أن يعتبروا وجودهم داخل العراق شرعيًّا، ولتأكيد الأكاذيب التي ما فتئوا هم وأنصارهم من الاستعماريين الإنكليز والفرنسيين والروس، وحتى بعض الكتاب اللبنانيين، وعلى رأسهم «يوسف إبراهيم يزبك» صاحب كتاب «النفط مستعبد الشعوب» الذين ما فتئوا حتى الآن يزعمون بأن الأثوريين هم أحفاد الآشوريين القدامى في العراق، ولذلك فإن هؤلاء، ومن بينهم مؤلف الكتاب «لونكريك» يطلقون عليهم اسم «الآشوريين»، تمشيًا مع الكذبة المفضوحة بشأن أصل هذه الطائفة.

[←337]

هما العقيد رودلف ياك، وه. ماركوس.

[←338]

سبق لنا أن نشرنا نص هذه المادة في هامش سابق.

[←339]

يعني بذلك المرحوم جعفر العسكري.

[←340]
هو توفيق رشدي أراس الذي تولى منصب وزارة الخارجية في حكومة مصطفى كمال وشارك مشاركة فعالة في عقد المعاهدة التركية الإنكليزية العراقية التي أعقبت صدور قرار عصبة الأمم في موضوع الموصل، وقد تمّ التوقيع عليها في الخامس من حزيران 1926.

[←341]
كان هؤلاء الأثوريون ينتمون إلى الطائفة التيارية في جبال أرمينيا ثم سكنوا في شمالي العراق بعد الحرب العالمية الأولى. وكان عددهم في سنة 1920 حوالي أربعين ألف نسمة، والتجأ منهم حوالي عشرة آلاف نسمة إلى العراق فمنحتهم الحكومة البريطانية إعانات لكل رجل وطفل وامرأة (120) روبية في الشهر واستمرت تعينهم على هذا المنوال ثلاث سنوات كاملة. (أحمد رفيق البرقاوي: العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 - 1932 هامش ص 97 طبعة 1980).

[←342]

هذا محض افتراء أو تبرير من المؤلف للعدوان الذي قام به رضا بهلوي على المحمرة، الإمارة العربية العراقية الأصلية. ذلك لأن من أولى خطط الفرس وجميع حكامهم مع احتلال تلك الإمارة والتمهيد للاعتداء على العراق. لقد سبق لبريطانيا أن قطعت الوعود الكثيرة لعميلها الشيخ خزعل عن حمايته وحماية إمارته من أيّ اعتداء يقع عليها. لكن بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الأخرى ما كانت وحتى الآن لتقيم أيّ وزن للعهود والمعاهدات والوعود. ففي سبيل ضمان مستقبل مصالحها في بلاد فارس، ضحّت بحليفها الشيخ خزعل لأنها آثرت التفاهم مع رضا بهلوي على حساب الاستقلال الذاتي للأحواز. ولم يكن هذا الأمر جديدًا بالنسبة إلى تاريخ الاستعمار الحديث. فلهذا الحادث، أي العدوان الذي وقع على إمارة المحمرة، أمثال عديدة في كل مكان من الأماكن التي ثبّت المستعمرون أقدامهم فيها سواء في آسيا أم أفريقيا أم في أيّ مكان آخر. (انظر مقالتنا عن إفساح الإنكليز الطريق أمام حكومة طهران لاحتلال الأحواز والقضاء على إمارة المحمرة والمصير السيّئ الذي صار إليه الشيخ خزعل، وذلك في مجلة (آفاق عربية العدد 6 من سنة 1981).

[←343]
المقصود بذلك نشوب الثورة السورية في تلك السنة ضد الفرنسيين في جبل الدروز من ثم انتشارها إلى مناطق أخرى خارج الجبل.

[←344]
انظر تفاصيل هذه الغارات في كتابنا: «مذكرات غلوب باشا» الذي سيصدر قريبًا.

[←345]
ألغيت المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية وتمّ تقسيمها بين البلدين في أواخر سني السبعينيات، بعد أن تمّ الاتفاق على حقوق الرعي.

[←346]

هو الممثل البريطاني السياسي في الخليج العربي آنذاك.

[←347]
خلال الفترة ما بين سنة 1925 وسنة 1932 شغل بور ديللون منصب قنصل ليعقبه في سنة 1929 هيوبرت يونغ، في حين جاء «باركلي نهل» في أعقاب دافدسن، وفيفان هولت في أعقاب المس غيرترود بل.

[←348]

تألفت وزارة ياسين الهاشمي الأولى في اليوم الثاني من شهر آب 1924 من كل من عبد المحسن السعدون للداخلية، وساسون حسقيل للمالية، وإبراهيم الحيدري للأوقاف ورشيد عالي الكيلاني للعدلية، ومزاحم الأمين الباجه جي للأشغال والمواصلات، والشيخ محمد رضا الشبيبي للمعارف. وقد احتفظ الرئيس ياسين الهاشمي بمنصب وزير الدفاع وكالة، وأعلنت في منهاجها الذي أذاعته في اليوم الثامن من آب أنها ستسرع في نشر القانون الأساسي، وقانون انتخاب النواب ووضعهما موضع التنفيذ، وجمع المجلس النيابي وتقوية الشعور الوطني بكل الوسائل، واستكمال أسباب الدفاع عن حقوق المملكة العراقية عامة، وفي ولاية الموصل خاصة، وتزييد قوات البلاد المسلحة.

[←349]
كتب المرحوم ياسين الهاشمي تعليقات ضافية على التقرير الذي وضعه «هلتن يونغ» في جريدة الاستقلال ومن ثم جمعت تلك المقالات في كتاب مستقل صدر بعد ذلك.

[←350]

كانت أسباب هذه الخلافات في الشكاوى التي كان عبد المحسن السعدون يقدمها إلى الملك فيصل ضد السيد ياسين الهاشمي متهمًا إياه بأنه يريد أن يجعل من وزرائه بمثابة كتبة، في حين كان الهاشمي يتهم السعدون بموالاة الأتراك. ولقد ذكر المرحوم طه الهاشمي في الجزء الأوّل من مذكراته ص 90 أن «الملك هو الذي أوعز إلى (نوري السعيد) ليتفق مع محسن، وأنه أوعز إلى محسن أن يخالف ياسين، وهذا الإيعاز هو الذي أدّى إلى سقوط الوزارة، ويظهر من هذا أن الملك لا يرغب أن تبقى الوزارة مدة طويلة خصوصًا إذا كان على رأسها رجل ذو إرادة قوية كالهاشمي».

[←351]
تألفت وزارة السعدون، وهي الثانية في السادس والعشرين من شهر حزيران 1925، وكان ناجي السويدي وزيرًا للعدل فيها، وصبيح نشأت للدفاع، ولم يكن محمد أمين زكي عضوًا فيها عند تشكيلها، وإنما عين لمنصب وزير الأشغال والمواصلات في 14 تشرين الثاني بعد أن حل عبد الحسين الجلبي وزير الأشغال السابق في وزارة المعارف خلفًا للسيد حكمت سليمان الذي نقل إلى وزارة الداخلية.

[←352]

ذكر ساطع الحصري في مذكراته (مذكراتي في العراق ص 276) أن عبد المحسن السعدون قال له: «لما ألّفت هذه الوزارة أردت أن أخرج على العادة المتبعة منذ البداية في توجيه وزارة المعارف إلى عبد الحسين الجلبي، بل أسندتها إلى حكمت سليمان، وأما عبد الحسين الجلبي فقد أسندت إليه وزارة الأشغال والمواصلات، غير أن التجربة أظهرت لي خلال هذه المدة القصيرة بأنني كنت مخطئًا، فقد كانت تأتي إلى مجلس الوزراء من وزارة الأشغال تقارير مقترحات تحمل توقيع الوزير عبد الحسين الجلبي. وعندما يريد الوزراء أن يستوضحوا منه بعض الأمور ويناقشوه، يظهر لهم أن الوزير لا يفهم شيئًا عن القضية التي عرضها على مجلس الوزراء تحت توقيعه، ولم يرَ الوزراء من الموافق للمصلحة استدعاء أحد البريطانيين إلى مجلس الوزراء فرأيت من الضروري أن أعيد عبد الحسين الجلبي إلى وزارة المعارف».

[←353]
يقصد بوظيفة المدقق العام، مراقب الحسابات العام، أو مديرية الرقابة المالية التي كانت في أول الأمر يعين لها رئيس أو مدير بدرجة وزير من أمثال توفيق النائب الذي شغل هذه المهمة عدة سنوات.

[←354]

تألف رؤساء البعثة العسكرية البريطانية والمستشارون لوزارة الدفاع من كل من العقيد جويس، سنة 19، والفريق أدالي سنة 1925، والفريق «لوج» سنة 1928 والفريق روان روبنسون سنة 1937، والفريق ووتر هاوس سنة 1938، والفريق بروميلو سنة 1942، والفريق رنتن سنة 1944.

[←355]

كان آمرو القوة الجوية البريطانية من سنة 1922، عندما ألحقت بقيادة الجيش البريطاني حتى الحرب العالمية الثانية يتألفون من كل من نائب مارشال الجو السير جون سالموند، 1922، والسير هجنس سنة ؛، والسير ألنغتون سنة 1927، والسير بروك بوبهام سنة 1929، ولودلو هوايت 1931، وبورنيت 1933، وميتشل سنة 1935، وكورتني سنة 1937، وتايسن سنة 1939، وسمارت سنة 1940.

[←356]
كان آمرو القوات المرتزقة بالتتابع من تنظيمها الأول في تشكيلة واحدة، هم المقدم بويل في سنة 1920، العقيد فرت 1921، اللواء سالدر جاكسون 1921، والعقيد دوبن 1922، واللواء براون 1926.

[←357]

لم يكن لقوات المرتزقة أيّ نفع أو خدمة للعراق، ذلك لأن الهدف الرئيس من إنشائها هو حماية المعسكرات الإنكليزية، واستخدامها قوة إضافية مقاتلة إلى جانب القوات البريطانية النظامية في مقاومة الانتفاضات الوطنية، كما حدث ذلك على نطاق واسع أثناء ثورة أيار سنة 1941. ولقد كان التدريب الذي تلقاه الأثوريون في هذه القوات على أيدي الإنكليز، من العوامل الرئيسة التي شجعت الطائفة الأثورية على اقتراف أعمال التمرد والقتل التي قاموا بها في صيف 1933.

[←358]

تألفت قوة الشبانة، بعد الاحتلال الإنكليزي للعراق، من بعض أبناء المدن والعشائر وعلى الأخص في مناطق الناصرية والديوانية، وكان غلوب باشا في وقت من الأوقات يترأس قوات الشبانة هذه، وقد التحق عدد من أفرادها بالجيش الأردني فيما بعد، حيث تولى غلوب الإشراف على هذا الجيش، إلى أن تمّ إخراجه من الأردن في أواخر سني الأربعينيات وبعد انتفاضة كانون الثاني ضد معاهدة بورت سموث في العراق.

[←359]

أي قوات الهجانة. أما الشرطة التي جهزت بالسيارات المصفحة فقد عرفت باسم قوات الشرطة الآلية في أول الأمر، ثم غدت تعرف باسم «الشرطة السيارة» وزادت تشكيلاتها في أوائل سني الخمسينيات عن أكثر من لواء وشاركت مشاركة فعالة مع قوات الجيش النظامي في مقاومة حركات التمرد بين العشائر والأكراد.

[←360]

المكينة هي مكانة «السوس» القريبة من نهير «الخندق» الكبير.

[←361]
مستشفى تذكار مود الذي أقيم في بداية الطريق الممتد من مدينة البصرة القديمة إلى الزبير وقد أبدل اسمه وحوّل إلى مستشفى عصري.

[←362]

أنشأت هذا الترامواي شركة أهلية ظلت تستخدمه بين بغداد والكاظمية حتى سنة 1946.

[←363]
تدخل المدارس المتوسطة ضمن عبارة المدارس الثانوية وقد ظهرت لأول مرة في مدن بغداد والبصرة والموصل.

[←364]
هي التي عرفت باسم دار المعلمين العالية آنذاك ثم أصبحت كلية التربية فيما بعد، وما تزال قائمة في الوقت الحاضر.

[←365]
المقصود بهذه الكليات دور المعلمين وهي دار المعلمين بصنفيها الأولي والممتاز.

[←366]

أي دار المعلمات.

[←367]

هي التي عرفت باسم مدارس الصناعة.

[←368]

المقصود بها مدرسة الرجاء الثانوية في البصرة والتي كان يديرها المبشر الأمريكي «فان أيس» الذي عاش فترة طويلة في العراق ووضع كتابًا بالإنكليزية عن اللّهجة العراقية الدارجة. وكانت هذه المدرسة تدار مثل غيرها من المدارس التي أنشئت في بغداد من قبل بعثات التبشير الأمريكية. ولقد تحولت الثانوية الأمريكية في بغداد إلى كلية عرفت باسم كلية بغداد. كما توسع نشاط المبشرين الأمريكيين في ميدان التعليم فأنشئت في أوائل سني الخمسينيات «جامعة الحكمة» التي بنيت لها بناية خاصة وواسعة على الطريق المار بين معسكر الرشيد وجسر ديالى، وقد أممت هذه الجامعة مع غيرها من المدارس الأهلية الأخرى في أوائل سني السبعينيات، وتقوم كلية التكنلوجيا في البناية نفسها التي كانت تشغلها جامعة الحكمة قبلًا وحولت مكتبتها القيمة التي اشترتها من ورثة الباحث يعقوب سركيس إلى مكتبة المتحف العراقي بعد التأميم مباشرة.

[←369]
كان المتحف يقوم في بناية صغيرة ذات طابقين في شارع الأمين إلى أن تمّت إقامة البناية الحديثة له في جانب الكرخ بعد ثورة 14 تموز 1958 وما تزال حتى الآن هذه البناية التي أنفق على إنشائها في حينه أكثر من خمسة ملايين دينار، ضيقة لا تفي بحاجات التوسع، وعلى الأخص المكتبة وقاعة المخطوطات حيث ما تزال ألوف المخطوطات مكدسة في الصناديق لعدم وجود مكان للحفظ به ويمكن أن يستفيد منها الدارسون.

[←370]
سطا كوك على كثير من الآثار في المتحف وحاول تهريبها إلى خارج العراق فتمّ كشفها واسترجاعها منه، وقد حدثت جراء ذلك ضجة واسعة في دوائر الدولة وفي الصحف ودوائر المعارضة بصفة خاصة.

[←371]

عرف سالم الخيون بموالاته للإنكليز عند الاحتلال وعندما تألفت الحكومة الوطنية في العراق لم يخضع لسلطانها وأعلن التمرد، فجردت الحكومة قوة عسكرية تأديبية ضده في أواخر سنة 1924، ورغم ما أسدي إليه من نصائح بقي مستمرًّا في تمرده وتحريض العشائر في منطقته للعصيان ضد الحكومة، وإذ ذاك جردت حملة جديدة ضده فقضت على تمرده وإنزال العقاب به بعد أن قصفت منطقته حيث سلم نفسه إلى المقدم «بولي» الحاكم السياسي البريطاني. وقد ادّعى سالم الخيون في كتاب وجهه إلى السيد عبد الرزاق الحسني مؤلف تاريخ الوزارات العراقية بأن عبد المحسن السعدون هو الذي وجه الأعمال التأديبية ضده «حتى إذا جاء (السعدون) وزيرًا للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي، وكنت عارضت المعاهدة وعارضت انتخابه (أي السعدون) رئيسا للمجلس التأسيسي اتهمني بالعصيان وأقنع الإنكليز على قصف عشيرتي وتسفيري». (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج 1 ص 252 طبعة 1974).

[←372]

المقصود به نظام دعاوى العشائر والذي بقي ساري المفعول طيلة العهد الملكي ولم يلغَ إلّا بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة 1958. وكان هذا النظام يحيل الكثير من أعمال القتل والعدوان التي تقع بين العشائر إلى التحكيم العشائري لإصدار قرارات فيها، بدلًا من إحالتها إلى المحاكم المختصة. ولذلك اهتمّ المحتلون الإنكليز بتطبيق هذا القانون ومعارضة أيّ تعديل فيه من شأنه أن يخفف الأحكام الواردة فيه، لأن ذلك كان يتماشى مع أهداف الإنكليز في تثبيت نفوذهم وسلطانهم في البلاد. ولهذا وجدنا المؤلف لونكريك، يقول عن هذا القانون بأنه كان واحدًا من أعظم تراث نافع خلفه النظام البرلماني (كذا!!).

[←373]

فاضت مياه دجلة في اليوم التاسع من نيسان 1926 فحدثت كسرات في السداد القائمة حول بغداد ففاضت المياه وغمرت البيوت والقصور والبساتين المحيطة، وطغى الماء حتى على البلاط الملكي، واضطرت الحكومة إلى نقل العائلة الملكية إلى بيت مناحيم دانيال في منطقة السنك بعد أن غرق الأثاث والمواشي والأبقار الملكية في المزرعة الملكية. ودلت التحقيقات التي قامت بها الشرطة في حينه على أن أسباب حدوث تلك الكارثة يعود إلى مدير المزرعة الملكية السيد توفيق المفتي السوري الجنسية الذي أراد أن يسقي الأقطان في المزرعة ففتح بوابة في الجانب الأيسر من نهر دجلة بجوار البلاط، فتدفقت المياه من تلك الفتحة ولم يستطع إيقافها. وقد سري الماء فوصل حتى إلى محلة الفضل، وغرقت بعض الأموال التي كانت مودعة في شاحنات القطار التي كانت تنقل بالعبارة من الكرخ إلى الرصافة قبل أن يتمّ بناء الجسر الحديدي المعروف بجسر الرصافة. وكانت المنطقة المجاورة للبلاط والتي غمرتها المياه قد عرفت منذ ذلك الوقت باسم محلة الكسرة، ولا تزال تحتفظ بهذا الاسم حتى الآن. ولقد أراد ناجي شوكت محافظ بغداد في ذلك الوقت محاكمة توفيق المفتي علنًا فاستاء الملك من ذلك وأمر بفصل ناجي شوكت.

ولكن رئيس الوزراء، عبد المحسن السعدون، رفض أمر الفصل ونقل ناجي شوكت محافظًا لمحافظة الموصل. ومع كل ذلك قدم توفيق المفتي إلى محكمة الجزاء في الأعظمية وكان حاكمها المرحوم عبد العزيز الخياط فحكمت المحكمة عليه بالسجن ستة أشهر بتهمة الإهمال، وعلى أثر استياء الملك فيصل من هذه المحكمة تمّ نقل عبد العزيز الخياط إلى محكمة الصويرة. وبقي توفيق المفتي يعيش في العراق ويسكن دارًا في الأعظمية حتى انهيار الحكم الملكي في سنة 1958. وكانت المزرعة الملكية تقع في منطقة الوزيرية، وقد وزعت بعد حادث الغرق إلى قطع لإقامة دور سكن فيها، ووزعت أولى القطع على بعض الوزراء من أمثال نوري السعيد وياسين الهاشمي وطه الهاشمي فعرفت منذ ذلك الوقت باسم الوزيرية.

[←374]
WOLFRA SYNDICATE،
كانت هذه الشركة، وهي إنكليزية، قد حصلت على امتيازها هذا من أصحاب شركة أصفر أو أصحاب مشروع اللطيفية، ثم حولته إلى شركة قطن ديالى «الإنكليزية» التي قامت بأعمال تجريبية في زراعة القطن في ديالى فلم تنجح في ذلك وتخلت عن المشروع.

[←375]
وجهت التهمة إلى شركة أصفر بأنها كانت عميلة لبعض الشركات الإنكليزية مما أثار ضجة في مجلس النواب ضد وزارة العسكري التي منحت ذلك الامتياز، ولما كان الامتياز يخوّل حق بيعه، فقد تولّت شركة قطن ديالى تنفيذ جزء من مشروع شركة أصفر وذلك أن حصلت على أراضٍ على الجهة اليمنى من الفرات جنوبي المحمودية لتحويلها إلى مزارع نموذجية للحنطة والشعير وغيرها. وقد عرف ذلك المشروع باسم اللطيفية الذي بقي قائمًا إلى أن بوشر بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة 14 تموز 1958.

[←376]

شركة «أصفر» تألّفت هذه الشركة في أوائل سنة 1924 من كل من نجيب أصفر اللبناني الأصل، وحمدي الباجه جي وثابت عبد النور الموصلي، للقيام ببعض الأعمال الزراعية، من بينها تجربة زراعة القطن، وبناء بعض السدود على نهري دجلة والفرات. وقد تقدمت الشركة بطلبها للحصول على امتياز لها، إلى الوزارة السعدونية الأولى، ثم كررت المطالبة في عهد الوزارة العسكرية الأولى، التي قدرت كلفة المشروع بحوالي اثني عشر ألف باون. ولما كانت الوزارة العسكرية قد طلبت إلى الشركة تقديم اعتماد مالي بذلك حصلت الشركة من شركة فوردكيس، الإنكليزية على موافقة بتقديم الاعتماد المالي المطلوب، حيث أقرّ مجلس الوزراء في جلسته في العاشر من تموز 1924 منح الامتياز المذكور. وكانت مشاريع الشركة تنطوي على إقامة سد عند الفلوجة، وتحويل الحبانية إلى خزان للماء وإيصاله إلى هور أبي دبس، وإنشاء سد على نهر ديالى عند جبل تيبل، وآخر عند الطويلة، وإنشاء خزان لخزن مياه ديالي مع أرض مساحتها خمسة عشر ألف هكتار في منطقة ديالى، وأخرى مساحتها ستون ألف هكتار في منطقة نهر الفرات.

[←377]

شركه نيرن أسسها إنكليزي أسترالي الموطن كان يعمل مع القوات الإنكليزية التي احتلت العراق خلال الحرب العالمية الأولى. فلما انسحبت تلك القوات من العراق بعيد الحرب، أحال نيرن نفسه على التقاعد وبدأ هو وأخوه بإنشاء شركة للنقل البري بسيارات إنكليزية الصنع متينة، واشتهرت الشركة بحسن المعاملة وتوفير الراحة للمسافرين. وكان مقرها في الصالحية في بغداد على مقربة من المتحف العراقي وظلت تمارس أعمالها حتى نهاية سني الستينيات.

[←378]

لم تكن الثورة السورية قاصرة على الدروز وحدهم وإن كان سلطان باشا الأطرش هو الذي فجر الثورة في جبل الدروز في سوريا، فقد شاركت في الثورة كل العناصر الوطنية السورية المعارضة للاستعمار الفرنسي، والتي خدعت مثل العراق وغيره، بالعهود والمواثيق التي تقدم بها الحلفاء أثناء الحرب. والقول بأنّ الثورة السورية هي ثورة الدروز مشابه تمامًا المشابهة للادعاءات التي ما زال البعض من طوائف العراق حتى اليوم يطلقونها، حيث يزعمون بأن ثورة سنة 1920 هي ثورتهم على الرغم من مشاركة كل مناطق العراق، من الشمال إلى الجنوب، والعرب والأكراد مشاركة فعالة ومؤثرة في تلك الثورة، سيما وأن الثورة قد بدأت في المناطق الشمالية والوسطى من العراق قبل أن تبدأ في الجنوب. (راجع عبد المنعم الغلامي: ثورتنا في شمال الوطن ج 1 وكذلك د. كمال مظهر أحمد: مشاركة الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية) وغيرها..

[←379]

سبق الإشارة إلى هذه الشركة في مكان آخر.

[←380]
سبق لشركة نقليات حييم نثنائيل أن اشترت في سنة 1927 من شركة دجلة والفرات، السفينتين «قدري»، و«إحسان» وأخذت تشغلهما في نقل المواد الزراعية والسلع بين بيجي والموصل ابتداء من شهر تشرين الثاني حتى شهر أيار من كل سنة. وقد أطلقت على السفينة «قدري»، اسم «شرقاط» وعلى السفينة «إحسان» اسم «صادق» وقد احترق المركب صادق، في شاطئ دجلة عند بيجي في ربيع سنة 1929 نتيجة شرارات نار أصابت صفائح بنزين الطائرات التي كانت موثقة في أحد «عنابر» المركب. وقتل في الحادث أحد الكتبة اليهود العاملين في الشركة المذكورة إذ حاصرته النيران وخشي أن يقذف بنفسه إلى النهر لأنه لم يكن يحسن السباحة، فاحترق مع المركب المحترق.

[←381]
توصلت وزارة الهاشمي في سنة 1935 إلى عقد اتفاق مع بريطانيا بشأن نقل ملكية السكك الحديدية إلى العراق، وقد جوبهت هذه العملية بهجوم شديد من لدن المعارضة على الوزارة الهاشمية مما سيرد ذكره في الفصول القادمة. علما بأنّ أكثرية العاملين في السكك حتى سنة 1936 وما بعدها كانوا من الجنود والأثوريين واليهود.

[←382]
أشرنا إلى الفيضان الذي حدث في سنة 1926 ودمر المزرعة الملكية في منطقة الوزيرية ومخازن السكك والكمارك الواقعة هناك حيث كان يجري نقل شاحنات القطار بأحد المعابر إلى الضفة اليمنى من دجلة. وقد أقيم بدلًا عن ذلك المعبر، الجسر الحديدي، الذي يعرف باسم جسر الصرافية في سنة 1944.

[←383]

الأراضي المحولة: جزء من الأرض تابعة لقضاء خانقين بين العراق وفارس قضت لجنة الحدود بين تركيا وفارس في سنة 1913 تحويل ملكيتها إلى الإمبراطورية العثمانية، ولما كانت العراق قد ورثت تركيا فقد كان عليها أن تدير امتياز دارسي الذي يشمل تلك الأراضي. وفي عهد الوزارة النقيبية الثالثة جرت مفاوضات بينها وبين المندوب السامي البريطاني في العراق حول هذا الموضوع اعترفت بموجبه الحكومة العراقية بحق شركة دارسي والدخول في مفاوضات معها بهذا الشأن، وقد توصلت وزارة ياسين الهاشمي الأولى إلى اتفاق في هذا الشأن مع شركة النفط الإنكليزية الفارسية التي كان يمثلها المستر جاكسن مديرها العام وذلك في 18 أيار 1925 وعلى أثر ذلك باشرت الحكومة العراقية، عن طريق «شركة نفط خانقين» في استخراج النفط من الأراضي المحولة، وخصص هذا المنتوج للاستهلاك المحلي والذي كانت تقوم بتوزيعه شركة أخرى عرفت باسم شركة نفط الرافدين، والشركتان إنكليزيتان بصفة خالصة.

[←384]

وزعت الحصص في شركة النفط التركية حسب الاتفاق الجديد على الوجه التالي: شركة النفط الفارسية الإنكليزية 475 سهمًا أي بنسبة 23/75/%، وشركة النفط الأنكلوسكسونية 475 سهمًا، أي 23/75/%، وشركة النفط الفرنسية 475 سهمًا أي بنسبة 23/75/%، وشركة استثمار الشرق الأدنى 475 سهمًا أي بنسبة 23/75/% (وهذه تمثل مجموع الشركات الأميركية) وشركة التعاون والاستثمار 100 سهم أي 5 % (وهي شركة غلبنكيان). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن شركة النفط التركية كانت تدعى في الأصل شركة الامتيازات الشرقية والأفريقية المحدودة، وقد تألفت في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني في سنة 1911 برأسمال مقداره خمسون ألف باوند إنكليزي. (انظر كتابنا: معركة النفط في العراق ج 1 ص 62 وص 82 طبعة 1952).

[←385]
هذه الشركة يهودية وصهيونية من الأصل وما تزال حتى الآن تقوم بأعمال التنقيب عن النفط في الأراضي الفلسطينية.

[←386]
هي الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بشأن امتياز شركة النفط التركية والذي رفضته الحكومة العراقية في أول الأمر لكن المندوب السامي الإنكليزي تدخل في الأمر وقدم صورة امتياز جديد إلى الحكومة أحيل إلى لجنة خاصة لدراسته. (الحسني تاريخ الوزارات العراقية ج 1 ص 263 وما بعدها طبعة 1974).

[←387]
يركز الاستعماريون دومًا على موضوع الأقليات في البلدان التي يبسطون نفوذهم عليها، والسبب في ذلك واضح ومكشوف، وهو أن المستعمرين طالما اتخذوا من هذه الأقليات أدوات لخدمة مطامعهم، أو عقبات تحول دون الاستقرار. فبالنسبة إلى الإنكليز نرى أنهم لم ينسحبوا من أيّ بلد دخلوه إلّا وتركوا وراءهم في ذلك البلد مشكلة معقدة ومخربة للأمن وللاستقلال من أمثال الأقلية المسيحية في جنوب السودان، وقضية الأقباط في مصر، والمسلمين في الهند، والنزاع بين الأتراك واليونانيين في جزيرة قبرص، والنزاع حول كشمير بين الهند والباكستان، وما يضاف إليه من الصراع بين المسلمين والهندوس في الهند حتى الآن وعلى الأخص المذابح التي أوقعها الهندوس بالمهاجرين المسلمين من بنغلادش في ولاية آسام والتي فاقت في فظاعتها مذابح مخيمَي صبرا وشاتيلا في بيروت على أيدي القوات الصهيونية والكتائب المارونية.

[←388]

لم يكن ناجي السويدي رئيسًا لحزب الشعب، بل إن ياسين الهاشمي هو الذي تزعم هذا الحزب منذ تأسيسه. وقد أُسس هذا الحزب على أساس التكتل البرلماني المعارض لحزب التقدم الذي أسسه عبد المحسن السعدون. وقد حصل حزب الشعب على إجازة تأسيس من وزارة الداخلية في اليوم الثالث من كانون الأول 1925 وتألفت هيئته الإدارية من كل من ياسين الهاشمي للرئاسة ومحمد رضا الشبيبي وأحمد الشيخ داود، وفخري الجميل، ورشيد الخوجة، ونصرت الفارسي، وسعيد ثابت، وإبراهيم كمال، وثابت عبد النور، ومحمود رامز، ومزاحم الباجه جي وعبد اللطيف الفلاحي. (د. فاروق صالح العمر: الأحزاب السياسية في العراق ص 167).

[←389]

الاسم الحقيقي لهذا الحزب هو «الحزب الوطني العراقي» أُسس في الموصل في أواسط سنة 1925 وكان رئيسه عبد اللّه سليمان، وليس عبد اللّه العمري الذي تولى نيابة الرئيس فيه، وبقية أعضاء الهيئة الإدارية فيه هم كل من مجيد العمري، وأحمد الجليلي، وأحمد الشريشي ومجدي النائب وتوفيق النائب، والدكتور محمد محفوظ والدكتور استراجيان، ولقد أقامت الهيئة الإدارية حفلة افتتاح للحزب في حديقة البلدية في يوم الخميس 21 أيار 1925. (المصدر السابق ص 152).

[←390]

تألف حزب التقدم خلال وزارة عبد المحسن السعدون الثانية وكان قائمًا على أساس أكثرية برلمانية. وقد تألفت الهيئة الإدارية من عبد المحسن السعدون رئيسا، وأرشد العمري، وفخري الجميل، ومحسن أبو طبيخ، وقاطع العوادي وأمين زكي، وإبراهيم يوسف، ومحمد سعيد عبد الواحد. والملاحظ أن الصفة الحكومية كانت تطغى على الحزب، ولذلك فلم يحظَ بالتأييد الشعبي ولم تكن له فروع. وقد أصدر جريدة تنطق باسمه، بالإضافة إلى جريدة العالم العربي لسليم حسون، هي جريدة اللواء التي أصدرها محمد سعيد العزاوي في 30 أيار 1928، ثم نابت عنها جريدة «التقدم» التي صدرت في بغداد في 16 تشرين الثاني 1928 وكان مديرها المسؤول سلمان الشيخ داود وقد توقفت عن الصدور يوم انتحار السعدون. وكان ناجي السويدي من أعضاء حزب التقدم. (المصدر السابق ص 161).

[←391]

يشير المؤلف بذلك إلى قضية ترشيح حكمت سليمان لرئاسة مجلس النواب من قبل حزب التقدم، وترشيح المعارضة رشيد عالي إلى المنصب ذاته. وذلك في الاجتماع الاعتيادي الذي عقده المجلس النيابي في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني سنة 1926 ذلك أن رشيد عالي مرشح المعارضة، كان قد فاز في ذلك التصويت على المرشح الحكومي. (د. فاروق صالح العمر: الأحزاب السياسية في العراق ص 174 - 175).

[←392]

يقصد بذلك الكتاب الذي نشره الأستاذ أنيس زكريا النصولي عن «الدولة الأموية في الشام» في أوائل سنة 1927 فكان ذلك الكتاب أداة بيد الجهلة من الشيعة لتنظيم التظاهرات والاحتجاجات، رغم أن عددًا من الطلاب الشيعة في المدرسة الثانوية، التي كان النصولي يدرّس التاريخ فيها، وفي دار المعلمين، قد احتجوا على تلك الفتنة وعلى الإجراء الذي لجأ إليه عبد المهدي بإلغاء عقود النصولي وجملة من أصدقائه الأساتذة السوريين واللبنانيين وإخراجهم من العراق.

(انظر تفصيلات ذلك في كتاب الدكتور علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس) وغيره من الكتب التي تخص هذه الفترة ومنها مذكرات الحصري.

[←393]
كان ياسين الهاشمي يتولى منصب وزارة المالية في وزارة العسكري الثانية وقد قام بجولته تلك خلال شهر آب 1927، وكان لتحركات حزب النهضة أثرها في مقاطعة الالتقاء بالهاشمي في النجف.

[←394]

كانت المعارضة لمعاهدة سنة 1926 شديدة وذلك للسرعة التي رافقت عرض المعاهدة والتصديق عليها. فخرج جماعة حزب الشعب المعارض من المجلس، وأخذت صحفه تنتقد المعاهدة وتشهر بها، ووصفتها بأنها المعاهدة القديمة نفسها ولكن لمدة أطول. (د. فاروق صالح العمر: الأحزاب السياسية في العراق 1921 - 1932 ص 74).

[←395]

بدأت جريدة النهضة الناطقة بلسان حزب النهضة منذ العاشر من آب 1927 بنشر مقالات نارية ضد الوزارة العسكرية الثانية وإسناد مختلف التهم إليها، مما أدّى إلى أن تردّ عليها الصحف الأخرى، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتعطيل جريدة النهضة وجريدة «الزمان» المعارضة لها والتي كان يصدرها إبراهيم صالح شكر. وكانت تلك المناوشات الصحفية من الأسباب التي زادت من حدّة الصراع الطائفي في العراق في ذلك الوقت.

[←396]
كتب المؤلف عبارة «الوضع الشاذ» باللفظ العربي وبالحروف الإنكليزية طبعًا AL-WADH AL-SHADH.

[←397]

كانت الأزمة بين عبد المحسن السعدون والإنكليز قد نشأت بسبب الطلب الذي تقدم به العراق إلى بريطانيا لإدخال تعديلات على الاتفاقين المالي والعسكري المعقودين مع بريطانيا إلحاقًا بمعاهدة سنة 19 ذلك الطلب الذي لم تتجاوب الحكومة البريطانية بشأنه، ولذلك تصلب السعدون في موقفه ولم يقبل بالرسائل التي وجهت إليه من المستر إيمري وزير المستعمرات البريطاني، ومن السير هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في بغداد، حول موضوع الاتفاقين المذكورين.

ولذلك قدم السعدون استقالة حكومته في اليوم العشرين من شهر كانون الثاني سنة 1929 وفصل في كتاب الاستقالة أسبابها. ومنها موقف الحكومة البريطانية من تعديل الاتفاقين. فقد أبدت الحكومة البريطانية في ذلك «تصلبًا شديدًا ولم توافق على تلك الاقتراحات، فانتهت المفاوضات بالفشل التام، وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من اليأس والخيبة، وأصبح موقفها حرجًا جدًّا». (الحسني: تأريخ الوزارات العراقية 290 ص 214 وما بعدها طبعة 1974).

[←398]
يقصد بالسياسة التحريرية هنا، السياسة التي كان ينادي بها حزب الأحرار البريطاني، والتي تعرف الآن اصطلاحًا باسم السياسة الليبرالية ليس إلّا، وكثيرًا ما يقع بعض الكتاب والمترجمين في فهم خاطئ بشأن هذه السياسة التحررية، إذ يخيل إلى البعض منهم أنها تعني الانعتاق EMANCIPATION أي التحرر التام غير المقيد بقيود، في حين إن السياسة التحررية LIBERAL POLICY يراد بها المفهوم الدارج في الغرب وهو «الاقتصاد الحر» أساس النظام الرأسمالي.

[←399]
وصل حزب العمال البريطاني إلى الحكم في بريطانيا لأول مرة في الانتخابات العامة التي جرت في شهر تموز 1929 وتولى رمزي ماكدونالد رئيس حزب العمال في ذلك الوقت، رئاسة الوزارة في بريطانيا.

[←400]

يشير المؤلف بهذا إلى ما جوبه به السعدون عند مناقشة خطاب العرش، الذي يعتبر بمثابة منهاج الوزارة السعدونية الرابعة في المجلس النيابي الذي انعقدت جلسته الثالثة في اليوم الحادي عشر من تشرين الثاني 1 حيث جوبه بانتقاد شديد من لدن بعض النواب، وفي مقدمتهم المحامي محمد زكي نائب البصرة. (انظر تفاصيل ذلك في الحسني: الوزارات العراقية ج 2 ص 289 وقد نقل الحسني في حاشية ص 292 من الجزء الثاني من تاريخ الوزارات ما ذكره توفيق السويدي في مخطوطته المعنونة وجوه عراقية، بأن الملك فيصلًا كان يشجع من طرف خفي خروج أعوان السعدون والسائرين في ركابه عليه وعلى حزبه، ولا سيما بعد أن نال السعدون اعتماد المندوب السامي وثقته المطلقة في الوقت الذي كان فيه جلالته يريد ألّا يشاركه أحد في هذه الثقة وهذا الاعتماد)، ولسوف يرد فيها بعد تلميح من جانب المؤلف إلى حسد فيصل وغيرته من كل عراقي يحظى بالاهتمام من لدن الإنكليز أكثر من الملك نفسه.

[←401]

وقع حادث انتحار عبد المحسن السعدون مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة 1929 وأحدث انتحاره رجة كبرى في البلاد حيث توجهت الأنظار إلى الإنكليز الذين اتهموا بأنهم هم الذين كانوا السبب في انتحاره، بل إن بعض الناس كانوا يروجون إشاعة مؤداها أن السعدون قد قتل بيد المخابرات البريطانية وأن وصيته الشهيرة على ولده علي كانت مزورة. وقد ذكر ساطع الحصري في الجزء الثاني من مذكراته: ص 542 بأن الملك فيصلًا استغل حادث انتحار عبد المحسن السعدون، وأخذ يصرح بأنه لا بدّ من تحسين سياسة بريطانيا تحسينًا أساسيًّا. ويذكر السيد لطفي جعفر فرج في رسالته عن عبد المحسن السعدون:

إن السعدون قبل انتحاره بيوم واحد قد تبين له أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في إحداث أيّ تغيير في سياستها نحو العراق، وإنما كانت تعتقد بأن مجرد الإفصاح عن نيتها بصدد دخول العراق في عصبة الأمم كان لإقناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة. (ص 352). والتقى السعدون بكورنواليس وفهم منه أن ليس هناك تبدل في السياسة البريطانية تجاه العراق وأن بريطانيا سوف لن تستجيب لمطاليب قائمة (على أساس الاستقلال. (المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[←402]

تألفت وزارة ناجي السويدي في اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني وقد اصطدمت هذه الوزارة مع دار الاعتماد البريطاني بشأن الميزانية الجديدة خلال شباط 1930، فكان هذا الاصطدام سببًا أساسيًّا من أسباب استقالة الوزارة في اليوم التاسع من آذار سنة 1930.

[←403]

يقصد بهما حزب التقدم وحزب الشعب، والحقيقة أن اشتراك الحزبيين في وزارة العسكري، كان من العوامل الممهدة لتقويض الحياة الحزبية في البلاد، حيث تمّ القضاء على الأحزاب بالاتفاق بين رؤساء الأحزاب في سنة 1935، وكان القصد من تفتيت الحياة الحزبية وشخصيات هذه الأحزاب هو أن تبقى شخصية الملك فيصل في القيادة، وهي الموجه السياسي الوحيد في البلد. (د. فاروق صالح العمر: الأحزاب السياسية في العراق ص 177).

[←404]

يقصد المؤلف بذلك رئيس العائلة البابانية، وهو «بابامير بن بوداق بن عبدال» الذي ظهر في القرن الحادي عشر للهجرة، القرن السابع عشر الميلادي، وكان أحد حكام هذه العائلة إبراهيم باشا هو الذي أسس مدينة السليمانية في سنة 1784م واتخذها قاعدة للإمارة بدلًا من عاصمتها القديمة «قلعة جوالان».

[←405]

تعمد الإنكليز ووافقهم نوري السعيد في ذلك على أن يكون التصديق على المعاهدة في اليوم الثلاثين من حزيران، وهو يوم إعلان الثورة في الفرات الأوسط في سنة 1920. وبالفعل فإن معاهدة 1930 قد قضت على آخر ما بقي من آثار تلك الثورة، وما قصد من ورائها.

[←406]

لم تكن هذه القوات عراقية حقًا، وإنما هي قوات المرتزقة وأغلبيتها من الأثوريين الذي كانوا يأتمرون بأوامر الإنكليز، فلو كانت حراسة هاتين القاعدتين موكلة إلى العراقيين لسهل على الجيش العراقي في ثورة أيار سنة 1941، أن يحتل هاتين القاعدتين، ولتبدل الوضع في العراق تبدلًا خطيرًا ولما فشلت الثورة في أيامها الأولى بسبب وجود القاعدتين بأيدي الإنكليز.

[←407]
الهنيدي، هو ما يعرف الآن باسم معسكر الرشيد، وكان في الأصل من المطارات العسكرية البريطانية ومقرًّا من مقرات قوتهم الجوية في العراق. أمّا في الموصل قد كان لدى الإنكليز مطار الغزلاني، شمال غرب الموصل، ولكن اتساع العمران في الموصل في السنوات الأخيرة ابتلع أراضي هذا المطار وتجاوزها إلى الغرب والشمال والجنوب.

[←408]

مع أن هذه المعاهدة تعتبر لاغية بعد أن عقدت معاهدة بورتسموث في أواخر سنة 1947 وأوائل 1، ومع أن وثبة كانون الثاني 1948، قد أوقفت تنفيذ معاهدة بورتسموث وتصديقها، إلّا أن معاهدة نوري السعيد لسنة 1930 بقيت نافذة المفعول بصفة عملية حتى سنة 1955 عندما توصل العراق إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن الانسحاب من قاعدتي الشعيبة والحبانية وزوال آخر الآثار الشاخصة لمعاهدة 1930.

[←409]
كان عدد أعضاء المجلس النيابي الذي طرحت عليه المعاهدة ثمانية وثمانين نائبًا، وكان من أبرز الموافقين على المعاهدة نوري السعيد، وجعفر العسكري وأحمد مختار بابان وجميل المدفعي، وجمال بابان، والحاج طالب، وصالح جبر، وفائق شاكر، ونجيب الراوي. أما أبرز المخالفين لها فهم رشيد عالي الكيلاني، وصادق البصام، وإبراهيم عطار باشي، ومعروف الرصافي، وياسين الهاشمي، وناجي السويدي وعلي جودت الأيوبي.

[←410]
يريد المؤلف بذلك حركة الإضراب التي نشأت في بغداد وغيرها من المحافظات في شهر تموز سنة 1931.

[←411]
تألف حزب الإخاء الوطني على أنقاض حزب الشعب الذي ألّفه ياسين الهاشمي، وقد أجيز من وزارة الداخلية في 20 تشرين الثاني 1930 أي بعد إجازة حزب نوري السعيد، العهد، بشهر واحد وانتخب رشيد عالي معتمدًا عامًّا له وتألفت لجنة إدارية جديدة ترأسها ياسين الهاشمي وأصدر الحزب صحيفة يومية تنطق باسمه في الإخاء الوطني، كان صاحب امتيازها علي جودت الأيوبي، ومديرها المسؤول عبد الإله حافظ ثم أصبح كامل الجادرجي هو المدير المسؤول للصحيفة والذي قدم إلى المحاكمة بعد الدعوى التي أقيمت ضد الصحيفة في أعقاب نشرها قصيدة للأستاذ محمد حسين الشبيبي بعنوان: «جرس الحرس» وكانت من المحاكمات الصحفية الشهيرة في ذلك العهد.

[←412]

أقرّ البرلمان لائحة الرسوم البلدية الجديدة في اليوم العاشر من شهر أيار 1921 وقد بدأ الإضراب العام في بغداد صبيحة يوم الأحد الخامس من تموز فأغلقت المخازن والحوانيت، وتوقفت حركة البيع والشراء، وتعطلت الصيدليات والمطاعم والفنادق وحتى دور السينما والملاهي، كما توقفت وسائل النقل عن الحركة. وما لبث الإضراب أن سرى إلى ضواحي العاصمة وامتد إلى الفلوجة والرمادي والحلة والنجف وكربلاء والكوت والناصرية وحتى الموصل، وعمدت الحكومة إزاء ذلك إلى فتح مخازن ومحلات حكومية لبيع المواد الغذائية واستنكرت الأحزاب السياسية قانون الرسوم واحتجت إلى الملك ضد قسوة الشرطة إزاء المضربين. ومع أن الحكومة قد أعلنت عن إلغاء الرسوم الجديدة وإطلاق سراح الموقوفين، ووعدت بالنظر في قضايا العمال العاطلين، إلّا أن ذلك لم يخفف من الأزمة. وما لبث الوضع أن تفاقم بعد أن عين مزاحم الباجةجي، وكان من المعارضة، وزيرًا للداخلية ووكيلًا لرئيس الوزارة بعد سفر نوري السعيد إلى تركيا، حيث استخدم مزاحم منتهى القسوة في كسر الإضراب.

[←413]

أخطأ المؤلف في تحديد تاريخ إعادة تشكيل الوزارة السعيدية إذ اعتبره في شهر تشرين الأول سنة 1930 والصواب أن إعادة تشكيل الوزارة أو تأليف الوزارة السعيدية الثانية حصل في التاسع من تشرين الأول 1931.

[←414]
أراد بعض النواب أن يناقشوا تعهدات العراق لعصبة الأمم مقابل اختياره عضوًا فيها، ولكن رئيس الوزراء نوري السعيد ردّ عليهم بأنه لا يوجد شيء في هذه الضمانات أكثر مما هو مطبق الآن بموجب القانون الأساسي، كما أشار الملك فيصل في خطاب العرش الذي ألقاه في افتتاح المجلس النيابي في الأول من تشرين الثاني 1932 إلى موضوع قبول العراق في عصبة الأمم فقال: ولقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة، ومما يدعو إلى ابتهاجنا جميعًا، أن هذه الجهود قد تكللت بالنجاح فدخلنا عصبة الأمم على أساس المساواة التامة مع جميع الأمم الممثلة فيها. (الحسني: الوزارات العراقية ج 3 ص 202).

[←415]

بعث الملك فيصل برقية شكر إلى المسيو بول بونكور رئيس مجلس عصبة الأمم في 31 كانون الثاني في سنة 1932 بمناسبة قبول العراق في العصبة، كما وجّه فيصل في اليوم ذاته برقية مماثلة إلى المعتمد البريطاني في مجلس العصبة نفسه وهو السير فرنسيس همفريز، المندوب السامي البريطاني في العراق ولقد وافق المجلس النيابي العراقي في جلسته المنعقدة في اليوم الخامس من أيار 1932 على تقديم تصريح إلى مجلس العصبة تضمن تعهدات العراق إزاء العصبة، كما أبرق جورج الخامس ملك بريطانيا برقية تهنئة بهذه المناسبة إلى الملك فيصل في الثامن من تشرين الأول 1932 وردّ فيصل عليها ببرقية شكر إلى ملك بريطانيا في اليوم الرابع من الشهر المذكور. (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج 3 ص 198 - 209).

[←416]

يحاول المؤلف في هذا القسم أن يعطي تبريرات إلى فرض الانتداب على العراق، ويجهد نفسه في أن يظهر للقارئ بأنه لو لم يفرض الانتداب على العراق من قبل بريطانيا، لما استطاع العراق أن يبدأ مسيرته نحو الاستقلال والتقدم. إننا نعترف بأنّ العراق لم تكن له طيلة العهود التي أعقبت سقوط الخلافة العباسية في صفة رسمية سنة 1258 ميلادية، أية حكومة مؤلفة من أبناء وطنه، وأنه بقي كل تلك السنوات الطويلة حتى سقوط العثمانيين في سنة 1918 يحكم من قبل حكومات وعناصر أجنبية عن الشعب العراقي في كل شيء، في اللغة والسلوك والاهتمام بالمصلحة الوطنية. ولكن هذا لا يعطي الإنكليز، ولا أية دولة أخرى في ذلك الوقت، أيّ مبرر لأن تفرض سلطتها التامة على شعب تعهدت بأن تمنحه الحرية في تقرير مصيره، واختيار نوع الحكم الذي يرتضيه، فالانتداب البريطاني لم يكن ليفرق في جوهره عن الحكم العثماني، أو حكم المماليك، وعن حكم الفئات الطامعة السابقة من السلاجقة والبويهيين والصفويين. فلو ترك العراق حرًّا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وتلقى المساعدة من الإنكليز في تشكيل حكم وطني فيه بعد الهدنة، لأمكن نجاح مثل ذلك الحكم على الرغم من وجود الروح الفردية وسيطرة رجال الإقطاع وزعامات مجتهدي الشيعة وغير ذلك من العوائق التي تحول دون توطيد النظام الديمقراطي الوطني الصحيح المرجو، ولكن ماذا كانت وما زالت الشعوب المغلوبة تنتظره من الفاتحين القدامى والمحدثين؟

[←417]
كان الهدف الأول لبريطانيا من ردّ مطالب الأتراك بإلحاق الموصل بتركيا، هو أن تضمن وضع يدها على الكنوز النفطية في ولاية الموصل، التي كانت تشمل محافظة كركوك المركز الأول الذي كان معروفًا بوفرة وجود النفط فيه. ففي سبيل هذا النفط خاضت بريطانيا معركة حامية الوطيس في أروقة مقر عصبة الأمم، التي كانت بريطانيا نفسها هي المهيمنة عليها آنذاك كما هو شأن هيمنة أمريكا على الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، لكي تضمن بقاء ولاية الموصل جزءًا لا يتجزأ من العراق. فلولا النفط لما اهتمّت بريطانيا أبدًا بموضوع الموصل، ولساومت بشأنها مع الغاصبين الآخرين.

[←418]
يحاول المؤلف هنا أن يختلق الأعذار والمبررات للسياسة الاستعمارية التي سارت عليها بريطانيا في احتضان الإقطاعيين، وأفراد الأسر البارزة لتسليمها السلطة في العراق، فهو يزعم بأن الانتداب الذي كان في الواقع يهتمّ بالأمن والاستمرار، لم يرَ مناصًا من تقبل القوة الحاكمة المؤلفة من الإقطاعيين، وكبار أبناء الأسر التي تجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية معًا، وكذلك البارزين من أبناء المدن النابهين قبلًا في الشؤون العامة. ولذلك فلم يفرض سوى الضئيل من الضغط على التقدم لكي تصل الطبقة المتوسطة اليافعة إلى المرحلة الوزارية. وهكذا تمّ تطبيق هذه السياسة الاستعمارية التدميرية بحذافيرها، عندما أودعت السلطة إلى الطبقات الإقطاعية والأسر البارزة، فراح أفرادها يتناوبون على الحكم ويتنافسون في التآمر في سبيل ذلك، وينساقون في سياساتهم حسب الأوامر الإنكليزية مما حفل به الحكم الملكي حتى آخر لحظة من لحظات وجوده. ومع ذلك، يعترف المؤلف بأن إمساك هذه الطبقة بزمام الحكم قد دفع العناصر الشابة ومعظم العناصر التقدمية فيما بعد، إلى إبراز ردّ فعل تميز بوسائل العنف والإخضاع.

[←419]

إن الادعاء دوما بنقص الأموال لا يمكن أن ينهض دليلًا على تبرير السياسة الانتدابية. ذلك لأن الإيرادات التي كانت الإدارة البريطانية تحصل عليها من الضرائب، كانت أوسع بكثير مما كانت عليه في العهد العثماني، ولكن الإنكليز لم يريدوا حتى أن ينفقوا تلك الإيرادات المستحصلة من العراقيين على تعليمهم وإصلاح أحوالهم، وإنما كانت تلك الإيرادات تستعمل للإنفاق على بقاء الجيوش البريطانية في العراق، وعدم تحمل الخزينة البريطانية أيّ شيء من نفقات الاحتلال أو الانتداب.

[←420]

يحاول أقطاب الاستعمار دومًا في أيّ بلد من البلاد، كما كان شأن العراق ذلك في مفتتح حياته الاستقلالية، أن يتشبثوا بكل وسائل التفرقة والتمزيق عن طريق الادعاء بأن الطائفة الفلانية هي أكثر عددًا من الطائفة الأخرى، كما سار الإنكليز بعد الاحتلال، مباشرة على سياسة التفريق الطائفي، بأن أخذوا يشددون على الناس ذكر مذاهبهم، إلى جانب عقائدهم الدينية، حيث بقيت هذه التفرقة الطائفية قائمة حتى في المدارس على اختلاف مراحل الدراسة، إلى عهد وزارة ياسين الهاشمي التي تألّفت في سنة 1934 والتي ألغت تلك التفرقة وكبحت جماح القائمين بها.

[←421]

شغل مؤلف الكتاب «لونكريك» منصب الحاكم السياسي البريطاني في كركوك مدة ليست قصيرة، وألمّ بالكثير من أحوال التركمان وتصرفاتهم وسلوكهم في كركوك والقرى التابعة لها. ولذلك فإنّ ما يصدره من أحكام في هذا الشأن تعززه المشاهدة والتجربة العملية.

[←422]
يقصد به ساسون حسقيل وزير المالية في وزارات عبد الرحمن النقيب الأولى والثانية والثالثة، وفي الوزارة السعدونية الأولى والوزارة الهاشمية الأولى.

[←423]

حدثت هذه التظاهرات والاحتجاجات في العراق على أثر الانتفاضة التي وقعت في القدس سنة 1929 وعرفت باسم انتفاضة البراق، وقد بدأت ردود الفعل لهذه الانتفاضة في 30 آب 1929 عندما عقد اجتماع كبير في جامع الحيدر خانه قدر عدد المشاركين فيه ما بين أربعة آلاف إلى خمسة آلاف شخص، وقد خطب فيه عدد من الشخصيات السياسية البارزة أمثال ياسين الهاشمي، فمحمد جعفر أبو التمن، ومزاحم الباجه جي ومحمود رامز وغيرهم، وانتقد ياسين الهاشمي اللجوء إلى أساليب القول لا العمل في معالجة القضية الفلسطينية، وبعد انتهاء الخطب أعلن عن تشكيل «لجنة الاحتجاج بسبب حوادث فلسطين». (د. عباس عطية جبار: العراق والقضية الفلسطينية، من 88 - 89 1983).

[←424]

يشير المؤلف بذلك إلى الحوادث التي وقعت ضد اليهود في بغداد في أوائل شهر حزيران سنة 1941، بعد فشل ثورة أيار وعودة عبد الإله وزمرته من الوزراء، إلى العاصمة من معسكر الحبانية تحت حراب الإنكليز. ولقد كانت تلك الحوادث قد خططت بدقة قبل وقوعها وأريد من ورائها إخافة اليهود العراقيين ودفعهم إلى الانخراط في الجمعيات الصهيونية التي كثر عددها في العراق آنذاك، وتشجيعهم على الهجرة سرًّا إلى فلسطين إلى أن يتمّ لهم ذلك بصفة رسمية على يد صالح جبر وزير الداخلية في حكومة توفيق السويدي التي أصدرت في سنة 1950 قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بالسفر إلى فلسطين.

[←425]

تولي سعيد بك إمارة اليزيديين بعد مقتل والده علي بك في سنة 1913 ونشأ نشأة أرستقراطية فانغمس في الملذات والملاهي بشكل مفرط، الأمر الذي أدّى إلى اشمئزاز رؤساء أفراد طائفته منه، وقطعهم الهبات عنه. وكان القصد من ذلك المؤتمر إتمام المصالحة بين سعيد بك والخارجين عليه الذين أرادوا عزله عن الإمارة، لكنه ما لبث بعد تلك المصالحة واستعادة مكانته، إذ عاد إلى مسلكه القديم إلى أن مات فيه موتة رجل اعتيادي في أحد الفنادق. (صديق الدملوجي: اليزيدية، ص 30 طبعة 1949).

[←426]

المقصود بذلك هو الشيخ صديق البرزاني.

[←427]

سلم الشيخ محمود نفسه إلى السلطات العراقية في اليوم الثالث عشر من أيار 1931 وسمح له أوّلًا بالإقامة في بغداد، ثم نقل منها إلى السماوة فالناصرية وأخيرًا إلى عانة. وعندما هرب الشيخ محمود في سنة 1927 عبر الحدود العراقية الفارسية كان في ذلك الوقت يعيش في قرية «بيران» قرب الحدود لكنه ما لبث أن عاد إلى داخل الأراضي العراقية في العاشر من أيلول 1930، مع جماعة مسلحة من أتباعه فاستقر في منطقة «شهربازار» وراح يحرض الأكراد على العصيان، وإذ ذاك تمّ إنذاره من قبل وزير الداخلية والمندوب السامي البريطاني غير أنه لم يرعوِ عن غيّه، وعندئذٍ أرسلت الحكومة رتلين من الجيش العراقي لقتاله حيث تحرك الرتل الأول إلى بنجوين بينما تحرك الرتل الثاني إلى «جوارتا» يعاونها عدد من الأكراد الموالين للحكومة. (ملخص عن تاريخ الوزارات العراقية ج 3 ص 135 - 137 ط 1974)

[←428]

يقصد به الشيخ أحمد الذي كان يتزعم حركات التمرد والعصيان والعبث بالأمن في تلك المنطقة في أواخر سني العشرينيات وأوائل سني الثلاثينيات، ويجدر بنا في هذه المناسبة أن نذكر أن جد الأسرة المعروفة بالبرزانية نسبة إلى ناحية برزان جاء من بلاد فارس وتستر على أغراضه بستار «الطريقة النقشبندية» التي انتمى إليها عدد كبير من الأكراد، وكان يدعي أحمد، في حين حاول أحفاده الشيخ عبد السلام والشيخ أحمد وملا مصطفى والشيخ صديق السيطرة ليس على الأكراد في المنطقة بل حتى على المسيحيين والأثوريين.

[←429]
هو الشيخ رشيد لولان زعيم عشيرة البرواري والذي كان يسيطر على إقليم برادوست ومن الزعماء الذين قادوا الثورة بوجه السلطات الإنكليزية في سنة 1919.

[←430]

لم يكن يوجد أصلًا أيّ تنافر روحي بين العرب والأكراد. فلقد عاش العنصران آلاف السنين متآخين متصافين، ولكن بروز الروح القومية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في تركيا، والتي كانت في نظرنا من الأدوات الناجحة للسياسة التي استخدمتها الدول الاستعمارية لتحطيم التماسك الأخوي بين المسلمين، وتمزيق وحدة الإسلام، كانت تلك النعرات القومية هي التي شجعت العناصر المتطرفة ذات المصالح الخاصة من الأكراد على الإحساس بالنفرة، بل وحتى الانفصال عن الشعب العربي، مما شجع أعمال التمرد والاعتصاب خلال العهد الملكي وما بعده.

[←431]

لا نوافق المؤلف رأيه على موقف المستشارين البريطانيين من الأكراد، فلقد كانت مواقف أولئك المستشارين الإنكليز وغيرهم، وكما أبدت الوقائع دومًا، من العوامل التي شجعت الأكراد وغيرهم من الأقليات الأخرى، على العصيان وخلق الإرباك للحكومة. وسجل بريطانيا حافل ومشهود بالمآسي نتيجة السياسة التي سلكتها إزاء الأقليات في البلدان التي حكمتها، سواء في ذلك العراق أم في فلسطين أم مصر أم السودان وغيرها.

[←432]

كانت هذه الحركة من جانب الإنكليز هي التي شجعت بعض الأثوريين على القيام بالتمرد الواسع في منطقة الموصل في سنتي 1930، 1933 لأن الرجال المسلحين منهم والذين سبق لهم أن تدربوا على القتال ضمن قوات المرتزقة كانوا على رأس المتمردين من الأثوريين الذين انخدعوا بأقوال عملاء الاستعمار ووعودهم.

[←433]

«إيشاي» و«إيشو» تعني لدى الأثوريين اسم عيسي.

[←434]

عمل هرمز رسام من عائلة رسام المسيحية المعروفة في الموصل مع الإنكليز في أعمال التنقيب عن الآثار في نينوى فترة طويلة ولا سيما مع المنقب الإنكليزي «لايارد» الذي اكتشف أهم آثار نينوى، أما حفيده ويحمل الاسم ذاته وهو هرمز رسام فقد كان ضابطًا في الجيش الإنكليزي في بريطانيا وقد جاء إلى العراق في سنة 1930 بدعوى أنه نسطوري من الموصل، وقد لحق به ماثيو كوب «أحد ضباط البحرية الإنكليزية» فشرع الاثنان يتصلان برؤساء الطوائف المسيحية والأثورية والكردية ويحثانهم على الانفصال عن العراق. وحين عاد رسام إلى إنكلترا في نهاية حزيران 1930 بقي «كوب» في العراق فترة أخرى وشارك في تأليف جمعية في لندن باسم لجنة إنقاذ الأقليات غير المسلمة في العراق التي أخذت تمطر عصبة الأمم ولجنة الانتداب بالاسترحامات والطلبات بتوقيع بعض الزعماء الأثوريين. وقد تمّ إخراج كوب من العراق في نيسان 1931 على حين ادّعي هرمز رسام بأنه أصبح هو الناطق باسم الأكراد في لندن، ويقال إنه كان لتوفيق وهبي، الذي كان محافظًا للسليمانية في ذلك الوقت، دخل في هذه الادعاءات التي أخذ هرمز ورسام يدعيها باسم الأكراد.

[←435]
كان الاستعماريون قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها وما بعدها يجوبون القرى الشمالية من العراق، والمناطق التي وطن الأثوريون فيها، بعد دخولهم إليها من منطقة حكاري، بصفة مبشرين بالدين المسيحي، أو منقبين عن الآثار، أو دراسة مواطن البشرية، وكان الهدف الحقيقي من وراء ذلك كله هو تهيئة أذهان الأقليات المختلفة في تلك المناطق للتمرد وتسميمها بالأوهام والخرافات. وقد كان هذا المؤتمر الذي عقده الأثوريون في الموصل بحجة درس مشروع توطين الأثوريين، من إيحاء أولئك المبشرين وعلى الأخص المبشر الأمريكي «ويغرام» الذي تستر على أهدافه الحقيقية تحت ستار التبشير والتنقيب حيث وضع كتابًا خطيرًا عن العراق سماه «مهد البشرية»، وقد ترجمه جرجيس فتح الله ونشرته دار التأخي في أوائل سني السبعينيات.

[←436]
وضع «براون» كتابًا بعنوان: «قوات المرتزقة في العراق» صدر سنة 1932 وهو مشحون بالأكاذيب والدس والتحيز الفاضح.

[←437]

فوج نور ثمبتون شاير الذي جيء به جوًّا من مصر.

[←438]
هبط عدد المفتشين الإداريين من البريطانيين من أربعة وعشرين مفتشا سنة 1923 إلى ثمانية عشر مفتشا في سنة 1925 وأربعة عشر مفتشا في سنة 1933. كان عدد الموظفين البريطانيين الذين نشرت أسماؤهم بصفة رسمية في سنة 1920، 264 موظفًا في سنة 1923 فهبط العدد إلى مئة وواحد وثمانين موظفًا في سنة 1926، وإلى مئة وثمانية وأربعين في سنة 1929، وإلى مئة وثلاثين موظفًا في سنة 1930، وإلى مئة وثمانية عشر موظفًا في سنة 1931. كان منهم 38 استشاريًا و80 موظفًا تنفيذيًا. أمّا بالنسبة إلى الموظفين الذين لم تعلن أسماؤهم رسميًا في الوقائع العراقية، فقد كان عددهم كما يلي: 484 موظفًا في سنة 1920، 361 موظفًا في سنة 1923، 520 موظفًا في سنة 1926، 34 موظفًا في سنة 1929، و28 موظفًا لسنة 1931. وكان عدد الموظفين الهنود قد بلغ في سنة 1920 مقدار 2035 موظفًا فهبط إلى 1270 في سنة 1923 وإلى 250 في سنة 1926، وإلى 53 موظفًا في سنة 1929 و35 موظفًا في سنة 1931.

[←439]

هو المرحوم ياسين الهاشمي.

[←440]

كتب المؤلف كلمة الصراف باللفظ العربي والحروف الإنكليزية SARRAF.

[←441]

كتب المؤلف هذه الكلمات باللفظ العربي والحروف الإنكليزية لكنه نسي أن يذكر «الوزنة» و«الكاروج» وهما من أوزان ومكاييل الحاصلات الزراعية التي بقيت شائعة الاستعمال حتى أوائل سني الأربعينيات من القرن الحالي.

[←442]

نظمت دعاية واسعة من قبل الإنكليز ووكلائهم اليهود في الدرجة الأولى ضد المصنوعات اليابانية على اختلاف أنواعها في العراق، فقد كانت هذه المصنوعات اليابانية توصف بأنها غير متقنة وغير قوية، حتى صار المثل يضرب بها. فحين يريد المرء أن ينتقد مادة أو صناعة ما يقول: «هذا جاباني» أي غير صالح أو متين.

[←443]

كانت صادرات العراق خلال سنة 1957 على الوجه التالي 923/866,4 دينار من الشعير، و199 ألف دينار من الحنطة، و77533 دينار من الذرة و669,45 دينار من الماش، 141,19 من الباقلاء، وما قيمته تسع مئة وثلاثة دنانير من الدخن. كذلك صدر العراق في تلك النسبة ذاتها 169210 رأس من الغنم. (نشرة الإحصائيات التي تصدرها مديرية الكمارك العامة لسنة 1957).

[←444]
كانت معظم الأراضي التي أنشئت بغداد الجديدة عليها ابتداء من سنة 1947 ملكا لأسرة «بلبول» اليهودية وقد شارك أفراد هذه الأسرة في شراء بعض أسهم الشركة في حين شارك آخرون غيرهم في شراء بقية الأسهم. ولقد هبطت أسهم الشركة هبوطًا شديدًا بعد الفيضان الذي اجتاح بغداد الجديدة ومعسكر الرشيد سنة 1948، وإذ ذاك استطاع أحد المساهمين وهو الحاج جاسم السامرائي أن يشتري معظم الأسهم من أصحابها الذين أقدموا على بيعها بعد الفيضان، ثم اشترى كل أسهم أفراد أسرة بلبول بعد أن تخلوا عن جنسيتهم العراقية وغادروا العراق بعد سنة 1950 ولم تلبث الأسهم أن ارتفعت في منتصف الخمسينيات وما بعده ارتفاعًا مطردًا.

[←445]
تحولت ملكية شركة بغداد للقوة الكهربائية بعد الاحتلال الإنكليزي إلى شركة إنكليزية كان موظفوها من الأرمن واليهود في الدرجة الأولى. ولقد كنت أوّل من طالب بفسخ امتياز هذه الشركة في سنة 1949 بمقالين رئيسين نشرتهما في جريدتي «العصور» التي أصدرتها في أيار من تلك السنة، ولم تؤم الشركة المذكورة إلّا في سنة 1956.

[←446]

يقصد بذلك موقع القوة الكهربية في منطقة الصرافية، وبالقرب من معسكر الرشيد.

[←447]

سنّ قانون العمال في عهد وزارة ياسين الهاشمي وباشرت حكومة الانقلاب بتطبيقه.

[←448]

انظر عن موضوع كلية الطب: مذكرات الدكتور سندرسن التي ترجمناها وصدرت طبعتها الثالثة في سنة 1985 ص127 وما بعدها.

[←449]
أنشئت هذه المدرسة في مزرعة أبي غريب وكانت تقبل خريجي المدارس الابتدائية في أول الأمر، ثم صارت تقبل خريجي المدارس المتوسطة.

[←450]

هذه هي طائفة اليسوعيين JESUITES وهي جماعة مسيحية أسسها رجل يدعى «لوا بولا» سنة 1924م لمناصرة الكثلكة، وقد اعترف بها البابا. وكانت تنظم صفوفها تنظيمًا عسكريًّا منذ ذلك الوقت، وكانت في مقدمة الجيوش الأوروبية التي زحفت على الشرق في مطلع الغزو الاستعماري الأوروبي خلال القرن السادس عشر وما بعدها. وقد اشتهروا بالقسوة في معاملة الأقوام غير المسيحية. انظر عن أعمال هذه الطائفة أثناء الاحتلال البرتغالي لمدينة (غوا) في الهند كتابنا: «رحلة المشرق»، الذي ترجمناه عن رحلة الطبيب الهولندي الشهير راوولف وصدرت طبعته الأولى في سنة 1978.

[←451]
يدخل ضمن هذا العدد المدارس المتوسطة في حين إن عدد الثانويات آنذاك لم يتجاوز ثلثي المدن بغداد والبصرة والموصل.

[←452]

كان الرف الأول من الطيارين العراقيين الذين تخرجوا في بريطانيا يتألف من محمد علي جواد وموسى علي، وناطق الطائي. ولقد قاد هؤلاء الطيارون طياراتهم من لندن فهبطوا في مطار إيشيل كوي، في اسطنبول في أواسط نيسان 1931 ونزلوا في ضيافة الحكومة التركية وأقام والي اسطنبول مأدبة عشاء لهم في فندق بيره بالاس. (ناجي شوكت: سيرة وذكريات ص 20).

[←453]

عصابة محمود الإيراني في جمجمال.

[←454]

المقصود بشيخ الحمار هنا «الشيخ سالم الخيون رئيس عشيرة «بني أسد».
إشارة إلى الإضراب ضد قانون رسوم البلديات الذي وقع في شهر تموز سنة 1931 والذي مرّت الإشارة إليه قبلًا.

[←455]

أخطأ المؤلف في اسم الموقع فسماه «تل بيلي» والصواب هو «تل بله».

[←456]

أنشأ هذه المدرسة المنقب الإنكليزي الشهير البروفسور «ملوان» وقد أمضى ملوان سنوات عديدة ينقب في أنقاض مدينة نمرود التي تقع جنوبي نينوى. وقد نشر نتائج بحوثه واكتشافاته في كتاب ضخم يقع في جزأين بعنوان: «نمرود وبقاياها». وقد بقيت هذه المدرسة الإنكليزية للآثار نشيطة طيلة سنين عديدة وتولى رئاستها ملوان نفسه خلال الفترة 1947 - 1961 كان ملوان قد نقب في نينوى أول الأمر في سنة 1 وكانت ترافقه زوجته «أغاتا كريستي» صاحبة المؤلفات القصصية الشهيرة عن الحوادث الغامضة والتي بلغت سبعًا وسبعين قصة.

[←457]

الصواب أن الجسر قد كمل في أوائل سنة 1932 وقد تمّ افتتاحه من قبل فيصل في اليوم الخامس من نيسان من تلك السنة. وفي أوائل الستينيات تمّ إنشاء جسر جديد ثابت أضخم وأكثر سعة يقع إلى الجنوب من الجسر القديم.

[←458]
هو المضيق المعروف باسم «كلي علي» وكلمة «كلي» بالكاف المعجمة -تعني مضيق باللغة الكردية.

[←459]

استطاعت إدارة الميناء أن تسدد القرض الذي اقترضته من الحكومة البريطانية وقد أعيدت إدارة الميناء إلى العراق في أعقاب سنة 1954 وتألف مجلس إدارة له من العراقيين بعد ذلك التاريخ ثم تقرر أن يكون مدير الميناء برتبة وزير، ولهذا عين عدد من الوزراء في العهد الملكي، مديرين للميناء، كان من بينهم سعيد القزاز ومظفر أحمد وسامي فتاح قائد القوة الجوية العراقية.

[←460]
كان وقوع الحرب في فلسطين في سنة 1948 وقيام دولة إسرائيل في أعقابها مباشرة وقبل وصول القوات العربية إلى فلسطين بعدة أيام، ووقوع حيفا في أيدي الصهاينة من الأسباب الرئيسة التي أرغمت العراق على التخلي عن تنفيذ ذلك المشروع الذي لم تقم له قائمة بعد. ويجري العمل الآن في مدّ خط حديدي جديد من كركوك إلى حديثة بعد أن كمل مدّ خط آخر من البصرة إلى منطقة عكاشات وربما يوصل هذا الخط إلى الأردن في المستقبل.

[←461]

عرف هذا المطار بالمطار المدني أول الأمر ثم سمي بمطار المثنى بعد ثورة تموز 1958، وأخيرًا اقتلع من أساسه وجرى توسيعه وتحويله إلى مطار حديث أكثر سعة وتنظيمًا حتى من المطار الدولي، وذلك في سنة 1980.

[←462]

ورد لهذا المنخفض ذكر في كتاب «البادية» للسيد عبد الجبار الراوي، الذي ذكر في الصفحة العاشرة من الطبعة الأولى من كتابه ذاك بقوله: وأعتقد أن معدني الذهب والفضة قد وجد أثرهما في منطقة «القعرة»، والسيد الراوي خبير بشؤون تلك المنطقة لأنه سبق له أن تولى منصب مديرية شرطة البادية في سنة 1930.

[←463]

عرف هذا المعرض رسميًّا باسم المعرض الصناعي الزراعي العراقي وأقيم في شهر نيسان 1932 في البناية التي شغلتها قبلًا وزارة الخارجية والتي كانت تشغلها مديرية إسالة الماء بجانب ما كانت تعرف باسم حديقة المعرض في باب المعظم، وكان المطرب محمد عبد الوهاب من بين الذي غنوا في حفلة افتتاح المعرض التي حضرها فيصل نفسه قصيدة الشاعر الكبير أحمد شوقي التي نظمها بهذه المناسبة «يا شراعًا وراء دجلة يجري».

[←464]

يقع موقع بابا غرغر شمالي كركوك مباشرة في منطقة تعرف باسم «عرفة» وهو تحريف لاسم «أرابخا» المستوطنة القديمة التي قامت في كركوك في العهد الآشوري. (انظر كتابنا: «العراق القديم» الذي ترجمناه عن علماء الآثار السوفييت ونشرته وزارة الثقافة والإعلام في سنة 1976 وصدرت طبعته الثانية في سنة 1986).

[←465]
بدأ العمل بعد هذا الخط وهو من قطر 12 بوصة في أوائل 1931 من كركوك التي رمز لها بالحرف ك1 فعبر نهر دجلة في «الفتحة» إلى بيجي التي أقيمت فيها المحطة الثانية التي عرفت باسم ك.2 ومن هناك أخذ سبيله إلى حديثة التي سميت محطتها باسم ك 3 ليعبر الفرات إلى الأراضي السورية والأردنية.

[←466]

يبدأ الخط في محطة حديثة ك3 بالتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه إلى الأردن فأراضي فلسطين ينتهي في ميناء حيفا، وقد أقيمت على هذا الخط أربع محطات للضخ عرفت باسم محطة هـ1 (أي ح.) 1، وح 2 وح3 وح 4، أما الفرع الثاني فيصل إلى ميناء طرابلس في لبنان وأقيمت عليه ثلاث محطات للضخ هي تي. 1. (أي ط 1) وط 2 وط 3

[←467]

هي وزارة ياسين الهاشمي ولكن الاستقالة لم تكن بسبب امتياز النفط أبدًا.

[←468]

كانت أسهم هذه الشركة على الوجه التالي 46% من الأسهم للمجموعة البريطانية، 30% للمجموعة الإيطالية، 12 للمجموعة الألمانية الهولندية، 12% للمجموعة السويسرية الفرنسية وكانت مدة امتياز هذه الشركة خمسًا وسبعين سنة تبدأ من يوم 25 أيار سنة 1932 وتنتهي في سنة 2007.

[←469]

مشروع اللطيفية سوف تأتي الإشارة إليه في هامش مقبل.

[←470]

كتب المؤلف كلمة «سركال» باللفظ العربي والحروف الإنكليزية SIRKAL.

[←471]
ألحقت مديرية تسوية الأراضي مؤخرًا بوزارة العدل وبقيت على هذا الارتباط حتى بعد قيام الحكم الجمهوري حيث تمّ ربطها قبل إلغائها بوزارة الإصلاح الزراعي.

[←472]

كتب المؤلف كلمة LAZMA باللفظ العربي.

[←473]

تتضمن المعلومات الواردة هنا من سنة 1926 إلى سنة 1939 قضايا الكمارك والمرور عبر الأراضي وقواعد الحرب، والملاحة البحرية والجوية، وإسالة الماء والقوة الكهربائية، ودوائر البريد والمواصلات السلكية والصحة والأدوية ومكافحة الجراد والأشرطة السينمائية وأحوال العمال.

[←474]

اعترفت طهران بالعراق رسميًا في الخامس والعشرين من نيسان سنة 1929 وفي شهر نيسان سنة 1932 وجه البهلوي دعوة رسمية إلى الملك فيصل لزيارة طهران ونشرت مديرية المطبوعات بيانًا عن هذه الدعوة في العاشر من نيسان ذاته، وقد تحرك مركب الملك فيصل بعد ظهر يوم الجمعة 22 نيسان 19 بصحبة نوري السعيد رئيس الوزراء وناجي السويدي وتوفيق السويدي وزير العراق المفوض في طهران، ووزير طهران المفوض في بغداد، بالإضافة إلى سندرسن الطبيب الخاص للملك، ولقد فصل سندرسن في مذكراته تفاصيل هذه الزيارة في الفصل الثامن. (انظر ذلك في الطبعة الثانية من مذكرات سندرسن ص 195 وما بعدها).

[←475]

ألقت القوات البريطانية القبض على سلار الدولة في منطقة بحر قزوين وكان يحاول إثارة التركمان هناك، أي الأذربيجانيين ضد طهران طمعًا بالاستيلاء على عرش فارس، وتمّ إرساله إلى فلسطين، وفرض الإقامة عليه هناك بدلًا من حبسه أو اعتقاله في أيّ قطعة قريبة من الحدود الفارسية.

[←476]
المحيسن فرع من فروع قبيلة كعب التي تقطن الأحواز، وهو الفرع الذي استقل بزعامة المحمرة وضواحيها منذ أن تولى رئيس هذا الفرع جابر بن مرداو، الإمرة على المحمرة وخلفه فيها ولداه مزعل، وخزعل.

[←477]
كانت حكومة طهران وما تزال حتى الآن تدعي الزعامة على كل أبناء الشيعة سواء في العراق أم غيره، وقد كشفت مواقف حكام طهران خلال الحرب العراقية الفارسية بكل جلاء عن هذا الادعاء الذي لا يستند إلى أساس سوى الأحلام الأفيونية التي يعيشها حكام الفرس والعناصر الحاقدة والفئات الجاهلة المنخدعة بأولئك الحكام.

[←478]

هو غلام رضا خان وقد سبق له أن جاء إلى بغداد في 13 آذار سنة 1923 مع 360 نفرًا من جماعته لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء فاحتفت الحكومة العراقية بمقدمه وأكرمت وفادته. وغلام رضا هذا هو أخ سلار الدولة الذي ثار على حكومة طهران.

[←479]

يقصد بها تسوية قضية ولاية الموصل.

[←480]

توفي صبيح نشأت في اسطنبول في اليوم التاسع عشر من شهر تموز سنة 1929.

[←481]

كان الملك فيصل قد تلقى دعوة رسمية من رئيس الجمهورية التركية لزيارة أنقرة، وفي اليوم الرابع من تموز
19 غادر فيصل بغداد على طائرة خاصة رافقتها أربع طائرات من القوة الجوية العراقية وقد هبط في حلب
حيث استقبل الوفد التركي الذي وصل إلى هناك للترحيب بمقدمه إلى تركيا.

[←482]

كان عجيل الياور بن عبد العزيز بن فرحان باشا من فرع الدرة من فروع شمر. أما دهام فهو ابن الهادي ابن العاصي من فرع الجزعة. وقد تولى إمارة شمر في سوريا عندما كان أبوه الهادي على قيد الحياة. (عبد الجبار الراوي: البادية ص 128 طبعة ثانية).

[←483]
عشائر الرولة تنسب إلى مسلم بن عناز مؤسس قبيلة عنزة وتقطن الأراضي السورية على مقربة من مدينة دمشق وهي بطن من عشائر الجلاس.
أما عشيرة السبعة فهي فرع من قبيلة «ضنى عبيد» التي تنسب إلى «بشر بن عناز» رئيس قبيلة عنزة، وتتألف السبعة من بطنين كبيرين هما البطينان والعبرة وهي تسكن الأراضي السورية.

[←484]

العمارات تنسب إلى بشر بن عناز أيضًا تتألف من بطنين هما الجبل والدهامشة وينقسم بطن الجبل إلى ثلاث عشائر حبلان وصقور، وسلكة، في حين يتألف بطن الدهامشة من خمسة أفخاذ. (البادية ص 114 - 116 عبد الجبار الراوي الطبعة الثانية 1949).

[←485]

المقصود به عبد العزيز السعود سلطان نجد والحجاز في ذلك الوقت.

[←486]
البصية موقع على أيمن الوادي المعروف بهذا الاسم وفيها آبار ذات مياه عذبة، والمسافة بينها وبين نقرة السلمان مئتا كيلومتر، والطريق بين البصية والزبير يبلغ مئة وخمسة وتسعين كيلومترًا.

[←487]
الجميمة: تقع على طريق الحج القديم والذي يصل إلى حائل، وهذا الطريق الذي بنته زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد من النجف حيث يبلغ الطريق من النجف إلى الجميمة مسافة ثلاث مئة وتسعة وأربعين كيلو مترًا.

[←488]
شبيجة أو شبيكة تقع على طريق الحج القديم وتبعد عن النجف مسافة مئة وخمسة وسبعين كيلو مترًا وتكثر آبار المياه في منطقة الشبيكة وهي عذبة في الغالب وتعتمد كثرة الماء وقلته على سقوط الأمطار.

[←489]
العجمان من العشائر النجدية المشهورة وتنقسم إلى خمسة أقسام وكانت منازلهم المعتادة بين الأحساء والكويت، وكان رئيسهم في هذه الفترة هو ابن حثلين، وكانت تعد حوالي ألفين ومئتي بيت في ذلك الوقت.

[←490]
عتيبة، من القبائل الشهيرة في الحجاز ونجد الجنوبية وكانت تعدّ حوالي سبعة آلاف بيت، وكان يرأسها - حتى أوائل الثلاثين ابن حميد، وتنقسم إلى قسمين هما «بركا» و«روكا»، ومن عتيبة حكام البحرين الحاليين.

[←491]

النخيب من المواقع المشهورة على طريق الحج البرّي ويبعد عن مدينة كربلاء زهاء مئتين واثنين وثلاثين كيلو مترًا، وهو يقع على الجانب الأيمن من وادي الأبيض ويصل الطريق من النخيب إلى البريت حيث يدخل الأراضي النجدية ومنه إلى الحزول فحائل.

[←492]

هو المؤتمر الذي عرف باسم مؤتمر العقير والذي بدأ في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة 1 وحضره ناجي السويدي رئيس الوزراء، ورستم حيدر وتحسين قدري، وبالإضافة إلى كورنواليس مستشار وزارة الداخلية العراقية، وغلوب باشا المفتش الإداري لمنطقة الجنوب، والدكتور سندرسن، والمندوب همفريز، في حين وصل ابن السعود وحاشيته على ظهر الباخرة البريطانية بارتك ستوارت. (انظر تفاصيل المؤتمر في مذكرات سندرسن، الطبعة الثالثة 1981ص 149 وما بعدها).

[←493]

كتب المؤلف عنوان هذا الفصل «الاستقلال التام» باللفظ العربي على النحو التالي:
AL- ISTIKLAL – AL- TAMM

[←494]

يقصد بهذه المجالس، مجالس المحافظات وحتى المجالس البلدية ذاتها.

[←495]

كان السفراء البريطانيون في العراق خلال الفترة 1932 - 1951 (وكلهم ممن ورد اسمه في الكتاب) يتألفون من السير فرنسيس همفريز خلال الفترة 1932 - 1935، وكان من قبل يشغل وظيفة المندوب السامي منذ سنة 1929، والسير آرشيبارد كلارك كير خلال الفترة 1935 - 1938، والسير موريس باترسون 193 – 1939 (1) والسير بازل نيوتن 1939 - 1941، والسير كنهان كورنواليس المستشار السابق لوزارة الداخلية خلال 1921 - 1935 في الفترة 1941 - 1945، والسير هيو ستونهور برد 1945 - 1947، والسير هنري مارك 1947 - 1950 والسير جون تروبتك 1951. أمّا الخدمات التي أداها للعراق كبار الموظفين البريطانيين، وإن كانت ذات قيمة كبيرة في بعض الحالات، إلّا أنها لم تكن معروفة كليًّا لدى الجمهور، فمن بين الذين تولوا منصب قنصل، وكانوا في الوقت ذاته يشغلون منصب القائم بالأعمال لفترات طويلة السيد «أرغلي فوربس» 1932 - 1935، والسيد بيتمان 1935 - 1938 والسيد هوستون وزول 1938 - 1940، والسيد هولمان 1940 - 1942، والسيد تومبسون 1942 - 1945، والسيد بسك - 1948، والسيد همفري ترفليان 1948 - 1950(2)، والسيد بيلي 1950، أمّا سكرتاريو الشؤون الشرقية في تلك المدة فهم كل من فيفيان هولت 1932 - 1944، والسيد بيرون 1945 - 1947، والسيد دتشموند 1948 - 1951.

(1) «صاحب كتاب» الشرق الأوسط في غمار الثورة «ولربما أقدمنا على ترجمة القسم الخاص بالعراق من هذا الكتاب ونشره إذا ما سمحت الظروف بذلك.

(2) صاحب كتاب «على جانبي الستار الحديدي» ومن الذين عهد إليهم بالتخلص من الملك غازي في سنة 1939.

[←496]

هنالك فرق في مفهوم الوطنية لدى الغربيين عنه لدى الشرقيين والعرب خاصة. فالقومية NATIONALISM تختلف اختلافا كبيرًا في المعنى والقصد عن الوطنية PATRIOTISM إلى درجة أن كلمة «القومية» أصبحت في النهج السياسي في الغرب ولدى اليساريين بصفة أخص، تعني المحافظة أو التعصب، ولذلك اتهمت الحركات القومية لدى اليساريين بالفاشية والنازية.

[←497]

كان المرحوم عبد القادر رشيد أول من أخرج ترجمة عربية موجزة عن الفرنسية لقصة الكاتب الإسباني الشهير «ميجويل سرفانتس» المعنونة: «دون كيخوت» وطبعها طبعًا أنيقًا في القاهرة في أواخر سني العشرينيات.

[←498]
تألفت وزارة ناجي شوكت في اليوم الثالث عشر من تشرين الثاني سنة 1932، وتولى فيها «جلال بابان» وزارة الاقتصاد إلى جانب وزارة الأشغال والمواصلات.

[←499]

استقالت وزارة ناجي شوكت هذه في يوم 18 آذار 1933، في حين ألّف رشيد عالي وزارته في اليوم العشرين من الشهر ذاته واستمرت حتى اليوم التاسع من أيلول 1933 نتيجة وفاة الملك فيصل الأول، لكن الكيلاني أعاد تشكيلها في اليوم ذاته ولبثت حتى اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول من السنة ذاتها.

[←500]

لا يوجد أدنى شك في أن الملك فيصلًا الأول كان في تلك الأيام يركز كل اهتمامه في إلغاء فترة الانتداب البريطاني على العراق، وقبول العراق عضوًا في عصبة الأمم، ولذلك كان فيصل في تلك الفترة يعارض إجراء أيّ تعديل أو مساس بمعاهدة سنة 1930 مخافة أن يؤدي مثل هذا العمل إلى إثارة نقمة الإنكليز واستغلال ذلك مبررًا لإطالة أمد الانتداب، وتأخير إعلان استقلال العراق، ومن هذا المنطلق انبعثت معارضة الملك فيصل لما حاوله رشيد عالي بشأن المعاهدة والإصرار على أن تبقى المعاهدة دون مساس إلى أن يتحقق الاستقلال ويزول الانتداب.

[←501]

يراد بكلمة «الوطنيين» هنا أعضاء الحزب الوطني الذي يتزعمه جعفر أبو التمن، وكان الحزب الوطني قد انفصل عن حزب الإخاء الذي تآخى معه منذ سنة 1930. ففي اليوم التاسع من حزيران 1933، نشر الحزب الوطني بيانًا هاجم فيه الوزارة الكيلانية لأنها لم تتألف من الكتلة النيابية المعارضة، ولأنها كانت تعتبر معاهدة سنة 1930 «خطوة إلى الأمام لا تنكر». كما نوّه الحزب بالمخاوف التي قد تنجم عن موضوع حراسة المطارات الإنكليزية وما أذيع عن عزم الحكومة الحصول على قرض من عوائد النفط لإنفاقه على إنشاء قسم من سكة حديد «حيفا -بغداد» وسدّ العجز في الميزانية، وغير ذلك من النقاط التي جاء البيان على ذكرها.

[←502]

يقصد المؤلف بالحوادث المؤسية تمرد الأثوريين في صيف سنة 1933 واضطرار الحكومة العراقية لاستخدام قوات الجيش العراقي في ضرب ذلك التمرد، الذي وقّت القيام به في الموعد المحدد لاستقلال العراق، وانتهاء الانتداب البريطاني عليه.

[←503]
انظر تفاصيل هذه الزيارات التي قام بها فيصل الأول في مذكرات الدكتور سندرسن التي ترجمناها وصدرت لها ثلاث طبعات، آخرها الطبعة التي صدرت في سنة 1985.

[←504]

كانت التهمة الموجهة إلى فيصل من الطامعين في التحكم والتسلط سواء في ذلك رجال المدرسة القديمة في السياسة، أم المثقفون الجدد المحرومون، أم العناصر التي ألفت التمرد وإثارة الفتن من رجال الدين وشيوخ العشائر، أنه كان يمالئ الإنكليز ويسايرهم. وقد نسي هؤلاء جميعًا، وعلى الأخص بعد أن فشلت ثورة سنة 1920 ذلك الفشل المريع في تحقيق أهدافها، بأن العراق لم يكن منذ الغزو المغولي وما بعدها شيئًا مذكورًا لا في تأريخ العالم ولا بين الأمم. وأن فيصلًا بمساعدة المخلصين من العراقيين وغيرهم، قد استطاع لأول مرة أن يضع أسس قيام حكومة عراقية يديرها العراقيون بأنفسهم. ولم يكن في مستطاع أيّ حاكم مثله يبرز في بلد تحتله الجيوش الغازية، ويعوزه النصير من أيّ بلد آخر في العالم، عربيًّا كان ذلك النصير أم غير عربي، أن يقف بوجه الإنكليز ويصارعهم لأنه لا يملك القوة لعمل ذلك. وهذه حقيقة ما تزال تغيب حتى اليوم عن أذهان كثير ممن يدعون الإلمام بالحقائق، ودراسة الموضوعات المتعلقة بالحكم، من الذين يحكمون أو يؤرخون الوقائع بحكمة وإنصاف. ونحن لا نريد بهذا القول أن ندافع عن فيصل ورجاله، وإنما الحقيقة تقتضي مثل هذا القول.

[←505]
هاجت المعارضة، ومنها حزب أبو التمن من الكلمة التي ألقاها الكيلاني في أعقاب إعادة تأليفه الوزارة عندما قال فيها إن السياسة التي سارت عليها البلاد، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة بين العراق وبريطانيا سوف لا يطرأ عليها أيّ تغيير، فقد اعتبرت المعارضة أن هذا التصريح جاء مخيبًا للآمال المعقودة على تعديل معاهدة 1930. ولذلك أصدر الحزب الوطني في الحادي عشر من أيلول بيانًا قال فيه بأن الحزب لم يكن يتوقع في مثل هذا العهد الجديد السير على الخطة الماضية التي حققها حزب الإخاء والحزب الوطني معًا والتي تنم عن تأييد المعاهدة. وذكر هذا البيان أن الحزب سوف يبين موقفه إزاء هذه السياسة الرجعية بعد انتهاء أيام الحداد الرسمي. ولكن بيان الحزب لم يصدر، بل صدر بيان أبو التمن عن اعتزاله السياسة في اليوم الأول من تشرين الثاني سنة 1933.

[←506]

من هذه اللحظة برزت الأطماع والمصالح الذاتية للشخصيات التي كانت ملتفة حول فيصل وبدأت مناوراتها ومؤامراتها لإضعاف مركز غازي ولنشر الفساد في السياسة العراقية التي تدهورت تدهورًا واسعًا في السنوات القلائل التي أعقبت وفاة فيصل، والتي كانت من العوامل الأساسية التي ساعدت على وقوع انقلاب بكر صدقي، وما تلته من أزمات ورجات اختتمت بثورة أيار سنة 1941. ولقد فصلنا العوامل الرئيسة لانقلاب بكر صدقي في كتابنا الذي أعددناه والذي نأمل أن يتسنى لنا نشره في ظروف مناسبة قادمة.

[←507]

كان لا بدّ أن تنتهي مدة عضوية عبد الله الدملوجي في الوزارة في اليوم العشرين من شهر آب إلّا إذا تمّ انتخابه نائبًا أو عين عضوًا في مجلس الأعيان قبل ذلك اليوم تطبيقًا للدستور. ولهذا السبب رفع الدملوجي استقالته إلى رئيس الوزراء في اليوم الثامن عشر من تموز ملمحًا فيها إلى موضوع العضوية في مجلس النواب أو الأعيان، ولكن ذكر أن سبب الاستقالة هو ما نمي إلى رئيس الوزراء جميل المدفعي من كلام تفوّه به الدملوجي مع حاكم «كركند» الفارسي من كلمات لم يرضَ عنها رئيس الوزراء. ومما تجدر الإشارة إليه أن توفيق السويدي كان في ذلك الوقت يشغل منصب ممثل العراق الدائم في مجلس عصبة الأمم.

[←508]
وجهت الاتهامات إلى علي جودت بشأن موقفه السابق من البرلمان، وإقدامه بعد توليه رئاسة الوزارة، على حلّ ذلك البرلمان الذي عارض في حلّه قبلًا عندما أراد المدفعي ذلك، وقد ردّ تلك الاتهامات بالادعاء بأن الظروف التي تولى فيها رئاسة الوزارة تختلف عن سابقتها بحجة أن البلاد قد فجعت بوفاة فيصل، وأن الظروف آنذاك لم تكن ملائمة لإجراء انتخابات جديدة.

[←509]

أخطأ المؤلف عندما ذكر أن البرلمان الجديد قد اجتمع في الأسبوع الأول من سنة 1934، والصواب هو أن البرلمان قد اجتمع في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر كانون الأول 1934.

[←510]

تألف حزب الوحدة الوطنية من علي جودت الأيوبي رئيسا وصالح باش أعيان نائبًا للرئيس وسالم قاسم أغا سكرتيرًا. أمّا الأعضاء فهم علي باشا الدوغره مجي، وعبد الهادي الجلبي والشيخ رايح العطية وبهاء الدين النقشبندي، ونجيب الراوي، وحازم شمدين أغا. وقد أصدر الزميل المرحوم عادل عوني صحيفة نصف أسبوعية باسم «الوحدة» كانت تنطق بلسان هذا الحزب وقد توقفت عن الصدور بعد استقالة الأيوبي وموت حزبه.

[←511]

توفي الملك علي في الثالث عشر من شباط، وشيّع باحتفال إلى مرقده الأخير، حضره أخوه عبد الله أمير شرق الأردن وأعلنت الحكومة الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام.

[←512]
قدمت الوزارة استقالتها في الثامن والعشرين من شباط وقبلت الاستقالة في اليوم السابع والعشرين منه.

[←513]
هي الوزارة المدفعية الثالثة التي تولى فيها عبد العزيز القصاب وزارة الداخلية ويوسف غنيمة وزارة المالية، وتوفيق السويدي وزارة العدل، ونوري السعيد وزارة الخارجية، ورشيد الخوجة وزارة الدفاع، ومحمد أمين زكي وزارة الأشغال والمواصلات، وعبد الحسين الجلبي الوزير المزمن وزارة التربية. ووجه وزير الداخلية عبد العزيز القصاب برقية إلى موظفي الألوية يناشدهم فيها الاهتمام بالسلوك الحسن والسهر على واجبات الوظيفة، وأنذرهم باستعمال الشدة ضد المهملين ومكافأة المهتمين منهم.

[←514]

يسرد المؤلف هنا حوادث التمرد العشائري وأحزابه التي قامت في مناطق الفرات، والمناورات التي بدأها حكمت سليمان وجعفر أبو التمن وجماعة الأهالي وتوسيع مداها، حيث بدأت في عهد وزارة علي جودت الأيوبي عملية تحريض الساسة الطامعين في الحكم لرؤساء العشائر على التمرد ونشر الفوضى مما اتسم به الوضع العام في الشمال والجنوب خلال الفترة التي بدأت بعد وفاة فيصل الأول وامتدت طيلة عهد غازي الذي استغل الساسة وعلى الأخص البارزون منهم من أمثال حكمت سليمان وجعفر أبو التمن ونوري السعيد وياسين الهاشمي ورشيد عالي وغيرهم، نقول استغلوا حداثة سنّه وعدم تمتعه بالحنكة والفهم لإدارة شؤون المملكة، الأمر الذي أدّى إلى إعاقة حدوث أيّ تقدم في سير الحكومة، والذي انتهى فيما بعد بالنكبات التي تعرض لها العراق، سواءً في ذلك الانقلاب الذي قام به بكر صدقي، ومقتل غازي، وحدوث ثورة أيار 1941. ذلك لأن حركات العشائر التي كان المجتهدون يحرضون عليها في أكثر الأحيان قد أظهرت الدولة بمظهر الضعف والعجز، كل ذلك لكي يظل الطامعون في الحكم يتناوبونه فيما بينهم من دون أن يأبهوا بالخراب الذي كانت البلاد تسير إليه، وبالطبقات المثقفة التي يئست من الإصلاح، فراحت بدورها تنشد الوصول إلى الحكم هي الأخرى وتتشبث بكل الوسائل لبلوغ ذلك. ولذلك فقد ضربنا صفحًا عن ترجمة ما سرده المؤلف عن حركات التمرد هذه، ولقد فصلنا مواقف هؤلاء الطامعين المتنافسين على الحكم في كتابنا الجديد «مصرع الملك غازي»، الذي انتهينا من تأليفه وانتظار الموافقة على طبعه ونشره.

[←515]

عين المحامي البصري المعروف محمد زكي وزيرًا للعدل في هذه الوزارة أيضًا.

[←516]
دعي حكمت سليمان للمشاركة في وزارة ياسين الهاشمي هذه لكنه اشترط مقدمًا أن يعطيه وزارة الداخلية فلما لم يعطَ له هذا المنصب رفض الاشتراك في الوزارة والتجأ إلى المعارضة يقودها ضد ياسين ووزارته، حيث انتهى الأمر مؤخرًا إلى قيام انقلاب بكر صدقي للإطاحة بالوزارة الهاشمية.

[←517]
لقد ارتاع أهل بغداد حقًّا من تلك التظاهرة العشائرية المقيتة، لأن الأكثرية اعتبروا تلك التظاهرة تشجيعًا للعشائر وللعناصر الطائفية على التمرد والتدخل في الأمور السياسية لأغراض شخصية وطائفية. كما أن تلك التظاهرة قد ولدت لدى العشائر والعناصر الطائفية في مدن الفرات، مفهومًا بأنه في مستطاع هذه العشائر والعناصر التي تدعمها أن توجه الحكم الوجهة التي تفيد منها. وأن في مقدورها أن تتحكم بالشخصيات الحاكمة في بغداد ذاتها، وبذلك وضعت قاعدة تحريك العشائر لإسقاط أية وزارة لا يرضى عنها خصومها حيث استمر الوضع على مثل هذا التردي إلى حين وقوع الاحتلال الإنكليزي الجديد للعراق في أعقاب فشل ثورة 1941.

[←518]

في هذه الفترة العصيبة عقد المؤتمر العام لحزب الإخاء الوطني في اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان 19، وقرر تعطيل أعمال الحزب بدعوى «أن البلاد كانت بأمسّ الحاجة لتوحيد الكلمة» ولكن ذلك الإجراء قد أدّى إلى نتائج معكوسة وخطيرة جدًّا. ذلك لأن مثل هذا الإجراء قد أشاع الحكم الاستبدادي، وقضى على الحريات، وزاد في تكتل العناصر الساخطة والعمل سرًّا، حيث نشطت عدة منظمات سرية متضاربة الغايات والأفكار للعمل في ذلك الجوّ في سبيل أهداف شخصية وطائفية وعنصرية، مما كان له تأثيره الفعال في اضطراب الوضع والتمهيد لانقلاب بكر صدقي، وسقوط الوزارة.

[←519]

المقصود به انقلاب بكر صدقي الذي أطاح بالوزارة الهاشمية في 29 تشرين الأول 1936.

[←520]

جرى إحصاء النفوس العام في سنة 1934.

[←521]

صدر قانون العفو العام في اليوم السابع من شهر أيلول سنة 1935 ولم يكن ليخص المحكومين السياسيين، وإنما اقتصر على الذين قاموا بأعمال التمرد والاضطراب والشقاوة في ألوية الديوانية والمنتفق وديالى وكركوك والسليمانية. أما المتهمون والمحكومون السياسيون فقد صدر العفو عنهم في الأيام الأولى من تأليف الحكومة الانقلابية.

[←522]

كان كورنواليس طيلة بقائه في العراق يعمل مستشارًا لوزارة الداخلية.

[←523]

بقي أدمونز يشغل منصب مستشار وزارة الداخلية حتى قيام ثورة 14 تموز 1958 وقد أودع قسمًا مما اطلع عليه وخبره من شؤون العراق في كتابه القيم «عرب وأتراك وأكراد» الذي ترجمه جرجيس فتح الله إلى العربية ونشرته جريدة التآخي في أوائل السبعينيات. وقد قيل عن «أدمونز» هذا بأنه رفع، قبل ثورة 14 تموز 1958، إلى السلطات المختصة تقريرًا عن سوء الوضع، وعن الانفجار المتوقع قريبًا من لدن الجيش العراقي.

[→524]

الذي يقصده المؤلف من كلمة «كلية» بالنسبة للتعليم هنا هي دور المعلمين. فالمقصود بالكلية العالية لتدريب المعلمين هو «دار المعلمين العالية» التي تعرف الآن باسم كلية التربية، وكلية تدريب المعلمين الريفية هي دار المعلمين الريفية التي افتتحت في بغداد في منطقة الرستمية، وكانت تقبل الطلاب من خريجي الدراسة الابتدائية، وكلية المعلمات هي دار المعلمات، وكانت هذه المدرسة في بغداد تعرف باسم «مدرسة تطبيق دار المعلمات» وما تزال بنايتها القديمة قائمة على الجانب الأيسر من شارع الخلفاء وقد حولت إلى مدرسة للبنات.

[←525]

لم يقتصر على تدريس اللغة الألمانية وحدها، بل الفرنسية أيضًا. فقد كان على كل طالب في الدراسة الإعدادية أن يختار واحدة من اللغتين الألمانية والفرنسية إلى جانب الإنكليزية، ولقد كنت من بين الذين اختاروا اللغة الفرنسية بعد تخرجي في الدراسة المتوسطة في صيف سنة 1936 وقد ألغي تدريس هاتين اللغتين بعد فشل ثورة أيار 1941.

[←526]
المقصود به نظام الفتوة الذي طبق على طلاب المدارس المتوسطة والإعدادية ابتداءً من السنة الدراسية 1935 - 1936 ثم توسع فيما بعد ليشمل طلاب الكليات.

[←527]

انظر عن الاكتشافات الأثرية الأولى في العراق كتابنا «سومر» الذي ترجمناه عن منقب الآثار الفرنسي الشهير «أندريه بارو» وطبعته وزارة الثقافة والإعلام في سنة 1977.

[←528]

الصواب موقع «خفاجي».

[←529]

تقع قرب الدورة على الضفة اليمنى من نهر دجلة.

[←530]

صدر هذا القانون في عهد الوزارة المدفعية الثالثة التي تألفت في الرابع من آذار 1935.

[←531]

يقصد بها قوة الشرطة السيارة التي أتينا على ذكرها في شرح سابق.

[←532]
لم يذكر ياسين الهاشمي صراحة أنه يريد البقاء مدة عشر سنوات في الحكم، وإنما كان يتمنى في خطاب ألقاه في البصرة أن يطول بقاؤه في الوزارة تلك المدة كيما يستطيع أن ينفذ الوعود، وينجز المشاريع التي تحدث عنها في منهاج وزارته في كثير من المناسبات. وقد استغل خصومه السياسيون وشيوخ عشائر الفرات ذلك التلميح فشرعوا يؤلبون الصفوف ضده حتى أسقطوه.

[←533]

لم يثبت رسميًا أن «عزة» أخت غازي قد اعتنقت المسيحية بعد هربها مع ذلك الخادم وذلك خلال سفرها مع شقيقاتها إلى أوروبا في شهر أيار 1936، لقد كانت تلك الفرية من مبتدعات أعداء البيت الهاشمي من العراقيين وغيرهم، وعلى الأخص أقطاب المعارضة الذين كانوا يخططون لإسقاط الهاشمي، وكانت الصحف التركية أولى الصحف التي نشرت ذلك الحادث وشنّت حملة واسعة من التشهير والتشنيع، وعززتها بنشر صورة الأميرة الهاربة مع عشيقها. وكانت «عزة» بعد أن هجرها ذلك الخادم بعد فترة قصيرة قد أصبحت تعيش في «نابولي» على نفقة الحكومة الإيطالية عيشة الكفاف إلى أن التقت مع عبد الإله في روما في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتمّت إعادتها إلى «عمان» لتقضي فيها بقية حياتها. (انظر لقاء عزة مع عبد الإله في مذكرات سندرسن ص 348 وما بعدها الطبعة الثانية 1981).

[←534]
استقال الشبيبي من الوزارة بسبب عدم انسجامه مع طه الهاشمي الذي كان يتولى منصب مدير المعارف العام آنذاك.

[←535]

أعلن عرب فلسطين الإضراب العام في شهر نيسان 1936 بعد التحديات والاعتداءات التي أخذ اليهود يمارسونها ضد أبناء فلسطين الأصليين منذ ذلك الوقت.

وكان من أهم أهداف ذلك الإضراب وقف هجرة اليهود إلى فلسطين، وعلى أثر ذلك أعلنت الأحزاب الفلسطينية إرجاء سفر الوفد الذي يمثلها إلى لندن تلبية للدعوة التي وجهها وزير المستعمرات البريطاني، إلى زعماء الأحزاب كي تقدم إلى لندن لعرض وجهة نظرها أمام الوزير المذكور. وبعد أن تفاقمت الثورة قررت الحكومة الإنكليزية استعمال الشدة ضد الثوار والمضربين وعززت قواتها العسكرية في فلسطين بإرسال فرقة جديدة إلى هناك، وتوجيه إنذار إلى المضربين بأن يكفوا عن الإضراب. وبعد مرور ثلاثة أيام على ذلك البيان الإنكليزي العنيف استقبل المندوب السامي الإنكليزي في فلسطين المستر «واكهوب» ثلاثة من زعماء الإضراب هم الحاج أمين الحسيني، وعوني عبد الهادي، وراغب النشاشيبي، كلًّا على انفراد، فأكدوا له استعدادهم لحث أبناء فلسطين على وقف الثورة وحل الإضراب دون أيّ شرط سابق، إذا ما طلب ملوك العرب منهم ذلك، وفي أواخر شهر أيلول توجه وفد من اللجنة العليا للاجتماع بابن السعود، كما توجه عوني عبد الهادي إلى الأردن للاجتماع بالأمير عبدالله. وطبقًا لاستشارات مسبقة مع الحكومة الإنكليزية، وجه ابن السعود وغازي، وعبد الله في اليوم العاشر من تشرين الأول 1936، نداءً مشتركًا دعوا فيه إلى حل الإضراب ووقف الثورة، وسرعان ما توقف الإضراب والثورة بالفعل، وسمح للمنظمات المسلحة أن تحل نفسها وللثوار القادمين من الأقطار العربية أن يعودوا إلى بلادهم. (انظر عبد الوهاب الكيالي: الموجز في تاريخ فلسطين ص 157 - 158 طبعة 1971).

[←536]

لم يكن موقف الهاشمي من الصهيونية أو الثورة الفلسطينية ضعيفًا كما وصفه المعارضون. فعلى النقيض من هذه الاتهامات كانت وزارة الهاشمي هي الوزارة العراقية الوحيدة التي ساندت القضية الفلسطينية بالمال والسلاح والرجال. فلقد استفاد ياسين الهاشمي، من وجود أخيه طه في رئاسة الأركان فأمر بنقل بعض التجهيزات العسكرية المشتراة من جيكوسلفوكيا آنذاك إلى فلسطين ووضعها تحت تصرف الثوار، وخصصت وزارة الهاشمي مبلغ عشرة آلاف دينار في سنة 1936 للصرف على متطوعي العراق الذين ذهبوا إلى فلسطين. (سامي عبد الحافظ القيسي: ياسين الهاشمي، دوره في السياسة العراقية ج 2 ص 271) ويكفي أن نذلل على موقف حكومة الهاشمي الشديد إزاء الصهيونية بالتقارير التي بعث بها القنصل العراقي في حيفا إلى وزارة الخارجية وما نشرته الصحف الصهيونية من مقالات ضد العراق ولا سيما صحيفتا «هاآرتس» و«دافار». المصدر السابق ص 373).

[←537]

لم يكن جماعة الأهالي من الشيوعيين أو المؤمنين بالشيوعية وإنما ابتدعوا لهم مذهبًا وسطًا بين الشيوعية والاشتراكية بالمفهوم الغربي، أطلقوا عليه اسم «الشعبية» فراحوا يبشرون به بما أصدروه عنه من كراريس وكتب. وكان الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم هو المهندس الأول لذلك المبدأ، ووضع الكتب والمؤلفات عنه، ولا سيما كتاب «الشعبية في المبادئ السياسية الحديثة» الذي صدر باعتباره الرسالة الثالثة من رسائل الأهالي في سنة 1933. غير أن العناصر الشيوعية على ضعفها وقلة عددها في تلك الأيام كانت تؤازر جماعة الأهالي وتساهم في تحرير الصحف التي كانت تصدرها إلى أن حلت سنة 1935 حين ألّف الشيوعيون أول حزب لهم في تلك السنة وأصدروا صحيفة سرية تطبع بالرونيو باسم «كفاح الشعب». وحين أصدرت جماعة الأهالي في أواسط 1935 كراسها الثالث عن الشعبية بعنوان:

«مطالعات في الشعبية» انبرى الشيوعيون في الردّ على تلك الرسالة بإصدار رسالة مناقضة لها كان المحامي قاسم حسن قد ألّفها وهو الذي تولى زعامة الحزب الشيوعي بعد اعتقال عاصم فليح وتخليه عن العمل السياسي وانصرافه إلى مهنة الخياطة وهي مهنته الأصلية. وإذ علم جماعة الأهالي بطبع تلك الرسالة، بادر المرحوم كامل الجادرجي إلى الاتصال شخصيًّا بالسيد قاسم حسن وجماعته، وأقنعهم بعدم الإقدام على توزيع ذلك الكراس حرصًا على وحدة الحركة اليسارية، وعدم إظهارها بمظهر التمزق منذ ذلك التاريخ، ولذلك أوقف توزيع كراس قاسم حسن.

[←538]

تمّ كسب أبو التمن إلى جانب جماعة الأهالي بعد أن أسس هؤلاء «جمعية السعي لمكافحة الأمية» وانضمامه إليها. وبعد أن اطلع على أول كراس صدر عن الشعبية ووثق بأنها تعادي الشيوعية التي كان يخشاها ويقاومها كثيرًا انضم إلى جماعة الأهالي وحين عطلت صحف الأهالي حصل أبو التمن على امتياز بإصدار صحيفة يومية سياسية باسم «المبدأ» تولى جماعة الأهالي إصدارها وتحريرها. وقد صدر عددها الأول في اليوم السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1934 وعطلت في اليوم الخامس من شهر شباط سنة 1935، بعد صدور عددها الثامن والعشرين.

[←539]

يقصد بالستة المثقفين كلًّا من محمد حديد، وعبد الفتاح إبراهيم، وجميل توما وإبراهيم بيثون وعلي حيدر سليمان وحسين جميل، الذي درس الحقوق في دمشق، وكان معظم هؤلاء ممن درسوا في الجامعة الأمريكية في بيروت، في حين درس محمد حديد في لندن، وعبد الفتاح إبراهيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

[←540]

سبق لكل من حكمت سليمان وجعفر أبو التمن أن قابلا الملك غازي أكثر من مرة واحدة خلال سنتي 1935 و1936 وتحدثا إليه عن تردّي الأوضاع في عهد وزارة ياسين الهاشمي، وأوغرا صدره عليه. وذلك بما نقلاه إلى غازي عن نية الهاشمي في إعلان الدكتاتورية، والتمسك بالحكم لمدة أطول، وقد استغلا في ذلك التمنيات التي أوردها الهاشمي في أحد تصريحاته في أن يبقى في الحكم لمدة عشر سنوات. كذلك نشرت الصحف السورية البيان الذي أعدّه جعفر أبو التمن واطلع عليه الملك غازي عند مقابلته له في إحدى المناسبات.

[←541]

ذكر في حينه أن حكمت سليمان كان في صبيحة يوم الانقلاب يحمل تلك الرسالة داخل بطانة «سترته» وكان ينتظر وهو في بيت عبدالله الصافي اليعقوبي ظهور الطائرات العراقية في سماء بغداد وإلقاء قنابلها عليها، حتى إذا ما ظهرت وألقت ثلاث قنابل على مبنى مجلس الوزراء وغيره أسرع حكمت سليمان بالذهاب إلى قصر الملك لإيصال تلك الرسالة.

[←542]
ذكر جرالد دي غوري في كتابه «ثلاثة ملوك في بغداد» الذي ترجمناه ونشرناه، أن مقرّ القوة الجوية البريطانية في معسكر الهنيدي «الرشيد» قد استغرب تحليق عدة طائرات من القوة الجوية قبل الانقلاب بيوم واحد من دون أن تكون للمقرّ الإنكليزي أية معلومات عن الوجهة التي اتجهت إليها الطائرات العراقية والهدف الذي كانت ترمي إليه.

[←543]
لم يطلق هذا الاسم على القوة التي دخلت بغداد وأسقطت الوزارة الهاشمية، وإنما أطلق عليها اسم «القوة الوطنية الإصلاحية» وقد ذكر هذا الاسم في المنشورات التي أسقطت من الطائرات على بغداد.

[<-544]

يحتفظ مركز الوثائق الوطني في بغداد، برسالة بخط الملك غازي موجهة إلى بكر صدقي في صباح يوم الانقلاب يستغرب فيه إقدام بكر صدقي على تلك الحركة، ويحذره من المخاطر التي قد تنشأ عنها، ولعلها هي الرسالة ذاتها التي حملها جعفر العسكري معه حين أراد مواجهة بكر صدقي قبل دخوله بغداد.

ويبدو مما نشره سندرسن في مذكراته أن غازي لم يكن يجهل تلك الحركة التي ستنقذه من ياسين الهاشمي، لكنه تنبه إلى خطرها بعد فوات الأوان. «انظر مذكرات سندرسن ص 216 وما بعدها».

[←545]

كان جعفر العسكري قد حضر إلى مجلس الوزراء في الوقت ذاته الذي ألقت فيه الطائرات قنابلها في ساحة المجلس وعلى مقربة من النقطة التي كان يقف فيها. فلم يفزع ولم ترعبه هذه المفأجاة. وإنما سارع بالذهاب إلى مقرّه في وزارة الدفاع وأصدر بخطه أوامر إلى بعض قادة الوحدات العسكرية بالتحرك إلى بعض الجهات محاولة منه لتفريق الوحدات التي تنوي الزحف على بغداد.

[←546]

ذكر لي المرحوم كامل الجادرجي بعد أن اختارني للعمل في جريدة «صوت الأهالي» في شهر نيسان سنة 19، بأن بكر صدقي قدم إلى وزارة الانقلاب قائمة تضم زهاء ستين شخصًا كان ينوي اغتيالهم أو اعتقالهم بشتى الأساليب، لكن الوزراء وعلى الأخص كامل وحكمت، عارضوا تلك المحاولة وهددوا بالاستقالة من مناصبهم فورًا، مما جعل بكر صدقي يتراجع عن ذلك بعض الشيء.

[←547]

ليس المقصود بالجامعة العربية هنا تلك المنظمة التي ما تزال تتعثر في مشيتها حتى الآن، أي جامعة الدول العربية، وإنما المقصود بذلك «الوحدة العربية الشاملة» PANARAB.

[←548]
لم ترد في منهاج الوزارة السليمانية أية كلمة عن الوحدة العربية أو التضامن العربي لا من قريب أو بعيد، بل على النقيض من ذلك شدد المنهاج على «تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى»، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد ماليًّا، واقتصاديًّا وعسكريًّا، من الحلف العراقي البريطاني والتعجيل بتوقيع ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وإيران والأفغان(1). وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين العراق وإيران(2).

(1) المقصود به «ميثاق سعد أباد» الممهد الأول لقيام حلف بغداد الاستعماري العدواني المعروف.

(2) يقصد بها اتفاقية شط العرب سنة 1937 والتي تنازل بموجبها العراق عن قسم مهم من حقوقه الأزلية في شط العرب حيث قضت تلك الاتفاقية بمنح إيران مقدار خمسة أميال من شاطئ شط العرب قبالة عبادان، وكان ذلك في الأصل لصالح شركة النفط الإنكليزية الفارسية.

[←549]
الوزراء الذين انضموا إلى جمعية الإصلاح الشعبي هم كل من جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف عز الدين وعبد اللطيف نوري. أمّا حكمت سليمان فإنه رفض الانضمام إلى الجمعية واقترح استيعابها في حزب حكومي بعد إعادة النظر في منهاجها. وبالفعل دعا جعفر أبو التمن إلى عقد اجتماع في داره حضره ثمانية وثلاثون شخصًا من الصحفيين والمحامين، إضافة إلى رئيس الوزراء والوزراء الآخرين للعمل على تأليف حزب قومي باسم «حزب الإصلاح الشعبي» وذلك بعد أن قررت الهيئة الإدارية لجمعية الإصلاح الشعبي الانسحاب من الهيئة التنفيذية للجمعية وإيداعها إلى هيئة الوزارة. «فؤاد حسين الوكيل: جماعة الأهالي في العراق ص 424 طبعة 1979» والذي نعتقده أن حكمت سليمان كان في مقدمة الذين لم يرق لهم إعادة تأليف الأحزاب، بعد أن حلّت في عهد الهاشمي وذلك ما شدد من دكتاتورية بكر صدقي وتدخله في كل شيء مهم من أعمال الوزارة.

[←550]

لم تقتصر الملاحقة على عبد الواحد سكر ومحسن أبو طبيخ وحدهما، بل شملت علوان الياسري أيضًا. فبعد أن قام حكمت سليمان بسفرة إلى الديوانية وأبي صخير وعفك والشامية اجتمع برؤساء «آل أزيرج» في النادي العسكري في الديوانية وتناول طعام العشاء معهم وذلك مساء يوم 13 شباط 1937 ومن ثم عاد إلى بغداد. وعلى أثر ذلك قدم طلب إلى البرلمان برفع الحصانة عن الأشخاص الثلاثة ونفيهم إلى كركوك في أول الأمر، ومنها إلى حلبجة في محافظة السليمانية، وإلزام كل واحد منهم بتقديم كفالة يتراوح مبلغها بين ألف وخمسة آلاف دينار، وعند عدم الدفع حبس كل واحد منهم لمدة ثلاث سنوات.

[←551]

تألف النواب الإصلاحيون في البرلمان الجديد من كل من جعفر أبو التمن عن لواء بغداد، وكامل الجادرجي عن الحلة، ويوسف عز الدين آل إبراهيم عن كركوك، وعزيز شريف عن البصرة، وعبد القادر إسماعيل عن بغداد، وحكمت سليمان عن ديالى، وصادق كمونة عن كربلاء، ومكي جميل عن ديالى، وعبد الجبار الملاك عن البصرة، ونعمة المنصور عن البصرة، وذيبان الغبان عن الكوت، ومحمد الجرجفجي عن المنتفق. وحين عين أبو التمن بعد ظهور نتائج الانتخابات عضوًا في مجلس الأعيان تناقص عدد الإصلاحيين إلى اثني عشر عضوًا. (حسين جميل: الحياة النيابية في العراق ص 276 - 277 الطبعة الأولى سنة 1982).

[←552]

هم كل من كامل الجادرجي، وجعفر أبو التمن، ويوسف عز الدين آل إبراهيم وصالح جبر، ولم يكن صالح جبر من الإصلاحيين ولا علاقة له بهم أبدًا، ولكنه استقال لأسباب طائفية محضة، ولإحراج موقف حكومة الانقلاب التي بدأ الإنكليز يتنكرون لها، بعد أن ساندوها مساندة فعالة في أعقاب حصول الانقلاب مباشرة. راجع كتاب الدكتور محمد طربوش - رسالة دكتوراه من جامعة أكسفورد، والذي صدرت طبعته الأولى بالإنكليزية في سنة 1983 وقد أتممنا ترجمته وإعداده للنشر، وهو بعنوان: «دور العسكريين في السياسة العراقية».

[←553]

لسنا نعتقد أن كامل الجادرجي كان يؤيد تلك الإضرابات العمالية كما شاهدنا ذلك بجلاء في نهجه السياسي، ومع أنه قد أصبح على أشد خلاف مع حكمت سليمان نتيجة تخاذل هذا الأخير أمام تسلط بكر صدقي على شؤون الحكم، إلّا أننا نعتقد أن كامل الجادرجي لم يكن يريد إسقاط وزارة الانقلاب لأنه كان يخشى قيام حكم دكتاتوري إرهابي في أعقاب سقوط وزارة حكمت سليمان.

[←554]

يقصد بمعامل سكك الحديد، معامل الشالجية التابعة لمؤسسة سكك الحديد التي كانت تضم أكبر عدد من العمال الصناعيين وغيرهم من العراق آنذاك.

وكان عمال السكك يؤلفون الأكثرية في أول نقابة عمالية ظهرت في العراق، ونعني بها «جمعية أصحاب الصنائع» التي أجيز تأسيسها من لدن وزارة الداخلية في اليوم الأول من شهر تموز سنة 1929. ولقد حصلت الجمعية على امتياز بإصدار مجلة أسبوعية باسم «الصنائع» صدر منها عددان، وصودر العدد الثالث من المطبعة قبل توزيعه. ولقد أوردنا ذلك، في الجزء الثاني المخطوط من كتابنا «مفصل تاريخ الصحافة في العراق» والذي نأمل أن تتوفر الظروف المواتية لطبعه.

ونتيجة الانتخاب الذي أجري في بناية «المعهد العلمي» في محلة الحيدر خانه أصبح محمد صالح القزاز رئيسًا للجمعية. أمّا السيد عبد الرحيم التكريتي، الذي تقدم بطلب تأسيس الجمعية إلى وزارة الداخلية، فإنه تخلى عن الجمعية وقطع علاقته بها، بعد أن فشل في انتخابات الهيئة الإدارية لها.

[←555]

تمّ اختيار هؤلاء الوزراء الأربعة الذين اعتبروا من القوميين نتيجة اتفاق وتداول في الآراء بين بعض الفئات القومية المعادية للحكومة السليمانية وبكر صدقي، ولم يستطع حكمت سليمان إزاء ذلك أن يظهر بمظهر المعارض لذلك. «فؤاد حسين الوكيل: جماعة الأهالي في العراق ص 433».

[←556]

أغلقت جمعية الإصلاح الشعبي في 13 تموز 1937 بقرار من وزير الداخلية اتهمت به الوزارة هذه الجمعية بأن «مقاصدها كانت مضرة بكيان المملكة وسلامة المجموع، واستهدافها بثّ فكرة مسمومة كالشيوعية».

[←557]

عطلت جريدة الأهالي التي كان عبد القادر إسماعيل يملك امتيازها بقرار من مجلس الوزراء في يوم 24 تموز 1937، ولم يهرب عبد القادر وأخوه يوسف كما ذكر ذلك المؤلف، وإنما أسقطت عنهما الجنسية العراقية وأبعدا عن العراق، وشمل قرار إسقاط الجنسية أيضًا «سركيس صوراني» صاحب جريدة «الدفاع» التي كانت تنطق بلسان بكر صدقي. وقد أبعد عبد القادر وأخوه يوسف إلى سوريا فاستقر عبد القادر في دمشق وفيها كتب قصته الشعبية «من بنات الناس» وطبعها في إحدى المطابع الدمشقية، ومن ثم لحق بأخيه يوسف الذي سبقه في الهجرة إلى باريس.

[←558]

يقول سليمان فيضي في مذكراته: جاءني ضياء بعد الانقلاب بأيّام قلائل، وهو بادي القلق والارتباك، وقال لي إن بعض الضباط دخلوا مكتبه وطلبوا منه إحضار إضبارة تتعلق بالتهم التي نسبت إلى بكر صدقي في عهد الوزارة السابقة بقصد إتلافها فلما أخبرهم بأنه لا يعلم من أمر تلك الإضبارة شيئًا توعدوه بالقتل إن هو لم يحضرها ثم خرجوا. «سليمان فيضي: في غمرة النضال، ص 305 الطبعة الأولى 1952».

[←559]

تصدت عصابة بكر صدقي للمرحوم مولود مخلص في إحدى الأمسيات عند المنعطف من وزارة الدفاع إلى الشارع الذي يسكن مولود فيه وهو شارع العسكري فأمطرته برصاصات وهو في سيارته لم تصبه، بل ردّ على المهاجمين بإطلاقات من مسدسه. وحين خرج مولود بعد ذلك الحادث بأيّام قلائل إلى مزرعته في «الحمرة» شمالي تكريت أرسلت إليه ثلة من الشرطة في سيارة مسلحة حيث طلب إليه معاون الشرطة في تلك السيارة أن يرافقه إلى بغداد. واستطاع مولود أن يخدع ذلك المعاون بأن طلب إليه بأن ينتظره في تكريت لكنه أعد العدة للهرب بالتوجه بسيارته إلى سوريا يرافقه في ذلك ابن أخيه «جاسم أمين» متخذًا طريق شركة النفط العراقية في «بيجي» إلى «حديثة» ومن هناك عبر الحدود السورية ليستقر في دير الزور.

[←560]

توفي المرحوم ياسين الهاشمي في بيروت ليلة الخميس 21 كانون الثاني 1937 نتيجة نوبة قلبية لم تمهله سوى لحظات ونتيجة برقية بعث بها طه الهاشمي إلى الملك غازي للسماح بنقل رفات ياسين إلى بغداد، وافقت حكومة الانقلاب على ذلك شرط أن لا يرافق طه الهاشمي الرفات إلى بغداد.

[←561]

المقصود بذلك «علي رضا العسكري» الذي وجد ذبيحًا في داره صبيحة أحد الأيام ولم يعرف إن كان قد انتحر أم اغتيل.

[←562]

المقصود بذلك قانون العفو العام عن القائمين بحركة الانقلاب.

[←563]

تقدم باقتراح إقامة تمثال لبكر صدقي لفيف من النواب الانتهازيين بقصد التملق والتزلف، وهم كل من تكليف المبدر الفرعون، وأحمد عارف قفطان، وخميس ضاري، ورفائيل بطي، ومكي جميل، وفرهود الفندي، وشعلان الشهد، ومظهر الحاج صكب، وعبد القادر الطلباني، وحامد الجاف، ومخيف الكتاب، وحسين النفطجي. وكان عبد اللطيف نوري على رأس المعارضين من الضباط لذلك الاقتراح. وكان تقديم الاقتراح قد جرى في يوم 28 نيسان 1937.

[←564]

كان الدكتور شخت يعتبر أعظم اقتصادي عالمي في ذلك الوقت، وكان يتولى منصب الاقتصاد في الوزارة النازية.

[←565]
اشترى العراق آنذاك من إيطاليا دبابات من أحجام صغيرة وطائرات من طراز (سافوي) و(بريدا) استخدمت معظمها خلال ثورة أيار سنة 1941، وأسقط البعض منها بفعل نيران العشائر في الديوانية والناصرية حيث ظنها البعض -كما زعموا ؟؟ بأنها طائرات بريطانية!

[←566]

طرحت لائحة القانون الخاص بهذا القرض على المجلس النيابي لمناقشتها فتمت الموافقة عليها بالإجماع، ما عدا الشيخ باقر الشبيبي، الذي خالفها، ومع أن مبلغ القرض كان مليون جنيه إلّا أن الحكومة العراقية لم تقبض منه سوى 837091 باوندًا، في حين إنها ألزمت بتسديد مبلغ مليون وأربع مئة واثنين وتسعين ألف باوند في النهاية.

[←567]
تحركت شركة نفط العراق، التي تملك الحكومة البريطانية أكثرية أسهمها لإسقاط حكومة الانقلاب، وذلك نتيجة تقربها من ألمانيا وإيطاليا وجيكوسلوفاكيا لشراء السلاح منها. ولقد كان العراق في الواقع أول بلد عربي، وفي الشرق الأوسط كله، يقدم على كسر الطوق الاحتكاري للتسلح المفروض على الشرق الأوسط والبلدان العربية منه بصفة خاصة، ولقد كانت الوزارة الهاشمية هي أول من بدأ بكسر هذا الطوق عندما اشترت بعض الأسلحة من جيكوسلوفاكيا في سنتي 1935 - 1936.

[←568]

مستعمرة غوايانا إحدى المستعمرات البريطانية في جنوبي أفريقيا.

[←569]
أعدت محاولات عدة لاغتيال بكر صدقي، كان من بينها قصف العربة التي سيكون فيها في القطار الذي سوف يقلّه إلى كركوك من بغداد، من الجوّ قبل أن يبلغ مدينة كركوك. ويبدو بأن خبر هذه المحاولة قد تسرب إليه ولذلك سافر جوًّا كيلا يعلم أحد بموعد وصول الطائرة إلى الموصل، والمكان الذي سوف يمكث فيه.

[←570]

يقول العقيد الطيار المتقاعد «موسى علي» إنه دخل حديقة دار ضباط السرب الأول في الموصل بعد ظهر يوم الحادي عشر من آب 1937 وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين، فرأى بكر صدقي جالسا على أريكة ضخمة وعلى يساره أريكة ضخمة أخرى طويلة جلس في زاويتها اليمنى، أي على يسار بكر صدقي، محمد علي جواد. وأشار بكر عليَّ أن أجلس على يساره وفي محل محمد علي جواد الذي انسحب إلى الجانب الآخر من الأريكة. وكان بكر يتحدث إليَّ بصوت منخفض مما اضطرني إلى أن أقرب رأسي قرب رأسه، وإذا بي أسمع محمد علي جواد يتساءل «شتريد» ولما أدرت رأسي إلى الخلف وجدت جنديًّا خيالًا يلبس ثوبًا كاكيًّا مع سروال قصير واقفًا خلفنا ويداه وراءه وهو على بعد خمسة أمتار فظننت بأنه من مريدي بكر. ولم ينظر بكر إلى الخلف بل بقي ثابتًا وإذا بي أسمع صوت إطلاقات نارية فأدرت رأسي إلى الخلف فورًا لمعرفة مصدرها، وإذا بي أرى الجندي الذي كان واقفًا يطلق مسدسه باستقامتي وسمعت بكر صدقي يئنّ أنّة واحدة وبعدها سكن بدون حراك. (موسى علي: أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي ص 50 وما بعدها طبعة 1981).

[←571]
سارع الإنكليز إلى مساندة الانقلاب الذي قام به بكر صدقي منذ اللحظات الأولى لوقوعه لأنه أنقذهم من حكومة ياسين الهاشمي التي وقفت موقفًا مشرفًا من المسألة الفلسطينية وكسرت طوق التسلح. غير أن الإنكليز ما لبثوا أن تحركوا ضد بكر صدقي بعد أن اتجه إلى ألمانيا وإيطاليا لشراء السلاح منها، وقوى صلاته بالهر غروبا في بغداد، وكان يعتزم زيارة برلين بعد أن يشهد المناورات التركية للالتقاء بالفوهرر هتلر الذي وجه إليه دعوة خاصة لزيارة ألمانيا. ولقد فصل الدكتور محمد طربوش في كتابه «دور العسكريين في السياسة» مواقف الإنكليز هذه بالتفصيل وبالاعتماد على وثائق وزارة الخارجية البريطانية قبل غيرها من المصادر الأخرى.

[←572]
دفع عدم التبصر الفريق أمين العمري الذي يعتبره الإنكليز أنه المخطط الأول لاغتيال بكر صدقي، إلى إعلان انفصاله عن حكومة بغداد والاستقلال في الموصل وإذاعة بيانين بهذا الشأن، حيث أدّي اعتصابه، واعتصاب آمر معسكر الوشاش، في بغداد العقيد سعيد التكريتي إلى سقوط الوزارة السليمانية وإسدال الستار على الانقلاب وحكومته.

[←573]
كان معسكر الوشاش يقوم في المنطقة ذاتها التي جلا الجيش عنها، والتي يقوم فيها متنزه الزوراء وقد أريد في أول الأمر تقسيم أراضي الوشاش إلى قطع وعرضها للبيع ولكن تمّ العدول عن هذه الفكرة وتحولت تلك الأراضي إلى أعظم متنزه حديث في بغداد في الوقت الحاضر.

[←574]

لا يوجد أدنى شك في أن هذا الموقف الذي وقفته الحكومة العراقية آنذاك وإن كان من المواقف الوطنية حقًّا، إلّا أنها كانت مدفوعة في اتخاذه بضغوط إنكليزية واضحة. وذلك لأن اليابان غدت بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 1933، هي المنافس الوحيد الخطير للسلع الأوروبية وعلى الأخص الإنكليزية منها في البلدان الشرقية التي تخضع للنفوذ الإنكليزي.

[←575]

يراد به قانون حصر المهن بالعراقيين الذي شرعته حكومة ياسين الهاشمي التي وجدت أن الأجانب المقيمين في العراق آنذاك، وعلى الأخص الفرس والهنود كانوا يحتكرون أكثر الأعمال وينافسون العراقيين في مجال العمل والعيش. ولكن شركات النفط الإنكليزية العاملة في العراق لم تتقيد بهذا القانون واستمرت تفضل استخدام الأجانب على العراقيين في دوائرها ومحطاتها ومشروعاتها.

[←576]

باشرت هذه الشركة استثمار النفط في منطقة «عين زالة» في الموصل وقد عرفت فيما بعد باسم شركة نفط الموصل. وكانت فرعًا من شركة النفط العراقية وجرى تأميمها بعد تأميم شركة النفط العراقية بفترة قصيرة.

[←577]

جرى هذا الاحتفال في الرابع عشر من كانون الثاني 1935 وحضره الملك غازي ووزراؤه، وممثلو الشركات الأجنبية وبعض الشخصيات الأوروبية -وقد ألقى غازي خطابًا طالب فيه بأن لا يتمّ هضم حقوق العمال العراقيين في الشركة.

[←578]

حلّ الجسران الحديديان محل الجسرين الخشبيين، الجسر العتيق وجسر مود.

[←579]

هذه الشركة ملك لشركة بيت لنج المعروفة والتي حصلت على امتيازها في العهد التركي.

[←580]

كل هذه السفن كانت تابعة للأسطول الذي كانت تستخدمه شركة لنج في الأنهار العراقية.

[←581]

أصبحت مديرية الموانئ بعد ثورة تموز 1958 تابعة إلى وزارة الأشغال والمواصلات ويديرها مدير عام يعاونه مجلس إدارة. وكان المرحوم اللواء الركن الأستاذ مزهر الشاوي أول من عين مديرًا للموانئ بعد قيام ثورة تموز 1958 وبقي فيها إلى قيام ثورة شباط 1963. ونفذ كثيرًا من المشروعات المهمة في الميناء والبصرة من بينها مشروع الإسكان الخاص بموظفي الميناء وعماله وإنشاء العديد من الحدائق العصرية من أهمها حديقة جزيرة السندباد.

[←582]

كانت أعماق المياه الواطئة في قناة «روكا» والتي أنجزت في مراحل متعاقبة من مشروع كري شط العرب قد بلغت ثماني عشرة قدمًا في سنة 1926.

فأصبحت 9/20 قدمًا في سنة 1928 وارتفعت إلى 8/23 أو 24 قدمًا في سنة 1935.

[←583]

هو فندق شط العرب الذي يقع عند المطار وكان من أفخم وأشهر الفنادق الموجودة في البصرة منذ ذلك الوقت حتى إلى ما قبل سنوات خلت.

وكانت الأرباح التي يدرّها هذا الفندق عرضة للاختلاس كما أن كثيرًا من كبار الموظفين الذين كانوا ينزلون فيه يتهربون من دفع الأجور التي تترتب في ذمتهم.

وعندما توليت العمل في مستشارية الحقوق في الموانئ في أواخر سنة 1961 نظمت قوائم بالأجور المدين بها بعض الموظفين تمهيدًا لمطالبتهم بتسديدها، فكان أن زادت تلك الأجور عن أكثر من مئة ألف دينار قبل ثورة تموز 1958.

[←584]

قام بالتفاوض مع الحكومة البريطانية لنقل ملكية السكك إلى العراق وفد مؤلف من كل نوري السعيد وياسين الهاشمي ورستم حيدر في شهر حزيران سنة 1933. وبعد أن تمّ الاتفاق على ذلك في الأول من تشرين الأول 1935 في عهد الوزارة الهاشمية، وكان المبلغ الذي تقرر أن تدفعه الحكومة العراقية هو أربع مئة ألف دينار، وقد أبرم البرلمان الاتفاق في اليوم التاسع من نيسان سنة 1936. في تلك الأثناء كانت المعارضة التي تزعمها حكمت سليمان وأبو التمن بالاتفاق مع جماعة الأهالي قد استطاعت الحصول على امتياز صحيفة يومية باسم حكمت سليمان تدعى «البيان» تولى أصحاب الأهالي تحريرها ونشرها، وقد صدر العدد الأول من «البيان» في يوم 12 آذار 1935 وهو يضم افتتاحية موسعة بعنوان: «من الخطر على سلامة الدولة» كتبها جعفر أبو التمن. أمّا العدد الثاني الذي صدر من البيان وهو العدد الأخير منها فإنه صدر بأربع صفحات في اليوم السابع من نيسان 1936 ويكاد هذا العدد يكون خاصًّا بانتقاد اتفاقية السكك. فقد جاء فيه إلى جانب المقال الافتتاحي «نستأنف العمل» مقال صب فيه جماعة الأهالي جام غضبهم على الوزارة الهاشمية لعقدها اتفاقية السكك تلك. وكان ذلك المقال بعنوان:

«اقتصاديات البلاد تحت الانتداب لعشرين سنة أخرى». وكان محمد حديد هو الذي كتب ذلك المقال. وقد عطلت البيان بعد ذلك العدد. (انظر تفاصيل ذلك في كتاب «جماعة الأهالي في العراق» لفؤاد حسين الوكيل ص 321 - 337).

[←585]

كتبها باسم «مصلاوي» MUSLAWIS

[←586]

بدأت الأعمال الترابية في بيجي في شهر أيلول 1936 وأعطي التزام تقديم العمال إلى عشيرة شمر التي يرأسها الشيخ عجيل الياور وكان ينوب عنه مشعال الفيصل. وقد استخدم التزوير علانية في قوائم أسماء العمال حيث كان بعض الرعاة والخدم التابعين لعشيرة شمر يتقاضون رواتب من إدارة سكك الحديد بصفة عمال، ولم يكونوا من العمال فعلًا، وإنما كانت أجورهم تسلم إلى وكلاء عشيرة شمر لقاء بعض الدراهم القليلة تدفع إلى كل مدع بأنه من العمال. وقد بدل مسرى الخط إذ أصبح يمرّ بمحطة ضخ النفط في «ك 2» تلبية لطلب شركة النفط حيث نقلت محطة القطار من بيجي إلى محطة الضخ وعرفت باسم «الصينية» وهي محل استدارة شاحنة القطار وأصبحت الآن ناحية تابعة لقضاء بيجي. ولقد عاد خط القطار إلى مسراه القديم الآن.

[←587]

تولى المرحوم مولود مخلص رئاسة هذه الجمعية التي استطاعت من المشاركات والتبرعات أن تنشئ لها مقرًّا على الجهة اليمنى من انتهاء شارع الشيخ عمر في الباب الشرقي، وشيدت غرفًا فوق المقر لسكن بعض موظفي الجمعية. كما شرعت الجمعية بتدريب بعض الشبان على الطيران. وكانت تصدر مجلة شهرية باسم الطيارة تولى الإشراف عليها حميد يوسف البياتي والد المحامي ناظم حميد.

[←588]
أسست دار الإذاعة لأول مرة في سنة 1936 وكانت إدارتها في غرفة واحدة من بناية وزارة المعارف القديمة. وكان المرحوم فؤاد جميل قد عين ملاحظًا لها ولم يكن عدد الموظفين فيها آنذاك يزيد عن أربعة أو خمسة أشخاص. وكان البث ثلاث مرات في الأسبوع. وكانت الإذاعة المصرية قد سبقت الإذاعة العراقية بثلاث سنوات. ولذلك بدأ انتشار استعمال الراديوات في بغداد منذ ذلك الوقت أي ما قبل تأسيس الإذاعة العراقية ذاتها.

[←589]

حاول كثير من المتنفذين ومن ضمنهم عدد كبير من الوزراء والأعيان والنواب وغيرهم أن يسلكوا مختلف الطرق للتحايل على لجان التسوية وحق اللزمة. فقد استولى أمثال هؤلاء على أراضٍ تعود إلى الفلاحين الذين تعاقدوا معهم قبلًا على تجهيزهم بالمضخات ثم ما لبثوا أن مدّوا ساحات الأراضي الخارجة عن الحقول المزروعة فعلًا فأدخلوها في لزمتهم بحيث لم يعد أمام لجان التسوية إلّا أن تسجل حقوق اللزمة لهم في تلك الأراضي.

[←590]

المقصود بذلك جريدة نداء الشعب لسان حال حزب الشعب الذي تزعمه ياسين الهاشمي قبل أن يؤلف حزبه الجديد الإخاء الوطني. وليس هناك أدنى شك في أن تغنّي نداء الشعب بالقومية العربية والإفراط في ذم الإنكليز ومعاهدة سنة 1930، قد جعل المؤلف يتهم هذه الصحيفة بأن لهجتها كانت فاشستية.

[←591]

الدكتور جوردان من علماء الآثار البارزين الذين عملوا في العراق خلال سني الثلاثينيات والأربعينيات.

[←592]

المقصود بذلك مشروع سوريا الكبرى الذي شغل تفكير نوري السعيد ونشاطه منذ أن أعلن استقلال العراق في سنة 1932. فقد كان نوري السعيد يعمل ويفكر حسب الخطط الإنكليزية لمدّ أخطبوط استعمارهم إلى سوريا وانتزاعها من الفرنسيين عن طريق هذا المشروع الذي يضمها إلى العراق والأردن. وقد وضع الأسس الأولية لهذا المشروع وعرضها في صفة مذكرة قدمها إلى المستر «كيسي» وزير الدولة البريطاني المختص بشؤون الشرق الأوسط. واستطاعت جريدة «لواء الاستقلال» لسان حزب الاستقلال في سنة 1946 أن تنشر ترجمة تلك المذكرة في عدد خاص من أعدادها، فأثار ذلك عاصفة من الهياج لدى العناصر الوطنية.

[←593]

وجه نداء ملوك العراق والأردن والسعودية لوقف الإضراب في اليوم العاشر من تشرين الأول 1936. أمّا لجنة «بيل» البريطانية للتحقيق فقد توجهت إلى فلسطين في الخامس من تشرين الثاني سنة 1936، وعلى أثر توجه لجنة بيل أعلن وزير المستعمرات بأن هجرة اليهود إلى فلسطين لن تتوقف خلال الفترة التي ستقضيها لجنة التحقيق، فقررت اللجنة العليا العربية التي يتزعمها المفتي أمين الحسيني عدم التعاون مع لجنة بيل، وحين وجدت اللجنة أنها تواجه الانشقاق داخل صفوفها ألغت في السادس من كانون الثاني 1937 قرار المقاطعة وقدم أعضاء اللجنة العليا العربية شهاداتهم أمام لجنة بيل. (الدكتور عبد الوهاب الكيالي:

الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ص 158 وما بعدها طبعة سنة 1971).

[←594]

ما يزال الغربيون، ويقلدهم في ذلك بعض الكتّاب العرب، يكررون إطلاق لفظة «أمة» أو«شعب» على كل بلد عربي. متناسين أن أيّ شعب عربي يعيش في أيّ من الأقطار العربية، إنما هو جزء من مجموع الشعب العربي. أو الأمة العربية الواحدة، غير المتعددة. ولذلك فإن من الخطأ إطلاق لفظة «الشعوب العربية» وأن تستبدل بها عبارة «الشعب العربي» سواء كان هذا الشعب يسكن العراق، أم مصر أم سوريا أم الصومال، ذلك لأن إطلاق كلمة «أمة» على الشعب المصري أو السوري، إنما يراد بها إظهار أيّ من الشعبين وكأنهما منفصلان عن مجموع الأمة العربية أو الشعب العربي، وعلى هذا فإن الأصح أن يقال الشعب السوري في سوريا والشعب المصري في مصر، وهلمّ جرًّا.

[←595]

كانت مقدمة العلاقات الطيبة بين العراق واليمن عندما طلب ملك اليمن الإمام يحيى حميد الدين إلى العراق إرسال بعثة عسكرية عراقية لتدريب أفراد الجيش اليماني، وقد وصلت هذه البعثة التي ترأسها العقيد إسماعيل صفوت، إلى صنعاء في أواخر شباط سنة 1940، وكان من أعضائها المقدم محمد حسن المسيبي الذي وضع عن تلك البعثة كتابًا أصدره في سنة 1947 باسم «قلب اليمن». وكانت وزارة الدفاع العراقية قد أصدرت أوامرها بإرسال البعثة المذكورة إلى اليمن في أوائل الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني سنة 1939، وتحدد السفر إلى اليمن في أوائل الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني سنة 1939، وتحدد اليوم الثالث من شباط 1940 موعدًا لسفر البعثة التي سافرت بالسيارات إلى سوريا ومنها استقلت البحر إلى مصر، ثم إلى عدن بحرًا ومنها إلى صنعاء برًّا. وقد مكثت البعثة في اليمن زهاء ثلاث سنوات زارت خلالها السعودية وأدّي أعضاؤها فريضة الحج، ثم بدأت عودتها إلى العراق في الأسبوع الأخير من سنة 1942 بطريق البر عبر الكويت فوصلت الزبير ظهر التاسع من كانون الثاني سنة 1943.

[←596]
اعتبر الأتراك إمارة الكويت جزءًا من العراق، وأعدوه قضاء تابعًا لولاية البصرة وأطلقوا على حاكم الكويت، منذ عهد الشيخ مبارك، صفة قائمقام تابع لمحافظ أو متسلم البصرة.

[←597]

أفرد الدكتور سندرسن في مذكراته فصلًا خاصًا لهذه الزيارة التي رافق الملك فيصل إلى طهران مع بقية أعضاء الوفد الحاشية. (انظر مذكرات سندرسن ص 165 - 189 من الطبعة الثانية 1981).

[←598]

لم يكن مثل هذا الموقف من جانب حكام طهران بالأمر المستغرب أبدًا. ذلك لأن أطماع الفرس في العراق ليست حديثة العهد قط، بل تعود إلى العصور التي سبقت العمل بالتاريخ الميلادي. فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على قيام الحكم المدني في العراق، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم تعترف حكومة طهران بذلك الحكم العراقي، إلّا بضغط واضح من الإنكليز الذين كانت لهم الكلمة الأولى في بلاد فارس منذ أواسط القرن التاسع عشر وما بعده. وحتى في العهد الملكي كانت طهران تظهر العداء السافر في أكثر من مناسبة ضد العراق، وقد تعاظم هذا العداء بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق، ثم تحول إلى عدوان عسكري سافر في سنة 1980 عندما تحالفت الإمبريالية والصهيونية للإتيان بالخميني ورفاقه من الملالي المشبوهين إلى دست الحكم في طهران، حيث سارع الخميني إلى تنفيذ المؤامرة الكبرى التي حاكها الاستعمار والصهيونية ضد العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز سنة 1968، والتي أريد من ورائها إسقاط الحكم الوطني التقدمي الذي يوجهه الرئيس المحنك المنتصر صدام حسين، ذلك لأن العراق الذي سارع، تحت قيادة هذا الرئيس العظيم، إلى تأميم الثروات النفطية العراقية وصرف عوائدها على الإعمار ورفع مستوى الشعب العراقي وازدهاره، على خلاف بعض المنتجين للنفط في الأقطار العربية الذين يستثمرون أموالهم في الشركات والمصارف الغربية ولا سيما الأمريكية منها، علما بأن أكثرية تلك الشركات والمصارف ملك للصهاينة وتدار من قبلهم. وعلى رغم ما قدمه العراق من تضحيات جسيمة لمقاومة العدوان الإيراني السافر الذي استمر زهاء سبع سنوات كاملة، فإنه، أي العراق، طالما أبدى استعداده التام لوقف القتال وإحلال السلم وحل القضايا المتنازع عليها بالطرق السلمية، وما أعقب ذلك من تكاتف جهود الوساطة بين العراق وإيران، ولكن حكام طهران من الملالي الذين رسمت الإمبريالية والصهيونية لهم مخطط العدوان السافر ليس على العراق وحده فحسب، بل على الأقطار العربية الأخرى، ظلوا سادرين في غيهم، فرفضوا كل المبادرات السلمية، وبقوا ماضين في تنفيذ المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الكبرى التي استهدفت تحطيم الحكم الوطني الثوري التقدمي، ووقف النهضة التي أخافت ليس الاستعمار والصهيونية وحدهما فحسب، بل المتعاونين معهما من بعض الحكام المفروضين فرضًا على الأمة العربية.

[←599]

يقصد به عدوان إيطاليا على الحبشة واحتلالها في سنة 1935 بعد معارك استمرت عدة شهور وعلى الرغم من المواقف العدائية التي كانت الحبشة تقفها من القضايا العربية المهمة، فقد ساندت الدول العربية الحبشة في نضالها ضد العدوان.

[←600]

كانت تلك هي معاهدة شط العرب لسنة 1937 والتي أرغمت العراق، بضغط مباشر من بريطانيا، على التنازل عن الأميال الأربعة من ضفة شط العرب المقابلة لعبادان لكي تصبح مكانًا لرسو ناقلات النفط التي كانت تنقل نفط الأحواز الذي كانت بريطانيا تستغله وحدها منذ سنة 1901.

[←601]

في نيسان 1927 اقترح «أرستيد بريان» وزير الخارجية الفرنسية على وزير الدولة الأمريكي فرنك كيلوغ عقد اتفاق يحظر إعلان الحرب أداة للسياسة القومية.

وقد وقع على هذا الاتفاق في مؤتمر عقد في باريس في آب 1928 وحضرته تسع دول، وأخيرًا انضمت دول أخرى إلى الاتفاق المذكور فبلغ عدد الدول المنضمة إليه خمسًا وستين دولة. (ألان بالمر: قاموس التاريخ الحديث 1789 - 1945 ص 162).

[←602]

هو الوزير عباس مهدي الذي كان يتولى وزارة الأشغال في وزارة حكمت سليمان بعد ترقيعها في أعقاب استقالة الوزراء الأربعة، والذي أصبح الآن يتولى وزارة العدل.

[←603]
كان هذا التشريع في صفة تعديل لبعض مواد قانون العقوبات البغدادي حيث اعتبر بثّ الشيوعية بين أفراد القوات المسلحة جرمًا يعاقب عليه بالإعدام، وعلى أساس مثل هذا التعديل تمّ إعدام أربعة من زعماء الحزب الشيوعي في سنة 1949.

[←604]
يريد المؤلف بهذا أن يشير إلى تجاوب الحكومة البريطانية مع العراق في موضوع شراء السلاح منها أكثر من تجاوبها مع حكومة الانقلاب، فقد كان تردد بريطانيا ومماطلتها في تجهيز الجيش العراقي بالسلاح، هو الدافع الأول الذي دفع بكر صدقي إلى شراء السلاح من المصانع الألمانية والإيطالية والجيكوسلوفاكية، هذه الحركة التي استنكرتها بريطانيا وراحت من وقتها تخطط للتخلص من بكر صدقي ومن وزارة الانقلاب ذاتها. ولهذا فإن أيّ انتقاد يوجه من لدن الإنكليز إلى بكر صدقي يجب أن يفسر على أساس هذا التحدي في مسألة شراء السلاح من خارج بريطانيا.

[←605]

يحاول المؤلف هنا أن يبسط ما يعتبره من تعاظم النفوذ الألماني في العراق ومن سريان الفلسفة النازية إلى الشباب العراقي. والحقيقة أن انعطاف العراقيين نحو الحركة النازية أو غيرها، لم يكن نابعًا عن الإيمان بأهداف تلك الحركة، مثلما كان نابعًا عن شدة الحقد على الإنكليز وحلفائهم أعداء العروبة وحلفاء الصهيونية، حيث تظاهر الألمان الهتلريون بالعداء للصهاينة واليهودية - العالمية، الأمر الذي زاد في تحمس العراقيين ضد هذه الحركة وضد بريطانيا التي فرضت الانتداب على فلسطين لكي تمهد لتحقيق الوطن القومي اليهودي فيها وفقًا لوعد بلفور.

[←606]

المقصود بها معاهدة شط العرب التي أرغمت العراق في ذلك الوقت، وفي عهد حكومة الانقلاب، على التنازل عن قسم من الشاطئ أمام عبادان لإيران بقصد استخدامه مرسى لناقلات النفط التي كانت تنقل نفط الأحواز.

[←607]

المقصود بها «جمعية الدفاع عن فلسطين» التي تألفت في بغداد سنة 1935 في عهد وزارة ياسين الهاشمي، وكان يرأسها سعيد الحاج ثابت. ولقد نشطت هذه الجمعية في تنظيم الاحتجاجات، وإصدار نشرة خاصة عن أنباء الثورة الفلسطينية الكبرى في سنة 1936، وجمع التبرعات من الأفراد والشركات والمنظمات لإرسالها إلى الثوار في فلسطين. وكان مقرّ الجمعية أول الأمر في «نادي المثنى» في الصالحية، ثم انتقلت إلى الدار التي استأجرتها «جمعية الجوال العربي» والتي نصبت فيها مطبعة خاصة بالجمعية في إحدى الدور القائمة في محلة الصابونجية في الميدان.

[←608]
عقد مؤتمر ميونيخ (منشن) من قبل رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وغيرها، وذلك لدراسة التهديدات الألمانية. وقد اتفق المجتمعون في ذلك المؤتمر على مهادنة هتلر والسماح له باقتطاع منطقة «السوديت» والتي تقطنها أكثرية ألمانية، من جيكوسلوفاكيا كل ذلك على أمل إقناع هتلر، بأن يقلع عن إشعال نيران الحرب. والحقيقة أن مؤامرة ميونيخ تلك كان يراد من ورائها إبعاد هتلر عن اقتحام فرنسا والدول الأخرى الموالية لها بما في ذلك بريطانيا، وتوجيه أنظاره إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان منذ ظهوره في أواخر سنة 1917 يؤلف الخطر الرئيس على الرأسمالية والرأسماليين، ولذلك عمدت الرأسمالية إلى تهيئة الظروف الملائمة لظهور هتلر في ألمانيا وأمدّته بمختلف وسائل القوة لكي يضرب ضربته القاضية ضد الاتحاد السوفياتي وقد فعل ذلك فعلًا.

[←609]

كانت «جريدة الاستقلال» التي يصدرها المرحوم عبد الغفور البدري هي التي شنّت تلك الهجمات ضد العمري وإن لم تذكره بالذات. فقد نشرت مقالتين متتاليتين شديدتين في عددها الصادرين في 17 و19 من تشرين الأول 1938 ضد استشراء داء الرشوة في الدولة وبين الوزراء، الأمر الذي أدّى إلى تعطيل الجريدة لمدة سنة وسوق البدري إلى المحكمة بتهمة القذف والتشنيع، فقضت المحكمة بالحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر.

[←610]

يقصد بذلك امتياز حكر تصدير التمور الذي منح إلى شركة أندروير الإنكليزية.

[←611]

كانت وزارة المدفعي هذه قد عطلت جلسات المجلس لمدة شهر وفي خلال هذه الفترة استصدرت أمرًا بنفي بعض الأشخاص، كان الكيلاني من بينهم، إلى بعض الأماكن وفرض الإقامة الجبرية عليهم هناك. وكان من بين هؤلاء، إسماعيل الأغا الذي نفي إلى الفاو، وعلي محمود الشيخ علي إلى بدرة، وداود السعدي إلى حلبجة، وشاكر الوادي إلى سوق الشيوخ، وجميل عبد الوهاب إلى (علي الغربي). وعلي غالب إلى عانه، وعبد الوهاب محمود إلى تلعفر، وفائق السامرائي إلى زاخو. (الحسني: الوزارات العراقية ج 5 ص 45 - 46).

[←612]

كان نوري السعيد منذ أن توفي فيصل هو أول من وضع أسس تدخل الجيش في السياسة. وقد دفعه نجاح انقلاب بكر صدقي في سنة 1936، إلى ركوب مثل هذه المركب الصعب الذي ألحق بالبلاد الخراب والدمار لعدة أجيال سابقة. فقد اصطفى نوري السعيد هؤلاء العقداء الأربعة ومن والاهم من ضباط الجيش لتنفيذ مؤامراته، وتطلعاته الخاصة. فلطالما فرضوه على غازي عدة مرات لكي يؤلف الوزارة، كما فرضوا طه الهاشمي ورشيد عالي من بعده مما سيرد ذكره في الفصول اللاحقة.

[←613]

علم بعض الضباط الكبار بما كان العقداء الأربعة ينتوون عمله فذهب كل من القادة نظيف الشاوي، ويوسف العزاوي، وسعيد التكريتي إلى دار السيد جميل المدفعي، وكان صبيح نجيب وزير الدفاع حاضرًا عنده فأفضوا إلى المدفعي بأن في نية العقداء الأربعة ومعهم العقيد سعيد يحيى، القيام بانقلاب ضد الوزارة، ولكن صبيح نجيب أنكر صحة الخبر، وطلب إلى الضباط الحاضرين لدى رئيس الوزراء أن يتركوا هذا الأمر إليه، أي إلى وزير الدفاع. (جريدة المواطن لصاحبها محمود الدرة، من حديث اللواء يوسف العزاوي، نشر في العدد الصادر يوم 29 آذار 1952).

[←614]

كان خطاب نوري السعيد هذا يناقض الحال القائمة فعلًا. ذلك لأن مجيء نوري السعيد إلى الوزارة من جديد كان نتيجة تآمر العقداء ومن شايعهم من بعض الساسة، والذين فرضوا على الملك غازي، إسقاط الوزارة المدفعية، وتعيين السعيد رئيسًا للوزراء، وليس هناك أدنى شك في أن السياسة التي انتهجها نوري السعيد في الأيام الأولى من تأليف وزارته من أمثال إعادة المفصولين من الموظفين، والسماح للصحف المعطلة بالصدور، بل وحتى السماح بتأليف الأحزاب. إنما كانت من نوع سياسة ذرّ الرماد في العيون تمهيدًا لما كان السعيد يخطط له منذ أن عاد من المنفى، وهو الانتقام من جماعة الانقلاب، وعلى رأسهم الملك غازي، كي ينفرد وحده بالحكم ويوجهه حسب الوجهة التي يعتقدها. والتي لم يفد منها سوى الإنكليز والصهاينة مما كشفته السنوات التي أعقبت ذلك عنه بكل جلاء.

[←615]

كان ولي عهد فارس، وهو محمد رضا بهلوي الشاه السابق قد وصل إلى بغداد في اليوم السادس والعشرين من شباط 1939، ونزل بضيافة الحكومة وتبودلت برقيات المجاملة بهذه المناسبة بين العاهلين العراقي والفارسي.

[←616]

صدرت أحكام الإعدام على كل من الضباط حلمي عبد الكريم، وإسماعيل عباوي توحلة ويونس عباوي وجواد حسين، وعلى حكمت سليمان أيضًا. وحكم كل من عبد الهادي كامل وعلي غالب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين. أما الذين خفضت أحكامهم من الأشغال الشاقة المؤبدة فهم إسماعيل عباوي وحكم على جواد حسين وهو ضابط طيار بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة، وعلى حكمت سليمان بالحبس لمدة خمس سنوات. وكانت الحكومة البريطانية هي التي تدخلت رسميًا بتخفيف الحكم على حكمت سليمان.

[←617]

هو المستر لويد رئيس جمعية التمور في البصرة.

[←618]
يقصد المؤلف بذلك الذين بقوا على قيد الحياة حين صدور كتابه هذا في طبعته الأولى سنة 1953.

[←619]

ذكر المؤلف أن حادث اصطدام غازي وقع ليلة اليوم الثالث من نيسان على أساس أن الحادث حدث قبل انتهاء الساعة الثانية عشرة من مساء ذلك اليوم.

(راجع ما كتبه الدكتور سندرسن في مذكراته عن حادث الاصطدام وما فعلته الملكة عالية لانتزاع تصريح منه بأنه قد سمع غازي يعلن وصيته لتعيين عبد الإله وصيًّا على ولده فيصل الثاني. وفي الوقت الذي لفظ فيه غازي أنفاسه الأخيرة) مما سيطلع عليه القارئ في كتابنا المقبل «مصرع الملك غازي».

[←620]

كان التعويض الذي دفعته الحكومة العراقية لعائلة القنصل البريطاني في الموصل يبلغ عشرين ألف باوند استرليني، تمّ دفعه في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار سنة 1939، أما الذين اتهموا بقتله فقد بلغ عددهم حوالي خمسة عشر نفرًا معظمهم من الطلاب، وقد حكم على أحدهم بالإعدام، ولكن الحكم أبدل بالسجن لمدة خمس عشرة سنة. أما البقية فتراوحت أحكامهم بين خمس سنوات وسنة واحدة.

[←621]

كانت قضية المؤامرة المزعومة وصدور الحكم بالإعدام على حكمت سليمان من الأسباب الرئيسة لحدوث عدم الانسجام بين نوري السعيد وناجي شوكت.

ولكي يستطيع نوري السعيد إبعاد ناجي شوكت عن بغداد لبعض الوقت، فقد عرض نوري السعيد على مجلس الوزراء إيفاد ناجي شوكت إلى تركيا للاتصال برجال الحكومة هناك للتأكد من نوايا الجمهورية التركية وموقفها حيال الوضع الراهن في سوريا. لكن نوري السعيد ما لبث -في الوقت الذي كان فيه ناجي شوكت يقوم بتلك المهمة أن أجرى تعديلًا في وزارته استبعد به ناجي شوكت من الوزارة، وبعث إليه رسالة في هذا المعنى. وقد ردّ ناجي شوكت على رسالة نوري البرقية بأن أعلن له انسحابه من الوزارة «وأخيرًا أخبركم بأني لا يمكنني، بعد هذه الأحوال، أن أقبل أية وظيفة سواء في الداخل أم الخارج». (مذكرات ناجي شوكت ص 386 وما بعدها طبعة 1984).

[←622]

يذكر العقيد جيرالد دي غوري في كتابه «ثلاثة ملوك في بغداد»، أن السفير باترسون هو الذي أوكلت إليه مهمة التخلص من الملك غازي فأدى هذه المهمة بكل نجاح حسب قوله.

[←623]

جرى الاحتفال بافتتاح سدة الكوت من قبل الملك غازي في اليوم التاسع والعشرين من آذار سنة 1939 وألقى غازي بهذه المناسبة كلمة للحاضرين تحدث فيها عن المشاريع القادمة. ولقد ادعت شركة بلفوربتي الإنكليزية أنها خسرت في إنشاء هذه السدة زهاء مليون دينار وطالبت الحكومة بدفعها، ولكن الحكومة رفضت الادعاء وتمّت تسوية القضية مع الشركة بدفع تعويض لها مقداره مئة ألف دينار في سنة 1943.

[←624]

هو الجسر المعروف الآن باسم جسر الشهداء الذي شيد في مكان الجسر الخشبي العائم القديم الذي أنشأه الأتراك.

[←625]
كانت المعاملات المالية الخاصة بالحكومة العراقية يقوم بها المصرف الشرقي الإنكليزي بفائدة محددة له ولذلك قررت الحكومة إنشاء مصرف الرافدين ليقوم بالمهمة ذاتها وبمختلف الأعمال الصيرفية التي تقوم بها المصارف الأخرى.

[←626]

ذكره المؤلف باسم سوق العطرية وقد وقع هذا الحادث في مساء اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة 1950 وكان الحريق قد نشب في خان يقع في محلة باب الأغا. وذكر أن أحد اليهود هو الذي تعمد إحداث الحريق للاستفادة من مبلغ الضمان الذي أعطي للخان من شركة التأمين وقد استمر الحريق ثلاث ساعات وأدّى إلى وفاة ثلاثة من رجال الإطفاء.

[←627]

كان نوري السعيد منذ أن أمسك بناصية السياسة والحكم في العراق، يبتدع مشروعات وخططًا لم يكن حتى دهاقنة الإنكليز يفكرون فيها، أو يقدمون على التحدث بها. فما كان نوري السعيد يفكر فيه عند اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية هو إرسال كتيبة على الأقل من الجيش العراقي لكي تحارب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور، كما فعل الصهاينة ذلك في حينه، فأرسلوا كتيبة من قواتهم شاركت في القتال إلى جانب الحلفاء مما عزز من ثقة الحلفاء وعلى الأخص بريطانيا وأمريكا وفرنسا، بالصهاينة، والاستجابة إلى مطالبيهم، ومساعدتهم بعد انتهاء الحرب على تحقيق، ليس الوطن القومي اليهودي الذي وعدوا به خلال الحرب العالمية الأولى فحسب، وإنما إنشاء دولة إسرائيل ركيزة الإمبريالية في الوطن العربي والشرق الأوسط برمّته، فأصبحت هذه الدولة المفتعلة، أداة فعالة في يد الإمبريالية تحركها ضد أية حركة وطنية خالصة في الوطن العربي، وراحت بعد الهزائم المنكرة التي ألحقتها بالحكومات العربية المتخاذلة المنصاعة لأوامر المستعمرين سواء في ذلك حرب سنة 1948 أم حرب سنة 1967، أم غزو لبنان وإنهاء الوجود الفلسطيني فيه، الأمر الذي عجل بضياع فلسطين إلى الأبد كما دللت عليه حوادث سنة 1982 والسنوات التي أعقبتها، ولا سيما بعد أن حركت الإمبريالية إيران تحت زعامة الخميني إلى العدوان على العراق، وذلك للحيلولة دون تصدي العراق للمؤامرة الاستعمارية الصهيونية في تصفية المقاومة الفلسطينية، وطردها من لبنان نهائيًا بتعاون حكومة دمشق في ذلك تعاونًا مباشرًا، وفرض الاحتلال الإسرائيلي على لبنان.

[←628]

حاول نوري السعيد منذ أن وفد أمين الحسيني إلى العراق، أن يتظاهر بأنه يريد التقرب من دول المحور. وقد أفضى بذلك فعلًا إلى أمين الحسيني بحضور جميل مردم في شهر كانون الأول 1940. ولكن المفتي لم يقبل بالتعاون مع نوري السعيد لأنه كان واثقًا من أن نوري السعيد يسعى بزعمه هذا إلى اكتشاف مدى تعاون المفتي مع المحور، تمهيدًا للإيقاع به وإبلاغ الإنكليز بكلّ نشاطات المفتي. (راجع مذكرات غروبا: رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة اللواء فاروق الحريري ج2 ص 370 - 371).

[←629]

قُتل رستم حيدر قبل ظهر اليوم الثامن عشر من كانون الثاني 1940. أما القاتل فهو مفوض شرطة مفصول من الوظيفة ولم يعرف منه أنه كان من المتحمسين للألمان كما ذكر المؤلّف ذلك هذرًا. وقد سرت إشاعات في حينها بأن بعض المسؤولين قد حرضوا القاتل على ارتكاب تلك الجريمة. ولذلك أوقف وزيران سابقان هما صبيح نجيب وإبراهيم كمال، واثنان من المحامين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيد وموظفان مفصولان هما المحافظ السابق أحمد عارف قفطان ومدير الشرطة حسن فهمي وغيرهم ممن اتهمهم القاتل بأنهم هم الذين حرضوه على موضوع القتل. وقد أظهرت الدلائل بأن نوري السعيد كان وراء توجيه تهمة التحريض. (الحسني: الوزارات العراقية ج 5 ص 116).

[←630]

يذكر صلاح الدين الصباغ في مذكراته أن نوري السعيد كان قد دعاه هو وفهمي سعيد، ومحمود سلمان وكامل شبيب وسعيد يحيى، وإسماعيل نامق إلى داره لتناول العشاء في مساء يوم 14 شباط 1940، وأعرب لهم عن رغبته في ضرورة تخلي وزارته عن الحكم، ولذلك فقد اتفق مع طه على إسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني، على أن يصبح هو (أي نوري) وزيرًا للخارجية، ويبقى طه على رأس الجيش حيث هو. ولقد سأله فهمي إن كان جادًّا في قوله فأجاب نوري بالإيجاب. قال فهمي: ما هذا يا باشا؟ إنه أمر لم يكن بالحسبان ولا ندري ماذا نجيبك، أنت تعلم لماذا أسندت رئاسة الوزارة إليك وكيف تمّ ذلك؟ (صلاح الصباغ: فرسان العروبة في العراق ص 122).

[←631]

تلك هي وزارة نوري السعيد الخامسة التي ضمت نوري للرئاسة والخارجية وكالة، وعمر نظمي للداخلية والعدل وكالة، وطه الهاشمي للدفاع، وصادق البصام للاقتصاد، ومحمد أمين زكي للمواصلات والأشغال، وسامي شوكت للتربية، وصالح جبر للشؤون الاجتماعية.

[←632]
هم كل من حسين فوزي وأمين العمري، وعزيز ياملكي الذين أحيلوا على التقاعد في 21 شباط.

[←633]
صدر قرار المحكمة بإعدام قاتل رستم حيدر في يوم 29 آذار 1940 ونفذ فيه في فجر يوم الأربعاء 27 آذار وكان نوري السعيد قد طلب إلى طه الهاشمي بأن يعجل في تنفيذ حكم الإعدام، ولذلك فلم يبلغ المحكوم بالإعدام إلّا قبل تنفيذه بدقائق. ونقلًا عما أورده العقيد سعيد يحيى الخياط الذي ناب عن وزارة الدفاع في حضور عملية الإعدام كما طلب ذلك نوري السعيد بنفسه، فإن المتهم هتف بحياة هتلر وبسقوط نوري السعيد الذي علمه الانحراف.

[←634]

راجت إشاعة في حينها بأن رستم حيدر لم يوافق على تعيين صبيح نجيب وزيرًا مفوضًا للعراق في إحدى العواصم، وعلى هذا أضمر صبيح نجيب العداء لرستم حيدر وراح يحرض على قتله. وقد كان لهذه الإشاعة قبولها بين رجال السياسية من الشيعة وتأثيرها فيهم. ولذلك أراد نوري السعيد بإعلان الحكم بسجن صبيح نجيب لمدة سنة ترضية أولئك الرجال، لكنه، أي نوري، بعمله هذا يكون قد ثبت تهمة التحريض على صبيح نجيب.

[<-635]

وقعت هذه الحوادث عندما عبرت حشود من شمر، وعلى الأخص من فرع «الصايح» منها، نهر دجلة إلى منطقة الحويجة المحاذية لكركوك والتي يكاد العبيد ينفردون بسكناها وزراعتها منذ أزمان قديمة، بل إن المنطقة عرفت باسم «حويجة العبيد» منذ العهد العثماني.

[←636]

كان هذا الجسر قبلًا مؤلفا من قوارب على غرار الجسر القديم، وقد بناه الإنكليز بعد دخولهم بغداد سنة 1917 وأطلقوا عليه اسم «جسر مود» تخليدًا لذكرى الجنرال ستانلي مود فاتح بغداد.

[←637]
هو الجامع المعروف الآن باسم جامع 14 رمضان والذي لم يكمل بناؤه إلّا في سنة 1969.

[←638]

نعتقد أن استقالة أمين زكي كانت بتحريض من نوري السعيد لأن وجهة نظر أمين زكي في مماشاة بريطانيا مشابهة لنظرة السعيد نفسه. وبالفعل فإن استقالة أمين زكي قد مهدت السبيل إلى تفكك الانسجام الوزاري في وزارة رشيد عالي حيث ظهر ذلك التفكك بارزًا بعد أن تطورت الأمور واستقال ناجي شوكت ونوري السعيد من منصبيهما وأحدث ذلك أزمة شديدة للوزارة الكيلانية.

[←639]
جاءت مقابلة هؤلاء لعبد الإله بعد الاجتماع الذي عقدته هيئة الوزارة بكاملها في البلاط بحضور الوصي وذلك في اليوم السابع عشر من كانون الأول سنة 1940.

[←640]

كان من بين هؤلاء، محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان، وطه الهاشمي، وناجي السويدي، وجميل المدفعي، وعلي جودت وصادق البصام. ولكن بعد أن اجتمع هؤلاء ومعهم مولود مخلص رئيس مجلس النواب في دار السيد محمد الصدر تقرر أن يذهب محمد الصدر وطه الهاشمي وصادق البصام إلى الديوانية لمقابلة الوصي، حيث استقل الثلاثة طائرة من القوة الجوية إلى الديوانية، حيث اختلى الوصي مع محمد الصدر برهة من الزمن، ثم استدعي طه الهاشمي بحضور محمد الصدر وكلفه بتأليف الوزارة. ويذكر صلاح الدين الصباغ في مذكراته أن طه الهاشمي قد اجتمع بالقادة الأربعة وذكر لهم بأن الوصي قد يكلفه بتأليف الوزارة وأنه سيقبل بها إن أيّده العقداء على شرط أن تسير الوزارة ضمن حدود المعاهدة كما طلب الصباغ ذلك، فوافقهم على هذا الشرط. (الصباغ ص 203).

[←641]
أراد السفير البريطاني في بغداد أن يطير طه الهاشمي نفسه إلى القاهرة لمقابلة أنطوني أيدن أثناء وجوده في القاهرة. ولكن طه اعتذر بكثرة الأشغال فتقرر إرسال توفيق السويدي وزير الخارجية لهذا الغرض حيث غادر بغداد في اليوم السادس من شباط 1941. ويذكر السويدي في مذكراته بأن النقاط التي عرضها على أنطوني أيدن أثناء اجتماعه به تناولت مسألة تزويد الجيش بأسلحة عصرية وإجراء تسهيلات في دفع أثمان هذه الأسلحة ومدّ الحكومة العراقية ببعض القروض المالية، وقبول ضباط عراقيين في المؤسسات العسكرية البريطانية. وكانت مطالب أيدن تتركز في قطع العلاقات مع إيطاليا والسماح للقوات البريطانية بالتحشد في العراق، وإقصاء العقداء الأربعة وأتباعهم، أو تشتيت شملهم على الأقل. ومن هنا نرى أن حركة نقل كامل شبيب إلى الديوانية قد جاءت بناء على الرغبة التي أبداها أيدن.

[←642]
قدم هؤلاء السادة طلبهم بتأليف الحزب المذكور إلى وزارة الداخلية في يوم 27 آذار 1940 ولم يحصلوا على جواب طيلة بقاء وزارة طه الهاشمي في الحكم.

[←643]

هو المرحوم العقيد فهمي سعيد وقد صحبه في زيارة الهاشمي أمين زكي وكيل أركان الجيش.

[←644]

انظر تفاصيل هرب الوصي إلى الحبانية في مذكرات سندرسن ص 299 وما بعدها، الطبعة الثانية 1982.

[←645]
هو الشريف شرف، وكان الشيخ محمد حسن حيدر هو الذي وجه الدعوة إلى أعضاء المجلس بالاجتماع وترأس الجلسة السيد علوان الياسري.

[←646]
كانت أوامر أو بيانات رئيس الوزراء هذه قد جاءت في شكل مذكرات بعثت بها الحكومة العراقية إلى السفارة البريطانية في كتاب مستقل عرف باسم «الكتاب الأبيض» تولى نشره زوج ابنة رشيد عالي.

[←647]

أسكن فيصل الثاني وأمه في بيت «ملا أفندي» بمدينة أربيل.

[←648]

كانت القوة التي أحاطت بسن الذبان بقيادة العقيد فهمي سعيد مؤلفة من سرية للدبابات وسرية للمدرعات، وسرية رشاشات آلية، وفوجين آليين وكتيبة مدفعية آلية، ولواء مشاة، وبطاريتين لمقاومة الطائرات، وسريتي هندسة ومخابرة آليتين، ولواء مشاة ينقصه فوج واحد. (محمود الدرة: الحرب العراقية البريطانية سنة 1941 ص 268 و269، الطبعة الأولى 1969).

[←649]

كانت القوة الإنكليزية في الحبانية مؤلفة من 82 طائرة جيء بقسم منها من مصر. وفوج مشاة تعداده حوالي 400 مقاتل، جيء به من الهند. وبذلك بلغ عدد المحاربين في القاعدة حوالي 2200 رجل، في حين كانت قاعدة الشعيبة في البصرة تضم حوالي 380 جنديًّا بريطانيًّا وخمس عشرة طائرة أضيف إليها سرب من طائرات قاصفة من طراز ولنغتن جيء بها من شمالي أفريقيا. (محمود الدرة المصدر السابق ص 247 - 248).

[←650]

انظر ما ذكره تشرتشل في مذكراته عن الحرب العراقية البريطانية في أيار سنة 1941 وذلك في كتابنا «ثورة 194 في العراق» الذي صدر في سنة 1963، وقد كشف تشرتشل في مذكراته تلك عن المأزق الكبير الذي وجدت بريطانيا نفسها فيه أثناء ثورة أيار، وكنا قد ترجمنا ذلك القسم من مذكرات تشرتشل ونشرناه في ذلك الكتاب.

[←651]
هما محطتا ح 3 وك 3، K3 , H3 من محطات خطوط أنابيب النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط.

[←652]

يرى بعض المراقبين أن عدم فعالية القصف العراقي كانت مقصودة هذا ما قاله المؤلف، ونحن نعتبر مثل هذا القول نوعًا من الدس الرخيص، ذلك لأن آمر المدفعية آنذاك هو العقيد فهمي سعيد الذي عرف بوطنيته وإخلاصه وشدة عدائه للإنكليز... ومع ذلك فقد ذكر محمود الدرة في كتابه الآنف الذكر «إلّا أن القادة العراقيين وبعض المسؤولين كانوا قد قرروا تجنب القيام بأية حركة عسكرية تجاه القاعدة البريطانية... كما أن القوة الدفاعية البريطانية في القاعدة لا يمكنها الصمود طويلًا بوجه هجوم ليلي صاعق». (محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية سنة 1941 ص 270).

[←653]

هو صالح حمام أحد مديري الشرطة.

[←654]

تألفت هذه اللجنة من السادة صالح آل باش أعيان، وحامد النقيب، ومصطفى طه السلمان، وسعيد عبد الواحد، ومحمد صالح الرديني، وصالح حمام وكيل المحافظ، وسليمان فيضي. وقد قام هؤلاء في التاسع من أيار بمقابلة المقدم لويد الذي عين حاكمًا عسكريًّا للبصرة بعد نزول القوات البريطانية فيها، وطلبوا إليه حماية الأمن في البصرة. كما قابل وفد مؤلف من سليمان فيضي وعبد القادر باش أعيان، ومصطفى طه السلمان، المقدم كلوي قائد القوات البريطانية وطلبوا إليه أن تأذن القيادة للمصارف القائمة بتسليم بلدية البصرة ما تحتاج إليه من نقود، وبعض البنادق والخراطيش، لحراسة المدينة، فتمّت الموافقة على ذلك.

[←655]

الظاهرة البارزة والمميزة النادرة التي تميزت بها فترة الحرب طيلة شهر أيار هي تعاظم الالتحام بين جميع أفراد الشعب والتوادد فيما بينهم، بحيث لم تقع أية حركة تخلّ بالأمن العام وعلى الأخص في بغداد. ففي خلال مدة الحرب لم تقع في بغداد حادثة قتل، أو سرقة، أو سطو، أو حتى وقوع شجار أو خصام بين الأفراد، على عكس ما كان مألوفًا في العاصمة وغيرها قبل نشوب الحرب. فلقد أبدى العراقيون من التآخي فيما بينهم وضبط الأعصاب وعدم التوتر ما أذهل حتى الأجانب الذين لاحظوا ذلك وقدروه حق قدره في تلك الأيام.

[←656]

اتصلت الوزارة الكيلانية بوزير السعودية المفوض في بغداد السيد أسعد الفقيه وكلفته بأن يبلغ الملك عبد العزيز السعود التقدم إلى مساعدة العراق بسد طريق الأردن -العراق بوجه الإنكليز، لكن ابن سعود رفض ذلك بحجة أن العراق لم يستشره في نزاعه مع الإنكليز، وعلى أثر ذلك انتدب ناجي السويدي وزير المالية للذهاب إلى الرياض فقابل ابن سعود ولكن لم يحصل منه على جواب مفيد. أمّا الوساطة التي أريد بها أن تتمّ من قبل مصر، فإن الحكومة البريطانية أوعزت إلى سري باشا رئيس وزراء مصر آنذاك بأن يعزز وساطة الحكومة التركية بوساطة مصرية ولكن حكومة الكيلاني اعتذرت عن ذلك لوجود الوساطة التركية آنذاك.

[←657]

إن كل الاتصالات مع الألمان لم تجرِ على أساس ضباط الأركان كما ذكر المؤلف ذلك حقًّا، وإنما قام بها سكرتير أمين الحسيني، المدعو كمال عثمان حداد، وذلك ابتداء من شهر كانون الثاني 1941 حيث بعث وكيل وزارة الخارجية الألمانية في الثالث من نيسان 1941 بكتاب إلى المفتي والكيلاني وقد ورد في ذلك الكتاب «إن ألمانيا مستعدة أيضا لتسليم المواد الحربية فورًا لتقوية استعداد الأمة العربية للحرب المحتملة ضد إنكلترا متى ما أمكن وجود طريق لنقل هذه المواد الحربية». (عثمان كمال حداد: حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941 ص 108 صيدا. لبنان).

[←658]
يؤكد محمود الدرة أن ابن المارشال بلومبرغ كان قد قتل نتيجة التحام جوّي فوق مطار بغداد مع الطائرات البريطانية.

[←659]

كان غلوب قد وزع قواته التي جاء بها من الأردن إلى رتلين كان يقود القسم الأعظم منها معاونه العقيد لاشر الذي أودعت إليه مهمة الاستطلاع وقطع سكة حديد بغداد الموصل في شمال سامراء، في حين قاد غلوب بنفسه قوة أخرى واتجه بها إلى نهر دجلة جنوبي سامراء في يوم 23 أيار. (محمود الدرة: المصدر السابق ص 384) يجد القارئ المزيد من المعلومات عن هذه الحركات في كتابنا «مذكرات غلوب باشا» الذي يصدر قريبًا جدًّا.

[←660]

هو المرحوم جلال خالد الذي تولى فيما بعد منصب مدير الكمارك العام وقد توفي في لندن إثر إجراء عملية جراحية له هناك سنة 1981.

[←661]

المعروف الآن باسم خان ضاري.

[←662]

المقصود بذلك كتائب الشباب التي تألفت من طلاب الكليات، وفصائل الفتوة ولقد شاركت أنا مع زملاء لي في تأسيس منظمة خارج نطاق كتائب الشباب والفتوة سميناها «الحرس الوطني» بدعم من المرحوم يونس السبعاوي في الدرجة الأولى، حيث تمّ اعتقالنا بعد الهدنة بأكثر من شهر وقدمنا إلى المحاكمة أمام المجلس الوطني العسكري في معسكر الرشيد. وكانت بعض الأوساط التي استأسدت بعد فشل الثورة، وراحت تحاول الانتقام من مؤيدي الثورة قد أسمتنا باسم «الحرس الحديدي» واتهمتنا بالمشاركة في أعمال «الفرهود» التي جرت في بغداد عند عودة عبد الإله إليها قادمًا من الحبانية.

[←663]
تحدث عن هذه القوة العشائرية العقيد جرالد دي غوري في كتابه «ثلاثة ملوك في بغداد» الذي ترجمناه وصدرت طبعته الأولى في حزيران 1983. ويجري إخراج طبعة جديدة موسعة ومنقحة منه الآن.

[←664]
تمّ تعيين يونس السبعاوي حاكمًا عسكريًّا على بغداد بقرار من رشيد عالي نفسه، وقد صدر في شكل بلاغ رسمي في الثلاثين من أيار وأذيع من دار الإذاعة العراقية في صباح ذلك اليوم.

[←665]

لم تتألف لجنة الأمن الداخلي في الثلاثين من أيار من قبل السبعاوي ولا من قبل أرشد العمري كما ذكر المؤلف ذلك خطأ، وإنما تألفت هذه اللجنة في اليوم الثامن والعشرين بمبادرة من وكيل وزير الدفاع، وكان أعضاؤها هم أمين العاصمة أرشد العمري، ومدير الشرطة العام حسام الدين جمعة وممثل الدفاع العميد حميد نصرت وقد أنبئ رئيس الوزراء رشيد عالي بذلك فوافق عليه في اليوم ذاته الذي اجتمعت فيه اللجنة وحددت أعمالها وواجباتها بتأمين سلامة الأهلين وممتلكاتهم وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ في حالة الانسحاب من بغداد، وخولت اللجنة محافظ بغداد بإصدار الأوامر بمنع التجول داخل العاصمة مدة الانسحاب.

[←666]
كان عبد الإله ومن معه من الوزراء وأعضاء الحاشية قد عادوا من فلسطين إلى قاعدة الحبانية ومكثوا فيها إلى أن حدثت الهدنة.

[←667]

انظر ما كتبه جرالددي غوري في كتابه «ثلاثة ملوك في بغداد» والذي ترجمناه وتمّ طبعه عن أوضاع الوزراء الذين هربوا مع عبد الإله إلى فلسطين وهم كل من نوري السعيد وعلي جودت وداود الحيدري، وغيرهم أثناء وجودهم في فلسطين أو في معسكر الحبانية.

[←668]
أذاع عبد الإله هذا البيان في اليوم الرابع والعشرين من أيار، بعد وصوله إلى الحبانية، وقد سبق له أن وضع بيانًا أثناء وجوده في القدس يوم الثامن من أيار تمّ طبعه وتولت الطائرات البريطانية إلقاءه على أبناء المدن والعشائر في العراق.

[←669]

ألّف جميل المدفعي وزارته الجديدة وهي الخامسة في 2 حزيران 1941.

[←670]

عرفت هذه الحملة والقوات التي شاركت فيها باسم PAIFORCE وهي القوات التي تمركزت في العراق وبلاد فارس، وأوكل إليها، بعد نزولها بفترة، مهمة الإشراف على إيصال المساعدات التي أخذت أمريكا تقدمها إلى الاتحاد السوفياتي حسب قانون الإعارة والتأجير، وذلك بعد أن غزا هتلر أراضي الاتحاد السوفياتي في الثاني والعشرين من حزيران 1941، ولم تنسحب هذه القوات إلّا بعد أن وضعت الحرب أوزارها في سنة 1945 بمدة غير قصيرة.

[←671]

حكومة فيشي هي الحكومة التي ألفها الألمان بعد سقوط باريس في سنة 1940 من بعض الفرنسيين الموالين لهم، واتخذت من مدينة فيشي القريبة من باريس مقرًّا لها فعرفت بهذا الاسم. وكانت سوريا ولبنان قد أصبحتا تابعتين لتلك الحكومة.

[←672]
كان رضا بهلوي، كأيّ دكتاتور آخر في ذلك الوقت، يريد أن يظهر بالمظهر الذي ظهر به هتلر وموسوليني، وأن يقوي علاقاته بهما. فما إن تقدم الحلفاء إليه بإنذار همّ في إفساح المجال لدخول قواتهم إلى بلاد فارس لتأمين خط مرور المساعدات إلى الاتحاد السوفياتي، حتى رفض ذلك الإنذار وأصرّ على المقاومة وإذ ذاك أصدرت القيادة الفارسية أول بلاغ لها عن الاصطدام بين قواتها والقوات الإنكليزية لكنها أعلنت في البلاغ الثاني الاستسلام والتخلي عن المقاومة حيث ألقي القبض على رضا بهلوي ونفي إلى جنوبي أفريقيا، وأجلس ولده «محمد» مكانه في دست الحكم.

[←673]

المقصود بكلمة الطراريد، جمع طرادة، هنا هي ما تعرف بالجنيبات أو الجنائب التي تربط إلى جانب السفن التي تسير بالبخار أو المحركات الأخرى والأشرعة وتوسق بالحمولة، والتي كانت من أهم وسائل النقل النهري في ذلك الوقت.

[←674]

أنشأت القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى مثل هذا الخط الحديدي بين بغداد والكوت لنقل المهمات العسكرية، ولكن هذا الخط تمّ رفعه بعد انتهاء تلك الحرب. ولو بقي قائمًا لأمكنت الاستفادة منه في نقل المسافرين والسلع بين بغداد والكوت بصفة أفضل وأسرع، وذلك قبل أن يتمّ تبليط هذا الطريق وتسيير السيارات فيه بالكثرة التي نراها الآن.

[←675]

وصلت أعداد كبيرة من القوات البولندية التي انسحبت بعد اجتياح الألمان لبولندا، إلى العراق عن طريق روسيا وفارس، تمركزت أكثريتها في منطقة خانقين وجاء قسم منها، إناثًا وذكورًا إلى بغداد، وتغلغلوا بين اليهود، وأخذ يدربونهم على أمور القتال. وقد أصدر هؤلاء البولنديون في بغداد صحيفة باللغة البولندية بأربع صفحات كانت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، وكانت تطبع في مطبعة «التفيض» التي كانت تديرها مدرسة التفيض الأهلية، وهي أول مطبعة من طراز «لابنوتايب» تجلبها مؤسسة غير حكومية إلى العراق في ذلك الوقت. وقد نصبت، هذه المطبعة في سرداب داخل بناية مدرسة التفيض في محلة العاقولية، في سنة 1938 وطبعت فيها عدة كتب مدرسية وغيرها، إلى جانب مجلة «التفيض» نصف الشهرية التي كنت أشرف على تحريرها وإصدارها والتي صدر عددها الأول صبيحة مقتل غازي فأجّل توزيعها إلى اليوم الخامس من نيسان 1939 وظلت تصدر لمدة سنتين.

[←676]

لا نوافق المؤلف على هذا الادعاء الكاذب إطلاقًا لأن الوقائع تكذبه صراحة. فالذين استفادوا وأثروا من وراء السوق السوداء قلة ضئيلة جدًّا، أما بقية السكان فقد تعرضوا للفقر وللجوع، ذلك لأن القوات البريطانية وضعت يدها، كما اعترف المؤلف نفسه، على المواد الغذائية، ووسائل النقل البري والنهري. وليس هناك من نسي في تلك الأيام، الآلام المضنية التي كان الشعب يعانيها جراء ارتفاع أسعار الحنطة والشعير والرز والسمن والسكر والشاي والأقمشة وغيرها، وعلى الأخص الأدوية الطبية. وحتى بعد أن أسست مديرية التموين التي رأسها العقيد الإنكليزي «بيلس» فإن هذه المديرية لم تستطع وقف المضاربة بالأسعار ومحاربة الاحتكار، بل إن معظم موظفي هذه المديرية أنفسهم قد استغلوا وظائفهم بقصد الاستفادة من الأهلين فيما تقرر من توزيعه عليهم من المواد الغذائية وغيرها. فقد شارك بعض أولئك الموظفين في مديرية التموين، بعض الناس في فتح حوانيت لبيع الدقيق والسكر والشاي والأقمشة وغيرها.

[←677]

إننا نخالف المؤلف في ذلك، فلم يكن في ذلك الوقت أحد كان ينظر إلى الاحتلال البريطاني للعراق نظرة مهادنة أو تغافل سوى أولئك الذين انتفعوا ماديًّا من عودة الاحتلال البريطاني، من بعض رجال السياسة وضعاف النفوس من الموظفين، وعلى الأخص المحافظون والقائمقامون ومديرو النواحي، وبعض مديري التربية الذين أقبلوا على مكاتب التجسس التي افتتحها الإنكليز في كل محافظة وقضاء والتي عرفت باسم مكاتب الإرشاد، وكذلك رجال الأعمال وبعض النواب وشيوخ العشائر، وكبار التجار والمتعهدين.

[←678]

أشرفت على إنشاء منظمة إخوان الحرية وإدارتها المؤلِّفة والرحالة الإنكليزية المعروفة «فريا ستارك». وكانت هذه المنظمة تصدر نشرة أسبوعية بالعربية والإنكليزية معًا كان يتولى تحريرها وترجمتها الأديب المعروف المرحوم عبد الوهاب الأمين، وكانت هذه النشرة تطبع في مطبعة الرشيد وتتحدث عن كل نشاطات المنظمة. (راجع ما ذكره سندرسن في مذكراته عن هذه المنظمة).

[←679]

من بين مخلفات الجيش البريطاني في العراق كميات من الدبابات والسيارات المصفحة عرضت للبيع بالمزايدة في قاعدة الشعيبة في البصرة، وقد اشترك بعض التجار العراقيين مع التاجر اليهودي شفيق عدس، في شراء هذه الصفقة وتصديرها إلى إيطاليا ومن هناك تسلمتها العصابات الصهيونية واستخدمتها في محاربة العرب في فلسطين. وقد انكشفت هذه اللعبة وانحصر توجيه التهمة بشفيق عدس وحده دون شركائه الآخرين من العراقيين، حيث جرت محاكمته أمام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالإعدام شنقًا، فنفذ الحكم فيه، وأسدل الستار على الشركاء الآخرين في هذه الجريمة النكراء.

[←680]

استغل نوري السعيد وجوده هذا في مصر في تعزيز الاتصالات مع السلطات الإنكليزية وفي رسم الخطط التي كانت بريطانيا تفكر فيها آنذاك لوضع سياسة مستقبلية للعراق وللأقطار العربية في المنطقة، حيث وضع نوري السعيد هناك خططه لإنشاء سوريا الكبرى وما سواه من المشروعات التي وإن كانت تبدو في الظاهر نافعة للعرب إلّا أنها كانت في جوهرها لصالح القوى الاستعمارية ولتركيز السيطرة البريطانية في الدرجة الأولى على البلاد العربية كلها.

[←681]

حاول إبراهيم كمال بالتقرب من الإنكليز كثيرًا أن يزاحم نوري السعيد في ذلك كي يصبح في المستقبل هو رئيس الوزراء. ولكن أحلامه هذه لم تتحقق. وقد دفعه هذا الحلم إلى التصدي للوزارة التي كان وزيرًا للمالية فيها لأنها لم تعاقب المشتركين في حركة أيار عقابًا صارمًا فقدم استقالته. (انظر الحسني ج 5 ص 46 - 47).

[←682]
كان من بين هؤلاء الذين طردوا من العراق المرحوم درويش المقدادي وأكرم زعيتر وغيرهم، كما ألغي تدريس الألمانية والفرنسية في الدراسة الإعدادية أيضًا.

[←683]

المقصود بهما صالح جبر وعلي ممتاز.

[←684]
انظر عن ذلك كتاب «المارشال رومل» الذي وضعه اللواء الإنكليزي «دزموند يونغ» وقمنا بترجمته وإصداره للمرة الأولى في سنة 1950، وقد صدرت له طبعة ثانية محققة وموسعة في بغداد 1984. وطبعة ثالثة في 1987.

[←685]

التي تعرف الآن باسم «زمبابوي» وكان من بين المعتقلين فيها عضو منظمتنا «الحرس الوطني» السيد عبد الجبار حمزة، بالإضافة إلى عدد آخر من أنصار الكيلاني ناجي السويدي، الذي توفي هناك، وداود السعدي وعدد من المعتقلين الفلسطينيين الآخرين من بينهم رفيق التميمي الذي توفي ودفن في المقبرة الإسلامية بمدينة سالزبوري. (انظر كتاب عثمان كمال حداد عن حركة رشيد عالي).

[←686]

ما لبث هذا الوزير الصيني المفوض أن قدم إلى بغداد وأنشأ سفارة صينية تابعة لحكومة الجنرال جان كاي جك في سنة 1943 وقد ظلت هذه السفارة الصينية قائمة في العراق حتى بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين في سنة 1949، ولم يتمّ قطع العلاقات بين العراق وما عرف بالصين الوطنية في فرموزا، إلّا بعد سنة 1951.

[←687]
حوكم كامل شبيب وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم. أما عبد القادر الكيلاني فلم يكن ابن عم رشيد عالي.

[←688]
هي الكلية التي افتتحها الإنكليز في مدينة الإسكندرية وظلت قائمة سنوات عديدة إلى أن تمّ إلغاؤها بعد أن أُسست جامعة الإسكندرية وحلّت محلها.

[←689]

انظر وصف الزيارة التي قام بها عبد الإله لميدان معركة العلمين في مذكرات سندرسن الطبعة الثالثة من 311 وما بعدها.

[←690]

يتبين من هنا مدى قصر نظر نوري السعيد في هذا الشأن. فلقد كان هذا الرجل شديد التعلق بالإنكليز ومشاريعهم الاستعمارية. ولذلك راح يضغط منذ وقوع الحرب على إعلان الحرب على دول المحور مسبقًا، وإرسال لواءين من الجيش العراقي للاشتراك في القتال إلى جانب الحلفاء في ميادين القتال المختلفة، على أمل أن يقيّم الحلفاء هذه السياسة بعد انتصارهم في الحرب، فيحققون الكثير من الوعود للعرب وللعراق. ولكن نسي نوري السعيد والسائرون معه في هذه السياسة أن الإنكليز لم يفوا بأيّ من الوعود التي قطعوها للعرب خلال الحرب العالمية الأولى، وأنهم أي الإنكليز ورفاقهم في الحرب كانوا يتصرفون وفق ما تمليه عليهم مصالحهم الاستعمارية دون اهتمام أو رعاية لأية عهود أو مواعيد أخرى سبق لهم أن قطعوها. وإلّا فأين ذهبت فلسطين وأين ذهب أهلها الشرعيون؟؟

[←691]
ماذا كان جزاء العراق من بريطانيا إزاء هذه الخدمات يا ترى؟ هل غيرت هي وحلفاؤها من مواقفهم إزاء القضية الفلسطينية، وقلّلوا من تحيزهم للصهاينة؟ هل جلت بريطانيا جلاءً تامًّا ومباشرًا عن العراق بعد انتهاء الحرب فورًا، وامتنعت عن التدخل في شؤونه؟ لقد كان ثواب العراق محاولة ربطه بمعاهدة بورتسموث التي تكاد لا تختلف بشيء ما عن معاهدة سنة 1930 وإن كانت موادها قد بطنت بعبارات تحتمل التأويلات والتفسيرات المتناقضة!

[←692]
أنشئت أولى هذه المنازل الصغيرة في منطقة «تل محمد» المجاورة لبغداد الجديدة ابتداء من سنة 1947 وما بعدها، وقد وزعت هذه المنازل على عدد من العمال ونواب الضباط والعرفاء في الجيش العراقي.

[←693]
أعيد فتح كلية الرياضة مرة أخرى قبيل ثورة تموز 1958 وما زالت قائمة حتى الآن وقد تضاعف عدد الطلاب والطالبات الذين يجري قبولهم فيها.

[←694]

المعتقد بصفة عامة لدى علماء الآثار أن موقع «دير» هذا هو الموقع ذاته الذي كانت تقوم فيه مدينة (أكد) عاصمة الدولة الأكدية. ولقد قامت بعثة بلجيكية بالتنقيب في هذا الموقع في سنة 1974 فعثرت فيه على مكتبة واسعة تضم أكثر من عشرة آلاف رقيم مكتوب بالخط المسماري، في حين لم توفق مديرية الآثار العامة إلى ذلك رغم اشتغالها في التنقيب في الموقع ذاته عدة سنوات منذ سني الحرب الثانية.

[<-695]

أفرجت الحكومة في 13 كانون الأول 1943 عن خمسة وثلاثين معتقلًا وأعقب ذلك في الخامس من شهر تموز 1944 الإفراج عن سبعة وخمسين معتقلًا، وفي يوم 18 منه عن ثلاث وعشرين، وفي الخامس من كانون الأول عن واحد وخمسين معتقلًا.

[←696]

تألفت هذه اللجنة من السادة جميل المدفعي، ومصطفى العمري، وبهجت زينل، وعبد الجبار التكرلي وتوفيق السويدي وعمر نظمي ومحمود صبحي الدفتري، ونوري القاضي، وعبد الهادي الظاهر وأنطوان شماس وجميل عبد الوهاب، وعبد الوهاب محمود. أمّا اللجنة التي يشير المؤلف إليها فإنها كانت قد تألفت في عهد الملك غازي من كل من ناجي السويدي، ورستم حيدر، وعبد العزيز القصاب وداود مستشار وزارة العدل. وقد طال أمد النظر في هذا الموضوع ولم يتمّ الانتهاء منه وصياغة الدستور الجديد، إلّا في اليوم التاسع من حزيران سنة 1943.

[←697]
في اعتقادنا أن هذا الجزء من التعديل كان هو الهدف الرئيس من التعديلات التي أدخلت على الدستور، ومنح الوصي في الدرجة الأولى، وإلى أن يبلغ فيصل الثاني سن الرشد، إن بقي على قيد الحياة حتى ذلك الوقت، سلطات دكتاتورية في الانتقام من خصومه أو الثائرين عليه كما حدث ذلك فعلًا في أعقاب ثورة أيار 1941 حين أصر إصرارًا شديدًا على إعدام العقداء الأربعة، وقصد تركيا بنفسه ليطلب من رئيس جمهوريتها عصمت إينونو، تسليم صلاح الدين الصباغ الذي لجأ إليها بعد فشل الثورة، وجلبه إلى العراق وإعدامه أمام باب وزارة الدفاع وحضوره بنفسه عملية الإعدام

[←698]

كان الإنكليز قد لوّحوا في ذلك الوقت لبعض الحكام العرب، بإمكانية إنشاء منظمة عربية إقليمية هي جامعة الدول العربية لكي تلهيهم وتعوضهم عن الوحدة العربية التي كانت الجماهير العربية المتحمسة لها تتطلع إليها، حيث ولدت هذه الجامعة العربية في مقرّ وزارة الخارجية البريطانية، كما ذكر ذلك الصحفي الإنكليزي اليهودي «جون كمشي» في كتاب صدر له عن الشرق الأوسط آنذاك.

[←699]

انظر عن هذه الزيارة مذكرات سندرسن باشا ص 309 وما بعدها. الطبعتان الثانية والثالثة.

[←700]

نعتقد أن ما حدث الآن بين عبد الإله ونوري السعيد شبيه بما حدث بين فيصل الأول وعبد المحسن السعدون، إذ أصبح عبد الإله يغار من اعتماد الإنكليز على نوري السعيد بدلًا من اعتمادهم عليه، أي عبد الإله.

[←701]

أشرت في تعليق سابق إلى الأحلام التي كانت تراود إبراهيم كمال في الظفر برئاسة الوزارة، وكان منبع تلك الأحلام أحاديث عرضية تحدث بها المستر «هولت» سكرتير السفارة البريطانية المشهور في بغداد إلى إبراهيم كمال، عن قابلياته التي لم تقدر حق قدرها، والتي تؤهله لتولي رئاسة الوزارة.

[←702]

تألفت الوزارة السعيدية الثامنة في اليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة 1943.

[←703]

كان ماجد مصطفى يشغل منصب محافظ العمارة قبل استيزاره، وقد قام بأول مشروع للإسكان في مدينة العمارة، إذ وزع قطعًا من الأراضي على سكان المدينة لإقامة مساكن لهم على جنب الطريق القادم من بغداد ولا تزال هذه المنطقة أو المحلة تعرف باسم «الماجدية» حتى الآن. وقد اختير للمنصب الوزاري بفضل الجهود التي بذلها في إفشال ثورة برزان آنذاك.

[←704]

تولى نوري رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع وكالة، وتوفيق السويدي نيابة رئيس الوزراء، ومحمود صبحي الدفتري الخارجية، وعمر نظمي للداخلية، وعلي ممتاز للمالية، وأحمد مختار بابان للعدل، وصادق البصام للأشغال والمواصلات، وعبد الإله حافظ للتربية، وسلمان البراك للاقتصاد، ومحمد حسن كبة للشؤون الاجتماعية، وماجد مصطفى وزيرًا بلا وزارة.

[←705]

هذا قول مخالف للحقيقة. فلم يعد أحد في ذلك الوقت، وبعد أن سيطر الاحتلال الإنكليزي الثاني على كل صغيرة وكبيرة في العراق، يستطيع أن يتحدث عن النازية أو النازيين إلّا همسًا. أما الصحفيون المعتقلون الذين استأنفوا إصدار صحفهم، وكان من بينهم المرحوم رفائيل بطي، فإنهم شرعوا منذ أول عدد صدر من صحفهم، يتملقون عبد الإله، ويتزلفون إليه، لكسب رضاه، وللتدليل على توبتهم مما نسب إليهم قبلًا من تأييد النازيين.

[←706]

كانت هذه الخطة قد أعدتها بريطانيا وشرعت بتنفيذها بعد فشل ثورة أيار سنة 1941. وكانت تستهدف تنقية الجيش من كل العناصر ذات الإحساس الوطني الشريف، وتقريب المتزلفين إلى الوصي، وإلى أفراد البعثة العسكرية البريطانية. ونتيجة لتطبيق هذه المؤامرة، فقد أحيلت أعداد كبيرة جدًّا من الضباط على التقاعد، وأعطيت مناصب رفيعة في الجيش لعدد من الضباط غير النابهين الذين لم يكونوا أهلًا لإشغال مثل تلك المناصب، وهكذا خيل للإنكليز ولعميلهم عبد الإله بأن الجيش قد «تطهر» من عناصر التمرد والثورة، ولكن النار كانت تحت الرماد فعلًا، ودأب الضباط الواعون المتحمسون لتحرير بلدهم يعملون تحت ستار التظاهر بتطبيق الأوامر والتعليمات البريطانية، في إعداد العدة لليوم المرتقب لإنقاذ العراق، حيث حلّ يوم الرابع عشر من تموز 1958 ليضع نهاية للاستعمار البريطاني في العراق، وليقضي على الأعمدة العميلة التي كان يستند إليها.

[←707]

كان توفيق وهبي برتبة رائد (رئيس أول) في الجيش العثماني، وكان ضمن الرعيل الأول من الضباط العراقيين الذين عادوا إلى العراق بعد انتهاء الحرب وتمّ قبولهم في الجيش العراقي الذي أنشئ في السادس من كانون الثاني 1921. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أظهر توفيق وهبي ولاءه للإنكليز تحت اسم مساندة الديمقراطية ونشر كتابًا فيه ذم للنظم النازية، ثم عكف على كتابة بحوث أثرية ولغوية في مجلة المجمع العلمي الذي اختير عضوًا فيه. وقد أمضى السنوات الأخيرة من حياته في لندن إلى أن توفي فيها في أوائل سنة 1984 وجيء بجثمانه إلى العراق ليدفن في الموقع الذي اختاره قرب السليمانية.

[←708]

استقالت وزارة حمدي الباجه جي الأولى في 28 آب 1944 وقد ذكر في كتاب الاستقالة أن سببها «عدم وجود التآزر بين بعض الوزراء».

[←709]
عندما تولى صالح جبر وزارة التموين أثيرت قضية الجنفاص «الذي استوردته الوزارة وراحت تبيعه للناس في صفة قماش» حيث جرت في مجلس النواب آنذاك معركة حامية حول «الجنفاص» بين النائب سعد صالح وصالح جبر استغرقت ساعات من الخطب النارية النابية بين الاثنين، ولم تهدأ المعركة إلّا بعد أن نهض توفيق السويدي وألقى كلمة غمز بها كلًّا من سعد صالح وصالح جبر معًا فهدأت العاصفة.

[←710]
لم يكن عبد المجيد علاوي يحمل شهادة الدكتوراه، كما ذكر المؤلف ذلك خطأ، وإنما كان مجرد خريج في كلية الحقوق ليس إلّا.

[←711]

كانت نقابة عمال السكك في الحقيقة أولى النقابات الكبرى التي تألفت في ذلك الوقت.

[←712]
المعتقد أن هذه الحركة لم تكن قائمة فعلًا وإنما وردت في بعض مقالات جريدة «القاعدة» السرية لسان الحزب الشيوعي العراقي، أو ربما جاءت في التقرير الذي قدمه فهد (يوسف سلمان يوسف) رئيس الحزب الشيوعي إلى المؤتمر الأول للحزب الذي انعقد في شهر شباط سنة 1944.

[←713]

واضح من هذا أن زمام الإضرابات في تلك الفترة كان في يد الشيوعيين الذين راحوا يحاولون انتزاع ذلك الزمام من قادة النقابات والعمال الأصليين الذين فكروا في التنظيم النقابي منذ سنة 1928 وما بعدها، من أمثال محمد صالح القزاز ورفاقه الذين لم يكن لديهم أيّ ميل نحو الشيوعية أو الاشتراكية في ذلك الوقت.

[←714]

الصواب أن صلاح الدين الصباغ قد نفذ فيه حكم الإعدام شنقًا أمام باب وزارة الدفاع في صباح اليوم السادس عشر من شهر تشرين الأول سنة 1945 وليس في شهر أيلول الذي سلمته فيه تركيا إلى العراق.

[←715]
ادعى «عبد الله فلبي» في كتابه (أربعون سنة في التيه) أن رشيد عالي قد صرح له بأن الإنكليز هم الذين سهلوا له، أي رشيد عالي، دخول المملكة السعودية.

[←716]

الواقع أن المقالات والأحاديث التي تعرضت للمعاهدة في ذلك الوقت، ونعني بها معاهدة سنة 1930، لم تكن تطالب بتعديل تلك المعاهدة وإنما كانت تطالب على الأكثر بإلغائها فورًا لأنها لم تعد تتناسب، بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية، مع الأوضاع الجديدة التي أخذت بالظهور في العالم في أعقاب تلك الحرب مباشرة، وعلى الأخص تعاظم حركة التحرر الوطني في البلدان المستعبدة في الشرق والغرب، وطغيان الأفكار الاشتراكية التي لم يعد يقتصر تطبيقها على الاتحاد السوفياتي وحده، مثلما كان عليه الأمر قبل الحرب، وإنما أخذ كثير من البلدان الأخرى يتجه نحو الاشتراكية، فضلًا عن إقدام الاتحاد السوفياتي على ابتلاع كل من بلدان أستونيا ولتوانيا ولاتفيا وضمّها نهائيًا إلى جانب بلاده، وتشجيع الشيوعيين على تولي الحكم في كل من بولونيا، وهنغاريا، وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وألمانيا الشرقية فيما بعد.

[←717]

يشير المؤلف بذلك إلى التعديل الذي أدخل على قانون العقوبات البغدادي في زمن جميل المدفعي بشأن الدعاية الشيوعية حيث كان ذلك التعديل يقضي بإعدام من يثبت بثّهم الشيوعية بين أفراد القوات المسلحة.

[←718]

برر الشيوعيون مهادنتهم للبريطانيين بدعوى مساندة القوة المعادية للنازية والفاشية، ولذلك كانوا يبتعدون عن انتقاد السلطات البريطانية وأعمالها سواء في العراق أم في فلسطين أم غيرها من البلدان المبتلاة باستعمار الإنكليز البغيض، وذلك في كل نشرياتهم التي كانوا يصدرونها في تلك الأيام، سواء منها جريدة «الشرارة» السرية الناطقة بلسان الحزب، أم مجلة «المجلة» التي سيطروا عليها بعد انضمام ذنون أيوب إلى الحزب، وكذلك مجلة «المثل العليا» التي أصدرها كاظم الكشوان في النجف، ثم احتال الشيوعيون عليه فسلبوه المجلة وراحوا يصدرونها حسب أهوائهم.

[←719]

فصلنا في الجزء الأول من مذكراتنا المخطوطة كيفية اتصال الشيوعيين في اليوم الأول لوقوع الاصطدام المسلح بين العراق وبريطانيا في الثاني من شهر أيار 1941، بالسيد رشيد عالي الكيلاني رئيس حكومة الدفاع الوطني والاتفاق معه على تعاونهم مع الثورة. وكان مما اشترطه الشيوعيون آنذاك إطلاق سراح ستة أشخاص من منتسبي الجيش العراقي حكمهم بكر صدقي بالإعدام وأنزل الملك غازي العقوبة إلى السجن المؤبد، واستعانت حكومة الدفاع الوطني ببعض التقدميين لإدارة أمور التموين التي تخص المواد الغذائية خوفًا من تلاعب التجار والمحتكرين بها، وكان من بين هؤلاء عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم، وذنون أيوب، وتوفيق منير وغيرهم.

[←720]
تعمّد البريطانيون أن يغضّوا النظر عن الشيوعيين، واستطاعوا عن طريق ذلك أن يدسّوا في الحزب الشيوعي بعض عملائهم الذين انكشفت -أعمالهم فما بعد.

[←721]

وقع المؤلف هنا في خطأ كبير بالنسبة إلى التنظيم الشيوعي في العراق، ولقد فصلنا ذلك كله في الجزء الأول من مذكراتنا المخطوطة. ذلك أن عصبة العمل الشيوعي التي أسسها داود الصائغ لم تكن هي أساس الحركة الشيوعية إنما كان أساس الحركة هو الحزب الذي أعاد فهد تأسيسه بعد سنة 1939. أمّا داود الصائغ فقد شارك في إعادة تأسيس الحزب مع فهد لكنه لم يلبث أن انقلب عليه وانفصل عنه، وأنشأ عصبة العمل الشيوعي في سنة 1943 وإصدار مجلة سرية باسم العمل.

[←722]

أخطأ المؤلف في ذكر اسم فهد وهو يوسف سلمان يوسف وليس الياس يوسف سلمان. أمّا جريدة الحزب فكانت الشرارة ومن ثم صدرت القاعدة بعد أن انشق عبدالله مسعود واستولى على مطبعة الحزب والشرارة. أما الياس فهو زوج أخت فهد وكان يعمل لدى الاستخبارات البريطانية.

[←723]

اختلطت فكرة الشيوعية لدى الأكراد بالعصبية القومية، أي إن الشيوعية غدت صنوًا للحركة الكردية الانفصالية مثلما كان عليه التفكير لدى الكثيرين من سكان المناطق الشيعية. والحقيقة أن الأكثرية من الذين تزعموا الحركات المتمردة بين الأكراد كانوا مرتبطين بالوعود والآمال التي منّاهم الإنكليز بها في إنشاء حكم كردي في العراق، فلما يئس هؤلاء من وقوف الإنكليز إلى جانبهم في هذه التمردات التجؤوا إلى الشيوعية ليتخذوا منها ستارًا ووسيلة لتحقيق ما أخفقوا في تحقيقه عبر طريق الثورات وحركات التمرد المتواصلة، سيّما وأن الشيوعية كما هو شأنها في الاتحاد السوفياتي حتى الآن تدعي بأنها تحقق الأماني القومية للقوميات التي تنطوي تحت لوائها، ولسنا نعلم كيف حقق سكان تركستان وغيرها من الأقطار التي سيطر الروس عليها أمانيهم القومية، وذلك بعد أن زاد الشيوعيون في إذلالها واستعبادها بعد أن تولوا الحكم في أعقاب سقوط القياصرة، وما هو مصير أفغانستان الآن!!

[←724]
كان انجذاب بعض العراقيين إلى ألمانيا الهتلرية ناشئًا في الدرجة الأولى عن كرههم للبريطانيين وللحكام العراقيين المرتبطين بهم وللحركة الصهيونية، ولذلك فعندما أصاب هتلر نجاحاته الأولى في الحرب العالمية الثانية ضد الإنكليز والفرنسيين وغيرهم، اشتد ميل العراقيين إلى النازيين نتيجة تأثرهم بهذه الانتصارات، وبقي ذلك شأنهم بعد أن غزت ألمانيا الاتحاد السوفياتي وألحقت به الهزائم. وحين صمد السوفيات في ستالينغراد وكرّوا على الألمان في شتاء 1943 وحققوا انتصارتهم الرائعة، انقلب العراقيون ضد الألمان واتجهوا نحو السوفيات، وهكذا كانت مواقف العراقيين تتأثر بالمعارك وبمدى المقاومة للإنكليز وحلفائهم.

[←725]
بقي الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى الأخير حزبًا برجوازيًا لأن قادته ورؤساء منظماته كانوا في الغالب من فئة المثقفين وليس من أفراد الطبقة العاملة، ومع كل ذلك ظل الحزب يعلن عن نفسه بأنه حزب الطبقة العاملة ويطبق في سياسته الداخلية نظرية دكتاتورية البروليتاريا بالنسبة إلى الطاعة والانضباط، ويتبع خط موسكو في سياسته الخارجية على خط واحد مستديم، بدعوى أن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي هو الحزب الذي يمثل الخط الأممي الأصلي للحركة الشيوعية في العالم.

[←726]

أخطأ المؤلف في ذلك لأن الذين تقدموا بطلب تأسيس حزب الشعب لم يكونوا من جماعة الأهالي ولم يشارك كامل الجادرجي معهم، بل قدم هذا الطلب من قبل كل من المحامين يحيى قاسم وعبد الأمير وعبد الرحمن شريف، ومحمود صالح السعيد، وتوفيق منير وإبراهيم الخصيري، ويوسف جواد المعمار وإبراهيم الدركزلي، يوم 27 كانون الأول سنة 1943 ولم تلبِّ الحكومة ذلك الطلب. وأخيرًا اتفق يحيى قاسم مع جماعة من أنصار عزيز شريف على تقديم طلب للحصول على امتياز جريدة يومية باسم الشعب فلما حصل على ذلك الامتياز انفصل عن جماعته واستقل بها ووضع نفسه وجريدته تحت إمرة شركة النفط حتى انهيار النظام الملكي.

[←727]
نعتقد أن هذا الاحتجاج كان ضد رفض حكومة توفيق السويدي إجازة ما عرف باسم حزب التحرر الوطني الذي أعدّه الشيوعيون عند السماح بتأليف الأحزاب سنة 1946.

[←728]

كان العراق قد حاول منذ سنة 1940 إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي، لكن الإنكليز لم يوافقوا على ذلك فتأجل الموضوع إلى إقامة التحالف بين الغرب والاتحاد السوفياتي ضد دول المحور سنة 1941 حيث أقيمت العلاقات بين بغداد وموسكو في آخر شهر آب 1944 في عهد الوزارة الباجه جية.

[←729]

نعتقد أن هذا الخطاب الذي يشير إليه المؤلف كان يحتوي خلاصة التقرير السياسي الذي ألقي في المؤتمر الأول للحزب الشيوعي العراقي الذي انعقد سرًّا في بغداد سنة 1944 والذي تضمن العديد من المطاليب التي طرحها الشيوعيون في ذلك الوقت.

[←730]

ثار الشعبان السوري واللبناني في شتاء 1943 ضد التعسف الاستعماري الفرنسي وطالبا الفرنسيين بتحقيق الاستقلال حيث امتلأت شوارع دمشق وبيروت والمدن الرئيسة بالتظاهرات الجماهيرية الواسعة. ولكن الفرنسيين وإن كانوا تابعين آنذاك إلى لجنة فرنسا الحرة التي تألفت في المنفى بعد سقوط فرنسا بأيدي الألمان في سنة 1940، إلّا أنهم ظلوا متمسكين بالأساليب الاستعمارية ذاتها، فعمدوا إلى سحق تلك الانتفاضة الشعبية بالقوة فهاجموا المتظاهرين بمختلف أنواع الأسلحة وضربوا دمشق وبيروت بالقنابل من الطائرات وألحقوا مئات الإصابات بين الشعبين السوري واللبناني. وقد فصلنا في الجزء الأول من مذكراتنا المخطوطة الموقف المخزي الذي وقفه الشيوعيون العراقيون من تلك الانتفاضة الشعبية الواسعة.

[←731]

يقصد المؤلف بذلك لجنة فرنسا الحرة التي كان يترأسها الجنرال ديغول والتي اتخذت مقرّها في لندن بعد سقوط باريس مباشرة حتى إذا ما احتل الأمريكيون تونس والجزائر في سنة 1943 انتقلت لجنة فرنسا الحرة بما لديها من قوات فرنسية إلى شمال أفريقيا برئاسة ديغول نفسه الذي حاول الأمريكيون اغتياله وساعدهم في ذلك الإنكليز أنفسهم، لأن ديغول كان يعتبر الإنكليز قد خانوا فرنسا ولم يدافعوا عنها أمام الجحافل الهتلرية.

[←732]

انظر تفصيلات هذه الزيارة في مذكرات سندرسن الفصل الرابع عشر ص331 وما بعدها، الطبعة الثانية 1982.

[←733]
أقدم الدكتور سامي شوكت على تأليف حزب البعث القومي وأصدر صحيفة يومية باسم البعث القومي، لكنه في الأخير فشل فشلًا ذريعًا في أن يظل حزبه الذي ألّفه آنذاك باسم «حزب الإصلاح» فتخلى عنه وعن الجريدة، وانضم في النهاية إلى حزب صالح جبر، وكانت مقالات كامل الجادرجي ضد سامي شوكت والتي جمعت في كتاب صدر باسم «بعث النازية في العراق» من أقوى المعاول التي هدمت سامي وحزبه.

[←734]

دخلت القوات الإنكليزية سوريا في أعقاب غزو هتلر للاتحاد السوفياتي في 22 حزيران 1941، وطردت منها حكومة فيشي صنيعة الألمان والتي بقيت تحكم البلاد باسم لجنة فرنسا الحرة التي يرأسها الجنرال ديغول. والحقيقة أن الإنكليز كانوا يتطلعون منذ البداية إلى ضم سوريا إلى منطقة نفوذهم وكان لهم أثرهم في إيقاد نيران الثورة في جبل الدروز بالنظر إلى ارتباطات عديدة بينهم وبين الدروز. ولم يخرج الإنكليز من سوريا إلّا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونهوض فرنسا وعودتها مجددًا إلى احتلال سوريا ولبنان وفيتنام.

[←735]

حدث تلاعب كبير في تعداد النفوس، فقد راح الأهلون يزيدون من عدد الأفراد الذين يتمّ تسجيلهم في دفاتر النفوس عن طريق الرشاوى التي كانت تدفع إلى مديري دوائر النفوس وكتبتها. ولو أحصيت نفوس العراق آنذاك طبقًا لما هو مدوّن منها في دفاتر النفوس لزادت بمقدار نصف المليون وربما بمليون شخص عما كانت عليه في الواقع. وهكذا دفعت الحاجة الناس إلى التماس أخسّ الطرق والوسائط للحصول على الحاجات الضرورية، وعلى الأخص الملبس والمأكل في الدرجة الأولى.

[←736]

لم تكن الحكومة البريطانية تسدد قيمة كل ما كانت تشتريه من مواد زراعية وحيوانية من العراق، وإنما كانت تستبقي أكثر تلك الأقيام وخاصة إذا كانت من الدولارات لاستعمالها لأغراضها الخاصة. ولذلك تجمعت للعراق ديون كبيرة بالدولار على بريطانيا، حيث أجرت الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية ترتيبًا تسمح بموجبه إطلاق كمية من الدولارات تستعملها الحكومة العراقية لاستيراد بعض المواد الضرورية جدًّا من أمريكا، ولا سيما الأدوية وما شاكلها. ولم تسدد الحكومة البريطانية بقية ديون العراق عليها إلّا بعد انتهاء الحرب بسنوات غير قليلة.

[←737]

هما المصرف العقاري الذي كان له أكبر الأثر في توسيع أعمال البناء وتوفير السكن، ومصرف الرهون الذي كانت ترهن فيه المصوغات الذهبية والفضية، وقد ألغي هذا المصرف مؤخرًا وربطت أعماله بمصرف الرافدين.

[←738]

كان هذا المصرف وفروعه في البلدان الأخرى يدار من قبل الفلسطيني عبد الحميد شومان... واختير طالب مشتاق مديرًا لفرع بغداد، والحاج نعمان العاني معاونًا له. وبقي هذا المصرف قائمًا إلى أن تمّ تأميم كل المصارف غير الحكومية.

[←739]

هي محطة غربي بغداد الحالية.

[←740]

هنالك مشاريع أخرى تمّت دراستها في الوقت ذاته، كانت تتناول تحويل الخطوط ذات المقاس المتري إلى المقاس القياسي المعروف، وإنشاء سكة حديد بغداد -حلب عبر الصحراء، وإنشاء خط حديدي بين كربلاء والنجف والكوفة. وكذلك مدّ خط بمقاس قياسي بين الموصل وديار بكر، غير أن أيًّا من هذه المشاريع لم يتمّ تنفيذه.

[←741]

هي القوات الإنكليزية التي احتلت العراق وإيران أثناء الحرب العالمية الثانية وعرفت باسم PAIFORCE.

[←742]
فضلنا كلمة «مشغل» بالنسبة إلى «حانوت العمل WORK SHOP» التي ما تزال تستعمل لدى العامة بلفظها الإنكليزي والتي سمّاها المصريون باسم «ورشة».

[←743]

المقصود بها معمل فتاح باشا للنسيج في الكاظمية، ومعمل محمد صالح إبراهيم في الأعظمية والذي تبرع به صاحبه إلى الجيش العراقي إبان حرب فلسطين في سنة 1948.

[←744]
كان أول هذه المحالج ملكا لشركة ساهم فيها ياسين الهاشمي، وجعفر أبو التمن، وإبراهيم عطار باشي وغيرهم، وكان مقرّه في الكاظمية. أمّا المحلجان الآخران فكانا في بغداد الجديدة وهما يعودان إلى الحاج هاشم الحاج يونس الموصلي وشركاه.

[←745]

كانت شركة النفط العراقية تكاد تحتكر سوق النفط في أوروبا تقريبًا. ولذلك فلم ترغب هذه الشركة والفروع التابعة لها، أن تعمد إلى إنتاج النفط في المناطق التي خصصت لها، لأن إنتاج مثل هذا النفط الفائض وتسويقه لا بُدّ وأن يحدث تضخمًا في المطروح من النفط في الأسواق العالمية ويؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض أسعاره، وهذا ما يتنافى مع السعر الاحتكاري الذي كانت الشركة تفرضه في تلك الأيام، وبذلك تجنبت شركة النفط العراقية الخطأ الذي وقعت فيه منظمة الدول المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة عندما ضاعفت من أسعار النفط ومن الإنتاج فأدّى ذلك إلى إغراق الأسواق بالنفط فأرغمت المنظمة على خفض أسعارها وتقليص إنتاجها فيما بعد.

[←746]

لم تعثر الشركات البريطانية التي منحت حق البحث عن النفط في المملكة السعودية على هذه المادة رغم مرور عدة سنوات على أعمال التنقيب مما أعطى السعودية حق إلغاء الامتيازات التي منحت لهذه الشركات البريطانية. ومما نودّ أن يعرفه القارئ هو أن مؤلف هذا الكتاب «لونغريك» يعدّ من الخبراء في شؤون نفط الشرق الأوسط، وله كتاب قيم في هذا الموضوع عنوانه: «استثمار النفط في الشرق الأوسط». كما أنه كان من بين الذين اشتغلوا لدى شركة النفط العراقية خلال السنوات الأخيرة في العهد الملكي وإلى أن قامت ثورة الرابع عشر من تموز 1958. (انظر كتابنا: الصراع على الخليج العربي) الطبعة الأولى 1966 والذي ستصدر له طبعة موسعة قريبًا.

[←747]

أخطأ المؤلف إذ ذكر أن تخريب آبار النفط قد حدث في سنة 1942 والصواب هو سنة 1941 أثناء ثورة أيار من تلك السنة.

[←748]

كانت أولى الجمعيات الزراعية التعاونية التي أنشئت هي الجمعية التعاونية الخاصة بمشروع الدجيلة في محافظة الكوت، ولكن هذه الجمعية التي حصلت على المزيد من الآلات الزراعية الحديثة سرعان ما تفككت نتيجة الشقاق بين أعضائها والسرقات التي كانت تحدث في المنتوج والآلات، وبذلك أعطت مثلًا سيئًا للعمل التعاوني الذي كانت الحكومة آنذاك تريد أن توسعه في الريف وتشجع القائمين به.

[←749]

كانت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن من أعظم المعضلات التي عاناها العراق الحديث، ومصدرًا خطيرًا من مصادر تحطم الزراعة واندثارها في النهاية.

وكان مردّ هذه الهجرة يعود في الدرجة الأولى إلى تأثيرات معاشية وسياسية في الوقت ذاته. فلقد كان الفلاحون يجدون في الأعمال في المدن موردًا يؤمن لهم العيش يومًا بيوم نتيجة حصولهم على الأجور والمرتبات وإن كانت عيشة الأكثرية العظمى منهم في المدن أشد تعاسة من الريف، لأن الفلاح المهاجر إلى المدينة مرغم على السكن بأجور، وشراء حاجياته من الطعام بالنقد الذي لم يكن يتوفر لديه بكثرة. كما استغل عدد من ساسة مناطق الفرات حشود المهاجرين من الريف إلى بغداد والبصرة وغيرها للفوز في الانتخابات النيابية في العهد الملكي. ولقد رافق قيام المشروعات الصناعية في بغداد وفي الحواضر الأخرى من العراق، وعلى الأخص البصرة والموصل وكركوك وغيرها تصاعد واسع في هجرة الفلاحين إلى هذه المدن، وانخفاض شديد واسع جدًّا في المحصول الزراعي، رغم ما كان يعطى للفلاحين من أراضٍ زراعية واسعة يتملكونها، حيث انتهى الأمر إلى الاعتماد على المواد الزراعية المستوردة من الخارج، وانعدام المحصول الزراعي الذي كان في القرون الماضية، وبالأدوات البدائية، يعيل ضعف العدد الحالي من سكان العراق، ويصدر المزيد من هذه المحاصيل إلى البلدان الأخرى.

[←750]

المقصود بها سنة 1941 عندما اتفقت بريطانيا والاتحاد السوفياتي على الاشتراك في احتلال بلاد إيران، وتطهيرها من بؤر الجاسوسية الهتلرية، وإبعاد رضا بهلوي الذي أظهر ميله نحو المحور علانية، عن العرش وتولية ابنه محمد مكانه، كل ذلك لتأمين مرور المساعدات الأمريكية إلى الاتحاد السوفياتي عبر أراضي إيران.

[←751]

ساقز: إحدى حواضر المنطقة الكردية في إيران، ويزيد عدد نفوسها عن خمسة وثلاثين ألف نسمة كلهم من الأكراد تقريبًا وأكثريتهم كانوا من أتباع الطريقة النقشبندية المنتشرة حتى في المناطق الكردية العراقية، وهذه الطريقة نوع من الفرق الباطنية.

[←752]
تعني هذه العبارة «حياة الأكراد» وكان يرمز لهذه الجمعية أو الحزب بالحرفين ز. ك. أي «زيان كرد».

[←753]

كومالا كرد تعني «جمهورية الأكراد» لدى أكراد إيران. أمّا أكراد العراق فيعرفون «الجمهورية» بكلمة «كوماري» و«الثورة» بكلمة «شورش» وواضح أن لغة أكراد إيران تختلف كثيرًا عن لغة أكراد العراق، وأن بعض اللّهجات يصعب حتى على الأكراد أنفسهم معرفتها، إن لم يقيموا فترة غير قصيرة في تلك المناطق.

[←754]
لم يقتصر الأمر على رسالة نوري السعيد وحدها، بل إن السفير البريطاني في بغداد، بعث -قبل تحرك الجيش العراقي لضرب التمرد -برسالة إلى الملا مصطفى يطلب إليه فيها إيقاف القتال فورًا، وطلب العفو من الحكومة، والتفاهم معها. ومما جاء في رسالة السفير تلك قوله: (إن عدم إيقافك القتال يعني وقوفك ضد بريطانيا).

[←755]

أصبح بهاء الدين نوري من أقرب المقربين إلى عبد الإله، فلم تكد تخلو وزارة من الوزارات التي تألفت في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من مشاركة بهاء الدين نوري فيها. وقد توفي بهاء الدين نوري بعد أن أصيب بشيء من الشلل، في الأردن بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وكان متهمًا بانتسابه إلى الماسونية، وأكد هذه الحقيقة المرحوم صلاح الدين الصباغ في مذكراته.

[←756]

هي وزارة نوري السعيد الثانية التي تألفت في 20 كانون الأول 1943 واستقالت في 3 حزيران 1944 حيث أعقبتها في الحكم وزارة حمدي الباجه جي الأولى التي عين فيها «توفيق وهبي» وهو ضابط كردي سابق، وزيرًا للاقتصاد.

[←757]

إلى سنة 1944.

[←758]

هو مصطفى العمري.

[←759]

هو الشيخ كاسب بن خزعل الذي اتفق مع بعض عرب الأحواز على الدخول إلى ذلك الإقليم في سنة 1 فأعلن الثورة هناك، ولكنه انخدع بطلب الفرس التفاوض معه، ففشلت ثورته. وحاول تجديد الثورة مرة أخرى، ولكن القوات الإنكليزية التي كانت تشارك القوات الفارسية في حكم إقليم الأحواز في تلك الفترة حالت دون قيام أية مقاومة عربية للحكم الفارسي، ولذلك اضطر الشيخ كاسب، عند فشل المحاولة الجديدة، إلى العودة إلى مقرّه في البصرة. (فصلنا ذلك في كتابنا المخطوط: كفاح الأحواز ضد العدوان الفارسي الاستعماري عبر العصور) الذي نأمل نشره قريبًا.

[←760]

تألفت جمعية الاتحاد العربي في القاهرة من السادة عبد الستار الباسل، وفؤاد أباظة، وأسعد داغر، والدكتور محمد أسعد، وغيره. وقام وفد من هذه الجمعية بزيارة العراق في الخامس والعشرين من أيار سنة 1942. وعلى أثر ذلك تمّ افتتاح فرع للاتحاد العربي في بغداد كان من بين أعضائه المؤسسين كل من تحسين العسكري، وإبراهيم الواعظ، وتحسين علي، وإبراهيم عاكف الألوسي، ومحمد سليم الراضي، وجلال الأورفلي، وعبد الهادي الجلبي، وإبراهيم محمود الشابندر، وسلمان فتاح، ونوري فتاح، والحاج رايح العطية، وحسين الرفيعي وذلك خلال شهر آذار سنة 1943.

[←761]

انعقد هذا المؤتمر في القدس في شهر كانون الأول سنة 1931، وكان أمين الحسيني من الأوائل الذين عملوا على عقد هذا المؤتمر كيما يفرض زعامته على الحركة الفلسطينية ولقد نازعه في ذلك خصومه السياسيون وعلى الأخص «آل النشاشيبي» الذين عقدوا النية على الدعوة إلى مؤتمر آخر باسم مؤتمر الأمة الإسلامية، ولكي يفهم القارئ خطورة المؤتمر الإسلامي واتجاهه الصحيح نقول له إن من زعماء المؤتمر اثنين من أتباع المذهب القادياني: المتحالف مع الإنكليز، كانا يمثلان المسلمين في الهند قبل التقسيم هما «محمد علي» وأخوه «شوكت علي»، ولذلك فلم ينجم عن هذا المؤتمر سوى الخطب التي ذهبت أدراج الرياح بالنسبة إلى مطامح الصهيونية وتحالف بريطانيا معها في ابتلاع فلسطين، ذلك لأنه لم يتمّ تنفيذ أيّ من القرارات التي اتخذها المؤتمر من أمثال فتح فروع له في العالم الإسلامي والدفاع عن قدسية مدينة القدس أو إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، وإنشاء شركة إسلامية للأراضي تعمل على الحيلولة دون سقوط أراضي عرب فلسطين بأيدي اليهود.

[←762]

عقد هذا المؤتمر في مصيف «بلودان» في شهر آب 1937، فكأنما أريد من ورائه أن يصطاف المشاركون فيه، وقد أعلن المؤتمر بعد انتهاء جلساته بأنه اتخذ قرارات سرية لمقاومة مطامع الصهاينة في فلسطين: غير أن صحيفة سورية، نسيت اسمها كانت قد ذكرت في حينه بأن المقررات السرية لمؤتمر بلودان قد وقعت في أيدي الصهاينة، ذلك أن جملة من الفتيات اليهوديات الكاعبات كن يمرحن في حديقة الفندق الذي نزل أعضاء المؤتمر فيه وقد استطعن إغراء بعض أعضاء المؤتمر بجمالهن وفتنتهن وحصلن منهم على القرارات. ولقد تأكدت حكاية تلك الصحيفة السورية حقًّا، لأن القرارات السرية المزعومة لم تنفذ أبدًا، بل لم تطلع عليها الأمة العربية والشعب الفلسطيني على الأخص.

[←763]

انعقد هذا المؤتمر في القاهرة في اليوم الخامس من تشرين الأول 1938، وحضره عن العراق وفد مؤلف من مولود مخلص رئيس مجلس النواب آنذاك، وكل من النواب إبراهيم الواعظ، وحسين النقيب، وتوفيق السمعاني، ومحمود الملاح وعبد الهادي الظاهر، وإبراهيم عطار باشي، وعلي الدليمي، وعثمان العلوان.

[←764]

عقد هذا المؤتمر في لندن في شباط 1939، وحضره مندوبون من العرب واليهود في فلسطين. ونظرًا لرفض العرب الجلوس مع اليهود على طاولة واحدة، اجتمع تشميرين رئيس الوزارة البريطانية بالوفود العربية للتفاوض معها في صبيحة السابع من شباط، ثم اجتمع إلى الوفد اليهودي بعد ظهر ذلك اليوم .ذاتهوفي التاسع من شباط طرح جمال الحسني المطالب العربية التي كانت تدعو إلى الاعتراف بحق العرب في الاستقلال، والتخلي عن الوطن القومي اليهودي، ووقف هجرة اليهود إلى فلسطين، وحظر بيع الأراضي العربية إلى اليهود، وإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين والاستعاضة عنه بمعاهدة تحالف بين بريطانيا والدولة الفلسطينية العربية. وأعلن وايزمن رئيس الوفد اليهودي المطالبة بالإبقاء على الوضع الراهن، أي استمرار الانتداب، ووعد بلفور ورفض أن يصبح اليهود أقلية. (د.عبد الوهاب الكيالي: موجز تاريخ فلسطين ط 1971).

[←765]

كانت بريطانيا وما تزال حتى الآن، مثل غيرها من الدول والقوى الاستعمارية تحارب بمختلف الأسلحة والوسائل قيام أية حركة اتحاد أو تقارب بين البلدان العربية. غير أن بريطانيا تظاهرت في ذلك الوقت بعطفها على اتحاد الدول العربية نتيجة خوفها من التطورات التي ستحدثها الحرب وما بعدها من مفاهيم ومواقف لدى العرب تكون ضد مصالح الدول الغربية، من أمثال اتجاه العرب نحو الاتحاد السوفياتي وما شاكل ذلك، ولذلك كانت جامعة الدول العربية، كما قلت في تعليق سابق قد أعدت طبختها في مطبخ وزارة الخارجية البريطانية في الدرجة الأولى.

[←766]

أصدرت الحكومة البريطانية هذا الكتاب في سنة 1939 بعد فشل محادثات مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في خريف 1938 في الاتفاق على وضع دستور لفلسطين المستقلة تحت الحماية البريطانية. وقد أعلنت بريطانيا في الكتاب الأبيض أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية، لكن بريطانيا ترى في الوقت ذاته إنشاء دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود في غضون عشرة أعوام، وأن ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا وأن تحدد الهجرة اليهودية خلال الأعوام الخمسة الأولى بخمسة وسبعين ألف مهاجر ولا يتمّ حظرها بعد ذلك إلّا بموافقة العرب أنفسهم.

[←767]

المقصود بذلك الثورة الفلسطينية الكبرى التي قامت سنة 1936 واستمرت حتى سنة 1939.

[←768]

ذكر حييم وايزمن في كتابه «التجربة والخطأ» عن الكتاب الأبيض بأن رمزي مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية التي وضعت الكتاب الأبيض، قد طلب من الوكالة اليهودية، قبل نشر الكتاب الأبيض، تعيين لجنة يهودية للتشاور مع اللجنة الوزارية الإنكليزية بشأن سياسة فلسطين. وكان من أبرز أعضاء اللجنة اليهودية وايزمن نفسه والبروفيسور هارولد لاسكي. ولقد كافحنا في هذه اللجنة طيلة شهور الشتاء ضد فكرة الحكومة البريطانية القاضية بأن يكون تعهدها مقتصرًا على يهود فلسطين دون يهود العالم. ولقد تعرضت أمام المؤتمر اليهودي لحملات شديدة لأنني قبلت بالكتاب الأبيض بدلًا من الإصرار على إصدار كتاب آخر يلغي الكتاب الأبيض ذاته. ويقول وايزمن في مكان آخر من مذكراته «والواقع أن الكتاب الذي وجهه رمزي ماكدونالد إليّ شخصيًّا، هو الذي مهد الطريق أمامنا لكي ندخل في سنة 1939 وحدها خمسة وستين ألف مهاجر يهودي شرعي، عدا المهاجرين غير الشرعيين. ويبدو من مذكرات وايزمن أن تعيين السير آثر واكهوب مندوبًا بريطانيًّا ساميًّا في فلسطين كان بالاتفاق بين وايزمن والسير رمزي ماكدونالد. كما يذكر وايزمن أن المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين الذي انعقد في 16 آب 1939 قد قرر رفض الكتاب الأبيض. «مذكرات وايزمن»: الترجمة العربية بيروت.

[←769]

يذكر وايزمن في مذكراته أيضًا: «قابلت السير جون فلبي وتحدثنا معًا عن العرب واليهود ومما قاله لي في هذا الصدد: أعتقد أن هناك سبيلين ليس إلّا لحل مشكلتكم. الأول أن يقول تشرتشل وروزفلت إلى ابن سعود إننا نريد منك تحقيق برنامج اليهود في فلسطين. والسبيل الثاني أن يعمل تشرتشل وروزفلت على تمهيد السبيل لجعل ابن سعود سيد الأقطار العربية، وتقديم قرض كبير له!». «المصدر السابق».

[←770]

الكتاب الأزرق كتاب وضعه نوري السعيد بعنوان: «وحدة العرب واستقلالهم»، طبع في مطبعة الحكومة سنة 1943 في نسخ محدودة جدًّا وزّعها نوري السعيد نفسه على بعض الشخصيات. وقد توفرت لدينا نسخة منه قدمناها إلى مكتبة المتحف العراقي في سنة 1974، وهو يرسم مستقبل العراق وسوريا والأردن وفلسطين ويقترح إعطاء اليهود في فلسطين ما يشبه الحكم الذاتي داخل هذه المجموعة من البلدان العربية. وكان طبيعيًّا أن يقاوم اليهود هذا المشروع بعد أن تعاظم انعطاف الإنكليز والفرنسيين والأمريكيين وغيرهم معهم في تحقيق مشروع الدولة اليهودية الكبرى من الفرات إلى النيل.

[←771]

مشروع الهلال الخصيب، وهو المشروع العراقي الذي تبناه نوري السعيد وحظي بتأييد الإنكليز واهتمامهم بعد ثورة أيار 1941 وهو يضم العراق وسوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في اتحاد عربي يمكن لأية دولة عربية أخرى أن تنضم إليه. وقد عرض نوري السعيد مشروعه هذا في مذكرة وجهها إلى «ريجارد كيسي» وزير الدولة البريطانية للشرق الأوسط في القاهرة، ثم أدرجه في كتابه الذي أصدره في سنة 1943 بعنوان: استقلال العرب ووحدتهم، والذي عرف باسم الكتاب الأزرق.

[←772]

لا يزال الكتّاب الغربيون حتى الآن يطلقون على الجامعة العربية عبارة: «عصبة الدول العربية LEAGUE OF ARAB STATES فالكلمة عصبة LEAGUE» تعني المنظمة أو الرابطة، في حين إن كلمة «الجامعة العربية» يتمّ التعبير عنها عادة بالكلمة «PANARAB»، غير أن الدول العربية اعتادت أن تطلق على هذه المنظمة الإقليمية اسم «جامعة الدول العربية» وهو اسم يدلل على تجمع للدول العربية يعوض عن مفهوم «الجامعة» أو «الوحدة».

[←773]

مؤتمر الشونة في الأردن، عقد هذا المؤتمر في اليوم الثاني من شباط سنة 1946 وليس 1945 كما ذكر المؤلف ذلك، وقد حضره عبد الإله يصحبه كل من صالح جبر وأحمد مختار بابان وإسماعيل نامق ومن ثم عادوا إلى بغداد في اليوم السابع من الشهر ذاته. وقد سبقت المؤتمر زيارة قام بها الأمير طلال ولي عهد الأردن لبغداد في 14 كانون الثاني في 1946 وانصبت المباحثات في المؤتمر على التمهيد لتوحيد العراق والأردن وبما كانت بريطانيا تنوي عمله في الأردن آنذاك.

[←774]
أبلغ المستر تشرتشل، الجنرال ديغول، أسف الحكومة البريطانية لاضطرارها إلى إصدار أوامرها إلى القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط، بأن يتدخل للحيلولة دون الاستمرار في سفك الدماء، كما طلب تشرتشل إلى الجنرال ديغول بأن يأمر القوات الفرنسية بالتوقف عن القتال وبوجوب عودة الجيش الفرنسي إلى ثكناته. وفي خطاب ألقاه تشرتشل حول الموضوع في مجلس العموم في الخامس من حزيران ذكر أن عدد قتلى الاضطرابات السورية بلغ خمس مئة شخص من الأهلين والجند، وأن عدد الجرحى كان ألف نسمة.

[←775]

قام رئيس الوزراء حمدي الباجه جي بزيارة مصر في اليوم الثامن من شهر تموز 1945. أما الزيارة التي جرت في شهر تشرين الثاني فقد جرت في اليوم الثاني والعشرين من ذلك الشهر وقام بها وفد عراقي برئاسة صالح جبر وزير المالية وعضوية كل من نوري السعيد وعبد المهدي. وكانت قد سبقت هذه الزيارة زيارة أخرى قام بها حمدي الباجه جي نفسه في اليوم الثالث من شهر تشرين الثاني لحضور اجتماع جامعة الدول العربية حول تطور القضية الفلسطينية.

[←776]

يقصد به تقرير لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية في فلسطين والذي قضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، ذلك المشروع الذي رفضه الفلسطينيون في حينه، نتيجة انشقاقاتهم وتعلقهم بالأوهام الكاذبة، فلم يقبلوا به، مع أن المشروع لم يكن يعطي اليهود سوي شقة ضيقة من أراضي فلسطين. وكانت نتيجة ذلك الرفض ودمغ بعض الحكام العرب الذين قبلوا به بالخيانة والعمالة للاستعمار والصهيونية، أن اليهود لم يكتفوا، بعد أن فشلت المعارك غير المجدية التي خاضتها الجيوش العربية ضد العصابات اليهودية في فلسطين سنة 1948، بذلك القسم الذي خصص لهم من فلسطين، بل استولوا على فلسطين برمّتها بعد هزيمة العرب في حزيران 1967، وبعد ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان وإخراجها من هناك في أعقاب الغزو الإسرائيلي لأراضي لبنان سنة 1982. ذلك الغزو الذي مهّد له بعض اللبنانيين أنفسهم وبمشاركة من الفرس، في إثارة الحرب الأهلية اللبنانية، والتي سكتت الحكومات العربية سكوتًا مطبقا عليها، فلم تقم بأيّ إجراء لوقف الغزو الإسرائيلي، وذبح الفلسطينيين في لبنان وتشريدهم منها. ومع كل ذلك فإن فئة من المتزعمين للمقاومة الفلسطينية والذين ينعمون بالثروات والزعامات الكاذبة، ما زالت ترفض أيّ تفاهم من شأنه أن يبقي على البقية الباقية من أرض فلسطين ووقف صيرورتها مستعمرة إسرائيلية مثل الأجزاء الأخرى التي احتلتها إسرائيل بعد أيار 1998.

[←777]

المقصود به حزب الأحرار أي على غرار حزب الأحرار البريطاني، الذي يؤمن بالمبدأ الحر في السياسة والاقتصاد. وكان طلب حزب الأحرار قد تقدم به كل من داخل الشعلان، وعبد العزيز السنوي، ونوري الأورفلي، وعبد القادر باش أعيان، ومحمد فخري الجميل، وحسين النقيب، وكامل الخضيري، وعباس السيد سلمان، وقد انتهى وجود الحزب تقريبًا بسقوط وزارة توفيق السويدي، ولم يبقَ له من أثر بعد أن اشتدت الأزمة في عهد حكومة أرشد العمري، حتى إن صحيفة الحزب «صوت الأحرار» قد أعطيت إلى الزميل لطفي بكر صدقي فأصدرها باسمه ولحسابه الخاص. ولسنا نوافق المؤلف في زعمه بأن حزب الأحرار كان قد تألف سنة 1939، لأن ما حدث في تلك السنة هو محاولة بعض الساسة في تأليف حزب بهذا الاسم ليس إلّا.

[←778]
لقد حاول سامي شوكت أن يؤلف هذا الحزب قبل مجيء وزارة توفيق السويدي بفترة غير قصيرة، وكان قد مهّد لتأسيس ذلك الحزب بإصدار صحيفة يومية باسم «البعث القومي» وحين ألّف صالح جبر «حزب الأمة الاشتراكي» كان سامي شوكت من بين الذين انضموا إلى ذلك الحزب.

[←779]

المقصود بها مطبعة «الرابطة» التي كانت تديرها شركة مساهمة أكثر حصصها للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم وأفراد أسرته. وقد أُسست هذه المطبعة، بعد أن انفصل عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف، عن جماعة الأهالي في شهر نيسان 1943 وأصدرت مجلة أسبوعية باسم «الرابطة» عاشت أكثر من سنة وظلت المطبعة قائمة إلى أن تمّ الاستيلاء عليها بعد ثورة الثامن من شباط 1963 حيث جرى تأميمها منذ ذلك الوقت وتمّ توسيعها لتصبح المطبعة الأولى من مطابع الحكومة الأخرى في الوقت الحاضر.

[←780]

وقع المؤلف في أخطاء جسيمة بالنسبة إلى حزبي الشعب وحزب الاتحاد الوطني. فلقد كانت جريدة «الوطن» هي لسان حزب الشعب الذي ألّفه عزيز شريف. أمّا جريدة «الشعب» فكانت في الأصل بيد جماعة تزعمهم يحيى قاسم وقد تقدمت هذه الجماعة بطلب إلى الحكومة في 27 كانون الأول سنة لتأليف حزب سياسي باسم حزب الشعب قدمه كل من يحيى قاسم، وعبد الأمير أبو تراب، وعبد الرحمن شريف، ومحمود صالح السعيد، وتوفيق منير، وإبراهيم الخضيري ويوسف جواد المعمار وإبراهيم الدركزلي. ولكن الطلب لم يلبَّ من الحكومة. وبعد فترة غير قصيرة تقدمت الجماعة نفسها بطلب الحصول على امتياز بإصدار صحيفة باسم «الشعب» كان يحيى قاسم صاحبها، ومديرها المسؤول عبد الأمير أبو تراب، وما إن حصل يحيى قاسم على الامتياز حتى انقلب على جماعته واستقل بالصحيفة وحولها إلى صحيفة ناطقة بلسان الحكومة ومؤيدة لصالح جبر في الدرجة الأولى، وذلك لأن صالح جبر أهدى إلى يحيى قاسم المطابع الحديثة التي جلبها من أوروبا لطبع الجريدة التي ستنطق بلسان حزبه «حزب الأمة الاشتراكي»، كما أصبحت الجريدة تنطق بلسان شركة النفط العراقية بعد أن عين يحيى قاسم محاميًا للشركة وراح يمضي أكثر أيام السنة على حسابها في أوروبا وفي لندن في الدرجة الأولى وبقيت الشعب تصدر حتى صباح يوم الاثنين الرابع عشر من تموز 1958.

[←781]
لم يجد عبد الفتاح إبراهيم أن من اللائق له أن ينضم إلى حزب كامل الجادرجي أو حزب عزيز شريف لأنه كان يعتبر نفسه، وهو محق في ذلك، أكثر ثقافة وتبصرًا في الأمور السياسية منهما، ولذلك تقدم بطلب تأسيس حزب منفصل عنهما، سماه «حزب الاتحاد الوطني» واستخدام صحيفة «الرأي العام» لمهدي الجواهري، الذي شارك في الهيئة الإدارية للحزب المذكور، لكي تكون ناطقة باسمه إلى أن حصل على جريدة باسم «السياسة». وفي الوقت الذي اشتدت فيه الضربات على الحركة اليسارية في عهد حكومة أرشد العمري، جرت محاولة لإدماج حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني في حزب واحد، وعقد اجتماع عام في مقرّ حزب الاتحاد الوطني لهذا الغرض ألقيت فيه الخطب والقصائد والشعارات، ونشر عبد الفتاح إبراهيم سلسلة مقالات في هذا الشأن عن «وحدة الحركة الديمقراطية» ولكن التوحيد لم يتمّ بين الحزبين. والحقيقة أن الحكومة قد فرحت كثيرًا بذلك الانشقاق الذي حصل في الحركة الديمقراطية، ولهذا سارعت بإجازة كل من كامل الجادرجي وعزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم لتأليف أحزاب منفصلة لأن ذلك من شأنه أن يضعف الحركة اليسارية، ويشتت عناصرها، وهذا ما حدث فعلًا، حيث انبرى كل حزب يحاول أن يظهر بأنه هو الحزب الذي يتزعم تلك الحركة ويقودها، فضلًا عن التخريب الواسع الذي لعبه الشيوعيون في هذا المجال، ونتائجه الخطيرة التي ظهرت في أواسط سنة 1948 مما أشرنا إليه بشكل موسع في الجزء الأول من مذكراتنا المخطوطة.

ونشير في هذا التعليق إلى الخطأ الكبير الذي وقع فيه المؤلف حين اعتبر حزب الاتحاد الوطني حزبًا يمثل أغنياء المدن، ومن المعارضين للشيوعية، فلم يكن أعضاء الاتحاد الوطني يختلفون في مراتبهم الاجتماعية عن بقية غيرهم من الذين انضموا إلى حزب الشعب أو الوطني الديمقراطي، كما أنه لم يكن يعادي الشيوعية، وإن كان غير راضٍ عن سياسة الحزب الشيوعي السري وتخريباته.

[←782]
الصواب حسين محمد الشبيبي، وكانت كل العناصر المؤسسة لهذا الحزب من الشيوعيين وهو يعتبر الواجهة العلنية للحزب الشيوعي نفسه.

[←783]

هذا بالنسبة إلى الحركة الشيوعية الكردية، التي اصطبغت بالصبغة العنصرية وكانت ارتباطاتها وثيقة جدًّا بالحركة الشيوعية بين أكراد بلاد فارس وأذربيجان، الذين أقاموا جمهوريات اشتراكية مثل جمهورية أذربيجان التي تزعمها جعفر بيشواري، وجمهورية مهاباد التي رأسها قاضي محمد. أمّا بالنسبة إلى الخلايا الشيوعية العربية فكانت مصادر الاتصال منذ الأساس، تتمثل في الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان عن طريق الحزب الشيوعي الموحد لها، وفي مركز الحركة الشيوعية في بلاد فارس، حيث كانت الاتصالات قوية بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب «تودة» الفارسي ابتداءً من سنة 1941 وما بعدها بصفة خاصة.

[←784]
تناول المرحوم كامل الجادرجي هذه المعاهدة بالنقد والتجريح في مقالات نشرها في صوت الأهالي ومن ثم جمعت في كتاب مستقل، وكانت من أقوى ما كتب ضد المعاهدة العراقية التركية في حينه.

[←785]

كان الإنكليز وراء التغيير الذي حدث وجاء بوزارة توفيق السويدي إلى الحكم ومنح الحريات. لقد طبق الإنكليز «سياسة التنفيس» مرات عديدة سواء في العراق أم في مصر وغيرهما، فقد وجد الإنكليز أن التذمر الذي ظهر في أعقاب الحرب لدى الشعب العراقي من بقاء الأحكام العرفية، والرقابة، وانعدام الحريات الدستورية، من شأنه أن يهيئ لثورة أخرى قد لا تقل خطرًا على مصالحهم عن ثورة أيار سنة 19، ولذلك أوعزوا إلى عبد الإله أن يجري بعض التغيير في الوضع بقصد التنفيس ليس إلّا، والتخفيف من حدة التذمر الفاشي بين صفوف كل أبناء الشعب بما في ذلك صفوف الجيش العراقي الذي وضعه الإنكليز على أسس جديدة تضمن ولاءه للعرش، وتنفيذًا لتوصيات الإنكليز ونصائحهم أقدم عبد الإله على إلقاء بيان خطير في بهو أمانة العاصمة مساء يوم الخميس السابع والعشرين من شهر كانون الأول 1945 أريد من ورائه تهدئة الشعب لفترة ما، وذلك عن طريق التحدث عن العدل الاجتماعي، وإعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعمال الحكم والمسؤوليات، وعلى أساس هذا الخطاب والخطة الجديدة المدبرة وجهت حملة مفتعلة ضد وزارة حمدي الباجه جي لإسقاطها وللإتيان بوزارة تنفذ ما لمح إليه عبد الإله في خطابه المذكور فكانت وزارة توفيق السويدي هي البديل وبعد أن انتفت الحاجة من بقائها أبعدت عن الحكم ليعود الظلم من جديد.

[←786]

بدأت وزارة أرشد العمري حسب الخطة المرسومة من قبل الإنكليز وعبد الإله، هجومها الشديد على الحريات الديمقراطية، وعلى الأخص الأحزاب، والنقابات والصحافة، واستغلت التخريبات والتظاهرات التي أثارها الشيوعيون، وعلى الأخص تظاهرة جماعة «عصبة مكافحة الصهيونية» في التاسع والعشرين من حزيران، والإضرابات التي حصلت في عدة مرافق في الدولة وغيرها، وبذلك انتهى ذلك الهجوم المرير إلى تعطيل الحياة الحزبية والنقابية ليعود الشعب العراقي من جديد يرسف في قيود الذل والاضطهاد بعد فترة التحرر القصيرة جدًّا التي شهدها في عهد وزارة توفيق السويدي، حيث كان السويدي نفسه في مقدمة مؤسسي حزب الأحرار الذي أشرنا إلى مؤسسيه في تعليق سابق.

[←787]

كان شيوخ شمر يعتبرون عشيرة البومتيوت من الجبور، بمثابة أجيرة لهم في الأراضي التي كانت تزرعها هذه العشيرة التي تقطن غربي الموصل بين الشرقاط وسنجار. وكان الشمريون ما يفتؤون منذ سنة 1944 يتعرضون لأفراد البومتيوت ويعتدون عليهم. وفي يوم الخميس الثامن من شهر آب 1946 زحفت قوات كبيرة من شمر على عشيرة البومتيوت فأعملوا فيها السيوف والخناجر والبنادق. لا فرق بين رجل وامرأة، أو طفل أو شيخ فأوقعوا بينهم عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى، إلى أن وصلت الأنباء إلى الحكومة فأمرت قوات الشرطة بالتحرك لوقف الاقتتال فنجحت في ذلك، ومن ثم اعتقلت الحكومة صفوق الياور وأحمد الياور ولدي عجيل الياور، ومشعال الفيصل وحواس الصديد إلى أن هدأت العاصفة ومن ثم أخلت سبيلهم بعد ذلك.

[←788]

المقصود بذلك جمهورية أذربيجان الشعبية التي ألّفها جعفر بيشواري في القسم الفارسي من أذربيجان والتي زحفت عليها القوات الفارسية، وبمناصرة علنية من القوات الأمريكية والبريطانية، ورغم وجود القوات الروسية هناك، فسحقتها وقضت عليها وشنقت زعماءها وفي مقدمتهم بيشواري.

[←789]

المقصود بها المنطقة التي كانت القوات السوفياتية تسيطر عليها داخل الأراضي الفارسية حسب اتفاق سنة 1941 بين السوفيات والإنكليز والأمريكيين وأن تكون متاخمة لمنطقة أذربيجان السوفياتية والتي أقام اليهود لهم فيها ما يشبه الحكم الذاتي أو الدولة شبه المستقلة والمعروفة باسم «بيجان».

[←790]
هم كل من الرائد الركن عزت عبد العزيز، والرائد مصطفى خوشناو، والنقيب خير الله عبد الكريم، والملازم محمد محمود قدسي الذين نفذ فيهم حكم الإعدام ليلة التاسع عشر من حزيران 1947.

[←791]

حدثت هذه الهزة عدة مرات ابتداءً من اليوم الثامن من شهر آب 1946 فأحدثت أضرارًا جسيمة في الأرواح والممتلكات ولذلك أخلت الحكومة البلدة من السكان إلى أماكن خالية ونصبت لهم الخيام فيها وراحت تمونهم بالطعام والكساء وقررت منح المنكوبين مبلغ أربعة آلاف دينار.

[←792]

حادثة كاورباغي في كركوك. كان عمال شركة النفط في كركوك قد بدؤوا الإضراب اعتبارًا من أوائل شهر تموز 1946 واستمر مدة ثلاثة عشر يومًا مطالبين بزيادة الأجور وتحسين أوضاعهم المادية وتوزيع المساكن عليهم وغير ذلك من الحقوق المشروعة، ومع أن الحكومة والشركة قد وافقت على كثير من مطاليب العمال، إلّا أن الشركة أخذت في الأخير تحاول التنصل من وعودها ولقد اعتادت شركة النفط هذه أن تجعل من محافظ كركوك ومدير الشرطة فيها أداة طيعة في يدها لتنفيذ أغراضها. وحين كان العمال مجتمعين في أحد البساتين في مدينة كركوك ويعرف باسم كاورباغي وهم ينتظرون عودة وفدهم المفاوض وصلت إليهم الأنباء بأن الشرطة قد اعتقلت أفراد الوفد المفاوض فتعاظم الاضطراب والتظاهر، وبينما كان العمال مجتمعين هناك يحيط بهم عدد من الأهالي بينهم كثير من الأطفال أقدمت قوات الشرطة على مهاجمتهم بالرشاشات وراحت خيل الشرطة تدوس بسنابكها النساء والأطفال فقتل عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال قدر عددهم بستة عشر عاملًا وطفلًا وامرأة، وجرح أكثر من ثلاثين امتنع معظمهم عن مراجعة المستشفى خوفًا من اعتقالهم. وكانت هذه الحادثة من الأسباب التي أدّت إلى استقالة عبدالله القصاب وزير الداخلية في السابع عشر من آب 1946. (للتفاصيل يراجع الحسني: تأريخ الوزارات، الجزء السابع. وسعاد خيري: من تأريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، الجزء الأول ص 150 وما بعدها).

[←793]

كان ما أقدم عليه أرشد العمري من إرهاب مدروسًا ومخططًا من قبل الوصي والقادة البريطانيين في بغداد، ولذلك لم يكن أرشد العمري مجبرًا على انتهاج سياسة الإرهاب كما قال المؤلف ذلك، وإنما كان نفسه راغبًا في هذه السياسة.

[←794]

هي التظاهرة التي قام بها الشيوعيون من المنتمين إلى عصبة مكافحة الصهيونية صباح يوم الجمعة الثامن والعشرين من حزيران 1946 عندما توجه المتظاهرون من مقرّ العصبة القريب من السفارة البريطانية في بغداد إلى الصالحية فجسر الوثبة فتصدت لهم الشرطة عند الجسر بالنار وقتل أحد المتظاهرين من اليهود وجرح عدد منهم حيث تمّ اعتقال العشرات من المتظاهرين وصدرت الأوامر بإغلاق منظمة العصبة وتعطيل صحيفتها اليومية «العصبة» وبداية الهجوم المركز على الحركة الشيوعية.

[←795]
الصواب هو إضراب عمال الطباعة التي تطبع الصحف فيها، فقد كان الإضراب شاملًا ولكن الحكومة أمنت صدور الصحف الموالية لها وهي صحيفة «الحوادث» لصاحبها عادل عوني، وصحيفة الأخبار لصاحبها جبران ملكون، وذلك بأن طبعت هاتين الصحيفتين في مطبعة الحكومة بعد أن أضرب عمال المطبعتين اللتين كانتا تطبعان فيهما، تضامنًا مع بقية العمال المضربين.

[←796]
العامل اليومي يقصد بها الديلي وركر DAILY WORKER لسان الحزب الشيوعي البريطاني والتي كان مسموحًا بدخولها إلى بغداد وبيعها في بعض المكتبات الخاصة ولا سيما مكتبة «مكنزي».

[←797]
أعلن استقلال الأردن في 20 أيار 1946 وكان عبدالله قد بويع ملكًا على الأردن في الحادي والعشرين من شهر شباط 1946 وعلى أثر إعلان الاستقلال، ضم الأردن إليه الضفة الغربية من فلسطين.

[←798]

مشروع سوريا الكبرى: وهو المشروع الذي تبناه عبدالله ملك الأردن وقبل أن يتمّ تعيينه ملكًا على الأردن ويتضمن توحيد سوريا ولبنان والأردن وفلسطين في حكومة موحدة أو اتحادية ملكية أو جمهورية، وقد طرح هذا المشروع في اليوم الثامن من نيسان 1934، وكانت بريطانيا قد أشارت إلى هذا المشروع قبل طرحه بوقت غير قصير حين أشار أنطوني أيدن وزير الخارجية البريطاني إلى سياسة بريطانيا بشأن مستقبل الشعب العربي في 20 أيار 1941. (الدكتور جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية ص 86). وواضح أن مشروع سوريا الكبرى مماثل لمشروع الهلال الخصيب وكلاهما من مبادرات بريطانيا والهاشميين الذين وثقوا روابطهم بها حتى النهاية.

[←799]

سبق أن أشرنا في تعليق سابق إلى هذا المؤتمر الذي انعقد في لندن وكانت اقتراحات الحكومة البريطانية في ذلك المؤتمر تنطوي على إلغاء الانتداب على فلسطين وعقد مؤتمر حول طاولة مستديرة في فصل الخريف (1939) يوضع خلاله دستور دولة فلسطين المستقلة تحت الحماية البريطانية مع حماية الأقلية اليهودية بضمانات معينة، ولكن اليهود أخذوا يضغطون على الحكومة البريطانية لكي تتخلى عن هذا المشروع المقبول لدى العرب. (عبد الوهاب الكيالي: موجز تأريخ فلسطين الحديث ص 179). وكان طبيعيًّا أن تستجيب بريطانيا لضغط اليهود فتسحب المشروع الذي أعدته لقيام دولة مستقلة في فلسطين، وبذلك مهدت السبيل أمام الصهيونية لابتلاع فلسطين كلها بالتدريج في حروب متواصلة أقعدت الأمة العربية ومن ورائها الأمم الإسلامية كلها، عن نصرة العرب في فلسطين ومواجهة التحديات الإسرائيلية نتيجة ارتباط حكام الأمة العربية والأمة الإسلامية بالإمبريالية الأمريكية والإنكليزية والفرنسية وغيرها، وتنازعهم فيما بينهم على مطامع ومصالح ذاتية خاصة، وهكذا ضاعت فلسطين.

[←800]

أعلن هذا الإضراب بمناسبة ذكرى وعد بلفور وكانت الأحزاب المجازة رسميًّا في ذلك الوقت قد ألّفت لجنة خاصة للدفاع عن قضية فلسطين وأصدرت بيانات عديدة في هذا الشأن وأشرفت على تنظيم الإضراب العام الذي جرى في يوم 2 تشرين الثاني 1947. وقد مرّ الإضراب بكل هدوء، فلم تقع تظاهرات ولا مشاحنات، وقد أشرنا إلى ذلك في كتابنا المخطوط المعنون: «موقف الحزب الوطني الديمقراطي من القضية الفلسطينية».

[←801]

الحقيقة أن عرب الأحواز قد تأثروا بالحركات التي قام بها الأكراد والأذربيجانيون في شمالي بلاد فارس للانفصال عن حكومة طهران وإقامة جمهوريات تقدمية هناك، فشرعوا يهيئون للثورة ضد الإرهاب الذي يشنّه الحكم الفارسي تحت إشراف الإنكليز والأمريكان، ولذلك تقدم رؤساء معظم العشائر العربية في الأحواز بنداءات إلى الشخصيات البارزة في بغداد والبصرة يطلبون إليها مساعدتهم على إضفاء المواطنة العراقية عليهم، بل العودة إلى الوطن الأم أي العراق. وقد ادعت الحكومة الفارسية في حينه أن حزب «توده» الذي ساند نظام الخميني في طهران بكل قواه في الحرب العدوانية التي شنتها الطغمة الحاكمة في طهران ضد العراق، أن هذا الحزب هو الذي نظم الاعتداءات الإرهابية على المواطنين العرب في الأحواز. ومع أن نسخًا من تلك النداءات قد أرسلت إلى جميع الأحزاب العراقية العلنية والسرية فلم يتطرق إلى هذا الموضوع أيّ حزب منها عدا حزب الاستقلال الذي أشار في مقال افتتاحي إلى الإرهاب الذي يتعرض له الشعب العربي في الأحواز.

[←802]

كان علي ممتاز ممثلًا لحزب الأحرار، ومحمد حديد للحزب الوطني الديمقراطي وكان الحزبان قد اشترطا للاشتراك في الوزارة أن تكون الوزارة انتقالية، مهمتها إجراء انتخابات حرة، وإطلاق الحريات الدستورية، مثل حرية الصحافة والاجتماع، وحرية العمل أمام الإضراب.

[←803]

استقال الوزيران علي ممتاز ومحمد حديد بناء على طلب الحزبين اللذين ينتميان إليهما وذلك بعد أن أخذت الوزارة تتلكأ في موضوع فتح فروع للأحزاب، وبدرت منها بوادر التدخل في الانتخابات. أمّا استقالة كل من صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير التربية فكان الدافع إليها تكتل طائفي محض، وتمهيد للمجيء بصالح جبر إلى رئاسة الوزارة وهذا ما تحقق حيث عهد إلى صالح جبر بتأليف الوزارة الجديدة بعد استقالة وزارة السعيد تلك.

[←804]
يخلط المؤلف في هذا الموضوع بين كثير من الحوادث التي وقعت. فلقد تمّ القبض في صيف 1947 على عدد من قادة الحزب الشيوعي من بينهم فهد وزكي بسيم وغيرهم في دار إبراهيم ناجي شميل في الصالحية، وقيل إن العامل في التلفونات «فاضل» هو الذي أوشي بهم إلى الشرطة، وقدموا إلى المحاكمة وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام، ثم أبدل الحكم بالسجن المؤبد، وهؤلاء هم يوسف سلمان (فهد) وزكي محمد بسيم وإبراهيم ناجي شميل مع عشرة بالحبس. ولكن الضربة التي وجهت إلى الشيوعية وكانت قاتلة عندما استطاعت الشرطة أن تداهم مقر الحزب الشيوعي في محلة الحاج فتحي في الرصافة وتكبس مطبعة الحزب التي كانت تطبع «القاعدة» وكل المنشورات الأخرى حيث اعترف «مالك سيف» الصابئي الذي كان يتولى منصب وكيل سكرتير الحزب الشيوعي العام في بغداد أمام الشرطة بكل أسرار الحزب وراح يشارك في القبض على رفاقه ليس في بغداد وحدها فحسب، بل في كل المحافظات. وقد جمعت مديرية التحقيقات الجنائية العامة (مديرية الأمن) كل ما عثرت عليه من مبرزات الحزب الشيوعي واعترافات مالك سيف وغيره من القادة في سلسلة من الكتب عرفت بعنوان: «الموسوعة السرية» وأذن للصحف في حينه بنشر محتويات الجزء الأول من تلك السلسلة التي بلغت ستة أجزاء وقد فصلنا في مذكراتنا المخطوطة الكيفية التي تمّت بها معرفة مقرّ الحزب والشخص الذي وشى به إلى الشرطة. وربما تصدينا لذلك في كتاب مستقل عن الحركة الشيوعية في العراق ننشره إن سمحت الظروف بذلك.

[←805]

المقصود به المجلس الثقافي البريطاني، وكان مركزه في محلة الوزيرية، وكان نشاطه مستورًا تحت ستار تعليم اللغة الإنكليزية، وما يزال قائمًا حتى الآن.

[←806]

الذين فازوا بالنيابة من أعضاء الحزب الوطني أربعة أشخاص لا خمسة كما ذكر المؤلف وهم كل من حسين جميل، وجعفر البدر، وعبد الجبار الملاك وعبد الهادي البجاري. وبعد مرور أسبوع على انتهاء الانتخابات قرر الحزب أن يسحب نوابه من المجلس وأصدر بذلك بيانًا في اليوم السابع عشر من شهر آذار 1947 ذكر فيه بأن اشتراك الحزب في الانتخابات كان من أجل «حمل الشعب على ممارسة حقوقه الديمقراطية»، وامتحان رجال الحكم في إثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم، والآن وقد تحقق ما استهدفه الحزب من اشتراكه وظهرت نتائجها مؤيدة بأن الأكثرية الساحقة من النواب قد عيّنت تعيينا، لذلك قرر الحزب سحب نوابه من المجلس الجديد. (مذكرات كامل الجادرجي ص 142) وقد استقال حسين جميل من المجلس وبقي الثلاثة الآخرون فيه.

[←807]

يقصد المؤلف بذلك حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني والحزب الشيوعي الذي تستر تحت حزب التحرر الوطني غير المجاز.

[←808]
ذكر توفيق السويدي في مذكراته أن المساعي كانت تبذل من وقت طويل لأن يخلف صالح، نوري السعيد في رئاسة الوزارة، وكانت هذه المساعي تصدر من جهات عديدة وأكثرها كانت تموّنه دوائر الاستخبارات البريطانية، وعلى هذا الأساس وبعد أن أكمل نوري السعيد طبخة الانتخابات الجديدة واللعبة التي لعبها مع الأحزاب قدم استقالته في الحادي عشر من آذار 1947 ليخلفه صالح جبر في رئاسة الوزارة في اليوم التاسع والعشرين من آذار 1947.

[←809]

هذا خلط من المؤلف فلم يعرف عن حزب الأحرار أنه كان ميالًا إلى روسيا أو معاديًا للإنكليز، ولم يرد في منهاجه ما يشير إلى أيّ شيء من هذا، بل الواقع أن حزب الأحرار كان على غرار الأحزاب الحكومية التي تألفت في سني العشرينيات وأوائل الثلاثينيات.

[←810]

كانت تلك أول مرة يضطر العراق فيها إلى استيراد الحنطة من الخارج بعد أن كان يصدر كميات هائلة منها قبلًا، وكانت أزمة الخبز التي أثيرت حتى في المجلس النيابي من العوامل الأساسية لحدوث وثبة كانون التي أودت بوزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث التي جاءت بها. انظر تفاصيل أزمة الخبز في كتاب «جيرالددي غوري» المعنون: (ثلاثة ملوك في بغداد) والذي ترجمناه ونشرناه سنة 1983 وسوف تصدر الطبعة الجديدة منه قريبًا جدًّا. ونضيف إلى هذا أن ضجة واسعة وحادة حدثت في مجلس النواب بالنسبة إلى الأزمة الغذائية وتسرب الحنطة والشعير وغيرهما من العراق إلى أقطار أخرى نتيجة التساهل الذي أبداه صالح جبر أمام التجار والمضاربين في هذا الشأن، وقد أحرجت المناقشة في مجلس النواب موقف وزارة صالح جبر وكادت تؤدي إلى سقوطها.

[←811]

يقصد بها سنة 1947 التي تحركت فيها الأحزاب والصحافة إلى المطالبة بإلغاء معاهدة 1930 وتحرير العراق من كل أثر من آثارها، وذلك بعد أن أشيع عن اعتزام بريطانيا تعديل تلك المعاهدة بأخرى غيرها.

[←812]

تألف هذا الوفد من كل من يحيى قاسم، وعادل عوني، وجبران ملكون، ومحمد مهدي الجواهري وتوفيق السمعاني، وصدر الدين شرف الدين. وقد أمضى الوفد زهاء ثلاثة أسابيع في لندن، وألقى البعض منهم ومن بينهم جبران ملكون كلمات من إذاعة القسم العربي في لندن تحدثوا فيها عما شاهدوه في زيارتهم تلك من عظمة بريطانيا وشهرتها. ولم يشأ الجواهري إلّا أن يشذ عن الوفد، ويتخاصم مع أعضائه، ويشكو ذلك إلى الأمير زيد سفير العراق في لندن آنذاك فيتدخل هذا لإعداد منهج خاص بالجواهري. فصلنا ذلك في كتابنا المخطوط «مهدي الجواهري: ظلال وذكريات».

[813←]

يقصد المؤلف بذلك أن العصابة السياسية القديمة، أي أعضاء المدرسة السياسية القديمة المرتبطة بالإنكليز وبنفوذهم في العراق، أخذت في الآونة الأخيرة تثير الأحزاب والمنظمات العالية وتدفع بها دفعًا إلى احتدام النشاط المعادي للحكومة.

[←814]
أقيمت خلال وزارة أرشد العمري ثلاث دعاوى ضد كامل الجادرجي بسبب ما نشره في صحيفة «صوت الأهالي» من مقالات اعتبرت مثيرة للكراهية. وقد بوشر بمحاكمة الجادرجي في اليوم الحادي عشر من آب سنة 1946 فصدر الحكم ضده بعد يومين من بدء المحاكمة بالحبس لمدة ستة أشهر وتعطيل صوت الأهالي. واستؤنفت محاكمة الجادرجي مجددًا بسبب ما نشره عن المعاهدة العراقية التركية، وذلك ابتداءً من اليوم السابع من تموز 1947، ونتيجة لتلك المحاكمة عطلت صوت الأهالي عن الصدور ثم أعقبها تعطيل «السياسة» لسان حزب الاتحاد الوطني، و«الوطن» لسان حزب الشعب الذي يرأسه عزيز شريف. ووصفت جريدة الديلي وركر (العامل اليومي لسان الحزب الشيوعي البريطاني -المترجم) في عددها الصادر في السابع عشر من شباط 1949 الحكومة العراقية، بأنها «حكومة فاسدة فتاكة وأنها مجرد لعبة بيد الإمبريالية البريطانية». أمّا جريدة «لومانيتيه» (أي الإنسانية لسان الحزب الشيوعي الفرنسي -المترجم) فإنها قالت في عددها الصادر في الثامن من شباط سنة 1949، «إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية ضد الشيوعية كانت لصالح أصحاب الملايين من الأمريكيين والبريطانيين الذين كانوا يعدون العدة لإشعال نيران الحرب».

[←815]

سبق أن أشرنا في هامش سابق إلى محاكمة هؤلاء الشيوعيين بعد أن ألقي القبض عليهم في بيت «إبراهيم ناجي شميل» في صيف 1947. أما هذه المرة فإن المحاكمة قد جرت بعد أن تمّ الكشف عن مقر الحزب الشيوعي وكبس مطبعته وكل منشوراته وسجلاته، ونتيجة للمحاكمة الأخيرة صدر حكم الإعدام على كل من يوسف سلمان ومحمد بسيم زكي اللذين حكما قبلًا بالسجن المؤبد، كما حكم حسين محمد الشبيبي، ويهودا ورلوف بالإعدام أيضًا بعد الاعترافات التي أدلى بها للشرطة «مالك سيف» الذي كان يتولى سكرتارية الحزب نيابة عن يوسف سلمان المحكوم بالسجن المؤبد. واستندت المحكمة في إصدار حكمها هذا إلى التعديل الذي أجرته وزارة المدفعي في سنة 1937 في قانون العقوبات البغدادي، التي جعلت عقوبة من يبث الدعاية الشيوعية بين أفراد القوات المسلحة الإعدام شنقًا.
واستنادًا إلى ذلك التعديل تمّ تنفيذ حكم الإعدام في أواخر شهر كانون الثاني سنة 1949 بكل من يوسف سلمان وزكي بسيم، وحسين محمد الشبيبي، ويهودا زلوف، وأصيب الحزب بضربة قاصمة ظل يعاني منها عدة سنوات.

[←816]

عمدت وزارة صالح جبر، إلى إكمال حلقات الإرهاب التي بدأها أرشد العمري ونوري السعيد، ضد الحياة الحزبية والحياة الديمقراطية بأكملها. ولذلك أعلنت وزارة صالح جبر ببيان أذاعته مديرية الدعاية العامة في التاسع والعشرين من شهر أيلول 1947، سحب إجازة كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني بتهم ملفقة كاذبة. وكان الحزبان قد سعيا قبل تعطلهما إلى الاندماج في حزب واحد، أو إقامة اتحاد بينهما. ويظهر من المقالات التي نشرها عبد الفتاح إبراهيم في جريدة «السياسة» داعيا إلى وحدة الحركة الديمقراطية، أن عزيز شريف بعد أن وافق على اندماج الحزبين في حزب واحد باسم «حزب الاتحاد الشعبي» عاد فأوضح بعد ذلك الاتفاق، بأن ما قصدته جماعة حزب الشعب هو التعاون في جبهة مشتركة وليس تأليف حزب. عبد الفتاح إبراهيم: «وحدة الحركة الديمقراطية، ص 20».

[←817]

صدر قرار منظمة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947 وكان المشروع يقضي باقتطاع قسم غير قليل من فلسطين يضم كل الموانئ المهمة ومنحه إلى اليهود لإقامة دولة يهودية فيه، في حين خصص القسم الثاني للعرب ووضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم المتحدة. ولقد أيّد الاتحاد السوفياتي قرار التقسيم هذا مثلما أيّدت بريطانيا وأمريكا وبقية الدول الغربية الأخرى. وقد جاء تأييد السوفيات لقرار التقسيم ضمن مقال نشرته مجلة «الأزمنة الحديثة:

نيوتايمس» السوفياتية وفي هذا المقال تقول المجلة: إن الاتحاد السوفياتي أيّد توصية أكثرية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وإن كان ممثل الاتحاد السوفياتي يري بوضوح أفضليات الاقتراح القاضي بإنشاء دولة عربية يهودية موحدة على أساس اتحادي، ولكن الخطأ الأساس في هذا الاقتراح هو أنه لا يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر بسبب توتر الحالة في فلسطين. وكانت هذه المجلة تصدر في موسكو أسبوعيًّا في عدة لغات أوروبية ومن ثم أخذت تظهر لها طبعة عربية في القاهرة باسم «العصر الحديث» في أوائل السبعينيات.

[←818]

هذا المندوب العراقي هو الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية في وزارة صالح جبر. والحقيقة أن التمهيد للمعاهدة قد بدأ إثر تأليف الوزارة حين توجه وفد عراقي إلى لندن لذلك الغرض في أوائل شهر أيار 1947، وأعقب ذلك دخول عبد الإله نفسه في التفاوض مع بيفن خلال شهر آب من تلك السنة. فالواقع أن وزارة صالح جبر قد تركت كل مشاكل البلاد ومصالحها، وكرست كل ما لديها من جهد ووقت لعقد المعاهدة الجديدة.

[←819]

صحيفة الأوقات العراقية IRAQ TIMES كانت تصدرها شركة خاصة ببغداد منذ أيام الاحتلال البريطاني، وكانت عند صدورها تعرف باسم الأوقات البغدادية، نظرًا لوجود صحيفة أخرى مثلها صدرت في البصرة باسم الأوقات البصرية. وكانت الأوقات العراقية تصدر في أربع صفحات يوميًّا إحداها باللغة العربية والثلاث الباقية بالإنكليزية، وكان مقرها في شارع الرشيد مقابل بناية بيت لنج القديمة وبقيت تصدر إلى أن حلّت محلها الصحيفة الحكومية المعروفة باسم «بغداد أوبزرفر».

[←820]

ذكر الحسني في حاشية ص 285 ج 7 من تاريخ الوزارات، أن السبب في إحراق المعهد البريطاني يعود إلى وجود إذاعة خاصة فيها تبث الدعاية للأجانب، وتحارب الروح الوطنية حسب تقرير مديرية شرطة السليمانية المرقم س 54 والمؤرخ في 19 شباط 1948.

[←821]
لم يكن يوجد في العراق في العهد الملكي مجلس يعرف بمجلس التاج على غرار ما هو موجود منه في بريطانيا، ولذلك فإن المقصود بذلك المجلس هو الاجتماع الذي عقده الوصي في مساء اليوم الحادي والعشرين من كانون الثاني في البلاط وحضره بقية أعضاء الوزارة الموجودين في بغداد بما فيهم جمال بابان وكيل رئيس الوزراء وبعض رؤساء الوزارات السابقين من أمثال جميل المدفعي وحكمت سليمان وحمدي الباجه جي وأرشد العمري، وممثلو الأحزاب العلنية ومنهم كامل الجادرجي، ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، وعلي ممتاز ممثل حزب الأحرار، وأعضاء من الكتلة البرلمانية هم كل من نصرت الفارسي، ورضا الشبيبي وجعفر حمندي، وبعض الأعيان منهم محمد الصدر، ومصطفى العمري، وداود الحيدري وعبد المهدي، ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الأعيان، والنائب نجيب الراوي ومولود مخلص رئيس مجلس النواب السابق. وقد بدأ جمال بابان الحديث عن الغرض من الاجتماع فعزا ما حدث من اضطراب إلى «العناصر الهدامة والمفسدة التي أرادت أن تستغل الموقف» وقلل من عدد الإصابات ليدلل على أن الشرطة لم تكن قاسية في معاملة المتظاهرين، وهدد بقمع كل حركة من شأنها الإخلال بالأمن. وعند الانتهاء من كلامه سأل كامل الجادرجي الوصي عبد الإله عما إذا كان يرغب في حصر الموضوع بالوضع الخطير القائم الآن في البلد فردّ الوصي بأن الاجتماع يقصد منه بحث الموقف الراهن. (مذكرات كامل الجادرجي ص 173 - 174). وبعد المداولات التي جرت في اجتماع البلاط أمر رئيس التشريفات بإصدار بيان ذكر فيه أن الوصي يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية.

[←822]

النص الأصلي للبيان الذي أذاعه رئيس التشريفات يقول: «عرض المجتمعون (في البلاط) آراءهم بخصوص مسودة معاهدة بورتسموث العراقية الإنكليزية، وقد اجتمعت آراؤهم على أنها لا تحقق أماني البلاد، وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين سيما وأن مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة».

[←823]

طلب الوصي إلى جمال بابان أن يتصل بصالح جبر في لندن فورًا وأن يعود إلى بغداد على جناح السرعة. وعاد صالح جبر فورًا فنزل في مطار الحبانية، لكنه قبل عودته أذاعت محطة إذاعة لندن في يوم 22 كانون الثاني تصريحًا له جاء فيه أنه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية تحقيقًا كاملًا، وأن بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في سنة 194، استغلت فرصة غيابه وأحدثت القلاقل في البلاد، وأنه سيعود إلى العراق فورًا وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتمًا. ويذكر توفيق السويدي في مذكراته أن الحكومة البريطانية هي التي طلبت إلى صالح جبر أن يعود إلى بغداد فورًا ليتمكن من تنوير الرأي العام عن الموقف الراهن، وأن طائرة خاصة أعدّت لنقله تحركت من لندن يوم 20 كانون الثاني فهبطت في اليوم التالي في مطار الحبانية. (نقلًا عن الحسني ج 7 ص 293 - 294).

[←824]

أذاع صالح جبر بيانه هذا في مساء يوم 26/01/1948، وكرر فيه زعمه بأن المعاهدة الجديدة «تضمن للبلاد حقوقها وأمانيها واستقلالها التام». وقد انفجرت التظاهرات مجددًا في أعقاب ذلك البيان الذي أذيع بعد الساعة الثامنة مساءً.

[←825]
هرب صالح جبر إلى منزله في مزرعته التي تقع في ضواحي مدينة الهاشمية، حيث كان عداي الجربان، والد زوجته، يمتلك مقاطعاته الزراعية وبيوته العديدة هناك.

[←826]

عندما كلف محمد الصدر بتأليف الوزارة أخذ يفاوض اثنين من الأحزاب السياسية الثلاثة، هما حزب الاستقلال وحزب الأحرار وقد رفض حزب الأحرار المشاركة في الوزارة ولكن قبلها حزب الاستقلال وعين رئيسه محمد كبة وزيرًا للتموين، أمّا الحزب الثالث وهو الوطني الديمقراطي فلم يفاوضه الصدر، ولعل ذلك بإيعاز من الوصي الذي لم يكن راغبًا في إشراك هذا الحزب بسبب مساهمته الفعالة في حوادث الوثبة، والصفة اليسارية التي يتصف بها.

[←827]
جاء في قرار مجلس الوزراء الصادر في 24 شباط 1948 عدم الموافقة على المعاهدة، وتخويل وزير الخارجية إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك، مع إبدائه في الوقت نفسه استمرار رغبة الحكومة العراقية في استبدال معاهدة 1930 بمعاهدة جديدة تحقق الغاية المذكورة أعلاه.

[←828]
هما حزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي. أمّا حزب الاستقلال فقد شارك في الانتخابات معتمدًا على وجود رئيسه محمد مهدي كبة وزيرًا في حكومة الصدر، ومع كل ذلك فلم يفز حزب الاستقلال بأكثر من أربعة مقاعد، ثلاثة من بغداد فاز بها داود السعدي ومحمد مهدي كبة وإسماعيل الغانم. وفاز فائق السامرائي عن سامراء، وقد حدثت أحداث دامية في منطقة الكرخ بين أنصار داود السعدي وأنصار شاكر الوادي الذي حشد جمهورًا كبيرًا من أبناء العشائر المسلحين من خارج بغداد في مركز الانتخاب، حيث اصطدم أبناء الكرخ مع المسلحين العشائريين فقتل عدد كبير منهم كما قتل عدد من أبناء الكرخ منهم المرحوم سليم ابن المرحوم إسماعيل الدرة.

[←829]
كان معروفًا بصفة عامة لدى أوساط الجيش والشعب أن البعثة العسكرية البريطانية حاولت بعد ثورة أيار 1941، بمختلف الوسائل والأساليب تقليص الجيش العراقي، وإخراج أيّ ضابط يستشف وجود إحساس قومي أو وطني لديه، وقد حدث ذلك بصفة خاصة عندما تولى الفريق «رفتن» المعروف لدى أفراد الجيش باسم صاحب اليد المقطوعة، رئاسة البعثة العسكرية. وبعد الآثار التي تركتها الوثبة الوطنية سنة 1948 على سياسة بريطانيا في العراق وغيرها من البلدان العربية الأخرى الخاضعة للنفوذ الإنكليزي، أرادت بريطانيا، أن تتفادى ما قد يقع مستقبلًا، وفي الوقت ذاته أن تظهر بمظهر المنفذ لرغائب الشعب العراقي، فقررت سحب البعثة العسكرية البريطانية من العراق عند انتهاء عقد الفريق رنتن مع الحكومة العراقية في 16 أيار 1948 ومهدت لذلك بأن أوعزت إلى رنتن هذا بأن يقدم تقريرًا يذكر فيه بأن الجيش العراقي لم يعد في حاجة إلى وجود مثل تلك البعثة البريطانية، وعلى هذا الأساس أصدرت الحكومة العراقية بيانًا نشرته بهذا الشأن في 22 آذار 1948.

[←830]
استقال عمر نظمي من منصبه لأنه عارض البيان الذي أصدرته وزارة الصدر بشأن إلغاء معاهدة بورتسموث إذ كان عمر نظمي يعتقد أن ذلك البيان لم يكن يستند إلى صفة قانونية.

[←831]

لم يذكر السيد مهدي كبة في مذكراته (مذكراتي في صميم الأحداث 1918 - 1958) الأسباب التي حملته على الاستقالة من منصبه وزيرًا للتموين في وزارة الصدر.

[←832]

فاز به علي ممتاز.

[←833]
شكلت جمعية الدفاع عن فلسطين في العراق في عام 1936 واتخذت من بناية نادي المثنى مقرًا لها وكان طه الهاشمي رئيسا لها، ومن أعضائها البارزين سليمان فيضي، وسعيد الحاج ثابت، ونجم الدين الواعظ ومهدي كبة. وبقيت هذه الجمعية قائمة حتى حرب فلسطين في سنة 1948 وقد لعبت الجمعية دورًا دعائيًا بارزًا أثناء ثورة أيار 1941 وكان مقرها في المنزل الذي انتقلت إليه مطبعة الجزيرة التي اشترتها جمعية الجوال العربي من الملا عبود الكرخي في أوائل سنة 1937.

[←834]

شارك في هذا الإضراب عن الطعام طلاب من كليات الحقوق والآداب والهندسة، ويزعم عبد الرزاق الحسني أن «العجلوني» وزير الأردن المفوض في بغداد كان يحرض الطلاب على التظاهر مما حمل السيد الصدر أن يطلب إليه الكفّ عن ذلك، ومن ثم انفجرت التظاهرات وتوجهت إلى مجلس الوزراء فحاول الصدر أن يطمنهم بأن «الحكومة جادة وساهرة في مهمة إنقاذ فلسطين».

[←835]

فصّل الفريق صالح صائب الجبوري في كتابه: «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» الصادر في سنة 1970 كيفية اتخاذ القرارات بشأن إرسال الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين والتنافر القائم آنذاك بين الحكومات العربية، وكيف أن عبدالله ملك الأردن كان قد طلب أن تسند إليه قيادة الحركات العامة في فلسطين وإبداء المعاونة للأردن ماليًّا وعسكريًّا من قبل البلدان العربية حيث اعترضت بعض الحكومات العربية على ذلك الطلب، كما شرح المؤلف في كتابه أيضًا موقف الجيش العراقي العام وقوته، وتسليحه عند بدء الحركات ومشكلة النقل بين العراق وفلسطين، وضعف التشبثات الخارجية لتأمين احتياجات الجيش العراقي إلى السلاح والمهمات الأخرى.

[←836]
دخلت الجيوش العربية، ومنها الجيش العراقي فلسطين في اليوم الخامس عشر من شهر أيار سنة 1948 ولكن اليهود كانوا «في ذلك الوقت قد أعلنوا قيام دولة إسرائيل (في 15 نيسان 1948) وبدأ نفوذهم لدى الدول الغربية يتعاظم بحيث أخذت تلك الدول تعترف بقيام الدولة اليهودية الواحدة تلو الأخرى فاعترفت أولًا أمريكا ثم تلاها الاتحاد السوفياتي مباشرة». وهكذا تحول الحل الذي ظلت الصهيونية تحلم به عدة قرون إلى حقيقة واقعة «والحبل على الجرار».

[←837]

وجدت حكومة الصدر وكل العناصر الرجعية فيها في فرض الأحكام العرفية في البلاد بحجة حماية مؤخرة الجيش الذاهب لإنقاذ فلسطين، أعظم فرصة لها لكي تكيل الصاع صاعين للحركة الوطنية بكاملها، فتنزل بها أقسى الضربات التي تعرضت لها حتى ذلك الوقت في العراق كله، إذ تمزقت قوى الأحزاب وحطمت الأقلام وكممت الأفواه، ولم يعد هناك من يجرؤ على إطلاق كلمة احتجاج أو انتقاد أو التظاهر في الشوارع كما كان عليه الأمر قبلًا، وقضي حتى على المكاسب الضئيلة التي كسبها الشعب بدمائه الغالية التي ذهبت سدى في وثبة كانون الثاني 1948.

[<-838]

أعيد افتتاح معتقل «نقرة السلمان» في البادية الجنوبية ليحصر فيه الشيوعيون وحدهم ليبقوا فيه إلى ما قبل حدوث ثورة تموز 1958 بمدة قصيرة.

[←839]

يذكر الفريق صالح صائب الجبوري في كتابه «محنة فلسطين» أن القوة العراقية التي أرسلت إلى فلسطين تركزت فور وصولها في منطقة «جسر المجامع» حيث بدأت بالهجوم على حصن «غيشر» والمستعمرة الصهيونية المعروفة باسمه والواقعة على الضفة الغربية من نهر الأردن، في الوقت الذي احتل فيه اليهود قرية «كوكب الهوى» غربي غيشر باتجاه بلدة العفولة. وقد استمرت معركة الاستيلاء على حصن غيشر حتى اليوم العشرين من أيار حين طلبت القيادة العراقية تأجيل الهجوم على كوكب الهوى والانتقال إلى منطقة نابلس «وهكذا توقفت الحركات في منطقة غيشر وما جاورها». (محنة فلسطين ص 179 - 182). وبعد أن احتلت القوات العراقية منطقة المثلث الخطر كما يسمونه جنين - طولكرم -نابلس كانت المفارز الأردنية قد انسحبت من هذه المنطقة عند وصول القوات العراقية إليها.

وفي اليوم الأول من شهر حزيران بدأ اليهود بهجوم على جنين بعد أن مهدوا لذلك باحتلال قرية صندلة وقرية جلمة ومقيبلة في ذلك اليوم، ولكن هجومهم أصابه الإخفاق بعد أن وصلت أوائل أفواج جحفل اللواء الرابع من العراق إلى هناك في اليوم الثاني من حزيران. وحين أصبح موقف القوات العراقية دقيقا في منطقة جنين مما اضطر القيادة العامة أن ترسل في اليوم الثالث من حزيران برقية إلى الجيش السوري وقوات فوزي القاوقجي تطلب إليها فيها أن تقوم بحركات تعرضية خلال اليومين المقبلين في منطقة «بنت جبيل» نحو الجنوب... لتخفيف الضغط عن القوات العراقية في منطقة جنين، غير أن القوات السورية وقوات القاوقجي لم تقم بأيّة حركة لهذا الغرض... ولقد فهمنا أخيرًا بأن الفريق غلوب كان يتصرف في تسيير حركات الجيش الأردني حسب الاتفاق الذي تمّ بين الجهات البريطانية، وأعني وزير الخارجية البريطانية بيفن، ورئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى قبل بدء الحركات. (المصدر ذاته ص 178).

[←840]

عين صالح صائب بإرادة ملكية صدرت في 22 أيلول 1948 قائدًا عامًّا للجيش العراقي المرابط في شرقي الأردن وفلسطين وتخويله قيادة الجيش الأردني، علاوة على منصبه الذي كان يشغله وهو رئاسة أركان الجيش العراقي. ويذكر صالح صائب في كتابه الآنف الذكر أنه حدث في يوم تشرين الأول 1948 أن انفصل جناح إحدى طائرات «أنسن» مع المحرك والعجلة وهي في الجوّ فوق مطار المفرق فهوت إلى الأرض وقتل من فيها. وبعد الفحص تقرر إيقاف الطيران بهذه الطائرات غير الصالحة فأصبح موقفنا حرجًا بسبب تفوق العدو بالجوّ وتكاثر عدد أنواع طائراته. (محنة فلسطين ص 276).

[←841]

إننا لنعجب كيف غاب عن ذهن المؤلف أن تسيير النفط العراقي إلى ميناء حيفا، معناه تغذية إسرائيل بأهم مصدر من مصادر وجودها وهو النفط، وأن ذلك على الأقل يجعل تصدير النفط العراقي إلى الخارج تحت رحمة إسرائيل. فإذا ما تصرفت أيّ تصرف سيّئ وهذا هو ديدنها دائمًا، فمن الذي يوقفها ويمنعها؟ أهي بريطانيا التي ينتمي إليها المؤلف نفسه والتي كانت هي المسؤولة الأولى الوحيدة عن نكبة العرب ليس في فلسطين وحدها بل وفي كل البلاد العربية؟ هل كان حكام إسرائيل حلفاء بريطانيا في مهاجمة مصر والعدوان عليها في سنة 1956، سوف يتوقفون عن استثمار النفط العراقي لتقوية دولتهم التي أقامتها بريطانيا قبل غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى غدرًا وعدوانًا في قلب الأمة العربية؟ إنه لمنطق ينطوي على القحة والاستهتار، ذلك المنطق الذي كان يطالب حكومة العراق بأن تستأنف ضخ النفط في خط أنابيب حيفا. وطبيعي أن الاتصالات التي قامت بها الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية، وشركة النفط العراقية التي تملكها مؤسسات بريطانية وفرنسية وأمريكية مع الحكومة العراقية، إنما كان يتوخى من ورائها منافع هذه الحكومات بالإضافة إلى منفعة حكومة إسرائيل، وإن هذه الحكومات كانت متحققة بأن الحكومة العراقية لم تكن قد تخلصت من النفوذ الأجنبي عليها، وإن الحكم في العراق كان ألعوبة بأيدي المستعمرين الأجانب بعد أن فضل الحاكمون في العراق مصالحهم الخاصة ومصالح أسيادهم الأجانب، على مصالح الشعب الذي كان يئنّ من وطأة الجوع والظلم والإرهاب.

[←842]
سافر علي ممتاز إلى القاهرة لهذا الغرض لكنه لم يحصل على أية استجابة من مصر للحصول على القرض المذكور، ولذلك اتفق مع الشركات التي تستغل النفط العراقي على أن تدفع حق العراق من عوائد النفط كل ثلاثة أشهر بدلًا من استلامها في نهاية كل سنة، كما استدانت الحكومة من البنوك الأجنبية العاملة في العراق ثلاثة ملايين وربع مليون دينار لتأمين دفع مرتبات الموظفين.

[←843]

من المطالب الأخرى التي طلبها العراق هي أن يتمّ دفع العوائد، المعبر عنها بالشلنات الذهبية حسب سعر التحويل بالنسبة للذهب في السوق الحرة، ومعارضة سعر التحويل الذي يفرضه مصرف إنكلترا، ومشاركة الحكومة العراقية في المشروع، وتخصيص المزيد من المناصب العالية للعراقيين في شركة النفط.

[←844]

كان علي ممتاز قد درس الوضع المالي الخطير في العراق آنذاك وقدم مقترحات لمعالجة ذلك الوضع من بينها إلغاء جميع المخصصات للموظفين عدا مخصصات غلاء المعيشة وإيقاف جميع الإيفادات والبعثات إلى الخارج، وزيادة الأجور والرسوم وإعادة النظر في توزيع الضرائب، فلما رفضت اقتراحاته استقال في أواخر تشرين الأول.

[←845]
الذي نعتقده أن الإنكليز وعبد الإله وبقية الوزراء السائرين معهم في ذلك الوقت، كانوا يخشون أن يعمد الجيش العراقي إلى القيام بانقلاب عسكري جديد عنيف، إذا ما عاد إلى العراق فورًا، بعد أن خسرت الدول العربية بكل ما لديها من جيوش معركة فلسطين. فلقد كان الفشل في فلسطين من العوامل الأساسية لوقوع الانقلابات العسكرية في البلاد العربية، حيث بدأ الجيش السوري أول هذه الانقلابات في سنة 1949 بوقوع انقلاب حسني الزعيم، وما تلاه من انقلاب سامي الحناوي وأديب الشيشكلي، ومن ثم انقلاب مصر في 23 تموز 1952. وفي اعتقادنا أن أمثال هذه الانقلابات العسكرية التي وقعت آنذاك وما بعدها في البلاد العربية كانت من العوامل التي أضعفت المقاومة العربية ومكنت إسرائيل من زيادة تسلحها والعدوان على البلاد العربية، بدلًا من أن تقف موقف الدفاع عن نفسها كما شاهدنا ذلك في سنتي 1956 و1967. وكنا قد وضعنا دراسة موسعة بعد انكسار العرب في سنة 1967 حللنا فيها الانقلابات السورية والمصرية وأثرها في ذلك، ولكن الرقابة منعت نشرها في حينه.

[←846]

تمزقت فلسطين، بعد قيام دولة إسرائيل في أيار 1948 إلى أشلاء بين اليهود، والأردن، ومصر. فقد وضع الملك عبد الله يده على الضفة الغربية من الأردن، أي القسم الشرقي من فلسطين، وضمها إلى مملكته، وضمت مصر إليها قطاع غزة وراحت تحكمه كما لو كان مستعمرة. وكان عبد الله يعتبر ضم الضفة الغربية إلى الأردن بداية لتحقيق حلمه الكبير القديم في إنشاء سوريا الكبرى والتربع على عرشها. غير أن ضم «غزة» وكذلك الضفة الغربية لم يدم طويلًا بعد هزيمة العرب سنة 1967 أمام إسرائيل، حيث استولى الصهاينة على كل فلسطين، وغزة وصحراء سيناء، وسلخوا هضبة الجولان من سوريا، ثم ضاعفوا من ذلك بغزو لبنان واستئصال ليس المقاومة الفلسطينية وحدها فحسب، بل وتصفية العنصر الفلسطيني جسديًا بمذابح صبرا وشاتيلا، وبإقامة معسكر أنصار، في الوقت الذي سكتت فيه الحكومات العربية عن هذه الاعتداءات سكوتًا مطبقا، وراح البعض منها يكيد للبعض الآخر، كما تكشف ذلك بوقوف حكومة حافظ الأسد وحكومة القذافي العميل المفضوح إلى جانب العدوان الفارسي الغاشم على العراق، ومحاولة البعض من الحكام العرب إغماض أعينهم عن هذا العدوان المدعم من قبل الصهيونية والاستعمار وكأنه موجه ضد العراق وحده وليس ضد الأمة العربية. وحتى بعد أن تكشفت حقائق العدوان الفارسي على العراق وشموليته، ما يزال هذا الصنف من هؤلاء الحكام يحاول أن يحصر الموضوع بين إيران والعراق.

[←847]

لقد ظهر جليًّا فيما بعد، بأن الاعتداءات التي وقعت على اليهود في العراق، كانت في الأصل من صنع العناصر والعصابات الصهيونية التي أخذت تفجر القنابل في بعض الأحياء اليهودية في بغداد، بقصد إثارة الفزع لدى اليهود وإرغامهم على مغادرة العراق إلى إسرائيل التي كانت آنذاك بأمسّ الحاجة إلى الرجال والأموال لتنفيذ اعتداءاتها المقبلة على البلاد العربية. ولقد شاركته جميع الحكومات العربية التي لم تكن قد تحررت بعد من الاستعمار والنفوذ الإمبريالي، بصفة غير مباشرة، بمدّ إسرائيل بالرجال والأموال عندما سمحت بعد سنة 1950 لليهود الساكنين في بلادها بالتخلي عن جنسياتهم والمغادرة إلى إسرائيل، حيث توفر لإسرائيل من ذلك عدد كبير من الشباب اللائق للخدمة العسكرية، والحرف الأخرى، ومن الأموال التي أخرجها المهاجرون اليهود، مصدر كبير من المصادر المالية للدولة العبرية.

[←848]
أوضح صادق البصام في كتاب استقالته من وزارة الدفاع أن الأسباب التي دفعته إلى الاستقالة هي ادعاؤه في أن حلّ قضية فلسطين لن يكون إلّا بقوة السلاح، وأن الشكاوي كانت ولم تزل تترى من بعض الوزراء على إجراءات المجالس العرفية والخاصة باليهود، دون الاستطاعة إلى معرفة كنهها الحقيقي، ودون أن نلمس جزءًا منها في الإجراءات التي اتخذتها المجالس العرفية قبلًا ضد آلاف المسلمين والعرب لصيانة المجهود الحربي البريطاني، أو تلك التي اتخذت في الوزارات السابقة ضد إخفاق هؤلاء. (الحسني: الوزارات العراقية ج 8 ص 19 - 20).

ولقد صدرت إرادة ملكية باستقالة صادق البصام في 27 أيلول 1948 وأشيع في حينه أن البصام قد استقال، بعد أن ظهر له أن بعض الجهات العراقية كانت تسعى لإنقاذ شفيق عدس، من حبل المشنقة، في حين أصرّ البصام على تنفيذ حكم الإعدام. وبذلك تمّ إنقاذ شركاء عدس في جريمة تهريب السلاح إلى إسرائيل، من المصير نفسه الذي صار عدس إليه.

[←849]

لا جدال في أن بريطانيا تتحمل المسؤولية الأولى والخطيرة معًا عن ضياع فلسطين من أيدي العرب، وإقامة الدولة اليهودية فيها. فقد مهّدت لذلك بإصدار وعد بلفور، وراحت تضغط على الملك حسين وابنه الملك فيصل بانتزاع اعترافات منها بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين. كما أن بريطانيا هي التي دربت اليهود على القتال واستعمال الأسلحة في فلسطين وأمدّتهم بمختلف أنواع السلاح، في الوقت ذاته الذي حرمت فيه على العرب حمل حتى المدي والفؤوس. وأكثر من هذا، إن بريطانيا حين قررت على حين غرة إلغاء انتدابها على فلسطين تخلت عن كل ما كان لديها هناك من معسكرات ومخازن سلاح وذخيرة إلى العصابات اليهودية، في الوقت الذي سمحت فيه، خلال انتدابها على فلسطين، بفتح باب الهجرة أمام اليهود إلى فلسطين ووصول الأسلحة إلى اليهود من كل مكان في أوروبا وأمريكا وغيرها. على أن بريطانيا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مفلسة وضعيفة ماليًا واقتصاديًا ما لبثت أن تخلت عن إسرائيل للأمريكيين مثلما تخلت لهم عن معظم مستعمراتها وعلى الأخص مناطق النفط في الشرق الأوسط، في السعودية، وإيران وبقية دول الخليج العربي.

[←850]

يقصد المؤلف بذلك الحديث الذي أدلى به نوري السعيد بعد الوثبة، عن معاهدة بورتسموث وما زعمه من وجود فوائد كبيرة منها، وعلى الأخص ما تعلق بقضية فلسطين. وقد أصدر ذلك الحديث في كتيب بعنوان: «بعض حقائق عن قضايا العراق الأخيرة وفلسطين سنة 1948» كما تطرق صالح جبر هو الآخر إلى الادعاء ذاته في حديث نشره بعد سقوط وزارته بوقت غير قليل.

[←851]

لم يكن سبب توقف الحزبين عن نشاطهما هو نقص الأموال كما ادعى المؤلف ذلك، وإنما هو الضغط على الحريات العامة. ولقد فصل كامل الجادرجي هذا الموضوع في مذكراته ص 246 - 249.

[←852]
أدّى إشراك شاكر الوادي في الوزارة، إلى تململ الحركة الطلابية مرة أخرى، وشجعها على ذلك تكتل المعارضة في مجلس النواب ضد السماح بعودة رجال معاهدة بورتسموث إلى الحكم بمثل هذه السرعة. فقد أضرب طلاب بعض الكليات عن دروسهم احتجاجًا على ذلك التعديل الوزاري وخرجت تظاهرة طافت في شارع الرشيد ونادت بسقوط الوزارة، وكان من أبرز ما حدث من المشادات الكلامية العنيفة في مجلس النواب ما حصل بين شعلان سلمان الظاهر ورفائيل بطي، وكان رفائيل بطي قد حاول في تلك الأيام أن يحافظ على كرسي النيابة والظفر بعطف الحكم عليه، بأيّ ثمن كان، وذلك ما حمل الوصي على تعيينه وزيرًا بلا وزارة في إحدى الوزارات التالية.

[←853]
نفذ حكم الإعدام بهؤلاء الأربعة في بغداد صبيحة يوم 21 شباط 1949 وعلّقت جثثهم في أماكن مختلفة من بغداد.

[←854]

يقصد به «ساسون دلال» الذي تولى زعامة الحزب الشيوعي بعد إعدام فهد ورفاقه، وقد ألقي القبض عليه في أوائل شهر أيار 1949 وحوكم أمام المجلس العرفي وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه، كما حكم عدد من رفاقه بالسجن لمدد مختلفة. وكانت هذه هي اللجنة المركزية الثالثة للحزب الشيوعي التي يكتشف أمرها ويتمّ إلقاء القبض على أعضائها مع ما لديها من سجلات ونشرات. وكان دلال قد حكم في سنة 19 بالسجن لمدة سنتين ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة ولكنه هرب من السجن في سامراء وتولى العمل في الحزب في أواخر سنة 1948. (انظر تفاصيل ذلك في الموسوعة السرية الجزء الثالث).

[←855]

شارك المرحوم كامل الجادرجي في المؤتمر العربي الذي انعقد في دمشق في أيلول سنة 1956 وكان عضوًا في الهيئة التي انبثقت عن ذلك المؤتمر والتي كانت القاهرة مقرًّا لها. ولذلك انتقل الجادرجي إلى القاهرة وكان فيها عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول 1956 فبعث من هناك ببرقية ينتقد فيها موقف حكومة السعيد آنذاك من العدوان الثلاثي في مصر. وما إن عاد الجادرجي من القاهرة إلى بغداد حتى جرى اعتقاله في يوم 29 تشرين الثاني 1956 وحوكم أمام المجلس العرفي وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وذلك بتاريخ 19 كانون الأول 1956. وقد أودع السجن فعلًا ومكث فيه أكثر من نصف المدة التي حكم بها وهي ثلاث سنوات وأربعة أشهر، كما ذكر المؤلف ذلك ومع أن ضغطًا قد حدث عليه لكي يعتذر عما ورد في برقيته التي كانت سببًا لمحاكمته، كيما يكون ذلك الاعتذار سببًا لإعفائه عما تبقى من محكوميته، إلّا أنه رفض أن يفعل ذلك.

[←856]

هو المجلس الذي أنشئ في لندن في أعقاب قرار الحكومة العراقية بسك عملة خاصة بها، والاستغناء عن العملة الهندية التي كان التعامل جاريًا بها منذ أن دخلت القوات الإنكليزية أرض العراق في أوائل الحرب العالمية الأولى، وظلت سارية المفعول حتى سنة 1931 عندها بوشر بتداول العملة العراقية التي كان المجلس المذكور يشرف على إصدارها وكان معظم أعضاء هذا المجلس من الخبراء الإنكليز.

[←857]
بروتوكول لوزان: عقد في 12 أيار 1949 واتخذا قرارًا بأن تقوم لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في 11 كانون الأول 1948 بشأن اللاجئين واحترام حقوقهم وأموالهم وأراضيهم، وذلك عن طريق تعاون الطرفين العربي والإسرائيلي في هذا الشأن.

[←858]

يقصد به مشروع اتحاد سوريا مع العراق.

[←859]

بعث حسني الزعيم فور تسلّمه مقاليد السلطة في سوريا بمذكرة إلى الدول العربية يشرح فيها أسباب الانقلاب الذي قام به. وكانت حكومة نوري السعيد قد عينت جمال بابان وزيرًا مفوضًا للعراق في لبنان، فلما حدث الانقلاب في سوريا، كلفته الحكومة بالسفر فورًا إلى سوريا ولبنان «وزودته برسالة موجهة إلى فارس الخوري رئيس مجلس النواب لاستطلاع أمر الانقلاب في الدرجة الأولى». وقد وصل بابان إلى «دمشق في اليوم الأول من نيسان 1949، واجتمع فور وصوله إليها بالزعيم حسني مدبر الانقلاب ونقل إليه وجهة النظر العراقية بشأن الوضع الجديد في سوريا، كما قابل فارس الخوري وسلمه الرسالة التي وجهت إليه، وفضلًا عن ذلك علمت وزارة الخارجية العراقية عن طريق وزيرها المفوض في دمشق أن بعض السوريين يحبذون إقامة وحدة بين سوريا والعراق دون شرقي الأردن. وإضافة إلى ذلك أبدى حسني الزعيم رغبته في عقد اتفاق عسكري بين العراق وسوريا فاستجاب العراق لهذه الفكرة وبعث بوفد ترأسه المرحوم الركن عبد المطلب الأمين، واجتمع الوفد مع حسني الزعيم الذي سارع بإرسال وفد سياسي عسكري إلى بغداد في الثالث عشر من نيسان فاجتمع الوفد السوري برئيس الوزراء نوري السعيد الذي ما لبث أن سافر إلى دمشق حالًا على رأس وفد عسكري للتفاوض مع الدكتاتور السوري، وتحدث نوري السعيد في المفوضية العراقية في دمشق إلى بعض السوريين الذين اجتمعوا به فأوضح لهم بأن ما دار بينه وبين حسني الزعيم يخص الاتحاد، ولذلك أكد هؤلاء على نوري السعيد، ضرورة التقارب السوري العراقي وعدم الاهتمام ببعض الحكومات العربية التي تعارض هذا التقارب. وكانت مصر أول من أظهر العداء للتقارب السوري العراقي، فعندما جرت الاتصالات بين العراق ومصر حول موضوع التقارب السوري العراقي، كان ردّ رئيس الوزراء المصري على ذلك الموضوع بقوله: «إن مصر لا توافق على أن تكون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حكومة فوق الحكومات». ونشير هنا إلى أن من خيرة الكتب التي بحثت هذا الموضوع هو كتاب باتريك سيل المعلق البريطاني المعروف والمعنون «الصراع على سوريا» والذي صدرت له ترجمة عربية، وطبعة إنكليزية جديدة في أواخر 1986.

[←860]

قام العقيد سامي الحناوي بالردّ على انقلاب حسني الزعيم، بانقلاب عسكري جديد حدث صبيحة يوم الأحد الرابع عشر من شهر آب 1949 وقتل فيه حسني الزعيم وقد تمّ إيفاد أحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي العراقي، إلى سوريا لدراسة الوضع فيها. (انظر كتابنا «أسرار الانقلابات العسكرية في سوريا» طبعة 1949).

[←861]

لا يمكن تبرئة بريطانيا وأمريكا والصهيونية العالمية إطلاقا من المشاركة في تدبير الانقلابات التي حدثت في سوريا آنذاك. فقد دللت الحوادث بما لا يقبل الشك والجدل على أن انقلاب حسني الزعيم كان يتماشى والسياسة الأمريكية في الشرق العربي، بينما كان انقلاب سامي الحناوي يسير مع الخط الإنكليزي في البلاد العربية، ولذلك سارعت حكومة بغداد إلى الترحيب بانقلاب الحناوي والدخول معه في مفاوضات لقيام الاتحاد بين سوريا والعراق، وكاد هذا الاتحاد أن يتحقق لو لم يردّ الأمريكيون عليه، وبتأييد من مصر والسعودية، وذلك بإزاحة سامي الحناوي عن طريق انقلاب ثالث قام به العقيد أديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الأول 1949 «ولقد فصلنا آثار هذه الانقلابات وسواها التي وقعت في البلاد العربية في توهين قوة العرب وإضعافها للصمود أمام إسرائيل والمؤامرة الإمبريالية وذلك في كتابنا المعنون «هزيمة حزيران 1967»، والذي لم يسمح بنشره في حينه، ونأمل أن نحصل على السماح بنشره قريبًا».

[←862]

كانت بلاد فارس وما زالت حتى الآن من أهم مراكز النشاط الصهيوني في العراق وفي شرقيه منذ بداية هذا النشاط في عهدي الاحتلال والانتداب. فقد كان في ذلك الوقت يجري تنظيم شبكات التجسس الصهيونية وتنظيم هجرة اليهود من العراق وغيره من الأقطار الأخرى إلى فلسطين عن طريق بلاد فارس، إذ كانت السلطات الفارسية تشجع هذه الهجرة وترعاها قبل أن تقوم دولة إسرائيل في قلب فلسطين بسنوات عديدة وكانت هذه العلاقات الجيدة بين الفرس والصهاينة مصدر التعاون السافر الذي تقيمه الآن طغمة الخميني مع إسرائيل في مواصلة العدوان الآثم على العراق.

[←863]

فات المؤلف بأن عبد الرزاق الظاهر وزير الاقتصاد كان واحدًا من الوزراء الجدد الذين استوزروا لأول مرة في وزارة الأيوبي هذه.

[←864]

عقد هذا المجلس، أو الاجتماع بكلمة أوضح في قصر الرحاب في مساء اليوم الذي عاد فيه مزاحم الباجه جي وسعد عمر ونجيب الراوي من مصر، بعد عقد الاتفاق المصري العراقي، وحضره بعض الساسة من رؤساء الأحزاب والوزارات السابقة. وقد أبدي عبد الإله امتعاضا ظاهرًا من الاتفاق المصري فغادر الاجتماع غاضبًا، والحقيقة أن أحلام عبد الإله، وعمه عبد الله من قبل ومن بعد، كانت من العوامل الأساسية لكل محاولات التقارب بين العراق وسوريا، وتحقيق الوحدة بينهما. فلقد كان عبد الإله يحلم بأن تتاح له، بمثل هذه الوسائل الخادعة، تولى الحكم في سوريا في أعقاب بلوغ الملك فيصل الثاني السن القانونية، وكان السوريون لا يفتؤون يستغلون هذا الحكم ويضربون على هذا الوتر كلما أعوزتهم النقود، التي كان العراق، على الرغم من فقره الواضح وتدهور ماليته، ما يفتأ يغدقها بكميات كبيرة على الساسة السوريين لإقناعهم بالوحدة مع العراق. فكان هؤلاء ما إن يتسلموا الأموال المطلوبة من العراق حتى يعمدوا إلى تغيير الوزارة القائمة لكي تتخلى الوزارة التي تخلفها عن مشروع الاتحاد. وهكذا كانت هذه اللعبة السورية تتجدد طيلة العهد الملكي، وقد تجددت في عهد حكومات البعث من سنة 1963 وما بعدها عدة مرات.

[←865]

تألفت وزارة توفيق السويدي في اليوم الخامس من شهر شباط سنة 1950 واستقالت في اليوم الخامس عشر من شهر أيلول 1950. وهذه الوزارة هي التي أصدرت قانون إسقاط الجنسية عن اليهود والذي كان وأمثاله في البلدان العربية الأخرى من المقومات الأساسية لدولة إسرائيل.

[←866]

عبد الكريم الأزري شقيق عبد الأمير عبد الرزاق.

[←867]
كان خليل كنة من جماعة الأهالي قبلًا ثم انفصل عنهم وانضم إلى القوميين وساهم في حزب الاستقلال لكنه ما إن لوّح له نوري السعيد بمنصب وزاري حتى انشق على حزب الاستقلال ونشر استقالته تلك في كراس اتهم فيه الحزب بالتعاون مع الشيوعيين، ولم يلبث بعد ذلك أن تزوج إحدى بنات هادي العسكري شقيق جعفر العسكري فأصبح من المقربين جدًّا لنوري السعيد، بل من أصفيائه فعلًا، واندفع في خدمة أغراض نوري السعيد وعبد الإله اندفاعًا شديدًا، فبقي يتقلب في أحضان المناصب الوزارية حتى القضاء على النظام الملكي في صيف 1958، وجرت محاكمته أمام محكمة المهداوي، ومن ثم غادر العراق. نشر كتابًا يدافع فيه عن الحكم السابق بعنوان: «العراق أمسه وغده». ولقد عاد إلى بغداد مؤخرًا.

[←868]

لا نعتقد أن تخلي اليهود عن جنسيتهم العراقية، عند صدور قانون إسقاط الجنسية عنهم في عهد هذه الوزارة، قد ترك فراغًا في ميدان الأعمال التجارية والصيرفة، ذلك لأن مثل هذا الفراغ سرعان ما تمّ سدّه بالنازحين من النجف وكربلاء والناصرية والديوانية ومختلف أنحاء الجنوب وكذلك الموصل، والذين حلّوا محل اليهود في أعمال الصيرفة وصياغة الذهب والفضة ومخازن السلع الكبرى والحانات التي كان اليهود يديرونها في بغداد والتي سلموها إلى الخدم والعمال الذين كانوا يعملون معهم فيها، ومن بين هؤلاء قسم كبير من الفيلية.

[←869]

يقصد به مشروع سدّ الثرثار الذي أقيم على نهر دجلة في سامراء والذي كمل في سنة 1954 وكان الهدف الأول من إقامة هذا السدّ الذي كلف في حينه ستة عشر مليون دينار، وهو وقاية بغداد من الغرق، وإقامة محطة كهربائية عليه لتوليد الطاقة وقد تحقق الغرضان تمامًا، ولكن لم تتمّ الاستفادة من المياه الفائضة التي تتسرب عبر السد إلى البحيرة الكبرى لأغراض الزراعة وما شاكلها.

[←870]

فات المؤلف أو تغاضى عامدًا عن قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذي شرعته وزارة توفيق السويدي، والسماح لهم بالسفر إلى إسرائيل. فلقد كان هذا القانون الموحى به حتمًا من قبل الدوائر الاستعمارية والذي شرعته بقية الدول العربية الأخرى إثر تشريعه في العراق من أخطر المؤمرات التي شاركت بها الدول العربية مجتمعة ضد عروبة فلسطين وتشريد سكانها العرب الأصليين والتسهيل على اليهود احتلالها وتوسيع دولة إسرائيل حسب الأحلام التي ظل اليهود خلال قرون عديدة يحلمون بها، وهي دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

[←871]

لم يطبق هذا التحديد في إخراج اليهود للأموال إلّا بصفة ظاهرة. فقد سبق لأكثرية الذين تخلوا عن جنسياتهم أن هرّبوا أموالهم إلى إسرائيل وإلى غيرها من البلدان الأخرى عن طريق بلاد فارس في الدرجة الأولى. كما أن اليهود الذين أقدموا على مغادرة العراق قد باعوا كل ما كانوا يمتلكون من أثاث وحوانيت وخانات ومنازل وحتى الأشياء التافهة من المواد بأسعار متهاودة وحولوها إلى نقود جرى تهريبها عن طريق وكلاء وعملاء، إلى إسرائيل وإلى مختلف البلدان الغربية والشرقية الأخرى التي لجأ إليها اليهود بعد خروجهم من العراق، وعلى الأخص بلاد فارس وتركيا. وعن طريق هذه الأموال اليهودية المبيعة أصبح عدد كبير من الذين كانوا يعملون لدى التجار اليهود، من أغنى الأغنياء في العراق ومن أعاظم التجار فيها في الفترة التي أعقبت خروج اليهود من العراق.

[872→]

استقال نواب المعارضة عند عرض قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود على المجلس، ولما كانت استقالاتهم تلك لم تعرض على المجلس بعد، فقد أوفدت المعارضة بعض نوابها إلى المجلس عند انعقاده لمعارضة القانون المذكور.

[←873]

أُسس حزب الأمة الاشتراكي في 20 حزيران 1951. وليس في أوائل 1950 كما ذكر المؤلف ذلك خطأ وكانت هيئته المركزية مؤلفة من صالح جبر وعبد المهدي وعبد الكاظم الشمخاني، وجواد جعفر، ونظيف الشاوي، وحنا خياط، ومحمد النقيب، وأحمد الجليلي وحبيب الطالباني وعز الدين النقيب وعبد الرزاق الأزري.

[←874]
هل كان صالح جبر وزمرته من أبناء طائفته مساندة للحركة الاقتصادية الكردية. أم كان لهم قصد آخر؟

[←875]
أُسس حزب الجبهة الشعبية 26 أيار 1951، وكان كامل الجادرجي من بين الجماعة الذين أرادوا الانضمام إلى الحزب المذكور قبل إجازته.

[←876]

توفيت عالية بالسرطان في صباح اليوم الحادي والعشرين من كانون الأول 1950، واحتفل في اليوم التالي بدفنها في المقبرة الملكية في الأعظمية، وقد حضر الملك عبد الله حفلة التشييع، وأقيمت الفواتح، على روحها في عدة أماكن في بغداد.

[←877]
عدل هذا التحديد في سنة 1952 بتعديل التشريع الذي كان يشترط منح مجلس الإعمار سبعين في المئة من عوائد النفط، وتخصيص ثلاثين في المئة منها للإيرادات العامة، وهو إجراء كان يسمح بصفة حكيمة، بتفويض السلطات الإقليمية حق القيام بمشاريع تنمية وخدمات صغيرة.

[←878]

تحدث إليّ المرحوم الدكتور نديم الباجه جي وزير الاقتصاد والذي لا أنسى فضله. في صيف سنة 1956 عندما سألته عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى رفض العروض التي تقدمت بها «شركة الخليج الأمريكية» لاستثمار موارد الكبريت في العراق، وقد ردّ على ذلك السؤال بقوله: «إننا بعد أربع سنوات من الآن سوف لا نعرف أين ننفق موارد النفط. ذلك لأن معظم المشاريع التي خططها مجلس الإعمار سوف تكمل خلال تلك الفترة. ولن نحتاج بعدها إلى مشروعات أوسع يحتاج للإنفاق عليها، وعلى هذا فإذا ما تأخرت الموارد المتوقعة من استثمار الكبريت الآن فإن ذلك لن يؤثر في الوضع الاقتصادي الجيد للبلاد خلال السنوات القادمة.

[←879]

كان مجلس الإعمار يتمتع، خلافًا لأية مؤسسة حكومية أخرى بامتيازات فيما يخص تعيين الموظفين والمرتبات والمخصصات فيه. ومن بين هذه الامتيازات حق المجلس زيادة مرتبات المستخدمين لديه دون الرجوع إلى استحصال موافقة مجلس الوزراء على ذلك، ولطالما اعترض ديوان الرقابة المالية العام على ذلك ولكن من دون أدنى نتيجة.

[←880]
ومع ذلك فإن مجلس الإعمار سرعان ما تعرض للهجوم من قبل بعض الصحف غير المسؤولة والمتجنية دومًا لأنه أخفق في أن يرفع خلال أسابيع قلائل، من مستوى معيشة الجماهير!

[←881]

كان القرار الذي اتخذ في سنة 1951 يقضي بتخصيص (بآلاف الدنانير) 9364 لسنة 1951، و20460 لسنة 1952، و28390 لسنة 1953، و31600 لسنة 1954، و32335 لسنة 1955 و33225 لسنة 1956.

[←882]

بدأت مفاوضات الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة في العراق لتعديل الامتيازات الممنوحة لها منذ أوائل شهر تموز سنة 1950 حيث صدر بيان عن تلك المفاوضات في اليوم العاشر من شهر آب والحقيقة أن العراق قد استفاد من الحركة التي أقدم عليها الدكتور محمد مصدق رئيس وزراء بلاد فارس : الذي أعلن تأميم النفط في بلاده، فسرعان ما وافقت الشركات العاملة في العراق على تقبل مبدأ المناصفة في الأرباح. وعندما أثيرت في البرلمان ضجة حول المطالبة بتأميم النفط ردّ نوري السعيد على المطالبين بأن العراق سوف يحصل على أكثر من نصف الأرباح إذا ما حصل أيّ قطر آخر في المنطقة على مثل ذلك المقدار.

[←883]

المقصود به لجنة تنظيم الحبوب التي حولت إلى مجلس الحبوب فيما بعد.

[←884]

استقدمت الحكومة في أواخر سنة 1954 خبيرًا أمريكيًّا في التبوغ يدعى «جارلس بنت داردن» عمل في مديرية انحصار التبغ، ولما كنت قد عينت في تلك السنة مترجمها في المديرية المذكورة فقد كنت أصحب ذلك الخبير في جولاته وأسفاره. ولقد قام بجولات مكثفة في مختلف المناطق التي تزرع التبوغ فيها. ثم قدم تقريرًا ألحّ فيه على ضرورة بناء مخازن حديثة لخزن التبوغ، وقد نفذت هذه التوصية حيث أعلنت المديرية في أوائل سنة 1956 مناقصة عامة لإنشاء هذه المخازن اشتركت فيها عدة شركات أجنبية، وبنتيجة ذلك فازت إحدى الشركات الإيطالية بعقد إنشاء تلك المخازن التي بنيت في بغداد وفي كركوك والسليمانية وكويسنجق والموصل وغيرها.

[←885]

المقصود بذلك المصرف المركزي.

[←886]

كان خروج العراق من كتلة الاسترليني من المطالب الرئيسة التي حققتها ثورة 14 تموز 1958 في الأيام الأولى من قيام الجمهورية، علمًا بأن العراق كان قد تسلم كل ما توفر له لدى كتلة الاسترليني من عملات نادرة خلال الحرب الثانية.

[←887]

المقصود بذلك «مديرية الزراعة العامة» التي كانت تنهض بتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وما شاكل ذلك. وكانت نجاحاتها في هذا الميدان أوسع بكثير جدًّا حتى بعد أن قامت في مكانها وزارتان منفصلتان في أول الأمر هما «وزارة الزراعة» ووزارة الإصلاح الزراعية اللتان ما لبثتا أن أدبجتا بعد ذلك في وزارة واحدة هي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

[←888]

يقصد بذلك جمعية التمور التي كان مقرّها البصرة.

[←889]

كان مشروع السنوات الست الذي وضعه مجلس الإعمار في أوائل سنة 1952 قد وفر الإنفاق سنة بعد أخرى ابتداءً من سنة 1951 إلى سنة 1956 على مشروع الثرثار (بما يبلغ مجموعه 153000 دينار، ومشروع الحبانية 20 ألف دينار)، وسدود ديالى وقنواتها (67500 دينار)، وسد الحويجة وسد العظيم وقنواتهما (67500 دينار) وسد بخمة (87000 دينار)، وأعمال الريّ في محافظتي الموصل وأربيل (19000 دينار)، وسد نهر دجلة وقنواته جنوبي مصب نهر العظيم (18000 دينار)، ومشروع البزل الرئيس (41000 دينار)، وإعادة شق القنوات في أواسط نهر الفرات وأدانيه، وكذلك في أداني نهر دجلة ونهر الغراف ومنطقة البصرة (104250 دينارًا).

[←890]

ماذا حصل بعد أن حرر الفلاح من الإقطاع والظلم والإرهاب؟ وأعطيت له أراضٍ يمتلكها وزود بالبذور وبالمياه وبالآلات لزرعها؟ أين هو الإنتاج الذي أنتجه الفلاح بعد تحرره في العهد الجمهوري؟ ولماذا هبط هذا الإنتاج إلى الصفر، وهجر الفلاح أرضه وحيواناته ونزح إلى المدن ليعيش في جحور ضيقة قذرة ويشارك سكان المدن طعامهم ومشاكلهم، في الوقت الذي كان يملك كوخًا خاصًا يسكنه ويربي المواشي والدجاج ويفيد من بيع البيض والحليب ويأكل الخبز من الحاصل الذي ينتجه؟ لقد كان من نتائج هجرة الفلاحين لأراضيهم بعد ثورة 14 تموز 1958 أن أصبح العراق يستورد بأثمان النفط وبقية الموارد الأخرى كل ما يحتاج إليه من غذاء، ابتداء من الحنطة والرز إلى البيض والدجاج والفواكه والخضروات وحتى العلف الحيواني. هذه هي حصيلة تحرر الفلاح!!

[←891]

كان أول مصنع للجعة قد أنشأته شركة الخضيري وجماعته وأقامته في منطقة الزعفرانية. وكانت البيرة التي أنتجتها هذه الشركة تحمل علامة «ديانا» وظلت تعتبر من أفخر الأنواع، ولم يكن سعر القنينة بالمفرد آنذاك يزيد عن تسعين فلسًا. على أن الإقبال على البيرة المحلية، كان قليلًا في أول الأمر، ثم ما لبث أن ازداد وتعاظم بمرور الأيام بعد أن وجد كثيرون أن في الإمكان التعويض بها عن «العرق» وغيره من المشروبات الروحية الأخرى.

[←892]
يقصد به معمل الإسمنت الذي أقامته الحكومة على مقربة من معسكر الرشيد وكان أول معمل من هذا النوع.

[←893]

المعتقد أن هذه المطبعة هي المطبعة التي كانت تطبع بها جريدة الأوقات العراقية التي كانت تصدر باللغة الإنكليزية وتمثل وجهة نظر الحكومة، وآراء الدبلوماسية الإنكليزية في ذلك الوقت. وكانت هذه الجريدة تصدر في أربع صفحات واحدة منها بالعربية، وتصدر بمناسبة عيد الميلاد عددًا خاصًّا يصل إلى حدود أربع وعشرين صفحة في تلك الأيام.

[←894]

هو مصفى الدورة ولقد نشرنا عدة مقالات في حينه طالبنا فيها بضرورة إنشاء هذا المصفى في منطقة الفتحة عند قضاء بيجي وبيّنا أسباب ذلك التفضيل، ولكن الحكومة لم تلتفت إلى أهمية الفتحة ولا إلى الأخطار التي يمثلها وجود مصفى الدورة في بغداد، وسبب ذلك يعود إلى أن كثيرين من أصحاب الأراضي الزراعية في منطقة الدورة قد تدخلوا لكي تباع أراضيهم بأثمان عالية في ذلك الوقت. وقد تحققت خطورة موضع مصفى الدورة في الأيام الأولى من وقوع العدوان الفارسي على العراق، إذ كان المصفى من أول الأهداف التي قصفتها الطائرات الفارسية المعتدية وألحقت الأضرار به وبالساكنين حواليه.

[←895]

كان المخطط لدى شركة نفط الموصل أن يتمّ نقل ما تنتجه من النفط إلى محطة «ك 2» في بيجي ومن هناك يجري ضخه في الأنابيب الرئيسة القادمة من كركوك إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

[←896]

كان هذا أكبر قطر للأنابيب أمكن الحصول عليه من مصادر المنطقة الاسترلينية آنذاك.

[←897]

.تمّ بناء خط أنابيب ذي 30 بوصة بسرعة فائقة حيث بدأ العمل فيه في أواخر ربيع سنة 1952
تعهدت شركة «بكتل» الأمريكية وهي من أكبر الشركات الاستعمارية العالمية، بمدّ هذا الأنبوب فأنجزته في مدة تقل حوالي سنة عن المدة المحددة في العقد، وقد منحت العمال في العمل أجورًا أفضل بكثير مما .كانوا يحصلون عليه من الشركات الإنكليزية

[←898]

هذه المحطات السبع تتألف من ثلاث محطات على الخط الممتد إلى ميناء بانياس في سوريا، وأربع محطات على الخط الممتد إلى ميناء طرابلس في لبنان. أمّا الخط الذي كان يمرّ إلى ميناء حيفا قد أوقف العمل به منذ أن بدأت الحرب العربية الإسرائيلية في شهر أيار 1948 عند المحطة الرابعة (حيفا 4) داخل الأراضي الأردنية وفي داخل الأراضي المحتلة في فلسطين.

[←899]

لا نوافق المؤلف في ذلك، فلقد كانت انتقادات الصحافة لأوضاع عمال النفط، حتى وإن كان مستوى معيشتهم آنذاك أرفع نسبيًّا عن مستوى بقية العمال الآخرين العاملين سواء في القطاعات الحكومية أو الأهلية، نقول كانت أوضاع عمال النفط في الدرك الأدنى، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مستوى أمثالهم في البلدان الغربية، وليس الشرقية، وكذلك مقدار الأرباح المفرطة التي كانت تصيبها الشركات، وكلها أجنبية، من وراء استخراج النفط وتسويقه. ذلك لأنه حتى حصة الحكومة لم تكن لتزيد في ذلك الوقت عن النسبة المئوية الضئيلة جدًّا من الأرباح، فكيف بأجور العمال التي كان معدلها بالنظر إلى أكثرية العمال يتراوح بين ربع دينار وثلاث مئة وخمسين فلسا في اليوم الواحد. وفضلًا عن ذلك فإن السكن الذي وفرته الشركة لم يكن يستفيد منه سوى عدد ضئيل جدًّا من المال والمستخدمين، ذلك لأن مشروع السكن قد اقتصر في الدرجة الأولى على منطقة كركوك وحدها ولم يشمل محطات الضخ الأخرى القائمة على امتداد خطوط الأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط.

[←900]

يشير المؤلف بذلك إلى حركة تأميم نفط الأحواز التي أقدمت عليها حكومة الدكتور محمد مصدق في سنة 1950 وكيف تطورت تلك الحركة بعد أن تحالفت أمريكا مع بريطانيا في الحيلولة دون تسويق النفط المؤمم إلى العالم، الأمر الذي مهد لإسقاط حكومة مصدق إثر الانقلاب الأنكلو أمريكي الذي نفذه الجنرال زاهدي، ومن ثم تفاهمت واشنطن ولندن فيما بينهما على اقتسام نفط الأحواز. انظر كتابنا (معركة النفط في إيران سنة 1951).

[←901]

لا بُدّ وأن المؤلف قد اطلع جليًّا على معركة العراق لتأميم النفط والنجاح الذي أصابته هذه المعركة التي أعادت للعراق حقوقه الطبيعية في موارد نفطه، والاستئثار بها دون بقية الشركات الأجنبية، الأمر الذي وفّر للبلد أموالًا طائلة جدًّا بوشر بإنفاقها على المشاريع النافعة، وعلى الأخص في ميدان الإعمار والبناء، ذلك لأن الحكومة الوطنية التي نفذت التأميم، لم تحذُ حذو الحكومات النفطية في الخليج العربي والسعودية، في استثمار عوائد النفط في المصارف والشركات الأجنبية من أمريكية وإنكليزية وفرنسية، ومنها عدد كبير من الشركات الصهيونية، وإنما أوقفت الحكومة الوطنية كل عوائد النفط للإعمار ولرفع مستوى معيشة السكان، بحيث كاد الفرق أن ينعدم تمامًا بين الريف والمدينة.

[←902]

كانت هذه المطاليب تبلغ زهاء عشرين مليون باون استرليني حيث تمّ الاتفاق على رقم مطابق لمبلغ خمسة ملايين باون استرليني بين المتفاوضين في سنة 1951. ولكن ذلك لم يكن يؤلف جزءًا من التسوية التي صادق البرلمان عليها في أوائل سنة 1952.

[←903]

في الوقت الذي أظهرت فيه الحكومة الأمريكية تأييدها لحكومة مصدق في موضوع التأميم، ودفعتها إلى ذلك بكل الوسائل، عمدت أمريكا إلى إحراج وضع حليفتها بريطانيا في بلدان الخليج والسعودية والعراق، فشجعت الحكومة السعودية على أن تطالب بتطبيق مبدأ المناصفة بالأرباح، وذلك لكي تحمل الحكومات الأخرى في البلدان المنتجة للنفط ومنها العراق، على المطالبة بتطبيق هذا المبدأ الذي قد يؤدي تطبيقه إلى وقف الاندفاع نحو المطالبة بتأميم النفط، وعلى الأخص بعد أن أممت حكومة مصدق النفط في بلاد فارس.

[←904]
تمّ القبول باتفاق النفط الجديد الذي يقوم على أساس مبدأ المناصفة المتعادلة في الأرباح في شهر آب 1951 بين الحكومة والشركة. ولقد صادق البرلمان عليه في شهر شباط 1952 وكان لهذا الاتفاق أثر رجعي يسري إلى اليوم الأول من شهر كانون الثاني سنة 1951، مع قيام مبادرة متوقعة (خلال سنة كاملة) لمدّ خط أنابيب من قطر ثلاثين بوصة (يستطيع أن ينقل ما يتراوح بين أربعة عشر مليون وخمسة عشر مليون طن من النفط، إضافة إلى الخطين اللذين ينقلان حوالي ثمانية ملايين طن) إلى طرابلس، وهما الخطان من قطر 12 بوصة وقطر 16 بوصة. وكان المتوقع أن تبلغ إيرادات العراق من هذا المصدر، وفقا لقواعد النفقات والأسعار المعمول بها، ما يزيد عن ثلاثين مليون باون في سنة 1952 ثم ترتفع إلى ستين مليون باون في سنة 1955. ولقد تمّ الاتفاق على أن يكون الحد الأدنى من الإنتاج اثنين وعشرين مليون طن سنويًا (بالنسبة إلى شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل مشتركًا) وذلك ابتداء من سنة 1954 وما بعدها، وأن يكون إنتاج شركة نفط البصرة ثمانية ملايين طن ابتداء من نهاية سنة 1955. وأكدت الحكومة العراقية أن مقدار ما تتسلمه من العوائد يجب أن لا يقل عن قيمة الربع من النفط الخام الذي توفره شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل على ساحل البحر لتصديره، ومقدار الثلث من النفط الذي توفره شركة نفط البصرة للتصدير.

ولقد أخذت تقلبات النفقات والأسعار في النفط العالمي بنظر الاعتبار عند التأكد من الأرباح المنظورة، وأن في مستطاع الحكومة -إن رغبت -أن تحصل على ما يعادل نسبة اثني عشر ونصف في المئة من النفط الخام المستخرج، وأن يتمّ التصرف به أو بيعه ثانية إلى الشركات العاملة. وكان ينبغي أن يتمّ تسليم الحكومة جزءًا كبيرًا في صفة ضريبة للدخل، في حين يكون الحد الأدنى الذي تتسلمه الحكومة مضمونًا، ولا يخضع إلّا لحالة القوة القاهرة، بحدود عشرين مليون باون في سنتي 1953 و1954 وبمقدار خمسة وعشرين مليون باون في سنة 1955 وما بعدها. وفي حالة حدوث فشل مادي لا مجال إلى تجنبه في الإنتاج يصبح الحد الأدنى قابلًا للدفع عن سنتين. كذلك اشتمل الاتفاق على مضاعفة عدد الممثلين العراقيين في المجالس الإدارية للشركات، ووضع قيود على تعيين غير العراقيين في الشركات، وحصول زيادة (تصل إلى حدّ خمسين في المئة كل سنة) في عدد العراقيين الذين يقبلون في الجامعات البريطانية لأغراض الدراسات العليا، وتوسيع التعليم الفني الذي كانت شركة النفط العراقية تديره في حقول كركوك.

[←905]
اشتمل العمل الذي أقدمت الحكومة الفارسية عليه يجعل صناعة نفطها في حالة توقف وركود، إضافة إلى تدمير تلك الصناعة، على إلحاق خسارة بميناء البصرة وبمشاريع الكري فيه، بما لا يقل عن مليون باوند استرليني كل سنة.

[←906]
قامت شركة السادة «هولواي إخوان» ببناء هذه الجسور، في حين تولت شركة بلفور بيتي إنجاز الأعمال الترابية.

[←907]
هذا هو جسر الصرافية الحالي الذي يربط سكة حديد بغداد -كركوك -أربيل، بالمحطة الرئيسة في غربي بغداد، وكان يجري قبلًا نقل البضائع عن طريق معابر تنقل الشاحنات من الضفة اليسرى إلى الضفة اليمنى من نهر دجلة كيما يتمّ سحبها بعد ذلك إلى المحطة الرئيسة.

[←908]

قدرت نفقات المشاريع التي اهتمت بالطرق الرئيسة مع الجسور اللازمة بمقدار مليونين وثمان مئة ألف دينار لطريق البصرة -العمارة الكوت -بغداد، ومليونين ونصف مليون دينار لطريق بغداد -كركوك -أربيل، وثلاثة ملايين وأربع مئة وخمسين ألف دينار لطريق بغداد -الشرقاط، كما خصص مبلغ أربعة ملايين وأربع مئة وخمسين ألف دينار للطرق الجبلية، وستة ملايين ومئة وسبعة وستين ألف دينار للجسور المتنوعة، ومليون وخمس مئة وخمسين ألف دينار لطريق الحلة -النجف، ومليون وثلاثة آلاف دينار لطريق الحلة -الديوانية -الشامية وخمسة ملايين وربع المليون دينار لإنشاء عدد من الطرق القصيرة الأخرى.

[←909]
هذا العدد بل أكثر منه كثيرًا جدًّا يعيش الآن في مدينة بغداد وحدها من العراقيين أنفسهم، ومن دون إدخال الأجانب فيهم، وكل هذه الزيادة الواسعة قد نتجت عن الهجرة المكثفة من المدن الأخرى والأرياف. ولقد بدأت هجرة أبناء الريف منذ أوائل سني الثلاثينيات هربًا من سوء الأوضاع في الريف ومن قسوة رجال الإقطاع وبحثًا عن مصادر الرزق، ولتحقيق بعض المآرب السياسية في الدرجة الأولى. ولكن طوفان الهجرة انفجر بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 فلم يستطع قانون الإصلاح الزراعي الذي شرع في الأيام الأولى للثورة، أن يوقف تلك الهجرة أو أن يخفف من غلوائها وآثارها الوخيمة على أهم وأضمن مورد من موارد البلاد وهو الزراعة. وكانت المبادرة بالتصنيع، ومن دون تخطيط ودراسة متقنة من العوامل الفعالة التي ساعدت على اتساع نطاق الهجرة، ذلك لأن الفلاحين الذين تركوا أراضيهم وهاجروا إلى المدن، قد امتصتهم المعامل والمشاريع الصناعية الجديدة، دون أدنى عناية بتدريبهم وإعدادهم لهذه الأعمال، مما أدّى إلى خسائر عظيمة وخطيرة. فقد أدّى ذلك إلى توقف الإنتاج الزراعي توقفًا عامًّا في البلاد، وإلى إخفاق أكثرية المعامل والمصانع في الإنتاج وفي نوعيته وأسعاره حيث ما يزال العراق حتى الآن يعاني من إخفاق معظم هذه المعامل وعدم كفايتها، واضطراره إلى استيراد المواد ذاتها التي تنتجها هذه المعامل من البلدان الأخرى وبالعملات النادرة، وفي مقدمة ذلك معامل إنتاج الزيوت النباتية، والصابون، والإسمنت والسكائر والعدد الكهربائية وغيرها.

[←910]

يراجع توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية في الملحق (ب) من الكتاب.

[←911]
ما تزال أمثال هذه السهوب والجبال غير مستغلة وخالية من السكان حتى الآن. مثال ذلك المناطق الواسعة الصالحة للزراعة والممتدة زهاء سبعين كيلومترًا طولًا من الكوت إلى بدرة وجصان وبين العزيزية وهاتين البلدتين. فهذه الأراضي الشاسعة ما تزال أرضا خلاء لا نبت فيها ولا بشر، وكذلك الأراضي الواسعة جدًّا والقائمة على ضفاف نهر الثرثار سواء منها المحصورة بين الضفة اليسرى من الثرثار ونهر دجلة، أو المحصورة بين الجهة اليمنى ونهر الفرات، فهذه المناطق، وهي من أكثر الأراضي خصبًا، ما زالت مهملة غير مستثمرة، ولا يعيش فيها سوى عدد قليل من أبناء الريف الذين اعتادوا تربية المواشي والاعتماد على العشب وحده في ذلك ناهيك عن الأراضي الواسعة الممتدة بين الحضر وسنجار فإن معظمها غير مستغل وغير مأهول حتى الآن.

[←912]

يقصد بذلك قانون العقوبات البغدادي الذي أدخلت عليه تعديلات كثيرة منذ تشريعه بعد احتلال بغداد مباشرة، كانت معظمها تنطوي على التشديد وتضييق الخناق على الحريات، وكان آخر تعديل عليه قد أجري سنة 1979.

[←913]

كان بريجارد يتولى رئاسة محكمة تمييز العراق في بغداد طيلة مدة تزيد على أكثر من عشرين سنة.

[←914]

إشارة بذلك إلى حوادث الوثبة ضد معاهدة بورتسموث في كانون الثاني 1948.

[←915]

كانت الخدمة في الجيش العراقي إجبارية (مع وجود إعفاءات أصولية يمكن شراؤها بالمال لمدة سنتين) تعقبها خدمة احتياطية إلى حدّ سنّ الخامسة والأربعين. أما الخدمة الطوعية فكان يستعاض بها عن الخدمة الإجبارية، إما خلال السنتين الأوليين، أو ما بعدهما، وتستمر مدة إحداهما سنتين بعد تلك الفترة، ومن دون أن يؤثر ذلك في احتمال تعرض الفرد لأداء خدمة الاحتياط إذا ما لزم الأمر.

[←916]

أي ثورة أيار سنة 1941.

[←917]

إشارة إلى الانقلابات العسكرية الثلاثة المتلاحقة في سوريا في أواخر سنة 1949، وأوائل سنة 1950 التي قام بها كل من العقيد حسني الزعيم، والعقيد سامي الحناوي، والعقيد أديب الشيشكلي والتي كانت في الدرجة الأولى من نتائج إخفاق الحكومات العربية في حرب فلسطين سنة 1948.

[←918]

ذكر المؤلف كلمة البادية باللفظ العربي وبالحروف الإنكليزية Badia.

[←919]

يقصد بذلك اللغة التركية التي فرض استعمالها في دوائر الدولة وفي التعليم أيام الحكم العثماني، والتي ظل سكان الأرياف والعشائر بعيدين عنها ولم يتعلموها، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى سكان المدن وعلى الأخص المدن الرئيسة بغداد والبصرة والموصل.

[←920]
تعد مقبرة الملك فيصل الأول التي شيدت خلال الفترة 1934 - 1936 من أجمل الأبنية العصرية في العراق.

[←921]

خصص مجلس الإعمار مبالغ كبيرة لمشاريع البناء خلال الفترة 1951 - 1956 فلقد خصص مبلغ خمسة ملايين وأربع مئة ألف دينار للمستشفيات والمؤسسات الصحية، وخمسة ملايين للمباني العامة الأخرى، ومليون وست مئة وخمسين ألف دينار لإسكان الموظفين والفقراء.

[←922]

كتب المؤلف كلمة «عربانة» باللفظ العربي ARABANA الشائع لدى العامة.

[←923]

استحوذت هذه الشركة البريطانية في سنة 1917 على الشركة العراقية الموجودة لتنوير بغداد بالكهرباء وظلت تحتكر هذا المشروع حتى سنة 1952.

[←924]
الحقيقة أن أول قانون للعمل كان قد شرع سنة 1936 في عهد وزارة ياسين الهاشمي لكنه لم ينفذ، وقد تمّ بعثه مجددًا لكن القانون لم ينفذ بصفة عملية إلّا في سنة 1942 وبعد إدخال تعديلات كثيرة عليه.

[←925]
كانت الألعاب التي تجري ممارستها، هي: كرة السلة. وكرة القدم. وكرة الطائرة وبعض الألعاب الرياضية الأخرى، والملاكمة والمصارعة، ورفع الأثقال.
ولعبة كرة المنضدة، و«الدومينو». والشطرنج. وكانت تنظم عدة فرق وبطولات بالنسبة لكرتي القدم والسلة. وكانت مهارة العراقيين في ألعابهم المختارة فاخرة جدًّا.

[←926]

أُسست جمعيتان رئيستان لمساعدة المرأة العراقية على التحرر في أوائل سني الأربعينيات. أولاها الاتحاد النسائي العراقي الذي ضم عضوات من الأسر الكبيرة والمتنفذة، وقد ترأسته السيدة آسيا وهبي زوجة الأستاذ توفيق وهبي. والثانية هي «جمعية تحرير المرأة» وكانت يسارية الاتجاه وقد ترأستها «نزيهة الدليمي».

وأصدرت الجمعيتان مجلتين باسم الاتحاد النسائي وتحرير المرأة.

[←927]

اللعبة المعروفة عندنا بالدومنة.

[<-928]

كانت هذه هي شركة محمود نديم الطبقجلي وشركائه وقد أنشئت في سنة 1949 وبعد المباشرة بإنشاء بغداد الجديدة في سنة 1947.

[←929]

هي ساحة سباق الخيل الحالية في ضاحية المنصور وكانت تستغلها الشركة الأصلية التي أنشئت للسباق في سنة 1918، وكان مديرو هذه الشركة من الإنكليز منذ إنشائها حتى إلى وقت متأخر. وقد ألغيت سباقات الخيل بعد ثورة 14 تموز 1958 مباشرة ولكن ارتئي مؤخرًا إعادتها فأعيدت. وكانت ساحة السباق على أثر احتلال الإنكليز بغداد تقع في المنطقة التي تقوم فيها الآن كلية الآداب، والسايلو، ومحطة قطار كركوك القديمة.

[←930]

كانت هذه الأماكن التي بدأت تأريخها في أواخر سني الثلاثينيات تتمثل في موقع صلاح الدين (بيرمام سابقًا) الذي أقيم فيه فندق واسع مع منازل خاصة يمكن استئجارها، وشقلاوة، وحاج عمران التي توجد فيها فنادق صغيرة، وسرسنك الذي أنشئ فيه فندق متوسط مع سكن ملكي جعله أكثر حداثة. وكانت جميع هذه الأماكن يمكن الوصول إليها بطرق مطروقة.

استحدثت في السنوات الأخيرة بعض المصايف كان من أهمها السولاف. وسره رش، وزاويته، ولكنها ما تزال ضيقة ولا توجد فيها سوى فنادق قليلة لا تسدّ حاجة المصطافين إليها. والحقيقة أن انعدام الخدمة والروحية الحقيقية للاصطياف سواء عند الحكومة أو الأهالي ما يزال من العوامل الأساسية التي تقلل من الإقبال على المصايف العراقية إلّا في الأوقات التي يحظر السفر فيها خارج العراق.

[←931]

أخفقت كل الجهود والمحاولات التي أجريت لإنشاء دور نشر في العراق على غرار ما هو موجود في الغرب. وسبب ذلك أن ضعف رواج المطبوعات في ذلك الوقت لم يكن يشجع أصحاب الادخارات على المغامرة بإنفاق ادخاراتهم في طبع الكتب أو الصحف. كما أن انعدام حرية الرأي والنشر كان من أولى العوائق أمام ذلك.

[←932]

وكان من من خيرة الصحف اثنتان أو ثلاث من الصحف المستقلة، وفي الدرجة الأولى هي جريدة الزمان و«الشعب» والصحف المنتمية إلى الأحزاب السياسية، وكانت هذه الصحف الأخيرة معتدلة، مثل «الاتحاد الدستوري»، والأخبار وجريدة الحوادث المسائية، والتي كانت تنطق بلسان حزب الاتحاد الدستوري، و«الأمة» و«النبأ» الناطقتين بلسان حزب الأمة الاشتراكي، ولواء الاستقلال لسان حزب الاستقلال، وصدى الأهالي، وهي أقرب إلى الشيوعية، الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي، والجبهة الشعبية، لسان حزب الجبهة الشعبية. فهذه الصحف التي صدرت في سنة 1951 وكانت ثابتة تمامًا، ومدعمة بصفة ذاتية، كانت تنطق بلسان الأحزاب، وهي غير معرضة نسبيًّا للتعطيل الحكومي. أما الصحف اليومية في المحافظات فقد كانت تشتمل على ثلاث صحف وأكثر من هذا العدد في الغالب في البصرة والموصل، وأخرى في السليمانية وكركوك باللغات الدارجة في تلك المحافظات، وقد حققت مستويات طيبة.

[←933]

انحط مستوى التعليم والمعلومات لدى الطلبة في كل مراحل التعليم تقريبًا عن المستويات السابقة، وذلك في العهد الجمهوري نتيجة التسلط الحزبي وما رافق ذلك من اضطراب في الحياة العامة في البلاد. فقد أصبح مستوى طلبة الإعداديات يقل حتى عن مستوى المدارس الابتدائية في بعض الحالات، ولم تعد مستويات بعض الكليات توازي المستوى المتوسط أو الإعدادي بين المدارس التي وجدت قبلًا.

[←934]

وما زالت آفة نقص أبنية المدارس الجيدة قائمة حتى الآن فما تزال هناك ثلاث مدارس أو أربع أحيانًا تستعمل بناية واحدة غير ملائمة من ناحية الصحة والكفاءة، وذلك بسبب نقص عدد المدارس وعدم توفرها.

[←935]

كان التعليم العالي غير مجاني ويخضع الطلبة لدفع أجور سنوية سواء كان ذلك بالنسبة إلى كليات الحقوق والطب والهندسة والصيدلة وما عداها، ولم تتحقق مجانية التعليم في كل مراحله إلّا بعد سنة 1974.

[←936]

شرع بتطبيق نظام التعليم الإجباري منذ سنة 1976 حيث نظمت حملة واسعة النطاق لمكافحة الأمية تعاظمت نفقاتها وجهودها ولكن النتائج التي أسفرت عنها لم تكن حسب المأمول.

[←937]

كان لتأسيس مدرسة التفيض الأهلية هدف وطني أوسع من نطاق التعليم، إنه إعداد الشعب للاستقلال والتحرر من الاحتلال الإنكليزي، وذلك أن بعض مؤسسي هذه المدرسة والمدرسين فيها، وعلى رأسهم المرحوم علي البازركان، كانوا من الأعضاء النشطين الفعالين في الثورة العراقية الكبرى. فقد كانت التفيض أولى المراكز التي أخذت تهيّئ أذهان الشعب العراقي، والمخلصين من أبنائه للثورة ضد الإنكليز، كما أن المدرسة وسعت نطاقها التعليمي وذلك بافتتاح عدد من المتوسطات خارج بغداد منها متوسطة تكريت وسامراء وعانه والفلوجة وخانقين وغيرها مما أتينا على تفصيله في الجزء الأول من مذكراتنا المخطوطة. أمّا مطبعة التفيض فقد كانت أول مطبعة أهلية من طراز اللابنوتايب يتمّ نصبها في بغداد بعد مطبعة الحكومة، وقد استوردت هذه المطبعة في سنة 1938 ونصبت في السرداب الذي يقع تحت بناية المدرسة في العاقولية وكانت تطبع بعض الكتب المدرسية ومؤلفات عدد من الكتاب والمؤرخين في مقدمتهم المؤرخان الكبيران المرحومان عباس العزاوي وعبد الرزاق الحصان. وفي أوائل سنة 1939 باشرت بإصدار مجلة نصف شهرية باسم التفيض صدر عددها الأول في اليوم الرابع من نيسان وأوكل إليّ أمر الإشراف والتحرير على هذه المجلة التي استمرت تصدر سنتين.

[←938]

أُسست جامعة بغداد بصفة تدريجية ابتداء من سنة 1956 وقد خطط لها أن تكون إدارتها والكليات الملحقة بها في منطقة «الجادرية» الواقعة جنوب بغداد كيما تكون بعيدة عن العاصمة وضواحيها ولكن لم يتمّ سوى إنشاء بناية الإدارة وبعض الكليات هناك، وبقيت الكليات الأخرى في مواقعها التي أقيمت فيها داخل بغداد.

[←939]

كانت كلية الطب قد أنشئت في سنة 1927 وقبل فيها عشرون طالبًا سبعة من المسلمين وثمانية من اليهود وخمسة من المسيحيين. (الدكتوران هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر: تاريخ الطب في العراق ص 109 طبعة 1939).

[←940]

أكملت بناية المتحف الجديد ومقرّ مديرية الآثار في سنة 1965 وبذلك انتقلت المديرية إلى هذه البناية من المكان القديم الذي ما زال قائمًا على مقربة من مدخل الجسر القديم. (المأمون).

[←941]

آخر مرة حدثت الكوليرا فيها، كانت في سنة 1964 ولكن الإصابات كانت طفيفة جدًّا.

[←942]

من أمثال مستشفى الراهبات (مستشفى القديس ميخائيل الذي لم يجرِ تأميمه).

[←943]

أممته الحكومة بعد ثورة 14 تموز 1958 وعرف باسم مستشفى الشعب ثم هجر بعد أن شيد مستشفى جديد بهذا الاسم على مقربة من مستشفى دار السلام.

[←944]

إن معاداة بريطانيا للوحدة العربية ليست وليدة هذا العصر وإنما كانت تؤلف خطًّا بارزًا لموقفها حيال هذا الأمر حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى، حين تفاهمت مع فرنسا على اقتسام الأقطار العربية التي انفصلت عن تركيا، حسب معاهدة سايكس بيكو. ومع أن موقف أمريكا لا يختلف عن مواقف بريطانيا وفرنسا من موضوع الوحدة العربية، وعلى الأخص بعد أن قامت دولة إسرائيل قاعدة إمبريالية كبرى في قلب الوطن العربي، مع كل ذلك فإن أمريكا ما فتئت حتى الآن تعمل وتشجع قيام التكتلات داخل البلاد العربية وربط هذه البلاد بمشاريع تحالفية ودفاعية. ذلك لأن أمريكا التي تفضل التعاون مع أيّ عسكري يتولى السلطة في أيّ بلد كان، لأن ذلك أضمن لصالحها من وجود حكومة لها معنى الحكومة الحقيقي بوجود برلمان أو أحزاب أو صحافة. إن أمريكا هذه تفضل قيام وحدة من نوع ما بين بعض الدول العربية لكي تستطيع عن طريق مثل هذه الوحدة أن تربط هذه المجموعة من الدول بعجلتها الاستعمارية وعلى الأخص إذا ما وجدت أن مثل هذا التكتل لن يكون موجهًا ضد إسرائيل، بل ضد عدوّ مبهم كالاتحاد السوفياتي أو الشيوعية.

[←945]

كان للعراق في سنة 1951 سفارات في لندن وواشنطن وطهران، ومفوضيات في دلهي وكراجي، وباريس، وبروكسل، وأنقرة، وبيروت، ودمشق. وعمان والقاهرة، وروما، وكابل، وجدة. وكانت لديه قنصليات عامة في بومباي، ونيويورك، واسطنبول، وقنصليات أخرى في المحمرة وكرمنشاه، وحلب. أما السفارات الأجنبية في بغداد فتتمثل في السفارة البريطانية، والأمريكية والفارسية، والمفوضيات الأفغانية والسعودية والمصرية والإسبانية والفرنسية والإيطالية واللبنانية والروسية. وكان الوزيران البلجيكي واليوناني المعتمدان للعراق يقيمان في بيروت، في حين يقيم وزراء الصين الوطنية، والدانمارك والسويد وجيكوسلوفاكيا في طهران. وفي خارج بغداد كان للبريطانيين والفرس قنصليات عامة في البصرة، وقنصل فارسي عام في السليمانية، وقناصل بريطانيون أو نواب قناصل في كل من العمارة والموصل، وقناصل فرنسيون وسعوديون وباكستانيون في البصرة، وقنصل تركي في الموصل.

[←946]

كانت الشعوب العربية في الحكومات التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الأولى، تشعر جيدًا بوطأة الاحتلال الأجنبي لبلادها، وتصرفها فيها تصرف الحاكمين بأمرهم. كما كانت الشعوب العربية تدرك جيدًا أن الحكومات التي تألفت في البلاد العربية، لم تكن تستطيع أن تقرر سياستها بحرية وبمعزل عن أوامر المستعمرين وإيحاءاتهم، ولذلك فقدت تلك الشعوب ثقتها بالحاكمين من أبنائها، وراحت تنظر إليهم بأنهم مجرد صنائع للمستعمرين، في الوقت الذي لم تكن فيه هذه الشعوب تثق بوعود المستعمرين وعهودهم أو ما يدعونه من شرف، لأن كل ذلك قد انكشف زيفه منذ أن بدأ التآمر على البلاد العربية أثناء الحرب الأولى والتنصل من الوعود والعهود التي خدع بها شريف مكة، وما أعقب ذلك من تجزئة البلاد العربية واقتسامها بين المنتصرين من المحاربين المتحالفين.

[←947]

لقد كان أمثال هذا الصنف من ساسة بعض البلاد العربية في ضلال عظيم نتيجة وثوقهم بالإنكليز وسواهم من الغربيين. ذلك لأن البلاد العربية لم تحظَ بالأمن نتيجة تحالفها مع الغرب، لأنه لم يكن هناك من يهدد ذلك الأمن غير الغرب وحده. ولقد ألقم العدوان الثلاثي الاستعماري على مصر في أواخر سنة 1956، أمثال أولئك الساسة العرب حجرًا، لأن العدوان الذي وقع على مصر لم يأتِ من دولة معادية أخرى بل من حلفاء مصر ذاتها، بريطانيا في الدرجة الأولى، ومن ثم فرنسا وربيبة الكل إسرائيل، وهكذا فعل الأصدقاء الأقوياء، كما يدعي المؤلف، بالعرب، أشنع وأقسى مما كانوا يتوقعونه من الأعداء. ذلك لأن «الحلفاء» كانوا على الدوام هم الأعداء المعتدون.

[←948]
لا يقل سجل فرنسا الاستعماري في البلاد العربية خاصة سوادًا عن سجل الإنكليز والإيطاليين فيها. فلقد اتسم حكم فرنسا في سوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر بمنتهى العنف والشدة. وأكثر من هذا إن الفرنسيين في الوقت الذي كانت فيه بلادهم فرنسا تئنّ تحت وطأة نعال النازيين، فإنهم أي الفرنسيين، لم يتخلوا عن الروح الاستعمارية الاستبدادية حيث اعتدت قوات فرنسا الحرة التي سلم الإنكليز لها سوريا ولبنان مجددًا بعد طرد ممثلي حكومة فيشي منها في صيف 1941، اعتداء شنيعًا على الشعب السوري واللبناني لأنه طالب باستقلاله فضربت مدنه وقراه بالقنابل من الطائرات والمدافع والرشاشات في شتاء 1943.

[←949]
لا بدّ أن المؤلف يقصد الاتحاد السوفياتي بعبارة «المخاطر الدولية» ولكن الاتحاد السوفياتي لم يكن يمثل خطرًا آنذاك على الشعوب العربية بل كان يقف إلى جانبها في كفاحها في سبيل التحرر والاستقلال، ولكن الدول الاستعمارية الممسكة بخناق الشعوب العربية آنذاك هي التي كانت تحاول أن تخدع هذه الشعوب وغيرها بما كانت تتحدث به عن خطر الاتحاد السوفياتي. ولم يتغير موقف الاتحاد السوفياتي من العرب إلّا بعد أن انضم إلى الدول الاستعمارية في الاعتراف بدولة إسرائيل بعد اعتراف أمريكا بها مباشرة، وتلكؤه في كثير من المواقف الحاسمة في إظهار مساندته للدول العربية في صراعاتها مع إسرائيل ومع الدول الإمبريالية ذاتها. ولا شك في أن موقف الاتحاد السوفياتي هذا قد أحدث خيبة كبيرة لدى الشعوب العربية، وأضعف من ثقتها القوية فيه، فلم يبقَ له في البلاد العربية غير الشيوعيين المحليين الذين كانوا يطبقون السياسة الذيلية بأجلى مظاهرها وما زالوا حتى الآن سائرين في ظل هذه السياسة، أي سياسة التبعية للاتحاد السوفياتي.

[←950]

يقصد بها سنوات الاحتلال العسكري البريطاني للعراق من سنة 1918 إلى سنة 1921.

[←951]

المقصود بذلك فترة الانتداب البريطاني على العراق من سنة 1921 حتى سنة 1933.

[←952]

استقال كل النواب والأعيان اليهود من البرلمان في سنة 1950. وفي أوائل سنة 1952 تألفت لجنة حكومية لإعادة النظر في مستقبل تمثيل اليهود في البرلمان إذا ما أريد ذلك في المستقبل.

[←953]

هو حزب الجبهة الشعبية الذين كان يرأسه طه الهاشمي. وفي أواخر سنة 1951 ظهرت عليه دلائل الانقسام والتفكك.

[←954]
هما الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه كامل الجادرجي. وحزب الاستقلال الذي يتزعمه محمد مهدي كبة وفائق السامرائي.

[←955]

تتميز تلك الفترة باشتداد الحرب الباردة بين الغرب والشرق، بل بعبارة أوضح بين الإمبريالية والاتحاد السوفياتي. فقد وجدت دول الغرب التي خرجت من الحرب منتصرة، وعلى الأخص أمريكا، أن الخطر الذي يتهددها من الاتحاد السوفياتي يعدّ في نظرها أعظم وأوسع من خطر النازية والفاشية اللتين تمّ القضاء عليهما عسكريًّا، ولذلك بدأت أمريكا تسعى إلى فرض زعامتها ليس على العالم الغربي فحسب، بل وحتى على البلدان التي عانت من الاستعمار الغربي طويلًا، والتي كانت تنزع إلى التحرر والاستقلال، ولذلك تعددت مشاريع أمريكا لتحقيق هذه الزعامة، سواء في ذلك مشروع مارشال الذي أعاد تسليح أوروبا الغربية لتقف قوية في وجه الاشتراكية، ومختلف مشاريع الأحلاف بمختلف مسمياتها سواء في ذلك الحلف العسكري التركي الباكستاني، ومن ثم حلف بغداد وما إلى ذلك من المشروعات، وكان أخطر ما تكشفت عنه الحرب الباردة في العالم آنذاك هو تسابق دول الغرب والشرق إلى دعم إسرائيل ومدّها بكل أسباب الحياة والقوة لكي تصبح الأداة الوحيدة بيد الغرب للسيطرة على الشرق الذي أخذت كنوزه الغنية ولا سيما النفط بالظهور وعلى نطاق واسع بعد سنة 1954. ولقد كان العراق، وهو أكبر بلد منتج للنفط في الشرق الأوسط آنذاك، في خضم هذه الحرب الباردة بعد أن برز إلى الوجود حلف بغداد العدواني الذي لم يستهدف الوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي كما زعم في حينه، وإنما إبقاء السيطرة الاستعمارية للغرب على بلاد الشرق الأوسط في الدرجة الأولى. (انظر كتابنا «الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية» 1945 - 1950) الماثل للطبع.